

الدكتور الهذيلي يحيى

دور الفعل في بنية الجملة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

دار سحر للنشر - تونس

دور الفعل
في بنية الجملة



جميع الحقوق محفوظة دار سحر للنشر

الدكتور الهذيلي يحيى

دور الفعل في بنية الجملة

دار سحر للنشر
تونس

فهرس المواد

6-5 :	فهرس المواد
12-7 :	المقدمة
121-13 :	القسم الأول : مسائل عامة وإشكالات البحث
30-15 :	الباب الأول : الإطار وأسباب اختيار الموضوع
21-15 :	الفصل الأول : الإطار التحوي و اللساني
30-21 :	الفصل الثاني : أسباب اختيار هذا البحث
66-31 :	الباب الثاني : منهج المقاربة أسبابه وإشكالاته
57-31 :	الفصل الأول : ملاحظات حول المنهج القديم
66-58 :	الفصل الثاني : توظيف اللسانيات في مقاربة الموضوع وأسباب اختيار النموذج
121-67 :	الباب الثالث : بعض الإشكالات التي تعترض الباحث في تناوله دور الفعل
69-67 :	الفصل الأول : الجملة مبحث إشكالي
73-69 :	الفصل الثاني : دور الفعل في تحديد نوع الجملة
80-73 :	ووظائف بعض المكونات
104-81 :	الفصل الثالث : إشكالية المصطلح اللساني والمفهوم
121-104 :	الفصل الرابع : إشكالية المتعدّي و اللازم وعدد
151-123 :	المنعول به الذي تقتضيه بعض الأفعال
128-125 :	الفصل الخامس : المركّب الفعلي بين الإجراء والتنظير
131-129 :	القسم الثاني : أهمية الفعل في التراث التحوي و اللسانيات
142-131 :	الفصل الأول : في النحو القديم
145-143 :	الفصل الثاني : الفعل في الأنحاء الحديثة : نظرية تيار في الفعل و متعلقاته
151-145 :	الفصل الثالث : الفعل في النحو التوليدي
358-153 :	الفصل الرابع : في النحو الوظيفي
276-153 :	الفصل الخامس : أهمية الفعل عند بعض التحويين العرب المحدثين
160-154 :	القسم الثالث : العلاقات السياقية
205-196 :	الباب الأول : خصائص الفعل السياقية
275-205 :	الفصل الأول : تحديد الفعل عدد المحلات التي يقتضيها التركيب
276-275 :	الفصل الثالث : دور حقل الفعل في تحديد عدد المحلات التي يقتضيها التركيب
358-277 :	الفصل الرابع : الاستدلال على دور معنى الفعل في تحديد عدد المحلات التي يقتضيها
292-277 :	الفصل الخامس : الخلاصة
	الباب الثاني : العلاقة بين الفعل و المسند إليه و ترتيب المكونات في الجملة
	الفصل الأول : العلاقة بين المسند والمسند إليه

358-292 :	الفصل الثاني : ترتيب المكونات في الجملة
439-359 :	القسم الرابع : التعالق الجدولي بين الفعل ومكوّنات الجملة الأولى
376-361 :	الفصل الأول : التعالق الجدولي بين الفعل والمفاعيل في التراث التحوي
379-376 :	الفصل الثاني: التعالق بين الفعل والفاعل التحوي أو المنطقي
395-380 :	الفصل الثالث : التعالق بين الفعل و المفعول به
413-395 :	الفصل الرابع : العلاقات الجدوليّة القائمة بين الفعل والمفعول فيه
423-413 :	الفصل الخامس : علاقة الفعل بالمفعول لأجله
431-423 :	الفصل السادس : دلالة الفعل على الحال
430-431 :	الفصل السابع : العلاقات بين الفعل و التمييز
532-441 :	القسم الخامس : دور الفعل في تحديد خصائص المكوّنات الأولى الأساسية
495-443 :	الفصل الأول : في التراث التحوي و اللسانيات
532-495 :	الفصل الثاني : بعض الملاحظات الأخرى حول دور الفعل في تحديد هذه المكوّنات
537-532 :	الخاتمة
653-541 :	(الجداول) المعجم
672-654 :	المصادر و الفهارس
659-654 :	ثبت المصادر
660-659 :	فهرس الأشعار
664-661 :	فهرس الآيات
664 :	فهرس الحديث و الأمثال
666-664 :	فهرس الأعلام
667-666 :	فهرس القبائل و الأماكن
669-667 :	فهرس الكتب و المقالات
672-670 :	فهرس الملاحق

المقدمة

دور الفعل في بنية الجملة مبحث مستحدث في النحو العربي ومع ذلك فإنه يستمد أصوله من التراث النحوي وهو ذو صلة باللسانيات التوليدية وقد اهتم اللغويون قديما وحديثا ببعض جوانبه . فتناولوا منه دور الفعل في تحديد العناصر الأولية الأساسية عددا ونوع مقولة بل وسمات أيضا كما هو الشأن في اللسانيات التوليدية لذلك سعينا إلى إبراز أهمية الفعل في التركيب في التراث النحوي وفي اللسانيات الحديثة خاصة في تحديده "العناصر الأولية الأساسية" من حيث الوجود والعدم والعدد والخصائص المعجمية والصرفية والدلالية متأثرين بما تقدم مستفيدين من بعض الدراسات العربية الحديثة في مقارنة الظاهرة التركيبية إبرازا لما في هذا الطرح أو ذاك من إضافة أو من جوانب القوة أو الضعف تجاوزا للسائد وسعيا إلى الإضافة .

إن دراسة أثر الفعل في التركيب مبحث قديم في النحو من مسائل دور الفعل في تحديد عدد "العناصر الأولية الأساسية" وفي ترتيب المكونات وإعرابها ولا يعدم الباحث بعض الشذرات في كتب بعض الأفاضل من النحاة عن وجوب التطابق بين الفعل والفاعل أو المفعول به صرفيا ودلاليا جنسا وعددا وسمات ذاتية بل حتى بينه وبين المفعول فيه على نحو ما هو واضح من "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" في الكتاب إلا أن تناول النحاة العلاقة بين الفعل والعناصر الأولية الأساسية كان محكوما بنظرية العامل لم يخرج عن إطارها إلا نادرا .

وقد أثرت هذه النظرية في اهتمام النحاة بتأثير الفعل في العناصر الأولية في الجملة وفي المفاعيل منها بصفة خاصة تأثيرا أحادي الاتجاه فانصب اهتمامهم بالفعل على خصائصه السياقية إبرازا لما يترتب عن ذلك من اختلاف في بنية الجملة وإعرابها لذلك تراهم يقسمون الأفعال بحسب عدد العناصر الأولية الأساسية التي تفتقر إليها إلى ضربين لازمة ومتعدية فما اقتضى منها محلا واحدا فهو لازم وما استوجب أكثر من محل فهو متعد . ويجعلون المتعدية أنواعا ثلاثة بحسب عدد المفاعيل التي تحتاجها ويعنون بقوة الفعل عاملا وضعفه ويدور ذلك في ترتيب

المكوّنات وخاصة منها المفاعيل وأشباه المفاعيل في الجملة فيقسمون الأفعال على ذلك الأساس إلى جامدة ومتصرفة ويجعلون الثانية ضربين: أفعالا حقيقية وأفعالا غير حقيقية ويضعون سلمية تحكم الترتيب فالأفعال الحقيقية باعتبارها متصرفة يجوز في مفعولها أو شبه المفعول بلا منازع أن يتقدم على الفعل والفاعل أو على الفاعل فحسب ولكن الاختلاف في جواز الأول في غير الحقيقية واقع بين البصريين والكوفيين. أما الجامدة فيمنع فيها ذلك أو غيره إذ الرتبة فيها محفوظة. فحرية الترتيب رهينة بنوع الفعل من حيث التصرف والجمود.

وهم يتفقون في أهمية الفعل في إعراب المكوّنات في الجملة ويوجدون علاقة سببية بين نوع الإعراب رفعا أو نصبا وحاجة الفعل إلى هذه العناصر ليتم الكلام أو استغنائه عنها. فما استغني به كان حكمه الرفع وما تم الكلام " قبل مجيئه وفيه دليل عليه " (ابن السراج ج 1 ص 54) حكمه النصب.

وإذا كان جمهور النحاة قد أجمعوا على أن الفعل هو الرفع للفاعل فإنهم اختلفوا مثلا في العامل في المفعول به النصب هل هو الفعل وحده أو الفعل والفاعل معا؟

ولقد تنبه النحاة العرب فضلا عن ذلك إلى دور حقل الفعل في بنية الجملة في تناولهم بعض أنواع المشترك من الأفعال وفي دراسة الأبنية إلا أنهم لم ينظروا للعلاقة القائمة بين حقل الفعل وعدد المحلّات التي يقتضيها هذا الفعل فبقيت هذه الشذرات مجرد ملاحظات متفرقة اقتضاها السياق ولكن لم ترق إلى مستوى النظرية. وأما في اللسانيات التوليدية وما تفرّع عنها فقد اعتُبر الفعل محددا لعدد المحلّات التي يقتضيها الإسقاط الذي يكون رأسا له جملة كان أو مركبا إسناديا فعليا ولنوع مقولتها أيضا والأدوار الدلالية التي تنهض بها.

فإيجاد علاقة بين خصائص الفعل السياقية عدد محلّات ونوع مكوّن وموقعا وتركيب الجملة أمر قديم مألوف في التراث النحوي وفي اللسانيات وإن اختلفت مظاهر الاهتمام في هذين التحوين قوة وضعفا ومباحث. إنّما تتمثل طرافة هذا العمل أساسا في تجاوزه الموروث في النحو العربي واللسانيات جميعا وإن هو استفاد منه شديدا. ولم تقتصر مباحثه على ما شاع في الدرس النحوي وإنما انتهى بنا إلى نتائج جديدة مستطرفة كالقول بقصور المناهج المتقدمة منفردة في تفسير الظاهرة التركيبية تفسيريا كافيا فهذه الظاهرة شديدة التعقيد لا يستطيع نظام قواعد واحد تفسيرها.

ولا بدّ في مقاربتها من مراعاة سياق الخطاب وغايات الرسالة فضلا عن المعجم. فقيمة هذا العمل في أنّه تبه إلى أنّ نظام القواعد في النحو التوليدي على تطوّره بالقياس إلى غيره من الأنحاء لا يسمح فيما يبدو بالتنبؤ بغير دور الفعل في تحديد العناصر الأوليّة الأساسيّة فهو محدود في مقارنة الظاهرة التركيبية لا يفي بالحاجة إذ هو يهمل دور السياق في بنية الجملة في غير النحو الوظيفي لديك (Dick) ولا يستطيع التنبؤ بغير الاستعمال الذي يصف الواقع أمّا ما كان من المجاز أو العقائد أو الخيال: خرافة أو أسطورة أو حلما أو غير ذلك فلا يستطيع تفسيره لما فيه من انحراف عن معهود الاستعمال لذلك لم يقتصر في هذا العمل على بيان دور الفعل في تحديد المحلّات التي يقتضيها عددا ومقولة وسمات دلالية بل كان تجاوز ذلك إلى بيان دوره في تحديد بعض العناصر الأوليّة غير الأساسيّة ودوره في تحديد خصائص العناصر الأوليّة معجميّة رُسْرقيا ودلاليّا.

فكان الجمع فيه بين العلاقات السياقيّة القائمة بين الفعل ومكوّنات الجملة والعلاقات الجدوليّة في آن ووقع تجاوز النظرة الجزئيّة في التوزيع إلى نظرة كليّة تردّ إلى حقل الفعل الدلالي أو المعجمي اعتباره في تفسير الظاهرة التركيبية إذ تجعل عدد المحلّات التي يقتضيها هذا الفعل أو ذلك محكوما بحقله الدلالي. وقد برهنّا على ذلك في الباب الأوّل من القسم الثالث بطريقتين تكمل إحداها الأخرى. الأولى اعتماد النقل والثانية رصد الظواهر اللغويّة فقد استدللنا بما أثر عن بعض النحاة من تحليل التوزيع بحقل الفعل الدلالي في بعض أنواع المشترك ومن تصنيفهم في فعل وأفعال وبيّنا اختلاف بناء الأفعال المترادفة والأضداد وأفعال المشاركة ووحدة توزيعها حيناً واتفاق بناء أفعال أخرى واختلاف توزيعها وأرجعنا التوزيع إلى المعنى ووظفنا في ذلك ملاحظات النحاة وتجاوزناها إلى محاولة التنظير وقدمنا دليلين على تحكم حقل الفعل في ذلك في الفصلين الثالث والرابع من نفس الباب تمثل الأوّل في اشتراك الأفعال المترادفة والأضداد في نفس الحقل التوزيعي معتمدين في ذلك على استقراء المادة اللغويّة والثاني في اقتصار الأفعال اللازمة على حقوق دلالية محدّدة مثل حقل الحركة الذاتية وحقل الحاجات البيولوجيّة والأحوال والأصوات والألوان وماعداها فمتعدية تقتضي أكثر من محل وإن هي اختلفت في عدد المحلّات اختلافا يجد في حقل الفعل تفسيره فالأفعال التي تعتمد جارحة تفتقر عادة إلى محلّين إلا أن تذكر الأداة المستعملة فيه وما لم يدلّ عليها الفعل بجذره غالبا وأفعال انتقال الملكية مثلاً تستوجب ثلاثة محلّات.

فالقول بدور حقل الفعل في التوزيع فكرة استمددناها من ملاحظات بعض النحاة في حديثهم عن بعض أنواع المشترك من الأفعال إلا أن الإضافة في هذا العمل تتمثل في تجاوز مجرد الملاحظة إلى اعتبارها نظرية برهنا عليها باستقراء النصوص استقراء دقيقا .

وليس يعني التركيز في هذا العمل على دور الفعل في بنية الجملة أنه العنصر الوحيد المؤثر فيها وإنما هو أكثر العناصر تأثيرا فيها . وقد مكنت هذه الدراسة من تبين أهمية الفعل في بنية الجملة وحدوده في أن فالظاهرة التركيبية على درجة كبيرة من التعقيد بحيث لا يكفي عنصر واحد بتفسيرها تفسيراً كافياً إن الفعل على أهميته في التركيب لا يتحكم في هذه الظاهرة كل التحكم فلنعناصر أخرى أهميتها فيه منها المكونات الأولية الأساسية أحيانا وغير الأساسية نادرا وسياق الخطاب . فالزمن الكوني لوقوع الفعل مثلا قد يحدده الفاعل أو المفعول كما في نحو :

طلع القمر وطلعت الشمس .
وشرب الغبوق .
و شرب الصبوح .

وقد يشترك الفعل والفاعل في الدلالة عليهما بشكل يصعب معه تبين أيهما المحدد له على نحو ما هو واضح في مثل :

جنّ الليل وأظلم .

بل قد تجد المفعول فيه أحيانا يحدّد طبيعة المكوّن الواقع مركبا فعليّا كما هي الحال في استعمال " عَوْضٌ " و " قط " فالأول ظرف " لاستغراق المستقبل مثل أبداً إلا أنه مختص بالنفي " (ابن هشام المغني ج 1 ص 150) فلا يكون إلا في جملة فعلية مسندها مركب فعلي بالنفي والثاني لاستغراق الماضي " تقول :

ما رأيته قط ولا أفعله عوض

... لا يستعملان إلا في موضع النفي " (الزمخشري المفصل 174) وسياق الخطاب مقاميا أو حضاريا هو الذي يفسر بنية مثل :

• زيدا رأيت

ويحدّد مقبولية جملة مثل :

• عبد العرب في الجاهلية آلهة كثيرة

ولامقبولية مثل :

* عبد العرب في الجاهلية إلها واحدا

* ووقعت معركة القادسية في بلاد اليونان

فلا بدّ من وجوب التّطابق في بنية الجملة بين معناها ومقتضى الحال .

ولقد واجهتنا في تناول هذا المبحث صعوبات شتى ذكرنا بعضها في المدخل ومن هذه الصعوبات مسألة المنهج فدراسة علاقة الفعل بغيره من المكونات الأولية جزء من دراسة دور الفعل في بنية الجملة وهي مبحث مشترك في الدرس التحوي بين التراث واللسانيات ذات التوجه التوليدي وبعض الاتجاهات البنيوية (تنيار Tesnière مثلا). لكن الاختلاف في مسألة المقاربة. وهكذا تعترض الدارس لهذا الموضوع صعوبات منها أي المناهج يختار في مقاربة المسألة : منهج القدامى القائم على نظرية العامل أم منهج اللسانيين؟ وقد آثرنا الثاني لملاءمته طبيعة العمل ولكون منهج القدامى وإن كان شديد التماسك. إلا أنه ذو طبيعة منطقية. فليس العامل والمعمول غير وجه آخر لعلاقة السبب بالنتيجة والمؤثر بالآثر فضلا عن كون هذا المنهج يهمل المكون المعجمي في تحليل الجمل. فلا يستطيع أن يفسر لا مقبولة جملة من نحو :

✽خرج الجبل

✽وأكل الحجر شجرة

وراعينا في اختيارنا أكثرها كفاية وصفية. فكان الاتجاه التوليدي وما تفرّع عنه على اعتباره خلاصة للمناهج التي تقدّمته وتجاوزا لها في آن مع التنبيه إلى حدوده وعدم القطع مع التراث ومنها عدم الوصول إلى بعض المراجع الأجنبية التي يحتاجها البحث رغم الجهد المضني المبذول في ذلك. فعبنا بحثنا في معظم مكتبات البلاد الوطنية منها والأجنبية عن مجلة لسانية بلجيكية متخصصة تصدر عن جامعة Gand تعرف بأعمال لسانية (Travaux de linguistique). ولم نهتد إلى وجود بعض أعدادها في كلية الآداب بالقيروان إلا مؤخرا. ومنها مسألة المصطلح تعدّدا في الدلالة على المفهوم الواحد أو اختلافا فيها ومنها تعدد المقاربات. وهو مما يضطرّ الباحث في وصف الظواهر اللغوية إلى تقمّص أدوار مختلفة تعبيرا عن وجهات نظري متباينة في المقاربة. وهو أمر يحتاج فيه إلى تمثّل المواقف واستعمال اللغة المناسبة لهذه المدرسة أو تلك. ولا يخلو من مزالق قد لا يكون هذا العمل سلم منها، ومنها التذبذب في اعتبار الإعراب ضمن العلاقات السياقية أو ضمن خصائص المكونات. وهو تذبذب له ما يبرّره ومنها إشكال مسألة المجاز. فإذا كان التمييز النظري بين الحقيقة والمجاز في غاية الوضوح فإن الأمر على غير ذلك على المستوى الإجرائي. فهل أن ساق مثلا في نحو :

" ساق الصداق إلى المرأة سوقا وأساقه " (الشرسطي ج3: ص498)

قد استعمل في هذا المثال حقيقة أم مجازا؟ لا شك أن الباحث غير الممحص سيعتبره في غير تردّد مجازا. ولكن الحقيقة أنّ هذا الاستعمال

في الأصل حقيقي. فقد كان الصداق قديماً إبلاً تُساق إلى الزوجة. لذلك استعمل العرب فعلاً يقتضي مفعولاً به سمته [+ متحرّك]. فما يمكن اعتباره اليوم مجازاً كان قديماً يُعدّ استعمالاً حقيقياً. فمفهوم المجاز يختلف باختلاف العصور.

وقد اعتمدنا مدوّنة مفتوحة شديدة التنوّع تجمع بين الآثار الأدبية وكتب اللّغة نحواً ومعاجم. فأما الآثار الأدبية والمعاجم فلتوفير نصيب من المادّة اللغويّة التي يُعوّل عليها في درس الظواهر التركيبيّة لایماننا بأنّ الحدس لا يكفي وحده في وصف هذه الظواهر لما بيّناه في القسم الأوّل ولانطلاقنا في دراستها من واقع الاستعمال. ولم نكتف بمعجم واحد لأن ذلك لا يفي بالحاجة.

وأما كتب النّحو وهي الأساس فكثيرة متنوّعة أردنا أن تمثل مراحل التفكير التّحوي المختلفة وهي وإن كانت في مجملها إعادة لما انتهى إليه البحث التّحوي في القرون الثلاثة الأولى لا تخلو من إضافات. فليس يعدم الباحث في هذا الكتاب أو ذاك بعض الشذرات.

وقد جعلنا هذا العمل خمسة أقسام تتفاوت طولاً وأهميّة شفعناها بمعجم جمعنا فيه أربعين جدولاً أردناها شواهد على ما ذهبنا إليه في هذا البحث وبمجموعة من الفهارس المختلفة التي يستوجبها العمل العلمي فضلاً عن المقدّمة والخاتمة.

فأما القسم الأوّل فخصّصناه بالمسائل العامّة وجعلناه أبواباً ثلاثة، ضبطنا في أوّلها الإطار الذي يندرج فيه هذا العمل وعرضنا أسباب اختياره وتعرضنا في الثاني لمنهج المقاربة وفي الثالث تناولنا بعض الإشكالات التي تعترض الباحث في مقارنة دور الفعل في بنية الجملة. وقد جعلنا في كلّ من البابين الأولين فصلين وفي الثالث خمسة فصول. وأما القسم الثاني فتناولنا فيه بالدرس أهميّة الفعل في النّحو وجعلناه فصولاً أربعة. فأما أوّلها فلاهميّة في النّحو القديم. وأما البقية فلاهميّة في الأنحاء الحديثة. وأما القسم الثالث فخصّصناه بالعلاقات السياقيّة وجعلناه بابين. أوّلهما لخصائص الفعل السياقيّة، وهو أطولهما، وثانيهما للعلاقة بين الفعل والمسند إليه ولترتيب المكوّنات في الجملة. وقد شقّقنا الحديث فيه، إبرازاً لأهمية حقل الفعل في تحديد عدد المحلّات ونوع مقولاتها وموقعها منبّهين إلى دور العناصر اللغويّة الأخرى في ترتيب المكوّنات. وأما القسم الرابع فتناولنا فيه التّعالق الجدولي بين الفعل وعناصر الجملة الأوّليّة. وأما الخامس فدرسنا فيه دور الفعل في تحديد خصائص العناصر الأوّليّة الأساسيّة.

القسم الأول

مسائل عامة وإشكالات البحث

الباب الأول : الإطار وأسباب اختيار الموضوع

الفصل الأول : الإطار التحويي واللساني

يندرج موضوع "دور الفعل في بنية الجملة من خلال كتب النحو والمعاجم" ضمن إطار مزدوج فردي وجماعي فهو من الناحية الأولى ينتزل ضمن اهتماماتنا المعرفية والمنهجية بالمكونات الأوليّة في النحو مبحثا وبما اصطلاح التّحاة عليه بالفضلة خاصّة وضمن سعينا إلى تجاوز ما أنجزنا في هذا الباب من أعمال فقد ألفنا (أشباه المفاعيل، 1988) وهو رسالة نُوقِشت في السنة المذكورة في كليّة الآداب بمُتّوبة في إطار التحصيل على شهادة الكفاءة في البحث. وهذا الإطار الفردي ضربان : أحدهما معرفي يتمثل في دراسة بقية المكونات في الجملة الفعلية والآخر منهجي.

فهذا العمل مواصلة من هذه الزاوية لما سلف إنجازه وتجاوز له في آن، فهو مواصلة له باعتباره مكملا لدراسة العناصر الواقعة فضلة. وقد كان وقع الاختصار في "أشباه المفاعيل" على مقارنة ثلاثة منها فحسب وهر تجاوز له من حيث نوع العناصر المتناولة والمنهج. فلم يقتصر فيه على "الفضلة" بل شملت الدراسة كل العناصر الأوليّة. فقد أقحم الفاعل وهو مكوّن أولي أساسي في هذا العمل، ولم يُعتمد فيه منهج القدامى في التحليل. فهذه الدراسة وإن رامت تناول العلاقات بين الفعل والعناصر الأوليّة فإنّها تتجسّب مقارنة هذه المكونات بالرجوع إلى خصائصها بصفاتها عناصر في الجملة الفعلية أو من زاوية علاقتها بالعامل اقتداء بالسنة المتبعة في التراث التحويي، بل تتناول المفاعيل وغيرها من المكونات الأوليّة في إطار نظرية الإسقاط فـ"البنية المقولية هي في كل مستويات التمثيل انعكاس للبنية الموضوعية والدلالية للعناصر المعجمية في التمثيلات التركيبية". ففي الجملة التي يكون فعلها سال موضوع واحد فاعل سمته [+سائل]. تقول :

• سال الماء (الدم، العرق...)

ولكنك لا تقول :

• سال الحَجَرُ

ولكن للجملة التي يتدئ بضرب موضوعان فاعل ومفعول يكون الأول منفذا ويتسم
بسمة [+حي] [± عاقل] والثاني متقبلا ويتسم بسمة [- مجرد] [± عاقل]. تقول :

• ضرب زيد عمرا

• وضربه العقرب بمعنى لدغته

و لكنك لا تقول :

• ضرب الطعام عمرا

• ولا ضرب زيد الملائكة

• أو ضرب زيد الطعام

ذلك أن الفعل الأول يقتضي محلاً واحداً يكون محورا سمة [+ سائل] والثاني
يستوجب محلين الأول منفذ سمة [+ عاقل] والثاني متقبل سمة [- مجرد]
[± عاقل].

فالمطابقة بين سمات الفعل الانتقائية وسمات موضوعاته في الجملة واجب
والأ كانت الجملة غير مقبولة. لذلك تهتم هذه الدراسة بعلاقة المكونات الأولية
بالفعل باعتباره رأسا للمركب يؤثر فيها سلبا أو إيجابا ويحدد خصائصها الذاتية
والأدوار الدلالية التي تؤديها. وهي وإن تأثرت بالتراث التحوي العربي عميقا إلا
أنها تخرج عن إطار نظرية العامل وتستفيد كثيرا من الأنحاء التوليدية.

وأما الإطار الجماعي فهو الاندراج ضمن السعي إلى تجديد الدرس التحوي
على أساس من علم اللسان الحديث. وهذا مشروع طموح لبعض الجامعات
والباحثين المغاربة خاصة سبر أغوار المناهج اللسانية والاستفادة منها في
وصف اللغة العربية. فعملنا هذا :

1- يتنزل في نطاق محاولات الباحثين العرب إعادة قراءة التراث وتجديد
الدرس التحوي على أساس المناهج اللسانية الحديثة سعيًا إلى وصف العربية
وصفا يكون أكثر كفاية من الأنحاء القديمة. وهو تجديد لا تقتضيه الرغبة في
تيسير استيعاب الناشئة لهذا العلم ولا تستقطبه النزعات التربوية على نحو ما
كانت عليه الحال في النصف الأول من هذا القرن مع "حركة التيسير" (1)

1- ظهرت هذه الحركة مع رفاة الطهطاوي (ت 1282 م) والحقيقة أن حركة تيسير تعليم اللغة العربية استمرت في بداية النصف
الثاني من هذا القرن مع شيء من التغيير الزمعي . فلم يعد هذا السعي مقتصرًا على تيسير التحو بل تجاوزته إلى اللغة بكل مستوياتها
ولم يعد التهاض بالتيسير فردًا أو جماعة من المفكرين اتحدت ميولهم أو هيئة قطرية مجمعا أو وزارة بل تجاوز الأمر ذلك إلى
هيئات إقليمية تنظم اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في أواخر شهر جوان 1976 بعاصمة الجزائر ندوة "حول تيسير تعليم
التحو العربي " (انظر الحوليات عدد 17 لسنة 1979 فصل " تيسير تعليم اللغة العربية سجل ندوة الجزائر 1976 تقديم عبد القادر
المهيري صفحة 265- 273) .

أو "إحياء النحو" (1) سواء قام التيسير على التصرف في النظام اللغوي [أو] (2) . . . على التصرف في تقويم هذا النظام وتعليمه" (الشريف، 1978، ص46)، بل تقتضيه المعرفة العلمية الصحيحة بما تتسم به من صفتي الدقة والشمول والرغبة في أن يكون الوصف النحوي للمظاهر اللغوية أكثر كفاية من ذي قبل. وما من شك في أن النزعة إلى تجديد الدرس النحوي هذه قديمة حديثة في أن يمكن إرجاعها إلى ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) هذا الذي ثار في كتابه "الرد على النحاة" على نظرية العامل في النحو العربي، وهي عماد النظرية النحوية وأساسها المكين. "فقصد فيه" (3) إلى أن (يحفل) من النحو ما يستغني النحوي عنه و(ينبه) على ما أجمعوا "على الخطأ فيه" (4).

ولا ريب كذلك في أن ثورته حفزت جماعة الإحياء والتيسير على الإصداع بالرأي في هذه المسألة وأعطتهم شرعية الوجود في مجتمع محافظ في الأعم الأغلب، وكانت الأساس لانطلاق الدعوة إلى نبذ مبحث الاشتغال والعلل الثواني والثالث والتقدير الإعرابي والعامل . . . إلا أن التقاطع بيننا وبينهم جزئي عرضي. ذلك أن المنطلقات والغايات مختلفة. فهي عند النحاة العرب القديمة تعليمية، وهي عند جل النحاة العرب المعاصرين من النصف الأول من هذا القرن وبعض النصف الثاني تربوية تتمثل في السعي إلى تجاوز صعوبات هذا العلم سواء كان مردها إلى طبيعة العلم ذاته أو إلى منهج تدريسه بعدا في التناول وصعوبة في المباحث (5). ولهذا العلة كثرت الشروح واضطلع النظم لحفظ ضوابط النحو وتقييد شوارده.

أما منطلقاتنا ومنطلقات بعض اللغويين العرب المحدثين من المنتمين إلى مدارس لسانية مختلفة فعلمية وكذلك الغايات (انظر في ذلك الشريف "أثر اللسانيات في تجديد النظر اللغوي" في اللسانيات واللغة العربية ص 41-55). فنحن نسعى إلى أن تكون كفاية الأنحاء الوصفية للغة العربية عالية ومقاربتها لها دقيقة مستفيدين في ذلك جهدنا من نتائج الدرس اللساني الحديث.

فهذا العمل يتجاوز مجرد الجمع والوصف التحليلي إلى القراءة النقدية في إطار منهجي جديد. وهو يتناول المكونات الأولية في نطاق العلاقات التي تربطها برأس التركيب في الجملة الفعلية. فلا تتأسس هذه الدراسة على ما تأسس عليه الدرس النحوي القديم من نظرية العامل ولا تقوم على أساس اعتبار المكونات وحدات منفصلة تدرس لذاتها كما هي الحال في النحو المدرسي

1- يذكر هذا المركب الإضافي بعنوان كتاب مصطفى إبراهيم الصادر بمصر سنة 1959

2- كل ما يرد بين حاضتين إضافة مآ إلى النص

3- العبارة لابن مضاء وردت في كتابه في صيغة المصدر في الصفحة 85.

4- وكذلك الحال بالنسبة إلى العبارات الواقعة بين قفلين إلا أن القفلين فيها وردا مستندين إلى ضمير المتكلم المفرد في النص الأصلي

5- العبارة مأخوذة من كتاب إحياء النحو لمصطفى إبراهيم مع بعض التصرف. (انظر ص - ج من المقدمة).

حتى ذهب في ظن بعضهم أنّ النحو العربي نحو مفردات (انظر المهيري، 1966 ص 36) وهو ما توهم به مباحث النحاة القدامى أيضا على نحو ما تتجلى في كتبهم (انظر على سبيل المثال فهرس كتاب الأصول وفهرس المفصل) فهم يستهلون مؤلفاتهم بمبحث أقسام الكلام ويقسمون مادّتهم أقساما ثلاثة بالرجوع إلى نوع المقولات المعجميّة : واحدا للأسماء وآخر للأفعال وثالثا للحروف. ويقسمون الأسماء بحسب إعرابها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات. وقد يعكسون كما فعل ابن هشام في شرح شذور الذهب⁽¹⁾ .

والحق أنّ النحو في التراث العربي علاقات والجملة محور الدرس فيه وإن قلّما صرّح النحاة بذلك .

قال الإستراباذي في تحليل تقديم الجزء على الكلّ : " وإنما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهمّ من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة وتوقف المركّب على جزئه " (شرح الكافية ج 1 ص 7). وذلك ما يقسّر تقسيم النحاة الأسماء بحسب إعرابها ووظائفها. فما الوظائف إلا علاقات نحويّة وما الإعراب إلا الأثر الظاهر لتلك العلاقات .

2 - ويندرج هذا العمل ضمن اهتمام اللغويين بالجملة موضوعا وبالوصف منهجا وفي إطار توجه في وصف العربيّة وتحليل ظواهرها يسعى إلى الاستفادة من علوم اللسان تدقيقا للتحليل ورفعا لكفاية النحو الوصفية دون إعراض عن التراث ومع التنبيه إلى حدود هذه المناهج اختباريا ويطمح إلى المساهمة في إقامة نظرية لسانية عربية. فلا نريد أن تتحول عملية إعادة وصف اللغة العربيّة لسانیة إلى "مجرد انفعال وانبهار يدفع بنا إلى تطبيق لبعض المناهج بعد تعريبها في اللغة" (2).

أمّا اعتبار الجملة الوحدة اللغوية الكبرى فتصور لسانی يبدو في ظاهر الأمر حديثا ظهر مع المدرسة التوزيعية في النصف الأوّل من هذا القرن وتبنته جل المدارس التي تفرعت عنها أو كانت رد فعل عليها. فلئن اختلفت هذه النماذج في اقتصارها على الشكل فحسب أو في تجاوزه إلى المعنى وظيفّة أو معجما ودلالة حيننا وإلى السياق آخر فقد أجمع أصحابها على اعتبار الجملة منطلقا للدرس اللساني والبنية الأساسيّة في التحليل النحوي. وكان هذا القاسم المشترك بينها واعيا وصريحا لم يشذّ عن هذا التوجه غير قيوم إذ "تعتبر اللسانية القيومية لسانية الكلمة. فالانطلاق في التحليل اللساني عند قيوم هو الكلمة لا الجملة إذ الكلمة -على الأقلّ -في اللغات الهندو أوروبية كما هي -أي مكتملة -تنتمي إلى اللغة بينما تنتمي الجملة المنجزة إلى الخطاب وإن كان تركيبها العام ينتمي إلى اللغة" (كمون، 1986 ص 64).

1 - قسم ابن هشام المكونات بحسب إعرابها. فجعل كتابه أربعة أقسام :قسما للمرفوعات وآخر للمنصوبات وثالثا للمجرورات ورباعيا للمجزومات.

2 - العبارة للدكتور قاسم المؤمني نقلتها عنه جريدة " الرأي العام الصادرة بتونس يوم الجمعة 7/ 90 / 1993 في الصفحة 11 من العدد 198

ونحن باعتبارنا الجملة منطلقا للدرس التحوي لم نخرج عن تصور النحاة العرب أيضا في فهمهم النحو على أنه علاقات وإن بدا للنظر السطحي نحو مفردات. فالظاهر أن النحويين العرب قد درسوا الوظائف النوية وغير النوية والتوسع من ناحية الإعراب خاصة باعتبارها أثرا للعامل وركزوا على ذلك تركيزا. فإن تناولوا الجملة⁽¹⁾ فعرضا تمهيدا لدراسة الوظائف (انظر في ذلك الكتاب ج 1 ص 23-24 "هذا باب المسند والمسند إليه" وص 25-26 "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" والمغني، الباب الثاني في الجملة وأقسامها وأحكامها (ج 2 ص 374-433)) أو تدقيقا للمصطلح (انظر في ذلك الفصل للزمخشري فصل في معنى الكلمة والكلام ص 6-15، والمغني ج 2 ص 374-376) مقتصرين في الحديث عنها غالبا على المعنى الجزئي وتحديد على ما يقوم منه مقام المفردات من مركبات. والحقيقة أن دراستهم هذه المكونات كانت في نطاق وحدة كبرى هي الجملة رغم ظاهر الإلحاح على الوحدات المستقلة. ذلك أن دراستهم النحو كانت تحكمها دون شك نظرية العامل⁽²⁾. لذلك كان الحديث عن آثاره الإعرابية. وهو ما يفسر:

-تقسيم أبواب الاسم عندهم إلى ثلاثة : فباب للمرفوعات وآخر للمنصوبات وثالث للمجرورات⁽³⁾

-واعتبار الوحدات الصرفية ضربين معربة ومبنية

-راهتمامهم بأنواع العامل في الاسم في الجملتين الاسمية والفعلية وفي الفعل وبأثارها في المعمول وفي ترتيب المكونات جواز تقديم أو توسط أو تأخير أو امتناعا. وهم يقدمون لدراستهم وظائف الجملتين بباب المسند والمسند إليه أو بتعريف الكلام ويركزون في الدرس التحوي على الوظائف في إطار نظرية العامل- وهي في حقيقة الأمر علاقات نحوية - وعلى العوامل نوعا وأثرا. فتحليلهم يتأسس على وجود علاقات بين المكونات، وهذا يقتضي ضمنا أنهم اعتبروا الجملة الوحدة الكبرى أساسا للتحليل التحوي. وهو أمر مسكوت عنه علي عكس ما هي الحال عليه في اللسانيات الحديثة. فالتقاطع بين النحو العربي واللسانيات في هذه المسألة وإن لم يبد بديهيا للنظرة السريعة فهو حقيقة لا مراء فيها بالنسبة إلى النظرة الفاحصة.

وليس هذا بالوحيد فاعتبار النحاة العامل في الجملة الفعلية قطب الرchy في النحو العربي من حيث أنه يحدد عدد المحلات التي يقتضيها التركيب وإعراب مكونات الجملة الأولية الأساسية وغير الأساسية ورتبتها ومن حيث أنه موضع

1 - استعملنا مصطلح الجملة سائرا للتقدم من ناحية ولكون المركب الإسنادي لا يطابق كل المطابقة مفهوم الجملة بمعناها الجزئي.

2- اعتمدت نظرية العامل مثلا أساسا لتبويب كتب النحو.

3 - اعتمد النحاة العرب في تقسيم الوظائف نوع اثر العامل فيها لذلك كانت أقساما ثلاثة مرفوعات ومنصوبات ومجرورات

(انظر مثلا الأصول ج 1 ص 58 - 408 وج 2 ص 5 - 60 والمفصل ص 18 - 129 .)

التعلّق في الجملة أمر يتقاطع هو الآخر جزئياً مع نظرة المدرسة التوليدية وما تولد عنها من مدارس أخرى كالوظيفية والمعجمية الوظيفية مثلاً إذ يحدد رأس المركّب فيها بسماته الانتقائية⁽¹⁾، على الأقل عدد المحلات ووظائفها التحوية والدلالية وسماتها الذاتية. ولقد قامت محاولات كثيرة مختلفة للاستفادة من علوم اللسان الحديثة تراوحت بين التعريف بهذه المناهج والتطبيق لهذا المنهج أو ذاك تجديداً للدرس التحوي وتجاوزاً لما في القديم من قصور.

غير أن هذه الدراسات وإن كانت مجتمعة يمكن أن تقدم تصوراً متكاملًا للسانيات العامة والتطبيقية فإنها لا تفي. بالغرض ذلك أنها ليست في معظمها غير تمثيل لمرحلة تأسيس بحاجة إلى التجاوز إذ هي كتب تقديمية تعريفية، لا شك أنها عملت على نشر المعرفة للسانية العامة والتطبيقية ولكنها قلما تجاوزت مرحلة التنظير إلى التطبيق.

وهذه الدراسات على مستوى الاختبار محدودة لا تعدو بعض المحاولات الرائدة في تطبيق هذا المنهج التحليلي أو ذاك في وصف اللغة العربية.

وقد تنوعت المقاربة في الدراسات التي اهتمت بتطبيق هذه المناهج على وصف العربية. فاعتمد بعضها المقاربة الوصفية (انظر في ذلك أيوب، 1957 وتمام حسان، 1973 و1974) وتأسس وصف أخرى على النحو الوظيفي (انظر في ذلك المتوكل، 1986 و1987 وفصلاً له في قضايا المنهج بعنوان "المنهج الوظيفي" ص 19-35) أو النحو المعجمي الوظيفي (راجع في ذلك الفهري، 1988) ونظرت ثالثة إلى اللغة من زاوية تداولية (راجع المتوكل، 1985)، (ومقال نهاد الموسى الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية (الملتقى الدولي الثالث للسانيات 145 - 176)).

أمّا ما اعتمد منها على المنهج التوليدي والتحويلي فكان قليلاً عدداً محدوداً نوعاً وغاية. فقد اقتصر فيه على بعض المقالات (انظر مقال تمام حسان، إعادة وصف العربية ألسنيا مثلاً ومقال مازن الوعر "في النظريات التحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي") أو بعض الكتب التقديمية التعريفية من نحو:

-اللسانية التوليدية والتحويلية للدكتور عادل فاخوري (بيروت 1980)

1 - تحدد السمات الانتقائية * القيود الدلالية على الوحدات التي تملاّ محلات الحمل. فلا يقال مثلاً :

* ابتسمت الصخرة

لأن التسم من خصائص الإنسان. ولذلك يكون أحد القيود الانتقائية على ابتسم هو [+ إنسان] * (الفهري، 1986 ص 24) فالفعلان أكل واقترس مثلاً يردان في نفس السياق. فكلاهما يقتضي محلين يكونان مركبين اسميين إلا أن السمات الانتقائية لكل

منهما تختلف. فأما الفعل الأول فينوجب فاعلاً سمته [+ حي] [± عاقل] ومفعولاً سمته [+ غذاء]. وأما الفعل الثاني فيحتاج إلى فاعل سمته [+ حي] [- عاقل] ومفعولاً سمته [+ حي] [± عاقل]. تقول :

أكل الطفل خبزاً والحمار تبناً

. واقترس الأسد (رجلاً، غزالاً).

-والأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية لميشال زكريا.

• (النظرية الأسنية) (بيروت 1982).

• (و الجملة البسيطة) (بيروت 1983).

وهذه الدراسات التي اعتمدت في مقاربتها اللغة العربية هذا المنهج اقتصرت في تحليل الجملة على مكوناتها الأولية الأساسية في علاقتها بالفعل عادة غير متجاوزة الإطار الذي حددته المدرسة التوليدية وما تفرع عنها من نماذج . إلا أننا سنسعى إلى أن يتجاوز عملنا دراسة المكونات الأولية الأساسية إلى غير الأساسية .

3 - و ينزل هذا العمل في نطاق توجه لساني أولى رأس التركيب في الجملة الفعلية أهمية بالغة في التنبؤ بخصائص هذه الجملة التركيبية من حيث عدد المحلات التي يقتضيها التركيب وفي التنبؤ بسماتها المعجمية وأدوارها الدلالية كلياً أو جزئياً بدأ مع تيار واستمر خاصة مع الأنحاء ذات التوجه التوليدي تحويلية كانت أو معجمية أو وظيفية على نحو ما هو مبين في محله (انظر القسم الثاني).

4 - كما يندرج هذا العمل مبحثاً ضمن ستة درج عليها النحاة القدامى وكثير من اللسانيين في عصرنا تتمثل في إيلاء الفعل في الدرس التحوي الأهمية المناسبة له في تصورهم لنظام الجملة باعتباره عاملاً أو رأس الحمل أو التركيب .

الفصل الثاني : أسباب اختيار هذا البحث

1 - الأسباب العلمية :

ليس الحديث عن الإطار الذي يندرج فيه هذا العمل في الحقيقة إلا حديثاً ضمنياً عن نوع من أسباب اختياره . وهو ضرب خاص ثقافي وعلمي يتصل بالسائد في ميدان البحث المتعلق بالمبحث موضوع الدرس حقلاً ومقاربة . إلا أنه توجد إلى جانب هذا الضرب من الأسباب أضرب أخرى . فتناولنا لهذا المبحث موضوعاً ومنهجاً يعود إلى أسباب شتى وتحكمه دوافع مختلفة علمية ومنهجية . فأما العلمية فتتعلق بشيئين اثنين :

-أولهما : كون مجال البحث ميداناً بكرة . فعلاقة الفعل بمتعلقاته مبحث لم يتناوله الدارسون بالتحليل من جميع جوانبه وبشكل منهجي إن قديماً أو حديثاً . فقد اقتصر تناوله على بعض الجوانب من وجهة نظر عاملية عادة أو من حيث التوزيع والسمات الانتقائية اللازمة .

وإذا كان الباحث لا يعدم بعض الشذرات المتفرقات في كتب النحو ولدى بعض اللسانيين العرب المحدثين تتصل بهذا المبحث تختلف عدداً وأهمية

باختلافهم في المباحث وعمق الرؤية فإنه سرعان ما يتبين أنها لا تعدو مجرد الإشارات والتلميحات في أغلب الأحيان.

ما من شك في أن النحاة جعلوا الفعل موضع التعلق في الجملة وقسم بعضهم المكوّنات الأوّليّة على أساس متانة صلتها بالفعل دلاليًا إلى ضريين : -ضرورية وهي التي يدلّ الفعل بمعناها عليها من نحو الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه زمانًا أو مكانًا والحال.

-وملحقة "بهذه الأشياء... من نحو المفعول معه والمفعول له" (ابن يعيش ج 7 ص 69) فـ" المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الأشياء وليس منها وإن كان أكثر التحوين لا يفصلهما عن هذه... لأن الفعل قد يخلو من المفعول له والمفعول معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال" (ن م ج 7 ص 69).

وقسم الضرورية منها بحسب حاجة الفعل إليها دلالة وتركيبًا أو دلالة فحسب إلى نوعين :

-فما يقتضيه الفعل دلالة وتركيبًا وعليه ركّز النحاة اهتمامهم مكوّنات : مكوّن لا يغنى الفعل عنه وهو الفاعل وآخر يمكن ألا يُذكر وإن لم يرد في سياق الخطاب ما يدلّ عليه وهو المفعول به . تقول : أكل زيد .

إذا أردت الإخبار بأنه وقع من زيد أكل تكفي في رسالتك بالفعل والفاعل . -وما يقتضيه دلالة فهو بقية المكوّنات المتعلقة بالفعل .

واكتفى بعض النحاة القدامى بمجرد التلميح إلى وجوب التطابق بين الفعل وبعض متعلقاته في السمات المعجمية أو في الزمن (انظر سيبويه ج 1 ص 25-26 وابن هشام، المغني، ج 2 ص 454 و 470) . وألح بعض المحدثين المتأثرين باللسانيات التوليديّة على وجوب التطابق في السمات بين الفعل والمحلات التي يستوجبها . فلا تقول مثلاً :

" * ابتسمت الصخرة " (الفهري ، 1986 ص 24)

" * و" فرق رجال الأمن الطالب " (م زكريا ، 1983 ص 75)

ولكن النحاة كلهم اهتموا بخصائص الفعل التوزيعية في البنى الأصلية أو المنقولة . فالمتعدي واللازم مبحث مشترك في كتب النحاة القدامى منهم والمحدثين يتصل بخصائص الفعل التركيبيّة وكذلك البناء لغير الفاعل أو " ما لم يسم فاعله " وتقسيم الأفعال تصاعديا بحسب عدد المفاعيل التي تقتضيها ، وتعدي الفعل اللازم .

فليست هذه المباحث غير دراسة لعلاقة الفعل بالمفعول به من حيث الوجود والعدم من ناحية ومن حيث العدد من ناحية أخرى . ولئن كانت تُدرس في التراث النحوي في إطار خصائص العامل التوزيعية وما يطرأ عليها من تغيير

نتيجة لتغير صيغته فإن بعضها يتنزل اليوم لدى التحويلين ضمن دراسة البنية العميقة للجملة والآخر ضمن دراسة التحويلات الاختيارية التي تطرأ على بنيتها. وهي تدرج عند آخرين ضمن إطار التوجه المعجمي في التحليل.

وفي كتب النحاة أيضا حديث عن علاقة الفعل الجدولية بالمفعول المطلق. ولا يعلم الباحث في مؤلفات بعضهم ملاحظات تتصل بعلاقة الفعل بالمفعول به في الوجود تقدما أو تزامنا درءا للتداخل بين المفعول به والمفعول المطلق. فتقدم المفعول به في الوجود شرط عند بعضهم للمفعولية فـ "المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل لإيجاده" (ابن هشام، المغني ج2 ص661).

إلا أن النحاة القدامى وإن أدركوا التعالق الدلالي والتركيبى بين الفعل ومعظم مكونات الجملة فقد تناولوا علاقة الفعل بمتعلقاته في إطار نظرية العامل. فالتحوا على أثر العامل في المعمولات. وهو ما يفسر وجود باب للمرفوعات وآخر للمنصوبات وثالث للمجرورات في مؤلفاتهم. فما خصصوا مثلا مسألة التطابق المعجمي بين الفعل ومتعلقاته بمبحث من مباحثهم. وإذا كان بعض النحاة المحدثين قد اهتموا بظاهرة التطابق تأثرا باللسانيات التوليدية فقد اقتصر التطابق عندهم على الفعل والمحللات التي يستوجبها أي على المكونين الأولين الأساسيين : الفاعل والمفعول به. لم يتجاوزوهما إلى العناصر غير الأساسية.

فلا وجود لمقاربة منهجية للمسألة في أي من كتب النحاة قديمها وحديثها⁽¹⁾. وإنما هي ملاحظات متفرقة تدرج لدى القدامى في إطار نظرية العامل عادة أو ضمن صلة حقل الفعل المشترك بعدد المحللات التي يقتضيها التركيب. ففي الكتاب مثلا - وهو أول تأليف عربي في النحو - وعي شديد بدور حقل الفعل المشترك في تحديد عدد المحللات التي يقتضيها. فقد لاحظ سيبويه أن عدد المحللات التي يحتاجها الفعل المشترك تختلف في الجملة باختلاف حقل الفعل الدلالي على نحو ما يرى من دعا ورأى ووجد وعلم وكان ودام وأصبح وأمسى. فالفعل دعا مثلا يقتضي مفعولين في مثل :

"دعوته زيدا"

"إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته. وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا" (سيبويه ج1 ص37). و"إن قلت رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت. ولكنك إنما تريد بوجدت علمت وبرأيت ذلك أيضا ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول :

•رأيت زيدا الصالح

1 - لا نستني منها غير كتاب أحمد المتوكل "من البنية العملية إلى البنية المكونية".

وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول. فمن ذلك قوله تعالى:

(• وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) [البقرة 65-] . . .

فهنا بمنزلة عرفت كما كانت رأيت على وجهين " (سيبويه ج 1 ص 40 وانظر أيضا ن م ج 1 ص 46 بالنسبة إلى كان وأصبح وأمسى). وهي ملاحظات تنتزل لدى بعض اللسانيين المحدثين في إطار الإسقاط المعجمي أو ضمن دراسة التحويلات التي تطرأ على بيئة الجملة أو ضمن إطار التوجه المعجمي في التحليل (انظر في علاقة المفعول به بالفعل في إطار الإسقاط المعجمي م. زكريا، 1983 ص 67 و68 و69 و75 و77. أما بالنسبة إلى التحليل المعجمي فانظر في ذلك المعجم العربي للفاسي الفهري ص 61-98).

وهذه الملاحظات محدودة في الجملة على المستويين الأفقي والعمودي إذ هي تقتصر على تنبؤ الفعل بعدد المحلات التي يقتضيها التركيب وبخصائص الفاعل والمفعول به. فخصائص الفعل التركيبية تحدد سلفا وجود المفعول به في التركيب أو عدمه وتعين عدد المفاعيل وتضبط نوع مقولة الفاعل والمفعول أحيانا وسماتهما ومنها الجنس والعدد في حالات كثيرة. فالأفعال الدالة على الجنس أو على العلاقة الزوجية من نحو:

• سفد الطائر أنشاه

• و طرق الفحل الناقة

• ونكح الرجل زوجته

• وفركت المرأة زوجها

• "وتعربت لزوجها إذا تغزلت وتحببت إليه" (الزمخشري، أساس البلاغة ص 413) اقتضت الثلاثة الأولى منها مفعولا به مؤنثا سمته [- ذكر]. ولكن الفعلين الآخرين استوجبا مفعولا به مركبا اسميا مذكرا سمته [+ ذكر] أو مركبا بالجر اتسم مخصصه بسمه [+ ذكر]. أما بالنسبة إلى عدد المفعول فأفعال من نحو أحصى وجمع وفرّق مثلا تقتضي مفعولا يتسم بسمه [+ جمع] (انظر في ذلك م. زكريا، 1983 ص 75). ولكنها تقتصر في تنبؤها على الاستعمال العادي للغة. فأما المجازي والخيالي وصفا لحلم كان أو خرافة، أسطورة أو سحرا فلا. ولا تكاد تتجاوز المفعول به إلى ما سواه من المفاعيل، وهي كثيرة. فنادرا ما يقع ذلك في تناول النحاة للعلاقة بين الفعل وبين المكونات الواقعة مفاعيل غير أساسية وما جاء في " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة " في الكتاب ص 25-26 أمر لا نظير له في كتب النحو.

-وثانيهما : دور الفعل في دراسة المفاعيل وأشباهاها في التراث النحوي. فقد كنا تنبئنا إلى أهمية الفعل في دراسة " أشباه المفاعيل " (1) عملا ورتبة.

1 - ضيقنا في بحثنا السابق مفهوم أشباه المفاعيل فحصرنا ما مخالفين التراث النحوي في ثلاثة مكونات غير أساسية هي الحال والتبيز والمستثنى. فلم نتخذ الإحزاب مقياسا في تحديدها، بل اعتمدنا نوع الوظيفة نووية أو هامشية فلم نعتبر ما كان من النواة غيمتها.

فأثار ذلك فينا التساؤل عن دوره في تحديد الفاعل والمفاعيل وهي ألصق به من أشباهها في نظر النحاة. فقادنا ذلك إلى تبين تأثيره فيها وتأثره بها على مستوى الإعراب والوظيفة وعلى مستوى التركيب أيضا وجودا وعدما ونوع مقولة وترتبا أو اشتراكا في الفاعل. غير أن المسألة على مستوى الإعراب خلافة أحيانا. فقد اختلف النحاة في العامل في :

أ) المفعول به. فالخلاف بين البصريين وجمهور الكوفيين يتمثل في كون العامل اللفظي في المفعول به واحدا هو الفعل لا يشركه في عمله غيره أو متعددا. فليس الفعل إلا أحد عاملين اثنين هما : (الفعل والفاعل جميعا). أما ما شذ من الكوفيين فلم يعتبروا الفعل وحده أو مع غيره عاملا في المفعول به. وفي هذا يتفق كل من خلف الأحمر (ت 180 هـ) وهشام بن معاوية (ت 209 هـ) صاحب الكسائي، وإن اختلف العامل فيه عندهما. فهو الفاعل عند الأول ومعنى المفعولية في نظر الثاني (انظر في ذلك المسألة 11 * : عامل النصب في المفعول * في الجزء الأول من كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري ص 78 - 81) .

ب) كما اختلفوا في العامل في المفعول معه * فمذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع ... وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف. فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي. وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو ... وقال عبد القاهر : هو منصوب بنفس الواو ... وقال الأخفش : نصبه نصب الظروف * (الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 195) .

ولا يختلف جمهور النحاة في اشتراط نصب المفعول لأجله باشتراكه والعامل فيه في الفاعل .

وقد شذ بعض النحاة عن هذا الرأي. فهذا الإستراباذي يعدد بعض الشواهد على جواز عدم الاشتراك (انظر شرح الكافية ج 193). كذلك الأمر في المفعول المطلق فيُشترط فيه اشتراك الفعل ومصدره في فاعل واحد كما في نحو :

• ضربت ضريا

ففاعل ضرب هو المتكلم المفرد. وكذلك فاعل "ضريا". ولكن الأمر على غير ذلك في قولك :

• كرهت كراهي

فالفاعل في كره ضمير المخاطب المذكر المفرد وهو في المصدر ضمير المتكلم (انظر في ذلك ن م ج 1 ص 114). لذلك اختلفت وظيفة كل من الهمكونين "ضريا" و"كراهي". والتعلق بين الفعل والمفاعيل من الأهمية بتمكن. فأما التعلق بين عنصري النواة الإسنادية فتركيبي، حتى أن بعض النحاة اعتبر

الفاعل كالجاء من الفعل . وأما التعلق بين الفعل والمفعول فدلالي . فالمفعول جميعها تخصص الفعل دائما إذ تحدد ما وقع عليه فعل الفاعل أو زمن وقوعه⁽¹⁾ أو مكانه أو سببه⁽²⁾ . . .

وعلى أساس التعلق بين الفعل والمفعول اشتراكا في الأصل المعجمي أو في معناه ، وفي الدلالة على الحدث الواحد تتحدد وظيفة بعض المفاعيل . فبين الفعل والمفعول المطلق علاقة جدولية صرفية ودلالية غالبا تتمثل في اشتراكهما في الجذر والدلالة على نفس الحدث غالبا . لذلك كان التداخل في وظيفة "زادا" في نحو :

• تزود مثل زاد أبوك فينا فنعم الزاد زاد أبوك زادا

إذ لم يرد "زادا" مصدر الفعل العامل في المثال رغم اشتراكه معه في الجذر . فكان أن أجاز ابن هشام في هذا المكوّن وجهين المصدرية والمفعولية . فهو عنده "لما مفعول مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر" (ابن هشام ، المغني ج 2 ص 464) .

إلا أن الأمر لا يكون دائما كذلك . فقد يقتصر التعلق بينهما على الجانب الدلالي كان يشتركا في الحدث ومعناه كما في مثل :

• قعدت جلوسا

أو في معنى الحدث وإن لم يتخذ الحدث فيه صيغة المصدر عند من خرج الجملة في الآية :

• قال : إني عبدُ الله ([19 مريم 30-])

على المصدرية على اعتبار أن "الجملة نفس القول" (المغني ج 2 ص 412) . وقد يتجاوز ذلك إلى الجانب الصرفي . إلا أنه يقتصر في التعلق على الجذر كأن يشترك الحدث الموجود في الجملة في الجذر والمعنى مع مصدر الفعل العامل فيه دون أن يكون مصدرا له كما في نحو :

1 - تعريف المفعول به بأنه ما " وقع عليه فعل الفاعل " نقله ابن الحاجب في كافيته عن الزمخشري (انظر ن م ج 1 ص 127) . وعنه نقله ابن هشام في شرح قطر الندى ونسب إليه (انظر ص 201) ومثل هذا التعريف إشكالي . وقد نبه إلى ذلك كل من ابن الحاجب و ابن هشام في المصدين المذكورين . فلئن كان يحسب على " زيدا " في مثل ضربت زيدا .

لأنه " يستشكل بولك :

• ما ضربت زيدا

• ولا تضرب زيدا

لذلك حاول ابن الحاجب تجاوز الإشكال بتأويل الوقوع " بالتعلق بما لا يعقل إلا به " (شرح قطر الندى ص 201) .

2 - تخصص المفعول به ظرف الزمان زمن الفعل الطبيعي . تقول :

• خرجت ليلا

• وسافرت صباحا .

وهذه الخاصية قد يشاركه فيها المفعول به في بعض الحالات . تقول مثلا :

• شربت الصبوح

• وشربت الغبوق

فيكون الشراب ضمرا في الحائنين . ولكن زمن حدوث الفعل يكون في المثال الأول الصباح وفي الثاني المساء . و جلد المفعول به هو الدال على زمن وقوع الفعل .

(• وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلًا) (73 المزل 8)

(• وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (71 نوح 17)

وإن كان بعض النحاة يعتبرون " تبتيلا ونباتا " معمولين لفعل محذوف . وهو رأي سيوييه (انظر في ذلك ابن يعيش ج 1 ص 112) .

وقد تتقرر وظيفة المكون المفعول عند بعض النحاة بالرجوع إلى أسبقية هذا المفعول على الفعل في الوجود أو تزامن وجودهما كما في نحو :

(• خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) (1) (29 العنكبوت 44-)

• وَأَنْشَأَتْ كِتَابًا (2)

• وَ(آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) (3)

وربما تعيّن وحدة المعنى بين الفعل والمكون الواقع مفعولا في رأي بعض النحاة وظيفة هذا المكون في نحو :

(• قَالَ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) . (19 مريم 30-) (انظر في ذلك رأي ابن الحاجب

في مغني اللبيب ج 2 ص 412) .

لقد اختلف النحاة في وظيفة المنصوبات في هذه الأمثلة الأربعة . فأما في الثلاثة الأولى فانقسموا فريقين . فالجمهور اعتبرها مفعولا به . ولكن ابن الحاجب (ت 646 هـ) ومن ذهب مذهبه (4) عدّوها مفعولا مطلقا .

وقد أسس الفريق الثاني رأيه على اعتبار أنّ " المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده . . . " (ابن هشام ، المغني ج 2 ص 661) . وهذه المفاعيل الثلاثة أوجدها الفعل العامل فيها . وقد كانت قبله في طيّ العدم . لذلك خرّجت على المصدرية .

وهكذا أوجد هذا الفريق ضابطا معنويا زمانيا للتمييز بين المفعول به والمفعول المطلق في حالة اللبس يتمثل في العلاقة الواجب قيامها بين الفعل والمفعول على مستوى التقدّم في الوجود أو التزامن فيه .

وأما في المثال الأخير فقد خالف ابن الحاجب الجمهور . فلم يعتبر الجملة مفعولا به بل عده مفعولا مطلقا . فأسس هو الآخر اختياره المصدرية فيه على وحدة العلاقة الدلالية القائمة بين الحدثين الفعل والمفعول . فالجملة في نظره مفعول مطلق لأنه " نفس القول " (ن م ج 2 ص 412) .

1- اختلف النحاة في وظيفة المركب بالمطّ في هذه الآية . فرأى الجمهور أنّه مفعول به واعتبره بعضهم مفعولا مطلقا (راجع في هذا مغني اللبيب ج 2 ص 660 - 661) .

2 - وكذلك الأمر بالنسبة إلى المثالين الآخرين .

3 - تردد هذا المثال في كل من - 42- الأعراف و - 107- الكهف و - 96- مريم و - 22- الجاثية وموضع الاختلاف وظيفة الصالحات أمي مفعول به أم مفعول مطلق ؟ (انظر مغني اللبيب ج 2 ص 412)

4 - نسب ابن هشام هذا الرأي لذي يراه إلى كل من ابن الحاجب في أماليه و الجرجاني (راجع في ذلك المغني ج 2 ص 661)

فلتأولنا هذا المبحث سبيان علميان : أولهما كونه بكراً، لم يُتناول بشكل منهجي وليس في كتب النّحاة القدامى وبعض اللسانيين العرب المحدثين عنه غير شذرات لا تفي، على أهميتها، بالحاجة ولا تمكّن من مقارنة العلاقة الوطيدة القائمة بين الفعل وبقية العناصر الأوّلية الأساسية. وثانيهما أهمية الفعل في دراسة هذه العناصر من حيث التركيب والدلالة وتحديد الوظيفة النّحوية. فالفعل قطب الرّحى في دراسة الجملة الفعلية.

2 - الأسباب المنهجية :

وأما المنهجية منها فوثيقة الصلة :

أ) بكيفية مقارنة التّحويين القدامى العلاقة القائمة بين الفعل والعناصر الأوّلية الأساسية :

• من حيث حدود تناولهم لجوانبها المختلفة

• أو عرضهم المادّة المتصلة بها

• أو تركيزهم على العامل في بيانها.

ب) وبالسعي إلى معرفة كفاية بعض المناهج اللسانية في وصف الظاهرة اللغوية اختياريّاً. فقد انحصر الحديث عن هذه العلاقة في التراث النّحوي :

- في الجانب التركيبي خاصّة عملاً غالباً ورتبة أحياناً

ووقع الاهتمام في مقارنته بكل من المفعول به والمفعول فيه مع التركيز على الأوّل في دراسة خصائص الفعل التّوزيعيّة وعلى الثّاني في دراسة الموقع

- وفي الجانب الدّلالي أيضاً.

فقد ألحّ النّحاة عليه في دراستهم معاني المفاعيل باعتبارها أثراً للمفعول في عامله على عكس ما فعلوا سابقاً. فلا ريب عندهم أنّ جميع المفاعيل تخصّص للفعل بشكل أو بآخر⁽¹⁾.

أما المفعول المطلق فقد شدّ في مقاربتهم له. إذ تعرّضوا في تناولهم له للعلاقة الصّرفيّة والدّلالية القائمة بينه وبين عامله.

إلا أنّ الملاحظ أنّ التّحويين العرب قد ركّزوا في الجملة على العلاقة بين الفعل عاملاً وكل من الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق معمولين. فلا نجد فيما عدا ذلك غير ملاحظات قليلة متفرّقة في الحديث عن علاقة الفعل ببقية المفاعيل وردت عرضاً عند هذا النّحوي أو ذاك.

1 - يقول تمام حسان في هذا الاتجاه مستفيداً من التراث النّحوي : * فأما مخصصات الحدث فهي المنصوبات ... والمجرورات ومعنى ذلك أنّك إذا قلت : قرأت ... فقد أسندت حدث القراءة إلى نفسك على وجه عام يشمل كل مقروء وكل سبب للقراءة وكل مصاحب لها وكل مكان يشمل المعنى الحقيقي للقراءة والمجازي لها ونوعها ولا يحدّد ملايسة إلخ.

لأنّ قلت : قرأت الكتاب فقد خصصت القراءة بالكتاب ونفيت الصحيفة والمجملّة إلخ وإذا قلت : قرأت طلباً للثّمة فقد خصصت القراءة بسبب ونفيت بقية الأسباب وكذلك الحال في : قرأت وضوء المصباح و قرأت قراءة متأنّة و قرأت جالسا و قرأت في الحجر إلخ. (فصل إعادة وصف اللغة السّنتية في اللسانيات و اللغة العربيّة ص 170). وانظر كذلك حديث الإمبراطوري في شرح الكافية عن تنييد الحال للحدث ج 1 ص 200.

وهكذا نرى أنَّ العلاقات بين الفعل والعناصر الأوليّة الأساسيّة في التراث التّحوي نوعان:

- جدوليّة حيناً

- وسياقيّة غالباً

وهذه العلاقات لا تخرج في الحقيقة بحال عن ذلك نوعاً. ولكنّها في تجلّياتها ليست تحدّد بهذه المباحث القليلة لشمولها جميع المستويات الصّرفيّة والمعجميّة والدّلاليّة والتّركيبيّة ولا هي تقتصر على الفاعل والمفعول به أو المفعول المطلق خاصّة بل تتجاوزها إلى بقيّة العناصر في غير الإعراب أيضاً. إلّا أنّ نوع العلاقات بين الفعل والمفعول وتعدّدها سلباً أو إيجاباً يختلفان باختلاف هذه المكوّنات .

ولا تخلو مقارنة التّحويين القدامى لهذا المبحث من مظاهر أخرى من التقصير. ذلك أنّ حديثهم عنه بجوانبه المختلفة جاء موزّعاً في ثنايا كتبهم توزيعاً يتباين مدى بحسب المباحث والنّحاة.

فمنهجهم في تناول هذه العلاقات تحكمه في العمّ الأغلب نظريّة العامل وجوداً أو عدماً إعراباً وترتيباً تقديمياً وتأخيراً. فقد ركّزوا في دراستهم مكوّنات الجملة النّويّة وغير النّويّة على العامل نوعاً أو أثراً في الإعراب أو الرّتبة وخاصّة إذا كان فعلاً. فإن لم يجدوه قدروه (انظر الاسترأباضي، شرح الكافية ج 1 ص 129 و 130)

ولئن كان اعتماد العامل في تفسير الظّواهر التّركيبيّة محورياً في مقاربتهم وأساسياً في تفسير كثير منها إلا أنّه يبقى في نظرنا محدوداً غير كافٍ. والوقوف عنده تقليد للقديما لا يتناسب ومقتضيات تطوّر الدراسات اللّغويّة ولا يراعي تفاعل المكوّنات في التّركيب وعامل التّأثير والتّأثر بينها في غير إطار نظريّة العامل ولا يولي أهمية لدور السياق الخطابي في ترتيب الوحدات أو اختيارها دون غيرها. فلا بدّ إذن من البحث عن علاقات أخرى بالإضافة إلى علاقة العمل تشدّ العناصر الأوليّة إلى الفعل وتميّز بعضها عن بعض في صلته بها قوة أو ضعفاً سعة أو ضيقاً. فلا يُقتصر على النظرة الجزئيّة للعلاقة بين الفعل والمفاعيل على نحو ما فعل التّحويون القدامى. فيكون بذلك التجاوز لحدود نظرية العامل التي لم يخرج النّحاة عن دائرتها وتُتناوّل المسألة بشكل منهجيّ من جوانب متعدّدة قد لا يكون العامل إلا واحداً منها. فلا يُكفَى بهذا المستوى أو ذاك في مقارنة مفعول ويعمد إلى آخر في مقارنة مفعول آخر. إنّما نريد أن يكون عملنا منهجيّاً تكون فيه المقارنة للعلاقات بين الفعل والعناصر الأوليّة قائمة على هذا الأساس.

ونحن لا نطمح فحسب إلى تجاوز الزاوية التراثية في تحليل الظواهر اللغوية بل نروم من عملنا أيضا اختبار كفاية بعض المناهج اللسانية ذات الإشعاع الكبير وإبراز حدودها في الإحاطة بهذه الظواهر رغم إضافاتها الكثيرة للتحليل التحوي ونزعتها الشمولية عسى أن يؤسس بذلك لنظرية عربية جديدة تكون جماع ما تقدّم .

الباب الثاني :

منهج المقاربة : أسبابه وإشكالاته

الفصل الأول :

ملاحظات حول المنهج القديم

تعددت اليوم مناهج البحث وتباينت نوعا. فمن مناهج قديمة تراثية إلى أخرى لسانية وصفية تسعى أن تكون موضوعية. وهذه الأخيرة ضربان :
-صورية "تعتبر اللغات الطبيعية أنساقا مجردة يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية " (المتوكل، 1985 ص 8 راجع أيضا في تعريفها المتوكل، 1987 ص 5)
-وغير صورية⁽¹⁾ " تشمل النظريات اللسانية التي تعتمد كأحد مبادئها المنهجية " (المتوكل، 1985 ص 8) اعتبار " اللغات الطبيعية بنيات تحدّد خصائصها (جزئيا على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية وظيفة التواصل " (ن م ص 8).

إلا أنّه إذا كانت المناهج اللسانية تتميّز عن المناهج القديمة بتجرّدها من النزعة المعيارية وبدقتها العلميّة وبأولويّة المنطوق فيها على المكتوب انسجاما مع ما أثبتته الدرس التاريخي فإنّ ما يميّز جميع هذه المناهج عن بعضها خاصة هو درجة كفايتها في وصف الظواهر اللغويّة .

وللباحث حرية اختيار المنهج الذي يراه مناسباً للوصول إلى غايته شرط التبرير . وقد يختلف أساس اختياره تبعاً لذلك . فيكون اختباريا كالتيبّت من كفاية منهج ما . وقد يكون اعتقاداً من الباحث في علوّ كفاية ذلك المنهج في دراسة الظواهر اللغوية أو رغبة منه في تعميق مسألة ما كما قد يكون الباعث أكثر من سبب .

وإذا كنا قد أعرضنا في هذا العمل قدر الإمكان عن المنهج التراثي في تحليل الجملة فلنوعين من الأسباب :

-فأما الأوّل فذو علاقة بطبيعة المنهج القديم

-وأما الثاني فمتمين الصلة بطبيعة المناهج اللسانية

1 - مثل المتوكل لها " بالتباليّة والنظريّة الوظيفية المقترحة في إطار مدرسة هارنارد الأمريكية والنظريات الوظيفية الأوروبية والتحوّل الوظيفي الذي اقترحه سيمون ديك " (المتوكل، 1985 ص 8) " في السنوات السبعين " (المتوكل، 1987 ص 5) .

فلا شك عندنا في حدود كفاية المنهج القديم، وهي حدود أدرك جانبها منها بعض العلماء العرب قديما وحديثا. إلا أن نقد النحو العربي، وإن لم يكن بالأمر الجديد فلم يتميز قديما بالحدة التي طبعت في العصور الحديثة إلا في بعض فترات تاريخه الطويل.

1 - الإطار النظري والمنطلقات :

1-1- الإطار النظري :

إن المنهج القديم⁽¹⁾ يتميز بطغيان الطابع التعليمي عليه. وهو إلى جانب ذلك محدود في تناوله الظاهرة التركيبية تصوّرا ومعالجة. فالنحاة العرب تأثروا في مقاربتهم هذه الظاهرة بالفكر السائد في العصور القديمة. فتناولوها بالرجوع إلى نظريتين :

- واحدة كلية عامة وهي نظرية الأصل والفرع.

- وأخرى خاصة بالتركيب هي نظرية العامل.

ولا ريب أن الظاهرة التركيبية عولجت أيضا في التراث النحوي في إطار "العلاقات"، فقد اقتصر النحاة في تناولها على علاقة التأثير والتأثير خاصة أو علاقة الاتفاق والاختلاف⁽²⁾. لذلك قامت دراستهم أساسا على نظرية العامل وتأثيراته في المكونات الواقعة في الجملة وجودا أو عدما إعرابا خاصة وترتibia، وعلى أساس الأصل والفرع بدرجة أقل. فكانت هذه المقاربة محدودة أفقيا وعموديا إذ كاد تناولهم الظاهرة التركيبية ينحصر في جانب معين هو علاقة مكونات الجملة بالعامل فيها إعرابا وترتibia ووظيفة (انظر مثلا ابن هشام، مغني اللبيب ج 2 (ص 464 و 479 و 492 و 498 و 509 و 514 و 515 و 526 و 531 و 539 و 540 و 562 و 569 و 459 و 462 و 479 و 492 و 493 و 509 و 526 و 539 و 545 و 561 و 562 و 463 و 464 و 465). فاقصروا على تحليل الجملة الفعلية في اتجاه واحد يكون الفعل بدايته باعتباره مؤثرا وباعتبار بقية العناصر الأولية متأثرة. فلم يعمدوا إلى إبراز علاقة التأثير والتأثير في الاتجاهين إلا عرضا⁽³⁾ كما سنبين ذلك في محله (انظر القسم الخامس)، كما أن المتأخرين ضيقوا مفهوم النحو بإهمالهم بقية المستويات الصرفية والمعجمية التي تساهم في إبراز التعلق والتعلق بشكل

1 - لعني بالمنهج القديم المنهج المدرسي هذا الذي كان خلاصة للمناهج العربية القديمة و للمنهج البصري الذي غلب على الفكر النحوي خاصة.

2 - لا تنحصر علاقة الاتفاق والاختلاف عند بعضهم في العامل والمفعولات بل قد تكون بين مكونات الجملة الأساسية وغير الأساسية من غير العامل في كثير من الأحيان على نحو ما نجد في المغني. فابن هشام يقيم مثلا مقارنة بين الوظائف النحوية.

- كالاسم والغير (مغني اللبيب ج 2 ص 452 - 454)

- والفاعل والمفعول (ن م ج 2 ص 454 - 455)

- والحال والتمييز (ن م ج 2 ص 460 - 466)

3 - ورد حلبيهم عن تخصيص المقابل للفعل في ذكر معاني هذه المكونات.

منهجي⁽¹⁾. فإذا هم ألحوا إلى العلاقات الصرفية أو المعجمية بين الفعل والمكونات الأولية في الجملة كان ذلك عرضاً أو استثناء وبشكل سريع. ولئن كانت نظرية الأصل والفرع من الأهمية بمكان في تفسير ظواهر تنتمي إلى مستويات مختلفة صوتية وصرفية ومعجمية وتركيبية وكانت نظرية العامل في غاية الأهمية في تفسير الظواهر التركيبية أساساً تقديمياً وتأخيراً وحذفاً أو إعراباً فإنهما لا تفيان بالغرض.

فنظرية العامل وهي قطب الرحي في الدرس التحوي في التراث العربي، رغم تعدد جوانبها تركيبياً، لا تمس عادة إلا الجوانب السياقية وقليلاً من العلاقات الجدولية فضلاً عن كونها لا تستطيع تفسير قدرة المخاطب على التنبؤ بالمفعول من حيث وجوده وعدمه ومن حيث حقله أو سماته المعجمية ودوره الدلالي. فهذه النظرية تقتصر على الاهتمام بعلاقة تأثير الفعل في المكونات الأولية في الجملة الفعلية وفي المفعول به منها خاصة تأثيراً أحادي الاتجاه. فهي تهتم في مباحثها بقوة العامل وضعفه ودوره في ترتيب هذه المكونات، وفي إعرابها أو في وجود المفعول به منها في التركيب أو عدمه. فـ"كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً" (ابن السراج ج 1 ص 54). والفعل أقوى العوامل لأنه الأصل في العمل (انظر ن م ج 1 ص 123). ولكنه في ذلك درجات. فالفعل الحقيقي من نحو قعد وقام وضرب وقتل وذكر ومدح وهجا (انظر ن م ج 1 ص 73) أقوا على الإطلاق. وغير الحقيقي كالأفعال الناقصة وأفعال المدح والذم وفعلي التعجب وأسماء الأفعال تكون قوته بحسب تصرفه أو جموده. "فما لا يتصرف لا يتصرف عمله" (ن م ج 1 ص 142). فعلى قدر قوة العامل أو ضعفه يكون التوسع في ترتيب المكونات أو التضييق فيه. فالمفعول به مثلاً في نحو :

• ضرب زيد عمراً

يجوز أن يتقدم على عنصري التواة الإسنادية معا وأن يتوسط بين الفعل والفاعل وأن يتأخر عنهما، وهي رتبة المفعول الأصلية. وكذا الحال في كان⁽²⁾، "فلما كانت متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية ومشبهة بها جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير. فتقول :

1 - لم يتعرض النحاة للجانب الصرفي إلا في الحديث عن عدد المحلات التي يقتضيها الفعل تصعيداً أو إنزالاً أو في التماثل بين الفعل والمفعول المطلق وفي التداخل بين وظيفة المفعول به والمفعول المطلق أو المفعول المطلق والمفعول فيه. فاهتموا في الحالة الأولى بصيغة الفعل العامل وفي الحالات الأخرى عنصري الفعل والمفعول في علاقتهما ببعضهما. أما الجانب الدلالي فلا إشارة إليه في غير حديثهم عن المفعول المطلق من نوع :
(و الله آيتكم من الأرض نياتاً) (71 نوح)
أو جلست قعوداً.

أو في تأكيد الحال لصاحبها وتركيب المفعول المطلق للفعل.

2 - بعض أحوالها مختلف فيها في هذا الباب (انظر في ذلك الأباري : الإنصاف ج 1 ص 155 - 164 والسيوطي، مع الهوامج ج 2 ص 88 - 89).

• كان زيد قائما

• وكان قائما زيد

• وقائما كان زيد

كل ذلك حسن* (ابن يعيش ج 7 ص 97). ولكن لا يجوز تقديم معمول نعم وبس وفعل التعجب وعسى عليها (انظر ابن الأنباري، الإنصاف ج 1 ص 162) "لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه" (ن م ج 1 ص 163). فيمتنع مثلا القول :

• هندا ما أجمل !

• ما هندا أجمل !

• وزيدا دونك

• وزيد أن يقوم عسى

لعدم تصرف العامل.

والفعل الحقيقي يعمل الرفع في المسند إليه والنصب في الفضلة⁽¹⁾ مفاعيل وأشباه مفاعيل على رأي الجمهور. قال ابن السراج : " وأصل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو :

• قام زيد

• وضرب عمرو

وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني العامل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه فهو منصوب. ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه " (ابن السراج ج 1 ص 54 وانظر الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 20).

والفعل في التراث النحوي العربي ضربان : لازم يقتضي محلا واحدا أو متعدد يستوجب أكثر من محل فاعلا ومفعولا به أو أكثر.

غير أن النظرية النحوية القديمة تهمل الجانب المعجمي والدلالي. فلا النحو القديم يتنبأ بشكل منهجي بسمات الفاعل أو المفعول مثلا ولا بحقلهما المعجمي وأدوارهما الدلالية⁽²⁾ ولا هو يضع قيودا انتقائية عليهما هي في الحقيقة شروط معجمية للتطابق بين الفعل وبقية المكونات الأولية. فلا يستطيع مثلا أن يفسر لا مقبولة جمل نحوية مثل :

1 - اختلف في تاعيب الفضلات " (الإستراباذي : شرح الكافية ج 1 ص 21

2 - أدرك النحاة العرب ذلك بالحدس . فقد تنبهوا إلى أن الفاعل في مثل : خرج زيد و الفاعل في مثل : مات عمرو مختلفان. لذلك ميزوا بين نوعين من الفواعل والحق أن الفاعل في المثال الأول فاعل منطقي ونحوي في آن ولكنه في المثال الثاني مفعول منطقي وفاعل نحوي.

* أنتيك غذا

* وسأتيك أمس

* وحملت العجل

* وسوف أشرب ماء البحر أمس "

أو الجميل من نحو :

* زار العصفور

* وطار الصياد

* وتكلم الجدار

* وقاتل الفارس الحمامة

فالتحو القديم أهمل إذن بعض الجوانب الأساسية في دراسة الظاهرة التركيبية مثل دور المعجم في التركيب. فلم يتناول النحاة المسألة بشكل منهجي وإن لمَح إليها بعضهم فاقصر تنبههم إليه في حديثهم عن المشترك من الأفعال إلا نادرا (انظر مثلا تقسيم ابن هشام الأفعال إلى لازمة ومتعدية بحسب حقولها الدلالية في شرح الشذور ص 354 - 355) أو في التمييز بين بعض الوظائف المتداخلة أو في ذكر صلة الفعل بخصائص المفعول به الذاتية. فقد وُظف المعجم في البت في وظيفة بعض المكونات المختلف فيها (انظر مثلا ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 238 و 240 و 243 والمغني ج 1 ص 317 و ج 2 ص 360) وفي بيان اختلاف السمات الانتقائية لفعلين متعديين مشتقين من نفس الجذر يختلف وزناهما فيرد الأول على وزن فَعَلَ والثاني على وزن فَعَّلَ من نحو غلَى وقَتَلَ (انظر ابن السراج ج 1 ص 123).

والحقيقة أن اللغة ظاهرة بمكان من التعقيد لا يمكن تناولها من زاوية واحدة معينة. وهو ما يتبينه دراسة تاريخ المدارس اللسانية الحديثة وخاصة منها التوليدية وما تولد عنها من مدارس تفرعت عنها أو عارضتها. فضروري النظر إلى التحو من كل الزوايا ومعرفة التعالق بين كل مستويات الظاهرة اللغوية وهو ما نسعى إليه في عملنا هذا، ولكن المقاربة التراثية تجنبته عادة.

1-2- المصادرات :

وقد ساهمت منطلقات النحاة هي الأخرى في إضعاف كفاية التحو العربي الوصفية. فالتظيرية النحوية التراثية قامت على مصادرات، وهي أصول استنبطها النحاة عن طريق الاستقراء في كثير من الأحيان. ولكنها تنزل في إطار توجه النحاة المنطقي وتخصيصا نظرية العامل، أهم المنطلقات المعتمدة في تحليل الظواهر النحوية وتفسيرها وهي التي كانت من أسباب الخلاف بين المدارس والنحاة على السواء على نحو ما يتبين من اختلافهم في وظيفة المفعول المكان غير المبهم في مثل :

* دخلت البيت (انظر ابن السراج ص 74)

ومن تناولهم الاشتغال والتقديم. فمصادراتهم جعلتهم يرون تعددا في الظواهر حيث تكون الوحدة واللمح حيث لا لمح، وألجأتهم إلى التقدير حيث لا حاجة إلى ذلك. ففي مقاربتهم ظاهرتي الاشتغال والتقديم في نظر الفهري إصرار على التمسك بمصادراتهم. لذلك يرى هذا الباحث أن الأحكام المستمدة من أصولهم لا تتماشى بالضرورة مع واقع اللغة وكذلك بعض التخريجات. ونحن نورد للتدليل على ذلك أمثلة ثلاثة من الاشتغال :

-أولاها مأخوذاً من الجزء الأول من كتاب "اللسانيات واللغة العربية" للفاسي الفهري
والآخر من باب التقديم.

فأما الأول فهو اعتبارهم "الاشتغال بالنصب إلى اليسار ليس اشتغالا" (الفهري، 1988 ج 1 ص 146). "وإنما هو بدل لأنهم اشترطوا في المشغول عنه التقدم⁽¹⁾ على الفعل المفسر وهكذا خرجوا جملاً مثل ...
• [ضربته زيدا]

على البديل لا على الاشتغال⁽²⁾. ولعل ما دعاهم إلى هذا التخريج صعوبة تقدير الفعل المضممر بعد المفسر " (ن م ج 1 ص 146). لم يشذ عن ذلك غير الكوفيين إذ اعتبروا زيدا مفعولاً به (انظر الأنباري، الإنصاف ج 1 ص 82). ومثل هذه الجملة كان ينبغي "أن تخرج على الاشتغال إلى اليسار (أي التبشير)" (الفهري، 1988 ج 1 ص 146) في نظر الفهري.
وأما الثاني فهو اعتبار نحو :

• زيدا كنت أمرّ به
جملة لاحنة "بالنظر إلى مقاييس التحاة لأن الفعل الذي يلي البؤرة لا يمكن أن يكون مفسراً للفعل المضممر" (ن م ج 1 ص 149). إلا أن الفهري لا يرى في تحليله لها مانعاً للتبشير فيها وفي جمل مثل :
• زيدا أردت أن أضربه

1 - اشترط التحاة في المشغول التقدم. فقد نقل الفهري عن محي الدين عبد الحميد قوله : "إن من شروط المشغول عنه أن يكون متقدماً. فإن تأخر نحو : ضربته زيدا لم يكن من باب الاشتغال بل إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير ... " (شرح ابن عقيل ج 2 ص 128) * (الفهري، 1988 ج 1 ص 146 هـ 50) وهو ما صرح به الأنباري (انظر الإنصاف ج 1 ص 82) وما تفيد أمثلتهم (انظر مثلا مسيوه ج 2 ص 386 والزمخشري، المفصل ص 122 والإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 340 و 341). وتعريف ابن هشام من بالحد والمثال واضح. قال : هذا الباب المسمى باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف. وكل من الفعل والوصف المذكورين مشغول عن نصب له بنصبه لضميره لفظاً كـ "زيداً مرتت به" (شرح شاذور الذهب ص 426).

2 - من أمثلة التحاة في البديل :

• رأيتك إياك (مسيويه ج 2 ص 386).

• رأته زيدا

• ومررت به زيدا (الزمخشري، المفصل ص 122)

• وضربته زيدا

• أخوك لفته زيدا (الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 تباه ص 340 و 341)

"فهذه الجملة تعتبر لاحنة عندهم بالنظر إلى أن الحرف الناسخ لا يصح أن يعمل ما بعده في ما قبله" (ن م ج 1 ص 149). وقد بين الفهري أن هذا القيد غير قائم في التثنية والاستفهام إذ تعد جملا مثل . . . :

(. . .) . من تريد أن تضرب؟

(. . .) . زيدا أريد أن أضرب .

وإذا كان الأمر كذلك في التقديم فليس هناك ما يمنع تعميمه إلى الاشتغال (ن م ج 1 ص 149) وبذلك يشكك في لحن جمل مثل :

* من تريد أن تضرب؟

وأما المثال الثالث فهو تخريج البصريين زيدا في نحو :

* زيدا ضربته

على أنه مفعول به لفعل محذوف يقسره الظاهر قد قُدر قبل المفعول في نظر الجمهور (1) . فيكون أصل التركيب (انظر الأنباري ج 1 ص 82) :

* ضربت زيدا ضربته

وهذا الضرب من التخريج لا يقوم على أساس من واقع الاستعمال اللغوي "ولا أعرف له نظيرا في كلام العرب" (2) ولكن مصادر البصريين اقتضته . لذلك خالفهم الكوفيون في تخريجهم له ، واعتبروا العامل في المفعول به المظهر هو الفعل الواقع على الهاء " (ن م ج 1 ص 82) .

وأما في تقديم عناصر الجملة فقد منعوا نحو :

* كانت زيدا الحمى تأخذ

* وكان غلامه زيد يضرب

مراعاة لمصادراتهم (3) . " فلا تفصل بين [كان] وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه" (ن م ج 1 ص 16) . ولا ذكر في غير المقتضب (انظر ج 4 ص 88-104) والأصول والمغني لمبحث الفصل بين كان وما عملت فيه بالأجنبي . فلا حديث عنه مثلا في الكتاب " (ن م ج 1 ص 48) أو في المفصل (انظر ص 263) أو شرحه (انظر ج 7 ص 112) أو في شرح الشذور (انظر ص 267) أو الإنصاف (انظر ج 1 ص 65-70) .

ولم يذكر صاحب الأصول سببا لذلك إلا أنه على تجويز البصريين لنحو :

* غلامه كان زيد يضرب

لأن "كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله" (ابن السراج ج 1 ص 86) . وأما امتناع مثل :

* كان زيدا أخواك يضربان (4) (انظر ن م ج 1 ص 88)

1 - فترية العامل قبل المعمول فيه ملفوظا به أو مقدرا (الأصول ج 1 ص 93) (هذا رأي ابن السراج ورأي جمهور النحاة) .

2 - المارة لابن السراج في الأصول ج 1 ص 65 وردت في حديثه عن تكثر التحوين المبتدآت قياسا منهم لتدريب المتعلمين .

3 - شرط امتناع الجواز كون زيد والحمى اسمين لكان (انظر الأصول ج 1 ص 86) .

4 - منع ابن السراج على ملعب الجمهور جواز هذا المثال ولكنه أجاز تقديم يضربان (انظر الأصول ج 1 ص 88) .

فلأن المفعول به غير معمول لكان في هذا المثال وللفصل فيه بين كان وخبرها⁽¹⁾. (انظر ابن السراج ج 1 ص 86). وهكذا نتبين مرة أخرى أن المانع من ذلك ذكر أو لم يُذكر عاملي. فهم لا يُجيزون الفصل بين كان واسمها بغير معمولها ولا بين المبتدأ ومعموله الخبر بالأجنبي⁽²⁾ إلا أن يكون مفعولا فيه (انظر ن م ج 1 ص 86) وهذا ما يبرر في اعتقادنا نحوية جمل مثل⁽³⁾:

• كان منطلقا عبدالله
• فتى هو حقا غير مُلغ توله ولا تتخذ يوما سواه خليلا

• كان أخاك صاحبنا
(وكان حقا علينا نصر المؤمنين) (30 الروم - 47)

• وزيد كان قائما غلامه

• وكان في داره أبوه زيد .

وتجوز البصريين :

• غلامه كان زيد يضرب

فإذا وجدوا ما يخالف منطلقاتهم ولكن الشك في نحويته لا يرقى إليه خرجوه بما لا يهدد نظريتهم . فهذا ابن هشام مثلا يجيز نحو :

• أنا زيدا غير ضارب

مع أنه فصل فيه بين العامل ومعموله بالأجنبي وتقدم فيه معمول المضاف إليه على المضاف فيعمد إلى مستوى آخر من التخريج هو التأويل المعنوي . فقد

أجازه " لما كان في معنى :

• أنا زيدا لا أضرب .

ولولا ذلك لم يجز إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذا لا يتقدم

معموله . لا نقول :

• أنا زيدا أول ضارب ...

ودليل المسألة قوله تعالى :

(• وهو في الخصام غير مبين) (43 الزخرف - 18)

وقول الشاعر :

• فتى هو حقا غير مُلغ توله ولا تتخذ يوما سواه خليلا

وقوله :

• إن امرأ خصصني يوما مودته على الثنائي لعندي غير مكفور "

(المغني ج 2 ص 675-676)

1 - يقول ابن السراج " لكن لا تفصل بينهما وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه " (ن م ج 1 ص 86)

2 - على رأي جمهور البصريين وعلى ما هو متعارف في النحو المدرسي لأن الكوفيين لا يجيزون تقديم الخبر أو ما قام مقامه على المبتدأ أو ما قام مقامه (انظر الإنصاف ج 1 ص 65) .

3 - من الأصول لدى البصريين " أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل " الإنصاف ج 1 ص 68 .

وكذلك فعلوا في الحديث عن الحروف عاملة كانت أو غير عاملة فهم لا يجيزون مثلاً :

«طعامك لزيد آكل»

إذ لا يجوز عندهم أن يقدم ما بعد اللام عليها إذ أن لها الصدارة (انظر ابن السراج ج 2 ص 234) وهي صدارة لا يشتبه استقراء الواقع اللغوي. فانت تقول :

• إن زيدا طعامك لآكل (1)

• وإن خلفك لزيد .

• وإن زيدا لآكل طعامك

ولعل هذا ما دفع بالكوفيين إلى إجازة نحو :

«طعامك ما زيد آكلاً»

مرة أخرى نتبين أن التحوين انطلقوا في كثير من الأحيان من مصادرهم ولم يراعوا الواقع اللغوي دائماً. فكان الانتقاء للأمثلة التي تؤيد النظرية والسكوت عما لا يؤيدها غالباً. وكان التعسف حيناً في تخريج بعض الظواهر حتى تطابق مسلماتهم والتأويل لما يهدد نظرية العامل ولو باللجوء إلى المعنى أو لما يهدد القول بالصدارة. فكان الخلاف بين من يريد تغليب المصادر وبين قلة تريد أن تكتفي بملاحظة الواقع ولو في بعض الظواهر المحدودة. وكان التناقض لدى التحوي الواحد. يقول شيئاً في مكان وعكسه في آخر (انظر ما قاله ابن السراج في الجزء الأول من الأصول في ص 170 و 171). ومثل هذا يضعف كفاية منهجهم الوصفية للظواهر اللغوية.

1- 3- التأثير بالمكتوب في تحليل الظواهر

إلا أن قصور المنطلقات تجاوز تغليبهم مصادرهم على الواقع اللغوي إلى اعتماد المكتوب. فالنحاة العرب وصفوا المنطوق ومثلوا له بالمكتوب. إلا أنهم تأثروا بالكتابة فالتأخرون منهم خاصة يركزون أساساً على المكتوب دون المنطوق منطلقاً للتحليل. وعنايتهم بالصوتيات لا تدحض هذا الرأي. فلا شك أنهم تناولوا نظرياً الأصوات بالرجوع إلى مخارجها وصفاتها ودرجة انفتاحها ودرسوا اختصاراً الظواهر التعاملية. إلا أن مقاربتهم لها كان قد غلب عليهما التأثير بالمكتوب (2) في أحيان كثيرة. وهو أمر يتضح بجلاء من أمثلة كثيرة

1 - يملأ النحاة وجوب الصدارة للام باعتبارها لام الابتداء. لذلك لا يجيزون مثل :
«طعامك لزيد آكل»

(الأصول ج 2 ص 234). وفي هذا الإطار يتناول قول ابن هشام « لا تدخل اللام في خبر المبتدأ » (المعنى ج 1 ص 38) ولكن واقع الاستعمال يدحض ما ذهبوا إليه من انتفاء الصدارة. فهذا هم يجيزون :
«إن زيدا طعامك لآكل».

ونحوها مما تقدم ذكره. ويخبرون هذه الأمثلة بما يتناسب ونظريتهم المهجنة (انظر ابن السراج ج 2 ص 234-235)
2 - من أمثلة ذلك بعض المصطلحات كالإدغام مثلاً. فهو عندهم « إدخال الشيء في الشيء ». يقال : أدغمت الجلام في لم الدابة أي أدخلته فيه و ليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إيذاله به من غير أن يفك بينهما * (الإستراياني، شرح الشافية ج 3 ص 235)
وحروف اللمة وهي عندهم الواو والياء والألف. فالعتمد عندهم الرسم يقطع النظر عن كون الرسمين الأولين يَحْتَمِلَان أن يكونا نصفي حرف أو حركتين طوئيتين، ومنها عدم التمييز بين الأصوات اللغوية بين الحركات الطويلة منها والصوائف ألقا أو همزة وبين الحركات الطويلة وأصناف الحروف وبين الصوائف ذاتها تاء أو هاء.

من الصرف والصوتيات وخاصة من تحليلهم لبعض الظواهر الصوتية المتصلة بالظواهر التعاملية أو بعلامات المطابقة تعريفا وإعرابا.

إن التداخل بين الصوامت ذاتها وبينها وبين الحركات الطويلة وبين هذه وأنصاف الحروف قائم في نظامهم الصوتي⁽¹⁾. والخلط بينها كثير تأثرا منهم بالمكتوب رسما في الصيغة أو مشكلة في التصوير.

فما استطاع النحويون العرب التمييز بالدقة الكافية بين الأصوات اللغوية وإن هم أدركوا حدسيا أن الواو والياء والألف تختلف عن بقية الأصوات. فسموها في إطار المفاهيم السائدة بحروف العلة حيناً وحروف المدّ آخر بحسب ما يقتضيه السياق لأن الحركات الطويلة على عكس القصيرة تصوّر في الصيغة مثل الحروف ولأنها وأنصاف الحروف تتخذ نفس الصورة في الرسم. فهم لم ينتبهوا إلى الاختلاف بين أنصاف الحروف هذه والكسرة والضمة الطويلتين.

1-3-1 فلم ينتبهوا إلى ماهية قرائن المطابقة جزئياً أو كلياً على نحو ما يظهر من حديثهم عن علامتي نصب المثنى وجمع المذكر السالم. ولم يدركوا بدقة كيفية الحصول على ما يسمى تجاوزاً بجمع المؤنث السالم⁽²⁾. فهم وضعوا ظواهر غير متجانسة في باب واحد على نحو ما يتبين من الأمثلة السابقة.

1-3-2 - وقد وضعوا أخرى متجانسة في أبواب شتى على نحو ما يتضح من الأمثلة الأربعة التالية :

1 - 3 - 2 - 1 فالتبشير إلى اليمين أو إلى اليسار من نحو :

• زيدا كلمت

• ولقيته عمرا

ظاهرة واحدة في بنيتها العميقة (انظر الفهري، 1988 ج 1 ص 142) وإن اختلفت بنيتها السطحية ولكنها عولجت في النحو العربي في أبواب مختلفة : في الابتداء والتقديم والاشتغال والبدل إذ ' لا شيء ' في تصورهم يوحد بينها اشتقاقياً أو تمثيلاً. وقد وصلوا إلى مثل هذه النتيجة اعتماداً على مقاييس عاملية محضة إذ البؤرة الموضع في التراكيب الثلاثة لا تأخذ إعرابها بنفس الطريقة. البؤرة في :

• [زيد ضربته]

لا يعمل فيها عامل لفظي . وإنما العامل معنوي وهو الابتداء . والبؤرة في

• [زيداً ضربت]

العامل فيها الفعل الذي يليها . أما في

• [زيداً ضربته]

1 - أردنا أمثلة من الصوتيات والصرف لكون مفهومنا للنحو يتجاوز المفهوم القديم ويتسع ليشمل مستويات الظاهرة اللغوية و لكون علامات المطابقة ذات علاقة ببحث الصوتيات . فاللفظ الدال عليها مجرد صوت

2 - لا تخلو هذه النسبة من التجاوز فبعض المجموع التي تنفرد تحت هذا الباب ليس مفرداً مؤنثاً كما يوهم بذلك المصطلح نحو :
حَمَامٌ ← حَمَامَاتٌ وإصطبل ← إصطبلات

فقد شغل المتصل الفعل عن العمل في البؤرة والذي يعمل فيها فعل مضمَر وجوبا يطابق المظهر في لفظه ومعناه . وهو مقدر قبل البؤرة كأن البؤرة في مكان المفعول () الفهري ، 1988 ج 1 ص 142 . وأما في نحو :
• ضربته زيدا⁽¹⁾

فقد استوفى الفعل العامل معمولاته " فلا سبيل لـ (هـ) إلى غيرها " (ابن هشام ، شرح شذور الذهب ص 428) (بتصرف في الضمير) ، مثل زيد " إلا بالتيعة " (ن م ص 428) . لم يدركوا وحدة الظاهرة اللغوية في هذه الأمثلة المختلفة . ولم يتنبه ابن هشام إلى مظاهر الوحدة في غير المثالين الأول والثالث ، وإن عدَّ المثال الأول خارجا " عن أصل هذا الباب " (شرح شذور الذهب ص 425) متابعة لأصول التحاة . ذلك أن حقيقة الاشتغال عنده " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف . وكل من الفعل والوصف المذكورين مشغول عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا :

• كـ " زيدا ضربته "

أو محلا :

• كـ " زيدا مررت به "

أو لما لا بس ضميره نحو :

• زيدا ضربت غلامه

• أو مررت بغلامه

" والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان . أحدهما أن يرفع على الابتداء فالجمله بعده في محل رفع على الخبرية والثاني أن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور . فلا موضع للجمله بعده لأنها مفسرة " (شرح شذور الذهب ص 426) .

وهذه البنى لا تزال اليوم موضع إشكال لدى الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم اللسانية (انظر الفاسي الفهري ، 1988 ج 1 ص 141 - 151 " الاشتغال تفكيك أم تبشير ؟ " وأحمد المتوكل ، 1985 ص 28-49) . تجده عند ذوي التوجه التحويلي كما عند أتباع النحو الوظيفي . لذلك نرى الفهري يقسم التبشير من وجهة نظر تحويلية إلى ضربين :

- الأول " يولد بدءا في المكون القاعدي " (الفهري ، 1988 ج 1 ص 141) ويسميه " تفكيكا " يكون العنصر المفكك فيه أو البؤرة الموضع خارج إسقاط الجمله مرتبطا بعائد داخلها نحو :

• زيد ضربته

خارج الإسقاط إسقاط الجمله

(مكون ميار) (ضمير عائد عليه)

1 - يذكر مثل هذا في باب البذل انظر ذلك مثلا في الكتاب ج 2 ص 986 والمفصل ص 122 و شرح الكافية ج 1 ص 340-341 و 113 - 149

-والثاني " تبثيرا " وهو" يولد عن طريق تحويل البؤرة من الجملة إلى خارجها" (ن م ج 1 ص 141) نحو :

• زيدا ضربت Ø

خارج الإسقاط إسقاط الجملة
(مكون ميار)

" وأهم ما يفصل التبثير عن التفكيك - [في نظره] - شيان :

(أ) خضوع المسافة بين المكان الهدف والمكان المصدر لقيود ميدانية كقيد التحتية وعدم خضوع التفكيك لهذه القيود" (الفهري، 1988 ج 1 ص 141). ومضمون قيد التحتية " أن العنصر المتنقل لا يمكن أن يخترق أكثر من عجرة سلكية واحدة. ومعلوم أن هذا القيد يمكن أن يستوعب عددا من قيود روس. فمن ذلك مثلا قيد المركب الاسمي المعقد وقيد الجزيرة الميمية إذا اعتبرنا أن كلا من ج وج عجرتان سلكيتان" (الفهري، 1988 ج 1 ص 120). فالفهري يذهب إلى أنه لا يقال:

(1) " * زيدا أظن الرجل الذي انتقد انتحر ...

* زيدا انتقدت وعمرا

* زيد انتقدت أبا " (ن م ج 1 ص 116)

ولكن يقال :

(2) • أظن الرجل الذي انتقد زيدا انتحر

• وانتقدت زيدا وعمرا

• وزيدا وعمرا انتقدت

• وانتقدت أبا زيد

كما يقال :

(3) • زيد أظن الرجل الذي انتقده انتحر

• وزيد وعمرو انتقدتهما

• وزيد انتقدت أباه .

فالمجموعة الأولى لاحنة بموجب قيد التحتية . والحق أن جمل المجموعة

(1) في المقبولة ليست واحدة. فالجملة الثانية جائزة في أسلوب الاستفهام كما

يتبين من كتب النحاة ومن قول الزبائ :

• ما للجمال مشيها وثيدا أجندلا يحملن أم حديدا ؟

"ب" وجود تطابق إعرابي بين المكان الهدف والمكان المصدر في التبثير

وعدم وجود ذلك في التفكيك " (الفهري، 1988 ج 1 ص 141). تقول :

• زيدا ضربت

• وزيد ضربته

• وزيد مررت به

فزيد مطابق إعرابيا لأثره المقدر في الجملة الأولى (التبشير). ولكنه على غير ذلك في الجملتين الآخرين.

أما الاشتغال فالتشابه بينه وبين الظاهرتين الآخرين يجعله إشكاليًا في نظر الفهري (انظر اللسانيات واللغة العربية ج 1 ص 113-114-122 وص 141-151). . . فإلى أيهما ينتمي: إلى التفكيك أم التبشير؟ ينتهي بالفهري درسه هذه الظاهرة إلى القول بأنه يماثل الأول من وجوه والثاني من أخرى⁽¹⁾. ولكن اعتبار الخصائص التوزيعية للبؤرة والعائد "جعله يسوي" بين البنى الاشتغالية والبنى التفكيكية " (ن م ج 1 ص 144).

أما المتوكل فقد نظر إلى التبشير من زاوية وظيفية انسجاما مع المنهج الذي اختاره إطارا للتحليل. فقدم التعريف السائد في النحو الوظيفي للبؤرة " . وهو ما اقترحه سيمون ديك (ديك، 1978 ص 19) " (المتوكل، 1985 ص 28) وهو يقوم أساسا على فكرة أن وظيفة البؤرة تسند إلى المكون " الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة (ن م ص 28) " وقسم أصناف التبشير -على أساس مجاله، فميز بين نوعين :

• بؤرة الحمل
• وبؤرة المكون

-و بحسب طبيعة وظيفة التبشير إلى :

• بؤرة الجديد
• وبؤرة المقابلة .

وقد عرف أنواع البؤرة . فأما بؤرة الجديد فهي " البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب " . (المعلومة التي لاتدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب) " ((المتوكل، 1985 ص 28-29) كما يتضح من الحوار التالي:

-ماذا قرأت البارحة ؟

-قرأت البارحة كتابا (انظر ن م ص 30)

-متى عاد زيد ؟

-عاد زيد البارحة (انظر ن م ص 47 مع التصرف في الفعل . عوضنا رجع بعاد)

-من عالج الطبيب ؟

-عالج الطبيب خالدا (انظر ن م ص 52)

1 - يقول : " إذا كانت المعطيات كما أوردتها فإن الاشتغال بمائل التفكيك من وجوه و يماثل التبشير من وجوه أخرى فالمسافة بين البؤرة والعائد ليست متباعدة كما في التفكيك و للملك يمكن الخروج من بعض الجزر (انظر الأمثلة أعلاه) أيضا . لاعلاقة ضرورية بين إعراب العائد وإعراب البؤرة . إذن اعتبار الخصائص التوزيعية للبؤرة والعائد يدعونا إلى التسوية بين البنى الاشتغالية والبنى التفكيكية " (اللسانيات واللغة العربية ج 1 ص 144).

وأما بؤرة المقابلة فهي تلك "التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها " (المتوكل 1985 ص 29) نحو :

• شايا شرب خالد (لا لبنا) (انظر ن م، ص 31)

"وتسند كل من بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد إلى مكون من مكونات الجملة⁽¹⁾ أو إلى الجملة برمتها" (ن م ص 31)
فأما المسندة إلى أحد المكونات فنحو⁽²⁾ :

• عاد زيد البارحة

• وزيدا رأى خالد

وأما المسندة إلى الجملة فنحو⁽³⁾ :

• غادر زيد بيته

• هل زيد قابلته ؟

فإذن لاشك أن ما بين هذه الظواهر التركيبية من وجوه الائتلاف والاختلاف وما في بنائها من تعقيد يجعلها إشكالية .

1-3-2-2-التعيين :

ومن الأمثلة لرؤيتهم التعدد حيث تكون الوحدة تحليلهم ظاهرتي التعيين والبناء لغير الفاعل . فقد تنبهوا إلى أداة التعيين في الإيجاب لكونها واضحة للعيان ولم يهتدوا إليها في السلب وهي حالة التنكير . وإذا كانوا قد اهتموا إلى أن النكرة تنتهي بنون ساكنة فإنهم لم يتبينوا أنها أداة التعيين في الاسم النكرة مثل (أ ل) في المعرفة . فأداة التعيين في الحقيقة موجودة في حالي التنكير والتعريف على السواء بشكليين مختلفين صوتيا وموضعا . فهي في الحالة الأولى صامت هو النون الواردة لاحقة ينطق بها ولا تكتب وفي الثانية مقطع طويل منغلق يرد سابقة . ولعلمهم فعلوا ذلك مع معرفتهم أن من معاني النون المفردة الدلالة على التنكير (انظر ابن هشام : المغني ج 2 ص 339-345) احترازا من حالات لا تكون فيها للتنكير كما في مثل " زيد والذاهبون " وفي غيرهما . ومهما يكن من أمر فقد رأوا التعدد حيث تكون الوحدة .

1-3-2-3-البناء لغير الفاعل :

أما البناء لغير الفاعل فقد نظر النحاة إليه نظرتين مختلفتين باختلاف المستوى تركيبيا كان أو صرفيا . فقد رأوا فيه وحدة في مستوى البنية الموضوعية وتعددا في بنية الفعل المنقول . فهم أجمعوا على اعتباره خطأ في عدد المحلات باعتمادهم تحليل البنية المنقولة تركيبيا وبالرجوع إلى شروط هذا البناء . فمن بين شروطه

1 - المقصود عنه بؤرة الجملة بؤرة الحمل (راجع في ذلك المتوكل ، 1985 ص 31)

2 - فأما المثالان الأولان فيعنان تباعا في ص 47 و 38 من نفس المصدر

3 - وأما المثالان الأخيران فيعنان في الصفحتين 32 و 33

الثلاثة عندهم حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه. (انظر في ذلك ابن يعيش ج7 ص69). ولكنهم على المستوى الصيغي رأوا في كيفية الحصول عليه من الفعل الثلاثي الصحيح المجزء⁽¹⁾ تعددا يختلف بكونه ماضيا أو مضارعا (انظر في ذلك ن م ج7 ص70). ومرد هذا في نظرنا إلى اختلاف بسيط في حركة عين الفعل المبني لغير الفاعل ماضيا أو مضارعا كما يتبين من التحليل الصوتي لجميع جوانب هذه الظاهرة. فالحقيقة أن التغييرات التي تطرأ على الصيغة المتحولة من البناء للفاعل إلى البناء لغيره واحدة في العدد والموقع والنوع بقطع النظر عن كون الفعل ثلاثيا أو رباعيا، وعن وزنه إلا في حالات قليلة وعن كونه ماضيا أو مضارعا على نحو ما يتبين من الجدول:

لا شك إذن في أن الاختلاف في عدد التغييرات التي تطرأ على صيغة الفعل المبني لغير الفاعل يحكمه أساسا عدد المقاطع التي يتكون منها الفعل في صلتها بكونه ماضيا أو مضارعا.

فالثابت من التحليل الصوتي أن بناء الفعل لغير الفاعل في الماضي والمضارع واحد من حيث عدد التغييرات ومواقعها ونوعها إذا كان الفعل في أصل صيغته ثلاثي المقاطع. فليس الاختلاف بينهما في غير حركة عين الفعل فهي كسرة قصيرة في الماضي وفتحة في المضارع.

وأما إذا كان الفعل رباعي المقاطع فهو يختلف في الماضي بنويا عنه في المضارع في عدد التغييرات إذ يطرأ عليه فضلا عن التغييرين السابقين تغيير ثالث يتمثل في ضم حركة المقطع الثاني قصيرة كانت أو طويلة.

وهكذا يتبين الدارس أن ما يبدو لأول وهلة للناظر غير المتخصص اختلافا جذريا في بناء صيغة الفعل المسند إلى غير الفاعل ليس في حقيقة الأمر غير اختلاف جزئي في نوع حركة عين الفعل في الحالتين وما يطرأ من تغيير إضافي في صيغة الماضي مقصور على الأفعال الرباعية المقاطع فهو تغيير وثيق الصلة بعدد مقاطع الصيغة.

ومهما يكن من أمر فليست هذه الأمثلة التي عددنا إلا بعض ما ينهض دليلا على أن النحاة انخدعوا بالمكتوب واستقطب اهتمامهم المرئي كما شدتهم نظرية العامل. فرأوا في الافتراق وحدة وفي الوحدة افتراقا. ولم يكن التأثير بالمكتوب عندهم في الحقيقة وقفا على الظواهر التركيبية.

1-4- الجهاز الوصفي والمفاهيم :

لقد ساهمت في ضعف كفاية المنهج القديم الوصفية عوامل أخرى :
- منها أولا : خلوه من نظام يتنبأ بالفاعل والمفعول به أو غيرهما من المكونات الأولية ليس من حيث الوجود والإعراب بل من حيث الخصائص

1 - انحصر اهتمام النحاة في هذا الباب بالثلاثي المجزء (انظر في ذلك المفصل ص 258 و 259 و المنع ج 2 ص 451) إلا نادرا فقد تعرض صاحب الأصول لوزن ' فاعل من الأجوف (انظر ابن السراج ج 3 ص 293) و تعرض ابن يعيش إلى الرباعي المجزء (انظر ابن يعيش ج 7 ص 70) .

الأخرى كما هو الشأن في النحو التوليدي. فقاعدة التعدية واللزوم مثلا تنبأ بوجود المفعول به في التركيب أو عدمه وقاعدة الإعراب تنبأ بأثر العامل في الفاعل والمفاعيل على السواء. ولا يتجاوز الأمر في النحو التقليدي هذين الجانبين اللذين يتنزلان في إطار نظرية العامل. غير أن بعض النحاة كانوا قد أدركوا بالجدس وجود تعالق بين الفعل وغيره من المفاعيل ولكنهم اقتصروا على ملاحظة الظاهرة (انظر الكتاب ج1 ص 25 - 26 "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة") كما أدرك آخرون وجود تعالق في السمات المعجمية بين الفعل والفاعل والمفعول به على نحو ما نجد في مواطن متفرقة من مغني اللبيب. وقد خالف ابن هشام النحاة. فعلى الظاهرة. قال: "فلا يجوز:

• أعجب زيد ما كره عمرو.

فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز:

• أعجبت النساء" (اقتصرنا على مثال وحيد من المغني ج 2 ص 454)

-ومنها ثانيا: مراوحتهم في تناول الظواهر التركيبية بين التركيب⁽¹⁾ والدلالة

وبين المفاهيم اللغوية والاصطلاح بحسب الحاجة على نحو ما يتضح من

اختلافهم في تخريج جملة النداء وجمل من نحو:

• فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذَّهَبْ

ونحو:

• طلبته جهدا

أو من حديثهم عن الظرف⁽²⁾ والمصدر⁽³⁾

-ومنها ثالثا: تعميم القياس أو طرده بتعبيرهم دون استقراء دقيق لتجليات

الظاهرة اللغوية أو تمحيص (انظر في ذلك مثلا كيفية الحصول على "جمع

المؤنث السالم" ووزن فعل في المضارع والبناء لغير الفاعل).

وأما على مستوى المفهوم والمصطلح فالأمر لا يختلف كثيرا. فقد

كانت مفاهيم النحاة ومصطلحاتهم متأثرة بمناهجهم⁽⁴⁾ ومنطلقاتهم غير ثابتة

تختلف باختلاف المدارس والعصور والنحاة (انظر مثلا اختلاف مفهوم التعدية

لدى الأوائل والمتأخرين في شرح كتاب سيبويه ج2 ص 258 و294). فكان

1- يتنبأ الفعل في النحو التوليدي بالفاعل والمفعول به من حيث الوجود والعلم.

2 - استعمل النحاة الظرف بالمعنى اللغوي العام (انظر مثلا سيبويه ج 1 ص 84 و ابن الشراج ج 1 ص 52 و 80 و 89 و 198 و 197) وبالمعنى النحوي (انظر سيبويه ج 1 ص 117 و 118 و 136 و ابن الشراج ج 1 ص 86 و 190 و 192 و 194 و 197 و 198 و 202 و 203 و 204 و 216).

3 - واستعملوا المصدر بالمعنيين العربي (انظر الكتاب ج 1 ص 212 و 328 و 335 و 340 و 390 و ج 4 ص 78 - 80 و 85 و الأصول ج 1 ص 97 و 89 و 109 و 112 و 113 و 120 و 130 و 131) والنحوي والأصول ج 1 ص 137 و 140 و 159 و 169 و ج 2 ص 297 و 299).

4 - انظر مثلا اختلاف البصريين والكوفيين في المصطلح المستعمل في محل إعراب زيد في مثال:

• مروت يزيد

فهو جر عند الأولى وخفض عند الثانية.

الاضطراب في استعمال المصطلح وانعدمت الدقة في كثير من المصطلحات والمفاهيم. وسنقتصر في الاستدلال على ذلك بظواهر ثلاث :

-أولها : الترادف في المصطلح والاشتراك أحيانا.

-وثانيها : الاختلاف في زاوية النظر في وضعه.

-وثالثها : ميوعة بعض المفاهيم.

وستقدم على ذلك عددا من الأمثلة تتصل بمستويات مختلفة من الظاهرة التركيبية.

1-4-1 مفهوم الجملة

فمن أمثلة الظاهرة الأولى عندهم : الجملة مفهوم ومصطلح. فالتذبذب في استعمال المصطلح ترادفا أو مراوحة بين مفهومين في الأثر ذاته أو باختلاف الآثار واقع بين النحاة في مسألة الجملة. فإذا نظر الدارس في مؤلفاتهم رأى أنهم استعملوا مصطلحات ثلاثة للتعبير عن هذا المفهوم تختلف باختلاف مراحل تطور الدرس النحوي وباختلاف النحاة أنفسهم من حيث قدراتهم على التمييز والتحرر من مصادر السابقين لهم.

فسيبويه مثلا عبر عنه بطريقتين فاستعمل تارة لفظا مفردا هو الكلام، (انظر الكتاب ج 1 ص 25-26 هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة⁽¹⁾) ومركبا بالعطف هو المسند والمسند إليه أخرى (انظر ن م ج 1 ص 23 - 24 هذا باب المسند والمسند إليه⁽²⁾). وقد شاع المصطلح الأول بين النحاة المتأخرين⁽³⁾.

أما ابن السراج فقد عمد في الأصول إلى مصطلح آخر هو "الجملة" ولكن على معنى المركب الإسنادي⁽²⁾ فحسب (انظر الأصول ج 1 ص 63).

وقد اطرده استعمال هذا المصطلح في كتب النحاة بعد ذلك بهذا المفهوم الضيق أو بمفهومه المدرسي الواسع على نحو ما نجد عند ابن جني (ت 392هـ) والزمخشري (ت 538هـ) وابن عيش (ت 643هـ) والإسراباذي (ت 686هـ) وابن هشام⁽³⁾ (ت 761هـ).

إلا أن مصطلحين فحسب من هذه الثلاثة لقيأ راجا في كتب النحو. وهما الكلام والجملة. فهل كان وجودهما من قبيل الترادف أو الاختلاف؟ الحقيقة أن دارس المسألة يجد في كتب النحو مواقف ثلاثة منهما :

1 - استعمله ابن جني في الخصائص ج 1 ص 18 و الزمخشري في المفصل ج 1 ص 16 و الإسراباذي في شرح الكافية ج 1 ص 8 و ابن عيش في شرح المفصل ج 1 ص 18 و ابن هشام في مغني اللبيب ج 2 ص 374.

2 - يرجع بعض اللغويين المحدثين كون المبرد أول من استخدم الجملة مصطلحا اعتمادا على ما ورد في المقضب إلا أن هذا اللغوي لا يميز في تحليله بين الجملة و المركب الإسنادي . بأي المفهومين استعمالها المبرد هل كان ذلك بالمعنى الضيق أو بالمعنى العام؟

(راجع في ذلك نحلة 1984 ص 19 و 90 و 121 و 137 خاصة حيث يتحدث عن الجملة الجمالية يعني بها : كل جملة يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية. ' و كذلك نحلة 1991 ص 19)

3 - أرجأت الحديث عن مواقف النحاة من مصطلحي الجملة والكلام إلى مكان لاحق ص 48-52.

1-4-1-1- فالأول يرى في اللفظين مجرد ترادف ويمثله كل من ابن جني والزمخشري. فقد ذهب صاحب المفصل إلى أن الكلام هو " المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يأتي إلا في اسمين نحو قولك:

• زيد أخوك

• وبشر صاحبك

أو في فعل(1) واسم نحو قولك :

• ضرب زيد

• وانطلق بكر

وتسمى جملة " (الزمخشري ص6). ولعلّه تأثر في ذلك بصاحب الخصائص. فقد كان هذا التحوي سوى في المعنى ظاهرا بين الكلام والجملة. فاعتبرهما في تعريفه الكلام مترادفين.

قال: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه التحويون الجمل نحو :

• وصه . زيد أخوك

• ومه . وقام محمد

• ورويدا . وضرب سعيد

• وفي الدار أبوك

... فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام " (ابن جني: الخصائص ج 1 ص17). وسكت بذلك عن الإشكالات التي يطرحها مثل هذا الترادف. إلا أنه كان قد أخرج في الحقيقة بشكل ضمني بعض التراكيب باشرطه الاستقلال في الكلام. وهو ما لم يفعله الزمخشري. لذلك كان ابن جني في اعتقادنا أقرب إلى الفريق الثاني على غير ما يفيد ظاهر الكلام.

وقول الزمخشري لا يخلو من لبس. فقد يكون أراد أن ينبّه إلى تسمية الكلام بالجملة حيناً دون أن يكون مترادفين. وحيث أن يكون مفهوم الجملة أوسع من مفهوم الكلام. ولكننا اعتمدنا في فهمنا له تفسير ابن هشام. وقد تنبّه إلى خطأ القول بالترادف حين قال ناقداً الزمخشري : " فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة. والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها. ولهذا تسميهم يقولون : جملة الشرط وجملة الصلة. وكل ذلك ليس مفيداً. فليس بكلام " (مغني اللبيب ج 2 ص374).

1-4-1-2- وأما الموقف الثاني فيميّز أصحابه بين الكلام والجملة وهو موقف كل من ابن السراج (ت 316هـ) والإستراباذي (ت 686) وابن هشام (ت 761هـ).

1- هذا التصريف قاصر عن استيعاب الأمثلة التي وردت فيها الجملة اسم فعل من نحو : و صه و مه أو مصدرنا نائباً عن الفعل من نحو مهلا أو ضرباً زيدا أو كان رأسها حرفاً نائباً عن الفعل مثل : يا زيد

ولئن لم ينظر صاحب الأصول لهذه المسألة في كتابه فإن دراستنا للأمثلة التي أوردها في الحديث عن حذف خبر المبتدأ تمكن من تبين الاختلاف عنده بين المفهومين .

• فزيد خلفك

• والقتال يوم الجمعة

• والشخوص يوم الخميس

كلام (انظر ابن السراج ج 1 ص 63). وأما :

• زيد ضربته	} من نحو	• ضربته
• وعمر و لقيت أخاه		• و لقيت أخاه
• و بكر قام أبوه		• و قام أبوه

فجمل مركبة من فعل وفاعل⁽¹⁾ (انظر ابن السراج ج 1 ص 64). وأما أبوه منطلق من نحو :

• زيد أبوه منطلق

"فجمل مركبة من مبتدأ وخبر"⁽²⁾ (انظر ن م ج 1 ص 64).

فابن السراج يميز ضمنا عن طريق التمثيل بين الكلام والجملة . فالكلام عنده عام إذ هو الوحدة التركيبية القصوى (أو الإسناد الأصلي) والجملة مفهوم جزئي (أو الإسناد الفرعي). وأما الإستراباذي فصريح في هذه المسألة يتجاوز في تمييزه بين المصطلحين التمثيل إلى التنظير ويقدم الضوابط التي تمكن من ذلك .

• فزيد قائم

• وقام زيد

• و أ زيد قائم ؟

• و أقام زيد ؟

في رأيه كلام (انظر الإستراباذي، شرح الكافية م 1 ص 7). ذلك أن "الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته . فكل كلام جملة ولا ينعكس . . . وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة . ولا بد من طرفين مسند ومسند إليه " (ن م م 1 ص 8). وقد ألمح الإستراباذي بذلك :

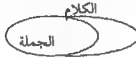
-أولا إلى ما اصطلح عليه في النحو التقليدي "بالجملة الموصولة" و"جملة الشرط" و"جملة الجواب". فهي، وإن كانت جملا في اصطلاح النحاة، فليست بكلام

-و إلى نحو : أخ أخ وأخ أخ ثانيا .

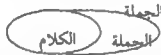
1 - اقتصر المؤلف على ذكر عنصرَي الترتيب الاسنادية في هذه المركبات
2 - يقتصر مفهومه للجملة على المركب الاسنادي الواقع خيرا كما يتضح من أمثله .

فهذه الأصوات وإن دلت على حالات بيولوجية تألماً أو نوماً فليست هي الأخرى بكلام لانعدام القصد فيها وإرادة التبليغ . ولهذا يخرج بعض ما اصطلاح عليه النحاة بالجملة من الكلام لعدم توفر شرط الإفادة في بعضه وشرط الاستقلال في آخر . غير أن العلاقة بين الكلام والجملة عند من ميزوا بين المصطلحين تبقى علاقة احتواء وإن لاحظنا فروقا دقيقة بين مواقف النحاة في أيهما المحتوى وأيهما المُحتوى مردها إلى تطور نظرتهم إلى هذه المسألة باختلاف العصور والنحاة .

فالكلام عند ابن السراج عام إذ هو الوحدة التركيبية القصوى والجملة مفهوم جزئي . فالأول محتو والثانية محتواة على نحو ما يتضح من الرسم التالي :



والعكس عند الاسترابادي . فالجملة محتوية ومحتواة في آن . والكلام لا يكون إلا محتوى . وهو ما يجسمه الرسم التالي :



فهذا الاختلاف يكشف اختلافا في التصور . فمفهوم الجملة عند ابن السراج أحادي جزئي . ولكن مفهومها عند الاسترابادي مزدوج . فهو عام وجزئي في آن⁽¹⁾ . أما ابن هشام فموقفه لا يخلو من تذبذب .

فلا ريب أن صاحب المغني ميز بين المصطلحين بأشكال مختلفة ضمنا تارة وصراحة أخرى تنظيرا وتطبيقا . فخص مثلا فصلا " لشرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها " (المغني ج 2 ص 374-375) عمد فيه إلى تعريف الكلام بالحد فقال : " والكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه " (المغني ج 2 ص 374) . ولكنه حين عرف الجملة بالمثال وبذكر مكوناتها الأساسية قال : " والجملة عبارة عن الفعل وفاعله :

• كقام زيد

والمبتدئ وخبره :

" • كزيد قائم "

وما كان في منزلة أحدهما نحو :

• ضرب اللص

• و أقائم الزيدان ؟

• و كان زيد قائما

• و ظننته قائما " (ن م ج 2 ص 374)

وقد جزم بأنهما " ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس " (ن م ج 2 ص 374) . ونقد بذلك صاحب المفصل .

1 - انظر كذلك موقف ابن هشام . ولعل هذا الموقف قاسم مشترك بين اللغويين

والحقيقة أن المقابلة بين التعريفين عنده لا تمكن من تبين ما ذهب إليه من التباين بين المفهومين بقدر ما تجعلنا نعتقد راسخاً أن لا فرق بينهما. وهو تناقض بين ظاهر التعريفين وصريح القول:

• فزيد قائم

أورده ابن هشام ضمن أمثلة الجملة. ولكنه كلام بمفهومه له. وكذلك هو عند الاسترأبادي (انظر شرح الكافية م 1 ص 7). وهو يذكر في مواطن أخرى أن "إن المكسورة" تدخل على الجملة الاسمية (انظر المغني ج 1 ص 22)

• (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (67 الملك - 20)

وعلى الجملة الفعلية (انظر ن م ج 1 ص 23) نحو :

• (إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى) (9 التوبة -) 107

فلا يزداد الباحث إلا حيرة في أمره. فهذان المثالان عنده جملتان. والحق أنهما كلام. وقد يجعل مثل هذا التذبذب دارس مغني اللبيب يذهب إلى أن لا فرق عنده بين الكلام والجملة، وإن صرح بأن من الوهم القول بترادفهما مسaire منه لفريق من النحاة. ذلك أنه كان على ابن هشام أن يقدم أمثلة للجملة لا ينطبق عليها مفهوم الكلام إذا كان يرى أن التقاطع بين المفهومين واقع.

إن المسألة في كتاب المغني لا تخلو من إشكال يتمثل في الافتراق بين الجزم باختلاف المفهومين وبين تعريفهما تعريفا يدعم التوحد ولولا الفقرة التي نقد فيها ابن هشام الزمخشري وعدد فيها أنواعا من الجمل ليست بكلام من نحو جملة الشرط وجملة الصلة لجزمنا بأن الترادف فيهما واقع عنده (انظر المغني ج 2 ص 374).

1-4-3- وأما الموقف الثالث فيتجسد في النحو المدرسي فقد تجاوز مسألة التعدد في المصطلح والاختلاف إلى التوحيد مكتفياً بالجملة للدلالة على ما كان يعرف بالمصطلحين قديماً. فصار مصطلح الجملة من المشترك :

• فزيد قائم

• و سافر التاجر

• و أرعد الرجل

كلها جمل:

• و (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (93 الضحى)

فجملة مكونة من جملة الشرط وجملة جواب الشرط .

• والذي أنعم على عباده

جملة موصولة . ونحو :

• يروم الهرب

• وقد أرتج عليه المسلك

في قول الجاحظ (كتاب العثمانية ص 312) :

• وجده يروم الهرب وقد أرتج عليه المسلك

• وأن أسافر

في نحو :

• أحب أن أسافر (التحو العربي ص 1 ص 182) (انظر كذلك حسان 1981 ص 175) جملة. ولئن كان أغلب اللغويين اليوم نحاة ولسانيين لا يميّزون بين المثال الأول وبقية الأمثلة (انظر في ذلك : تمام حسان، 1991 ص 175 و 179 و 181 وفاخوري، 1988 ص 30 و 68 و 70 و 71، والفهري، 1988 ج 2 ص 72 و 73 و 76 و 77 و 87 و 88 و 89 و 92 و 93 و 95 و 96 مثلاً) مجازة للثراث. فإنّ بعض اللسانيين اليوم في بلادنا⁽¹⁾ قد عمدوا إلى التمييز بينهما سعياً منهم إلى مزيد الدقة في الوصف. وإذا كان لا خلاف بينهم وبين القدامى في طبيعة الأمثلة الأربعة الأولى، فالافتراق بينهم واقع في بقية الأمثلة.

• فالذي أنعم على عباده

مركب بالموصول الاسمي عندهم وكل من :

• يروم الهرب

• وقد ارتج عليهم

مركب إسنادي. وأما :

• أن أسافر

فمركب بالموصول الحرفي. فوقع التمييز بين إسناد أصلي وإسناد فرعي، وفُرق في الثاني بين ما كان تابعا لرأس اسمي أو حرفي وبين ما لم يكن كذلك. وهكذا نتبين من هذا العرض لتعدد المصطلح لما يعرف " بالجملة " في مرحلة من مراحل تاريخ التحو العربي أو لتوحيده بعدها :

- أن الاضطراب على هذا التحو دليل على تذبذب في المفاهيم وإن كان إيجاد مصطلح الجملة في البداية⁽²⁾ قصد به التمييز بين نوعين من الإسقاط بين الإسقاط الأقصى (أو الإسناد الأصلي) وبين المركب الإسنادي (أو الإسناد الفرعي) (انظر في ذلك ابن السراج ج 1 ص 63 والاستراباذي، شرح الكافية 1 ص 7). وقد كان علامة وعي لدى بعض التحوين بالاشكالية وسعياً لتجاوزها حتى يكون وصفهم للظواهر اللغوية دقيقاً

- وأن تعدد المصطلح العلمي كما كان سابقاً أو الاشتراك في معناه كما هي

1 - التمييز بين هذه الإسقاطات صار عروفاً في كليتنا وكتابات الجامعيين في بلادنا وفي التحو المدرسي عندنا أيضاً. انظر على سبيل المثال :

- بنية الجملة العربية للمتصف عاشور ص 118 و 119 و 129 و 130 مثلاً

- وكتابت اللغة لتلامذة السنة الأولى من التعليم الثانوي تونس 1990 المبحث 24 الجملة البسيطة و الجملة المركبة ص 347 - 360.

2 - لعل أول من استخدم الجملة مصطلحاً المبرد (ت 285 هـ). قال في المقتضب : * إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن الإسكوت عليها و تجب بها الفائلة للمخاطب * (ج 1 ص 8) وقد استخدم مصطلح * الجمل المفيدة * تلميذه ابن السراج (ت 316 هـ) فقال : * و الجمل المفيدة على ضربين إما فعل و فاعل و إما مبتدأ و خبر * (ابن السراج ج 1 ص 70) (نحلة، 1984 ص 19)

الحال في النحو المدرسي خاصة لا يخدمان العلم ولا يساعدان على الدقة في وصف الظواهر اللغوية.
1-4-2- الوظيفة :

أما على المستوى الوظيفي فالأمر لا يختلف عما تقدم . فبعض مصطلحاتهم مشتركة . فهم يراوحن في استعمال المصطلح الواحد بين المستويين الصرفي والنحوي أحيانا والنحوي والدلالي أخرى بالمفهوم الضيق لهذه الوحدات ، على اعتبار الصرف يدرس الوحدة المعجمية مفسدة في علاقة صيغتها بمعناها أو بالجوار الصوتي ، إذ " التصريف ينقسم قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو : ضرب وضربَ وتضربَ وتضاربَ واضطربَ . فقد بُنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة . ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير . . . والآخر من قسمي التصريف تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة نحو تغيير قول إلى قال . . . وهذا التغيير منحصر في النقص . . . والإبدال . . . والنقل " (ابن عصفور ج 1 ص 31-32) وعلى اعتبار النحو يهتم بتناول الوحدة في السياق ويعني بالعلاقات القائمة بين وحدات السلسلة والدلالة تقتصر على المعنى فحسب . ومن أمثلة الأول المصدر (1) .
فالنحاة يستعملون هذا المصطلح استعمالين مختلفين . فالصرفيون يعنون به أصل الاشتقاق (2) من نحو :

• خروج ودخول وقيام

والمعربون يعنون به المفعول المطلق (3) (انظر في ذلك سيبويه ج 1 ص 216 و 220 و 311 و 319 وابن السراج 159 وج 3 ص 85 و 89 و 109 و 134 و 136 و 140 والزمخشري ص 31-35 وابن يعيش ج 1 ص 111 و 114 وابن منظور مادة (صدر) دار صادر لسنة 1954 ج 4 ص 449) من نحو "قياما" في مثل :
• قمت قياما .

ومن أمثلة الثاني عندهم الظرف . فهو مصطلح مزدوج المستويات في التراث النحوي يستعمل بالمعنى الدلالي تارة والوظيفي أخرى .

1 - وكذلك الصفة . فهي تستعمل في النحو المدرسي للمشتقات من غير الأسماء من نحو :
كاتب ومكتوب و جذر و أعظم و علامة .

وهي تسمى عند النحاة الأوائل عادة للمستويين الصرفي والنحوي على السواء اشتقاقا ووظيفة . فمكتوب صفة وتالف وعائل في نحو :
العلم تالف

و زيد رجل عائل

صفتان . وقد عوض التعت الصفة في هذا السياق عند بعضهم (انظر في ذلك ديوان الأدب للقرائبي ج 2 ص 256 و 258) . ولعله تأثر في ذلك بالخليل . فهذا اللغوي يطلق ' مصطلح التعت بانتظام على ماغلب عليه في التراث مصطلح الصفة ' (راجع في هذا مقال المهيري " على هامش المصطلح النحوي في كتاب العين " الحوليات عدد 27 لسنة 1988 ص 26) .

2 - ما ذكرنا رأي البصريين و النحو المدرسي .

3 - يقول ابن منظور : " قال ابن كيسان : أعلم أن المصدر المنسوب بالفعل الذي اشتق منه مفعول وهو توكيد للفعل نحو :
قمت قياما و ضربته ضربا " (اللسان (صدر) م 4 ص 449)

1-4-3- بنية المكون :

أما على مستوى بنية المكون فالاشتراك بين القدامى والمحدثين واقع في المصطلح. ولكن الاختلاف بينهم في المفهوم. فلا شك أن مصطلح " المركب " قاسم مشترك بين التراث التحوي واللسانيات شائع الاستعمال فيهما. إلا أن مفهومه فيه غير مفهومه فيها. فهو محدود في الأول عادة يقتصر على نوعين من المكونات هما (1) :

- المركب المزجي من نحو حضرموت وبعلبك

- والمركب العطفى الذي حذفت الأداة فيه وورد مبنيا من نحو : صباح مساء وليل نهار. ولكنه في الثانية واسع تعدد أضربه. فمن مركب فعلي إلى آخر اسمي إلى ثالث حرفي ورابع إسنادي. والثاني منها والرابع شديد التنوع بحسب نوع مخصص الرأس في أولهما ونوع الرأس في الثاني.

ومرد الافتراق إلى المنهج والأساس المعتمد في تحديد ماهية المركب في كل من التراث واللسانيات، فالنحاة العرب اعتمدوا التوزيع لكن في حالتين اثنتين دون تعميم إلى غيرهما فأسسوا تسميتهم المركب بالرجوع إلى البنية ما قبل المعجمية. فقد كان ما اصطلاحوا عليه به في الأصل مكونا من كلمتين وقع إدماج إحداهما في الأخرى في مثل حضرموت وبعلبك واستغني عن واو العطف في نحو: صباح مساء وليل نهار فصارت العبارتان في جميع الحالات عبارة واحدة دالة على علم في المثالين الأولين وعلى معنى الاستمرار في الزمن في الآخرين.

أما اللسانيون فقد اعتمدوا في تحديد المركب المستويين التوزيعي والدلالي ولم يقصروا الجانب التوزيعي على حالات دون أخرى على عكس ما فعل النحاة العرب. وهذا ما يفسر تعدد المركبات من الناحية التوزيعية واعتبارهم البعث من نحو :

* وكان البعث

مركبا بالرجوع إلى عدد الوحدات الدلالية الدنيا المكونة له كما يبدو من التحليل التالي :

ع ل	ب ع ث	ُ
3	1	2
علامة تعيين +	جذع	علامة إعراب

لكل ما تقدم وجب الاحتراس في استعمال مصطلحات النحو التقليدي. فليس المصطلح في الحقيقة إلا وليد نوع من المقاربة وتعبيرا عن تصور للواقع.

1 - غير أن النحاة أشاروا إلى مفهوم المركب في الحديث مثلا عن الموصول وصلته وإن لم يستعملوا المصطلح فهما ' كلمة واحدة ' (ابن هشام، المنهجي ج 3 ص 409).

فمفاهيم القدامى غير مفاهيم المحدثين في أحيان كثيرة وإن كان المصطلح واحداً. وهكذا نجد مبرراً وجيهاً لدعوة بعض اللسانيين العرب المعاصرين إلى الاحتراز "من استعمال المصطلح اللساني التراثي حتى لا يختلط التصور العربي القديم بالتصور الأوروبي الحديث. فالمصطلح التراثي يمثل نظاماً معرفياً خاصاً له سماته وتصانيفه وتصورات الخاصة به" (محمد حلمي هليل، 1987 ص 315 وانظر ن م ص 87 و 334). وراجع كذلك قول الفاسي الفهري في "تخطئة" من يسوى بين مفهوم نظري هو مفهوم الرتبة العميقة ومفهوم عفوي غامض كمفهوم الرتبة الأصلية (الفهري، 1988 ج 1 ص 54).

أما الاختلاف في زاوية النظر فمن أمثلته على المستوى التحويلي مصطلح "المبنى للمجهول" (1) أو ما يفيد معناه (2). فقد اختلف في البناء لئائب الفاعل. فنظر إليه في النحو المدرسي من زاوية الدلالة المحضة دون استقصاء. فكان من نتائج هذه المقاربة وهذا التسرع فيها مصطلح المبنى للمجهول الذي لا يتطابق مع الواقع اللغوي. فكثيرة هي الحالات التي لا يدل فيها ما يسمى في النحو المدرسي بالبناء للمجهول على جهل المخاطب وحتى المخاطب أحياناً بالفاعل.

ولقد أصاب النحاة القدامى حين نظروا إلى هذا البناء من زاوية تركيبية. فقد كان سببوه دقيقاً في وصفه من جهة خصائصه التوزيعية. فتحدث عن "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر" (سببويه ج 1 ص 33-34) وعن "المفعول الذي تعده فعله إلى مفعول" (ن م ج 1 ص 41-43) و "المفعول الذي يتعده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر" (ن م ج 1 ص 43) في وصفه لنحو (3):

• ضُرب زيد

• وكُسي عبد الله الثوب

• و بُنيت زيدا أبا فلان

وعنى ابن السراج بما بُني للمفعول (انظر الأصول ج 1 ص 76-81). وحذا الزمخشري حذوه (انظر المفصل ص 54). وأما الاسترابادي فميز بين مفعول الفعل الذي سُمي فاعله و "مفعول الفعل الذي لم يُسم فاعله" (انظر شرح الكافية م 1 ص 83).

1 - تسمية البناء للمجهول تسمية غير موفقة في نظر الفهري راجع في ذلك المعجم العربي ص 60

2 - استعمل النحو المدرسي في وصف التركيب المتحول في نحو :

سرق المتاع

مصطلح البناء للمجهول ولكن النحاة القدامى عبروا عن هذا المفهوم توزيعياً بطرق شتى فتحدث سببويه عن "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر" (الكتاب ج 1 ص 33) وعن "المفعول الذي تعده فعله إلى مفعول" (ن م ج 1 ص 41 - 43) و "المفعول الذي يتعده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر" (ن م ج 1 ص 43) أما ابن السراج فنذكر بناء الفعل للمفعول في باب "المفعول الذي لم يسم من فعل به" (الأصول ج 1 ص 76 - 81) (وإما بن هشام فنذكره في باب اللائب عن الفاعل (شرح قطر الندى ص 188 - 187) واتدى به بعض المحدثين من رجال التربية في بلادنا (انظر النحو العربي ص 132 - 140) أما الفاسي الفهري فقد آثر البناء لفعل الفاعل للتعبير عن هذا المفهوم (المعجم العربي ص 61 - 98)

3 - الأمثلة الثلاثة متبعة من الكتاب ص 34 و 41 و 43

وإذا كان النّحاة القدامى قد نظروا إلى البنيتين من زاوية توزيعية وفي إطار نظرية العامل، وقد أصابوا في نظرتهم إليها من هذه الوجهة فإن تسرعهم وعدم قيام وصفهم على استقصاء دقيق للظواهر اللغوية وللإستعمال أوقعهم في خطأ ثان. فجاء مصطلحهم غير دقيق أو لا يخلو من لبس. فالقول بالبناء " للمفعول الذي لم يسم فاعله " يقتضي ضمنا أن تشتق صيغة الفعل المنقولة من الفعل المتعدي ضرورة. وابن السّراج صريح في ذلك⁽¹⁾ (انظر الأصول ج 1 ص 77). ولكنك تجد أفعالا لازمة تُبنى لنائب الفاعل مثل قولك :

• جُلس في المكان.

وفي الكتاب أمثلة كثيرة على ذلك. منها :

" • سبر عليه فرسخان يومين

شغلت الفعل بالفرسخين. فصار كقولك :

• سبر عليه بعيرك يومين " (سبويه ج 1 ص 223)

لذلك سعى بعض النّحاة المعاصرين إلى تجاوز هذا الإشكال بوضع المصطلح المناسب لوصف هذه الظاهرة التحويلية أو المسند إليه فيها. فبكبر والمهيري وجماعتهما⁽²⁾ استعملوا مصطلح المسند إلى نائب الفاعل . وأما الفاسي الفهري فعمد إلى مصطلح آخر هو مصطلح البناء لغير الفاعل⁽³⁾ (انظر في ذلك نقد الفهري لمصطلح النّحاة في المعجم العربي واقتراحه في الصفحة 81). فتداركوا بذلك ما في مصطلح النّحو المدرسي وتسمية النّحاة القدامى من قصور يتمثل في استعمال مصطلحات في وصف هذه الظاهرة التركيبية لا تفي بالغرض إذ يتصل بعضها بالدلالة لا ببنية الجملة حيناً ولا يتسع بعضها إلى استعمالات عربية قديمة آخر.

ومهما يكن من أمر ففي تعدد المصطلحات المستعملة في وصف مثل هذه الظواهر التحويلية اضطراب وتذبذب مردهما إلى اختلاف زاوية النظر في مقاربتها وإلى عدم الاستقراء الدقيق في تحليل الظواهر اللغوية.

أما مفهوم التعدي واللزوم " في التراث التحوي فمن الأمثلة على ميوعة بعض المفاهيم فيه . فمفهوم المتعدي عند التحوين الأوائل محدود يقتصر على ما يتعدى منه إلى المفعول به بغير واسطة . وعلى عكسه مفهوم اللازم عندهم . فهو يتّسع ليشمل الفعل الذي يصل إلى غير الفاعل بحرف. غير أن مفهوميهما كان يضيّقان ويتّسعان بحسب العصور والنّحاة.

1 - يقول : " و اعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول لأن ذلك محال نحو : قام وجلس لا يجوز أن تقول قيم زيد و لا جُلس إذا كتبت إنما تبنى الفعل للمفعول فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له " (ابن السّراج ج 1 ص 77)

2 - اشترك في تأليف كتابي النّحو العربي من خلال النصوص لتلامذة السنة الأولى والثانية من التعليم الثانوي كل من الأساتذة : عبد الوهاب بكير و عبد القادر المهيري و الهادي نقرة و عبد الله بن حلية .

3 - انظر في ذلك النّحو العربي لتلامذة السنة الأولى ص 132 - 140 و قد اتحدى مؤلفوه في مقارنته بابن هشام

فقد كان مفهوم المتعدّي عند سيويه أشدّ ضيقاً منه عند السّابقيين أو اللّاحقين إذ هو لم يعتمد في تحديده (انظر سيويه ج 1 ص 33-34) البنية العميقة بل اقتصر على السّطحيّة. فلم يراع بذلك سمات الفعل التركيبيّة وتحديدًا سمة [م به].

فعدّ نحو :

• ضُرب زيد

• و يُضرب زيد

مثل :

• ذهب زيد

• وجلس عمرو .

بل اقتصر على إسناد الفعل. فجمع بذلك اللازم والمبنى لنائب الفاعل في باب واحد "لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل" (سيويه ج 1 ص 33-34).

أما المتأخرون فكانوا على التقيض قد وسّعوا مفهوم المتعدّي على حساب اللازم واعتبروا الفعل الذي يتجاوز فاعله إلى المفعول بواسطة الحرف مثلاً متعدّياً.

1-5- خلاصة القول من هذا العرض أن المنهج التّراثي على أهمّيته ماضياً يُعدّ أداة قاصرة عن التّمكن من إدراك ماهية الظواهر اللّغوية في كثير من الأحيان. وهو وإن تعدّدت نماذجه لا يخرج عن إطار منطق التّأثير والتّأثّر يتنزّل في إطار نظريّة العمل والعامل ويستهو به الظاهر في كثير من الأحيان، يخلو من نظام قواعد يضع قيوداً معجميّة على اختيار العناصر الأوّليّة الأساسيّة فاعلاً أو مفعولاً أو غير الأساسيّة. وتتراوح المقاربة فيه بين الشكل حيناً والدّلالة آخر إذا تعرّضت نظريّة النّحاة للتهديد تقيداً بمصادرات هذا النموذج أو ذاك. لذلك تتأسّس اليوم على ما تقدّم الدّعوة إلى نبذ المنهج التقليدي أداة لوصف الظواهر اللّغويّة والقول بوجوب اعتماد منهج في مقاربتها تتوفّر فيه الخصائص العلميّة وتكون كفايته الوصفيّة عالية. فمثل هذا المنهج لا يمكن من وصف دور الفعل في بنية الجملة وصفاً كافياً ومن الإحاطة به من جميع الجوانب.

على أنّه ليس من الغلوّ أو التّناقض الإقرار بأنّ منهج النّحاة العرب على محدوديّة تناوله الظاهرة التركيبيّة وقصور جهازه الوصفي عن تفسير كثير من العلاقات بين الفعل وبقية العناصر الأوّليّة في الجملة الفعليّة شديد التماسك في إطاره النّظري منسجم مع منطلقاته وأهدافه .

الفصل الثاني : توظيف اللسانيات في مقارنة الموضوع وأسباب اختيار النموذج

اعتمدنا اللسانيات في مقارنة هذا الموضوع لأسباب ثلاثة :

- أولها أن غايتنا علمية. لذلك أثرنا أن نعمل إلى وصف موضوعي تتوفر فيه شروط العلم من دقة في الاستقراء والتحليل ومنهجية.
- وثانيها أن هدفنا من هذا البحث هو إضفاء النجاعة على التحليل التحوي ما أمكن بمزيد سبر لغور الظواهر النحوية سبرا نستفيد فيه من علوم اللسان الحديثة تدقيقا للوصف وتنبؤا بما لا تستطيع الأنحاء القديمة التنبؤ به .
- ثالثها: أن كفاية النماذج اللسانية في وصف الظواهر اللغوية وإن تفاوتت من مدرسة إلى أخرى تبقى أعلى في الوصف اللساني منها في الأنحاء القديمة ويكون التحليل فيه أكثر انسجاما لاستفادته من شيئين اثنين هما التراكم المعرفي من ناحية والمنهج العلمي من ناحية أخرى.

أما إثارتنا المنهج التوليدي والتحويلي في مرحلة النظرية المعيار الموسعة دون الاقتصار عليه أو القطع مع التراث نسجا في ذلك على منوال رائده وإقتداء بموقفه في تفتحه على المناهج الأخرى ووعيا بحدوده في مقارنة الظاهرة التركيبية فتحكمه أسباب شتى بعضها يعود إلى طبيعة المنهج وترجع أخرى إلى وجود تقاطع بينه وبين التراث النحوي العربي وإلى غير ذلك . ومنها :

-أولا : كون المدرسة التوليديّة والتحويليّة خلاصة للمدارس التي تقدّمتها وتكميلا لها استوعبت النظريات السابقة لها وتمثلتها . فقد استفادت من المدارس التوزيعية والوظيفية وغيرها من المدارس السابقة واللاحقة لها المتفرعة عنها . فقد وaxy تشومسكي بين "تعاليم بلومفيلد وتعاليم هوبولدت ووصفيّة دي سوسير ومنطقيّة بورويال . وانتفع مع كلّ ذلك بالمنطق الرمزي وعلم النفس " (. . . تمام حسان ، 1981 ص172) . فمدرسته حصيلة لهذه المدارس وتجاوز لها في أن، ركّزت على الجانب الشكلي دون إهمال للمعنى إذ أقحمتها في بنيتها منهجيا . فأدخلت المعجم في المكون الأساسي وألحت على حدس السامع

المتكلم المثالي في تقرير مقبولة الجملة أو عدمها ومكنت من تحليل لا مقبولة
جمل نحوية مثل :

* طار الصياد

* سارت السمكة

* أكل الطفل سيارة

* صام الرجل ليلة .

فردت بذلك للمعنى⁽¹⁾ اعتباره في مقارنة الظواهر النحوية، وإن كان نظام
القواعد مستقلا عن المعنى (انظر تشومسكي، 1990 ص 22) فيها.

-ثانيا : استفادتها من التراث اللغوي وانتقاؤها منه ماهو صالح فضلا عن
كونها نظرية متحركة تراجع منطلقاتها ونتائجها باستمرار على ضوء ما تنتهي هي
إليه أو ما ينتهي إليه غيرها وتحاول الإلمام بجل جوانب الظاهرة اللغوية في
دراسة التركيب. فهي لذلك ملائمة لطبيعة العمل.

-ثالثا: قدرتها على تفسير التراكيب الملتبسة:

-مما تتوحد فيه البنية السطحية وتتعدد بناها العميقة من نحو:

• أعجبنى ضرب زيد .

-أو مما تتوحد بناها السطحية وتختلف العميقة من مثل :

• قام زيد

• و ضرب عمرو

-أو مما تختلف بناها السطحية ولكنها تشترك في بنية عميقة واحدة مثل:

• ضرب زيد عمرا

• و ضرب عمرو

• و علمت زيدا

• و تعلم زيد (راجع في ذلك حسان، 1981 ص 173)

-رابعا: ما بين النحو التوليدي والتحويلي والتراث التحوي العربي من

التقاطع في أحيان كثيرة

-خامسا: إعراض اللسانين العرب عن المقاربة التوليديّة والتحويليّة .

فأما الرواد منهم فقد اهتموا بالمقاربة الوصفية (انظر في ذلك: أيوب،
1957 مثلا وتأليف تمام حسان وخاصة اللغة العربية: معناها ومبناها 1973).
وأما المتأخرون فبعضهم ركّز على التماذج غير الصوريّة (انظر في ذلك كتابات

1- تطوّر موقف تشومسكي من المعنى باختلاف مراحل التطوير. فقد عدّ المعجم ضمن المكون الأساسي . (انظر Aspects ص 99
و 109 و 118 و 151 و 156 و 166 ولكنه لم ير مانعا من احتمال أن يقترح وضع السمات الانتقائية ضمن المكون الدلالي (ن م ص
209). و قد تطوّر موقفه فعّد الانتقاء حشوا وراى " أن يُخصر (المعجم) في الانتقاء الدلالي " (الفهرى، 1986 ص 32)

أحمد المتوكل: "من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة" و"التحو الوظيفي" و"الوظائف التداولية في اللغة العربية". وآخرون اجتهدوا في تجاوز المدرسة التوليدية والتحويلية وإن هم لم يخرجوا عن الاتجاه الصوري⁽¹⁾.

وأما ما كان من دراسات في إطار النظرية التوليدية والتحويلية، وهو قليل فلم يتجاوز بعض المحاولات فصولا متفرقة (انظر في ذلك فصل كل من تمام حسان "إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا" في اللسانيات واللغة العربية ص 145-184 ومحمد الشايب، "المدرسة التوليدية والتحويلية" في أهم المدارس اللسانية ص 75-93 ومازن الوعر "النظريات التحويلية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية، اللسانيات (مجلة تصدرها جامعة الجزائر) عدد 6 لسنة 1982 ص 23-67) كانت أو تأليف معدودات⁽²⁾ فقد اقتصر فيها على التعريف بهذه المدرسة بتبسيط مبادئها (انظر مثلا كتاب زكريا "النظرية الألسنية" وفصل الشايب) أو بتقديم نماذج لتطبيقها على العربية (انظر في ذلك زكريا، 1983 ومقالي تمام حسان ومازن الوعر).

ونحن على اختيارنا في هذا العمل التوليدية والتحويلية على غيرها نخالف هذه المدرسة على مستوى المادة المدروسة أساسا معتمدا في الاستشهاد ونوع أمثلة. فلم نقتصر فيها على الحداث مثلها وإن كنا نعتقد راسخا في أهميته في الدرس اللغوي. وإنما أثرنا اعتماد مدونة على نحو ما يفعل التوزيعيون سعينا إلى أن تكون متنوعة تجمع بين الحديث والتقديم مفتحة على أمهات النصوص وأمثلة النحاة والمعاجم وقصص الأطفال وغير الأطفال في آن. وهي تتخذ أساسا نواة لها

(أ) من القديم:

-النص القرآني.

-وبعض آثار الجاحظ (ت 255 هـ) مثل الرسائل وكتاب البخلاء وكتاب

العثمانية وغيرها

-وبعض ليالي الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيد (ت 414 هـ)

-ورسالة الغفران لأبي العلاء المعري (ت 449 هـ)

-وألف ليلة وليلة

1 - عبد الغاسي الفهري مثلا إلى النموذج الوظيفي المعجمي في كتاباته (انظر على سبيل المثال اللسانيات واللغة العربية ج 1 وج 2) وطبع مازن الوعر في مقاله : " النظريات التحويلية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية : محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي " دمج النظرية التحويلية المعيارية المعقدة التي وضعها-تشومسكي بالنظرية الدلالية التي وضعها وانتركوك وذلك للوصول إلى نظرية تحليلية وتوليدية واقعة لتحليل الجملة العربية نحويا ودلاليا والاستفادة منها في النواحي التطبيقية " (اللسانيات عدد 6 لسنة 1982 ص 29)

2 - لكل من م . زكريا وعادل فاخوري كتابات في هذا الباب فاما الأول فله كتابان :

- (الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية) (النظرية الألسنية)

- (و الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية) (الجملة البسيطة)

- أما الثاني فله كتيب في هذا يعرف باللسانية التوليدية والتحويلية*

عمدنا إلى قصص الأطفال وألف ليلة وليلة لنتمكن من تقديم أمثلة تبرز حدود القواعد التوليدية في تفسير الظواهر التركيبية في التصوص المتصلة بكل ماهو خيال. لكننا ركزنا خاصة على المعاجم. فاعتمدنا مجموعة من المعاجم العامة مثل جمهرة اللغة لابن دريد (ت 321هـ) ومجمل اللغة والمقاييس لابن فارس (ت 395هـ) وأساس البلاغة للزمخشري (ت 538هـ) ولسان العرب لابن منظور (ت 711هـ) كما أفدنا إفادة بالغة من مجموعة من المعاجم الخاصة مثل تلك المرتبة بحسب الحقول الدلالية كفقه اللغة للثعالبي (ت 429هـ) أو المختصة بالأفعال من نحو ديوان الأدب للفارابي (ت 350هـ) والأفعال للسرقسطي (ت 400هـ) والأفعال لابن القطاع (ت 515هـ) (1).

فعلنا ذلك إبرازا لدور المعجم في تحديد بنية الجملة. وهو دور نبهنا إليه النحو التوليدي ولمسنا أثره في ممارسة الآثار اللغوية في تتبع المداخل المعجمية وفي التفكير في توزيع الأفعال خاصة. فليس التركيب غير إسقاط للمعجم. فبنية الجملة تتحدد سلفا في المعجم. ومداخل الأفعال التي تكون رأسا لها هي التي تحددها. وقد لاحظنا أن ما قيل في دور الفعل في تحديد المحلات في كتب النحو أهمل كثيرا من الظواهر في استعمال الفعل وما قيل في اللسانيات استنتج من دراسة اللغة الإنجليزية ودعّمته دراسة بعض اللغات اللاتينية. فلا صلة له باللغة العربية. فاهتمنا شديد الاهتمام بالمعجم خوفا من إسقاط هذه النتائج على اللغة العربية. فلن يكون في هذا البحث أحد عناصر المدونة بل أهمها على الإطلاق.

(ب) ومن الحديث:

-نصين أربين مقاربين في الصدور زما متباعدين مكانا. الأول شرقي وهو مسرحية أهل الكهف لتوفيق الحكيم والثاني تونسي وهو رواية "حدث أبو هريرة قال " لمحمود المسعدي. وقع الاختيار على هذين الأبرين لكثرة تناول تلامذتنا ومتقفينا لهما بالدرس والتحليل ولقيمتها الأدبية، ولاختلاف توجههما أسلوبا. ففي الأول نزعة إلى التجديد وانشداد إلى لغة التخاطب. وفي الثاني أسر التراث بين.

-كما أننا وظفنا بعض أقاصيص الأطفال من نحو:

•الأميرة الحسنة لمحمد عطية الأبراشي

•والأميرة النائمة لشارل برّو (2)

•وبنت الصباغ لكامل كيلاني

1 - و قيل توفي سنة 514 هـ (انظر البقية ج 2 ص 54)

2 - هذه القصة من منشورات دار المعارف بسوسة وهي بدون مؤلف إلا أن البحث في قصص الأطفال جعلنا تبين أنها ترجمة بصرف لمحاكية Charles Perrault : La belle au bois dormant

وغيرها، لما فيها من خيال يمكن من إثبات حدود القواعد التوليدية في إنتاج الجمل. فشمّل رصيدنا اللغوي بذلك الاستعمالات الحديثة وتخليها عن القيود التي وضعها علماء الأصول لاختيار الشواهد في لغات معينة وفترة تاريخية معينة (المهيري، الحوليات عدد 17 لسنة 1979 ص 267) إذ حدّد ذلك مكانيا وزمانيا (1). ولم نعتد الشعر في شواهدنا إلا إذا كان الشاهد من أمثلة النّحاة إلا نادرا. فكانت هذه المدونة نثرية تعرض عن الأمثلة من الشعر لكون الشعر يقوم على التنغيم أساسا ولكثرة الضرورات فيه وإقرار القدماء "بأن للتركيب فيه خصائص لا توجد في غيره من أجناس الكلام وأفنائه" (الواد، 1991 ص 192). فالتأثير في بنية الجملة واقع فيه على مستوى ترتيب المكونات.

ونحن إذ نحترز من اعتماد الحدس لوحده فلا اعتبارات نظرية وأخرى تجريبية:

1) النظرية

فأما النظرية في اعتقادنا بأربعة:

- فالاعتبار الأول: كون مفهوم المتكلم السامع المثالي مفهوما مجردا لا ينطبق على الواقع اللغوي إلا أن نعني به شخصا معنويا هو المجتمع.
- والثاني التباس الأمر في كثير من الأحيان على الناطقين بالعربية مثلا للتداخل الواعي أو غير الواعي الناشئ عن معاناة الإنسان العربي على مستوى الواقع اللغوي من الثنائية من ناحية والازدواجية من أخرى.
- والثالث عدم الاطمئنان إلى "الإحساس اللغوي" (جورج موان، 1981 ص 111) لدى التحوي ذاته لكونه مجرد انطباع كثيرا ما يتأثر بسياق الخطاب.
- والرابع تجنّب الأمثلة المفتعلة التي قد تفسد الاستنتاج.

2) التجريبية:

- وأما من الناحية التجريبية فبعض الملاحظات تجعلنا نعزم بأن الحدس نسبي لا يكفي في تحديد مقبولية هذه الجملة أو تلك:
- أولاها أن مقبولية الجملة تختلف باختلاف منطلقات النّحاة مصادرات عقلية أو استقراء للواقع اللغوي. فالجملة:

• زيدا كنت أمر به

- تعتبر "لاحنة بالنظر إلى مقاييس النّحاة لأن الفعل الذي يلي البؤرة لا يمكن أن يكون مفسرا للفعل المضمّر" (الفهري، 1988 ج 1 ص 149) إذ اشترط النّحاة في الاشتغال أن يكون الفعل الظاهر الذي يفسر الفعل المضمّر "دالا على مثل لفظه ومعناه" (ابن يعيش ج 2 ص 31) نحو قولك:

• زيدا ضربته

1 - اختص الأصوليون بعض الفئات العربية بالاستشهاد دون أخرى. والأساس المعتمد في ذلك بعدد من التأثير بالحفصارات الأخرى. لم يستثنوا من ذلك غير قريش لاعتبارات عقائدية. وحددوا طرق الاستشهاد بحسب الزمان. فكان القرن الثاني حدا أقصى بالنسبة إلى الحوافر والرابع بالنسبة إلى البوادي. لذلك كان الشاعر ابن هروم (ت 176 هـ) آخر شاعر حضري استشهد به التحويون (راجع في ذلك مقال أندري رومان في تطوّر اللغة العربية ص 110 من "ملتقى الدولي الثالث للسانيات").

* فكأنك قلت :

* ضربت زيدا ضربته " (ن م ج 2 ص 31)
أو " أن يكون ... دالا على مثل معناه دون لفظه " (ن م ج 2 ص 31)
نحو:

* زيدا مررت به

على عكس:

* زيدا رأيته

* وعمرأ مررت به

ولكنها جملة نحوية عند الفهري . وهكذا يتبين الدارس أن ما هو غير نحوي عند بعضهم لا اعتبارات تتصل بمصادرات التّحاة هو عند بعض اللسانيين. نحوي⁽¹⁾.

- وثانيها أن المتكلم السامع المثالي يصعب وجوده في واقع الحياة . وهو ما تدل عليه كتابات اللسانيين العرب بشككين : الأول واع يتمثل في اعترافهم بنسبية الحدس قولاً وممارسة (راجع في ذلك أمثلة م ذكرها في " الجملة البسيطة " ص 26 عدد 9 أو 10 ب وص 140 المثالين 52 ب و 53 ب والفاسي الفهري في اللسانيات واللغة العربية ج 1 ص 143 المثال 174 و 176) ، إذ يقسمون الجمل إلى أصوليّة وغير أصوليّة وإلى مشكوك في " صحتها على الأرجح وغير مقبولة بشكل عام " (ذكرها ، 1983 ص 26) والثاني غير واع يتمثل في نوعية الأمثلة لدى بعض هؤلاء اللسانيين . فبعض أمثلتهم المصنوعة قد يجدها الباحث نائية لا يستعملها متكلم اللغة عادة . ولكن التحويلات تسمح بوجودها⁽³⁾ . فأصوليتها نظرية ليس غير . وبعضها الآخر يشككون في نحيوته . ولكن المتقبل قد لا يجده كذلك⁽⁴⁾ .
- و ثالثها أن المتكلم السامع الذي يكون على درجة عالية من العلم باللغة والتّضلع فيها لا يتردد في استعمال جمل نحويّة أو في تقرير أصوليّة جمل سمعها بشكل عفوي ولا يشعر بصعوبة ما في ذلك . ولكنه يضطرب إذا فوجئ بالسؤال عن نحيويّة بعض هذه الجمل أو كان بصدد التّفكير في ذلك .

فالحذود بين ما هو نحوي وما هو غير نحوي على أساس حدسي نسبيّة تختلف باختلاف ثقافة المتكلم السامع من ناحية وعفويّة ردّ الفعل أو عدمها من أخرى .

1 - يتداخل مفهوم المنطوقية و مفهوم النّحوية و اللحن و الأصولية فما كان من الجمل مستقيماً نحوياً وصف بالنّحوي أو الأصولي . وما كان على عكس ذلك قيل هو غير نحوي أو لحن أو غير أصولي . و ما كان مستقيماً نحواً ودلالة وسم بالمنقول . و ما كان دلالياً على غير ذلك وصف بأنه لا منقول أو غير منقول .

2 - و مثل هذا كثير في أمثلة المدرستين البصرية و الكوفية انظر في ذلك اختلافهما في تقديم الحال مثلاً على الفعل .
3 - نحو :

-لطبيب كتب يوسف الرسالة إليه (ذكرها ، 1983 ص 38)

-زيداً ضربت الذي يكرهه

-و زيدا رأيته الرجل الذي يحبه (الفهري ، 1988 ج 1 ص 143) .

4 - انظر في ذلك المثالين 9 ب و 10 أ الواقين في الصفحة 26 من " الجملة البسيطة "

أكل للضاحه الرجل .

و الرجل أكل للضاحه .

ونحن، وإن استعملنا مدونة على غرار التوزيعين، لم تقتصر في احتياجنا على المثال والمثالين والثلاثة إلا نادرا وحيث لا إشكال. وقد أكثرنا من الأمثلة على غير عادة النحاة واللغويين لسببين اثنين:

أ - أولهما طبيعة العمل. ذلك أن إثبات نظرية ما أو بعض جوانبها أو دحضها جملة أو تفصيلا لا يقتصر فيه على الاستقراء الناقص باستعمال بعض الأمثلة إذ لا بد فيه من استقصاء دقيق للأمثلة ليستسنى للباحث الجزم برأي دون أن يقع في الوهم أو الخطأ. فتصح بذلك أحكامه ولا تجانب الصواب استنتاجاته. فالدارس لا يأمن مطلقا الخطأ إذ هو اعتمد القليل من الأمثلة وعول عليها أو على مسلمات النحاة، وهي في جانب كبير منها تعليمية تعتمد إلى التعميم دون التدقيق اللازم أحيانا.

وإذا كان مثل هذا المنحى تقتضيه طبيعة العمل المدرسي فإن البحث العلمي بما يشترط فيه من دقة وتححر لا يقره. ونحن نروم أن يكون عملنا علميا اختياريًا.

ب - وثانيهما ما تفيد ممارسته التدريس في هذا الباب من أن الاستقراء الناقص ولو باعتداده كثير من الأمثلة يقع في الخطأ أحيانا ويوهم بعكس الحقيقة اللغوية. وللتدليل على ذلك نورد بعض الأمثلة التحوية⁽¹⁾ نكتفي لكثرتها بأربعة منها:

- أولها: التمييز بين المعرب والمبني في حالات الالتباس.

فكثيرا ما يقع الطلبة في الخطأ في دراستهم الاسم المنقوص من حيث الإعراب والبناء. فغالبا ما ينتهون إلى استنتاج مفاده أن الاسم المنقوص مبني إذا هم لم يستقصوا حالاته الإعرابية الثلاث⁽²⁾.

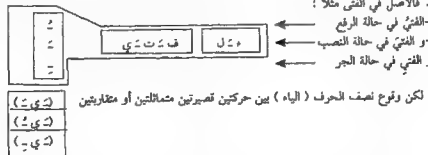
1 - والأدلة على ذلك صريحة و نحوية و لكننا اقتصرنا على الثانية مسيطرة لطبيعة الموضوع . و يمكن أن نورد من الأمثلة الصرفية اثنين : أولهما : مسألة قياسية تصريف وزن فَعَلَ في المضارع و ثانيهما تصريف المثال الواو من وزن فعل في المضارع .

2 - قد ينشأ الخطأ أيضا من عدم التنبيه إلى المانع الحق من ظهور علامات الإعراب في الحالات الثلاثة إذ يبقى الاسم فيها واحدا لا يتغير كما هي الحال في الاسم المنقوص من نحو المصطفى و الفتى تقول :

خرج .
و رأيت
المصطفى
الفتى

و مررت بـ

فلا يتغير الاسم فيجزم بعض الطلبة خطأ بأنه مبني. والحقيقة أنه معرب. ولكن الطغف من ظهور حركة الإعراب صوتي هو النقل . فالأصل في الفتى مثلا :



مدعاة للخلل لتسلط تخفيفا للمصيغة وطرا في حالي الرفع والجر تغيير ثان يمثل في مجازة حركتها المابقة لها.

وكانوا جاهلين بنوع هذا الاسم من هذه الناحية. فلم يتسنّ للذاكرة إسعافهم في هذه الحالة إذ يلاحظون أن صيغة الاسم المنقوص واحدة في حالتي الرفع والجر. تقول:

• جاء قاض جديد

• ومرت بقاض

- وثانيها علامات إعراب المفعول به .

فلولا الاستقراء الدقيق لما استطاع التحويون معرفة علامات إعراب المفعول به لكثرتها وتباينها .

فلو أنهم اقتصروا فيه على الأمثلة المتداولة ولم يقلبوا أمثلته بحسب العدد لإفرادا وتثنية وجمعا وبحسب نوع المفرد عاديا كان أو من الأسماء الخمسة (1) ونوع الجمع " مذكرا سالما " أو " مؤنثا سالما " أو جمع تكسير لما تمكنوا من أن يأتوا على كل علامات إعراب المفعول به .

- وثالثها موقف بعض النحاة وظيفيا من المفعول المكان (2) الواقع مركبا بالجرّ حذف رأس التركيب فيه أو لم يحذف فقد " استبعد سيويه وابن السراج وآخرون (3) أن يكون المكان مفعولا به بحجة أنّ المكان لا يخلو منه أي فعل متعديا كان أو غير متعدٍ. ولذلك خرجوا الفعل في نحو:

• دخلت البيت

على الاتساع والاستخفاف وسوّوا بينه وبين:

• ذهب الشّام " (الفهري، 1986 ص 139)

ومرّة خطأ بعض النحاة الأوائل في هذا الباب إلى عدم استقراء الظواهر اللغوية من ناحية وإلى مصادراتهم من أخرى. فالفعل عندهم لازم أو متعد (4) والمتعدي هو ما يصل إلى المفعول بغير واسطة. ولو تتبّعوا المفعول المكان في لغة العرب لكانت النتيجة التي وصلوا إليها غير هذه ولكان رأيهم غير هذا الرأي. - ورابعها: اختلاف النحاة في وجود سلمية في بناء الفعل لغير الفاعل.

فقد ذهبوا " في تحليل المبني لغير الفاعل مع المصادر أو الظرف من المكان والزمان أو المركبات الحرفية (الجار والمجرور) مذاهب متعددة ومختلفة خلافا لما ذهبوا إليه في خصوص تحليل الفعل المتعدي المبني للمجهول " (الفهري، 1986 ص 93) دون اعتماد المعطيات اللغوية " الفعلية " (ن م ص 93) ولكن بالاعتصار فحسب على " انطباعات فردية لا تدعمها التجربة " (ن م ص)

1 - هذا رأي الفراء (ت 201 هـ) و الزّجاجي (ت 390 هـ) ولكن بعض النحاة يعتبرونها ستة بإضافة " هن " (انظر في ذلك الفصل ص 61 و شرح ثذور اللّهب ص 42 - 43).

2 - استعمال مفهوم المكان هنا بالمعنى اللغوي الضيق لا بالمعنى العام في التحاليل المحلية .

3 - الحقيقة أن هذا الموقف كان معروفا في عصر سيويه وربما قبله كما توضح عباراته في الكتاب ج 1 ص 85. وفي تنبيه له حذر شديد. أما ابن السراج فمنازع عنه يجرح الأدلة عليه على عكس بعض النحاة من نحو الأخفش والجزمي والمبرد.

4 - مفهوم اللازم والمتعدي موجود ولكن المصطلح لم يوجد آنذاك وإنما هو من ابتكار المتأخرين

93 أو تخريجات ' بعض الأصول التي اعتمدها ' (ن م ص 93) * فقد ذهب البصريون (إلا الأخفش) وخالفهم في ذلك الكوفيون إلى أنه إذا توارد بعد الفعل المبني لغير الفاعل مفعول به ومصدر وملحقات أخرى تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده . والكوفيون جَوَّزُوا جملاً مثل :

• ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا

فأقاموا المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به . ولا أثر لمثل هذه التراكمات في العربية الحالية * (ن م ص 93) وفي ما أثير عن العرب من مؤلفات . ولأنهم اعتبروا أن البناء لغير الفاعل بناء للمفعول فقد اشترطوا خطأ كما أسلفنا أن يتوارد مع الفعل ما يُقَامُ مقام المفعول * (ن م ص 94) . فالاستقراء الناقص إذن لا يكفي في استنباط القواعد فلا بد من استقصاء المادة اللغوية تجنباً للخطأ وسعياً إلى الدقة في الوصف .

وهذه الأمثلة التي وقع استعراضها تبين أن إنتاجية القياس مرتفعة على المستوى التعليمي ولكنها على غير ذلك على المستوى العلمي .

الباب الثالث :

بعض الإشكاليات التي تعترض الباحث في تناوله دور الفعل

الفصل الأول : الجملة مبحث إشكالي

1- بعض مظاهر الإشكال

إن دراسة دور الفعل في بنية الجملة هو في الحقيقة دراسة لأهم مبحث في الجملة الفعلية وتناول دور الفعل في تحديد المكونات وخصائصها من أكثر قضايا الجملة الفعلية اتساعا. ودون ذلك صعوبات شتى. بعضها يتصل بالمادة وبعضها بالمنهج.

فمثل هذا المبحث يطرح قضية الجملة. وهي مبحث إشكالي شديد التعقيد تثير مقاربه كليا أو جزئيا في النحو عموما والنحو العربي خصوصا إشكالات كثيرة نظرية وتطبيقية.

- منها ما يتعلق بمفهوم الوحدة الأساسية في التحليل اللساني (1).
- ومنها ما يتعلق بالجملة باعتبارها الوحدة الكبرى في التحليل النحوي للكلام مفهوما (2) وحدودا (3) ونوعا وأساس تقسيم وأصل بنية وعددا

1 - اختلف اللسانيون المحدلون حول ماهية الوحدة الأساسية في التحليل النحوي. هل هو المورد أم أو الجملة أو القول (انظر في ذلك Lyons 1970 ص 132)

2 - ميز لايتز بين مفهومين للجملة الأول مجزء والثاني حسي.

3 - فالجملة باعتبارها وحدة نحوية مفهوم مجزء به يدرك اللساني الملائمات التوزيعية القائمة بين عناصر القول.

- وهي باعتبارها معطى حسيا مقطع من الملفوظ يتطابق و البنية النظرية التي تولدها قواعد النحو.

وبناء على هذا التمييز فإن القول "لا يتكون من جمل ولكن من مقطع أو أكثر يتطابق مع الجمل التي تولدها قواعد النحو" (انظر في ذلك 1970 نفقخص 136).

وأما في النحو العربي فقد سبق أن أشرنا إلى تعدد مفهوم الجملة واقعا و تراثا و بنا تطوّر المفهوم تخصيصا وإطلاقا (انظر ص 42-49)

3 - ذكر ج موان أن تعريفات الجملة زادت عن المائتين (انظر مفاتيح الألفية ص 78) وذهب الدكتور محمد أحمد نحلة إلى أنها " بلغت نحو ثلاث مائة تعريف يختلف بعضها عن بعض " (المدخل ص 5) معتمدا في ذلك على ما ذكره يونج سنة 1980)

انظر ن م ص 11. إلا أن النحو التوليدي بنماذجه المختلفة نقل البحث من تعريف الجملة إلى ضبط قواعد توليد الجمل الصحيحة وتحديد السمات المشتركة لها (انظر 1973 Dubois et autres ص 378)

- ومنها ما يتصل بالمفاهيم الوصفية أو المصطلح .
- أو بالتداخل بين مكونات الجملة من حيث الوظيفة .

2 - أسبابه

ولقد ورث هذا المبحث من تراث الدرس التحوي الكثير منها وساهم توظيف اللسانيات في وصف اللغة العربية واختلاف اللسانين حول قضايا كثيرة في تعميق الموجود (انظر مثلاً: أيوب، 1957 ص236-240 والمخزومي، 1964 ص118-119 وقارن ذلك بما جاء في أنيس، 1985 * ص314 - 318) وإضافة أخرى جديدة .

3 - أسباب الاختصار على بعض الإشكالات

إلا أننا سنقتصر في هذا الموطن على بعضها دون الآخر فلا نتعرض لقضية الوحدة الأساسية في التحليل التحوي مثلاً انسجاماً مع الإطار المنهجي المعتمد في هذا العمل .

فتناولنا علاقة الفعل بالعناصر الأولية واقع في إطار النظرية التوليدية وهي نظرية اعتبرت الجملة الوحدة الأساسية في التحليل وأولت الفعل باعتباره رأس الإسقاط أهمية بالغة في تحديد المكونات الأولية الأساسية من حيث الوجود أو العدم ومن حيث السمات الذاتية .

ولهذا السبب أيضاً وقع إهمال الحديث عن حدودها ذلك أن اللسانيات التوليدية تعنى بطرق توليد الجمل وبالخصائص التي تجمع بينها بدل الاهتمام بتعريفها (انظر في ذلك Dubois et autres 1973 ، ص 78) ودرجة التركيب مبحث أهمل لعدم تأثيره في المكونات التي تهمننا من حيث الوظيفة ونوع المقولة وإن كان مؤثراً في التمثيل للجملة . ولكننا سنكتفي في قضية التداخل الوظيفي بالإشارة في الحديث عن تأثير التقدير التركيبي في الوظيفة (انظر ص71 و72 و83 وخاصة يحيى، 1988) . وأما دور الفعل نوع مقولة وموقعه في تحديد نوع الجملة فمبحث وثيق الصلة بدور المسند في تحديد وظيفة المسند إليه . لذلك يكون تفصيل الحديث عنه في الموقع المناسب .

ولقد حصرنا الإشكالات المتصلة بالجملة والتي نريد إثارتها بجانبها النظري والتطبيقي جملة أو تفصيلاً :

- في دور مقولة الفعل وموقعه في تحديد نوع الجملة أو نوع المركب الإسنادي ووظائف بعض مكونات الجملة
- وفي إشكالية المصطلح والمفهوم
- وبعض الإشكاليات الأخرى

فأما التّعرّض لدور الفعل في تحديد نوع الجملة فلما يترتب عنه من اختلاف وظائف بعض المكونات وافتراق النّحاة في رتبة الفعل بالنسبة إلى الفاعل

واختلاف التمثيل بحسب التقدير التركيبي خاصة وأما الحديث عن إشكالية المصطلح والمفهوم وبعض الإشكاليات الأخرى فلاهمية الأولى في الوصف اللغوي ولما ينشأ عن الاختلاف فيها من فوضى وغموض وانعدام الدقة ولافتراق النحاة في الثانية افتراقاً يترك آثاره في تحليل الجمل .

الفصل الثاني :

دور الفعل في تحديد نوع الجملة وظائف بعض المكونات

1- دور نوع مقولة المكوّن الواقع في أوّل الجملة :

إنّ اختلاف النحاة في نوع مقولة المكوّن الواقع رأساً للتركيب أو في كون النواسخ الفعلية من نحو كان وأخواتها أفعالا تامة أو ناقصة يؤثر في تقدير نوع الجملة ووظائف مكوناتها الأولية الأساسية . فقد اختلف النحاة في نحو :

• كان زيد قائماً

• وهيهات العقيق

• وأقامم الزيدان ؟

لاختلافهم في نوع مقولة هيهات وقائم ولافتراقهم في اعتبار كان فعلاً تاماً أو ناقصاً . فأما الكوفيون فتوسّعوا في مفهوم الفعل توسّعاً . فخالفوا البصريين في اعتبارهم اسم الفعل والصفات المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول من قبيل الأفعال . فكانت الجملتان الأخيرتان عندهم فعليتين . وعدّوا النواسخ الفعلية من نحو كان وأخواتها أفعالا تامة لا تختلف في شيء عن سائر الأفعال . فالجملة التي تنصّدها هذه الأفعال فعلية " والمنصوب بكان الناقصة . . . منصوب على الحال " (العكبري، 1986 ص295) وتبعهم في ذلك ابن هشام في حديثه عن أنواع الجمل إذ جعل الجملة الأولى فعلية (انظر المغني ج 2 ص 376). وأما البصريون فاعتبروا كان وأخواتها أفعالا ناقصة لا نستثني منهم غير الطبقة الأولى من أمثال سيبويه (انظر الكتاب ج1 ص45-56) والمبرد (انظر المقتضب ج4 ص103-104). واستدلوا على ذلك باقتصار معناها على الزمان . فـ "الفعل الحقيقي يدلّ علي معنى وزمان . . . وهي تدلّ على زمان فقط " (ابن يعيش، ج7 ص89) "إلا أنّها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث . لذلك لا تتمّ الفائدة بمرفوعها حتّى تأتي

بالمنصوب * (ن م ج 7 ص 90). وقد دحض الإستراباذي هذه الحجة في حديثه عن علة تسمية كان وأخواتها بالأفعال الناقصة بطريقتين :

- الأولى إثبات دلالة كان على الحدث

- والثانية التنبيه إلى أنّ كثيرا من أخواتها تدلّ بجذرها على الزمان فضلا عن صيغتها وعلى التحوّل أو الانتقال أو الاستمرار. فـ "كان في نحو :

* كان زيد قائما

يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدلّ على الكون المخصوص. وهو كون القيام أي حصوله. فجيء أولا بلفظ دالّ على حصول ما ثم عيّن الخبر ذلك الحاصل. فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام. فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مرّ في بابه مع فائدة أخرى ههنا. وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد. ولو قلنا: قام زيد لم يحصل (2) هاتان الفائدةان معا. فكان يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره. وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في كان. لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون وضعيّة ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية. وأمّا سائر الأفعال الناقصة نحو صار الدالّ على الانتقال وأصبح الدالّ على الكون في الصبح أو الانتقال ومثله أخواته وما دام الدالّ على معنى الكون الدائم وما زال الدالّ على الاستمرار وكذا أخواته وليس الدالّ على الانتفاء فدلالته على حدث معيّن لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظهور. فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟ * (الإستراباذي شرح، الكافية ج 2 ص 290). فالإستراباذي يجعل مرجع التسمية متصلا بخصائص الفعل السياقية، وليس بالدلالية. قال: "إنما سميت ناقصة لأنها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاما بلّ بالمرفوع والمنصوب بخلاف الأفعال التامة. فإنها تتمّ كلاما بالمرفوع دون المنصوب. وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدلّ على الزمان دون المصدر ليس بشيء" * (ن م ج 2 ص 290). ولعله تأثر في ذلك بقول سيويه في باب الفعل الذي تعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد * (الكتاب ج 1 ص 45) "لا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز في ظننت الاقتصار على المفعول الأوّل لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة" * (ن م ج 1 ص 45).

1 - قال الإستراباذي : * وأما في ضمير الشان والفتحة فالجملة بعده وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير إلا أنّ قصدهم لضمير الشان بذكره مجعلا ثم مفعلا مع اتصال الخبر المفتر بالمبتدأ سهل به الإتيان بهما ... * (شرح الكافية ج 2 ص 5-6)

2 - لا تعرف إن كان عدم المطابقة بين الفعل والفاعل في الجنس وليد اختيار المؤلف اعتمادا على جواز التثنية والتذكير في المؤنث اللفظي الظاهر أو كان مرده إلى خطأ مطبعي ذلك أنّ هذا المؤلف غير محقق في النسخة المعتمدة والأخطاء في نفس الفقرة كثيرة فضلا عن الكتاب و نفس الملاحظة في " يكون جميعها ناقصة " لي ما يلي

2- دور نوع مقولة المحذوف المقدر:

يؤثر تقدير وجود فعل في بنية الجملة الأصلية أو عدمه في بنية الجملة السطحية نوعا ووظيفة مكونات وتمثيلا. فتقدير البنية الأصلية لنحو:

• زيد (في الدار ، خلفك)

وما مائلها يختلف باختلاف النحاة. فإذا خرج مثل هذا التركيب على اعتباره كلاما تاما مركبا من مسند إليه ومسند، واعتبر التطابق فيه بين البنية الأصلية والمنجزة تاما كانت الجملة اسمية بسيطة والمركب بالجرّ أو بالإضافة فيها خبرا. وأما إذا خرج على اعتبار محذوف فيه فدرجة التركيب ووظائف المكونات مختلف فيها باختلاف نوع مقولة المحذوف المقدر اسمية أو فعلية. فأما على التقدير الأول فالجملة اسمية. وأصلها:

• زيد مستقرّ (في الدار، خلفك)

وهو رأي كل من ابن السراج (انظر الأصول ج 1 ص 63 والاسترأبادي، شرح الكافية ج 1 ص 92 وابن يعيش، ج 1 ص 90) وابن جني (انظر شرح الكافية ج 1 ص 92) " لأن الأصل في الخبر والحال والتعت الأفراد ولأنّ الفعل في ذلك لا بدّ من تقديره بالوصف... ولأنّ تقليل المقدّر أولى " (ابن هشام، المغني ج 2 ص 447). " وليس بشيء [في نظر ابن هشام] لأنّ الحقّ أنا لم نحذف الضمير بل نقلناه إلى الظرف. فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد " (ن م ج 2 ص 447). فيكون الاختلاف حينئذ بينهم وبين غيرهم من القائلين بالتطابق بين بنية الجملة الأصلية والمنجزة في وظيفة المكون السواقع مركبا بالجرّ أو بالإضافة وفي طريقة التمثيل .

وأما على التقدير الثاني وعليه جمهور النحاة فالجملة اسمية أيضا. ولكنها مركبة، خبرها مركب إسنادي فعلي إذ الأصل فيها:

• زيد استقرّ (في الدار، خلفك)

وبتقدير المحذوف فعلا لا يخالف الجمهور ابن السراج وابن جني إلا في درجة تركيب الجمل وما يترتب عنه. ولقد توسّط ابن هشام فقدر المحذوف بحسب المعنى. قال: " وأما في البواقي نحو:

• زيد في الدار

فيقدّر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقرّ أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو:

• الصوم اليوم أو في اليوم

• والجزاء غدا أو في الغد

ويقدّر كان أو استقرّ أو وصفهما إن أريد المضى. هذا هو الصواب " (المغني ج 2 ص 448). وكذا الأمر في تقدير نوع مقولة المحذوف في جملة البسمة (انظر العلاقات السياقية الباب الثاني الفصل الثاني ص 285).

3- تقدير العامل في الجملة وما يترتب عنه:

غير أنّ الاختلاف في نوع الجملة لا يكون دائماً مذهبياً وإن بقي منهجياً في طبيعته. فقد يكون مرده إلى الاختلاف في تقدير العامل في التركيب كما هي الحال في نحو:

• إذا قام زيد فأنا أكرمه.

فقد يترتب على تقدير العامل تقدير بنية الجملة ونوعها ودرجة تركيبها ووظائف مكوناتها. قال ابن هشام: " فإن قلنا: جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدّمة من تأخير وما بعد إذا متم لها لأنه مضاف إليه. ونظير ذلك قولك: يوم يسافر زيد أنا مسافر

وعكسه قوله:

• فبينما نحن نركبُه آتانا مُعلّق وفَضّة وزناد راع

إذا قدّرت ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية، فإن صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف إلى جملة اسمية. وإن قلنا: العامل في إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدّم ظرفها كما في قولك: متى تقم أقوم " (المغني ج 2 ص 377).

فالاختلاف في تقدير العامل في الظرف في الأمثلة الثلاثة كان سبب احتمال تقدير الاسمية أو الفعلية فيها.

4- موقع الفعل في الجملة⁽¹⁾:

ولقد كان موقع الفعل في الجملة في نحو:

• قام زيد

• و زيد قام

سبب الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين في نوع الجملتين ودرجة تركيبها ووظائف المكونات فيها. فإذا كان الاتفاق بين المدرستين واقعا في نوع الجملة الأولى وما يترتب عنه فإن الأمر على غير ذلك في الجملة الثانية. فهي " اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل " (ابن هشام، المغني ج 2 ص 379) عند الجمهور " وجوز المبرّد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير والكوفيّون على التقديم والتأخير " (ن م ج 2 ص 379).

فموقع الفعل في الجملة مؤثر في بنيتها. فتقديمه على المسند إليه يجعل الجملة فعلية بسيطة تتكوّن من عنصري النواة الفعل والفاعل. ولكن تأخره عنها يُحيلها إلى اسمية مركّبة ويجعل المسند إليه فيها مبتدأ إلا عند الكوفيين.

1 - وقع التوسع في هذه المسألة في العلاقات السياقية الباب الثاني الفصل الثاني

وهكذا يختلف نوع الجملة بحسب اعتبار بنيتها السطحية مطابقة لبنيتها العميقة أو عدمه أو بحسب مرتبة الفعل فيها بالقياس إلى الفاعل، كما تختلف درجة تركيبها باختلاف نوع مقولة العنصر المقدّر وموقع الفعل من الفاعل، في نحو:

•زيد في الدار

على اعتبار بنيتها المنجزة غير مطابقة لبنيتها الأصلية، أو بحسب موقع الفعل فيها بالقياس إلى الفاعل المنطقي. و يترتب عن ذلك اختلاف في وظيفة بعض المكونات وفي تركيبها. فوجود الفعل أو عدمه وصفه أو موقعه، مؤثر في بنية الجملة وفي تقدير نوعها ودرجة تركيبها ووظائف مكوناتها وفي خصائص بعضها أيضا .

الفصل الثالث:

إشكالية المصطلح اللساني والمفهوم

1- أسباب التعرّض للمسألة

لا صلة مباشرة لقضية المصطلح والمفهوم بدور الفعل في بنية الجملة. ولكن التعرّض لهذه المسألة ليس ترفا عقلياً بل هو أمر يقتضيه اختلاف مفهوم الفعل في النحو ووصف الظواهر اللغوية وصفا علميا. إنّه أمر يستوجب الجانب النظري في دراسة هذه الظواهر والإجرائي على السواء. فالوعي بالإشكالية الاصطلاحية من ناحية والسعي إلى إضفاء الدقة على البحث العلمي ورسوخ الاعتقاد لدينا في نسبية العلوم اللغوية في محيط لا يعتبر النسبية إحدى مسلماته من ناحية أخرى أمور تستوجب جميعها إثارة هذه القضية مثلما يقتضيه إجرائيا ما يترتب عن الاختلاف فيها في تحديد نوع الجملة ونوع المركّب الواقع مكونا من مكوناتها ووظيفته كلّ أو وظيفة العنصر الذي يكون مخصّص الرأس المختلف في نوع مقولته فيها فضلا عما يترتب عن ميوعة المصطلح من فوضي. فالاختلاف مثلا في اسمية هيئات أو ما كان من نفس مقولتها أو فعليتها يولد اضطرابا في تقدير نوع الجملة التي تكون هذه الوحدة المعجمية رأسا لها. والاختلاف في اسمية لَمّا أو حرفيتها ينتج تباينا في تحديد نوع المركّب الذي ترد رأسا له. فعلى التقدير الأوّل يكون اسميا وعلى الثاني حرفيا. وكذا الحال في المركّب الذي ترد حاشا وخلا وعدا رأسا له. فإذا قدر الرأس حرفا فالمركّب حرفي. وإذا خرّج على الفعلية فالتركيب يكون إما جملة استئنافية أو مركّبا إسناديا واقعا حالا. وكذا الشّان في حاشا التنزيهية. فعلى اعتبارها اسما يكون المركّب حاشا لله شبه إسنادي وعلى اعتبارها فعلا فالمركّب إسنادي.

وإن الاختلاف الواقع بين اللغويين المحدثين خاصة في مفهوم المصطلح الواحد ضيقا فيه أو اتساعا يضطرنا إلى مزيد الحذر وتحديد المصطلح والمفاهيم باعتبارها أدوات الوصف .

2- الإشكالية

إن المصطلح والمفهوم وجهان لمسألة معجمية واحدة وإحدى إشكاليات الفكر العربي قديما وحديثا والفكر العلمي⁽¹⁾ واللغوي منه على سبيل الخصوص⁽²⁾ . ولا غرو في ذلك . فهذه الإشكالية تتولد عن احتكاك أمة بأخرى تفوقها قوة وتحضرا وعن سعي الأولى إلى اللحاق بالثانية في هذا الميدان أو ذاك وأخذها عنها ما تعتقد أنها تصلح به حياتها وتتخذ سبيلا إلى الرقي .

وقد كان ذلك واقع العرب في طورين من أطوار تاريخهم على الأقل . حدث قديما في بداية نشأة الحضارة العربية الإسلامية ويدا من القرن التاسع عشر في تاريخهم الحديث .

وقديما كانت حركة الترجمة نهضت لنقل علوم الأمم الأخرى . ونشطت حركة التوليد المعجمي لاستيعاب المفاهيم والمطلوبات الطارئة . وتوعدت طرقها . فكان أن نهج المحدثون نهج القدامى في توليد ما يحتاجون من مصطلحات عند نقلهم علوم الغرب . وكان من آثار ذلك أن احتفى الباحثون العرب المعاصرون بالتأليف في حقل المصطلح باعتبارها مبحثا أو إشكالية⁽³⁾

1 - راجع في ذلك

- بالنسبة إلى القديم الفصل الثاني من المعجم العلمي العربي المخصص
- بالنسبة إلى الحديث بعض المعاجم العلمية العربية " المتخصصة الصادرة خلال هذا القرن " في كتاب دراسات في المعجم العربي لأين مراد ص 296 . فيها يورد عددا مهما من المعاجم مرتبة حسب تاريخ صلوها
- 2 - انظر مثلا :

- الشامل : معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها لمحمد سعيد إسيرو و بلال جنيدي بيروت الطبعة الثانية نشر دار العودة . 1985 (الأولى 1981)

- الأسلوبية و الأسلوب لعبد السلام المسدي تونس الطبعة الثانية نشر الدار العربية للكتاب 1982
- قاموس اللسانيات عربي فرنسي مع مقدمة في علم المصطلح لنفس المؤلف و نفس الناشر تونس 1984
- معجم المصطلحات البلاغية و تطورها لأحمد مطلوب (3 أجزاء) بغداد نشر المجمع العلمي العراقي 1987 .
- معجم النحو لعبد الفتحي الدقير بيروت الطبعة الرابعة نشر مؤسسة الرسالة 1988 .
- معجم المصطلحات النحوية و الصرفية لمحمد سمير نجيب اللبدي بيروت الطبعة 3 نشر مؤسسة الرسالة و دار المرقان 1988 .

- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزة الفوال بابي بيروت الطبعة الأولى نشر دار الكتب العلمية 1992

- معجم لغة النحو لأنطوان الحلحاح بيروت الطبعة الأولى نشر مكتبة لبنان 1998 .
- 3 - انظر مثلا :

- التفسير الاصطلاحي : دراسة في ناصيل المصطلح و مفهومه و مجالاته الدلالية و أنماطه التركيبية لكريم زكي حاتم الدين

القاهرة نشر مكتبة الأنجلو المصرية 1985 .

- من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا لمحمد رشاد الحزواي بيروت ط 1 نشر دار الغرب الإسلامي 1986 وقد كان صدر عن المعهد القومي لمعلوم التربية بتونس سنة 1982

- المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة) للفلسفي الفهري الرباط دار توبقال للنشر 1986 .
- المعجم العربي : إشكالات و مقاربات الحزواي قوطاج نشر بيت الحكمة 1991 .
- تقدم اللسانيات في الأنظار العربية فصل " اللسانيات العربية نماذج الحصيلة و نماذج للالتقاء " بيروت ط 1 نشر دار الغرب الإسلامي 1991 ص 1 - 40 (و خاصة ص 26 - 37) .

لذلك اطرده * تناول القضية الاصطلاحية في الدراسات العربية اطرادا: تعالج في سياق التّاريخ لحركات الترجمة وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي والفني فضلا عما صنعتها المجامع العلمية المتعددة في الوطن العربي والتي لم تنشأ في منطلقاتها إلا لسد ذرائع المصطلحات* (المسدي، 1984 ص25). غير أنّ اهتمام الدارسين ركّز على توليد المصطلح العلمي والفني خاصة وطرقه وما يطرح من إشكالات. وكان الاحتفال بالمصطلح اللساني.

2 - 1 - الترادف:

فالباحث يلاحظ بشكل جلي ومتواتر في الكتابات اللغوية العربية المعاصرة تعددا في المصطلحات اللسانية أو النحوية الدالة على المفهوم الواحد. وقد كان الاختلاف في طريقة نقل المصطلحات اللسانية مفاهيم منهجية أو وصفية إلى اللغة العربية وفي تصور القضايا باختلاف المنهج(1) وفي مدى تمسك هذا الباحث أو ذاك بالتراث النحوي وعدم إدراك بعضهم لعلاقة المصطلح بتصور معين في مقارنة الظواهر اللغوية (انظر حلمي هليل، 1991 ص307) فضلا عن تعدد المصطلحات في اللسانيات الغربية للمفهوم الواحد سبب هذه الفوضى. فهذه المصطلحات وثيقة الصلة باجتهد الباحثين وثقافتهم واتساعهم المنهجي والقطري تختلف باختلافهم. ومن أمثلة الترادف عندهم:

-أولا التباين في المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد

فقد ترجم كل من الخولي (انظر حلمي هليل، 1991 ص313) والمتوكل (انظر الوظائف التداولية، ص113-143) المصطلح topic " بالمبتدأ " تمسكا بالمصطلح التراثي غير مباينين في ذلك بنقل مفهومه من المستوى التركيبي إلى المستوى التداولي. وقابله باكلا وآخرون بمرادفين هما الموضوع والمسند إليه. وكذا فعل بركة. إلا أنه عوّض المرادف الثاني في ترجمة باكلا. فكان المقابل: موضوع (الكلام) والمبتدأ (انظر هليل، 1991 ص313). وهكذا جمع بركة وباكلا وآخرون بين المصطلح التراثي والمقابل الترجمي. أما المصطلح اللساني nud فقبول بكلمتي العقدة والعُجْرة (انظر في استعمال العجزة الفهري، 1988 ج1 ص76 و83 و93 و117 و121 و124). ولئن كانتا لغة بنفس المعنى إلا أن الثانية أكثر انسجاما تأنيلا(2) مع التصور المجازي الشجري المستعمل في التمثيل للجملة. ولكنها أقل تواترا في واقع الاستعمال يكاد ينحصر استعمالها على لغويي المغرب الأقصى.

1 - إن اختلاف مفهوم الفعل عند كل من المخزومي و حسان هما هو متوافع عليه مرد إلى منهجهما في مقارنة التركيب . فقد اعتمد الأوّل المنهج الكوفي و اعتمد الثاني المنهج التوليدي و التحويلي الذي يقول بأن الأصل في الجملة ما يلي بسم الله الرحمن الرحيم — مركب اسمي . مركب فعلي . . . بسم الله الرحمن الرحيم

2 - يقال : "عَجَزَ الرجل بالكسر يَعْزُرُ عَجْراً أي غَلَطَ وَشِنَ . . . العَجْزة موضع العَجَر . . . والشجرة بالضم كل عقدة في الخشب . وقيل : العَجْرة : العقدة في الخشب ونحوها أو في عروق الجسد . " (للسان مادة عجر) 4 ص689-690

-ثانيا استعمال مصطلحات مختلفة للدلالة على نفس المفهوم:
من ذلك أن اللغويين العرب يختلفون في المصطلحات المستعملة في وصف
المركبات الواقعة فاعلا وخبر أصبح ونعتا في نحو:
• أعجبني فهمك الدرس

• وأصبحت عسرا علي طلابك
• ويذكر الآيات التي تنسب إلى الخليل .

فأما المركبان الأولان فجملتان عند محمود أحمد نحلة (انظر نحلة، 1991
ص196-197) ومركبان شبه إنسائين في كلياتنا. ولكنهما مختلفان في رأي
محمد إبراهيم عبادة.

فالأول مركب مصدرى (1) والثاني مركب وصفي إنسائي (انظر في ذلك
الجملة العربية ص67 و107). وأما المركب الثالث فجملة موصولة عند بعضهم
(انظر حسان، 1988 ص182 وزكريا 1983 ص82 ونحلة، 1991 ص226
و227) ومركب موصولي اسمي عند آخرين (راجع عبادة، 1988 ص67
وعاشور، 1991 ص131 و133).

2 - 2 - اختلاف مفهوم المصطلح الواحد باختلاف الباحثين

غير أن الإشكال كثيرا ما يتجاوز وحدة المصطلح في التعبير عن مفاهيم
متعددة أو تعدد المصطلحات في التعبير عن المفهوم الواحد إلى اختلاف النحاة
في مفهوم المصطلح المشترك بينهم على نحو ما يتضح من مفهوم المركب
الفعلي (2) والفاعل مثلا. فمفهوم كل من المركب الفعلي والفاعل مختلف فيه.
والحقيقة أن هذا الاختلاف مرده إلى الخلاف بين الباحثين في القول بوحدة
بنية الجملة العربية العميقة أو بتعديدها. فالذين رأوا فيها تعددا يؤيده انقسامها
إلى فعلية واسمية وهو جمهور النحاة كان مفهوم الفاعل عندهم ذاك المتعارف
في التراث النحوي. فهو المسند إليه في الجملة الفعلية التي لم يَبْنَ فعلها لغير
الفاعل. ولكن الذين تبنا كليا النحو التوليدي واقتنعوا راسخا أن قاعدة بناء
الجملة في اللغات الطبيعية واحدة تكون على النحو التالي:

ج ← م س . ف . . .

حاولوا تجاوز الإشكال الذي يطرحه وجود ما اصطلاح عليه بالجملة الاسمية
" لتصبح قاعدة الجملة في اللغة العربية كما يلي:

• (ج . . .) ← (ف) م س أ مقولة كبرى " (الفهري، 1988 ج1 ص135).
فتوسعوا في مفهوم الفاعل على نحو ما يتبين الدارس من كتابات كل من
الفاصي الفهري وأحمد المتوكل. فكان أن شمل هذا المفهوم المسند إليه في

1 - يعرف عبادة المركب المصدرى بكونه " ما كان مكونا من مصدر و معموله (* الجملة العربية ص 107)

2 - سيخصص له بحث مستقل

الجملة العربية فاعلا كان أو نائب فاعل (انظر في ذلك الفهري، 1986 ص 24 و66 و109 والفهري، 1988 ج 1 ص 76 بالنسبة إلى المكون الأول وص 76 من المرجع الثاني وص 31: "من المتوكل، 1987") مبتدأ أو اسم ناسخ⁽¹⁾. فإذا انتقل الباحث إلى المفاهيم المتصلة بالسياق مثلا لاحظ في مفهوم التبشير اختلافا بين اللغويين العرب. فليس التبشير عند الفهري غير ضرب⁽²⁾ من التقديم يتمثل في «نقل مقولة كبرى... كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية... إلخ من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة (39)⁽³⁾ كما في الجمل التالية: ... (أ) (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (1 الفاتحة 5-)

(ب) اَللهُ اَدْعُو

- ... في الدار وجدته

- ... غدا سنلتقي ... (الفهري، 1988 ج 1 ص 114-115)

فهو لا يكون عنده إلا إلى اليمين كما يتبين من القاعدة. (39) ولكن الأمر عند المتوكل على خلاف ذلك. فالتبشير عنده يكون إلى اليمين أو اليسار. وعلى هذا الأساس الموقعي الذي يعبر عن اختلاف في الدلالة يقسم هذا الباحث البؤرة إلى ضربين. فأما النوع الأول من نحو:

• عن مقالته حدّثني عمرو

• وَاغْدَا أَفْكَ؟

• والبارحة عاد زيد من السفر

فقد اصطلح عليه ببؤرة المقابلة⁽⁴⁾. و أما الثاني من نحو:

• عاد زيد من السفر البارحة

• و حَدَّثَنِي عَمْرُو عَنْ مَقَالَتِهِ

فقد اصطلح عليه ببؤرة الجديد (المتوكل، 1985 ص 28).

1 - لا يعتبر تمام حسان من التراسخ غير ما كان فعليا أما ما عدلها مثل إن قادمة لا تدخل في المركب الفعلي. انظر في ذلك تمثيله لنحو: إن الله غفور رحيم

في إعادة وصف اللّغة العربيّة السّنيّة ص 181

2 - يعتبر تقديم المفعول على كل من الفعل والفاعل تبييرا وأما تقديم المفعول على الفاعل فحسب فيصطلح عليه بالخفق (راجع في ذلك بعض نتائج الحقن والتبشير في اللسانيات واللغة العربيّة ج 1 ص 128 - 128 وانظر بعض أمثله في الصفحة 124) وأما نقل المنصّر في الجملة من موقع داخلي إلى موقع خارجي مع تركه أثرا ضميريا مكانه سواء كان النقل إلى اليمين كما في مثل: زيد ضربته.

ويزيد لقب الرجل الذي انتفذه

أو إلى اليسار من نحو:

ضربته زيدا

فيصطلح عليه بالفتك (انظر القسم المختص لهذا البحث في المرجع السابق ذكره ج 1 ص 128 - 140 وخاصة تعريفه له في الصفحة 129 .)

3 - القاعدة (39) تكون عنده على النحو التالي :

(39) ج - « (بؤ) ج - (د م ج 1 ص 118)

4 - المكوّنات المبرّرة في هذه الجمل هي " عن مقالته " و " غدا " و " البارحة " .

والحقيقة أن ليس الاختلاف بينهما في أنواع البؤرة ولا في ضيق مفهوم التبثير عند الفهري وسعته عند المتوكل، بل هو منهجي يتمثل في الأساس المعتمد في مفهوم التبثير عند كل منهما. فهو مختلف لاختلاف الإطار اللساني الذي تستزل فيه مقارنة كل منهما مسألة التبثير. فمقاربة الفهري تحويلية تراعي الموقع فحسب (انظر الفهري، 1988 ج 1 ص 114-115). في حين كانت مقارنة المتوكل وظيفية لا تراعي فيه الموقع بل سياق الخطاب كما يتضح من تعريفه إياه له ولنوعه⁽¹⁾ (راجع في ذلك المتوكل، 1985 ص 28).

2-3- الموقف من مسألة المصطلح

وقد رأينا إزاء هذه الفوضى في المصطلح أن نعتد في هذا العمل المصطلحات المستعملة في تدريس النحو بكلية الآداب بمتوبة غالبا لما فيها من حرص على الدقة في تصنيف المكونات. فإذا لم تف بالحاجة اعتمدنا من الترجمات ما كان أكثر تواترا في كتب اللغة وأقرب إلى تأدية المفهوم. وحاولنا في استعمالنا المصطلح التمييز:

- بين مفاهيم نظرية و مفاهيم عفوية غامضة "

- وبين مفاهيم قديمة وأخرى حديثة .

- وبين مفهوم الوحدة النظري ومفهومها الإجرائي .

مراعاة لدعوة بعضهم إلى وجوب الحذر في استعمال المصطلح (انظر الفهري، 1988 ج 1 ص 104) وحرصا على الدقة التي يستوجبها العمل العلمي، ووعيا بما يترتب عن استعمال بعض المصطلحات النظرية من نتائج تجريبية وتجنبنا للخلط بين المفاهيم. وهو خلط وقع فيه بعض اللغويين العرب المحدثين ولم يسلم منه دعاة الحذر أنفسهم⁽²⁾. فقد سوى بعضهم بين مفهوم الرتبة العميقة ومفهوم الرتبة الأصلية عند اللسانين أو في التراث التحوي لما بين مفهوم البنية العميقة والبنية الأصلية من تقاطع (انظر الفهري، ج 1 ص 104). واعتبر آخرون مفهومي الجملة الكبرى والجملة الصغرى عند ابن هشام (انظر مغني اللبيب، ج 2 ص 382) مطابقين لمفاهيم ما اصطلاح عليه اليوم بالجملة المركبة و "الجملة المدمجة

1 - يقول المتوكل في "تعريف البؤرة : التعريف السائد في البحر الوظيفي هو ما اقترحه سيمون ديك (ديك، 1978 ص 19) والذي يقوم أساسا على فكرة أن وظيفة البؤرة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية والأكثر بروزا في الجملة " ويعرف كلا من البورتين فيقول: "نعرف بؤرة الحديد بأنها البؤرة المستندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب). ونعرف بؤرة العقابلة بأنها البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها

2 - يخطئ القاسي الفهري " من يسوي بين مفهوم نظري كمفهوم الرتبة العميقة و مفهوم عفوي غامض كمفهوم الرتبة الأصلية (ORDER BASIC) فهو مفهوم نجده متداولاً عند كثير من اللغويين دون تحليل أو تعريف و غالباً ما يحل على رتبة طبيعية (NATURAL ORDER) أو غير مرسومة (UNMARKED) دلاليًا أو ذريعيًا ويفهم يتحدث عن الرتبة الطاقية (DOMINANT ORDER) وقد يحل أن تكون الرتبة الأصلية التي يفتقرها بعضهم للغة هي الرتبة المقترحة في النماذج التوليدية التحويلية مما يساهم في تكريس هذا الخلط. ويذهب أن ليس هناك ما يدعى إلى التوحيد بينهما. " (ن ج 1 ص 104). و لكنه يلاحظ بين مفهوم الجملة الكبرى و مفهوم الجملة المركبة و بين مفهوم الجملة الصغرى ومفهومي الجملة المدمجة والجملة البسيطة وهو ما لا تسمح به النظرة الفاحصة لمفاهيم هذه المصطلحات (انظر ن ج 1 ص 49).

أو الجملة البسيطة' (الفهري، 1988 ج2 ص49). والحال أن لا تطابق إطلاقاً بينهما. واستعمل آخرون مصطلح البنية السطحية وهو مفهوم نظري إجرائياً تجاوزاً للجملة التي اكتملت بنيتها المورفولوجية أو لما يعرف بالمتوالية النهائية (انظر مثلاً استعمال زكريا لها في الجملة البسيطة) مع أنها تعني نظرياً البنية المجردة قبل أن تطرأ عليها التحويلات الصوتية الإجبارية (راجع المفهوم النظري في كل من 1986 Arrive et autres و 1973 Dubois et autres ص394).

فدراسة علاقة الفعل بالفاعل والمفاعيل تطرح بقوة إشكالية حدود المفاهيم الوصفية والمنهجية. وهذه أمثلة أخرى للتدليل على ذلك. فإذا كان مفهوم المقولات في التراث النحوي الغربي يعني الشخص والزمن والجنس والعدد والإعراب (انظر Lyons، 1970، p. 209)، فإن في استعماله في النحو الغربي الحديث تذبذباً إذ يضيق تارة لطابق مفهوم أقسام الكلام (انظر ن م ص77) ويتسع أخرى ليرادف المفهوم القديم (انظر المرجعين المذكورين على التوالي ص212 و78). فاللسانيون يقسمون المقولات التركيبية إلى مقولات:

-أولية أساسية مثل المركب الاسمي والمركب الفعلي في الجملة

-وأخرى ثانوية هي أقسام الكلام المكونة من مركبات وهي مقولات معجمية.

وأما التغييرات التي تطرأ على الوحدات التي تنضوي تحت القسم الثاني من جنس وعدد وشخص وإعراب وغيرها فمقولات نحوية (1). وهي التي كثيراً ما يعينها النحاة باستعمالهم مصطلح المقولات (انظر Dubois، 1973 ص77). وقد عكس استعمال مصطلح المقولة في النحو العربي والحديث هذا الاضطراب في المفهوم (انظر مثلاً زكريا، 1982 ص25 والفهري، 1988 ج1 ص25-134). ففيهما استعمل المصطلح بالمعنى الأساسي والثانوي). على أن الإشكال لا يقتصر فيه على تحديد مفهوم المقولة بل يتجاوز الجانب النظري إلى الإجرائي.

فيشمل نوع المقولة أحياناً فإذا اعتبر مفهوم المقولات مرادفاً لأقسام الكلام وهي عند جمهور النحاة الاسم والفعل والحرف كان الأمر على المستوى النظري غاية في الوضوح. ولكنه على غير ذلك إجرائياً. ذلك أن تحديد نوع المقولة في اللغة العربية إشكالي في بعض الحالات. اختلف النحاة قديماً في نوع مقولة هذه الوحدة المعجمية أو تلك ولا يزالون يختلفون على نحو ما يتبين مما سبق من حديث عن اسم الفعل (راجع في ذلك ص69 و73 وانظر تذبذب ابن هشام في نحو هيهات العقيق وقارن ما جاء فيها في المغني (ج2 ص376) بما جاء في شرح قطر الندى وانظر كذلك مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة (ص238)

1 - اعتمدنا في هذا التقسيم ديوا وآخرين في معجم اللسانيات ولكن بين تقسيم هؤلاء للمقولات وتقسيم لايتز بعض الاختلافات منها اعتبار المقولات المعجمية والمركبات التي تكون هذه المقولات إحدى أجزائها أولية عند لايتز (انظر 212 p generale Ung) في حين لا يعتبر الآخرون مقولات أساسية أو من الدرجة الأولى غير الثانية (قطر 77 Tolstov et Dano) ذلك أن المقولات المعجمية عندهم مقولات من الدرجة الثانية (ن م ص77)

أو من تحليلهم المركّب الذي تكون مع رأساً له⁽¹⁾ فقد تباينت مواقفهم من بعض الوحدات بين الاسمية والحرفية (انظر أيضاً ابن هشام، شرح قطر الندى ص 39 و 40) من نحو إذما وما المصدرية ولما ومهما⁽²⁾. واختلفوا في اسمية أخرى وفعليتها. لم تغنهم ضوابطهم في تمييز المقولة عن قسيمها (انظر الأنباري، الإنصاف ج 1 ص 97-126 وابن هشام، شرح قطر الندى ص 16 و 30-34 و 39-40 وانظر المغني ج 1 ص 121). كان ذلك في فعلي المدح والذم⁽³⁾ نعم وبس وفي حاش التنزيهية⁽⁴⁾ (انظر في ذلك المغني ج 1 ص 121-122). واضطربت مواقف النحاة في فعلية بعض الوحدات أو حرفيتها من نحو عسى وليس وحاشا وخلا وعدا⁽⁵⁾.

1 - يخرج هذا المركّب في كليتاها على الإضافة ولكن لغويين آخرين يخرجونه على الحرفية . (راجع في ذلك الفهري، 1988 ج 2 ص 88 و المتركل، 1987 ج 42).

2 - ذهب سيوريه إلى أن الوحدات الثلاث الأولى حروف (انظر شرح قطر الندى ص 89 و 40) . فالأول بمنزلة إن والثاني بمنزلة أن في مثل :

(وَقَدْ مَا عَسَيْتُمْ) (3 آل عمران -118)

والثالث حرف وجود لوجود وخالفه كثيرون فيها لعدم البرد و ابن التّراج والفارسي (ت 877 هـ) إذما ظرف زمان (انظر شرح قطر الندى ص 40) و اعتبر الأخشش وابن التّراج ما في الآية اسماً بمنزلة 'الذي' واقعا على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى ودوا الذي عتصمه أي العت الذي عتصمه ('ن م ص 45) . و ذهب الفارسي و جماعة إلى أن لما ظرف بمعنى حين (انظر ن م 45) و قال الجمهور باسمية مهما 'بديل قوله تعالى :

(مَهْمَا تَنَاقَرَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) (7 الأعراف -152)

فالهاء في به عائدة عليها والضمير لا يعود إلا على الأسماء وزعم السهيلي (ت 581 هـ) ، و ابن يسمون⁽⁶⁾ (ت 540 هـ) ، أنها حرف و استدلا على ذلك بقول زهير :

و مهما تكن عند امرئ من خيلة و إن غالها تخفى على الناس تعلم

(شرح قطر الندى ص 40)

3 - ذهب الفراء (ت 207 هـ) و جماعة من الكوفيين إلى أن الوجدتين اسميتان⁽⁷⁾ و استدلا على ذلك بدخول حرف الجر عليها في قول بعضهم و قد بشر بينت :

والله ما هي بنتم الولد

و قول آخر و قد سار إلى محبته على حمار يطيه السير :

نعم السير على بسن التّيز⁽⁸⁾ (شرح قطر الندى ص 80)

4 - يقول ابن هشام في حاش التنزيهية في نحو: (قل: حاش لله ما علمنا عليه من سوء) (12 يوسف *) -51- عند المبرد و ابن جني و الكوفيين فعل . قالوا لتصرفهم فيها بالحلف و لإدخالهم إيها على الحرف و هذان الدليلان يفتيان الحرفية ولا يفتيان الفعلية . قالوا : والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ولا يتأتى هذا التأويل في مثل :

(حاش لله ما هذا بشر) (12 يوسف **) -81-

والصحيح أنحاش اسم مراد للبراءة من كلنا بدليل قراءة بعضهم :

(حاشا لله)

بالتنين كما يقال : براءة لله من كذا . وزعم بعضهم أنها اسم فعل ماض بمعنى أتبرأ أو برئت . وحامله على ذلك بلاها...⁽⁹⁾

(المغني ج 1 ص 121 - 122)

5 - فأما ليس فذهب الفارسي وابن شقير (ت 317 هـ) إلى أنها حرف نفي بمنزلة لا النافية (انظر شرح قطر الندى ص 31) وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة لعل و تبهم في ذلك ابن التّراج (ن م ص 31) . والصحيح في نظر ابن هشام أنها فعلان (انظر ن م ص 31) و أما حاشا التي تنبذ الاستثناء فذهب سيوريه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إل ... و ذهب الجزمي (ت 225 هـ) والمازني (ت 249 هـ) والمبرد والزايجي (ت 337 هـ) والأخشش وأبو زيد (ت 215 هـ) والفراء وأبو عمرو النيباني (ت 206 هـ) إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جارياً وقليلاً فعلاً متعدداً جامداً لتضمنه معنى إل...⁽¹⁰⁾

(المغني ج 1 ص 122) . وأما خلا فعلى وجهين :

- أحدهما : أن تكون حرفاً جارياً للمشتى (ن م ج 1 ص 133) * و موضعها نصب عن تمام الكلام ...

- والثاني : أن تكون فعلاً متعدداً ناصباً له و فاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا و الجملة مستأنفة أو حالية على خلاف في ذلك . وتقول : قاموا خلا زيدا فإن شئت خفضت * (ن م ج 1 ص 133) إلا إذا دخلت عليها ما تثنين الفعلية

الفصل الرابع : إشكالية المتعدي واللازم وعدد المفعول به الذي تقتضيه بعض الأفعال

إن الحديث عن علاقة الفعل بالمكونات الأولية الأساسية يطرح إشكاليات الجملة العربية . لكن لا مفرّ في هذا المبحث من الانتقاء حتى لا يتحول العمل إلى دراسة الجملة بشكل عام . غير أن الاكتفاء بما تقدم من الإشكاليات لا يفي بالحاجة . لذلك رأينا أن نضيف إليها أخرى منهجية تقتضي طبيعة العمل إثارتها من نحو تبويب بعض التغيرات التي تطرأ على صيغة الوحدة المعجمية وال لزوم والتعدية وعدد المفاعيل والمركب الفعلي . غير أننا أهملنا المسألة الأولى لأنها غير مطروحة في النحو التوليدي لاعتباره الصوتيات والصرف والدلالة أنساقاً فرعية أو مستويات مختلفة للنحو تُراعى جميعها في دراسة الظواهر التركيبية حسب نسق تحدده القواعد التوليديّة . فمبحث العدد والجنس مثلاً يدرجان في نطاق دراسة خصائص المركب الاسمي الدلالية أو سماته الذاتية . وخصّصنا الرابعة بفصل مستقل .

1- اللازم والمتعدي

اختلف النّحاة في اللازم والمتعدي على المستويين النظري والإجرائي لاختلاف المصادر المعتمدة حيناً ولسهوا بعض النّحاة آخر .

1-1- وظيفة المفعول المكان غير المبهم :

فأما الاختلاف النظري فيتجلّى في افتراقهم في تخريج المكان غير المبهم في نحو :

• ذهبت الشّام

• ودخلت البيت

• وعسل الطريق الثعلب (1)

1-1-1- الفريق الأول :

فأما الفريق الأول فنكتفي في الاستشهاد على مواقفه برأي علمين هما سيبويه وابن السّراج .

1 - وردت هذه الأمثال الثلاثة في الكتاب ج 1 ص 35 - 36 و الجملة الأخيرة هي في الحقيقة مركب إسنادي مأخوذ من عجز بيت لساعدة بن جؤية في وصف ربح ورد في الكتاب و في ديوان الهذليين أيضاً ج 1 ص 190 (انظر في ذلك سيبويه ج 1 ص 36 الهامش 1) ؛ هو :

لأن يهز الكف يعسل منه فيه كما عسل الطريق الثعلب

1-1-1-1- فسيويه (ت 180 هـ) مثلاً يتابع المتقدمين عليه في اعتبار المفاعيل الثلاثة فيها ظروف مكان على التوسع في حذف حرف الجر، وإن هو أدرك أن شرط الإيهام لا يتوفر فيها وأن " لا دليل على الشام " (الكتاب ج 1 ص 35). مثلاً في ذهب أو في مثلها وإن كان فيها " دليل على المذهب والمكان " (ن م ص 35). وهو في ذلك يحترز⁽¹⁾ على مصادرات السابقين ولكنه يقرها.

1-1-1-2- ولا يتردد ابن السراج (ت 316 هـ) في التحيز لرأي النحاة الأوائل بل والتأسيس له وإن تبه إلى اختلاف النحويين في هذه المسألة وإلى سببه، إذ مرد افتراقهم حول بعض خصائص العوامل التوزيعية التي تقتضي مفعولاً مكاناً يتعدى إليه الفعل بحرف الجر عادة " وبدونه لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في الكثير من المواضع " (الأصول ج 1 ص 170).

فالنحويون الأوائل اقتصروا في تقسيمهم الفعل العامل على أساس خصائصه التوزيعية على عدد المحلات التي يقتضيها أي على القواعد المقولية دون المعجم. فكان عندهم على ضربين:

- ما يقتضي محلاً (2) واحداً

- وما يقتضي أكثر من محل

فالأول هو اللازم. والثاني هو المتعدي وحصرنا مفهوم المتعدي في نوع واحد هو الذي يتعدى بنفسه على خلاف المتأخرين. وأما ما يتجاوز فاعله إلى مفعول بحرف فليس منه عندهم.

وقد أعرضوا عما يهدد نظريتهم. فلم يراعوا في المفعول فيه قيوداً أخرى دلالية مثل توفر شرط الإيهام فيه أو توزيعية كعدم اقتضاء الفعل له معجمياً.

وقد أكثر صاحب الأصول من إيراد الأدلة الثقلية والعقلية خاصة المؤسسة لرأي جمهور النحويين الأوائل على طريقة البيت في نحو:

دخلت البيت

- فاحتج أولاً بالحقول المعجمي للفعل من دلالة على الحركة⁽³⁾. قال: " وإنك

لما قلت دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف " (الأصول ج 1 ص 170)

- وبدليل المثل أو النظر ثانياً. قال: " فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت

المواضع. ودخلت مثل غرت⁽⁴⁾ إذا أتيت الغور. فإن وجب أن يكون دخلت متعلداً وجب أن يتعدى غرت " (ن م ج 1 ص 170).

1 - يقول: " وقد قال بعضهم: ذهب الشام يشبه بالمهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والملعب... وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وف به دليل على الملعب والمكان (سيويه ج 1 ص 35)

2 - نجد لدى ابن يعيش وهما بقضية المحلات وأصمها في تعريفه (انظر في ذلك ابن يعيش ج 7 ص 62)

3 - لا تقتضي أفعال الحركة مفعولاً به إذا لم تكن موجهة كما ستبين في هذا الكتاب.

4 - الحقيقة أن غار وإن اشتركت مع دخل في الحقل الدلالي إلا أنها معجمياً تختلف عنها فهي تدل بجذرها على المفعول المحذوف الذي لا ينبغي أن يذكر ففي استعماله ضرب من الأنوال في عدد المحلات على عكس دخل. وهكذا تبيين اختلافنا بينهما في البنية ما قبل المعجمية.

-وبدليل النقيض ثالثا فقدّم مجموعتين من الأمثلة واحدة من أفعال الحركة والأخرى من حقل الألوان. قال: "لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا وإن كان غير متعدّ كان مضاده غير متعدّ. فمن ذلك: تحرك وسكن. فتحرك غير متعد وسكن غير متعد وأبيض واسودّ كلاهما غير متعدّ. وخرج ضدّ دخل وخرج غير متعدّ. فواجب أن يكون دخل غير متعدّ" (ن م ج 1 ص 170-171).

-وبدليل عقلي رابعا هو كون المكان والزمان لا يخلو فعل منهما متعديا كان أو غير متعدّ. فمتى وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك ووجدت العرب قد عدّته فاعلم أن ذلك اتّسع في اللّغة واستخفاف وأنّ الأصل أن يكون متعديا بحرف جر. وإنما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت لك من:

• ذهب الشام

• ودخلت البيت " (ابن السّراج ج 1 ص 171)

-وبدليل نقلي خامسا يتمثل في أن هذا الرّأي مذهب سيويه، وهو الحجّة عنده في هذا الباب باعتباره بصري المذهب⁽¹⁾ (انظر ابن السّراج ج 1 ص 171 وقارن ما فيه بما ورد في سيويه ج 1 ص 35). إلا أن ابن السّراج وقع في التناقض حين قال: "اعلم أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف لأن الأمكنة أشخاص لها خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي وما أشبه ذلك وهنّ بالتّاس أشبه من الأزمنة لذلك. وإنّما الظروف منها التي يتعدّى إليها الفعل الذي لا يتعدّى ما كان منها مبهما خاصة. ومعنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره وهو يلي الاسم⁽²⁾ من أقطاره نحو: خلف وقدام وأمام ووراء وما أشبه ذلك. ألا ترى أنك إذا قلت:

• قمت خلف المسجد

لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها. وكذلك إذا قلت: قدام زيد. لم يكن لذلك حد ينتهي إليه. فهذا وما أشبهه هو المبهم الذي لا اختلاف فيه أنه ظرف. وأما مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت فلا يجوز أن يكن ظرفا لأن لها أقطارا محدودة معلومة " (ابن السّراج ج 1 ص 197).

1-2-1- الفريق الثّاني

وأما الفريق الثّاني فنجتزئ فيه بذكر موقف المبرّد وابن منظور.

1-2-1- فأما المبرّد (ت 285 هـ) فقد اعتبر المنصوب في نحو:

• دخلت البيت

مفعولا به معتمدا في ذلك حججا أربعا:

1 - إن الرغبة في تقوية الحجّة وتدعيم الموقف جعلنا ابن السّراج ينسب إلى سيويه ما لم يقله. وربما كان السهو وراء ذلك فقد انحصر صاحب الكتاب على إيراد رأي بعضهم في المسألة في شيء من الاحتراز الضمني ولم يصرح بموقفه فيها.
2 - وردت في الأصول هكذا. واعتقادي أنها محرقة. وأن الأصل فيها الجسم. وهو ما يقتضيه السياق.

- فأما الأولى فهي خصائص الفعل التوزيعية التركيبية (انظر المبرد، المقتضب ج 4 ص 337-339) من قواعد مقولية ومعجم. فدخل عنده من الأفعال المؤثرة. "ألا ترى أن "دخلت" إنما هو عمل فعلته وأوصلته إلى الدار لا يمتنع منه ما كان مثل الدار. تقول: دخلت المسجد ودخلت البيت" (المقتضب ج 4 ص 339). فهو يقتضي مفعولا به. فإذا نحن استعملنا لغة التوليديين للتعبير عن هذا المعنى قلنا إن قاعدته المقولية تكون كالتالي:

*ج ← ف + م + م + م س... *

وسمات الفعل المعجمية الانتقائية تنبأ بهذا المفعول المكان. يقول صاحب المقتضب: "فكل ما كان في الجملة مما يدل عليه الفعل فهو متعد. وما امتنع من ذلك فهو ممتنع منه" (ج 4 ص 337)

- وأما الثانية فهي خصائص المكون التحويلية من نحو إمكانية نقل هذا المكون المفعول إلى اليمين خارج الإسقاط الأقصى مع تركه مكانه ضميرا أثرا وهي إحدى خصائص المفعول به التحويلية. يقول المبرد: "فأما

دخلت البيت.

فإن البيت مفعول⁽¹⁾. تقول:

البيت دخلته.

فإن قلت: فقد أقول:

دخلت فيه.

قيل: هذا كقولك عبد الله نصحت له ونصحته وخشنت صدره وخشنت بصره. فتعدي إن شئت بحرف وإن شئت أوصلت الفعل كما تقول: نبات زيدا يقول ذلك ونبات عن زيد. فيكون نبات زيدا مثل: أعلمت زيدا ونبات عن زيد مثل: خبرت عن زيد" (ن م ج 1 ص 337-338 وانظر أيضا الزمخشري، أساس البلاغة ص 164). فيكون هذا النوع من الأفعال مما يتعدى بحرف الجر وبدونه.

- وأما الحجة الثالثة فعلة الشبه. فقد لاحظ المبرد أن الأفعال التي تقتضي مكانا يجوز أن تتعدى إليه بنفسها أو بحرف الجر شبيهة بتلك المتعدية بنفسها مما لا خلاف بين النحاة بأنها تقتضي مكانا⁽²⁾. قال في الحديث عن دخل: "فهو في التعدي كقولك: عمرت الدار وهدمت الدار وأصلحت الدار لأنه فعل وصل منك إليها مثل:

ضربت زيدا (المبرد، ج 4 ص 339)

كما أنها شبيهة بالأفعال التي لا خلاف بين النحاة في أنها تقتضي محلين يجوز أن تتعدى إلى الثاني منها بواسطة حرف الجر وبغير واسطة. وقد تقدم

1- المفعول بدون تخصيص في عرفهم هو المفعول به

2 - الأمل على ذلك كثيرة.

ذكر بعضها (انظر ن م ج 4 ص 338 وراجع في ذلك الصفحة السابقة وجدول الأفعال الدالة على الاستقرار) .

-وأما الحجة الأخيرة فهي الاستعمال في فصيح اللغة . فصاحب المقتضب يستشهد بقوله تعالى:

﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ (48 الفتح -27-)

على تعدي دخل إلى المفعول به دون واسطة على غير توسع أو استخفاف كما يذهب إلى ذلك جمهور النحاة إذ يجوز في هذا النوع من الأفعال التعدي بواسطة الحرف أو بدونه (انظر المبرد، ج 4 ص 338-339) .

(د) أما ابن منظور (ت 711 هـ) فهو يرى أن البيت في نحو:

دخلت البيت

"انتصب انتصاب المفعول به" (ابن منظور) (دخل) م 2 ص 956 " والصحيح فيه أن تريد: •

دخلت إلى البيت

وحذفت حرف الجر " (ن م (دخل) م 2 ص 956) . وقد عمد صاحب اللسان في تقرير مفعولية المنصوب في المثال إلى أمرين اثنين: إلى الجانب الدلالي وإلى القواعد المقولية⁽¹⁾ . فالشرط في المفعول فيه أن يكون مبهما . وقيد الإيهام (انظر تعريف المبهم والإيهام في الأصول ج 1 ص 197 وقد تقدم ذكره في الصفحة 83 وتعريف ابن منظور في م 2 (دخل) ص 956) هذا لم يتوفر في المنصوب في المثال السابق إذ البيت محدودة أقطاره . يقول: "فالمبهم من الأمكنة يكون ظرفا لأنه غير محدود . ألا ترى أن خلفك قد يكون قداما لغيرك" (ن م (دخل) م 2 ص 956) . و"أما المحدود الذي له خلقة وشخص وأقطار تحوزه نحو الجبل والوادي والمسجد والدار فلا يكون ظرفا لأنك لا تقول: قعدت الدار ولا صليت المسجد ولا نمت الجبل ولا قمت الوادي . وما جاء من ذلك فإنما هو بحذف حرف الجر⁽²⁾ نحو: دخلت البيت وصعدت الجبل ونزلت الوادي" (ابن منظور ج 2 ص 956) . وهكذا نرى أن النحاة انقسموا في المسألة فريقين:

-فريق تابع التحوين الأوائل في مصادراتهم وسائر منطقتهم

-وآخر سعى إلى تصحيح أصول النحو مسيرة للواقع اللغوي

وتمسك كل فريق برأيه انسجاما مع مصادراته . فأما الفريق الأول فقد غلب مصادراته المتصلة بنظرية العامل . وما قُدِّم من الحجج في كتاب الأصول هو تأسيس لها ، وليس مراجعة نقدية . فابن السراج مثلا يهمل حجج الخصوم ويعتمد السكوت عنها . وهو سكوت له دلالاته .

1 - هذا ما يستفاد من قوله لأن القدامى لم يعرفوا هذه المفاهيم التوليدية

2 - الحذف هنا على التوسع .

ولئن كان موقف النحاة المتقدمين يمكن أن يفهم في إطار تقسيمهم الأفعال بحسب خصائصها التركيبية إلى ضربين واعتبار المتعدي هو ما يتجاوز الفاعل إلى المفعول بغير واسطة فإن ما يشكل على الدارس فهمه هو:
-أولا إصرار بعض النحاة المتأخرين على التمسك بمصادراتهم تلك رغم تطوّر مفهوم المتعدي ووعي بعض النحاة بأن هذه المصادرات تخالف الواقع اللغوي.

-ثانيا سكوتهم المطلق عن بعض الشروط التي تهدّد هذه المصادرات
1-2- الاختلاف في خسر مثلا:

وأما على المستوى الإجرائي فالاختلاف بين النحاة المتأخرين قائم في خسر
1-2-1- فقد ذهب بعضهم إلى اعتبار (أعمالا) في الآية:
* (وبالآخرين أعمالا) (18 الكهف - 103)

مفعولا به (انظر ابن هشام، المغني ج 2 ص 545) جاعلا بذلك خسر فعلا متعديا

1-2-2- "ورده ابن خروف [609هـ] (1) بأن خسر لا يتعدى كنفوضه ربح. ووافقه الصفار (2) " (ن م ج 2 ص 545) وابن هشام (انظر القسم الثالث ص 193)

2- إشكالية عدد المفاعيل في الدرس النحوي
إنّ عدد المفاعيل في النحو عموما والنحو العربي خاصة مبحث إشكالي في التراث النحوي. ولكنه في الدرس اللساني الحديث أشد تعقدا منه في التراث.

2-1- في التراث النحوي:

2-1-1- لا خلاف من حيث المبدأ بين المدارس النحوية أو بين نحاة المدرسة الواحدة في تصنيف الأفعال بحسب خصائصها التوزيعية وفي تقسيم المتعدي منها على أساس عدد المفاعيل التي تستوجبها. وقد جعلوا الحد الأدنى والأقصى للمفاعيل التي يمكن أن تتعدى إليها تتراوح بين واحد وثلاثة. فكانت الأفعال عندهم على هذا التقسيم أنواعا أربعة ترتب من تلك الوجهة في كتب النحو ترتيبا تصاعديا (راجع في ذلك مثلا سيويه ج 1 ص 33-34 والمبرد ج 3 ص 187-190 "هذا باب مخارج الأفعال واختلاف أحوالها" والزمخشري ص 257-258).

-فأما أولها فقد اصطلاحوا عليه باللازم أو بغير الواقع (3) (انظر الأنباري ج 2 ص 821 المسألة 119). وهو الذي يكون أحادي المحل، ولا يقتضي مفعولا به.

1 - اختلف في تاريخ وقته (انظر السيوطي، بنية الومعة ج 2 ص 208)

2 - مات بعد الثلاثين ومائة * (ن م ج 2 ص 256)

3 - استعمل النحاة لغير اللازم مصطلحات مختلفة هي غير المتعدي و غير الواقع (انظر الأنباري، الإنصاف، ج 2 ص 821) و الفاصر (انظر ابن هشام، المغني ج 2 ص 448 و 521 - 527).

-وأما ثانيها فهو المتعدي إلى مفعول.
 -وأما ثالثها فهو المتعدي إلى مفعولين.
 -وأما الرابع فهو المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل. وهو على ثلاثة أضرب .
 * -ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو فعلا ن:
 أعلمت وأريت. وقد أجاز الأخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت.
 -وضرب متعد إلى مفعول واحد. وقد أجري مجرى أعلمت لموافقه له
 في معناه. فعدي تعديته وهو خمسة أفعال: أنبأت ونبئت وخبرت وأخبرت
 وحدثت...

-وضرب متعد إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه كقولك⁽¹⁾:

* أعطيت عبد الله ثوبا اليوم

* و سرق زيد عبد الله الثوب الليلة

قال سيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين
 فلم يكن بعد ذلك متعدى تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى
 الفاعل. وذلك قولك:

* أعطى عبد الله زيدا المال إعطاء جميلا .

* وسرقت عبد الله الثوب الليلة

لا تجعله ظرفا ولكن كما تقول:

* يا سارقَ الليلة زيدا الثوب

لم تجعله ظرفا " (الكتاب ج 1 ص 41) " ومن التحوين من أبى الاتساع في
 الظرف في الأفعال ذات المفعولين " (الزمخشري، المفصل ص 258).

2-1-2- ولكن التحاة يختلفون على المستوى الإجمالي في عدد المفاعيل
 التي يقتضيها هذا الفعل أو ذاك باختلاف المدارس والأفراد على نحو ما يتضح
 من دراستنا للتداخل بين المفعول به والحال وغيرهما من العناصر الأولية. فأما
 الاختلاف بين المدرستين فواقع في "البنيات التصعيدية" وهي جمل يكون رأس
 التركيب فيها كان أو ظن وأخواتها (انظر في المصطلح المتوكل، 1987 ص 102
 الهامش 54). فقد خرج الكوفيون المكون قائما في نحو:

* كان زيد قائما

* وظننت زيدا قائما

على الحالية واحتجوا لذلك في المثال الأول بخصائص كان التوزيعية وبتأويل
 المكون دلاليا. واعتمدوا الدلالة في تخريج " قائما " على الحالية في الجملة

1 - تتراوح أمثلة المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل في كتب التحاة عادة بين ثلاثة أفعال و سبعة . و قد توسع الزمخشري فيها توسعا لم
 يسبق إليه مستفيدا فيه مما ورد في الكتاب و من الاختلاف بين التحاة في هذا البحث.
 و قد كان المبرد يقتصر على ثلاثة أفعال هي نفس الأفعال التي ذكرها سيبويه للمتعدي إلى ثلاثة مفعولين دون توسع. وهي تنتمي
 إلى الضربين الأول والثاني و لكن لا إشارة إلى النوع الثالث إطلاقا. (انظر المبرد ج 3 ص 189)

الثانية. فكان فعل غير واقع " وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال لا نصب المفعول " (الأنباري، الإنصاف ج 2 ص 821). قالوا: "فلنا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل في المعنى إلا الحال⁽¹⁾. فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه:

• كان زيد في حالة كذا

وكذلك يحسن في:

• ظننت زيدا قائما

• كان زيد في حالة كذا وكذا

• ظننت زيدا في حالة كذا.

فدل على أنه نصب على الحال * (الأنباري، الإنصاف ج 2 ص 821). فكان الفعل الأول عندهم لازما والثاني متعديا إلى مفعول واحد. وخالفهم البصريون في ذلك. فاعتبروا المكون الأول خبر كان باعتبارها ناسخا يدخل على الجملة الاسمية فيغير إعراب الخبر فيها والثاني مفعولا ثانيا لظن على اعتبار أفعال القلوب متعدية إلى مفعولين. "فقائما" في الحالتين منصوب عندهم "نصب المفعول لا على الحال لأنهما يقعان ضميرا⁽²⁾ في نحو قولهم:

• كناههم

• وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟ * (ن م ج 2 ص 823)

وكذلك قالوا أيضا:

• ظننته إياه.

والضمائر لا تقع أحوالا بحال. فعديم شروط الحال فيهما. فوجب أن يتصبا نصب المفعول لا على الحال * (ن م ج 2 ص 825). إلا أن القائلين بتعدي أفعال القلوب إلى مفعولين أحسوا بإشكالية المسألة لما لاحظوا نيابة المركب بالموصول الحرفي عن المفعولين. فلا يقتضي الفعل حيثئذ غير مفعول واحد يكون مركبا بالموصول الحرفي رأسه أن المفردة أو المشددة نحو:

• (أحسب الناس أن يتركوا) (29 العنكبوت - 2)

• ظننت أن زيدا قائم

• (أعلم أن الله على كل شيء قدير) (2 البقرة - 259)

وقيام الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليها. تقول لمن قال: أظن زيدا قائما: أنا أيضا أظنه أو أظن هذا وكذا باقي أفعال القلوب (الاسترأباضي، شرح

1 - الحال عندهم مفعول لفظا فاعل معنى على تقدير أن جاء زيد راكبا .

هي بمعنى

. جاء راكب هو زيد.

2 - استلوا على وقوع خبر كان ضميرا بثلاثة أبيات (انظر ابن الأنباري : الإنصاف ج 2 ص 823 - 824)

الكافية ج 2 ص 278) فافترقوا في تأويل ذلك. فأما في سدّ المركّب بالموصول الحرفي مسدّ المفعولين فذهب سيويه وجمهور النحاة إلى تعليل الاختصار في هذه التراكيب على مفعول واحد بالرجوع إلى نوع المركّب حجما وإلى دلالاته. قال السيوطي باسقاط حجتهم: " تسدّ عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولاها. . . وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة " (جمع الهوامع ج 2 ص 223) " وكذا يسدّ عنهما أن وصلتها. . . لتضمن مسند ومسد إليه مصرّح بهما في الصلة " (ن م ج 2 ص 424). ولكن الأخفش والمبرد خرجا هذه التراكيب على الحذف. فـ " الخبر محذوف والتقدير أظنّ أنّ زيدا قائم ثابت أو مستقرّ " (ن م ج 2 ص 423-424). والرأي عند الاسترأبادي أنّ " انتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به " (شرح الكافية ج 2 ص 275). فالمفعول حقيقة هو مضمونهما (انظر ن م ج 2 ص 275). وقد علّل دخول " أن الجاعلة للجزأين في تقدير جزء واحد " (ن م ج 2 ص 277) على هذين الجزأين بكونهما معا المفعول الحقيقي " إذ المعنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد " (ن م ج 2 ص 277). ولذلك أيضا كان " إعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد أي ذلك المفعول الحقيقي " (ن م ج 2 ص 277) فـ " مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا إلى الأول. وكذا إذا كان الثاني جامدا تحصل منه مصدرا فمعنى علمت أخاك زيدا علمت زيدا " (شرح الكافية ج 2 ص 278).

وأما في قيام الضمير أو اسم الإشارة مقام الجزأين فالجمهور على أنهما " بمعنى المصدر أي ظننت الظنّ " (ن م ج 2 ص 278). ولكن الفراء يرى أنهما يقومان مقام المفعولين (انظر ن م ج 2 ص 286) " ولا مانع مما قاله الفراء " (ن م ج 2 ص 278) عند الاسترأبادي على اعتبار هذا الاسم قائما مقام مركّب جزئي (انظر شرح الكافية ج 2 ص 286). قال: " وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدّى إلا إلى مفعول واحد " (ن م ج 1 ص 127).

وقد تجاوز الاختلاف الانتماء المدرسي إلى الأفراد لأسباب كثيرة لا يعنينا منها غير اختلافهم في تقدير بنية الفعل الموضوعية. فقد كان ذلك مدعاة في أن تفرقت الطرق بنحاة يتمون إلى نفس المدرسة في تخريج المركّب الاسمي (أولياء) والمركبين الحرفيين (باللّهن) وفي (الظلمات) والمركّب الإسنادي الفعلي يقرأ مثلا في نحو:

• (وَمَا كَانَ يُنْهِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ أَوْلِيَاءَ) (25 الفرقان 18)

• (وَتَنَبَّأَ بِاللَّهْنِ) 23 (المؤمنون - 20)

• (وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) (2 البقرة - 17)

• وسمعت زيدا يقرأ.

فقد ذهب بعضهم في المثال الأول على القراءة الشاذة لبناء الفعل لغير الفاعل إلى أن اتخذ متعد إلى مفعولين ومن في المركب الحرفي الواقع مفعولا ثانيا لاتخذ زائدة. واعتبر ابن مالك (ت 672 هـ) المركب بالجر حالا على "شذوذ زيادة من في الحال" (ابن هشام، المغني ج 1 ص 324). وخرج وزن أفعال في الآية الثانية بطريقتين: على اللزوم والتعدي. فعلى الأول "فأنبت يأتي بمعنى نبت كقول زهير:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بَيْتِهِمْ قَطِينًا لَهَا حَتَّى إِذَا أَتَبَتِ الْبَقْلُ"
(ن م ج 1 ص 102)

وحينئذ لا يكون المركب بالجر إلا حالا من الفاعل⁽¹⁾. وعلى الثاني تختلف وظيفة المركب بالجر باختلاف تقديرهم الباء تركيبيا أو دلاليا. فأما على احتمال أنها زائدة والأصل:

• تَنْبَتُ الدَّهْنُ

فالمركب الحرفي في الآية مفعول به (انظر ابن هشام، المغني ج 1 ص 102 وابن منظور مادة نبت م 4 ص 562). وأما على تقدير أنها للمصاحبة فالمركب "حال من الفاعل أي مصاحبة للدَّهْنُ أو من المفعول أي:

• تَنْبَتُ الثَّمَرُ مَصَاحِبًا لِلدَّهْنِ⁽³⁾" (ن م ج 1 ص 102).

ويكون تقدير المركب بالجر في الآية الثالثة بحسب تقدير حقل الفعل المشترك الدلالي. فإن فسر ترك بصيرَ فالمركب الحرفي "في ظلمات" والمركب الإنشادي الفعلي لا يصرون "مفعول به ثان وتكرر كما يتكرر الخبر والظرف مفعول ثان والجملة بعده حال. أو بالعكس" (ن م ج 2 ص 599). وعلى هذا التخريج يكون الفعل ترك ثلاثي المحل. ولكته يكون ثانيه إن فسر بمعنى خلف. ويكون كل من المركب الحرفي والمركب الإنشادي في الآية حاليين.

1 - اختلفت القراءات في هذه الآية. فقرأ ابن كثير وأبو عمر والحفص بن تميم بالنصب في التاء وكسر الباء وقرأ نافع وعاصم وحزرة والكسائي وابن عامر تكبَّتْ بفتح التاء * (ابن منظور مادة نبت م 4 ص 562). فكان وزن الفعل هو الإكمال.

واختلف اللغويون في كون وزن فعل وأصل منه بنفس المعنى. فأما فريق فذهب إلى أن أقبل من الجذر (ن ب ت) هو من حيث خصائصه القرظية لازم ومتعد *. يقال:

أَنْبَتَ اللَّهُ الْبَاتِإِ إِنِائِنَا *

وأما بعضهم فاختر * أَنْبَتَ بمعنى تبت. وذكره الأصمعي وأجازوه أبو عبيدة. واحتج بقول زهير:

حَتَّى إِذَا أَنْبَتِ الْبَقْلُ * أَي تبت *

و اختلف في قراءة الآية -20- من سورة المؤمنين على نحو ما تقدم.

2 - لا ذكر صراحة لوظيفة المركب في هذه الحالة في معنى اللبيب.

3 - انظر أيضا قول ابن سيده في اللسان. قال: * أما تَنْبَتَ فذهب كثير من الناس إلى أن معناه تَنْبَتَ الدَّهْنُ أي شجر الدهن أو حب الدهن وأن الباء فيه زائدة... قال وهذا عند حلق أصحابتنا على غير وجه الزيادة. وإنما تأويله والله أعلم تَنْبَتَ ما تَنْبَتَهُ والدهن فيها كما تقول:

خَرَجَ زَيْدٌ بَيْتَاهُ أَي وَثِيلَهُ عَلَيْهِ

و ركب الأمير بسيفه أي وسيفه معه * (ابن منظور مادة نبت م 4 ص 562)

أما المثال الرابع فاختلف النّحة في عدد المحلّات الّتي يقتضيها الفعل سمع فيه. لقد أجمعوا على أن "سائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف إلا سماع المعلّقة باسم عين" (ن م ج 2 ص 417). فقد تضاربت الآراء في عدد المحلّات الّتي يقتضيها. فقليل سمع متعدية لاثنتين ثانيهما الجملة وقيل إلى (1) واحد والجملة حال. فإن علقّت بمسموع فمتعدية لواحد اتّفاقا نحو:

(يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ) (50 ق 42-).

وكان الاختلاف في خصائص أخير التّوزيعية سببا لافتراق النّحة في نحو:

• أخبرتك زيدا قائما

فالجمهور على أنه فعل يقتضي ثلاثة مفاعيل. فهو رباعي المحلّات. ولكن الإستراباذي يرى أنه ثلاثي المحل لا يختلف عن أعلم. وأفعال القلوب ثنائية المحل "لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد. وهو مضمون الجزء الثاني مضافا إلى الأوّل. فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد" (شرح الكافية ج 1 ص 127). فإذا حوّلت صيغة الفعل إلى وزن أفعّل اقتضى مفعولين فحسب. فيصير ثلاثي المحلّ. فـ "مفعولها الأوّل كأول مفعولي أعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي أعطيت لأنّا بيّنا في باب المفعول به أن هذه الأفعال في الحقيقة متعدية إلى مفعولين أولهما غير الثاني فمفعولها في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى أعلمتك زيد قائما أعلمتك قيام زيد فهو كأعطيت زيدا درهما سواء" (ن م ج 2 ص 276). وقد استدلل على "كونه مفعولا به وكمفعولي علمت أنك تقول: أخبرتك أنّ زيدا قائم كما تقول: علمت وأعلمتك أن زيدا قائم. فنصدر الجملة بأن. وأيضا تقول: أخبرتك زيدا قائما" (ن م ج 2 ص 275-276) فـ "انتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به" (ن م ج 2 ص 275). غير أن الباحث وإن هو وجد على المستوى الإجمالي اختلافا كبيرا بين النّحة القدامى في عدد المفاعيل الّتي يقتضيها هذا الفعل أو ذاك (2) فإنّه لا يلاحظ لديهم على عكس ماهي الحال عليه اليوم في كثير من النماذج اللسانية سعيّا واعيا إلى التقليل من عدد المحلّات الّتي تقتضيها الأفعال في غير حالة وحيدة وبشكل ضمني. فقد ذكر ابن هشام أن ابن الحاجب زعم "في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة" (المغني، ج 2 ص 661). واستشهد على ذلك ببعض الأمثلة منها:

• أنبأت زيدا عمرا فاضلا

1 - عدى ابن هشام الفعل تارة باللام وأخرى بالياء.
2 - ليس ما استشهدنا به إلا أمثلة قليلة. ولكن القواعد كثيرة انظر بالإضافة إلى ما تقدّم اختلاف النّحة مثلا في نحو عسر وريح وفي الأفعال الّتي يوجد الفعل فيها بتحقيقه المفعول من نحو أنشأ وخلق وعمل في معنى اللبيب ج 2 تباعا في ص 545 و 660-661

فزعم أن المكوّن المنصوب الأول " مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق
لأنهما نفس النĩa " (المغني ج2 ص661).

2-2 - في النماذج اللسانية الحديثة:

أما في اللسانيات⁽¹⁾ الحديثة فالتسعي إلى التقليل من عدد المحلّات التي
تقتضيها الأفعال واضح في بعضها. غير أن جميع هذه النماذج لم تخرج بحال عن
فرضيات ثلاث اصطلاح المتوكل على تسميتها: (انظر المتوكل، 1987 ص92)

- بفرضية المفعولين

- وفرضية المفعول المزدوج

- وفرضية المفعول الواحد

فكان عدد المفاعيل في هذه الأنحاء يتراوح بين واحد حداً أدنى واثنين حداً
أقصى.

أ) فرضية المفعولين:

فأما الفرضية الأولى فتتمثل في تخريج أفعال تراكيب من نحو:

• وهب الملك شاعره ضيعة

• ومنح وزيره قصراً

• وأهدى خالد هنداً سواراً

• وكسا زيد عمراً جبّة.

على أنها ثلاثية المحلّ تقتضي مفعولين متباينين مفعول مباشر ومفعول غير
مباشر. وهو التخريج الذي دأبت عليه أغلب الأنحاء الغربية التقليدية والحديثة
(انظر المتوكل، 1987 ص190). ولكّنه لا يتناسب وطبيعة اللغة العربية.

ب) فرضية المفعول المزدوج:

وأما فرضية المفعول المزدوج فهي وقف على النحو العلاقي (RELATIONAL
GRAMMAR) إذ تعتبر العلاقات النحوية فيه صنفين:

" - علاقات نحوية صرف (PURE GRAMMATICAL RELATIONS)

- وعلاقات نحوية مشوبة أو مائلة (IMPURE GRAMMATICAL RELATIONS)

وتشمل العلاقات النحوية الصرف الفاعل والمفعول المباشر والمفعول
غير المباشر في حين تشمل العلاقات النحوية المائلة الأداة⁽²⁾ والمستفيد
والمكان... " (المتوكل، 1987 ص93)

وقد كان كين اقترح في إطار هذا النحو لوصف الجمل التي يطابق تركيبها
جمل العربية السابقة " تحليلين اثنين:

-تحاليل الترقية (PROMOTION ANALYSIS)

1 - ما ورد في هذا البحث من معلومات اعتمدنا فيه أساساً على كتاب المتوكل " من البنية الحملية إلى البنية المكونية " فلا يعدو
دورنا فيه التلخيص أو النقل.

2 - يستعمل النحاة العرب القدامى مصطلح الآلة للدلالة على هذا الدور.

-وتحليل المفعولين (TWO OBJECTS ANALYSIS)-

يقوم التحليل الأول على فكرة أن المفعول غير المباشر ارتقى إلى مفعول مباشر وأن هذا الأخير لم يعد يحمل علاقة نحوية على اعتبار أن الجملة " (المتوكل يقوم التحليل الأول على فكرة أن المفعول غير المباشر ارتقى إلى مفعول مباشر وأن هذا الأخير لم يعد يحمل علاقة نحوية على اعتبار أن الجملة " (المتوكل

1987 ص 93)

• أعطت هند خالدا قلما

" مثلا مشتقة من الجملة:

• أعطت هند قلما لخالد.

ويقوم التحليل الثاني على فكرة أن المفعولين في الجمل من قبيل (12:3أ - هـ) (1) مفعولان مباشران كلاهما " (ن م ص 93). فعلى هذا الأساس تسند الوظيفة التركيبية المفعول في مثل التراكيب السابقة إلى مكونين اثنين لهما نفس الخصائص. ويتبنى كين التحليل الثاني " لأن لكل من المفعولين الخصائص التي تميز العلاقة النحوية المفعول المباشر " (ن م ص 93). ويرجع المتوكل " التحليل المقترح في النحو العربي القديم لوصف هذا النمط من التراكيب إلى نفس الفرضية القائمة على فكرة أن المكونين المعنيين بالأمر يحملان نفس الوظيفة، وظيفة المفعول مع خلاف في الرتبة إذ يميز بين " مفعول أول " ومفعول ثان " (ن م ص 93) (ج) فرضية المفعول الواحد:

أما الفرضية الثالثة فقد اقترحتها نماذج لغوية سعت إلى تقليص عدد المفاعيل بتقليصها لعدد الوظائف التركيبية في الجمل إلى اثنين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول. واعتبرت أن وظيفة المفعول لا تكون في الجمل إلا لمكون واحد. كان ذلك اقتراح كومري (1977) في إطار النحو العلاقي وديك (1978) في إطار النحو الوظيفي. فتراكيب مثل:

• بنى عمرو دارا

• وأعطت هند خالدا قلما

• (ولقد آتينا لقمان الحكمة) (31 لقمان 12-)

لا تتضمن غير علاقيتين نحويتين علاقة الفاعل تسند إلى المركب الاسمي الأول في الجمل الثلاث وعلاقة المفعول تسند إلى المُتَقَبَّل (2) "دارا" في الأولى والمُستَقْبَل (3) "خالدا" في الثانية و"لقمان في الثالثة. أما "قلما" و"الحكمة" فليسا حسب اقتراح كومري مفعولين لأن وظيفة المفعول أسندت في الجملة الثانية والثالثة إلى المكونين السابقين لهما. على أنه يجوز أن تسند

1 - مثل الجمل السابقة .

2 و 3 - تختلف الأدوار الدلالية باختلاف اندراج النسق المستعمل ضمن التحاليل المحلية أو تحليل الأحوال (انظر الفهري، 1986 ص 35) أو التحليل الوظيفي. لذلك رأينا أن ننبه إلى أنَّ المصطلحات المستعملة للأدوار الدلالية في هذه الفقرة للمتوكل أثرناها فيها على غيرها لأن عملا لا يعدل فيها التلخيص لما جاء في كتابه (من البنية الحولية إلى البنية المكونية) . وقد عنى المتوكل بالممثل الهدف و بالمستقبل المستفيد .

وظيفة المفعول في الجملتين الأخيرتين إلى المتقبل بدل المستقبل . فالمهم في هذا الاقتراح ألا تسند وظيفة المفعول لأكثر من مكون .

ولا يختلف عدد الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي عنه في اقتراح كومري :
"الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الاقتراح الوارد في النحو الوظيفي بالنسبة لعدد الوظائف⁽¹⁾ التركيبية هي أن وظيفة واحدة تسند داخل نفس الحمل إلى مكون واحد : المكون المتقبل في الجمل التي من قبيل (...) " (المتوكل ، 1987 ص 95)

• بنى عمرو دارا

والمكون المستقبل أو المكون المتقبل في الجمل التي من قبيل (23 أ - هـ)
(ن م ص 95)

2 - 3 - في النحو العربي الحديث :

أما النحو العربي الحديث فالأنتباه الغالب عليه متابعة القدامى في عدد المفاعيل التي تقتضيها الأفعال . إلا أننا لا نعدم لدى بعض الباحثين المحدثين تأثراً بالأنحاء التوليدية ذات الطابع التحويلي أو غير التحويلي يتمثل في نزعتهم على المستوى التنظيري أو الإجرائي إلى تقليص عدد الوظائف التركيبية في النحو العربي . وهذا التأثير يختلف قوة وضعفا باختلاف الدارسين على نحو ما يتضح من مقال تمام حسان " إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا " وكتابات كل من الفاسي الفهري والمتوكل . وهو ضمنى عند الأول صريح في كتابات الآخرين . غير أنهم جميعا يشتركون في اعتبار وظيفتي الفاعل والمفعول الوظيفيتين التركيبيتين الوحيدتين⁽²⁾ في الجمل . وقد اجتهدوا في تخريج البنيات التي تبدو من هذه الوجهة إشكالية لكونها مضادة لفرضية المفعول الواحد (انظر مثلاً : حسان ، 1981 ص 145-184 والفهري ، 1988 ج 2 ص 39 و 71 والمتوكل ، 1987 ص 21) كالبنيات التصعيدية⁽³⁾ من نحو :

• ولا أحسبني جئت الكهف بهذا الشعر

• وطرّ زيد عمرا قادما .

والبنيات الجعلية التي كان فعلها قبل التحويل ثنائي المحلّ مثل :

• أسمع خالد هندا أغنية

• شرب الطبيب المريض الدواء

1 - عدي المصدر من نسب إلى مفعوله باللام بدل إلى هكنا في أصل النص

2 - تطوّر موقف الفهري في تقليص عدد المفاعيل من القول بالزدواجية المفعول (انظر المعجم العربي ص 154) إلى القول بالمفعول الواحد (انظر ألسناتيات واللغة العربية ج 2 ص 39 و من البنية الحملية للمتوكل ص 119) .

3 - مصطلح البنية التصعيدية مصطلح نحوي مفاده أن المفعول في الجملة المنفردة قد كان مُعْش . فقد كان في أصل التركيب نواة إسنادية لجملة اسمية . فعمرو وقادم في نحو :

طرّ زيد عمرا قادما

هما في أصل التركيب عنصران التواة الإسنادية للجملة : عمرو وقادم .

والبنيات التي يكون رأسها أحد أفعال انتقال الملكية من نحو أعطى وكسا ووهب وأهدى في مثل:

• أعطى عمرو بكرا كتابا

• وكسا زيد عمرا جبة

• ووهبت هند خالدًا أرضا

• وأهدى خالد هندًا سوارا.

لاعتبارهم أن فرضية المفعول الواحد كافية لرصد خصائص هذا الضرب من البنيات (انظر المتوكل، 1987 ص 108-109). وقد اقتصروا في إيراد البنيات المضادة لهذه الفرضية على هذه الأنواع الثلاثة لم يتجاوزوها إلى أخرى أفعالها ثلاثية المحل من نحو:

• لماذا لا تخبريني بالصدق ؟

• وأحمد الله على أن ليس أحد يعلم أنهما مسيحيان

• أأأذن لي بكلمة ؟

• وأستودعكما الله والسمسح

• وسميته يحيى ليحيًا فلم يَكُنْ إلى ردِّ أمر الله فيه سبيلٌ

وإن عرض لها بعضهم فبمجرد الإشارة وفي إطار بيان أن المراقبة عنده نوعان وظيفية وعائدية (انظر الفهري، 1988 ج 2 ص 59). إلا أن مقاربتهم لهذه البنيات اختلفت بحسب الإطار المنهجي الذي اندرج فيه عمل كل منهم. فأما تمام حسان فلم يُنظر لمسألة التقليص من عدد المفاعيل على نحو ما فعل الفاسي الفهري أو المتوكل مثلاً. ولكنه اكتفى في إطار سعيه إلى إعادة وصف اللغة العربية على أساس المنهج التوليدي والتحويلي بالجانب الإجرائي (انظر حسان، 1981).

ويستتج الباحث من وصفه لبعض جمل العربية، انخراطه في التوجه الساعي إلى التقليص من عدد المفاعيل. غير أن الأمثلة الواردة في مقاله لا تسمح بتبين موقفه من فرضية المفعول الواحد بشكل حاسم⁽¹⁾ إذ هو لا يجد في تحليله لمجموعة من جمل العربية بما يتناسب وهذا المنهج إلا جملة واحدة فعلها ثلاثي المحل من أفعال القلوب هي:

• ظننت زيدا قادمًا (انظر اللسانيات واللغة العربية سلسلة اللسانيات 4 ص 178).

وأما الفاسي الفهري فخرج بنى مختلفة في تأليف مختلفة على هذا الأساس. إلا أن مقاربتة لها في إطار المنهج التحويلي لم تكن فيها واحدة. فهو يلجأ في وصفها إلى قاعدة تحويلية تارة (انظر الفهري، 1986: التعدية والسببية ص 153)

1 - مثل هذه الجملة يمكن تقدير المركب الموصولي الواقع رأساً للمفعول به فيها محذوفاً و لكن البنى المذكورة في هذه الصفحة لا يمكن أن تخرج من هذا الشكل لذلك احزنا

ويستغني عنها أخرى (انظر الفهري، 1988 ج2 ص39، 41 و 71 وما كتبه المتوكل عن مقاربه في " من البنية الحملية " ص119). فقد عمد إلى جمع أفعال التصعيد وأفعال المقاربة والشروع وأفعال الروابط ضمن ما اصطلاح عليه " بأفعال المراقبة " وأرجع " الجمل التي تتضمن أفعال التصعيد إلى بنية مكونية تتكون من الفعل ومركبين اسميين " وفضلة حملية " (المتوكل، 1987 ص119). تسند الوظيفتان التركيبيتان فيها إلى المركبين الأولين (انظر ن م ص 119).

وأما المتوكل فقد كان أكثر من توسع في التنظير لفرضية المفعول الواحد التي تبناها في مقاربه البنى التركيبية في إطار النحو الوظيفي لاعتباره أن فرضية المفعول المزدوج " القائمة على فكرة أن الوظيفة المفعول تسند في التركيب " (ن م ص 96) إلى مركبين اسميين، وإن بدت أكثر تماشياً وطبيعة اللغة العربية فإنها تؤدي إلى مواجهة مجموعة من المشاكل نظرية وتجريبية⁽¹⁾ (انظر ن م ص 96 و 97) خليفة بأن تجعل الباحث يتخلى عن الفرضية الأولى إلى فرضية المفعول الواحد.

وعلى هذا الأساس تسند الوظيفة الفاعل والمفعول تبعاً إلى الحد الوجهي الذي يشكل في الحمل " المنظور الأول " و " الحد الذي يشكل المنظور الثاني " (انظر ن م ص 99). فالوظيفة المفعول تسند في نظره إلى:

أ) " الحد الحامل للوظيفة الدلالية " المتقبل " (أو غيره) في الحمل الذي يتضمن " مُستقبلاً " كحمل الجملة (...):

(...) أغلق زيد الباب بشدة

ب) وإلى " المستقبل " في الحمل الذي يتضمن حدا حاملاً لهذه الوظيفة الدلالية كحمل الجملة (...):

(...) أعطت هند خالداً قلماً.

أو إلى المتقبل " إذا توافرت الشروط " (شرط الإحالية)⁽²⁾:

(...) أعطت هنداً القلم خالداً " (المتوكل، 1987 ص 99)

غير أن وصف كل من الفهري والمتوكل جمل العربية على أساس فرضية المفعول الواحد⁽³⁾ وإن لم تخرق النسق الذي التزم به كل من الباحثين في إطار نموذج لساني معين إذ وصفا التراكيب ذات الخصائص المتكافئة بشكل منهجي شمل أغلب البنى فقد أدخل وبعض التحاليل التحويلية الأخرى (انظر حسان،

1 - صف المتوكل " هذه المشاكل صغين : مشاكل تجريبية و مشاكل نظرية " (المتوكل، 1987 ص 96) انظر ما يلي ص 100.

2 - لا تقول مثلاً :

● أعطت هند قلماً خالداً

لأن قلماً لا يتوفر فيه " شرط الإحالية "

3 - نستثني من ذلك فصل تمام حسان فهو وإن شمل الدرس فيه كثيراً من نماذج الجملة العربية فإن محوره لم يكن عدد المقاييل في الجملة الفعلية. فلم يكن تحليله للجملة المذكورة سابقاً واقفاً في إطار فرضية المفعول الواحد. بل في إطار كيفية تحليل الجملة العربية اعتماداً على قواعد تشومسكي.

1981 ص 178 والمتوكل، 1987 ص 119) الفوضى في تخريج بنى اعتبر فعلها عادة ثلاثي المحل مثل الجملة التي يكون رأسها فعلا من أفعال القلوب من نحو: •ظننت زيدا قادما .

فقد درج النحاة القدامى إلا الاستراباذي على تخريجها على أنها ذات مفعولين . ولكن تمام حسان والمتوكل والفهري عدوها ذات مفعول واحد، وإن تباينت مواقفهم في طبيعة المفعول المقولية وحدوده . فأما تمام حسان فاعتبر المكونين الاسمين الثاني والثالث المفعول به فيها على تقدير بنية عميقة يكونان فيها مركبا بالموصول الحرفي حذف رأسه في بنية الجملة السطحية على نحو ما يتبين من تمثيله لها (انظر تفصيل ذلك في ص 112 و 113) . فقد اعتبر الفعل فيها ثنائي المحل والمفعول مركبا بالموصول الحرفي في أصل التركيب . وكذلك فعل المتوكل في إحدى إمكانتي تخريجه لها . فـ "البنيات التصعيدية لا تتضمن إلا مفعولا واحدا وهو المكون المنصوب الوارد بعد الفاعل " (المتوكل، 1987 ص 103) . فـ "هذه البنيات شأنها في ذلك شأن البنيات التي يدل محمولها على انتقال الملكية " (المتوكل، 1987 ص 102) (البنيات الممثل لها بالجمل) :

... أعطت هند خالدا قلما

... وهبت هند خالدا الأرض

... منح الأستاذ الطالب جائزة

... أهدي خالد هنداً سواراً

... كسا زيد عمرا جبة " (ن م ص 91)

فوافقه في القول بوحدة المفعول في هذا التركيب وخالفه في ماهيته . فقد اعتبر المفعول فيه المكون الاسمي " زيدا " وليس المنصوبين معا على تقدير موصول حرفي يخصصانه .

وأما الفهري فقد رأى الفعل فيه ثلاثي المحل على أساس اقتضائه ثلاثة وظائف متصلة به مبنية عليه هي الفاعل والمفعول وما اصطلح عليه بالفضلة الحملية " (انظر الفهري، 1988 ج 2 ص 71) . فالمكوّن "عمرا " في نحو:

ظنّ زيد عمرا راكبا

هو المفعول به و " راكبا " هو الفضلة الحملية . قال : " إذا مثلنا لظن في المعجم تركيباً ودلالياً يكون التمثيل كما يلي :

ظنّ = ((فا) (مف) (فض حم))

(1) (2)

(فا = فاعل ، مف = مفعول ، فض حم = فضلة حملية)

في جملة مثل :

ظنّ زيد عمرا راكبا

هناك ثلاث وظائف متصلة أو مبنية على الفعل: الفاعل والمفعول وما أَسْمِيَنَاهُ بالفضلة الحمليّة (Predicate complement). على أن ليس هناك إلا دوران دلاليّان هما الدور الذي يقوم به الفاعل والدور المنسوب إلى الفضلة الحمليّة. ولا يمثل المفعول دورا دلاليا قائم الذات* (ن م ج 2 ص 71) وتبعه المتوكل في إحدى إمكانيّتي تخريجه مثل هذه الجمل على نحو ما يتبيّن من تمثيله للجملّة:
ظنّ عمرو خالدنا

*خب [مض ف (س 1: عمرو (س 1)) متض فا
(س 2: [حض نائم ص فض (س ع) خالد (س ع) متض فا مف مع]
س (2)) [متق بؤ جد " (1) (من البنية الحمليّة ص 107)
3- الموقف من هذه المسألة:

إنّ التّقليص من عدد المفاعيل في اللّغة العربيّة أمر يقتضيه استقراء الواقع اللّغوي ويستوجبه تجنب الانبهار ببعض أمثلة النّحاة القدامى المفتعلة أو التي اندثرت من الاستعمال اليوم والتحرّز من أسر التّراث في جوانبه السّليبيّة. فلاخلاف في أن النّحاة يعتبرون أن عدد المفاعيل التي تقتضيها الأفعال في اللّغة العربيّة يتراوح بين واحد حدّا أدنى وثلاثة حدّا أقصى وإذا كانوا يجدون ما يدعون به القول باقتضاء بعض الأفعال مفعولا أو مفعولين على اعتبار أن كثيرا منها يقتضي:

-محلين من نحو: باع وأحب وخاف ورأى واشترى وفهم
-أو ثلاثة محلات نحو: أفعال القلوب والتحويل وبعض أفعال انتقال الملكية وبعض الأفعال الجعليّة التي يكون فعلها في الأصل متعديا إلى مفعول (2) وأفعال كثيرة أخرى من نحو: أذن وجاء ب وسمّى واعترف وعد (اعتبر) وأقرّ وتبّا (انظر مثلا الاستعمالات القرآنيّة لهذا الفعل في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة (ن، ب، ء) ص 858 - 859) فإنّ القول بتعدّي الفعل إلى ثلاثة مفاعيل مسلّمة من مسلّمات النّحاة يستدلّون عليها بأمثلة معدودات من نحو:

- أرى الله يشرا زيدا أباك
- وتبّت زيدا عمرا أبا فلان
- وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك

وردت في الكتاب (ج 1 ص 41) وتردّت بشيء من التّغيير الطّفيف في كتب اللّغة التي تلته (انظر مثلا ابن السّراج ج 1 ص 187 والزّمخشري ص 257-258)، وأضاف إليها الأخفش أخرى (انظر الزّمخشري، المفصل ص 257-258)، لا يقوم

1 - (خب: خبريّة، مض: ماض، ف: فعل، ص: صفة، فض: فضلة، س: اسم، مض: متدّرج، فا: فاعل، مفعول مع: محوّر، مت: متقبل، بؤ جد: بؤرة جديد) انظر في ذلك قائمة الرموز المستعملة في المتوكل، 1985 ص 5-6
2 - نحو شرب و أشرب. تقول:

شرب المرضع المرضع الدّواء

و الأصل في البنية: شرب المرضع الدّواء

على دليل . فيحتمل أن تكون هذه الأفعال قد استعملت كذلك قديما وربما اقتصر استعمالها ذلك على كتب النحاة . وهو الأغلب على الظن . فليس لنا في التراث الأدبي ما يدل على أنها استعملت فعلا بهذا الشكل . وليس في النص القرآني ما يوهم بذلك . ولا هي كذلك في واقع الاستعمال الحديث . فلو اعتمدنا مثلا وزني أفعال وفعل من (ن، ب، ء) مثلا للاستدلال وجدناهما في القرآن يستعملان باعتبارهما فعلين يقتضيان محلات ثلاثة كما يتجلى من الآيات التالية (1):

• (فَلَمَّا بَيَّنَّاها بِهِ قَالَتْ: مَنْ أَتَيْكَ هَذَا) ؟ (٥٦) التحريم - (3)

• (وَسَأَتُبْكُم بِأَوَّلِ مَا لَمْ تَشْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا) (18) الكهف - (78)

• (قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أُنْخَارِكُمْ) (9) التوبة - (94)

• (قُل: هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) (18) الكهف - (103)

وكذلك الحال في الاستعمال اليوم بدليل أنك تقول:

• أنبأ ، نبأ زيد عمرا بقدوم بكر

فإذا وقع الحظ في عدد المحلات التي يقتضيها الفعل بواحد بنقل صيغته إلى وزن تفعل قلت:

• قرأت كتبا قديمة تتبأ يوم يظهرون

فاقتضى الفعل محلين بدل الثلاثة . وهذا دليل آخر على أن وزن أفعال وفعل من (ن، ب، ء) ثلاثي المحل . وكذلك خبر في الشعر العربي . قال الشاعر:

• وَخَبَرْتُمَانِي أَنَّ تَيْمَاءَ مَنَزَلٍ لِلَّيْلِ إِذَا مَا الصَّيْفُ أَلْقَى الْمَرَّاسِيَّ وَأَمَّا نَحْوُ:

• أُرَيْتَ زَيْدًا الشَّمْسُ قَمَرًا

فالاستعمال فيها اليوم أن تقول:

• أُرَيْتَ زَيْدًا أَنَّ الشَّمْسُ قَمَرًا

فتخرجها على أن فيها مفعولين . ولعل هذا ما حدا بالفاسي الفهري فضلا عن مسلماته النظرية إلى القول بأن المفعول المزعوم " قمرًا " ليس " إلا فضلة حملية كما بيّنا في عدة مناسبات بل إنه يكون مع المفعول الثاني محمولا مفعولا " (انظر الفهري، 1986 ص 161). لكن القول بفضية المفعول الواحد لا يتماشى هو الآخر وطبيعة اللغة ويقطع مع التراث قطعاً لا مبرر له إذ من الأفعال في العربية ما يقتضي:

- محلا واحدا نحو أفعال الحركة اللاتية والأفعال الدالة على الأحوال والأصوات

- وما يقتضي محلين من نحو أفعال الحركة الموجبة وأفعال التأثير وأفعال

الإدراك الحسي .

1 - الآيات كثيرة جدا ولكننا اقتصرنا على أربع للاستدلال . راجع في ذلك المعجم المفهرس لألفاظ القرآن باب الترن من 858 - 859 . وقد اقتصرنا على جنر (ن ب ء) لأن الفعل وفعل من (غ ب و) لا وجود لهما في أي القرآن ، انظر ص 247 و لا وجود للفعل من (ع ل م) الدالة على حقل الإخبار (انظر ص 596 - 603)

-وما يستوجب ثلاثة محلات كأفعال القلوب والتحويل وغيرها في نظر جمهور النحاة. فلا بد من مراعاة الباحث لخصائص الواقع اللغوي في اعتماده فرضية ما. وليس المبرر الذي قدمه المتوكل للتخلي عن فرضية المفعول المزدوج التي لا تتناسب وطبيعة العربية بدعوى أنها "تؤدي إلى مراجعة مجموعة من المشاكل" (المتوكل، 1987 ص 69) تصنف "صنفين: مشاكل تجريبية ومشاكل نظرية" (ن م ص 69) بكاف. فقد اعتمد في تبريره اختيار فرضية المفعول الواحد على فرضية المفعول المزدوج حجتين اثنتين. فأما الأولى فتمثل في "أن الخصائص التي درج على اعتبارها من الصفات المميزة للمفعول هي ألصق بالمكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل منها بالمكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل" (ن م ص 97). فالمرتبب الاسمي "خالدا" في نحو: أعطت هند خالدا قلما

"أقوى في استقطاب خصائص المفعول المرتبب الاسمي من "قلما" (ن م ص 79) وتتجلى أحقية المكون الحامل للوظيفة الدلالية "المستقبل" بالمفعولية" (ن م ص 97):

-أولا: في إثبات مجموعة من الدراسات وجود اتجاه عام في اللغات الطبيعية "يقضي بأسبقية المكون الدال على "إنسان" في أخذ وظيفة المفعول على غيره كما يتبين من المقارنة بين الجملتين ... (...) أ - أهدى خالد زينب باقة الورد
ب - ؟ أهدى خالد باقة الورد زينب

وبما أن المستقبل يكون عادة إنسانا فإن المكون الحامل لهذه الوظيفة الدلالية يحظى بالأولية في أخذ وظيفة المفعول" (المتوكل، 1987 ص 97)
-ثانيا: في كون المكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل يحتل الموقع المخصص للمفعول. (وهو الموقع الذي يلي مباشرة الفاعل) دون قيد "في حين أن احتلال المكون الثاني له خاضع لقيود. من هذه القيود أن يكون المستقبل عبارة محيلة" كما يتبين من المقارنة بين الجملة (139 أ) والجملة (139 ب)
(139) أ - أعارت هند الكتاب زينب.

ب - ؟؟؟ أعارت هند كتابا زينب.
ولا يشترط في المكون المستقبل أن يكون عبارة "محيلة" ليحتل الموقع الموالي للفاعل:

(...) أ - أعارت هند زينب كتابا
ب - أعارت هند رجلا كتابا" (المتوكل، 1987 ص 98)
-وثالثا: "في أن صلاحية المتقبل على عكس المستقبل لأن يكون" (ن م ص 97-98) نائب فاعل للجملة المبنية لغير الفاعل، مقيدة بشرط الإحالة.
(...) أ - أعيرت زينب كتابا

ب - أعير رجل كتابا .

(...) أ - أعير الكتاب زينب

ب - أعير كتاب زينب

وأما حجته الثانية فهي ' قيد أحادية الإسناد ' فإسناد الوظائف في إطار التحو الوظيفي خاضع لقيد أحادية الإسناد الذي اقترح صوغه كما يلي : ' تحمل موضوعات البنية الحملية وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية على أساس أن :

أ - لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل

ب - لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل يفيد الشق الثاني من القيد امتناع إسناد نفس الوظيفة إلى أكثر من مكون واحد داخل نفس الحمل . ومن الواضح أن فرضية المفعول المزدوج تتنافى وقيد أحادية الإسناد إذ تقوم كما أسلفنا على فكرة أن الوظيفة التركيبية المفعول يمكن أن تسند إلى أكثر من مكون واحد ' (المتوكل، 1987 ص98).

والحق أن استدلال المتوكل في غاية الضعف . فالناظر المدقق فيه يتبين أنه يندرج في نطاق السعي إلى تبرير فرضية المفعول الواحد التي انطلق منها باعتبارها مسلمة أكثر من اندراجه ضمن الاحتجاج لصحة هذه الفرضية وفساد غيرها .

فالمتوكل اختار مسبقا وجهة النظر التي سيعتمدها في مقارنته . وهو يحاول إيهام القارئ بالاستدلال للإقناع بوجهة النظر هذه . ويؤيد هذا الرأي قوله بأولوية المستقبل على المتقبل واعتماد أحادية المفعول في استدلاله وهي مصادرة من مصادرات التحو الوظيفي . فما الذي يمنع من أن يكون أحد المفعولين أهم من الآخر ومن أن تكون الوظيفة المفعول لأكثر من مكون في الحمل الواحد؟ لا شيء غير اختيار هذا الباحث أن يكون وظيفيا يتبنى أطروحات هذا النموذج بما فيها فرضية المفعول الواحد ويدافع عنها دفاع المؤمن لا العالم . إنه ينطلق من فرضية المفعول الواحد ليبرر اختياره لها . فاحتجاجة دائري . ثم إن أولى حجتيه وأهمها لا تدعم في الحقيقة هذه الفرضية ولا تدحض فرضية المفعول المزدوج بقدر ما تقدم قرائن تدعم فرضية المفعولين .

إن فرضية المفعول المزدوج هي الفرضية المناسبة في اعتقادنا لتحليل بنى الجمل العربية على اعتبار أن لا وجود في الاستعمال لمثل :

•نبأت زيدا عمرا أبا فلان

فالبنية تكون فيه :

•نبأت زيدا أن عمرا أبو فلان

فعلى هذا الأساس لا يقتضي الفعل نبأ غير ثلاثة محلات فاعلا ومفعولا أولا ومفعولا ثانيا يكون مركبا بالموصول الحرفي . فإن لم يرد كذلك في البنية

السطحية قدرناه على ذلك التحو في البنية العميقة حتى لا يكون نفس الفعل ثلاثي المحل حيناً رابعه آخر. وعلى هذا المنوال ينبغي أن تخرج أفعال القلوب حتى لا يفرق في التحليل بين:

• ظننت زيدا قادما

• وظننت أن زيدا قادم

على نحو ما فعل حسان في تقديره الموصول الحرفي قبل الاسمين المنصوبين. فلا يكون الفعل الواحد في نفس السياق الدلالي ثنائي المحل تارة ثلاثيه أخرى.

وهكذا نوحّد في التحليل بين بنى تبدو علي المستوى السطحي مختلفة، ولكنها في حقيقة الأمر ذات بنى عميقة واحدة، وتوفّق في الجمع بين ما هو من التراث يقوم على دليل من واقع اللغة وما هو تجديد يقتضيه السعي إلى تجاوز ما في النحو القديم من قصور.

ونجد في اعتقادنا في فرضية المفعول المزدوج سنداً من التراث ومن واقع الاستعمال اللغوي. فقديماً بين الاسترأباضي أن " أفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافاً إلى الأول. فالمعلوم في علمت زيدا قائماً قيام زيد. لكن نصيبهما معا لتعلقه بمضمونيهما معا " (شرح الكافية ج 1 ص 127) وأن " باب أعلمتك زيدا قائماً في الحقيقة متعد إلى مفعولين. فإن المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت وأعطيت. فتتصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت " (ن م ج 1 ص 128). فجعل أفعال القلوب التي درج النحاة على اعتبارها ثلاثية المحل ثنائيتها وبعض الأفعال الجعلية التي اعتبروها متعدية إلى ثلاثة مفاعيل متعدية إلى اثنين فحسب.

وقديمياً قال الفراء بقيام " الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليها. تقول لمن قال: أظن زيدا قائماً: أنا أيضاً أظنه أو أظن هذا وكذا باقي أفعال القلوب " (ن م ج 2 ص 278).

وفي خصائص أفعال القلوب التوزيعية دليل آخر على ذلك. فالنحاة يجيزون في استعمالها أكثر من وجه. تقول:

• أظنّ زيدا قائماً

• أو أظنّ أن زيدا قائم

• أو أظنّ قيام زيد

وفي علمت:

• " علمت زيدا قائماً

• أو علمت قيام زيد

• أو علمت القيام " (شرح الكافية ج 2 ص 275)

فيقتضي كل من ظنّ وعلم في المثال الأوّل مفعولين وفي بقية الأمثلة مفعولا واحدا مركبا بالموصول الحرفي أو مركبا اسميا ولا يمكن أن يكون الفعل الواحد في بنيتها الموضوعية في حقل دلالي معين ثنائي المحل حينئذ ثلثيته آخر. وقد أدرك النحاة القدامى إشكالية المسألة. فانقسموا فريقين. فأما أغلبهم فقال بتعدي أفعال القلوب إلى مفعولين وحاولوا تجاوز الإشكالية بطريقتين مختلفتين بتقدير محذوف حيناً وبالقول بسد الموصول وصلته عن المفعولين في هذا الباب وإن كان * بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة * (السيوطي، همع الهوامع ج2 ص223) آخر.

وكان الأولى أن يقولوا بتعديه إلى مفعول واحد كما فعل الكوفيون والإستراباذي قديما وتمام حسان وغيره حديثا (1) (انظر مثلاً أيوب، 1957 ص231). فيخرجون ما اصطلاح عليه بالمفعول الثاني على الحالية أو يؤولون المفعول الأوّل والثاني على أنهما معا مفعول الفعل، إما بتقدير كونهما في أصل البنية مركبا بالموصول الحرفي على نحو ما فعل حسان أو مركبا اسميا كما فعل الإستراباذي قديما. وقد ذهب إلى القول بالحذف كل من الأخفش والمبرد. فالتقدير عندهما في نحو:

•أظن أن زيدا قائم

••أظن أن زيدا قائم ثابت أو مستقر * (السيوطي، همع الهوامع ج2 ص224).

واعتبر الجمهور أن الموصول الحرفي وصلتهما سدا عن المفعولين. فكان تأويل هؤلاء النحاة يندرج في نطاق تخريج المسألة بما يتناسب ومسلّمات النحاة. وأما بعض النحاة فذهب إلى القول بكون هذه الأفعال ثنائية المحلّ على نحو ما رأينا في بسطنا رأي الإستراباذي في المسألة وأنّ المحوّل عنها إلى وزن أفعل من نحو:

•أعلمتكم زيدا قائما

متعدّ في الحقيقة إلى مفعولين. والدليل اللغوي الثاني هو أنّ الأفعال الجعليّة التي اعتبرها النحاة متعدية إلى ثلاثة مفاعيل من نحو أرى وأعلم وتبّا ليست في واقع الاستعمال على ما ذكر النحاة. فقد استعمل الفعلان الأوّل والثالث (2) في القرآن متعدّيين إلى مفعولين فحسب (انظر في ذلك الأمثلة الواقعة في الصفحة 98 بالنسبة إلى الأوّل). فأما تبّا فمفعوله الثاني مركب بالموصول الحرفي. وأما أرى فمفعوله الثاني مركّب اسمي أو مركب بالموصول نحو:

•(وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْأَكُمْ مَا تُحِبُّونَ) (آل عمران - 152)

•(فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكَبِيرَى) (79 النازعات 20)

1 - قال : * نفصل ألا نعتبر هذين الاسمين الواقعين بعد ظنّ مفعولين لما بل أن نعتبرهما في عمومهما جملة ثالثة "Scholarly sentence" وقت مفعولا لظنّ " (أيوب، 1957 ص 231).

2 - لم يرد في القرآن الفعل الثاني

• (ولقد أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى) (20 طه 56)

• (وكذلك نُري إبراهيمَ ملكُوتَ السماوات والأرض) (6 الأنعام - 75)

والدليل الثالث هو أن خصائص المترادفات التوزيعة واحدة وعلم وعرف لا فرق بينهما في رأي الإستراباذي". فإن معنى: علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا قائم واحد. إلا أن عرف لا ينصب جزأي الاسم كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول إلى اختيار العرب. فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر" (شرح الكافية ج 2 ص 277). فوجب أن تكون للفعلين خصائص واحدة. فعلمت في نحو:

• علمت زيدا قائما

متعدّ إذن إلى مفعول واحد لأن مرادفه متعدّ إلى مفعول واحد. إلا أن مفعوله جاء مركباً من جزأين يتضمّنان معنى الجملة.

الفصل الخامس :

المركّب الفعلي

1- في اللسانيات التوليدية

مفهوم المركّب أحد المسائل الإشكالية في الدرس التحوي وخاصة العربي منه. فالمركّب الفعلي مصطلح لساني حديث عهد بالوجود، غير دقيق، يعنى به في اللسانيات الغربية:

1-1- عادة الفعل وما يقتضيه تركيباً من مفاعيل والخبر رابطة وصفة على نحو ما يتبيّن من قاعدة إعادة كتابة الجملة التّواة في اللّسانيات ومن أمثلة المركّب الفعلي لدى كلّ من ديبوا في الحديث عن مفهوم المركّب والمسند (Dubois et autres ، 1973 ص 478) والمركّب الفعليّ (Dubois ، 1988 ص 30-35) وغيرها من المباحث عند لاينز (Lyons ، 1970 ص 164 و 245 و 260) وقروس (انظر مثلاً قروس، 1989) ومن طريقة التمثيل للجمال.

فالسّانيون يقسمون الجملة تقسيماً ثنائياً. فهم يكادون يجمعون على أنّ الجملة تتكوّن من عنصرين إسناديين مركّب اسمي ومركّب فعلي (انظر قليس في الشّاوش، 1983 ص 240 الهامش 2). يكون الأوّل المسند إليه فيها والثاني المسند. وتكون قاعدة إعادة كتابتها على النحو التالي:

ج — * مركّب اسمي مركّب فعلي*

فالمركّبات غير المسطرة في الجمل الست التالية:

- Max dort (Gross, les bases empiriques p 13)
- Paul mange du sorbet (124 من 1989 قردس،)
- Pierre { a réussi à son examen (Dubois 1988 p37)
écrit une lettre à sa mère (Dubois et autres 1973 p 478)
est heureux
est devenu ingénieur

مرکبات فعلیة . وهذه المركبات تختلف بناها :

- فهي تارة تتكوّن من فعل فحسب

- وأخرى من فعل ومفعول به كما هي الحال في المثال الثاني والثالث

- وحيناً من فعل ومفعولين . وهي حال المثال الرابع

- وآخر من فعل رابطة وصفة أو اسم كما في المثالين الأخيرين .

وهذا هو التصوّر الغالب . على مفهوم المركّب الفعلی وقد خصّ ديوبوا هذه المسألة بفصل في كتابه التحوّ الأساسي . وفيه عدّد أنماط المركّبات الفعلیة في اللغة الفرنسيّة وقسمها بحسب كون الرّأس فيها رابطة أو غير رابطة إلى ضربين :

أ) ما كان الرّأس فيه رابطة وهو يتّخذ أشكالاً ثلاثة . فيكون على التحوّ

التّالي :

م ف (1) — رابطة + صفة نحو : Pierre est heureux :

م ف — رابطة + مركّب اسمي نحو : Pierre est medecin de campagne :

م ف — رابطة + (مركّب حرفي، ظرف) نحو : Pierre est à la campagne là-bas :
تلخّصها القاعدة التّالية :

م ف ← رابطة { صفة
مركّب اسمي
(مركّب حرفي ، ظرف) }

ب) وما كان رأسه فعلاً غير رابطة . وهو أنواع أربعة :

- أولها : المكوّن من فعل فحسب نحو : Mon frère tombe وتعاد كتابته كما يلي :

م ف ← ف

- وثانيها : المكوّن من فعل ومركّب اسمي نحو : Mon frère a fini son devoir :

وتعاد كتابته على التّحوّ التّالي : م ف ← فعل + مركّب اسمي

- وثالثها : المكوّن من فعل ومركّب حرفي نحو : Mon frère a réussi à son examen :

ويكتب كما يلي : م ف ← فعل + مركّب حرفي

- ورابعها : المكوّن من فعل ومركّب اسمي وآخر حرفي نحو :

Mon frère a prêté un livre à un camarade وتعاد كتابته كما يلي : م ف ← فعل

+ مركّب اسمي + مركّب حرفي .

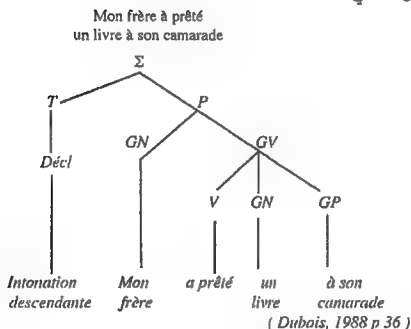
1 - اشتراك بـ (م ف) المركّب الفعلی

ويمكن أن نجد نوعا خامسا لم يذكره ديوبا ولكنه ورد في مقال قروس يكون فيه فعل ومركبان حرفيان مثل : (Il parle à Luc de Max(Gross :les bases empiriques p 13)
وتلخص القاعدة التالية هذه الأنماط:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{فعل} \\ \text{فعل + مركب اسمي} \\ \text{فعل + مركب حرفي} \\ \text{فعل + مركب اسمي + مركب حرفي} \\ \text{فعل + مركب حرفي + مركب حرفي} \end{array} \right\} \leftarrow \text{م ف}$$

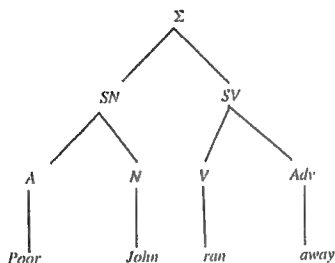
فالمركب الفعلّي في هذه الأمثلة تركب من فعل لازم فحسب أو من فعل متعدّد وما يقتضيه من مفاعيل عددا ونوع مقولة أو من رابطة واسم أو صفة . وفي تمثيل ديوبا ولاينز للجمل التالية :

على نحو ما يلي :



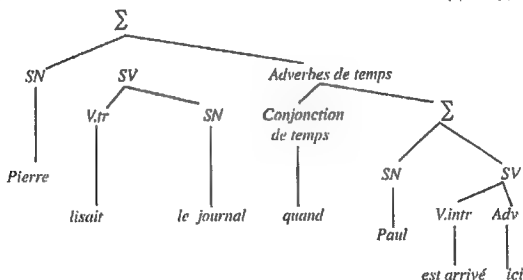
de	peu	à la	noter	beaucoup	de	un	PROPOSITION
article	adjectif	noun	adjectif	adverbe	adjectif	article	noun
groupe nominal				verbe		syntagme nominal	
syntagme nominal				syntagme verbal			
phrase							

(J, Dubois et autres 1973, p. 68)



(J. Lyons 1970 p 165)

ما يدغم هذا الفهم. ذلك أن حد المركب الفعلي أمر مسكوت عنه في مؤلفاتهم. ولا تعريف فيها لهذا المركب بغير المثال. فليس فيما تقدم من الأمثلة لهذا المركب غير الفعل والمفاعيل التي يقتضيها إن كان متعدياً أو الفعل الرابطة والاسم أو الصفة. فليس فيها من أمثلة المركب الفعلي الذي تعددت عناصره من المفاعيل غير المفعول به في اصطلاحهم. بل لعل لا ينز كان صريحاً في تمثيله للجمل. فقد أخرج غير المفعول به من المركب الفعلي على نحو ما يتبين من المشجر التالي :



(Lyons p 173)

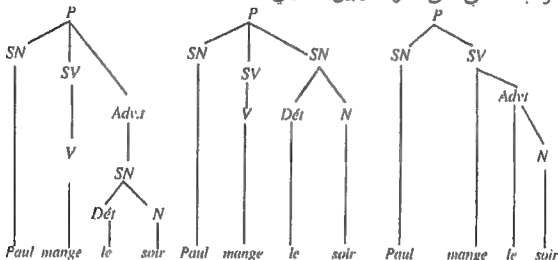
1- 2 - إلا أننا لا نعدم في مؤلفات بعضهم أمثلة قليلة يُعتبر المفعول فيه فيها ضمن عناصر هذا المركب. فالمركب غير المسطر في الجملة التالية:

• *L'enfant du voisin* avait lancé le ballon dans le carreau de la cuisine (Dubois, 1973, p.479)

مركب فعلي في نظر أصحاب معجم اللسانيات. بل نجد قروس يتردد في التمثيل للجملة:

• Paul mange le soir

• فيجيز حلولاً ثلاثة. اعتبر في أحدها المفعول فيه ظرف الزمان ضمن المركب الفعلي على نحو ما يتبين مما يلي:



(في النحو التحويلي ص 125)

1 - 3 - ومهما يكن من أمر فالاختلاف في مفهوم المركب الفعلي في اللسانيات الغربية محدود يتمثل في اعتبار كل متعلقات الفعل ضمن هذا المركب أو في الاقتصار منها على المفعول به.

2 - في النحو العربي الحديث

ولكن أمره في النحو العربي الحديث أشد استحقاقاً وأكثر تعقيداً. فالاختلاف في المركب الفعلي واقع فيه على مستوى المصطلح والمفهوم في آن.

2 - 1 - المصطلح

فأما على المستوى الاصطلاحي فقد تعددت العبارات المقابلة لترجمة ما يُصطلح عليه في اللغة الإنجليزية بـ *verb phrase* وفي الفرنسية بأحد المصطلحين *verbal syntagme* و *verbal groupe* لدى النحاة المتأثرين باللسانيات الغربية. فبعضهم ترجم هذا المفهوم اللساني الدخيل بالضميمة الفعلية. فعل ذلك تمام حسان (انظر مثلاً مقاله إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا خاصة الصفحات من 174-183) ومن

تبعه مثل محمود أحمد نحلة (انظر مثلاً كتابه نظام الجملة في شعر المعلقات ص 95-149 و 155)، وبعضهم بالتركيب الفعلي على نحو ما هو واضح في كتابات كل من عادل فاخوري (انظر فاخوري، 1988 ص 18-20 و 26-28) و م. زكريا (انظر زكريا، 1983 ص 32 و 43-47 و 52-53 و 55-58 و 60 و 62 و 65) ومنصف عاشور (انظر عاشور، 1991 ص 95 و 100 و 118 و 194 و 201 و 246). ومنهم من استعمل "العبارة الفعلية". فيؤيل يوسف عزيز نقل مصطلح verb phrase بالعبارة الفعلية في ترجمته كتاب تشومسكي البنى النحوية (انظر ص 37 و 30 و 40 و 58). واكتفى بعضهم بالعنصر الفعلي (انظر الشاذلي، 1991 ص 15-16).

غير أن أكثرهم عمدوا إلى مصطلح المركب الفعلي على نحو ما هو واضح من كتابات كل من عاشور والفهري في البناء الموازي (انظر ص 85 والمبحث المخصص للحديث عن وجود هذا المركب في العربية أو عدمه ص 57-73) واللسانيات واللغة العربية (انظر في ذلك ج 1 ص 68) والمعجم العربي (انظر ص 28 و 52) وما هو مألوف في كليتنا. ولكن النحاة العرب المحدثين غالباً ما يراعون طبيعة اللغة العربية. فيستعملون في التطبيق لفظ الفعل بدل المركب الفعلي أو ما يرافقه. وهذا الأمر يكاد يكون قاسماً مشتركاً في كتاباتهم.

2 - 2 - المفهوم

وأما على مستوى المفهوم فالتباين بين التحويين العرب أشد وأعق. فمفهوم المركب الفعلي يتسع ويضيق لدى التحوي الواحد (انظر مثلاً عاشور، 1991 ص 101 و 102 و 118 و 194) وباختلاف النحاة.

أ) المركب الفعلي بمعنى الجملة الفعلية

يتفق النحاة على أن المركب الفعلي أحد مكوّني الجملة الفعلية الأساسيين. وهو المسند فيها. غير أن بعض الباحثين شدّ عماً هو متعارف عليه في اللسانيات مطلقاً وفي التحو العربي الحديث المتأثر بها. فتجاوز ذلك إلى مفهوم أعم أو قصره على نوع معين من المركبات الفعلية. فهذا أبو السعود حسنين الشاذلي يجعل هذا المركب بمعنى الجملة الفعلية. فهو يعرفه بالحدّ فيقول: يراد به الهيئة التركيبية التي تتكوّن في الأصل من عنصرين أساسيين العنصر الفعلي (الفعل) والعنصر الاسمي "الفاعل" (الشاذلي، 1991 ص 16) ويعرفه بالمثل (انظر ن م ص 16). فيكون:

• انتصر الحقّ

مركباً فعليّاً مكوّناً من فعل وفاعل. ويجعل

• الحقّ انتصر

مركباً اسميّاً مكوّناً مبتدأ وخبر. ويعرّف المسند والمُسند إليه. فيقول "فالمسند يمثله العنصر الفعلي في المركب الفعلي والخبر في المركب الاسمي. والمسند

إليه يمثله الفاعل في المركب الفعلي والمبتدأ في المركب الاسمي " (الشاذلي، 1991ص15). وهكذا يكون المركب عنده بمعنى الجملة، والمركب الفعلي الجملة الفعلية.

ب) أو بمعنى المركب الإسنادي الفعلي
وهذا محمّد إبراهيم عبادة يُقصر مفهوم المركب الفعلي على نوع بعينه من المركبات الفعلية فيجعله مرادفاً للمركب الإسنادي الفعلي (1) (راجع في ذلك عبادة، 1988 ص 51-54). ولكنّ الشاوش وسّع مفهومه. فهو لا يعني عنده "الفعل وحده، إنّما يمتدّ إلى جميع العناصر التي ليست المركب الاسمي" (الشاوش، 1983 ص 240).

ج) المركب بالمفهوم اللساني
وقد يستعمل المركب الفعلي أو ما كان بمعناه بالمفهوم اللساني البحث. فينحصر مدلوله في الفعل إذا كان لازماً والفعل وما يقتضيه من مفاعيل اقتضاء تركيباً (2) (انظر في ذلك زكريا، 1983 ص32 وتشومسكي، 1990 ص 39 وعاشور، 1991 ص40 و43 والفهري، 1986 ص 28 و74-76 و123) إذا تعدّى. فهو مثلاً مضى في نحو:

• مضت شهور

وضرب الكرة وكتب الدرس في نحو:

• الرّجل ضرب الكرة

• و زيد كتب الدرس

د) المركب الفعلي بمعنى الفعل

وقد يتراوح مفهوم هذا المركب في الكتابات النحوية العربية بين المعنى اللساني والمعنى الضيق. فيتسع حيناً ليشمل المفعول به ويضيق آخر. فيقتصر على الفعل ولو كان متعدّياً (انظر عاشور، 1991ص95 و100 و102 و194 وفاخوري، 1988 ص27) أو على الفعل الذي تقدّمته بعض الأدوات فحوّرت معناه، غيّرت إعرابه أو لم تغيّره (انظر عاشور، 1991ص101 وفاخوري، 1988 ص18 و19) وقد يتجاوز بعضهم ذلك إلى الفاعل على نحو ما هو واقع في بنية الجملة العربية بشكل صريح حين يقول عاشور: "اعتبرنا المركب الفعلي محتويًا على الفاعل عندما يستعمل متصلاً بضمير" (عاشور، 1991 ص101) وضمني حين يعيد كتابته على النحو التالي:

" -مركب فعلي — فعل + ضمير متصل فاعل " (ن م ص101)

" -مركب فعلي — أداة نفي + فعل + فاعل Ø (ن م ص201)

1 - وهذا لا يكون إلا على اعتبار الجملة اسمية

2 - وهو مركب فعلي على اعتباره جملة فعلية فاعلها مقدّم اعتماداً على أنّ البنية المعينة للجملة في اللسانيات التوليديّة تكون على النحو التالي: بسم الله الرحمان الرحيم ج — م س م ف . . . بسم الله الرحمان الرحيم

في تحليله له في الجملتين:

• الآن تسمعون

• لا أريد أن ألعب لآتي خائف

تسمعون ولا أريد هما المركبان الفعليان في الجملتين .

إلا أن التوسع في مفهوم المركب الفعلي يختلف عندهم بحسب السياق . فإذا كان الحديث عن بنية الجملة في اللسانيات التوليدية أو كان الثقل توسعوا في مفهوم المركب . وإذا كان الحديث عن بنية الجملة في اللغة العربية أو كان تناولهم لها إجرائيًا ضيقوا مفهومه عادة . فكان بمعنى الفعل أو الفعل والأداة المحورة له .
(هـ) " الضميمة الفعلية "

ولعل مفهوم الضميمة الفعلية عند حسان أكثر المفاهيم سعة وأقربها إلى جوهر اللسانيات التوليدية . فالجملة في نظره تتكون من ضميمة اسمية وأخرى فعلية . فتعاد كتابتها على النحو التالي (انظر حسان ، 1981 ص175) :

ج ← ضميمة اسمية ضميمة فعلية

وليس فيما فعل غير نقل لقاعدة تشومسكي المعروفة :

Sentence → Noun phrase V phrase

إلى العربية . وقد عني بالضميمة الفعلية كل ما ليس مركبا اسميا مسندا إليه في الجملة على اعتبار الجملة العربية في بنيتها العميقة جملة فعلية بالمعنى اللساني . وهو يعرفها . فيقول : " أما المقصود بالضميمة الفعلية فهو المكون الفعلي (هو الفعل أو الوصف أو المصدر وما في حيزه) والمركب الفعلي من ناسخ ومكون فعلي " (حسان ، 1981 ص175)

3 - المركب الفعلي بين الإجراء والتظهير

المركب الفعلي مفهوم وصفي في غاية الأهمية في تصور البنية العميقة للجملة في اللغات الطبيعية أو في لغة بعينها شديد الأثر في تحليلها والتمثيل لها . وهو بمفهومه اللساني شديد الاختلاف عما عليه واقع بنية الجملة في اللغة العربية . فالمفعول به وإن كان يقتضيه الفعل المتعدي تركيبيا في اللغة العربية كما في اللغتين الإنجليزية والفرنسية مثلا فإن العلاقة بينه وبين الفعل الذي يحتاجه ليست واحدة في هذه اللغات . فهي علاقة تتابع وجوار في اللغتين الأوروبيةتين . ولكن ليست كذلك في اللغة العربية . فكيف تعاد كتابة المركب الفعلي فيها ويقع التمثيل له ، والحال أن الفاعل يفصل بين الفعل والمفعول به ؟

3-1- إن تنبه الباحثين العرب ذوي التوجه اللساني التوليدي إلى هذا الإشكال جعلهم يواجهونه بطرق مختلفة .

3-1-1 الأولى تمثلت في تبنيهم نظريًا ودون نقاش عادة قاعدة بناء الجملة في النحو التوليدي على نحو ما يلي :

ج ← مركب اسمي . مركب فعلي

وإعراضهم عنها إجرائيًا في تحليل الجملة العربية والتّمثيل لها تماشيا مع طبيعتها على نحو ما يظهر من مؤلفات كل من زكريا و م عاشور وعادل فاخوري والفهري .

1-2- والثّانية تمثّلت في تبني بعضهم بناء الجملة في التّحو التوليدي على المستويين النظري والإجرائي . وهو أمر نادر . فلا نجد مثل هذا في غير مقال حسان "إعادة وصف اللغة العربية ألسّيّا" . ففيه يمثّل للجملة الأربع الفعلية الثّالثة :

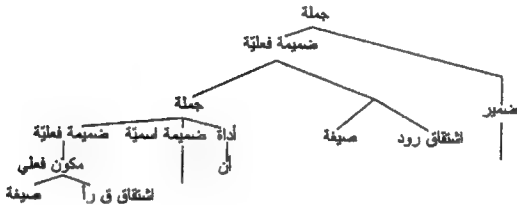
• أريد أن أقرأ

• وظننت زيدا قائما

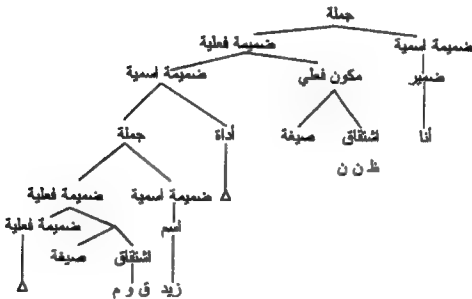
• و قرأت الكتاب الذي ألفه زيد

• و كان زيد قائما .

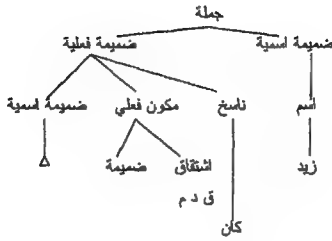
على نحو ما يلي (انظر ن م ص 176 - 179) :



(إعادة وصف اللغة العربية ص 176)



(حستان، 1981 ص 178)



(حسن، 1981 ص 179)

فيقدّر ضميرا في موقع المركّب الاسمي الغائب على مستوى بنية الجملة العربيّة السطحيّة في نظره. ويكون ما اصطلاح عليه النّحاة العرب بالجملة الفعلية هو المركّب الفعلي. وهكذا يكون التّطابق في تحليله بين المستوى النظري والتّطبيقي.

3-1-3- والثالثة وهي حالة نادرة تتمثّل في رفض بعضهم التّقسيم الثنائي في تحليل الجملة العربيّة تنظيرا وتطبيقا على اعتباره ليس "ضرورة متأكّدة" (الشّاوش، 1983 ص 240). فهو وإن "لام بعض اللّغات التي يمثّل فيها تقدّم المركّب الاسمي على المركّب الفعلي قاعدة تكاد تكون مطّردة فإنّه أقلّ ملائمة للغة العربيّة التي يمثّل فيها تقدّم المركّب الفعلي (أو جزء منه باعتبار أنّ المركّب الفعلي لا يعني الفعل وحده وإنّما يمتدّ إلى جميع العناصر التي ليست المركّب الاسمي) حالات ليست بالقليلة" (الشّاوش، 1983 ص 240). وهذا الرّفص للتّقسيم الثنائي للجملة رفض ضمّني لمفهوم المركّب الفعلي بالمعنى اللّسانيّ الواسع.

فمفهوم هذا المركّب سبب لرفض الأستاذ الشّاوش التّقسيم الثنائي في تحليل الجملة العربيّة. ولكنّه ليس الوحيد. ذلك أنّه بالإمكان في نظره تجاوز هذه العقبة والاحتفاظ بهذا التّقسيم بشيء من التّأويل مثل اللّجوء إلى مفهوم المركّب المتقطع وهو حلّ مُغر ومقبول "كأن نقول: إنّ المركّب الفعلي قد يرد متقطعا بأن يفصل المركّب الاسمي بين عناصره" (الشّاوش، 1983 ص 240). لكنّ عدم ملائمة هذا التّقسيم الثنائي لا يرجع في نظره "إلى مجرّد انعدام الاتّصال بين أجزاء بعض المكوّنات إذ نلاحظ من ناحية أخرى أنّ تقسيم الجملة في المستوى الأوّل إلى مكوّنين فحسب يوقّنا في حشر عناصر لا تجتمع بالضرورة في مكان (كالظرف والمفعول به والحال...)، وينجزّ عنه طمس العلاقات القائمة بين

مكوّنات الجملة كما أنّ هذا التقسيم يضيف بصورة غير مباشرة على المركّب الاسمي بجعله مقابلاً لجميع المكوّنات الأخرى مجتمعة في مكوّن واحد مكانة وقيمة ليستا له بالضرورة * (الشاوش، 1983 ص 240).

3-2- وجود المركّب الفعلي في اللغة العربية أو عدمه:

فهل يكون سلوك أغلب الباحثين العرب المتمين إلى المدرسة التوليدية إقراراً بأن لا وجود للمركّب الفعلي في اللغة العربية ؟

لم يتناول هؤلاء الباحثون هذه المسألة بالتنظير. فهي مسألة مسكوت عنها في أدبياتهم إلا نادراً. وموقفهم منها إجرائي خاصة يتمثل في الاحتراز على المستوى التطبيقي من المركّب الفعلي بالمفهوم اللساني، وإن هم تبّنوا نظرياً كون الجملة تركّب من عنصري مركّب اسمي ومركّب فعلي. فموقفهم ضمني إجرائي. فلا نجد منهم غير اثنين نظراً للمسألة بشككين مختلفين ضمنياً لدى الأول وصريح عند الثاني.

3-2-1- موقف م زكريا.

فأما الأول فهو زكريا فقد ألمح إليها في بحثه عن «ترتيب عناصر الجملة الأساسي في البنية العميقة» (زكريا، 1983 ص 28-36). فلاحظ أنّ الترتيب المقبول للجملة في العربية هو أحد اثنين:

{ فعل + فاعل + مفعول به }
{ فاعل + فعل + مفعول به }

وهو ترتيب * يلائم في الظاهر التمييز بين الجملة الفعلية وبين الجملة الاسمية التي يشير إليها اللغويون * (ن م ص 27). وهو حديث ضمني عن وجود المركّب الفعلي أو عدمه في اللغة العربية. وبين أنّ الترتيب الأول * لا يخضع لأية ضوابط * (زكريا، 1983 ص 28) بينما يخضع الثاني * لشروط معينة لا بد من أن تتوفر ليكون مقبولا * (ن م ص 27). وقد قاده ذلك إلى الشكّ في أن يكون هذا الترتيب مقبولا بصورة عامة * (ن م ص 27) وحاول "تقديم البراهين الكافية والمقتنعة لاعتماد ترتيب محدّد لعناصر الجملة في البنية العميقة" (ن م ص 28). وقد عرض أهمّ براهينه في الجملة البسيطة (انظر ص 28-36). فكانت ثلاثة اثنان في حال اعتبار * الإشارات التي تقترن بالفعل في نحو:

• الرجال أكلا التفّاحة

• الرجال أكلوا التفّاحة

ضمائر والثالث في حال اعتبارها علامات اتّباع.

- فأما أولها فيتمثل في إنتاج القاعدة الأولى جملاً أصولية حين يقع تحويل الاسم فيها إلى موقع الابتداء. تقول مثلاً:

•أكل الرجل التفاحة

•أكل الرجلان التفاحة

•وأكل الرجال التفاحة

فإذا نقلت الرجل إلى موقع الابتداء ترك الاسم في موقعه الأصلي ضميرا عملا بمقتضيات قواعد التحويل . فقلت :

•الرجل أكل التفاحة

•الرجلان أكلا التفاحة

•الرجال أكلوا التفاحة

ولكن اعتماد القاعدة الثانية بنية عميقة يولد ضربين من الجمل جملا مقبولة وأخرى غير مقبولة . وهو ما لا تسمح به القواعد التوليدية . فهي لا تنتج إلا جملا أصولية . تقول :

•الرجل أكل التفاحة

* الرجلان أكل التفاحة

* الرجال أكل التفاحة

فالجملتان الأخيرتان لا توجدان في البنية العميقة . فإذا قلت :

•الرجلان أكلا التفاحة

•والرجال أكلوا التفاحة

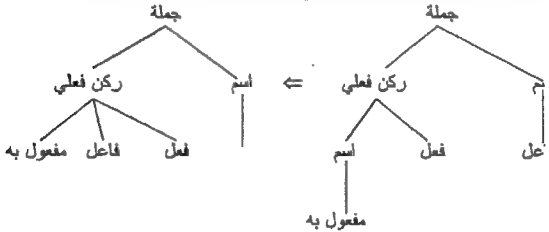
كانت الجملة نحوية مع أن لا تطابق بين بنية هذه الجملة والقاعدة :

اسم + فعل + اسم

فمثل هاتين الجملتين تعاد كتابتهما على نحو ما يلي :

اسم + فعل + اسم (ضمير) + اسم

-و أما الثاني فهو مشكل التحليل و التمثيل حين تُعتمد الثانية قاعدة لكتابة الجملة . ففي هذه الحال تعدد طرق تحليل الجملة و التمثيل لها . فيمكن في هذه الحال التمثيل للجملة الواحدة من الجمل الأخيرة بمشجرين مختلفين لاختلاف التحليل على النحو التالي :



١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣

-وأما الثالث فهو تعقد الأمر في حالة اعتبار تلك الضمائر المتصلة بالفعل
علامات اتباع. فإذا كان اعتماد القاعدة:

فعل + فاعل

يُنتج جملاً نحوية ويستطيع أن يفسّر البنية:

•الرجلان أكلتا التفاحة

•الرجال أكلوا التفاحة

على أنها بنية منقولة بإجراء تحويلين متتاليين سمى الأول " تحويل إبدال موقع
الاسم.

فعل - فاعل 2 - 1 (ن م ص 33)

2 1

والثاني " تحويل الاتباع:

فاعل - فعل

[+ عدد]

1 - 2 1 - 2 " (زكريا، 1983 ص 34)

[+ عدد]

فإن اعتماد القاعدة:

ج ← * اسم + فعل + اسم ... *

(فاعل) (مفعول به)

"التي تنصّ على أن الاسم يقع في البنية العميقة في ابتداء الجملة " (ن م ص 35)

لا يسمح باشتقاق الجملتين السابقتين بعد إجراء تحويلين على نحو ما يلي:
"البنية العميقة:

•الرجل أكل التفاحة

[+ مشى]

تحويل إبدال موقع الاسم

* أكل الرجل التفاحة

[+ مشى]

تحويل إتباع.

لا نستطيع إجراء هذا التحويل لأن الجملة في هذه المرحلة من اشتقاقها لا
تتضمن البنية التي يُجرى هذا التحويل عليها " (ن م ص 35) ولأنه ينتج جملاً
غير أصولية نحو:

* أكل الرجل التفاحة ← * أكل الرجلان التفاحة

[+مشى][+مشى]

فميشال زكريا برّر رفضه في هذا المبحث لوجود بنية عميقة في اللغة العربية
مطابقة لما جاء في قاعدة تشومسكي. وفي ذلك تبرير ضمني لرفضه وجود

* الأولاد جاء

* أي الأولاد جاء ؟

* من تظنّ أن انتقد عمرا ؟

* تريد أن الرّجل يضرب الولد

ذلك أنّ النّاتج غير سليم لوجود خرق لمبدأ المقولة الفارغة . . . لا يوجد في حالة المفعول " (الفهري، 1990 ص 60). ولكنك تقول:

• الأولاد جاؤوا

• أي الأولاد جاؤوا ؟

• من تظنّ أنّه انتقد عمرا ؟

• تريد أن يضرب الرّجل الولد

فلا بدّ من أن يترك الفاعل إذا نُقل إلى صدر الجملة أو المركّب علامة في موقعه قبل الفعل⁽¹⁾ أو بعده تدلّ عليه عددا وجنسا وشخصا. فتجد "فرقا بين الفاعل والمفعول. فنقل الفاعل يحتاج إلى ضمير بينما نقل المفعول لا يحتاج إلى ذلك ممّا يكرّس عدم التناظر (ن م ص 61).

3-2-2- الرّبط.

أ) علاقة التّحكّم المكوّني.

وقد رصد الفهريّ عدم التناظر بين المكونين باستعمال علاقة التّحكّم المكوّني و"توظيف مفهوم السّبق (الخطي) لتقييد العلائق بين المفسّر والمضمّر" (ن م ص 64). إلا أنّ برهنته على عدم التناظر بالرّجوع إلى علاقة التّحكّم المكوّني لا تخلو من غموض. فهو يفسّر جواز الجملة:

• شكّا الولد أبوه

ولحن الجملة:

• قتل الرّجل نفسه

مع أنّ المفسّر فيهما جميعا قد سبق العائد خطيّا "باستعمال مفهوم التّحكّم المكوّني وافترض أنّ الفاعل أعلى في البنية الشجرية من المفعول" (الفهري، 1990 ص 63) فنحوية الأولى ولحن الثانية يبيّنان في نظره "أنّ التّحكّم المكوّني هو الوارد في تحديد العلاقة بين المفسّر والعائد. وكلازمة لهذا فإنّ بنية الجملة يجب أن تكون سلمية شجرية وإلا لتحكّم المفعول أيضا في الفاعل ولما أمكن استغلال عدم التناظر بينهما في التّحكّم المكوّني لرصد الفرق المقصود" (ن م ص 63).

والحقّ أنّ مثال الفهريّ لا يمكن الباحث من تبين عدم التناظر هذا الذي يفسّره اختلاف سلوك الفاعل في الجملة عن سلوك المفعول بالرّجوع إلى مُسلّمة هي علاقة التّحكّم المكوّني.

1- ينبغي التنبيه هنا إلى أنّ مفهوم لُحْن عند الفهريّ يتجاوز المفهوم المتعارف عليه في التحر المدرسيّ ليشمل كلا من الفاعل وتائب الفاعل والبنية أو اسم التاسخ. (راجع في ذلك الفهري، 1990 ص 60 و 61 و 1988 ج 2 ص 22- 27)

وإذا كان الباحث بإمكانه مسايرة ما قاله نظرياً عن التحكّم المقوليّ باعتباره افتراضاً فإنّه لا يتبيّن عليّ المستوى الإجرائي من أمثله كيف يختلف الفاعل والمفعول في علاقة التحكّم المقوليّ وكيف أنّ الفاعل أعلى في البنية الشجرية من المفعول كما أنّ تفسير الفهريّ للمقبولية الجملة الثانية لا يقوم على أساس متين. فليس مردّها في اعتقادنا إلا إلى انعدام التطابق بين سمات الفعل الانتقائية وسمات الفاعل ، فالفاعل قتل يقتضي فاعلاً يتسم بسمه [+إنسان] وهو شرط لم يتوفّر في المثال السابق.

(ب) مفهوم السبق الخطي.

أما في نحو:

• لم يفرح ليلة زفافه صاحبنا المسكين
• شكّا الولد أبوه
• شكّا أبوه الولد

فقد تقدّم الضمير على مفسّره في حالتين في المثال الأوّل والثالث. فأما في الأوّل فقد تقدّم ضمير المفرد الغائب المذكر العائد على الفاعل والمتصل بالمختصّ في المفعول فيه ظرف الزمان الواقع مركّباً بالإضافة على مفسّره وتأخّر ضمير المفعول المتصل بالفاعل في الجملة الثانية على مفسّره المؤخّر. فكانت الجملة نحوية.

وأما في الثالث فتقدّم الضمير المتصل بالفاعل العائد على المفعول على مفسّره. فكانت الجملة لاحقة. وتأخّر هذا الضمير المتصل بالفاعل في الجملة الثانية على مفسّره المفعول المقدّم. فكانت الجملة مقبولة.

وإذا جاز تقديم المضمير على مفسّره في المثال الأوّل فإنّه امتنع في الثالث لأنّ تقديمه في المثال الأوّل كان لفظاً غير رتبة. فالفاعل مقدّم رتبة. فالأصل فيه أن يتقدّم على سواه من المكونات التي تُعدّ من ضروريات الفعل أو من غير ضرورياته. فللفاعل السبق الخطي على ما عداه. ولكنّ التقديم في الثالث كان لفظاً ورتبة في آن. فالأصل في الترتيب تقدّم الفاعل على المفعول. ولم يختلف الأمر في هذا المثال. فلم يجز لذلك تقديم الضمير على مفسّره المفعول في المثال الثالث. فالسبق الخطي قائم في المثال الأوّل منعدم في الثالث.

فسلوك الضمير العائد على الفاعل غير سلوك الضمير العائد على المفعول. وقد فسّر الفهريّ عدم التناظر في ربط الضمائر بالترجوع إلى مفهوم السبق ورأى أنّ " ورود علاقة السبق تدعمها كذلك الأحكام النحوية في التراكيب التالية.

• (. . .) تحبّه أمّ زيد

• (. . .) أمّ زيد تحبّه

• (. . .) وجدت جاره عند زيد

• (. . .) وجدت عند زيد جاره " (الفهري، 1990 ص 64).

فالمركبان الاسميّان في الجملة الثّانية " و إن كانا يشتركان في الإحالة ، إلّا أنّهما ليسا مربوطين بالمعنى الذي تحدّده نظريّة الرّبط أي أنّ الضمير لا يتحكّم فيه المفسّر مكوّنًا " (الفهري، 1990 ص 64).

3-2-2-3- وهكذا انتهى الفهريّ في مبحثه هذا " اعتمادا على ما أورده من عدم التناظر في الثقل والرّبط بين الفاعل والمفعول " . (ن م ص 64) إلى القول بإمكان " اعتبار المفعول فضلة للفعل في أصل البنية بينما الفاعل مخصّص للمركّب الفعليّ يتحكّم في المفعول مكوّنًا. ولكنّ هذا الأخير لا يتحكّم فيه " (الفهري، 1990 ص 64-65). فاعتبر المركّب الفعليّ موجودا في أصل بنية الجملة العربيّة. إلّا أنّ موقفه هذا يبقى نظريّا. فقد أشكل عليه الأمر في التّطبيق. فما خرج فيه عن إجماع النّحاة.

4 - ما يترتّب عن القول بوجود المركّب الفعليّ.
تتعدد نتائج القول بوجود المركّب الفعليّ بالمعنى اللّساني في اللّغة العربيّة.

4-1- المستوى النظري:

فعلى المستوى النظري يترتّب عن ذلك:
- أولا تبني كلّية قاعدة تشومسكي في إعادة كتابة الجملة على النحو التالي:

ج ← م . س . م ف

واعتبار أنّ أصل البنية العميقة في اللّغة العربيّة مطابق لهذه القاعدة، وإن اختلفت بناها السطحيّة. وفي ذلك قول ضمني بوحدة الجملة العربيّة نوعا بدلا ما ألف من القول بالتعدد. وفيه خروج عن مآلوف القول والسائد.

-ثانيا: اعتبار المفعول من مكوّنات النواة الاسناديّة لكونه أحد مكوّنات المسند ومن متعلّقات الرّأس فيه.

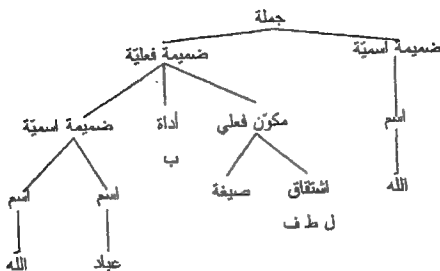
-ثالثا: اعتبار المفعول فضلة للفعل وتوسعة له ليس على معنى التعلّق كما كان قديما " لأنّ معنى التعلّق الارتباط المعنوي " (ابن هشام، المغني ج 2 ص 440) بل على اعتباره جزءا منه ومخصّصا له يقتضيه الفعل تركيبيا.

-رابعا: القول بتحكّم الفاعل في المركّب الفعليّ لا في المفعول لأنّ الفاعل أعلى في بنية الجملة الشجرية من المفعول.

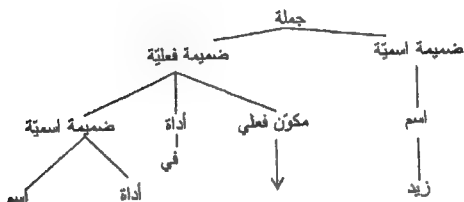
4-2- على المستوى الإجمالي:

وأما على المستوى الإجمالي. فيتربّب عن تبني القول بوجود المركّب الفعليّ:
-أولا: وحدة التحليل والتّمثيل للجملة في النّحو العربيّ بجعلها متفرّعة إلى فرعين مركّب اسمي ومركّب فعليّ.

-ثانيا: وجوب توسيع مفهوم المركّب الفعليّ الواقع مسندا للجملة ليشمل ما كان رأسه غير فعل على نحو ما يلاحظ في مقال تمام حسن من مثل:



(حستان، 1981 ص 180)



(ن م ص 182)

-ثالثا: تحليل ما اصطلاح عليه في النحو العربي بالجملة الفعلية بشكل مغاير للمألوف يُعَمَد فيه إلى تقدير مركب اسمي في أول الجملة على نحو ما فعل حسان في مقاله "إعادة وصف اللغة العربية أستا". وهو ما يعقد التحليل والتمثيل لمثل هذا النوع من الجمل ويجعلهما مختلفين عما جرت به العادة. فلم يعد الفاعل في هذا التحليل يتحكم مقوليا في المفعول. بل هو يعلوه في البنية الشجرية.

فالقول بوجود المركب الفعلي يعني ضمنا أنّ المفعول مخصص للفعل وأنهما يمثلان مكونا واحدا. فلا يرد المفعول لذلك في التحليل في نفس مستوى الفاعل كما جرت العادة.

-رابعا: وجوب اعتبار المركب الفعلي (فعلا ومفعولا) حينئذ عاملا في الفاعل على غير ما هو متعارف بين جمهور النحاة من كون الفعل هو العامل في كل المكونات بما فيها الفاعل.

القسم الثاني

أهمية الفعل في التراث النحوي واللسانيات

الفصل الأول : في النحو القديم

لا شك أنّ النحو العربي والغربي اهتمّ بالمسند إليه من وجهة النظر المنطقية باعتباره منطلق الكلام ومحوره (انظر في ذلك الزّجاجي، 1982 ص 100 et autres . 1973) Dubois ص 467 و Lyons 1970 ص 212-263) وبالرجوع إلى علاقته بالمسند وإلى نوعه فاعلا. فهو عنصر لا يكون بدونه كلام و' لا يجد المتكلّم منه بد' (سيبويه ج 1 ص 23)، لا يستغني الفعل عنه في الجملة الفعلية ولا يوجد إلا به' (الزّجاجي، 1982 ص 100). فهو موضوع الحديث. إليه تُسند الصّفات أو الأفعال التي يريد المتكلّم الإخبار بها عنه، وهو الشخص أو الشيء الذي يسند إليه الباث محمولا هو الفعل في الجملة الفعلية (انظر في ذلك Lyons 1970، ص 467). ف' الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو الذي ينبتة على الفعل الذي يُبنى للفاعل ويُجعل الفعل حديثا عنه مقدّما قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك :

• جاء زيد

• و مات عمرو " (ابن السّراج ج 1 ص 72)

وإلى مثل هذا الاعتبار تُردّ عناوين كثيرة وردت في الكتاب في حديث سيبويه عن خصائص الفعل التوزيعيّة من نحو :

- "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول " (سيبويه ج 1 ص 33)
 - و "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول " (ن م ج 1 ص 34)
 - و "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين " (ن م ج 1 ص 37)
- وغيرها (انظر ن م ج 1 ص 39 و 41 و 43 و 44 و 45). وفي هذا الإطار أيضا يندرج تقسيم اللّغويين الفاعل إلى ضريين. فأما النّحاة القدامى فجعلوه ظاهرا وحقيقيا (انظر ابن السّراج ج 1 ص 72 Dubois et autres 1973، ص 467). وأمّا اللسانيون فجعلوا الفاعل نحويّا ومنطقيّا (انظر في ذلك Lyons 1970، ص 263). وإليه يُردّ تحليل البصريّين ثقل الفعل بالمقارنة بالاسم يكون 'الأسماء هي الأولى' (الزّجاجي، 1982 ص 100) ومغالاة بعض اللّغويين الفرنسيين في إبراز أهميّة الموضوع تركيبيا حتّى أنّه أقام على تقدّم الموضوع في الوجود نظريّة تعلل تقدّم الفاعل على الفعل في الفرنسيّة سعيا منه إلى إثبات عالميّة هذه اللّغة،

مفادها أنَّ هذه اللَّغة⁽¹⁾ تتبع في ذلك ترتيباً طبيعياً منطقياً (انظر Dubois et autres 1973، ص467). ولكن الدرس التحوي ركز على الفعل في مقارنته العلاقات بين مكونات الجملة أكثر مما فعل مع غيره باعتباره
(أ) عاملاً :

- في المفاعيل في النحو الغربي (انظر 1973، Dubois et autres ص407).
- وفي الفاعل والمفاعيل في النحو العربي إعراباً ووظيفة ورتبة.
هذا هو الرَّأي المعلوم في النحو المدرسي. وهو رأي البصريين في حقيقة الأمر. ولكنَّ المسألة خلافية في بعض تفاصيلها. فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل في المفعول النَّصَب الفعل والفاعل جميعاً... ونصَّ هشام بن معاوية [ت 209 هـ] صاحب الكسائي [ت 189 هـ] على أنَّك إذا قلت : ظننت زيدا قائماً تنصب زيدا بالثناء وقائماً بالظنّ وذهب خلف الأحمر [ت 180 هـ] من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية² (الأنباري، الإنصاف ج1 ص78-79).

ب) أو محدداً لبنية الجملة نوعاً وعدداً
- فعلى أساس نوع مقولة المسند وموقعه تقسم الجملة في النحو العربي إلى ضربين اسمية وفعلية. فما كان مسنداً فعلاً ورد صدراً من نحو :

• قام زيد

اعتبرت فعلية. وما كان مسنداً اسماً مثل :

• زيد قائم

عدت اسمية. واختلفت المدرستان في نحو :

• زيد قام

فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور. وجوز المبرد وابن العريف [ت390 هـ] وابن مالك [ت 672 هـ] فعليتها على الإضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير⁽²⁾ (ابن هشام، المغني ج2 ص379). فالاختلاف منهجي اصطلاحياً (انظر في ذلك العلاقات السياقية الباب الثاني الفصل الثاني ص410). فالصدر عند الكوفيين هو ما كان كذلك في أصل التركيب بقطع النظر عن البنية المنجزة. فهذه الجملة متحوّلة عن الجملة الفعلية:
• قام زيد

لذلك كانت عندهم فعلية. وهو الصدر الفعلي عند البصريين. لذلك كانت نفس الجملة اسمية عندهم.

1 - عنوان عمل ريفارول مُرح بذلك (discours sur l'universalité de la langue française)

2 - سيغ التمرّض لهذه المسألة في العلاقات السياقية. وقد اقتصرنا في الاستدلال على ذلك بقول ابن هشام في المغني ويمكن أن نجعل على قوله في شرح تلّور اللّهب ص37 وعلى مع الواع للسيوطي (ج 2 ص254-255) وقول إبراهيم مصطفي في إحياء النحو ص 55.

فتقدير الأولين لبنية " عميقة " جعلهم يذهبون إلى فعليتها. واقتصار الآخرين على البنية " السطحية " المنجزة جرّهم إلى القول باسميتها.

- وتضبط خصائص الفعل التوزيعية من لزوم وتعدّد عدد المحلّات التي يقتضيها التركيب. فالفعل الذي يتسم بسمة انتقائية [- م س] (1) يقتضي محلا واحدا. بينما يقتضي ما يتسم بسمة [+ م س] محلين (انظر مثلا سيبويه ج 1 ص 33 و 34 و 37 و 39 و 41 و 46). على هذا الأساس قسم النحاة الفعل إلى ضريين :

- فعل لازم لا يقتضي مفعولا

- وفعل متعدّد يقتضي مفعولا أو أكثر.

ج) أو مقيدا لنوع المكون الواقع مفعولا به (انظر مثلا سيبويه ج 1 ص 26 و 122 و 263 والمبّرّد ج 3 ص 7-8 و 74 و ج 4 ص 317-318 وابن السّراج ج 1 ص 73 و 123 و 171 و 177 و قارن ذلك بما جاء في Chomsky، 1987 ص 21 و 1978، Fuchs ص 121).

ويتجلى تركيز النحوي العربي على الفعل عاملا وعلى خصائصه التوزيعية في عناوين بعض فصول الكتاب مثلا من نحو :

- " هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر " (سيبويه ج 1 ص 33 - 34) "

- وهذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل وإن شئت تعدى إلى الثّاني كما تعدى إلى الأوّل " (ن م ج 1 ص 37 - 39) وهناك فصول أخرى كثيرة تتناول الفعل باعتباره عاملا لا بالرجوع إلى خصائصه التوزيعية منها :

- " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول " (ن م ج 1 ص 44 - 45).

1- م س اختزال لتركيب اسمي أو اسم. والمصطلح حديث وإن لم يكن مفهومه كذلك.

- انظر في ذلك فصل التعليل و نظام اللّغة للأستاذ المهيري المنشور في العدد 22 لسنة 1989 من حصيلات الجامعة التونسية ص 178 - 180. يملئ النحاة نفل الفعل بالمفارقة بالاسم بأسباب كثيرة منها المجهود الفكري " فإن النافذ [بالفعل] ينجر عنه التفكير في فاعله. والذهن مدعو من أجل ذلك إلى تجاوز معناه والانشغال بما أسند إليه. وفي هذا يقول الزجاجي " ... وجه نفل الفعل ونخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دلّ على معنى تحته ... ولا يكون ذكر السامع فيه والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله لأنه لا ينفك عنه ويستحيل وجوده من غير فاعل " [الإيضاح ص 100]. وليس الفاعل وحده هو الذي يتجه الفكر إليه عند ذكر الفعل، بل قد يهتم أيضا على حد تعبير الزجاجي - " بالمفعول والمفعولين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك " [ن م ج 1 ص 101] " الحصيلات ص 186.

منها ما هو من " ضروريات الفعل من حيث المعنى " (الاسترادي، شرح الكافية ج 1 ص 84) وهو نوهان : ما وجب ذكره لفظا كالفاعل وما " جاز أن لا يذكر لفظا " (ن م ج 1 ص 84) اقتضاء الفعل تركيبا كالمفعول به أو لم يقتضه مثل المفعول المطلق والمفعول فيه ظرف المكان أو الزمان والحال. " ولا شك أنّ الفعل لا بدّ له من مصدر إذ هو جزؤه وكذلك لا بدّ له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بدّ للمتدبّر من مفعول به يقع عليه " (ن م ج 1 ص 84). لذلك أقيمت هذه المفاعيل إلّا الحال " مقام الفاعل لأنّ الثّابت منه ينهي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وإن جاز أن لا يُذكر لفظا " (ن م ج 1 ص 84). و " الحال من ضروريات معنى الفعل ... لا فعل إلّا وهو واقع على حالة من الموقّع والموقّع عليه " (ن م ج 1 ص 218). فإذا نُشئت من النّتيجة عن الفاعل ظلّ " قلّة مجيئها في الكلام " (ن م ج 1 ص 84)

- منها ما ليس كذلك مثل المفعول لأجله والمفعول منه " إذ ربّ فعل بلا علّة ولا مصاحب " (ن م ج 1 ص 113 وانظر أيضا ص 84). لذلك لا يقوم ميزان المكوّنات مقام الفاعل (انظر ن م ج 1 ص 84). وكذا التمييز والمشتق ليسا من ضرورياته " (ن م ج 1 ص 84) وإن " أجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلا. فقال في طلب زيد نفسا طيّت نفس زيد " (ن م ج 1 ص 84).

" - وهذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي " (سيبويه ج 1 ص 290 - 297)

وفي عناية النحاة المتأخرين خاصة في دراسة عناصر الجملة بالعامل قوة وضعفا وأثرا إعرابا وموقعا وفي تلميحات بعضهم إلى اقتضاء أفعال معينة مفاعيل تتسم بسمات ذاتية وتركيبية محددة (انظر مثلا ن م ج 1 ص 25-26 وابن يعيش ج 2 ص 75 ج 7 ص 77)

(د) وقد ركز النحاة على الفعل باعتباره عنصرا ثقيلا رأى الأصوليون من الواجب تعليل ثقله (انظر المهيري، 1983 ص 175-198)

الفصل الثاني : الفعل في الأنحاء الحديثة نظرية تنيار في الفعل ومتعلقاته

ولقد ازدادت حديثا عناية اللسانيين بالفعل في دراسة الجملة وتعمقت.
"فالمحمول في نظر مارتيني مثل ما هي الحال بالنسبة إلى تنيار عنصر متميز في الكلام. إليه تتجه كل علاقات التبعية. فليس له وظيفة بالمعنى الحقيقي إذ أن وظيفة عنصر ما تتحدد دائما بنوع العلاقة التي تربطه بالمحمول مباشرة إذا كان المكون أوليا... أو بطريقة غير مباشرة إذا اتصل رأسا بمكون آخر " (1979، Ducrot et Todorov ص 275).

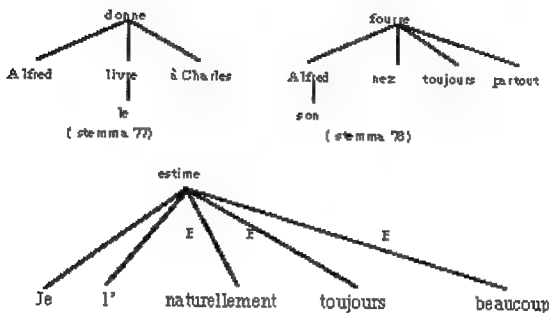
ولقد كان تنيار أكثر الرجلين اهتماما بالمحمول. حاول تجاوز العلاقة القائمة على عدم التجانس بين عنصري القضية موضوعا ومحمولا في التقسيم المنطقي للجملة من ناحية وبين بقية العناصر الأخرى الواقعة مفاعيل. وأكد أن الفعل في الجملة الفعلية (1988، Tesniere ص 103) ترتبط به بقية الوظائف الأولية. فجعل هذه العناصر جميعها في نفس المستوى بالنسبة إلى الفعل باعتباره رأس الحمل والمؤلف بين مكونات الجملة وقطب الرحي فيها (انظر Todorov، 1977، Ducrot et ص 274) وضيّق بذلك مفهوم المحمول بحصره (انظر ن م ص 274) في الفعل بعد أن كان أطول مقطع في الكلام إذ هو في التركيب كل ما ليس فاعلا (1988، Tesniere ص 102). إن الجملة في نظر تنيار " مسرحية قصيرة " (ن م ص 102-103) يمثل الفعل فيها الحدث وبقية العناصر فواعل إذا كانت أسماء دالة على أجسام جامدة أو متحركة ولو كانت مشاركتها في الحدث بأكثر الأشكال سلبية (ن م ص 102-103) أو ملحقات إذا كانت ظروفًا أو أحوالا أو غير ذلك. والفعل عنده هو المتحكم في الجملة المحدد لمكوناتها. وهو الوحدة الأساسية فيها. وإليه ترد بقية العناصر الأولية على اعتبارها توابع مباشرة له (ن م ص 102-103).
وبيانه⁽¹⁾ بليغ الدلالة على موقفه من الفعل يكشف العلاقات بين هذا المكون والمكونات الأولية.

1 - بيان تنيار عبارة نفلناها عن الدكتور الطيب البكوش في ترجمته لكتاب مفاتيح الألفية لجورج مونان و بها ترجم مصطلح 'stemma'.

فتنيار يمثل للجملة الثلاث التالية⁽¹⁾:

- Alfred donne le livre à Charles
- Alfred fourre son nez toujours partout
- Je l'estime naturellement toujours beaucoup

على النحو التالي :



وقد شبه تنيار الأفعال بالذرات المتماسكة⁽²⁾. فهذه الأفعال مثلها في الجملة مثل الذرات في الجزيء⁽³⁾. فكما أن للذرات خصائص تجعلها تجتذب إليها العدد المناسب من الذرات الأخرى الذي يختلف باختلاف نوع مادتها لتلتحم به كذلك الأفعال. فسلوكها في الجملة سلوك الذرات المتماسكة تجتذب إليها عددا من الفواعل يختلف باختلاف حقولها، ويتراوح بين الصفر والثلاثة ويتكافؤ مع عدد الخطوط المعقوفة التي تميزها⁽⁴⁾.

1 - وردت الجملتان الأوليان في الصفحة 102 من كتابه عناصر من علم التركيب البنوي و الثالثة في الصفحة 126 منه. وهذه ترجمة للجملة الثلاث

- أعطى أفراد شارل الكتاب
- يندخل أفراد دائما في كل شيء
- طبعا أقفوه دائما كثيرا.

2 - ترجمة لعبارة Les atomes crochus

1: - الجزيء ترجمة لـ Molécule

4 - يقول تنيار :

* On peut ainsi comparer le verbe à une sorte d'atome crochu susceptible d'exercer son attraction sur un nombre plus ou moins élevé d'actants, selon qu'il compose un nombre plus ou moins élevé de crochets pour le maintenir dans sa dépendance. Le nombre de crochets que présente un verbe et par conséquent le nombre d'actants qu'il est susceptible de régir, constitue ce que nous appellerons la valence du verbe * Éléments p 238

فعدد الفواعل التي يمكن للفعل أن يتحكم فيها هو نفس عدد الخطوط المعقوفة التي تسمه (1988، Tesnière ص 238). وعلى أساس عدد الخطوط قسم تنيار الأفعال توزيعيا إلى أربعة أصرب (ن م ص 238) :

- أفعال لا تقتضي فاعلا⁽¹⁾ وهي الأفعال التي تنتمي إلى حقل عناصر الطبيعة⁽²⁾
- و أفعال تقتضي فاعلا واحدا⁽³⁾

- و ثلاثة تستوجب فاعلين

- و أربعة تستوجب ثلاثة.

فجعل عدد الفواعل التي تقتضيها الأفعال يتراوح بين الصفر والثلاثة على نحو ما يتبين من المعادلة التالية :

$$\text{الفعل} \leftarrow 0 \leq \text{الفواعل} \leq 3$$

والفواعل عنده بالمعنى المسرحي لا التحوي. ومفهومها عنده يطابق مفهوم المحلات عند غيره. وهكذا يكون الفعل في نظره متحكما تركيبيا في عدد المكونات الأولية.

وليس تنيار "من التركيبين التوزيعيين بأنم معنى الكلمة ولكنه يُذكر من أجل رسمه" (موان، 1981 ص 106). واعتقادنا أن بيانه محدود يقتصر على إبراز تحكم الفعل في المكونات الأولية ولا يراعي اختلاف ترتيب الوحدات في الجمل المكونة من نفس العناصر من نحو:

• خلق الله الإنسان

• خلق الإنسان الله

• الإنسان خلق الله

فسيكون تمثيله لها واحدا.

الفصل الثالث : الفعل في النحو التوليدي

غير أن المدرسة التوليديّة كانت بلا منازع أكثر المدارس اللسانية التي أولت الفعل في دراستها للجملة أهمية بالغة لم تولها إياه غيرها من المدارس، بدأت بدايتها وتعمقت عبر تطورها، ولم تقتصر على خصائص الفعل التوزيعية على نحو ما رأينا في اللسانيات البنوية.

1 - سماها تنيار "Les verbes avalants" (انظر في ذلك المرجع السابق ص 240 - 239)

2 - قدم تنيار أمثلة ثلاثة هي "Il pleut, il neige et il vente" وقد أورد أولاها بلغات ثلاث هي اللاتينية pluit والفرنسية والألمانية es regnet (ن م ص 239)

3 - سماها بـ "Les verbes monovalents"

فقد تبين تشومسكي في البنى التركيبية⁽¹⁾ أن القواعد الاشتقاقية من نحو :

* ج ← م س (2) + م ف ... *

م س ← أداة تعريف + اسم

م ف ← فعل + م س

لا تكفي في إنتاج الجمل النحوية وتفسير التقارب أو التباعد بينها. فليست هذه بنظام قواعد كامل. وقد أكد في ذلك على أهمية المكون التحويلي دون غيره من المكونات. إلا أنه تنبّه إلى دور الفعل في تحديد خصائص المحلّات التي يقتضيها معجميا. غير أنه اقتصر في هذه المرحلة على مجرد الإشارة التقريرية - بشكل جنيني - في أكثر من موضع إلى وجود " تطابق أكيد وإن كان غير كامل بين السمات الشكلية والسمات الدلالية في اللغة " (تشومسكي، 1990 ص181). "إن وجود التوافقات بين السمات الشكلية والدلالية، [عنده]" (3) حقيقة لا يمكن نكرانها" (ن م ص132). ولكن تشومسكي تجاوز الحديث المبهم إلى التلميح إلى التعالق بين الفعل والمكوّنين الأوّلين الأساسيين الفاعل والمفعول به في حديثه عن " البناء للمجهول " (4).

فلاحظ أن تطوير نظام القواعد المقولية إلى " نظام كامل يحتاج إلى وضع قيود كثيرة على اختيار الفعل فيما يخص الفاعل والمفعول به ليسمح بجمل مثل " (5) (تشومسكي، 1990 ص60) :

• يعجب الصدق جون

• و يخيف الصدق جون

• و يلعب جون الغولف

• و يشرب جون الخمرة.

1 - اختلف في ترجمة عنوان هذا الكتاب فيؤيل يوسف عزيز ترجم العنوان " البنى النحوية " وبعض اللسانيين التونسيين ترجمه ' بالبنى التركيبية '.

2 - م س اختزال لمركب اسمي وم ف اختزال لمركب فعلي

3 - هذه إضافة متأ

4 - وضعنا هذا المصطلح بين ظفرين تعبيرا عن الاحتراز في استعماله لما فيه من تركيز على الدلالة في مجال يهتم بالعلاقات الشكلية وما فيه من قصور لكون هذه التسمية تتجاهل حالات كثيرة يكون الفاعل فيها معلوما للمتلفظ والمتقبل على السواء ولا يذكر من نحو : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) أو في مثل :

يم غفر لك ؟

أو للمتلفظ دون المتقبل. فهذا المصطلح قاصر عن أداء المفهوم ولكننا استعملناه هنا مساهمة لمرجع الكتاب.

5 - ترجمنا الجمل الإنكليزية التي أوردناها بجمل فعلية على غير ما فعل عزيز ناقل الكتاب إذ اقتصر فيها على الترجمة الحرفية عن وهي تام بذلك وقد سبق أن تبه إلى اعتماده للترجمة الحرفية ميزرا موقفه باقتضاء مساهرة القواعد التي تفسرها هذه الجمل. قال ملحقا على ترجمته الحرفية للجملة :

. the men hit the ball

• الأصح أن نقول :

ضرب الرجل الكرة

ولكننا فضلنا الترجمة الأخرى هنا وفي أماكن أخرى من هذه الدراسة. وذلك لقرنها من التركيب الذي تفسره الجملة الإنكليزية. فالترجمة " الرجل ضرب الكرة " توضح القاعلة التي نحن بصلحها بشكل أفضل " (ن م الهامش 28 من ص37)

"ويستبعد معكوس هذه الجملة على أنها لا جمل" (تشومسكي 1990 ص 60) من نحو:

- * يعجب جون الصدق
- * ويخيف جون الصدق
- * ويلعب الغولف جون
- * وتشرب الخمرة جون.

وقد تدارك هذا الأمر في المراحل اللاحقة لتطور نظريته. ففي النظرية المعيار (انظر في ذلك مظاهر من نظرية علم التركيب الذي صدر سنة 1965) والنظرية المعيار الموسعة (1) حاول تشومسكي أن يطور نموذجاً بشكل يجعل نحوه "نظام قواعد يمكن من وصف الجمل بنيوياً بشكل واضح ومحدد" (1971، Chomsky ص 19) ويمنع من توليد متواليات من نحو (2):

- * John compelled
- * The boy may frighten
- * John elapsed that Bill will come

كما لا يسمح على عكس القواعد البنيوية السياقية (انظر ن م ص 126-129) بتوليد الجملتين (انظر ن م ص 203 و 99) :

- . Sincerity may frighten the boy
- * Boy may frighten sincerity

في آن اعتماداً على قاعدة التفريع التالية :

جملة ← * مركب اسمي + فعل مساعد + مركب اسمي *

بل يقتصر نموذجاً على توليد الأولى دون الثانية. ذلك أن تشومسكي انحرف عن النحو البنيوي باعتماده في نظام قواعده السمات التركيبية للمكونات. وهي سمات ذاتية وانتقائية أحدها في المكون التركيبي وتحديداً في قواعد إعادة الكتابة إذ جعلها في بعض صور نموذجاً ضريعين :

-قواعد تفريع

-وقواعد تفريع مقولي "جزئي" (3)

1 - ليس الفرق بين النظريتين جوهرياً في غير مسألة واحدة فقد طور تشومسكي وجامكوف في النظرية المعيار الموسعة (1970) النظرية المعيار بشكل يجعلها أكثر كتابة وصفية وملائمة للواقع اللغوي وقدرة على التنبؤ بالنسبة للنوعية. فكان أن أضيفت إليها الصورة المنطقية ووقع تطوير المكون الدلالي فيها فاستلزم بذلك إلا أن هذه الإضافات تبقى جزئية ولا تمثل الاختلاف الجوهرية بين النظريتين أساساً في غير تجاوز تشومسكي القول بأن الدلالة تتحدد كلياً في البنية العميقة إلى القول بتحدد جزئياً في البنية السطحية في بعض بنى التحويل.

2 - ورد الشالان الثاني والثالث في هذه الصفحة حاولتا الإبقاء في الأمثلة على الأصل الإنجليزي لأن نقلها إلى العربية يغير بنيتها كلياً أحياناً ولا يقتصر التغيير في بعضها على رتبة الفاعل والمفعول في الجملة.

3 - استخلت المواقف من المصطلح الأجنبي Règles de sens catégorisation فيصعب مكنى عنه (انظر مثلاً فلخوري، 1988) ويضربهم عند إلى ترجمته إلا أن هذه الترجمات اختلفت في المراجع اللسانية العربية لاختلاف يولد إشكال ليس مع ما يسمي بـ règles de branchement في بعض الأحيان. فقد تراوحت بين "قواعد تفريع الفئات" (انظر زكريا، 1982 ص 149) و "قواعد التفريع المقولي" (النهري، 1988 ج 2 ص 267). وقد رأينا أن الضرب الثاني من التفريعات فرعي باعتباره تفرعاً للرمز المركب. ومناعل هذا النوع من التفريع هي في الحقيقة مخارج التفريع الأول لذلك آتينا أن تبني ترجمة القاموس لهذا المصطلح مع تقليدها "بالجزئي" وعلى هذا الأساس تتكون قواعد إعادة الكتابة من قواعد التفريع (انظر في ذلك règles de branchement من نحو:

ج ← * مركب اسمي + مركب فعلي + ومن قواعد التفريع المقولي "الجزئي" وفيها تحول الرموز المعقدة إلى سمات تركيبية مختلفة

لا شك أنَّ نظام القواعد في التَّظَرِية المعيار إجمالاً واحد والحدود بين مكوناته تبدو ظاهراً واضحة كل الوضوح. ولكن الأمر في الحقيقة على غير ذلك. فنموذج في هذه المرحلة يتشَبَّه تفصيلاً إلى اقتراحين على الأقل. فتشومسكي يجعل نحوه نظاماً من القواعد تتكوَّن من أنساق فرعية ثلاثة مترابطة. وهي :

-المكون التركيبي

-والمكون الدلالي

-والمكون الفونولوجي

فأما الثاني والثالث فتأويليان عنده. وأما الأول فهو المكون التوليدي الوحيد. وعليه ركز في كتابه مظاهر من نظرية علم التركيب. وفي هذا النسق مكونان : مكون قاعدي ومكون تحويلي. إلا أن التردد في نموذج حصل في موضع السمات التركيبية. أترد ضمن المكون الدلالي أم المكون التركيبي؟ وفي أي مكونات القسم القاعدي لهذا الأخير تكون؟

والرأي الغالب عنده أن ترد في المكون التركيبي على شرط أن يكون أساس التمييز فيها تركيبياً صرفاً (انظر 1971، Chomsky ص 108). وقد علَّل اختياره هذا بكون المكون الدلالي في النحو التوليدي تأويلي محض. مثله مثل المكون الصوتي (انظر ن م ص 109). غير أنه تردّد ثانية في وضعه ضمن المكون القاعدي. فنسبه إلى قواعد إعادة الكتابة حيناً بأن قسم هذه القواعد إلى قواعد تفريع وقواعد تفريع مقولي جزئي تتحول فيها الرموز المقولية إلى رموز معقدة تتحدد فيها السمات التركيبية المختلفة. فالاسم يحلّل على أساسها على النحو التالي :

1 - س (1) ← [+س ، ± عام]

2 - [+ عام] ← [± معدود]

3 - [+ معدود] ← [± حي]

4 - [- عام] ← [± حي]

5 - [+ حي] ← [± إنسان]

6 - [- معدود] ← [± مجرد]¹ (1971، Chomsky ص 118 و 122)

وحدد فيها سمات الفعل السياقية التوزيعية

-أولاً بتفريع الفعل إلى رموز مقولية (انظر ن م ص 122)

-بحسب عدد المحلّات التي يقتضيها إلى لازم ومتعد على النحو التالي (2)

(انظر ن م ص 137 و 165):

{ [+ف] ← [رمز معقد/ \hat{A} (فعل مساعد) - \hat{B} (فعل مساعد)] }

1 - نرمز إلى الاسم عادة بالحرف س والأرقام في هذه الأمثلة في الأصل رومانية.

2 - غيرنا القاعدة تثيراً طفيفاً تمثل أولاً في تقديم خصائص الفعل اللازم التوزيعية فيها على خصائص الفعل المتعدي وثانياً في اعتبار الفعل المساعد اختيارياً كما تشير إلى ذلك الأقواس

حيث تكون (أ) و(ب) اسمين . فإذا كان الفعل أحادي المحل لم يقتض مفعولا به اقتصر في تركيبه على الفاعل . وأما إذا كان ثنائي فهو يقتضي فاعلا ومفعولا به على نحو ما يتبين من قاعدة التفريع السابقة . وتختلف السمات الانتقائية باختلاف الأفعال . فالفعل أخاف مثلا متعدّد على عكس حدث يقتضي محلّين فاعلا ومفعولا وكذلك الحال بالنسبة إلى أكل وقرأ ولبس . فأما فاعله فسمته [+ اسم ، ± مجرّد] على عكس سمة فاعل الأفعال الثلاثة الأخرى التي تستوجب فواعل سمتهما [+ اسم ، - مجرّد] . وأما مفعوله فسمته [+ إنسان] على غير ما هي الحال عليه مع بقية الأفعال . فسمته مفاعيلها [- إنسان] . فمفعول أكل طعام سمته [+غذاء] . ومفعول قرأ كتاب . ومفعول لبس ثوب .

- وبحسب نوع المقولة التي تكون مفعولا به ودرجة تركيبها يكون سابقا لمركب اسمي⁽¹⁾ وسابقا لمركب حرفي⁽²⁾ أو لمركب إسنادي⁽³⁾ أو غير ذلك .
- و ثانيا : بتفريعه انتقائيا مثلا إلى نحو :

ف • [+فعل + فاعل] [+مجرّد] + مفعول به [+حي] (انظر 1971 ، Chomsky ص 159)
بالنسبة إلى أخاف في المثال الذي تردد كثيرا في كتابي تشومسكي البنى التركيبية ومظاهر من نظرية علم التركيب⁽⁴⁾ وإلى :

ف ← [+فعل + فاعل + [إنسان] + مفعول به + [مجرّد]
بالنسبة إلى فعل لعب⁽⁵⁾ . فالفعل والمفعول لا ينتقيان في استقلال تام أو جزئي عن الفعل كما بين ذلك تشومسكي (ن م ص 165) . فلحن جمل مثل :

- sincerity may frighten
- John solved
- a week elapsed the problem
- John persuaded great authority to Bill⁽⁶⁾

مرّده إلى تفريع الأفعال الأربعة مقولّيا . فالفعلان الأولان ثنائي المحل يقتضي كل منهما مفعولا به . فهما يردان في سياق — م س⁽⁷⁾ . على عكس ما هي الحال عليه في المثالين المذكورين . وأما الفعل الثالث فأحادي المحل . لذلك كان وروده في سياق من نوع — م س انحرفا عن بنيته الموضوعية . وأما المثال الرابع فهو توزيعيا من نوع — م س م ح يقتضي مفعولين يكون أحدهما مركبا

1 - من أمثلة ذلك

John plays golf (انظر 1971 Chomsky ص 135 و 202)

2 - ومن أمثلة الثاني . He decided on the boat . وهي جملة مبهما تعني ' اختار السفينة ' كما تعني ' اتخذ قراره على ظهر السفينة ' (انظر 1971 Chomsky ص 40) والمعنى الأول هو المقصود هنا

3 - من أمثلة ذلك John persuaded Bill that we should leave (انظر 1971 Chomsky ص 134)

4 - المثال هو جملة فعلها أخاف . تغيرت صيغتها جزئيا باختلاف الكتّابين فهي تارة sincerely frighten the boy

و أخرى sincerely may frighten the boy

5 - في نحو : John plays golf

6 - مثال ورد بصورته تلك في تشومسكي 1971 ص 202

7 - يلاحظ هذا الرمز أن الفعل يرد متبوعا باسم هو المفعول به ففيه تحديد لخصائص الفعل التوزيعية . وم من اختزال لمركب اسمي .

اسميا والثاني مركبا حرفيا. لذلك كان وروده في السياق التوزيعي السابق لحنًا. إلا أن انحراف نحو:

• Boy may frighten sincerity

• Golf plays John (1971 ص 165)

ليس مرده إلى خصائص الفعل التوزيعية في الجملتين. فكلتا الفعلين فيهما ثنائي المحل، بل يعود أساسا إلى عدم التطابق فيهما بين سمات الفعل (أخاف - لعب) الانتقائية وسمات الفاعل والمفعول الذاتية كما يتبين من التمثيل التالي. فسمات الفعل الأول الانتقائية تكون على النحو التالي :

ف 1 ← [+ف ، فاعل [+ مجرّد] ، مفعول به [+ حي] (1) وسمات الثاني تكون كما يلي:

ف 2 ← [+ف ، فاعل [+ إنسان] ، مفعول به [+ مجرّد]

في حين أن سمات الفاعل في كل منهما ترد تباعا على النحو التالي :

فاعل ج 1 [+ حي]

فاعل ج 2 [+ مجرّد]

ويُتسم المفعول فيهما تباعا بسمة

م به ج 1 [+ مجرّد]

م به ج 2 [+ حي]

فالعلاقة بين سمات الفعل الانتقائية في الجملتين وسمات الفاعل الذاتية علاقة تضاد. والتوافق منعدم أيضا بين سمات الفعل فيهما وسمات المفعول. لذلك كانت هذه الجمل غير مقبولة لأن التطابق في السمات التركيبية بين الفعل وكل من الفاعل والمفعول شرط أساسي لنحوية الجملة.

وجعل تشومسكي في اقتراح آخر الفرع المقولي ضمن المعجم، وإن لم ير مانعا من ورود السمات التركيبية الانتقائية ضمن المكون الدلالي (انظر تشومسكي، 1971 ص 209).

ففي المعجم توجد خصائص الفعل السياقية على نحو ما يرى من أمثلة الأفعال التالية

" eat, [+ V, + _ SN]

elapse, [+ V, + _ #]

grow, [+ V, + _ SN, + _ #, _ Adjectif]

become, [+ V, + _ Adjectif , + Attribut _ Nominal]

seem , [+ V, + _ Adjectif , + _ like _ Attribut nominal]

look, [+ V, + _ (syntagme prépositionnel) #, + Adjectif, + _ like _ Attribut nominal]

believe, [+ V, + _ SN, + _ that P']

1 - اعتمدنا ما ورد في وصف سمات الفعل "أخاف" الانتقائية في المظهر. ولكننا نرى أن فاعله يمكن أن يكون [+ مجرّد]. وقد يكون حيا وقد يكون مجرّدا كالحرية والعمل وغيرهما.

persuade, [+ V, + _ SN (of Det N) P'] " (Chomsky 1971 p 134)
 : (Chomsky 1987, présentation p18 et p24 (انظر مثلا)
 " John eats food
 a weak elapsed
 John grew a beard, John grew, John grew sad
 John became sad, John became president
 John seems sad, John seems like a nice fellow
 John looked, John looked at Bill, John looks sad, John looks a nice fellow
 John believes me, John believes that it is in unlikely
 John persuaded Bill that we should leave, John persuaded Bill of the
 necessity for us to leave " (Ibid p134)

والإشكال في نمودجه هذا في المكون القاعدي، وهو الذي يولد البنى العميقة.
 فهو في أول اقتراحه يعتبر أن المكون القاعدي عبارة :

-عن قواعد إعادة الكتابة تتسع لتشمل

• قواعد التفرع

• وقواعد التفرع المقولي "الجزئي" بشكلي المحض وقيوده الانتقائية.

-ومعجم (انظر في ذلك ص 151 - 152).

ولكنه في الاقتراح الثاني يضيّق قواعد إعادة الكتابة لتقتصر على قواعد التفرع
 أو ما سماه بالمكون المقولي (انظر ن م ص193) وعلى المعجم. وهو يحم
 السمات التركيبية ضمن المعجم باعتبارها تكرارا لما في المداخل المعجمية
 (انظر ن م ص167). بل هو لم يستبعد إمكانية توزيع قواعد التفرع المقولي
 على المعجم وعلى المكون الدلالي. فتكون المحضة منها ضمن الأول وتُرَدُّ
 الانتقائية إلى الثاني.

وهكذا يبدو إلحاح تشومسكي في النظرية المعيار على أهمية الفعل في
 تحديد بنية الجملة الموضوعية وبالنتيجة على وجود المفعول فيها أو عدمه وفي
 تخصيص نوع المفعول به مقولة تركيبية وسمات ذاتية. بل تجاوز تشومسكي
 ذلك إلى التنبؤ بإمكانية استغناء الفعل عن مفعوله في التركيب أو عدم استغنائه،
 مميزا بذلك بين نوعين من الفعل المتعدي (تشومسكي، 1987 ص152)، الأول
 من نوع أكل وقرأ والثاني من نوع حافظ وأخاف (انظر التمثيل لهذه السمة في
 حديثه عن المدخل المعجمي لأخاف ص153).

إلا أن الباحث لا يتبين أهمية الفعل في النظرية المعيار بالاقتصار على
 الرسم البياني للوصف التحوي الذي طوره تشومسكي. فهو بحاجة إلى العودة
 إلى التفصيل وإلى القيود الانتقائية (ن م ص158-166) والملاحظات الإضافية
 حول قواعد التفرع المقولي "الجزئي" (ن م ص167-170). فاهمية الفعل
 في نظريته ضمنية. كذلك الشأن في النظرية المعيار الموسعة (انظر في ذلك
 تشومسكي، 1987). فهي لم تضيف من هذه الناحية غير القول بوسم الفعل
 دلاليا الموضوعات التي يقتضيها التركيب. فيسند لكل منهما دورا دلاليا واحدا
 محددا (انظر تعريف الدور الدلالي في نفس المصدر ص23).

فالأفعال الأربعة الأولى في نحو : مات وكبا وخرج وقام وبلغ وضرب وقابل وكره ونقل وأهدى تتفق في اقتضاء محل واحد هو الفاعل. إلا أنها تختلف في وظيفته الدلالية. فهو في الحالتين الأوليين معان وفي الآخرين منفذ أو محور⁽¹⁾. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأربعة التالية لها. فجميعها تشترك في بنية موضوعية تتمثل في اقتضاء الفعل موضوعين. إلا أن البنية المحورية فيهما تختلف كما نبيّن من الجمل التالية :

• بلغ السيل الزبي

(فاعل محور) (م به مكان)

• ضرب زيد

(فاعل منفذ) (م به ضحية)

• قابل عمرو

(فاعل منفذ) (م به هدف)

• كره محمد

(فاعل معان) (م به هدف)

فالفاعل في الجملة الأولى محور. فهو موضع الحركة الحسية في هذا المثال. وفي الثانية والثالثة منفذ. وفي الرابعة "معان أي فاعل فعل غير علاج" (الفهري، 1986 ص 86). والمفعول في الأولى مكان وفي الثانية ضحية وفي الثالثة والرابعة هدف.

وأما بنية الفعلين الآخرين الموضوعية فثلاثية. إلا أن البنية المحورية فيهما مختلفة كما يتبيّن من الجملتين التاليتين :

• نقل زيد الخبر إلى عمرو

(فاعل منفذ) (م به 1 محور) (م به 2 هدف)

• أهدى (2) خالد هنداً خاتماً

(فاعل منفذ) (م به 1 مستفيد) (م به 2 محور)

فإذا كانتا تشتركان في كون الفاعل فيهما منفذاً وفي كون المفعول الأوّل في الجملة الأولى والمفعول الثاني في الثانية محورين إذ هما موضع الحركة في كل من الجملتين فإنهما تفرقان دلاليًا في وظيفة المفعول الثاني في الأولى والمفعول الأوّل في الثانية. فهما فيهما تبعاً هدف⁽³⁾ ومستفيد. فالأوّل موضع استقرار المحور⁽⁴⁾ هو الآخذ. فالفعل إذن يسم المفعول به دلاليًا فيسند له دوراً.

1 - تختلف الأسماء في هذه المسألة. فتموزج كروير جعل من الحركة والحلول مفهومين أساسيين تصف على أساسهما المحولات وتنظم بنائها الوظيفية. وقد عمم التحليل الدلالي للحركة والمحل القضايا على حقول دلالية أخرى (انظر في ذلك الفهري، 1986 ص 34 - 35). وأما نحو الأحوال لفيلمور فاعتبر مفهوم الحالة (case) مركزياً (انظر ن م ص 36-37). لذلك اختلفت المصطلحات المستعملة في النموذجين " (انظر ن م ص 38 و 39). فالمحور (theme) عند كروير هو في " أفعال الحركة الموضوع الذي تقع عليه الحركة " وهو في أفعال الحلول الموضوع الحال " (ن م ص 35) والمنفذ (agent) هو الموضوع الذي يعبر عن الممثل (ن م ص 35). ولكن المنفذ في نظر فيلمور هو " حالة الموضوع الحي (animate) اللقائم بالمعمل الذي يدل عليه الفعل " (ن م ص 36)

2 - تشترك أفعال انتقال الملكية ما كان منها بشكل دائم مثل سلم وأعطى وناول وأهدى ووهب أو مؤقت مثل أعار وأقرض في نفس البنية الموضوعية والدلالية لاشاركتها في حقل واحد.

3 - يعرف الهدف (goal) على " أنه موضع استقرار المحور " (الفهري، 1986 ص 35).

4 - و " المحور (theme) :

(أ) من أفعال الحركة الموضوع الذي تقع عليه الحركة.

(ب) في أفعال الحلول الحال " (ن م ص 35)

" هو الدور الذي يكون موضع حركة حسيّة كانت أو متحرّكة " (ن م ص 141).

أما في نظرية الرّبط العاملي وهي نظرية قلبية فقد غير تشومسكي وجهة نظره في دراسة التّحو من إثثار نظام القواعد إلى إثثار نظام المبادئ (انظر 1987، Chomsky ص 80) تبسيطا للنموذج واستغناء عن التفرّيع المقولي. فاهتم في هذا النموذج المتطوّر ببعض المبادئ التي تتحكم في القواعد والتمثيلات المختلفة. وهي مبادئ تنوزع على النظم الفرعية التالية :

(أ) نظرية س

(ب) والنظريّة المحورية

(ج) والنظريّة الإعرابيّة

(د) ونظرية الرّبط

(هـ) ونظرية الحدود

(و) ونظرية المراقبة

(ز) ونظرية العمل" (انظر ن م ص 82).

فأما المبدأ الأوّل فهو نظريّة للمقولات التّركيبية مفادها أنّ بنية المركّبات الكبرى متجانسة، وإن اختلفت ظاهرا. فـ" نظريّة س تقول : إنّ كلّ مقولة س تحدّد إسقاطين إسقاطا وسيطا من الدّرجة الأولى وإسقاطا أقصى من الدّرجة الثّانية" (: 1987، presentation Chomsky ص 22). فكلّ مقولة كبرى مكوّنة من ذينك الإسقاطين. والإسقاط الأقصى هو المقولة التي تعلو س وتكون هذه رأسها (انظر ن م ص 19). فالمركّب بالموصول الحرفي والمركّب الاسمي بالتّعت أو بالإضافة في نحو:

• أغرّك أن عدك بعض الجهّال رابع الشعراء الأربعة ؟ (المعري، ر غ ص 229)

• حوسبت حسابا عسيرا (ن م ص 247)

• ويفترق أهل ذلك المجلس (ن م ص 237)

مقولات كبرى. وهي الإسقاط الأقصى بالنسبة إلى أن و" حسابا" و"أهل" في الجمل الثلاث السابقة. والجملة إسقاط أقصى بالنسبة إلى المركّب الفعلي فيها.

وأما المبدأ الثّاني فمفاده أنّ الفعل يسند دورا دلّاليا واحدا لكلّ موضوع. فإسناده الدور الدّلالي مقيّد عددا. ففي نحو :

• ضرب عمرو بكرا • وأعطى زيد عمرا كتابا

يسند كلّ من الفعلين في الجملتين إلى الفاعل دور المنفّذ ويسند الفعل الأوّل دور الضّحيّة إلى المفعول به والثّاني دور المستفيد والهدف تباعا إلى كلّ من المفعول الأوّل والمفعول الثّاني. وتختلف الأدوار الدّلالية التي تسند لها الأفعال باعتبارها رأسي التّركيب عددا ونوعا باختلاف شبكتها المحوريّة. وهي قائمة الأدوار غير المنظّمة التي يسند لها الفعل إلى موضوعاته (انظر 1987، Chomsky ص 26).

فضرب مثلاً يسند دورين إلى المحلّين اللذين يقتضيهما، دور المنفّذ إلى الفاعل والضّحية إلى المفعول. ولكن أعطى يسند ثلاثة أدوار إلى موضوعاته الثلاثة هي المنفّذ والمستفيد والهدف تبعاً إلى عدد المحلّات التي يستوجبها والوظائف التي تؤديها هذه الأدوار.

وأما المبدأ الثالث فيقتضي بإسناد الفعل إلى المحلّات التي يحتاجها إعراباً مجرداً. فيجب أن يكون لكل عنصر اسمي ذي طابع صوتي إعراب إلا أن هذا الإعراب قد يظهر على السطح وقد لا يظهر.

وأما نظرية الرّبط فتتكفّل بسط العلاقات القائمة بين الوحدات المكرّرة في الكلام وبالعلاقة الضّمير بما يعود عليه. فهي " تعني بالظواهر الخاضعة لقيد الفاعل ((sujet spécifique SSC) وقيد الجزر الاسمية ((NIC (Ilots nominatifs) " (تشومسكي 1987 ص 83). فهذا المبدأ يتناول العلاقات القائمة في صور التكرار بين الضمير وما يعود عليه. ويُعنى بتحديد المواطن التركيبيّة التي يكون فيها العائد عليه الضمير (انظر ن م ص 37 و 83) وبموضع الأثر الذي يتركه الاسم المنقول.

وأما المبدأ الخامس فيحدّد الشّروط على المواقع التي تحتلّها المكونات وخاصّة قيد التّحتيّة على قواعد النّقل (انظر 1987 ، Chomsky ص 83)

وأما المبدأ السادس " فيتناول اختيار الاسم الذي يعود عليه الضمير " (ن م ص 83) وأما نظرية العمل فيها " مجموعة من المبادئ مثل مبدأ المقولات الفارغة مفاده أنّه يجب أن يكون لكل أثر العمل المناسب " (تشومسكي، 1987 ص 83).

" وليس العمل في الأصل غير العلاقة التركيبيّة المُتَبَِّة بين رأس التركيب والمقولات الواقعة مفعولاً متعلّقة به " (ن م ص 20). فالمقولة العاملة التي يعلوها مباشرة إسقاط أقصى ∅ تعمل في المكونات التي تشرف عليها ∅ مباشرة. ولكنّها لا تعمل في الإسقاطات الجزئية التي تحتويها هذه المكونات (انظر ن م ص 20).

إنّ نظرية الرّبط العاملي مجموعة من المبادئ تتكامل في تفسير الظواهر التركيبيّة. غير أن جِدّة التناول في نظرية الرّبط العاملي بالمقارنة بالتحاليل التّوليديّة السابقة تمثّلت في مقارنة تشومسكي العلاقات المعجمية في إنجاز التركيب بشكل محسوس، لأول مرة في تطوّر النظرية التّوليديّة (انظر ن م ص 44). فقد اعتبر التركيب انعكاساً لعلاقات التّبعيّة المعجمية والدّلالية (انظر ن م ص 54). فأدمج الافتراض القائِل بأنّ الخصائص المعجمية المضمتّنة في المدخل المعجمي للفعل باعتباره رأس التركيب تحدّد الشّكل التركيبي للمتواليات بشكل صريح في نموذجهِ الجديد (انظر ن م ص 43). وهذا التّوجّه كان وراء إقحام مبدأين أساسيين في النظرية هما :

- مبدأ الإسقاط (Principe de projection) (نظر ن م ص 44)

- والمقياس المحوري (∅ - critère)

فالبنية المقوليّة هي في جميع مستويات التمثيل انعكاس للبنية الموضوعيّة

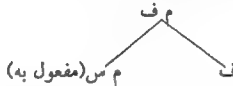
والدَلَالِيَّة في الصورة التَّركيبِيَّة (انظر ن م ص 44). فالمحمول يحدّد عدد الموضوعات في الحمل. و"الأدوار الدَلَالِيَّة تسند في الجملة إلى موضوعات المحمول بواسطة مسند للأدوار الدَلَالِيَّة (هو رأس الحمل أي الفعل أو الحرف أو الاسم) حين تقترن بموضع ملائم في الشبكة المحوريَّة⁽¹⁾ أو الإطار المحوري. وهناك قيد لسلامة البناء، وهو قيد المقياس المحوري (f - criterion) يضمن أن تتوفر الشروط المحورية للمحمول. وهكذا فإن الجملة تكون سليمة البناء إذا كان كل دور في الإطار المحوري للمحمول مسندا إليه موضوع واحد وإذا كان كل موضوع مسندا إليه دور محوري واحد" (الفهري، 1986 ص 25). فالفعل يسند أدوارا محوريَّة إلى المَرَكَبَات الاسميَّة الموضوعات. وهو يسند بشكل مباشر في تصور تشومسكي دورا دلاليا للمفعول. ولكن "المركّب الفعلي أي الفعل ومفعولاته هو الذي يسند دورا محوريا (بالتأليف) إلى الفاعل" (ن م، ص 25 وانظر أيضا في ذلك Chomsky، 1987 ص 25). فجعل تشومسكي الفعل بذلك قطب الرّحى في نظريته الجديدة ضمنا حيناً (انظر مثلاً مبدأ الإسقاط ونظرية س) وصراحة في أغلب الأحيان⁽²⁾. فنظرية المقولات التَّركيبِيَّة المعروفة تحت اسم نظرية س (انظر Chomsky، 1987 ص 120) كان الهدف منها إيجاد تجانس في تحليل المقولات الكبرى مهما اختلفت تماشياً مع نزعة التجريد. إلا أنها أفادت ضمناً إلى جانب ذلك:

- موضع المفعول بالنسبة إلى الفعل في البنية العميقة. فالفعل يسبق فيها لا محالة المفعول به⁽³⁾

- وتحكم الفعل مكونياً⁽⁴⁾ في المفعول به⁽⁵⁾. فالجملة تعاد كتابتها على النحو التالي:

ج ← م س + م ف *

ومن هذا يُستنتج أن المركّب الفعلي يتحكم في الفاعل. ولكن الفعل وهو رأسه يتحكم منفرداً في المفعول به على نحو ما يتضح من التمثيل التَّالي لبنية المركّب الفعلي اعتماداً على نظرية س



1 - 'الشبكة المحوريَّة' (θ-grid) أو البنية المحوريَّة (θ-structure) ... هي تسمية للأدوار الدَلَالِيَّة (أو المحوريَّة) المسندة للموضوعات * (الفهري، 1986 ص 26)

2 - الأمر صريح في النَظَرِيَّة المحوريَّة ونظرية الإعراب ونظرية الحمل خاصة

3 - ترتيب المفعول به يختلف باختلاف اللغات وهو أمر جلي في المقارنة بين اللّغة العربيَّة واللغات الرومانِيَّة مثلاً. فالمفعول به في هذه اللغات يندرج ضمن المركّب الفعلي بالمعنى اللساني الذي استعمل به. فهو ليس إلا مخصّصاً للفعل فيه. لكن مسألة المركّب الفعلي في اللّغة العربيَّة موضع نظر (راجع في ذلك البناء الموازي للنقاسي الفهري ص 57 - 65).

4 - انظر مفهوم التحكم المكوني في علم التَّركيب الجديد ص 17 حيث يعرف على النحو التالي: * تتحكم المقدة (أ) مكونياً في المقدة (ب) إذا لم تشرف إحدى المقدتين على الأخرى. وإذا كانت المقدة المفترقة التي تشرف على (أ) تشرف أيضاً على (ب)

5 - اقتصرنا في ذلك على الأصل لصلّة ذلك بالمبحث الذي نتناول.

فالإسقاط الأقصى (م ف) يتفرع إلى عقدتين (ف) و(م س) وتتحكم فيه العقدة (ف) مكونيا في العقدة (م س) المُخصَّصة لوظيفة المفعول به في الجملة. وهكذا يكون تحكم الفعل في المفعول به مباشرا وفي الفاعل غير مباشر «فلا شك أن المفعول يتبع الفعل في الكم⁽¹⁾ ونوع المقولة والأدوار الدلالية. فمفهوم العمل "نظرية جزئية لعلاقات التبعية التركيبية" (تشومسكي، 1987 ص 35) وأما مبدأ الإسقاط فيقتضي أن تكون البنية التركيبية انعكاسا لخصائص الفعل المعجمية والدلالية. ففي مدخل الفعل المعجمي يتحدد عدد الموضوعات التي يقتضيها التركيب ونوع مقولاتها والأدوار الدلالية التي تسند إليها . وتتكفل النظرية المحورية بعملية الربط بين التركيب وبين الخصائص المعجمية للفعل المحددة في المدخل. فيحدد المدخل المعجمي للفعل عدد الموضوعات التي يتطلبها التركيب بمقتضى البنية الموضوعية لرأس التركيب. ويسند المقياس المحوري لكل منها دورا دلاليا واحدا⁽²⁾ يتناسب وشبكة الفعل المحورية.

فالفعل يسم الفاعل والمفعول دلاليا. ويمكن هذا القيد من تفسير نحوية جملة ما ولا نحوية أخرى (انظر ن م ص 26) كما يمكن من التنبؤ ببنية الجملة المحورية انطلاقا من شبكة الفعل المحورية. أما على مستوى الإعراب فالفعل هو الذي يسند الإعراب النظري إلى المكونات الاسمية في التركيب ومن بينها المفعول به.

وهكذا يتبين الدّراس أنّ في التحليل القالي في نظرية الربط العاملي إلحاحا على دور الفعل في التركيب بأشكال مختلفة ضمنية حيناً وصريحة غالبا. إلا أن تشومسكي قد اهتم في نموذج الجديد خاصة بعلاقة التبعية بين الفعل والمفعول به على مستويات مختلفة توزيعا ونوع مقولة وإعرابا ووظيفة ودلالة كما يتبين أن كثيرا من القوالب تتقاطع في إبراز هذا الجانب. فالعلاقة بين الفعل والمفعول به علاقة تبعية متميزة عن علاقته بغيره من المكونات. ولا شك كذلك أن هذه التبعية للفعل مباشرة.

فالملاحظ إذن من درس أهمية الفعل في نماذج تشومسكي هو الإلحاح التصاعدي فيها على دوره في تحديد بنية الجملة وعلى العلاقة المتميزة بينه وبين المفعول من الناحيتين التركيبية والدلالية .

1 - لا نمنّي بذلك أنه يطابقه صرنا في العدد أفرادا وتنبية وجمعا ولكن المطابقة المقصودة توزيعية لا غير. فالنمل المتعدي قد يتجاوز فاعله إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة بحسب خصائصه التوزيعية المضمنة في مدخله المعجمي .

2 - يحدد المقياس المحوري لكل موضوع دورا دلاليا واحدا كحد أقصى (انظر في ذلك ن م ص 26 حيث يعرف المقياس المحوري كما يلي "يسند لكل موضوع دور دلالي واحد ويسند كل دور دلالي لموضوع واحد فقط")

الفصل الرابع : في النحو الوظيفي⁽¹⁾

أما النحو الوظيفي باعتباره مؤسسا تداوليا (راجع في ذلك المتوكل، 1985 ص9 و1987 ص5) * يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها من جهة وظيفية أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محدّدة (جزئيا) على الأقل بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها (المتوكل، 1986 ص9). فمفهوم الفعل فيه وإن كان مركزيا لكن بشكل أقل مما هو عليه في نماذج تشومسكي المتأخّرة على نحو ما يتبيّن من صوغ بنيته. فالجملة يُتوسّل إلى اشتقاقها فيه بنيات ثلاث متتالية (انظر المتوكل، 1985 ص11). تكون أولاها دخلا للثانية والثانية دخلا للثالثة. وهذه البنى الثلاث هي :

-البنية الحملية

-والبنية الوظيفية

-والبنية المكوّنة (انظر المتوكل، 1985 ص11، و1986 ص10 و1987 ص6)

وتعتمد في بناء هذه البنى ثلاثة أنساق من القواعد هي على التوالي :

-الأساس

-وقواعد إسناد الوظائف

-وقواعد التعبير

فأما المكون الأوّل فيشمل "مجموعتين اثنتين من القواعد تسهمان معا في بناء البنية الحملية : المعجم)... (وقواعد تكوين الحدود (...). انطللاقا من الفرضية التي تعتبر أن مفردات اللغة الطبيعية صنفان : "مفردات أصول، وهي " التي يتعلّمها المتكلّم كما هي قبل استعمالها " (المتوكل، 1985 ص12) ومن أمثلتها أبنية الفعل المجرد المبني للفاعل من نحو : فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَّلَ وما أسماه النحاة العرب القدامي بالجامد من نحو : نعم ويش (راجع في هذا ن م ص13 و14) ومفردات مشتقة " يتم تكوينها عن طريق قاعدة اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول " (ن م ص12). ومن أمثلتها أفعال وفاعل وافتعل وتفاعل وتفعّل. فأما الأمثلة الثلاثة الأولى فمشتقة بصورة مباشرة من المحمولات الأصلية المذكورة

1 - عملنا هذا في مجمله تلخيص لما ورد في كتب المتوكل الثلاثة * الوظائف التداولية في اللغة العربية * * ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي * و * من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة * . فقد كان المتوكل قدّم بإيجاز لنظرية النحو الوظيفي وبنية النحو داخلها في الكتاب الأوّل (ص 23-10). وأعاد هذا النصّ كلّيا في كتابه الثاني (ص9-22). وعهد إلى ملخص له في الكتاب الثالث (ص6-7)

سابقاً. وأما المثالان الآخران فمشتقان بطريقة غير مباشرة بالنسبة إليها وبطريقة مباشرة بالنسبة إلى فاعل وفعل (انظر في ذلك المتوكل، 1985 ص13). ويضطلع المعجم بإعطاء الأطر الحملية (Predicate frames) والحدود (Terms) الأصول. في حين أن قواعد التكوين تقوم باشتقاق الأطر الحملية غير الأصول " (المتوكل، 1986 ص10 وانظر كذلك ص12). فالأساس يتكفل بالأطر الحملية الموجودة في المعجم على شكل قوائم " (المتوكل، 1985 ص12) أو الناتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات " (ن م ص 12) وفيها يمثل :

-لمحمول الجملة

- و لمقولته التركيبية (فعل ، اسم ، صفة)
- و لمحلات موضوعاته المرموز إليها بالمتغيرات س1 س2 ... سن
- و الوظائف الدلالية التي تحملها هذه الموضوعات
- و لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة إلى موضوعاته (راجع في ذلك المتوكل، 1986 ص 12 و1987 ص 6).

فالإطار الحمل لل فعل شرب يكون كالآتي⁽¹⁾ :

- شرب ف (س1 : حي (س1)) منف (س2 : سائل (س2)) متق1
- فإذا أدمجت الحدود الموضوعات في هذه البنية كانت البنية الحملية كالتالي :
- شرب ف (س1 : زيد (س1)) منف (س2 : لبن (س2)) متق2
- وتكون هذه بدورها دخلا للبنية الوظيفية إذ تسند للموضوعين فيها وظيفتهما التحويتان (الفاعل والمفعول به). فتكون بذلك البنية الوظيفية الجزئية على النحو التالي :

- شرب ف (س1 : زيد (س1)) منف فا (س2 : لبن (س2)) متق مف
- بعد ذلك تُسند الوظيفتان التداوليتان المناسبتان. فتكون البنية الوظيفية التامة كما يلي :

- شرب ف(س1 : زيد (س1)) منف فا مح (س2 : لبن (س2)) متق مف
- بؤجد³

وتكون هذه البنية الخارج دخلا لقواعد التعبير فتولد بذلك البنية المكونية. وتضم قواعد التعبير :

1 - ف ومنق ومنق اختزال للمقولة فعل وللوظيفتين منق ومنقيل .

2 - هذه البنية الحملية للجملة :

شرب زيد لبنا

3 - فا ومنق ومنق يحد اختزال على التوالي للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول به وللوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة الجديد. مع الملاحظة أن المحور في النحو الوظيفي وظيفة تداولية وليس وظيفة دلالية مثل ما هي الحال عند كروبر (راجع الفهري، 1986 ص 34 - 35).

والمقصود بالمحور في النحو الوظيفي "المكون الدال على ما يشكل" المحدث عنه " داخل الحمل " (المتوكل، 1985 ص69) وأما بؤرة الجديد فهي "البؤرة المستندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجدها المخاطب (المعلومة التي لا تدخل في الغاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب" (ن م ص 28 - 29)

1 - " قواعد إسناد الحالات الإعرابية (case assignment rules) "

2 - (و) قواعد إدماج مخصّصات الحدود (إدماج أداة التعريف مثلا)

3 - (و) القواعد المتعلقة بصيغة المحمول : بناء للفاعل / بناء للمفعول ، إدماج الرابط (كان وما إليها) المطابقة... إلى غير ذلك " (المتوكّل، 1985 ص18)

هكذا نتبيّن أنّ الفعل في النحو الوظيفي يؤثّر بصفته المحمول في الجملة الفعلية في تحديد عدد الموضوعات التي يقتضيها التركيب وفي وظائفها الدلالية كما يتّضح من مفهوم الإطار الحملي والبنية الحملية. ولكنه لا يكاد يؤثّر في البنى الأخرى. فثأثيره فيها يقتصر على البنية الوظيفية الجزئية إذ يكفي بتحديد الوظائف التركيبية المناسبة للأدوار الدلالية في البنية الحملية. أما علاقة الفعل بالمفعول به فتبدو ضمنية في :

1) تحديد الإطار الحملي للفعل وجود المفعول به أو عدمه بحسب خصائص المحمول التوزيعية وعدد المفاعيل فيه في حالة الوجود. فالقول بأن الفعل يقتضي موضوعين أو ثلاثة يعني ضمنا أنه يحتاج تباعا إلى مفعول به أو مفعولين.

2) وكذلك في تحديد الفعل للأدوار الدلالية للحدود الموضوعات. فمثل هذا يدل على أن الفعل يحدد وظيفة الفاعل والمفعول به الدلالية.

فالفعل يحدد إذن المفعول به وجودا وعددا ووظيفة دلالية وتركيبية. وهذا وجه التقاطع بين النحو الوظيفي والنحو التوليدي. إلا أنه لا يخصصه إعرابيا في النموذج الأول مثل ما هي الحال في التراث التحوي أو في نماذج تشومسكي. فالحالات الإعرابية فيه تسند إلى " مكونات الجملة بمقتضى وظيفتها الدلالية أو وظيفتها التركيبية أو وظيفتها التداولية... وتتفاعل الوظائف الثلاث (...) في تحديدها " (المتوكّل، 1985 ص19) حسب السلمية التالية :

الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية .

الفصل الخامس :

أهمية الفعل عند بعض النحويين العرب المحدثين

لا شك أنّ النماذج اللسانية الصورية منها والتداولية كثيرة يصعب على الباحث المبتدئ الإلمام بها. وهو إلمام لا يقتضيه هذا المبحث. وإذا كان اهتمامنا قد اقتصر على بعضها فلاهيمته بالنسبة إلى دور الفعل ولأثرها البالغ في مقارنة بعض الباحثين العرب المحدثين النحو العربي ولأهمية الأنحاء التوليدية في التأكيد على دور الفعل في بنية الجملة دون سائر الأنحاء ولما بينها وبين التراث التحوي العربي من تقاطع ركّزنا عليها.

فأما النحو التوليدي والتحويلي فقد أثر شديداً في كثير من الباحثين العرب على اختلاف بلدانهم مشرقاً مثل تمام حسان وميشال زكريا وعادل فاخوري ومازن الوعر وغيرهم ومغرباً خاصة مثل عبد الرحمن الحاج صالح ومنصف عاشور وصالح الكشو والفاسي الفهري في بعض أعماله. إلا أن هؤلاء النحاة قد تجاوزوا عادة هذا النحو تأثراً بالتراث حيناً وبعض النماذج المتولدة عنه آخر كما فعل كل من زكريا (انظر الجملة البسيطة ص 28 و 33) والفهري (انظر اللسانيات واللغة العربية ج 1). فالأول اعتمد المقاربة التوليدية التحويلية في تحليل الجملة العربية البسيطة ولكنه تجاوزها في ما خالف التراث النحوي، فعل ذلك مثلاً في حديثه عن بنية الجملة الأصلية في اللغة العربية. والثاني تجاوزها إلى المقاربة المعجمية الوظيفية.

وأما النحو المعجمي الوظيفي وهو ضرب من الأنحاء التوليدية غير التحويلية فقد ظهر أثره في مؤلفات الفهري دون غيرها.

وأما النحو التداولي فقد اقتصر فيه على "النحو الوظيفي" (functional grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة " (المتوكل، 1985 ص 9) ولم يجعله غير المتوكل إطاراً نظرياً لمقاربة الظواهر اللغوية

فتأثير النموذجين الأخيرين مختلف عن تأثير النموذج الأول على المستويين الأفقي والعمودي. فهو محدود أفقياً ولكنه أعمق في بعض النحاة. فقد ذهب الفهري إلى أن النحو الوظيفي أكثر كفاية من غيره. واعتبر المتوكل "النحو الوظيفي... النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات "النمذجة" للظواهر اللغوية من جهة أخرى" (المتوكل، 1985 ص 9) إذ يمتاز هذا النحو "على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية: النحو العلاقي (relation grammar) نحو الأحوال (case grammar) "الوظيفية" (functionalism) ونظريات فلسفية "نظريات الأفعال اللغوية" (speech acts theory) خاصة " (ن م ص 9). وقد رأينا أن نتعرض لدور الفعل عند اثنين من الباحثين العرب المحدثين هما المتوكل والفهري لتأثرهما بالأنحاء التوليدية تأثراً شديداً ظهر في كل مؤلفات الأول ومعظم مؤلفات الثاني ولأنهما اختارا نموذجين أكثر تقاطعاً مع التراث النحوي العربي. ففيها فضلاً عن دور الإطار المحمولي في تحديد بنية الجملة اهتمام بالوظائف النحوية، وإن اختلف مفهومها فيها.

وفي النموذج الوظيفي فضلاً عن ذلك تركيز على دور السياق وهو أمر لم يهمله النحاة العرب القدامى كما بين المتوكل في الوظائف التداولية. قال: "اهتم اللغويون العرب نحاة وبلاغيين كما هو معلوم بدراسة هذه البنية في إطار التفاعل بين بنية المقال ومقتضيات المقام. فاقترحوا أوصافاً لكل من ظاهرة "التخصيص" وظاهرة "العناية" وظاهرة "التوكيد" وظاهرة "الحصر" (ن م ص 8). ولكن بشكل مختلف.

1 - أهمية الفعل عند المتوكل

ليس الفعل بمبحث اهتم به المتوكل أو خصه ببعض بحوثه على نحو ما يظهر من عناوين آثاره كتباً نحو :

-الوظائف التداولية في اللغة العربية

-ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي

-ومن البنية الحملية إلى البنية المكوّنة

أو مقالات نحو " المبتدأ في اللغة العربية : نحو وصف وظيفي تداولي " (انظر في اللسانيات واللسانيات العربية 1988 ص93-120). بل هو غني فيها بالوظائف التداولية تطبيقاً على اللغة العربية وبالوظيفة المفعول خاصة. إلا أن ذلك لا يمنع من معرفة موقفه من المسألة. فتنبه النموذج الوظيفي لديك في كل كتاباته، وإن استعان في وصفه الوظائف التداولية مثلاً بـ"تحليلات ومفاهيم من الفكر اللغوي العربي القديم نحوه وبلاغته" (المتوكل، 1985 ص10)، يجعلنا ننتهي في غير عسر إلى رأيه في هذه المسألة. فأهمية الفعل في بنية الجملة عند المتوكل أقل منها عند التوليديين التحويليين ودون أهميته في التراث التحويي. فلا أثر له في ترتيب المكوّنات داخل الجملة ولا في إسناد الإعراب. فاشتقاق الجملة " في النحو الوظيفي يكون عن طريق بناء ثلاث بنيات : البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكوّنة. ويضطلع ببناء هذه البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد (أو ثلاثة مكوّنات) : "الأساس" و"قواعد إسناد الوظائف" و"قواعد التعبير" (المتوكل، 1987 ص6).

فدور الفعل في بنية الجملة في هذا النحو يتحدّد في الأساس ولا يتجاوز لذلك البنية الحملية. فالأساس يوفر لمكوّنات النحو الأخرى أطراً محمولية ممثلاً فيها " لمحمول الجملة ومقولته التركيبية (فعل اسم، صفة) ومحلات موضوعاته والوظائف الدلالية التي تحملها هذه المحلات بالنظر إلى الأدوار التي تلعبها بالنسبة إلى الواقعة الدال عليها المحمول وقيود الانتقاء المفروضة عليها" (المتوكل، 1987 ص6). ويمثّل المتوكل للإطار المحمول للفعل شرب على النحو التالي :

• شرب ف (س : 1 : حي (س : 1)) منف (س : 2 : سائل (س : 2)) متق " (ن م ص 6).
"وتعتبر الأطر المحمولية في النحو الوظيفي دالة على "واقعة" (state of affairs) (1) يقوم كل حدّ من حدود المحمول بالنسبة إليه بدور (role) معيّن وتنقسم الوقائع حسب النحو نفسه إلى "أعمال" (actions) و"أحداث" (process) و"أوضاع" (positions) و"حالات" (states) كما يتبيّن من الجمل :

١. شرب زيد لبنا

ب) فتحت الريح الباب

ج) زيد جالس فوق الأريكة

د) خالد فرح.

وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميتها بالنسبة إلى الواقعة المدلول عليها قسمين "موضوعات" (arguments) و"لواحق" ("satellites") (المتوكل، 1985 ص13). فالفاعل والمفعول وإن تعدد موضوعان. وما عدهما فلوأحق.

وأما ترتيب المكونات في الجملة فلا صلة له بالفعل. بل تتفاعل في تحديده مجموعة من العوامل. وهي الوظائف التداولية والوظائف التركيبية والوظائف الدلالية والتعقيد المقولي حسب سلمية حددها المتوكل على النحو التالي :

"التعقيد المقولي < الوظائف التداولية < الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية" (ن م، ص52)

... "بناء على ما سبق يفترض⁽¹⁾ أن المكونات التي لا تحمل سوى وظيفة دلالية تحتل الحيز الموقعي ص⁽²⁾ وترتب داخل هذا الحيز طبقاً للسلمية⁽³⁾ :

[منفذ < مستقبل
< حدث < زمان < مكان < حال < علّة < مصاحب]
متقبل

حيث يحتلّ الموقع الأول (ص1) المكون المتقبل حين يرد غير مسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول والموقع الثاني (ص2) المكون الحدث والموقع الثالث (ص3) المكون الزمان والموقع (ص4) المكون المكان والموقع الخامس والسادس والسابع المكونات الحاملة للوظائف الدلالية "الحال" و"العلّة" و"المصاحب" بالتوالي " (المتوكل، 1987 ص 48) " في غياب الوسائط (parameters) الثلاثة التالية " (ن م ص 48) :

- أولاً : الحدود الإجبارية : الحدود الموضوعات غير الفاعل والمفعول به في نحو:

• سلّمت خالدا الرسالة البارحة

"هذا الضرب من الحدود غير الوجهية ينزع بمقتضى أهميته بالنسبة إلى الواقعة الدال عليها محمول الجملة إلى احتلال الموقع الموالي مباشرة لموقعي الفاعل والمفعول أي الموقع الأول (ص1) داخل الحيز الموقعي (ص) حيث يعسر تقديم مكون آخر عليه كما يتبين من المقارنة" (ن م ص 48) بين الجملة السابقة والجملة :

1 - حوّزنا صيغة الفعل من مسند إلى ضمير المتكلم للجمع إلى مسند إلى ضمير الغائب المفرد.

2 - يتبنّ الموقع من الحدود غير الوجهية أي غير الفاعل والمفعول به.

3 - حوّزنا الزّتم 105 في النص الأصلي الواقع بعد السلمية بالقاعدة التي تناسب الواردة في الصفحة 46 من نفس المرجع.

٢٢. سلّمت خالدا البارحة الرّسالة .

أو في غياب " الحدود الحاملة للوظيفة الدّلالية المكان حين يتعلّق الأمر بمحمولات مثل دخل وخرج . . . فإنّها تستأثّر نظرا لاقتضاء المحمول لها أكثر من غيرها بالأسبقية في احتلال الموقع الموالي لموقع الفاعل أي الموقع الأول (ص1)، من الحيزّ الموقعي (ص) . . . وتتضح هذه الأسبقية من المقارنة (المتوكّل 1987 ص48) بين جمل المجموعتين (انظر ن م ص48-49) :

(أ) دخل خالد إلى البيت في الصّباح

(ب) ؟؟ دخل خالد في الصّباح إلى البيت

(ج) ؟؟؟ دخل خالد في الصّباح مغاضبا إلى البيت

(أ) خرج خالد من المكتب في المساء

(ب) ؟؟ خرج خالد في المساء من المكتب

(ج) ؟؟؟ خرج خالد في المساء متعبا من المكتب

-ثانيا : اقتضاء السياق الخطابي لذلك . فـ "من المجمع عليه الآن أنّ المعلومات في مستوى البنية الإخباريّة (informational structure) تتوزع داخل الجملة حسب قدمها أو جذتها بالنسبة للوضع التّخاطبيّ القائم بين المتكلّم والمخاطب . فالمعلومات القديمة أي المعلومات التي يتقاسمها المتكلّم والمخاطب (أو يعتقد المتكلّم أنّهما يتقاسمانها) تحتلّ المواقع الأولى في الجملة في حين أنّ المعلومات الجديدة (أي المعلومات التي لا يشارك المخاطب المتكلّم معرفتها تنزع إلى احتلال المواقع الأخيرة كما يتبيّن من التّمثيل الآتي :

[معلومات قديمة . . . معلومات جديدة]

حمل

ويعكس توزيع المعلومات على هذا النّحو في ترتيب المكوّنات داخل الجملة، إذ تحتلّ المكوّنات الحاملة للمعلومة القديمة المواقع الأولى في حين أنّ المكوّنات الحاملة للمعلومات الجديدة تحتلّ المواقع الأخيرة " (ن م ص49) .

-ثالثا : التّعقيد المقولي :

فلهذا العامل دوره في تحديد رتبة المكوّنات داخل جمل اللّغات الطّبيعية . "فالمكوّنات الأقلّ تعقيدا تنزع بصفة عامّة إلى أن تتقدّم على المكوّنات الأكثر تعقيدا" (المتوكّل، 1987 ص 49) . فالمركبّ الاسمي البسيط يتقدّم المركّب الحرفي والمركّب الحرفي يتقدّم المركّب الاسنادي (انظر ن م ص51) . وتخضع الحدود غير الوجهية المتواردة في الحيزّ الموقعي ص "في ترتيبها داخل الحيزّ الموقعي لمعيار التّعقيد المقولي إذ تنزع المكوّنات الأقلّ تعقيدا مقوليا إلى التّقدّم رتبة على المكوّنات الأكثر تعقيدا كما يتبيّن من الجملة التّالية (1) :

1 - حذفنا أرقام الجمل ووضعتنا مكانها نقاطا متالية تنبئها إلى ذلك .

... قابل خالد هنداً في الكلية بعد أن عادت من السفر .
 ... استقبل المدير الزوار مبتسماً في القاعة التي أعدت للاجتماعات .
 ... سلم خالد هنداً اليوم الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس .
 حيث ورد المكوّن المكان متقدّماً على المكوّن الزمان والمكوّن الحال على
 المكوّن المكان والمكوّن الزمان على المكوّن المتقبّل بالتوالي " (المتوكل، 1987
 ص 51).

وأما إعراب المكوّنات فيسند إلى " حدود الحمل بمقتضى الوظائف الدلالية
 " أو الوظائف التركيبية أو الوظائف التداولية التي تحملها هذه الحدود حسب
 سلمية تقضي بأسبقية الوظائف التركيبية في تحديد الحالات الإعرابية على الوظائف
 الدلالية والوظائف التداولية كما يتبيّن من البنية الوظيفية المحددة إعرابياً ...
 [خب [مض شرب ف (س: 1 : الطفل (س: 1)) منف فا محور

رفع

(س: 2 : لبن (س: 2)) متق مف بؤ جد [[

نصب

وهكذا نتبيّن أنّ أهمية الفعل عند المتوكل تكمن في الإطار المحمولي وأنّ
 المتوكل لم يخرج عن " المبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي ولا عن بنية
 النحو المقترحة " (المتوكل، 1985 ص 10) وإن هو حاول " إغناء النحو الوظيفي
 بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس (1) في اللغة العربية خاصّة
 " (ن م، 1985 ص 10) وسعى إلى " عقد الحوار بين الفكر اللغوي العربي القديم
 والنحو الوظيفي " (ن م ص 10). غير أنّ فضل مقارنته يتمثل في تجاوزه اعتبار
 الفعل كلّ شيء في بنية الجملة بأن ركّز على أهمية سياق الخطاب في ترتيب
 المكوّنات وعلى أهمية وظائفها التركيبية والدلالية في إسناد الإعراب .

2 - عند الفهري

ولا يختلف الفاسي الفهري عن المتوكل في طريقة تناول الفعل . فلم يكن
 المسند في الجملة الفعلية مبحثاً من المباحث التي تناولها . ولكنّ أهمية الفعل
 بالنسبة إليه ضمنية . فموقفه منه يبرز من خلال النموذج اللساني الذي اتّخذ
 إطاراً نظرياً لمقاربة الظواهر اللغوية . فقد اعتمد النحو المعجمي الوظيفي . وهو
 نموذج توليدي غير تحويلي يركّز على المعنى باعتداده المعجم أساساً وإقحامه
 الوظائف النحوية . وهو يهتم " بالوصف الوظيفي لمتواليّة معيّنة انطلاقاً من
 النحو والمعجم بأخذ المعلومات المضمّنة في التحشيات الوظيفية بعين الاعتبار " (الفهري، 1988 ج 1 ص 85).

1 - الوظائف التداولية عنده خمس . وهيظيفتان داخليتان البؤرة والمحور وثلاث خارجية هي المبتدأ والذيل والتمادى (راجع
 في ذلك المتوكل، 1985) .

فلا ريب أنَّ المدخل المعجمي للفعل هو الَّذي يحدّد عدد المحلّات التي يقتضيها التركيب وهي الموضوعات

* فضرِب زيد

في القراءة المتعدّية التي لا يُقصد فيها الاستغناء عن المفعول جملة لاحنة عند الفهري و"يأتي لحن هذه الجملة حدسا من كون " ضرب " محمولا ذا محلّين بينما لم يُملأ في [الجملة السّابقة] إلّا محل واحد " (ن م ج 1 ص 95) " والبنية المحمولىّة للفعل ضرب ، عنده... عبارة عن محمول ثنائيّ المحلّات يقيم توافقا بين موضوعات الفعل وبين الوظائف النّحويّة الواردة (" ن م ج 1 ص 95) على نحو ما يرى من المثال التّالي:

* ضرب > (فا) (مف) < *

فـ"هناك توافق قويّ في النّظرية المعجميّة الوظيفيّة بين البنية الحملية للمحمول وبين بنيتة الوظيفيّة. ونحصل على هذا التّوافق داخل المعجم بجعل كلّ موضوع موع يتوافق مع وظيفة نحويّة وظع متمكّنين بذلك من بناء الصّورة الدّلاليّة للمحمول المعني. ويُمكن القيد الأحادي على إلحاق الوظائف النّحويّة بالموضوعات من تحديد الكيفيّة التي يتمّ بها هذا الإلحاق بشكل أكثر دقّة. وتصوغ بريزنن (1980) هذا القيد كما يلي : ... بالنّسبة إلى ضرب مثلا وهو محمول ثنائيّ المحلّات فإنّ الإلحاق يجعل وظيفة الفاعل توافق الموضوع الأوّل ووظيفة المفعول توافق المفعول الثّاني " (الفهري، 1988 ج 1 ص 95-96).

فالتّوافق بين البنية المحمولىّة وهي " العلاقات الدّلاليّة التي يقيمها المحمول مع موضوعاته " (ن م ج 1 ص 81) والبنية المكوّنة يتمّ " في النّظرية المعجميّة الوظيفيّة بواسطة الوظائف النّحويّة " (ن م ج 1 ص 81). " ولائحة هذه الوظائف محدودة وهي تتضمّن الفاعل (فا) والمفعول (مف) والمفعول غير المباشر (مف غ ب) والمالك (=possessor ما) والفضلة (= فض) والملحق (=adjunct ملح) ... إلخ.

وتألف المعلومات الصّادرة عن المعجم عن القواعد التركيبيّة لبناء البنية الوظيفيّة التي تشكّل بدورها دخلا (input) للمكوّن الدّلالي الذي يترجمها إلى صورة منطقيّة ملائمة في حين تؤوّل البنية المكوّنة فونولوجيا " (ن م ج 1 ص 81).

القسم الثالث

العلاقات السياقية

الباب الأوّل :

خصائص الفعل السياقية

الفصل الأوّل :

تحديد الفعل عدد

المحلّات التي يقتضيها التركيب

ركّز النّحاة في تناول العلاقات القائمة بين الفعل والمكوّنات الأوّليّة الأساسيّة على المفعول به . فعلاقة التواجد القائمة مثلاً بين الفعل والمفعول به سلبي أو إيجاباً مبحث قديم في الدرس النحوي، ولكن مقاربتها تختلف باختلاف الأنحاء قديمها وحديثها إطاراً نظرياً وطريقة تناول.

1 - في النّحو القديم :

1 - 1 - خصائص الأفعال التوزيعية (1) في البنية الأصليّة

فعدد المحلّات التي يقتضيها الفعل من المسائل الأساسيّة التي تناولها النّحاة القدامى عرباً وغير عرب . فقد كانت الخصائص التوزيعية من بين الأسس التي اعتمدت في تحديد أنواع الأفعال (انظر مثلاً الزمخشري، المفصل ص 257-258 وابن يعيش ج 7 ص 68 و 69) في النّحو العربي، إذ قسم النّحاة العرب (انظر مثلاً سيبويه ج 1 ص 33-54 ابن السّراج ج 1 ص 169-190) الأفعال شأنهم في ذلك شأن غيرهم على أسس اكتفائها بالفاعل أو تجاوزها له إلى غيره من المكوّنات الأوّليّة الأساسيّة (انظر مثلاً : Dubois et autres 1973 p 496; et N. Ruwet : Théorie syntaxique et 181 syntaxe du français).

فكانت الأفعال عندهم ضربين :

- لازمة لا يحتاج فعلها إلى غير الفاعل نحو :
- ارتعد ارتعاد العريان في يوم قر (المسعودي ص 103)
- وقامت قيام النائمة لدغت (ن م ص 51)

1 - يطلّح بعضهم على عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل ونوع مقولاتها بالإطار النّحوي (انظر الفهري، 1986 ص 24). وقد اتصروا في هذا الفصل على المعنى الأوّل. لذلك آثرنا أن نسمي بخصائص الأفعال التوزيعيّة.

فكّل من الفعلين في الجملتين أحادي المحل⁽¹⁾ يكتفي بالفاعل ولا يتجاوزهُ إلى مفعول به على مستوى البتين السطحية والعميقة⁽²⁾.

-ومتعدية تفتقر إلى أكثر من محل. فتقتضي فاعلا ومفعولا به أو أكثر.
وقد اختلف النحاة القدامى في تبويب الأفعال المتعدية. فأما العرب منهم فقسّموها على أساس عدد المفاعيل التي تحتاجها فنوع مقولة المفعول به. فكانت عندهم أنواعا ثلاثة:

-متعدية إلى مفعول به. واحد وهي الثنائية المحل نحو:

• (وَدَحَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَيَنَان) (12 يوسف 36)

• (وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ) (12 يوسف - 25)

-ومتعدية إلى مفعولين. وهي الثلاثية المحل، وهي تستوجب فاعلا ومفعولا أولا ومفعولا ثانيا نحو:

• (يَا بَذْنِي لِي مَوْلَايَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ فِي الذَّهَابِ إِلَى حَجَرَتِي...؟) (الحكيم ص 83)

• (وَيَلْهَمُ اللَّهُ الْأَسَدَ أَنْ يَتَكَلَّمَ) (المعري ر غ ص 305)

-ومتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وهي الرباعية المحل. وهي قليلة. درج النحاة على التمثيل لها بأفعال محولة ترد في كتبهم بشكل مخالف لاستعمالها في الواقع اللغوي. من ذلك قولهم:

"أَرَى اللَّهَ بَشَرًا زَيْدًا أَبَاكَ"

• (وَيَأْتِ زَيْدًا عَمْرًا أَبَا فُلَانٍ)

• (وَأَعْلَمُ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرًا مِنْكَ) (سيبويه ج 1 ص 41)

ولقد أوغل النحاة في تقسيم الأفعال المتعدية. فاعتمدوا نوع مقولة المفعول به أساسا آخر لذلك، أو ما يسميه النحاة بطريقة التعدية. فهي بحسب تعديتها إلى الفعل بنفسها أو بحرف جر ضريان:

-متعدية بنفسها وهي التي يكون مفعولها مركبا اسميا أو ما يقوم مقامه كما في نحو:

• (رَأَيْتُ عَلَى رَأْسِ الْكُتَيْبِ الْمُقَابِلِ مِنْ وَجْهِ الْمَشْرِقِ شَبِيحِينَ) (المسعودي

ص 19)

1 - يستعمل للدلالة على العناصر الأثرية الأساسية التي يقتضيها الفعل مصطلح المحل أو الموضوع في الأثناء الترددية. فالمصطلح يختلف بحسب نوع التحول تحويلا كان أو غير تحويلي. فالحدود الموضوعات من مصطلحات التحول العائلي والوظيفي. والمحل مصطلح توليدي تحويلي. بل كان قد وجد في كتب التراث. فقد استعمله ابن عيشر في شرحه على المفصل. قال: "اعلم أنّ الأفعال على ضربين متممة وغير متممة: فالمتممة ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل والتعدّي التجاوز. يقال: عدى طوره أي تجاوز حده أي أنّ الفعل يتجاوز الفاعل إلى محل غيره. وذلك المحل هو المفعول به" (شرح المفصل ج 7 ص 62). وقد أقرنا المصطلح الأخير بهذا للمنطق وإيرازا للقطاع بين التراث والتأنيبات التوليدية. وفي كتب النحاة العرب المحدثين تلبذب في استعمال المصطلح.

2 - قد تكون الأفعال نواتج المحل أو ثلاثية. ولكنه يقتصر في بنية الأولى السطحية على محل واحد، وفي الثانية على محلين إيجابا للاستثناء عن المفعول في الإبلاغ كما في نحو: (كلوا واشربوا ولا تسرفوا) (7 الأعراف - 31-) و'فلان يطعم ويمنع ويضرب ويبيع ويصل ويقطع' (ابن عيشر ج 2 ص 40) و(قال: ما خطيبكم) (28 القصص - 29-) تحذره معرضا عنه لأنه وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل. فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو: ظرف وشرق وقام و(قعد) أو من قبيل المتعدية إلى مفعول واحد' (ن م ج 2 ص 40).

3 - لا ترد هذه الأفعال مكثفا في واقع الاستعمال. بل يكون المحل الثالث والرابع فيه مخصصا لمركب بالموصول الحرفي يقع مفعولا ثانيا يقال. ثبت زيدا أن عمرا أبو فلان.

• ما استحييت أن تذكر مثل هذا في مدحتك رسول الله ... ؟ (المعري،
 ر غ ص 235)
 -ومتعدية بحرف جر، وهي التي يكون مفعولها مركبا حرفيا بالجر نحو:
 لم تدع إلى ذلك ضرورة (ن م ص 342)
 أو أحد مفعولها كذلك نحو:

• وحثهم على ما فعلوه أنهم رُجموا على استراق السمع (المعري، ر غ ص 297)
 • وأخبرني عن أشعار الجن (ن م ص 291)

وأما النحاة الغربيون فيقسمون الأفعال على أساس نوع المقولة الواقعة مفعولا
 به. فإذا كان مركبا اسميا كانت التعدية في اصطلاحهم مباشرة. وإذا كان مركبا
 حرفيا كانت التعدية غير مباشرة (انظر في ذلك:

Lyons 245 و 1973 و 1973 Dubois et Autres 181 و 1973 N. Ruwet : Theorie syntaxique et Syntaxe du français-

1-2- في البنى المنقولة :

1-2-1- الإنزال في النحو العربي :

وقد تناول النحاة العرب بالدرس البنى المحولة بشكليها فتعرضوا لمسألتي
 الإنزال⁽¹⁾ والرفع في مواطن مختلفة. فأما الحط في عدد المحلات التي يحتاجها
 الفعل في بعض البنى المحولة، فمبحث قار من مباحث النحو العربي منذ نشأته
 إلى اليوم (انظر مثلا: ابن السراج ج 1 ص 76-81 والإستراباذي، شرح الكافية
 ج 1 ص 83-85 وابن هشام، شرح شذور الذهب ص 159 وأيوب، 1957 ج 1
 ص 244 وعباس، 1963 ج 1 والمهيري وجماعته (السنة الأولى ص 132-140)
 وميلاد وبوحوش (السنة السابعة من التعليم الأساسي) ص 54-65). فهذا سيبويه
 يخصه بفصل سماه "باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذي
 لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر" (سبويه ج 1 ص 33-34).
 وعلى دربه سار معظم النحاة من بعده. فقلما خلا من هذا المبحث واحد من
 مؤلفاتهم. غير أن عنوان هذا الفصل اختلف عندهم باختلاف المصطلح. فهو باب
 "المفعول الذي لم يسم من فعل به" (ابن السراج ج 1 ص 76-81) أو مفعول ما
 لم يسم فاعله (انظر شرح الكافية ج 1 ص 83-85) حيناً ونائب الفاعل آخر (انظر
 مثلا: شرح شذور الذهب ص 159-179 وأيوب، 1957 ج 1 ص 244).

فالبناء لغير الفاعل عملية إنزال على مستوى البنية السطحية لعدد المحلات التي
 يقتضيها الفعل في أصل التركيب. وقد تنبه النحاة القدامى إلى ذلك على نحو
 ما يتضح خاصة من كتاب الأصول. قال ابن السراج: "وإن كان يتعدى إلى

1 - الإنزال هو الحط من عدد المحلات التي يقتضيها الفعل بواحد نتيجة تأثير صيغة الفعل كما هي الحال في البناء لغير الفاعل
 مثلا والتصعيد والجمل هو العكس.

مفعول واحد بقي الفعل غير متعد وإن كان يتعدى إلى اثنين بقي الفعل متعديا إلى واحد. وإن كان يتعدى إلى ثلاثة بقي الفعل يتعدى إلى اثنين. فعلى هذا فقس. متى نقلت "فَعَلَ" الذي هو للفاعل إلى مبني إلى "فِعِل" الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات واحدا" (ابن السَّراج ج 1 ص 78). تقول:

• ضربت زيدا

• وأعطيت زيدا درهما

• وأعلم الله زيدا بكرا خيرا للناس

فإذا حولت الفعل إلى البناء لغير الفاعل قلت:

• ضُرب زيد

• وإُعطي زيد درهما

• وأعلم زيدا بكرا خيرا للناس

فيكون الفعل الأول في المجموعة الأولى ثنائي المحل والثاني ثلاثي والثالث رباعي. فإذا بُنيت هذه الأفعال لغير الفاعل وقع الحظ بواحد في عدد المحلات التي يفتقر إليها الفعل في بنيتها المعجمية. فيستوجب الأول محلا واحدا والثاني محلين والثالث ثلاثة فحسب.

1- 2 - 2 - الجعل:

وأما ما اصطلاح عليه النحاة العرب بالتعدية فالنقل فيه عملية معاكسة للبناء لغير الفاعل. فهو رفع في عدد المحلات التي يقتضيها الفعل في أصل التركيب. فأما إذا كان التحويل فيه صرفيا فيكون الرفع بواحد فحسب * تقول:

• قمت

فلا يتعدى إلى مفعول. فإن قلت: أفعلت منه قلت:

• أقمت زيدا

وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد فنقلته من فعلت إلى أفعلت عديته إلى اثنين نحو قولك:

• رأيت الهلال

فهو متعد إلى مفعول واحد. فإن قلت:

• أريت زيدا الهلال

فيتعدى إلى اثنين. وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين فنقلته من فعلت إلى أفعلت تعدى إلى ثلاثة مفعولين * (ابن السَّراج ج 1 ص 78).

فتحويل فعلت إلى أفعلت⁽¹⁾ رفع في عدد المحلات التي يقتضيها الفعل في البنية المحولة بواحد. فقام أحادي المحل ورأى ثنائي. ولكن أقام المحول عن الفعل الأول ثنائي المحل وأرى المحول عن الثاني ثلاثي.

1 - لا يتصور الأمر على نقل فعل إلى فعل كما يومئ بذلك نص ابن السَّراج. فبناء أقل لمذكور من فعل لا يختلف في خصائصه عن أفعل المحول.

وأما إذا كان التحويل تركيبياً باستعمال أداة تكون حرف جر فيجوز الرفع في عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل المحول بواحد أو أكثر. تقول:

- جاء زيد
- وجئت بزيد
- وجئتك بزيد

فالفعل جاء يفتقر في أصل بنيته إلى محل واحد. فإذا عدّي بالحرف احتاج إلى أكثر من محل إلى محلين في الجملة الثانية وثلاثة في الثالثة. غير أن مقارنة النحاة العرب العلاقة القائمة بين الفعل والمفعول به كانت متأثرة بالفكر السائد آنذاك. فهي لذلك تنزّل في إطار نظريتين نحويتين عليهما تأسس الدرس التحوي:

- الأولى جزئية. وهي نظرية العامل وهي خاصة بدراسة التركيب.
- والثانية كلية. وهي نظرية الأصل والفرع التي تحكم جزءاً كبيراً من تحليلهم التحوي. فالأصل هو العماد والفرع هو الفضلة، وليس المفعول به إلا واحداً منها.
والبحث عن أثر العامل محور الدرس التحوي بعد سبويه. لذلك كان التركيز في كتب النحو القديم على الإعراب وما يتصل به. فكان الأساس الأوّل الذي اعتمده ابن هشام في تبويب المباحث النحوية المتصلة بمكونات الجملة في شرح شذور الذهب والثاني في معظم المؤلفات النحوية القديمة، إذ تبوب هذه المباحث أولاً بحسب نوع مقولة المكون النحوية إلى أبواب ثلاثة: باب الاسم وباب الفعل وباب الحرف. ثم يقسّم باب الاسم إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات (انظر مثلاً ابن السّراج (ج 1 ص 58-158) و(408-158) و(ج 2 ص 117-144) وابن يعيش (ج 1 ص 74-169) و(ج 1 ص 101-ج 2 ص 117) و(ج 2 ص 117-ج 3 ص 38) والإستراباذي، شرح الكافية (ج 1 ص 70-112) و(112-271) و(271-298) والزّمخشري، المفصل (ص 18-31) و(31-82) و(82-110)). ويقسّم الفعل بحسب نوعه إلى جامد ومتصرف وما كان منه متصرفاً يقسّم على أساس الإعراب إلى مرفوع ومنصوب ومجزوم (انظر مثلاً ابن السّراج (ج 2 ص 146-147) و(147-156) و(156-163) وابن يعيش (ج 8 ص 12-114) و(ج 8 ص 15-40) و(ج 8 ص 40-58) والإستراباذي، شرح الكافية (ج 2 ص 229-232) و(232-251) و(251-268) و(268-251) والزّمخشري، المفصل (ص 245-256) و(256-252) و(252-246)).

2 - في اللسانيات:

أما في اللسانيات فقد وقع التنظير للعلاقة القائمة بين الفعل وعدد المحلّات التي يقتضيها التركيب. وقد كانت المدرسة التوليدية أول من فعل بأشكال مختلفة تطوّرت بتطوّر آراء منشئها وأتباعه وبقدر استفادتها من النقد الموجه إليها والدراسات التي أجريت حول الدلالة. فبدت العلاقة في أول الأمر ضمنية محتشمة ثم تحولت بعد ذلك إلى صريحة واضحة.

فقد اعتبر تشومسكي التركيب يتحدد في مستوى المعجم على نحو ما يتبين من طريقة اشتقاق الجملة ومن القيود الانتقائية التي قال بوجود مراعاتها فيه .
فقاعدة اشتقاق الجملة تكون على النحو التالي (1):

ج ← * م س ، م ف { م س ، م ح } * .

ففي هذه القاعدة تحدد خصائص الفعل السياقية . «فحين نصف معنى كلمة معينة غالباً ما نجد من المناسب أو من الضروري أن نشير إلى الإطار النحوي الذي يحيط بهذه الكلمة مثال ذلك حين نصف معنى " hit " (يضرب) نصف ولا شك عامل (فاعل) الحدث ومفعوله طبقاً لمفهومي الفاعل والمفعول به اللذين يبدو أن أحسن تحليل لهما هو اعتبارهما ضمن المفاهيم الشكلية المحضة لنظرية القواعد " (تشومسكي، 1990 ص138) . فقاعدة إعادة كتابة الجملة موحية بالسياق الذي يرد فيه الفعل . وورود الفعل في سياق معين مقيد بسماته الانتقائية في النظرية المعيار . ذلك أن سماته السياقية تحدد فيما تحدد عدد المحلات التي يستوجبها التركيب بما فيها المفعول به (انظر تشومسكي، 1990 ص60 و138) .
فالأفعال to drink ، to admire ، to come تختلف توزيعاً . وقاعدة اشتقاق الجملة منها مختلفة . فأما أولها فيقتضي محلاً واحداً . تقول:

• The old man comes

فتكون قاعدة اشتقاق الجملة منه كما يلي:

ج ← * مركب اسمي ، مركب فعلي ب *

وأما ثانيهما وثالثهما فيفترقان إلى محلين إذ يتجاوزان الفاعل إلى مفعول به . تقول (2):

• John drinks wine

• John admires sincerity

فتكون قاعدة اشتقاق الجملة منهما واحدة على النحو التالي:

ج ← * مركب اسمي ، مركب فعلي ، مركب اسمي *

فسمات الفعل تحكم توزيعه . ولقد كان تشومسكي في ذلك أكثر وضوحاً في النظرية المعيار الموسعة إذ تجاوز مجرد الملاحظة إلى التنظير بأن جعل السمات الانتقائية السياقية والدلالية في مرحلة أولى ضمن المكون الأساس (انظر مثلاً Chomsky ، 1977 ص19-39 و Chomsky ، 1971 ص100 و109) ثم بأن اعتبر المعجم وهو لائحة من المداخل ضمن مكونات الأساس (انظر في ذلك 1971 ، Chomsky ص134) أحد عنصري المكون التركيبي .
ففي مدخل الفعل تحدد خصائصه النحوية . وهي التي تحكم بنية الجملة التي يكون رأساً لها على نحو ما يتبين من مدخل to decide (انظر Ray Jackendoff ، 1972 ص69)

1 - هذه القاعدة مطابقة لبنية الجملة في اللغة الإنجليزية . ولكن تشومسكي جعلها عامة تشمل كل اللغات في نطاق سعيه إلى كلية التواعد .

2 - هذه الأمثلة وردت في البنى النحوية في موطنين مختلفين . فأما الأول فجاء في الصفحة 26 . وأما الآخران فوردوا في الصفحة 60 . غير أن هذه الأمثلة لم تحل من هذه الوجهة في كتاب تشومسكي .

$$\left[\begin{array}{c} 784 \\ / decid / \\ + V \\ SN^1 \text{ — on } SN^* \\ SN^1 \text{ Decide on } SN^* \end{array} \right]$$

ورأس الإسقاط وهو الفعل هو الذي يحدد المحلّات التي يقتضيها التركيب . فهو إذن الذي يستوجب وجود المفعول به أو عدمه وعدد المفاعيل في حالة التعدي .
 3- ففي النحو التقليدي واللسانيات التوليدية اهتمام بعلاقة الفعل بالمفاعيل بشكل صريح في الأول ، ضمنى في الثاني . وإذا كان النحو القديم لم يسع إلى تفسير علاقة التواجد السلبي أو الإيجابي بين الفعل والمفعول به بشكل منهجي فاكفى ببعض الملاحظات الصائبة ولا ريب الواردة في مواطن ومباحث مختلفة فإن المدرسة التوليدية أوجدت تعليلا للعلاقة بين الفعل وعدد المحلّات التي يحتاجها . وهي بذلك تعلل ضمنا علاقة الفعل بالمفعول به . فقد جعلت المعجم يحكم التوزيع . فسمات الفعل الانتقائية تحدد عدد المحلّات التي يستوجبها . فتقضي بوجود مفعول به أو أكثر في بنيته أو عدمه . فهي التي تحكم نوع العلاقة بين الفعل والمفعول به . فإذا كانت السمة " لازم " كانت العلاقة تكاملية . وإذا كانت " متعد " كانت العلاقة تلازمية .

إلا أن الاعتماد على سمات الفعل الانتقائية أو على مدخله المعجمي لا يفسر اشتراك أفعال الحقل المعجمي الواحد في التوزيع ولا اختلاف أفعال المشترك مثلا فيه وهو ما سنسعى إلى بيانه في ما يلي .

الفصل الثاني : إشكالية بناء الفعل في علاقته بخصائصه التوزيعية

- 1 - إيهام بعض الأمثلة بتحديد بناء الفعل خصائصه التوزيعية :
 أمور كثيرة توهم على مستوى ملاحظة الواقع اللغوي بأن دور بناء الفعل أساسي في تحديد عدد المحلّات التي يقتضيها التركيب

1-1-1 منها بعض البنى الجعلية(1):
1-1-1 من الأفعال الثلاثية المجردة المنقولة
(أ) من وزن فَعَلَ إلى فَعَلَ نحو:

المصدر	عدد المحلات	وزن الفعل	المثال
ابن منظور (كرم) م 5 ص 248	1	فُعْل	كُرُم الفرس وغيره بالضم كرما وكرامة فهو كريم
	2	فَعَلَ	وكرمت الرجل إذا فاخرته في الكرم فكرمته أكرمه بالضم إذا غلبته في الكرم.
الزمخشري، أب (هزل) ص 702	1	فُعْل	وهزلت حال فلان. نقول له فضل
	2	فَعَلَ	جزيل وحال هزيل. وهزله السفر والجذب والمرض

(ب) أومن وزن فَعَلَ إلى فَعَلَ أو العكس نحو(انظر الجدول الأول ص 541-542):

المصدر	عدد المحلات	وزن الفعل	المثال
ابن منظور (أنف) م 1 ص 115	1	فَعَلَ	أَنَفَ البعير : شكا أَنفه
	2	فَعَلَ	وَأَنَفَ وَأَنَفَهُ وَأَنَفَهُ أَنَفًا : أَصاب أَنفه
ن م (حسب) م 1 ص 630	2	فَعَلَ	وَحَسَبَ الشَّيْءَ يَحْسِبُهُ حَسْبًا وَحِسَابًا وَحِسَابَةً : عَدَ.
	3	فَعَلَ	وَحَسَبَ (2) الشَّيْءَ كَأَنَّا يَحْسِبُهُ وَيَحْسِبُهُ وَالْكَسْرُ أَجُودُ اللَّغَتَيْنِ حَسْبَانًا وَمَحْسَبَةً وَمَحْسَبَةً : ظَنَّهُ
ن م (نعل) م 6 ص 673	1	فَعَلَ	وَنَعَلَ يَنْعَلُ وَتَنْعَلُ وَانْتَعَلَ : لَبَسَ النِّعْلَ
	2	فَعَلَ	وَنَعَلَ الْقَوْمَ : وَهَبَ لَهُمْ نَعَالًا

فعدد المحلات التي اقتضاها الثنائيان المشتقان من الجذرين (ك،ر،م) و(ه،ز،ل) تختلف باختلاف وزن الفعل. فما جاء من هذين الجذرين على وزن

1 - الجعلة مصطلح استعمله الفهرى. وقد عثر به " ما دعي في التحو الغربي بالسببية " (المعجم العربي ص 154) "causatif" وقد ترجمه المتوكل بـ " البيات التعليمية " (نظر من البية الجملة إلى البية المكونة ص 117). وقد اتصروا على نوع منها هو الجعل الصربي.
2 - يختلف حقل للوحدتين المعجمتين حسب وحسب باختلاف حركة عين الفعل. فنقل الأول الذلالي هو العد. وسفل الثاني الظن. إلا أننا اعتبرناهما هنا من نفس الجذر متماهين لأن فارس في المقاييس. فقد قال: " من ثيامس الباب للحسان: الظن. وذلك أن فرق بينه وبين المد بتغير الحركة والتصرف والمعنى واحد. إذا قال: حسبه مكننا لكتفه قال: هو في الذي أعده من الأمور الكائنة " (ابن فارس، المقاييس (حسب) م 2 ص 59)

فَعْلٌ افتقر إلى محلٍّ واحد، هو الفاعل. وما ورد منهما على فَعَلٍ استوجب محلين. فزاد عدد المحلّات بواحد بتحويل صيغة الفعل من فَعَلٍ إلى فَعَلَ. وصار الفاعل الأصليّ مفعولا به في البنية المحوّلة. وكذا الحال في الأفعال الواردة على وزني فَعَلَ وفَعَلٍ المشتقة مثلا من الجذر (ع، ن، ف) و(ح، س، ب) و(ن، ع، ل). فأولها وثالثها اقتضيا محلاّ واحدا وثانيها محلّين إذا جاءت جميعا على وزن فَعَلَ ولكنّ الأوّل والثالث استوجبا محلّين والثاني ثلاثة محلات حين وردت على وزن فَعَلَ. وصار الفاعل في البنية الأصليّة مفعولا به في البنية المحوّلة والمفعول به إن وجد مفعولا ثانيا.

1 - 1 - 2 - أو من البنى المحوّلة من الفعل المجرّد إلى المزيد :

ولا يختلف أمر البنى المحوّلة من الفعل المجرّد إلى المزيد.

أ) من وزن فعل إلى أفعال (انظر الجدول الثاني أ ص 542) نحو:

خَلَقَ الثَّوبُ خَلْقَهُ وَاخْلَوْلِقْ	فَعْلٌ	1	الزمخشري، أب (خلق) ص 173
وَأَخْلَقْتَ الثَّوبَ : لبسته حتى يَلَيَّ	أَفْعَلٌ	2	
«رَشِدَ رَشْدًا ضِدَّ غَوَى»	فَعِلٌ	1	ابن القطاع
وَأَرْشَدَهُ (الله) : هداه	أَفْعَلٌ	2	(رشد) ج 2 ص 13
وَنَزَلَ بِالْمَكَانِ وَنَزَلَ فِي الْمَكَانِ	فَعَلَ	2	الزمخشري، أ ب (نزل) ص 628
وَأَنْزَلَنِي طَوْلَ النَّوَى دَارَ غُرْبَةٍ	أَفْعَلٌ	3	الجاحظ، رج 217 ص 258

ب) أو من وزن فعل إلى فَعَلَ (انظر الجدول 2-ب ص 542) مثل:

أَذَبَ الزَّجْلُ يَأْذِبُ أَذِيبًا فَهُوَ أَذِيبٌ	فَعْلٌ	1	ابن منظور (أذب) م 1 ص 25
وَأَذَبَهُ فَتَأَذَبَ : علّمه	فَعَلَ	2	
يُقَالُ : «جَدَعَ الصَّبِي»	فَعَلَ	1	الزمخشري أب (جدع) ص 84
وَجَدَعَهُ إِذَا قَالَ لَهُ جَدَعَا لَكَ	فَعَلَ	2	
وَفَسَقَ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ فُسْقًا وَفُسُوقًا... أَي فَجَّرَ... وَقِيلَ الْفُسُوقُ الْخُرُوجُ عَنِ الدين... وكذلك الميل إلى المعصية	فَعَلَ	1	ابن منظور (فسق) م 4 ص 1096
وَفَسَّقَهُ	فَعَلَ	2	الزمخشري، المفضل ص 281

فالأفعال المجرّدة المشتقة من الجذور (خ، ل، ق) و(ر، ش، د) و(ن، ز، ل) الواردة تباعا على فَعْلٍ وفَعِلٍ وفَعَلَ مثلا اقتضى أولاها محلاّ واحدا وثالثها محلّين. ولكنّها لما حُوِّلَت إلى وزن أفعَل استوجب أولاها محلّين وثالثها ثلاثة محلات، وصار الفاعل الأصليّ فيها مفعولا في البنية المنقولة. وكذا الشّان في

الأفعال المجردة المشتقة من الجذور (ء، د، ب) و(ج، د، ع) و(ف، س، ق).
فقد افتقرت إلى محل واحد. فلما نقلت صيغتها إلى وزن فعل اقتضت محلين،
وصار الفاعل الأصلي مفعولا به في البنية المحولة.
1 - 2 - ومنها البناء لغير الفاعل :

تقول :

البنية المحولة	المصدر	عدد المحلات	الأصل	عدد المحلات
حُوسِبَ حسابا شديدا	المعري، رغ ⁽¹⁾ ص 247	1	حاسبني الله حسابا عسيرا	2
حُمِدَ سريره	ابن هشام، ش ق ن (2) ص 187	1	حَمَدَ الناس سريره	2
ضُرِبَ هند		1	ضرب زيد هنداً	2
بما غُفِرَ لك؟	رغ ص 183	2	غفر الله لي بيت شعر قلته	3
(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)	2 البقرة 183 -	2	كتب الله عليكم الصيام كما كتبه على الذين من قبلكم	3
كُسي عمرو جبة	الزمخشري، المفصل ص 259	2	كسا زيد عمرا جبة	3
أُعْلِمَ زيد عمرا خير الناس	ابن يعيش ج 7 ص 71	3	أعلم الله زيدا عمرا خير الناس (3)	4

فالأفعال حاسب وحمد وضرب تقتضي محلين فاعلا ومفعولا. والأفعال
الثلاثة غفر وكتب بمعنى الحكم وكسا تستوجب ثلاثة محلات، وأعلم تقتقر في
عرف النحاة إلى أربعة إذ هي تقتضي ثلاثة مفاعيل. فإذا نقلت صيغة الفعل فيها
من البناء للمفاعل إلى البناء لغير الفاعل احتاجت الثلاثة الأولى إلى محل واحد
والثلاثة التالية إلى محلين والفعل الأخير إلى ثلاثة. فوقع إنزال في البنية المحولة
في عدد المحلات التي يقتضيها الفعل في البنية الأصلية بواحد. فما احتاج إلى
محلين اقتصر فيه على واحد وما افتقر إلى ثلاثة استغني فيه باثنين وما استوجب
أربعة اكتفي فيه بثلاثة.

1 - 3 - ومنها بناء فعل الدال على المبالغة :

يقال :

- 1 - رغ : اختزال لمقالة الغفران
2 - ش ق ن رمزنا بها إلى شرح فطر الندى
3 - هذا واحد من أمثلة النحاة الخيرية انسطرهم إليه القول بتدني الفعل إلى ثلاثة مفاعيل.

• ضَرَبَ الرجلُ

• وَفَهُم

"بمعنى ما أضربه وما أفهمه" (1) (ابن هشام المغني ج 2 ص 519 وانظر اللسان (ضرب) م 3: ص 519) إذا حول فعل الجملتين من:

• ضَرَبَ وَفَهُم

المفتقرين إلى محلين إلى ضَرَبَ وَفَهُم المقتضيين محلا واحدا "للمبالغة والتعجب" (ن م ج 2 ص 519)

1- 4 - ومن ذلك المشترك (2) من الأفعال (انظر بقية الأمثلة في

الجدول (3) ص 543 - 544) من نحو:

أَذَنَ أَذْنَا فهو ماذون : أصاب أذنه	فَعَلَ	2	ابن منظور (أذن) م 1 ص 39-40
«وَأَذِنَ لَهُ فِي الشَّيْءِ إِذْنَا : أَبَاحَهُ لَهُ»	فَعَلَ	3	
« وَيَقُولُ : بِذَرِ بِذَارَةٌ » «وَالْبَذَرُ الَّذِي يَفْشِي السَّرَّ وَيُظْهِرُ مَا سَمِعَهُ »	فَعَلَ	1	ن م (بذر) م 1 ص 180
وَيَذَرُ اللَّهُ الْخَلْقَ بَذَرًا : يَتَّهَمُ وَفَرَقَهُمْ	فَعَلَ	2	
«وَوَزَّرَ يُوَزِّرُ» فهو موزور وإثما قال في الحديث : مأزورات أي غير أثمات	فَعَلَ	1	ن م (وزر) م 6 ص 918
«وَوَزَّرَ وَزْرًا: حَمَلَهُ» ووزرت الشيء أَزَرُهُ وَزْرًا: أَي حَمَلْتُهُ	فَعَلَ	2	

فالأفعال أَذَنَ وَبَذَرَ وَوَزَّرَ الواردة تباعا على فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ والدَّالَّة على التوالي على إلحاق إصابة موضعية يحددها جذر الفعل وإفشاء السَرِّ وارتكاب الإثم يقتضي أولها محلّين والآخران محلاً واحداً. ولكن الأفعال أَذَنَ وَبَذَرَ وَوَزَّرَ التي شاركتها نفس الحروف الأصول عددا وترتبا واختلفت عنها معنى ووزنا فدلّت على إباحة الشّيء والتفريق والحمل وجاء أولها على فعل وثانيها وثالثها على فَعَلَ تحتاج تباعا إلى ثلاثة محلات ومحلّين. فهي بذلك تزيد في عدد المحلات بواحد عمّا تقتضيه مثيلاتها. فالظاهر أنّ تغيير وزن الفعل يتبعه تغيير في خصائصه التوزيعيّة.

5-1: ومنها أفعال أخرى يختلف توزيعها باختلاف بناها اتحدت حروفها الأصول أو لم تتحد:

(أ) فأما ذات الجذر الواحد فنحو :

1 - يقول ابن منظور: " ضَرَبْتُ يده: جاد ضربها "

2 - تناولنا ظاهرة المشترك في مواطن متفرقة لغايات مختلفة. فلما في هذا الفصل فقد تعرّضنا لضرب منه تختلف بناء الصّريّة وخصائصه التوزيعيّة ليان إيهام هذه الأمثلة بوجود علاقة سيّئة بين بناء الفعل الصّريّ وخصائصه التوزيعيّة. وفي الفصل التالي تناولنا ماختلفت بناء الصّريّة واتّفت خصائصه التوزيعيّة وما اتّفتت بناء واختلفت خصائصه.

(أ) فأما ذات الجذر الواحد فنحو :

ابن منظور (جمع) م ص 498-499	1	تَفَعَّل	"تَجَمَّعَ القوم : اجتمعوا من ههنا وههنا"
	2	فَعَّل	وجمعت الشيء إذا جثت به من ههنا وههنا.
	3	فاعِل	وجامعه على الأمر ماله عليه واجتمع معه.
ن م (حصد) م ص 649	1	أَفْعَل	أَحْصَدَ البئر والزرع : حان له أن يحصد
	2	فَعَّل	وحَصَّدَ الزرع وغيره من النبات يحصِّده ويحْصِّده حصدا وحصادا . . قطعه بالمتجمل
ن م (رطب) م ص 1180	1	أَفْعَل	وأَرَطَبَ البسر . صار رُطْبًا
	2	فَعَّل	وَرَطَبَ الدابة : علفها رُطْبَةً
ن م (سرف) م ص 136	1	أَفْعَل	وأَسْرَفَ الرجل : إذا جاوز الحد
	2	فَعَّل	وسَرَفَ القومَ : جاوزهم
ن م (نشر) م ص 636	1	اِفْتَعَلَ	وانْتَشَرَ الخبر : انداع
	2	فَعَّل	ونَشَرَتِ الخبر أنشره وأنشره : أي أذعته.

فالأفعال تَجَمَّعَ وأَحْصَدَ وأَرَطَبَ وأسْرَفَ وانتشر الواردة تباعا على وزن تَفَعَّلَ وأَفْعَلْ واِفْتَعَلَ اختلفت توزيعيا مع الأفعال التي تشترك وإياها في الجذر وتختلف معها وزنا. فتجتمع قد شارك جمع وجامع الواردين تباعا على وزني فَعَّلْ وفاعِل في الجذر. إلا أنه اختلف معهما في الخصائص التوزيعية. فجاء لازما وجاءا متعديين، وإن اختلف عدد المحلات التي يقتضيها كل منهما. فجمع يفتقر إلى محلين في حين يستوجب جامع ثلاثة محلات. وأَحْصَدَ خالف حصد في الوزن وإن شاركه في الجذر فاحتاج الأول إلى محل واقتضى الثاني محلين. وكذا الحال في أسْرَفَ وسَرَفَ الوارد على فِعْل. فالأول يقتضي محلا واحدا. ولكن الثاني يستوجب محلين. وهكذا تتضافر القرائن على علاقة التوزيع ببناء الفعل.

(ب) وأما الأفعال التي ليس جذرها واحدا مثل :

ابن منظور (عس) م 4 ص 775-776	1	فَعَّل	عَسَسَ الليل : أقبل بظلامه
	2	فَعَّل	وعَسَتِ القومَ أَعْسَهُم : إذا أطعمتهم شيئا قليلا.
الزمخشري ، أب (هزم) ص 702	1	تَفَعَّل	وَنَهَزَمَ الرُّعْدُ
	2	فَعَّل	وَهَزَمَتِ البئر : حَفَرَتْهَا

فقد اختلف توزيعها أيضا باختلاف بناها. فالفعل عسعس الواقع على بناء المجزّد الرباعي اقتضى محلا في حين اقتضى الثلاثي المجزّد الواقع على فَعَلَ محلين. وكذا الأمر في تهزّم وهزّم. فالزيد منهما بحرفين افتقر إلى محل واحد والمجزّد اقتضى محلين.

1 - 6 - ومنها الأبنية الدالة على المطاوعة

تقول: 1

المثال	وزن الفعل الأول	عدد المحلات	وزن المطاوع	عدد المحلات	ملاحظات	المصدر
أَلْبَسَهُ النَّوْبَ فَلَبَسَهُ	أفعل	3	فَعَلَ	2	-1	ابن هشام، المغني ج2 ص520
واستكنتمه فكنتم	استفعل	3	فَعَلَ	2	-1	ابن السّراج ج3 ص127
واستطقته فنطق		2		1	-1	

ففعِلَ مطاوع أفعل المفتقر إلى ثلاثة محلات استوجب محلين في المثال الأول وفعَلِ مطاوع استفعل المفتقر إلى محلين في المثال الثالث وثلاثة في الثاني اقتضى محلا واحد في الحالة الأولى واثنين في الثانية. وأفعل مطاوع فَعَلَ الذي يحتاج إلى محلين افتقر في الأمثلة التالية إلى محل واحد فحسب. وكذلك الحال في افتعل مطاوع فعل وانفعل مطاوع فعل أو أفعل وتفعل مطاوع فَعَلَ وتفاعل مطاوع فاعل وتفعلل مطاوع فعلل على نحو ما هو واضح من الجدول التالي :

المثال	وزن الفعل المطاوع	عدد المحلات	وزن المطاوع	عدد المحلات	ملاحظات	المصدر
وفطّره فأططر	فَعَلَ	2	أفعل	1	-1	ابن السّراج ج3 ص125
وغمّمته فاغمّم	فعل	2	افتعل	1	-1	ابن عصفور ج1 ص192
وشويته فاشوى ³	فَعَلَ	2	انفعل	1	-1	
وصرفته فانصرف		2		1	-1	
وأطلّقه فانطلق	أنفعل	4		2	-1	ابن عصفور ج1 ص190

- 1 رُتِبَا الأمثلة باعتماد الفعل المطاوع مراعين جذره أولا فعدد حروف الزيادة فيه.
- 2 يقال : كنتم الشيء بكئمكم كنما وكنتمنا وكنّهم . . . وكنتمه إياه . . . واستكنتمه الحبر والسر: سأله كتمانها (ابن منظور (كنتم) م 5 ص 221) فاستكنتم يقتضي ثلاثة محلات وكنتم يقتضي محلين أو ثلاثة بحسب السياق تقول : استخبرته فأخبرني واستعلمته فأعلمني واستفتيته فأفانني فلا تتغير خصائص الفعل فيها بحسب اختلاف الوزن (انظر ابن السّراج ج3 ص127) وابن منظور مادة (خير) و(علم) و(فنا) تباعا في المجلد 2 ص783 والرابع ص871 و1051.
- 3 ذكر الزمخشري أن : « افتعل يشارك تفعل في المطاوعة كقولك : غمّمته فاغمّم وشويته فاشوى. ويقال : انعم وانشوى (المفصل ص281). وأجاز ابن عصفور أيضا الوجهين. ولكنه عد «الأفصح انشوى وانعم» (ابن عصفور ج1 ص192).
- 4 وذكر أن مطاوعته أفعل وقف على حالات شاذة.

فَطَعَنَهُ فَتَطَعَّ	فَعَّلَ	2	تَفَعَّلَ	1	-1	ابن يعيش ج 7 ص 158
بَاعَدْتُهُ فَبَاعَدَ	فَاعَلَ	2	تَفَاعَلَ	1	-1	المقفل ص 280
دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحَّرَجَ	فَعْلَلَ	2	تَفَعَّلَلَ	1	-1	ابن عصفور ج 1 ص 181

ففي المطاوعة حط في عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل المطاوع بواحد... وهي لا تختلف في هذه الخاصيات عن البناء لغير الفاعل.

وكان النحاة العرب القدامى قد أدركوا أن المطاوعة إنزال في عدد المحلّات التي يستوجبها الفعل المطاوع بواحد. فلم تخف عليهم ملاحظة هذه الظاهرة على نحو ما يتضح من مغني اللبيب. قال ابن هشام: «وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجة:

• كألسته الثوب فلبسه

• وأقمته فأقام» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 521)

ولكن ابن بري (ت 582 هـ) لاحظ أن الأمر 2 لا يكون كذلك دائما فقد «زعم... أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنتين نحو:

• استخبرته الخبر فأخبرني الخبر

• واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث

• واستعطيته درهما فأعطاني درهما

وفي التعدي لواحد من نحو:

• استفتيته فأفتاني³

• واستصحبته فصحبني» (ن م ج 2 ص 521)

وهذا الرأي على وجاهته لم يقنع ابن هشام لتمسكه بإجماع النحاة في هذه المسألة. فحاول تخريج الأمثلة السابقة على وجه آخر إذ اعتبرها «من باب الطلب

1 - وكذلك الشأن بالنسبة إلى الثلاثي الملحق بتفعّل من نحو: «تفعل وتفعلي وتفعّل وتفعّل ومفعّل وتفعول» (ابن عصفور ج 1 ص 181) والرباعي الواقع على وزن افعلنل وما لحق به من الثلاثي. قال ابن عصفور في تفعّل والملحق بها: «أكثر مايجئ غير متعدية لأنها مطاوعة الفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب نحو: دحرجته فتدحرج ومدرعته فتمدرع. وكذلك باقيها. فكان الغالب عليها: عدم التعدي حتى تكون كأنفعل» (ابن عصفور ج 1 ص 181). وقال ابن يعيش في المزيد بحرفين من الرباعي وما كان من الأفعال على بنائه: «وأما أحرّجهم ففعل رباعي والنون فيه للمطاوعة. فهو في الرباعي بمنزلة انفعّل في الثلاثي... واستحكك واقنسس ثلاثي ملحق بأحرّجهم. وحقيقة الإخاق بتكرير اللام. ولذلك لايتعدى» (ابن يعيش ج 7 ص 156). ونحن لم نذكر الملحق بالرباعي لأنه انقرض من الاستعمال أو كاد.

2 - يقول ابن منظور: «واستخبره سأله عن الخبر وطلب أن يخبره. ويقال: تخبرت الخبر واستخبرته... وأخبره أنباء ما عنده» (اللسان (خير) م 2 ص 783). فكل من أخبر واستخبر

يقتضي محلين.

3 - الحقيقة أن أفنى واستفتي يقتضيان ثلاثة محلّات. فالفاعل متعديان إلى مفعولين وليس إلى واحد. يقول ابن منظور: وأفتاه في الأمر: أبأته له وأفنى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء» (اللسان (فتا) م 4 ص 1054)

والإجابة. وإنما حقيقة المطاوعة أن يدلّ أحد الفعلين على تأثير ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير». (ابن هشام، المغني ج 2 ص 521). وورود هذه الأمثلة جميعا على وزن استفعل يجعل تفسير ابن هشام لهذه الظاهرة وجيها.

1 - 7 - خلاصة :

ففي جميع هذه البنى اختلفت خصائص الفعل التوزيعية باختلاف بنائه. وهو أمر يُؤهم الناظر غير المخصّص بأن خصائص الفعل التوزيعية رهيئة ببنائه. ولهذا التغيير أضرب ثلاثة منها اثنان متقابلان.

فأما الأول : فترفع في عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل في البنى المحوّل. ففي بعض الأبنية الجعلية تحوّل الفعل الواقع على وزن فُعِلَ إلى وزن فَعَلَ فتغيرت خصائصه التوزيعية تبعا لذلك التغيير الحركي الذي طرأ عليه من فعل يقتضي محلا واحدا إلى فعل يفتقر إلى محلين مع أنّ المعنى الكلّي واحد. وكذا الحال في نقل فَعِلَ إلى فَعَلَ أو العكس. فقد تغيرت خصائص الفعل التوزيعية. فصار ماكان يستوجب محلا يقتضي محلين وما يفتقر إلى اثنين يحتاج إلى ثلاثة. ولا يختلف الأمر إذا كان التغيير الطارئ على صيغة الفعل حرفيا وحركيا في آن. فتحوّل الفعل من بناء فَعَلَ أو فَعِلَ إلى وزن أَفَعَلَ أو فَعَلَ غير خصائصه النسقية. فما كان منها يقتضي محلا واحدا صار يستوجب محلين وما كان يفتقر إلى محلين ارتفع عدد المحلّات التي يحتاجها بواحد، فاقتضى ثلاثة فاعلا ومفعولا أولا ومفعولا ثانيا. ففي البنى الجعلية زيادة في عدد المحلّات التي يفتقر الفعل إليها بواحد.

وأما الثاني فحطّ في عدد المحلّات التي يستوجبها الفعل في أصل بنائه. فلا شكّ أن الاعتقاد بعلاقة التوزيع ببناء الفعل يقوى أيضا بما يلاحظ في أبنية أخرى كثيرة مثل :

• البناء لغير الفاعل

• والبناء المطاوع

• وفعل المفيد للمبالغة

فالظاهرة اللغوية الملاحظة في هذه الأبنية وفي ماتقدمها واحدة. ولكنها تختلف في هذه الأمثلة نوعا عن السابقة. بل الضربان من الأمثلة من حيث عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل متعاكسان.

ففي الأول ترفع في عددها وفي الثاني إنزال. فليس البناء لغير الفاعل والمطاوعة والبناء عليّ فَعَلَ للمبالغة إلا ظاهرة واحدة من هذه الناحية. فهي حطّ في عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل في أصل التركيب بواحد إذ ينتج عن نقل الفعل من البناء للفاعل إلى البناء لغير الفاعل ومن الفعل المطاوع إلى الفعل المطاوع ومن الفعل المؤثر إلى فعل يفيد المبالغة تغيير في خصائصه التوزيعية. فيكون الإنزال في

عدد المحلّات التي تقتضيها هذه البنى المحوّلّة على عكس ما يقع في البنى الجعليّة .
وأما الضرب الثالث من نحو المشترك وغيره فلا يمكن البتّ في نوع العملية أهي
حط في عدد المحلّات أو ترفيع فيها لأنه لا يُعرف فيه الأصل من الفرع .
ومهما يكن من أمر فقد قوّت هذه البنى جميعها الاعتقاد بأهمية بناء الفعل في
التوزيع .

2 - تأكيد بعض ملاحظات النّحاة هذا التّوجّه :

ولعل ما لاحظته النّحاة من اختلاف في خصائص الأفعال التوزيعية باختلاف
أوزانها أصالة أو بالقلّ دفعهم إلى التفكير في علاقة التوزيع بالوزن . فعمدوا
إلى دراسة أبنية الأفعال في الماضي والمضارع بشكل منهجي وإلى تحليل معانيها .
فانتهوا إلى ملاحظات تجاوزت وصف الظاهرة إلى تفسيرها . ذلك أنهم تبيّنوا أن
الأوزان تنقسم بحسب خصائص الأفعال التوزيعية إلى ثلاثة أضرب :

• أوزان مشتركة بين اللازم والمتعدي

• وأخرى وقف على المتعدي

• وثالثة لازمة

وحددوا كل نوع منها وتواتره . فلاحظ ابن السّراج : « أن ما لا يتعدّى في جميع
الأفعال أقلّ مما يتعدّى » (الأصول ج 3 ص 139) .

2 - 1 - الأوزان المشتركة بين اللازم والمتعدي :

2 - 1 - 1 - من الثلاثي :

(أ) المجرّد

لا خلاف بين النّحاة في أنّ وزنين من أوزان الثلاثي المجرّد هما فَعَل وفَعِل يرد
الفعل فيهما لازماً أو متعدياً . تقول :

• رَكَضْتُ الدَّابَّةَ

• وهَبْتُ العاصفة

• وكتم السّر عنه

• وكسّرت الكرة زجاج النّافذة

فيكون الفعل على وزن فَعَل لازماً في المثالين الأولين، متعدياً في بقية الأمثلة . وتقول :

• حَبِرت أسنائه أي قَلِحت (الفارابي ج 2 ص 231)

• وَحَدِب عليه أي عطف (ن م ج 2 ص 223)

• وَحَسِبته صالحاً

• وَرَهقه الذين رهقاً (ن م ج 2 ص 225)

• وَشرب الشّراب (ن م ج 2 ص 224)

فترد الأفعال الخمسة في هذه الأمثلة على وزن فَعِل . إلا أنها تكون توزيعيّاً على
ضربين :

- فأما الفعل الأول فلازم لا يتجاوز الفاعل إلى مفعول.
 - وأما الأفعال الأربعة الباقية فتتجاوز الفاعل إلى مفعول واحد في المثال الثاني والرابع والخامس يكون مركبا اسميا في المثالين الرابع والخامس ومركبا بالجر في المثال الثاني وإلى مفعولين في المثال الثالث.
 فتكون أفعال المجموعة الأولى وهي جميعا على وزن فعَل قد افتقر بعضها إلى محل واحد واحتاجت أخرى إلى محلين أو ثلاثة. فاختلفت بذلك خصائصها التوزيعية رغم اتفاق الوزن. وكذا الحال في أمثلة المجموعة الثانية. فقد استوجب بعضها محلا واحدا واقتضى بعضها محلين واحتاج الثالث منها إلى ثلاثة. وهذا أول أدلتنا على أن وزن الفعل ليس محددا لخصائصه التوزيعية.

ب - المزيد :

أما الثلاثي المزيد فالغالب على أوزانه الوجهان التعدية واللزوم على نحو ما يتضح مما يلي. فمن مجموع عشرة أبنية سبعة يجوز في أفعالها اللزوم والتعدية يلخصها الجدول التالي. وهو ما يفسر جزم ابن السراج « بأن ما لا يتعدى من الأفعال أقل مما يتعدى » (الأصول ج 3 ص 139).

الأمثلة ومصادرها				
الوزن	الأصول ج 3	المفصل ¹	شرح المفصل ج 1	المتنع ج 1
أفعل	ص 124- 126	280	- أغذ البعير - أبعته إذا عرضته للبيع - وأجلسته - وأحمدته أي وجدلته محمودا - وأحييت الأرض ص 159 xx	- أخطأ - أكرم ص 186 xx
فعل		281	- طوّف وغرّمته وغلّقت الأبواب وفتحته ص 159 xx	
فاعل		281	- سافرت ³ - ضاربت ⁴ وطارت النعل - وعافاك الله - وقتلته ص 159 xx	شانت 188 xx

1 أمثلة شرح المفصل هي عادة أمثلة المفصل لذلك اكتفينا بأمثلة الشرح.

2 رمز لإمكانية اللزوم والتعدية.

3 و 4 - هذان المثالان مشتركان بين شرح المفصل والمتنع

افتعل	” والتعدية أغلب عليه ص 126	281	- اجتوروا - اشتد - اضطرب - اشتوى القوم اللحم ص 160 - 161 XX	- افتقر - اقتلع 192 XX
تفعّل		279 XX	- تشيّع - تقطع - تكثير - تذرّيت المكان - وتوسّدت التراب 158 XX	- تأثّم - تحوّب (تتخيّطه الشيطان من المريّة) (2 البقرة 275) (تلقّف ما يافكون) ¹ (7 الأعراف 117) ص 183 XX
تفاعل			- تضاربوا - وتغافل ² - وجاذبته الثوب ³ - وتجاوز الغاية ⁴ - تنازعنا الحديث - وناسيته البغضاء 159 - 158 XX	182-181 XX
استفعل			- استحجر الطين - واستحقّه - واستقبّحه 161 XX	- استمستت الشاة - واستنوق الجمل - واستحسن الشيء - واستعطيت العطية XX 195-194

فالأفعال الثلاثية المزيدة بحرف الواقعة على أفعال وفعل وفاعل ضربان :

- الأولى اقتضت محلا واحدا . فهي لازمة نحو :

• أغدّ البعير

• وطوّف التاجر

• وسافر زيد

- والثانية متعدية افتقرت إلى محلّين مثل :

• أبعته بمعنى التعريض للبيع

1 وهذه قراءة غير حفصي من السبعة . وقراءة حفص على نحو مايلي (وأوحينا إلى موسى أن ألقِ عصاك فإذا هي تلقّف ما يافكون) .

2 و3 و4 - أفعال مشتركة بين شرح المفصل والممتع .

• (وَعَلَّقتِ الأبوابَ) (12 يوسف - 23 -)

• وطارقت النعل

أو إلى أكثر نحو :

• غرّمته¹

• وجاذبته الحديث

وكذا المزيدة بحرفين وبثلاثة. فهي ترد لازمة أو متعدية. فأما اللازم من افتعل وتفعل وتفاعل واستفعل فنحو :

• اجتور وتشجع وتغافل واستحجر

وأما المتعدي منها فنحو : طارق واشتوى وتوسّد واستحقّ. تقول :

• طارقت النعل

• واشتوى القوم اللحم

• وتوسّدت التراب

• واستحقّ زيد الجائزة

2 - 1 - 2 - من الرباعي :

و أما الرباعي فمن أوزانه الأربعة لا يوجد إلا وزن المجرد منه فعلل يجوز في الأفعال الواردة عليه الوجهان. تقول :

المصدر	الوزن	المثال
شرح المفصل ج 7 ص 162	فعلل	• برهم : أي أدام النظر وأسكن طرفه • ودربخت الحمامة إذا خضعت لذكورها
المتع ج 1 ص 180		• وقرقر البعيرُ (« إذ هلر ») • ودحرج الحجر
شرح المفصل ج 7 ص 162		• وسرهفت الصبيّ « إذا أصلحت غداه »

فأما أفعال الأمثلة الثلاثة الأولى برهم ودربخ وقرقر فلازمة لا تتجاوز الفاعل إلى غيره. وأما فعلا المثالين الأخيرين دحرج وسرهف فمعتديان يقتضي كلّ منهما محلين اثنين.

وهكذا لاحظ التّحاة أنه يجوز الوجهان في الأفعال الواردة على وزنين من الثلاثي المجرد وسبعة من المزيد منه، وهي معظم الأوزان. ولكنّ نسبة الأوزان من هذا النوع في الرباعي خاصة والملحق به أقلّ بكثير. فليس يرد كذلك غير وزن المجرد من الرباعي الوحيد فعلل وأربعة أوزان من الملحق بالمجرد منه وثلاثة ملحقة بالمزيد لا اختلاف بين التّحاة في غير مثالين من وزن افعلنى منها.

1 هو منقول من فعل. يقال :

• وقد غرّم الرجل الدية (اللسان « غرم » م 4 ص 981)

2 - 1 - 3 - من الملحق بالرباعي¹ :

(1) المجرد فعلل من نحو :

الوزن	الأصول ج 3	شرح المفصل ج 7	المنع ج 1
فَعَلَى			• عَنَى وَخَنَى وَخَنَى 2 ص 181
		• وسَلَقِيته سَلَقاء 3 • قَلَسى 4 ص 155	• قَلَسى الرجل ص 181
فَعُول		• جهور ص 155	• هرول ص 181 • دهور المتاع 5 ص 180
فَوَعَل		• يقال : حوَقَل الشَّيْخ : إذا أَذْبَر عن النساء ص 155	• حوَقَل
	• وكوكبته كوكبة 139	• صومعته ص 155	• صومع الثريد 180
فِيعَل		يقال : يبقِر إذا هاجر من موضع إلى موضع ص 155	• يبقِر
		• ويبطره ص 155	• يبطر الدابة ص 180

فالأفعال القليلة الملحقة بالرباعي المجرد فعلل والواردة على الأوزان الأربعة التالية فعلى وفَعُول وفَوَعَل وفِيعَل ورد بعضها لازماً نحو : حَنَى وَخَنَى وعَنَى وهرول وحوقل وبقِر، وبعضها متعدياً مثل : سَلَى وقَلَسى ودهور وصومع ويبطر.

ففي أوزان الملحق بالرباعي المجرد الأربعة هذه يرد الفعل إما لازماً أو متعدياً على نحو ما يتبين من الجدول السابق.

1 يرَدُ التحوينون العرب بعض الأفعال المكوّنة من حروف أربعة ثانيها التّون أو من ثلاثة و نصف حركة ترد الثانية في بنية الفعل أو الزّابعة مثل خَنَى ويبطر وحوقل وقَلَسى إلى أصل ثلاثي. ويعتبرون هذه الأفعال ليست أصلاً في الرّباعي. بل هي ملحقة به بزيادة التّون أو نصف الحركة. وكذلك يفعلون في ما يرد من الأفعال على وزن افَعْوَعَل وافَعْوَل وافَعْلَى. فهم يلحقونها بما كان منه مزيداً بحرف.

2 يقال : وقد خَنَى وَخَنَى وحَنَى وعَنَى إذا خرج إلى البذاءة وسلاطة اللسان (اللسان خنذ) م 2 ص 910.

3 وسَلَقِيته على وزن فعْلِيته مأخوذة من السَّلَق وهو الصدم والدفع. قال شمر : قال الفراء : أخذه الطيب فسلقاه على ظهره أي مده « ن م (سَلَق) م 3 ص 187.

4 يقال : وقد قَلَسِيته فتَقَلَسى وتَقَلَس وتَقَلَس : أي ألبسته القلنسوة فلبسها. (ن م (قَلَس) م 5 ص 150.

5 - قال ابن منظور « والدّهورة : جمعك الشيء وقَلَفَكَ في مهواة ودهورت الشيء كذلك. ودهور اللقَمَ : كَبَر « (ن م (دهر) م 2 ص 1024 »).

ب) الملحق بالرباعي المزيد بحرفين :
وكذا الحال في المزيد بحرفين منه مما يقع على الأوزان الثلاثة افوعول وافتوّل
وافعلن على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

المصدر وبعض الملاحظات	المثال	وزن الفعل الملحق	الملحق به
ابن يعيش ج 1 ص 161	اخشوشن	افوعول	افعلّل
ابن عصفور ج 1 ص 197	واعوشيت الأرض واغدودن الثّبت ¹ واعروريت الفرس ²		
ابن يعيش ج 7 ص 162 وانظر كذلك ابن عصفور ج 1 ص 196	• يقال : اجلوّد إذا أسرع ³	افعوّل	افعلنل
	• واخزوّط السير إذا امتد ⁴ • واعلوّط البعير إذا ركب عتقه ⁵		
ابن عصفور ج 1 ص 185 وابن هشام المغني ج 2 ص 520 تنبيه ابن عصفور إلى الاختلاف في تعديّة الأفعال الواردة على هذا الوزن	• احرنبي ⁶ • واسرندي • واغرندى	افعلنى	

فهذه الأفعال يجوز في ماورد منها على الوزنين الأولين التعديّة واللزوم بلا خلاف
بين النّحاة. ولكن ما كان منها على وزن افعلنى مختلف فيه. فقد زعم سيبويه
أنه لا يتعدى (انظر ابن عصفور ج 1 ص 186). ولكن ابن جني خالفه. فزعم «أنه
يكون متعديا وغير متعد. فغير المتعدي نحو :

• احرنبى الديك

والمتعدي نحو :

• اغرندى واسرندى (ن م ج 1 ص 186)

- 1 - واخذ ودن الثبت : إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه (ابن منظور (غدن) م 4 ص 962)
- 2 - واعرورى فرسه : ركه عربا (ن م (عرد) م 4 ص 761) .
- 3 - هذا الفعل مشترك بين الأصول ج 3 ص 139 وشرح المفصل ج 7 ص 162 والمتع ج 1 ص 196
- 4 و 5 - مثالان مشتركان بين شرح المفصل ج 7 ص 162 والمتع ج 1 ص 196 مع اختلاف في
المفعول فهو في الكتاب الأول تبعاً : السير والبعير وفي الثاني السفر والمهر .
- 6 وردت هذه الأفعال الثلاثة في كل من المتع ج 1 ص 185 والمغني ج 2 ص 520 . وقد فسرها
ابن هشام على النّحو التّالي قال :
• « احرنبى الديك إذا انتفش
• ويغرنديني بالعين المعجمة : يعلوني ويغلبني
• وبجتهه يسرنديني » (المغني ج 2 ص 520)

واحتج على ذلك بفعلين «لا ثالث لهما»¹ وردا في قول الراجز (انظر ابن عصفور ج 1 ص 186 وابن هشام، المغني ج 2 ص 520) :

وقد جعل النعاس يغرنديني * أدفعه عني ويسرنديني

والصحيح - في رأي ابن عصفور (ت 669) وكثير من النحاة - ما ذهب إليه سيبويه «إذ لم يُسمع متعديا إلا في هذا الرجز. وغالب الظن أنه مصنوع» (ابن عصفور ج 1 ص 186). وهو ما ذهب إليه الزبيدي (ت 379) حين قال : «أحسب البيتين مصنوعين» (ن م ج 1 ص 186). وتوسط ابن هشام في الأمر، فعد هذين الفعلين الواردين في قول الراجز شاذين» (المغني ج 2 ص 520). وخرجهما الإستراباذي على حذف الجار. قال : «وكأنه محذوف الجار أي يغرندي عليّ ويسرندي عليّ أي يغلب ويتسلط» (شرح الكافية ج 1 ص 114).

2 - 2 - الأوزان الخاصة بالمتردي :

2 - 2 - 1 - من الثلاثي والرباعي :

ليس في أبنية الفعل الثلاثي أو الرباعي مجردا أو مزيدا واحد يكون وقفا على المتردي. فليست تخرج هذه الأبنية عن احتمالين اثنين للزوم أو جواز الوجهين فيها.

2 - 2 - 2 - من الملحق بالرباعي :

ولكن أمر الملحق بالرباعي يختلف قليلا عما تقدم. إلا أنه على كثرة أبنيته ليس فيه غير ثلاثة أوزان ملحقة بالمجرد ترد الأفعال الواقعة عليها متعديا. وهي : فعلل وفعلل، وهو قليل، ويفعل² أيضا. تقول : جلببه وشملله وصعبرته³ فتكون الأمثلة الثلاثة الواردة على فعلل من الملحق بالرباعي المجرد مقتضية محلين فاعلا ومفعولا. لذلك قال ابن عصفور : « لا يكون إلا متعديا » (ابن عصفور ج 1 ص 180). وكذا في نحو :

1 - العبارة لابن هشام في المغني ج 2 ص 520

2 - قال ابن السراج : « وافعلول أيضا يتعدى نحو اعلوطه وكذلك فعللته صعبرته لأنه على بناء دحرجته. وهو ملحق به. وكذلك فوعلته مفعولة » (الأصول ج 3 ص 189) وقال ابن عصفور : « فعلل لا يكون إلا متعديا نحو جلببه وشملله إلا أن يكون رباعيا. فإنه يكون متعديا وغير متعد » (المتع ج 1 ص 180). ففعلل عند النحاة بناء للرباعي المجرد وللثلاثي الملحق به. فجلبب وشملل وصعبر من أمثلة الملحق بالرباعي المجرد إذ الأصل فيها عندهم جلب وشملل وصعبر. وكذلك هي الأفعال الواردة على وزني فعلل وفعلل. فقلنس ويرنا أصلهما قلنس ورننا. والاتفاق في هذا قائم بين النحاة وأصحاب المعاجم. فأنت تجد ابن منظور يذكر هذه الأفعال تباعا في مادة (جلب) م 1 ص 477 و(شمل) م 3 ص 363 و(صعبر) م 3 ص 441 و(قلنس) م 5 ص 150 و(رننا) م 2 ص 1233. وإذا كان الزمخشري اكتفى منها بذكر جلبب في (جلب) أ ب ص 96 وأهمل بعضها حينما مثل شملل وصعبر ويرنا واستعاض عنها بصيغة أخرى آخر كما فعل في قلنس فلأن معجمه موجز يقتصر على أساس البلاغة.

3 - يقال « صعبر الشيء فتصعبر دحرجه فتدحرج واستدار » (ابن منظور (صعبر) م 3 ص 441).

• قلنس

• ويرناً لحيته (انظر ن م ج 1 ص 180)

الواردين تباعا على وزني فعتل ويفعل.

2- 3 - الأوزان الخاصة باللازم :

2- 3- 1 - من الثلاثي :

والنوع الثالث من الأبنية خاص باللازم. وأوزانه من الثلاثي أربعة¹ واحد من المجرد وثلاثة من المزيد. لا خلاف بين النحاة فيها (انظر في ذلك ابن السراج ج 3 ص 137 و 138 والزمخشري، الفصل ص 282 وابن يعيش ج 7 ص 161 و 162 وابن عصفور ج 1 ص 170 و 189 و 195). فأما المجرد ففَعَّل وهو بناء لا يكون إلا لازماً بإجماع النحاة² لأنه بناء للغرائز والهيئة... » (ابن يعيش ج 7 ص 154 وانظر المبرد ج 1 ص 197 والسيوطي، المزهج ج 2 ص 37) « نحو :

• ظرف و شرف » (ابن عصفور ج 1 ص 180)

و أما المزيد فأبنيته الثلاثة هي : افعلّ وافعال وانفعل. تقول :

المثال	الوزن	المصدر
• ابيضّ • واحمرّ • واصفرّ	افعلّ	ابن يعيش ج 7 ص 161 و 162

1 - لم يعتبر النحاة فُعِل من اللازم لاعتبارهم أنه متقول من فَعَلَ أو فَعِل « فليس بأصل في الأبنية » (ابن يعيش ج 7 ص 152) غير أن ذلك لا يكون إلا في المبني منه لغير الفاعل. أما الأفعال التي تكون بدل فَعَلَ أو فَعِل من نحو :

« خرفت الأرض : أصابها مطر الخريف » (السرقسطي (خرف) ج 1 ص 450)

• وشكت إذا أصيب بالسكّة

أو بمعنىهما مثل :

• « أرضت الخشبة وأرضت »

• « وجلدر ومجلدر أصاب بالجلدر »

• « ونزّحت البئر ونزّحت »

• « ونزّفت البئر ونزّفت »

فلم يتعرض لها النحاة ولم يذكر بعضهم من فُعِل إلا ما شابه البناء لغير الفاعل من الأفعال الدالة على الإصابة الموضوعية والنوعية من نحو : رأس وطلح وفؤد وفخذ وقَلْب وكَبِد وجُن.

2- انظر في ذلك :

- قول ابن السراج : « وهذا لا يكون من المتعدي البتّة » (الأصول ج 3 ص 88)

- وقول ابن عصفور : « وفعل... لا يتعدى البتّة » (المتعج ج 1 ص 180)

غير أن استقرارنا للعاجم مكنتنا من العثور على بعض الأفعال التي تكون على فَعَلَ وتتعدى بحرف، وهو ما لا يعتبره جمهور النحاة من المتعدي أو بغير حرف مثل « بصرت به أي علمته »

(الفارابي ج 2 ص 273) « خرق عليه وبه عتقه » (ن م ج 2 ص 275) « ورحبتك الدار » (ن م ج 2 ص 278).

« ويقال رفق به و رفق به وهو رافق به ورفيق به » (ابن منظور (رفق) م 3 ص 1200)، « وعنف عليه وبه مثل خرق عليه وبه عنفا » (الفارابي ج 2 ص 275).

• ابيضاض • وادهام • واسود • واشهب	افعال	ابن عصفور ج 1 ص 195
• وانطلق • وانقطع • وانكسر	انفعل	ابن هشام ج 2 ص 520 (مثال 1 و 2) وابن السراج ج 3 ص 137 و 138 (م 2 وم 3)

فلا تفتقر أفعال الأمثلة الثلاثة الواردة على وزن افعل والأمثلة الأربعة الواقعة على وزن افعال أو الأمثلة الأخيرة على انفعل إلى غير محل واحد يكون فاعلا . قال الزمخشري في ذكر خصائص ما كان من الرباعي مزيدا على وزني افعليل وافعلل¹ : «وكلا بنائي المزيد فيه غير متعدّ وهما في الرباعي نظيرا انفعل وافعل وافعال في الثلاثي . قال سيويه : وليس في الكلام :

* احرنجمته

لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا نونا وألف وصل كما زادوهما في هذا . وقال : ليس في الكلام :

* افعللته ولا افعاللته

وذلك نحو :

• احرمرت واشهابت² (الزمخشري ، المفصل ص 282)

2 - 3 - 2 - من الرباعي :

وأما الرباعي فالغالب على أبنيته اللزوم . فليس فيه غير أربعة أوزان ثلاثة منها لا تكون إلا لازمة بإجماع النحاة ليس بينها واحد مجرد . وهي تفعلل وافعلل واففعلل . تقول :

• دحرجته فتدحرج

• ومدرعته فتمدرع » (ابن عصفور ج 1 ص 181)

• واشماز وأطمأز واقشعر » (ابن هشام ، المعني ج 2 ص 520)

• و احرنجم بمعنى اجتمع » (ن م ج 2 ص 520)

فلا تحتاج الأفعال الرباعية الواردة على هذه الأوزان الثلاثة إلى غير محل هو الفاعل . فجميعها لا تكون من المتعدي البتة .

1 - لم يذكر له غير هذين الوزنين (انظر المفصل ص 282) . وكذا فعل ابن يعيش في شرحه عليه (شرح المفصل ج 7 ص 162) . إلا أن ابن عصفور ذكر ثلاثة . فلم يهمل تفعلل (انظر المتن ج 1 ص 172) .

2 - وراجع كذلك بالنسبة إليها جميعا : ابن السراج ج 3 ص 138 وابن يعيش ج 7 ص 282 وابن عصفور ج 1 ص 189 بالنسبة إلى انفعل وص 195 بالنسبة إلى افعل وافعال .

2 - 3 - 3 - من الملحق بالرّباعي :

وأما الملحق بالرّباعي فأبنيته كثيرة شديدة التّباين من هذه النّاحية . فأما الملحق منه بالمجرّد فليس في أبنيته واحد لازم . فهي إما متعدية أو مما يجوز فيه الوجهان . وهذا الغالب عليه إلا أبنية غريبة شاذة ذكرها الإستراباذي في شرح الشافية¹ . وأما الملحق بالمزيد بحرف فعلى عكسه لا يود إلا لازما على نحو ما يتبيّن من أمثله² في الممتع لابن عصفور (ت 669 هـ) التي يُجملها الجدول التالي :

المثال	الوزن	المصدر
تَغْفَرَتْ	تَفَعَّلَتْ	ابن عصفور ج 1 ص 168
تَحَلَّبَبَ	تَفَعَّلَ	
تَقَلَّسَى	تَفَعَّلَى	
تَحَلَّبَبَى	تَفَعَّلَى	
تَقَلَّسَى	تَفَعَّلَ	
تَرَهَّوَكَ	تَفَعَّوَلَ	
تَحَبَّوَزَبَ	تَفَوَّعَلَ	
تَشَّيْطَنَ	تَفَّيْعَلَ	
تَمَسَّكَنَ	تَمَفَّعَلَ	

وأما الملحق بالمزيد بحرفين فيكون فيه وزنان لا تكون الأفعال الواردة عليهما إلا لازمة . وهما افعلنل نحو :

• « اقعنسس الجمل إذا أبى أن ينفاد » (ابن هشام، المغني ج 2 ص 520) وافوعل :

• « كأكوهذ الفرخ إذا ارتعد » (ابن هشام، المغني ج 2 ص 520)

إن تقسيم أبنية الأفعال على أساس خصائصها التوزيعية يُوهم بارتباط التوزيع بوزن الفعل مثلما توهم بذلك الأمثلة التي اختلفت فيها خصائص الفعل النسقية باختلاف ما طرأ عليه من تغيير حركي أو حرفي وحركي في آن .

1 - قال : « وقد جاء من الملحقات بـحرف فـفعال نحو :

• برأى الديك إذا نقش بُرَائِلُهُ

وفنعل نحو :

• ذَنَقَ الرَّجُلُ أي افتقر ولزق بالدقواء وهي الأرض

وكذا فَعَلَّلَ وفَعْمَلَ وفَعْلَمَ وغير ذلك . لكنها لم تُعد لغرابتها وكونها من الشواذ » (شرح

الشافية ج 1 ص 68 - 69)

2 - اكتفى ابن عصفور بذكر عشرة أبنية للملحق بالرّباعي المزيد بحرف اثنان منها ثلاثيان مزيدان بحرفين ولكن الإستراباذي ذكر اثنين آخرين اعتبرهما من الشواذ قال : « وكذا جاء تَهَفَّعَلَ وافْتَعْمَلَ ونحو ذلك من النوادر » (شرح الشافية ج 1 ص 69) .

3 - إشكالية القول بصله خصائص الفعل التوزيعية ببناؤه الصرفي :

3 - 1 - مظاهر وهي اللغويين القدامى بذلك :

إن العلاقة بين بناء الفعل وخصائصه التوزيعية مسألة إشكالية في الحقيقة. وقد أدرك اللغويون القدامى نحويين ومعجميين ذلك مبكرا كما يتجلى من دراستهم معاني الأبنية وخصائصها التوزيعية وخاصة منها وزنا فعل وأفعال والأبنية التي ترد أفعالها لازمة أو متعدية.

فقد لاحظوا ظاهرتين متقابلتين تمثلت الأولى في اتفاق البناء واختلاف التوزيع والثانية في اختلاف الوزن واتفاق المعنى وما يتبعه من قول ضمني (انظر مثلا ابن السراج ج 1 ص 170 وابن يعيش ج 2 ص 44 و ج 7 ص 63) أو صريح (انظر مثلا قولهم في نبت وأنبت في اللسان (نبت) م 6 ص 563 وفيما يجوز فيه الوجهان من الأبنية) باختلاف التوزيع.

فالنحاة مجمعون على أن الأفعال التي تنتمي إلى نفس الحقل ترادفا أو تضادا تكون خصائصها التوزيعية واحدة. فعمد ابن السراج في استدلاله على لزوم دخل في نحو :

• دخلت البيت

إلى حجتى المثل والضد. قال : « هو عندي غير متعد كما قدمناه. فإنك لما قلت دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان غير بسيط منكشف. فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع. ودخلت مثل غُرْتُ إذا أُنبت الغُورُ فإن وجب أن يكون دخلت متعديا وجب أن يتعدى غرت. ودليل آخر: أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد. فمن ذلك تحرك وسكن. فتحرك غير متعد وسكن غير متعد. وإيض واسود كلاهما غير مُتَعَدٍّ وخرج ضد دخل. وخرج غير متعد فواجب أن يكون دخل غير متعد. وهذا مذهب سيويه » (الأصول ج 1 ص 170-171). وبهما استدلل النحاة القائلون بلزوم دخل وزادوا دليل بناء المصدر. قال ابن يعيش : « فقال قوم : هو غير متعد لأمر منها أن مصدره على فعول نحو الدخول. وفعول غالب في الأفعال غير المتعدية نحو الخروج والقفود ولأن نظيره ونقيضه كذلك. فنظير دخلت غبرت. ونقيضه خرجت. وكلاهما لازم غير متعد. فحكم عليه باللزوم » (شرح المفصل ج 2 ص 44).

واختلف القراء في قراءة :

• (وشجرة تخرُج من طور سيناء تَنْبُت بالدهن)¹ (23 المؤمنون - 20)

غير أن النحاة بدل أن يتعمقوا المسألة بالفحص عن هذه الإشكالية التي لاحظوها

1 - وقد اختلفت القراءات فيها. « قرأ ابن كثير وأبو عمرو الحصري تَنْبُت بالضم في التاء وكسر الباء. وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي وابن عامر تَنْبُت بفتح التاء » (ابن منظور) (نبت م 6 ص 563).

وتمحيص العلاقة القائمة بين بناء الفعل وخصائصه التوزيعية عاجلوا الإشكالية بطرق مختلفة لا تخرج غالبا عن مسلماتهم. فاختلف منهمجهم في مقاربتها باختلاف الظاهرة التي تجلّت فيها.

أما في الظاهرة الأولى المتمثلة في وحدة البناء واختلاف التوزيع فقد سعوا إلى إيجاد ضوابط تمكن من التمييز بين ما كان لازما من نفس البناء وما كان متعديا في إطار تمييزهم العام بين اللازم والمتعدي. واقتصروا في ذلك على الثلاثي المجرد الوارد على وزني فعل وفعل¹. وذهبوا في ذلك مذهبين : اعتمدوا الدلالة حيناً ووزن الفعل ووزن مصدره آخر. لم يكتفوا بالضوابط المعجمي المتمثل في القول بأن « كل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدّد نحو :

• ضَرَبَ وَقَتَلَ

... وما لم يُنبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّد نحو :

• قام وذهب » (ابن يعيش ج 7 ص 62)

3 - 1 - 1 - الجانب الصّرفي :

فأما الأوّل وعليه ألحّ التّحويون دون سائر اللّغويين فيتمثّل :

3-1-1- أولا في إيجادهم علاقة تلازم بين وزن مصدر الفعل الثلاثي المجرد من الصّحيح السّالم وخصائصه التّوزيعيّة

أ) رأي جمهور النّحاة

فهذا ابن السّراج يرى في مواطن متفرّقة من كتاب الأصول أن فعلا هو الأصل في مصادر « أبنية المتعديّ من الثلاثي المجرد، وإن هي تعددت، إذ يقال :

• ضَرَبَ ضَرْبًا

• وَقَتَلَ قَتْلًا

• وَحَمَدَ حَمْدًا » (ابن السّراج ج 1 ص 86 و 87)

وهو في موقفه هذا يقتدي بصاحب الكتاب. فالقاعدة عند سيبويه أن يكون مصدر أبنية فعل المتعديّ الثلاثة على وزن فعل (انظر سيبويه ج 4 ص 5). وإلى مثل هذا يذهب كلّ من الفارابي (ت 350 هـ) والإستراباذي. يقول الأوّل : « والمصدر السّالم في هذا ما كان على الفَعْل والفُعُول الفعل للمتعدّي في القياس والبناء والفعول لللازم. ويتبادلان. وربما اجتمعا في مثل قولك :

• سَكَتَ سَكْتًا وَسُكُوتًا

• وَصَمَتَ صَمْتًا وَصُمُوتًا

والمتعديّ مثل :

• حَمَسَ وَجْهَهُ حَمْسًا وَخُمُوشًا » (الفارابي ج 1 ص 139)

1 اكتفى النّحاة في الثلاثي المزيد والرباعي والمملح به على ملاحظة الظّاهرة والتّمثيل لها.

ويقول الثَّاني: «الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة! أن يكون المتعدي على فَعَلَ من أي باب كان» (شرح الشافية ج 1 ص 156). ولكن لمصدر اللزوم المجزء أوزانا تختلف باختلاف عين الفعل الماضي (انظر كذلك ن م ج 1 ص 151). ففَعَلَ على فُعُول نحو:

• دَخَلَ دُخُولاً

وفَعَلَ على فَعَلَ بالفتح

• كَتَرَبَ تَرَباً

« وفَعَلَ - هو لازم لا غير - على فَعَالَة في الغالب نحو :

• كَرَّمَ كَرَامَةً 2 (شرح الشافية ج 1 ص 156 وانظر كذلك ص 151)

فالاتفاق بين التَّحَاة قائم على كون المصدر قرينة في الأصل على لزوم الفعل أو تعديه على نحو ما رأينا في الاحتجاج للزوم دخل وفيما تقدم من الشواهد وفي ما ذكره ابن السَّراج في وزن فَعْلَان « إلا شاذاً نحو :

• شَبَّثْتُ شَبَاناً ... 3

وقال أبو العباس : المعنى : شَبَّثْتُ منه « (الأصول ج 3 ص 93) قال ابن السَّراج : « فَعْلَان : ما كان زعزعة للبدن في ارتفاع كالعسلان والغنيان واللمعان ... ولا يجيء فعله متعدياً » (ن م ج 3 ص 92-93).

وهكذا أوجد جمهور التَّحَاة صلة بين بناء المصدر وخصائص الفعل التوزيعية. هي قاعدة إلا في ما شذَّ. فكان ذلك أحد الضوابط التي مكنتهم من التمييز بين ما كان لازماً وما كان متعدياً (انظر ن م ج 3 ص 92) من الأفعال الواردة على وزني فَعَلَ وفَعِلَ

(ب) رأي الفراء

ولكن الفراء لم يكن يرى هذا الرأي. فلا صلة عنده بين مصدر فَعَلَ وبين خصائص الفعل التوزيعية. فقد أجاز في غير المسموع من المصادر استعمال فَعَلَ وفُعُول. لا فرق في ذلك عنده. إنما مرد الاختلاف فيما هو مسموع منها إلى اختلاف اللغات. قال : « ما ورد عليك من باب فَعَلَ يَقَعُلُ وفَعَلَ يَقَعِلُ ولم تسمع له بمصدر فاجعل

1 يعني بهذا الأصوات والأدواء والاضطراب والحرف والهيّاج وحينونة الحدث والسمات والتقلب والألوان (انظر في ذلك شرح الشافية ج 1 ص 153 - 156).

2 - يعتبر اللغويون وزن فَعَلَ متحمضاً لغير الواقع « إلا كلمة واحدة رواه الخليل قال : وهو قولك : رَحِمْتُكَ الذَّارِ » (الفارابي ج 2 ص 278). غير أن بعض الأمثلة القليلة الواردة في ديوان الأدب تدل على إمكانية وروده متعدياً إلى المفعول به بحرف جر على الأقل على مذهب بعض التَّحَاة الذين خالفوا الجمهور بأن اعتبروا الفعل الواصل إلى مفعوله بحرف جر متعدياً. وقد عدد الفارابي ثلاثة أفعال هي (بَصُرْتُ به : أي علمته (د أ ج 2 ص 273) وخرَّقَ به وعليه (ن م ج 2 ص 275) وعَفَّ عليه و به (ن م ج 2 ص 275).

3 - قال ابن منظور : شَبَّثَ الشيءَ وشَبَّثَهُ أيضاً الأخيرة عن ثعلب يَشَبُّهُ شَبّاً وشَبّاً وشَبّاً وشَبّاً ومَشَبّاً ومَشَبّاً وشَبَّاناً وشَبَّاناً بالتحريك والتسكين : أَبغضه « (اللسان (شَبّاً) م 3 ص 365).

مصدره على الفَعْل أو على الفُعُول. الفَعْلُ لأهل الحجاز والفُعُولُ لأهل نجد» (الفارابي ج 1 ص 139 وانظر كذلك شرح الشافعية ج 1 ص 151 - 152 و ص 157).

3-1-1-2 ثانيا في إيجادهم علاقة بين وزن الصفة المشبهة وخصائص الفعل التوزيعية على نحو ما يري في الأصول مما تُسبب إلى المبرد قال ابن السراج: «قال أبو العباس: أفعال وفَعْلان وفِعِل شيء واحد لأنها تَقَع لما لا يتعدى. وقالوا في الأصيد صَيِدَ يَصِيدُ صَيِدًا². وقالوا: شَابَ يَشِبُّ مثل: شَاخَ يَشِيخُ أَشْيَبُ كَأَشْمَطَ وَأَشْعَرُ كَأَجْرَدَ وَأَرْبُ³. وقالوا: هَوَجَ يَهْوَجُ هَوَجًا وثَوَلَ يَتَوَلَّ ثَوَلًا وَأَثَوَلَ⁵. وقالوا: مال يَمِيل وهو مائل وأمِيل⁶ (ابن السراج ج 3 ص 96).

3-1-1-3 ثالثا: إقامتهم صلة بين حركة عين المضعف في المضارع وخصائصه التوزيعية. قال السرقسطي في كتاب الأفعال: «وما كان من هذا النحو المضاعف متعديا فإن مستقبله يأتي على يَقَعُ بالضمة في قول الخليل غير أفعال يسيرة جاءت باللغتين. وهي:

- عَلَهُ بالشراب يَعْله وَيَعْله
- ونم الحديد يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ
- وَهَرَهُ يَهَرُهُ وَيَهَرُهُ : كَرِهَهُ
- وَشَدَهُ يَشْدُهُ وَيَشْدُهُ
- وَصَدَّ عَنِّي يَصُدُّ وَيَصُدُّ⁶

وقد جاء من ذاك حرف شاذ بالكسر خاصة هو :

• حَبَبْتُهُ أَجَبُهُ⁷ (السرقسطي ج 1 ص 57)

«وأما ما كان منه غير متعد فإن مستقبله يأتي على يَقَعُ بالكسر غير أفعال أيضا أتت باللغتين» (ن م ج 1 ص 58 وراجع أيضا الاستراباذي، شرح الشافعية ج 1 ص 134 وابن عصفور ج 1 ص 174 و 175 و 178). وهي اثنا عشر فعلا⁷:

1 قال ابن الحاجب «وقال الفراء: إذا جاءك فَعَلٌ مما لم يَسْمَعْ مصدره فاجعله فَعَلًا للحجاز وفُعُولًا لت نجد» (شرح الشافعية ج 1 ص 151-152 وانظر شرح الاستراباذي له في (ن م ج 1 ص 157).

2 قال ابن منظور «والأصيد الذي لا يستطيع الالتفات وقد صَيِدَ صَيِدًا وَصَادَ⁸ (اللسان (صيد) 3م ص 499)

3 وقال: «وَالزَّبُّ في الرجل كثرة الشعر و طوله ... وَزَبٌ يَزُبُّ زَبِيًّا وهو أَرْبُ⁹» (ن م 3م ص 4)

4 «وَالهَوَجُ كَالهَوَكِ: الحمى. هَوَجَ هَوَجًا فهو أَهْوَجُ وَالْإِثْنَى هَوَجَاءَ» (ن م (هوج) م 6 ص 96)

5 «وَالثَوَلُ: الجنون. والأَثَوَلُ: المجنون. والأَثَوَلُ الأَحْمَقُ. يقال: ثَال يَتَوَلَّ ثَوَلًا إذا بدا فيه الجنون ولم يستحكم. فإذا استحكم قيل: ثَوَلَ يَتَوَلَّ ثَوَلًا. قال: وهكذا في جميع الحيوان» (ابن منظور (ثول) م 1 ص 386).

6 لا يعتبر جمهور النحاة القدامى ما تجاوز الفاعل إلى المفعول بحرف جر متعديا.

7 أورد السرقسطي اثني عشر فعلا لما أتى بضم عين المضارع وكسرها. اكتفينا في التمثيل بذكر الأربعة الأولى منها وقد رتبناها حسب حروف المعجم لأن المؤلف لم يتبع فيها أي ترتيب. أما الأمثلة الثمانية الباقية فنوردها في هذا السياق على النحو الذي وردت عليه في كتاب الأفعال. وهي:

• فَحَّتِ الأفعى نَفَحَ وَنَفَحَ • وَشَدَّ الشيءَ يَشْدُو وَيَشْدُو ←

• جَدَّ فِي الْأَمْرِ يَجْدُ وَيَجْدُ
• وَجَمَّ الْفَرَسَ يَجْمُ وَيَجْمُ
• وَشَبَّ يَشُبُّ وَيَشُبُّ
• وَشَجَّ يَشُجُّ وَيَشُجُّ
« وقد شَدَّ منه حرف واحد أتى بالضم خاصة وهو :
• أَلَّ الشَّيْءُ يُؤَلُّ إِذَا بَرَقَ
• وَأَلَّ الرَّجُلُ يُؤَلُّ : رَفَعَ صَوْتَهُ ضَارِعًا
وأما قولهم :

• ذَرَّتْ الشَّمْسُ تَذَرُّ
• وَهَبَتْ الرِّيحُ تَهْبُ

فزعم الفراء أن الضم إنما جاء على القياس لأن فيها معنى التعدّي . . . » (السرقسطي ج 1 ص 58).

وخلاصة القول أنّ النحاة قرنوا بين خصائص الفعل التوزيعيّة وبنية مصدره .
فالقاعدة عندهم أنّ مصدر التعدّي يكون في الأصل على فَعَّلَ ومصدر اللازم يختلف عادة بحسب حركة عين الفعل . فأما فَعَّلَ فمصدره على فَعُول . وأما فَعَلَ فمصدره على فَعُلَ . وأما فَعَلَ فمصدره على فَعَالَة .

3-1-2- الجانب الدلالي :

والحق أن النحاة القدامى كانوا واعين بإشكاليّة المسألة وعيا تاما ترجموه بطرق مختلفة⁸، مدركين حدود الضوابط الصرفية في تحديد لزوم الفعل أو تعديه . لذلك كان احترازهم بأشكال متباينة . فتارة يكون بذكرهم القاعدة واستقراء ما شذ عنها أو تأويله (انظر مثلا ابن السّراج ج 3: ص 92-93 والسرقسطي ج 1 ص 57 و 58 والإستراباذي، شرح الشافية ج 1 ص 134 وابن عصفور ج 1 ص 174 و 175 و 178) وأخرى بالتأكيد على أصل بناء المصدر (انظر مثلا ابن السّراج ج 3 ص 86-89)، وحينما يكون بالتنبيه إلى التداخل بين صيغ مصدر اللازم والتعدّي (انظر الفارابي ج 1 ص 139) وآخر برفض إقامة توازن بين مصدر الفعل وخصائصه التوزيعية على نحو ما فعل الفراء (انظر مثلا الفارابي ج 1 ص 139 وشرح الشافية ج 1 ص 151 و 152 و 157) اعتقادا منه أن اختلاف المصادر مرده إلى اللغات وليس إلى خصائص الأفعال توزيعيا وباللجوء في تحليل خصائص الأفعال النسقية إلى

→ وَتَرَّتْ بِدُهُ تَرُّ وَتَرُّ
• وَطَرَّتْ تَطَرُّ وَتَطَرُّ
• وَحَدَّتْ الْمَرْءُ تَحْدُ وَتَحْدُ
(السرقسطي ج 1 ص 58)
• وَنَسَرَ الشَّيْءُ يُنْسِرُ وَيُنْسِرُ
• وَشَطَّتْ الدَّارُ تَشْطُ وَتَشْطُ
• وَكَرَّتْ النَّاقَةُ وَغَيْرَهَا تَكْرُ وَتَكْرُ

8 من بينها الاحتفال بدراسة فعل وأفعال

الدلالة في أحيان قليلة في المعجزة، كثيرة في المزيد بشكل ضمني حيناً، صريح أحياناً وبالتصنيف في فعل وأفعال أخرى (انظر ما سيأتي).

أ) تحليل التوزيع بالدلالة

أما تحليلهم التوزيع بالدلالة فضمني في قول الزمخشري : « وفعلٌ يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأصداها :

• كسقم ومرض وحزن وفرح وجذل وأشر

والألوان :

• كأدم وشهب وسود

وفعلٌ للخصال التي تكون في الأشياء

• كحسَنٌ وقبحٌ وصغرٌ وكبرٌ » (المفصل ص 278-279)

وصريح في كتاب الأصول في ما جاء « من الأفعال على بناء واحد لتقارب المعاني » (ابن السراج ج 3 ص 89) قال في « الضرب الثالث المتفقة في الفعل » 1 : « هذا الباب يكون في الخصال المحمودة والمذمومة . يجيء هذا على فعل يفعل إلا في المضاعف وهو على ثلاثة أضرب :

- الأول : ما كان حسناً وقبحاً

- الثاني : ما كان في الصغر والكبر

- الثالث : الضعف والجبن والشجاعة .

منه ما يختلط منه فعلٌ بفعلٍ كثيراً وهو الرفع والضعف لأن فعلٌ أخت فعلٌ » (ابن السراج ج 3 ص 97). فابن السراج يقر بوجود علاقة بين دلالة الفعل الوارد على وزن فعل وفعلٍ وخصائصه التوزيعية . بها يفسر التداخل بين وزني فعل وفعل . وقد كان ابن عبيش أكثر النحاة وضوحاً في ربط خصائص الفعل التوزيعية بدلالاته . قال : « من المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس » (شرح المفصل ج 7 ص 62) . فأقام علاقة بين خصائص الفعل التوزيعية ودلالاته على الإدراك الحسي . وقد علل أيضاً لزوم الأفعال الواقعة على وزن فعل في موطن آخر بدلالاتها . فقال : « وأما فعل مضموم العين في الماضي فبناء لا يكون إلا لازماً غير مُتَعَدٍّ لأنه بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئاً » (ن م ج 7 ص 154)

والإجماع على وجود هذه العلاقة بين دلالة الفعل المزيد ثلاثياً كان أو رباعياً أو ملحقاً وبين خصائصه التوزيعية قائم بين النحاة في أبنية معينة . فهم يصرحون به في تناولهم بالدرس بعض الأوزان . يفعلون ذلك في نحو :

1 - من باب « ذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال على بناء واحد لتقارب المعاني » (ابن السراج ج 3 ص 89-99) : « الضرب الثالث : المتفقة في الفعل » (ص 97 - 99) .

- انفعّل كما يتضح مثلا من شرح المفصل . قال الشارح : « فأما انفعّل فهو بناء مطاوع لا يكون متعديا البتّة . وأصله الثلاثة . ثم تدخل الزيادة عليه من أوله نحو :

• قطعته فانقطع

• وشرحته فانشرح

• وحسرتة فانحسر » (ابن يعيش ج 7 ص 150 و 159 وانظر أيضا

الزمخشري ، المفصل ص 281 والإسترباذي ، شرح الشافية ج 1 ص 108)

- وفي وزني افعالّ وافعّل . قال ابن يعيش : « أما افعال فأكثر ما يكون في الألوان نحو :

• اشهاب وايباض

ولا يكون متعديا . . . وقد يقصر افعال لطوله . فيرجع إلى افعّل . قال سيبويه : « وليس شيء يقال فيه افعالّ إلا ويقال فيه افعّل . إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى » (ابن يعيش ج 7 ص 161).

- وفي وزني الرباعي المزيد افعّل وافعّل . قال شارح المفصل متحدثا عن أبنية الرباعي المزيد « وللمزيد بناء ان افعنلن نحو :

• احر نحم بمعنى الازدحام والتجمع

والمراد هنا المطاوعة . فهو في الرباعي كانفعّل الثلاثي . والثاني افعّلّ :

• كاقشعرّ واطمانّ

وهو كاحمرّ واصفرّ في الثلاثي . ولذلك لا يتعدى » (ن م ج 7 ص 162 وانظر شرح الشافية ج 1 ص 113)

- وفي بعض الأوزان الملحقة بالرباعي . قال ابن عصفور : « وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل أكثر ما تجيء غير متعدية لأنها مطاوعة للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب » (ابن عصفور ج 1 ص 18). فهم يراوحوح في تحليل خصائص الفعل التوزيعية بين البناء والدلالة . يقتضرون طورا على البناء ، ويعمدون إلى الدلالة آخر ويجمعون بينهما تارة (انظر أيضا « الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا » في المغني ج 2 ص 519 - 522). وسواء ذكروا الدلالة في التعليل أو لم يفعلوا فهي حاضرة أبدا في تفكيرهم ومسلمة من مسلماتهم .

ب (التصنيف في فعل وأفعّل¹

هذه الشواهد التي عددنا تمكن الباحث من أن يتبين أن التّحاة كانوا على وعي تامّ بإشكالية العلاقة بين بناء الفعل وخصائصه التوزيعية . وإذا كانت كتب التّحو

1 - الغريب أن اللغويين العرب لم يتخذوا إلا من فعل و أفعّل مبحثا لهم مع أن الترادف بين معاني الأبنية ليس وفقا على هذين البنائين على نحو ما سنبين في حينه

المدرسي تلخّ ظاهراً على أهمية البناء فإن الفحص الدقيق لأقوال النحاة يجعل الباحث يبين أنهم يركزون أحياناً على أهمية الدلالة في تحديد خصائص الفعل التوزيعية.

وتضاف إلى ما تقدم شواهد أخرى تدعم هذا الرأي من أهمها احتفالهم بتصنيف الرسائل في فعل وأفعال بدءاً من نهاية القرن الثاني حتى النصف الثاني من القرن السادس. وليس من قبيل الصدفة أن تكثر الرسائل والفصول في هذا المبحث. فيصنف فيه معجميون ونحويون كثيرون من أمثال الفراء (ت 207 هـ) (انظر السيوطي بغية الوعاة ج 2 ص 333) وأبي عبيدة (ت 209 هـ) (انظر ن م ج 2 ص 285) والسجستاني¹ (ت 255 هـ) والزجاج (ت 311 هـ) (انظر ن م ج 1 ص 412 وهو مطبوع) وابن درستويه (ت 347 هـ) (انظر السيوطي المزهج ج 1 ص 385) وأبي علي الفالي (ت 356 هـ) (راجع في ذلك ترجمة أبي علي في الأمالي ج 1 ص 1 ع) وأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ) (انظر ن م ج 1 ص 87) تأليف لم يصل منها إلا كتاب الزجاج². وفيه خصّ المؤلف كل حرف من حروف المعجم بباين³:

- واحد لـ « فعلت وأفعلت والمعنى واحد »

- وآخر لـ « فعلت وأفعلت والمعنى مختلف »

وكتاب السجستاني أو أن يجعل ابن القطاع غرضه من كتاب الأفعال فعلت وأفعلت⁴ وأن يخصّ آخرون هذه المسألة بفصل في مؤلفاتهم نحوية كانت أو معجمية.

فهذا سيبويه يجعل في كتابه باباً لـ « افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى » (الكتاب ج 4 ص 55-60) وينبه إلى أنه قد « يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على فعلت ويلحق قوم فيه الألف فينبونه على أفعلت » (ن م ج 4 ص 61) ويستشهد على ذلك بنحو⁵:

- 1 - فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني حققه ودرسه خليل إبراهيم العطية نشر جامعة البصرة 1979
- 2 - كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج شرح وتعليق ماجد الذهبي نشر الشركة المتحدة للتوزيع دمشق بدون تاريخ وكتاب السجستاني.
- 3 - هكذا رتب مادة كتابه :

- « باب الباء من فعلت و أفعلت والمعنى واحد » ص 5 - 10

- « و باب الباء من فعلت و أفعلت والمعنى مختلف » ص 10 - 12

- « و باب التاء من فعلت و أفعلت والمعنى واحد » ص 12

- « و باب التاء من فعلت و أفعلت والمعنى مختلف » ص 13

4 - برّر السرقسطي في مقدمة كتابه تأليفه في مبحث تقدمه فيه ابن القطاع برغبته في تدارك ما فات هذا المعجمي. قال : « إنما كان غرضه - رحمه الله - في هذا الكتاب فعلت وأفعلت خاصة وترك ما جاوزها من الأفعال الرباعية الأصلية . . . وما جاوزها بالزيادة » (كتاب الأفعال ج 1 ص 55)

5 - وردت هذه الأمثلة في الكتاب (ج 4 ص 61 - 62) غير مرتبة على حروف المعجم. وقد رتبناها على أساسها.

- بَكَرَ وَأَبَكَرَ
- وَزُلُّهُ مِنْ مَكَانِهِ وَأَزْلُهُ
- وَشَعْلُهُ وَأَشْعَلُهُ
- وَصَرَّ أُذُنِيهِ وَأَصَرَ أُذُنِيهِ
- وَقَلَّتْهُ الْبَيْعَ وَأَقْلَتْهُ

• وَنَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا وَنَعِمَ اللَّهُ بِكَ

وينهج ابن السَّراج منهجه. فيكون في الأصول : « باب افتراق فعلت وأفعلت » (الأصول ج 3 ص 124-126). وكذا يفعل السيوطي (ت 911 هـ) في المزهر (باب « فعل وأفعل » ج 1 ص 384-385). ويجعل ابن القطاع أول كل حرف بابا لما كان على « فعل وأفعل باتفاق معنى وغيره من الثلاثي الصحيح »¹. ولكن السرقسطي يجعل في كل حرف بايين لفعل وأفعل :

- الأول لـ «فعل» وأفعل بمعنى « (انظر في ذلك كتاب الأفعال مثلا : الهمزة ج 1 ص 65-67 وحرف الهاء ج 1 ص 128-131 وحرف العين ص 195) - والثاني لـ « فعل وأفعل باختلاف » (انظر في ذلك ن م الهمزة ج 1 ص 67-82 وحرف الهاء ج 1 ص 131-144 وحرف العين ج 1 ص 204-254). ولم يهمل المعجميون هذه المسألة في مادتهم اللغوية إذ تعرضوا لها في مواطن متفرقة من معاجمهم وكتب النوادر على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

المصدر	المثال
الجوهري (بث) ج 1 ص 273	بث الخير وأبثه بمعنى أي نشره. يقال أبثك سري أي أظهرته
ن م (بدأ) ج 1 ص 35	بدأ الله الخلق وأبدأهم بمعنى
ابن فارس المقاييس (برق) م 1 ص 23	يقال: برق السحاب برقًا وبريقًا. وقال : أبرق أيضا لغة
ن م (بكر) م 2 ص 288	و بَكَرَت الشجرة و أبكرت و بَكَرَت تبكيرا و بَكَرَت بكورا وهي بَكُورٌ إذا عَجِلَت بالإثمار و البيع
الجوهري (جنب) ج 1 ص 103	و قد جَنَّبَ و أَجَنَّبَ القوم إذا دخلوا في ريح الجنوب
ابن السكيت ص 276	يقال : حَدَّت المرأة على زوجها و أحدت وهي حادٌ و مُحَدٌ
الفارابي ج 1 ص 336	سَعِدَهُ الله و أسعده
السرقسطي ج 3 ص 493	سَقَى الباب سَقًا و أسفقه : أغلقه

1 هكذا رتَّب مادة كتابه :

- الهمزة من الثلاثي الصحيح على فعل وأفعل بمعنى واحد وغيره (انظر السرقسطي ج 1 ص 24-57)

- « الباء على فَعَلٍ وأفعل من الثلاثي الصحيح بمعنى واحد وغيره » (ن م ج 1 ص 65 - 116)

- « التاء على فَعَلٍ وأفعل باتفاق معنى وغيره » (ن م ج 1 ص 116 - 129)

وهكذا إلى آخر حروف المعجم.

و ضَبَّ البلدُ و أَضَبَ أيضا أي كثر ضيابه	الجهوري (ضب) ج 1 ص 167
و أَضَبَتِ الناقة و ضَبَّتْ : اشتهدت الفحل	أبو زيد ص 469
و أَضَبَّتِ الرياح و عَجَّتْ أثارت الغبار	الجهوري (عجب) ج 1 ص 327
فَنَتَّ الرجل فتنة و أَفَنَّتْه : أضلته	السرقسطي (فتى) ج 4 ص 3
و فَعَمَّتُ الشيء و أَفَعَمْتُه : ملأته	ن م (فعم) ج 4 ص 4
كشأت اللحم كشاً : شويته حتى ييس فهو كشيء و أكشأته أيضا	الجهوري (كشأ) ج 1 ص 67
و أمهرت و أصدقت واحد... قال : و مهرت للمرأة هي المشهورة الفصيحة	أبو زيد ص 532
و ثَبَّتَ البقل و أَثَبَّت	ابن منظور (ثبت) م 6 ص 563
و نَزَحَ البئر يَنْزَحُها نَزْحاً و أَنْزَحَها إذا استقى ما فيها حتى ينفذ و قِيلَ حتى قَلَّ مَالُها	ن م (نزح) م 6 ص 614
و نَزَفَ البئر يَنْزِفُها نَزْفاً و أَنْزَفَها بمعنى واحد : كلاهما : نَزَحَها	ن م (نزع) م 6 ص 615
« تقول : نَسأت البيع و أنسأته » و نَسأت الشيء خزنته و كذلك أنسأته . فَعَلْتُ و أَفَعَلْتُ بمعنى	الجهوري (نسأ) ج 1 ص 706
نشر الله الميت ينشره نشرًا و نشورا و أنشره فنشر . فنشر الميت لا غير : أحياء	ابن منظور (نشر) م 6 ص 631
و هَنَ و أوهن	ن م (وهن) م 6 ص 994

فبناء الفعل إشكالي في علاقته بالدلالة . وهو ما يفسر اهتمام المعجميين بمبحث فعل وأفعِل .

غير أن الحديث عن الدلالة هو في الحقيقة حديث ضمني عن التوزيع . وقد سبق أن رأينا أن النحاة يقيمون علاقة تلازم بين الدلالة والتوزيع (انظر قول ابن السراج في الأصول ج 1 ص 170-171) وقول ابن يعيش في شرح المفصل ج 2 ص 44) وقد تقدما في الصفحة 178-179. وهو ما يفسر اهتمام النحاة والمعجميين بهذه المسألة إذ هي مبحث مشترك في كتب الفريقين .

فإشكالية علاقة بناء الفعل بالمعنى تخفي أخرى نحوية هي إشكالية علاقة بنائه بخصائصه التوزيعية . وقد افرق اللغويون في هذه المسألة فريقين : فأما الأول فاقصر على ملاحظة الواقع . فذهب إلى أن فعل وأفعِل تكوينان بمعنى وباختلاف .

وأما الثاني فلم يستطع أن يدفع الأدلة المشاهدة في واقع اللغة على اتفاق معنى فعل وأفعِل أحيانا . فأقر الظاهرة وسعى إلى تخريجها بما يتناسب ومسلمات النحاة القائلة باختلاف المعنى باختلاف البناء . فأول الترادف بين فعل وأفعِل بتعدد اللغات . قال ابن درستويه في تعليل افتراق معنى فعل وأفعِل « لا يكون

فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين. فأما في لغة واحدة فمحال...» (السيوطي، المزهري ج 1 ص 385) متابعا في ذلك التحليل (انظر سيبويه ج 1 ص 64). والحقيقة أن علاقة بناء الفعل بالمعنى إشكالية أحيانا على نحو ما يُبين خاصة من مبحث فعل وأفعل. وكذا هي علاقته بالتوزيع كما توضحه الأمثلة السابقة وما يلي من الأمثلة.

3-2- مظاهر أخرى لإشكالية العلاقة بين بناء الفعل وخصائصه التوزيعية إن اختلاف خصائص الفعل التوزيعية باختلاف صيغته الصرفية واتفاقها على نحو ما بينا في بعض أمثلة المشترك وبعض البنى الجعلية وأبنية المطاوعة وغيرها غير كافيين على كثرة أمثلتهما للجزم بأن بناء الفعل هو الذي يتحكم في خصائصه التوزيعية دون سواه. وقد أدرك القدامى إشكالية المسألة فراحوا في تحليل التوزيع بين بناء الفعل تارة ودلالته أخرى. وربما جمعوا فيه بين الجانبين. بل نجد في نفس الأبنية أمثلة كثيرة أخرى تدل على أن التوزيع مستقل عن بناء الفعل على نحو ما يتضح من الجداول التالية :

3-2-1- لاختلاف البناء ووحدة التوزيع : كان المعنى واحدا كما في المترادفات أو تغير على نحو ما هي الحال عليه في المشترك

(أ) المترادف

فأما أمثلة المترادف مما اختلفت أوزان الفعل فيها واتحدت خصائصها التوزيعية فمن الثلاثي المجرد (انظر بقية الأمثلة في الجدول الرابع أ ص 543) نحو :

المصادر	عدد المحلات	وزن الفعل	المثال
ابن منظور (أفك) م 1 ص 75	1	فَعَلَ = فَعِلَ	أَفَكَ يَأْفِكُ وَأَفَكَ يَأْفِكُ : إذا كذب
ن م (نزف) م ص 617	1	فَعَلَ = فُعِلَ	نَزَفَتْ ماءَ البشر نَزْفا إذا نَزَحَتْ كلهة ونَزَفَتْ هي يتعدى ولا يتعدى ونَزَفَتْ أيضا على ما لم يسم فاعله.
ابن القطّاع (أرض) ج 1 ص 34	1	فَعَلَ = فُعِلَ	وَأَرْضَتْ الشجرة : اتسعت. وَأَرْضَتْ أَرْضًا كذلك
ن م (سغب) ج 2 ص 134		فَعَلَ = فُعِلَ فَعَلَ	وَسَغَبَ وَسَغَبَ ولغة سَغَبَ سَغَبًا وَسَغَبًا وَسُغُبًا : جاع

- ومن المجرد والمزبد (انظر بقية الأمثلة في نفس الجدول ب ص 544) مثل :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلّات	المصدر
أَمَسَكَ بِالشَّيْءِ : مَسَكَ	فَعَلَ = أَفْعَلَ		المعجم الوجيز (مسك) ص 581
وَبَنَرَهَا وَبَنَرَهَا كِلَاهُمَا : زَرَعَهَا	فَعَلَ = فَعَّلَ	2	ابن منظور (بنر) م 1 ص 180
وَشَعَرَتِ الْمَرْأَةُ وَشَاعَرَتْهَا : ضَاغَعَتْهَا فِي شِعَارٍ	فَعَلَ = فَاعَلَ		الزَّمَخْشَرِيُّ أَب (بضع) ص 42
خَرَفَ الثَّمَارَ وَخَرَفَهَا	فَعَلَ = افْتَعَلَ		ن م (خرف) ص 159
حَثَّ عَلَى الشَّيْءِ وَاسْتَحَثَّهُ بِمَعْنَى أَيِ حَضَّهِ عَلَيْهِ	فَعَلَ = اسْتَفْعَلَ	2	الجوهري (حث) ج 1 ص 276
وَرَطَّبَ الرُّطْبَ وَرَطَّبَ وَرَطَّبَ وَأَرَطَبَ حَانَ أَوَانَ رَطْبِهِ	فَعَلَ = فَعَّلَ = فَعَّلَ = فَعَّلَ	1	ابن منظور (رطب) م 2 ص 1180

- ومن المزيد فحسب :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلّات	المصدر
أَغْبَذْتُ الرَّجُلَ إِعْبَادًا وَ عِبْدَتَهُ تَعْبِيدًا إِذَا اتَّخَذْتَهُ عَبْدًا	أَفْعَلَ = فَعَّلَ	2	أبو زيد ص 315
و يقال : قَدْ أَطْرَفْتُ الشَّيْءَ إِطْرَافًا إِذَا اسْتَطَرَفْتَهُ	أَفْعَلَ = اسْتَفْعَلَ	2	ن م ص 301
و استودقت الأثان و أودقت فهي وادق إذا اشتبهت الفعل			السيوطي المزه ج 2 ص 88
و يجيء تفاعل و تفعل بمعنى كقولك تَعَاهَدُ وَ تَعَاهِدُ	تَفَعَّلَ = تَفَاعَلَ	2	ابن القطّاع ج 3 ص 473
و تذاهبت الريح و تذاهبت		1	
و نَعَسَ الْأَمْرُ وَ نَعَسَ وَ اسْتَعَسَرَ : اشْتَدَّ وَالتَّوَيَّ وَ صَارَ عَسِيرًا	تَفَعَّلَ = تَفَاعَلَ = اسْتَفْعَلَ		ابن منظور (عسر) م 4 ص 774

فأوزان الأفعال الثلاثية المجردة اختلفت في الجدول الأول. ولكن معناها وخصائصها التوزيعية لم تتغير. فلا فرق فيها بين فَعَلَ وَفَعَّلَ من الجذر (ء، ف، ك) أو بين فَعَلَ وَفَعَّلَ من (ن، ز، ف) أو بين فَعَلَ وَفَعَّلَ من الجذر (ء، ر، ض) ولا بين أبنية المجرد الثلاثة من نحو (س، غ، ب).

وكذلك الحال في الجدولين الثاني والثالث. فأمّا في أولهما فقد ترادفت بعض أبنية المجرد والمزيد. فجاء فَعَلَ وَأَفْعَلَ المشتقان من (م، س، ك) بنفس المعنى ونفس الخصائص التوزيعية. وكذلك فَعَلَ وَفَعَّلَ من (ب، ذ، ر). وكان فَعَلَ من (ش، ع، ر).

بمعنى فاعل، وفَعَلَ من (خ، ر، ف) بمعنى افتعل كما يتضح من الجدول. وورد فَعَلَ من (ح، ث، ت) بمعنى استفعل وترادفت الأفعال الأربعة المشتقة من (ر، ط، ب) الواردة على فَعَلَ وفَعَّلَ وفَعَلَّ وفَعَلَّ.

وأما في ثانيهما فقد أفادت بعض أبنية الثلاثي المزيد المختلفة نفس المعنى وكان لها نفس التوزيع أيضا. فافعل وفعل من (ع، ب، د) و(ذ، ع، ب) مثلا مترادفان. وقد اقتضى كل منهما محلين. وكذلك الحال في أفعال واستفعل من (ط، ر، ف). ولا يختلف أمر تعاهد وتعهّد. فكانا بنفس المعنى والتوزيع. وكذا الشأن في نحو :

• تعسّر الأمر وتعاسر واستعسر

ب (المشترك

وأما أمثلة المشترك مما اختلف بناؤه وكان توزيعه واحدا فنحو :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلّات	المصدر
نَشَرَ الْمَيِّتُ يَنْشُرُ نَشُورًا إِذَا عَاشَ بَعْدَ الْمَوْتِ ... ونَشَرَتِ الرِّيحُ : هَبَّتْ فِي يَوْمٍ غَيَمٍ ... وَقَدْ نَشَرَ الْبَحِيرُ إِذَا جَرَّبَ	فَعَلَ-فَعَّلَ	1	ابن منظور (نشر) م 6 ص 635 ص 636
«وَبَذَرَتِ الْأَرْضُ تَبْذِيرًا بَلَدًا : تَخْرُجُ بِلَدِهَا» «وَقَدْ بَذَرَ بَذَارَةً» وَالتَّبْذِيرُ الَّذِي يَفْشِي السِّرَّ ويظهر ما يسمعه	فَعَلَ-فَعَّلَ	1	ن م (بذر) 1 ص 180
«وَطَلَسَ الْبُذْبُ طَلَسًا : تَسَاقَطَ شِعْرُهُ وَخَبَّتْ. وَطَلَسَ أَيْضًا : صَارَ لَوْنُهُ غَيْرَةً فِي سِيَوَادٍ ...» «وَطَلَسَ الثَّوْبُ : طَلَسًا : أَخْلَقَ»	فَعَلَ		الترقسطي (طلس) ج 3 ص 273
«وَأَرْضُ الرَّجُلِ : زُكَمٌ» وَأَرْضٌ : كَانَ بِهِ خَبَلٌ مِنَ الْخَبَلِ وَأَرْضَتِ الْأَرْضُ أَرْضًا : تَرُومَتْ	فَعَلَ-فَعَّلَ فَعَلَ	1	ابن القطّاع (أرض) ج 1 ص 34

فالأعلان نَشَرَ بمعنى العيش بعد الموت وهبوب الريح اقتضيا محلا واحدا وهما لا يختلفان توزيعيا عن الفعل الذي يشترك معهما في الجذر، ولكنه جاء على فَعَلَ للدلالة على معنى الإصابة بالجرب. وكذا لا يختلف الإعلان بَذَرَ وبَذَرَتْ توزيعيا رغم اختلاف الوزن ولا الثنائي طَلَسَ وطَلَسَ أو الثلاثي أَرْضَ وأَرْضَ وأَرْضَ. فأما الثنائي الثاني فورد أحد فعليه على فَعَلَ والثاني على فَعَّلَ. وأما الثلاثي الأخير فكان أحد أفعاله على فَعَلَ والثاني على فَعَّلَ والثالث على فَعَلَ، ولكنها جميعا تشترك في عدد المحلّات التي تقتضيها. فكلها تقتصر إلى محل واحد.

وهكذا يختلف بناء الأفعال وتكون خصائصها التوزيعية واحدة. وهذا يقوم حجة على استقلالية التوزيع عن البناء. وهذا الدليل الأول الذي نسوقه للبرهنة على هذه الاستقلالية.

3-2-2- اتفاق البناء واختلاف التوزيع :

فالدليل الأول هو اختلاف بناء الأفعال واتفاق خصائصها التوزيعية وأما الدليل الثاني فهو اتفاق البناء واختلاف التوزيع على نحو ما يتبين من بعض البنى الجعلية وما يشابهها ومن بعض أمثلة المشترك .

أ (بعض البنى الجعلية وما يشابهها) :

فأما أمثلة الأولى من الفعل الثلاثي المجرد فمثل قولك (انظر بقية الأمثلة

في الجدول الخامس ص 544-546) :

المصدر	عدد المحلات	وزن الفعل	المثال
اللسان (بذر) م 1 ص 180	1 2		بَذَرْتُ الْأَرْضَ بِبَذْرٍ بَذْرًا : خَرَجَ بَذْرُهَا ... و بَذَرَهَا بِبَذْرٍ وَ بَذَرَهَا كِلَاهِمَا : زَرَعَهَا
ن م (رج) م 2 ص 1137	2 1	فعل	رَجَعْنَا الدَابَّةَ يَرْجِعُهَا رَجْعًا فِيهِ مَرْجُوءَةٌ إِذَا حَسَبَهَا وَأَسَاءَ عِلْفُهَا حَتَّى تُهْزَلَ و رَجَعْتُ هِيَ بِنَفْسِهَا رُجُوعًا يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى
ن م (وهن) م 6 ص 994	1 2		وَقَدْ وَهَنَ ... يَهِنُ ... أَي ضَعُفَ وَوَهْنُهُ هُوَ

- من الفعل الثلاثي المزيد نحو :

المصدر	عدد المحلات	وزن الفعل	المثال
الزَمْخَشَرِي، أ ب (خلق) ص 173	1 2	أفعل	وَ أَخْلَقَ (الثوب) : لَبَسْتَهُ حَتَّى يَلِي وَ أَخْلَقْتُ الثَّوْبَ : لَبَسْتَهُ حَتَّى يَلِي
ابن منظور (عرا) م 4 ص 761	2 1	افعول	وَ اعْرَوْرَى فَرَسَهُ : رَكِبَهُ عُرْيًا ... وَ اعْرَوْرَى الْفَرَسَ : صَارَ عُرْيًا

فأفعال الجدول الأول (انظر الجدول الخامس ص 544-546) جميعها وردت على وزن فَعَلْ. ومع ذلك اختلف فيها الفعلان المشتقان من نفس الجذر في عدد المحلات التي يقتضيهما كل منهما. فأما الأفعال من نحو :

- بَذَرْتُ الْأَرْضَ
- وَ رَجَعْتُ الدَّابَّةَ
- وَ وَهَنُ

فأحادية المحل لا تقتضي إلا محلاً واحداً يكون فاعلاً. ولكن مثيلاتها من أفعال الجعل ثنائية المحل يقتضي كل منها محلين. تقول :

1 - يذكر النحاة هذا النوع من البنى فيصنفونه « بما يتعدى ولا يتعدى ». ذكرنا من هذه الأفعال نوعاً مما اختلف توزيعه بلا اختلاف في بنائه.

- بِذَرْتُ الْأَرْضَ
- وَرَجَنَ الدَّابَّةَ
- وَوَهَنَهُ

وكذا الحال مع الفعل الثلاثي المزيد : أخلق واعرورى في نحو :

• أَخْلَقَ الثَّوْبَ

• واعرورى الفرس

فهذان الفعلان أحاديا المحل . ورد أولهما على وزن أفعل والثاني على أفْعَوْعَلَ . ولكن فعلي الجعل اللذين يشاركانهما في الوزن والجذر ثانيا المحل يقتضي كل منهما فاعلا ومفعولا . تقول :

• أَخْلَقْتُ الثَّوْبَ

• واعروريتُ الفرس

فوزن فعل الجعل والفعل قبل أن يُهْمَش فاعله واحد . ولكن توزيعهما مختلف إذ يقتضي الأول محلين والثاني محلا واحدا . وهكذا تنهض هذه الأمثلة حجة على استقلال التوزيع في الجملة عن بناء الفعل . وكذا الأمر في أفعال أخرى قليلة من غير البنى الجعلية . يقال :

• أَفَكَ : كَذَبَ

• وَأَفَكَ النَّاسَ : كَذَبَهُمْ وَحَدَّثَهُمْ بِالْبَاطِلِ (ابن منظور (أفك) م 1

ص 75)

• و« كَذَبَ » (ن م (أفك) م 1 ص 75)

• و« كَذَّبَهُ »

(ب) و المشترك

وأما أمثلة المشترك فمن الثلاثي المجرد نحو :

المثال	وزن الفعل	عدد المحلات	المصدر
دَعَوْتُ فَلَانًا أَوْ بِلَانًا : نَادَيْتُهُ وَصَحَيْتُهُ بِهِ وَالنَّادِيَةُ تَدْعُو الْكَيْتَ : تَنْدُبُهُ وَتَقُولُ : وَازْدَعَاهُ وَدَعَاهُ إِلَى الزَّيْلَمَةِ وَدَعَاهُ إِلَى الْقِتَالِ وَدَعَا اللَّهُ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ وَدَعَا اللَّهُ بِالْعَافِيَةِ وَالْمَغْفِرَةِ		2 2 3 3	الزَّمْخَشَرِيُّ ، أَب (دعا) ص 189
زَفَرٌ يَزْفِرُ زَفْرًا وَزَفِيرًا : أَخْرَجَ نَفْسَهُ بَعْدَ مَدَّةٍ . . . وَزَفَرٌ يَزْفِرُ إِذَا اسْتَقَى فَحِمْلًا . . . يَقَالُ زَفَرٌ وَازْدَفَرُ إِذَا حَمَلَ . . . وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَزْفِرُ الْقَرْبَ يَوْمَ خَيْبَرَ تَسْقِي النَّاسَ أَيِ تَحْمِلُ الْقَرْبَ الْمَمْلُوءَ مَاءً		1 2	ابن منظور (زفر) م 3 ص 31
وَصَرَفَ الشَّيْءَ : رَدَّهُ وَالزَّجْلُ عَنْ رَأْيِهِ كَذَلِكَ وَالشَّاءُ وَالْبَقَرُ وَالْكَأْبُ صِرَافًا وَصُرُوفًا : اشْتَهَتْ الصُّرَابُ		2 أو 3 1	ابن القطاع (صرف) ج 2 ص 242

2	2	و غَمَصَ النِّعْمَةَ إِذَا لَمْ يَشْكُرْهَا و غَمَصَتْ عَيْنُهُ مِنَ الْغَمَصِ
الفارابي ج 2 ص 238	1	
ابن منظور (نشر) م 6 ص 635- 636	1 2	« وَ نَشِرْتُ الرِّيحُ : هَبْتُ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ » « وَ نَشَرَ الْحَشْبَةُ يَنْشُرُهَا نَشْرًا « تَحْتَهَا »
السرقي (هـ) ج 1 ص 167	2 1	و هَرَجَ المِرَاةَ هَرْجًا : جَامَتْهَا و هَرَجَ النَّاسُ هَرْجًا : اخْتَلَطُوا وَ اخْتَلَفُوا

و من المزيد مثل :

المصدر	عدد المحالات	وزن الفعل	المثال
السرقي (حفر) ج 1 ص 348	3 1	أَفْعَلَ	أَخْفَرْتُكَ بَهْرًا : أَعْتَكْتُ عَلَى خَفَرِهَا . و أَخْفَرُ الْمُهْرُ لِلْإِنْثَاءِ وَالْإِبْرِيَاءِ : سَقَطَتْ لِنَائِيهِ وَرُبَاعِيَّاهُ
ابن منظور (خلق) م 2 ص 890 الزَّمخشرى، أ ب (خلق) ص 173	1 2 3 2		« وَ يُقَالُ : اخْلَقَ الرَّجُلُ إِذَا صَارَ ذَا اخْلَاقٍ » « وَ اخْلَقَ فُلَانٌ فُلَانًا : أَعْطَاهُ ثَوْبًا خَلَقًا » وَ اخْلَقْتُهُ ثَوْبًا : إِذَا كَسَمْتَهُ ثَوْبًا خَلَقًا » وَ اخْلَقْتُ الثَّوْبَ : لَبِسْتَهُ حَتَّى يَلَيَّ
ابن منظور (ربيع) م 2 ص 111 ن م (ربيع) م 2 ص 113 ن م (ربيع) م 2 ص 111 ن م (ربيع) م 2 ص 1109	1 2		وَ إِزْبَعَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُزْبِعٌ : وَ لَدَهُ فِي شَبَابِهِ « « وَ إزْبَعَتِ الْإِبِلُ بِالْوَرْدِ : أَسْرَعَتِ الْكُرَّ إِلَيْهِ فَوَرَدَتْ بِلَا وَقْتُ » وَ أَرْبَعُ إِبِلَةٍ بِمَكَانٍ كَذَا وَ كَذَا : رَعَاهَا فِي الرَّبِيعِ « « وَ أَرْبَعُ الْإِبِلِ : أَوَزَعَهَا رِبْعًا » وَ أَرْبَعَتِ الْحُمَى زَيْدًا : اخْتَدَّتْ رِبْعًا «
ابن السكيت ص 277	2 1		وَ أَسْفَى الرَّجُلُ لِلأَمْرِ الدُّنْيِيَّ إِذَا دَخَلَ فِيهِ وَ أَسْفَى الطَّائِرُ إِذَا دَنَا مِنَ الْأَرْضِ فِي طَيْرَانِهِ
المعجم الوجيز (أشرق) ص 341	1 2		وَ أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ : طَلَعَتْ وَ أَضَاءَتْ عَلَى الْأَرْضِ ... وَ أَشْرَقَ فُلَانًا : أَغْصَبَهُ
ابن السكيت ص 276	2 1		وَ أَمْدَدْتُ الْجَيْشَ وَ أَمْدَ الْجَرْحَ إِذَا صَارَتْ فِيهِ الْمُدَّةُ
م (أمسك) ص 581	1 2		وَ أَمْسَكَ : يَخْلَعُ وَ بِالْشَيْءِ : مَسَكَ
ابن منظور (جمع) م 1 ص 499	3 2		وَ جَامَعَهُ عَلَى الْأَمْرِ : مَالَاهُ عَلَيْهِ وَ اجْتَمَعَ مَعَهُ وَ جَامَعَهَا مَجَامَعَةً وَ جِمَاعًا : نَكَحَهَا
ن م (عسن) م ص 775	1 2		وَ عَسَسَ اللَّيْلُ : إِذَا أَقْبَلَ بِظُلَامِهِ وَ إِذَا أُدْبِرَ فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ ... وَ عَسَسَ فُلَانٌ الْأَمْرَ إِذَا لَبَسَهُ وَ عَمَّاهُ

وهذه الأمثلة جميعها تبرهن هي الأخرى على أن لا صلة للتوزيع ببناء الفعل . فأمّا أفعال المجموعة الأولى فقد وردت جميعها على وزن فَعَلَ . لكن توزيع المشترك يختلف في عدد المحلات التي يقتضيها . فهو يكون أحادي المحل حيناً ثنائي آخر كما هي الحال في نحو :

• زَقَرَ وَ غَمَصَ وَ نَشَرَ

وثنائي المحل طوراً ثلاثيه آخر حسب حقله الدلالي شأن الفعل دعا . وقد يقتضي تارة محلاً وأخرى محلين وثلاثة محلات مثل الفعل صرف .

وأما أفعال المجموعة الثانية ، فقد تنوعت أوزانها فجاءت السبعة الأولى منها على أفعل وجاء الثامن على وزن فاعل والتاسع على فَعَّلَ .

لكن المشترك الوارد على هذه الأبنية الثلاثة وإن اتحد في الوزن فقد افترق في التوزيع . فما ورد منه على وزن أفعل اقتضى تارة محلاً واحداً وأخرى محلين كما في مثل : أربع وأسف وأشرق وأمدّ وأمسك ، واستوجب طوراً محلاً وآخر محلين أو ثلاثة محلات كما في نحو : أخلَقَ .

وكان أحادي المحل حيناً ثلاثيه آخر شأن أحفر . وكذا حال المثالين الأخيرين . فقد اختلف المشترك الوارد على وزن فاعل أو فعلل في خصائصه التوزيعية .

فأما ما ورد منه على فاعل فقد افتقر إلى محلين إذا كان بمعنى النكاح وإلى ثلاثة إذا كان بمعنى الممالة . وأما ما كان على فعلل فقد استوجب محلاً واحداً حين دل على ظرف زمن معين وعلى محلين إذا أفاد التأثير . فهذه الأمثلة تقوم دليلاً آخر على استقلال التوزيع عن بناء الفعل .

3-2-3- الخلاصة

لا شك أن اختلاف التوزيع باختلاف بناء الفعل على نحو ما هو واضح من أبنية الجعل والبناء لغير الفاعل وبناء فَعَلَ الدال على المبالغة ومن بعض أمثلة المشترك وأن اختلاف التوزيع مع اتفاق البناء كما في بعض أبنية الجعل وما شابهها وفي بعض أمثلة المشترك وأن وحدة التوزيع مع اختلاف البناء كما هو مبين في الجداول (3-2-1 أ و ب) تجعلنا نجزم من غير تردد باستقلال توزيع الفعل عن بناءه الصّرفي ولا نتخذ بالأمثلة الكثيرة الموهمة بالعكس .

فلا جدال عندنا في أن بناء الفعل لا يحكم توزيعه بحال . فلا بدّ من البحث عن علة اختلاف توزيع الأفعال أو اتحاده في غير بنائها الصّرفي بل في مستوى آخر . فهل يكون حقل الفعل الدلالي سبب هذا الاختلاف أو التطابق بين الأفعال في عدد المحلات ؟

الفصل الثالث

دور حقل الفعل¹ في تحديد عدد المحلّات التي يقتضيها التركيب

1 - في التراث التحوي :

يجد الباحث في التراث التحوي العربي نوعين من الأجوبة على هذا السؤال ضمنية حيناً وصريحة آخر . ولكنّها ليست يسيرة المنال ولا ترقى إلى مستوى النظرية ولا تدل على أن النّحاة أوجدوا صلة متينة بين حقل الفعل وخصائصه التوزيعية تتخذ شكل القانون الذي يحكم التوزيع في هذا الباب، بل إن ما يجده في كتبهم لا يعدو شذراً موزعة في آثارهم تختلف قيمة وأهمية باختلاف النّحاة . وهي قد تدل على ألعية بعضهم، لا شك . ولكنّها مجرد خواطر أملاها البحث عن تفسير بعض الظواهر لا تكفي لتأسيس نظرية في هذا المجال .

2 - مظاهر وعي النّحاة بوجود علاقة بين حقل الفعل وعدد المحلّات التي يقتضيها :

1-2- فأما وعي النّحاة الضمني بوجود علاقة بين حقل الفعل وعدد المحلّات التي يستوجبها فتتجلى في ربطهم بين بناء الفعل والمصدر والصفة وحقل الفعل الدلالي على نحو ما يتّضح من الكتاب ((ص17-21) و(21-25) و(25-28) و(28-37)) والأصول (ج1 ص169-171) ومن ترتيب الأفعال بحسب حقولها المعجمية خاصّة في فقه اللغة للثعالبي² . فليس ترتيب اللغويين الأفعال

1 - مثل «الحقل الدلالي لكلمة ما كلّ الكلمات التي لها بتلك الكلمة علاقة ما سواء أكانت علاقة ترادف أو تضاد أو تقابل الجزء من الكلّ و الكلّ من الجزء» (المسدي، 1982 ص154)

2 - الأمثلة على ذلك كثيرة . انظر مثلاً :

- الباب 14 : في أسنان الدواب وتنقل الأحوال بها وذكر ما ينضاف عليها الفصل 4 و5 ص83 و84

- الباب 15 : في الأصول والرؤوس والأعضاء والأطراف وأوصافها وما يتولّد منها ويتصل بها ويذكر معها الفصل 12 و13 و16 ص55 و56 و57 تبعاً في الصفحات 97 بالنسبة إلى الأوّل والثاني 101 و107 و118 و119 و118 و119 بالنسبة إلى البقية .

- الباب 16 : في صفة الأمراض والأدواء سوى ما مرّ في فصل أدواء العين وذكر الموت والقتل (الفصل 14 و15 و30 والفصل 16 و17 ص131 والفصل 19 ص132 والفصل 21 ص133 والفصل 22 و23 و24 و134)

- الباب 18 : في ذكر أحوال وأفعال الإنسان وغيره من الحيوان (الفصل 38 ص200)

- الباب 22 : في القلع والانتطاع والقطع وما يقاربها من الشقّ والكسر وما يتصل بهما (الفصل 1 و2 و24 و3 و4 و5 ص225 و6 و226 و9 و10 ص228 و11 ص229 و19 و20 و←

بحسب حقولها وإقامة النّحاة صلة بين بناء الفعل والمصدر والصفة وحقل الفعل الدّلالي لآ تعبيراً ضمناً عن وعيهم بوجود صلة بين حقل الفعل وعدد المحلّات التي يقتضيها علاقة مسكوت عنها في هذه المواضع مصرح بها في مواطن أخرى¹. فالثابت عندهم أن الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل المعجمي مرادفات أو أضدادا تقتضي نفس عدد المحلّات .

2-2- وأما وعي النّحاة الصريح بالصلة المتينة القائمة بين حقل الفعل الدّلالي وعدد المحلّات التي يقتضيها فمظاهره كثيرة عندهم يلحظها الباحث في مواطن أربعة :

- في إقامتهم علاقة بين حقل الفعل وخصائصه التّوزيعيّة
- وفي تفسيرهم عدد المحلّات التي تقتضيها بعض أنواع المشترك بحقل الفعل الدّلالي

- وفي الاستدلال على لزوم بعض الأفعال أو تعديها
- وفي تحليلهم اقتضاء بعض الأفعال في بعض البنى الجعليّة جعلاً معجميّاً أو الأفعال المترادفة ذات الجذر الواحد عدداً من المحلّات لا تستوجب الأولى في سياقات أخرى أو نفس عدد المحلّات² بالنسبة إلى الثّانية رغم اختلاف بناء الفعل فيها .

2-2-1- إقامتهم علاقة بين حقل الفعل وعدد المحلّات التي يقتضيها :
فأما الأول فقد كان ابن السّراج فيه فذا إذ كان أكثر النّحاة وعياً بهذه المسألة . أقام علاقة متينة صريحة بين عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل وحقله الدّلالي . فقسم الأفعال توزيعياً باعتماد الحقل المعجمي . فكلّ ما ينتمي منها إلى نفس الحقل يفتقر إلى نفس عدد المحلّات . فالأفعال التي لا تتعدّى هي « ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له أو فعلاً من أفعال النّفس غير متشبّث بشيء خارج عنها . أما الذي هو خلقة فنحو أسودّ واحمرّ واعور واشهابّ وطال وما أشبه ذلك . وأما حركة الجسم بغير ملاقة لشيء آخر فنحو : قام وقعد وسار

← ص 235 و 22 و 236 و 24 و 237

- الباب 23 : في اللباس وما يتصل به والسلاح وما يضاف إليه وسائر الآلات والأدوات وما يأخذ مأخذها (الفصل 1 و 2 و 39 و 261).

- الباب 25 : في الآثار العلويّة وما يتلو الأمطار من ذكر المياه وأماكنها (الفصل 6 ص 281- 282 و 7 و 282 و 8 و 282-283 و 11 و 285)

- الباب 28 : في النبات والزرع والتّخل : (الفصل 2 ص 311 و 7 و 313)

- الباب 30 : في فنون مختلفة التّرتيب في الأسماء والأفعال والأضداد (الفصل 2 ص 321 و 10 و 325-326 و 12 و 326 و 13 و 326-327 و 14 و 327 و 18 و 19 و 329 و 20 و 21 و 22 و 330 و 24 و 331-332 و 25 و 26 و 27 و 29 و 332).

1 - سنذكر أمثلة على ذلك في ما يلي .

2 - انظر قول ابن السّراج في الأصول (وج 1 ص 170 وقول ابن يعيش في شرح المفصل ج 2 ص 44 وج 7 ص 63)، وقد أوردنا ذلك في ص 176-182 من هذا الباب .

وغير. ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيته في ذاته...» (ابن السراج ج 1 ص 169-170) و«أما أفعال النفس التي لا تتعداها فنحو كَرُم وظَرْف وفكر وغَضِب وخَبِرَ وبَطِرَ وملَح وحسَنَ وسَمَحَ وما أشبه ذلك. وأما الفعل الذي يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس. وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت وشممت وسمعت وذقت ولمست. وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد. وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئا كان الفعل من ذلك متعديا نحو: أتيت زيدا ووطئت بلدك ودارك. وأما قولك: فارقه وقاطعته وباريته وتاركته فإن معناه: فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين. والمساواة إنما تعلم بالتلاقي. وتركته في معنى تاركته لأن كل شيء تركته فقد تركك. فافهم هذا فإن فيه غموضا قليلا» (ن م ج 1 ص 170). فقد امتدى ابن السراج إلى أن اللازم وقف على حقول معجمية بعينها هي حقل الخلق وحركة الجسم الذاتية وهيته وأفعال النفس التي لا تتجاوزها إلى شيء خارج عنها وأن المتعدي محصور في الأفعال التي تنتمي إلى حقل حركة الجسم الملاقية لغيره وأفعال النفس المشتبهة بشيء خارج عنها وأفعال الحواس الخمس وما كان في معناها. وتبويب ابن السراج الأفعال توزيعا على أساس الحقول المعجمية التي تنتزل فيها أمر طريف مستحدث لا يجانب الحقيقة اللغوية في شيء. إلا أنه غير كاف. فإذا كان يسمح بالتمييز بين اللازم والمتعدي على أساس دلالي فليس بإمكانه تفسير الاختلاف بين أنواع المتعدي في عدد المحلات التي تقتضيها. وهو ما نسعى لتوضيحه.

2-2-2- تفسيرهم عدد المحلات التي تقتضيها بعض أنواع المشترك¹ بحقل الفعل الدلالي:

وأما الثاني فأمثلته في كتب النحو كثيرة موزعة على أبواب مختلفة. فقد فسر النحاة اختلاف عدد المحلات التي تقتضيها بعض أفعال المشترك من النواسخ من نحو كان وبعض أخواتها وهي: كان² (انظر سيبويه ج 1 ص 45-46 وابن السراج ج 1 ص 91 والزَّمَخْشَرِي، المفضل ص 263 وابن يعيش ج 7 ص 97) ودام

- 1 - المشترك من الأفعال هو ما كانت حروفه الأصول واحدة نوعا وترتيا، ولكن معنى الجذر فيها مختلف. فكان مثلا من المشترك لأنه يدل على معنيين. فهو فعل يدل على الوقوع نحو فكان ما أراد. وهو ناسخ جيء به للدلالة على وقوع الصفة في الزمن الماضي في نحو كان زيد عظيما. وأمسى تفيد الدخول في زمن معين هو المساء كما تفيد مجزء التحول.
- 2- يقول سيبويه: «تقول كان عبد الله أحمك. فلما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك في ما مضى... وقد يكون كان في موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه. تقول: «قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله وكان الأمر: أي وقع الأمر وقد دام فلان: أي ثبت كما تقول: رأيت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول أنا وجدته تريد وجدان الضالة وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان ومرة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا» (الكتاب ج 1 ص 46).

(انظر سيويه ج 1 ص 46) وأصبح (انظر سيويه ج 1 ص 46 وابن السراج ج 1 ص 91 والزّمخشري، المفصل ص 266 وابن يعيش ج 7 ص 103-104) وأضحى (انظر المفصل ص 266 وابن يعيش ج 7 ص 103-104) وأمسى (انظر سيويه ج 1 ص 46 وابن السراج ج 1 ص 91 والزّمخشري، المفصل ص 266 وابن يعيش ج 7 ص 103-104) أو من أفعال المقاربة نحو : عسى (انظر المفصل ص 269 وشرحه ج 7 ص 115-118) وكرب (انظر المفصل ص 272 وشرحه ج 7 ص 126-127) وأوشك (انظر المفصل ص 271 وشرحه ج 7 ص 126) أو من أفعال الشك واليقين مثل : ظنّ (انظر المفصل ص 259-261 وشرحه ج 7 ص 81) ورأى وعلم (انظر سيويه ج 1 ص 40 وابن السراج ج 1 ص 180 والمفصل ص 259 وشرحه ج 7 ص 81) ووجد (انظر سيويه ج 1 ص 40 وابن السراج ج 1 ص 180 والمفصل ص 259 وشرحه ج 7 ص 81) أو بعض المشترك من غيرها نحو : دعا (انظر ابن السراج ج 1 ص 179) وطال (انظر ن م ج 1 ص 45) باختلاف حقولها الدلالية.

(أ) فأما كان ودام وأصبح وأضحى فتقتضي تارة محلين لها اسم وخبر (انظر ابن السراج ج 1 ص 91) أو اسم فاعل واسم مفعول على حدّ تعبير سيويه « واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » (سيويه ج 1 ص 45). تقول : « كان عبد الله أخاك. فلما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى » (ن م ج 1 ص 45) « وتقول : أصبح زيد غنيا وأصبح زيد عالما وأمسى الأمير عادلا وأمسى زيد أميرا وأضحى زيد مسرورا لإفادة زمان الخبر » (ابن يعيش ج 1 ص 97) أو للدلالة على مطلق التحول. فتكون ناقصة « (انظر مثلا سيويه ج 1 ص 45-46 وابن السراج ج 1 ص 91 والزّمخشري المفصل ص 263 و266 وابن يعيش ج 7 ص 103-104). « وقد يكون لكان» موضع آخر. يُقتصر على الفاعل فيه. تقول : قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله وقد كان الأمر أي وقع الأمر » (سيويه ج 1 ص 46) « وكانت الكائنة والمقدور كائن » (الزّمخشري، المفصل ص 263). وكذلك الأمر بالنسبة إلى أخواتها. تقول :

• قد دام فلان أي ثبت » (سيويه ج 1 ص 46)

• وأصبحنا وأمسينا وأضحينا أي دخلنا في هذه الأوقات وصرنا فيها

ومنه قولهم :

أفجرنا أي دخلنا في وقت الفجر » (ابن يعيش ج 7 ص 104).

فتقتضي هذه الأفعال محلا واحدا فاعلا حين دلت على معنى الحدث أو الدخول في زمان معين يفيد جذر الفعل. وتكون حينئذ تامة.

ب) وأما أفعال المقاربة من نحو :

• عسى وكرب وأوشك

» فمحمولة على باب كان » (ن م ج 7 ص 115). وهي تقتضي محلين. « فيكون

لها مرفوع ومنصوب» (الزّمخشري، المفصل ص 269 وابن يعيش ج 7 ص 115)
إذا كانت بمعنى قارب. تقول :

• «عسى زيد أن يخرج في معنى قارب الخروج» (المفصل ص 269 وابن
يعيش ج 7 ص 115).

• و (فعسى الله أن يأتي بالفتح) (5 المائة 52 -)

• و كرب يفعل (انظر الزّمخشري، المفصل ص 272 وابن يعيش ج 7
ص 126)

• «وأوشك زيد أن يجيء» (المفصل ص 271)

فهى «تستعمل بمعنى المقاربة استعمال كاد» (ابن يعيش ج 7 ص 126) كما تستعمل
بمعنى قرب « فتكون بمنزلة كان التامة . فتكتفى بمرفوع ولا تفتقر إلى منصوب » (ن
م ج 7 ص 126) نحو :

• (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) (2 البقرة - 216)

• « وكرب الشيء أي دنا وإناء كربان إذا قارب الامتلاء

• « وكربت الشمس أي دنت للغروب » (ابن يعيش ج 7 ص 127)

فقد اختلف عدد المحلات التي تستوجبها هذه الأفعال من المشترك باختلاف حقلها
الدلالي. فلما دلّت على القرب اقتضت محلاً واحداً. فكانت لازمة. ولكنها
اقتضت محلين حين دلّت على معنى المقاربة. فاستوجبت اسماً وخبراً.
ج) وأما أفعال الشك واليقين ظنّ ورأى وعلم ووجد فتفتقر إلى ثلاثة
محلات. تقول¹ :

• ظنّ عمرو خالداً أخاك

• ورأى عبد الله زيدا صاحبا

• و(إِنْهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً) (70 المعارج 6 و 7)

• وعلمت زيدا أخاك

• ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ

إذا أردت العلم² أما إذا أردت بظنّ معنى الوهم ويرأى إدراكاً حسياً فأردت رؤية
العين ويعلم معرفة الشخص وبوجد وجدان الضالة. فقلت 3 :

• « ظننت زيدا في معنى اتهمته »

• « ورأيت زيدا أي أبصرته »

• « وعلمت زيدا أي عرفت شخصه »

• « ووجد زيد ضالته أي أصابها »

1 - وردت هذه الأمثلة في كتاب الأصول ج 1 ص 180 ماعدا الآية.

2 « وهو القطع على الشيء بنفي أو إيجاب » (ابن يعيش ج 7 ص 78).

3 الأمثلة من شرح المفصل ج 7 ص 81.

فتستوجب هذه الأفعال محلّين فاعلا ومفعولا . فعدد المحلّات التي تقتضيها هذه الأفعال يختلف باختلاف كون حقل الإدراك فيها حسيا أو ذهنيّا . فإذا كان الأوّل افتقرت إلى محلّين . وإذا كان الثاني اقتضت ثلاثة محلّات . وهو ما يعني بلغة النّحاة حاجتها إلى مفعول في الحالة الأولى وإلى مفعولين في الثانية يكون المفعول الثاني وصفاً للأوّل . لذلك اعتبرا شيئا واحداً ومُنِعَ الاقتصار على أحدهما (انظر مثلاً سيبويه ج 1 ص 39) . فهما في الأصل النواة الإسناديّة في الجملة . ولكن وقع تهميشهما . فالجملة علمت زيدا أخاك أصلها زيد أخوك . فزيد والأخ شيء واحد . قال سيبويه معللا منع الاقتصار على أحد المفعولين : « أنّك أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينا أو شكّا وذكرت الأوّل لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك [من هو] » (ن م ج 1 ص 39) .

د) وأمّا المشترك من غير التّواسخ أو أفعال الإدراك الذهني من نحو : دعا وطال فيختلف عدد المحلّات التي يقتضيها بحسب المعنى . فالفعل الأوّل يقتضي محلّين إذا أفاد « الدّعاء إلى الأمر » (ابن السّراج ج 1 ص 179) . والثاني يفتقر إلى محلّ واحد إذا دلّ على حال الجسم فدأردت به ضدّ قصر » (ن م ج 1 ص 169) . تقول :
• « دعوت فلانا : أي صحت به واستدعيته » (ابن منظور (دعا) م 2 ص 986)

• « وطال الشيء طولا » (ن م (طول) م 4 ص 629)
• « وتطاول علينا الليل : طال » (الزمخشري ، أ ب (طول) ص 399)
ولكنّ عدد المحلّات التي يقتضيها يرتفع بواحد إذا أردت بالأوّل معنى التّسمية وبالتالي «معنى علا » (ابن السّراج ج 1 ص 169) . تقول :
• « دعوته زيدا »

• « وطلته » (ابن منظور (طول) م 4 ص 629)
فيستوجب دعا ثلاثة محلّات أو مفعولين بلغة النّحاة القدامي ، وطال محلّين أو مفعولا واحدا . وهكذا يختلف عدد المحلّات التي يقتضيها هذان الفعلان بحسب المعنى الذي يفيد كل منهما .

2-2-3- استدلالهم على لزوم بعض الأفعال أو تعديها :

وأما الثّالث فهو استدلالهم على لزوم بعض الأفعال أو تعديها في حالات قليلة اختلفوا فيها في بعض خصائص الفعل التّوزيعيّة ونجترئ في التّمثيل له بمثالين اثنين خسر ودخل¹ فقد ذهب ابن خروف (ت 609 هـ)² إلى أنّ «خسر لا يتعدّى كنقيضه ربح وواقفه الصّفار [> 630 هـ] مستدلا بقوله تعالى :

¹ وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى سكن ونزل (انظر في ذلك الإسترباذي شرح الكافية ج 1 ص 186)
² اختلف في تاريخ وفاته . يقول السيوطي : « مات سنة تسع وستمئة . وقيل : خمس . وقيل : عشر . وقال ياقوت : سنة ست بإسبيلية عن خمس وثمانين سنة » (بغية الوعاة ج 2 ص 203)

• (كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ) ((79 التازعات 12 -))

إذ لم يرد أنها خسرت شيئا (ابن هشام، المغني ج2 ص545) واعتبر ابن هشام ذلك سهواً لأن خسره متعد. ففي التنزيل :

• (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) (6 الأنعام 12 -)

• (وَخَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ) ((22 الحج 11 -))

وربح أيضا يتعدى فيقال :

• « ربح دينارا » (ن م ج2 ص545)

فاعتمد هؤلاء النحاة حجة النقيض. فأما ابن خروف والصفار فلجأ إليها لنفي تعدى خسر. وأما ابن هشام فلا يثبت تعديه. فاحتجاجهم يفيد ضمناً إجماعهم على أن الأفعال المتممة إلى نفس الحقل تقتضي نفس عدد المحلات. وهو أمر أكثر جلاء في استدلال كل من ابن السراج وابن يعيش على لزوم دخل. وهو فعل اختلف التحويون في كونه متعدياً أو غير متعد (انظر ابن السراج ج1 ص170 وابن يعيش ج7 ص62). فأما الأول فقد استدلل عليه بحجج ثلاث. فقال : «إنك لما قلت : دخلت وإنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف. فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع. ودخلت مثل غُرْتُ إذا أُنيت القُور. فإن وجب أن يكون دخلت متعدياً وجب أن يتعدى غرت. ودليل آخر أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا كان مضاده متعدياً وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد. فمن ذلك : تحرك وسكن، فتحرك غير متعد، وسكن غير متعد. وابتضّ واسود كلاهما غير متعد. وخرج ضد دخل. وخرج غير متعد فوجب أن يكون دخل غير متعد. وهذا مذهب سيويه» (ابن السراج ج1 ص170-171). فكانت أولى حججه دلالة الفعل على الحركة الذاتية في المكان وثانيها حجة المثل وثالثها حجة النقيض.

وأما الثاني فانتفى بالحجتين الأخيرتين، وأضاف دليلاً صرفياً (انظر ابن يعيش ج7 ص63). قال : « والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة. وإنما يتعدى بحرف الجر نحو : دخلت إلى البيت. وإنما حذف حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال. والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على فُعُول نحو الدخول، وفُعُول في الغالب إنما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس، وأن مثله وخلافه غير متعد مثل غيرت. فكما أن غيرت غير متعد فكذلك دخلت. وخلافه خرجت. وهو لازم أيضاً. وقلما نجد فعلاً متعدياً إلا وخلافه ومضاده كذلك... » (ن م ج7 ص63).

2-2-4- تحليلهم اقتضاء بعض الأفعال ذات البنى الجعلية أو المترادفة

ذات الجذر الواحد عدداً من المحلات لا تقتضيه الأولى في سياقات أخرى أو نفس عدد المحلات بالنسبة إلى الثانية.

أ) فأمّا النوع الأوّل فقد تناولناه في الفصل السابق وفي هذا الفصل . فأمّا في الأوّل فقد سعينا إلى بيان إشكاليّة العلاقة بين بناء الفعل وخصائصه التوزيعيّة . فكان الضرب الأوّل أفعال الجعل الصرفي أحد الشواهد على ذلك . فقد بيّنا كيف توهم هذه البنى بصلة التوزيع بالبناء الصرفي إذ يترتب ظاهرا عن تغيير بنية الفعل تغيير في عدد المحلّات التي يقتضيها . وأمّا في الثاني فالجعل معجمي . فلا تغيير في البناء ومع ذلك فال تغيير واقع في المحلّات التي يفتقر إليها . لذلك كان الاستدلال بهذا الضرب من أفعال الجعل على أن لا صلة للبناء بالتوزيع وأنّ الدلالة هي المحددة لخصائص الفعل السياقية . وهذا النوع من الجعل كثير عندهم . من أمثله¹ من المجرد قولك :

• « سَجَمَ الذَّمْعُ : سال وسجّمته العين : أسالته » (ابن هشام، المغني ج1

ص149)

• « وَفَقَّ الرَّجُلُ وَفَتَّتَهُ »

• « وَحَزَنَ وَحَزْنَتُهُ »

• « وَرَجَعَ وَرَجْعَتُهُ » (سيبويه ج4 ص56)

ومثل ذلك :

• « شَتَرَ الرَّجُلُ وَشَتَرَتْ عَيْنُهُ » (ن م ج4 ص57)

• « وَعَوَرَتْ عَيْنُهُ وَعَوْرَتُهُ » (ن م ج4 ص57)

• ومثل فتن وفتنته :

• جبرت يده وجبرتها

• وركضت الدّابة وركضتها (ن م ج4 ص58)

و من أمثله من المزيد نحو :

• « أَبَانَ الشَّيْءَ نَفْسَهُ وَأَبْنَتْهُ »

• وَاسْتَبَانَ وَاسْتَبْنَتْهُ

والمعنى واحد . وذا ههنا بمنزلة حَزَنَ وحزنته في فعلت . وكذلك :

• بَيَّنَّ وَبَيَّنَّتَهُ » (سيبويه ج4 ص63)

فظاهر قول النحاة أنّ اللازم والمتعدّي مجرّداً أو مزيدا يجيئان في معنى واحد .

وهو ما يصريح به سيبويه والإستراباذي (انظر في ذلك قول سيبويه في الكتاب ج1

ص63 و70 وقول الإستراباذي في شرح الشافعية ج1 ص87 في المجرد). فكيف

يكون ذلك دليلا على الوعي بعلاقة التركيب بحقل الفعل الدلالي؟

لاجدال في أنّ المعنى الأساسي وهو المعنى الذي يفيد الفعل بجذره واحد . وإليه

يشير النحاة . وهو ما يعينه سيبويه في حديثه عن الثلاثي المزيد وما يفيد قول

الإستراباذي : «وقد يجيء الثلاثي متعدّيا ولازما في معنى واحد نحو :

1 - انظر أيضا رجس وسار وغاض ونقص ونزح

• « فتن الرجل أي صار مفتتنا »

• « وفتته أي أدخلت فيه الفتنة » (شرح الشافية ج 1 ص 87)

ولكن في الفعل المتعدي سمة معجمية ليست في اللازم . وهي معنى الجعل . وقد وعى النحاة هذه الحقيقة . فسعوا جاهدين إلى إبراز الفروق الدقيقة بين اللازم من نحو : فتن وحزن وأبان واستبان والمتعدي منه . وبينوا الفروق الدقيقة بين المتعدي تعدياً معجميةً والمتعدي بتحويل بنائه صرفياً . ففتن وحزن وأبان يفيد معنى جعل الشيء على هيئة معينة أو جعل شيء فيه . قال سيبويه « زعم الخليل أنك حيث قلت فتنته وحزنته لم ترد أن تقول :

• جعلته حزينا

• وجعلته فاتنا

كما أنك حين قلت : أدخلته أردت جعلته داخلا ولكنك أردت أن تقول : جعلت فيه حزنا وفتنة . فقلت : فتنته كما قلت : كحلته أي جعلت فيه كحلا ودهنته أي جعلت فيه دهنًا فجئت بفعلته على حدة ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله : حزن وفتن . ولو أردت ذلك لقلت : أحزنته وأفتنته . وفتن من فتنته كحزن من حزنته » (سيبويه ج 4 ص 56 وانظر أيضا قول الإستراباذي في شرح الشافية ج 1 ص 87) . وسواء كان الجعل معجميًا أو صرفيًا فالفعل اقتضى محلين بدل واحد لأن « المغزي من أحزنته وحزنته شيء واحد لأن من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا . إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر وهو حزن دون الثاني » (شرح الشافية ج 1 ص 87) فمعنى الجعل في هذه الأفعال هو الذي أوجب عليها اقتضاء محلين . فاحتاجت إلى مفعول به لم تكن لتفتقر إليه لولاه .

ب) وأما الضرب الثاني فكتب النحو والمعاجم زاخرة بالأمثلة الدالة عليه وخاصة ماكان منه على وزن فعل وأفعل . فقد أفرده النحاة بفصول في مؤلفاتهم أو ببعض الرسائل والكتب¹ . ونكتفي في التمثيل له الآن ببعض الأمثلة . « تقول :

• استلام واستخلف لأهله

كما تقول :

• أخلف لأهله

المعنى واحد . . . وقالوا :

• قرّ في مكانه واستقرّ

كما يقولون :

• جلب الجرح وأجلب

يريدون بهما شيئا واحدا « (سيبويه ج 4 ص 70)

• وعلا قرنه واستعلاه

مثل قرّ واستقرّ (انظر سيبويه ج 1 ص 71)

قد ذكرنا ذلك في الصفحات 185-188

3 - خلاصة :

هذه بعض الشواهد نسوقها للتدليل على وعي النحاة بعلاقة عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل بحقله الدلاليّ. إلّا أنّ التعبير عنها اتخذ شكل ملاحظات متفرقة موزعة على أبواب نحويّة وصرفيّة مختلفة لا ترقى إلى مستوى النظريّة. وفضل هذا العمل أنّه يتأسّس جزئيّاً على ملاحظات النحاة. ولكنّه يتجاوز مجرد الملاحظة إلى التنظير بإثبات أنّ حقل الفعل الدلاليّ هو الذي يحكم توزيعه. وهو ما سيكون فيما يلي. وما كنّا لنهتدي إلى هذا لولا ملاحظات النحاة القدامى¹. فأصول هذه النظريّة موجودة في التراث النحوي العربي الذي تبّهنا بما فيه من شذور إلى هذه الحقيقة.

الفصل الرابع

الاستدلال على دور معنى الفعل في تحديد عدد المحلّات التي يقتضيها

لقد مكّنتنا استقراؤنا الأفعال في المعاجم وكتب فقه اللّغة من أن نتبيّن بما لا يدع مجالاً للشكّ دور معنى الفعل في تحديد عدد المحلّات التي يقتضيها (انظر الثعالبي الباب 16 «الفصل الثالث والعشرون في تقسيم القتل» ص 134). والأدلة على تحكّم المعنى في التوزيع خمسة :

1- أولها اختلاف الأفعال في البناء واتفاقها في التوزيع لاشتراكها في المعنى اتحدت في الحروف الأصول أو لم تتحد.

1-1- الأفعال المختلفة جذراً وبناء

فقد تختلف هذه الأفعال في البناء وتتفق في التوزيع لدالتها على معنى مشترك

(أ) كالحال مثلاً نقول :

1 - ملاحظات اللسانيين في هذا المجال نادرة. وما عثرنا عليه في كتاب تشومسكي «البنية النحويّة» (ص 218 و 219) لا يتجاوز مجرد افتراض وجود علاقة بين حقل الفعل وعدد المحلّات. وكان ديوا أكثر وضوحاً في ذلك (انظر Dictionnaire de Linguistique ص 83).

المصدر	المعنى المشترك	عدد المحلات	الوزن	الفعل
ابن منظور (سمل) م 3 ص 206	الدلالة على الحال	1	فعل	سَمَلَ الثَّوْبُ يَسْمَلُ سَمَولا وَأَسَمَلَ: أَخْلَقَ
			فعل	و شَحَبَ وجه المريض
			فعل	و مَرَضَ زيد
ن م (حقل) م 1 ص 684			أفعل	و أَحْصَدَ الزَّرْعَ و أَحْقَلَ الزَّرْعَ و أَرْطَبَ التَّخْلَ و أَزْهَرَ النَّبْتَ
ن م (حقل) م 1 ص 685			فوعِل	وفي الصَّحاح: «حوقل حوقلة وحقلا إذا كبر وفتر عن الجماع» وحوقل الرَّجُلُ إذا مشى فأعيا وضعف
ن م (سعل) م 3 ص 15			استفعل	« واستسعلت المرأة واستنوق الجممل واستأسد الرجل واستكلبت المرأة»

(ب) أو العلاج¹

- قتلا كما في نحو :

« قَتَلَ الْإِنْسَانَ » .

- جزر البعير ونحره ...
- أَصْمَى الصَّيْدَ
- فرك البرغوث
- قَصَعَ الْقَمْلَةَ
- صَدَغَ التَّمْلَةُ (...)
- أَطْفَأَ السَّرَاجَ
- أَخْنَمَ النَّارَ
- أَجْهَزَ عَلَى الْجَرِيحِ (الثَّعالبي ص 134)

1 يقول ابن يعيش : « العلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو : ضربت زيدا وقتلت بكرا . وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك . بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو : ذكرت زيدا وفهمت الحديث . وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو : أكرمت زيدا وشربت الماء وأروي أخاك الماء » (شرح المفصل ج 7 ص 62). وقد اعتبر سيويه الصوت علاجاً . قال : « وإنما فُرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج . وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل » (الكتاب ج 1 ص 362) .

- أو ثَقَبَا أو قطعاً من نحو :

• « ثَقَبَ الحائطُ »

• ثَقَبَ الذَّرَّ

• قَوَّرَ الثوبَ والبَطِيخَ

• ثَلَّمَ الإِنَاءَ

• وَ خَرَّمَ الكِتَابَ إِذَا ثَقَبَهُ السَّحَاءُ » (ن م ص 236)

• و« خَرَفَ النَّخْلَ يَخْرِفُهُ خَرْفًا وَ خَرَّافًا وَ خِرَافًا وَ اخْتَرَفَهُ : صَرَّمَهُ » (ابن

منظور) (خرف) م 2 ص 817 .

فأفعال المجموعة (أ) ثلاثية مجرّدة ومزيدة اختلفت أوزانها. فكان المجرّد منها على فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ. والمزید على أَفْعَلَ واستفعل. والملحق منه بالرباعي على وزن فوعل. ولكن توزيعها واحد، فقد اقتضت جميعها محلاً واحداً. وتفسير ذلك يسير. فالعلة في اتفاق التوزيع فيها اشتراكها في الدلالة على معنى الحال، حال الإنسان أو حال الثبات. وكذلك الشأن في أفعال المجموعة (ب). فقد اتفقت في التوزيع. فاستوجبت محلين. ولكنها افرقت في البناء. فوردت عشرة منها على وزن فعل وأربعة على أفعل وواحد على فَعَلَ.

ومردّ اتفاقها في التوزيع إلى كونها جميعاً تشترك في الدلالة على معنى العلاج قتلاً كان أو ثقباً. فهي تنتمي إلى نفس الحقل الدلالي. وهو ما يؤكد أهمية المعنى في التوزيع (سنيين أهمية الحقل الدلالي فيما يلي).

1-2- الأفعال المشتركة جذراً ومعنى :

تقوم الأفعال المشتركة في الحروف الأصول مجرّدة كانت أو مزيدة دليلاً آخر يؤيد الرأي القائل بتحكم معنى الفعل في التوزيع على نحو ما يتضح من الأمثلة التالية و من أمثلة الجدول السادس بأقسامه الثلاثة (انظر أمثلة الجدول السادس ص 546-549) يقال من :

(أ) الأفعال الثلاثية المجرّدة (انظر بقية الأمثلة في نفس الجدول (أ) ص 546-

546):

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاته	المصدر
"أري صدره أرى : توقّد غيظاً... وأرى أرباً كذلك	أري	فَعَلَ = فَعِلَ	1	الترقيطي ج 1 ص 121
و حلّم الرجل في نومه فهو يحلّم حلماً وحلّم في الحِلْم يحلّم حلماً	حلّم	فَعَلَ = فَعِلَ	1	أبو زيد ص 557

ابن منظور (أطم) م 1 ص72	1	فَعِل = فُعِل	أَطم	و «قد أطم أطمًا وأطم أطمًا» والأطام والإطام : حصر البعير والزجل»
ابن منظور (عسر) م 4 ص774	1	فَعِل = فُعِل	عسر	وقد عَسر الأمر يَعرُس عَسْرًا فهو عَسير وعُسر يَعرُس عُسْرًا وعسارة فهو عَسير : التَّاث
الزمخشري، أب (وقع) ص68	1	فَعِل = فُعِل	وقع	وَوَقَعَ وَوُقِعَ وَوُقِعَ

ب) ومن المزيد (انظر بقية الأمثلة في نفس الجدول (ب) ص 546-547)
يقال :

المصدر	عدد محلاته	وزنه	الفعل	المثال
ابن منظور (خبر) م3ص783	3	أفعل = فَعِل	أخبر = خَبِرَ	خَبَرَهُ بكلًا وأخبره : نَبَاه
ن م (شام) م3 ص257	1	أفعل = فاعل	أشام = شام	وأشام وشام : إذا أتى الشام
ن م (منى) م5 ص539	1	أفعل = افتعل	أمنى = امتنى	و امتنى القوم و أمنا : أتوا مِنِّي
ن م (قضى) م5 ص112	1	انفعل = تَفَعَّل	انقضى = تَقَضَّى	وانقضى الشيء وتَقَضَّى بمعنى

ج) أو مما كان منها مجردًا ومزيدًا (انظر بقية الأمثلة في الجدول السادس ج2
ص 547-549) نحو :

المصدر	عدد محلاته	وزنه	الفعل	المثال
الجهري (بث) ج1 ص273	2	فَعِل = أفعل	بَثَّ = أَبَثَّ	بَثَّ الخبر وأَبَثَّ بمعنى : نشره
الزمخشري، المفصل ص281		فَعِل = فَعِل	زال و زَلَّ	وزُلَّته و زَلَّته
الزمخشري، أ ب (بضع) ص42		فعل = فاعل	بضع = باضع	ويضع المرأة ويأضعها بضاعاً وملك بضعها : إذا عقد عليها
الزمخشري، (جرع) ص90		فَعِل = افتعل	جرع = اجترع	جرعت الماء واجترعته جرّةً وتجرعته شيئاً فشيئاً

واستكنحها بمعنى نكحها	نكح = استنكح	فعل = استفعل	الجوهري (نكح) ج 1 ص 413
رشح فلان عرقا... ويقال أرشح عرقا وترشح عرقا بمعنى واحد	رشح = أرشح = ترشح	فعل = أفعل = تفعل	ابن منظور (رشح) ج 2 ص 1169

فالملاحظ أن أفعال المجموعة الأولى ثلاثية مجردة اختلفت أفعالها المشتركة في الجذر في الوزن دون أن يتغير معناها أو توزيعها. فالثنائي المشتق من الجذر (ع، ر، ي) ورد فعلاه فتحت العينُ فيهما أو كُسرت، بنفس المعنى والخصائص التوزيعية. وكذلك الأمر في ما اشتق من (ح، ل، م) فتحت عين الفعل أو ضُمَّت، أو من الجذور (ع، ط، م) و(ع، س، ر) و(و، ق، ح). فوزن الأفعال المشتقة من هذه الجذور الأربعة مختلف. ولكن توزيعها واحد. فجميعها أحادية المحل. ولا يختلف الحال في الثنائيات المشتقة من الجذور (ر، ش، د) و(س، ف، د) و(ط، ب، ن) و(ق، ر، س) (انظر في ذلك أمثلة الجدول (6) (أ) ص 546) فالثنائيتان المشتقتان من الجذرين الأول والرابع أحاديا المحل. تقول:

• رشد الإنسان و رشد

• وقرس البرد و قرس

والثنائيتان المشتقتان من الجذرين الآخرين ثنائيا المحل. تقول:

• سقد و سفد الطائر أثناء

• و طين الشيء و طبن له ... : فطن له

فكل ما كان منها بمعنى كان توزيعه واحدا، كسرت عينه أو ضُمَّت شأن الثنائيات المشتقة من مجموعة الجذور الأولى (ب، غ، ض) و(س، ق، م) و(ع، س، ر) و(ق، ذ، ر) و(ك، د، ر) أو فتحت فاؤه أو ضُمَّت شأن المشتقة من الجذور (ع، ط، م) و(ع، ف، ن) و(ج، د، ر). ولا تفرق كل مجموعة من الأفعال الثلاثة المجردة المشتقة من الجذرين (ر، ف، ق) و(و، ق، ح) عما تقدّم (انظر الجدول السادس (أ))، فكلما كان معناها واحدا كان توزيعها كذلك مهما اختلفت حركة العين فيها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى المجموعتين (ب) و(ج). فأما أفعال المجموعة (ب) (انظر الجدول السادس (ب) ص 546-547) فثلاثية مزيدة اتفق فيها المرادف ومرادفه في الخصائص التوزيعية وإن اختلفا في البناء الصرفي.

وأما أفعال المجموعة (ج) (انظر نفس الجدول (ج) ص 547-549) فلم يختلف فيها معنى المجرد عن معنى المزيد ولا اختلفت خصائص الفعل الأول عن الثاني في التوزيع. فما كان أحادي المحل كان مرادفه كذلك. وما كان ثنائي كان مرادفه أيضا كذلك.

فالبناء الصرفي لا يفسر خصائص الفعل التوزيعية. ولكن المعنى يستطيع أن يفعل. فلو لا أن المترادفات تتفق معنى لما اتحدت في التوزيع. وهو رأي تؤيده شواهد أخرى كثيرة.

- 2 - ثانيها وجود أفعال لا تكون إلا لازمة وأخرى لا تكون إلا متعدية .
وأما ثانيها فيتمثل في وجود أفعال لا تكون إلا لازمة وأخرى لا تكون إلا متعدية .
(أ) فمن أمثلة الأولى : أسرف وسود وصغر وعظم وكبر . يقال :

المثال	عدد المحلّات	حقل الأفعال الدلالي	المصدر
أسرف الرجل : إذا جاوز الحد وأسرف إذا أخطأ وأسرف إذا غفل وأسرف إذا جهل	1	الحال	ابن منظور (سرف) م 3 ص 136
وسود وساد وآسود أسودادا وأسواد أسودادا		اللون	ن م (سود) م 3 ص 233
وصغر صغارة وصغرا وصغر يصغر صغرا . . . ويقال صغر فلان يصغر صغرا أو صغارا فهو صاغر إذا رضي بالضميم وأقر به . . . وصغرت الشمس : مالت للغروب		الحال	ن م (صغر) م 3 ص 444-445
وعظم يعظم عظمًا وعظامة كبر			ن م (عظم) م 4 ص 817
و يقال كثر بالضم يكبر : أي عظم فهو كبير . . وكبر الرجل والدابة يكبر كبرا ومكبرا بكسر الباء فهو كبير : طعن في السن			ن م (كبر) م 5 ص 210-211

فأفعال المداخل المعجمية الخمسة لا تقتضي إلا محلا واحدا فاعلا لدلالة أفعال الأول والثالث والرابع والخامس على الحال المادية أو المعنوية ودلالة أفعال الثاني على اللون .
(ب) ومن أمثلة الثانية : يخس ويخع وبدع وتاب ورعى وفضخ وفضّ وقرع وملح وهشم وهصر يقال مثلا :

المثال	عدد المحلّات التي يفتقر إليها الفعل	حقل الأفعال الدلالي	المصدر
يخسه حقه يخسه بخسا : إذا نقصه ويخس عينه يبخسها بخسا : فقأها لغة في يبخس	3 2	العلاج	ابن منظور (بخس) م 1 ص 168
ويخع نفسه يبخعها يبخعا ويخوعا قتلها غيظا وغما . ويخع الأرض فضاءت أكلفها : أي قهر أهلها وأذلهم واستخرج ما فيها من الكنوز وأموال الملوك . ويخعت الأرض بالزراعة أبخعها : إذا نهكتها وتابعت حرثتها ولم تحمها	2 3	التأثير العلاج	ن م (بخع) م 1 ص 169

ابن منظور (فضخ) م 5 ص 1104	العلاج	2	و فضخه يفضخه فضخا و افتضخه و فضخ رأسه : شدخه و فضخ الرطبة ونحوها من الرطب يفضخها فضخا : شدخها . . . أبو زيد : فضخت عينه فضخة فقأتها فقاً وهما واحد للعين والبطن
	العلاج	2	وهصر الشيء يهصره : جَذَبَه وأماله واهتصره
ن م (هصر) م 6 ص 808	العلاج	2	وهصرت الغصن إذا أخذت برأسه فأملتة إليك وهصر بالغصن إذا أخذت برأسه فأملتة . . . وهصر قرنه يهصر هصرًا : غمزَه

فهذه الأفعال جميعها على عكس الأولى تقتضي دائما أكثر من محل ولا تكون بحال لازمة . فأما بدع وتاب ورعى وفضخ وفضّ وقرع وملح وهشم وهصر (انظر بقية الأمثلة في الجدول (7) ص 549) فتتفرع إلى فاعل ومفعول به . وأما بخس وبخع فيختلف توزيعهما بحسب ذكر الأداة أو عدمه . فهما ثنائيا المحل إذا لم تذكر، ثلاثيا إذا ذكرت . والسبب في اقتضاء هذه الأفعال أكثر من محل كونها من أفعال العلاج أو التأثير وإن اختلفت حقولها الفرعية . ولهذا السبب كانت أفعال العنف من نحو :

• ركل وصفع وضرب وطعن و غمز و لطم

وأفعال المباشعة (انظر جدول أفعال الجنس عدد 35 ص 640-641)، وهي كثيرة، متعددة .

3- وجود أفعال أخرى لازمة ومتعدية في آن

وأما ثالثها فهو وجود أفعال أخرى تكون لازمة حيناً متعدية آخر .

3-1 أفعال الجعل .

تقول :

الفاعل	المثال	حقل الفعل الدلالي	عدد محلاته	المصدر
بلذر	بلذرت البلر : زرعته و بلذرت الأرض بلذر بلذرها	الزراعة الحلال (الإنبات)	2 1	ابن منظور (بلذر) م 1 ص 180
درس	ودرس الشيء والرسم يدرس دروساً : عفا ودرسه القوم : عَفَوْا أثره	البلى جعله على حال معينة	1 2	ن م (درس) م 2 ص 968
زال	وزلت الشيء أزيله زَيْلاً أي مَرَّتْه وفُزِقَتْه . و يقال أزال الله زواله إذا دَحِيَ عليه بالهلاك : معناه أذهب الله حركته وتصرفه وزال زواله : أي ذهب حركته	جعله على حال معينة الحال	2 1	ن م (زال) م 3 ص 72

سرف	الحال	1	ابن منظور (سرف) م 3 ص 136
	الجعل	2	
سفن	الجعل	3	ن م (سفن) م 3 ص 160
	الحال	1	
سكت	الحال	1	ن م (سكت) م 3 ص 169
	الجعل	2	
سار	الحركة	1	ن م (سير) ص 252
	الجعل	2	

فالأفعال السبعة يذر ودرس وزال وسرف وسفن وسكت وسار اقتضت جميعها محلا واحدا لما دلت الستة الأولى منها على الحال والتابع على الحركة. ولكنها اقتضت محلين أو أكثر حين أفادت معنى جعل الشيء على حال يحددها جذر الفعل أو جعله يقوم بحركة في الجذر دليل عليها (انظر أيضا الجدول (8)).¹

2-8 المشترك

ومن المشترك من الأفعال دليل آخر يؤكد ما نذهب إليه من دور المعنى في تحديد خصائص الفعل التوزيعية.

3-2-1- فمن هذه الأفعال ما يتفق في البناء ويختلف في التوزيع. تقول:

المثال	وزنه	حقله الدلالي	عدد محلته	المصدر
أذن أذن بالشيء إذنا وأذنا وأذاته: علم	فعل	المعرفة	2	ابن منظور (أذن) م 1 ص 40
		السماح	3	
أبصر وأبصرت الشيء : رأيته وأبصر الطريق : استبان ووضح	أفعل	الإدراك الحسي	2	ن م (بصر) م 1 ص 218
		الحال	1	الزمخشري، أب (بصر) ص 40

1 اجتزأنا في التدليل عليها ببعض الأمثلة. وقد سبق أن أوردنا أمثلة كثيرة لها في الحديث عن إشكالية بناء الفعل في علاقته بخصائصه التوزيعية.

جامع	و جامعها : وطنها			النكاح	2
	و جامعها على كذا : اجتمع معه و وافقه		فاعل	الاتفاق	3

فقد اختلف توزيع الفعل المشترك في المداخل المعجمية الواحدة والثلاثين المذكورة في الجدول السابع (انظر بقية الأمثلة في نفس الجدول ص 549) باختلاف حقله الدلالي . فالفعل أبصر أحاديّ المحلّ إذا أفاد معنى الوضوح والاستبانة . ولكنّه ثنائيّ إذا أفاد معنى الإدراك الحسيّ . وأذن وجامع ثنائيّ المحلّ إذا دلّ الأوّل منهما على المعرفة ، والثاني على النكاح . ولكنهما يقتضيان ثلاثة محلات إذا أفادا تباعا معنى السماح والاتفاق على نحو ما يتبيّن من الجدول السابق . وبذر (انظر نفس الجدول) أحاديّ المحلّ حين دلّ على معنى النبات ثنائيّ حين دلّ على معنى الزراعة أو التفريق . وحف اقتضى محلا واحدا حين دلّ على حال البقل ومحلين حين دلّ على معنى الجز . وخضب استوجب محلا واحدا إذا دلّ على اللون ومحلين إذا أفاد معنى الجعل على هيئة معينة وثلاثة إذا ذكرت الأداة المتوسل بها إليه (انظر صص 214-215) .

وكذا الحال بالنسبة إلى بقية الأمثلة . فالمعنى يحكم التوزيع . وهو أساس الاختلاف في خصائص أفعال المشترك التوزيعية من نفس المدخل . فحقل الفعل يحدد عدد المحلات التي يستوجبها . غير أن اشتراك أفعال ليست مترادفة أو متضادة من نحو :

• بذر وحفر وأخلق وأربع وشب و طر و أنصف

أو نحو :

• بذر وحفر وحف وطر وعقل

أو نحو :

• بذر وجامع وأربع وسمر وطمث وعفس

أو نحو :

• خضب وغرغر ونشر

في عدد المحلات التي تقتضيها ، إذ المجموعة الأولى أحاديّة المحلّ والثانية والثالثة ثنائيّته والرابعة ثلاثيته ، مرجعه إلى اشتراك بعضها مع بعض في الحقل الدلالي . فالحقل الدلالي هو الذي يجعل أفعالا لا تبدو مختلفة معنى تشترك في التوزيع على نحو ما يتبين من جداول المشترك وأفعال الجعل السابقة . فما دلّ منها :
(أ) على حركة الطبيعة¹ نحو :

1 رتبنا الأفعال في مستوى أول بحسب اللزوم والتعدية وفي مستوى ثان بحسب الحقول مراعين حروف المعجم في هذا .

- حَلَجَ الغَيْمُ
- و سَفَنَت الرِّيح
- و نَشَرَت
- و أَنْصَفَ النَّهَار

(ب) أو على حركة الإنسان الذاتية غير الموجهة نحو هدف خارجي مثل :
 • حَتَكَ الرجل : إذا مشى فقارب الخطو وأسرع
 (ج) أو على الحركة المقيدة بمكان أو زمان توقفتا أو دخولا في الزمان أو المكان نحو :

- أَبْجَرَ الرَّجُل
- أَرَبَعَ القَوْم
- و أَنْصَفَ النَّهَار

(د) أو على الحاجات البيولوجية حياة أو ضَبْعَة أو قُرء أو غيرها نحو :
 • صَبَرَتِ الشَّاءُ والبقر والكلاب
 • و طَمَمَتِ المرأة
 • و عَرَكَت
 • و نَشَرَالِيَت
 (هـ) أو على أحوال النفس والجسم نموا أو أدواء أو ألوانا نحو :
 • بَدَّرَتِ الأَرْضُ
 • و حَفَرَتِ أَسْنَانُهُ
 • « وَحَفَّتْ أَرْضُنَا تَحِفَّ حُفُوفَا : ييس بقلها » (ابن منظور (حفف) م 1
 ص 674)

• وَخَفَّضَتِ الأَرْضُ وَخَضِبَ العُرْفُطُ والسَّمر
 • « وَأَرَبَعَ الفرس و البعيرُ : أَلْقَى رَبَاعِيَّتَهُ » (ن م (ربيع) م 2 ص 1112)
 • وَشَبَّ الصَّبِي
 • وَطَرَّ النَّبْتُ والشارب والوبر
 • « وَنُشِرَ البعيرُ نَشْرًا : جَرَبَ » (السرقسطي ج 3 ص 157)
 • « وَهَرَّ الشَّيْرُقُ وَالْبُهْمَى والشوك هَرًا : اشْتَدَّ ييسه و تَنَفَّش . فصار
 كأظفار الهرِّ وَأَنِيَابَهُ » (ابن منظور (هرر) م 6 ص 795)
 (و) أو على الأصوات نحو :
 • قَصَفَ البعير وقصف الرعد
 • وَهَرَّ الكلب

وردت لازمة لم تقتض غير فاعل على عكس الأفعال التي أفادت معنى التأثير والجعل والعلاج. وقد تجاوزت الأفعال المنتمية إلى الحقلين الأولين الفاعل. فاقتضت محلين فاعلا ومفعولا على نحو ما يرى مما يلي :

(ز) معنى التأثير نحو :

• بَذَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ

• و جامع المرأة

• و أربعت الحمى زيدا

• و « سَمَرَ الشيء سَمرا : شدّه بمسمار » (السرقسطي ج 3 ص 553)

• و طَمَثَتِ المرأةَ

• و « عَفَسَ الابلَ عَفْساً : ساقها بشدة » (ن م ج 1 ص 262)

• و عَقَلَ الدواءُ بطنه « أمسكه » (ن م ج 1 ص 222)

• و أنصف الرجل صاحبه

(ح) أو الجعل نحو :

• حَفَلَ الشَّاةُ

• و خَضَبَ الشيءَ

• و عقل فلان فلانا وعكله

• وهر سلحه وأزه : اطلقه من بطنه » (ابن منظور (هرر) م 6 ص 793)

(ط) و استوجبت أفعال العلاج تأجيجا أو جزا أو حفرا أو شدا مثلا أو ضربا

وقتلا أو نحتا نحو :

• حفر البئر

• و « حَفَّتِ المرأةُ وجهها حَفًّا وحِفافاً : إذا نتفتت » (السرقسطي ج 1 ص

(343)

• وحلج القطن

• وحلجه بالعصا

• وعقل البعير

• وغرغره بالسنان وغرغره بالسكين

• ونشر الخشبة بالمنشار

أكثر من محلين : محلين إذا لم تذكر الأداة المستعملة في العلاج وثلاثة إذا ذكرت.

3-2-2- و من المشترك ما اختلف بناء و توزيعا (انظر بقية الأمثلة في

الجدول (8) ص 550-554). تقول :

الفاعل	المثال	نوع الفعل	وزنه	حقله	عدد محلاته	المصدر
أذن	أذن بالشَّيءِ إذنا وأذنا وأذانة : علم...	ثلاثي مجرد	فَعِلَ	المعرفة	2	ابن منظور (أذن) م 1 ص 39-40
	ويقال : أذنت لفلان في أمر كذا وكذا : أذن له إذنا ... بكسر الهمزة وجزم اللّذال ... وأذن له في الشيء إذنا : أباحه له			الاياحة	3	
	و أذن له عليه : أخذ له منه الإذن يقال : ائذن لي على الأمير			أخذ الإذن للغير	3	
	وأذن له أذنا : استمع ... وأذن إليه أذنا : استمع			الاستماع	2	
	... وأذنه أذنا فهو مأذون أصاب أنه على ما يطرد في الأعضاء			الضرب الموضوعي	2	
طحل	وطَحَلَ طَحَلًا : عظم طحاله		فَعِلَ	الحال (العظمة)	1	ن م (طحل) م 4 ص 573
	وطَحَلَهُ يطحله طَحَلًا وطَحَلًا : أصاب طحاله فهو مطحول		فَعَلَ	الضرب الموضوعي	2	
	وطَحِلَ الماء طحلا فهو طحِل : فسد وتغيّرت رائحته من حمائه		فَعِلَ	التغيير والفساد	1	
عرف	... وعَرَفَ للأمر واعترف : صبر	مجرد ومزید	فَعَلَ	الصبر	2	ن م (عرف) م 4 ص 746-747
	وقال ابن الأعرابي : عَرَفَ الرّجل : إذا أكثر من الطّيب وعَرَفَ إذا ترك الطّيب		فَعَلَ	التطيب	1	
	وعَرَفَ بلذنه عُرُفا واعترف : أَقَرَّ وعَرَفَ له : أَقَرَّ		فَعَلَ = افْتَعَلَ	الاعتراف	2	
	وعَرَفْتُ الفرس : جززت عُرُفه		فَعَلَ	الجزء	2	

فالأفعال المشتركة في المدخل المعجمي في هذه الأمثلة وفي أمثلة الجدول (8) اختلف بعضها بناءً. فكانت عين الثلاثي المجرد فيها مفتوحة حيناً ومكسورة أو مضمومة آخر. ولكن توزيعها اختلف تارة وتطابق أخرى. فالبناء ليس محدداً بحال لعدد المحلات التي يسترجعها الفعل على نحو ما بينا آنفاً. فمرّة اختلاف هذه الأفعال في التوزيع أو اتفاقها فيه إلى كل من حقولها الدلالية والحقول المعجمية التي تنظمها. فأَرَجَ وأَرَى وطَحَلَ وَعَلَقَ في نحو :

- أَرَجَ الطَّيْبُ : فاح
- و طَحَلَ الماء : فسد و تَغَيَّرَتْ رائحته
- و أَرَجَ النَّاسُ : أي ضَجُّوا
- و عَلَقَتِ الدَّابَّةُ : تعلقت بها العَلَقَةُ
- و أَرَى صدره : توقد غيظاً
- و عَلَقَتِ المرأةُ : أي حبِلت
- و طَحَلَ الرَّجُلُ : عظم طحاله

أحادية المحل لدلالة الفعل الأول على الرائحة والثاني على الصوت والثالث على الحالة النفسية والرابع والخامس على حال الجسم والسادس على الإصابة والسابع على الحمل.

وَأَذَنَ وَأَذَنَ وَأَرَى وطَحَلَ وَعَرَفَ وَعَلَقَ ثنائية المحل في نحو :

- أَذَنَ بِالشَّيْءِ
- و طَحَلَهُ
- و عَرَفَتِ الفرس
- و أَرَى المرأة : نكحها
- و عَلَقَ المرأةُ : أحبها

لإفادة الأول معنى المعرفة والثاني والرابع معنى الضرب الموضعي والثالث المباضة والخامس الجز والسادس المحبة. وَأَذَنَ وَأَرَجَ وَخَضَرَ ثلاثيته لكون حقل الفعل الأول هو الإيابة والثاني الخلط والثالث القطع الذي ذُكِرَتْ آتته. تقول :

• أذنت لفلان في أمر كذا وكذا

• وَأَذَنَ لَهُ عليه

• و أَرَجَ الحقَّ بالباطل

• وَخَضَرَ الرجل خَضَرَ النخل بمخلبه إذا قطعه

ففي نفس المدخل يكون الفعل الثلاثي المجرد لازماً أو متعدياً إلى مفعول أو أكثر يختلف توزيعه باختلاف حقله الدلالي. فأفعال المدخل المعجمي (أَذَنَ) الثلاثية المجردة جاءت :

- متعدية إلى مفعول حين دلت على المعرفة أو الاستماع. فاقتضت

محلين فاعلاً ومفعولاً في نحو :

• أَذَنَ بِالشَّيْءِ بمعنى عَلِمَ بِهِ

• وَأَذَنَ لَهُ أو إِلَيْهِ : استمع

- أو إلى اثنين حين أفادت معنى الإيابة أو طلب الإذن للغير. فاحتاجت

إلى فاعل ومفعول أول ومفعول ثان.

ووردت أفعال المدخل (أرى) و(طحل) و(علق) :

- لازمة حين أفاد فعل المدخل الأول حال الفاعل التَّفْسِيّة وفعل الثاني الجسديّة وما عليه طحاله من تَضَخّم وفعل الثالث الإِصابة والحمل . يقال :

- أَرَيْ صِدْرُهُ
- وَطَحَلَ الرَّجُلُ
- وَعَلَقَت الدَّابَّةُ
- وَعَلَقَت الْمَرْأَةُ

- ومتعدّية إلى مفعول حين أفاد فعل المدخل الأول معنى التَّعَوّد أو المِباحضة وفعل الثاني الضُّرب الموضوعي وفعل الثالث معنى المحبة . يقال :

- أَزَتْ الدَّابَّةُ الْعَلْفَ
- وَ أَرَى الْمَرْأَةَ
- وَ طَحَلَهُ
- وَ عَلَقَ الْمَرْأَةُ وَ عَلَقَ بِهَا

4- الأفعال الأضداد والمتقابلة والمترافة :

لقد سبقت إشارات كثيرة إلى أهميّة حقن الفعل الدلالي في بيان تحكّم معنى الفعل في التوزيع وهو رأي أسسناه انطلاقاً من ملاحظات النحاة العرب القدامى حول علاقة عدد المحلّات التي تقتضيها خاصة بعض أفعال المشترك بمعناها . وسعينا إلى اختبار مدى صحّته باستقصاء الأمثلة ، فكانت النتيجة إيجابية ، فقد انتهى بنا البحث إلى أن حقن الفعل الدلالي هو الذي يحكم التوزيع فعلاً .

4-1- الأفعال الأضداد

فللأفعال الأضداد والمتقابلة نفس الحقل التوزيعي كما يتبيّن من مثل :

المصدر	عدد المحلّات	المثال	
ابن السّراج ج 1 ص 171	1	ابيض اسودّ	1
		و حزن فرح	2
		و كسفت الشّمس و خسف القمر	3
ابن منظور (سرر) م 3 ص 130	2	وأسرّ الشيء : كتمه وأظهره من الأضداد وجهر به : صدع	4
ن م (صبح) م 4 ص 403	2	ويقال : «صَبَحَ يَصْبُحُه صَبَاحًا وَصَبَّحَهُ : سَقَاءَ صَبُوحًا فَهُوَ مُصْطَبِحٌ»	5
المعرّي، رغ ص 278 ابن منظور (صبح) م 4 ص 403	3	وفي رسالة الغفران : «صَبَّحَتْهُمَا الْحُمْرَةُ الْمُشْعَمَةُ» . وضدّه غبق . يقال : «غَبِقَ لَبْنًا»	

فالأفعال الثلاثة الأولى أبيض وحزن وكسف وما قابلها أو ضاها اقتضت جميعها محلاً واحداً فكانت لازمة، والفعالان الآخران استوجبا محلين أو ثلاثة. فأما الفعل أسر فافتقر إلى محلين. وكذلك ضده جهر. وأما الفعل الأخير فافتقر إلى محلات ثلاثة. وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى مقابله. فعدد المحلات التي يقتضيه هذا الفعل أو ذاك هو نفس عدد المحلات الذي يفقر إليه ضده أو مقابله في جميع الحالات.

4 - 2 - وكذلك الحال بالنسبة إلى المترادفات :
- كان الفعل لازماً كما يتضح من نحو (انظر بقية الأمثلة في الجدول (10) ص 555):

المثال	عدد المحلات التي يقتضيهما الفعل أو مرادفه	المصدر
1 ذربت معدته : أي فسدت	1	الفارابي ج 2 ص 234
2 و شَجِبَ أي هلك و شَجِبَ أي حزن		ن م ج 2 ص 224
3 و قالوا : نَعَسَ وهجمع و رقد وهَجَدَ ونحو ذلك مما معناه النوم .		ابن يعيش ج 7 ص 157

- أو متعدداً إلى مفعول واحد (انظر بقية الأمثلة في الجدول (10)) كما في مثل :

1 أبهم الباب : أغلقه	2	الزمخشري، أ ب (بهم) ص 56
2 أوصدت الباب : أغلقته وأصدته		الترقسطي ج 3 ص 288
3 و نَعَتَ الشيء و انتعته : إذا وصفته		الجوهري (نعت) ج 1 ص 269
4 و هبلت أمه : ثكلته		ابن منظور (هبل) م 6 ص 764

- أو متعدداً إلى مفعولين نحو :

1 أتى فلانا الشيء يؤتيه : أتى به إليه وأعطاه إياه	3	المعجم الوجيز (أتى) ص 5
2 و أبحتك الشيء : أحللتك لك		الصباح (باح) ج 1 ص 357
3 و أتاح له الله الشيء : أي قدره له		ن م (تاح) ج 1 ص 357
4 و غمطه حقّه : جمده إياه		

فالأفعال الثلاثة الأولى ذرب وشجب ونعس ومرادفاتهما استوجبت محلاً واحداً. وأفعال المجموعة الثانية الأربعة افتقرت إلى محلين فاعل ومفعول به. ولم تختلف

عنها مرادفاتهما في التوزيع. وكذلك الشأن بالنسبة إلى أفعال المجموعة الأخيرة. فعدد المحلّات التي اقتضتها هو نفس عدد المحلّات التي احتاجت إليها مرادفاتهما. وهكذا يكون للفعل ومرادفه نفس التوزيع. وهذا ما يقوم دليلا على تحكم حقل الفعل الدلالي في حقله التوزيعي. وبما يدعم هذا الرأى أمثلة كثيرة من حقول مختلفة.

- منها حقل الحتن. تقول :

1	خَتَنَ الصَّبِيَّ خَتْنَا وَخِتَانَا : قطع قَلْفته فهو خَاتِنٌ وَمَخْتُونٌ وَخَتِينٌ	المعجم الوجيز (ختن) ص 186
2	وَحَفَضَ الْجَارِيَةَ خِفَاضًا : خَتْنَهَا	السرّسطي ج 1 ص 486
3	و طَهَّرَ فُلَانٌ وَلَدَهُ إِذَا أَقَامَ سَنَةَ خَتْنَانِهِ	ابن منظور (طهر) م 4 ص 620
4	”وعبش الولد“ والعَبْشُ : الصَّلَاحُ فِي كُلِّ شَيْءٍ...	ن م (عبش) م 4 ص 670
5	وَعَدَرَتِ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ عَدْرًا وَأَعَدَرْتَهَا: خَتْنَتْهَا وَأَيْضًا صَنَعَتْ طَعَامًا لَخَتَانِ الْغُلَامِ...	السرّسطي ج 1 ص 195
6	وَعَمَّشَ الْوَلَدَ : خَتَنَهُ يقال : الخَتَانُ صَلَاحُ الْوَلَدِ فَاعْمَشُوهُ وَاعْبَشُوهُ : أَيِ طَهَّرُوهُ	ابن منظور (عمش) م 4 ص 886

- و منها حقل سَلَّ السِّيفِ نحو :

1	جَرَدَ السِّيفَ مِنْ غَمَدِهِ : سَلَّهُ	ابن منظور (جرّد) م 1 ص 433
2	و جَلَطَ سَيْفَهُ : أَيِ اسْتَلَّهُ	ن م (جلط) م 1 ص 484
3	و اخْتَرَطَ السِّيفَ سَلَّهُ مِنْ غَمَدِهِ	ن م (خرط) م 2 ص 815
4	و سَلَّ السِّيفَ وَ اسْتَلَّهُ	
5	و شَامَ السِّيفَ شَيْمًا : أَغْمَدَهُ وَ سَلَّهُ مِنْ الْأَضْدَادِ	السرّسطي ج 2 ص 397
6	و شَهَرَتِ السِّيفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ : سَلَلَتْهُ	ن م ج 2 ص 336
7	و أَضَلَّتْ سَيْفَهُ : أَيِ جَرَّدَهُ مِنْ غَمَدِهِ	الجوهري (صلت) ج 1 ص 256
8	وَعَمَدَتِ السِّيفَ غَمْدًا وَأَغْمَدَتْهُ : أَدَخَلَتْهُ فِي غَمَدِهِ	السرّسطي ج 2 ص 3
9	و امْتَلَخَتِ السِّيفَ : انْتَضَيْتِهِ	الجوهري (ملخ) ج 1 ص 432
10	و نَضَوْتُ السِّيفَ سَلَلْتُهُ	السرّسطي ج 3 ص 169
11	و اهْتَلَبَ السِّيفَ مِنْ غَمَدِهِ	
12	و امْتَرَقَهُ	
13	و اغْتَقَهُ	
14	و اخْتَلَطَهُ : إِذَا سَلَّهُ	ابن منظور (عتق) م 4 ص 843

- ومنها حقل السمل . تقول :

1	بَحَرَ عَيْنَهُ وَبَخَسَهَا إِذَا فَقَّأَهَا وَبَخَصَهَا كَذَلِكَ	ابن منظور (بخز) م 1 ص 168
2	و بَخَسَ عَيْنَهُ يَبِخْسُهَا بِخَسَا فَقَّأَهَا لَفَةً فِي بَخَصِهَا	ن م (بخس) م 1 ص 168
3	و بَخَصَ عَيْنَهُ يَبِخْسُهَا بِخَصَا : أَغَارَهَا	ن م (بخص) م 1 ص 168
4	و بَخَقَتْ عَيْنَهُ وَبَخَقَتْ : عَارَتْ أَشَدَّ الْعَوْر... وَالْفَتْحَ أَعْلَى و قَدْ بَخَقَهَا يَبْخُقُهَا بَخَقًا وَ أَبْخَقَهَا : عَوَّرَهَا	ن م (بخق) م 1 ص 169
5	و سَمَلَ عَيْنَهُ يَسْمَلُهَا سَمَلًا وَاسْتَمَلَهَا : فَقَّأَهَا	ن م (سمل) م 3 ص 206
6	و عَوَّرَ عَيْنَهُ وَاعْتَوَّرَ إِذَا ذَهَبَ بِصَرِّهَا... و يُقَالُ عَارَ عَيْنَهُ يُعَوِّرُهَا إِذَا عَوَّرَهَا	ن م (عور) م 4 ص 924
7	و فَضَخْتُ عَيْنَهُ فَضْخًا	أبو زيد ص 515
8	و قالوا : فَقَاتَ عَيْنَهُ فَقًّا «وَهُمَا وَاحِدٌ لِلْعَيْنِ وَ الْبَطْنِ وَ كُلٌّ مَا كَانَ فِيهِ دَهْنٌ أَوْ شَرَابٌ»	
9	و قَوَّرَ عَيْنَهُ إِذَا قَلَعْتَهَا	ابن منظور (عقق) م 4 ص 843
10	و نَضَخْتَ عَيْنَهُ بِمَعْنَى فَقَاتَ	السرقسطي ج 4 ص 18

- ومنها حقل إشعال النار . تقول :

1	أَجَّتِ النَّارُ تَبْجُ وَ تَوُجُّ أَجِيجًا : إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ لَهَبِهَا ... وَ كَذَلِكَ ... تَأْجِجْتَ وَ قَدْ أَجِجَهَا تَأْجِيجًا	ابن منظور (أجج) م 1 ص 23
2	و تَأْجِجْتَ النَّارَ : ذَكَتَ مِثَالُ : تَأْجِجْتَ... و يُقَالُ مِنْهُ : أَجِجَ نَارُكَ .	ن م (أجج) م 1 ص 26
3	و أَرَّجَ النَّارَ : أَوْقَدَهَا ... وَ تَأَرَّجَتْ : انْقَدَتْ	ن م (أرث) م 1 ص 44
4	و أَرَّجَ النَّارَ وَ أَرَّجَهَا : أَوْقَدَهَا	ن م (أرج) م 1 ص 44
5	و أَرَّ النَّارَ : أَوْقَدَهَا	المعجم الوجيز (أز) ص 12
6	و أَرَّ النَّارَ أَرًّا وَ أَرِيزًا : أَجِجَهَا	ن م (أز) ص 15
7	و زَنَدَ النَّارَ يَزْنِدُهَا : قَدَحَهَا	الزمخشري، أ ب (زند) ص 286
8	و طَفَقَتِ النَّارُ تَطْفَأُ طَفَأً وَ طَفَؤُا وَ انْطَفَأَتْ ذَهَبَ لَهَبُهَا ... وَ أَطْفَأَهَا هُوَ	ابن منظور (طفا) م 4 ص 597
9	و قَبَسَ النَّارَ : أَوْقَدَهَا	السرقسطي ج 1 ص 81

10	وَقَدَحَ النَّارَ مِنَ الرَّندِ وَاقْتَدَحَهَا	2	أ ب (قدح) ص 494
11	وَأَلْهَبَتِ النَّارَ : أَوْقَدَتْهَا	2	السرّسطيني ج 3 ص 431
12	وَقَدَّتِ النَّارُ تَقْدُ وَقْدًا وَقْدَةً وَقَدَّانَا وَقُودًا بِالضَّمِّ وَوَقُودًا عَنْ سَبْيُوهِ... ويقال : أَوْقَدْتُ النَّارَ وَاسْتَوْقَدْتُهَا إِيقَادًا وَاسْتَيْقَادًا	2	ابن منظور (وقد) م 6 ص 962

- وحقل الكنس . تقول :

1	حَسَرْتُ الْبَيْتَ : كَنَسْتَهُ	2	السرّسطيني ج 1 ص 397
2	حَاقِيَ الْبَيْتَ حَوْقًا: كَنَسَهُ وَالْمَحِوَقَةُ الْمَكْنَسَةُ وَالْحَوَاقَةُ الْكَنَاسَةُ		ن م ج 1 ص 417
3	وَحَمَّ الْبَيْتَ وَ الْبَثْرَ يَحْمُهَا حَمًّا وَاحْتَمَّهَا كَنَسَهَا		ابن منظور (خمم) م 2 ص 906
4	وَسَفَرْتُ الْبَيْتَ إِذَا كَنَسْتَهُ		الجوهري (سفر) ج 3 ص 508
5	وَقَمَّ الْبَيْتَ قَمًّا : كَنَسَهُ وَالْقِمَامَةُ الْكَنَاسَةُ		السرّسطيني ج 2 ص 98
6	وَكَنَسْتُ الْبَيْتَ : كَنَسْتَهُ		ن م ج 1 ص 398
7	وَكَسَحَ الشَّيْءَ كَسَحًا : كَنَسَهُ		السرّسطيني ج 1 ص 185
8	وَكَنَسَ الْمَوْضِعَ يَكْنُسُهُ بِالضَّمِّ كَنَسًا : كَسَحَ الْقِمَامَةَ		ابن منظور (كنس) م 5 ص 301

- وحقل الملا (انظر أيضا أمثلة الجدول (11) ص 555-556). تقول :

1	قَدْ ثَلَّ الْبَثْرَ يَثْلُهَا ثَلًّا وَ ثَلَّةُ الْبَثْرِ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ تَرَابِهَا	2	ابن منظور (ثلل) م 1 ص 371
2	وَشَحَنْتِ السَّفِينَةَ شَحْنًا : مَلَأْتُهَا وَشَحَنْتِ الْبَلَدَ رَجَالًا وَخَيْلًا : مَلَأْتُهَا		السرّسطيني ج 2 ص 340-341
3	وَطَمَرُ الْبَثْرِ طَمَرًا : دَفَنُهَا		ابن منظور (طمر) م 4 ص 613
4	وَكَبَسَ الْخَفْرَةَ كَبْسًا : رَدَمَهَا بِالتَّرَابِ وَقَدْ كَبَسَ الْخَفْرَةَ يَكْبِسُهَا كَبْسًا طَوَاهَا بِالتَّرَابِ وَغَيْرِهِ		ن م (كبس) م 5 ص 213
5	وَهَزَمَ الْبَثْرَ حَفْرًا		ن م (هزم) م 6 ص 805

فلأفعال المترادفة أو الأضداد في هذه الجداول نفس الخصائص التوزيعية . على
نحو ما يتبين من الجدول الملخص لها ومن التحليل .

عدد الأمثلة	المفعول به	عدد المحلّات التي يقتضيها	نوع الفعل	حقل الفعل
6	إنسان (غلام أو جارية)	2	فعل مؤثّر	حقل الحُتْن
14	ذات معينة (السيف)	2 (13 مثالا) 3. (مثال واحد)		حقل سلّ السيف
10	أداة الإدراك البصري (العين)	2		حقل السَّمَل
12	النار	2		حقل اشتعال النار
8	مكان معيّن	2		حقل الكنس
30+5	مكان معيّن مجوّف	2		حقل الملاّ

فكلّ أفعال هذه الحقول مؤثّرة. لذلك اقتضت أكثر من محل. لم يختلف في ذلك المرادف عن مرادفه ولا الضدّ عن ضده ولا المقابل عمّا يقابله. فكان لجميع أفعال الحُتْن والسَّمَل والكنس ومرادفاتها نفس التوزيع إذ اقتضت محلّين فاعلا ومفعولا به يختلف باختلاف الحقل. فهو إنسان في أول عمره : غلام أو جارية بالنسبة إلى أفعال الحقل الأوّل وأداة الإدراك البصري العين بالنسبة إلى أفعال الحقل الثاني ومكان معيّن بالنسبة إلى أفعال الحقل الثالث. وأفعال الحقول الثلاثة الأخرى أضدادا كانت أو مترادفات اشتركت جميعها في التوزيع. فافتقرت إلى محلّين كسابقاتها فاعلا ومفعولا يكون آلة حادة قاطعة تستعمل في الحرب وهي السيف بالنسبة إلى أفعال الحقل الأوّل ونارا بالنسبة إلى أفعال الثاني ومكانا معينا مجوفا بالنسبة إلى أفعال الثالث. ولم يشذ عن هذا التوزيع إلّا فعل واحد من حقل استلال السيف وهو شهّر. يقال :

• شهّرت السيف على المسلمين

فاقتضى الفعل ثلاثة محلّات تعدّى إلى ثالثها بحرف الجرّ. وهو أمر يصحّ بالنسبة إلى بقية أفعال هذا الحقل. وهكذا يتبيّن الدّارس أن الأفعال التي تشترك في الحقل الدّلالي تتجانس توزيعيا.

5 - وأمّا الدليل الخامس فهو الحقل المعجمي :

وقد تبّهتنا ملاحظات النحاة المتفرقة وتبويب بعض فقهاء اللّغة الأفعال بحسب حقولها المعجميّة على نحو ما هو واضح في فقه اللّغة للثعالبي إلى أهميّة حقل الأفعال المعجمي في تحديد عدد المحلّات التي تقتضيها. ومكّنا استقراؤنا المعاجم

وكتب فقه اللغة من أن نتبين بما لا يدع مجالا للشك أن حقل الأفعال المعجمي هو الذي يحكم توزيعها إلا نادرا.¹
فكل ما أفاد من الأفعال أحوال الجسم أو لونه أو طعم الشيء أو رائحته أو صوته وكل ما دل منها على الإحساس أو حركة الأجسام الذاتية غير الموجهة كان لازما مقتضيا محلا واحدا مستغنيا عن المفعول به. وكل فعل أفاد الحركة المؤثرة أو كان واصلا منك إلى غيرك اقتضى أكثر من محل. فتعدى إلى مفعول أو أكثر.
وفي الجداول التالية تأييد لما نذهب إليه وبرهنة عليه. فكل الأفعال التي تفيد حركة الطبيعة مثلا ترد لازمة لا تتجاوز الفاعل إلى مفعول به على نحو ما يتضح من أمثلة الفعل اللازم.

1-5-1- الأفعال اللازمة هي :

5-1-1-1- الأفعال المنتمة إلى حقل الحركة

5-1-1-1-1- حركة الطبيعة : (انظر جدول أفعال الحركة الواقع في ص 556-563)

5-1-1-1-1-1- كواكب وأنواء وعناصر (انظر نفس الجدول ص 556-561)

5-1-1-1-2- وأرضا وما يتصل بها من بحار وأنهار (انظر ص 561-562)

(أ) يابسة

(ب) و مصادر مياه

5-1-1-1-3- و نباتا (انظر نفس الجدول ص 562-563)

5-1-1-1-4- و نارا (انظر نفس الجدول ص 563)

5-1-1-2- أو حركة الحيوان الذاتية (انظر ص 563-571)

5-1-1-2-1- المطلقة أو المقيدة من حيث البطء والسرعة (انظر ص 563-570)

(أ) خاصة بالإنسان كانت (انظر ص 563-565)

(ب) أو بالحيوان الأعجم (انظر ص 565-567)

- إبلا

- أو خيلا وبغالاً وحميرا

- وحوشا وحشرات

- أو طيوراً

1 - فالفعل في حقل الموت، وهو حقل بيولوجي، لازم. تقول :

• مات فلان

ولكن بعض أفعال هذا الحقل قد تستعمل متعددة على اعتبار أن فواعلها مفاعيل منطقيا لفاعل هو ذات متعالية. يقال «توفي فلان وتوفاه الله إذا قبض نفسه» (ابن منظور) (وفي) م 6 ص 961 «وجاء عن عمر ومجاهد وغيرهما النهي عن قول القائل :

• استأثر الله بفلان

بل يقال :

• مات فلان» (الجاحظ، كتاب الحيوان ج 1 ص 33) وانظر أيضا ص 219.

- (ج) أو مشتركة بين فصائل مختلفة من الحيوان (انظر ص 567-570)
- 5-1-1-2-2- أو الأفعال المتصلة بحركة أعضاء الأجسام (انظر جدول أفعال حركة الحيوان ص 570-571)
- 5-1-1-2-3- أو أفعال الجلوس والقيام (انظر في ذلك ص 571-572)
- 5-1-1-2-4- وأفعال الحركة المقيدة بزمان أو مكان (انظر ص 572-574)
- 5-1-2- وتلك المنتمية إلى حقل الحاجات البيولوجية (انظر جدول الحاجات البيولوجية والأحوال ص 574-583)
- 5-1-2-1- النباتات (انظر نفس الجدول ص 574-577)
- 5-1-2-1-1- كالنفس (ص 574)
- 5-1-2-1-2- والجوع والامتلاء (انظر نفس الجدول ص 574-576)
- أ) حاجة إلى الغذاء (ص 574-575)
- ب) أو حاجة إلى الشراب (575-576)
- 5-1-2-1-3- وكالاتخراج (انظر نفس الجدول ص 576)
- 5-1-2-1-4- والتوم والحلم واليقظة (انظر نفس الجدول ص 576-577)
- 5-1-2-2- أو الشهوة وما يتصل بها من حالات الجسم والنفس (انظر نفس الجدول ص 577-578)
- 5-1-2-2-1- كالضئمة
- 5-1-2-2-2- والإنعاظ
- 5-1-2-2-3- والقذف
- 5-1-2-3- أو مظاهر الحياة تكاثرا وعيشا مرضا وفناء (انظر ص 578-583)
- 5-1-3-2-1- كالقرم
- 5-1-3-2-2- والحمل وما يتصل به
- 5-1-3-2-3- والوضع
- 5-1-3-2-4- والنمو
- 5-1-3-2-5- والموت والحياة¹
- إن الأفعال الدالة على الحركة طبيعة كان مصدرها أو حيوانا ناطقا أو أعجم نباتا أو غيره أو المنتمية إلى حقل الحاجات البيولوجية تشترك في التوزيع . وهي على كثرتها وتنوعها تقتضي جميعها محلا واحدا إلا أفعالا معدودة تنتمي إلى حقل الموت وردت في التراكيب الجاهزة التالية ، وهي حالات قليلة شاذة عُمد فيها إلى المجاز أو الكناية أو ذكر السبب الماورائي ، يقال :

1 - من جملة 9 أفعال تعدى واحد منها بحرف وهو عطس .

المصادر	المحالات	المثال
ابن منظور (دقق) م 3 ص 903	2	دَقَّقَ الله روحه : أي أفاضه
ن م (ردع) م 3 ص 1151 الشمالي ص 133		يقال للقتيل : «ركب ردعه إذا خرّ لوجهه على دمه» وركب فلان ردع النية إذا كان في ذلك منيته . قال الشمالي : «فلذا مات مسافرا قيل : ركب ردعه
ابن منظور (عطس) م 4 ص 811		قال أبو زيد : تقول العرب للرجل إذا مات : عطست به اللجم ، قال : واللجمة ما تطيرت منه .
المعجم الوجيز (قبض) ص 488		وقبض الله فلانا وقبض روحه : أماته .
ابن منظور (قرض) م 5 ص 61		وقرض رباطه : مات
الشمالي ص 133 الزّمخشري ، أب (نحب) ص 622		وإذا مات (الإنسان) بعد الهرم قيل : قضى نجه . قال الزّمخشري : يقال «قضى نجه كأنّ الموت نلّ» وقد «نحِبَ فلان نَحْباً ونحبّ تنحيها : أوجب على نفسه أمراً»
الفارابي ج 2 ص 246		لعق إصبغه إذا مات
المعري ، الصاهل والشاحج ص 104		لفظ عصبه : مات
ابن منظور (وفي) م 6 ص 961		توفاه الله

و قد تعدّت معظم هذه الأفعال¹ بغير حرف

5-1-3- حقل الأحوال

ولا يختلف أمر الأفعال الدالة على الأحوال توزيعيًا عن أفعال الحقلين السابقين . فهي أحاديّة المحلّ عادة لا تقتضي مفعولا به على نحو ما يتّضح من ملحق هذه الأفعال (انظر في ذلك جدول حقل الأحوال) :

5-1-3-1- كانت هذه الحالات عارضة للأجسام (انظر نفس الجدول ص 583-589)

(أ) نفسيّة (انظر نفس الجدول ص 583-585)

(ب) أو غيرها ممّا يطرأ على الأجسام من تغيير وفساد (انظر نفس الجدول ص 585-589)

5-1-3-2- أو أدواء تصيبها (انظر نفس الجدول ص 590-599)

(أ) أمراضا عامّة وأعراضا لها (ص 590)

1 - من جملة الأفعال متعدّي واحد منها بحرف وهو عطس .

(ب) أو إصابات موضوعية ونوعية (ص590-598)

5-3-3- أو إصابات في المال والمتاع (ص598-599)

5-3-4- أو عاهات وعيوبا (انظر نفس الجدول ص599)

لم يشدّ منها إلّا ما دلّ منها على حقل فقدان الوعي من نحو :

• «رُئِحَ عليه ترنيحا على ما لم يسمّ فاعله أي غشي عليه» (الجوهري
(رنح) ج1 ص367)

• وغشي عليه (انظر في هذين المثالين فقه اللغة الثعالبي ص130)

• وأغمي عليه

فقد تعدّت إلى مفعول بحرف الجرّ، وهذا الضرب من الأفعال يعتبره جمهور النحاة القدامى قاصرا لأنّه لا يتعدّى إلى المفعول بنفسه فهو من هذا المنظور غير إشكالي و لكنّه على غير ذلك من وجهة نظر فريق من النحاة القدامى والنحويّين المعاصرين . وقد جاءت هذه الأفعال جميعا على البناء لغير الفاعل .

5-4-1- حقل الأفعال الدّالة على الألوان والزّوائج

وتكون الأفعال الدّالة على الألوان والزّوائج لازمة، فجميعها يستوجب محلاً واحدا ولا يتجاوز الفاعل إلى مفعول على نحو ما يتّضح من الملاحق (انظر الجدول الخاصّ بالأفعال الدّالة على الألوان ص 599-601 والجدول الخاصّ بالأفعال الدّالة على الزّوائج ص 601-602).

5-5-1- حقل الأفعال الدّالة على الأصوات (انظر الجدول المناسب

ص603-611)

وكذا الشّأن في الأفعال المنتمية إلى حقل الأصوات كان مصدرها حيوانا ناطقا (انظر الجدول المناسب ص603-604) أو أعجم (انظر الجدول المناسب ص604-606) أو غير حيوان (انظر الجدول الواقع في ص606-607) .

وهكذا يتبيّن الباحث من الأفعال اللازمة أنّ التّوزيع محكوم بالدلالة فحقل الفعل هو الذي يحدّد خصائصه التّوزيعيّة . واللازم من الأفعال هو فعل ينتمي إلى أحد الحقول الخمسة التّالية :

- حقل الحركة الدّاتيّة أو الحركة غير الموجهة

- وحقل الحاجات البيولوجيّة

- و الألوان

- و الزّوائج

- و الأصوات

فكلّ الأفعال التي تندرج ضمن هذه الحقول أحاديّة المحلّ لا تحتاج إلى مفعول .

5-2- الأفعال المتعدّية

وإذا كانت الأفعال اللازمة محدودة حقولها فإنّ الأفعال المتعدّية على

عكسها كثيرة الحقول. فكلّ الأفعال التي لا تنتمي إلى الحقول المذكورة سابقا تقتضي أكثر من محلّ. والمتعدّية في نظر ابن يعيش أضرب أربعة :

- « ما يكون علاجا

- و غير علاج» (ابن يعيش ج 7 ص 62)

- و ما يكون مؤثرا

- و ما يكون غير مؤثر ولا واصلا منك إلى غيرك

5-2-1- أفعال العلاج

«فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو :

• ضربت زيدا

• و قتلت بكرا» (ابن يعيش ج 7 ص 62)

• و رجم الحجاج الشيطان

• و كتب الطالب الدرس

وهذا أكثر أنواع الأفعال وجودا

5-2-2- و غير العلاج

«وهو ما لم يفتقر إلى ذلك بل يكون ممّا يتعلّق بالقلب نحو :

• ذكرت زيدا

• و فهمت الحديث» (ن م ج 7 ص 62)

وتندرج ضمن هذا الحقل كلّ أفعال النفس المتشبّعة بشيء خارج عنها نحو :

• أحبّ كثير عزة

• ورضي الله عنه

• و رغبت في الشيء وعنه

• و غضبت عليه

• و كرهته

وأفعال الإدراك الحسي تقول :

• أبصرت زيدا قادما

• و ذقت الطعام

• و رأيت الهلال في السماء

• و سمع المقاتلون ليزيز الطائرات المعادية

• و شممت نفح الطيب

فضرب و قتل و رجم و كتب افتقرت إلى محلين فاعل ومفعول. فكانت بذلك متعدية إلى مفعول واحد. وكذلك الحال بالنسبة إلى أفعال الإدراك الحسيّ من نحو أبصر وذاق ورأى وسمع. ولا يختلف عدد المحلات التي تقتضيها أفعال النفس أحبّ وذكر ورضي ورغب وغضب وفهم وكره ممّا تقدّم. إلّا أنّ طريقتها في تجاوز

الفاعل إلى مفعول واحد اختلفت باختلافها. فأما الفعلان الأولان والأخيران فقد تعدت الفاعل إلى المفعول دون واسطة. وأما الأفعال الثلاثة الأخرى فقد تعدت إلى المفعول بحرف جر يختلف باختلافها. فهو عن في رضي وفي أو عن في رغب بحسب المعنى المقصود. وهو على في غضب.

5-2-3- والأفعال المؤثرة

وهي أفعال «تتخذ من الفاعل إلى المفعول و تؤثر فيه نحو قولك :

• أعطى زيد عبدالله درهما

• وكسا محمد جعفرًا جبّة

فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة الجبّة في جعفر « (ابن يعيش ج7 ص63). وكذا الحال في نحو :

• أعلمت زيدا الخبر

• (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) (7 الأعراف - 155)

و قول الشاعر :

• أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِيهِ¹

ففعلا انتقال الملكية أعطى وكسا والأفعال أعلم واختار واستغفر تجاوزت جميعها الفاعل. فهي الأخرى متعددة. إلا أنها اختلفت عما تقدّم من الأفعال في عدد المفاعيل التي تتجاوز الفاعل إليه. فالأمثلة السابقة اقتضت محلين. فتجاوزت الفاعل إلى مفعول واحد. ولكن هذه الأفعال استوجبت ثلاثة محلات. فتجاوزت بذلك الفاعل إلى مفعولين.

5-2-4- والأفعال غير المؤثرة ولا الواصلة منك إلى غيرك

وهي أفعال تدخل على الجملة الاسمية فتحوّر معناها نحو :

- كان وأخواتها

- وأفعال المقاربة

- وأفعال القلوب

- وأفعال الجعل والتصيير²

وهذه الأفعال قسمان. فأما كان وأخواتها وأفعال المقاربة فتحتاج إلى محلين «فاعل ومفعول» أو اسم الناسخ وخبره. وأما أفعال القلوب والجعل والتصيير فتقتضي ثلاثة محلات فاعلا ومفعولين.

1 - هذا صدر بيت ذكره سيويه في الكتاب مما لا يعرف قائله و عجزه :

• رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلُ

2 إذا عني به المفهوم المحدود لدى النحاة وهو الجعل أو التصيير التركيبي يكون هذا النوع من الأفعال داخلا على جملة اسمية

5-3- نقد هذا التقسيم

إن تقسيم التّحاة القدّامي بعض الأفعال بحسب حقولها المعجميّة على نحو ما تقدّم عمل جيّد وطريف. لكنّه لا يفي بالحاجة. فهو وإن مكّن من تبيين اللازم من المتعدّي فإنّه لا يسمح بالتمييز بين خصائص الأفعال المتعدّيّة توزيعيًا. صحيح أنّ الأفعال السّابقة جميعًا متعدّيّة. ولكنها تختلف في توزيعها. فبعضها ثنائي المحلّ يقتضي فاعلا ومفعولا به، وبعضها ثلاثي يقتدر إلى فاعل ومفعول أوّل ومفعول ثان، وبعضها رباعيّ يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل في نظر التّحاة. بل تتعدّى أفعال العلاج إلى مفعول واحد كما يذهب إلى ذلك ابن يعيش وإلى مفعولين إذا ذُكرت الأداة. تقول :

• طعنته بالرّمح

• و ضربته بالعصا

5-4 - إعادة نظر

والحقيقة أنّه يمكن تقسيم الأفعال المتعدّيّة إلى حقول معجميّة بأكثر تفصيل ومع مراعاة عدد المحلّات التي تقتضيها.

5-4-1- الأفعال المتعدّيّة إلى مفعول واحد

فأمّا الأفعال الثّلاثيّة المحلّ فهي تلك التي تنتمي إلى الحقول المعجميّة الثّالثة :

- حقل الإدراك الحسيّ نحو :

• أبصرت زيدا

• ولمست الثّوب

• ونظر عمرو إلى زينب

- وحقل أفعال النّفس المشبّهة بشيء خارج عنها¹

- وحقل العلاج ما لم تذكر الآلة²

- وحقل الحركة الموجهة إلى غاية³ نحو⁴ :

• أتيت زيدا

• وذهبت إلى المدينة

• وباريته⁵

• وفارقت زيدا

1 - العبارة لابن السّراج في الأصول ج 1 ص 169

2 - ذكرت بعض أمثلته في ص 208 و 209 و 221 و 259 و 260 وفي ص 208 و 223 و 258 بالنّسبة إلى ما ذكرت آله.

3 - يسمّيهما ابن السّراج بحركة الجسم الملاقيّة لغيرها (انظر الأصول ج 1 ص 170)

4 - كل الأمثلة مأخوذة من الأصول ج 1 ص 170 ما عدا الرّابع والخامس وفي السّادس بعض التصرف.

5 - يقول ابن السّراج في تأويل معنى الحركة الملاقيّة في الأفعال الأربعة بارى وتارك وفارق وقاطع : « وأما قولك فارقه وقاطعته وباريته وتاركته فإنّما معناه : فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين والمساواة. إنّما تعلم بالتّلاقي وتاركك في معنى تاركك لأنّ كل شيء تركته فقد تركك، فافهم هذا. فإنّ فيه غموضا قليلا » (الأصول ج 1 ص 170)

- و تاركته
- و دخلت البيت
- و وطئت بلدك و دارك
- وما يتصل به من حقل الاستقرار نحو :

المصدر	عدد المحلات	المثال
ابن منظور (أبد) م 1 ص 3	2	أبد بالمكان يأبد بالكسر أبودا : أقام به و لم يبرحه
ن م (أبل) م 1 ص 8	2	أبلت الابل بالمكان أبولا : أقامت
الشرقي ج 1 ص 341	2	و أحولت بالمكان : أقمت حولا
ن م ج 4 ص 87	2	و بلد بالمكان بلودا : أقام
ن م ج 3 ص 612	2	و ثوى بالمكان ثويا و ثواء و أثوى : أقام
ابن منظور (دجن) م 2 ص 949	2	و دجن بالمكان يدجن دجونا : أقام به
ن م (عدن) م 4 ص 709	2	و عَدَنَ فلان بالمكان يعدن و يعدن عَدَنًا و عدونا : أقام و عدنت البلد : توطته

5-4-2- الأفعال المتعدية إلى مفعولين

فأما الأفعال المقتضية محلات ثلاثة وهي التي اصطلح النحاة عليها بالمتعدية إلى مفعولين فضريان : ضرب منقول وضرب أصلي (انظر ابن السراج ج 1 ص 177).

5-4-2-1- الضرب الأول :

فأما الضرب الأول فمنقول صرفيا وتركيبيا أو معجميا . وقد قسم النحاة بعضه إلى قسمين تقسيما ينسحب على جميع أنواعه :

- قسم «يجوز فيه الاختصار على المفعول الأول» (ابن السراج ج 1 ص 177)

- و قسم لا يجوز فيه ذلك

5-4-2-1-1- القسم الأول

فأما القسم الأول فاكتفى النحاة في الاستدلال عليه عادة بأفعال العطاء من نحو :

• أعطى عبد الله زيدا درهما¹

• و كسا عبد الله بكرا ثوبا²

وبعض أفعال التصعيد الأخرى جعلها عادة وطلبا في أحيان قليلة . وهي أفعال

تنقل ببنيتها في الجعل من فَعَلَ أو فَعِلَ المتعدي إلى مفعول إلى أَفْعَلَ أو فَعَّلَ نحو :

• أحفرت زيدا النهر

1 - الأصل فيه « عطا الشيء و عطا إليه عطوا : تناوله » (ابن منظور (عطا) م 4 ص 815)
 2 - وكسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا « نُقِلَ من فعل إلى فَعَلَ وإنما جاز نقله إلى فَعَّلَ لما كان فَعَلَ وأفعل يعقبان على المعنى الواحد نحو جَدَّ الأمر وأجَدَّ » . (ن م (كسا) م 5 ص 260 .

• وأضربت زيدا عمرا

• «و علمته الحساب

• وفهمته المسألة» (ابن هشام، المغني ج2 ص 524)

وفي الطلب من الفعل المقتضي محلين إلى استفعل نحو :

• استكتبته الكتاب

• واستغفرت الله الذنب» (ابن هشام، المغني ج2 ص 519)

يقول ابن السراج في أفعال المنقول من فعل «الأفعال التي تتعدى إلى

مفعول واحد كلها إذا نقلتها من فعل إلى أفعال كانت من هذا الباب. تقول :

• ضرب زيد عمرا

ثم تقول :

• أضربت زيدا عمرا أي جعلت زيدا يضرب عمرا» (الأصول ج1 ص177)

وكذلك الشأن في نحو :

• علم وفهم واستغفر واستكتب

فهذه الأفعال استوجبت ثلاثة محلات لما حوّلت صيغها إلى فعل واستفعل. وقد

كانت في الأصل على وزن فعل أو فعل تفتقر إلى محلين فحسب. تقول :

• علم الحساب

• وفهم الدرس

• وغفر الله الذنب

• وكتب زيد الكتاب

وهذه الأفعال جميعا جعلنا كانت أو طلبا أو عطاء ذات بنى تصعيدية. فالمفعول

الأول في الجمل التي تكون رأسا لها فاعل في المفعول الثاني معنى، وفاعل نحوي

في أصل التركيب. «ألا ترى أنك إذا قلت :

• أعطيت زيدا درهما

فزيد المفعول الأول. والمعنى أنك أعطيته فأخذ الدرهم. والدرهم مفعول في المعنى

لزيد. وكذلك :

• كسوت زيدا ثوبا

المعنى أن زيد اكتسى الثوب ولبسه» (الإستراياضي، شرح الكافية ج1 ص127).

وكذلك الحال في نحو :

• أحضرت زيدا النهر

• وأضربت زيدا عمرا

«فزيد محضر والنهر محفور. فالمعنى حملت زيدا على أن ... يحفر» (ابن

السراج ج1 ص177) و«عمرو في المعنى مفعول لزيد» (ن م ج1 ص177). ولا

يختلف الأمر في نحو :

• استكتبك كتاب الحيوان

• واستنساه الدين

• واستوضحته الأمر

فضمير المخاطب المفرد في المثال الأوّل وضمير الغائب المفرد المذكر في المثالين الآخرين ثلاثها مفعول أول نحويا، فاعل منطقيًا. وهي في أصل التركيب فواعل لفظًا ومعنى. فالمخاطب هو الذي كتب الكتاب والغائب هو الذي أنسأ الدين في المثال الثاني، ووضّح الأمر في الثالث. إلا أن الفعل وقع في جميع الأمثلة بطلب من المتكلم الواقع فاعلا في البنية المحوّلّة .

ويجوز في جميع «هذه الأفعال الاختصار على المفعول الأوّل لأن الفائدة واقعة به وحده». تقول :

• أعطيت زيدا

ولا تذكر ما أعطيته، فيكون كلاما تاما مفيدا. تقول :

• أضربت زيدا

ولا تقول لمن أضربته » (ابن السّراج ج 1 ص 177)

وهكذا اكتفى النّحاة بالاستدلال على النقل بأمثلة من حقول الجعل والطلب والعطاء بما طرأ على صيغة الفعل فيها من تحويل صرفي. واجتزأوا في هذا القسم بهذه البنى إلا نادرا. فقد أضاف بعضهم الأفعال المتعدية إلى مفعولين بالحرف أو بدونه¹ (انظر سيبويه ج 1 ص 37 وابن السّراج ج 1 ص 177-186: « باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين » وابن هشام، شرح شذور الذهب ص 369-376)

5-4-2- القسم الثاني

و أما القسم الثاني فاستدل النّحاة عليه بنوعين من الأفعال :

- أفعال القلوب²

1- وعن سيبويه أخذ ابن السّراج مادة بابه

2- هي عند جمهور النّحاة سبع (انظر مثلا شرح المفصل ج 7 ص 64) و أحد عشر عند ابن هشام. زاد (درى) في شرح قطر الندى (انظر ص 171) و(حجا وتعلم) في شرح شذور الذهب (انظر على التوالي ص 357 و 361) وقد عثرت على مثال آخر في الأمالي لأبي علي الفالي هواء : (انظر الأمالي ج 2 ص 93). ولكن بعض المعاصرين جعل أشهرها خمسة عشر فعلا سبعة لما كان « معناها العلم أي الدّلالة على اليقين والقطع » (حسن، التحوّ الوافي ج 2 ص 4 و 5) وهي على نحو ما وردت عليه عند عباس حسن علم ورأى و وجد ودرى وألفى وجعل في نحو :

• جعلت الإله واحدا لا شك فيه

وتعلم بمعنى أعلم نحو :

• تعلم وفطنتك شركة بين أبنائه

وثمانية لما كان معناه الرجحان وهي ظنّ وخال وحسب وزعم وعدو جحا وجعل وهب (انظر

ن م ج 2 ص 7 و 8)

- وأفعال التصيير (انظر ابن هشام، شرح الشذور ص 357-381)
 أ- فأما أفعال القلوب فقد احتفل النحاة بها (انظر مثلا ابن السراج ج 1 ص 180-186 وابن هشام، شرح شذور الذهب ص 357-369 وابن يعيش ج 7 ص 77 وسيبويه ج 1 ص 39-41). فلا يخلو كتاب نحوي من باب خاص بها أو من التمثيل لها في باب المفعول به. وهي ضربان :
 - أحدهما معناه اليقين مثل :

المصدر	عدد المحلات	المثال
ابن هشام، شرح قطر الندى ص 171	3	قول الشاعر : ذريت الوفي العهد يا غزوّ فاغبط فإن أغتباطا بالوفاء حميد
الجاحظ، ك ع ص 222		و لم ير ذلك ناجما ولا مقبولا
60 الممتحنة -10-		(فإن علمتموهنّ مؤمنات فلا تُرجعهنّ إلى الكفار)
الأمالي ج 2 ص 93		و قال أبو علي قال أبو زيد: يقال : هُوت بالرجل خيرا أهوء به هوما إذا أردته به ¹
الهمذاني ص 202		و « فوجدت العلم بعيد المرام »

- و الثاني معناه الرجحان شكاً أو ظناً نحو :

شرح شذور الذهب ص 357	3	قول الشاعر : وقد كنت أحجو أبا عمرو أختة حتى آلت بنا يوما مُلِمَات
14 إبراهيم -47-		و (فلا تحسبنّ الله مُخْلِفَ وعده رُسَلَه)
ابن هشام، شرح قطر الندى ص 172		و قول النابغة : وحلّت بيوتي في يَمَاحٍ مُتَمِّعٍ يَخَالُ به راعي الحَمُولَةِ طَائِرا
20 طه -66-		(يُخَيِّلُ إِلَهَهُ مِنْ سِغَرِهِمْ أَنَّهُا تَسْتَعِي)
شرح قطر الندى ص 172		و قول أبي أمية الحنفي : زَعَمْتَنِي شَيْخَا و لَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدِّ دَيْبِيَا
17 الامراء -102-		و (إِنِّي لَا ظَنُّكَ يَا فِرْعَوْنَ مُتَبَوِّرا)
18 الكهف -36-		(وما أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً)

1 - هذا المثال لم يذكره النحاة. وقد عثرنا عليه في كتاب الأمالي للقالبي. وتردد ذكره حرفيا في ابن منظور (انظر (هوا) م 6 ص 841).

فهذه الجمل الفعلية التي ورد الرأس فيها فعلا من أفعال القلوب هي في حقيقة الأمر بنى محوالة عن جمل اسمية همشت نواتها الإسنادية بما طرأ عليها من تحويل تركيبى تمثل في جعل نواتها الإسنادية الجديدة فعلا من أفعال القلوب وفاعله حتى تفيد معنى الشك أو الظن أو اليقين في المسند الأصلي وفي جعل النواة الأصلية متممين . فأما المبتدأ فصار مفعولا أولا . وأما الخبر فمفعولا ثانيا . فالأصل في المثال الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والثامن والعاشر :

- أنت الوفي العهد
- و ذلك ناجع ومقبول
- و هن مؤمنات
- و العلم بعيد المرام
- و الله مخلف وعده رسله
- و به طائر
- و أنا شيخ

فأدخلت عليها أفعال القلوب . فافتقر الفعل حيثنذ إلى ثلاثة محالات فاعلا ومفعولين . « أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل » (ابن هشام، شرح الشذور ص357) والمفعول الثاني هو الأول في المعنى « (ابن يعيش ج7 ص76) . وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر »¹ (ابن السراج ج1 ص180) . فالفاعل المنطقي في المثال الأول مثلا هو المخاطب المفرد المذكور . وهو نفسه الوفي . والمتكلم المفرد في المثال العاشر هو نفسه الشيخ . فالمسند إليه والمسند منطقيا شيء واحد . لذلك لا يُستغنى عنهما حين تدخل أفعال القلوب على الجملة التي يكونان نواة لها . لا تقول مثلا :

- يخال به راع الحمولة
- أو زعمتني

لأن المعنى لا يتيم بانعدام العلاقة الإسنادية القائمة في أصل البنية بين المبتدأ والخبر ولأن التحوير الذي تدخله هذه الأفعال على معنى الجملة ينحصر في جعل الخبر يقينا أو شكاً (انظر ابن السراج ج1 ص180) . ففي حذف أحد عنصري النواة الأصلية إخلال ببنية الجملة .

وهذا ما جعل ابن الحاجب يذهب إلى «أن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة» (الإستراياضي، شرح الكافية ج2 ص286) ومما يؤيده اقتضاء أفعال القلوب غالبا² محلين فاعلا ومفعولا به يكون مركبا بالوصول الحرفي على نحو ما يتبين من الجدول التالي :

1 - والعبرة المستعملة لسيبويه (انظر الكتاب ج2 ص256)

2 - نستثنى من ذلك وجد في النص القرآني . و هو في الاستعمال اليوم لا يختلف عن البقية

المصدر	عدد الأمثلة التي تعدى فيها إلى مفعولين	عدد الأمثلة التي تعدى الفعل فيها إلى مفعول واحد مركب بالموصول الحرفي	عدد الأمثلة الجملي عليه في المعجم المفهرس	الفعل
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص 255-254	22	22	44	حسب
ن م ص 361-356	19	35	54	رأى
ن م ص 420-419	2	5	7	زعم ¹
ن م 558-557	14	41	55	ظن
ن م ص 910	25	1	26 ²	وجد

فأفعال القلوب هذه في القرآن وهو نص لا يرقى الشك إلى فصاحته اتخذت في توزيعها شكلين :

- فقد وردت تارة مقتضية فاعلا ومفعولا به مركبا بالموصول الحرفي
- وأخرى مستوجبة فاعلا ومفعولين . والحال الأولى أغلب إلا في وجد . فالأمثلة التي يرد فيها مفعوله مركبا بالموصول الحرفي نادرة . والعكس اليوم في استعمال وجد . فالمنحى الغالب على المعاصرين استعمالها مقتضية محلين فاعلا ومفعولا مركبا بالموصول الحرفي . «والأكثر تعدي زعم إلى أن أو أن وصلتهما نحو :
- (زعم الذين كفروا أن لن يبيعتوا) (64 التغابن - 7)

وقوله :

• وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا³

ولم يعد هذا الفعل اليوم يستعمل متعديا إلى غير المفعول به الواقع مركبا بالموصول الحرفي ولقد كان النحاة القدامى لاحظوا اختلاف خصائص هذه الأفعال التوزيعية (انظر مثلا الاسترابطي ، شرح الكافية ج2 ص 286-287 وابن هشام ، شرح شذور الذهب ص363-364) . لكنهم اختلفوا في تخريج ما خالف المسلمات عندهم . فأما سيبويه فاكفى بملاحظة الواقع اللغوي فذهب إلى « أن مع اسمها وخبرها مفعول ظن » (شرح الكافية ج2 ص286) . وأما الأخفش فسعى إلى تخريج هذا التركيب بما يتلاءم ومسلمات النحاة القائلة بتعدي أفعال القلوب إلى مفعولين . فجعل أن وصلتها في مقام المفعول الأول . وقدر الثاني (انظر ن م ج2 ص 286) . فالأصل عنده في نحو :

1 - في خمس آيات اقتصر في التركيب على الفعل والفاعل وحذفت التوة الاسنادية المهمة . لذلك لم نعتبرها في الإحصاء لاختلاف التقدير .

2 - تكثر بعض الجمل التي ورد الفعل وجد رأسا لها في بعض الآيات . فاعتبرنا المثال واحدا وإن تعددت المواطن التي جاء فيها .

3 - « هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة تعتبر من منتخبات شعر كثير عزة . وعجزة » : « ومن ذا الذي ياعر لم يتغير (انظر للشاهد في شرح شذور الذهب ص359 والتعليق لمحقق الكتاب) .

• علمت أن زيدا قائم

• « علمت أن زيدا قائم حاصلا

أي قيام زيد حاصلا » (شرح الكافية ج 2 ص 286)

ب) وأما أفعال التصيير¹ فقلما عني بها النحاة. فلا ذكر لها في غير كتب النحاة المتأخرين (انظر مثلا ن م ج 2 ص 286-287 وشرح شذور الذهب ص 363-364) وبعض المعاصرين.

فأما ابن الحاجب فقد جعلها مبحثا من مباحث الفعل الذي يدخل على الجملة فينصب جزأيها. وتبعه في ذلك الإستراباذي في شرحه على كافيته. وهذه الأفعال عنده سبعة (انظر أيضا عباس حسن ج 2 ص 8 و9) هي « صير وما يرادفها من جعل ووهب غير متصرف وردّ وترك واتخذ » (الإستراباذي، شرح الكافية ج 2 ص 286). وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى:

• (صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا) (16 النحل - 75)

ونحو ذلك. وإليه ذهب الأندلسي. فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الأول أي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللين. ويجوز أن يقال معنى ضرب مثلا أي بين. فهو متعد إلى واحد والمنصوب بعده عطف بيان (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج 2 ص 287). فاختلف في عدد المفاعيل التي يتعدى إليها هذا الفعل باختلاف تأويلهم معناه. وألحق ابن درستويه (ت 347 هـ) « غادر بصير كما ألحق به ترك الذي بمعناه نحو :

• غادرته صريعا

وإذا كان المفعول الثاني نكرة جاز جعله حالا. ويكون غادر بمعنى خلف وخلّى. وأما إذا كان معرفة كما في قولك :

• غادرته جزر السباع

فلحاق غادر بصير هو الظاهر » (ن م ج 2 ص 287).

فكانت أفعال التصيير في شرح الكافية تسعة. هي نفس أفعال ابن الحاجب مع إضافة ضرب مثلا وغادر.

وأما ابن هشام فقد اجتزأ في التمثيل لها بأربعة أمثلة اختلفت أفعالها هي جعل واتخذ وردّ وترك على نحو ما يتبين من الآيات التالية :

• (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) (25 الفرقان - 23)

• (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) (4 النساء - 125)

• (لَوْ يَرَوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا) (2 البقرة - 109)

• (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) (18 الكهف - 99)

1 - وتسمّى أيضا بأفعال التحويل.

2 - وأول الآية (و قد كثير من أهل الكتاب لو يردونكم ... حسدا ...)

وشذ من المعاصرين عباس حسن بأن خصها في كتاب النحو الوافي بأحد مبثني المسألة الستين (انظر حسن ج2 ص8 و9). وجعلها سبعة أفعال. هي نفس الأفعال التي ذكرها ابن الحاجب (انظر في ذلك الإستراباذي، شرح الكافية ج2 ص286 وحسن ج2 ص8 و9). والأصل في مثل هذه البنى المحوَّلة جمل اسمية. هي على التوالي :

• ما هو هباء مثور

• و ما لإبراهيم خليل

• و ما أنتم بعد إيمانكم كفار

• و ما بعضهم يومئذ يموج في بعض .

فلما حولت تركيبها بتهميش نواتها الإسنادية الأصلية صارت فعلية رأسها فعل من أفعال التصيير يستوجب محلات ثلاثة فاعلا ومفعولين لا يمكن الاقتصار على أحدهما لأنَّ الفائدة حاصلية بهما معا إذ كانا في أصل التركيب النواة الإسنادية في الجملة. فالتصيير في مثل هذه الأمثلة تحويل تركيبى لبنية الجملة ينشأ عنه تغيير في نوعها وتهميش لنواتها الإسنادية.

ولكن الإستراباذي يرى أنه جعل صرفي. قال «وأصل الباب صير. ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر لها في الأصل إذ منزلة :

• صيرت زيدا قائما

من

• صار زيد قائما

كمنزلة :

• أحفرت زيدا النهر

من

• حفر زيد النهر » (الإستراباذي، شرح الكافية ج2 ص286 و)

ولا جدال في أن هذه البنى جميعها محوَّلة من جمل فعلية أو اسمية بتهميش الفاعل والمفعول فيها إذ كانت فعلية في الأصل على نحو ما هي الحال عليه في مثل :

• أضربت زيدا عمرا

• و أعطى بكرا هندا كتابا .

أو بتهميش النواة الإسنادية كلها إن كانت اسمية كما في نحو :

• ظننت زيدا قاضلا

• و صير النَّجَّار الخشب مكتبا.

فالأصل فيها

• ضرب زيد عمرا

• و أخذت هند كتابا أو أعطته

- وزيد فاضل
- وما الخشب مكتب.

فصار زيد وهو فاعل الجملة الفعلية الأصلية مفعولا أولا في البنية المحولة والمفعول مفعولا ثانيا. وكذا الشأن في «هندا و» كتابا». فهما في الأصل فاعل ومفعول. فصارا في البنية المنقولة مفعولا أولا ومفعولا ثانيا دون أن يتغير نوع الجملة. ولكن الأمر يختلف جزئيا في المثالين الآخرين إذ تحول المبتدأ والخبر أواسم صار وخبرها على مذهب الإستراباذي إلى مفعول أول ومفعول ثان كما حولت الجملة تركيبا من الإسمية إلى الفعلية.

5 - 2 - 2 - الأفعال المتعدية أصلا إلى مفعولين

اقتصرت النحاة غالبا في الاستدلال على الأفعال المتعدية إلى مفعولين على بنى محولة يرد الرأس فيها فعلا من أفعال الجعل والتصيير أو الطلب أو العطاء. فلم يتجاوزوها إلى بنى أصلية يقتضي الفعل فيها ثلاثة محلات. فإذا اتفق أن فعل بعضهم، وهم قليل، فإنهم لا شك مكتفون في ذلك بضرب واحد منها يجوز في فعله أن يكون مفعوله الثاني مركبا اسميا أو مركبا بالجر. فقد كادوا أن يقتصروا على البنى المنقولة دون غيرها.

فالأفعال التي استشهد بها النحاة على تعدي الفعل إلى مفعولين أي على اقتضائه ثلاثة محلات هي في الأعم الأغلب أفعال لا ترد إلا في بنى تصعيدية عن طريق تحويل صرفي يطرأ على بناء الفعل أو تحويل تركيبى يطل الجملة كلها. بل وأهملا أنواعا أخرى من التصعيد كالتصعيد المعجمي وركزوا على ما كان منه صرفيا.

غير أن سيبويه كان سباقا كعاداته إلى الوعي بالقضايا اللغوية. فلم يكتف في استشهاده على تعدي الفعل إلى مفعولين بالبنى المحولة، بل عمد إلى ضرب آخر من البنى الأصلية يرد فيها الفعل كذلك. إلا أنه توسع في التمثيل له في نوع واحد من الأفعال. وهو ذاك الذي يجوز في مفعوله الثاني أن يكون مركبا اسميا أو مركبا حرفيا بالجر مع أن قائمة الأفعال التي تقتضي ثلاثة محلات من هذا الضرب طويلة وحقولها شتى على نحو ما سنين. وقد فتح بذلك للنحاة بابا جديدا لم يلج به إلا بعض منهم وقفوا عنده غالبا لم يتجاوزوه إلا قليلا.

فقد استشهد في «باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول» (الكتاب ج 1 ص 37-39) بنوعين من الأفعال :

- أولهما أفعال العطاء. وقد اجتزأ فيها بشاهدين :
- أعطى عبد الله زيدا درهما
- وكسوت بشرا الثياب الجياد.

ترددا في كتب من جاء بعده من النحاة كما هما أو بشيء من تصرف.

- وثانيهما أفعال يجوز في مفعولها أن يرد مركبا اسميا أو مركبا بالجر. وفيها توسع شديدا. فأورد ثمانية أمثلة لها. هي : اختار وسمى وما في معناها من نحو دعا وكنى، وكذلك آلى وأمر واستغفر ونبا وردت أربعة منها في ثلاثة أبيات وآية. وهذه الأمثلة هي :

• « (واختار موسى قومه سبعين رجلا) (7 الأعراف 155 -)

• و سميته زيدا

• وكنيت زيدا أبا عبد الله

• و دعوته زيدا

إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميتة . . . » (سيبويه ج 1 ص 37)

ومنه قول الشاعر :

• اَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصَهُ : رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

(ن م ج 1 ص 37)

وقول « عمرو بن معد يكرب الزبيدي :

• أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ . فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ * فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَ ذَا نَسَبٍ

(ن م ج 1 ص 37)

والأصل فيها « أنها أفعال توصل بحروف الإضافة . فتقول :

• اخترت فلانا من الرجال .

• و سميته بفلان

كما تقول :

• عرّفته بهذه العلامة

• و أوضحته بها

• و أستغفر الله من ذلك

فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل . و مثل ذلك قول المتلمّس :

• أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ □ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرِيَةِ السُّوسُ

يريد على حب العراق و كما تقول :

• بُنِيتُ زيدا يقول ذاك أي عن زيد . . . » (سيبويه ج 1 ص 38)

وقد كان بعض المتأخرين عن سيبويه عالة عليه في هذا المبحث . فهذا ابن السّراج

يخصص الجزء الأوّل من « باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين » (ابن السّراج

ج 1 ص 86-177) للقسم الأوّل من الأفعال . وهو الذي يتعدى إلى مفعولين ولك

أن تقتصر على أحدها دون الآخر¹ (ن م ج 1 ص 177) . فينهج نهج سيبويه

تقسима وعدد أمثلة ونوعا² وبارة أحيانا (انظر ن م ج 1 ص 177-186) . فقد

استشهد على هذا النوع من الأفعال :

1 - ويمتد هذا الجزء من صفحة 177 إلى 180 .

2 - هي نفس أمثلة سيبويه . فقد استقى مادة مبحثه من الكتاب قارن ما جاء في الأصول ج 1

ص 177-180 بما في الكتاب ج 1 ص 38-97 .

- بفعلين من أفعال العطاء وردا في جملتين لسيبويه وقع التصرف قليلا في إحديها،

- وبشمانية أفعال لما جاز أن يتعدى إلى مفعوله الثاني بحرف أو بدونه. وهي نفس الأفعال التي ذكرها سيبويه في نفس الشواهد. ولا يختلف ما جاء في كتاب الأصول في هذا المبحث عما في الكتاب إلا اختلافا جزئيا يتمثل في شيئين: إضافة ابن السراج مثلا لأفعال الجعل الصرفي منقولاً من فعل إلى أفعال (انظر ن م ج 1 ص 178). وهو أضرب وبيان مخالفة المبرد صاحب الكتاب في تخريج قول المتلمس (انظر ن م ج 1 ص 179) وفي نحو:

• نبات زيدا (انظر ن م ج 1 ص 180)

وهذا ابن هشام يجعل « ما يتعدى إلى اثنين » قسمين :

- « أحدهما ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو :

• نقص المال

• ونقصت زيدا دينارا

بالتخفيف فيها. قال الله تعالى :

• (تَمَّ لَمْ يَنْقُصْكُمْ شَيْئًا) (9 التوبة -4)

وأجاز بعضهم كون « شيئا » مفعولا مطلقا أي نقصا ما « (ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 356) وهذا ما يميزه عن سابقه .

- « الثاني : ما يتعدى إليها دائما » (ن م ص 357) وفيه لا يختلف عنهما

و قد قسمه ثلاثة أقسام الأولان منها لا يمكن الاستغناء عن مفعوله الثاني

- « أحدهما ما ثاني مفعولي كمفعول شكر كأمر واستغفر تقول :

• أمرتك بالخير

• وأمرتك بالخير » (ن م ص 357)

فقد اكتفى ابن هشام في الاستدلال عليه بمثالين أمر واستغفر

- و الثاني : ما أول مفعولي فاعل في المعنى » (ن م ص 357)

وقد استدلل عليه بفعلتي العطاء وكسا على نحو ما هو معتاد في كتب النحاة في مثل هذه الحال .

غير أن ابن هشام وإن هو تابع في هذا المبحث سابقه قد تميز عن سيبويه وابن السراج بإضافته نوعا ثالثا من الأفعال يتعدى إلى مفعولين تارة ولا يتعدى من نحو: نقص. غير أنه لا يتوسع في هذه المسألة إذ اكتفى في الاستدلال عليها بمثال واحد يختلف النحاة في تخريج المنصوب الثاني فيه و ظفيا .

3-2-4-5- الأفعال المتقتضية ثلاثة محلات في واقع الاستعمال اللغوي:

والحقيقة أن الأفعال التي تقتضي ثلاثة محلات كثيرة لا يمكن بحال حصرها في ما ذكره النحاة القدامى من حقول. وقد مكنتنا استقراؤنا هذا النوع

من الأفعال من تبين أن الأمر يتجاوز حقل العطاء إلى حقل أوسع منه يحتويه هو حقل انتقال الملكية بشكل دائم أو مؤقت، عطاء وبيعا وشراء وورثة أو اغتصابا كما يتجاوز مفهوم الجعل الجانب الصرفي ليشمل التركيبي والمعجمي على نحو ما سنبين في حينه. وهذه الأفعال ضربان :

- الأول يقتضي ثلاثة محلات يجوز في بعض أفعاله الاستغناء عن واحد منها وفي أخرى لا يجوز.
- والثاني يستوجب ثلاثة محلات ما لم يدل بجذره على مفعول يمكن الاستغناء في بنيته عنه.

5-4-2-3-1- الضرب الأول

فأما الضرب الأول فتحوله قليلة :

5-4-2-3-1- منها أفعال الجعل والتصيير

فالثابت أن الأفعال الدالة على الجعل والتصيير تقتضي محلات ثلاثة فاعلا ومفعولين لك أن تستغني عن أحدهما في بعض هذه البنى ولا يجوز ذلك في بنى أخرى .

أ - ما لا يجوز فيه الاستغناء عن أحد المفعولين (الجعل التركيبي والتصيير)
أما في الجعل التركيبي والتصيير فلا يجوز الاستغناء عن المفعول الثاني على نحو ما يبين من الأمثلة التالية :

المصدر	عدد المحلات	المثال
36 يس - 23	3	أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرْذِنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُفْنِي عَنِّي شَفَاعَتَهُمْ شَيْئًا وَلَا يَقْدِرُونِ)
ابن هشام، المغني ج 2 ص 675		و لا تتخذ يوما سواء خليلا
2 - البقرة 125	3	(وَ إِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَنَّا)
14 - إبراهيم 30		(وَ جَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا)
56 الواقعة 36 و 37 و 38		(فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ)
الجاحظ، ك ع 1 ص 157		قد جعلتكَ خليفتي ووزير
الهمذاني ص 151	3	جعلته صلته
ألف ليلة وليلة ج 1 ص 140		اجعل هذا بعلي
2 البقرة - 125		(وَعَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ)

1 - ومترنا بك ع إلي كتاب العثمانيّة .

فالأصل في هذه التراكيب المحوَّلة أن تكون جملا اسمية مكونة من النواة الإسنادية
المبتدأ والخبر على نحو ما يلي :

- من دونه آلهة
- وسواه خليل
- والبيت مثابة للناس وأمن
- ولله أنداد
- وهن أبكار
- وأنت خليفتي ووزير
- وهو صلته
- وهذا بعلي
- وإسماعيل وإبراهيم لم يطهرا بيتي .

فحوَّلت هذه البنى بأن وُضِعَ الفعل جعل أو اتخذ أو عهد رأسا لها وبتمهيش
النواة الإسنادية الأصلية في البنى المحوَّلة . فصار المبتدأ مفعولا أولا والخبر مفعولا
ثانيا . ولما كان المسند والمسند إليه في أصل التركيب شيئا واحدا لم يجز أن يستغنى
عن أحد المفعولين في البنية المنقولة لكون الفائدة لا تحصل إلا بهما مجتمعين .
وكذا الحال في أفعال التحويل . وهو ضرب من الجعل خاص إذ هو نقل من كون
إلى كون . قال ابن منظور (ت711هـ) «وَصَارَ الأمر إلى كذا يصير صيرا ومصيرا
وصيرورة وصيره إليه وأصاره . . . وصيرته أنا كذا : أي جهلته » (ابن منظور
(صير) م3 ص499) إنه جعل الشيء على صفة لم يعهد عليها . تقول :

• حوَّلت الطفال إناء

• وصيرت البيت متدى

فقد اقتضى كل من حول وصير محلات ثلاثة فاعلا ومفعولين ليس
يستغنى عن أحدهما وكان التركيب في أصل البناء

• ما الطفال إناء

• وما البيت متدى

فهُئِست النواة الإسنادية الأصلية إلى موقع المفعول الأول والثاني . وقام مقامهما
في البنية المحوَّلة فعل من أفعال التصيير وفاعله . غير أنه لا يجوز في هذه البنى
المحوَّلة الاقتصار على أحد المفعولين . فلا تقول مثلا :

* قد جعلتك

* ولا جعلت صلته

* وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل

* ولا عهدنا أن طهرا بيتي

كما لا تقول :

* حولت الطفل

* و حولت إناء

* و صيرت البيت

* و صيرت متدى

ومبحث التحويل هذا تناوله النحاة في طرق التعدية (انظر مثلاً ابن هشام، المعنى ج 2 ص 523) وفي معاني الأبنية (وانظر ابن عصفور ج 1 ص 180 و 189) باعتباره شكلاً من أشكال النقل ولم يهتموا به لذاته كما لم يهتموا بالجعل التركيبي ولكنهم تبهوا إلى أنه لا يجوز الاستغناء عن المفعولين فيه .

ب - ما يجوز في بعضه ولا يجوز في آخر : أفعال الجعل الصرفي :
وكذا الشأن في أفعال الجعل الصرفي فهي تقتضي ثلاثة محلات فاعلاً ومفعولين لا يمكن الاستغناء عن ثانيهما إلا أن يدل الفعل عليه بجذره (انظر بقية الأمثلة في الجدول (17)) نحو :

أباحه سرا فباح به بوحا : أبته إياه فلم يكتمه	3	ابن منظور (بوح) م 1 ص 286
و زينت لي النفس الكاذبة أن أنظم أبياتاً في رضوان	3	المعري، ر غ ص 249
و أوطأ خيله الشام	3	الجاحظ، ك ع ص 186
و وليت عليهم قويا ¹	3	ن م ص 182

فالأفعال الثلاثية المجردة المستوجبة لمحلين و الواقعة في البنية الأصلية على فعل اقتضت ثلاثة محلات لما نقلت صيغتها الصرفية للدلالة على الجعل إلى :

- أفعال كما في نحو : أباح وأتبع وأثكل وأدخل ورأى وأشفى وأصدر وأصدق وأضرب وأههم وأقطع وأكره وألبس وأمحض وأملك وأنزل . وأنسى وأنشد وأنكح وأورد وأوطأ .

- أو فقل نحو : حَبَّ وحَذَّرَ وذَكَرَ وزَيَّنَ وعَرَفَ وكرِهَ وملَّكَ ومتى .

- أو استفعل نحو : استودع

- أو فعمل مثل : كفكف

فكانت هذه المحلات فاعلاً ومفعولين ليس لك أن تستغني عن أحدهما غير أنه يجوز الاستغناء عن أحد المفعولين في الجعل الصرفي إذا كان الفعل الدال عليه الوارد على أفعال أو فقل أو استفعل محولاً من الثلاثي المجرد الذي يقتضي محلاً واحداً قد تعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر كما في نحو :

* أصفى وأظهر وعجّل وأنزل وهَيَّج

تقول :

1 - في بيت شعر

- أصفيتُ له الشيءَ
- و أظهرت له الحقَّ
- و عَجَّلَ الله له الشر
- و أنزل عليه سكنته
- و هيَّجتم غلبنا ما كان ساكنا
- والأصل في الفعلين الأولين مثلا :
- صفا الشيءَ
- و ظهر الحق
- فإن تعدى إلى مفعول قيل :
- صفا الشيءَ به
- و ظهر الحق به أو له

ج) ما يجوز فيه الاستغناء عن أحد المفعولين وهي أفعال الجعل المعجمي¹
وأما الضرب الثالث من الجعل، فهو الجعل المعجمي . وهو لا يستفاد من بناء الجملة ولا من صيغة الفعل الواقع رأسا لها . فالبنى المفيدة له أصلية على مستوى الجملة والفعل على عكس ما تقدّم . فليست منقولة من الاسمية إلى الفعلية . وليس الفعل فيها محولا مما يقتضي محلين إلى ما يقتضي ثلاثة . ولكن ما في جذر الفعل من مقومات دلالية هو الذي يدل فيها على معنى الجعل . ومن أمثلة ذلك نحو :

بث كلابه على الصيد	3	الزَمْخَشَرِي، أَب (بث) ص 28
وجمعت (تلك البعثة) القلوب على الألفة	3	الجاحظ ك ع ص 198
و(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ ² الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ)	3	8 الأنفال 65-
بلغني ما خصك الله به من علمك	3	الْقَالِي ج 2 ص 93
و كانوا يدسون له فيه أدوية يضعها ابن سينا	3	
(هَلْ أَذَلَّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُهُ)	3	20 طه -40-
و أرهن الميت قبرا : ضمنه إياه	3	ابن منظور (رهن) م 2 ص 1244
فأرشدنا إلى العباس بن عبد المطلب	3	الجاحظ، ك ع ص 287

1 - الفرق بين هذا الضرب من الجعل وبين الذي يكون باستعمال جعل وصير أنّ هذا الجعل تفيدته الوحدة المعجمية . ولكنه في صير تفيدته صيغة الفعل . فهو صرفي في الأولى في هذه الحال تركيبي مع جعل .

2 - « قال الزجاج : تأويله حثهم على القتال . قال : وتأويل التحريض في اللغة أن نحث الإنسان حثّا يعلم معه أنه حارص إن تخلف . قال : والحارص الذي قارب الهلاك » (ابن منظور (حرض) م 1 ص 611)

(قالوا : سَتَرَاوُدُ عَنْهُ أَبَاهُ)	3	12 يوسف 61-
أَرَوْضَ النَّفْسِ عَلَى الْإِيمَانِ	3	المسعودي ص 144
و صَبَّحَتْهُمَا الْحُمْرَةُ الْمَشْعُشَعَةُ	3	المعري، ر غ ص 278
(وَ لَقَدْ صَدَّقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ)	3	3 آل عمران 152-
و عبر به الماء	3	م و (عبر) ص 104
(وَاعْتَذَرْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مَهِينًا)	3	4 النساء 37-
و عَرَضَ نَفْسَهُ لَوَقْعِ السَّيْفِ	3	الجاحظ، ك ع ص 343
و عَنِ الْمَالِ الْإِيلِ	3	ابن منظور (أمن) م 1 ص 109
(وَ مَا أَغْنَىٰ عَنْكُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ)	3	12 يوسف 67-
(فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَآوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ)	3	41 فصلت 12-
و قضى الغريم دينه قضاء : أداه إليه	3	ابن منظور (قضي) م 5 ص 1125
و قِضَ اللَّهُ فَلَنَا لِفَلَانٍ : جاء به و أتاحه له	3	ن م (قِض) م 5 ص 201
و مرطلت علينا السماء ثيابنا مرطلة : إذا بلتها	3	السرقسطي ج 4 ص 213
و نَخَعْتُ لَهُ النَّصِيحَةَ وَ الْوَدَّ : أَخْلَصْتُهَا	3	ابن منظور (نخم) م 6 ص 604
(وَ يُهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)	3	10 يونس 25-
و هَدَيْتُ لَهُ الطَّرِيقَ عَلَى مَعْنَى يَبِيْتُ لَهُ الطَّرِيقَ	3	ابن منظور (هدي) م 6 ص 787
و هَامَ نَفْسُهُ إِلَى الْمَعَالِي يَهْوُ هَوَا: رَفَعَهَا وَ سَمَا بِهَا إِلَى الْمَعَالِي	3	ن م (هَوَا) م 6 ص 841
أَتَمَدَّنَانِي أَنْ أُخْرِجَ وَ قَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي	3	الجاحظ، ك ع ص 113
الْإِيخَارُ : أَنْ يُوْغَرَ الْمَلِكُ الْأَرْضَ الرَّجُلَ : يَجْعَلُهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ خُرَاجٍ	3	ابن فارس، المقاييس (وغر) م 6 ص 128

الفعل في مثل هذه البنى يقتضي ثلاثة محلات فاعلا ومفعولين يجوز الاستغناء عن ثانيهما. تقول مثلا :

• بث كلابه

• و جمعت تلك البيعة القلوب

• و دَلَّ عَلَى مِنْ يَكْفَلُهُ

• و عَنِ الْإِيلِ

• و مرطلت السماء ثيابنا

• (و يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)

وهذا النوع من الجعل كثير غير أنه يصعب تبيته . ومن أمثلة الأفعال المفيدة
حقا هذا المعنى بسماتها الدلالية البعيدة عنه ظاهرا :

- تلك التي تنتمي إلى حقل الإيحاء والإكراه من نحو :

فإن النبي لم يؤذن له في فتح الطائف	3	الجاحظ، ك ع ص 85
و أذن له في الشيء : أباحه له	3	
لن أبيع نفسي أن أكون أفاقا	3	الكيلائي ص 12
و أبحتك الشيء : أحلته لك	3	الجوهري (باح) ح 1 ص 357
(وَأَحِلُّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ)	3	5 المائدة -96
(وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا)	3	5 المائدة -96
إني سألت ربي عز سلطانه ألا يحرمني تلذذا بأدبي	3	المعري، رغ ص 201
فما حملته على تركيهم و الاختبار عن محاسنهم؟	3	الجاحظ، ك ع ص 241
فيحملون الناس على ذلك	3	ن م ص 285
أو لا تسمح لي ببعض التبرم البرئ في ساعة ضيقي؟	3	الحكيم ص 38
وعكفه عن حاجته يعكفه ويعكفه عكفا : ضربه وجبه ويقال : إنك لتعكفني عن حاجتي : أي تصرفني عنها	3	ابن منظور(عكف)م4 ص 854
و اغتصبت فلانة نفسها : جوعيت مقهورة	3	الزمخشري، أب (غلب) ص 45
و فطمت الرجل عن عاداته : منعته	3	السرطسي ج4 ص 40
أجأه إلى أن يعرض نفسه لطبات السيوف الشحيذة	3	الجاحظ، ك ع ص 322
ألم ينهك الله عز وجل أن تتخذ منهم بطانة	3	الهمداني ص 125

- أو تلك التي تنتمي إلى حقل الإرسال نحو :

(ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ)	3	10 يونس -74
(لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ)	3	7 الأعراف -59

- أو تلك التي تنتمي إلى حقل الإيحاء والإيهام مثل :

(فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)		91 الشمس 8
فيلهم الله الأسد أن يتكلم		المعري، رغ ص 305
و ه ألهمت أن اتجوع له أياما		
(وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ)	3	7 الأعراف -117
(فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُحْرَةً وَعَشِيًّا)		19 مريم -11
ألخط ما أوحى إليك بهذا التزين و التجمل		الحكيم ص 166
فأوهمتهم أنني قد صفحت عنهم		الهمداني ص 213

- أو إلى حقل البوح و الکتمان كما في نحو :

3	ابن منظور (أذن) م 1 ص 39	وَأَذْنَهُ الْأَمْرَ وَأَذْنَهُ بِهِ : أَعْلَمَهُ ... وَأَذْنَتَكَ بِالشَّيْءِ : أَعْلَمْتَكَ
3	الزَّمَخْشَرِيُّ، أ ب (بثت) ص 28	وَبَثَّتْهُ مَا فِي نَفْسِي أَبْنَتْهُ وَأَبَثَّتْهُ إِيَّاهُ وَبَاثَّتْهُ سَرِّي وَبَاثُنَ أَمْرِي : إِذَا أَطْلَعْتَهُ عَلَيْهِ
3	الجاحظ، ك ع ص 245	خَبَرُونِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ
3	ابن منظور (شعر) م 3 ص 323	وَأَشْعَرَهُ الْأَمْرَ وَأَشْعَرَهُ بِهِ : أَعْلَمَهُ إِيَّاهُ
3	12 يوسف - 86	(إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ)
3	الجاحظ، ك ع ص 382	كَمْ مِنْ شَبَلٍ نَاقٍ أَسَدًا وَ أَضْمَرَ لَهُ غَلًا وَ حَسَدًا
3	ن م ص 145	أَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ فَشَكَاهُ لَهُ زَيْدًا
3		فَاهْرَضَهُ عَلِيٌّ وَ أَنَا أَكَلْتُ
3	الحكيم ص 143	أُرِيدُ أَنْ أَفْضِي بِهَا إِلَيْكَ
3	ن م ص 143	لَا أَكْتُمُكَ أَنْ مَرَّكَ فِي هَذِهِ اللَّحْظَةِ قَدْ صَبَّرْتَنِي سَعِيدًا
3	الجاحظ، ك ع ص 242	وُتِّبْتُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَالَ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ

- أو إلى حقل التعاون والتنافر والايعاد من نحو :

3	السَّرقِطِيُّ ج 1 ص 102	أَجَلَ الْقَوْمَ بَشَرًا أَجَلًا : جَنَاهُ عَلَيْهِمْ
3		وَيَجْنِي عَلَى نَفْسِهِ الْحَرْبَ
3	الجاحظ، ك ع ص 107	وَحَرَفْتُمُ الْكَلَامَ عَنْ سَنَتِهِ
3	الجاحظ، ر ج ص 106	لَا نَرَى وَزْنَ الشَّعْرِ أَزَالَ الْكَلَامَ عَنْ جِهَتِهِ
3	ن م ص 164	أَرَادَ صَرْفَ ذَلِكَ إِلَى عَمْرٍ
3	السَّرقِطِيُّ ج 4 ص 185	وَزَحَتْ الشَّيْءَ عَنْ مَوْضِعِهِ
3	ن م ص 237	أَشَارَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الرَّأْيَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ
3	الجاحظ، ك ع ص 107	وَصَرَفْتُمُ الْكَلَامَ عَنْ سَنَتِهِ
3	السَّرقِطِيُّ ج 4 ص 283	وَطَوَى نَصِيحَتَهُ عَنْكَ : قَبَضَهَا
3	113 الفلق 1 و 2	(قُلْ : أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ)
3	الزَّمَخْشَرِيُّ، أ ب (مجل) ص 584	مُثَّلَ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ : سَعَى بِهِ
3	الجاحظ، ك ع ص 275	لَمْ يَمْنَعْ قَلْبَهُ مَعْرِفَةَ الْحَقِيقَةِ
3	ابن منظور (منع) م 5 ص 535	وَمَانَعَتْهُ الشَّيْءَ مَانَعَةً

3	الجاحظ، رج ص 95	و نقم علينا إظهار التعم و الحديث بها
3	ابن منظور (نكب) م 6 ص 713	و نكبه الطريق
3	9 التوبة 68-	(وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ)
3	ابن منظور (وطش) م 6 ص 945	و وَطَّشَ الْقَوْمَ عَنِي وَطْشًا وَ وَطَّشَهُمْ : دفعهم
3	ن م (وعز) م 6 ص 952	قال الأزهرى : يقال أوعزت إلى فلان في ذلك الأمر إذا تقدمت إليه
3	الجاحظ، ك ع ص 268	اتَّفَقَ رَأْيُ الْجَمِيعِ فِي الْمَغِيبِ عَلَى النِّصْرَةِ
3	ن م ص 108	أَيَّدَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ بِالْمَلَائِكَةِ

- أو حقل التسمية

3	ابن هشام، شرح السطور ص 375	دَعَيْتَنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلَيَّانَ
3	الجاحظ، ك ع ص 231	وسمى أصحاب رسول الله أبا بكر خليفة رسول الله
3	شرح السطور ص 374	و سَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيِيَ فَلَمْ يَكُنْ إِلَى رَدِّ أَمْرِ اللَّهِ فِيهِ سَبِيلٌ
3	الجاحظ، ك ع ص 392	أطلقنا عليه اسم الإسلام
3	ن م ص 224	كنى الزبير بأبي بكر
3		نسبته إليك
3	المعري، رغ ص 251	فعملت كلمة و سمتها باسمه

- أو حقل التفضيل من نحو :

3	12 يوسف - 91 -	(لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ هَلْبَتَنَا)
3	الجاحظ، ك ع ص 311	كيف يستحسن الجاحظ لنفسه أن يقول في علي عليه السلام أنه قبل الهجرة كان وادعا رافها
3	ابن منظور (خير) م 2 ص 926	و غاراه على صاحبه خَيْرًا وَ خَيْرَةً وَ خَيْرَهُ : فضله
3	الزمخشري، أب (خير) ص 179	و خيره بين الأمرين فتخير
3	7 الأعراف - 155 -	(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا أَلِيمَاتًا)
3	7 الأعراف - 144 -	(وَإِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَ بَكَلَامِي)
3	17 الإسراء - 55 -	(وَ لَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ)
3	الجاحظ، ك ع ص 211	و فضّل القرشيات من نساء النبي على غيرهن

- أو حقل القضاء و القدر : تقول :

3	الجوهري (تاج) ج ا ص 357	أَتَاكَ اللَّهُ لَهُ الشَّيْءُ أَي قَدَرَهُ
3	36 يس 39	(وَالْقَمَرُ قَدَرَنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ)
3	الكيلائي ص 4	و قد قَسِمَ لأحدهما أن يُعَيِّنَ أمير شرطة بغداد
3	34 سبأ 14-	(وَقُلْنَا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ)
3	2 البقرة 183 -	(وَكُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)
3	5 المائدة 45-	(وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرْخَ قِصَاصَ)
3	ابن منظور (مني) م 5 ص 538	و مَنَى اللَّهُ لَكَ مَا يَسْرُكَ أَي قَدَرَهُ اللَّهُ لَكَ مَا يَسْرُكَ

- أو حقل التولية والمسؤولية. تقول :

3	الزمخشري، أ ب (أمر) ص 21	أَمَرْنَا عَلِيًّا فُلَانًا
	الجاحظ، ك ع ص 153	و استخلف على المدينة محمد بن مسلمة
	ن م ص 179	و عقد له على أجناد الشام
	أ ب (قضي) ص 513	و قد اسْتَقْضَى عَلِيًّا فُلَانًا
	2 البقرة 286-	و (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)
	الجاحظ، ك ع ص 181	و « فيكلف ذلك المقداد »

فليست الإيابة والإكراه إلا ضربا من ضروب الجعل في اعتقادنا. فلا يذان للقاء بفتح الطائف مثلا يجعله يسعى إلى فتحه. وإباحة الشيء أو الأمر للنفس أو الغير وما في معناها جعل هذه أو ذاك تفعل الشيء الذي تريده. وعلى عكسها التحريم وما في معناه فهو أن نجعل الأمر ممنوعا على الشخص. والحمل على الشيء أو ما يرادفه جعل المحمول وهو الفاعل المنطقي يحقق إرادة الفاعل التحوي مكرها. والإيهام والإيهاء والبوح والكتمان هي الأخرى جعل للفاعل المنطقي على حالة ذهنية أو حالة من الإدراك معينة في الحالة الأولى أو جعله على حالة لم يكن عليها. هي حالة الكشف أو ما يقابله في الثانية. والبعث والدعوة جعل للفاعل المنطقي وهو المفعول الأول في الجملة يذهب إلى ما يريده الفاعل التحوي أو يستجيب. ولا تختلف الأفعال المتممة إلى حقول التعاون والتنافر والإيعاد. فهي الأخرى جعل للشخص أو الشيء الواقع مفعولا أولا معانى أو هدفا أو مستفيدا سلبا أو إيجابا كما هي الحال في نحو:

• أجل وجنى وأشار وطوى ومحل

أو على هيئة معينة كما في نحو :

• حَرَفَ وزاح وأزال وصرف ودفع واتفق وأيد .

وكذا الحال في أفعال التسمية والتفضيل والقضاء والتولية . ففي الأولى إطلاق اسم على المفعول الأول لم يكن له ، وفي الثانية جعل الشيء أو الشخص خيرا من غيره ، وفي الثالثة جعل الشخص محكوما بما كتب له ، وفي الرابعة جعل الفاعل المنطقي على حالة من نفوذ أو مسؤولية لم يكن عليها من قبل .

(د) ما يقتضي منها محلين لدلالة الفعل على المفعول بجذره

ومهما يكن من أمر فإن أفعال الجعل تقتضي محلات ثلاثة فاعلا ومفعولين كانا في أصل التركيب التواة الإسنادية في الجملة الأصلية إن كانت البنية محولة أو ورد أحدهما فاعلا منطقيا إذا لم تكن البنية التي وردا فيها منقولة .

إلا أنه يقع إنزال في عدد المحلات التي تقتضيها أفعال هذا الحقل إذا دلت بجذرها على أحد المفعولين كما يتجلى من الأمثلة التالية ومن أمثلة الجدول (18) (انظر ص 612-613) . تقول :

• استأجره

• و أحدد العدد

• وأسعرت الشيء

• ونصّلت السهم

• وأورده

فأفعال الجعل هذه تتعالق جدوليا والمفعول الأول أو الثاني الغائب في البنية المعجمية إذ هي تدل عليه بجذرها . فاستوجبت لذلك محلين فاعلا ومفعولا واستغنت عن المفعول الآخر لإيجازا لدلالة السياق القولي عليه . فالأصل مثلا في :

استأجره : اتخذه أجيرا	2	السرّسطي ج 1 ص 7
و أحدد العدد : جعلته أحد عشر	2	ن م ج 1 ص 91
و أسعرت الشيء : جعلت له سعرا	2	ن م ج 2 ص 517
وأوتر القوس : جعل لها وترا وتوترا وتوترا : شدّ وتوترا	2	ابن منظور (وتر) م 6 ص 874
و أورده : أحضره المورد		الجاحظ، ك ع ص 107

فكل من الأجير وأحد عشر والسعر والوتر والمورد مفعول أول أو ثان في أصل التركيب في البنية قبل المعجمية . فلما حوّلت الجملة ، فصار الفعل متعالقا مع أحد المفعولين جدوليا دالا عليه بجذره ، اقتضى هذا الفعل محلين فحسب . فوقع إنزال في عدد المحلات التي تستوجبها أفعال الجعل .

وهكذا تتعدّد طرق الجعل فتكون صرفية حيناً تركيبية أخرى ومعجمية تارة. وتتوّج أفعال الجعل المعجمي من حيث الحقوق الدلالية الصغرى تنوعاً كبيراً يجعل الناظر فيها لا يهتدي في يسر إلى ما يجمع بينها كما يكون الجعل أصلياً طورياً وبالنقل آخر.

غير أن الملاحظ أن الدّارس للتراث النحوي العربي يتبيّن بجلاء أن تناول النّحة مبحث الجعل كان جزئياً (انظر مثلاً ابن عصفور ج 1 ص 186 والفهري، 1986 ص 166)، لا يفي بالحاجة. فهم لم يتناولوا غير الجعل الصرفي واقتصروا في التصيير على ما كان منه تركيبياً.

والغريب أن لا أثر لمقاربة شاملة لهذه الظاهرة عند المحدثين في غير المعجم العربي للفهري (انظر في ذلك ص 153-172) تأثراً منه بالمدارس اللسانية الغربية الوظيفية والمعجمية تحديداً (انظر الفهري، 1986 ص 6 و 7 و 15 و 16). ولا أثر في التراث النحوي لمقاربة لهذه البنى على أساس الحقل الدلالي للفعل الواقع فيها رأساً للتركيب.

5-4-3-2- ومن الأفعال التي تقتضي ثلاثة محلات يجوز الاستغناء في بعضها عن أحد المفعولين ولا يجوز في أخرى الأفعال التّفسيّة والذهنيّة

فالأفعال التّفسيّة والذهنيّة لا تختلف في توزيعها عما تقدم من الأفعال إذا كانت موجّهة نحو هدف خارجي أو دالّة على مصدر. فهي تقتصر إلى محلات ثلاثة . ولا يقتصر الأمر في ذلك على ما عرف في التراث النحوي بالأفعال القلبية على نحو ما يوهّم به هذا التراث بل يتجاوزها إلى أفعال أخرى كثيرة. وهذه الأفعال قسمان :

- أفعال لا يمكن الاستغناء عن أحد مفعولها ترد في بنى محوّلّة فتنتقل الجملة الاسميّة إلى فعليّة وتجعل النّواة الإسناديّة الأصليّة في البنية المحوّلّة هامشيّة. وهي أفعال القلوب وبها عني النّحة شديد العناية¹.

- وأخرى يجوز الاستغناء في بنيتها السّطحيّة عن المفعول الثّاني. وهي لا ترد إلّا رأساً لبنى أصليّة نحو :

1	(أَتَجَادَلُونَنِي فِي أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ) (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلّا بالتي هي أحسن)	7 الأعراف -71 29 العنكبوت -46
2	«أحب لغيرك ما تحب لنفسك»	حديث
	أحب لك ما أحب لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي	حديث
	أحبّ منكن أن تصرفن معي إليه	ابن المقفع، كلیلة ودمنة ص11

1 - قد تقدم ذكرها.

3	(وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ . قَالَ : أَتَحَاجُّونَنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي)	6 الأنعام 80-
4	(وَلَمْ تَحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ)	3 آل عمران 65-
5	واحتجت الروافض علينا بأن الزبير سل سيفه ومضى قدما في تأكيد بيعة علي وخلع سواه	الجاحظ، ك ع ص 255
6	وأخشى عليك ذلك	م هـ ص 204
7	(وَقَمْنُ خَافَ مِنْ مُوسَى جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)	2 البقرة 182-
	(وإني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم)	7 الأعراف 59 و 11 هود 26 والشعراء 135-
8	وادعيت علي أن الهاء راجعة إلى الدرس	المعري، ر غ ص 255
9	واستدل به عليه	الزمخشري، أ ب (دلل) ص 193
10	(وَتَزُجُّونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَزُجُّونَ) [(4 النساء 104-)]	ابن منظور (رجا) م 2 ص 1138
11	أو لم أخبر عليا أنني قد رضيت لنفسي بما رضي به النبي	الجاحظ، ك ع ص 181
12	قد رضيه لها	
13	وأشار عليه بأن الرأي أن يرجع إلى المدينة	الجاحظ، ك ع ص 237
14	لم نعتقد بعدكم إلا الوفاء لكم : رأيا ولم نتقلد غيره ديننا	ابن زيدون
15	(فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)	19 مريم 17
16	وهبه رجلا أخطأ وهبه قدمات	الزمخشري أ ب (وهب) ص 690

فالأفعال أحب واحتج وجادل وخشي وخاف وادعى واستدل ورجا وأشار واعتقد وتقلد وتمثل وهب اقتضت في هذه الأمثلة ثلاثة محلات فاعلا ومفعولين، وكان بالإمكان الاختصار في بنيتها السطحية على محلين فاعل ومفعول، كما هي الحال في نحو حاج في الآية الثمانين من سورة الأنعام (انظر في ذلك المثال الثالث). وفي القرآن شواهد على ذلك كثيرة نختزى منها بقوله تعالى :

- (فلما أَقْبَلَ قَالَ : لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ) (6 الأنعام 76)
- (وَنُصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ) (7 الأعراف 79)
- (وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) (89 الفجر 20)
- (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) (33 الأحزاب 37-)
- (وَإِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (35 فاطر 28-)
- (وَإِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) (10 يونس 15)

- و(أولئك يَرْجُونَ رحمةَ الله) (2 البقرة - 218)
- و(قال الذين لا يَرْجُونَ لقاءَنَا : ائت بقرآن غيرِ هَذَا أو بَدِّلْهُ)
- (10 يونس - 15)

فاقتضت الأفعال أفل وأحب وخشي وخاف ورجا في هذه الأمثلة محلين فاعلا ومفعولا به . فاستغني في بناها السطحية عن المركب بالجر الواقع فيها مفعولا ثانيا في أصل التركيب . وكذا الحال بالنسبة إلى بقية الأمثلة .

5-4-2-3-2- الضرب الثاني :

وأما الضرب الثاني من الأفعال المقتضية ثلاثة محلات فكثيرة حقوله .

5-4-2-3-1- منها أفعال القول :

فأفعال التلغظ إنجازا قوليا حمدا وشكرا أو وعدا أو وعيدا وقسما وإعلاما أو حكاية قول تفقر عادة إلى فاعل ومفعولين يتعدى الفعل إلى أحدهما بحرف جر قلما يحذف . ومن ذلك :

المثال	عدد المحلات	المصدر
قول المتلمس : أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ والحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ	3	مسيبويه ج 1 ص 38
وحديث أنس بن مالك : أَنِ التَّبَيَّ أَلَى مِنْ نَسَائِهِ شَهْرًا : أَيِ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ	3	ابن منظور (ألا) ج 1 ص 90
(تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ الْحَاقُّ)	3	البقرة - 252
أَلَا تَرَى أَنِ أَتْلُو عَلَيْكَ شَيْئًا	3	هيمنفواي، الشيخ والبحر ص 137
مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ شَهِدَ الْجَمَلَ عَنْ شَهِدٍ بَدْرًا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ فَكَلِبِهِ	3	الجاحظ، ك ع ص 176
وَكَانَ لَا يَحْتَشِمُ أَنْ يَحْدُثَ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَرَاتِ بِحَدِيثِهِ مَعَهَا	3	الزبيدي ص 113 .
وَحَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ الزَّجَّاجُ أَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ وَهَبٍ سَلَّمَ إِلَيْهِ ابْنَهُ الْقَاسِمَ لِيُعَلِّمَهُ	3	ن م ص 110
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ أَبَا عَثْمَانَ أَنْشَدَهُمْ عَنِ التَّوْزِيعِ عَنْ أَبِي لَرَجَلٍ مِنْ بَنِي عَيْسَ	3	القالبي ج 2 ص 40
(وَسَيَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ)	3	التوبة - 42

وكان الحسن يحلف بالله أن النبي صلى الله عليه هو الذي تولى استخلافه	3	الجاحظ، ك ع ص 135
والله أحمد على أن جعلني من علماء العربية	3	الزمخشري، الفصل ص 2
ولا يخبرونا عن صدقها	3	الجاحظ، ك ع ص 26
وله أخبر عليا أنني قد رضيت لنفسي بما رضي به النبي	3	ن م ص 181
وأخبرك أنني دخلت الهاوية	3	المعري، رغ ص 186
وذكر لأمير المؤمنين ما ألتبس	3	المعري، رغ ص 256
وفذكر لي أنه لا يُضاهي فيها ولا يجاري	3	المعري، الصاهل ص 59
وروى له قصة	3	
وروى سلمة بن كهيل عن رجاله الذين ذكروهم في الكتاب أن الرسول . . . قال : أولكم ورودا على الخوض أولكم إسلاما علي بن أبي طالب	3	الجاحظ، ك ع ص 391
وشكرت لك نصيحتك	3	
(أهلؤ الذين أقسموا بالله جهْدَ أيمانهم إنهم لمعكم)	3	5 المائدة - 53
(وقالت أحرأهم لأولأهم : ربنا هؤلاء أضلونا)	3	7 الأعراف - 38
وقلت له : افعل كذا	3	ابن هشام، المغني ج 1 ص 216
(وقالت له : حبأ وكرامة)	3	ألف ليلة وليلة ج 1 ص 69
وانشدتك الله وبالله وناشدتك الله وبالله أي سألتك وأقسمت عليك	3	ابن منظور (نشد) م ص 635
وأعداني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي	3	الجاحظ، ك ع ص 113
(وعدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه)	3	48 الفتح - 20
(ولبل إن يعد الظالمون بعضهم بعضا إلا غرورا)		35 فاطر - 40
ووعد الرجل شرا : تهدده به		

غير أنه يمكن الاستغناء عن أحد المفعولين فيرد الفعل على مستوى البنية السطحية مقتضيا محلين . تقول مثلا :

1 - أما نحو شكر فيمكن جعله في هذا الحقل كما يمكن إدراجه في حقل البوح والكتمان . وقد أوردناه في الحقل الثاني .

أَلَيْتَ عَلَى الشَّيْءِ وَأَلَيْتَهُ عَلَى حَذْفِ الْحَرْفِ أَقْسَمْتَ وَفِي الْحَدِيثِ : ابن منظور (آلا) م 1 ص 90	
(رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً)	98 البيئة 2
(وَلِيُخْلِفَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)	9 التوبة 107
(وَلَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ)	90 البلد 1
(قَالَ : رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عَتِيًّا)	19 مريم 8
ونشدت فلانا أنشده نشدا إذا قلت له : نشدتك الله	ابن منظور (نشد) م 6 ص 635
(وَإِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ)	14 إبراهيم 22

فتفتقر الأفعال في الأمثلة السابقة إلى محلين فحسب .

5-4-2-2- أفعال انتقال الملكية :

ولأفعال انتقال الملكية نفس الخصائص التوزيعية من حيث عدد المحلات التي تستوجبها . فالثابت أنها تقتضي ثلاثة محلات فاعلا ومفعولين لك أن تستغني عن أحدهما إذا شئت وخاصة عن المفعول الثاني فالاستغناء عنه يقع في أفعال البيع والشراء كثيرا . فيكتفي في بناها السطحية بالفعل والمفعول الأول مالم تعوض الآلة المستفيد أو المصدر المحذوف لدلالة السياق عليه¹ حتى أنه قد يخیل إلى الباحث أن مثل هذه الأفعال تقتضي محلين فحسب . وليس الأمر كذلك . تقول :

«بعت الشيء بمعنى اشتريته ... وتقول : بيع الشيء على مالم يسم فاعله» ... «وفي الحديث : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه» .	ابن منظور (بيع) م 1 ص 298
وابتاع الشيء : اشتراه	المعجم الوجيز (باع) ص 70
وتقول : «شري الشيء يشتره شري وشراه واشتراه سواء ... وشراه واشتراه باعه . قال الله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ) . وشريت الشيء أشريه شراء : إذا بعته وإذا اشتريته أيضا»	ابن منظور (شري) م 3 ص 308

فيُكتفي في بنية باع وابتاع وشري بمفعول واحد كما تقول :

قد باعه الشيء وباعه منه	ابن منظور (بيع) م 1 ص 299
وينبغي أن تشتري لنا طعاما	الحكيم ص 28

1 انظر مثلا في تعويض الآلة أحد هذين المحورين في الآية : (وشروه بثمان بخرس دراهم معدودة) (2) يوسف 20

فتذكر المفعولين . وجدول أفعال انتقال الملكية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك اقتضاء الأفعال المنتمية إلى هذا الحقل المعجمي ثلاثة محلات (انظر الجدول (19) ص 830-832). تقول :

• أتى إليهم معروفا

• ونفعه بالمال

فأفعال انتقال الملكية، بشكل مؤقت من نحو : أجعل ورهن وأقرض وأسلف وأعار، أو دائم مثل : أجمر وأسقى واشترى وغيرها سواء دلت على :

- حقل العطاء مطلقا كان كما في نحو : أتى وآتى وأجمر وأخذى وأخمر وسلب وأعطى وأعبد ولطّ ومنح ونزع وأنطى ونال وأهدى، أو مُقيّدا بطبيعة المفعول الثاني ونوعه مثل : بشر وبقّ وأثمن واجتزر وأجزل وأجعل وأجاد وحلب وأسلف وشبر وأصدق وصاد وأعبد وفحل وأقرع وأقطع وقمّص وكسا وأكسى ونبل ونحل وأندى ونضّ، أو مُحدّد السبب والغاية من نحو : جزی وأسقى وأساق وأشفى وأطرق وأقاد.

- أو كانت من حقول أخرى كالبيع والشراء والهبة والرهن والإعارة والكراء مثل : باع وأثمن وأجزى ورهن وأرهن وأعار وأقرض وأكرى تقتضي جميعها محلات ثلاثة يمكن الاستغناء فيها عن ثاني المحلين غير الإسناديين دون أن يتأثر المعنى كثيرا أو يختل التركيب.

إلا أنه يقع إنزال في عدد المحلات التي تقتضيها أفعال انتقال الملكية إذا دلّ الفعل بجذره على المفعول الثاني كما في نحو :

المثال	العدد	المصدر
أبسلت الراقي : أعطيته البئسلة وهي أجره		الترقسطي ج 4 ص 89
وأثبت الرجل : أعطيته الثواب على فعله وهو المكافأة	ن م ج 2 ص 620	
وأجزرت القوم إذا أعطيتهم جزرة يذهبونها وهي الشاة السمينة		ابن السكيت ص 269
وحلوت الرجل إذا أعطيته ما يستحليه طعاما كان أو غيره		القالبي ج 2 ص 276
ورطب القوم ترطيا إذا أطعمتهم الرطب		الجوهري (رطب) ج ص 136
وشحمت القوم شحما : أطعمتهم شحما		الترقسطي ج 2 ص 361
وشكمته شكما وأشكمته : أعطيته مكافأة والاسم الشكُم		الترقسطي ج 2 ص 326
وأشهيت الرجل : أعطيته شهوته	ن م ج 2 ص 363	

وأشويتك : أطعمتك الشواء		الشرقسطي ج 2 ص 361
وقد أعرجتك أي وهبتك عَزَجًا من الأيل (والعرج أيضا القطيع من الأيل نحو الثمانين ... والعرج بالكسر مثله ...)		الجوهري (عرج) ج 1 ص 329
كما تقول : عسلت الرجل إذا أطعمته العسل وما يستحيله كما يُستحلى العسل	2	القالبي ج 2 ص 276
واعتمد فلان عُقْدَةً إذا اشترى ضيعة أو اتخذ مالا من عَقَار وغيره		الزَمَخْشَرِي، أ ب (عقد) ص 429
وَعُرْزَت الرجل وَغُرْزَت : أعطيته الْغَيْرَةَ وهي اللَّيَّة		الشرقسطي ج 2 ص 22
لَبَأْتُ الْقَوْمَ : أطعمتهم اللَّبَاءَ		ن م ج 2 ص 434
وأتمعت المرأة : أعطيتها مُتْعَةً بالطلاق		ن م ج 4 ص 151
ومحضته وأمحضته : سقيته المَحْضَ		ن م 4 ص 139
ومهرت المرأة مهرا وأمهرتها : أعطيتها المهر		ن م ج 4 ص 139
وَمِنْهُ الرِّجْلُ : أعطيته . والمُنْجَح يجري مجرى المنفعة		ابن منظور (منج) م 5 ص 553
ونيله يَنْبُلُه نَبْلًا وأنبله كلاهما : أعطاه النَّبْلُ ... ونبلني أي هب لي نبلا ... واستنبله : سأله النَّبْلُ واستنبل المال : أخذ خياره		ن م (نبل) م 6 ص 572
وناله نولا ونَيْلا وأناله : أعطاه نوالا وهو العطاء .		الشرقسطي ج 3 ص 126

فلَمَّا دَلَّت هذه الأفعال المنتمية إلى حقل العطاء، وهو أحد حقول انتقال الملكية على المفعول الثاني بجذرها، استُغْنِي عنه في البنية المعجمية إيجازا .
4-5-2-3-3-2-3- أفعال الطلب :

وكذا الحال في أفعال الطلب فهي الأخرى تقتضي ثلاثة محالات فاعلا ومفعولين يمكن الاستغناء عن أحدهما إذا اقتضى ذلك المقام أو السياق القولي .
وهذه الأفعال مما لم يُغْنِ النِّحَاة بدراسته . فما كانت يوما مبحثا من مباحثهم . وإنما اكتفوا في الحديث عن معنى الطلب بالتلميح في ذكرهم معاني الأبنية . وأفعال الطلب شتى :

أ - فمنها ما يدل على معنى الطلب بصيغته الصرفية : فهي محوَّلة صرفيا إلى وزن استفعل من فَعَلَ أو فَعِلَ (انظر أيضا أفعال الجدول (20 أ) ص 614) أو نحو :

فاستأذنته في الخروج	3	الزَّيْدِي ص 89
و«استأذنته في أن أذهب إلى السوق	3	ألف ليلة وليلة ج 1 ص 84
و(استغفرُ لنا ذُنُوبَنَا)	3	12 يوسف -97-

و(قال : سَوَفَ اسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي)	3	12 يوسف 98
و«استغفرت الله الذنب ومن الذنب»		ابن هشام، المغني ج 2 ص 523

أو أفعل (انظر أفعال الجدول (20 أ)) مثل :

استغفاه من القضاء		
واستوضحته الأمر والكلام : إذا سأله إيضاحه	3	الجوهري (وضح) ج 1 ص 115

ب - ومنها ما يفيد به جذره فالطلب فيه معجمي نحو :

أمره بالصلاة لأمرته		الجاحظ، ك ع ص 165
أمرني رسول الله . . . أن أقتل الكلاب	3	الجاحظ، الحيوان ج 1 ص 292
ويأمر الحور العين أن يحملن ذلك المقرش		المعري، ر غ ص 378
سألتني أئذك الله أن أبعت لك فيما أبعته كتاب أبي عثمان في الشمانية	3	ن م ص 33
فسألتني أن أحدثهن وأنشدن	3	القالبي ج 2 ص 49
وسألنا من مر من الصبية عن إمام تلك القرية	3	الهمداني ص 241
فسألنا الله بقاءه وأن يرزقنا لقاءه		ن م ص 195
فيسأله الشاحج أن يصنع له جميلا هيئات أن ينساه		المعري، الصاهل ص 41
ندب الناس إلى قتال كسرى	3	الجاحظ، ك ع ص 214
وندب القوم إلى الأمر يندبهم ندبا : دعاهم وحثهم	3	ابن منظور (ندب) م 6 ص 606

فأفعال المجموعة (أ) مُحَوَّلَةٌ صرفيا إلى استفعل من الفعل الثلاثي المجرد أو المزيد بحرف الوارد في الأصل على وزن أفعل.. وهي تشترك في الوزن والدلالة على الطلب فجميعها أفادت طلبا حدّده جذرها طلب الإذن في المثال الأوّل والغفران في الثاني والإعفاء في الثالث والتوضيح في الرابع. فأما الفعلان الأوّلان فمنقولان من المجرد من وزني فِعْل وفعل. وقد اقتضرت دلالة المجرد فيهما على معنى الإذن والغفران. وأما الفعلان الأخيران فمحوّلان من وزن أفعل وقد دلّا فيه على معنى الإعفاء والتوضيح فحسب.

فلما نُقلت صيغة هذه الأفعال الأربعة من الثلاثي المجرد أو المزيد بحرف من وزن أفعل إلى وزن استفعل أضيف إليها معنى آخر هو الطلب. فالدلالة على الطلب فيها غير أصلية. بل هي وليدة نقل في وزنها إلى استفعل. فصيغتها هي التي دلّت على طلب حدّده جذرها. فالطلب في هذه الأمثلة صرفي. ولكنه في

أفعال المجموعة (ب) معجمي . فهذه الأفعال تفيد الطلب بسماتها الدلالية . فالأمر طلب . والسؤال طلب . والتذنب دعوة أيضا . وهي بذلك تختلف جزئيا عن أفعال المجموعة الأولى .

وسواء دلت الأفعال على معنى الطلب بينائها الصرفي أو بمقوماتها الدلالية فهي جميعا تقتضي ثلاثة محلات . إلا أنها تصير مفتقرة إلى محلين فحسب إذا هي تعالقت جدوليا مع المفعول المفترض أن يوجد في البنية قبل المعجمية ، فذلت بجذرها عليه . وهذا الإنزال في عدد المحلات اقتضاه السياق اللفظي والرغبة في الإيجاز . تقول :

تقول : «استأمني فلان فأمتته أومته إيمانا»	2	ابن منظور (أمن) م 1 ص 107
واستخبره سألته عن الخبر وطلب أن يخبره . ويقال : تخبرت الخبر واستخبرته	2	ن م (خبر) م 2 ص 783
واسترايته واسترته : طلبت رأيه	2	الزمخشري ، أ ب (رأي) ص 214
واسترضيته فأرضاني	2	الجوهري (رضي) ج 1 ص 176
«استرفدته فأرفدني» رفته وارفته : أأهاته بعباء أرقل أو غير ذلك .	2	أ ب (رفد) ص 240
واستعنته أي طلبت إليه العئني	2	ابن يعيش ج 7 ص 161
واستعطته : أي طلبت العطية	2	ن م ج 7 ص 161
واستعنته واستعنت به فأعاني	2	ابن منظور (عون) م 4 ص 934
واستقته : سألته القوت	2	الجوهري (قوت) ج 1 ص 261
واستمحه : طلب منحه . استرقد	2	ن م (منح) ج 1 ص 468
واستمحه : سألته العطاء	2	الجوهري (مصح) ج 1 ص 408
واستنجدته فأغده : استغاثة فأغاه	2	ابن منظور (نجد) م 6 ص 584
واستشددت فلانا شعره فأشددنيه	2	ن م (نشد) م 6 ص 635

ج - ومنها ما يفيد الطلب من الأسلوب
وليس الدعاء إلا أحد أضرب الطلب . إلا أنه طلب أسلوبية تختلف فيه خصائص الفعل التوزيعية بحسب حقله الدلالي على نحو ما يتبين من بعض الأبيات من دالية أبي نواس (ت 195 هـ) . يقول :

- * عَاجَ الشَّقِيَّ عَلَى رَسْمِ يُسَائِلُهُ
- * لَا يُرَقِّئُ اللَّهُ عَيْنِي مَنْ بَكَى حَجَرًا
- * قَالُوا : ذَكَرْتَ دِيَارَ الْحَيِّ مِنْ أَسَدٍ
- * وَمِنْ نَيْمٍ وَمِنْ قَيْسٍ وَإِخْوَانِهِمْ
- * دَغَّ ذَا عِدْمَتِكَ وَأَشْرَبَهَا مَعْنَقَةً
- * وَعُجْتُ أَنَسًا عَنْ خَمَازَةِ الْبَلَدِ
- * وَلَا شَقَى وَجَدَ مَنْ يَضْبُو إِلَى وَتَدٍ
- * لَا دَرَّ دَرَكٌ قُلْ لِي : مَنْ بُوَّ أَسَدٍ
- * لَيْسَ الْأَعَارِبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَحَدٍ
- * صَفَرَاءُ تُغْنِقُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالزُّبْدِ

ففي هذه الأبيات أربع جمل تفيد الدعاء. هي على التوالي :

• «لا يرقى الله عيني من بكى حجرا»

• «ولا شفى وجد من يصبو إلى وتد»

• «ولا در درك»

• و «عدمك»

اختلفت خصائص الرأس فيها توزيعيا. فقد استوجب الفعل في المثال الثالث محلا واحدا فاعلا هو «درك». إلا أن استعماله مجازي وهو في المعنى مفعول. واقتضت بقية الأفعال محلين فاعلا، هو الله في الجملتين الأولين وضمير المتكلم المفرد المتصل في الرابعة ومفعولا هو تباعا «عيني من بكى حجرا» و«وجد من يصبو إلى وتد» وضمير المخاطب المفرد المذكور.

وتتميز أبنية الدعاء عادة باختلاف عدد المحلات التي يستوجبها الفعل فيها وبورود الفاعل التحوي فيها ذاتا متعالية تختلف باختلاف محيط المتلفظ الديني. فهي الله والرب عند المسلمين والرب عند النصارى عادة وغيرهما عند ملل أخرى.

إلا أن الفعل فيها يرد في الأعم الأغلب مقتضيا محلين على نحو ما

يتضح من الأبيات السابقة ومن قول ابن زيدون (ت 463 هـ) :

. لا سَكَنَ الله قلبا عَن ذِكْرِكُمْ * فَلَمْ يَطِرْ بِجَنَاحِ الشَّوْقِ حَفْأَقَا

وقول المعتمد بن عباد (ت 489 هـ) :

. أَلَا عَصَمَ اللهُ القَطَا في فِرَاحِهَا * فَإِنْ فِرَاحِي خَانَهَا المَاءُ وَالظُّلُّ

أو قول ابن الخطيب (ت 776 هـ) :

. جَادِكَ الغَيْثُ إِذَا الغَيْثُ هَمَى * يَا زَمَانَ الوَضِلِ بِالأَنْدَلُسِ

وإن كان الباحث لا يعدم بعض الأفعال التي تقتضي أكثر من ذلك. وفي رسالة الغفران شواهد على الوجهين وعلى ندرة جمل الدعاء التي يكون فعلها لازما.

يقول المعري :

المثال	عدد المحلات	المصدر
ويبدو له - أيد الله مجده بالتأييد - أن يصنع مادية في الجنان	3	المعري، ر غ ص 268
فيقول-ثبت الله كلمته على التوفيق- مضى الكلام في هذا يا أبا أمانة	3	ن م ص 207
ويخطر له - جعل الله الإحسان إليه مريوبا ووده في الأفئدة مشبوبا - غناء القيان بالقسطاط ومدينة السلام	3	ن م ص 224
فيكره - جنبه الله المكاره - انصرافه على تلك الحال	3	ن م ص 233

ويخلو-لا أخلاه الله من الإحسان-بحوريتين من الحور العين .	3	المعري، رغ ص 284
وهو - أدام الله تمكينه - يعرف حكاية خلف الأحمر مع أصحابه في هذين البيتين	2	ن م ص 154-155
ويذكر - أذكره الله بالصالحات - الأبيات التي تنسب إلى الخليل بن أحمد	3	ن م ص 279
فيقول - أرغم الله أنف شائته : ننشد : وإذا نظرت وإذا لمست	2	ن م ص 205
ويقول -رفع الله صوته - لنابعة بني جمعة : يا أبا ليلى : إني لأستحسن قولك .	2	ن م ص 219
ويقول - لازال منطقاً بالسدد - : لمن هذه الأبيات يا أبا عبد الرحمان ؟	2	ن م رغ ص 279
فيقول الشيخ-زين الله أيامه ببقائه- : إن ذلك لعجب فمن ذا الذي تطوع فنسبها إليك؟	3	ن م ص 207
فيقول - أصلح الله به وعلى يديه ¹ - لا عربدة في الجنان	3	ن م ص 231
ويقول - لا فتى ناطقا بالصواب - : علي بمن في الجنة من المغنين والمغنيات	2	ن م ص 272
وإن الله - تقدست أسماؤه عز ملكا وجل- يغفر ما عظم بما قل	1	ن م ص 203
وهو -أكمل الله زينة المخافل بحضوره - يعرف الأقوال في هذا البيت	3	ن م ص 179
فيقول -أنطقه الله بكل فضل إن شاء ربه أن يقول - : أنا أقص عليك قصتي .	3	ن م ص 248

فالأفعال في هذه الأمثلة مختلفة من حيث التوزيع ومن حيث نوع الفاعل على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

العدد الجمالي	خصائص الفعل التوزيعية			نوع الفاعل	
	محل واحد	محلين	ثلاثة محلات	ذات متعالية أو متعلقة	غير ذلك
24	3	11	10	18 19 01	5

¹ - المفعول الأول غير مذكور في البنية السطحية .

فقد افترقت ثلاثة من مجموع هذه الأمثلة التي تفيد الدعاء وعددها أربعة وعشرون إلى محل واحد فاعل لفظا ومفعول معنى، في حين اقتضى أحد عشر منها محلين، واستوجبت عشرة منها محلات ثلاثة.

وكان الفاعل في ثمانية عشر منها ذاتا متعالية وفي واحد مُتعلِّقُها (انظر الجمل الاعتراضية: «تقدست أسماؤه عز ملكا وجل»). ولم يختلف الأمر عن ذلك إلا في خمسة أمثلة هي:

• «لا در درك»

• «وعدمك»

• «وجادك الغيث»

• «وإزال منطلقا بالسدد»

• «ولا فتى ناطقا بالصواب»

لم يرد الفاعل التحوي أو المسند إليه القائم مقامه¹ فيها ذاتا متعالية إلا أن الفاعل المنطقي فيها هو في الحقيقة ذات متعالية. فالله هو الذي يسبغ النعمة، وهو الذي يتوفى الناس، ويتزل المطر، وينطق بالسودود. وهذه البنى معقدة يتزاح فيها معنى الجعل والطلب. فأما الجعل فتدل عليه بطرق مختلفة:

- ببناء الفعل الصرفي فهو في بعضها صرفي تفيده صيغة الفعل كما في نحو:

ثبت وجنب وأخلى وأدام وأذكر وأرغم وزين وسكن وأصلح وأكمل وأنطق

- أو بالتحويل الطارئ على التركيب. فيكون تركيبا كما هي الحال في نحو:

• جعل الله الإحسان إليه مربوبا ووده في الأئدة مشبوبا

- أو بجذر الفعل فالجعل فيها معجمي على نحو ما هي الحال عليه في بقية الأمثلة.

وأما الطلب فتفيدة قوة الجملة الإنجازية. فهو مسألة أسلوبية. فلو لم تكن هذه الجمل إنشائية ما كانت لتفيد معنى الطلب. ومعنى الجعل أكثر وضوحا في ما دل عليه بصيغته الصرفية.

والطلب فيها خاص نوعيا. فليس في العادة إلا سؤال ذات متعالية أن

تجعل شخصا أو شيئا على هيئة معينة جديدة أو مقيمة تُستفاد من المسند في الجملة كان فعلا حقيقيا أو قائما مقامه.

والحقيقة أن هذه البنى محوِّلة في الأصل من أسلوب الخبر إلى الإنشاء.

فقد كانت الجمل الإنشائية الواردة في أبيات كل من ابن زيدون وابن عباد والأمثلة الثلاث الأولى من رسالة الغفران مثلا في الأصل على النحو التالي:

• أسأل الله أن لا يسكن قلبا . . .

1 - توسعنا هنا في مفهوم الفاعل متابعة للنحاة القدماء.

- وأسأله أن يعصم القطا في فراخها
- وأسأله أن يؤيد مجده بالتأييد
- وأسأله أن يثبت كلمته على التوفيق
- وأسأله أن يجعل الإحسان إليه مربوبا . . .

فاقتصد في الكلام مراعاة لسياق الخطاب وإيجازا. وحولت الجملة من أسلوب الخبر إلى الإنشاء واستغني عن النواة الاسنادية الأصلية وعن المفعول الأول. واكتفي في البنية المحولة بصلة الموصول الحرفي بعد أن حُوِّلَ الرأس فيها من صيغة المضارع إلى صيغة الماضي. واحتفظ فيه بعلامة نفي المضارع إن كان مركبا فعليا بالنفي لإفادة الدعاء معنى الاستقبال. ولا يختلف الأمر في الجمل الاسمية التي تفيد الدعاء من نحو :

- لازال ناطقا بالسدد
 - ولا فتى ناطقا بالصواب
- فالأصل فيهما :

- أسأل الله أن لا يَزَالَ منطقا بالسدد
- وأسأله أن لا يفتأ ناطقا بالصواب

فاقتصر في الدعاء على صلة الموصول وهو المخصص في المركب بالموصول الحرفي الواقع مفعولا ثانيا في أصل التركيب بعد أن نُقِلَ الفعل فيه من صيغة المضارع إلى الماضي.

فهذه البنى محولة في الأصل عن بنى يكون الرأس فيها أحد أفعال الطلب. فيقتضي لذلك ثلاثة محلات. إلا أن ما يطرأ عليها من تغيير يجعل الرأس في البنية المحولة رأس صلة الموصول في البنية الأصلية بعد أن يحور صرفيا ودلاليا إذ يصير ماضيا من أفعال الإنجاز.

وهذا الفعل هو الذي يحدد عدد المحلات في جملة الدعاء. لذلك يختلف عدد المحلات في البنى التي تفيد الدعاء.

ج - خلاصة :

وهكذا يختلف عدد المحلات التي يقتضيها الفعل في البنى الطلبية. فأما ما يفيد منها الطلب بأسلوبه فيختلف توزيعه باختلاف حقل الفعل الواقع رأسا له. وأما ما يكون الطلب فيه صرفيا أو معجميا فيفتقر إلى ثلاثة محلات فاعلا ومفعولين يمكن الاستغناء عن أحدهما على مستوى البنية المنجزة. إلا أنه يقع حتما إنزال في عدد المحلات التي تقتضيها أفعال الطلب الصرفي أو المعجمي بواحد إذا هي دلت بجذرها على المفعول المحذوف. فتصير ثنائية المحل.

5-4-2-3-4- أفعال العلاج التي تُذكر الآلة المستعملة فيه :

العلاج مصطلح استعمله ابن يعيش في التمييز دلالتاً بين خصائص الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد. فقد قسمها إلى ضربين علاج وغير علاج. « فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو :

• ضربت زيدا

• وقتلت بكرا

وغير العلاج مالم يفتقر إلى ذلك. بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو :

• ذكرت زيدا

• وفهمت الحديث

وذلك على حساب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو :

• أكرمت زيدا

• وشربت الماء

• وأروى أخاك الماء... » (ابن يعيش ج 7 ص 62).

وهذه الأفعال تقتضي ثلاثة محلات فاعلا ومفعولا أولا يكون ضحية أو هدفا ومفعولا ثانيا آلة يجوز الاستغناء عنه. بل كثيرا ما يقع ذلك. ففي الأمثلة التالية (انظر كذلك الجدول (21) ص 615) ذكرت كل المحلات التي يستوجبها فعل العلاج¹ تقول :

حشأت الرجل بالسهم حشاً : إذا أصبت به جوفه		الجوهري (حشأ) ج 1 ص 43
وتقول : قد عصوته بالعصا : إذا ضربته بها		ابن السكيت ص 370
وعقد البناء بالجص	3	ابن منظور (عقد) م 4 ص 836
ووخزه بالرمح والخنجر يخزه وخرزا : طعنه طعنا غير نافذ وقيل : هو الطعن النافذ في جنب المطعون		ن م (وخرز) م 6 ص 594
وكعته العقرب بإبرتها وكما : ضربته ولدغته وكوته		ن م (وكع) م 6 ص 975

وكان بالإمكان الاستغناء عن المفعول الآلة فيها يقال مثلا :

• حشأ الرجل . ورأسته

• واحتال عليه . وساط الرجل

• وتذودهم الزبانية . «وفنخه يفنخه فنخا وفنوخا» (ابن منظور) (فنخ)

م 4 ص 1134

فلا يحتاج الفعل في البنية السطحية إلى كل محلاته. بل يُقتصر فيها على الفاعل والمفعول الأول إلى حد أنه قد يُظن أن بعضها ثنائي المحل كما في نحو :

1 - قد يتجاوز العلاج المعنى الحسي كما في نحو: «سلقوكم بالسنة حداد : معناه عضوكم » (ابن منظور (سلق) م 3 ص 186)، وفي أمثلة أخرى كثيرة سندكر بعضها فيما يلي.

- ضرب زيد عمرا
 - « وساط الرجل ضربه بالسياط » (السرقسطي ج 3 ص 561)
 - وأشار إليه
 - ونشر الحشبة
- وغيرها من الأمثلة وهو كثير . غير أنه يُكْتَفَى بمحلين فاعل ومفعول في البنية التي يكون رأسها فعلا من أفعال العلاج الدالة على المفعول الآلة
- بجذورها (انظر الجدول (22) ص 616-617) كما في نحو :
- « آدم الخبز . . يأدمه بالكسر أدما : خلطه بالأدَمِ » (ابن منظور (أدم)
- م 1 ص 34)
- ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرناء وهو الخنء
- أو بسماتها الدلالية كما هي الحال في مثل :

المثال	عدد المحلّات	المصدر
قد جَمَّشَهُ وهو يجمشها أي يقرصها ويلعبها «الجَمَّشُ : المغازلة ضرب بقرص ولعب».		ابن منظور (جمش) م 1 ص 498
سحل الشيء سحلا : برده بالبرد		الترقسطي ج 3 ص 537
وصرَّ الأسير : أوقفه بالغلُّ والقيء	ن م ج 3 ص 383	
وَضَفَذْتُ الرَّجُلَ أضفذه إذا ضربته بباطن الكف . وضفدته أيضا إذا كسسته وهو أن تضرب إسته بظهر قدمك	ن م ج 2 ص 229	
«يقال : عَضَّه وعَضِيَ به وعَضَّ عليه» والعَضُّ الشَّدُّ بالأسنان على الشيء وكذلك عَضَّ الحية		ابن منظور (عضض) م 5 ص 805
«وَقَرَصَهُ يَقْرُصُهُ بالقم قَرْصًا» وَالْقَرْصُ بالإصبعين وقيل «القرص : التجميش والغمز بالإصبع حتى تؤله .	ن م (قرص) م 5 ص 59	
وقرعه قرعا : ضربته بالعصا		الترقسطي ج 2 ص 72
وكبس الحفرة كبسا : ردمها بالتراب	ن م ج 2 ص 174	
وفي حديث زيد بن أرقم : أن رجلا كسع رجلا من الأنصار : أي ضرب دبره بيده .		ابن منظور (كسع) م 5 ص 257
«يقال : لَحَسَ القصة بالكسر» و«اللحس باللسان»		ابن منظور (لحس) م 5 ص 348
«رَطَمَهُ يَلْطِمُهُ لَطْمًا» و«اللطم : ضربه الخد وصفحة الجسد بيسط اليد»	ن م (لطم) م 5 ص 369	

ابن منظور (لكم) م 5 ص 392	"ولكمه يلكمه لكما" و«اللكم : الضرب باليد مجموعة».
ن م (لمس) م 5 ص 393 و 394	"ولسه يلمسه ويلمسه لسا ولاسه" «وقيل : اللمس : اللم باليد».
ن م (لمس) م 5 ص 483	ويقال : مسست الشيء أمتته متى إذا لمسته يبدك ، ثم استعير للأخذ والضرب لأنها باليد واستعير للجماع لأنه لمس...
الترسقطي ج 4 ص 189	ومطع الشيء : ضربه باليد
ابن منظور (ندغ) م 6 ص 608	"وندغه يندغه ندغا : طعنه ونخسه بإصبعه" «والندغ أيضا الطعن بالرمح والكلام أيضا»
الترسقطي ج 3 ص 202	وندف القطن ندفا : ضربه بالعصا

فالعلاقة بين الفعل والمفعول به الآلة الغائب على مستوى البنية المعجمية علاقة تضمن صريح أو خفي. فالتضمن خفي حين يدل الفعل بمقوماته الدلالية على المفعول به الآلة. ففي جمش وسحل وصر وضفد مثلا معنى الآلة وتحديد نوعها.

فالتجميش ضرب بقرص ولعب غايته المغازلة. والسحل برد الشيء بالمبرد. وصر الأسير إيثاقه بالغل والقيد. والضفد ضرب بباطن الكف. وهو صريح حين يدل الفعل بجذره على المفعول به الآلة كما هي الحال في أمثلة المجموعة الثانية. فالفعل والمفعول به الآلة المحذوف فيها إيجازا يتعالفان جدوليا إذ يُذكر الفعل بهذا المفعول الغائب لاشتراكه وإياه في الجذر.

فالجمل التي تكون أدم وأذى وأرط وأسر مثلا رأيا لها تقتضي محلين فاعلا يكون منفذا ومفعولا ضحية. فتكون أفعالها ثنائية المحلات لدلالاتها بجذورها (ء، د، م) و(ء، ذ، ي) و(ء، ر، ط) و(ء، س، ر) على المفعول به الآلة وهو الإدام والأذى والأرطى والإسار (انظر الجدول (22) ص 616-617).

فنضمن هذا الضرب من أفعال العلاج معنى المفعول الآلة بشكل أو بآخر جعله يقتضي محلين بدل الثلاثة. فوقع إنزال في عدد المحلات التي يستوجبها بأن استغني في بنيته المعجمية عن هذه الآلة. غير أنه قد يذكر المفعول الثاني الآلة في حالتها تضمن الفعل معنى هذه الآلة إذا أراد الباث تأكيدا أو مبالغة كما في نحو:

جلم الشعر بالجلتين	الثعالبي ص 225
وجتقونا بالمتجنيق تحميحا : أي رمونا بأحجارها	ابن منظور (جتق) م 1 ص 515
وعضوا عليها بالنواجد	ن م (عضض) م 4 ص 805

وفرس الفضة بالمقراض	3	الثعالبي ص 205
وقرض الثوب بالمقراض		ن م ص 205
ونخل الزرع بالمنجل		
نشر الخشبة بالمنشار		ن م ص 225
ووشرها بالمنشار		

أو العدول :

يقال : قرصه بلسانه	3	ابن منظور (قرص) م 5 ص 595
وكسعهم بالسيف يكسّهم كسعا: اتبع أدبارهم فضر بهم به	3	ن م (كسم) م 5 ص 257
«مسه بعذاب : أي عاقبه»	3	ن م (مسس) م 5 ص 482

فال فعل جنق يدل بجذره على المفعول به الآلة الموجود في البنية قبل المعجمة .
فكان بالإمكان الاستغناء عنه . « يقال :

• جَنَقُوا يَجْنِقُونَ جَنَقًا » (ابن منظور (جنق) م 1 ص 515)

ولكن التلغظ ذكره تأكيداً لمعنى الفعل . وبقية الأفعال : عض وقرص وكسع ومس دلت هي الأخرى على المفعول الآلة، ولكن بسماتها المعجمة . فلم تكن للمتلفظ حاجة إلى ذكر هذا المفعول في البنية المعجمة لولا الغايات البلاغية التي كان يروم . فقد ذكره في المثال الأول تأكيداً لمعنى الفعل إذ العض بالنواجذ «مثل في شدة الاستمساك بأمر الدين لأن العض بالنواجذ عض بجميع الفم والأسنان، وهو أواخر الأسنان» (ن م (عضض) م 4 ص 805) . ونطق به في بقية الأمثلة عدولا عن مألوف الاستعمال إذ يكون القرص عادة بالأصبعين (انظر ن م (قرص) م 5 ص 59) والكسع بـ «أن تضرب بيدك أو برجلك بصدر قدمك على دبر إنسان أو شيء» (ن م (كسم) م 5 ص 257) والمس باليد (انظر ن م (مسس) م 5 ص 484) . فلما لم يُقَصِّد إلى الآلة المعلومة ذكرت الآلة الفعلية . فكانت اللسان والسيف والعذاب .

ويمكن بشيء من التوسع والتجريد إدراج أفعال القذف والابتلاء من نحو: بلا وما في معناه ورمى وعار وما في معناه وقذف ولطخ ومُقع ومُطَف واتهم ضمن حقل العلاج . فهي أفعال مؤثرة تستعمل فيها آلة معنوية تقوم مقام الجارحة، وتقضي ثلاثة محلات يمكن الاستغناء عن واحد منها . وبذلك فحسب نستطيع تفسير الخصائص التوزيعية لمثل :

(و) تَبْلُوكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً	3	21 الأنبياء - 35-
(و) إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ	2	68 القلم - 17-

ابتلاه بالمصائب ليصيبه عليها وهو الأمر المكروه ينزل بالإنسان	3	ابن منظور (صوب) م 3 ص 489
وجاح الله مالهم وأجاحه بمعنى : أي أهلكه بالجائحة		الجوهري (جيج) ج 1 ص 329
ورمى فلان فلانا بأمر قبيح أي قذفه به ومنه قول الله عز وجل : «والذين يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ¹ (والذين يرمون أزواجهن) ² : معناه القذف .	3 2	ابن منظور (رمي) م 2 ص 1232
وصابت السماء الأرض : أصابتها بصوب	2	ن م (صوب) م 3 ص 490
كان النية كانت صابت الحميم فأصابته بصوبها	3	
قال ابن منظور : «والعامة تقول : غيره بكذا والمعابر : المعايير يقال : عاره إذا عابه	3	ن م (عير) م 4 ص 944
وقال كشاعر : عَبَّرَنِي بِالشَّيْبِ وَهُوَ وَقَارٌ : لَيْتَهَا عَبَّرَتْ بِمَا هُوَ عَارٌ	3	
”وقذفه بالكذب . . . وفي حديث هلال بن أمية أنه قذف امرأته بشريك . القذف ههنا رمي المرأة بالزنا أو ما كان في معناه وأصله الرمي ثم استعمل في هذا المعنى حتى غلب عليه . . . والقذف : الرمي بالسهم والحصى والكلام وكل شيء“.	3	ابن منظور (قذف) م 5 ص 40
ولطخه بالشيء : يَلْطِخُهُ لَطْخًا وَلَطْخُهُ وَلَطَخْتُ فَلَانًا بِأَمْرٍ قَبِيحٍ : رميته به ولطخه بشر يلطخه لطخًا : أي لوثه فتلوث .	3	ن م (لطخ) م 5 ص 367
ومقع فلان بسوء مقعا : رمي بها	3	السرقسطي ج 4 ص 191
وفلان يُنْطَفُ بسوء : أي يُلْطَخُ . وفلان ينطف بفجور : أي يُقْذَفُ به .	3	ابن منظور (نطف) م 6 ص 662
ويقال : اتهمت فلانا على بناء افتعلت : أي أدخلت عليه التهمة . الجوهري : اتهمت فلانا بكذا . . . واتهم الرجل وأتهمه وأوهمه : أدخل عليه التهمة : أي ما يُتَّهَمُ عليه .	2 3	ن م (وهم) م 6 ص 994

فهذه الأفعال تقتضي في أصل تركيبها ثلاثة محلات فاعلا منفذا ومفعولا ضحية ومفعولا آلة يمكن الاستغناء عنه على مستوى البنية المنجزة على نحو ما يتضح من المثال الأول والثالث والرابع والعاشر ويشكل ضماني من بقية الأمثلة . يقال مثلا :

- عير زيد بكرا
- وقذف الرجل المرأة

1 - المركب الوصول الاسمي هو المقطع الأول من الآية 4- من سورة النور .
2 وهو كذلك من الآية 6- من نفس السورة .

إلا أن ما يفيد منها المفعول الآلة بجذره يُكْتَفَى في بنيته المعجمية بمحلين فاعل ومفعول ضحية على نحو ما يتبين من المثال الثاني، لا يختلف في ذلك عن أفعال العطاء أو الطلب أو الجعل.

3-4-5- الفعل الذي يقتضي أربعة محلات (المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل) غير خاف اهتمام بعض مشاهير النحاة العرب القدامى بالفعل الذي يقتضي أربعة محلات. وهو الذي اصطلاحوا عليه في إطار نظرية العامل التي تحكم النحو العربي بالمتعدّي «إلى ثلاثة مفعولين» وإن لم تكن له على مستوى الاستعمال اللغوي أية أهمية. فقد كان مبحثا من مباحثهم في موضعين.

- في باب المفعول به على نحو ما يتبين من الكتاب والأصول إذ خصّه سيبويه بفصل قصير في هذا المبحث وسمه «باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين» (الكتاب ج1 ص40). وكذا فعل ابن السّراج، فجعل له فصلا أطول سمّاه «باب الفعل الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين» (الأصول ج1 ص187).

- أو في أقسام الأفعال، فقد خصّه الزّمخشري في «أصناف الفعل المتعدّي وغير المتعدّي» (المفصل ص257-258) بفصل وتابعه في ذلك شارح الكتاب (انظر ابن يعيش ج7 ص65-68).

غير أنهم جميعا لم يربطوا بين خصائص هذا الضرب من الأفعال التوزيعيّة وبين حقله المعجمي إلا نادرا. فإن فعلوا فلتعليل توسّع بعضهم إلى غير العدد القليل الذي ذكره النحاة الأوائل ولتفسير شذوذ بعض النحاة عن الجمهور باعتمادهم القياس في باب لم يعرف العرب فيه غير السّماع. واكتفوا عادة بالتأكيد على أنّ البنى التي ترد هذه الأفعال فيها على هذا النحو بنى محوّلة أفعالها من أفعال تتعدّى إلى مفعولين إلى أخرى تتعدّى إلى ثلاثة بطرق مختلفة. فأما عند سيبويه وابن السّراج فالتقلّ ضربان :

- نقل صرفي من المتعدّي إلى مفعولين إلى المتعدّي إلى ثلاثة

- ونقل بالاتّساع إلى ظرف الزّمان.

فأما النوع الأوّل، وهو الأصل في هذا المبحث، فقد مثّلا له بأفعال ثلاثة وردت في بنى تصعيديّة نُقل اثنان منها من وزن فعل إلى أفعال. فافتقرت إلى أربعة محلات بعد أن كانت تستوجب ثلاثة «وذلك قولك»¹

• أرى الله زيدا بشرا أباك

• و تبات زيدا عمرا أبا فلان

• وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك» (سيبويه ج1 ص40)

1 - و عنه نقلها ابن السّراج بشيء من التصرف في المثالين الأوّل والثالث فجعل أحاك بدل «أباك» في الأوّل و بكرا خير الناس بدل «عمرا خيرا منك» في الثالث.

قال ابن السَّراج : «اعلم أنَّ المفعول الأوَّل في هذا هو الَّذي كان فاعلا في الباب الَّذي قبله. فنقلته من فعل إلى أَفعل. فصار الفاعل مفعولا. . . تقول :

• رأى زيد بشرا أخاك

فإذا نقلتها إلى أَفعل قلت :

• أرى الله زيدا بشرا أخاك

• و أعلم الله زيدا بكرا خير الناس

وقد جاء فَعَلت في هذا التَّحو. تقول :

• نَبأت زيدا عمرا أبا فلان» (الأصول ج 1 ص 187)

فقد سكت كل من سيبويه وابن السَّراج عن كَيْفِيَّة تحويل تَبَأ إلى متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل.

واكتفى الثاني بالتَّنبية إلى إمكانيَّة ورود هذا النوع من الأفعال على بناء فَعَل.

وأما الثاني فقد اسْتُشهد عليه بمسئال أورده سيبويه في الكتاب. قال :

«تقول :

• سرق عبد الله الثَّوب اللَّيلة

لا تجعله ظرفا» (الكتاب ج 1 ص 40). ونقله عنه ابن السَّراج في الأصول (انظر

ج 1 ص 188)

وأما الزَّمخشري وتبعه ابن يعيش فقد جعل التَّغْل الَّذي يطرأ على هذه البنى ثلاثة

أضرب :

- نقلا صرفيًّا

- و نقلا معجميًّا

- و نقلا بالاتِّساع إلى ظرف الزَّمان

فأمَّا في الأوَّل فيكون المنقول «بالهمزة عن المتعدِّي إلى مفعولين. وهما فعلان :

أُعلِمت و أُرِيت» (المفصل ص 257) « قال الشَّارح : اعلم أنَّ هذا الباب منقول

من باب ظنَّنت وأخواتها نحو أعلم وأرى، فهذان الفعلان منقولان من علمت

ورأيت. وهما من الأفعال المتعدِّيَّة إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما.

كان الأصل قبل التَّغْل :

• عَلِمَ زيد عمرا قائما

• و رَأى بكر محمدا ذا مال

فلما نقلته من فعل إلى أَفعل صار الفاعل مفعولا، فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل

نحو قولك :

• أعلِمت زيدا عمرا قائما

• و أُرِيت بكرا محمدا ذا مال

فالمفعول الأوَّل هنا كان فاعلا قبل التَّغْل. وذلك أنَّك إذا قلت :

• علم زيد عمرا قائما

جاز أن يكون ذلك العلم بمعلم. فإذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان معلما وزيد الذي كان فاعلا عالما مفعول من حيث كان معلما. وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهو المسموع من العرب» (ابن يعيش ج 7 ص 66). وتوسّع الأخفش في هذا الضرب فقاس على هذين الفعلين سائر أخواتها. فأجاز: «أظننت زيدا وأحسبت وأخلت وأزعمت» (الزمخشري، المفصل ص 257) في نحو:

• «أظنّ زيد عمرا أخاك قائما

• و أزعم بكرا محمّدا جعفرا منطلقا» (ابن يعيش ج 7 ص 66)

مثلا لاشتراكها وإتائها في الحقل الدلالي.

وأما الثاني فمفعول معجميًا. فهو «ضرب متعدّ إلى مفعول واحد و قد أُجري مجرى أعلمت لموافقة له في معناه. فعُدّي تعديته. وهو خمسة أفعال: أنبأت وثبأت وأخبرت وخيّرت وحدثت» (المفصل ص 257). وقد استشهد الزمخشري على الفعل الأخير بيت شعر للحارث بن حلزة:

• إِنْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حَسَدْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ¹

«فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث. والإخبار إعلام. فلما كانت في معنى الإعلام تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدّى أعلم. فتقول:

• أخبرت زيد عمرا ذا مال

• و أنبأت محمّدا جعفرا مقيما

• ثبأت أباك أخاك منطلقا

• و خيّرت زيدا الأمير كريما

• و حدثت محمّدا أخاه عالما» (ن م ج 7 ص 66)

وأما الثالث فعلى الاتساع فيه إلى ظرف الزمان. فهو «ضرب متعدّ إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه كقولك:

• أعطيت عبد الله ثوبا اليوم

• و سرق زيد عبد الله الثوب الليلة

ومن التحوين من أبى الاتساع في الظرف من الأفعال ذات المفعولين» (الزمخشري، المفصل ص 258). وهو نوع لا يوجد في الاستعمال. وقد زال أيضا من مباحث النحاة. فقد تدارك الزمخشري ما فات صاحبي الكتاب والأصول من نقص في تفسير التحويل الطارئ على تبا وما شابهها. إلا أنه وهم حين ذهب إلى أن هذه الأفعال في الأصل متعدّية إلى مفعول واحد كما قد توهم به الآية:

• (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (93 الضحى 11)

وتفسير اللغويين للفعل فيها بأنه بمعنى: «بلغ ما أُرسلت به وحدث بالنبوة التي آتاك الله» (ابن منظور (حدث) م 1 ص 582).

1 - هذا المثال هو البيت الحادي والثلاثون من معلقة الحارث بن حلزة ولم يرد تاما في الفصل ولكن روده على هذا النحو كان في الشرح (ج 7 ص 66)

• ولا تأتيني فتحدّثني

واستعمالات حدّث وأخبر في كتب الأخبار من نحو :

• « حدّثنا أبو الفضل الرّبيعي . قال : . . . » (القالي ج 2 ص 21)

• وأخبر أنّه لا شيء له في ذلك (الجاحظ، ك ع ص 206)

والحق أنّ هذه الأفعال متعدية في الأصل إلى مفعولين استغني عن ثانيهما في البنية السطحية إمّا لوجود قرينة دالة عليه في سياق الخطاب حالّة أو قوليّة أو لعدم الحاجة إليه . والأمثلة من القرآن والمعاجم شاهدة على ذلك . تقول :

حدّثه الحديث و حدّثه به .	3	ابن منظور (حدّث) م 1 ص 582
و خبّره بكذا : أنباه		ن م (خبر) م 2 ص 783
(و) فلما تباها به قالت : مَنْ أبأك هذا)		66 التحريم -3-
(و) أم لم يُبأ بما في صُحف موسى)		53 التّجم 36
(و) قال يا آدم : أنبهم بأسمائهم)		2 البقرة -33-

وهكذا تبين أنّ النّحاة لم يلجؤوا إلى صلة حقل هذه الأفعال بخصائصها التوزيعيّة إلا في تحليل قياس الأخفش أفعال الظنّ واليقين على أعلم وأرى بإجازته نحو : أظنّ وأحسب وأخال وأزعم أو في تفسير تعدي الأفعال الخمسة الأخرى إلى ثلاثة مفعولين بكونها أجريت «مجرى أعلمت لموافقت(ها) له في المعنى» (الزمخشري، الفصل ص 258) ولم يُغن من النّحاة بصلة التوزيع بالحقل في هذه الأفعال غير ابن يعيش ، فقد توسّع في شرحه على الفصل في تحليل قياس الأخفش أفعال الظنّ على أرى وأعلم وفي تفسير حاجة الأفعال الخمسة التي ذكرها الزّمخشري إلى ثلاثة مفاعيل بحقلها المعجمي لم يكتف في ذلك بمجرد التلميح على نحو ما فعل صاحب الفصل .

ومهما يكن من أمر فالأفعال التي أوردها النّحاة وهي تُعدّ على الأصابع وتختلف باختلاف العصور² لا تخرج عن حقل الظنّ واليقين والإعلام على نحو ما هو مبين في شرح الفصل (انظر ج 7 ص 66-68) . إلا أنّها لا ترد على هذا النحو من التوزيع في غير كتب النّحاة ، وفي تراكم مفتعلة . أمّا في الاستعمال فيعوض ما اصطلاح عليه النّحاة بالمفعول الثاني والثالث بمركب بالموصل الحرفي أو بمركب بالجرّ مخصّصه إمّا مركب اسمي أو مركب بالموصل الحرفي على نحو ما يتّضح من الأمثلة التالية وأحيانا بمجرد مركب اسمي . تقول :

1 - الضمير المتصل في الأصل للمفرد الغائب للمذكر لآنه عائد على ضرب .

2 - قارن بين عددها في الكتاب والأصول وعددها في الفصل وشرحه .

حدثته الحديث و حدثته به	3	ابن منظور (حدث) م 1 ص 582
أو لم أخبر عليًا أنني قد رضيت لنفسي بما رضي به النبي	3	الجاحظ، ك ع ص 181
لا يخبرونا عن صدقهم	3	ن م ص 261
أخبرني زيد أن عمرا توفي	3	ن م ص 261
و خبره بكذا : أنباه	3	ابن منظور (خبر) م 2 ص 783
(قال يا آدم : أنبئهم بأسمائهم)	3	2 البقرة 33
(و أنبئكم بما تَأْكُلُونَ و ما تَدْخُرُونَ في بيوتكم)	3	3 آل عمران 49
(و نبئهم أن الماء شِمةٌ بينهم كل شِرب مُختَصِرٌ)	3	54 القمر 28
و قد أنباه لآء به و كذلك تَبَاه : أي أخبر	3	ابن منظور (نبه) م 6 ص 561

غير أن الباحث لا يعلم من استقرائه نصوصا متفرقة وجود بضعة أمثلة أخرى يكون الرأس فيها فعلا من غير الحقلين السابقين مقتضيا لمحلات أربعة. وهي محولة عن بنى كانت في الأصل مقتضية لثلاثة محلات بالاتساع فيها إلى مفعول ثالث مثل :

المثال	عدد المحلات	المصدر
جزى الله خيرا عن بلال و دينه عتيقا	3	الجاحظ، ك ع ص 25
وقد استخلف بالله ما فعل ذلك وحلفه و أحلفه	3	ابن منظور (حلف) م ص 696
و اعتقب الرجل خيرا أو شرا بما صنع : كافاه به	3	ن م (عقب) م 4 ص 833
و يقال : أعقبته خيرا أو شرا بما صنع	3	القالبي ج 1 ص 186
و أنشدك بالله إلا فعلت	3	ابن منظور (نشد) م 6 ص 635

وأفعال هذه البنى لا تخرج عن حقلي الجعل والطلب. فأما الجعل فيفيده الفعلان جزى واعتقب معجميًا بما في جذريهما من سمات دلالية. وأما الطلب فيدل عليه الفعلان استخلف و نشد ببناء الأول وجذر الثاني.

5-5- خلاصة :

لقد اختلفت الأفعال التي استدللنا بها توزيعيًا فكانت على ضربين : لازمة ومتعدية. فأما اللازمة فاشتكت بالفاعل ولم تحتج إلى مفعول به. وأما الثانية فتجاوزته إلى مفعول به أو أكثر. غير أن الطريف فيما قدّمنا هو أن اختلاف التوزيع مرده إلى اختلاف المعنى. فالمعنى هو الذي يحكم التوزيع لا محالة. فكل الأفعال التي تنتمي إلى نفس الحقل المعجمي كان توزيعها واحدا تقتضي نفس عدد المحلات إلا حالات قليلة شذت عن القاعدة فخالفت في عدد المحلات التي تقتضيها أفعال حقلها المعجمي. وهذه الأفعال تفيد الأحوال وتنتمي معظمها إلى حقل الموت

وقليل منها إلى حقل فقدان الوعي من نحو :

- رُنَّحَ عليه
- وَغَشِيَ عليه
- وَأَغْمِيَ عليه

وقد جاءت جميعها ثنائية المحلّ تقتضي فاعلا ومفعولا به . في حين أنّ الأفعال المماثلة تستوجب محلا واحداً، ويختلف مفعولها، مقولياً . فأما أفعال الحقل الأول فيرد مفعولها في معظم الحالات مركباً اسمياً إلا في حالة واحدة جاء مركباً بالجرّ (انظر في ذلك ص226) . وأما أفعال الحقل الثاني فجاء مفعولها مقولة كبرى مركباً بالجرّ (انظر في ذلك كل من رُنَّحَ عليه وغشي عليه وأغمي عليه في ص227) والملاحظ أنّ في استعمال هذه الأفعال جميعها عدولاً فهي مستعملة استعمالاً مجازياً (انظر في ذلك مثلاً : ركب ردهه وغشي عليه و قضى نجهه ص226 و227) أو كُنِّيَ ببعضها عن الموت (انظر مثلاً قولهم : قرض رباطه ولحق إصبعه ولفظ عصبه ص277) أو تجوَّزَ في بنيتها المنجزة ذكر الفاعل التَّحوي إلى الفاعل المنطقي، وهو ذات ما وراثية متعالية².

الفصل الخامس :

الخلاصة

ليست إقامة علاقة تواجد بين الفعل والفاعل والمفعول به خاصّة سلباً كان أو إيجاباً أمراً مستطرفاً في تاريخ الدرس اللغوي بل هو مبحث قارّ في الدرس التَّحوي . فقد كان النّحاة العرب القدامى اعتبروا الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهو ما جعل الكوفيين يذهبون إلى «أنّ العامل في المفعول والفعل والفاعل جميعاً» (الأنباري، الانصاف ج1 ص78) كما قسّموا الأفعال على أساس خصائصها التوزيعيّة إلى ضربين : لازمة ومتعدّية . فما كان منها أحادي المحلّ يكتفي بالفاعل ولا يتجاوزه عدّ من الضرب الأول وما كان يتجاوزه إلى مفعول فأكثر اعتبر من الثاني وقسّموا الثاني بالرجوع إلى عدد المفاعيل التي يقتضيها إلى :

- متعدّ إلى مفعول وهو ثنائي المحلّ
- ومتعدّ إلى مفعولين وهو ثلاثي المحلّ
- و متعدّ إلى ثلاثة وهو رباعي المحلّ

غير أنّ إقامتهم لمثل هذه العلاقة بين الفعل والمفعول كانت تتنزّل في إطار نظرية العامل التي تحكم مقاربتهم التركيب في الجملة وكانت المدرسة التوليدية قد جعلت

1 - « تقول العرب للرجل إذا مات عطست به اللجم » ابن منظور (عطس) م 4 ص 811

2 - من ذلك قولهم : دق الله روحه و رنّح عليه و قبض الله فلاناً و توفاه الله

في نطاق سعيها ردّ الاعتبار للمعنى الفعل بصفته رأس التركيب يحدّد عدد المحلّات التي تقتضيها. فالتركيب يتحدّد سلفا في المعجم و سمات الفعل هي التي تحدّد خصائصه التوزيعية.

إلا أنّ هذا المبحث ليس إعادة لهذا التصرّو أو ذاك، وإنّما طرافته في كونه يتجاوزهما معا وإن استفاد منهما جميعا فهو يقيم علاقة بين معنى الفعل وخصائصه التركيبية على غير ما يفعل التحوّ التوليدي. فلا ينظر فيه إلى الحالات نظرة جزئية بل كلية. فحقل الفعل الدلالي هو الذي يحكم توزيعه على نحو ما بيّنا فيما تقدّم من الفصول. وهذا ما يفسّر اختلاف توزيع المشترك من التواسخ أو غيرها من الأفعال واتّفاق المرادف ومرادفه والصدّ وصدّه في الخصائص التوزيعية. والمعنى هو الذي يعلّل اشتراك الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل الدلالي في التوزيع على نحو ما هو مبين آنفا، ولا صلة لبناء الفعل الصرفي بالتوزيع على غير ما يوهّم بذلك قول بعض الصرّقيّين في نحو فَعَلَ (انظر ابن عصفور ج 1 ص 180).

فإذا كان وزن فَعَلَ مثلا تردّ أفعاله لازمة دائما في نظر النّحاة القدامى وعادة عندنا فليس ذلك راجعا بحال إلى البناء الصرفي بل إلى دلالة الأفعال التي تردّ على هذا البناء على الأحوال على نحو ما هو مبين في كتب اللّغة (انظر مثلا الفارابي ج 2 ص 278 « وهذا الباب (باب فَعَلَ يَفْعُل) للطبايع فلذلك لم يأت واقعا »)

غير أنّه ينبغي التنبيه إلى أنّ إقامة صلة بين الفعل وحقله الدلالي حينما وبين مجموعة من الأفعال تشترك في التوزيع وفي الحقل الدلالي آخر ليس أمرا مستحدا. فقد ورد في التّراث بشكّلين ضمني حينما في نحو فقه اللّغة للتّعالبي صريح آخر في كتب كثير من النّحاة وخاصة الأصول وشرح المفصل ومغني اللّبيب. فأما صاحب فقه اللّغة فقد رتبّ أفعاله على أساس الحقول المعجمية التي تنظمها، وأما غيره من النّحاة فقد أبدوا ملاحظات قيمة حول هذه العلاقة في حديثهم عن المشترك من الأفعال والتواسخ أو أبنية الأفعال الصرّقية عادة إلّا أنّها جاءت موزّعة في كتبهم لا يتنظمها خيط رابط ولا تتجاوز المشترك من الأفعال أو بعض الأبنية الصرّقية أو تعليل خصائص بعض الأفعال التي تردّ على بناء معين ولا ترقى بحال إلى مستوى النّظرية

وفضل هذا العمل أنّه يتجاوز في مقارنة هذه العلاقة مجرد الإشارات العابرة والملاحظات الظرفية إلى التأسيس لنظرية تستفيد من التّراث لتتجاوزوه وتردّ للمعنى اعتباره مسaire منها لواقع الدّراسات اللسانية الحديثة. فقد جعل توزيع الفعل في هذا المبحث محكوما بحقله الدلالي واشتراك مجموعة من الأفعال في التوزيع مرتبطا باتّفاق حقلها الدلالي. وهكذا أكّدا على دور المعنى في التوزيع وبرهنا عليه.

الباب الثاني :

العلاقة بين الفعل والمسند إليه

وترتيب المكوّنات في الجملة

الفصل الأوّل :

العلاقة بين المسند والمسند إليه

1 - بعض المظاهر

الوشائج بين الفعل والمسند إليه في النحو واللّسانيات متينة متعددة الوجوه . فيبينهما علاقة تلازم وعمل وتحكم .

1-1 - التلازم

1-1-1- حاجة الفعل إلى الفاعل في البنية العميقة :

ذكر أنفا أنّ النّحاة واللّسانيين التّوليديين قد أجمعوا على أنّ الفعل الواقع رأساً للجملة يحدّد عدد المحلّات التي يقتضيها التّركيب . فالأفعال جلس وطار ومرض مثلاً تقتضي جميعها محلّاً واحداً يكون فاعلاً . فهي لازمة في عرف النّحاة أحاديّة المحلّ في اصطلاح اللّسانيين . وألف وكتب وأعطى وهب تستوجب أكثر من محلّ . فالفعلان الأوّلان يحتاجان إلى محلّين فاعل ومفعول ، والفعلان الأخيران يقتضيان ثلاثة محلّات فاعلاً ومفعولين . فهذه الأفعال مختلفة في خصائصها التّوزيعيّة عن سابقتها إذ تجاوزت الفاعل إلى مفعول فأكثرت . فكانت لهذا متعديّة عند النّحاة . فقد تجاوز الأوّلان منها الفاعل إلى مفعول وتعدّى الأخيران إلى مفعولين . وكان أن اصطلاح عليها اللّسانيون تباعاً بثنائيّة المحلّ وثلاثيّة .

فالفعل اللازم يستغني بالفاعل . ولكنّ الفعل المتعدّي يتجاوز إلى غيره . فيحتاج إلى أكثر من محلّ على نحو ما يتّضح من الأمثلة التّالية :

• « ضرب عبد الله زيدا » (سيبويه ج 1 ص 34)

• « وكسوت بشرا الثّياب الجياد » (ن م ج 1 ص 37)

• « وظنّ عمرو خالداً أباك » (ن م ج 1 ص 39)

فهو « يدلّ بمجرّد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول » (السّيوطي همع الهوامع ج 1 ص 231) .

وهكذا قسّم النّحاة الأفعال إلى ضريين بالرجوع إلى استغنائها بالفاعل أو حاجتها إلى غيره. وقسّموا ما تجاوز فاعله بحسب عدد المفاعيل التي يقتضيها. وقسّم اللّسانيون الأفعال على أساس عدد العناصر الأوّليّة الأساسيّة التي يستوجبها. وسواء كان التقسيم هذا أو ذاك. فالغاية منهما واحدة وإن تعدّدت زوايا النّظر تتمثّل أساسا في تحديد عدد المكوّنات التي يحتاجها الفعل في البنية العميقة وتصنيف الأفعال على أساسه.

ولا شك أنّ الباحث يتبيّن من تقسيم اللّغويين الأفعال أنّ الفعل يستغني عن المفعول مع الفعل اللازم. ولكنّه لا يستغني أبدا عن فاعله فإلا يجوز إخلاء الفعل عن فاعله (ابن يعيش ج 7 ص 75). فالفعل والفاعل هما التّواة الإسناديّة في الجملة لا تكون كلاما بدونهما « ولا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا » (سيبويه ج 1 ص 23).

1-1-2- اكتفاء الفعل بالفاعل في البنية السطحيّة :

فالجملة قد يقتصر فيها في مستوى البنية العميقة على فعل وفاعل كما هي الحال في الأفعال الدّالة على الأحوال البيولوجية أو العارضة أو على الحركة غير الموجهة نحو هدف. تقول:

- حاضّت المرأة
- ومرض زيد
- ومات عمرو
- وسقطت أوراق الشّجرة
- وهبّت الرّيح

وقد يكتفى فيها على المستوى السطحي بالفعل والفاعل اقتصارا وإن كان الفعل الوارد رأسا لها متعدّيا ثنائيّ المحلّ أو ثلاثيّة. ويستدلّ النّحاة على ذلك بأيّ القرآن من نحو:

- (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) (7 الأعراف - 31 -)
- و (رَبِّي الَّذِي يُخَيِّي وَيُنْجِي) (2 البقرة - 258 -)
- (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) (76 الإنسان - 20 -)

• (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ : مَا خَطْبُكُمَا؟ قَالَتَا : لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأُبُونَا شَيْخَ كَبِيرٍ) (28 القصص - 23).

- و (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (39 الزمر - 9 -).

وهي كثيرة إذ المعنى في نظر ابن هشام « أوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف وإذا حصلت منك رؤية هنالك » (المغني ج 2 ص 612). قال في تخريج المثال

الرابع على الحذف لغير دليل : « ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الزياد وقومهما على السقي لا لكون مَذُودِهِمَا غنما ومسقيهم إبلًا. وكذلك المقصود من قولهما (نسقي) السقي لا المسقي. ومن لم يتأمل قدر: يسقون إبلهم وتذودان غنمهما » (المغني ج 2 ص 612). والمعنى في الآية الأخيرة: «هل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم؟» (ن م ج 2 ص 612) كما يحتجّون بالاستعمال من نحو :

• ضرب زيد (الجرجاني، أسرار البلاغة ص 338 و 340)

• وما ضرب زيد (ن م ص 338)

ويقول العرب في ما تعدّى إلى اثنين :

• من يَسْمَعُ يَحُلْ : أي تكن منه خيلة» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 612

وانظر ابن يعيش ج 7 ص 83)

فالبات قد يقتصر على النواة الإسنادية، ويهمل ذكر المفعول دون أن يكون في السياق ما يدل عليه اقتصارا. وقد يستغني عن أحد المفعولين في بعض أنواع الأفعال الثلاثية المحل التي لا يكون مفعولها في الأصل مبتدأ وخبرا. «فإن شاء اقتصر على المفعول الأول وإن شاء تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول» (سيبويه ج 1 ص 37). تقول :

• أعطى عبد الله زيدا

• و أستغفر الله

كما تقول :

• أعطى عبد الله زيدا درهما

• و أستغفر الله ذنبا

ولك أن لا تذكر المفعولين معا مع الأفعال « التي تعدّى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما » (ابن السّراج ج 1 ص 180). تقول :

• ظننت

«والكلام مستغن» (ن م ج 1 ص 187). وأما ما خالف مسلمة التّحاة من نحو قول العرب :

• ظننت ذاك

فقد خُرج على التأويل ليطابق القواعد التي استنبطوها. « فإمّا يعنون ذاك الظن فيكون ذا إشارة إلى المصدر لدلالة الفعل عليه » (ابن يعيش ج 1 ص 83). وقد ربط ابن هشام اختلاف البنى على المستوى السطحي باختلاف غرض المخاطب من الرسالة فرأى لهذه البنى أشكالا ثلاثة تتناسب وهدف المخاطب.

1- التعبير لسيبويه ورد في الكتاب. ولكننا حوّرناه بنقل الفعل من مسند إلى ضمير المفرد المخاطب إلى ضمير الغائب

- فـ «تسارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تبين من أوقعه أو من أوقع عليه. فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون. فيقال:

• حصل حريق أو نهب

- وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل. فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا يُنوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمّى محذوفاً لأنّ الفعل يتنزّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ...

- وتارة يُقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر نحو :

• (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا) (3 آل عمران -130)

• (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى) (17 الإسراء -32)

وقولك :

• ما أحسن زيدا !

... وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو :

• (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) [(25 الفرقان -41)]

• (وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحَسَنَى)¹ [(4 النساء -95 - و 57 الحديد -10)]

• وحميت حمى تهامة بعد نجد وما شيءٌ حميت بمسبح

(المغني ج2 ص612)

وإذا كان يمكن الاختصار على النواة الإسنادية في البنية السطحية مهما كانت خصائص الفعل التوزيعية فإنه لا يجوز الاكتفاء بالفعل والمفعول به على غير تقدير فاعل يدل عليه السياق المقامي أو المقالي. لا تقول :

* ضرب عمرا

* وكتب قصة

والفاعل غير معلوم للمتقبل من السياق. فكلّ من الفعل والفاعل «لا يستغني عن الآخر» (العكبري ص228). فهما مسند ومسند إليه. «فالاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم به دون مفعول. والمفعول فضلة في الكلام كالذي تقدّم فأما الفعل فلا بدّ له من فاعل وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر» (ابن السراج ج1 ص74-75). فالفاعل «أخصّ بالفعل وأهمّ بالذكر من المنصوبات» (الاسترأباضي شرح الكافية ج1 ص8). وهو لازم له. فدلالة الفعل على الفاعل تركيبيّة ومعنويّة. ودلالته على المفاعيل معنويّة فحسب إذ هي من ضروريّاته. وهي لا تختلف من هذه الناحية عن الفاعل. فلا بدّ للفعل من فاعل ومفعول به وزمان ومصدر (انظر

1 - وردت كلّ في مصحف عثمان منصوبة على المفعوليّة في الآيتين المذكورتين و لعلّ ما ذكره ابن هشام إحدى القراءات إلّا أنّه لم يثبت إلى ذلك. وعلى القراءة الأولى لادليل فيها على مايلهم إليه .

الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 84). لذلك أوجب النّحاة العرب القدامى ذكر الفاعل، ومنعوا حذفه. فقد تبيّنوا متانة الصّلة القائمة بينه وبين المسند في الجملة. وبرهنوا عليها في حديثهم عن الحذف وخاصّة في مقاربتهم ترتيب الفاعل بالقياس إلى الفعل وإلى المفعول به. فذهب بعضهم إلى حدّ القول « باختلاط الفعل بالفاعل » (ابن يعيش ج 1 ص 75). واستدلوا على ذلك بنوعين من الأدلة معنويّة وتركيبية. فأما الأولى فهي ذهاب بعضهم إلى « أنّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل » (الزمخشري، المفصل ص 67) « والصفة تمام الاسم » (سيبويه ج 1 ص 88). وأما الثانية فتمثّل :

- أولاً في اعتبارهم كلّاً من الفعل والفاعل عنصراً من مركّب هو الجملة. قال الإستراباذي في تعريف المركّب : « ولفظ المركّب يطلق على شيئين على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الآخر كما يقال في ضرب زيد مثلاً أنّ زيداً مركّب إلى ضرب وضرب مركّب إلى زيد. فهما مركّبان. ويطلق على المجموع. فيقال ضرب زيد مركّب من ضرب ومن زيد. وهذا كما تقول مثلاً لأحد الحفّين : هو زوج الآخر. وتقول لهما معا : زوج ... والمركّب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كلّ واحد من جزأيه أو أجزائه » (شرح الكافية ج 1 ص 16).

- وثانياً في تنزيلهم الفاعل من الفعل منزلة العنصر من المركّب الاسمي. فالفعل والفاعل كالشيء الواحد. وقد ذهب بعضهم في تأكيد « شدّة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به » (ابن يعيش ج 1 ص 75) إلى حدّ تشبيههما بحروف الكلمة الواحدة. قال ابن يعيش معللاً امتناع تقديم الفاعل على فعله : « وإذا كان الفاعل كالجُزء من الفعل وجب أن يترتب بعده. ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها، ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده » (ن م ج 1 ص 75-76). واستدل على تنزله منه منزلة الجزء بكونه « لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل. ولذلك إذا اتّصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم » (ن م ج 1 ص 75). والفعل والفاعل عندهم كجزئي المركّب الاسمي. والفاعل « كالصفة ... والمضاف إليه ... وكعجز المركّب في الامتراج بمتلوه » (السيوطي، همع الهوامع ج 2 ص 255).

1-3 استغناء الفعل بنائب الفاعل في البنية المنقولة

ومن مظاهر التلازم بين الفعل والمسند إليه في الجملة الفعلية استغناء الفعل بنائب الفاعل في البنى المنقولة التي يبنى فيها الفعل لغير الفاعل. فقد يقتضي الفعل في البنية العميقة محلّين أو ثلاثة محلات كما في نحو :

• ضَرَبَ زيدَ عمراً

• وهب الملك شاعر القصر ألف دينار

فيكون الخط في عدد المحلّات التي يستوجبها بواحد إذ يُحذف الفاعل ويُقام المفعول مقامه «ويجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصح به ويفعله الفائدة ويحسن السكوت على الفاعل . . . وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة . فإذا حُذف فاعله في اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل . فلهاذا وجب أن يُقام مقامه اسم آخر مرفوع . ألا ترى أنهم قالوا :

• مات زيد

• وسقط الحائط

فرفعوا هذين الاسمين وإن لم يكونا فاعلين في الحقيقة . ألا ترى أنك إذا قلت :
• ضرب زيد

فالمحدّث عنه هو المفعول . كما أنك إذا قلت :

• قام زيد

فالمحدّث عنه هو الفاعل لاكتفاء الفعل بهما من غيرهما . . . » (ابن يعيش ج 7 ص 69-70) . ويكون نائب الفاعل عمدة لا يُحذف إذ لا حديث عن غير محدّث عنه .

1-2- عمل الفعل في الفاعل

ما من شك في أن الاختلاف بين النّحاة في العامل في الفاعل شديد . فقد انقسموا في طبيعته فريقين :

- الأول اعتبر العامل معنويًا . وهو قليل عدداً يختلف في ماهية العامل . فقد عدّ خلف الأحمر (ت 180 هـ) من البصريين العامل فيه «معنى الفاعلية» (السيوطي ، معجم الهوامع ج 2 ص 254) واعتبر هشام (ت 209 هـ) من الكوفيين «رافعه الإسناد أي النسبة» (ن م ج 2 ص 254) و«ذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثة الفعل» (ن م ج 2 ص 254)

- والثاني جعله لفظياً فجمهور النّحاة على أن العامل في الفاعل هو الفعل . وهو ما يفسّر :

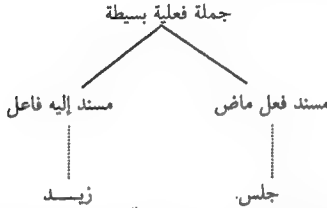
• أولاً استدلالهم على وجوب تأخير الفاعل عن الفعل بأسبقية العامل في الرتبة على معموله «لما تقرّر في الأذهان من تقدّم المؤثر على الأثر واستحالة تقدّم الشيء على مؤثره . . . ولم يلزم على هذا جواز تقدّم الفاعل على الفعل لأنّ الفاعل معمول الفعل، وليس عاملاً فيه» (الإسترباذي ، شرح الكافية ج 1 ص 23) .

• ثانياً تعليل ابن هشام استهلاله باب المرفوعات بمبحث الفاعل بقوة العامل فيه . فلما كان «عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى . والأقوى مقدّم على الأضعف» (شرح شذور الذهب ص 152)

1-3 - التحكّم المقولي

يعرّف تشومسكي التحكّم بقوله : « تتحكّم العجزة أ في العجزة ب إذا لم تشرف إحدى العجرتين على الأخرى وإذا كانت أوّل عقدة تعلواً تعلو أيضاً ب » (Chomsky, 1987 ص 17) . والفعل والفاعل تعلوهما عجزة واحدة تتفرّع إليهما على نحو ما يتبين من التمثيل شجرياً للجملة .

• جلس زيد



فالفاعل يتحكّم في الفاعل . ذلك أنّ العقدة التي تعلو عقدتي الفعل والفاعل هي الجملة . وهي تتفرّع إليهما معا .

2- دور الفعل في تحديد المسند إليه في الجملة الفعلية أو المركّب الإسنادي وظيفه وموقعا

1-2 - دور صيغة الفعل في تحديد وظيفة المسند إليه :

لا شكّ أن نقل صيغة الفعل من فعل إلى فُعل يغيّر وظيفة المسند إليه نحويّاً ومنطقيّاً . فكتب بمعنى التقدير مثلاً فعل ثلاثيّ المحلّ يقتضي في البنية العميقة فاعلاً ومفعولين . نقول :

• كتب الله عليكم الصّيام

فيكون المسند إليه في هذه البنية فاعلاً . فإذا حُوّلت بإسناد الفعل فيها إلى غير الفاعل وقع حطّ في عدد المحلّات بواحد . فاستوجب الفعل محلّين بدل الثلاثة :

مسنداً إليه يكون نائب فاعل ومفعولاً به كما هي الحال في الآية :

• (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) (البقرة 183-)

فالمسند إليه في البنية السطّحية المحوّل صار نحويّاً نائب فاعل ومنطقيّاً مفعولاً بعد أن كان في البنية العميقة مفعولاً نحويّاً ومنطقيّاً في آن .

2-2 - دور نوع مقولة المكوّن الواقع صدرا في تقدير نوع الجملة ووظيفة المكوّنات :

2-2-1 - مقولة رأس الجملة :

يتفق جمهور التّحويين بصريين وكوفيّين على تقسيم الجملة نظريّاً إلى ضريين : اسميّة وفعلية لم يشذّ عنهم غير الزّمخشري وابن هشام . فقد جعلها

الأول أربعة أضرب (انظر المفضل ص20) والثاني ثلاثة (انظر المغني ج2 ص376). ولكن ذلك لم يحل دون حصول الاختلاف بينهم في نوع بعض الجمل باختلاف المدارس والتحويين على السواء.

وقد تعددت أسبابه. فكان السبب الاختلاف في نوع مقولة رأس الجملة أو رأس المركب تارة وفي تقدير الصدر فيها بالرجوع إلى البنية السطحية أو العميقة أخرى.

ومن أمثلة اختلافهم في نوع الجملة باختلاف تقدير نوع مقولة الصدر لتباين مفهوم بعض المصطلحات بين المدرستين البصرية والكوفية ما حصل في نحو :

• هيهات العقيق.

• وأقائم الزيدان ؟

فاعتبار الكوفيين اسم الفعل واسم الفاعل من أنواع الأفعال¹ جعل الجملتين عندهم فعليتين تتكوّنان تباعا من اسم فعل أو اسم فاعل مسند ومن مسند إليه فاعل ولكن عدّ البصريين صدريهما من قبيل الأسماء جعلهما اسميتين في نظرهم تتكوّن كل منهما من مبتدأ مؤخر وخبر مقدم.

وهذا ما يفسّر تذبذب ابن هشام في تخريج الجملة الأولى. فقد جعلها في مغني اللبيب من أمثلة الاسمية في تعريفه الجمل بالحدّ والمثال. قال : « فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيئات العقيق وقائم الزيدان عند من جوّزه، وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد و ضرب اللص وكان زيد قائما ويقوم زيد وقم » (المغني ج2 ص376). وعدّها فعلية في شرحه قطر الندى. قال : « فهيئات اسم فعل وهو بمعنى بعدّ والعقيق فاعل به » (شرح قطر الندى ص46).

وكان من نتائج هذا الافتراق في نوع المقولة الواقعة رأسا للجملة أن اختلف نوع الجملة فيهما ووظائف مكوّناتها بحسب التقديرين. وأثر ذلك في وظيفة المسند إليه في الجملة. فاختلف تقديره بحسب المدرسة. فهو على تقدير الكوفية فاعل وعلى تقدير البصرية مبتدأ.

2 - 2 - 2- مقولة رأس المركب في باب الاستثناء :

وكذا كان الأمر في باب الاستثناء. فقد اختلف النحاة في المركب الذي تقع حاشا وخلا وعدا رأسا له فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّها حرف دائما بمنزلة إلا، لكنّها تجزّ المستثنى. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنّها تُستعمل كثيرا حرفا جاريا وقليلًا فعلا

1 - يعتبر الكوفيون اسم الفاعل واسم المفعول ضربا من الأفعال سموه بالفعل الدائم راجع في ذلك مهدي المخزومي 1964 ص115 و117 مثلا ويعدّون اسم الفعل فعلا (انظر نفس المرجع ص22).

متعدّياً جامدا لتضمّنه معنى إلّا . . . وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام. فإذا قيل : قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا» (المغني ج 1 ص 122) وفاعل خلا « على الحدّ المذكور في فاعل حاشا. والجملة مستأنفة أو حالية على خلاف في ذلك. تقول : قاموا خلا زيدا وإن شئت خفضت إلّا في نحو قول لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَخْلَأَ اللَّهِ بِاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

وذلك لأنّ ما في هذه مصدرية. فدخلوها يُعَيِّنُ الفعلية. وموضع ما خلا نصب. فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو : أرسلها العراك. وقيل على الظرف لنيابتها وصلتها عن القوم. فمعنى قاموا ما خلا زيدا على الأول قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد. وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة أو ناصبة ثابت في حاشا وعدا « (ن م ج 1 ص 133-134).

فإذا قُدِّرَت أدوات الاستثناء هذه حروفا خافضة كانت المقولة الكبرى التي ترد الأداة رأسا لها مركبا بالجرّ مكوّنا من جار ومجرور. وإذا عُدَّت أفعالا كان المركب الذي تتصدّر مركبا إسناديا فعليا والمسند إليه فيه فاعلا واقعا ضميرا مستترا، واختلفت وظيفة المنصوب في هذا المركب باختلاف فعل الاستثناء على نحو ما ذكر آنفا. فالاختلاف في اعتبار نوع مقولة رأس هذا المركب حرفا أو فعلا يترتب عنه لا محالة اختلاف في نوع المركب ووظائف مكوّناته.

2-3- اختلاف نوع الجملة وما يترتب عنه من اختلاف ووظائف المكوّنات فيها باختلاف التقدير التركيبي.

وقد يترتب الاختلاف بين النّحاة في نوع الجملة ووظائف مكوّناتها في بعض البنى المسكوكة القائمة على غير إسناد ظاهر باختلاف التقدير التركيبي لنوع مقولة العنصر المحذوف. فتخرج التّحويين لنوع جملة البسملة ولوظائف مكوّناتها يختلف تبعاً لتقديرهم نوع مقولة المكوّن المحذوف أو المكوّنات ولوظيفته. فإن قدره التّحوي اسما على اعتبار أن الأصل في التركيب.

• « ابتدائي باسم الله

فاسمية. وهو قول البصريين» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 378-379) وإن قدر صدر الجملة « فعلا على أنّ الأصل فيها :

• « أبداً باسم الله

ففعالية. وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التّفاسير والأعاريب ولم يذكر الزّمخشريّ غيره. إلّا أنّه يقدر الفعل مؤخرا مناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له « (ن م ج 2 ص 379). فيكون الفعل و الفاعل على هذا التأويل محذوفين اقتصارا.

4-4- دور معنى الفعل في تقدير نوع الجملة ووظائف المكونات فيها
والمسند إليه خاصة :

2-4-1- الجملة المبدوءة بأفعال ناقصة : كان وأخواتها :
يلاحظ الباحث أن العرب تستعمل هذه الأفعال بطريقتين :
- الأولى نحو :

• كانت الكائنة

فالفعل فيها يدلّ على الحدث. وهو مستغن بمرفوعه. فكان لذلك فعل تامّ لا
يختلف في ذلك عن قام في نحو :

• قام زيد

- والثانية نحو :

• كان زيد قائما

فلا يُكتفى في هذه الجملة بكان والمسند إليه. وقد اختلف النحاة في هذه الجمل
شديدا. فالبصريّون المتأخرون مثلا يميّزون بين الاستعمالين بالرجوع إلى الفعل.
فإن دلّ على الحدث كانت الجملة الواقع رأسا لها فعلية والمرفوع فاعلا. وإن اقتصر
على الدلالة على الزمن كما هي الحال في الاستعمال الثاني كانت الجملة اسمية
والفعل ناسخا وكان المرفوع اسمه والمنصوب خبره (انظر مثلا السيوطي، مع
الهوامع ج2 ص62 والعكبري، 1986 ص295-301). ولكن الكوفيين «على أنّها
تامة» (نحلة، 1991 ص119).

وقفى على آثارهم بعض المستشرقين في اعتبار المنصوب بها حالا وبعض المحدثين
من العرب في «اعتبارها أفعالا تامة» (ن م ص119 وانظر أيضا المخزومي، 1964
ص178). و قديما تابعهم ابن هشام. فعّد :

• كان زيد قائما

ضمن أمثلة الجملة الفعلية . و قد تقدّم قوله. إلا أنّه أجاز في نحو :

• (إنّ في ذلك لذكرى لمن كان له قلبٌ) (50 ق 37)

• (و فانظر كيف كان عاقبة مكرهم) (27 النمل 51 -)

• و أين كان زيد قائما ؟

• و زيد كان له مال .

«نقصان كان وتامها وزيادتها وهو أضعفها» (المغني ج2 ص559). يقول مثلا في تحليل
الآية الثانية « يُحتمل في كان الأوجه الثلاثة . إلا أنّ الناقصة لا تكون شانية لأجل
الاستفهام ولتقدّم الخبر . وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ
على الزيادة » (ن م ج2 ص559). فيختلف نوع الجملة بحسب التقدير. وكذلك
وظائف المكونات فيها. فهي على تقدير الزيادة والنقصان اسمية والمسند اليه فيها على
التوالي مبتدأ واسم كان، وعلى تقدير التمام فعلية والمسند إليه فاعل.

وكذلك الحال في الجملة المبدوءة بعسى في أكثر استعمالاتها وقد اقتصرنا على اثنين منها مشهورين من نحو :

• عسى زيد أن يقوم

• و عسى أن يقوم زيد

فأما في الاستعمال الأول فقد تبين أن الآراء في كون عسى فعلا تاماً أو ناقصاً. فكانت في هذه المسألة أربعة :

- اثنان منها على اعتبارها فعلاً تاماً. ذهب سيبويه والمبرد إلى « أنها فعل متعدّد بمنزلة قارب معنى وعملاً أو قاصر بمنزلة قُرب من أن يفعل وحذف الجار توسعاً » (المغني ج 1 ص 151-152). وإلى تمامها يذهب الكوفيون أيضاً. ولكنهم يعتبرونها فعلاً لازماً. فهي عندهم « فعل قاصر بمنزلة قرب وأن يفعل بدل اشتغال من فاعلها. . . ويردّه [في نظر ابن هاشم] أنّه حيثنّ يكون بدلاً لازماً تتوقّف عليه فائدة الكلام. وليس هذا شأن البدل » (ن م ج 1 ص 152). فالجملة فعلية على هذا التقدير. ووظيفة زيد واحدة على التخريجين. فهو فاعل ولكن وظيفة المكوّن الثاني هي التي تختلف من المفعول إلى البدل بحسب التحوين.

- واثنان منها على أن عسى فعل ناقص. « أحدهما وهو قول الجمهور أنّه مثل كان زيد يقوم. واستشكل بأنّ الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات. ولا يكون الحدث عين الذات. وأجيب بأمر أحدها : أنّه على تقدير مضاف إمّا قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام ومثله (ولكن البرّ من آمن بالله) (2 البقرة 177-) أي ولكن صاحب البرّ من آمن بالله أو ولكن البرّ يرّ من آمن بالله. والثاني أنّه من باب «زيد عدل وصوم». ومثله (وما كان هذا القرآن أن يفترى) (10 يونس 37-). والثالث أنّ أن زائدة لا مصدرية. وليس بشيء لأنها قد نصبت ولأنّها لا تسقط إلّا قليلاً والثاني أنّها فعل ناقص كما يقول الجمهور وأن الفعل بدل اشتغال كما يقول الكوفيون وأنّ هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة حمزة :

• (ولا تحسبنّ الذين كفّروا أنّهم نملي لهم خيّر) (3 آل عمران - 178)

بالخطاب واختاره ابن مالك « (ابن هشام، المغني ج 1 ص 151-152). وأما في الثاني فالإتفاق يكاد يكون تاماً. فجمهور التحوين على أنّ الفعل تامّ. «هذا هو المفهوم من كلامهم» (ن م ج 1 ص 152) حسب عبارة ابن هشام. ولم يشدّ عنهم غير ابن مالك. فهو يرى أنّ عسى فعل ناقص أبداً. ولكن سدّ أن وصلتها في هذه الحالة مسدّ الجزأين كما في نحو : (أحسب الناس أن يتركوا)

1 - لعسى استعمالات سبعة عندها ابن هشام في الجزء الأول من مغني اللبيب ص 151-154.

2 - وفي مصحف عثمان أسند الفعل حسب إلى ضمير الغائب.

[(29 العنكبوت 2)] إذ لم يقل أحد أن حسب خرجت في ذلك عن أصلها »
(ن م ج 1 ص 152)

2-4-3 - ما يترتب عن الاختلاف في تمام هذه الأفعال أو نقصانها .
ويترتب عن اختلاف التحوين في اعتبار كان وأخواتها وفعل المقاربة عسى أفعالا
تامة أو ناقصة اختلاف في تقدير نوع الجملة ووظائف المكونات فيها . فالجملتان :

• كان زيد قائما

• و عسى زيد أن يقوم

على النقصان اسميتان والمسند إليه في الأولى اسم كان وفي الثانية اسم عسى
والمسند فيهما تابعا خبر كان وخبر عسى ، وعلى التمام فعليتان والمسند إليه فيهما
فاعل أبدا والمنصوب في الجملة الأولى حال وفي الثانية مفعول عند سيبويه والمبرد
ويدل احتمال من فاعلها عند الكوفيين .

2-5- دور موقع الفعل ونوع مقولة المسند في البنية السطحية في تحديد
نوع الجملة ودرجة تركيبها ووظائفها ونوع مكوناتها

لاحظنا أن جمهور النحاة أجمعوا نظريا على وجود نوعين من الجمل فعلية
واسمية . وأنفقوا على حديهما . « فالاسمية هي التي صدرها اسم . . . والفعلية هي
التي صدرها فعل . . . » (ن م ج 2 ص 376) . ولكن نحاة المدرستين ونحاة المدرسة
الواحدة أحيانا اختلفوا على المستوى الإجمالي في نوع بعض الجمل لأسباب شتى .
منها اختلاف مفهوم الفعل عند المدرستين . ومنها الاختلاف في التأويل التركيبي
لبنية الجملة العميقة ، وقد تقدم التمثيل لهما وبيان ما نتج عنهما من اختلاف في
تقدير نوع الجملة ووظائف المكونات فيها وخاصة المسند إليه . ومنها الاختلاف
في الصدر . أهو الذي يكون في أصل البنية أو ذاك الذي يكون في البنية المنجزة .
ونجزي في بيان أثره بضريرين من الأمثلة .

2-5-1- الضرب الأول

فقد حصل ذلك في أسلوب المدح والذم وفي نحو :

• زيد قام

كما وقع في الجملة التي يدخل عليها ناسخ فعلي على نحو ما هو مبين آنفا .
فالجملة :

• زيد قام

مختلف فيها . فهي « اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل » (ابن هشام ، المغني ج 2
ص 379) عند جمهور النحاة البصريين . فإن جوز بعضهم كالمبرد وابن العريف
وابن مالك فعليتها فعلى الإضمار والتفسير (انظر ن م ج 2 ص 379) . وهي فعلية
عند الكوفيين « على التقديم والتأخير » (ن م ج 2 ص 379) . فالكوفيون لا يعتبرون
الصدارة الفعلية على نحو ما يفعل البصريون بل يعتدون بالصدارة في أصل

التركيب. فهم يعدون في تقدير نوع الجملة إلى أصل بنيتها ولا يقتصرون على المظهر السطحي الذي تجسّمه البنية المنجزة. فلا فرق عندهم في نوع الجملة بين :

• قام زيد

• و زيد قام

فالمنعى واحد والمكوّنات واحدة. فهم يراعون في ذلك نوع المسند وموقعه الأصلي غير آبهين بالاختلاف في بنية الجملتين السطحية. فالجملتان عندهم فعليّتان لكون المسند فيهما فعلا، وهو صدر الكلام في أصل التركيب. فليست الجملة الثانية إلا جملة متحوّلة عن الأولى بتقديم الفاعل على عامله. وهو أمر جائز عندهم يستدلّون عليه بقول الزّباء :

• ما للجمال مشيهاً وثيدا أجندلاً يحملن أم حديداً

« أي وثيدٌ مشيهاً. وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب » وثيدا « أي ظهر وثبت » (السيوطي، مع الهوامع ج 1 ص 71). ولكنّ البصريين يرون أنّ موقعه الفعلي في الجملة هو الذي يحدّد نوعها. فالجملتان السابقتان مختلفتان عندهم نوعاً. فالأولى فعليّة والثانية اسميّة رغم كون المسند فيها واحداً هو قام. فهم « قسموا الجمل إلى جملة فعليّة وجملة اسميّة بالرجوع إلى فئة الكلمة التي تُبتدأ بها الجملة » (م زكريا، 1982 ص 28) في « البنية المنجزة » « فلا يرتبط تقسيم هذا ورود الفعل أو بعدم وروده في الجملة » (م زكريا، 1982 ص 28) على حدّ تعبير زكريا¹.

ولم يخرج من خالف جمهور البصريين في تجويزهم فعليّتها مثل المبرد وابن العريف وابن مالك حقاً عمّا سطروه من وجوب اعتماد البنية المنجزة في تقدير الجملة والتحويل في التقسيم على الصّدر الفعلي. لذلك اختلف تخريجهم لهذا النوع من الجمل عن تخريج الكوفيين. فقد أولوا هذه الجمل تركيباً بما يتماشى ومسلمات البصريين. فجعلوا المرفوع فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر على نحو ما فعلوا في باب الاشتغال، في تخريج المفعول به. فالإتفاق على أساس تقسيم الجمل بحسب مقولة المكوّن الإسنادي الذي يتصدّرها تام بين المدرسة البصريّة والكوفيّة على المستوى النظري. ولكن الاختلاف واقع في مستوى التطبيق. ذلك أنّ الكوفيين لا يعتبرون الصّدارة الفعلية على نحو ما يفعل البصريون، بل يعتدّون بالصّدارة في أصل التركيب. فهم يعدون إلى « البنية العميقة »² للجملة ولا يقتصرون على مظهرها السطحي.

1 - انظر حديث زكريا عن الجملة في النحو العربي. والحق أنّ هذا الأساس لا يصحّ إلا بالنسبة إلى المدرسة البصريّة و النحو المدرسي.

2 - وضعنا المصطلح بين ظفرين لأن النّحاة لم يعرفوه بل عرفوا البنية الأصليّة. وكذلك فعلنا مع غيره من المصطلحات الحديثة في الحديث عن التراث النحوي.

فالخلاف بين المدرستين في هذه المسألة خلاف في المنهج والمسلّمات. فلولا قولهم بامتناع تقدّم المعمول على عامله ما كان لينشأ الاختلاف في تقدير نوع الجملة ودرجة تركيبتها ووظائف مكوناتها ونوع مقولة بعضها.

فالرأي الغالب، وهو رأي البصريين، أنّها اسميّة مركّبة مبتدؤها زيد وخبرها جملة فعليّة أيّ مركّب إنشادي فعليّ. ولكتّها عند الكوفيين جملة بسيطة أخرى فعلها وقُدّم فاعلها. وهو أمر جائز عندهم (انظر السيوطي، همع الهوامع ج2 ص254-255).

وهكذا تختلف وظيفة المسند إليه في مثل هذه الجمل بحسب تقدير نوعها فإذا خُرّجت على الفعلية كان فاعلها مقدّمًا على عامله إلا عند من خرج عن إجماع البصريين في تقرير اسميتها دون أن يتحرّر من مسلّماتهم. وإذا اعتبرت اسميّة كان المسند إليه فيها مبتدأ.

والحقيقة أنّ الاختلاف في ماهية الصدر أساسه عامليّ. ومرّده إلى اعتداد البصريين بنظرية العامل. فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله لأنّ مرتبة العامل عندهم قبل المعمول إذ لا يتقدّم الأثر على المؤثر (انظر في ذلك ابن يعيش ج1 ص75-76 والاسترابادي، شرح الكافية ج1 ص23) وإذا كان البصريون قد خرّجوا الآيات التالية :

• « (إن امرؤ هلك) » (4 النساء 176) (شرح الكافية ج1 ص177

وابن هشام، شرح الشذور ص35)

• « (وإن أحد من المشركين استجارك) ¹ » [(9 التوبة 6)]

• « (وإذا السماء انشقت) » [(84 الانشقاق 1)]

على الفعلية والمرفوع فيها على الفاعلية على نحو ما يفعل الكوفيون، وإن «نقل [عن سيبويه والأخفش ² موافقة [الكوفيين] في جواز وقوع الاسميّة المشروطة بعد [إذا] لكن على ضعف» (الاسترابادي، شرح الكافية ج1 ص174). وكذلك فعل الزمخشري في نحو:

• هل زيد خرج ؟

فزيد عنده «فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر» (المفصل ص22) وابن هاشم في تخريج المرفوع في الجملة الثالثة من قول الشاعر :

• صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصَّدودَ وَ قَلَمًا وَصَالًا عَلَى طُولِ الصَّدودِ يَدُومُ.

« على أنّه يبدوم محذوفًا مفسّرًا بالمذكور» (المغني ج2 ص582) ردّا على من جعله مبتدأ. فليس في ذلك تناقض مع أساس التقسيم عندهم ولا مع القول بوجوب تقدّم العامل على معموله كما يؤمّن بذلك الظاهر.

1 - وانظر أيضًا في تخريج الآية الثانية المفصل ص22 وفي الثالثة شرح الكافية ج1 ص74.

2 - ما ورد بين معقّفين ليس من النصّ الأصليّ.

فتأويلهم لهذه الجملة كما يتضح جلياً من قول الزمخشري وابن هشام لا يتفق وتأويل الكوفيين. وإذا كانت «البنية السطحية» لهذه الجملة عند البصريين والكوفيين محوالة عن «بنية عميقة» فإن طريقة التحويل في التأويلين مختلفة. فهذه الجملة ناتجة عند الكوفيين عن نقل الفاعل إلى مركز الصدارة. ولكنها عند البصريين ناتجة عن نوع آخر من التحويل يتمثل في حذف الصدر فيها. فهي على ذلك فعلية. فالعامل في الفاعل عند الكوفيين الفعل الظاهر وعند البصريين فعل مقدر يفسره الظاهر. يقول ابن هشام في المثال الأول: «ارتفاع (امرؤ) في الآية الأولى على أنه فاعل فعل محذوف يفسره الفعل المذكور. والتقدير إن هلك. ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور خلافاً للكوفيين لأنّ الفاعل لا يتقدم على رافعه» (شرح شذور الذهب ص 35).

وقد ألبأ البصريين إلى مثل هذا التأويل خرق جملة الشرط المبدوء بأن أو جملة الظرف المبدوء بإذا أو قلماً لإحدى مسلماتهم. لذلك ردت بالتأويل إلى ما يطابق القواعد التي استنبطوها. فلو وردت هذه الجملة في غير السياق الشرطي أو الظرفي لكانت اسمية عندهم بلا منازع. ولكن اختصاص إذا وقلماً وجملة الشرط المبدوء بأن² بالفعلية أوجب عليهم تأويلها بالفعلية. وقد وردت كذلك في الآية 37 من سورة الرحمن. قال تعالى:

• (فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان).

2-5-2- الضرب الثاني: أسلوب المدح والذم

واختلف النحاة على المستوى الإجمالي أيضاً في صدر جملة المدح أو الذم من نحو:

• (ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا) (7 الأعراف 177-).

• و بش رجلا زيد

• و نعم فتاة هند

فصدر الجملة عند البصريين وجمهور النحويين فيها تباعاً (القوم الذين كذبوا) وزيد وهند وهو المسند إليه فيها. فالجملة عندهم اسمية مركبة تقدم خبرها الوارد «جملة فعلية» وتأخر المسند إليه المبتدأ للمبالغة. فكان فيها إضمار قبل الذكر. ففاعل فعل المدح أو الذم مقدر يفسره الاسم الظاهر المخصوص. « وعن الفراء والكسائي أنّ المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل » (ابن هشام، المغني ج 2 ص 389).

1 - « نقل عن المبرد اختصاص [إذا] بالفعلية فيجب عنده تأويل نحو : (إذا السماء انشقت بالفعلية) » (الإمتراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 174

2 - قال الإمتراباذي، « وكذا إن الشرطية فإن المرفوع في نحو (إن امرؤ هلك) يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في إن زيدا ضربته وألا زيدا تضربه في العرض » (ن م ج 1 ص 177).

فيكون الصّدر فيها الفعل وتكون الجملة فعلية . و يرد هذا التأويل في نظر ابن هشام شينان¹ :

- أحدهما دخول النَّاسخ عليه . تقول :

• نعم رجلا كان زيد

- و الثاني جواز حذفه لغير دليل كما في الآية :

• (يَسْأَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (18 الكهف - 50) .

وهكذا يختلف نوع الجملة ووظائف مكوناتها ونوعها بحسب التقدير . فعلى التقدير الأول فالجملة اسمية مركبة والمسند إليه فيها مبتدأ مؤخر، وهو المخصوص بالمدح أو الذم . وعلى الثاني فالجملة فعلية بسيطة لا تقدير فيها المحذوف والمخصوص فيها هو الفاعل .

2- 6 - الخلاصة :

بيّنا في ما تقدّم أن نوع الجملة يختلف على المستوى الإجمالي باختلاف المدارس والنّحاة أحيانا نتيجة لاختلاف المفاهيم والمنهج تعويلا على البنية المنجزة في تقدير الصدر في بعض التراكيب أو على البنية الأصلية ، واختلاف التقدير التركيبي أو التحويلات التي طرأت على بنية الجملة السطحية ، وأنّ هذا الاختلاف ينعكس دائما على تقدير درجة تركيبها أحيانا وعلى وظيفة المكونات فيها ونوع مقولتها . ومنها المسند إليه فيها . فهو في نفس التركيب يُخَرِّجُ تارة على الفاعلية وطورا على أنه مبتدأ أو اسم النَّاسخ .

الفصل الثاني ترتيب المكونات في الجملة

1 - مقدمة :

ترتيب المكونات في الجملة مبحث مشترك بين التراث النحوي العربي واللّسانيات الحديثة تفاوتت العناية به فيه وفيها تفاوتوا بالغا واختلفت المقاربة منهجا وزاوية نظر . فكان ترتيب المكونات ولا يزال مسألة خلافية بين النّحاة مدارس وأفراد .

2 - في التراث النحوي العربي :

2-1- احتفال النّحاة بهذا المبحث

فأما في التراث النحوي العربي فقد كان الاحتفال بهذا المبحث شديدا

1 - قال «ويرده نعم رجلا كان زيد و لا يدخل النَّاسخ على الفاعل وآنه قد يحذف نحو (يس) للظالمين بدلا) (المغني ج 2 ص 389) .

على نحو ما يتضح من تعدد المواطن التي تناوله النحاة فيها وتنوعها ومن ولع بعضهم به ومن شمول مقاربتهم له تجليات ووظائف.

2-1-1- المواطن :

فقد عالج النحاة مسألة الترتيب في أبواب مختلفة مثل :

أ (باب الوظائف مرفوعات كالفاعل (انظر مثلا : سيبويه ج 1 ص 34 وابن هشام، شرح قطر الندى ص (180-187) وابن السراج ج 1 ص (137-138) وابن يعيش ج 1 ص (74-82) والسيوطي، همع الهوامع ج 1 ص (253-266)) و نائب الفاعل (انظر شرح قطر الندى ص (187-192) والمبتدأ والخبر (انظر : سيبويه ج 1 ص 54 وابن يعيش ج 1 ص (82-102) والإسترباذي، شرح الكافية ج 1 ص (88-102) وابن هشام، شرح قطر الندى ص (117-127) والسيوطي، همع الهوامع ج 1 ص (32-37)) وخبر إن (انظر مثلا : سيبويه ج 1 ص (57-69) والمبرّد ج 4 ص 108 وابن السراج (ج 1 ص 101 و 230-231) وابن يعيش ج 1 ص (101-103) وابن هشام، شرح قطر الندى ص (148-178) والمغني ج 2 ص 588) أومنصوبات مثل المفعول به (انظر في ذلك: سيبويه ج 1 ص 34 و 71 و 73-80 و 96 و 98 و 119-120 و 135 و 144 والمبرّد ج 4 ص 102 وج 3 ص 202) والمفعول فيه (راجع في ذلك : المبرّد ج 4 ص 171 وابن السراج ج 1 ص 86 و 107-108 و 119 وج 2 ص 237-239 و 246 وابن يعيش ج 1 ص 92 وج 7 ص 142 والإسترباذي، شرح الكافية ج 1 ص 23 و 20 وابن هشام، المغني ج 2 ص 590-591 و 693-694 والسيوطي، همع الهوامع ج 3 ص 239-240) والمفعول معه (راجع في ذلك : ابن السراج ج 1 ص (209-212) والإسترباذي، شرح الكافية ج 1 ص (194-198) والسيوطي، همع الهوامع ج 3 ص 239-240) والحال (راجع في ذلك: سيبويه ج 1 ص (124-125) والمبرّد ج 3 ص 36 وج 4 ص 168 و 171 و 213-214 وابن السراج ج 1 ص 213-219 وج 2 ص 245-246 والأنباري ج 1 ص 250-252 والإسترباذي، شرح الكافية ج 1 ص 204-206 وابن هشام، المغني ج 2 ص 443-462 والسيوطي، همع الهوامع ج 4 ص 24-38) والتمييز (راجع : سيبويه ج 1 ص 205 والمبرّد ج 3 ص 32-38 وابن السراج ج 1 ص 117-119 و ص 222-223 و 228-230 والأنباري، الإنصاف ج 2 ص 828-830 وابن يعيش ج 1 ص 66 وج 2 ص 70-74 والإسترباذي، شرح الكافية ج 1 ص 217 وابن هشام، شرح قطر الندى ص 187 والمغني ج 2 ص 462 والسيوطي، همع الهوامع ج 4 ص 71-72) والمستثنى (انظر الإسترباذي، شرح الكافية ج 1 ص 224).

ب (وباب العوامل أنواعا وخصائص توزيعية :

فقد جعلوها أنواعا تختلف قوة وضعفا ووضعوا سلمية تنتظمها. فالفعل المصروف عندهم وهو الفعل الحقيقي (انظر: (ابن هشام، المغني ج 2 ص 523-527) و(ابن

يعيش ج 7 ص 62-69) و(سيبويه ج 1 ص 34-37) و(ن م ج 1 ص 118-127) و(ن م ج 1 ص 204-211)) أخواها بلا منازع. تليه في الرتبة بعض الأفعال غير الحقيقية كالنواسخ (انظر مثلاً : (ابن السراج ج 1 ص 81-98) و(ابن هشام، شرح قطر الندى ص 127) و(ابن يعيش ج 7 ص 89-127) و(سيبويه ج 1 ص 45-54) و(السيوطي، جمع الهوامع ج 1 ص 62) و(ن م ج 1 ص 131) و(المبرد ج 4 ص 87) و(ن م ج 4 ص 98-106)) وبعض الصفات (راجع في ذلك : (سيبويه ج 1 ص 108-118)) والمصدر (راجع ابن السراج ج 1 ص 137-140)). ففعلاً التعجب (انظر ابن السراج ج 1 ص 98 والزمخشري، المفصل ص 142) وأفعال المدح والذم (انظر ابن السراج ج 1 ص 117-119 وج 2 ص 228) وأسماء الأفعال (انظر : (ابن السراج ج 1 ص 141-147)) و(ابن هشام، شرح قطر الندى ص 256) و(المبرد ج 4 ص 202-204) والصفة المشبهة (انظر ابن السراج ج 1 ص 137 وج 2 ص 228) ومعنى الفعل مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس وغيرها.

كما عني التحاة بالترتيب في علاقته بخصائص الفعل أو المشتق التوزيعية. فميزوا بين الفعل اللازم تصبب والمتعدي ضرب مثلاً وبين اسم الفاعل والمفعول من ناحية والصفة المشبهة من أخرى. فأجازوا تقديم المفعول به على الفعل الثاني وتوسطه بينه وبين الفاعل وتأخره عليهما جميعاً. تقول¹ :

• ضرب عبد الله زيدا

وهو الأصل في الترتيب

• وضرب زيدا عبد الله

• وزيدا ضربتُ

ولكن «أكثر البصريين² لا يجيزون غير التأخير في نحو :

• تصبب زيد عرقاً

فلا تقول³ :

* عرقاً تصبب زيد

* وتصبب عرقاً زيد.

لاختلاف الفعلين في رأي فريق من التحاة إذ يتعدى الأول إلى مفعول ولكن الثاني «أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول» (سيبويه ج 1 ص 204). فهو «فعل لا يتعدى إلى مفعول. وإنما هو بمنزلة الانفعال» (ن م ج 1 ص 205) «فلا يقدم المفعول فيه» (ن م ج 1 ص 205) وحفظاً لسلمية رتبة الفعل والفاعل في رأي آخر. فليس التمييز غير فاعل في الحقيقة. ورتبة الفاعل محفوظة

1 - الأمثلة الثلاثة من الكتاب ورد الأولان في ج 1 ص 34 والثالث في ج 1 ص 80.

2 - العبارة للأثباري في الإنصاف ج 2 ص 828

3 - والمثالان لابن يعيش. انظر في ذلك شرح المفصل ج 1 ص 74.

أبدا (انظر في ذلك ابن يعيش ج 2 ص 74-75). فالفاعل لا يتقدم على فعله. «فالأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه» (ن م ج 2 ص 75) وقد منعوا تقديم مفعول الصفة المشبهة. فلا يقول القائل :

« * هو وجها حسن

« * ولا هو حسب الأب كريم » (ابن السراج ج 2 ص 229)

وهو يريد :

• هو حسن وجها

• وهو كريم حسب الأب

ج (وأبواب أخرى مختلفة تتصل بخصائص المكونات إغرابا (انظر في ذلك : ابن هشام، المغني ج 2 ص 514-515 والإسترباذي، شرح الكافية ج 1 ص 22 وسيبويه ج 1 ص 127-137 ون م ج 2 ص 122) وخصائص توزيعية (انظر مثلا: «الباب الثالث في شبه الجملة وأحكامه» في المغني ج 2 ص 433-450) أو بقوة الجملة الإنجازية (انظر «فصل في مسائل الدعاء والأمر والنهي» (ابن السراج ج 2 ص 170)) أو بمقبوليتها (انظر في ذلك «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة» (سيبويه ج 1 ص 25-26)).

2-1-2- أفراد بعضهم الترتيب بفصول خاصة.

فتناول النحاة هذا المبحث كان موزعا في مؤلفاتهم على أبواب شتى لا ينتظم فيها فصل وهو غير منهجي. فالعناية به تختلف في آثارهم باختلاف العوامل والوظائف. وتتراوح بين الاحتفال ومجرد الإشارة العابرة والإهمال التام. فنادرا ما جعل بعض النحاة الترتيب مبحثا قارا في دراسة الوظائف مثلا على نحو ما فعل السيوطي (ت 911 هـ) في جمع الهوامع. وقلما خصه النحاة رغم بالغ اهتمامهم به اهتماما اضطرتهم إليه نظرية العامل، بفصل في مؤلفاتهم لا نستثني غير نفر منهم ابن السراج (ت 316 هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) وابن هشام (ت 761 هـ). فقد عني ثلاثتهم بمبحث الترتيب عناية لا يفوقها غير اهتمام السيوطي به. إلا أنهم على عكس صاحب الهمع قد أفردوه بفصول ثلاثة :

فأما الأول فخصه بفصل وسمه بـ «باب التقديم والتأخير» (ابن السراج ج 1 ص 223-256) ضبط فيه ثلاث عشرة حالة لما يجوز تقديمه من المكونات. وأما الثاني فقد أفرد به «فصل القول في التقديم والتأخير» (الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 83-111). وأما الأخير فاهتم بضرب من التقديم غير مألوف اختلف النحاة فيه بين مجيز ومانع. هو تقديم المضمر على الظاهر في فصل وسمه بـ «المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 489-793).

2-2- شمول مقاربتهم مبحث الترتيب :

غير أن مقاربتهم هذا المبحث وإن لم تكن منهجية فقد كانت شاملة إذ تناول النّحاة بالدرس كل تجلّيات التّرتيب تقدّما وتوسّطا وتأخيرا¹. وطال تحليلهم من هذه الزاوية معظم مكونات الجملة²، وإن تركّز الاهتمام في مؤلفاتهم على وظائف معينة دون أخرى كالبتدأ والخبر وخبر كان وأخواتها وخبر إنّ وأخواتها في الجملة الاسمية والفاعل والمفعول به والمفعول فيه والحال والتمييز في الجملة الفعلية. ونُظِرَ إلى هذا المبحث في التراث النّحوي من زوايا مختلفة معنوية وتركيبية وعملية خاصة وسياقية نفسية.

2-3 - أساس المقاربة :

فتعددت أوجه مقارنة التّرتيب في التراث النّحوي العربي ظاهرا. إلا أن الباحث يتبين في غير عناء أن مقاربتهم هذه المسألة اتخذت اتجاهين كبيرين متكاملين.

2-3-1- الاتجاه البلاغي :

فأما الأوّل فغلب الوظيفة الإيلاغية. فاهتم بالرسالة التي يريد المتكلم بثها في علاقتها بسياق الخطاب، وهو اتجاه الجرجاني خاصة. وقد كان سيبويه سباقا إليه في كتابه (انظر في ذلك ج 1 ص 34 و 48 و 80-81). وإلى ذلك نبه الجرجاني (انظر دلائل الإعجاز ص 84). إلا أنه بقي في مقاربتهم مبحث التّرتيب نحويا، لم يستطع التّخلص من أسر نظرية العامل (انظر في ذلك سيبويه ج 1 ص 59 و 72-73 و 96 و 108 و ج 2 ص 124).

أ) عند سيبويه :

فسيبويه نظر إلى التّرتيب نظرة النّحوي. فتنزّلت مقاربتهم هذا المبحث في إطار نظرية العامل. فهو اهتم بالفروق البلاغية في التراكيب التي يجوز في ترتيب مكوناتها أكثر من وجه. وهي التي يكون العامل فيها فعلا متصرفا حقيقيا كان أو غير حقيقي وينتفي فيها المانع المعنوي أو التركيبي. فهو راعى في تفسير أوجه التعدد قوة العامل في مستوى أول ومقتضيات سياق الخطاب بعد ذلك. فالتلفظ أراد بالبنية المحوّل :

1 - لم يُدرس ترتيب المكونات بشكل منهجي في غير همع الهمع للسيوطي (انظر في ذلك مثلا :

- الجزء الأوّل ص 32-37 و 87-90 و 142-143 و 160-161 و 197-198 و 221-224.

- والجزء الثالث ص 9-12 و 239-240.

- والجزء الرابع ص 24-33 و 36-38 و 71-72)

2 - مثل العناصر الإسنادية في الجملة الاسمية والمكونات الأوّلية الأساسية في الجملة الفعلية من فاعل ونائب فاعل ومفعول به وغير الأساسية من مفعول فيه ومفعول معه وحال وتمييز ومستثنى. إلا أنه لم تقع العناية ببعض المكونات أو الإشارة إلى ترتيبها مثل :

- نائب الفاعل في غير شرح قطر الندى ص 188

- والمفعول معه في شرح الكافية ج 1 ص 195 و همع الهوامع ج 4 ص 239.

- والمستثنى في شرح الكافية ج 1 ص 224.

• زيدا ضرب عبد الله

ما أراد بالبنية الأصلية :

• ضرب عبد الله زيدا

ولكنه قدم «الذي بيانه أهم له، وهو ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانه ويعنيانه»¹.
فالتبشير هو مناط التقديم عنده. والأمر على عكس ذلك في نحو:

• كان زيد حليما

• وكان حليما زيد

إذ هو علة التأخير. «فإذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك. فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت : حليما فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت كان حليما فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة. فهو مبدوء به في الفعل، وإن كان مؤخرا في اللفظ» (سيبويه ج 1 ص 47-48).

ب) عند الجرجاني :

ولكن عبد القاهر الجرجاني نظر إلى مسألة الترتيب نظرة البلاغي والناقد. فتخلص من أسر العامل. ولم يهتم بالجملة كالنحاة بل بالنص. وإذا كان لم يهملها وركز عليها وأفرد لها بفصل القول في التقديم والتأخير «(دلائل الإعجاز ص 83-111) فلسبيين :

- أولهما كونها أقصر النصوص

- والثاني : لدور النظم في فضل كلام على آخر في نظره

«وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو تعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت. فلا تزيع عنها وتحفظ الرسوم التي رُسِمت لك. فلا تخل بشيء منها» (دلائل الإعجاز ص 64). ولا هو اقتصر كـ بعض النحاة في تفسير التقديم على القول بـ«العناية ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم» (ن م ص 84). فقد رأى من الواجب «أن يعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية فيه» (ن م ص 84). وما كانت غايته في تناول هذا البحث غايتهم. فهو فيه ناقد يسعى إلى التدليل على أن أسباب استحسان الكلام لفظية ليس للمعنى فيها يد (انظر أسرار البلاغة ص 22)، وما هو بنحوي. فتركيب الكلام على طريقة معلومة وحصوله على صورة من التألف مخصصة أحد أسباب التفاوت في الحسن بين كلام وكلام (انظر ن م ص 4).

وهو يرى أن مضمون الرسالة يتحدد في ذهن المرسل مراعيًا فيه سياق الحال (انظر دلائل الإعجاز ص 84) وأن ليس الكلام إلا انعكاسا للمعاني الواقعة

1 - العبارة من الكتاب ج 1 ص 84 وقع التصرف فيها بإبدال ضمير الجمع الغائب المذكور بالمفرد.

في النفس وأن ترتيبه في البنية المنجزة تابع لترتيبها في النفس مطابق له . فـ«اللفظ تبع للمعنى في النظم» (دلائل الإعجاز ص45) . «فإذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ . بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» (ن م ص44) «فالألفاظ أوعية للمعاني» (ن م ص43) . فهي «لا محالة تتبع المعاني في مواقعها . فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق» (ن م ص43) .

ويقدم عبد القاهر أمثلة تحليلية على ذلك ملحا على سياق الخطاب في بنية الرسالة التي يتلفظ بها الباحث فجتزئ منها بمثلين :

- يتمثل الأول في تقديم المفعول به على الفاعل في نحو :

• قتل الخارجي زيد

- والثاني في تأخيريه عليه في مثل :

• قتل زيد رجلا

فليس من قبيل الصدفة أن يقدم المتلفظ المفعول به على الفاعل طورا ويؤخره آخر . فهو في ضبطه معاني رسالته محكوم بسياق الخطاب . وهو في تلفظه لها مقيد بترتيب معاني الرسالة في نفسه . فبحسب ترتيبها فيها يكون ترتيب اللفظ في الكلام .

فالجرجاني في تفسيره تقديم المفعول به على الفاعل في المثال الأول وتأخيريه عليه في الثاني يحتج بأراء التحويين . فينسب إليهم التعليل التالي : «أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعينهم منه شيء . فإذا قُتل وأراد مرید الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي . فيقول :

• قتل الخارجي زيد

ولا يقول :

• قتل زيد الخارجي

لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعينهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه .

ثم قالوا : فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أنه يقتل فقتل رجلا وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنه يقدم ذكر القاتل . فيقول :

• قتل زيد رجلا

ذاك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه وبعده كان من الظن . ومعلوم أنه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث كان واقعا بالذي

وقع به ولكن من حيث كان واقعا من الذي وقع منه» (دلائل الإعجاز ص 84-85).

فكل من الخارجي وزيد في الجملتين السابقتين محور بلغة اللسانين إذ هما «محط الحديث داخل الحمل في مقام معين»¹. فالتقديم أو التأخير في المثالين اقتضاه سياق الخطاب في نظر الجرجاني.

2-3-2- الاتجاه الشكلي أو اتجاه جمهور النحاة :

وأما الثاني فعُنيَ بالشكل غالبا، وإن لم تنعدم الإشارات فيه إلى المعنى.

2-3-2-1- تحليل الترتيب بالمعنى :

فالباحث يجد حديثا عن المعنى في صلته بالترتيب في مواطن خمسة :
- أولها تحليلهم تقديم المبتدأ النكرة على الخبر الواقع مركبا بالجر شذوذا عن القاعدة (انظر مثلا ابن يعيش ج 1 ص 90 و 93).

- والثاني قولهم بوجوب تقديم الفاعل على المفعول به إذا انتفت «الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر» (ابن هشام، شرح قطر الندى ص 185) اللفظية أو المعنوية (انظر مثلا : ابن السراج ج 2 ص 246 وابن يعيش ج 7 ص 72-73 وابن هشام، شرح قطر الندى ص 185-186 والسيوطي، همع الهوامع ج 1 ص 259).

- والثالث في وجوب تأخير المفعول الثاني على الأول ما انتفت القرينة الدالة على كل منهما (انظر في ذلك ابن السراج ج 2 ص 246 وابن يعيش ج 7 ص 64).

- والرابع القول بوجوب تأخير الحال على صاحبها المفعول به إذا تطابق الفاعل والمفعول عددا وجنسا فانفتت القرينة المميزة (انظر في ذلك ابن السراج ج 1 ص 219 وج 2 ص 245).

- والخامس القول بوجوب تأخر كل من المفعول به والحال الواقعيين مركبين بالحصر (انظر مثلا الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 73-74).
وقد عمد النحاة في تحليل الترتيب بالمعنى إلى علتين اثنتين :

- الأولى انعكاس المعنى

- والثانية تجنب اللبس

أ) انعكاس المعنى :

فقد منع النحاة جواز تقديم المفعول به الواقع مركبا بالحصر على الفاعل والحال الواردة مثله على صاحبها لانعكاس المعنى. ذلك أن من مسلماتهم أنه

1 - من تعريف المحور في كتاب «من البنية الحملية إلى البنية المكونية» ص 72.

«إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو غير ذلك محصورا في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما إذا قلت مثلا :

• ما ضَرَبَ زيد إلا عمرا

فضارية زيد محصورة في عمرو أي ليس ضاربا لأحد إلا لعمرو. وأما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال أي يجوز أن يكون مضروبا لغير زيد أيضا، وبالعكس لو قلت :

• ما ضرب عمرا إلا زيد

مضروبية عمرو مقصورة على زيد أي لم يضربه إلا زيد وضارية زيد باقية على الاحتمال أي يصح أن يكون ضاربا لغير عمرو أيضا. وكذا في نحو :

• ما جاء زيد إلا راكبا

يجوز أن تكون حالة الركوب لغير زيد أيضا بخلاف

• ما جاء راكبا إلا زيد

فإذا تقرر هذا تبين أن ضرب زيد في قولك :

• ما ضرب زيد إلا عمرا

مقصود على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال. فلو قدمت عمرا على زيد فإما أن تقدمه عليه من دون إلا نحو :

• ما ضرب عمرا إلا زيد

وفيه انعكاس المعنى إذ تصير المضروبية خاصة والضارية باقية على الاحتمال، فلا يجوز، وإما أن تقدمه عليه مع إلا نحو :

• ما ضرب إلا عمرا زيد

فعند هذا نقول إن أردت أن عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد :

• ما ضرب أحدا أحد إلا عمرا زيد

اختل أيضا لأن مضروبية عمرو في أصل المسألة أعني في :

• ما ضرب زيد إلا عمرا

كانت على الاحتمال. وبالتقدير المذكور الآن صارت مضروبيته مختصة بزيد لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولا خاصا نحو :

• ما ضربني إلا زيد

وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلا خاصا نحو :

• ما ضربت إلا زيدا

أما إذا لم تذكرهما أو ذكرتهما عامين فليس فيما بعد إلا الاحتمال المذكور فاعلا كان أو مفعولا نحو :

- ما ضرب إلا زيد
- وما ضرب أحد إلا زيد

في الفاعل :

- وما ضرب إلا زيدا
- وما ضرب أحدا إلا زيدا

في المفعول وكذا إذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو :

- ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا . . . » (الاستراباذي، شرح الكافية

ج1 ص73-74)

فالمانع من تقديم المفعول به والحال الواردين مركبين بالحصص هو انعكاس المعنى .

ب (تجنب اللبس :

- بين الخبر والصفة :

ولم يجز التحاة تقديم مبتدأ النكرة على الخبر الواقع مركبا بالخبر أو بالإضافة في نحو 1 :

• لك مال

• وتحتك بساط

«خوفا من التباس الخبر بالصفة» (ابن يعيش ج1 ص93).

- والفاعل والمفعول به :

ومنعوا تقديم المفعول به على الفاعل إذا انعدمت القرينة الدالة على وظيفة كل

منهما و«انتهى الإعراب اللفظي» (الاستراباذي، شرح الكافية ج1 ص72) فيها

معا لمانع من الموانع مثل كونهما :

- اسمين مقصورين نحو 2 :

• ضرب عيسى موسى

• وضرب العصا الرحي

- أو اسمين مبنيين نحو 3 :

• ضرب هذا ذاك

• وضرب الذي في الدار الذي في البيت

« لأنه ملبس لا يبين فيه إعراب » (ابن السراج ج2 ص246)

- والمفعول الأول والثاني :

1 - ورد المثالان في شرح الفصل ج1 ص93

2 - ورد المثالان في الأصول ج1 ص219

3 - ورد المثال الأول في شرح الفصل ج7 ص63 وقد فضلناه على مثال الأصول : ضرب هذا الوارد والمثال الأخير في الجزء الثاني ص246

كما أوجبوا تأخير المفعول الثاني على الأول . فلم يجوز التقديم والتأخير للإلباسه .
ومن ذلك إذا قلت :

• أعطيت زيدا عمرا

لم يجوز أن تقدم عمرا على زيد وعمرو هو المأخوذ لأنه ملبس إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون الآخذ (انظر ابن يعيش ج 7 ص 64) . لذلك «وجب حفظ المرتبة لأن كل واحد منهما يصح منه الأخذ» (ن م ج 7 ص 64) . وكما لزم فيما تقدم «حفظ المرتبة ليعرف الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخره» (ن م ج 7 ص 63) لزم تقديم المفعول الأول على الثاني في مثل هذه الحالات الملبسة .

- والحال على صاحبها المفعول به

وكذلك فعلوا مع الحال وصاحبها المفعول به إذا اتفق الفاعل والمفعول عددا وجنسا . فلا تقول :

• ضربت قائما زيدا

إذا كان صاحب الحال زيدا «لأن قائما يلبس ولا يعلم أهو حال من التاء أو من زيد والفعل يبين فيه لمن الحال . والإلباس متى وقع لم يجوز لأن الكلام وضع للإبانة» (ابن السراج ج 1 ص 219) إلا أن يعلم المخاطب من القائم . «وكذلك إذا قلت :

• لقيت مصعبا زيدا منحدرا

لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت والمنحدر إلا زيدا لأنك إن قدمت وأخرت التيس» (ابن السراج ج 2 ص 245-246 وانظر ن م ج 1 ص 218 والسيوطي ، همع الهوامع ج 4 ص 37) . فالخوف من التباس الصفة بالخبر في المثال الأول والفاعل بالمفعول به في الثاني والمفعول الأول بالثاني في الثالث وحال الفاعل بحال المفعول في الرابع علة منع النحاة لأجلها تقديم المبتدأ النكرة على الخبر الواقع جاريا ومجرورا والمفعول به على الفاعل والمفعول الثاني على الأول والحال على صاحبها المفعول به . فإذا انتفت أسباب اللبس جاز :

- تقديم المبتدأ النكرة على الخبر الواقع مركبا بالجر كما هي الحال في أسلوب الدعاء من نحو :

• سلام عليك

• وويل لك

فهذه لا يلبس لأنه دعاء ، ومعناه ظاهره . ألا ترى أنك إذا قلت :

• سلام عليك

• وويل لك

بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا . وإذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل .
فقولك :

• سلاما عليك

• وويلا لك

بمنزلة :

• سلم الله عليك

• وعذبك الله» (ابن يعيش ج 1 ص 93)

وقد أُلح الاستراباذي في موضع آخر على تجنّب الإيهام في تقديم المبتدأ النكرة على المركب بالجر في أسلوب الدعاء. فقال : «ولمّا تأخّر الخبر عنه مع كونه جاراً ومجروراً لتقديم الأهم وللتبادر إلى ما هو المراد إذ لو قدمت الخبر وقلت : عليك، فقبل أن تقول : سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة. فيُظنّ أن المراد : عليك اللعنة» (شرح الكافية ج 1 ص 90).

- كما جاز تقديم المفعول به على الفاعل إذا توفرت القرائن اللفظية أو المعنوية الدالة «على تعيين أحدهما من الآخر». فأما اللفظية فمثل «اتصال علامة الفاعل بالفعل» (شرح الكافية ج 1 ص 72) وبه عنى الاستراباذي مطابقة الفعل الفاعل في الجنس في نحو¹ :

• ضربت موسى حُبلى

• وضربت موسى سعدى

• وضربت موسى سلمى

• وضرب هذه هذا

• وأرضعت الصغرى الكبرى

ومثل «الإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو :

• ضرب موسى عيسى الظريف» (ن م ج 1 ص 72)

• وضرب موسى العاقل عيسى²

«أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو :

• ضرب فتاه موسى» (ن م ج 1 ص 72)

• وضرب غلامه زيد³.

وأما القرائن المعنوية فنحو :

• أكل الكمثرى موسى (انظر ن م ج 1 ص 72 وشرح قطر الندى ص 185)

• «وأضنت سعدى الحتمى» (الشيوطي، همع الهوامع ج 4 ص 266)

1 - وردت هذه الأمثلة في كتب مختلفة. فأما الأوّل فمثال للاستراباذي في شرح الكافية ج 1 ص 72. وأما الثاني فللشيوطي في همع الهوامع ج 4 ص 266. وأما الثالث والخامس فلاين هشام في قطر الندى ص 185. وأما الرابع فلاين السّراج في الأصول ج 2 ص 246.

2 - المثال من همع الهوامع ج 4 ص 266. وهو موجود أيضا في شرح قطر الندى ص 185.

3 - تردد هذا المثال في المقتضب ج 4 ص 102 والأصول ج 1 ص 87 وشرح المفصل ج 1 ص 76 وشرح قطر الندى ص 185.

• وكسر الرّحى العصا (ابن السّراج ج 2 ص 245) .
وقد اكتفى التّحاة بالتمثيل لها دون شرح أو تفصيل إلا نادرا كما هي الحال في
الأصول وشرح المفصل . فقال ابن السّراج : « فإن قلت :

• كسر الرّحى العصا
وكانت الرّحى هي الفاعل وقد علّم أن العصا لا تكسر الرّحى جاز التقديم والتأخير»
(ابن السّراج ج 2 ص 245) . وقال ابن يعيش : « لو قيل :

• أكل كمثرى عيسى
جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق المخاطر إلى أن الكمثرى مأكول» (ابن يعيش
ج 1 ص 72) . فأشار كل من الرجلين بشكل لا لبس فيه إلى وجوب التطابق بين
سمات الفاعل والمفعول به الذاتية وسمات الفعل الانتقائية ، وإن لم يستعمل المصطلح
واكتفى الآخرون بمجرد التلميح إلى ذلك بالاقتصار على ذكر نوع السبب .

ولا شك أن القرائن المعنوية تمكن من تعيين كل من الفاعل والمفعول في
الجملة السابقة . فالفعل أكل وأضنى مثلا يتقي أولهما فاعلا سمته [+حيوان] عاقلا
أو غير عاقل وثانيهما سمته [-عاقل] ومفعولا يتسم بسمه [+غذاء] بالنسبة إلى
الأول و[+عاقل] بالنسبة إلى الثاني . وقد تطابقت سمات الفعلين الانتقائية مع
سمات الفاعل والمفعول به الذاتية في الجملتين . وقد أباح التّحاة

- تقديم المفعول الثاني على الأول إذا انتفى المانع « ، فإذا قلت :

• أعطيت زيدا درهما

جاز التقديم والتأخير ، فقلت :

• أعطيت درهما زيدا

لأنه غير ملبس ، والدرهم لا يكون إلا مأخوذا» (ابن السّراج ج 2 ص 246)
- والحال على صاحبها المفعول به . تقول :

• ضربت قائما زيدا

والقائم هو المفعول به إن علم المخاطب من القائم في الجملة (انظر ن م ج 2
ص 245) .

وهكذا يوظف التّحاة المعنى في جواز التقديم والتأخير ومنعه . فهم لا
يجيزون تقديم بعض المكوّنات الأساسيّة الأوليّة أو غير لأوليّة إذا نشأ عنه انعكاس
في المعنى أو لبس فيه . إلا أنهم يبيحونه إذا انعدم اللبس بوجود قرائن لفظية
أو معنوية تمكن من تعيين الفاعل والمفعول به . فالمنع مانع لجواز التقديم ودافع
إلى حفظ الرتبة .

غير أن دور الأسباب المعنوية في ترتيب المكوّنات محدود بالقياس إلى
الأسباب الشكلية تركيبية أو غيرها .

2-3-2-2- الأسباب التركيبية المانعة للتقديم أو التأخير

2-3-2-2-1 تنوعها :

عدد النحاة أسبابا كثيرة لوجوب التقديم حيناً ووجوب التأخير آخر . وقد خص ابن السراج مسألة « التقديم والتأخير » (ابن السراج ج 2 ص 222-256) بفصل طويل حدد فيه « الأشياء التي لا يجوز تقديمها » (ن م ج 2 ص 222) بثلاثة عشر . فكانت هذه الأسباب عند النحاة مختلفة .

- فمنها ما يتصل بقوة الجملة الإنجازية

- ومنها ما يتصل بمقولة العامل أو المعمول التركيبية

- ومنها ما يتصل بنوع المكون من حيث الظهور والاضمار .

2-3-2-2-2- الأسباب المتصلة بقوة الجملة الإنجازية :

فقد جعل النحاة المانع من ترتيب معين تقديماً أو تأخيراً في حالات يسمح القياس فيها بالجواز لانتفاء المانع العملي المباشر متصلاً أساساً بقوة الجملة الإنجازية .
(أ) المانع من التقديم :

فهم أوجبوا تأخير المعمول على عامله في أسلوب القسم والاستفهام .

ذلك أن من مصادراتهم أن لا يعمل ما بعد لام القسم فيما قبلها . فهي عندهم أحد الموانع لتقديم معمول الفعل الواقع بعدها عليها إلا أن يكون « ظرفاً » كما في نحو الآية .

• (وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) (19 مريم 66)

فإن المركب الإضافي الذي رأسه «إذا» مفعول فيه ظرف زمان لأخرج . وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسّعهم في الظرف « (ابن هشام، المغني ج 2 ص 590) .

ومن مسلماتهم أن تكون الصدارة لأداة الاستفهام . فلا يعمل ما بعدها

فيما قبلها . لذلك لم يجيزوا أن يُفصل بحرف الاستفهام بين العامل ومعموله . فقد منعوا تقديم المفعول به على هذه الأداة . فلا تقول :

* «زيدا هل رأيت ؟

* «وعمرأ أضربت ؟» (سبويه ج 1 ص 127)

ولكن يجوز أن تقدم المفعول على عامله في غير تلك الحال فتقول :

• هل زيدا ضربت ؟

• وأزيدا قتلت ؟

ب (الاختلاف :

غير أن النحاة اختلفوا في النفي في جواز تقديم معمول الناسخ الواقع

مركباً فعلياً بالنفي مخصّصه ما على عامله . فانقسموا فريقين :

- فذهب سيويه والبصريون والقرءاء (انظر ابن يعيش ج 7 ص 113) من الكوفيين إلى امتناع التقديم . فلا يجوز :
* قائما مازال زيد

لجريان حرف النفي ما عندهم مجرى حرف الاستفهام . فكان له مثله صدر الكلام .
« لا يعمل ما بعدها فيما قبلها » (ابن يعيش ج 7 ص 113) ، لأنه حرف غير مختص بالفعل . ولكنهم أجازوا التقديم مع الحروف المختصة بالفعل مثل لم ولن . قال ابن يعيش : « وإنما ساغ ذلك مع لم ولن ولا ، ولم يسغ مع ما لأن لم ولن لما اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها . فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لأنهما كأحد حروفه ، وأيضا فإن لم أفعَل نفي فعلت وَلَمْ أفعَل نفي سأفعل . وحكم النفي حكم إيجابه . فكما يسوغ في الإيجاب التقديم فكذلك مع النفي . فجرى النفي مجرى الإيجاب » (ن م ج 7 ص 113) .

- وقال الكوفيون بالجواز « وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان (ت 299 هـ) . فيقولون :

• قائما مازال زيد

وكذلك ما كان في معناها من أخواتها فإنهم يشبهونها بلم » (ن م ج 7 ص 113) واختلَف التَّحَاة في العامل في المنصوب من نحو :

• زيدا اضرب

هل هو الفعل الظاهر أو فعل مقدر يفسره الظاهر كما هي الحال عندهم في باب الاشتغال . فانقسموا فريقين :

- فأما الأوّل فاكتفى بالمستوى السطحي . فاعتبر المفعول به معمولا للفعل

الواقع بعده محتجا بالسمع « بقول العرب :

• يزيد امرؤ » (ابن السّراج ج 2 ص 172)

- وأما الثّاني فقدّر بنية عميقة مراعاة لمصادراته القائلة بأن « الأمر والنهي

لا يتقدّمهما منصوبهما لأن لهما الاستصدار » (ن م ج 2 ص 172) .

ج) إيجابهم التقديم :

وأوجب التحويون في أساليب معينة كالمدح والذم والاستفهام والشرط التقديم . أوجبوا تقديم الضمير على مفسره والتمييز على المخصوص خروجا عن مألوف الاستعمال لغرض تفخيم شأن المخصوص وتعظيمه سلبا أو إيجابا كما هي الحال في أسلوب المدح والذم¹ . يقال في الأوّل :

• نَعَمْ رجلا زيد

1- وكذلك الحال في ضمير الشأن نحو : (قل هو الله أحد)

• وبش امرأة هند

فَيُقَدِّمُ التَّمْيِيزَ عَلَى الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ لِيَكُونَ هَذَا أَوْ ذَاكَ أَشَدَّ وَقَعًا فِي النَّفْسِ وَيُقَدِّمُ الضَّمِيرَ الْمَقْدَرُ فِي الْفِعْلِ عَلَى مَفْسَرِهِ التَّمْيِيزِ - وَالْأَصْلُ فِي الضَّمِيرِ أَنْ يَلِيَ الْأَسْمَ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ وَفِي تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ أَنْ «يُشَبِّهَ الْمَفْعُولُ مِنْ حَيْثُ أَنْ مَوْقِعَهُ آخَرًا نَحْوُ :

• طاب زيد نفساً» (ابن يعيش ج 2 ص 70).

فهو فضلة يأتي «بعد تمام الكلام . . . أي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك» (ابن يعيش ج 2 ص 71).

وهكذا خالفوا الوضع الطبيعي في باب المدح والذم بإيجابهم تقديم الضمير على مفسره وتقديم التمييز فيه على المخصوص. بل لم يُجَوِّزْ ما كان على الأصل نحو :

* نعم زيد رجلاً

إلا فريق من الكوفيين اضطره خروجه عن سنن النحاة إلى تبرير مذهبه في جواز تأخر التمييز على المخصوص. فكان السماع حجته في مخالفة مصادراتهم. فقد استدل على ذلك بالإية :

• (وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا) (4 النساء - 69)

إلا أن قياسهم هذا لا يستقيم في نظر ابن السراج لاختلاف العامل في الآية عما تقدم (انظر الأصول ج 1 ص 117)، كما أوجبوا تقديم المستفهم عنه في الجملة الأساسية على غيره خيراً كان نحو :

• من أبوك 1؟

أو مفعولاً به نحو :

• هل زيدا ضربت 2؟

أو مفعولاً فيه نحو :

• أكلت يوم لك ثوب 3؟

أو غير ذلك .

وقدما وجوباً المنصوب المستفهم عنه في المركب الاسنادي الواقع مفعولاً به كان هذا المنصوب مفعولاً به لفعل المركب أو مفعولاً مطلقاً كما في نحو 4 :

• سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنْتِ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِمَهَا

أو نحو الآية :

• (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (26 الشعراء - 227)

1 - ورد هذا المثال في شرح الكافية ج 1 ص 97.

2 - وورد هذا في الكتاب ج 1 ص 78.

3 - والمثال الثالث من المعنى ج 2 ص 694.

4 - ورد المثالان في المعنى ج 2 ص 514 بالنسبة إلى الثاني و515 بالنسبة إلى الأول.

فقد قُدِّمَ المفعول به (أي دَيْن) في المعطوف عليه الواقع مركباً إسنادياً في صدر البيت على عامله فعل المركب « تداينت » والمفعول المطلق « أي منقلب » الواقع في المركب الإسنادي الفعلي المفعول به في الآية على عامله ينقلبون لورودهما مركبين إضافيين رأس كل منهما اسم استفهام.

وكذلك أوجبوا تقديم المفعول به في أسلوب الشرط على عامله. قال ابن هشام في تقديم المفعول به على الفعل : « وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى :
 ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [(17 الإسراء - 110)]

فأياً مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً لأنه شرط. والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به » (شرح قطر الندى ص 186).

إن القياس في معظم هذه الأمثلة جواز التقديم والتأخير. إلا أنه لما منع تركيبي أوجب النحاة التقديم في بعضها والتأخير في آخر. والحقيقة أن هذا الوجوب وإن بدا مرتبطاً بقوة الجملة الإنجازية فهو يتصل بسبب من الأسباب بنظرية العامل في كثير منها.

2-3-2-3- الأسباب المتصلة بمقولة المعمول المعجمية :

وإلى جانب قوة الجملة الإنجازية ثمة أسباب تركيبية أخرى تحول دون التقديم أو تقتضي التأخير منها نوع مقولة المعمول المعجمية.
 أ) إيجاب التقديم :

أوجب النحاة تقديم الخبر على المبتدأ النكرة في غير الدعاء إذا كان « ظرفاً »
 أو جاراً ومجروراً. تقول :
 • في الدار رجل
 ولا تقول :

* رجل في الدار

ب) إيجابهم التأخير

إلا أنهم ركزوا في الترتيب على التأخير الوجوبي كما يتبين من فضل ابن السراج (انظر الأصول ج 2 ص 222-256) ومن الأمثلة التالية. فقد منعوا أن يقدم:

- المسفعول به الواقع مركباً بالموصول كان رأسه اسماً موصولاً «أي»
 أو موصولاً حرفياً. فلا يجوز في نحو :
 • « سأكرم أيهم جاءني » (ابن هشام، المغني ج 2 ص 589).
 أن تقول :

* أيهم جاءني سأكرم

« كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين أي الشرطية والاستفهامية » (ابن هشام، المغني ج 2 ص 589). كما لا تقول في نحو :

- عرفت أنك فاضل
- وعرفت أنك منطلق
- * أنك فاضل عرفت
- * وأنك منطلق عرفت

وقد علّل ابن هشام هذا المنع بسبب وظيفي، هو التمييز بين أن الموصول الحرفي وأن التي بمعنى لعل (انظر في هذا المعنى ابن منظور (أنني) م 1 ص 120). قال : «كرهوا الابتداء بأن المفتوحة لثلاثا يلتبس بأن التي بمعنى لعل . وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره إذا كان أن وصلتها نحو :

- (وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) (46 يس 41 -)

فأن يجب تأخير المفعول الذي أصله التأخير نحو :

- (وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ) (6 الأنعام 81 -)

أحق وأولى» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 589)،

- والمركب بالحصر مفعولا به كان أو حالا :

كما أوجبوا تأخير المفعول به الواقع مركبا بالحصر على عامله أو على الفاعل . فلا يجوز في نحو :

- لم أضرب إلا زيدا

أن تقدّم المفعول على العامل . فلا تقول :

- * إلا زيدا لم أضرب (انظر في ذلك الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 282)

أو على الفاعل الظاهر في نحو :

- لم يضرب زيد إلا عمرا

فلا تقول :

- * لم يضرب إلا عمرا زيد

لما بيّنا في باب الأسباب المعنوية من انعكاس المعنى .

ومنعوا أن تقدّم الحال الواقعة مركبا بالحصر على عاملها . فلا يجوز في نحو :

- لم يأتني زيد إلا راكبا

- * زيد إلا راكبا لم يأتني (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 282)

- والحال الواقعة مركبا إسناديا اسميا مسبوqa بالواو .

وأخروا وجوبا الحال الواقعة مركبا إسناديا اسميا مسبوqa بالواو على عاملها اتفاقا . فلا يقال :

- * والشمس طالعة جئتك

مراعاة لأصل الواو وهو العطف» (ابن السّراج ج 1 ص 211)

- والمفعول معه على عامله

ومنعوا تقديم المفعول معه على عامله¹ اتفاقاً « . فلا يقال :

« والخشبة استوى الماء » (شرح الكافية ج 1 ص 195)

« لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف . وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها . ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حده الذي كان له ألزمه حالاً واحدة » (ابن السراج ج 1 ص 211) ، كما لم يجيزوا تقديمه على المفعول المصاحب إلا ابن جني . فقد جوز تقدمه عليه تمسكاً بقول الشاعر :

• « جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيِّبَةً وَنَجْمَةً ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

والأولى المنع - على رأي الإستراباذي - رعاية لأصل الواو ، والشعر ضرورة (شرح الكافية ج 1 ص 195) .

ج (إجازتهم التقديم والتأخير في حالات أخرى .

غير أن النحاة أجازوا تقديم الظرف أو المركب بالجر حيث لا يجوز قياساً أن يتقدم غيرهما . قدموهما خبراً لأن على اسمها أو متمماً مفعولاً فيه على النواة في المركب الإسنادي الفعلي الواقع خبراً توسعاً منهم في الظرف . « فلا يجوز أن تقول :

• إِنَّ مُنْطَلَقَ زَيْدَا

تريد :

• إِنَّ زَيْدَا مُنْطَلَقٌ

ويجوز أن تقول :

• إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدَا

• وإن خلفك عمراً » (ابن السراج ج 1 ص 231) .

قال الله تعالى :

• (وَإِنْ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى) (92 الليل 13)

« وإنما حَسُنَ تقديم الظرف إذا كان خبراً لأن الظرف ليس مما تعمل فيه إِنَّ و لكثرت في الاستعمال » (ن ج 1 ص 231) ، كما يجوز² :

• (بَشِّرَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (18 الكهف 50)

• وَبَشِّرَ فِي الدَّارِ رَجُلًا زَيْدًا

د) منعهم الفصل بين عناصر المكون الواقع مركباً بالأجنبي .

وفي التراث التحوي مظاهر أخرى كثيرة لأهمية مقولة المكون المركب في الترتيب . وقد كاد منع الفصل بين عناصر المكون المركب بالأجنبي يكون عندهم قاعدة³ .

1 - على مذهب جمهور النحاة العامل في المفعول معه أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع (الإستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 195) .

2 - ورد المثالان في الأصول ج 1 ص 119

3 - ذكر ابن السراج أن النحاة أجازوا نحو :

• « ما طعماك زيد أكل

• وما فيك زيد راغباً » (الأصول ج 1 ص 93) .

- فقد منعوا في المركب الفعلي مثلاً الفصل بين الفعل ومخصّصه بالأجنبي. فلم يجيزوا أن تفصل الأداة ومتعلّقها فعلاً ماضياً كان أو مضارعاً في المركب الفعلي بالتحقيق أو التسويف أو النفي بالمفعول به أو الحال أو غيرهما. «فلو قلت :

* سوف زيداً أضرب

لم يحسن

* أو قد زيداً لقيت» (سيبويه ج 1 ص 98)

* وقد زيداً رأيت¹

لم يحسن. وكذلك نحو :

* لم زيداً أضربه²

* ولم زيداً يأتك³

إلا في حالة الضرورة في الشعر (انظر في ذلك الكتاب ج 1 ص 98). وكذلك نحو :

* ما مجردة ضرب زيد هنذا⁴

- ولاهم أجازوا الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته بالمفعول به أو بغيره. فلا يقال⁵ :

* كي زيداً يأتك

* ولا جئتك كي زيد يقول ذاك

* ولا خفتُ أن زيدٌ يقول ذاك

ولا الفصل به بين مكونات الصلة، ولو كان هذا المركب بالموصول الحرفي على التقدير. فقد منعوا تقديم الفاعل أو المفعول الواقعين في المركب شبه الإسنادي الواقع فاعلاً رأسه مصدر «على المصدر لأنه في صلته» (ابن السراج ج 1 ص 137). فلو قلت :

* دارك أعجب زيداً دخول عمرو

فتنصب الدار بالدخول كان خطأ». تقول :

* أعجب ركوب الدابة عمرو زيداً

إن أردت :

* أعجب أن ركِبَ الدابة عمرو زيداً

فالدابة وعمرو وركِبَ في صلة أن وزيد منتصب بأعجب خارج من الصلة. فقدّمه إن شئت قبل أعجب، وإن شئت جعلته بين أعجب وبين الركوب» (ن م ج 1

1 - ورد هذا المثال في الكتاب ج 1 ص 26

2 - ورد هذا المثال في الكتاب ج 1 ص 98

3 - وورد هذا في الأصول ج 1 ص 231

4 - المثال من شرح الكافية ج 1 ص 205

5 - ورد المثال الأول في الكتاب ج 1 ص 26 والثاني والثالث في الأصول ج 2 ص 231.

ص138). «ولا يجوز أن تقدّم الدابة ولا زيدا قبل الركوب لأنها من صلته. فقد صار منه كالياء والذال من زيد» (ابن السراج ج1 ص138). فلا تقول :

* أعجب ركوب الدابة زيد عمرا

* عمرو أعجب ركوب الدابة زيدا

* ولا الدابة أعجب ركوب عمرو زيدا

* ولا أعجب عمرو ركوب الدابة زيدا

* ولا أعجب الدابة ركوب عمرو زيدا

كما لم يجيزوا تقديم الحال على عاملها إذا كان مصدرا « لتقديره بأن الموصولة. وما في حيز الصلة لا يتقدّم على الموصول. وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام أو لحرف مصدري كما وأنّ لأن تقدّم الحال إذن على هذه الموصولات لا يجوز، وتقدّمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات أيضا غير جائز لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري والاسم الموصول وبين صلتيهما. ولا تقول :

* أعجبنى مجرّدة الضارب هنداً

* ولا مجرّدة أن ضرب زيد هنداً

* ولا ما مجرّدة ضرب زيد هنداً» (الاسترأبادي، شرح الكافية ج1 ص

(205)

* ولا جاء زيدا الضارب¹

«وأما في سائر الموصولات نحو :

• الذي راكبا جاء زيد²

فإنه يجوز الفصل اتفاقا « (ن م ج1 ص205).

ومنعوا تقديم خبر مادام على عامله بالاتفاق، إذ لا يجوز الفصل بالموصول الحرفي بين الصلة ومتعلقاتها. « فإذا قلت :

• لا أصبحبك مادام زيد صديقك

ثم قدّمت الخبر على مادام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لأنّ ما هذه موصول حرفي يقدر بالمصدر كما قدمناه وإن قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وذلك لا يجوز. لا تقول :

* عجبت مما زيدا تصحب

وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسمي «(ابن هشام، شرح قطر الندى ص133). فلا تقول :

* لا أصبحبك صديقك مادام زيد

1 - ورد هذا المثال في شرح قطر الندى ص 133

2 - انظر أيضا مثال ابن هشام : جاني الذي زيدا ضرب في شرح قطر الندى ص133

* ولا أصبحك ما صليتك دام زيد

إذ لا يفصل بالموصل الحرفي بين الصلة ومتعلقاتها، كما لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته ولو بمتعلقات هذه.

وكذلك منعوا في الجملة الاسمية تقديم مفعول فعل خبر كان الواقع مركبا إنسانيا فعليا على عامله والفصل بين كان وما عملت فيه بالأجنبي. فلا يقال :

« كانت زيدا الحمى تأخذ

* ولا كان غلامه زيد يضرب

لا تجز هذا إذا كان زيد والحمى اسمين لكان» (ابن السراج ج 1 ص 86) ولكنهم يجيزون

« • غلامه كان زيد يضرب

فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله. فلو قلت :

• غلامه ضرب زيد

كان جيدا. فكان هذا بمنزلة :

• ضرب زيد غلامه» (ن م ج 1 ص 87)

ولم يجيزوا تقديم خبر المركب الإسنادي الواقع خبرا لكان على اسمها. تقول :

« كان زيد في داره أبوه

ولكن لا يجوز القول :

• كان في داره زيد أبوه

وأنت تريد المعنى السابق «لأن الظرف للأب. فليس من كان في شيء، وقد

فصلت به بينها وبين خبرها. ولو قلت :

• كان في داره أبوه زيد

صلح لأنك قدمت الخبر بهيته على جملته. فصار مثل قولك :

• كان منطلقا زيد» (ابن السراج ج 1 ص 88)

فهذا جائز لانتفاء المانع. غير أن بعض هذه التعليقات تبدو متناقضة.

2-3-2-4- إشكالية تقديم المضمر على الظاهر

أ) الاتفاق النظري :

لا خلاف بين النحاة نظريا في أن رتبة الضمير ظاهرا أو مقدرا بعد

مفسره. فالقاعدة عندهم ألا يتقدم الضمير على الاسم الظاهر الذي يفسره إلا إذا

كان المفسر ضمير الشأن أو كان الأسلوب مدحا أو ذمّا. فقد أوجبوا في هذه الحال

تقديمه لأسباب بلاغية كما في الآية :

• (قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (112 الإخلاص 1)

أو في قولهم :

- نعم رجلاً زَيْدٌ
- وَيَسَّ امرأَةً هِنْدٌ

فالضمير المنفصل هو في الآية مُقَدَّم على ما هو عائد عليه في الجملة الاسمية الواقعة مفعولاً به لفعل القول. وضمير الغائب المفرد المذكر المقدر في فعلي المدح والذم في الجملتين الأخيرتين مقدّم في الخبر الوارد مركباً إسنادياً فعلياً وجوباً على الاسم الظاهر الذي يفسره فيه وهو «رجلاً» في المركّب الأوّل و«امرأة» في الثاني كما يبيّنه تحليل الجملتين التاليتين :

يَسَّ	Ø	امرأة	هِنْدٌ
فعل ذمّ جامد	فاعل	تميّز	مسند إليه مبتدأ مؤخر
مسند خبر مقدم مركب إسنادي فعلي			

جملة اسمية مركبة

نعم	Ø	رجلاً	زيد
فعل مدح جامد	فاعل	تميّز	مسند إليه مبتدأ مؤخر
مسند خبر مقدم مركب إسنادي فعلي			

جملة اسمية مركبة

وهذا العدول عمّا تقتضيه القاعدة وظيفي غرضه تفخيم الشأن بذكر محور الحديث «بهما ثم مُفسّراً» (الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 72). فتقديم «الكني على الظاهر» (ابن السّراج ج 1 ص 88) في غير ما تقدم عند التّحاة خطأ اتفاقاً. فلو قلت :

* ضربَ غُلامُه زيدا

لم يجز «ن م ج 1 ص 88 وانظر أيضا المبرد المقتضب ج 4 ص 102 وشرح الكافية ج 1 ص 72 حيث ورد هذا المثال). وكذلك الحال في مثل :

* صاحبها في الدار¹.

ب) الاختلاف :

إلا أنه إذا كانت مرتبة المضمّر بالنسبة إلى الظاهر نظرياً محل اتفاق التّحاة. فهي ليست كذلك على المستوى الإجرائي. ذلك أنهم ينقسمون في شأنها وتختلف مواقفهم باختلاف المدارس والأفراد أحياناً.

- فأما عند الكوفيين فلا فرق بين استوى النظري والإجرائي. لذلك منعوا تقديم الحال على العامل في صاحبها ولو كان القياس يسمح به لكونه فعلاً متصرفاً والخبر الواقع اسم فاعل على المبتدأ في الجملة الاسمية. فلا يجوز عندهم :

* راكباً جاء زيد (انظر في ذلك شرح الكافية ج 1 ص 206)

1 - ورد المثال في شرح الكافية ج 1 ص 88.

* وقائم زيد¹

* وذاهب عمرو

لتضمن الصفة المشتقة ضميرا عائدا على متأخر لفظا. فيؤدّي ذلك «إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. ألا ترى أنك إذا قلت :

• قائم زيد

كان في قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع. فتقول :

• قائمان الزيدان

• وقائمون الزيدون

ولو كان خاليا عن الضمير لكان موحدا في الأحوال كلها . . . » (ابن يعيش ج 1 ص 92)، ولم يجيزوا مثل² :

* كان أبوه خلفك زيد

* وكان أبوه قائم زيد

* وكان أبوه زيد أخوك

* وكان أبوه يقوم أخوك

* وغلّامه كان زيد يضرب

«لتقديم المكني على الظاهر» (ابن السّراج ج 1 ص 88).

- وأما البصريّون فرأوا أنه يجوز تقديم الضمير على مفسره أحيانا. وقد وجدوا في أساليب اللغة العربيّة ما يدّعم وجهة نظرهم (انظر في ذلك أسلوب المدح والذم وضمير الشأن). ولكن ذلك لم يمنع من اختلافهم في هذه المسألة. فقد ذهب الأخفش (ت 211 هـ) وتبعه ابن جنّي (ت 392 هـ) إلى القول بأنّه يجوز تقديم ضمير المفعول به المتصل بالفاعل الواقع مركبا بالإضافة على مفسره نحو :

• ضرب غلامه زيد

أي اتّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل «الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 72)، معللا ذلك «بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقترانه للفاعل» (ن م ج 1 ص 72). واحتج على ذلك بالسماع. فاستشهد بأبيات ثلاثة هي قول الشاعر :

• « جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمَ جِزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَّ

ويقوله :

• لَمَّا عَصَى أَصْحَابَهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعَ بَصَاعَ

... ويقوله :

1 - ورد المثال في شرح المفصل ج 1 ص 92.

2 - وردت هذه الأمثلة الأربعة في الأصول. فأما الأوّل ففي الجزء الأول ص 89 وأما الثّلاثة الثّالية ففي الجزء الأوّل ص 88 وأما الأخير ففي الصفحة 87.

• أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زَهِيرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
(شرح الكافية ج 1 ص 72).

فخالفاهم في ضمير المفعول به مستدلين بالقياس والسماع في آن. وقد رأى
الإستراباذي أن الأولى « تجويز ما ذهب إليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه » (ن
م ج 1 ص 72).

ولكن جمهور البصريين لا يجيزونه لتقدم الضمير على مفسره لفظا ورتبة
(انظر ابن السراج ج 2 ص 238). قال ابن السراج معللا المنع : « لم يجز لأنك
قدمت المضمرة على الظاهر في اللفظ والمرتبة لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول.
فإذا كان في موضعه على معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه. إنما تنوي بما
كان في غير موضعه موضعه... » (ن م ج 2 ص 238). فقد اشترطوا في جواز
تقديم الضمير على مفسره أن تكون التية به التأخير. فتقديمه لفظا وليس رتبة. فإذا
توفر هذا الشرط عندهم كان الجواز. ولذلك منعوا نحو :

* ضرب غلامه زيدا

* وصاحبها في الدار

وجوزوا في الجملة الفعلية :

- تقديم المفعول به الواقع مركبا بالإضافة يكون المضاف فيه ضميرا متصلا
عائدا على الفاعل المؤخر لفظا نحو :

• ضرب غلامه زيد

• وغلامه يضرب زيدا¹.

- والمفعول الثاني الذي يكون المضاف فيه ضميرا متصلا يعود على المفعول

الأول نحو :

• درهمه أعطيت زيدا

• وأعطيت درهمه زيدا

• واخترت قومه زيدا

• وقتلت بأخيه زيدا

- والمفعول فيه الذي يكون مركبا بالجر والمجرور فيه مركب بالإضافة في

مُخَصَّصه ضمير متصل يعود على الفاعل أو نائبه أو المفعول به، كما في نحو³ :

• (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) (20 طه 67)

• وفي بيته يؤتى الحكم

1 - ورد هذا المثال في الأصول ج 1 ص 86.

2 - ورد المثال الأول في الأصول ج 1 ص 239 و الأمثلة الثلاثة الأخرى في شرح الكافية ج 1
ص 71.

3 - وردت الأمثلة الثلاثة الأولى في شرح الفصل ج 1 ص 92 والرابع في المقتضب ج 4 ص 102
والخامس في الأصول ج 1 ص 239.

- وفي أكفانه لَفَّ المَيْثُ
- ولقيثُ في بيته زيدا
- وفي داره ضربت زيدا
- كما أجازوا تقديم الخبر الذي اتصل به ضمير المبتدأ على المبتدأ نحول:
- في داره أبوه زيد
- وأبوه قائم زيد.

2-3-2-2-5- المانع ونظرية العامل

إن أسباب التقديم أو التأخير المعنوية أو التركيبية ليست إلا موانع توجب هذا الترتيب أو ذاك وتحول دون طرد القاعدة القياسية على تراكيب معينة من المفروض أن تشملها. والملاحظ أن هذه الموانع لا تكون إلا حيث يكون رأس التركيب فعلا متصرفا. والأصل في هذه الحالة أنه يجوز أن يتقدم المفعول أو يتأخر على عامله الفعل المتصرف أو على غيره من الممولات حسب ما يقتضيه سياق الخطاب. ولكنَّ التَّحَاةَ البصريين منعوا تقديم الفاعل على الفعل وتمييز النسبة عليه والمفعول به على النواة الإسنادية أو على العامل إذا لم يظهر الإعراب السطحي على كل من الفاعل والمفعول لمانع من الموانع كالبناء والقصر ما لم تقم قرينة لفظية أو معنوية دليلا على وظيفة أحدهما كما لم يجز التَّحَاةَ تقديم المفعول المركَّب بالحصر على الفاعل. لا تقول :

* زيد جاء

والجملة فعلية كما لا تقول :

* عرقا تصيب جبين زيد²

* ولا عيسى ضرب موسى

* أو ضرب موسى عيسى

* ولا هذا ضرب ذاك

* ولا ضرب ذاك هذا

وعيسى وهذا فاعل. كما لا يجوز :

* ما رأى إلا زيدا عمرو

وأنت تريد :

* ما رأى عمرو إلا زيدا

فأما الموانع من تقديم الفاعل على الفعل في كتب التَّحْوِين فقد تعددت غالبا. ولكن لا خلاف فيها فيما يتصل منها بالعمل. فقد أجمع التَّحَاةُ على تقديم الفعل

1 - ورد الثلاثان في الأصول فأما الأوَّل ففي الجزء الأوَّل ص 87 والثاني في الصفحة 88.
2 - «ذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرِّد من البصريين» (الأنباري، الإنصاف ج 2 ص 828 وانظر شرح المفصل ج 2 ص 74).

على الفاعل (انظر في ذلك ابن السراج ج 1 ص 72 و 93 وابن يعيش ج 1 ص 74 و 75 و 76 والإسترابادي، شرح الكافية ج 1 ص 18 و 23) «لأن مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظاً أو مقدراً» (ابن السراج ج 1 ص 93). والعامل في الفاعل هو الفعل (انظر ن م ج 1 ص 75). وكان المنطق أن يقع العكس من «حيث هو حركة الفاعل... لأن وجوده قبل وجود فعله» (ابن يعيش ج 1 ص 75).

وأضاف كل من ابن السراج والإسترابادي سبباً آخر. فأما ابن السراج فرأى علّة ثانية لامتناع التقديم تتمثل في تجنب التداخل بين الفاعل والمبتدأ. «فلو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء» (الأصول ج 1 ص 73).

وأما الإسترابادي فكان السبب الإضافي للمنع عنده تنزل الفاعل من الفعل منزلة الجزء «بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل...» (ابن يعيش ج 1 ص 75). فإذا كان الفاعل شديد الاتصال به مختلطاً به كالجزم منه «وجب أن يترتب بعده. لهذا لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أصولها» (ن م ج 1 ص 75-76). وكذلك الحال بالنسبة إلى التمييز لأنه فاعل في أصل البناء¹.

وأما المانع من تقديم المفعول به عند انتفاء القرينة الدالة على وظيفة الفاعل أو المفعول فهي التباس المفعول به بالمبتدأ إذا قدم على الفعل والتباس الفاعل بالمفعول إذا توسط بين الفعل وفاعله. وأما امتناع تقديم المفعول به الواقع مركباً بالخصر على الفاعل فمرده إلى انعكاس المعنى كما بيّنا آنفاً.

فالموانع من طرد القياس متصلة في معظمها بالعامل بشكل غير مباشر أثراً وسلمية ترتب أو مئانة صلة به على نحو ما يتبين من هذه الأمثلة ومن الأمثلة السابقة وإن بدت متضاربة لغير ذي النظر الفاحص مع نظرية العامل إذ هي حالات يحول فيها المانع من تعميم نظرية العامل.

2-3-3 - دور العامل في الترتيب

والحق أنّ الترتيب في التراث التحوي تحكمه أساساً نظرية العامل. فنوع العامل قوّة أو ضعفاً هو الذي يحدّد جواز تعدد أوجه الترتيب أو يمنعه.

وليست الأسباب المعنوية الموجبة للتقديم أو التأخير إلا موانع فحسب تحول دون طرد القياس في الحالات التي يكون العامل فيها متصرفاً تجوز في معموله أوجه الترتيب فتتمنع مراعاة هذه العلل من أن يكون الترتيب كذلك لضعف العامل. فهذه وتلك حالات استثنائية شذت عن القياس في حالتي الجواز والمنع. وليس «التوسّع في الظرف» هو الآخر إلا حالات عكسية إذ يجوز التقديم حيث يمنع القياس تقديم المعمول. فلا خلاف بين النحاة في أنه يجوز في نحو :

1 - قال ابن السراج: «وقياس بابه أن لا يجوز لأنّه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات» (الأصول ج 2 ص 229)

• ضرب عبد الله زيدا¹

أن يتوسط المفعول به بين الفعل والفاعل وأن يتقدّمهما معا . تقول :

• ضرب زيدا عبد الله

• وزيدا ضرب عبد الله

وكذا الحال في المفعول فيه . تقول العرب² :

• في بيته يُؤْتِي الحَكَمَ

• وفي كفته لف الميت

وهي تريد :

• يُؤْتِي الحَكَمَ في بيته

• ولف الميت في كفته

كما يجوز عند البصريّين في نحو :

• جاءني أخوك راكبا

• جاءني راكبا أخوك

• وراكبا جاءني أخوك

فَتَقَدَّمَ الحال على الفاعل في المثال الأوّل وعلى العناصر الأوّليّة الأساسيّة جميعها في الثاني أو على العامل بلغة النحاة .

وإذا كان الكسائي (ت 182 هـ) والفرّاء يخالفانهم الرأي في ذلك فيمنعان تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف فإنّهما لا ينكران عليهم قياسهم . بل يتعلّلان في عدولهما عما يقتضيه القياس من التقديم بوجود المانع ، وهو تقدير ضمير في الحال . فيؤول هذا التقديم لو وقع إلى تقديم المضمّر على الظاهر . وهو تعليل ضعيف في رأي كلّ من ابن السّراج (انظر ابن السّراج ج 2 ص 240) والأنباري فـ«لو كان لا يقدّم ضمير البتّة على ظاهر لوجب ما قالوا ولكن المضمّر يُقدّم إذا كان في موضعه بالصفة التي ذكرت» (ن م ج 2 ص 240) . وهو «وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنّه مؤخر في التقديم . وإذا كان مؤخرا في التقديم جاز فيه التقديم» (الأنباري ، الإنصاف ج 1 ص 251) . وقد استشهد الأنباري (انظر ن م ج 1 ص 251) على جواز التقديم بأربعة أمثلة : آية وبيت من الشعر لزهير ومثلين (انظر ن م ج 1 ص 251-252) . ويجيز كل من المازني والكسائي والمبرّد (انظر في ذلك الإستراباذي ، شرح الكافية ج 1 ص 223) وابن السّراج (انظر ابن السّراج ج 1 ص 230) في نحو :

• تَفَقَّاتَ سمنا

• سمنا تَفَقَّاتَ

1 - هذا المثال وما تفرّع عنه من الكتاب ج 1 ص 34

2 - المثالان من شرح الفصل ج 1 ص 98

ويحتجّون على ذلك بالنقل والقياس. «أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم. قال الشاعر :

• أَنهَجِرُ سَلَمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وجه الدليل أنّه نصب نفساً على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو تطيب... فدلّ على جوازه. وأما القياس فلأنّ هذا الفعل متصرف. فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة» (الأنباري، الإنصاف ج 2 ص 828-829)، ويجيز النحاة في نحو¹ :

• كان زيد أخاك

• كان أخاك زيد

• وأخاك كان زيد²

فيجيء خبر كان مؤخراً كما في المثال الأول حسب ما يقتضي أصل التركيب ويقدم على اسمها في الثاني وعليها في الثالث. ولكنهم يختلفون في خبر ليس لاختلافهم في مقولة العامل المعجمية : أفعل هي أم حرف فالذين عدوها فعلاً وهم سببونه والمتقدمون من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي (ت 368 هـ) وأبي علي (ت 377 هـ) والفراء من الكوفيين أجازوا تقديم خبر ليس عليها نفسها (انظر ابن يعيش ج 7 ص 114) نحو :

• قائما ليس زيد

واحتجوا بالنص والمعنى. فأما النص فقولهُ تعالى :

• (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود -8].

وأما المعنى فإنه فعل في نفسه» (ابن يعيش ج 7 ص 114) لكن الذين يغلبون الحرفية عليها فيشتبهونها بما النافية لا يجيزون تقديم خبرها على اسمها ولا عليها. لا يقولون :

• * ليس قائما زيد

• * ولا قائما ليس زيد» (ن م ج 7 ص 114).

• ولا يجوز :

• * زيدا ما أحسن؟

• * ولأما زيدا أحسن

1 - هذه الأمثلة من المقتضب ج 4 ص 87.

2 - ذكر سيبويه وابن السراج جواز تقدم خبر كان. ولكنهما اكتفيا في التمثيل للترتيب بمثالين الأول للتأخير على اسمها والثاني لتقدمه عليه. وصمنا صمنا مطبقاً عن تقديم خبر كان على عامله على عكس المبرد وابن هشام (انظر المقتضب ج 4 ص 87 وشرح قطر الندى ص 133). ولعل ذلك يعود لانعدام الأمثلة النحوية. عليه فالنحاة الذين قالوا به استدلوا عليه بالقياس ويتقدم معمول خبر كان على عامل الخبر في مثل: (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) (34 سبأ - 40) و(أنفسهم كانوا يظلمون) (3 أسمل عمران - 117).

كما يجوز ذلك في غير التعجب ...» (ابن يعيش ج 7 ص 149). فلا يُقدّم المفعول به على ما وفعل التعجب. ولا يكون الفصل به بين ما والفعل. ولا يجوز أن تقدم مفعولات» (ابن السراج ج 1 ص 142) أسماء الأفعال. ولذلك خرج ابن السراج المركّب بالإضافة في الآية:

• (كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (4 النساء - 24)

على المصدرية لا على المفعولية. قال: «فليس هو على قوله:

• عليكم كتاب الله

ولكنّه مصدر محمول على ما قبله لأنّه لما قال:

• (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) (4 النساء - 23)

فأعلمهم أن هذا مكتوب مفروض. فكان بدلا من قوله كتاب الله ذاك. فنصب كتاب الله وجعل عليكم تبيناً» (ابن السراج ج 1 ص 142). ولا تقول:

• قائما في الدار زيد

على إرادة:

• في الدار زيد قائما» (الأنباري، الإنصاف ج 2 ص 70)

• «أوقاما زيد فيها

• ولا زيد قائما فيها» (ن م ج 1 ص 215).

فلا تتقدم الحال على عاملها معنى الفعل كما «لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم اتفاقا» (الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 223). فلا يجوز في نحو:

• عندي منوان سمنا

• وعندي قفيزان برّا

• «سمنا عندي منوان

• ولا برا عندي قفيزان» (ابن يعيش ج 2 ص 74)

«وكذا لا يُفصل بين عامله وبينه» (الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 123) بالأجنبي». وقوله:

• ثلاثون للهجر حولا كملا

ضرورة (ن م ج 1 ص 123). ومنع النحاة تقديم خبر إنّ إطلافا. فلا يقدم على اسمها ولا عليها «إلا ظرفا أو جارا أو مجرورا نحو:

• (إنّ في ذلك لَعِبْرَةٌ) (3 آل عمران - 13)

• (إنّ لَدَيْنَا أَكْثَالًا) (73 المزمل - 12)

• فلا يقال:

• إنّ قائم زيدا

كما يقال:

• كان قائما زيد» (ابن هشام، شرح قطر الندى ص 162)

كما لا يقال :

• قائم إن زيداً

فالتحاة يجيزون تقديم المفعول به وما شابهه من حال النسبة وتمييز النسبة حيناً ويمنعون تقديمه وتقديم حال المفرد وتمييز المفرد آخر. وهم يجيزون تقديم خبر كان وخبر ليس¹ ويمنعون تقديم خبر إن. ولا يتوسعون إلا في الظروف. فقد «جعلوا لها فضلاً على غيرها في هذا المعنى» (ابن السراج ج 1 ص 89). يتوسعون في الظرف عاملاً. فيجيزون تقديم الحال على صاحبها إذا كان العامل فيها جاراً ومجروراً. تقول في نحو :

• في الدار زيد قائماً

في الدار	قائماً	زيد
العامل خبر مقدم مركب بالجر	حال مقدّمة على صاحبها	صاحبها مبتدأ مؤخر

كما يتوسعون فيه معمولاً فيجيزون الفصل بين :

- إن واسمها بخبرها الجار والمجرور أو الظرف كما في نحو 2 :

• إن في الدار زيداً

• وإن خلفك عمراً

• و(إن في ذلك لَعِبْرَةٌ)

والقاعدة في مثل هذه الحال أن يتقدّم خبرها على اسمها

- أو بين فعل التعجب ومفعوله وفعل المدح أو الذم والتمييز وبين كان

واسمها وخبرها بالمفعول فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو 3 :

• ما أحسن في الهمّ جاء لقاء زيداً⁴

1 - اختلف التحاة في جواز تقديم خبر ليس على عاملها. فمن غلبوا عليها الحرفية لم يجيزوه. ومن جعلوها فعلاً أجازوه واستدلوا على تقديمها على عاملها بالقياس والنص بمثل الآية :

(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)

إذ تقدّم يوم يأتيهم وهو معمول الخبر « مصروفاً » على عامله الخبر وتقديم معمول مؤذن عندهم بتقديم العامل ومنهم فريق منع تقديم خبرها على عاملها مع تجويزه تقديمه على اسمها وهذا مذهب الكوفيين والمبرد من البصريين (انظر تفصيل ذلك في شرح الفصل ج 7 ص 114).

2 - ورد المثال الأول في المختضب ج 4 ص 168 والأصول ج 1 ص 231 والثاني في الأصول ج 1 ص 231 والثالث في المغني ج 2 ص 694.

3 - وردت أمثلة ثلاثة من هذه الأمثلة الخمسة في المغني ج 2 ص 693 وهي المثال الأول والثاني والخامس. وورد المثال الثالث في شرح الفصل ج 2 ص 142. وجاء الرابع في الأصول ج 1 ص 119.

4 - اختلف التحاة في التوسع في الظرف في باب التعجب فانقسموا فريقين : فذهب الأخفش والمبرد (انظر ابن يعيش ج 7 ص 150) وابن السراج (انظر ابن السراج ج 1 ص 107-108) إلى أنه يتنوع تقديم الظرف على مفعول فعل التعجب « فلا يجوز أن تقول :

• وما أثبت عند الحرب زيدا

• وما أحسن اليوم زيدا

• وبئس في الدار رجلا زيد

• وكان في الدار أو عندك زيد جالسا

ويجيزون تقديم المفعول فيه على عامله ليس أو الجار والمجرور، وهو عامل ضعيف¹ نحو² :

• (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (38 ص 134)

• وَأَكُلْ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ ؟

• ويوم الجمعة زيد في الدار

فما الذي جعل النحاة يجيزون التقديم حيناً ويمنعونه آخر، فيبدون لغير ذي النظر الفاحص غير منهجيين ؟ أهـي الموانع المعنوية أو التركيبية ؟

لا شيء من ذلك إطلاقاً. فعدم الجواز يكون حيث تنتفي الموانع تركيبية كانت أو معنوية. والجواز يقع حيث توجد الموانع. ومنهج النحاة على درجة عالية من التماسك والانسجام تحكمه نظرية العامل. فحتى ما كان يُنْتَظَرُ أن يعلل بالتركيب مثل ترتيب تمييز المفرد لم يُنْتَظَرُ إليه باعتباره مركباً من رأس ومخصص أو صلة بتعبيرهم بل نُظِرَ إليه على أنه عامل ومعمول على نحو ما يتبين من تحليلهم منع تقديمه أو الفصل بينه وبين المَمَّزِ بالأجنبي. قال الإستراباذي : « لا يتقدم على عامل إذا كان عن تمام الاسم اتفاقاً وكذا لا يُفَصِّلُ بين عامله وبينه » (شرح الكافية ج 1 ص 223).

→ * ما أحسن في الدار زيدا

* وما أقبح عندك زيدا

لأن فعل التعجب لا يتصرف (ابن السراج ج 1 ص 107-108) وأجازه الجرمي وبعض البصريين (انظر ابن يعيش ج 7 ص 149) وابن هشام (انظر المغني ج 2 ص 693) فقالوا « بجواز الفصل بالظرف نحو قولك :

. ما أحسن اليوم زيدا.

. وما أجمل في الدار بكرا » (ابن يعيش ج 7 ص 150).

وقولهم :

. ما أحسن بالرجل أن يصدق

فشاهد على جواز الفصل لأن يصدق في موضع مفعول المتعجب منه وقد فصل بالجار والمجرور الذي هو بالرجل بينه وبين الفعل » (ن م ج 7 ص 150).

1 - اعتبر ابن هشام ذلك من قبيل التوسع في الظرف (انظر شرح قطر الندى ص 134) و ليس من باب تقديم خبر ليس عليها وهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل :

* ذاهبا لست » (ن م ص 134).

2 - ورد المثال الأول في شرح المفصل ج 1 ص 93 والثاني تردد في الأصول ج 2 ص 246 والمغني ج 2 ص 694 والثالث في المقتضب.

وَالسَّبَبُ واضح من شروطهم في الجواز وتعليهم التقديم حيناً والمنع غالباً. فهو عاملي بحث. فهم اشترطوا في تقديم المفعول به أن يكون عامله فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو مفعول (انظر مثلاً ابن السراج ج 1 ص 228). ويعنون «بمتصرف أن يقال منه فَعَلْ يَقَعْلُ فهو فاعل كَصَرَبَ يَضْرِبُ وهو ضارب وكذلك اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل حكمه حكم الفعل» (ن م ج 1 ص 228) مالم يمنع من ذلك مانع (انظر ابن يعيش ج 7 ص 113 و 114). وكذا فعلوا في الحال. فهي لا تتقدم على عاملها إلا «إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه (انظر في ذلك سيبويه ج 1 ص 180) نحو :

• خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ¹ (54 القمر 7-)

وقوله :

• عَدَسَ مَا لِعِيَادِ عَلَيَّكَ إِمَارَةً نَجَوْتَ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيْقُ (ابن هشام المعني ج 2 ص 462).

ف«القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً» (الأنباري، الإنصاف ج 2 ص 830). فإن لم يُجْزَءْ بعضهم ف«الدليل دل عليه. وذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضمَر على المظهر كما بيَّنا في مسألة الحال» (ن م ج 2 ص 830). وقد شبه بعضهم تمييز النسبة بالمفعول به (انظر في ذلك ابن يعيش ج 2 ص 71 والإسترايادي، شرح الكافية ج 1 ص 218) «في وقوعه طرفاً بعد التمام كوقوع المفعول» (ابن يعيش ج 2 ص 71). «فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام» (ن م ج 2 ص 71). «بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك» (ن م ج 2 ص 71).

فأجازوا تقديمه على عامله. فقالوا في نحو² :

• تصبَّب زيد عرقاً
• عرقاً تصبَّب زيد

1 - وهي قراءة شاذة وقراءة مصحف عثمان بجمع الصفة المشبهة جمع تكسير (خُشْعَا)
2 - اختلف التحوين في تقديم تمييز النسبة على عامله الفعل المتصرف. فأما المازني والمبرد وجماعة من الكوفين (انظر في ذلك ابن يعيش ج 2 ص 74) فأجازوا نحو :

• نفساً طاب زيد

فقد موا التمييز على عامله الفعل المتصرف. واحتجوا بالسماح. فزعم المبرد «أنه رأي المازني. وأنشد قول الشاعر :

• أتتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب».

(ن م ج 2 ص 74). وأما سيبويه وابن السراج وجمهور النحاة. فذهبوا إلى منعه وإن كان «الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله. إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى» (ن م ج 2 ص 74). فهو فاعل الفعل في الحقيقة. وخرجوا البيت على الشذوذ حيناً وتحريف الرواية آخر. فهي «ما كان نفسي بالفراق تطيب. هكذا قال أبو إسحاق الزجاج» (ن م ج 2 ص 74).

«لأن هذا الفعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفّة»
(الأنباري، الإنصاف ج 2 ص 830 وانظر أيضا المبرد ج 3 ص 36 وابن السراج ج 1 ص 223).

وقاس النحاة خبر كان على المفعول به أيضا قال ابن يعيش : «ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل والفعل نفسه جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها أنفسها ما لم يمنع من ذلك مانع» (ابن يعيش ج 7 ص 113). «فالستقديم أخبارها على أسمائها . . . جائز بلا خلاف لأن المقتضي لجواز ذلك موجود وهو كون العامل فعلا ولا مانع هناك» (ن م ج 7 ص 114).

وعلى النحاة جواز تقديم خبر كان عليها بوجود المقتضي لذلك . «وهو كون العامل فعلا ولا مانع» (ن م ج 7 ص 114). وبرروا قولهم : «لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم

وتأخير ولا فصل . فلا يقال :

* عِنْدَ اللَّهِ مَا أَحْسَنُ!

* ولما عبد الله أحسن!

* ولا يزيد أحرم!

* ولا ما أحسن في الدار زيدا!

* وأكرم اليوم يزيد ! » (ن م ج 7 ص 114).

بـ«ضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيح المعتل منه من نحو: مَا أَمْلَحَهُ وما أَقْوَمَهُ» (ن م ج 7 ص 114). فهو «يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يَتَمَكَّنْ تَمَكُّنُهُ» (سيبويه ج 1 ص 72 وانظر ابن السراج ج 2 ص 228).

ومنعوا تقديم مفعول فعل الذم أو المدح (انظر ابن السراج ج 2 ص 228) وأسماء الأفعال (انظر ن م ج 1 ص 142 و ج 2 ص 228) على العامل فيه والحال على عاملها غير الفعل جارا كان أو اسم إشارة أو غيرهما . فلا يقال مثلا :

* رجلا بتس زيد

* والكتاب ذو نك

* وقائما فيها زيد

* وقائما هذا الرجل

وعلّوا منع تقديم المفعول على عامله الفعل الجامد واسم الفعل «بأن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله» (ن م ج 1 ص 142). فيقدر تصرف الفعل تكون قوته . وعلّوا منع تقديم معمول ما فيه معنى الفعل على عامله بالرجوع إلى نوع العامل أيضا من حيث القوة والضعف . فـ«فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ولسن بفعل وَلَكِنَّهُنَّ أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل» (سيبويه ج 1 ص 124).

فَصَعَفَ ما كان فيه معنى الفعل ولم يَقَوْ قُوَّةَ الفعل . فلم يجوز أن يقدم معموله عليه (انظر الاسترابطي، شرح الكافية ج 1 ص 217 و 223) .
وأجمع النحاة على أن لا يتقدم تمييز المفرد على عامله (انظر الاسترابطي، شرح الكافية ج 1 ص 223) و«لا يُفصل بين عامله وبينه» (ن م ج 1 ص 223) .
وخرَّجوا ما خالف هذه المصادر من نحو قول الشاعر:

• ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

على الضرورة (انظر الاسترابطي، شرح الكافية ج 1 ص 223) . «وإنما لم يتقدم لأنَّ عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاماً كما أن الفعل يتم بفاعله» (ن م ج 1 ص 223) . وأما إذا كان عن النسبة فما كان العامل فيه «من الصِّفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعد له من العمل والتقديم . وكل ما كان فيه معنى فعل وليس بفعل ولا اسم فاعل فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه» (ابن السَّراج ج 2 ص 229) .

ولم يجوز بعضهم في الجملة الاسمية تقديم «خبر ليس قبلها لأنها لم تتصرف تصرف كان لأنك لا تقول منها يفعل ولا فاعل وقد شَبَّهها بعض العرب بما» (ن م ج 1 ص 90) وإن أجازوا تقديم خبرها على اسمها وذهبوا في خبر إن إلى حدٍّ منع تقديمه على اسمها . «لا يجوز أن تقول :

• إن أخوك عبد الله

على حدِّ قولك :

• إنَّ عبد الله أخوك» (سيبويه ج 1 ص 59)

«وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال» (ابن يعيش ج 1 ص 103) . «فكما لم تتصرف إن كالفعل كذلك لم يجوز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قُوَّتُه» (سيبويه ج 1 ص 59) .

2-3-2-4 - سلمية العوامل والمكونات الأساسية :

وهكذا يُبين أن الترتيب في التراث التحوي العربي محكوم بنظرية العامل . فقوة العامل هي التي تسمح بجواز التقديم؛ وضعفه يمنعه . وقد وضع النحاة سلمية للعوامل وأخرى للمكونات الأساسية التي يقتضيها الفعل في الجملة .

(أ) سلمية العوامل :

ولما كان التصرف في الترتيب مشروطاً بقوة العامل وضع النحاة سُلَمِيَّة للعوامل وهي عندهم ضربان لفظية ومعنوية . وعدَّوا «العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل أنه يزِيل حكم العامل المعنوي . تقول في :

• زيد قائم

• إنَّ زيدا قائم

• وظننْتُ زيدا قائماً» (ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 158)

واعتبروا العوامل اللفظية درجات. أفواها ما كان أصلا في العمل وهو الفعل (انظر في ذلك المغني ج 2 ص 447). وما تفرّع عنه يضعف بقدر بعده عنه وضعف مشابهته له. إلا أنّ قوة الفعل مراتب تختلف بحسب تصرف مقولته المعجمية أو جمودها. فأما ما كان من الأفعال متصرفا فأعلى العوامل في مراتب القوة كان فعلا حقيقيا أو غير حقيقي مثل كان. لذلك أجاز النحاة في معمول الفعل المتصرف التقديم والتأخير ما انتفى المانع من ذلك. واشتروطوا تصرف الفعل في تقديم معمولاته عليه.

وأما ما كان جامدا مثل أفعال التعجب والمدح فضعيف العمل وإن لم ينحط عن درجة الحروف. حتّى أنّ النحاة اختلفوا في جواز الفصل بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف. وقد اعتادوا أن يتوسعوا فيه (انظر ابن السّراج ج 1 ص 108 وابن يعيش ج 7 ص 150). فمنعه الأخفش والمبرد (انظر ابن يعيش ج 7 ص 150) وابن السّراج (انظر ابن السّراج ج 1 ص 108) محتجّين «بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة. والأمثال من الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو:

• الصيف صَيَّعَت اللّبن

يُقال ذلك بلفظ التأنيت وإن كان المخاطب مذكرا» (ابن يعيش ج 7 ص 150). وأجازه الجرمي وآخرون (انظر ن م ج 7 ص 150). «واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفا فلا ينحط عن درجة إنّ في الحروف، وأنت تجيز الفصل في إنّ بالظرف من نحو:

• إنّ في الدار زيدا

• وليت لي مثلك صديقا

وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز، وإن ضعف لآته لا يتقاصر عن الحروف» (ن م ج 7 ص 150). وقدّموا خبر ليس على اسمها. ولكنهم اختلفوا في تقديمه عليها. فالقاعدة عند النحاة أنّ «ما لا يتصرّف لا يتصرّف عمله» (ابن السّراج ج 1 ص 142).

فأما ما عمل في المعمول مما أخذ من الفعل من الصفات فقوته على قدر مشابهته الفعل. لذلك كان اسم الفاعل¹ أو المفعول (انظر سيبويه ج 1 ص 108-118) وما أشبه من الصفات اسم الفاعل يجوز فيه «ما جاز» في فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار» (ن م ج 1 ص 110) ولكن ما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعد له من العمل والتقديم» (ابن السّراج ج 1 ص 229).
» فإذا قلت :

• هو كريمٌ حَسَبَ الأب

1 - «يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العمل في التقديم والتأخير» في نظر المبرد (ابن السّراج ج 1 ص 128).

• وهو حَسَنٌ وَجَهَا

لم يَجُزْ أَنْ يَقُولَ :

* هو وجها حَسَنٌ

* ولا هو حَسَبَ الأبِ كَرِيمٍ (ابن السَّرَاجِ ج 1 ص 229)

وَأَمَّا الاسمُ الجَامِدُ وَكُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ لَكِنْ ضَعْفٌ شَبِيهُ بِهِ فَلَا يَجُوزُ

أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ (انظر ن م ج 2 ص 222-223 و 229). لا يقال في نحو :

• عشرون	درهما
اسم جامد	معموله
عامل	(تمييز)

* درهما عشرون

لأنَّه «عمل في الدرهم مالم يُؤخذ من فعل» (ن م ج 1 ص 224)

* ولا قائما في الدار زيد

«فكل ما كان فيه معنى فعل وليس بفعل ولا اسم فاعل فلا يجوز أن يتقدم ما عمل

فيه عليه» (ن م ج 2 ص 229). ومن ذلك الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال¹ فهي

في القوة دون الأفعال». ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي

(المبرد ج 4 ص 108). «ولا يجوز فيها التقديم والتأخير نحو :

* إِنَّ مَنْطَلِقَ زَيْدًا

فلا يجوز لأنه حرف جامد. لا تقول فيه فعل ولا فاعل» (ن م ج 4 ص 108)

و«ليست بفعل وإنما جُعِلَتْ بمنزلة. فكما لم تتصرف إنَّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ

فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته وكذلك ما» (سيبويه ج 1 ص 59 وانظر ابن

السَّرَاجِ ج 2 ص 231). فتصرف العامل شرط لجواز تقديم معمولاته عليه وجموده

مقتض لتأخيرها.

ب (سلمية ترتيب المكونات الأساسية

ولم يقتصر النحاة على وضع سلمية للعوامل بل تجاوزوها إلى وضع

سلمية لترتيب المكونات الأساسية في الجملتين الفعلية والاسمية في إطار نظرية

العامل سلمية تكون مقياساً يُعْتَمَدُ في مقارنة ترتيب المكونات الفعلية في البنى

المنجزة إذ يمكن التحوي من معرفة التحويل الذي طرأ على البنية الأصلية إن وقع

ويسمح بتقرير جوازه أو امتناعه.

فالأصل عند النحاة أن تكون «مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظا

أو مقدرا» (ابن السَّرَاجِ ج 1 ص 93 وانظر ابن يعيش ج 1 ص 84 والإستراباذي،

1 - وهي إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

شرح الكافية ج 1 ص 23). «فمرتبة المبتدأ قبل الخبر» (ابن يعيش ج 1 ص 92-93) في الجملة الاسمية مالم يمنع من ذلك مانع. وحق الفعل في الجملة الفعلية أن يقدم. فـ«حدّ الكلام تقدم الفعل» (سيبويه ج 1 ص 114 وانظر ابن يعيش ج 1 ص 93). «فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرًا»¹ (ابن يعيش ج 1 ص 76)، ومرتبة المفعول الثاني في نحو: • أعطى زيد عمرا كتابا

أن تكون بعد الأول لأنّ هذا فاعل في المعنى (انظر في ذلك ن م ج 7 ص 64)، ومرتبة المفعول الواقع مركبا بالجر بعد المفعول الأول (انظر ن م ج 1 ص 72). ولم يخرج النحاة في تحليلهم رتبة هذه المكونات الأصلية عن نظرية العامل. فاما تقديم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية فعَلَّوه بـ«كونه عاملا فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول وكونه عاملا فيه أوجب تقديمه» (ن م ج 1 ص 74)، وإن كان «القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله. لكنّه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه لِيَاها. وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقَدّم الفعل عليهما لذلك» (ن م ج 1 ص 75).

وأما تقديم الفاعل على المفعول فعَلَّل بعلاقة الاحتواء القائمة بين الفعل والفاعل إذ الفاعل «كأجزاء من الفعل ووجب أن يترتب بعده»² (ن م ج 1 ص 75)، وبشديد حاجة الفعل إلى الفاعل (انظر ن م ج 1 ص 75) فلا يتم إلا به على عكس علاقته بالمفعول به فقد لا يحتاجه كما هي حال الفعل اللازم.

3 - في اللسانيات :

3-1- الرتبة واللسانيات التوليدية :

أما في اللسانيات فالاهتمام بمبحث الترتيب قد اقتصر على المدرسة التوليدية وإن كان توزيع المكونات في الجملة شاغل التوزيعيين في تحليلهم لِيَاها إلى مكوناتها المباشرة. فقد كان مبحث الترتيب أحد شواغل المدرسة التوليدية على اختلاف نماذجها تحويلية كانت أو غير تحويلية كالتحوّل الوظيفي والتحوّل المعجمي الوظيفي أو غيرهما من الأنحاء ذات النزعة التداولية أو التوجّه المعجمي الخالية من قواعد التحويل. إلا أن مقارنة هذه المسألة اختلفت فيها مباحث ومناهج باختلاف منازعها. فكانت تحويلية في النموذج التحويلي ووظيفية تداولية في التحوّل الوظيفي وأنحاء أخرى تهتمّ بدور سياق الخطاب في بنية الرسالة (انظر في ذلك مثلا المتوكل، 1987 ص 5).

1 - يقول ابن السراج في هذا : «حقّ الفعل أن يكون قبل المفعول» (الأصول ج 2 ص 238)

2 - العبارة لابن يعيش وقد تصرفنا فيها بجعل المضمر ظاهرا

وتنوّعت المباحث المتصلة بالترتيب في هذه التّماذج. فكان الاهتمام في التّحو التّحويلي مثلاً ببنية الجملة المجرّدة في اللّغات الطّبيعيّة باعتبارها أصلاً وغيرها مشتقاً منها، وبالتّحويلات التي تطرأ على ترتيب مكوّناتها في المستوى السّطحي لتشتقّ منها بنى جديدة، والقواعد التي تسمح بذلك، وبالقيود على التّحويلات وحدودها إيفالاً في التّجريد وتفسيراً لاختلاف البنى الدّالة على المعنى الواحد وكيفيّة اشتقاق بعض الجمل المعقّدة وتعليلاً للحنّ أخرى.

وكانت عناية أخرى بالصّور التي ترد عليها الجمل الدّالة على المعنى الواحد في سياقات خطائيّة مختلفة على نحو غير الذي تقدّم في التّحو التّحويلي بل على أساس أنها بنى أصليّة (انظر في ذلك مثلاً المتوكل، 1985 ص 23) يختلف ترتيب مكوّناتها باختلاف سياق الخطاب، « والوضع التّخاطبي القائم بين المتكلّم والمخاطب » (المتوكل، 1987 ص 47). وكان التّركيز فيها أيضاً على القيود على هذا التّرتيب.

ولقد تأثّر الباحثون العرب في ميدان التّحو بهذا المنهج أو ذاك. فعكست مؤلفاتهم آراء هذه المدارس اللّسانية على مستوى التّنظير أو التّطبيق. واختلفت تلك الآثار فيها قوّة وضعفا باختلافهم على نحو ما يتّضح من مؤلّفات ميشال زكريّا ومنصف عاشور وعادل فاخوري والفاسي الفهري وأحمد المتوكل وغيرهم¹.

3 - 2 - مبحث الرّتبة في التّحو والتّحويلي :

3-2-1- نمط الجملة :

3-2-1-1- اختلاف اللّسانين في أصل الجملة :

أجمع النّحاة التّحويلليون على أن الجمل في اللّغات وإن اختلفت في بناها الظّاهرة ترصد جميعها إلى أصل واحد . . . فليس التّعّد في البنى على مستوى السّطح إلا أثراً للتّحويلات التي تطرأ على البنية الأصليّة. فالجملة عندهم ضربان: أصليّة ومشتقّة أو منقولة.

فذهب تشومسكي (Chomsky) وهو الرّائد في هذا الميدان في إطار ولعه بالتّجريد والبحث عن الكلّيات اللّغويّة إلى أن قاعدة بناء الجملة من نوع :
س ← ص (انظر تشومسكي، 1990 ص 42)

وهي :

ج ← م س + م ف (انظر ن م ص 38).

وقد اعتمد في استنباطه هذه القاعدة على بنية اللّغة الإنجليزيّة وعلى طبيعة الكلام عامّة (انظر في ذلك : Lyons, 1970 ص 206). وهي قاعدة طوّرها فيما بعد على التّحو التّالي (انظر في ذلك إشكال الرّتبة في اللّسانيات واللّسانيات العربيّة ص 54):

1 - انظر ما يلي.

ج ← م م صرفة¹ م ف .

بل اعتبر القاعدة التي اقترحها صالحة لجميع اللغات . وحجته في ذلك إحدى مصادراته المتمثلة في القول بأن المركب الفعلي ظاهرة كلية ليست وقفا على اللغة الإنجليزية . فيه ينظم الفعل والمفعول (انظر في ذلك الفهري إشكال الرتبة في اللسانيات واللسانيات العربية ص54 متنا وهامشا) . وأنكر وجود لغات من نمط :

• فعل فاعل مفعول به

وتبنى إيموندس (Emonds) موقفه ، واعتبر «أن هذه الرتبة بسيطة يمكن اشتقاقها من رتبة عميقة من نمط فا ف م» (فصل إشكال الرتبة باب الاشتغال للفهري في «اللسانيات واللسانيات العربية» ص54-55) . ولكن لسانين آخرين وقفوا من اقتراح تشومسكي موقفا نقديا . فإذا كانوا قد وافقوه في القول بوحدة الرتبة الأصلية في اللغة الواحدة فقد اختلفوا عنه في القول بوحدها في كل اللغات الطبيعية متأثرين في ذلك بملاحظة غرينبارغ (Greenberg) في عمله حول الرتب في اللغات وجود رتب ثلاث للمكونات الأولية الأساسية (ن م ص 271) هي :

- فاعل فعل مفعول به كما هي الحال في الإنجليزية والإيطالية والفرنسية .

- وفاعل مفعول به فعل وهي حال التركية والفارسية واليابانية .

- وفعل وفاعل ومفعول به وهي الحال في الإيرلندية والعربية والغالية .

وانقسموا في ذلك فريقين :

- فأما غرينبارغ فكان على رأي تشومسكي في اعتبار أن أصل الرتبة في الإنجليزية فاعل فعل مفعول به على نحو ما تقتضيه قاعدة إعادة كتابة الجملة :

ج ← م م ص م ف .

ولكنه خالفه في اعتبار تلك البنية كلية تسحب على كل اللغات الطبيعية . ذلك أن بنى اللغات تتعدد . فقد لاحظ هذا اللساني أن رتب اللغات الطبيعية ثلاث . فالرتبة في الإنجليزية والإيطالية والفرنسية واحدة ولكن الرتبة في المجموعتين التركية والفارسية واليابانية من ناحية والإيرلندية والعربية والغالية من أخرى مختلفة (فصل إشكال الرتبة باب الاشتغال للفهري في «اللسانيات واللسانيات العربية» ص271) فيهما ومختلفة عن رتبة المجموعة الأولى .

- وأما مككاولي (Mc Cawley) فخالفه الرأي في أصل الرتبة في

الإنجليزية . واعتبر أنه فعل فاعل مفعول به (ن م ص 271) .

3-2-1-2-اختلاف النحاة العرب المتأثرين بالنحو التحويلي في هذه

المسألة :

لاحظ بعض النحاة العرب المحدثين أن الثنائية «في انقسام الجمل إلى ما يشتمل على فعل وإلى ما يخلو منه خاصة تنفرد اللغة العربية بها عن معظم

1 - «صرفة مقابل Inflection وهو مصطلح من اقتراح الأمتاذ السغروشنى » (ن م ص 54 الهامش

(4 م م ← اختزال للمركب الاسمي و م ف للمركب الفعلي .

اللغات» (فاخوري، 1988 ص18 وانظر أيضا زكريا، 1983 ص25) وأن النحاة العرب درجوا على القول بالتعدد منذ كان النحو العربي. فإذا كانت المدرستان البصرية والكوفية قد اختلفتا في نحو:

• زيد قام

فذهب البصريون إلى أنها اسمية وعدها الكوفيون فعلية لأنها لا تختلف عن :

• قام زيد

في غير الرتبة فإن نحاة المدرستين لم يختلفوا في نوع الجمل من نحو :

• قام زيد

• وزيد رجل ذكبي

فالأولى فعلية والثانية اسمية بلا منازع. ولكن اللسانيات التحويلية التي تبناها منهجا يذهب المنتمون إليها مذهبا آخر. فلا خلاف بينهم في القول بوحدة أصل بنية الجملة في اللغة الطبيعية الواحدة، وإن كان الافتراق بينهم في وحدته في جميع اللغات الطبيعية قائما. فالتحويليون يزعمون أن لا ضرورة لأن تطابق بنى اللغة الموجودة على مستوى السطح البنية الأصلية وأن ما خالف الأصل مشتق منه لا محالة.

هكذا وجد النحاة العرب ذوو المنزع التحويلي أنفسهم أمام إشكال نظري : هل يتبنون موقف وحدة البنية الأصلية في العربية أو يقولون بالتعدد على نحو ما فعل السلف؟ وإذا تبنا الافتراض الأول فأى الجمل يعتبرون أصلا ؟ أي التي يكون صدرها اسما متابعة منهم لجمهور اللسانيين التحويليين أم تلك التي يكون صدرها فعلا وهي الجملة الفعلية في العربية بلا منازع ؟

ولذا كانوا قد أجمعوا على تبني وحدة الأصل تأثرا بالنحو التحويلي ومراعاة لقاعدة كتابة الجملة التي اقترحها تشومسكي.

• ج □ م س . م ف .

فإن بعضهم لم يستطع التخلص من أسر التراث ومعطيات الواقع اللغوي. فكان الاختلاف بين هؤلاء الدارسين في أصل الجملة العربية. فافترقوا فريقين :

1-2-3-1-2-3 - الأصل : الاسمية

فأما من سائر منهم التحويليين دون تمحيص أو مراعاة لمعطيات اللغة العربية مثل فاخوري (انظر اللسانية التوليدية والتحويلية ص8) وعاشور(انظر بنية الجملة العربية ص43) فلم يتردد في اعتبار الجملة الاسمية أصلا للبنية والفعلية مشتقة منها ضمنا أو صراحة ودون استدلال مكتفيا في ذلك بمصادرات جمهور التحويليين (انظر اللسانية التوليدية والتحويلية ص7-18) أو بتريديد قاعدة إعادة كتابة الجملة¹ (انظر بنية الجملة العربية).

1 - لم يصرح المؤلف بذلك ولكنه يستنتج من قاعدة إعادة بناء الجملة التي تبناها.

3-2-1-2-الأصل الفعلية.

وأما من راعى منهم معطيات اللغة العربية واستفاد من التراث التحوي العربي فذهب إلى أن أصل البنية هو الجملة الفعلية¹. واحتج لهذا الرأي على نحو ما يتضح من كتاب «الجملة البسيطة» لميشال زكريا (انظر زكريا، 1983 ص 23-36) وكتابات الفاسي الفهري (انظر في ذلك : إشكال الرتبة وباب الاشتغال² وفصل الربط الإجمالي التطابق ونمطية اللغات في المرجع الأخير (121-144) ص 121-122 والبناء الموازي ط 1990 ص 55-74).

3-2-1-3- فالحديث عن ترتيب المكونات في مبحث أصل الجملة جاء عرضا عند التحويلين لم يهتموا به لذاته، ولكن باعتباره تفسيرا لاختلاف البنى ذات العناصر الواحدة ولبيان العلاقة القائمة بينها. وهي علاقة الفرع بالأصل. فلا هم نظروا فيه على أساس دور الفعل بصفته رأس الجملة في ترتيب المكونات الواقعة فيها، ولا على نحو ما فعل النحاة العرب القدامى إذ تناولوا مبحث الترتيب في صلته بالفعل في إطار نظرية العامل.

3-2-2-3- التحويلات الاختيارية التي تطرح على الجملة : قيودها وحدودها : احتفل النحاة التحويليون بدراسة التحويلات الاختيارية التي تطرأ على بنية الجملة مثل نقل أحد مكوناتها إلى موقع الابتداء والتبشير والبناء لغير الفاعل والتصعيد في نطاق سعيهم إلى إبراز الترابط والوحدة بين البنى السطحية من ناحية وبنيتها العميقة من أخرى رغم ظاهر الاختلاف حيناً والبحث عن الأصل في بنية الجملة في اللغة العربية والاحتجاج له آخر (انظر مثلاً زكريا، 1983 ص 30) وتفسير البنى التصعيدية تارة وتعليل لحن بعض الجمل أخرى (انظر في ذلك الفهري، 1988 ج 1 ص 116 والمتوكل، 1985 ص 60-61) إلا أننا سنكتفي بذكر موقفهم من مسألتين اثنتين لاتصالهما اتصالاً وثيقاً بالترتيب وتنزلهما ضمن مباحثهما نقل الاسم إلى موقع الابتداء والتبشير³.

3-2-2-1- نقل المكون إلى موقع الابتداء :

هو أحد التحويلات الاختيارية وبه اهتم م. زكريا في دراسته الجملة العربية البسيطة وفيه توسع أيما توسع (انظر زكريا، 1983 الفصل الثاني ص 23-71). فلم يكتف فيه بنقل الفاعل إلى موقع الصدر في إطار احتجاجه لأصل الجملة العربية كما في نحو :

• الرجل أكل التفاحة

- 1 - اعتبر غرينبارغ أصل البنية في العربية ف فامف وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.
- 2 - وهو فصل ورد في اللسانيات واللغة العربية ج 1 ط 2 ص 103-151 وأعيد في اللسانيات واللسانيات العربية ص 53-93. والإحالة هنا إلى هذا المرجع ص 55-58.
- 3 - وسنعمد إلى تلخيص ماورد عنهما في كتابي زكريا (الجملة البسيطة) والفهري (اللسانيات واللغة العربية ج 1)

وهي جملة مشتقة من :

• أكل الرجل التفاحة

بواسطة « تحويل الاسم إلى موقع الابتداء » (زكريا، 1983 ص 23-71). بل تجاوز ذلك إلى نقل كل مكوّن يقتضيه الفعل إلى هذا الموقع فاعلا كان أو مفعولا به مركبا اسميا كان (انظر ن م ص 37) كما في نحو :

• التفاحة أكلها الرجل

وهي جملة مشتقة من :

• أكل الرجل التفاحة

أو مركبا حرفيا (انظر ن م، ص 37) مثل ماهي الحال في نحو الجملة :

• الطبيب كتب يوسف الرسالة إليه

المحوّلة من الجملة :

• كتب يوسف الرسالة إلى الطبيب

أو تابعا لصلة الموصول نحو (انظر ن م ص 38) :

• مجلة الهلال مات الرجل الذي أسّسها

المشتقة من الجملة :

• مات الرجل الذي أسّس مجلة الهلال

وقد ضبط زكريا خصائص هذا الضرب من التحويل وحدّد قيوده ونّبّه إلى حدوده فلاحظ أنّه محكوم بضوابط معينة فهو مشروط بتسرك الاسم المنقول ضميرا ظاهرا أو مقدرا مكانه (انظر ن م ص 29 و 36 و 37) يعود عليه وبوجوب كون الاسم المنقول معرّفا فلا يجوز أن ينقل المركّب الاسمي الواقع فاعلا في نحو :

• تكلم خطيب في المهرجان²

1 - مفهوم التعريف عنده غير دقيق. وهو مفهوم معجمي وليس نحويّا. وأمثله لا تدلّ على أنّ الاسم المنقول معرّف نحويّا. وقد أدرك ذلك. فاحتز. قال: «مما يمكن ملاحظته أنّنا حدّدنا الاسم بسمة [+ معرّف] ولم نحدّده بسمة [-نكرة]. وذلك لأنّ سمة [+ معرّف] سمة ذاتيّة للاسم يمكنها أن تشمل أسماء نكرة معرّفة من حيث أنّها تحتوي على سمة ذاتيّة [+ معرّف]. نذكر من هذه الأسماء هنا اسم الجنس واسم التصغير كما يتبنّ لنا من الأمثلة التالية :

(49) أ - لا يحقّ ظلم إنسان

ب - إنسان لا يحقّ ظلمه

(50) أ - هذب كتيب أخلاقي

ب - كتيب هذب أخلاقي » (زكريا، 1983 ص 40).

2 - أجاز ابن هشام مثل هذا في حديثه عن مسوّغات الابتداء بالنكرة. فالمسوّغ الثامن عنده أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو :

• « شجرة سجدت

• وبقرة تكلمت

إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الإخبار به عنها فائدة » (المغني ج 2 ص 470).

والحقّ أنّ الأسماء المنقولة في الأمثلة التي استدلّ بها على جواز نقل المكوّنات إلى موقع الابتداء ليست كلها معارف بل هي خليط من المعارف والتكررات غير المحضة فأما المعارف فنحو الاسم المنقول في الجملة :

• خطيب الحزب تكلم في المهرجان

المحوّلة من :

• تكلم خطيب الحزب في المهرجان

وأما التكررات فنحو :

• خطيب بارع تكلم في المهرجان

• وخطيب يحترمه الشعب تكلم في المهرجان

• ؟؟ وإنسان لا يحقّ ظلمه¹

• وكتيّب هدّب أخلاقي

فالمكون المنقول إلى موقع الابتداء في هذه الجمل المشتقة تباعا من نحو :

• تكلم خطيب بارع في المهرجان

• وتكلم خطيب يحترمه الشعب في المهرجان

• ولا يحقّ ظلم إنسان.

• وهذّب كتيّب أخلاقي.

ليس معرّفا فهو في المثالين الأوّل والثاني مركب اسمي بالنعته رأسه اسم نكرة وفي الثالث والرابع اسم نكرة. فهذه المكوّنات المنقولة ضربان فهي إمّا أسماء نكرة وإمّا مركبات الرأس فيها اسم نكرة. ولكن التنكير في جميعها ليس محضاً حسب مفهوم ابن هشام للنكرة والمعرفة فهي إمّا نكرة موصوفة وإمّا اسم جنس أو اسم تصغير. فالقيد الذي كان ينبغي أن يوضع على هذا التحويل ليس تعريف الاسم المنقول بل وجوب كونه نكرة غير محضة. كما أنه بين أن هذا التحويل وقف على المحلّات التي يقتضيها الفعل فعل الجملة النواة أو فعل الجملة الفرعية الواردة صلة للموصول².

فالشرط في جوازه أن يكون الاسم المنقول فاعلاً أو مفعولاً به فلا ينقل إلى موقع الابتداء غيرهما لا يجوز بحال أن يقع هذا التحويل على المفعول المطلق أو المفعول

1 - ورد هذا المثال والذي يليه في الجملة البسيطة ص 40. وهذا المثال في اعتقادنا على درجة دنيا من المقبولة على غير ما يعتقد زكريا. فمن المفروض أن يرد الاسم المضاف إليه في البنية المشتقة معرّفاً بالألف واللام. فيقال :

• الإنسان لا يحقّ ظلمه

وهذا التعريف الجنسي ليس تعريفاً محضاً.

2 - كان الموصول اسماً أو حرفياً كما في الجملتين :

• مجلة الهلال مات الرجل الذي أسّسها

• ومن حسبت أن زيداً انتقد ؟

فيه أو المفعول لأجله أو الحال فجمل مثل :¹

- قتل شنيع قتله الحاكم الرجل
 - ثلاث ضربات ضربها الحاكم
 - الصباح سهر الرجل إليه
 - وطلوع الشمس جاءه الرجل
 - وابتغاء الخير تصدق الحاكم على الفقير
 - وحين غفلة دخل الرجل المدينة عليه
- المحوّلة تباعا من جمل لاشك في مقبوليتها هي على التوالي :
- قتل الحاكم الرجل قتلا شنيعا
 - وضرب الحاكم الرجل ثلاث ضربات
 - وسهر الرجل إلى الصباح
 - وجاء الرجل طلوع الشمس
 - وتصدّق الحاكم على الفقير ابتغاء الخير
 - ودخل الرجل المدينة على حين غفلة
- ليست جملا «أصولية»².

3-2-2-2- التّبرير³

اهتم الفاسي الفهري بمسألة التّبرير فعرّفه بالحدّ والمثال وضبط القيود على جوازه من وجهة نظر التحويليين. فالتّبرير «عملية صوريّة يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (major category) كالمركّبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة (39)⁴ كما في الجمل التالية :

(...) أ - (إِنَّاكَ نَعْبُدُ) [1 الفاتحة 5-]

ب - الله أدعو

(...) في الدار وجدته

(...) غدا سنلتقي

(...) أميتا كان (الفهري ، 1988 ج 1 ص 114-115) .

وهذه العملية ليست حرة بل توجد قيود كثيرة متنوعة عليها منها :

- 1 - هذه الأمثلة الستة من «الجملة البسيطة» ورد اثنا عشر منها في الصفحة 40 وهما على التوالي الثالث والسادس وجاءت الأربعة الباقية في الصفحة 41 .
 - 2 - عبارة الأصولية استعمالها زكريا بمعنى المقبولة (انظر زكريا ، 1983 ص 26 ص 28 ص 41) .
 - 3 - يختلف المصطلح المستعمل في الدلالة على هذا المفهوم فهو التّبرير عند البعض (focalisation) والموضوعة عند آخرين (topicalisation) (انظر في ذلك الفهري 1988 ج 1 ص 114) .
 - 4 - القاعدة 39 هي :
- ج ← (بؤ) ج (انظر في ذلك اللّسانيات واللّغة العربية ج 1 ص 113) .

« أ - قيود على المكان المصدر أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة .

ب - قيود على المكان الهدف

ج - قيود على ميدان التحويل

د - قيود على صورة التحويل

هـ - قيود على خرج التحويل أي البنية الناتجة عن تطبيق التحويل (output

structure) » (الفهري، 1988 ج 1 ص 115) .

فمن القيود على المكان قيود جزيرية (Island conditions) «تجعل من الميدان الذي

يحتوي المقولة جزيرة لا يمكن أن تدخلها أو تنطبق فيها القاعدة ومن جملة هذه

القيود بعض القيود التي وضعها روس، (1967) نذكر منها :

- قيد الجزيرة المميّة¹ (wh island constraint) .

- وقيد المركّب الاسمي المعقّد (complex noun phrase constraint)

- وقيد المركّب العطفى (Coordinate structure constraint)

- وقيد الفرع الأيسر (Left branch condition) « (ن م ج 1 ص 115)

فهذه القيود تمنع التبثير في نحو² :

* زيدا من ضرب ؟ (مشتقة من مَنْ ضَرَبَ زيدا بتقديم زيد)

* وزيدا أظنّ الرجل الذي انتقد انتحر (أظنّ الرجل الذي انتقد زيدا انتحر)

* زيدا انتقدت وعمرا (زيدا وعمرا انتقدت)

* وزيد انتقدت أبا (انتقدت أبا زيد)

فأما قيد الجزيرة المميّة فيمنعه في الجملة الأولى . وأما قيد المركّب الاسمي ففي

الثانية . وأما قيد المركّب العطفى وقيد الفرع الأيسر فلا يسمحان به تباعا في

الجمليتين الثالثة والرابعة .

إلا أنّ هذه القيود التي عرفها التحوّل التحويلي في أول مراحله صارت

محل نقد اللسانيين . فهي في نظر بعضهم بدائية (انظر في ذلك ن م ج 1 ص 117)

لا تعدو أن تكون لائحة طويلة «لا يوجد بينها شيء» (ن م ج 1 ص 117) وكان

«يحسن استخلاصها من قيود ومبادئ أعم» (الفهري، 1988 ج 1 ص 117) .

وقد سعى تشومسكي إلى تدارك الأمر بوضعه مبدأي التتابع السلكي (cyclicity)

والتحتية (Subjacency) .

ومن القيود على المكان الهدف : حطّ العنصر المنقول في مكان بؤ (انظر في ذلك

الفهري، 1988 ج 1 ص 117) أو المكان الصلبر «في الرّيبض الأيمن لج وذلك تمثيا

مع نظرية تحويلات الثقل التي تقتض أن الثقل يكون دائما إلى أرباض الإسقاطات

1 - «الجزيرة المميّة جملة في صدرها أداة استفهام أو اسم موصول» (الفهري ج 1 ص 116) (هامش

19) .

2 - وردت هذه الأمثلة في اللّسانيات واللّغة العربيّة ج 1 ص 116 .

الكبرى (م. س، ج، جَ، جَ ...) إلى يمينها أو إلى يسارها... » (الفهري، 1988 ج1 ص117).

ومن القيود على ميادينها مبدأ التابع السلكي ومبدأ التحتية (انظر ن م ج1 ص117). «فالتحويلات كما هو معلوم تنطبق في أسلاك (cycles) وتختلف العُجَرُ السلكية (cyclic nodes) حسب اللغات. فمن العُجَرُ السلكية في العربية م س و جَ و جَ و جَ (أحيانا). ومن القواعد ما ينطبق في سلك داخلي فيسمى سلكيًا (cyclic) ومنها ما ينطبق في آخر سلك فيدعى بعد سلكي (postcyclic). والتتابع السلكي والتحتية مبدآن يقيدان هذا الانتقال عبر الأسلاك وهما مبدآن يرجعان إلى مبدأ أعَمُّ هو مبدأ المحلية (Locality principle). فالاستفهام مثلا لا ينطبق في ميدان جملي واحد في جملة مُدمَجة (embedded sentence) أو جملة غير مدمجة كما ينطبق عبر أكثر من جملة

(58) لا أدري من جاء

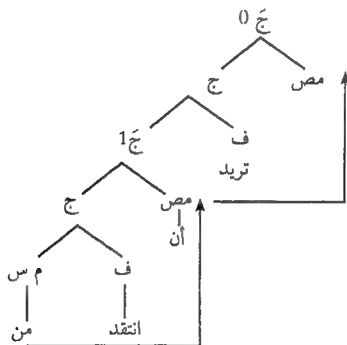
(59) من جاء ؟

(60) من تريد أن أنتقد ؟

(61) من حسبت أن زيدا انتقد ؟

(62) من حسبت أن عمرا يعرف أن زيدا انتقد ؟

فافتراض التابع السلكي يقرُّ أنَّ «من» في الجمل (60) و(61) و(62) لا تنتقل في وثية واحدة من المكان المصدر (مكان المفعول) إلى المكان الهدف (مكان الموصول) وإنما تنتقل عبر مص الموجود في كل ج بصفة سلكية أي بالتدرج من سلك إلى آخر كما يبين ذلك الرسم التالي :



ف«مَنْ» تنتقل من مكان المفعول إلى مكان المصدر في ج 1 أولاً ثم منه إلى مكان المصدر في ج 0 وذلك بالنسبة¹ إلى الجملتين (61) و(62) حيث تعدد الأسلاك الجملية .

ويظل التَّنْقُلُ خاضعاً لمبدأ التَّحْتِيَّةِ في البنى المذكورة وإن كانت الملاحظة السطحية توحي بأنه خارق له»(الفهري، 1988 ج 1 ص 117-119) وهو الذي «يحدّد عدد الأسلاك التي يمكن أن يعمل فيها التحويل» (ن م ج 1 ص 119) . و«هذا الانتقال المتتابع» (ن م ج 1 ص 119) خاضع لقيود ذكر منها الفهري ثلاثة :

- أولها : حدود التدرج عبر الموصول الذي يعتبر باباً للإفلات (escape hatch) في اللغات التي تسمح به . فمبدأ التحتية «يحدد عدد الأسلاك التي يعمل فيها التحويل» (ن م ج 1 ص 119) و«مضمون هذا القيد أن العنصر المنتقل لا يمكن أن يخترق أكثر من عجرة سلكية واحدة . ومعلوم أن هذا القيد يمكن أن يستوعب عدداً من قيود روس فمن ذلك قيد المركب الاسمي المعقد وقيد الجزيرة الميمية» (الفهري، 1988 ج 1 ص 120)

- وثانيها كون حصوله مشروطاً بعمل فعل من الأفعال التي تعتبر جسوراً (bridge verbs). وهي أفعال نفسية من نوع خاص تخول للمقولة المنتقلة الإفلات، بينما أفعال أخرى لا تخول ذلك من جملة هذه الأفعال الجسور : ظنّ، حسب، خال، عليم، عرف . . . الخ. قارن بين الجملة (61) والتركيب التالية.

(64) * من رأيت أن زيدا انتقد ؟

(65) * من أخبرتني أن الرجل سبّ ؟ »(الفهري، 1988 ج 1 ص 119).

- وثالثها وجوب كون الموصول «خبرياً لا استفهامياً

(66) * من تظن أن زيدا انتقد ؟

(67) * من تساءلت هل انتقد زيد ؟ » (ن م ج 1 ص 119).

على أنه بالإمكان إضافة شرط رابع ليس وقفاً على التبشير بل هو يشمل كل التحويلات وهو الاقتصاد في «الصياغة الصورية للتحويلات» (ن م ج 1 ص 120) كـ«استعمال العدد الأدنى من الرموز (Minimal factorization) خلافاً للطريقة التي كانت تصاغ بها التحويلات في الأنحاء التحويلية الأولى . . . وعدم وضع القيود على التحويل كجزء منه وهذا ما أدى بتشومسكي إلى صياغة قاعدتين للنقل واحدة للتبشير والأخرى للاستفهام بصفة مبسطة جداً.

(69) انقل م (move wh)

(70) انقل م س (move NP)

وفي مرحلة ثانية اقترح تشومسكي توحيد هاتين القاعدتين في قاعدة واحدة.

(71) انقل أ (move) أمقولة كبرى» (ن م ج 1 ص 120)

1 - في النص الأصلي لام الجر وقد عوضناها بما يناسب فعل النسبة من حروف الجر .

2-2-3: - ليس الترتيب مبحثاً من مباحث النحو التحويلي. وإذا كان اللسانيون قد تعرضوا له فيه فقد كان ذلك عرضاً في مقاربتهم بعض أضرب التحويل كنقل الاسم إلى موقع الابتداء والتبشير فلم تخرج مقاربتهم هذه الظواهر الترتيبية عن زاوية التحويل فهم اكتفوا فيه بشرح ما طرأ على بنية الجملة العميقة على مستوى السطح من تغيير وبضبط خصائص كل ضرب من التحويل والقيود عليه فاقصر اهتمامهم بمبحثي نقل الاسم إلى موقع الابتداء والتبشير على الجانب الشكلي على غير ما هي الحال عليه في الأنحاء ذات النزعة التداولية.

3-3: - الترتيب في النحو الوظيفي

3-3-1- اختلاف مقارنة الترتيب في هذا النحو عنها في النحو

التحويلي:

خالفت الأنحاء التوليدية غير التحويلية الأنحاء ذات الطابع التحويلي في

تفسير بنية جمل مثل:

• زيدا قابل خالد

فلم تعتبرها متحولة من:

• قابل خالد زيدا

«عن طريق قاعدة نقل (قاعدة تحويل (التصدير)» (المتوكل، 1985 ص22) كما هو العرف في النحو التحويلي بل اعتبرت هاتين الجملتين أصليتين. فحيث رأى التحويليون وحدة في البنية رأى غيرهم تعدداً فيها فالجملتان السابقتان مشتقتان من وجهة نظر النحو الوظيفي مثلاً «من البنية الوظيفية غير المرتبة (33).

(33) (مض قابل ف (س1 : خالد (س1)) منف . فامح

س2. زيد (س2)) متق مف بؤ مقأ)) (ن م ص 22)

بالنسبة إلى الأولى والبنية:

(مض قابل ف(س1 : خالد (س1)) منف فاعل مح.

(س2 : زيد (س2)) متق مف بؤجد)

بالنسبة إلى الثانية «عن طريق تطبيق قاعدتي موقعة اثنتين» (ن م ص22) تختلف ما تتصل بالمفعول به منهما. فأما القاعدة المشتركة بينهما فهي قاعدة الموقعة في 1^أ (بالنسبة إلى 2 المكون خالد)) (ن م ص 22) وأما الثانية فهي في الجملة الأولى «قاعدة الموقعة في م 3 Ø (بالنسبة إلى المكون زيد الحامل للوظيفة

1 - الموقع فامخصص للمكون المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور
2 - يستعمل اللغويون المغاربة فعل نسب متعدياً بحرف الجر اللام والصحيح أنه يتعدى إلى مفعوله
بإلى وقد سبق أن تبهنا إلى ذلك حين صوّنا هذا «الخطأ» في بعض الاستشهادات ولكننا
سنعتمد إلى إصلاح ما في النصوص من هذا النوع من الخطأ بأي من الاستشهادات دون إشارة
إلى ذلك تجنباً للتكرار.

3 - م Ø هو موقع المصدر

التداولية بؤرة¹ المقابلة» (المتوكل، 1985 ص22) وفي الثانية قاعدة الموقعة في (مف)2 بالنسبة إلى المكون زيد المسندة إليه الوظيفة التركيبية والوظيفة التداولية بؤرة الجديد.

ذلك أن إطار مقارنة الترتيب في الأنحاء التحويلية غيره في «الأنحاء المؤسسة تداوليا» (ن م ص5). فأما الأنحاء الأولى فاهتمت بالشكل فعرض أنباعها لترتيب المكونات في إطار دراستهم ما طرأ على البنية العميقة وهي بنية نظرية على مستوى السطح من تحويلات اختيارية. فكان الحديث عن الترتيب عندهم عارضا متصلا بهذه التحويلات على نحو ما سبق بيانه.

وأما الثانية فكان اهتمامها بالمعنى. تناولت مبحث الترتيب في علاقته بسياق الخطاب وعُنيَتْ به عناية بالغة فجعلت منه مبحثا محوريا وكانت مقاربتها لمواقع المكونات في الجملة وظيفية تداولية على نحو ما يُرى في النحو الوظيفي مثلا.

فجاءت البنية الموقعية متحركة متعددة الأبعاد (انظر في ذلك المتوكل، 1987 ص9) قد روعيت في تحديدها مجموعة من العوامل (انظر مثلا المتوكل، 1985 ص21 و1987 ص11). فالترتيب في النحو الوظيفي محكوم بالوظائف التركيبية والتداولية وحجم المكونات (راجع مثلا المتوكل، 1985 ص21) ومدى تعقيد المكونات المقولي (راجع ن م ص52) بل وبالوظائف التداولية أيضا.

وقد سبق أن نبه المتوكل إلى إشارة التّحاة العرب القدماء إلى إسهام الوظيفتين الدلّاليتين³ المكان والزمان في ترتيب المكون داخل الجملة (انظر ن م ص21). وإذا كان لم يعجز بصحة هذا الافتراض في كتابه الوظائف التداولية (انظر المتوكل، 1985 ص21) فإنه فعل لاحقا في كتابه «من البنية الحملية إلى البنية المكونية» (انظر ص48 و52 و68 مثلا) فأقرّ بأنّ هذه الوظائف في الترتيب.

1 - «تحدد البؤرة عامة بأنها الوظيفة التي تلحق بالمكون الذي يحمل المعلومة الجديدة» (فصل المبتدأ في اللغة العربية في «في اللسانيات واللسانيات العربية ص115). فهي «تسند إلى المكون» الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة» (الوظائف التداولية ص28) وهي عند المتوكل ضربان : بؤرة الجديد وهي «المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب ... وبؤرة المقابلة ... التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها» (الوظائف التداولية ص28-29).

2 - الموقع (مف) خاص بالمكون المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول به والوظيفة التداولية بؤرة الجديد. وهذه الوظيفة واحدة في النحو الوظيفي.

3 يميز في النحو الوظيفي بين أنواع ثلاثة من الوظائف :

- وظائف تركيبية هي الفاعل والمفعول

- ووظائف دلالية هي الحدث والزمان والمكان والحال والعلة والمصاحب

- وأخرى تداولية ثلاثة منها خارجية هي المنادى والمبتدأ والذيل وانتان داخليتان هما البؤرة والمحول.

3-3-2- مقارنة الترتيب في النحو العربي من وجهة نظر تداولية .

لاشكَّ أنَّ أحمد المتوكل أكثر من اهتمَّ من النحاة العرب المحدثين بمبحث الترتيب في اللغة العربية فقد احتفل في مؤلفاته (راجع ثبت المصادر والمراجع) دون سائر النحاة العرب بدراسة ترتيب المكونات في الجملة العربية بشكل طريف لم يسبق إليه مستعملاً في مقارنته إياه النحو الوظيفي إطاراً منهجياً مغنياً إيَّاه بما استعاره من الفكر اللغوي العربي من مفاهيم (انظر في ذلك فصل المبتدأ في «في اللسانيات واللسانيات العربية» ص 95) فاهتمَّ بدراسة مواقع مكونات الجملة في الوظائف التداولية وعني بمواقع المفاعيل في كتاب خصَّه بدراسة الوظيفة المفعول في اللغة العربية¹. فسعى إلى تحديد بنية المكونات الموقعية ووضع سلمية تضبط مواقعها في الجملة على أساس التفاعل بين العوامل المتحركة في الترتيب وضبط القيود على بعض أوجه الترتيب.

3-3-2-1- البنية الموقعية :

فقد اقترح المتوكل بادئ الأمر أن تكون البنية الموقعية في الجملة الفعلية على النحو التالي² :

- 4م، 2م، 1م Ø ف فا (مف) (ص) 3م (راجع المتوكل، 1985 ص 21)
- وعد المواقع صنفين : فأما المواقع الثلاثة 4م و2م و3م. فخارجية يحتلها على التوالي كل من المنادى والمبتدأ والذيل كما في نحو :
- يا زيد (منادى 4م) ، جاء الضيوف
 - وزيد (مبتدأ 2م) قام أبوه .
 - وساءني زيد سلوكه (ذيل 3م)
- وأما الموقع 1م ف«للأدوات الصدور كأداتي الاستفهام (الهمزة وهل) وما النافية وإن وغيرها» (ن م ص 21) نحو :

1 - لهذا الكتاب عنوان كبير وصغير . فأما الكبير فهو «من البنية الحملية إلى البنية المكونية» وأما الصغير فهو «الوظيفة المفعول في اللغة العربية» (وقد صدر عن دار الثقافة بالدار البيضاء سنة 1987).

2 - الملاحظ أن سلمية المواقع تبدو لنا غير دقيقة على نحو ما تبينه أمثلة المنادى من رسالة الغفران وما سنبينه في مواطن أخرى فلا يكون المنادي دائماً في الموقع 4م وهذه بعض الأمثلة للتدليل على ذلك :

- لقد طال عمرك يا أبا ليلى (رغ 227)
- أتكلمني بمثل هذا الكلام يا خليم بني ضبيعة (رغ 228).
- اسكت يا ضل بن ضل (رغ 230)
- فسألتك يا أبا بصير بالله : هل يهجنس لك تمني المدام ؟ (رغ ص 233)
- أهلا يا أبا عبد الرحمان (رغ ص 234)
- لمن هذه الآيات يا أبا عبد الرحمان ؟ (رغ ص 279)
- أفتنسيت يا أبا عبد الرحمان و أنت أذكر العرب في عصرك ؟ (ن م 279)

• هل جاء زيد ؟

(أداة استفهام).

وأما بقية المواقع فداخلية. فالموقع مØ يخصص للمكون المسندة إليه إما الوظيفة التداولية المحور¹ في بنى الاشتغال نحو :

• زيدا رأيته

• والكتابَ قرأته

أو الوظيفة التداولية البؤرة : بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية من نحو :

• من جاء ؟

• وماذا قرأت ؟

• ومتى أتيت ؟

وبؤرة المقابلة في الجمل الاستفهامية أو الخبرية على السواء نحو :

• أفصة طالعت ؟

• خالدا أنقذت

• وعمرأ أعطيت نقودا

• وغاضبا لقيتُ خالدا

• وأمس ذهبت إلى العاصمة

فالمكونات الواقعة صدرا للجمل السابقة (غير حروف الاستفهام) تحمل الوظائف التداولية المحور أو بؤرة المقابلة أو بؤرة الجديد. وهي موجودة في الموقع الموسوم مØ. والموقع ف يحتله المفعول في الجملة الفعلية وهو الفاعل. والموقعان فا (ومف) يكونان تابعا للمكونين المسندة إليهما الوظيفة التركيبية الفاعل والمفعول مالم تسند إلى الأول الوظيفة التداولية بؤرة الجديد وإلى الثاني إحدى الوظيفتين التداوليتين التاليتين : بؤرة المقابلة أو المحور.

والحيز الموقعي (ص)² وهو الذي يلي الفاعل والمفعول به إن كان الفعل متعديا يحتله كل مكون موضوعا كان أو من اللواحق لم تسند إليه وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية ليست بؤرة الجديد.

1 - « تسند وظيفة «المحور» (Topic) إلى المكون الدال على ما يشكل «المحدث عنه داخل الجمل» (التنوّل، 1985 ص69).

2 - يذكر المتوكل أن هذا الحيز الموقعي يحتله المكون الذي لا يحمل إلا وظيفة دلالية (أي المكون الذي لم تسند إليه وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية تخوله احتلال موقع خاص به) «(الوظائف التداولية ص83).

والحق أن عبارته لا تخلو من التجاوز فالوظيفة التداولية موجودة في نحو :

• أعطى زيد عمرا كتابا

• وعاد زيد البارحة

• واستقبل المدير الزوار في مكتبه

في المكون الواقع في الموضع الأخير من الجملة. فليست هذه الجمل إلا جوابا عن الأسئلة ←

ويخضع ترتيب المكونات في الحيز الموقعي ص لسمية استتجها المتوكل من التراث التحوي العربي (انظر المتوكل، 1987 ص46). فقد لاحظ أن الحدود الإجبارية التي لا تسند إليها الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول ترد في الموقع ص1 وكذلك بعض الحدود غير الإجبارية التي «تمتاز بدرجة معينة من الأهمية» بالنسبة إلى الواقعة الدال عليها محمول الجملة . . . كالحدود الحاملة للوظيفة الدلالية المكان حين يتعلق الأمر بمحمولات مثل دخل وخرج» (ن م، ص48) «فإنها تستأثر نظرا لاقتضاء المحمول لها أكثر من غيرها بالأسبقية في احتلال الموقع الموالي لموقع الفاعل أي الموقع الأول (ص1) من الحيز الموقعي ص» (ن م ص48). ويكون الموقع ص2 للمكون الحدث والموقع الثالث ص3 للمكون الزمان والموقع الرابع ص4 للمكون المكان والموقع الخامس والسادس والسابع تباعا للمكونات الحاملة للوظائف الدلالية الحال والعلة والمصاحب» (ن م ص48). إلا أن المتوكل رأى في ما بعد ضرورة أن يضيف موقعا آخر يتوسط الفعل والفاعل هو الموقع م آ يحتله المكون المحور كما في نحو :

• عشق عزة كثير

• وفاز هذه السنة خالد

• وصلى في المسجد أهل الحي

فعزة وهذه السنة وفي المسجد أسندت إليها الوظيفة التداولية المحور فتوسطت بين الفعل والفاعل. ذلك أن الجمل السابقة ليست سوى جواب عن الأسئلة التالية.

• من عشق عزة ؟

• ومن فاز هذه السنة ؟

• ومن صلى في المسجد ؟

ولكن البنية الموقعية السابقة لا تتبأ بمثل هذه المكونات لذلك اقترح المتوكل أن تكون البنية الموقعية على نحو ما يلي :

م 4، م 2 م 1 م Ø ف (م آ) فا (مف) (ص) م 13 (انظر في ذلك ن م ص46)

← التالية : • ماذا أعطى زيد عمرا ؟

• ومتى عاد زيد ؟

• وأين استقبل المدير الزوار ؟

فالمكونات غير الوجهية الموجودة في الحيز الموقعي (ص) «عمرا وكتابا والبارحة وفي مكتبه» وظائف دلالية أسندت لها تباعا وظيفة المستقبل والتقبل والزمان والمكان والوظيفتان التداوليتان المحور بالنسبة إلى المكون الأول وبؤرة الجديد بالنسبة إلى بقية المكونات وهذه الحدود كثيرا ما تستقطب على حد عبارة المتوكل نفسه بؤرة الجديد (انظر البنية الحملية ص41). وفيما يقوله هنا وهناك اضطررت.

1 - لا نتخذ هذه البنية أو البنية السابقة موقع الفاعل التي تسند إليه الوظيفة التداولية بؤرة الجديد كما في الجملة الواردة جوابا عن السؤال :

←

3-3-2-2-2- سلمية تحديد المواقع :

ولما كان موقع المكون الواحد في الجملة الفعلية يختلف باختلاف البنى على نحو ما يتضح من الأمثلة الستة التالية :

- عزة عشق كثير
- وعشق عزة كثير
- وعشق كثير عزة
- ومساء عاد زيد
- وعاد مساء زيد
- وعاد زيد مساء

التي لا تعدو أن تكون أجوبة عن الأسئلة التالية :

- أبتينة عشق كثير ؟
- ومن عشق عزة ؟
- ومن عشق كثير ؟
- وأصبحا عاد زيد ؟
- ومن عاد مساء ؟
- ومتى عاد زيد ؟

وجب البحث عن العوامل المحددة للترتيب بالرجوع إلى نوع الوظائف أولاً وتركيب المكونات مقولاً ثانياً وعن كيفية التفاعل بين هذه العوامل المختلفة في تحديد رتبة المكونات داخل الجملة.

3-3-2-2-1- ترتيب المكونات بالرجوع إلى نوع الوظائف .

لاحظ المتوكل في دراسته الوظيفة المفعول في اللغة العربية :

- أولاً هيمنة الوظيفة التداولية في ترتيب المكونات على ما عداها من الوظائف الأخرى على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

موقعه	وظيفة المكون			عدد الجملة	المكون
	التداولية	الدلالية	التركيبية		
م Ø	بؤرة مقابلة	متقبل	مفعول	1	عزة
م آ	محور			2	
(مف)	بؤرة جديد			3	
م Ø	بؤرة مقابلة	زمان		4	مساء
م آ	محور			5	
(ص)	بؤرة جديد			6	

سـ . من ضرب عمرا ؟

وهي : . ضرب عمرا زيد.

فليس موقع الفاعل في هذه الجملة هو موقعه لما أسندت له الوظيفة التداولية المحور

فالمكوّن يحتلّ الموقع الذي تقتضيه الوظيفة التداولية المسندة إليه¹ أي كانت وظيفته التّركيبية وأيا كانت وظيفته الدّلالية » (المتوكّل، 1987 ص47).

- ثانيا : ورود الوظائف التّركيبية في مرحلة ثانية من الأهمية في تحديد رتبة المكوّنات . فإذا تعددت الوظائف التّركيبية والدّلالية في الجملة الفعلية كما في الجملتين :

- خرج خالد البارحة من الحفل مستاء
 - وأعطى خالد هنداً باقة ورد البارحة أمام بيتها
- اللتين تمثلان جواباً عن السّؤالين :

• كيف خرج خالد البارحة من الحفل ؟

• وماذا أعطى خالد هنداً البارحة أمام البيت ؟

واتفقت وظائف المكوّنات التداولية تقدمت المكوّنات ذات الوظائف التّركيبية على ما عداها من المكوّنات المسندة إليها وظائف دلالية على نحو ما يتبين من الجدول التّالي :

المكوّن	عدد	وظيفة المكوّن			موقعه
	الجملة	التّركيبية	الدّلالية	التداولية	
خالد البارحة من الحفل مستاء	1	فاعل	منف	محور	فا
			زمان	محور	(ص)
			مكان	محور	(ص)
			حال	بؤرة جديد	(ص)
خالد هندا باقة ورد البارحة أمام بيتها	2	فاعل	منف	محور	فا
		مفعول	مستق	محور	(مف)
			متق	بؤرة جديد	(ص)
			زمان	محور	(ص)
			مكان	محور	(ص)

فأما المكوّن خالد المسندة إليه في الجملة الأولى الوظيفة التّركيبية الفاعل فاتفق والمكوّنين المسندة إليهما الوظيفتان الدّاليتان الزمان والمكان في الوظيفة التداولية المحور وتقدّم عليهما في التّرتيب فجاء في الموقع فا . وأما المكوّنات خالد وهند المسندة إليهما تباعا الوظيفتان التّركيبيتان الفاعل والمفعول فقد شاركا المكوّنين البارحة وأمام بيتها المسندة إليهما على التوالي الوظيفتان الدّاليتان الزمان والمكان في الوظيفة التداولية المحور المسندة إليهما ولكنهما تقدما عليهما في التّرتيب . فاحتلا تباعا الموقعين فا و(مف) في حين جاء الآخرين في الحيز الموقعي (ص).

1 - في كتب المتوكّل اضطراب كثير وتذبذب . قارن مثلاً بين ما جاء في الوظائف التداولية ص88 وما جاء في كتابه «من البنية الحملية ص29 و47 مثلاً .

فالمكوّنات ذات الوظيفة التركيبية تقدّمت على المكوّنات الأخرى ذات الوظيفة الدلالية حين أسندت إليها نفس الوظيفة التداولية إلا أن هذه السّلمية تُعطّل إذا لم تتعدّد المكوّنات غير الوجهية¹. فلا يكون في الترتيب أثر لغير الوظائف التداولية على نحو ما يرى من الأمثلة الثلاثة الأخيرة من الجدول الأول :

- ثالثا : انحصار دور العلاقات الدلالية في ترتيب الوظائف التي تكون من هذا الصنف .

فإذا تعددت هذه الوظائف في الجملة الواحدة ولم تُسند إليها الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة أو بؤرة الجليد اللتين تؤهلانها لاحتلال الموقع الصدر أو آخر مواقع الحمل وجب ترتيبها في الحيز الموقعي (ص) في نظر المتوكل حسب السلمية التالية² (انظر في ذلك المتوكل، 1987 ص48) :

المكون المتقبل

ص ← الذي لا تسند إليه >المكون الحدث> م الزمان> م المكان> م الحال> م العلة> م صاحب الوظيفة التركيبية
المفعول

ص ← ص1 - > ص2 > ص3 > ص4 > ص5 > ص6 > ص7

فإذا كان المكون الزمان في نحو :

• سلم خالد هندا الرسالة في المكتب مبتمسا بالراحة

لم يل المتقبل (الرسالة) في الترتيب فلأنه قد أسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة الجليد. ذلك أن الجملة السابقة ليست سوى جواب عن السؤال التالي :

• متى سلم خالد هندا الرسالة في المكتب مبتمسا؟ (انظر في ذلك ن م ص50)

مثل هذه الملاحظات جعلت المتوكل يقترح أن تكون السلمية في تحديد المواقع على النحو التالي :

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية (انظر ن م ص48 و52) .

1 - المكوّنات في النحو الوظيفي ضربان :

- وجهية وهي الفاعل والمفعول به

- وغير وجهية وهي ما عدا ذلك من المكوّنات

2 - يتناسب هذا الترتيب جملة وما انتهينا إليه في دراسة ترتيب التمامات في النحو العربي (انظر في ذلك أشباه المفاعيل ص166 و167 و169 و178 والتممات في النحو العربي قسم المفاعيل ص145 و201 و224) ولكنه يخالفه جزئيا في موقع المفعول معه.

لامراء في أن مبحث ترتيب المفعول معه لم يلق اهتماما من لدن النحاة الأوائل وأن توسع بعض المتأخرين نسبيا فيه لا يفي بالحاجة، ومع ذلك يتبين دارس التراث النحوي العربي أن المفعول معه لا يتقدم على الحال والمفعول لأجله في غير ضرورة تدعو إلى ذلك بل قد تقدم على المفعول به للضرورة الشعرية مما يجعل القول باحتلاله الموقع (ص7) أمرا مشكوكا في صحته إلا أن ترتيب المفعول معه لا يمثل اليوم إشكالا كبيرا لأن استعماله صار نادرا وإن وقع فعلى غير ما تعرف عليه في التراث النحوي إذ عوضت مع واو المعية.

فمواقع المكوّنات في الجملة الفعلية الخبرية مثلاً تختلف في النحو الوظيفي بحسب سياق الخطاب. فرتبة المكوّنات تتأثر بالغ التأثير بالسياق، وتخضع لقاعدة تحدد سلمية المواقع على نحو ما يلي :

موقعه	وظيفة المكون		
	التداولية	الدّالية	التّركيبية
فا	محور	فاعل	منف
(م آ > ... > ص1)	بؤرة جديد		
م Ø	بؤرة مقابلة	متق	مفعول به
م آ	محور		
(مف)	بؤرة جديد		
م Ø	بؤرة مقابلة	حدث زمان مكان حال علة	
م آ2 (ص)	محور		
... (ص)	بؤرة جديد		
(ص)	محور	مصاحب	
(ص)	بؤرة جديد		

وتحتل الوظائف الدّالية موقعها في الحيز (ص) بموجب سلمية معينة تُرتّب على أساسها هذه المكوّنات سبق الحديث عنها والتنبيه إلى ما فيها من الخطأ.

3-3-2-2-2- دور التعقيد المقولي في ترتيب المكوّنات :

غير أن السلمية السابقة التي تحدّد على أساسها مواقع المكوّنات في الجملة الفعلية غير كافية على نحو ما يتضح من الجمل التالية :

• صعب على البلاد النامية أن تتدارك ما فاتها

• وجب عليّ أن أخرج

• زينت لي النفس الكاذبة أن أنظم أبياتا في رضوان خازن الجنان

• لقد أسقط عنا أبو هريرة أنسابنا

1 - لم يحدد المتوكل موقع الفاعل الذي يرد بؤرة مقابلة مما يجعل بنيتها الموقعية ناقصة.

2 - تختلف مواقعها بحسب تعدد المكوّنات الدّالية. في الجملة أو وحدتها. ففي الحالة الأولى تحتل هذه المكوّنات الموقع (ص) وفي الثانية الموقع الذي يتوسط الفعل والفاعل.

- ادعيت عليّ أنّ الهاء راجعة إلى الدرس
- ألم تقل لها أنني أطلب رؤيتها منذ البارحة ؟
- ونغص عليّ ما جاء بعده من الدنيا

فقد تقدّم المفعول به في الجملتين الأوليين على الفاعل دون أن تكون وظيفتهما التداوليتان سببا في ذلك على غير المعهود في ترتيب الوظائف التركيبية .
فسواء كان الفاعل محورا والمفعول بؤرة الجديد أو كان العكس فالاجابة لا محالة واحدة . فالجملة الأولى والثانية جواب على السؤالين :

• ما الذي صُعِبَ على البلاد النامية ؟

• وما وجب عليك ؟

حيث يكون الفاعل بؤرة الجديد والمفعول محورا وكذلك عن السؤالين :

• على من صعب أن تتدارك ما فاتها ؟

• وعلى من وجب أن يخرج ؟

حيث يكون المفعول بؤرة الجديد والفاعل محورا . ذلك أنه لا يجوز أن يقال جوابا عن هذين السؤالين :

• صعب أن تتدارك ما فاتها على البلاد النامية

• ووجب أن أخرج عليّ .

كما تقدّم المتقبل الذي لم تسند إليه وظيفة المفعول¹ على كل من المكونين التركيبين الفاعل والمفعول في الجملتين الثالثة والرابعة دون أن يكون للوظائف التداولية في هذا الترتيب أي أثر ، كما تقدم على المفعول به في الجمل الثلاث الأخيرة . فمقبولية جمل من نحو :

* زينت النفس الكاذبة أن أنظم أبياتا في رضوان خازن الجنان لي

* ؟ ؟ لقد أسقط أبو هريرة أنسابنا عتّا

* ادعيت أن الهاء راجعة إلى الدرس علي

* ألم تقل أنني أطلب رؤيتها منذ البارحة لها ؟

* نغص ما جاء بعده من الدنيا عليّ

متدنية وإن تفاوتت في ذلك² .

هكذا تبين النحاة الوظيفيون وجود عامل آخر يُعطل تأثير العوامل السابقة في تحديد مواقع المكوّنات وهو مدى تعقد مقولتها فالجمل السابقة ضعيفة المقبولية لأنها لم تراع مبدأ تقديم المكوّنات البسيطة مقوليا على ما كان أكثر منها تعقيدا . فتقدّمت فيها المكوّنات المعقّدة مقوليا على ما دونها تعقيدا . تقدم المركّب بالنعته والمركّب بالموصول الحرفي في الجملة الأولى والمركبان الإضافيان في الثانية والمركّب بالموصول

1 - المفعول به الثاني .

2 - قارن بين مقبولية الجملة الثانية ومقبولية بقية الجمل .

الحرفي في الثالثة والرابعة والمركب بالموصل الاسمي في الخامسة على المركب الحرفي بالجر في كل منها. فإذا قُدِّم المركب بالجر فيها على ما ذكر من المركبات كما هي الحال في الأصل كانت هذه الجمل على درجة عالية من المقبولة.

هذا ما جعل الوظيفيين يراعون مدى التعقيد المقولي في وضع سلمية الترتيب وهو ما دعا المتوكل إلى وضع سلمية جديدة تراعي الواقع اللغوي وتماشى وآراء الوظيفيين صاغها على النحو التالي (راجع في ذلك المتوكل، 1987 ص52) :

التعقيد المقولي > الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف

الدلالية

ذلك أن الرأي عند ديك «أن المكونات الأقل تعقيدا مقوليا تنزع بصفة عامة إلى أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيدا» (المتوكل، 1987 ص50) وقد حدد ديك التعقيد المقولي على النحو التالي :

(121) أ - بالنسبة إلى كل مقولة س ، س < ح س

ب - بالنسبة إلى كل مقولة س، س < س وس

ج - بالنسبة إلى كل مقولتين س و ص ، س < س (ص)

بناء على هذا التحديد للتعقيد المقولي يضع (ديك، 1978 : 192) السلمية الآتية :

(122) ضمير متصل¹ < ضمير منفصل < م < ف < م < س < م < ح < ج
التي تفيد أن الضمير المتصل يتقدم الضمير المنفصل وأن الضمير المنفصل يتقدم المركب الاسمي البسيط الذي يتقدم المركب الحرفي أو الاسمي المعقد وأن المركب الحرفي يتقدم الجملة» (المتوكل، 1987 ص 50-51) وهو ما تؤيده الأمثلة السابقة والأمثلة التالية :

- هالتي البحر
- أصابت بيوتهم نارٌ ذَهَبَتْ بأكثرهم
- ولم يبق اليوم من يعرفه
- وقلت لك : إني أكره سماع هذا الاسم
- يومي بيده أن اصعد
- نجد عنده ما نُحِبُّ

• وجدت من زمن بعيد أني علَّقت بين السماء والأرض

فالضمير المتصل والمركب بالإضافة الواقعين مفعولا به في الجملتين الأولى والثانية قد تقدما على الفاعل الواقع في الأولى مركبا اسميا بسيطا وفي الثانية مركبا بالنعت مخصصه مركب إسنادي فعلي والمفعول فيه في الجملة الثالثة الواقع مركبا اسميا

1 - نخالفة في مرتبة الضمير المنفصل ، فهو لا يكون في الجملة العربية الفعلية إلا متقدما على ما سواه كما في الآية (إياك نعبد وإياك نستعين).

بسيطا قد تقدم على الفاعل الواقع مركبا بالموصول الاسمي . والمتقبل والأداة وردا مركبين بالجرّ في الجملتين الرابعة والخامسة فتقدما على المفعول به الواقع في الأولى جملة اسميّة ابتدائية وفي الثانية مركبا بالموصول الحرفي . والمكان والزمان اللذان جاءا مركبا بالإضافة أو مركبا بالجر تباعا في الجملتين السادسة والسابعة سبّقا في ترتيب المفعول به الواقع مركبا بالموصول الاسمي في الأولى والحرفي في الثانية .

وهكذا راعي ترتيب المكوّنات في الجملة مدى التعقيد فيها . فكانت الأولوية في الترتيب لأقلها تعقيدا . فالترتيب في الجملة يخضع لسلمية يراعى فيها التدرج من البسيط إلى المعقّد في نظر النحاة الوظيفيين .

وفضل هؤلاء النحاة في أنهم نبهوا إلى أهمية التعقيد المقولي في ترتيب المكوّنات داخل الجملة . وتناولوه بالدرس والتحليل تناولا مكنهم من ضبط القوانين التي تحكم هذه الظاهرة إجمالا غير أنه قد ترد في كتب البلغاء أمثلة تخرق السّلمية التي تحدّد الترتيب لسبب من الأسباب كما في نحو :

- «نروج له الكراء
- ونقضي له الحوائج
- ونفي له بالشرائط» (الجاحظ 1963 ص 82)
- «تُسْمُون من مَنع المال من وجوه الخطأ وحصنه خوفا من الغيلة وحفظه إشفافا من الدّلة بخيلا» (ن م ص 90) .
- «و رأيت على رأس الكتيب المقابل من وجه الشرق شبحين» (المسعودي، 1973 ص 19)
- «ثم انقضت من صوت المزمار قوته» (ن م ص 22)
- «وقد ذكرتهما بعد ذلك كثيرا» (ن م ص 26) .

3-3-2-3- القيد على ترتيب المكوّنات في الموقعين م و م آ :
وفي النّحو الوظيفي اهتمام بدراسة مواقع المكوّنات داخل الجملة في علاقتها بسياق الخطاب دراسة نتج عنها اقتراح بنية موقعية وسلمية تُرتّب على أساسها المكوّنات في الجملة في مستوى البنية المكوّنة ووضع قيود على بعض المواقع كتلك التي تشترط في احتلال بعض المكوّنات المسندة إليها الوظائف التداوليّتان المحور والبؤرة الموقعين م و م آ .

3-3-2-3-1- القيد على توسط المكون بين الفعل والفاعل :
فأمّا القيد على الموقع الذي يتوسط الفعل والفاعل فقليلة . فقد وضعت على احتلال المكوّنات هذا الموقع قيود وظيفية معينة . فالقيد الأوّل تداولي فقد اشترط فيها أن تكون محورا والقيد الثاني : كونها من الحدود القابلة للمحوّرية .
فإذا كان المكون المنزل في الموقع م آ وجهيا اشترط فيه أن يكون مفعولا به أسندت

إليه الوظيفة التداولية المحور (انظر في ذلك المتوكل، 1987 ص 43). تقول جوابا عن :

• من أخذ الكتاب ؟

• أخذ الكتاب زيد

فيتوسط المكون الوجهي الكتاب بين الفعل والفاعل لأنه مكون أسندت إليه الوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور ولكن لا يجوز احتلال مكون غير وجهي أسندت إليه الوظيفة التداولية المحور هذا الموقع مالم تجعله وظيفته الدلالية (انظر المتوكل، 1987 ص 79-81) « من الحدود القابلة للمحورية كأن يكون الحد - الزمان

(95) أ - من فاز هذه السنة ؟

ب- فاز هذه السنة خالد

أو الحد المكان :

(96) أ - من صلى في المسجد ؟

ب- صلى في المسجد أهل الحي

أو الحد المصاحب :

(97) أ - من سافر وهندا ؟

ب - سافر وهندا خالد¹ (بنبر خالد) (ن م ص 43-44).

كما لا يجوز أن يُنزل الفاعل في هذا الموقع لهذا السبب.

3-3-2-2- القيد على احتلال الموقع م Ø :

وأما القيد على احتلال الموقع الصّدر فمتعددة شديدة التنوع :

3-3-2-3-1- منها قيود تركيبية :

وهي ضربان : الرّبط والقيود عليه .

أ - الرّبط الموقعي والضّميري :

فلا بد للمكون الواقع في صدر الجملة محورا كان أو بؤرة من أن يرتبط بالموضع الذي كان ينبغي أن يوجد فيه لولا أن أسندت إليه إحدى هاتين الوظيفتين التداوليتين غير أن نوع الرّبط يختلف باختلاف الوظيفة التداولية المسندة إليه .

فالمكوّن البارّ الواقع في صدر الجملة الخبرية أو الاستفهامية يربط «موقعا داخل الحمل هو الموقع الذي كان من المفروض أن يحتله هذا المكوّن لو لم يتموقع في م Ø ' (المتوكل 1985 ص 59) ربطا موقعيا نحو :

« (137) أ - الشاي 1 شربت (Ø 1) (متق مف)

ب- زيدا 1 ناولت (Ø 1) (مستق مف) الكتاب

(138) أ - من 1 قابل زيد (Ø 1) (متق مف) ؟

1 - مثل هذه الجملة مشكوك في مقبوليتها في التراث

ب- ماذا 1 شربتَ (Ø) (متق مف)؟ (المتوكل، 1987 ص 59-60)
ولكن المحور الواقع في نفس الموضع يرتبط بذلك الموقع ارتباطاً ضميرياً على نحو
ما يتضح من نحو :

• زيداً 1 قابلتـ(ه) 1

• الكتابَ 1 قرأتـ(ه) 1

• الكتابُ 1 قرأتـ(ه) 1

فالرّبط في البؤرة موقعي وفي المحور ضميري (انظر المتوكل، 1985 ص 58-59).

ب - القيود على الرّبط :

وهذان النوعان من الرّبط مختلفان. فالرّبط الموقعي يخضع على عكس
الرّبط الضميري لقيود الجزر. وهي في النحو الوظيفي قيود على الرّبط أو قيود
موقعة (انظر ن م ص 61-64). تقول :

» (147) أ - صديقي غفرت له

ب - زيد قرأت كتابه

ج - الكتاب شكرت الرجل الذي أعارنيه

د - الكتابُ اشتريت المجلّة وإيّا . . . (المتوكل، 1985 ص 62).

ولكن لا يجوز لك القول مثلاً :

» (139) أ * صديقي غفرت ل

ب - * من غفرت ل ؟

(140) أ - * زيد قرأت كتابَ

ب - * من قرأت كتابَ ؟

(141) أ - * الكتاب شكرت الرجل الذي أعارني

ب - * ماذا شكرت الرجل الذي أعارني ؟

(142) أ - * كتابا اشتريت مجلّة و . . .

ب - * ماذا اشتريت مجلّة و ؟ (ن م ص 60)

وعُللَ لحن هذه الجمل في إطار النحو الوظيفي :

- إما باعتبار قيود الجزر قيود موقعة * تضبط قواعد الموقعة التي تحتل
بمقتضاها الموقع م Ø المكونات المسندة إليها وظيفة بؤرة المقابلة أو أحد أسماء
الاستفهام ويمكن تلخيص هذه القيود في القيد الجزيري العام الآتي :

(148) قيد الجزر على الموقعة في م Ø :

" يتموقع في م Ø المكون الجزيري¹ » برمته (ن م ص 63).

1 - يعني بالمكون الجزيري المركّب الحرفي أو المركّب الاسمي المحتوي على مركّب من نفس المقولة
والمركّب الاسمي المعقد والمركّب بالموصول وغيرها (انظر في ذلك ن م ص 63).

فهذه الجمل لاحتة لأنها خرقت هذا القيد ولولا ذلك لما كانت كذلك على نحو ما يرى من الأمثلة التالية التي وقعت الجزيرة كلها فيها في صدر الجملة على مستوى البنية المكونية.

«(149) أ - لصديقي غفرتُ

ب - لمن غفرت ؟

(150) أ - كتابَ زيد قرأتُ

ب - كتابَ مَنْ قرأتُ ؟

(151) الرجلَ الَّذي أعارني الكتابَ شكرتُ

(152) مجلة وكتابا اشتريتُ (المتوكل، 1985 ص 63)

وإما باعتبارها قيودا على «علاقة الربط القائمة بين المكون المتوقع في م Ø والموقع الذي يربطه داخل الجملة» (ن م ص 61) . فالجمل (139) و (140) و (141) و (142) لاحتة لأن «المكون المتصدر فيها للموقع الداخلي خارق لقيد المركب الحرفي وقيد أ / أ وقيد المركب الاسمي المعقد وقيد البنية الوصلية على التوالي»¹ (المتوكل، 1985 ص 62) . فـ «لا يربط المكون المتوقع في م Ø موقعا داخل مركب حرفي» (ن م ص 61) ولا «موقعا أ في السياق» (ن م ص 61 قيد المركب أ / أ) كما لا يربط «موقعا في جملة يحتويها مركب اسمي» (ن م ص 61 قيد المركب الاسمي المعقد) أو «موقعا في بنية وصلية» (ن م ص 62 قيد البنية الوصلية) .

3-3-2-2-3-2-2- وأخرى معنوية :

منها ما يتصل بالوظيفة ومنها ما يتصل بخصائص المكون التعيينية .

أ - الوظيفية :

فلا يحتل الموقع في م Ø إلا مكون أسندت إليه إحدى الوظيفتين التداوليتين

(راجع ن م ص 22 و 55 و 56) :

البؤرة : بؤرة المقابلة كما في نحو :

• أعمرا رأيتَ ؟

• وزيدا رأيتُ

أو بؤرة الجديد² نحو :

• من جاء ؟

1 - مع الملاحظة أنه وقع التصرف في الاستشهاد تصرفا يطال الإعراب لا المعنى .

2 - يضع المتوكل قاعدة للموقعة في م Ø على النحو التالي

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{اسم استفهام} \\ \text{بؤرة مقابلة} \\ \text{محور} \end{array} \right\} \leftarrow \text{م } \emptyset$$

والرأي عندنا أن اسم الاستفهام ليس إلا بؤرة الجديد في الجملة الاستفهامية .

• ماذا قرأت ؟

• متى عُدَّت ؟

أو المحور نحو :

• زيدا رأيته

• والكتاب قرأته

مالم تسند إلى هذا المكون الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة الدلالية المصاحب (المتوكل، 1985 ص 87). لا تقول :

• زيد جاء

على اعتبار الجملة فعلية¹ والموضوع فيها فاعلا كما لا تقول :

* والخشبة (مصاحب محور) استوى الماء

* وزيدا (مصاحب محور) سافر عمرو (انظر هذا المثال في م ص 88).

ب - الإحالية :

ومن الشروط على احتلال الموقع م قيد الإحالية : وهو وقف في نظر المتوكل على المكون المحور. فهو الوحيد الذي يشترط فيه إذا احتل الموقع المصدر أن يكون «عبارة مُحيلة (أي عبارة حاملة للمعلومة الكفيلة بتمكين المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه)» (ن م ص 86) وعلل لحن جمل مثل :

«(49) أ - * في ليلة قرأت كتابا²

ب - * رجلا قابلته

ج - * كتابا قرأته» (ن م ص 86)

بانتفاء هذا الشرط فيها وخرقها له ومقبولية مثل :

«(50) أ - في الليلة الماضية قرأت كتابا :

ب - خالدا قابلته

ج - المجلة تصفحتها (بنصب المجلة)» (ن م ص 85)

على اعتبار المكونات الواقعة في م قد أسندت إليها الوظيفة التداولية المحور³.

3-3-2-3-3-3-3 أحادية الواقعة في م :

والقيد الثالث على احتلال المكون التداولي الموقع م هو شرط عددي.

ف«لا يمكن أن يحتل الموقع م أكثر من مكون واحد كما يدل على ذلك لحن الجمل (52) التي يحتل فيها هذا الموقع اسم استفهام ومحور بؤرة مقابلة ومحور على التوالي :

1 - مذهب الكوفي أن لا فرق بين جاء زيد وزيد جاء في النوع فاجملتان فعليتان.

2 - لا تبدو لنا هذه الجملة لائحة.

3 - هذا يصح في نحو (49 ب و ج) لربط المكونين الواقعيين في م ضميرا داخل الجمل ولكنه لا يصح في (49 أ) لأن الربط فيه موقعي لا ضميري ولا مانع من اعتبار المكون الواقع في م دور هذا المثال بؤرة مقابلة ومثل هذه الجمل لا نعتقد أنها لائحة.

(52) أ - * من (يوجد) البارحة (مح) رأيت 1؟

ب- * متى (يوجد) زيدا أعطيت كتابا ؟

ج- * الكتاب (بؤمقا) زيدا (مح) أعطيت» (المتوكل، 1985 ص 86-87).
كما لا يمكن أن يحتله إلا محور واحد «إذا تواجد في نفس الجمل أكثر من
مكون مسندة إليه هذه الوظيفة» (ن م ص 87) على نحو «ما يتبين من المقارنة
بين (53 أوب) و 53 ج».

(53) أ - ماذا فعلت البارحة (مح) في البيت (مح) ؟

ب- البارحة (مح) قرأت كتابا في البيت (مح).

ج - * البارحة (مح) في البيت (مح) قرأت كتابا» (ن م ص 87).

3-3-2-3-2-4- الخلاصة :

يستنتج مما تقدم أن ترتيب المكونات في الجملة مبحث من مباحث النحو
الأساسية غالبا. فقد كان موضع اهتمام معظم النحاة ولا يزال رغم اختلاف
المناهج والعصور. إلا أن العناية به اختلفت قوة وأهمية وزاوية نظر باختلافها.
فاقتصر في تناوله على مجرد الوصف حيناً وتجاوز ذلك إلى التفسير في أحيان
كثيرة.

وقد كان النحو العربي قديما واللسانيات التوليدية عامة والنحو الوظيفي منها خاصة
حديثا أكثر الأنحاء اهتماما به. لكن طريقة التناول فيها اختلفت. فكانت المقاربة
في التراث النحوي العربي عاملية. وتعددت في اللسانيات التوليدية بتعدد النماذج
فيها. فكانت تحويلية في النحو التحويلي سياقية في النحو الوظيفي مثلا.

فأما مقاربة هذا المبحث في النحو العربي القديم فتتزلت في إطار نظرية
العامل، وهي إحدى نظريتين تأسس عليهما الدرس التحويلي في اللغة العربية.
فلم يخرج عنها إلا نادرا بربط البنية الموجودة بالفعل ببنية الرسالة الموجودة بالقوة
في ذهن المتكلم. فليس الترتيب في البنية المنجزة في نظر الجرجاني إلا انعكاسا
لترتيب الأفكار الموجودة في النفس².

فقد اعتاد النحاة العرب أن يتناولوا الترتيب في صلته بالعامل. وهو الفعل في
الأصل عندهم فما شابهه. فبقدر قوة العامل تكون الحرية في ترتيب المكونات
داخل الجملة³. فالفعل المتصرف هو أقوى العوامل على الإطلاق. لذلك جاز في
الجملة التي يكون رأسا فيها تقديم المكونات التي يجوز فيها ذلك عليه أو توسطها
بينه وبين الفاعل أو تأخرها عنهما معا ما لم يمنع من ذلك مانع.

1 - اختزل المتوكل بـ(يوجد) و(مح) الوظائف التداولية بؤرة الجديد والمحور.

2 - لعل الجرجاني أراد بذلك إكمال عمل النحاة. فهم حددوا بنظرية العامل الشرط في جواز وجوه
الترتيب الممكنة ولكنه ذكر أسباب الترتيب الفعلي وهي أسباب معنوية.

3 - لا يستثنى في ذلك منها إلا ما كان فاعلا أو مامت منها إليه بسبب كالمفعول لأجله ويميز
النسبة.

غير أن حرية الترتيب تضعف بقدر بعد الفعل عن التصرف أو بعد شبهه عنه. وترتيب المكونات عندهم أصل وفرع. تتكفل نظرية العامل عندهم بتفسيره في الحالتين. فالأصل أن يخضع ترتيب المكونات في الجملة الفعلية مثلاً لسلمية تحكمه، غالباً ما يكون مسكوتاً عنها. فما كان من المكونات يقتضيه الفعل أكثر من غيره كان ألصق به مالم يمنع من ذلك مانع. لذلك كان الفاعل يلي الفعل في أصل التركيب. فهو وإياه كالشيء الواحد. ولا يكون فعل بدون فاعل. يليهما في الترتيب المفعول به، إذ الفعل يقتضيه مالم يكن لازماً ولا يستقيم التركيب ولا المعنى دونه في غير سياق خطابي معين.

وبمئانة صلة الظرف بالعامل الفعل فسر التّحاة توسع العرب في الظرف. ذلك أن معنى الزمان موجود في الفعل ولا يكون فعل في غير مكان. واشتروا قوة العامل في إجازة التقديم أو التوسط بين الفعل والفاعل. فكلما ضعف تقلصت الحرية في ترتيب المكونات في الجملة إلى حد الانعدام.

وهكذا لم يكتف التّحاة العرب بوصف الظواهر التركيبية، بل أوجدوا جهازاً نظرياً تفسيرياً عاماً استعملوه في مقاربتها. هو نظرية العامل. فكان أن تجاوزت مقاربتهم الترتيب علاقة الفعل بالمفاعيل في الجملة الفعلية إلى علاقته بغيرها من المكونات الأولية الأساسية وغير الأساسية لتشمل أيضاً الجملة الاسمية. وإن وقع التركيز عندهم على علاقة الفعل بالمفاعيل وأشبه المفاعيل في الإطار النظري المذكور آنفاً.

وأما اهتمام التّحو التحويلي بمقاربة الترتيب فعارض يتنزل في إطار عنايته بتفسير ما طرأ على البنية العميقة من تغييرات على المستوى السطحي نتجت عن تحويلات اختيارية أجراها المتلفظ عليها.

وأما الوظيفيون¹ فاعتبروا هذه البنية المنجزة أصلية، وسعوا إلى أن تكون مقاربتهم ظاهرة الترتيب، شاملة. فدرسوا مظاهره، وفسروها كما فعل التّحاة العرب القدامى. إلا أنهم خالفوهم في اهتمامهم بالمعنى. فاعتمدوا سياق الخطاب جهاز تفسيرياً دون غيره. فقد رأوا أن ترتيب المكونات محكوم بسياق الخطاب الذي يوجد فيه كل من المتكلم والمخاطب. وحاولوا إيجاد بنية موقعية لمكونات الجملة روعي فيها السياق. وضيّبوا سلمية تحكم ترتيب العناصر شديدة التعقيد. وقد سبق التنبيه إلى أن البنية التي اقترحها المتوكل للجملة الفعلية لا تفي بالحاجة وأنها تفتقر إلى مزيد من التدقيق.

وهكذا نرى أن مبحث الترتيب في هذه الأنحاء شامل وإن اختلف جهاز التفسير المستعمل فيها، يتجاوز علاقة الفعل في الجملة الفعلية بالمفاعيل والجملة الفعلية إلى الاسمية.

1 - المقصود بهم ديك وأتباعه.

والرأي عندنا أن إيجاد علاقة ما بين الفعل وترتيب المفاعيل لا يمكن أن يتنزل إلا في إطار منهجيّ معين، هو نظرية العامل. ففوة العامل شرط في جواز تقديم المفاعيل على الفعل في الجملة الفعلية أو توسطها بين الفاعل والمفعول. إلا أنه ينبغي الاستفادة من النحو الوظيفي في دراسة ترتيب المكونات فضلاً عن الاستفادة من التراث النحوي العربي لأن الجهازين المستعملين في مقارنة هذه الظاهرة مكملان لبعضهما. ذلك أن قوة العامل أو ضعفه إذا كان بإمكانها أن تُعرّف الدارس بشرط جواز تركيب معين في بنى موسومة فإنها لا تسمح بمعرفة الأسباب التي تجعل الباث يعتمد إلى هذه البنية دون أخرى. ولكن النحو الوظيفي يمكن من ذلك.

القسم الرابع

القسم الرابع : التّعالق الجدولي بين الفعل ومكوّنات الجملة الأوّليّة

الفصل الأوّل : التّعالق الجدولي بين الفعل والفاعل والمفاعيل في التّراث النّحوي

ليس التّعالق الجدولي بين الفعل والمكوّنات الأوّليّة أساسيّة أو غير أساسيّة مبحثاً من مباحث التّراث النّحوي وإن لم نعدم فيه بعض الإشارات إليه في مبحثي المفعول المطلق والمفعول لأجله تعريفاً لهما وتخريجاً لبعض المنصوبات الإشكاليّة في الأوّل وتبريراً للنّصب في الثّاني فضلاً عن بعض الشّدذات المتفرّقة .

1- التّعالق في مبحث المفعول المطلق :

أ) فقد تنبّه النّحاة القدامى في درسهم المفعول المطلق إلى وجود تعالق جدولي بين الفعل وبين هذا المكوّن عادة¹ وكل من المفعول فيه² والمفعول به³ في حالات نادرة اختلفت في بعضها . وهو تعالق يتّخذ شكلين :

1 خالفت بعض أمثلة المفعول المطلق المختلف فيها من نحو :

• رجع القهقرى

• واشتمل الصّماء

• وقعد القرقصاء

او غير المختلف فيه مثل :

• ضربته ألفاً

هذه القاعدة ، راجع في ذلك شرح المفصل ج1 ص111 و115 .

2 من أمثلة ذلك :

جلست مجلس فلان وقمت مقاما

وقعت مقعد زيد وجلست مجلسه

(واقعدوا لهم كل مرصد)

3 من أمثله في شرح الكافية (ج1 ص117) :

• حاربت حربه

• وقصّدت قصده

• ونحوت نحوه

ورد الحديث عن التّعالق بين الفعل وكلّ من المفعول فيه أو المفعول به في مبحث المفعول المطلق .

- فهو صرفي ومعجمي معا حيناً، يتمثل في اشتراك الفعل والمفعول في الجذر سواء كان الأخير مصدراً للفعل أو اسم مكان له كما في مثل :

- جلست جلوساً وجلسة وجلسة • وجلست مجلس فلان
- وحردت حرده • وقعدت مجلس فلان
- وقصدت قصده • وقمت مقامه
- ونحوت نحوه

أو اقتصر المفعول على «ملاقة الفعل في اشتقاقه» (ابن يعيش ج 1 ص 111). فجاء جذر الفعل والمفعول المطلق واحداً دون أن يكون الثاني مصدراً للأول على نحو ما يتبين من مثل :

• (وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبَيَّلًا) (73 المزمّل - 8)
 • (وَاللَّهُ أَتَبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ كَيْتَاتًا) (71 نوح 17)

ومن قراءة ابن مسعود (ت 32 هـ) :

• وأنزل تنزيلاً (انظر ن م ج 1 ص 110).

ذلك أنّ معنى تبتل وتبتل وأبت وأبت وأنزل ونزل واحد. وكذلك الشأن في نحو :

• «اجتوروا تجاورا

• وتجاوزوا اجتوارا

لأنّ معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد» (ن م ج 1 ص 111).

- وهو معجمي فحسب حيناً آخر على نحو ما يتضح من أمثلة المفعول

المطلق التالية :

• قعدت جلوساً ¹	• وجبسته منعا
• وشئتته بغضاً ²	• وأعجبني الشيء حباً
• وأبغضته كراهة	• ورؤضته إذلالاً

ومن نحو :

• «ضربته

أنواعاً من الضرب

أيّ ضرب

وأيّما ضرب

• ورجع القهقري

• واشتمل الصّماء

• وقعد القرفصاء

لأنّها أنواع من الرجوع والاشتغال والقعود. ومنه :

1 ورد هذا المثال في الفصل ص 32 وفي شرحه ج 1 ص 111، وفي المغني ج 2 ص 577.

2 هذه أمثلة ابن يعيش في شرح الفصل ج 1 ص 112.

• ضربته سوطاً» (ابن يعيش ج 1 ص 111).

وهو ما يتبين من تعليل بعض النحاة تخريجهم «كل مرصد» في الآية : (واقعدوا لهم كل مرصد) [9 التوبة -5] على الظرفية . فقد عدّ الزجاج كلا ظرفا ، وتابعه في ذلك أبو حيان (ت745هـ) بأن قال ردّا على أبي علي الفارسي (ت377هـ) «بأن (اقعدوا) ليس على حقيقته ، بل معناه ارصدوهم كل مرصد . ويصحّ ارصدوهم كل مرصد فكذا يصحّ قعدت كل مرصد . قال : ويجوز : قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده . اهـ» (ابن هشام ، المغني ج 2 ص 576).

فالنحاة اختلفوا في تقدير وظيفة هذا المكوّن فريقين :

- فريق يقول بظرفيته

- وآخر يرفض مثل هذا القول .

والحقّ أنّ الفريقين يصدران عن نفس المسألة في القول بظرفية هذا المكوّن أو رفضه ، مع اختلاف جزئي . فأما الذين رفضوا القول بظرفية هذا المكوّن فاعتمدوا في ذلك على اشتراط النحاة وجوب «توافق مادّتي الظرف وعامله . ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر» (ن م ج 2 ص 577) . وأما القائلون بذلك مثل الزجاج وأبي حيان فلم يخالفوا الفريق الأوّل في الأساس المعتمد إلّا أنهم اکتفوا «بالتوافق المعنوي» مستعدين من قياس المفعول فيه على المفعول المطلق ومن بعض أمثلة المفعول فيه السماعية خاصة من نحو :

• قعدت مجلس زيد

• وجلست مقعد زيد

حجّة . فلم يشترطوا لذلك اشتراك الفعل والمفعول فيه في الجذر . وعلى ذلك يكون القياس عندهم أيضا في نحو :

• (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) (7 الأعراف -16) (انظر المغني ج 2

ص 577).

فقد ردّوا المفعول في الآية بالتأويل إلى الأصل المعتمد لدى النحاة من وجوب «توافق مادّتي الظرف وعامله» ، لكنهم قنعوا بالتوافق المعجمي . فلم يشترطوا الاشتراك في الجذر .

(ب) وهكذا وظّف النحاة العلاقة الجدولية بين الفعل والمفعول فيه في تقدير وظيفة الاسم المنصوب الظاهر في الآية الخامسة من سورة التوبة وفي غيرها بأشكال مختلفة ، بالقول بوجوب الاشتراك في الجذر والمعنى تارة والاقصاء على المعنى أخرى . فلم يكن الزجاج وأبو حيان في ذلك بدعا ولا هما خرجا عن منهج النحاة في تناولهم لمثل هذه الحالات الإشكالية وفي غيرها .

فقد أجمع التحويون على اعتماد هذه العلاقة في تقدير وظائف المشتقات المنصوبة في الآيتين الثامنة من سورة المزمل والسابعة عشرة من سورة نوح وفي ما شابهها

من التراكيب (راجع في ذلك ابن يعيش ج 1 ص 112-111). إلا أنهم اختلفوا في تخريجها على المصدرية في العامل فيها : أهو الفعل الظاهر أم فعل مقدر يدل عليه الظاهر. فمذهب سيبويه «في كليهما أنَّ المصدر منصوب بفعله المقدر أي :

• تبتل إليه وتتل نفسك تبتلا

• وأنتكم من الأرض فنبتم نباتا

• وقعدت وجلست جلوسا» (الإستراياضي، شرح الكافية ج 1 ص 116).

ذلك «أنَّ الفعل - [عنده]¹ - لا يعمل في شيء من المصادر إلا أن يكون من لفظه نحو :

• قمت قياما

لأنَّ لفظه يدل عليه إذ كان مشتقا منه» (ابن يعيش ج 1 ص 112).

ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر» (ابن يعيش ج 1 ص 112). «وهو أولى- في نظر الإستراياضي - لأنَّ الأولى عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة» (ن م ج 1 ص 112).

وبحسب تقدير وجود هذه العلاقة الجدولية بين الفعل والمفعول أو انتفائها تكون في نظر ابن هشام وظيفة الصفة التي قامت مقام المفعول في نحو :

• سرت طويلا

• (وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد)» (50 ق 31).

فهي عنده تحتل «المصدرية والظرفية والحالية» (المغني ج 2 ص 561). فالمنصوب عنده في الأصل لفظ مفرد أو مركب بالنع. ففي الحالة الثانية يكون المنعوت إما مصدرا لفعل الجملة، فالمركب مفعول مطلق أو زمنا يكون مفعولا فيه (انظر ن م ج 2 ص 561).

فالتحاة أقاموا تقديرهم لوظيفة المفعول المطلق على هذه العلاقة بينه وبين الفعل. فإن لم يجدوها ظاهرة عمدوا إلى التأويل والتقدير على نحو ما تقدّم. وكذلك فعلوا في أمثلة كثيرة. فقد خرّج بعضهم الحالات الشاذة للمفعول المطلق من نحو :

• ضربته } أنواعا من الضرب
أي ضرب
وأما ضرب

• وضربته سوطا

بردها إلى الأصل. فالحق أنَّ المنصوبات الظاهرة في الجمل السابقة «صفات حذفت موصوفاتها. فكأنه إذا قال : ضربته أنواعا من الضرب فقد قال : ضربته ضربا

1 - أضفنا كل ما ورد بين قوسين في هذه الصفحة

متنوعاً أي مختلفاً، وإذا قال : أيّ ضرب وأيّما ضرب فلقد قال : ضربته ضرباً -أيّ ضرب- وأيّما ضرب على الصفة ثمّ حُذِفَ الموصوف وأقيمَ الصفة مقامه» (ابن يعيش ج 1 ص 112) «وأما ضربته سوطاً فهو منصوب على المصدر وليس مصدراً في الحقيقة. وأيّما هو آلة للضرب. فكانَ التقدير : ضربته ضربة بالسوط. فموضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة ثمّ حذفت الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ثمّ حُذِفَ حرف الجرّ فتعدّى الفعل. فنصب وأفاد العدول الدلالة على الآلة» (ابن يعيش ج 1 ص 112-113).

واختلف النحاة الذين خرّجوا المنصوبات في نحو :

- رجع الفهري
- واشتمل الصّماء
- وقعد القرفصاء

على المصدرية في طريقة التأويل وكيفية عمل الفعل فيها. فأما سيبويه فقال : «إنّها مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها لأنّ الفهري نوع من الرجوع. فإذا تعدّى إلى المصدر الذي هو جنس عام كان متعدّياً إلى النوع إذ كان داخلاً تحته. وكذلك القرفصاء نوع من القعود. وهي قعدة المحتبي. والصّماء أن يُلْقِي طرف رداءه الأيمن على عاتقه الأيسر» (ن م ج 1 ص 112). وأما المبرّد فقال : «هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثمّ حذفت موصوفاتها. فإذا قال رجع الفهري فكأنّه قال : الرّجعة الفهري. وإذا قال : اشتمل الصّماء فكأنّه قال : الاشتمالة الصّماء. وإذا قال : قعد القرفصاء فكأنّه قال : القعدة القرفصاء» (ن م ج 1 ص 112).

«والفرق بين انتصابه إذا كان صفة وبين انتصابه إذا كان مصدراً، وإن كان العامل الفعل في كلا الحالين، أنّ العامل فيه إذا كان مصدراً عمل مباشرة من غير واسطة. وإذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدّر» (ن م ج 1 ص 112).

إنّ اهتمام النحاة بالتوافق بين العامل ومعموله كان خاصة في تناولهم مبحث المفعول المطلق. فقد أوجدوا ضروباً من التعالق الجدولي بين الفعل وهذا المكوّن فمن تعالق في الجذر أو المعنى إلى تعالق في الحدث. فليس يختلف الفعل والمصدر في غير معنى الزمن.

فالمصدرية شرط في المفعول المطلق في التراث التحوي. وهو ما يتضح من تعاريف هذا المكوّن فيه (انظر في ذلك : ابن السراج ج 1 ص 159 والزّمخشري، المفصل ص 31 وابن يعيش ج 1 ص 109 وابن هشام، شرح شذور الذهب ص 225 وشرح قطر الندى ص 225) لم يشذّ عن ذلك غير ابن الحاجب (ت 646هـ) إذ أعرض في حده له عن الرجوع إلى الصيغة الصرّية على نحو ما فعل المتقدّمون عليه (انظر الاسترأبادي، شرح الكافية ج 1 ص 113-114) حتّى كاد مفهوم المصدر يكون

1 - هكنا ورد الفعل.

عند التّحاة مرادفا لمفهوم المفعول المطلق على نحو ما يتّضح من المصطلح المستعمل في الحديث عن هذه الوظيفة¹ ومن الأبواب التي خصّوها بهذا المبحث. فإذا لم تكن المصدرية ظاهرة في التركيب فهي عندهم على تأويل ما. وقد استغلّ شرط المصدرية في تقدير وظيفة مكونات إشكالية من نحو غرفة في الآية :

• (اغترف غرفة بيده)²

أو في القول باختلاف وظيفتي مركبات تبدو بناها لغير الباحث الممتّح واحد (انظر ابن هشام، المغني ج 2 ص 514 و 515) ومن نحو :

• (وسيعلم الذين ظلموا أيّ مقلبٍ يتقلبون) (26 الشعراء - 227) وقول الشاعر :

• ستعلم ليلى أيّ دين تداينت وأيّ غريمٍ للتقاضي غريميها.

فد ذهب ابن هشام في المثال الأوّل إلى إجازة وجهين في وظيفة المكوّن (غرفة) يختلفان بحسب حركة الغين فيها ضمة أو فتحة أي بحسب تقدير مقولته الصّرفيّة اسما أو مصدرا. قال : «وإن فتحت الغين فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول به. ومثلها :

• حسوت حسوة وحسوة» (ن م ج 2 ص 599)

وعلى اشتراط المصدرية في المفعول المطلق اعتمد ابن هشام في القول باختلاف وظيفتي «أي» في الآية - 227 من سورة الشعراء وفي البيت السابق «فأيّ» مفعول مطلق ناصبه يتقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام» (ن م ج 2 ص 514) وأي الأولى في البيت «واجبة التّصّب بما بعدها كما في الآية. إلا أنّها هنا مفعول به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لأنّها لم تضاف إلى مصدر» (ن م ج 2 ص 515).

ولقد أضاف بعض النّحاة المتأخّرين علاقة جدوليّة ثلاثة تمثّلت في القول باشتراك كل من الفعل والمفعول المطلق في الفاعل. فأخرجوا من المفعول المطلق أمثلة توفّر فيها التّعلّق الصّرفي والمعجمي بينه وبين الفعل. فكان الاشتراك بينهما في الجذر وكان أن ورد المفعول مصدرا للفعل أو لما كان بمعناه ومع ذلك لم تعتبر مفعولا مطلقا لمخالفتها مصادرة من مصادراتهم في هذا الباب. وهي أن يكون المفعول المطلق مصدرا لفعل الفاعل المذكور. مثل هذا كان سببا في إخراج كراهتي وحيي وبغضي في قولك :

1 في كتب التراث التّحوي تذبذب بين مصطلحي المصدر والمفعول المطلق بدءا من كتاب الأصول لابن السّراج. فقبله لم يكن يُستعمل للدلالة على هذه الوظيفة التّحويّة غير مصطلح المصدر (راجع في ذلك سيبويه ج 1 ص 234-228 و 311 مثلا وابن السّراج ج 1 ص 169-159 والمفضل ص 39-31 وابن يعيش ج 1 ص 124-109 وشرح الكافية ج 1 ص 127-113 وشرح شلور الذهب ص 226-225).

2 هذه هي الآية - 249- من سورة البقرة. وفيه وردت غرفة مضمومة الغين.

- كرهت كراهتي
- وأحييت حبي
- وأبغضت بغضي

من المصدرية (انظر الاسترابادي، شرح الكافية ج1 ص114). فهي ليست مصادر لفعل الفاعل المذكور، وهو المخاطب. ولكنها مصادر لفعل الفاعل المتكلم. ولذلك فضل الاسترابادي القول بالمفعولية في نحو :

- حررت حرره
- وحمدت حمده
- وقصدت مقصده
- ونحوت نحوه

فهو، وإن جَوَز وجهين في تخريج هذه المركبات بالإضافة : المفعولية والمصدرية، فقد كان إلى الأولى أميل. قال : «فليس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول . . . والمعنى : قصدت به جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه. ويجوز أن يكون المعنى : حررت حرره الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي. فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى : (وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا) [17 الإِسْرَاء 19-]» (ن م ج1 ص117).

2 - العلاقة بين الفعل والمفعول فيه :

لا يختلف تناول نحاة العرب علاقة الفعل بالمفعول فيه عن تناولهم علاقته بالمفعول به. فلم يكن هذا المبحث من مشاغلهم. فما نظروا مثلاً في العلاقة القائمة بين هذين المكوّنين إلا في نطاق ما تسمح به نظرية العامل ونوع أثره الإعرابي في معموله إلا نادراً. لذلك قلّما ربط النحاة بين بعض الظروف وبين خصائص الفعل المقامية وزمنه التحوي كما هي الحال في «عروض». فهذا المركب عندهم «ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبداً إلا أنه مختصّ بالتّفي» (ابن هشام، المغني ج1 ص15). غير أنّنا لا نعدم في كتبهم بعض الملاحظات المتفرقة في تعليل نصب المفعول فيه أو التّوسّع فيه حول متانة الصّلة القائمة بين المكوّنين أو ضعفها بحسب نوع الظرف¹، وإن لم تكن العلاقات الجدوليّة مبحثاً قائماً بذاته عندهم. وهم يتوسعون في تحليل هذه الصّلة. فهي عقلية أو لفظية وليست تركيبية على نحو ما هي الحال عليه مع المفعول به عادة.

1 يدل الفعل عقلياً على كلّ من الزّمان والمكان. إلا أن دلالاته على الأوّل أقوى من دلالاته على الثاني لأنه يدل عليه أيضاً بصيغته. (انظر في ذلك مثلاً : ابن عيش ج1 ص23 وج2 ص43 والاسترابادي، شرح الكافية ج1 ص111-110).

1-2- المفعول فيه ظرف الزمان

فأما دلالة الفعل على ظرف الزمان فعقلية ولفظية في آن. لذلك كانت في نظر النحاة أقوى من دلالاته على ظرف المكان. ولذلك أقام بعض النحاة علاقة تواز بين دلالة الفعل على المفعول المطلق ودلالته على الزمان. قال ابن يعيش «قد تقدّم أنّ المصدر أحد المقاعيل، ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لأنّ الفعل يتضمّن كلّ واحد منهما. والفعل إنّما ينصب ما كان فيه دلالة عليه» (ابن يعيش ج1 ص111).

وبقوة دلالة الفعل على الزمان علّل النحاة تعدّي جميع الأفعال «إلى كلّ ضرب من الأزمنة مبهما كان أو مختصّا كما يتعدّى إلى كلّ ضرب من ضروب المصادر لأنّ دلالاته عليهما واحدة. وهي دلالة مطابقة ودلالته على كلّ واحد منهما تضمّن لأنّ الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان. فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعدّيه إليهما. فتقول: قمت اليوم وقمت يوما كما تقول: ضربت ضربا وضربت الضرب الذي تعلم» (ن م ج2 ص43). إلّا أن المبهم نصب أصالة في حين نصب المختصّ توسعا وطرذا للقاعدة. قال: الاستراباذي: «اعلم أنّه إنّما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة الثلاثة مدلوله. فطرّد النصب في مدلوله وفي غيره» (شرح الكافية ج1 ص185).

فدلالة الفعل على الزمن التحوي لفظية. وهو زمن مبهم ماض أو حاضر أو مستقبل. لذلك كانت من القوة يمكن. وهذا ما يبرز في نظر النحاة طرد العرب القاعدة على الزمن المختصّ، ولكون العلاقة بين النوعين من الزمن المبهم والمختصّ علاقة تضمّن. ففي الدلالة على الخاصّ في نظر ابن هشام دلالة على المبهم العام. فالخاصّ يدلّ على العام وزيادة، إذ العام داخل في الخاصّ. فكلّ يوم جمعة زمان وليس كلّ زمان يوم جمعة. والفعل إنّما يتعدّى بما فيه من الدلالة. فلذلك يتعدّى إلى كلّ زمان مبهما أو مختصّا» (ابن يعيش ج2 ص43).

2-2- ظرف المكان

وأما دلالة الفعل على المكان فعقلية لا وضعيّة» (الاستراباذي، شرح الكافية ج1 ص185). «فهو يدلّ عقلا على مطلق المكان» (ن م ج1 ص185). وهذه الدلالة ليست على درجة من القوة تسمح بنصب الفعل كل اسم يدلّ على المكان في نظر النحاة. «فلا تقول:

• صليت المسجد

• ولا قمت الشوق

• ولا جلست الطريق

لأن هذه الأمكنة خاصّة. ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمّى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا؟ وإنّما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تصرّح بحرف الظرفية»

(ابن هشام، شرح شذور الذهب ص234). واشتروا في النصب على الظرفية الإيهام. قال ابن يعيش: «دلالة الفعل على المكان ليست لفظية. وإنما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان ولا يدل على أن المكان الجامع أو مكة أو السوق. ولذلك يتعدى إلى ما كان مبهما منه لدلالته عليه. تقول:

• جلست مجلسا حسنا

• ووقفت قدامك ووراءك

فتنصب ذلك كله على الظرف» (ابن يعيش ج2 ص43). «فإن قيل فأنت تزعم أن الفعل إنما يعمل بحسب دلالة، وليس في العامل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على ورائه فالجواب أن الفعل غير المتعدي إنما يتعدى إلى المكان المبهم. وقد ذكرنا أن المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره. وأنت إذا قلت:

• قمت مكانا حسنا

لم ينحصر بالنهاية والحدود. وكذلك إذا قلت:

• قمت خلف زيد

لم يكن لذلك الخلف نهاية يقف عليها. وكذلك إذا قلت: قدام زيد لم يكن لذلك حد ينتهي إليه. فكان مبهما من هذه الجهة. فانتصب على الظرف بلا خلاف» (ن م ج2 ص43). فالفعل لا يعمل في المكان في نظرهم إلا إذا كانت فيه:

أ - دلالة عليه عقلية كما هي الحال في كل أنواع المبهم

ف«لأن كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود. ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان¹ كما في الأزمنة الثلاثة» (الإستراياضي، شرح الكافية ج1 ص185).

ب - أو لفظية كما هو الشأن بالنسبة إلى «ما كان من الأمكنة مشتقا من الفعل» (الأصول ج1 ص199) - على حد عبارة ابن السراج - أو «ما كان مسوغا من مصدر عامله» (شرح قطر الندى ص231) حسب عبارة ابن هشام نحو:

• ذهب المذهب الحسن

• وجلست المجلس الكريم» (ابن السراج ج1 ص199).

وهو قسم من أقسام ظرف المكان المبهم الثلاثة². فقد علل التثابة انتصاب نحو:

1 اسم المكان في شرح الكافية ضريان. فهو «إما أن يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان أو لا (شرح الكافية ج1 ص184).

2 المبهم عند ابن هشام أنواع ثلاثة:

- «أحدها أسماء الجهات الست»

- الثاني «أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والمين والبريد»

- والثالث «ما كان مسوغا من مصدر عامله كقولك:

• جلست مجلس زيد» (شرح قطر الندى ص231).

• « قعدت مقعده

• وجلست مكانه

• ونمت مبيته » (الاستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 185)

بـ«كونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف. فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما أن نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل. فلا جرم لم ينصبه على الظرفية إلا ما فيه معنى الاستقرار » (ن م ج 1 ص 185). لذلك اشترطوا في اسم المكان المشتق من المصدر¹ (ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 234) « أن يكون عامله من مادته

• كجلست مجلس زيد

• وذهبت مذهب عمرو

• (وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) [72 الجن 9 -]

ولا يجوز :

• جلست مذهب عمرو ونحوه.

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة² من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف » (ن م ص 234).

والحق أنه ينصب اسم المكان المشتق «كل ما فيه معنى الاستقرار وإن لم يشتق منه نحو :

• جلست موضع القيام

• وتحركت مكان السكون

• وقعدت (موضعك، ومكان زيد)

• وجلست منزل فلان

• وقعدت مركزه.

قال الله تعالى :

• (اقعدوا لهم كل مَرْصِدٍ).

وكذا :

• نمت مبيته

• وأقمت مشتاه.

وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه. فلا يقال :

* كتبت الكتاب مكانك

* ورمت بالسهم موضع بكر

* وقتلته مكان القراءة

1 ويعني به اسم المكان الذي يشترك وفعل الجملة في الجذر.

2 يعني أنواع المبهم

* وشتمتكم منزل فلان » (الإسترابادي، شرح الكافية ج 1 ص 185).
وإذا لم يصح مثل :

* جلست مذهب عمرو ونحوه

فليس في الحقيقة لكون الظرف من غير مادة الفعل كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة. بل لما بين الفعل والظرف من تنافر في السمات. ففي الأول سمة الاستقرار في المكان [-حركة]. وفي الثاني سمة الحركة. والتعلق الصرفي والمعجمي بين الفعل والمفعول فيه ظرف المكان أو التعلق المعجمي فحسب كان السبب في نصب أسماء المكان السابقة. فلولا التقاطع في الدلالة على معنى الاستقرار بين الفعل واسم المكان لما كان عمل الفعل النصب فيه في نظر النحاة. فلاشتراك بينهما في الدلالة على المكان هو علة العمل.

فالفعل واسم المكان يتهيان بجذريهما إلى نفس الحقل الدلالي. فالعلاقة بينهما في المعنى علاقة احتواء. ففي الفعل دلالة على هذا المكان. وبذلك لا تكون دلالة الفعل على المفعول فيه ظرف المكان عقلية دائمة كما يذهب إلى ذلك النحاة القدماء. فقد تكون لفظية أيضا في حالات معينة.

هكذا نرى أنّ دلالة الفعل العقلية أو اللفظية كانت عند النحاة العرب السبب في نصب المفعول فيه. وعلى قوة هذه العلاقة وضعفها يتوقف وجوب النصب وامتناعه وطرد النصب في المختص من الظروف أو عدمه وأن الدلالة اللفظية أقوى الوجهين في هذا الباب.

غير أننا نبين أن النحاة قد سهوا حين اعتبروا أن علاقة الفعل والمفعول فيه ظرف المكان عقلية. وليس الأمر كذلك دائما كما يتضح من بعض أسماء المكان التي تشترك والفعل في الجذر أو في معناه أو في سمة الاستقرار.

3- التعلق بين الفعل والمفعول لأجله

3-1- اشتراط النحاة المتأخرين شروطا ثلاثة في حدهم له
لا خلاف بين جمهور النحاة بدءا من الزمخشري في تعريفهم المفعول لأجله¹. فقد حدّوه بأمور ثلاثة :

- بصيغته الصرفية

- وباشتراكه والفعل في الفاعل

- واتفاقه وإياه في الزمان.

ففي المفعول لأجله « ثلاثة شرائط - على حدّ عبارة الزمخشري - أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود » (المفصل ص 60).

12 المقصود عندهم بالمفعول له اصطلاحا ما ليس مركبا بالجر. أما المركب بالجر من نحو :

• سرت لأدخل المدينة

فلم يعتبروه مفعولا لأجله. لم يشذّ عن ذلك غير بعض المتأخرين. فعل ذلك ابن الحاجب وتبعه الإسترابادي (انظر شرح الكافية ج 1 ص 192-193).

وتابع شارح المفصل صاحبه فقال : «اعلم أنه لا بد لكلّ مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث¹» (ابن يعيش ج 2 ص 53). «وحدّ الصحيح - في نظر الإستراباذي هو المصدر المقتر باللام المعلّل به حدث شاركه في الفاعل والزمان» (شرح الكافية ج 1 ص 193). ولم يشذّ ابن هشام عن حدّ التّحاة له. فهو عنده «المصدر المعلّل لحدث شاركه وقتا وفاعلا» (شرح قطر الندى ص 227). «وذلك كقوله تعالى :
 • (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) [2 البقرة - 19]
 فالخذر مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الأذان، وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلهما أيضا واحد وهم الكافرون. فلما استوفيت هذه الشروط انتصب» (ن م ص 227).

2-3- تعليلهم لأضرب التّعالق

واقصر ابن الحاجب على «شرطين ممّا شرط في المفعول له . فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله : فعلا لفاعل الفعل المعلّل» (شرح الكافية ج 1 ص 193).
 1-2-3 التّعالق في الدّلالة على الحدث

أ- رأي ابن يعيش

فالتّحاة رأوا بين الفعل والمفعول لأجله أضربا ثلاثة من التّعالق. أوّلها وأهمّها التّعالق في الدّلالة على الحدث. فالإجماع بينهم قائم على اشتراط المصدرية في المفعول لأجله. ولقد علّل ابن يعيش كونه مصدرا بأنّه «علة وسبب لوقوع الفعل وداع له. والدّاعي إمّا يكون حدثا لا عينا (ابن يعيش ج 2 ص 53). واشترط الجمهور أن يكون العامل في هذا المصدر من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله «نحو قولك : زرتك طمعا في برّك وقصدتك رجاء خيرك . فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك. ولا تقول : قصدته لقصد ولا زرتك لزيارة لأنّ المفعول علة لوجود الفعل. والشّيء لا يكون علة لنفسه وإمّا يتوصّل به إلى غيره» (ن م ج 2 ص 53).

ب - رأي الرّجّاج :

غير أن الرّجّاج خالف جمهور التّحاة. فرأى أن التّعالق بين الفعل والمفعول لأجله ليس في مجرّد دلالة كل منهما على الحدث. بل في الدّلالة على حدث بعينه. ولذلك اعتبر «ما يسميه التّحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع. وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا. فإن معناه : أدّبه بالضرب. والتّأديب مجمل، والضرب بيان له. فكأنك قلت : أدّبه بالضرب تأديبا. ويصحّ أن يقال : الضرب هو التّأديب. فصار مثل : ضربته

1 هكذا ورد العدد في الأصل على اعتبار المحدود جمع شريطة لا شرط. وهما بنفس المعنى، والجمع فيهما واحد.

ضربا في كون مضمون العامل هو المفعول» (الإسترباذي، شرح الكافية ج1 ص192).

ج - نقده :

إلا أن مثل هذا «لا يطرد له في جميع أنواع المفعول له. فإن القعود¹ ليس وكذا بيان الجبن. ولا يقال قعوده جبن إلا مجازا وكذا قولك :

• جنتك إصلاحا لحالك بالإعطاء أو التصح أو نحوه.

فإن المجيء ليس بيانا للإصلاح. بل بيانه الإعطاء أو التصح كما صرحت به. ولعله يُقدَّر في مثله قعود جبن ومجيء إصلاح على حذف المضاف وهو تكلف» (الإسترباذي، شرح الكافية ج1 ص192).

وقد ردَّ ابن الحاجب على الزجاج بأن قال : إن «معنى : ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا. وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق. فكذا تأديبا الذي بمعناه» (ن م ج1 ص192). وفي الرد نظر - في رأي الإسترباذي - فأى مانع في أن تكون وظيفة المكوّنين مختلفتين والمعنى واحد. «ذلك أن ضرب تأديب أيضا يفيد معنى للتأديب. مع أنَّ الأوّل مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ... ألا ترى أن معنى : جنتك راكبا جنتك وقت ركوبي. والأوّل حال والثاني مفعول فيه» (ن م ج1 ص192).

لكن إذا «كان الحدث المعلن تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمع كما في : ضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس ههنا حدثان في الحقيقة - في رأي الإسترباذي - حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لأن المعنى أدبته بالضرب وكافيته بالإعطاء. فالضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة. والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنسوب لأن الشيء لا يكون علة نفسه بل هو أثره أي : ضربته لتأديبه. لكن لو صرحت بما هو العلة أعني التأديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان (ن م ج1 ص193).

3-2-2- التعلّق في الفاعل :

أ - موقف جمهور النحاة المتأخّرين

اعتبر معظم النحاة المتأخّرين هذا الضرب من التعلّق شرطا في المفعول لأجله كما كانوا اعتبروه شرطا في المفعول المطلق. وهو أمر واضح من تعريف المفعول له عندهم (انظر مثلا الزمخشري، الفصل ص60 وابن يعيش ج2 ص52 والإسترباذي، شرح الكافية ج1 ص193 وابن هشام، شرح قطر الندى ص227).

ب - تعليل ذلك :

وقد علل ابن يعيش «كونه فعلا لفاعل الفعل المعلن» (ابن يعيش ج2 ص53) بحاجة الفعل عقلا إلى العلة. فهو يتضمنها. قال : «فلأنه علة وعذر لوجود الفعل والعلة

1 يشير بذلك إلى مثل قعد جبنًا وجنتك إصلاحًا لحالك. وقد ورد المثالان في الصفحة 192 من الجزء الأوّل من شرح الكافية.

معنى يتضمنه ذلك الفعل. وإذا كان متضمنا له صار كالجزم منه يقتضي وجوده وجوده. فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو :

• ضربته تقويا له وتأديبا

فكما أنّ الضرب لك فكذلك التقويم والتأديب لك إذ هو معنى داخل تحته. ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علة. وذلك لا يجوز لأن العاقل لا يفعل فعلا إلا لعلّة ما لم يكن ساهيا أو ناسيا» (ابن يعيش ج2 ص53).

ج - موقف بعضهم :

لكن «بعض النحاة لا يشترط اشتراكهما في الفاعل . . . وإن كان الأغلب هو الأول» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص193). فهذا هو الرأي الأقوى في ظن الإستراباذي وعليه استدلل بشاهدين :

- فأما الأول فقول علي (ت 40 هـ) في نهج البلاغة :

• «فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستماما للبلية.

والمستحقّ للسخطة إيليس والمعطي النظرة هو الله تعالى» (ن م ج1 ص193).

- وأما الثاني فقول العجاج (ت 90 هـ) في وصف ثور وحشي¹ :

• يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهور

• مخافةً وزَعَلَ المحبور

• فالهولُ من تهوّر الهبور.

فإنّ الهول بمعنى الإفزع لا الفزع. والثور ليس بمفزع بل هو فزع» (ن م ج1 ص193).

وهو اختيار ابن خروف» [ت 609 هـ] (ابن هشام، المغني ج2 ص562) أيضا.

3-2-3- التعلّق في الزّمان

أ - موقف الجمهور :

كما اشترط جمهور النحاة التعلّق بين الفعل والمفعول لأجله في الزّمان. فقالوا

بوجوب «كونه مقارنا له في الوجود» (ابن يعيش ج2 ص53). وقد برّر ابن يعيش

هذا بكون المفعول لأجله «علة الفعل فلم يجز أن يخالفه في الزّمان» (ابن يعيش

ج2 ص53). فلا تقول :

• «خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس» (ن م ج2 ص54).

ب - رأي أبي علي الفارسي

وأما أبو علي فقد أجاز «عدم المقارنة في الزّمان. وذلك لأنه قال في التذكرة على

القراءة الشّاذّة :

1 العاقر : العظيم من الرمل لا ينبت شيئا. والجمهور : المشرفة على ما حولها وهي المجتمع. والجمهور من الناس: جلهم. والزلع النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل. وهار الجرف وهورته فتّهوّر وانهار أي انهدم. الهبر ماطمان من الأرض والجمع الهبور . . . تهوّل من تهولت للشيء إذا تصورت له بصورة أمر هائل» (الإستراباذي، شرح الكافية ج1 ص193).

• (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)¹ [(5 المائدة 19)]

بنصب صدقهم أن معناه لصدقهم في الدنيا. . . » (الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 193).

ج - رأي الإستراباذي

ولاحظ الإستراباذي في هذه المسألة الخلافة أن ابن الحاجب ذكر «مثالين للمفعول له ليبين أنه قد لا يتقدم وجودا على ما يجعل علة له كما في : ضربته تأديبا . وقد يتقدم وجوده عليه كما في : قعدت جبنا . فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا أو تأخر عنه كما في : جئتك إصلاحا لحالك . وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل . وهي إحدى العلل الأربع كما هو مذكور في مظاهره . فهي متقدمة من حيث التصور وإن كانت متأخرة من حيث الوجود» (ن م ج 1 ص 192) . فجعل التقدم ضربين :

- تقدما في الوجود

- وتقدما في التصور .

وقسم المفعول لأجله على أساس نوع التقدم وجودا أو تصورا إلى ضربين :

- ما يتقدم « وجوده على مضمون عامله نحو : قعدت جبنا . فهو من أفعال القلوب كما قالوا » (ن م ج 1 ص 194)

- وما « يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضا . ولا يلزم كونه فعل القلب نحو : ضربته تقويا . وجنته إصلاحا » (ن م ج 1 ص 194) .

لذلك توسع في مفهوم المقارنة في الزمان تصحيحا له ليشمل أمثلة لا تبدو ظاهرا كذلك وليدحض رأي ابن يعيش في تبرير مقارنة المفعول لأجله في الزمان . قال : «ومعنى تشاركهما في الزمان أن يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : حبستك خوفا من فرارك وجئتك إصلاحا لحالك وشهدت الحرب إيقاعا للمهدة بين الفريقين » (الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 193) .

4- خلاصة القول أن النحاة ركزوا على مسألة التعلق الجدولي بين الفعل وبعض المفاعيل في مباحث ثلاثة هي المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله . ففيها عددت وجوه باعتبارها شرائط ليكون المكوّن مفعولا مطلقا أو ليكون المفعول فيه أو لأجله منصوبا².

1 وفيها يرد المركّب الاسمي صدقهم مرفوعا على الفاعلية في القراءات المشهورة .
2 لا يكون المفعول فيه أو المفعول لأجله إلا منصوبا عند جمهور النحاة . فمفهومهما محدد عندهم ، لم يتوسع فيه غير ابن الحاجب والإستراباذي (انظر في ذلك شرح الكافية ج 1 ص 184 بالنسبة إلى المكوّن الأول وص 192 و 193 بالنسبة إلى الثاني) .

فقد وظفت هذه الوجوه في التعريف وفي تخريج بعض المكونات الإشكالية . وما عدا ذلك فمجرد ملاحظات متفرقة وردت في تأويل بعض حالات المفعول فيه الإشكالية مما خالف مصادرة الإيهام لدى النحاة أو كان موضع تداخل بين وظائف عديدة (انظر ن م ج 1 ص 198 وابن هشام، المغني ج 2 ص 515 و 561). ومهما يكن من أمر فمسألة التعالق الجدولي هذه وردت عرضاً في نطاق السعي إلى إيجاد الحدود وفي إطار نظرية الفعل عاملاً أو أثراً خاصة على نحو ما يتضح من الشواهد التي تقدّمت والتي لم تقصد لذاتها بحال من الأحوال . لذلك لم ينتبه النحاة إلى مظاهر أخرى كثيرة التواتر للتعالق بين الفعل وبعض المفاعيل سلباً أو إيجاباً .

الفصل الثاني التعالق بين الفعل والفاعل النحوي أو المنطقي

لم يتناول النحاة العرب مسألة التعالق بين الفعل والفاعل بالدرس والتحليل ولو عرضاً، ولا هم أشاروا إليها . فهل يقوم ذلك دليلاً على انعدام التعالق بين هذين المكوّنين؟

إن استقراءنا لمادة كثير من المعاجم يكتننا من الجزم بأن الأمر في الحقيقة على غير ما توهم به كتب النحو . فليس يعدم الباحث فيها أمثلة لهذا التعالق وإن كان -لأريب- محدوداً مدى يختلف باختلاف نوعه . وهو ضربان :

- تعالق بين الفعل والفاعل النحوي الظاهر الموجود في البنية السطحية

- و تعالق بين الفعل والفاعل المنطقي الموجود في البنية قبل المعجمية .

والنوع الأول محدود بالقياس إلى الثاني .

1- الضرب الأول :

فالتعالق بين الفعل والفاعل النحوي الموجود في البنية السطحية ينحصر إجرائياً في اشتراكهما في المعنى أو الجذر غالباً في أمثلة معدودة عشرين على ستة وعشرين منها في بعض المعاجم وفي بعض الأشعار . تقول :

- «لا تَبْكُ عَندي بَالَةٌ وَيلال مثل قَطام» : أي لا يصيبك مَنّي خير ولا ندى ولا أنفك ولا أصدقك» (ابن منظور (بلل) م 1 ص 261)
- «وبنى البناء بنياً وبني ... وابتناء وبناء ...» (ن م (بني) م 1 ص 273)
- وباقتهم البائقة تبوقهم بوقاً : أصابتهم» (ن م (بوق) م 1 ص 289)
- «و جبر المجبر يده» (الزمخشري، أساس البلاغة (جبر) ص 81)

- « ومن المجاز : جليته جوالب الدهر » (أ ب (جلب) لم ص 96)
 - و« جاحتهم الجائحة واجتاحتهم » (الجوهري (جاح) ج 1 ص 360)
 - و« حال الحول : تم » (السرقسطي ج 4 ص 370)
 - و« خطب الخطاب على المنبر » (ابن منظور (خطب) 2م ص 855)
 - و« لا دَرَّ دَرَكٌ قُل لِي : من بنو أسد » (أبو نواس)
 - « يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ » (79 النازعات 6)
 - « والزاعي يرعى الماشية : أي يحوطها ويحفظها » (ابن منظور (رعي) 2م ص 1187).
 - « و أزرع الزرع : نبت ورقه » (ن م (زرع) 3م ص 20)
 - و« أصابتهم مصيبة ومصاب ومصيبات ومصائب » (الزمخشري، أ ب (صوب) ص 363)
 - و« أطال الله طيلته : أي عمره وطال طوأك و طيلك أي عمرك.
 - ويقال : غيبتك ... وطال طولك بضم الطاء وفتح الواو وطال طوأك بالفتح وطيالك بالكسر » (ابن منظور (طول) 4م ص 624)
 - و« عرضت العارضة تعرض عرضاً : ماتت من مرض » (ن م (عرض) 4م ص 741)
 - و« قد عرض عارض أي حال حائل ومنع مانع » (ن م (عرض) 4م ص 742)
 - « غدا غذك وغدا غدوك » (ن م (غدا) 4م ص 962)
 - و« فتح المفتاح الباب »
 - و« فختت الفاخنة : صوتت » (ن م (فخت) 4م ص 1059)
 - و« باقتهم الباقية تبوقهم ومثله فقترتهم » (ن م (بوق) 1م ص 289)
 - و« قبلت القابلة الولد تقبله قبلاً وقبالة . وصناعتها القبالة » (الزمخشري، أ ب (قبل) ص 490)
 - « وقديكون هذا الذي نسمعه من اليمانية والقحطانية ونقروه في كتب السيرة قصص به القصاص وسَمَرُوا به عند الملوك » (الجاحظ، الرسائل ص 236)
 - « و قطت القطاة : صوتت » (ابن منظور (قطا) 4م ص 124)
 - و« كانت الكائنة والكوائن » (ن م (كون) 5م ص 553)
 - و« نبت لهم نابتة إذا نشأ لم نشأ » (ن م (نبت) 6م ص 563)
- فيشترك الفعل والفاعل في معظم هذه الأمثلة في الجذر . فيكون التعلق بينهما صرفياً . ويكون الفاعل اسم الفاعل من فعل الجملة غالباً أو صيغة مبالغة أو اسم

مصدر أو اسم آلة. وقد يتعالقان معنى. « يقال للدهاية و البليّة تنزل بالقوم : أصابتهم بائلة » (ن م (بوق) م 1 ص 289).

وهكذا يشترك الفعل وفاعله في الجذر أحيانا على مستوى الاستعمال ويندر أن يكون ذلك في المعنى على نحو ما يتبين من الأمثلة السابقة. وإذا كان لا مانع نظريا من أن يشتركا في الجذر باعتبار المكوّن الثاني في السلسلة غالبا ما يكون اسم الفاعل للمكوّن الأوّل على نحو ما يرى من كثير من الأمثلة السابقة و من مثل :

- وياقتهم البائلة

- ورمى الرّامي الهدف

- و « أصابتهم مصيبة ومصاب ومصيبات ومصائب » (الزمخشري، أب (صوب) ص 363)

- و صاد الصياد غزالا

- و ضرب الضارب زيدا

- و قضى القاضي بين الناس

- و كانت الكاتنة

فالأمر في الاستعمال مختلف. وذلك تجنبًا للتكرار إلا أن تدعو إلى ذلك ضرورة تقتضيه. فالتعاليق في ما أثر عن العرب من الأمثلة انحراف عن الأصل غايته بلاغية. وهي التأكيد.

2- الضرب الثاني :

غير أن التعاليق بين الفعل والفاعل في الجذر يكون أساسا في البنية قبل المعجمية. فلا يدرك إلا بشيء من التأويل البعيد. ويكون هذا التعالق ضريرين.

أ - فأما الأوّل، وهو قليل، فيقع بين الفعل ورأس الفاعل المنطقي في البنية قبل المعجمية كما في نحو :

- ضَبَّ البلد إذا كثر ضبابه « (ابن منظور (الحج) م 5 ص 347 وانظر أيضا (ضَب) م 3 ص 504)

فالفاعل التّحوي في هذا المثال ليس إلا جزءا من الفاعل المنطقي. فهو في الأصل مخصّص لرأس المركّب الواقع فاعلا منطقيا في هذه البنية. فالأصل فيه :

- كثر ضباب البلد.

فاشتق الفعل في البنية المستعملة من جذر رأس المركّب الواقع فاعلا وعوّض الرّأس فيها مخصّصه فصارت الجملة :

- ضَبَّ البلد.

ودلّ الفعل بجذره على رأس الفاعل المنطقي. فكان في ذلك اقتصاد في الكلام.

ب - وأما الثاني فكثير في اللغة العربية، يكون بين أفعال تنتمي إلى حقلي الإصابات والأحوال وبين فواعلها المنطقية. تقول :

• « أرض الجذع : أكلته الأرضة » (السرّسطي ج 1 ص 111)

• « وألقى الرجل ألقا : جُنَّ » (ن م ج 1 ص 109)

• و « أجرب القوم : جَرِبْتُ إيلهم » (ابن منظور (جرب) م 1 ص 429)

• « وجُلِدَت الأرض من الجَلِيد وأجلِد الناس وجَلِد البقل. ويقال من

الصقيع والضرب مثله. والجَلِيد ما جمد من الماء وسقط على الأرض من

الصقيع فجمد » (ن م (جلد) م 1 ص 481)

• « وجُنِب [الرجل] بالضّم : أصابه ذات الجُنِب . . . وهي علّة تثقب

البطن وربّما كنّوا عنها فقالوا : ذات الجنب » (ابن منظور (جنب) م 1 ص 509)

• وخرف

• ورعِف

• ورمد

• و « صُدِر فهو مصدور » (ن م (صدر) م 3 ص 416)

• « و طُرِفَ عينه وأصابتها طُرْفَة والطّرف. إصابتك عينك بثوب أو غيره

» (ن م (طرف) م 4 ص 582)

• « و عِمَشَ يعمش عَمَشا : وقيل العمش : ضعف رؤية العين مع

سيلان دمعها في أكثر أوقاتها » (ن م (عمش) م 4 ص 885)

• « و قِحِطَ المكان » (ن م (قحط) م 5 ص 24)

فالفاعل التّحوي في هذه الأمثلة ليس في الحقيقة إلا المفعول المنطقي والفاعل

المنطقي لهذه الجمل محذوف دلّ عليه الفعل بجذره. فهو مثلا الأرضة في المثال

الأوّل والألق في الثاني والجرب في الثالث والجلد في الرّابع وذات الجنب في

الخامس. فالأصل في التّركيب :

• أصابت الأرضة الجذع

• وأصاب الألق الرجل، والجرب القوم والجلد البقل، وذات الجنب

الرّجل فالتّعالق الجدولي بين الفعل والفاعل أمر لا جدال فيه نظريا. إلا أنّه

على مستوى الاستعمال اللّغوي قليل، ظاهر حيناً، بعيد الغور أحيانا لا يدرك

بغير تأويل. وهو تعالق يؤدّي وظيقتين متباينتين تختلفان باختلاف نوع الفاعل.

فالتّعالق بين الفعل والفاعل التّحوي الظّاهر غايته تأكيد الحدث و تقويته. ولكنّ

غاية التّعالق بين الفعل والفاعل المنطقي الاقتصاد في الكلام.

الفصل الثالث التّعالق بين الفعل والمفعول به

1 - ملاحظات :

كثيرة هي الحالات التي يكون فيها التّعالق بين الفعل والمفاعيل صرفيا كان أو معجميا . وأكثر مظاهره تواترا تلك التي تكون بين الفعل وكل من المفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله . فقد يشترك الفعل وكلّاً من هذه المفاعيل في الجذر أو في ما يفيد معناه على مستوى البنية المعجميّة أو البنية قبل المعجميّة .

2 - التّعالق بين الفعل والمفعول به في مستوى البنية المعجميّة :

2-1- الاشتراك في الجذر :

أما في هذا المستوى فالشّواهد عليه كثيرة كما تبينه أمثلة المفعول به . وهي عديدة . ولكننا سنجتزئ ببعضها . والتّعالق أضرب :

(أ) منها ما يكون بين الفعل والمفعول المذكور في الجملة على نحو ما يتبيّن من الجدول (22)¹ (انظر ص 616-617) . تقول :

• « بأرت بثرا أي حفرتها » (الفارابي ج 4 ص 206)

• « وَوَزَّرَ وَزْرًا : حملة » (ابن منظور (وزر) م 6 ص 918)

فالفعل والمفعول به قد اشترك فيما تقدّم من أمثلة هذا الجدول في الجذر . فالعلاقة بينهما علاقة تقاطع . والتّعالق بينهما صرفي ومعجمي في آن لا يختلف الأمر فيه عمّا هي الحال عليه بين الفعل والمفعول المطلق إلّا في صيغة المكوّن الصّرفيّة (اسم أو اسم مصدر أو مصدر) .

(ب) ومنها ما يقتصر التّعالق فيها على الفعل والمفعول الأوّل فحسب على نحو ما يتضح من أمثلة الجدول الثاني . وهي قليلة . تقول :

أجعلت لك جعالة : أعطيتها علم الغزو	السّرقسطي ج 2 ص 260
حكمت لهم حكاية المرأة العجوز	ألف ليلة وليلة ج 1 ص 27
(تَحْنَنُ نَقْصٌ عَلَيْكَ أَحْسَنُ الْقَصَصِ)	12 يوسف 3-
أنا أقصّر عليك قصّتي	المعري ، رسالة الغفران ص 248

(ج) أو على الفعل والمفعول الثاني الظاهر

- آلة كان كما في نحو :

1 المثالان هما أوّل أمثلة جدول التّعالق بين الفعل والمفعول في الجذر وآخرها .

زات الرأس بالزيت	السر قسطنطين ج 3 ص 477
وقد سطط الرجل والذاتة بالسوط إذا ضربته	ابن الشكيت ص 378
وقد سفته بالسيف	ن م ص 371
وقد عصوته بالعصا إذا ضربته بها	ن م ص 370
وفككت القوم بالفاكهة تفكيها	الخليل، كتاب العين (فكه) ج 3 ص 38
وأمددت الجسر بمدد	ثعلب ص 276
ونشر الخشبة بالنشر	ابن فارس، المجلد (نشر) ج 3 ص 869
وقد هروته بالهراوة	ابن الشكيت ص 371
وتهراه بالهراوة إذا ضربه بها	الفارابي ج 3 ص 132

- أو غير آلة مثل :

أثابه الله ثوابه وثوبه مؤثبه : أعطاه إياها	ابن منظور (ثوب) م 1 ص 383
أجتررت فلانا جزورا إذا جعلتها له	ن م (جزر) م 1 ص 452
وحذته الحديث وحذته به	ن م (حدث) م 1 ص 582
أخبره شؤره : أنبأه بما عنده	ن م (خير) م 2 ص 783
أخلقه خلقا : أعطاه إياها	ن م (خلق) م 2 ص 890
أعبده عبدا : ملكه إياه	الجوهري (عبد) ج 2 ص 11
فحلته فحلا وأفحلته إياه : أعطيته	السر قسطنطين ج 4 ص 5
وقد قلده قلادا وتقلدها	ابن منظور (قلد) م 4 ص 148
واستكتبته الكتاب	ابن هشام، المغني ج 2 ص 523

فالفعل والمفعول الثاني في هذه الأمثلة يشتركان أيضا في الجذر. فالتعالق بينهما صرفي ومعجمي في آن. فجذر الفعل أثاب والمفعول الثاني الثواب في المثال الأول واحد. هو (ث، و، ب). وجذر استكتب والكتاب واحد في المثال الأخير مثلا. ولا يختلف الأمر في بقية الأمثلة.

2-2- التعالق في معنى الجذر :

وليس هذا التعالق بين الفعل والمفعول به إلا واحدا من أضرب عديدة. منها التعالق في معنى جذريهما كما هي الحال في مثل :

أرهج الغبار : أثاره	ابن منظور (رهج) م 2 ص 1238
وعلا فلان الجبل إذا رقيه يعلو علوا	ن م (علو) م 4 ص 874
وعلوت اليفاع	الزمخشري، أب (يفع) ص 713
ويفعت الجبل	

فالجذران (ر، هـ، ج) و(غ، ب، ر) بنفس المعنى فـ«الرَّهَجُ والرَّهَجُ : الغبار» (ابن منظور (رهج) م2 ص1238) و(ع، ل، و) و(ي، ف، ع) كذلك. «فكّل شيء مرتفع فهو يفاع. وقيل : كل مرتفع يافع» (ن م (يفع) م6 ص1014). و«يقال : قد أيفع أي ارتفع» (ن م (يفع) م6 ص1014). والجبل هو الآخر يفيد بجذره معنى العلوّ. لذلك قيل : «الجبل اسم لكل وتد من أوتاد الأرض إذا عظم وطال من الأعلام والأطواد والشناخيب ... ورجل مجبول : عظيم على التشبيه بالجبل ... والجبلّة : السنام» (ن م (جبل) م1 ص397).

3- في مستوى البنية قبل المعجميّة :

أما على مستوى البنية قبل المعجميّة فالتعالتى بين المكوّنين يتخذ في هذه الحال شكلين اثنين. فأما في أولهما فيدلّ الفعل بجذره على المفعول به الغائب في البنية المعجميّة. وأما في الثاني فيدلّ عليه بمعناه. فالتعالتى في الأول صرفي معجمي وفي الثاني معجمي فحسب. والضرب الأول أكثر مظاهر التعالتى وضوحا على الإطلاق. ولكن كلا الضربين شديد التواتر في اللغة العربيّة.

3-1- دلالة الفعل بجذره على المفعول به :

يدلّ الفعل :

3-1-1- على المفعول به الغائب في البنية المعجميّة :

(أ) آلة كان كما في نحو :

استجمر الرجل : استنجد بالحجارة	السرقسطي ج2 ص322
«والاستجمار : الاستنجد بالحجارة» «والجمرة الحجارة»	ابن منظور (جمر) م1 ص496

ب (أ) أو غير آلة (انظر الجدول (23) ص617-620) من نحو :

أبلير يابل آباله مثل شكس شكاسة وأبل آبالا فهو آبل وأبل : حذق مصلحة الآبل والشاء	ابن منظور (أبل) م1 ص6
وتقول قد احتظروا واستوصدوا : إتخذوا وصيدة. وهي تكون في الجبال من حجارة مثل الحجيرة تتخذ للمال	ابن السكيت ص371

فالفعل دلّ بجذره على المفعول به المحذوف على مستوى البنية المعجميّة. فوجوده دالّ عليه.

3-1-2- على المفعول الأول والثاني :

ولا يختلف الأمر في ما يلي من الأمثلة. فقد دلّ الفعل بجذره على أحد المفعولين الأول أو الثاني آلة كان أو غير آلة.

(أ) فأما الآلة (انظر الجدول (24) أ) فنحو :

أَدَمُ الْخَبْزِ أَذْمَا : خلطه بالإدام	ابن سيده (أدم) ج 18 ص 62
وهروت عبدي وتهريته : ضربته بالهراوة	الزمخشري، أب (هرو) ص 700

(ب) وأما غير الآلة (انظر الجدول (24 ب) ص 621-624) فنحو :

«تَأْتِي فلانا : أتخذها أباً» ويقال تَأْتِي حِينَ تَقُول : يا أبتاه»	م و (تأتي) ص 426
وَعَزَّتُ الرَّجُلَ وَغَزَّتْهُ : أعطيته العَيَّةَ. وهي الدَّيَّةُ	السرّسطيني ج 2 ص 2

3-1-3- دلالة الفعل على رأس المركب المفعول أو مخصص الرأس :

في كل ما تقدّم من الأمثلة كان التّعالق بين الفعل والمفعول به صريحاً حيناً ضمنيّاً آخر. فهو صريح حين تواجد المكوّنان في البنية المعجميّة، وضمني حين استغني فيها بالفعل عن المفعول به لدلالة لفظه عليه. وقد تقتصر دلالة جذر الفعل على رأس المركب المفعول أو على مخصص الرأس إذا كان المفعول في البنية قبل المعجميّة :

3-1-3-1- مركباً بالإضافة أو كان مخصصه كذلك

(أ) ولم يقدّم رأسه أو مخصصه مقام المفعول نحو :

أخصب الرّجل : وجد خصب المرعى	السرّسطيني ج 1 ص 506
غَدَرَ الرَّجُلُ يَغْدِرُ غَدْرًا إِذَا شَرِبَ مِنْ مَاءِ الْغَدِيرِ. قال الأزهرى : والقياس غَدِرَ يَغْدِرُ بهذا المعنى مثل كَرَعَ	ابن منظور (غدر) م 4 ص 960
«توسّم الرّجل : طلب كلاً الوسميّ». «والوسميّ : مطر الزّبيع الأوّل لأنّه يسم الأرض بالثّبات. نسب إلى الوسم»	ن م (وسم) م 6 ص 928

وهذا الضّرب قليل الأمثلة على عكس

(ب) ما قام فيه المضاف إليه أو المخصص في المضاف إليه الواقع مركباً بالإضافة مقام المفعول ودلّ الفعل فيه بجذره على العنصر الآخر على نحو ما يتبيّن من مثل :

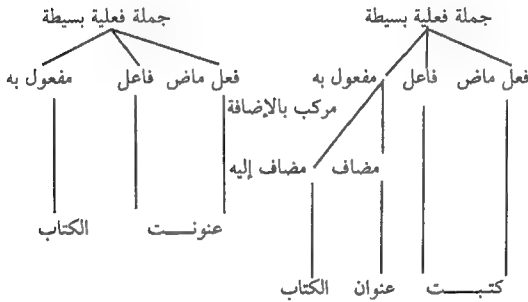
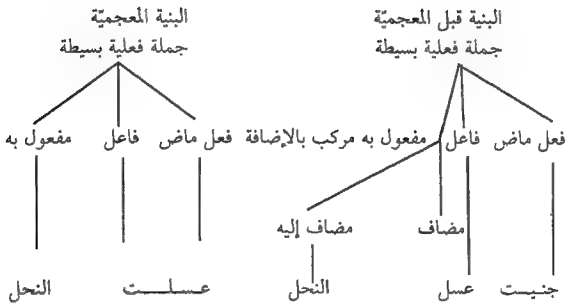
• أثَرَهُ أَثَرًا وَأَثَارَهُ : تبع أثره (م و (أثر) ص 5)

• عسلت النحل : جنت عسلها (السرّسطيني ج 1 ص 285)

• وقلبت أي أصبت قلبه (الجوهري (قلب) ج 1 ص 205)

• وَنَمَسْتُهُمْ أَثْمَنَهُمْ : أخذت ثمن أموالهم (السرّسطيني ج 3 ص 613)

ومن أمثلة الجداول (25) (انظر 624-626). فمعظم هذه الأمثلة قام فيها على مستوى البنية المعجميّة المضاف إليه مقام المفعول به الذي يفترض فيه أن يرد مركباً بالإضافة لكن اكتفي في بنائها المعجميّة بدلالة الجزء على الكلّ من ناحية وتعالق الفعل والمضاف من أخرى في الجذر عادة كما هي الحال في معظم الأمثلة وكما يتّضح من تحليل المثالين التّالين :



وقلّ أن قام مخصّص المضاف إليه الواقع مركباً بالإضافة مقام المفعول به كما في نحو:

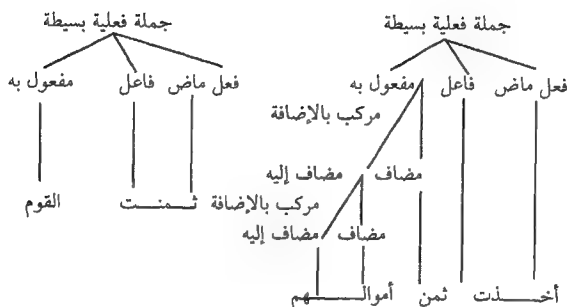
• أمّه وثمنهم وخمسهم وربعمهم وسدسهم

إذ المعنى :

• ضرب أم رأسه

• وأخذ (ثمن أموالهم، خمسها، ربعمها، سدسها)

على نحو ما هو واضح من التمثيل في الجملة التالية :



وهكذا ناب في البنية المعجمية المضاف إليه عادة أو ما كان من صلته في بعض الأحيان عن المفعول به المركب بالإضافة.

3-1-3-2- كما قد يكون التعالق بين الفعل والنعت إذا كان المفعول به في الأصل مركباً بالنعت لم يرق أحد عنصره مقام المفعول به في البنية المعجمية، ولكن الفعل فيه دل عليه بتعالقه والنعت في الجذر (انظر الجدول (26) ص 626) مثل:

أثنت المرأة إذا ولدت أنثى. فهي مؤنث	الجوهري (أنث) ج 1 ص 272
ابتردت : اغتسلت بالماء البارد	ابن منظور (برد) م 1 ص 188
وأسودت فلانة : ولدت سودا	الزمخشري، أب (سود) ص 313
«وأفضيتك : أعطيتك جملاً نضوا أي هزبلاً» «وأفضيت الرجل أعطيته بغيراً مهزولاً»	السرقسطي ج 3 ص 170 ابن منظور (نضا) م 6 ص 259

فالمفعول به في البنية المعجمية غير موجود، وكان في الأصل مركباً بالنعت. فتوَّض الفعل الأصلي بفعل مشتق من جذر النعت يفيد معنى هذا الفعل ويكون قرينة دالة على المفعول الغائب على مستوى البنية المعجمية.

3-1-3-3 أو مركباً بالتمييز

وكذا الشأن إذا كان المفعول به في أصل البنية مركباً بالتمييز. فقد ينوب الفعل المشتق من جذر المميز في البنية المعجمية عن الفعل الأصلي لإفادة معنى ذلك الفعل من ناحية وليكون قرينة دالة على المفعول الغائب فيها. إلا أن هذا قليل. من أمثلته :

قد أعرجتك أي وهبتك عزباً من الإيل	الجوهري (عرج) ج 1 ص 319
وأفض الراعي سخالة أي سقاها نضياً من اللبن	ابن منظور (نضض) م 6 ص 658

فالعلان أعرج وأنضّ مثلاً اشتقاً من جذر المميّز في المركّب بالتمييز «عرجاً من الإيل» و«نضيضاً من اللبن» الواقع في أصل التركيب مفعولاً به. فحُذِفَ المفعول وقام الفعل المشتقّ من جذر المميّز في البنية المحوّل بالدلالة عليه بجذره. فكانت العلاقة بين الفعل في مثل هذه البنى والمفعول به، في أصل التركيب، علاقة تكاملية.

2-3- دلالة الفعل بمعناه على المفعول به الغائب على مستوى البنية المعجميّة غير أنّ الفعل لا يقتصر على الدلالة على المفعول به بجذره دلالة صرفيّة ومعجميّة في آن أو معجميّة فحسب لاشتراكه وإيّاه فيه أو في المعنى الذي يفيد كما هي الحال في ما تقدّم من الأمثلة. بل يتجاوز التعلّق بينهما هذا الجانب الصرفي والمعجمي أحياناً إلى الجانب الدلالي. فيكون في الفعل سمة دلالية تحدّد المفعول به الغائب على مستوى البنية المعجميّة (انظر أيضاً الجدول (27) ص626-627). يقال :

بصبص الكلب وتبصبص : حرّك ذنبه	ابن منظور (بصص) 1م ص220
صفعه : ضرب فقاه بجُمع كفّه	السرّسطلّي ج3 ص409
يقال : قرضب الرّجل إذا أكل شيئاً يابسا	الجوهري (قرضب) ج1 ص203
نَذَفَ القطنَ نَذْفاً : ضربه بالعصا	السرّسطلّي ج3 ص202

فبصبص مثلاً يدل على الحركة والآلة المستعملة فيها. وصفع ونذف يفيدان الضّرب والآلة المستعملة فيه. وهي على التوالي جمع الكفّ والعصا. وقرضب يدل على الأكل وعلى نوع المأكول.

والعلان ضفد وقرع (انظر نفس الجدول) يشتركان في الدلالة على معنى الضّرب ومعنى الآلة المستعملة فيه. إلّا أنّهما يختلفان في نوع الآلة. فهي في ضفد مثلاً أحد أعضاء الجسد. وهي باطن الكفّ. وهي العصا في قرع. وفي الفعل لآلاً (انظر نفس الجدول) معنى الحركة وأداتها الذّنْب. وفي كل من سحل وكبس (انظر نفس الجدول) معنى التّشاط وأداته. فالنّشاط في الأوّل برد و الآلة المستعملة فيه هي المبرد وفي الثّاني ردم والمادّة المستعملة فيه هي التّراب.

وكذلك الأمر في أجمر. إلّا أنّ النّشاط الذي يفيد هو التّبخير والمادّة هي الطّيب. وفي خَرَب معنيان أيضاً سرقة تقع على نوع من الماشية معين هو الإيل.

فجميع هذه الأفعال لا تدلّ بجذرها على المفعول الآلة أو غير الآلة الغائب في البنية المعجميّة كما هو الشّأن في ما تقدّم من الأمثلة، بل تفيد بما فيها من التّسمات الدلالية.

4- استنتاجات حول التّعلّق بين الفعل والمفعول به

4-1- مظاهر التّعلّق :

يستنتج ممّا تقدّم :

4-1-1- أولاً أنّ بين الفعل والمفعول به مظاهر شتّى للتّعلّق لم ينتبه النّحاة

إليها :

4-1-1-1- فَمِنْهَا التَّعَالُقُ الدَّلَالِي كَمَا فِي نَحْو :

• بَصَبَصَ الْكَلْبُ : حَرَكَ ذَنْبَهُ

• وَأَصْرَ الْحِمَارَ إِذَا أَقَامَ أُذُنَهُ

• وَعَرَبَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تَحَبَّيْتُ إِلَى زَوْجِهَا

• وَقَرَضَبَ الرَّجُلُ : أَكَلَ شَيْئًا يَابَسًا

وغيرها من الأمثلة، وهو كثير. ففي بصبص مثلاً سمتان دلالتان (+حركة) (م به ذنب) وفي أصر (أذن) بدل الذنب. وفي عرب سمة الحركة العاطفية، ومحورها الزوج. وأمّا في قرضب فسمّة مفعول به يكون طعاماً يابساً.

4-1-1-2- ومنها التّعالُق المعجمي :

يكون في حالة وجود المفعول به في البنية المعجميّة. يقال :

• أَرَهَجَ الْغُبَارَ

• وَعَلَوْتَ الْيَفَاعَ

4-1-1-3- ومنها التّعالُق الصرفي والمعجمي

وهو يكون في حالتين اثنتين :

أ) يقع في حالة تواجد المكوّنين في نفس البنية. فالفعل والمفعول به يشتركان حينئذ في الجذر كما في نحو :

• تَأَبَّلَ الْإِبِلَ

• وَأَسْرَتِ الْأَسِيرَ

• وَأَخْمَرَتِ الْخُمْرَ

• وَزَاتِ الرَّأْسَ بِالزَّيْتِ

• وَعَصَوْتُهُ بِالْعَصَا

• وَأَثَابَهُ اللَّهُ ثَوَابَهُ

• وَفَحَلْتُهُ فَحْلًا.

وكذا الفعل ورأس المركّب الإضافي الواقع مفعولاً به الذي قام مخصّصه في البنية المعجميّة أو ما كان من صلته مقامه نحو :

• أَذْنَتُهُ أَذْنَا : ضَرَبْتُ أُذُنَهُ

• وَابْتَكَرَ الْفَاكِهِةَ : أَكَلَ بِكَوْرَتِهَا

• وَرَجَلُهُ يَزْجُلُهُ : أَصَابَ رِجْلَهُ

• وَسَمَكَ اللَّهَ السَّمَاءَ : رَفَعَ سَمَكَهَا

• وَأُمُّ فَلَانَا أُمًّا : ضَرَبَ أُمَّ رَأْسِهِ

• وَخَمَسَتْ الْقَوْمَ أَخْمُسَهُمْ خَمْسًا إِذَا أَخَذْتَ خَمْسَ أَمْوَالِهِمْ

فالتّعالُق وقع بين الفعل وهو رأس التركيب والمفعول به الحاضر في البنية المعجميّة جزئياً أو كلياً. ففي الأمثلة الأولى كان حضوره كلياً، وفي الثّانية جزئياً.

(ب) وقد يكون التّعالق في حالة غياب المفعول به في هذه البنية كلياً . وهو ضربان يشتركان في إثبات أن العلاقة بين الفعل والمفعول به لا تكون حيثث إلا علاقة تكاملية من ناحية وعلاقة تضمّن من أخرى . فأما الضّرب الأوّل فيكون :
- بين الفعل والمفعول به الواقع لفظاً مفرداً في البنية قبل المعجميّة كما في مثل :

- أَرَتِ التَّحُلُ : عملت الأَرِي
- وأخلدت الجارية : لزمت الخدر
- وأسمن الرّجلُ : اشترى سَمَنًا
- أو بينه وبين المفعول الأوّل كما في نحو :
- حَسَبْتُ الرّجُلَ : جعلت له مَحْصَبَةً . وهي الوسادة
- وأحلبت الرّجل إذا جعلت له ما يحلبه
- أو بينه وبين المفعول الثاني آلة كما في مثل :
- جَصَصَ الحائط وغيره : طلاه بالجصّ
- وفأسه . . . : قطعه بالفأس

أو غير آلة من نحو :

- استأجره : اتخذه أجيراً
 - وأنجلت الابلَ : أرعيتها التّجيل
 - ووغّزت الرجل ووغّزته : أعطيته الغيرة .
- وأما الثاني فيكون بين الفعل وبين مخصّص المفعول به الواقع في البنية قبل المعجميّة مركّباً بالنعت كما في نحو :

- ابتردت : اغتسلت بالماء البارد
- وأحلمت المرأة : ولدت الحلمات
- وأنضيت الرجل : أعطيته بعيراً مهزولاً
- أو بينه وبين رأس المركّب بالتمييز ، وهو قليل . يقال :
- أنض الرّاعي سخاله : أي سقاها نضيباً من اللبن

4-1-2- ثانياً : أن هذا التّعالق اتخذ اتجاهاً متباينين . فأما الأوّل فاقتصاد

في الكلام ، وأما الثاني فهو الأوّل ونقيضه في آن . فهو إبقاء على عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل مع تبسيط المركّب الواقع مفعولاً به في الأصل ومبالغة في المستوى الصرفي والمعجمي فجعل جذر الفعل الحديد والمفعول الأصلي واحداً تذكيراً به .
فحالات التّعالق هي في معظمها حالات إنزال معجمي وليس صرفياً أو هي تبسيط للمركبات الواقعة مفعولاً به مع تغيير جذر الفعل تغييراً يكفل التذكير بما وقع الاستغناء عنه كلياً أو جزئياً . فمن أمثلة النوع الأوّل قولك :

- أرطت الابلَ : أكلت الأرطى
- وأبطح الحاجُ : نزلوا بطحاء مكة

- وأسهب الرجل : نزل السَّهْب
- وأعذب القوم : صادفوا ماء عذبا
- وأملحت الإبل : وردت ماء ملحا
- وتبنّ الذّابة : أطعمها التبن
- وتمرت القوم : أطعمتهم التمر
- ورَمحه رَمَحًا : طعنه بالرَّمح
- وساط الرجل : ضربه بالسياط
- ونشدت فلانا أنشدُهُ نَشْدًا : إذا قلت له : نَشَدْتُكَ الله .

ومن أمثلة الثاني :

- أسديت المَسِجَ : أقمت سداه
 - وكرعه : أصاب كراعه
 - ونبت الإنسان نُيُوبًا : ضربت نابه
- فالأول حطّ في عدد المحلّات والثاني حط في عدد عناصر المركّب الإضافي مثلا بالتقليص منها .
- والغاية من هذا الحطّ الاقتصاد في الكلام إيجازا تماشيا مع نزعة الإنسان إلى المجهود الأدنى ومسايرة لطبيعة العربي الذي كان يعتبر البلاغة الإيجاز .
- ويكون هذا الاقتصاد بالاستغناء عن المفعول به في البنية المعجميّة أو بتبسيط بعض المركّبات التي تحمل هذه الوظيفة فيها بإسقاط أحد مكوّنيها على نحو ما بينا سابقا .
- غير أنّ التعلّق بين الفعل والمفعول به في الجذر على مستوى البنية المعجميّة قد يكون في حالات أخرى ضربا من التأكيد استعمل قديما لأغراض بلاغيّة كما في نحو :
- أسرت الأمير
 - وتقمّص القميص

لكنه متميّز . فلا زيادة في التركيب في عدد المحلّات فيه ولا توسيع لبعض المكوّنات . فهو ضرب من المبالغة محتشم فيه اقتصاد يقوم على الاشتراك في الجذر بين المكوّنين . فهو تأكيد في إطار الإيجاز . ويؤيد هذا الافتراض في نظرنا اندثار هذه التراكيب في الاستعمال اليوم في غير باب الحكيم . وهذا الشكل من البلاغة جماعي وليس فرديّا . فهو بلاغة لغة وليس بلاغة أفراد . وهو شكل يتماشى وعبقريّة اللغة العربيّة وطبيعة ناطقها الأوائل .

1-3-4- ثانيا : أن هذا الاقتصاد في الكلام وإن اقتضته طبيعة اللّغة العربيّة ونزعتها إلى الإيجاز فقد اقترن بحقول دلالية معيّنة . فليس يقع إلا إذا كان الفعل يتّمي إلى :

1-3-1-4- حقل الإصابة الموضوعية أو المعنوية كما هي الحال في الأفعال الدالة على نوع من الضرب أو التعلّق العاطفي . يقال في الأولى مثلا :

- قلبته : أي أصبت قلبه
- وكبدته : أصبت كبده
- ونحر الرّجل : ضرب نحره
- وفي الثّانية، وأمثلتها قليلة :
- شغفه الحبّ : بلغ شغافه
- 4-3-2- أو حقل الأخذ والعطاء النوعين أو الكمينين.

تقول في الأوّل :

- ثلثت القوم
- وثمنتهم أثمنهم : أخذت ثمن أموالهم
- وخمست القوم خمسا إذا أخذت خمس أموالهم
- وقد أدويت إذا أخذت الدّوائيّة وهي كالقشرة تعلو اللّبن
- وربعت القوم إذا أخذت ربع أموالهم
- وسدست القوم
- واسترى الموت بني فلان أي اختار سراتهم
- وأكرع القوم إذا أصابوا ماء السّماء فأوردوا
- وآتدى والد القتيل : أخذ الدّيّة

وفي الثّاني :

- أثبت الرّجل : أعطيته الثواب على فعله وهو المكافأة
- واجتزت فلانا جَزُورا
- وشكّمته شكّما وأشكّمته : أعطيته مكافأة
- وأشهيت الرجل : أعطيته شهوته
- وقد أعرجتك أي وهبت لك عرجا من الايل
- ومهرت المرأة مهرا وأمهرتها : أعطيتها المهر
- وناله نوالا وأناله : أعطاه نوالا
- وغرّث الرّجل وغرّثه أعطيته الغيرة
- 4-3-3- أو حقل الامتلاء والإطعام

يقال :

- أخلّ القوم : رعت إبلهم الخُلّة¹
- وأرّكت الايل
- وتشاجر المال إذا «صار إلى الشجر فرعاه»

1 . اختلف معنى الخُلّة في كلّ من إصلاح المنطق لابن السّكّيت ولسان العرب لابن منظور . فالخُلّة في الأوّل «من التّبت ما كان مالخا» وفي الثّاني «ما كان حلوا» (انظر ابن منظور - حمض) م 1 ص 719.

- وَقَرَضِبَ الرَّجُلَ إِذَا أَكَلَ شَيْئًا يَابِسًا
 - وَغَضَبَ الْبَعِيرَ غَضَبًا : أَكَلَ الْعَضَاةَ
 - وَاسْتَلْبَأَتِ السَّخْلَةُ إِذَا رَضِعَتْ اللَّبَأُ
 - وَانْتَشَفَتِ : إِذَا شَرِبَتْ التَّشَافَةَ
 - وَهَرَمَتِ الْإِيْلَ هَرَمًا : أَكَلَتْ شَجَرِ الْهَرَمِ
- كما يقال أيضا :

- ابْتَكَرَ الْفَاكِهَةَ : أَكَلَ بِاِكْوَرْتِهَا
 - وَتَمَرَتِ الْقَوْمَ تَمَرًا : أَطْعَمْتَهُمُ التَّمَرَ
 - وَخَبَزَ الْقَوْمَ يَخْبِزُهُمْ خَبْزًا : أَطْعَمَهُمُ الْخُبْزَ
 - وَشَحِمَتِ الْقَوْمَ شَحْمًا : أَطْعَمْتَهُمُ شَحْمًا
 - وَأَشْوَيْتَكَ : أَطْعَمْتَكَ الشَّوَاءَ
 - وَعَسَلَتِ الرَّجُلَ : أَطْعَمَتْهُ الْعَسَلَ
 - وَأَنْجَلَتِ الْإِيْلَ : أَرْعَيْتَهَا النَّجِيلَ
- 4-1-3-4 أو حَقْلَ الدَّخُولِ فِي نَوْعٍ مِنَ الْمَكَانِ أَوْ فِي مَكَانٍ بَعِيْنِهِ .

تقول :

- أَبْطَحَ الْحَاجَّ : نَزَلُوا بِطَحَاءِ مَكَّةَ
 - وَأَتَهَمَ الرَّجُلَ : أَتَى تَهَامَةً
 - وَأَخْبَتِ : نَزَلَ الْخَبْتِ
 - وَأَخْدَرَتِ الْجَارِيَةَ : لَزِمَتْ الْخَدِرَ
 - وَأَسْهَبَ الرَّجُلَ : نَزَلَ السَّهْبَ
 - وَأَسْهَلَ الْقَوْمَ : نَزَلُوا السَّهْلَ
 - وَأَشَامَ (الرَّجُلَ) : أَتَى الشَّامَ
- 4-1-3-5 أو حَقْلَ الْجَعْلِ وَالتَّحْوِيلِ مِنْ نَحْوِ :
- أَحَدَثْتُ الْعَدَدَ أَحَدًا : جَعَلْتُهُ أَحَدَ عَشَرَ
 - وَأَحْلَبَتِ الرَّجُلَ إِذَا جَعَلْتَهُ لَهْ مَا يَحْلِبُهُ
 - وَأَلْفَتِ الْعَدَدَ : جَعَلْتَهُ أَلْفًا
 - وَزَرَّ الْقَمِيصَ : جَعَلَ لَهُ أَزْرَارًا
 - وَأَسْعَرْتَ لَهْ الشَّيْءَ : جَعَلْتَ لَهُ سَعْرًا
 - وَأَسْقَفَ الْبَيْتَ : جَعَلَ لَهُ سَقْفًا
 - وَأَشْفَيْتَكَ الْعَسَلَ : جَعَلْتَهُ لَكَ شِفَاءً
 - وَأَعْبَدْتَ الْحَرَ : جَعَلْتَهُ عَبْدًا

ونحو :

- نَأْبَى فُلَانًا : اتَّخَذَهُ أَبَا

واستأجره : اتخذَه أجيرا

وتأتم المرأة : اتخذها أتما

4-3-1-6- أو حقل التحول إلى حال يحدثها جذر الفعل كما في نحو:

• شكرت الشجرة وشكرت وأشكرت : أنبت الورق. وهو الشكير

• وأعجت الريح وعجت : اشتدت وأثارت الغبار

• وعسلجت الشجرة : أخرجت عسلجها

• وأعقب الرجل إذا مات وترك عَقبا أي ولدا

• وقد غاث الله البلاد يغيثها إذا أنزل بها الغيث¹

• وأكثأت الأرض : أنبتت الكثأة

4-3-1-7- أو حقل اللباس مثل قولهم :

• أزر فلانا : ألبسه الأزار

• وقد تجلبب

• وجوربه فتجورب أي ألبسته الجورب فلبسه

• وحلّيتها وحلوتها حلّا وحلوا : ألبستها الحلّي

• وترعث المرأة أي تفرطت

• وسروله فتسرول

• وتملأت : لبست الملاءة

• ونعل الرجل نَعلا : لبس النعال

4-3-1-8- أو حقل الآلة

وأمثله كثيرة. فختزى منها بما يلي :

• آله يؤله : طعنه بالآلة

• وجصّص الحائط وغيره : طلاه بالجصّ

• وحبل الصيد حبّلا : صاده بالحباله وهي الشرك

• ورجمه : رماه بالرّجام. وهي الحجارة

• ورّمحه يرمّحه رَمْحا : طعنه بالرّمح

4-3-1-9- أو على حقل الطلب نحو :

• استأمن إلى فلان : استجاره وطلب حمايته

• واسترايته واستريته : طلبت رأيه

• واستعنته فأعنتني أي استرضيته فأرضاني

• واستقته : سأله القوت

• واستمحته : سأله العطاء

• واستوضحته الأمر أو الكلام إذا سألته أن يوضحه

1 يمكن إدراج هذا المثال أيضا ضمن أفعال حقل العطاء.

يقال :

- أتأمت المرأة : «إذا ولدت اثنان في بطن واحد » (ابن السكيت ص313)
- وأثمرت النخلة
- و « أحلمت المرأة : ولدت الحلمات » (السرقسطي ج 1 ص365)
- و « أحمق الرجل والمرأة : ولدا الحمقى » (ابن منظور (حمق) م 1 ص721)
- « وأذكرت (المرأة) إذا أتت بولد ذكر » (ابن السكيت ص313)
- « وأعجن الرجل إذا جاء بولد عجينة . وهو الأحمق » (ابن منظور (عجن) م 4 ص693)
- « وأفذت الشاة . . . : ولدت ولدا وحيدا » (ن م فذذ) م 4 ص1064)
- وأقصرت المرأة وأطالت (انظر ابن السكيت ص274)
- 4-1-3-11- أو تحريك الحيوان عضوا من أعضائه

يقال :

- بصبص الكلب وتصبص : حرك ذنبه
- وكزف الحمار إذا رفع رأسه عند شم البول
- ولألت الأطباء : بصبصت بأذنانها
- 4-1-3-12- أو على حقل الدعاء أو حكاية القول من نحو¹ :
- بأبات الصبي إذا قلت له : بأبي أنت وأمي
- وبخخت الرجل إذا قلت له : بخ
- وجأجات بالليل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جئ جئ
- ورَفَأْتُ العروس : دعوت لها بالرفاء والبنين
- 4-1-3-13- أو حقل الأثر أو التأثير الذي يقوم جذر الفعل بالدلالة عليه

كما يتبين من الأمثلة التالية

يقال :

- أَرَتَ التحلُّ : عملت الأري
- وأحصب : أثار الحصباء
- وحذجت البعير أحذجه : شددت عليه الحِذَجَ
- وحطب : جمع الحطب
- ورَحَلْتُهُ إذا شددت عليه الرَّحْلَ
- وأزْهَجَ الغبارَ : أثاره
- وَرَبَّلَ الأرضَ
- وأسديت المنسج

1 بندرج ضمن هذا القسم من الأفعال نحو : بسمل وحملك وحوقل وسبحل وغيرها من المنحوتات .

- وعاس الفحل عَيْسا : ضرب النوق
- واستعان فلان إذا حلق عاتنه
- وصَرَزْتُ النَّاقَةَ : شددت عليها الصَّرَارَ
- وأقْتَبْتُ البعير إذا شددت عليه القَتَبَ
- وقَرَدْتَهُ : نزعت عنه قُرَادَهُ

4-3-1-14- وقد يكون الإنزال في عدد المحلّات مع الأفعال الدّالة

بجذرها على كيفة وقوع الفعل أو على اكتساب الشيء على نحو معيّن.
يقال :

- أَسَحَّتِ الرَّجُلُ في تجارته : اكتسب السَّحَتْ
 - وأفك النَّاسَ : حدّثهم بالباطل
 - وتعبَّزْتُ البعير إذا ركبت عجزه
 - ومَلَحَ الشَّاعِرُ : أتى بشيء مليح
- 2-4- خصائص التعالق

يُستنتج ممّا تقدّم :

- أولاً أنّ مظاهر التعالق بين الفعل والمفعول به سواء وُجدا معا في البنية أو كانا في علاقة تكاملية كثيرة متنوعة. وهي دلالية حينا ومعجمية أو صرفية معجمية في آن آخر.

- ثانيا أن الخطّ من عدد المحلّات أو العناصر إن وقع على مستوى البنية المعجمية يعوّض معجميا أو صرفيا أو دلاليا بما يطرأ على الفعل من تغيير يُذكر بالمكوّن أو بالعنصر الذي وقع الاستغناء عنه في هذه البنية. فهذا المكوّن قائم في الجملة. ولكنه غير مستقل بذاته على مستوى التوزيع. فهو حاضر معجميا أو معجميا وصرفيا مثلا في جذر الفعل.

- ثالثا أن هذا التعالق يقع في حقول دلالية كثيرة ولكنها محدودة عددا على نحو ما بيّنا من استقراء أمثله في المعاجم وكتب اللّغة.

- رابعا أنّ حقول الأفعال هذه تتميّز دلاليا بالتقيّد بخصوصية المفعول به خصوصية يفيدها جذر الفعل أو سماته. فالعطاء مثلا ليس مطلقا في مثل هذا النوع من الأفعال. ولكنه نوعي. وكذلك الأخذ والضرب والحركة والخصوبة والطلب. فموضوعها أو محورها أو نوعها محدّد سلفا بجذر الفعل أو بمعناه. ففي نحو :

- «أنهم الرّجلُ : أتى تهامة. وهي ما والى مكّة من الأرض» (السرقسطي

ج 3ص36)

- أثبت الرّجلُ : أعطيته الثّواب. «والثّواب جزاء الطاعة» (ابن منظور
- (ثوب) 1م ص383)

- « وأذكرت المرأة إذا أنت بولد ذكر » (ابن السكيت ص 313)
- واسترايته : طلبت رأيه
- وأسهل القوم : « نزلوا السهل » (السرقسطي ج 2 ص 520)
- « وأسودت فلانة : ولدت سودا » (الزمخشري ، أب (سود) ص 312)
- وصدر فلانا
- « وأتدى والد القتيل : أخذ الدية » (الزمخشري ، أ ب (ودي) ص 670)

يكون العطاء في المثال الثاني ثوابا وهو المكافأة على فعل فعله الممنوح والأخذ دية في الأخير. ويكون الضرب في السابع محددا بموضع من جسم المضروب هو الصدر. وتكون الحركة في الأول في اتجاه مكان من الجزيرة معين هو تهامة. وتحدد في الخامس بنوع من المكان معين هو السهل. وتكون الولادة في المثالين الثالث والسادس مقيدة نوعا بجنس المولود أو لونه. ويحيى الطلب في المثال الرابع بشيء بعينه يحدده جذر الفعل وهو الرأي.

الفصل الرابع العلاقات الجداولية القائمة بين الفعل والمفعول فيه

1- وجوب التطابق بين الفعل والمفعول فيه في الزمن والمكان
أجمع النحاة على دلالة الفعل على الزمان والمكان. فأما دلالاته على الزمان فلفظية عندهم. فكل فعل يدل بصيغته على نوع من الزمان ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا وبجذره على الحدث (راجع في ذلك تمام حسان، 1973 ص 257). وهو ما يبرز إدخال نوع من الزمان ضمن عناصر التمثيل للجملة في النحو الوظيفي (انظر مثلا المتوكل، 1987 ص 25 و 38 و 47 و 59 و 70 و 71 و 74 و 100 و 101 و 104 و 105 و 107 و 108 و 121 و 122 و 123 و 124 و 133 و 140 و 141 و 143 و 144 و 145 و 147 و 148 و 183 و 184 و 189 و 190 و 191 و 192). ولا بد للظرف الذي يدقق هذا الزمان المبهم مدى وتوقيتا من مطابقة سمات الفعل. تقول :

- لقي زيد عمرا أمس
 - وسيلقاه غدا
 - وحج بكر في السنة الماضية
 - وسوف يحج في السنة القادمة
- فتكون الجملة في كل هذه الأمثلة على درجة عالية من المقبولية. ولكن الأمر لا يكون كذلك لو قلت :

* لقي زيد عمرا غدا

* وسيلقاه أمس

* وحجّ بكر في السنة القادمة

* وسوف يحجّ في السنة المنصرمة

ولقد كان سيبويه أول من تنبّه إلى ذلك حين قال : «في هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة (الكتاب ج 1 ص 25) في التمثيل لكل من المستقيم الحسن والمحال: «فأما المستقيم الحسن فقولك :

• أتيتك أمس وسأتيك غدا

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره. فتقول :

• «أتيتك غدا وسأتيك أمس» (سيبويه ج 1 ص 25).

فلا مقبولة الجملتين مردها إلى أنه لم يُراعَ في بنائهما وجوب التطابق بين سمة [+ماض] في الفعل الأول و[-ماض] في الثاني وهاتين السمتين في الظرف. وهو تطابق ضروريّ تستوجبه في هذه الأمثلة وفي غيرها سلامة الجملة أو مقبوليتها. وقد حدّدت سمة الفعل الذاتية [+ماض] أو [-ماض] سمة المفعول فيه. ولا يختلف الأمر في نحو :

• حاسب وكان وقع

فيمكنها أن يكون ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا. وبحسبه يتحدّد نوع الظرف الذي تقتضيه توقّتا. غير أنه لا يجوز فيها كل أنواع الأزمنة هذه في حالات استثنائية وسياقات معينة، إذ لا يدل الفعل حيثنّذ إلا على زمن بعينه ولا يقتضي إلا ظرفا يفيد إما المستقبل الماورائي أو الماضي البعيد. تقول:

• يحاسب الله عباده يوم القيامة

• ووقعت حروب سبرطة وأثينا في ما قبل التاريخ

• وكانت معركة القادسية في أول نشأة الدولة الإسلامية

ولكنك لا تقول :

* حاسب الله عباده يوم القيامة

* وستقع حروب سبرطة وأثينا في ما قبل التاريخ

* ولا سوف تكون معركة القادسية في أول نشأة الدولة الإسلامية

فلا بدّ في مثل هذه الأحداث الغيبية والأسطورية والتاريخية من أن يتمّ التطابق بين سمة الفعل الدالة على زمن بعينه وسمة ظرف الزمان على نحو ما هي الحال عليه في الأمثلة السابقة. وهو شرط لم يتوفّر في هذه الأمثلة.

فالتناظر قائم بين سمة الفعل والظرف على نحو ما يتّضح من التحليل التالي. فحاسب سمته [+ماض] ويوم القيامة [-ماض]. وستقع وتكون سمتهما واحدة

1 - مثل هذا يفترض معرفة زمن الظرف.

[ـماض] وما قبل التاريخ وأوّل نشأة الدولة الإسلامية [+ماض]. فحساب الله عباده لا يكون إلا في زمن ما وراثي بعيد هو يوم البعث. فاقترضى ذلك أن تكون في الفعل سمة دالة على المستقبل البعيد مسايرة لسياق الخطاب الذي ورد فيه والذي كان لكل من الظرف والفاعل خاصّة في تحديده أثر بالغ. فلم يتيسّر في مثل هذه الحال استعمال الزمن الماضي مع أن ليس في الفعل سمة بعينها إذ يقتضي نظريا سمة [± ماض] لتكفل السياق بتحديد الزمن الذي يقع فيه الحدث إلا أن يكون هذا الحدث واقعا على مستوى الخيال وليس على ما يقتضيه الفكر الغيبي على نحو ما هي الحال عليه في رسالة الغفران إذ يقول المعري (ت 449 هـ) على لسان ابن القارح :

• حوسبت حسابا شديدا (المعري، رسالة الغفران ص 247)

وحروب سبرطة وأثينا ومعركة القادسية واقعة تباعا في زمن أسطوري أو تاريخي معلوم هو على التوالي ما قبل التاريخ وأوّل قيام الدولة الإسلامية . فاقترضى أن يكون زمن الفعل دالا على الماضي البعيد. ولم يجوز بحال استعمال المستقبل في هاتين الحالتين. فالظرف الزمني هو الذي حدّد في هذه الأمثلة القليلة المتصلة بحقول دلالة معيّنة زمن الفعل، وإن كانت القاعدة أن يكون العكس كما في نحو :

• جاء زيد أمس

• ويسافر عمرو غدا

إذ يحدّد الفعل عادة زمن الظرف الواقع مفعولا فيه.

ولا يقتصر التعلّق على هذا. فقد يحدّد الفعل بجذره أو بمعناه نوع الزمن الكوني حاضرا كان في البنية المعجميّة أو غائبا. تقول :

• تشرق الشمس صباحا

• وتغرب مساء

• وحيث النار

• وطرق القوم

• وتفشت الماشية.

ولكن ليس بوسعك القول :

• تشرق الشمس عند الغروب

• وتغرب صباحا

إلا أن يكون إطار الكلام عالما خرافيا أو حلما. ففي أشرق معنى صريح لزمن معيّن يفيد جذر الفعل. وهو أوّل النهار. وفي غرب دلالة على آخر المساء.

وفي حيثي دلالة على اتّقاد النار. وفي طرق معنى المجيء. وفي تفشّى معنى الرعي. وهي دلالة مقيدة في جميعها بزمن معيّن هو الليل. فالتطابق بين زمن

الفعل والمفعول فيه ظرف الزّمان في التّوقيت ضروريّ على نحو ما تقدّم . وكذلك الشّأن في المدى . تقول :

- سافرت (أسبوعا ، شهرا ، عاما)
- وصُمتُ (يوما ، أسبوعا ، شهرا)
- عملت (يوما ، أسبوعا ، شهرا ، سنوات)
- وغَبِرْتُ (عاما ، دهرا ، زمنا)
- وأقمت في بيتي الجديد (شهرين ، سنة ، سنوات)
- وبلغ البرق لحظة .

ولكن لا يمكنك القول :

- سافرت ساعة
- وصمت لحظة
- وعملت ثانية
- وغبرت يوما

• وأقمت في بيتي (دقيقة ، ساعة ، يوما)

أما المكان فدلالة الفعل عليه عقلية¹ عند النّحاة القدامى . فلا بدّ للحدث من أن يقع في مكان ما . تقول :

- جلست (على الكرسيّ ، على الرّبوة ، في البيت ، في المقهى)
- ولعب الأطفال (في البيت ، في السّاحة ، في الطّريق ، أمام المدرسة)
- فتكون في الفعل سمة [+مكان] . لكنّه مكان مبهم على ما يبدو من المثالين . غير أنّ النّظر الدقيق في المكان يمكن الباحث من تبيّن علاقة متينة بين الفعل وهذا المكوّن . فليس المكان الذي يقتضيه الفعل مبهما دائما . ولا بد من المطابقة بين السّمة المقدّرة في الفعل وظرف المكان الوارد في الجملة . تقول :

- تزحف الثّعابين ليلا في الصحراء
- ودبّ النمل على الأرض دَيبيا
- وعرض التّاجر بضاعته (في السّوق ، في دكانه ، فوق الرّصيف)
- وانتشرت القطعان في المراعي
- وطار العصفور في الفضاء
- وتراكمت السّحب في السّماء
- وحلقت الطّائرات المعادية في أجوائنا
- وتسبح الأسماك في البحر
- ورسّت السفينة في الميناء
- وسافرت (برّا ، بحرا ، جواً) .

1 سبق أن بيّنا أنّ الأمر ليس كذلك دائما .

فالمكان في المجموعة الأولى هو اليابسة وفي الثانية الفضاء . وهو في الثالثة محيط مائي . ولكنه في المثال الأخير محتمل لجمعها . فلا تستقيم أمثلة المجموعات الثلاث الأولى لو قلت مثلا :

* دبت النملة في السماء

* وطار العصفور في الأرض

* وعرض التاجر بضاعته في البحر

* وانتشرت الخرفان في الجو

ولكن تقول :

* سافرت (بيا ، بحرا ، جوا) .

فالمكان مرتبط بالحدث الذي دل عليه الفعل . فنوعه متين الصلة بسمه الفعل . فالتعلق بين الفعل والمفعول فيه ظرف المكان على المستويين الأفقي والعمودي واقع ، لا يمكن إنكاره . فالفعل يقتضي نوعا من المكان . واتجاهه محدد أيضا . تقول :

* اتجهت (شرقا ، غربا ، جنوبا ، شمالا ، إلى اليمين ، إلى اليسار)

* ونزلت الجبل

* وغصت في البحر

* وغار الماء في الأرض

* وانحدرت من الجبل

ولكن لا يمكن القول :

* اتجهت أرضا

إلا إذا كان المتكلم قد ألقى بنفسه من حالق أو كان طيارا ،

* ولا اتجهت سماء

* ولا انحدرت من السهل

فبعض الأفعال تقتضي ظروفًا مكانية تفيد أحد الجهات الست أو بعضها وأخرى تستوجب ظرف مكان يتسم بالارتفاع أو الانخفاض وأخرى مفعولا فيه سائلا وبعضها يابسا أو فضاء .

2- نقد النحاة واللسانيين :

والغريب أن علاقة الفعل بغير المفعول به في غير إطار نظرية العامل لم تكن يوما مبحثا من مباحث النحاة ولا محل اهتمام أصحاب المدارس اللسانية ، وإن لم نعدم في التراث النحوي العربي وفي بعض كتابات م زكريا بعض الملاحظات المتصلة بها . وإنه لمن المفارقات أن يتعرض لها النحاة وإن في إطار نظرية العامل على اعتبارها مظهرا لعلاقة الأثر بالمؤثر ، ولا يبالى بها اللسانيون ، وهم المؤهلون أكثر من غيرهم زمنيا ومنهجيا ومعرفيا بأن يتخذوا من هذه العلاقة مبحثا لهم .

ذلك أن تبرير النحاة عمل الفعل الإعراب في المفعول فيه بوجود الدليل عليه فيه قد اضطرهم إلى القول بدلالة الفعل على المفعول فيه دلالة لفظية أو عقلية تختلف بحسب نوع الظرف زمانا كان أو مكانا كما يعثر الباحث في مؤلفات بعض النحاة الأفاضل على ملاحظات عن وجوب التطابق بين زمن الفعل وزمن الظرف في الجملة (انظر سيبويه ج 1 ص 25).

ولكن النماذج اللسانية التوليدية وهي التي اهتمت بدراسة دور الفعل أو رأس التركيب في تحديد العناصر الأولية الأساسية (الفاعل والمفعول به) وأوجدت للفعل سمات انتقائية تسمح بالتنبؤ بعدد المحلات التي تقتضيها البنية العميقة وبنوع الأدوار الدلالية التي يستوجبها الفعل لم تراعى في قواعدها المفعول فيه وجودا أو عدما ونوعا. فليس في أي منها سمات للفعل تتنبأ بوجود نوع من المفعول فيه دون آخر يكون مكانا أفقيا أو عموديا أو اتجاهيا معينا أو توقينا أو مدى زمنيًا يتعين بشكل دقيق أو نسبي. فبدل الفعل بجذره أو معناه على مكان مخصوص أو توقيت معين أو على الحد الأدنى أو الأقصى للمدى الزمني الذي يستغرقه وقوع الفعل كما سنبين ذلك تفصيليًا في حينه وكما يدلل عليه استعمال كل من لمع وصام وبنى. تقول :

• لمع البرق لحظة

ولكن لا يمكنك القول :

• لمع البرق (ساعة ، يوما)

• وصام الرجل ساعة.

فالزمان الذي تقتضيه عملية الوميض قصير. فهو برهة. وحده الصوم الأدنى يوم. وأما نحو:

• بني زيد بيتا

فيحتاج الفعل في التركيب إلى مفعول فيه يكون مداه الأدنى بضعة شهور. وهكذا كان من الواجب وضع قواعد أكثر كفاية تجعل في الفعل السمات المناسبة التي تسمح بالتنبؤ بهذه المفاعيل. إلا أن ذلك لم يقع تأثرا بأسر التراث من ناحية وتوقفا أن لا صلة للفعل بتحديد المفعول فيه تركيبيا من ناحية أخرى، ولأن النحاة واللسانيين لم يقيموا نظرياتهم على استقراء شامل ومنهجي دقيق للأمثلة في الاستعمال والمعاجم على السواء. بل اكتفوا بما اتفق منها وهو لا يسمح بأن تكون رؤيتهم المسألة شاملة. فحتى الموظفين الذين أدخلوا مفهوم الزمن في التمثيل للجملة اكتفوا فيه بنوعه المنطقي ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا وبوصف البنية المنعقدة دون النظر في العلاقة بين الفعل والمفعول فيه كما يتبين من تحديد البنية الوظيفية الجزئية لمثل :

• أهدي خالد هندا خاتما البارحة

على النحو التالي :

• «مض (أهدى ف (س1 : خالد (س1) منف فا (س2) : هند (س2))»
مستق مف

(س3 : خاتم (س3)) متق (س4 : بارحة (س4)) زمن
الموكل ، 1987 ص59).
فلا تتبأ هذه التماذج بزمن الفعل توقيتا ومدى ، ولا بمكانه كما تتبأت بالمفعول به عددا ودلالة . فكانت اللسانيات فى هذه المسألة دون التراث أهمية .

3- علاقة الفعل بالمفعول فيه :
والحقيقة أنّ علاقة الفعل بالمفعول فيه ظرف الزّمان أو المكان أقوى بكثير ممّا ذكر النّحاة القدماء والمحدثون . فلا يقتصر الأمر على دلالة الفعل دلالة لفظيّة أو عقلية عليه على نحو ما تقدّم .

3-1- دلالة الفعل على الزّمان :
3-1-1- دلالاته على زمن كوني أو على المدى الذي يستغرقه أو على التّوقيت :

أ- الزّمان الكوني :
فقد يدلّ الفعل على زمن كوني مخصوص يقع فيه ، بجذره حيناً وبمعناه آخر .
- فأما ما دلّ بجذره عليه (انظر فى ذلك الجدول (28-1-أ) ص627-628) فنحو¹ :

• « أصل يُوصل لإيصالا : دخل فى الوقت الأصيل » (م و (أصل) ص16)

• « و أصلنا : صرنا فى الأصيل أو أتينا فيه . وهو العشيّ » (السرقسطي ج1 ص74)

• « وأوهن القومُ : ساروا فى الوهن . وأتيته وهنا ومَوْهِنَا : بعد ساعة من اللّيل » (الزمخشري ، أب (وهن) ص692)
- وأما ما يفيد به معناه (انظر فى ذلك الجدول (28-1-ب) ص628-629) فنحو :

• « ظلّ يفعل كذا إذا فعله نهارا . وبات يفعل ذلك إذا فعله ليلا » (التبريزي ص40)

• « وهاج الادل هيجا : حرّكها بالليل إلى المورد والكلّ » (ابن منظور (هيج) م6 ص853)

فتكون فى الفعل دلالة لفظيّة على التّوقيت إذ يحدّد بجذره أو سماته الدّلالية الزّمن الكوني الذي يقع فيه الحدث قولاً أو فعلاً .

1 قد اقتصرنا فى التمثيل لها على أول أفعال الجدول وآخرها .

ب - المدى الزمني

بل قد يتجاوزه إلى تحديد المدى الزمني الذي يستغرقه وقوعه على نحو ما يتبين من
المثالين التاليين (انظر في ذلك الجدول (28-2) ص 629-630) :

• « بات يفعل كذا وكذا : فعلة ليلًا » (السرّسّطي ج 4 ص 127)

• « ووظب على الشيء وظلوا : لزمه » (ن م ج 4 ص 253)

ففي الفعل دلالة لفظية على التوقيت أو المدى الزمني الذي يستغرقه وقوع الحدث .
وقد يكون فيه المعنيان معا فضلا عن الأزمنة الثلاثة من ماض وحاضر ومستقبل .
فهو يحدّد بجذره أو بسماته الدلالية الزمن الكوني الذي يقع فيه كما في نحو :

• راح وصَبَحَ وطفّل وقال

بل حتّى في مثل :

• خرج ودخل وسافر

ففي هذه الأفعال سمة زمن كوني غير مقيّد على عكس الحال في الأمثلة السابقة ،
كما يحدّد الفعل المدى الذي يستغرقه وقوعه . تقول :

• بُهِتَ لحظة

• وأطرق ساعة

• وبقي في البيت (ساعة ، يوما ، شهرا ، عاما ، أعواما)

• و (لَبِثَ فِي السَّجْنِ بَضْعَ سِنِينَ) (12 يوسف -42)

ولكنك لا تقول :

* بُهِتَ أو أطرق (يوما ، شهرا)

* وبقي قرنا أو عدّة قرون¹

* ولَبِثَ في السَّجْنِ بضعة قرون

فالإطراء والبهتُ يوما أو شهرا والبقاء قرنا أو أكثر في البيت أو السجن لا يطابق
طبيعة الحدث وقوانين الطبيعة . لكن بإمكانك في غير الحيّ ، كان الفاعل معنى
أو جسما القول :

• بقي نظام الحكم على حاله قرونا

• وبقي الكنز مكانه عشرات القرون

فَيَحْدُ الفاعل من مدى الفعل الزمني أو يوسّع . و في نحو :

• صام وقرن وألّط ونَصَبَ ونام

أيضا دلالة على المدى الزمني . فجميع هذه الأفعال تستغرق وقتا قليلا نسبيا يوما
أو بعض يوم أو ليلة أو بعض ليلة بحسب الفعل ، وربما أكثر من ذلك قليلا . لذلك
لا يقال مثلا :

* صام الرجل ساعة

1 إذا كان فاعل بقي إنسانا .

* ولا نام الرجل قرنا

* أو نزل المطر سنة

فالصَّيَام يكون يوما أو أكثر. فحدّه الأدنى يوم والأقصى شهر والمدة التي يستغرقها تختلف بحسب السَّيَاق الدِّينِي الذي يقع فيه الفعل وبحسب سنّ الصائم إذا كان مسلما والنوم قد يتصل ليلة وبعض اليوم أو أكثر من ذلك قليلا إلا أن يقع الحدث في زمن خرافي سحري كما هي الحال في حكاية الأميرة النائمة لشارل برو (Perrault) مثلا إذ يستغرق نومها بفعل السحر مائة عام، أو يكون في فكر ما وراثي عقديّ على نحو ما هي الحال عليه في قصّة أهل الكهف حيث يتقابل الفكر العقلي والفكر العقديّ.

• (قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : كَمْ لَيْسَمُ ؟

• قَالَ : لَيْسَمًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) (18 الكهف -19-).

• «وَهَل نَنَام أَكْثَرَ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ ؟» (الحكيم ص8).

وهذا المدى يطابق استعمال الزّمن في واقع الحياة . ولكن الأمر يختلف في نحو:

• (وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ . . .) (18 الكهف -25-)

• «وَنَامَ شَهْرًا حَتَّى انْقَطَعَ السَّبِيلُ» (الحكيم ص8+).

ففي المثاليين الواردين تباعا في سورة الكهف وفي قصة الزّاعِي المؤمن الذي اعتصم بغار من سيل هائل في مسرحية أهل الكهف (انظر في ذلك الأفعال الدالة على المدى ص629-630) خرق للثاموس الطبيعي . وفي التّصْنِ الدِّينِي والمسرحي تأكيد عليه تدليلا على قدرة الله من ناحية وعلى دعمه المؤمنين الصّادقين من أخرى .

وهذا المدى نسبيّ تقريبي حينما يتفاوت من فعل إلى آخر كما يتّضح من نحو :

• أدجن المطر : دام أياما

• وأزمن بالمكان : أقام به زمانا

• وأطرق ساعة

• وأغبطت الحتمي : دامت

• وقرنت السماء وأقرنت : دام مطرها

• وقامت الحرب والسوق : دامت

إذ يحدّده منطق الأشياء عادة أو السَّيَاق المقامي ونوع الفاعل . فقد يكون ساعة أو ساعتين أو ليلة أو ليلتين أو يوما أو أياما أو أعواما . وهو محدود حينما آخر (انظر نفس الجدول) في نحو :

• «أَحُولْتُ بِالْمَكَّانِ : أَقَمْتُ حَوْلًا» (السّرقسطي ج1 ص370)

• « وزهت الابل بعد وردها : سارت ليلة » (ن م ج3 ص 482)

• « وأسنى القوم إذا أقاموا سنة في موضع » (ابن منظور (سنت) م:3.

(ص214)

• «استكفأت فلانا إبله أي سألته نتاج سنة فأكفانيها أي أعطاني لبنها ووبرها وأولادها سنة. والاسم الكُفأة والكُفأة» (الجهري (كفاً) ج 1 ص 181)

• «ونصب القوم : ساروا يومهم» (ن م (نصب) ج 1 ص 225)

فأما الفعل الأول والثالث فيحددان مدى الحلول بسنة يدل عليها جذراها. وأما الثاني والخامس فيدلان بسماتهما الدلالية تباعا على أن السير استغرق ليلة في الأول ويوما في الثاني. وأما في استكفاً فثمة سمة تدل على مدة الاستفادة من الكُفأة. وهي سنة لا غير.

غير أن الظرف قد يكون محذوفا لوجوده والفعل في علاقة تكاملية، وهو الغالب في الأمثلة الواردة في الجدولين السابقين ولكن الأمر على غير ذلك في معظم الاستعمالات اللغوية. تقول :

• سرت ليلا

• وعمر الرجل زمانا طويلا

ذلك أنّ دلالة الفعل بسماته يكون عادة على زمن كوني مطلق لا تحدّه غير النواميس والسياق المقامي أو الحضاري أو طبيعة الفاعل، أو على مدى مبهم يخضع لنفس القيود.

ج- تحديد زمن الفعل التحوي التوقيت :

وقد يحدد زمن الفعل التحوي التوقيت. تقول :

• أتجهلين ذلك الآن ؟

• (أرسله معنا غدا يرّبع ويلعب) (12 يوسف 12-)

• ولن تستطيع النوم الليلة

فيقتضي الفعل المضارع توقيتا معينا هو «الآن» في المثال الأول و«غدا» في الثاني و«الليلة» في الثالث ليكون التطابق في سمة [+حاضر] بين الفعل المضارع والمفعول فيه ظرف الزمان في المثال الأول وسمة [+مستقبل] في المثالين الآخرين.

فالفعل الأول يفيد بصيغته الصرّقية الحاضر والثاني والثالث المستقبل. ولابدّ من توفر شرط التطابق بين سمة المفعول فيه وسمة الفعل، وإلا كانت الجملة غير مقبولة. فلا يقال :

* أتجهلين ذلك أمس ؟

* وأرسله معنا أمس

* ولن أستطيع النوم البارحة.

غير أنّ دلالة الفعل على الزمان تتجاوز أحيانا أقسامه ماضيا وحاضرا ومستقبلا والزمن الكوني توقيتا ومدى والمطابقة بين الفعل والمفعول فيه في السمة الدالة على أقسام الزمان إلى نوعين آخرين من الزمن هما :

3-1-2- الزّمن الاجتماعي كما في مثل :

السّرقسطي ج 3 ص 253	أَجَزَ التَّخْلُ وَأَجَدَّ وَأَصْرَمَ : حان ذلك منه وَأَجَزَ الْقَوْمَ أَيضاً : حان جَزَازَ نخلهم وغنمهم وزرعهم
ابن منظور (جلا) م 1 ص 492	وَجَلَّاهُ زَوْجُهَا وَصِيفَةٌ : أعطاهما إِيَّاهَا في ذلك الوقت
السّرقسطي ج 1 ص 437	وَأَحْلَبَ الْقَوْمَ : صاروا في وقت الحَلْبِ
ابن منظور (حلل) م 1 ص 703-704	وَأَحَلَّ إِذَا دَخَلَ فِي شَهْوَرِ الْحَلِّ وَأَحْرَمْنَا أَي دَخَلْنَا فِي الشَّهْوَرِ الْحُرْمِ
ن م (قضب) م 5 ص 108	وَقَضَّبَ الْكَرْمَ تَقْضِيّاً إِذَا قَطَعَ أَغْصَانَهُ وَقَضْبَانَهُ فِي أَيَّامِ الرَّبِيعِ
السّرقسطي ج 3 ص 187	وَنَفَرَ الْحَاجُّ نَفْراً : أَقْبَلُوا مِنْ مَنَى إِلَى مَكَّةَ يَوْمَ النَّحْرِ

3-1-3- والزّمن الماورائي من نحو :

ن م ج 4 ص 102	بَثَّ اللَّهُ خَلْقَهُ : نشرها
ن م ج 1 ص 443	وَوَحَّدَ فِي الْجَنَّةِ خُلُوداً : بقي
الجوهري (بعث) ج 1 ص 273	وَبَعَثَ الْمَوْتَى : نشرهم ليوم البعث
السّرقسطي ج 3 ص 123	وَنَشَرَ اللَّهُ الْمَيِّتَ وَأَنْشَرَهُ

إلا أنّ هذين الزّمنين استثناء. فالأفعال التي تحمل السّمة الذّالة على أحدهما معدودة في اللّغة وخاصة النوع الثّاني منهما.

3-2- دلالة الفعل على المكان :

أما المكان فليست دلالة الفعل عليه عقلية دائما كما توهم بذلك أقوال النّحاة القدامى. فقد يدل الفعل :

3-2-1- على مكان مخصوص لوقوعه (انظر في ذلك الجدول (29-أ) ص 630-631) :

أ- بجذره كما في نحو :

• « تَأَبَّطُ الشَّيْءُ » وَضَعَهُ تَحْتَ إِبطِهِ « (المعجم الوجيز (تأبط) ص 3)

• « وَأَوْعَيْتِ الْمَتَاعَ أَي جَعَلْتَهُ فِي الْوَعَاءِ » (الفارابي ج 3 ص 271)

ب - أو بمعناه نحو :

• « اسْتَأْوَرَتِ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ وَالْوَحْشَ إِذَا فَرَّتْ فِي السَّهْلِ » (السّرقسطي

ج 1 ص 126)

• «اتَّفَعَ الرَّجُلُ: أَوْقَد نَارَهُ فِي الْيَفَاعِ أَوْ الْيَافِعِ» (ابن منظور (يفع) م6 ص1014) فالمكان حاضرا كان في البنية المنجزة أو غائبا قد دل عليه الفعل كما يتبين من أمثلة الجدول (29) ص630-632 :

- إِمَّا بِجَذْرِهِ كَمَا فِي نَحْوِ :

• صَرَّ الدَّرَاهِمَ

• عَذَرْتُ الْفَرَسَ

• وَغَمَدْتُ السَّيْفَ

فجمع الدراهم كان في صرة دل عليه جذر الفعل إذ أفاد باشتقاقه معنى الجمع ومعنى المكان المخصوص (وهو الصرة). وكذلك الأمر في المثالين الآخرين. فكثير الفرس كان في موضع العذار وإدخال السيف إلى الغمد - وإما بسماته الدلالية كما في مثل :

• زَكَاتُ النَّاقَةِ بَوْلُهَا

• وَطْفَا الشَّيْءُ

• وَأَلَفَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ.

فرمي الناقة بولها في المثال الأول محدّد المكان بالفعل. فلا يكون موقعه إلا بين رجليها، وعلو الشيء في الثاني كذلك. فليس يقع إلا فوق سطح مائي ولا يختلف المثال الثالث عنهما في ذلك. فإدخال الرأس فيه لا يكون إلا تحت الثوب. 3-2-2- وقد يدل الفعل على معان أخرى كثيرة :

أ- منها خصائص المكان نوعا أو بعدا وقربا، وارتفاعا وانخفاضاً نحو :

سَمَقَ يَسْمُقُ سُمُوقًا إِذَا طَالَ فِي السَّمَاءِ. وَكُلَّ مَا طَالَ مِنْ نَبَاتٍ فَهُوَ سَامِقٌ	أبو زيد ص513
وعامت السفينة	السرّسطي ج1 ص245
وأعزبت الابل أي بعدت في المرعى لا تروح (العازب): الكلا البعيد).	الجوهري (عزب) ج1 ص199
غفا يغفو إذا طفا على الماء	السرّسطي ج1 ص23

فالفعل حدّد طبيعة المكان في المثالين الأولين وفي المثال الرابع. فهو فضاء في الأول ومحيط مائي في البقية، وصفته في المثال الثالث فهو مرعى بعيد. حدث ذلك بما في الفعل من سمات دالة على هذه الخصائص.

ب- واتجاه الحركة

وقد يدل الفعل على اتجاه حركة الفعل بجذره أو بمعناه. يقال :

جَنِبَ الرِّيحِ جُنُوبًا	الشرقسطي ج 2 ص 262
« وَحَطَّ الحِمْلُ عَنِ البَعِيرِ يَحْطُّ حِطًّا فَإِنْ حَطَّ » « والحط : الحذر من علو ، حطه يحطه حِطًّا فَانْحَطَّ »	ابن منظور (حطط) م 1 ص 663
سَقَطَ المطر مكان كذا فمكان كذا	ابن منظور (وقع) م 6 ص 966
شَمَلَتِ الرِّيحُ : هَبَّتْ شَمَالًا	الشرقسطي ج 2 ص 345
« تقول : . شملت الرِّيح من الشمال . وجنبت من الجنوب »	ثعلب ص 265
« وَدَبَّرَتْ مِنَ الدُّبُورِ وَصَبَّتْ مِنَ الصَّبَا »	
وَصَبَّتِ الرِّيحُ صُبُورًا : هَبَّتْ صَبًّا . وهي الشَّرْقِيَّة	الشرقسطي ج 3 ص 401
يقال : أفرع إذا أخذ في بطن الوادي خلاف المصعد	أبو زيد ص 497
قَبِلَتِ الرِّيحُ قَبُولًا : هَبَّتْ قَبُولًا وَأَقْبَلْنَا : صرنا في الرِّيحِ القَبُولِ	الشرقسطي ج 2 ص 75-76
يقال : قحز عن ظهر البعير يَقْحِزُ قُحُوزًا إذا سقط عن ظهره	أبو زيد ص 593
نكص الرجل يَنْكُصُ : رجع إلى خلفه	ابن منظور (نكص) م 6 ص 718
ووقع على الشيء ومنه يَقَعُ وَقَعًا وَوُقُوعًا : سقط ووقع الشيء من يدي كذلك . . . ووقع المطر بالأرض	ن م (وقع) م 6 ص 966

فالأفعال جنب وشمل ودبر وصبا مثلا دلّت بجذورها على مصدر حركة الرِّيح . فهبوبها في المثال الأوّل من الجنوب إلى الشمال والعكس في الثاني . وهبوبها في الثالث من الغرب إلى الشرق والعكس في الرابع . ولكن الأفعال قحز ونكص ووقع دلّت بسمانها الدلالية على اتجاه الحركة . فالعلان الأوّل والثالث أفادا السقوط . وهو يكون من أعلى إلى أسفل . والفعل الثاني أفاد معنى الرجوع إلى الخلف .

ج- ومنها المصدر والغاية

والفعل يدل أحيانا على مصدر الحركة أو غايتها متفردين أو مجتمعين . يقال :

أَحَلَّ الرَّجُلُ إذا نَزَحَ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ	ابن منظور (حلل) م 1 ص 702
وأسهل القوم إذا نزلوا السهل بعد أن كانوا نازلين بالحرّ أسهل يسهل إذا صار إلى السهل من الأرض . وهو ضد الحرّ	ن م (سهل) م 3 ص 229

ونفر الحاج نفرا : أقبلوا من متى، إلى مكة يوم التحر	السر قسطنطين ج 3 ص 187
ووصلت إلى الكلية	

وكذلك نحو :

- « أبهر القوم : ركبوا البحر » (ابن منظور (بحر) م 1 ص 165)
- وَيَصَّرُ الْقَوْمَ
- وَأَتَهُمُوا
- وَأَجْبَلُوا
- وَأَجَدُوا¹
- وجلسوا إذا أتوا جلسا. وهي نجد²
- وانحجزوا واحتجزوا
- وأحزنوا إذا صاروا في الحزن «والحزن ما غلظ من الأرض في ارتفاع»
- (ن م (حزن) م 1 ص 628)
- وأخافوا³
- وأريفوا
- وأسهلوا
- وأعرقوا
- وعالوا
- وأعمنوا
- وأفلوا
- وكوَّفوا
- وأمنى القوم وامتنوا
- وأنجدوا
- ونزل القوم : أتوا متى « (ابن منظور (نزل) م 6 ص 620)
- ويامنوا

فأما الأفعال الثلاثة الأولى أحلّ وأسهل ونفر فقد اختلفت طرق الدلالة فيها عليهما. فأما أولها فقد أفاد المصدر بجذره والغاية بمعناه. وأما الثاني فكان على

- 1 - يقال : « أجذ القوم إذا صاروا إلى الجدد. » قيل : الجدد : الأرض الغليظة. وقيل : الأرض الصلبة. وقيل : المستوية. وفي المثل : من سلك الجدد أمن العثار : يريد من سلك طريق الإجماع فكثي عنه بالجدد « (ابن منظور (جدد) م 1 ص 413).
- 2 « وجلس القوم يجلسون جلسا : أتوا المجلس. وفي التهذيب أتوا نجدا ... » « والمجلس الصخرة العظيمة. والمجلس ما ارتفع عن الغور. وزاد الأزهرى فخصص في بلاد نجد » « والمجلس الجبل » (ن م (جلس) م 1 ص 483).
- 3 « وأخيف القوم وأخافوا إذا نزلوا الخيف، خيف متى أو أتوه » « والخيف ما ارتفع عن موضع مجرى السيل ومسيل الماء وانحدر عن غلظ الجبل » (ن م (خيف) م 2 ص 930).

عكسه دلّ على المصدر بمعناه وعلى الغاية بجذره. وأمّا الثالث فدلّ على الشئيين معا بمعناه. وأمّا الفعل الرابع فدلّ بسماته على ظرف مبهم يفيد الغاية. فيجوز القول مثلا :

• وصلت إلى (البيت ، الكلية ، المدينة ، المعهد)

وأما بقيّة الأفعال فقد أفاد معظمها بجذره الغاية التي انتهت إليها الحركة إلا جلس ونزل. فقد كانت دلالة هذين الفعلين على المكان بمعنييهما على نحو ما يتبيّن من الشرح. فأما في نحو : بصر وأتهم وانحجز وأغرق وأعلى وأعمن وكوّف وأمنى وأنجد ويامن فدلّ الفعل على الوصول إلى مكان مخصوص حدّده جذره. وهو البصرة في المثال الأوّل وتهامة في الثاني والحجاز في الثالث والعراق في الرابع والعالية في الخامس وعُمان في السادس والكوفة ومِنَى ونجد تباعا في السابع والثامن والتاسع. وأمّا في نحو : أبحر وأجبل وأجدّ وأحزن وأريف وأسهل وأفلى فكانت الغاية التي أفادها نوعا معيّنا من المكان بحرا أو يابسة. فهو على التوالي : البحر والجبل والجدد والحزن والزيف والسهل والفلاة.

3-2-3- دلالة الفعل على المكان الماورائي

غير أنّ بعض الأفعال وهي قليلة تتجاوز التنبؤ بمكان طبيعي يكون مفعولا فيه على نحو ما تقدّم إلى التنبؤ بمكان ما ورائي يقع فيه الحدث تنبؤا بزمن ماورائي. تقول :

• « خلد في الجنة : بقي » (السرقسطي ج 1 ص 443) .

وليس يمكن الفصل في مثل هذه الأفعال بين الدلالة على المكان الماورائي والدلالة على نفس الزمان. لذلك كانت الأمثلة الدالة على الزمن الماورائي هي أيضا أمثلة المكان (انظر في ذلك 3-1-3- الزمن الماورائي)

4- ملاحظات أخرى :

لقد برهنّا فيما تقدّم بما لا يدع مجالا للشكّ على أنّ الفعل يتنبأ في الحقيقة بجذره أو بمعناه بالظرف الذي يقع فيه مكانا أو زمانا إبهاما غالبا أو تخصيصا أو نوعا بحرا وجواً ويابسة ونوع تضاريس، توقيتا ومدى، كان الظرف المدلول عليه طبيعيا أو ماورائيا. إلا أنّ الأمر لا يكون كذلك دائما.

4-1- تحديد بعض مكوّنات الجملة الأولية الأساسية زمن الفعل أو مكان وقوعه فقد تحدّد بعض مكوّنات الجملة في أمثلة محدودة العدد زمن الفعل أو مكان وقوعه.

4-1-1- التوقيت والمكان :

أ - فأما في نحو :

6 الأنعام 77 و 78	(فلما رأى القمر بازغا قال : هذا ربّي . فلما أفل قال : لئن لم يهدني ربّي لأكوننّ من القوم الضالين . فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربّي هذا أكبر . فلما أفلت قال : يا قوم إني بريء مما تُشركون).
-------------------	---

أشرفت الشمس وغيرها : أعضاء	الترقسطي ج 2 ص 342
وشمط الصبح	ن م ج 3 ص 374
وتصصب الليل وهو أن يذهب إلا قليلا	ن م ج 3 ص 434
وأطبق الليل : أظلم	ن م ج 3 ص 282
وطلعت الشمس والقمر والتجوم وأطلعت	ن م ج 3 ص 248
وغابت الشمس أي غربت	الجوهري (غاب) ج 1 ص 196
ووقب الليل. وظلام واقب. ووقبت الشمس : الزمخشري، أب (وقب) وجبت. ووقبت عيناه : غارتا.	ص 684
ووقعت حروب البيليوناز في بلاد اليونان	

فقد كان الفاعل هو الذي حدّد ظرف المكان في «بلاد اليونان» في المثال الأخير ودلّ على التوقيت في بقية الأمثلة بدليل أنّ الفعل الواحد تختلف دلالاته على الزّمان أو المكان باختلاف فاعله على نحو ما يتبيّن من استعمال بزغ وأفل وطلع ووقع مثلا.

فالبزوغ أسند إلى القمر في سورة الأنعام أوّل الأمر فدلّ على أنّ الزّمن ليل، وأسند إلى الشمس فأفاد أنّ الوقت نهار. والفعل أفلّ كان فاعله في أوّل الأمر في الآيتين 77 و78 من نفس السورة القمر. فدلّ على أنّ الظرف كان ليلا. وأسند بعد ذلك إلى الشمس فصار التوقيت الذي دلّ عليه نهارا. وكذلك الحال في طلع. تقول :

• طلعت الشمس

• وطلع القمر

فيكون الظرف في الجملة الأولى غير الظرف في الثانية إذ الزّمن فيهما تباعا النهار والليل. وتقول :

• وقعت معركة العلمين في مصر

فيحدّد الفاعل مكانا معيّنا معلوما وقع فيه الحدث. هو مصر في هذا المثال وبلاد اليونان في المثال السابق.

ب- وأما في مثل :

• حنّس الليل ودجا ودمس وأردن وطخا وإطرّس وعمّم وأغدر وغسّق

وأغسّق وغضّف وأقمّر (انظر الجدول (34-ج) ص 639).

فقد اشترك كلّ من الفعل بجذره أو بسماته الدلالية والفاعل في الدلالة على الوقت. وهو الليل.

ج- وأما في نحو :

• «حلج القوم ليّلتهم : أي ساروها» (الجوهري (حلج) ج 1 ص 307)

- وصليت (الظهر ، العصر ، العشاء ...)
- وشربت (الصُّبُوح ، الغُبُوقُ)
- وحفرت البئر
- وكبستها
- وكنتس البيت

فالمفعول به هو الذي دلّ على الظرف الذي وقع فيه الحدث زمانا كان كما في الأمثلة الثلاثة الأولى أو مكانا في ما عداها. فليس الفعل في هذه التركيبات بحاجة إلى مفعول فيه إذ استعيض عنه بالمفعول به. فدلّ هذا على وقوع الفعل عليه وفيه في آن. فاستغنى التركيب في نحو :

• صليت (الظهر ، العصر ، العشاء)

• و شربت (الصُّبُوح ، الغُبُوقُ)

مثلا عن مفعول فيه يحدّد وقت الصلّة أو الشّرب لكون أوقات الصلّة قليلة، معلوم توقيتها. ففي المفعول به قرينة على الزّمان إذ هو اسم يفيد الزّمان في المثال الأوّل يصلح أن يكون ظرفا إذ يقال :

• أتيتك ظهرا

• وزرتك عشاء

فالوقت محدّد ضمنا بنوع الصلّة. ولا يمكن أن يذكر المفعول فيه مع هذا الفعل إلا في الحالات الشاذة التي تقع فيها هذه الصلّة في غير الوقت المحدّد لها المعلوم عرفا وشرعا. فتقول حيثنّذ مثلا :

• صليت الظهر والعصر والمغرب وقت العشاء.

غير أنه يمكن ذكر ظرف آخر لا صلة له بنوع الصلّة وتوقيتها المعلوم في الحالات المذكورة آنفا. فيقال :

• صليت أمس الظهر ليلا

وكذلك الحال في مثال الشّرب فقد حدّد المفعول به باشتقاقه توقيت الشّرب. فهو الصُّباح في نحو :

• شربت الصُّبُوح

والمساء في مثل :

• شربت الغُبُوقُ

فالغُبُوقُ لغة « شرب آخر النهار مقابل الصُّبُوح » (ابن منظور (غيب) 4 ص 956) كما حدّد المفعول به موقع الحفر وموضع الكبس والكنس . فكان البئر في مثالين والبيت في الثالث، مكانين وقع عليهما الفعل وفيهما.

1 يصحّ هذا بالنسبة إلى أمثلة الفقرات 1-3-1- و 2-3-1- و 3-3-1.

4-1-2- تحديد بعض المكونات نوع زمن الفعل ومكانه

وإذا كان الأمر قد اقتصر على التوقيت فيما تقدّم من الأمثلة فهو مختلف في نحو:

- وقعت حروب البيلوبوناز في بلاد اليونان
- يدخل الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنّات عدن
- سوف يدخل زيد الجنة¹
- يعذب الله أهل الضلال في جهنّم
- أكل آدم من التفاحة المحرّمة
- عبد سكان البلاد اليونانية القدامى عددا من الآلهة
- هزمت طروادة سبرطة

فهذه الجمل على درجة عالية من المقبولة للتطابق الواقع فيها بين زمن الفعل أو مكانه ومقتضى الحال. ولكنّ الأمر لن يكون كذلك لو قيل :

- * ستقع حروب البيلوبوناز في بلاد اليونان
- * وأدخل الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات عدن
- * ودخلت الجنة
- * وعذب الله أهل الضلال في جهنّم
- * ويأكل آدم من التفاحة المحرّمة
- * ويعبد سكان البلاد اليونانية عددا من الأصنام
- * وسوف تهزم طروادة سبرطة

إذ ليس يتوفّر شرط التطابق هذا بين زمن الفعل، وهو المستقبل، وزمن السياق الذي أفاده الفاعل في المثال الأول والمفعول به في الثاني والثالث والمفعول فيه في الرابع وكلّ من الفاعل والمفعول به في بقية الأمثلة على نحو ما يتبيّن من الجدول التالي :

رقم المثال	زمن الفعل	المكوّن المحدّد	زمنه	ملاحظات
1	مستقبل قريب	الفاعل	ماض	تنافر بين زمن الفعل ومقتضى الحال
2	ماض	المفعول به	مستقبل ماورائي	
3		المفعول فيه		
4				
5	حاضر	الفاعل + المفعول به	ماض	
6				
7				

فإذا كانت جميع الأفعال في هذه الأمثلة تتّسم في المطلق بسمّة [± ماض] فإنّها في هذا السياق قد قيّدت بنوع واحد من الزمن، لا جواز فيه للاختيار.

1 لا إشكال في هذه الجملة تحويّا ولكنّ الاعتراض عليها عقديّ.

فأما في المثال الأوّل والخامس والسادس والسابع فحدّد السّيق زمن الفعل بالماضي .
وأما في بقية الأمثلة فالمستقبل الماورائي . ذلك أنّه لا بدّ من وجوب التّطابق في
الكلام عن أي حدث يدخل في باب التاريخ أو الأساطير وثنية كانت أو غير وثنية
بين زمن الفعل ومقتضى السّيق الذي تختلف وظيفة المكوّن الدّالّ عليه في الجملة ،
ولّا كانت هذه غير مقبولة .

وليس التّنافر بين زمن الفعل والزّمن الماورائي الذي يقتضيه السّيق إلّا تنافرا بين
زمن الفعل والمكان الغيبي أيضا . فلا يمكن الفصل في هذه الحالات بين الزّمن
الماورائي والمكان الماورائي . وهذا التّلاحم بين الزّمان والمكان حاصل في الأفعال
التي تفيد وقوع الحدث في العالم الآخر . ومن الأمثلة عليه الموجبة لانعدام المقبوليّة
في الجملة المثال الثّاني والثّالث والرّابع على نحو ما يتبيّن من الجدول التّالي :

رقم المثال	زمن الفعل	نوع مكانه وزمانه	ملاحظات
2	ماض	مكان ماورائي	تنافر بين زمن الفعل
3		مستقبل ماورائي	ومقتضى الحال
4		(مستقبل بعيد)	لا مقبوليّة الجملة

5- لاشكّ أنّ للفعل أهميّة كبرى في تحديد الظّرف الذي يقع فيه الحدث
زمانا أو مكانا مبهما كان أو مخصوصا أو نوعيا بجذره أو بمعناه أو بصيغته . لكنّ
مكوّنات أخرى قد تؤثر في تحديد هذا الظّرف مثل الفاعل أو المفعول أو السّيق
التّاريخي أو الأسطوري الذي يقع فيه الحدث . فالعلاقة بين الفعل والمفعول فيه
شديدة التعقيد . إلّا أنّه يجب في كلّ الأحوال التّطابق زمنا أو مكانا بين الظّرف
وسياق الخطاب سواء كان الفعل هو المحدّد أو غير الفعل .

الفصل الخامس

علاقة الفعل بالمفعول لأجله

1 - دلالة الفعل على السبب :

وقد يدلّ الفعل :

1-1- على سبب وقوعه :

أ - بجذره كما في نحو :

الزينة لموته	حدّت المرأة على زوجها حدادا وأحدّت : تركت	السرّسطي ج 1 ص 327
وتراءت لنا فلانة : تصدّت لنا لئراها	الزّمخشري، أ ب (رأى)	ص 313
وأرهنه الثوب : دفعته له ليرهنه	ابن منظور (رهن) م 2 ص 1243	
وأسقيتك الأديم : وهبته لك لتتخذ منه سقاء	السرّسطي ج 3 ص 529	
وأسقيتك الماء جعلته لك لتسقي به	ن م ج 3 ص 528	
وأسقتك إبلا : أعطيتكها تسوقها	أبو زيد ص 398	
وأفرست الأسد حمّارا إذا جعلته بين يديه ليفرسه	السرّسطي ج 2 ص 92	
أقدتك غيلا : أعطيتك إناها لتقودها	ن م ج 2 ص 412	
لحفته لحفا وأحفته : أعطته ثوبا يلتحف به .		

- وبمعناه على نحو ما يتبيّن من أمثلة الجدول (31) (انظر ص 634-635) ومن نحو:

أمّ التّحل وعليها: دخنّ عليها لتخرج من خلّيتها	المعجم الوجيز (آم) ص 30	
فياخذ ما فيها من العسل	ابن منظور (فيا) م 5 ص 1151	
وقيأت المرأة شعرها : حرّكته من الخلاء	ن م (قضب) م 5 ص 108	
واقضب فلان بكرة : ركب له قبل أن يراض	السرّسطي ج 1 ص 190	
هدهدت الأم ولدها : حرّكته لينام		

فالأفعال حدّ وتراءى وأرهن وأسقى مثلا دلّت بجذرها على سبب إعراض المرأة في المثال الأوّل وسبب تصديها في الثاني ودفع الفاعل الثوب في الثالث وإعطائه الأديم في المثال الرابع. فهو تباعا الحداد ورغبة الفاعل أن يراه المفعول والزّهن وحمل المفعول على اتّخاذ الأديم سقاء. إلا أنّ السّبب في علاقة تكاملية مع الفعل. فهو غائب في مستوى البنية المعجمية. ولكن في جذر الفعل دلالة عليه. ولا يختلف أمر أم وقيّا واقضب وهدهد إلا في كونها تدلّ على السّبب بمعناها. فالتّعالق الجدولي قائم بين الفعل وسببه. فقيّا وهدهد فعلا يشتركان في الدّلالة على التّحريك، تحريك الشّعر في الأوّل والولد في الثاني، وفي الدّلالة على سببه. فهو في الأوّل الكبر والعُجب وفي الثاني الحمل على التّوم. وأم يفيد بمعناه التّدخين على التّحل وسببه. وهو إخراجه من خلّيته لأخذ ما فيها من العسل. واقضب يعني ركوب البكر قبل أن يُراض إذلالا له.

1-2- وعلى سبب وقوعه فضلا عن المفعول به الذي وقع عليه أو فيه :

وقد يدلّ الفعل على سبب وقوعه وعلى المفعول. ويكون ذلك بأشكال ثلاثة تختلف باختلاف الأفعال :

- أولها : أن يدلّ الفعل على السبب بجذره وعلى المفعول بسماته الدلالية. وهو قليل. تقول :

أحقب البعير وحقب البعير إذا أصاب حقبه ثيله. فاحتبس بوله (والحقب ... : حبل يشدّ به الرجل إلى بطن البعير ...)	الجوهري (حقب) ج 1 ص 114
استفرخت الحمام إذا اتخذته لقراخه	ن م (فرخ) ج 1 ص 428

- وثانيها : العكس إذ يفيد الفعل السبب بمعناه والمفعول به بجذره. على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التالية. تقول :

« تبرّز الرّجل : خرج إلى البراز للحاجة » والبراز بالفتح : المكان القضاء في الأرض البعيد الواسع	ابن منظور (برز) م 1 ص 192
تأثأت بالتيّس : دعوته لينزو. فقلت له : تأثأ	السرّسطي 32 ص 374
وجأجات بالليل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جئ	الجوهري (جأجأ) ج 1 ص 39
وأجزرت القوم إذا أعطيتهم جَزَرَةً يذبّحونها وهي الشاة السمينية والجمع جَزَر	ابن السكّيت ص 269
جُنِبَ البعير جنباً : اشتكى جنبه من العطش	السرّسطي ج 2 ص 263
وجُنِحَ البعير : انكسرت جوانحه من الحمل الثقيل	ابن منظور (جنع) م 1 ج 1 ص 512
ويقال قد حَبِجْتُ الجَمَلَ أَحَجَّمُهُ إذا جعلت على فيه حجاماً لئلا يَعْصُ، وهو جمل محجّوم.	ابن السكّيت ص 262
وأرتم : عقد رتيمة في إصبعه لاستذكار حاجة أو عقد رتما (عند سفر) لامتحان عفاف الزوجة	السرّسطي ج 3 ص 28
وسأسات بالحمار إذا دعوته ليشرّب وقلت له سأساً	الجوهري (سأسأ) ج 1 ص 55
ويقول الصّبيّ : أشفني : أعطني الشّفاة أشربها	ابن السكّيت ص 328
عتعت بالجدى إذا دعاه وقال : عت عت	الجوهري (عتت) ج 1 ص 258
وهامأت بالليل : إذا دعوتها للعلف فقلت : هي هي	ن م (هاها) ج 1 ص 81

- وثالثها : أن يدلّ الفعل عليهما بسماته لا غير كما في نحو :

بس بالناقة وأبس بها : دعاها للحلب ...	ابن منظور (بسس) م 1 ص 212
وبسستها وأبسستها إذا سقتها وزجرتها وقلت لها : بس بس.	

وبار الناقة : عرضها على الفحل ليعرف ألقح هي أم لا ؟	السرّسطي ج 4 ص 126
وقد خيطتُ الشجرَ خَبْطًا إذا ضربت ورقه بعضا ليسقط فتعلمه الغنم ويقال لما سقط : الخَبْط	ابن السكيت ص 329
ويقال : حنّدتُ الفرسَ أحْنَدُه إذا ألقيت عليه الجلال ليعرق	ن م ص 81
وقد قارضت فلانا قراضا أي دفعت إليه مالا ليتجر فيه ويكون الربح بينكما على ما تشترطان .	ابن منظور (قرض) م 5 ص 60
وعَيّتُ الرَّجُلُ في كنانته : أدخل يده فيها يطلب سهما	السرّسطي ج 1 ص 322
ويقال : قد مَلَّ الذَّابَّةُ يَمَلُّ مَلًّا إذا أكل التراب فاشتكى بطنه	ابن السكيت ص 279

فأما الفعلان الأولان أحقب واستفرخ فيقتضيان مفعولا به معينا . هو البعير في المثال الأول والحمام في الثاني ، ويدلان على سبب إصابة البعير أو الغاية من تربية الحمام . فالفعلان يحدّدان بسماتهما الدلالية المفعول به ويجذرهما سبب وقوعهما . فالحالة التي صار عليها المفعول مردّها إلى إصابة الحَقَب ثبله وتربية الفاعل الحمام لفرأخه . غير أنّ العلاقة القائمة بين الفعل والمفعول به أو السبب ليست واحدة . فهي مع المفعول به علاقة تواجد ومع السبب علاقة تكامل . وأما أفعال المجموعة الثانية من نحو تَبَرَّزَ وأَجْزَرَ وأرتم فعلى عكس المثالين السابقين . فالعلاقة بينها وبين المفعول به غير الظاهر في مستوى بنية الجملة وبينه وبين السبب تكاملية . إلاّ أنها تدلّ على الأول بجذرهما والثاني بمعناها . فتَبَرَّزَ وأَجْزَرَ وأرتم مثلا تدلّ بجذرهما على المفعول الهدف في المثال الأول وهو التبرّاز والضحية وهو الجزرة في المثال الثاني والمتقبل الرّثيمة في المثال الثالث . ولكنّ أمثلة المجموعة الثالثة من نحو بَسَّ وحَنَدَ ومغَلّ تدلّ على كل من المفعول به والسبب بمعناها إذ تحدّد سمات هذه الأفعال مفعولا به معينا ، هو على التوالي الناقة والفرس والتراب . إلاّ أنّ العلاقة بين الفعل والمفعول به تختلف . فقد تكون علاقة تواجد على نحو ما هي عليه الحال في المثالين الأولين أو علاقة تكامل شأن المثال الثالث . ولكنّ السبب في جميع هذه الأمثلة غير مصرّح به يفيد معنى الفعل .

3-1- دلالة الفعل على حال الفاعل أو المفعول وسببها

1-3-1- حال الفاعل أو جزء منه وسببها :

أ - وقد يدلّ الفعل بجذره على حال الفاعل وبمعناه على السبب نحو :

أريد وجهه و تربّد : احمر حمرة فيها سواد عند الغضب	ابن منظور (ريد) م 2 ص 1104
---	----------------------------

يتحرق جوعا كقولك يتضرم	ن م (حرق) م 1 ص 613
زحر الحمار زحيرا : تنفس لشدة أو عمل ¹	السَّرْقِطِي ج 3 ص 40
أزرف القوم : أسرعوا فرارا من شيء ومنه الزرافة وهي الجماعة	ن م ج 3 ص 461
زفر زفيرا . رمى بِنَفْسِهِ من عشق أو غم	ن م ج 3 ص 461
وزمهرت عيناه وازمهرتا : احمرتا من الغضب . . . وازمهرت الكواكب : زَهَرَتْ ولعت وقيل اشتد ضوءها	ابن منظور (زمهر) م 3 ص 49
«استَدْرَتْ عينه إذا غشيها غشاوة من مرض أو جوع أو غير ذلك» «السمادير ضعف البصر» .	السَّرْقِطِي ص 576 ابن منظور (سمدر) م 3 ص 199
«وصبر صبرا : مال في جانب خِلقة أو تكبرا»	السَّرْقِطِي ج 3 ص 422
«الصَّعْرُ ميل في الوجه وقيل : الصعر : الميل في الخد خاصة وربما كان خِلقة . . .»	ابن منظور (صعر) م 3 ص 441
طرب طربا : خف لفرح أو حزن	السَّرْقِطِي ج 3 ص 274
وَقَرَّتْ الجِلْدُ إذا ضرب فاخضر واسود وَقَرَّتْ الرجل إذا تغير وجهه من حزن أو غيظ	ن م ج 2 ص 111
وَقَرَّتْ العينُ قُرَّةً وقرورا : بردت سرورا	ن م ج 2 ص 56
واقشعر الجلد من فزع أو نحوه ومن الحر أيضا	ن م ج 3 ص 137
يقال : تقففت من البرد إذا انضم وارتعد «والقفقة : الرُّعْدَةُ من حمى أو غضب ونحوه	ابن منظور (قفف) م 5 ص 139

ب - أو بجذره على السبب وبمعناه على الحال

أرطت أرطا : اشتكت بطونها عن أكله	السَّرْقِطِي ج 1 ص 71
وأركت أركا : اشتكت ، أكل الأراك وكذا جميع الباب	ن م ج 1 ص 73
بحر الرجل إذا رأى البحر ففرق حتى دَهِش وكذلك يرق إذا رأى سنا البرق فتحير . ويقر إذا رأى البقر الكثير .	ابن منظور (بحر) م 1 ص 165
حَظَلَّتْ الإبل : حَظَلَا : اشتكت عن أكل الحَنْظَل	ن م 1 ص 396
نَحِمَ الرجلُ نَحَمًا : اشتكى عن شرب الخمر	السَّرْقِطِي ج 1 ص 452
وَرَمَمَتْ الإبلُ . . . : مرضت من أكل الرُّمَث	ن م ج 3 ص 39

1 كل أفعال الحركة والأصوات الدالة على الأحوال الفيزيولوجية من نحو : زحر وزفر وأدلى ورول اعتبرت ضمن أفعال الأحوال

رمضت القدمان : إذا مشت على الرمضاء وهي الحجارة التي أحرقتها الشمس	ن م ج 3 ص 82
وقد سَلَجَتِ الإبل بالفتح تسليج بالضم إذا استطلعت بطونها عن أكل السليج (والسليج بالضم والتشديد نبت ترعاه الإبل)	الجوهري (سليج) ج 1 ص 322
وصعق أيضا : غشي عليه لصوت سمعه	السرقي ج 3 ص 416
وطحل طحلا : شكا طحاله	ابن منظور (طحل) م 4 ص 573
طرب طربا : خف لفرح أو حزن	السرقي ج 1 ص 274
وعَضَهت (الإبل) عَضَها : اشتكت عن أكل العضاء	ن م ج 1 ص 72
لهث الكلب بالفتح يلهث لهثا ولهائا بالضم إذا أخرج لسانه من التعب أو العطش. وكذلك الرجل إذا أعبأ ، واللهثان بالتحريك العطش واللهثان بالتسكين : العطشان .	الجوهري (لهث) ج 1 ص 292
ونَمِجَ الرجلُ : مرض عن أكل لحم التعاج	السرقي ج 3 ص 162
ووقع الرجل والفرس يَوقِعُ وقعا فهو وقع : حفي من الحجارة أو الشوك واشتكى لحم قدميه	ابن منظور (وقع) م 6 ص 968

ج - ويمعناه عليهما (انظر في ذلك الجدول (32) ص 635-637) نحو :

- «أَجَلَ الرجلُ أَجْلا اشتكى عنقه» (السرقي ج 1 ص 102)
- «وَوَسِنَ الرجلُ . . . غُشي عليه من نتن البثر» . (ابن منظور (وسن) م 6

ص 929)

فالأفعال أريدَ وطربَ وقَرَّ وأركَ ونَمِجَ وأَجَلَ ووسِنَ دلَّت على حال الفاعل وسببها. فأما الأفعال الثلاثة الأولى فدلَّت على الحال بجذرها وعلى السبب بمعناها. فأريدَ صار أريدَ من الغضب. يقال : « ظلم أريدَ ونعامة ربداء ورمداء : لونها كلون الرماد . . . وقال اللحياني : الرِّداء : السوداء» (ابن منظور (ريد) م 3 ص 1104). وطرب استقرَّه الطرب. وهي خفة يشعر بها الإنسان في حالة الفرح أو الحزن. وقَرَّت العين صارت قريرة سرورا. والقرَّ البرد.

فحالة الرُّبْدَةِ والطَّرب والقرَّ دلَّ عليها الفعل بجذره. ولكنَّ سبب هذه الأحوال التي اعترت الفاعل قد أفاده الفعل في هذه الأمثلة بمعناه. وأما أركَ ونَمِجَ فقد أفادا حال الفاعل بمعنييهما والسبب بجذريهما. فهما يدلَّان على إصابة موضعية ألَّمت بالحيوان بالإبل أو الإنسان بسبب أكل الأول الأراك وأكل الثاني لحم التعاج. ولكنَّ الفعلين الأخيرين أَجَلَ ووسِنَ أفادا حال الفاعل وسببها بمعنييهما فحسب.

1 ذلك شأن كل الأفعال الدالة على الإصابة الموضعية. وهي كثيرة.

1-3-2- دلالة الفعل بجذره على حال المفعول به ومعناه على السبب أو الغاية
ويدلّ الفعل على حال المفعول وسببها في آن على نحو ما يتبين من الأمثلة التالية :
أ - دلالة الفعل بجذره على حال المفعول به ومعناه على سببها أو الغاية
منها فأما في نحو :

قد أَرْضَ فلان وأَرْضه إِيْرَاضاً والأَرْضُ : دَوَار يأخذ في الرَّأْس عن اللبْن فيُهرِّاقِي له الأنف والعينان. والأَرْضُ بسكون الراء : الرعدة والتَّقْصَةُ	ابن منظور (أَرْض) م 1 ص 47
رَعِل اللحم رَعْبلة : قطعه لتصل النار إليه فتَنْضِجُه. والقطعة الواحدة رَعْبولة	ن م (رَعِل) م 3 ص 1183
وشطبت المرأة الجريدة شطباً إذا شققته لتعمل منه الحصر والشطبة : السعفة الخضراء الرطبة والجمع الشطب)	الجوهري (شطب) ج 1 ص 155
وأفحج الرجل حلوته إذا فرج ما بين رجلها ليحلها	ن م (فحج) ج 1 ص 333
وفلحت الأرض : شققته للحراث	ن م (فلح) ج 1 ص 393
وفلح الشيء يقلحه فلحاً : شقه ... وفلح رأسه فلحاً : شقه والفلح : مصدر فلحت الأرض إذا شققته للزراعة	ابن منظور (فلح) م 4 ص 1126

فقد أفاد الفعل بجذره حال المفعول التحوي أو المنطقي ومعناه سببها فأَرْض ورَعِل
وفلَح مثلاً دلّت جميعها بجذورها على حال اعترت المفعول المنطقي في المثال
الأول، وهي الأَرْضُ، وهو دوار يأخذ في الرَّأس أو حال المفعول التحوي في
المثالين الآخرين، وهي على التوالي التقطيع والشقّ ودلّت بمعناها على سبب هذه
الحال أو الهدف منها. فهي ناشئة في المثال الأول عن شرب اللبن وفي الثاني عن
الرغبة في إنضاج اللحم والغاية منها في الثالث تهيئة الأرض للزراعة.

ب - دلالاته بجذره على حال المفعول وسببها في آن :

وقد يفيد الفعل بجذره الاثنين معاً. يقال :

• أقبر القوم قتيْلهم : أعطاهم إياه ليَقْبروه (ابن منظور (قبر) م 5 ص 6)
فالإعطاء غايته تمكين الفاعل المفعول الأول من جعل المفعول الثاني على حالة معينة
وهي قبره. وقد دلّ جذر الفعل (ق ب ر) على ذلك. فاستغني عن ذكر الحال
والسبب في الجملة فكان الإيجاز، بتذكير جذر الفعل بهما.

ج - ودلالاته على حال المفعول أو سببها بمعناه أو عليهما معاً

وقد يفيد الفعل بمعناه حال المفعول وسببها. تقول :

بَحَعَ نَفْسَهُ بَحْعًا : قَتَلَهَا مِنْ وَجَدٍ أَوْ غِيْظٍ	السَّرْقَسْطِي ج 4 ص 103
أَثْرَتْ الْأَرْضُ : قَلْبَتَهَا لِلزَّرَاعَةِ وَأَثَرَتْ الْأَسَدُ إِذَا هَيْجَتَهُ لِأَمْرٍ	ن م ج 3 ص 619
وَحَنَنْتُ الْجَدِيَّ أَخِيْذُهُ إِذَا شَوِيْتَهُ وَجَعَلْتُ فَوْقَهُ حِجَارَةً مَحْمَاةً لِّتَنْضِجَهُ . . .	ابن السَّكَيْتِ ص 81
شَرَّ اللَّحْمِ وَالْأَقِطِ وَالثُّوبِ وَنَحْوَهَا : يَشْرُهُ شِرًا وَأَشْرَهُ وَشَرُّهُ وَشَرَّاهُ عَلَى تَحْوِيلِ التَّضْعِيفِ : وَضَعَهُ عَلَى بَخْصَفَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لِيَجِفَّ	ابن منظور (شعر) م 3 ص 295
تَشَرَّنَ الرَّجُلُ الشَّاةَ إِذَا أَضْجَعَهَا لِيَذْبَحَهَا	أبو زيد ص 531
عَفَّتْ يَدَهُ يَعْفُتُهَا عَفًا : إِذَا لَوَاهَا لِيَكْسِرَهَا وَعَفَتْ كَلَامُهُ يَعْفُتُهُ أَيُّ يَكْسِرُهُ مِنَ اللَّكْنَةِ	الجوهري (عفت) ج 1 ص 258
وَقَوْلُ : تَتَوَخَّ الْجَمْلُ النَّاقَةَ إِذَا أَبْرَكَهَا لِيُضْرِبَهَا	ابن السَّكَيْتِ ص 307

فالأفعال أثر وشرّ وتنوّخ مثلاً دلّت على حال المفعول. وهي على التوالي القلب والوضع على خصفة أو غيرها والبرك، وعلى سببها في آن. فهو في المثال الأول الزراعة وفي الثاني التجفيف وفي الثالث الضراب.

2 - صلة هذا النوع من الأفعال بحقول دلالية معينة :

أكد أن البحث عن صلة هذا النوع من الأفعال بالحقول الدلالية أمر يقتضي استقراء منهجيا للأفعال دقيقا في أكثر المعاجم¹. وقد سعينا إليه إلا أننا لا ندعي أننا حققناه. فمثل هذا العمل بغاية الدقة. يحتاج في تعمقه إلى دراسة مستقلة وبحث مستفيض عميق.

غير أن ما وجدنا من الأمثلة في معاجم شتى - وهو كثير - يسمح بمقاربة المسألة، وإن لم يكن بالدقة الكافية والإحاطة اللازمة التي نريد. ولعل ما يثير الانتباه في تحليل هذه الأمثلة أن معظمها يتوزع على حقول دلالية ثلاثة. هي :

- أولاً : حقل الإصابة الموضوعية والنوعية نحو :

أَجَلَ، أَخَذَ، أَرْضَ، أَرَطَ، أَرَكَ، أَسِنَ، بَحَرَ، بِشِمَ، ثَبَّ، ثَمِدَ، جُنِبَ،
جُنِحَ، حَجَّجَ، حَيْطَ، حِطْلَ، حَقَبَ، وَأَحَقَبَ، خَمِرَ، رَمَثَ، سُبِهَ،
سَكَّرَ، سَلَجَ، صَبَقَ، طَحِلَ، عَضِهَ، قَبَصَ، قِمَرَ، مَغَلَ، أَهْتَرَ، هَرَجَ
وَأَهْرَعَ وَوَسَنَ.

فبعض هذه الأفعال تدل على إصابات جسدية موضعية نحو :

• أَرِطْ وَأَرَكْ وَجُنِبْ وَحَظْلٌ وَسَلَجٌ وَطُحْلٌ

1 لا يُكفى بواحد من المعاجم. فقد لا توجد بعض الأفعال في هذا المعجم أو ذاك جملة أو تفصيلاً.

فموضع الإصابة يحدده جذر الفعل حيناً كما في المثالين الثالث والسادس ومعناه آخر كما هي الحال في بقية الأمثلة. فموطنها في المثال الأول والثاني والرابع والخامس هو البطن وفي الثالث الجنب وفي السادس الطحال. وبعضها تفيد إصابة في العقل نوعية نحو :

• سُبِهَ الرَّجُلُ وَأَهْتَرُ وَوَسِنَ

وقد يحدد الفعل بجذره أو بمعناه سبب هذه الإصابة كما في نحو :

• أَرَطُ وَأَرَكُ وَرِمْتُ وَسَلَجَ وَعَصِيَّةٌ

• وَسِيَّةٌ وَأَهْتَرُ وَوَسِنٌ¹

فالإصابة الموضعية في الأمثلة الخمسة الأولى قد نتجت عن أكل نبات الأرضي أو الأراك أو الرُثْث أو السَّلَج أو العضاء ولكن الإصابة في العقل في الأمثلة الثانية نتجت تباعاً عن الهرم والشيوخوخة وناق البثر (انظر الجدولين (31) و(32) تباعاً في الصفحات 634-635 و635-637).

- ثانياً : أحوال النفس والأجسام المتقلة » (انظر الجدولين السابقين) نحو :

• أَجِمَ، بِجِمَ، بَخَعَ، جَجِرَجَ، خَتَا، أَخْرَدَ، ثَقِنَ، انداح، رَزَحَ، رِمَضَ،

رَوَّلَ، زَحَرَ، زَحِنَ، زَفَرَ، زَمَهَرَ، شَتَعَ، شَغَرَ، شِمَتَ، صَعَرَ، صَبَحَ²،

طَرِبَ، عَنَكَ، فَحَمَ، قَرَتَ، أَقْرَدَ، قَرَّ، أَقْشَعَرَ، قَفَّ، تَقَفَّفَ، أَكْنَبَ،

لَحِبَ، لَهَثَ، نَشَعَ، هَبَّ، هَلَسَ.

فالأفعال في نحو :

• أَجِمَ الشَّيْءُ بمعنى كرهه

• وَبَجِمَ سَكَتَ عَنْ « عَيٍّ أَوْ هِيئةٍ »

• وَبَخَعَ نَفْسَهُ : قَتَلَهَا مِنْ وَجَدٍ أَوْ غِيظٍ

• وَأَخْرَدَ : سَكَتَ حَيَاءً

مثلاً تدل جميعها على أحوال نفسية كرها وهيئة أو حياء أنتجت صمته ووجداً

أو غيظاً ولَدَ مَوْتاً. وهي في نحو :

• ثَقِنْتُ يَدَهُ بِمَعْنَى « غَلِظْتُ مِنَ الْعَمَلِ وَخَشِنْتُ »

• وَجَجِرَجَ الْخَاتِمُ إِذَا اضْطَرَبَ مِنْ سَعْتِهِ »

• وَانْداحَ بَطْنُ فُلَانٍ إِذَا انْتَفَخَ وَتَدَلَّى مِنْ سَمَنِ كَانَ أَوْ عِلَّةً »

تفيد وجود الأجسام على أحوال معينة وسيبها. وكذلك الحال في الفعل ختا بمعنى

« تَغْيِيرُ لَوْنِهِ مِنْ فَرْعٍ أَوْ مَرَضٍ » (السَّرْقَسْطِيُّ ج 1 ص 503).

- ثالثاً : حقل أفعال الحيوان³ :

1 يقال : « وَسِنَ الرَّجُلُ فَهُوَ وَسِنٌ أَوْ غَشِي عَلَيْهِ مِنْ نَقِ الْبَثْرِ مِثْلُ أَسِنٍ » (ابن منظور (وسن) 6م ص 929)

2 اعتبرنا الأصوات الدالة على الأحوال النفسية ضمن هذا الباب.

3 بالمعنى العام

- أ - المؤثرة الدالة على سبب وقوعها أو الغاية منها :
 -- جعلاً على حال معينة كان نحو :
 • آم ، وحجّم وحَتَدَ بمعنييه¹ وأرتم ورعبل وشرّ وتشزّن وشطب وعفت وعيَّث²
 وأفحج وفلّح وتنوّخ .
 - أو غير جعل نحو : نقَدَ وخبِطَ
 ب - أو أفعال الحركة غير المؤثرة من نحو : أزيّ واختنأ وعجر وأكنب ولجّب (انظر في ذلك ص 634 و635 و636) .
 غير أنّه ثَمّة حقول أخرى أقلّ تواتراً من السابقة منها :
 ج - حقل إشباع الحاجات :
 - مجرد دعوة كما في نحو : بس³ ، وتأنأ وجأأ وسأسأ وهأها (انظر ص 514 و515)
 - أو ممارسة نحو : بار وأدلى ورؤل ، وسبّأ⁴ وفشّح وقعا وقاع ومَدَى ومَنَى ووَدَى (انظر ص 514 و750 و723 و724) .
 د - ومنها حقل العواطف
 - إغراء كما في نحو :
 • «رأرات المرأة بعينها : دارت بالحدقتين للمغازلة أو المهازلة» (الزّمخشري ، أب (رأراً) ص 313) .
 • «ترأرت لنا فلانة : تصدّت لنا لنراها» (ن م (رأراً) ص 313) .
 - أو عطفاً على الوليد تقول :
 • هدأت الصبيّ وأهدأته
 • وهدهدت الأم ولدها .
 - أو حدادا نحو :
 • حدّت المرأة على زوجها وأحدّت

1 يقال : حَتَدْتُ الفرس إذا ألقيت عليه الجلال ليعرق . وحنذت الجدي إذا شويته وجعلت فوقه حجارة محمّاة لتنضجه
 2 يمكن اعتباره من أفعال الجعل على تأويله بجعل الرجل يده فيها . يقال : « عيَّث الرجل في كنانته : أدخل يده فيها يطلب سهماً » (السرقسطي ج 1 ص 322)
 3 « أبسّ بالناقة : دعاها للحلب . . . قال أبو حاتم : أبشها إذا دعاها للعلف » (السرقسطي ج 4 ص 71)
 4 « وسبأ الخمر . . . واستبأها : شراها . وفي الصباح : ليشربها » (ابن منظور (سبأ) ج 3 ص 77)

3 - الخلاصة :

لأشكّ أن النّحاة العرب القدامى قد تعرّضوا إلى علاقة الفعل بالمفعول لأجله عقلا ولفظا . فلاحظوا في إعراب المفعول لأجله عاملا ونوعا أنّ العامل فيه هو الفعل وأنّ الفعل لا ينصب من المكوّنات إلا ما كان فيه دليل عليه (انظر مثلا ابن يعيش ج 1 ص 111) . ودلالة الفعل على المفعول لأجله عقلية . فليس يخلو فعل من سبب إلا أن يكون فاعله ذا جنّة . واعتبر جمهورهم أن وحدة الفاعل في كلّ من الفعل والمفعول لأجله شرط ينبغي توفّره ليكون هذا المفعول منصوبا .

إلا أننا لا نظفر في مؤلفاتهم على كثرتها بغير هذا الوجه من التّعالق اللفظي بين هذين المكوّنين . وتنعدم هذه الإشارة لدى اللسانيين . والحقيقة أن استقراء المعاجم يمكن الباحث من الجزم بوجود حالات أخرى يكون فيها التّعالق اللفظي بين الفعل والمفعول لأجله . وهو تعالق صرفي معجمي حينما يدل الفعل فيه بجذره على السبب الغائب على مستوى البنية المنجزة ، وهو تعالق دلالي آخر ، يفيد الفعل فيه السبب بسماته . إلا أن العلاقة القائمة بين المكوّنين تكون دائما واحدة فهي علاقة تكاملية على نحو ما يرى من الأمثلة السابقة .

وقد حاولنا بكثير من الاحتراز أن نرد هذه الأفعال إلى حقول دلالية معيّنة . فكانت خاصة حقول الجعل الدلالي¹ . وحقول إشباع الحاجات والعواطف .

الفصل السادس دلالة الفعل على الحال

وقد تقتصر دلالة الفعل على الحال . وهذه الدّلالة أنواع :

1 - منها إفادته كيفية القيام به²

أ - بجذره نحو :

1 عينا بذلك نوعا من الأحوال قد يتداخل والمفعول المطلق لما فيه من معنى بيان نوع الفعل .

2 الجعل أضرب ثلاثة :
• جعل صرفي نحو : أخرجت زيدا
• وجعل معجمي نحو : صيّر النجار الخشب أبوابا
• وجعل دلالي .

جهر بكلامه وصلاته وقراءته يجهر جهارا وأجهر بقراءته وجاهرهم بالأمر : عالتهم	الخليل (جهر) ج 3 ص 388
دب الشيخ : أي مشى مشيا وريدا	الجوهري (دب) ج 1 ص 124
زعزت الشيء زعزة إذا حرّكته حركة شديدة. والاسم الزّعزعة والزّعزاع. وكذلك زعزت الريح الشجرة ونحوها	السرقسطي ج 3 ص 486
عمج بعمج بالكسر قلب معج إذا أسرع في السير	الجوهري (عمج) ج 1 ص 330
ومعج الحمار والريح. وفرس معوج على فعول ... وقد مرّ بمعج أي يَرّ مرّا سريعا	ن م (معج) ج 1 ص 342

ب - أو بمعناه (انظر بقية الأمثلة في الجدول (33) ص 637-638) مثل قولهم:

خبطه يخبطه خطا : ضربه ضربا شديدا	ابن منظور (خبط) م 2 ص 785
زخّ الأيل : ساقها سوقا عنيفا	السرقسطي ج 2 ص 458
وهجمنا على القوم هجوما أي انتهينا إليهم بغتة	الخليل (هجم) ج 3 ص 395

فالأفعال دبّ وزعزع وخبط وزخّ وهجم مثلا تدلّ على كيفية القيام بالفعل. فأما الفعلان الأولان فيفيد أولهما بجذره الحركة البطيئة، وهي المشي وريدا، والثاني التحريك العنيف. وأما بقية الأمثلة فيدلّ الأولان منها تباعا على الضرب الشديد والتسوق العنيف، والثالث على حالة مجيء الفاعل القوم، وهي المباغتة. وهكذا يُكتفى بالفعل للدلالة على الحدث وعلى الحالة التي وقع عليها. فيكون التعلّق الجدولي بين الفعل والحال غير المصرّح بها وتكون العلاقة بين المكوّنين علاقة تكامل.

2 - ومنها الدلالة على هيئة الفاعل أو المفعول :

أ- بجذره كما يتبيّن من أمثلة الجدول (30-أ) (انظر ص 632-633) ومن نحو:

استأسره : أخذه أسيرا	المعجم الوجيز (استأسر) ص 16
استأصل الشيء : نزعه بأصله	ن م (استأصل) ص 16
واستعذّب القوم ماءهم : إذا استقوه عذبا	ابن القطّاع ج 1 ص 178
وأعريت الفرس وأعرويته : ركبته عُرّيا	ن م ج 1 ص 252
وهَمَلْتُ الماشية : سرحت بلا راع	ن م ج 1 ص 134
توتّب فلان في ضيعة لي أي استولى عليها ظلما	الجوهري (وتّب) ج 1 ص 231

ب- أو بمعناه على نحو ماهو واضح من الجدول (30-ب) ص 633-634

أو من نحو:

السَّرقِسطي ج 1 ص 58	أَلَّ الرَّجُلُ يُولُّ : رفع صوته ضارعا
الجوهري (بطخ) ج 1 ص 356	بطحه : أي ألقاه على وجهه
ن م ج 3 ص 431	أَصَنَ الرَّجُلُ : رفع رأسه متكبِّرا
ابن السَّكَيْت ص 249	ويقال : قد أهرب الرَّجُلُ : إذا جدَّ في الذَّهاب مذعورا
الجوهري (هرت) ج 1 ص 270	هرت اللَّحْمُ : طبخه حتى تهرأ وهرت الثَّوبُ : أي مرَّقه وهرت عرضه إذا طعن فيه

فالأفعال استأسر واستعذب وتوتَّب وآل وأهرب وهرت مثلا تدلُّ الثلاثة الأولى منها بجذرها على هيئة الفاعل في المثال الثالث وهي الظلم وهيئة المفعول في المثالين الأوَّل والثاني وهي على التوالي الأسير والعدوية . ولكنَّ المجموعة الثانية تفيد الهيئة بمعناها . فالفعلان الأوَّلان منها يدلان على هيئة الفاعل . فهي الضَّرَاعَة في الأوَّل ، والدَّعْر في المثال الثاني . والمثال الأخير يفيد الهيئة التي صار عليها اللحم بعد الطبخ .

3 - ومنها دلالة الفعل على الحال التي وجد الفاعل أو المفعول عليها أو آل إليها أو هو آيل :

أ-بجذره على نحو ما يتبيَّن من أمثلة الجدول (34 -أ) ص 638-639
ومن مثل :

السَّرقِسطي ج 1 ص 84	أثَّ الثَّبات و الأغصان أثَّثت كثر والتفَّ ... وأثَّت المرأة : امتلأت وطالت
ن م ج 1 ص 76	أخوَّت الرَّجُلَ أَخَوَةً : صرت له أنخا
الجوهري (دنا) ج 1 ص 50	دَنَّا الرَّجُلَ يَدْنًا : صار دنيئا لا خير فيه
ن م (رطب) ج 1 ص 136	أرطب البسر : صار رطبا
السَّرقِسطي ج 3 ص 132	نَضَبَتِ الجِرَّةُ : رشحت
الجوهري (ضرب) ج 1 ص 169	استنوق الجمل

ب - أو بمعناه على نحو ما يتبيَّن من الجدول (34-ب) ص 639 أو من مثل :

السَّرقِسطي ج 2 ص 303	جرَضَ جَرَضًا : غَصَّ بريقه عند الموت أو الغم
ن م ج 2 ص 253	وَجَزَّ التَّمْرُ جَزَوْا : يَيسَ وأَجَزَّ التَّمْلُحُ والبُرُّ : حَانَ أَنْ يَجْزَأَ
ن م ج 3 ص 501	أَسَفَ السَّحَابُ : قرب من الأرض . وأسَفَ الطائر كذلك

الجهري (هيج) ج 1 ص 352	وهاج التبت هياجا : أي ييس وأرض هائجة : ييس بقلها واصفر وأهاجت الريح التبت : أيسته وأهيجت الأرض : أي وجدناها هائجة التبتات .
-----------------------------	---

فالفعلان أثّ ودنا مثلاً يفيدان بجذريها الحال التي صار عليها الفاعل . وهي الأثانة أو الالتفاف والدناءة . والفعل نضح يدلّ على الحال التي وجد عليها الفاعل وهي الرشح . ولكنّ الأفعال الأربعة جرض وجزّ وأسفّ وهاج دلّت الثلاثة الأولى منها بمعناها تبعاً على حال الفاعل عند الموت أو الغمّ ، وهي الغصّة ، والحال التي سيؤول إليها . وهي الجزوز وحاله في طيرانه وهي الإسفاف . وأفاد الرابع أحوالاً تختلف باختلاف سياقه التوزيعي منها الحال التي وجد عليها الفاعل الأرض أو التي صار عليها الفاعل التبت وهي الهيجان ومنها الحال التي آل إليها المفعول التبت بسبب الريح وهي اليس .

ج - وكذلك الحال بالنسبة إلى بعض الأفعال الدالة على حركة عناصر الطبيعة والمناخ . فهي الأخرى تفيد بجذورها حيناً ومعناها آخر التحوّل في المناخ على نحو ما يتضح من أمثلة الجدول (34 -ج) (انظر ص 639) و من مثل :

ثبّح المطر ثجا : انصب	السرّقسطي ج 2 ص 128
وأثلج يومنا وثلجت السماء	الجهري ج 1 ص 302
ودمس الظلام وأدمس . . . وقد دمس الليل يدمس ويدمس دَمَسًا ودموساً وأدمس : أظلم وقيل : اختلاط ظلامه	ابن منظور (دمس) م 2 ص 1011
وغَطَشَ الليل فهو غاطش أي مظلم	ن م (غطش) م 4 ص 997

فأمّا الفعل الأوّل فيدلّ بمعناه على نزول المطر على هيئة معينة هي الانصباب وأمّا الأمثلة الثلاثة الأخرى فتفيد بجذورها الحالة التي صار عليها اليوم في المثال الثاني والليل في بقية الأمثلة .

د - وقد يدلّ الفعل بمعناه على هيئة الفاعل أو الحال التي صار عليها فضلاً عن الموضع الذي وقع فيه أو الزمن الكوني لحدوثه . إلّا أنّ الأمثلة على هذا في المعاجم ليست بكثيرة منها ربح ورفض وأعرى وغشم ونفش وأهمل . فأمّا رفض فيدلّ بمعناه على هيئة الفاعل في مكان معين هو المرعى . يقال :

- رَفَضَت الإبل رفضاً : تفرّقت في المرعى (السرّقسطي ج 3 ص 28)
- وأما ربح وغشم وأعرى ونفش وهمل في نحو :
- رِبَحَت المرأة

- وغشم الحاطب : « وهو أن يحتطب ليلاً فيقطع كلّ ما قدر عليه بلا نظر ولا فكر » (ابن منظور (غشم) م 4 ص 990)
- وأعرى الرّجل

• « وَنَفَسَتْ الْمَاشِيَةَ : رَعَتْ لَيْلًا » (ن م ج 3 ص 201)
• وهملت الابل

فأفادت هيئة الفاعل التحوي والزمان في آن فالمثال الأول يعني إغماء
الفاعل المرأة في زمان اجتماعي معين هو الجماع . يقال :
• رَبَحَتِ الْمَرْأَةُ رَبَاحًا وَرُبُوحًا : غَشِيَ عَلَيْهَا عِنْدَ الْجَمَاعِ « (السَّرقِسطي ج 3 ص 74)

ولكنَّ بَقِيَّةَ الْأَمْثَلَةِ دَلَّتْ عَلَى هَيْئَةِ الْفَاعِلِ وَزَمَانِ وَقُوعِ الْفِعْلِ . إِلَّا أَنَّ الزَّمَانَ فِيهَا
كُونِي فَالْعَشْمُ هُوَ قَطْعُ الْحَاطِبِ لَيْلًا « كُلُّ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ بِلَا نَظَرٍ وَلا فِكْرٍ » (ابن
منظور غشيم) م 4 ص 991 . والإعراء البرد عند مغيب الشمس . يقال :
• « أَعْرَى الرَّجُلُ : أَصَابَهُ بَرْدُ اللَّيْلِ عِنْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ » (السَّرقِسطي ج 1 ص 252) .

والتَّفَشُّ رَعِي الْإِبِلَ أَوْ الْغَنَمَ لَيْلًا بِلَا رَاعٍ وَلَكِنَّ الْهَمْلَ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ وَالتَّهَارَ عَلَى
اِخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ :

• « وَتَقُولُ : قَدْ هَمَلَتِ الْإِبِلَ فِيهِ هَامِلَةٌ وَهَوَامِلٌ وَقَدْ أَهْمَلْتُهَا أَنَا إِذَا
أُرْسَلَتْهَا تَرَعِي لَيْلًا وَنَهَارًا بِلَا رَاعٍ . فَالْهَمْلُ يَكُونُ لَيْلًا وَنَهَارًا . فَأَمَّا التَّفَشُّ
فَلَا يَكُونُ إِلَّا لَيْلًا تَقُولُ : نَفَسَتْ (الابِل) تَنْفِسُ نَفْوشًا . . . وَقَدْ أَنْفَسَتْهَا
وكَذَلِكَ : نَفَسَتْ الْغَنَمَ » (إصلاح المنطق ص 327 - 328) وقال ابن
منظور : « الْهَمْلُ بِالتَّحْرِيكِ : الْإِبِلُ بِلَا رَاعٍ مِثْلَ التَّفَشِّ إِلَّا أَنَّ الْهَمْلَ
بِالتَّهَارِ وَالنَّفْسُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَيْلًا » (اللسان همل) م 6 ص 831)

4-5 - خلاصة :

لاشك أن الحديث عن دلالة الفعل على الحال ليس أمراً مستحدثاً في
الدرس اللغوي . فقد ورد في التراث التحوي العربي بشكليين : صريحاً تارة ضمناً
أخرى لدى أفذاذ التحاة (انظر فصلي ابن هشام في المغني «الأمور التي لا يكون
الفعل معها إلا قاصراً و»الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر» الواردين تباعاً
في الجزء الثاني (ص 519-522) و(523-527) وص 465 و466 ، وكذلك شرح
الشافعية : «باب معاني الأبنية» ج 1 ص 72-116) .

فأما الصريح فدلالة الفعل عقلاً على الحال . وأما الضمني فدلالته اللفظية
عليه . فالثابت أن التحاة العرب قد تنبّهوا إلى «أنّ في الفعل دليلاً عليها كما كان
فيه دليل على المفعول» (ابن يعيش ج 2 ص 55) .

وقد توسع ابن يعيش في تحليل هذا الرأي معللاً به نصب الفعل الحال . قال :
«ألا ترى أنّك إذا قلت : قممت فلا بد أن تكون قد قممت في حال من الأحوال .
فأشبه قولك :

• جاء عبد الله راكباً

قولك :

• ضرب عبد الله رجلاً

ولأجل هذا الشبه استحققت أن تكون منصوبة» (ن م ج 2 ص 55). ف«الفاعل ينصب ما كان فيه دلالة عليه» (ن م ج 1 ص 111). غير أن الدلالة التي عنوها عقلية. وقلماً وقعت الإشارة في التراث إلى دلالة اللفظية عليها. فإن اتفق أن فعل بعضهم فعرضاً وبشكل ضمني على نحو ما يلاحظ في شرح الشافية (انظر الاسترأبادي، شرح الشافية ج 1 ص 72-116) ومغني اللبيب¹. فقد تعرض الاسترأبادي في فصل طويل إلى معاني أبنية الفعل وربط ابن هشام بين خصائص الفعل التوزيعية وحقوقها الدلالية في أحيان كثيرة وبشكل أكثر وضوحاً، في غير المواضع التي ألف التحاة أن يفعلوا² على نحو ما يتبين من حديثه خاصة عن «الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً».

فكان في وضوحه وإلحاحه فداً لا يدانيه فيهما غير الاسترأبادي. فقد أكد على صلة خصائص الأفعال التوزيعية بحقوقها الدلالية. فرأى في دلالة بعض الأبنية أو بعض الأفعال تبريراً للزومها. فوزن فعل³ كان لازماً «لأنه وقف على أفعال السجاي وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوز» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 519). ولم يكن في ذلك بدعاً. فقديماً قال الفارابي (ت 350 هـ) : «وياب فعل يفعل» للطباع فلذلك لم يأت واقعا لا يكون فعلته إلا كلمة واحدة رواها الخليل قال : وهي قولك :

1 توسع ابن هشام في علاقة خصائص الأفعال التركيبية بحقوقها الدلالية توسعاً تميز به عن غيره. فتعرض لهذه المسألة في مواطن متفرقة من كتاب المغني (انظر ج 2 ص 417 و 418 و 427 و 479 و 427 مثلاً)، ومن فصول ثلاثة هي

- «الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً» (ن م ج 2 ص 519-522)

- «والأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر» (ن م ج 2 ص 523-527)

- «وياب كان وما جرى مجراها» (ن م ج 2 ص 559-561).

2 اعتاد التحاة أن يلجأوا إلى الربط بين الخصائص التوزيعية لبضعة أفعال من المشترك تجمع في دلالتها بين حقلي الإدراك الحسي والذهني من نحو : عد وحسب ورأى وسمع» المعلقة باسم عين نحو :

• سمعت زيدا يقرأ

ف قيل : سمع متعدية اثنين ثانيهما الجملة وقيل إلى واحد والجملة حال» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 517) «وكان وما جرى مجراها» (ن م ج 2 ص 559-561). ولكن ابن هشام توسع في المسألة توسعاً أفضل به غيره من التحاة فلم يقتصر على هذه الحالات المعروفة في التراث بل تجاوزها إلى ثرم وثلم وشر وكسا (ن م ج 2 ص 527).

3 استثنى بعض التحاة رحب في قول نصر بن يسار :

«رحبتك الدار» (انظر شرح الشافية ج 1 ص 75)

وأضاف ابن هشام طلع. قال : «وسمع : رحبتك الطاعة وأن بشرا طلع اليمن» (المغني ج 2 ص 520).

• رحبتك الدار

فهذا ما في الصحيح» (الفارابي ج 2 ص 278). وجاء في شرح الشافية «اعلم أن فَعَلَ في الأغلب للغرائز أي الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصغر والطول والقصر والغلظ والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والترفق ونحو ذلك. وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لُبْتُ ومُكْتُ نحو :

• حَلَمْتُ وَبَرَعْتُ وَكُرَّمْتُ وَفُحْشْتُ

«... ومن نَمَّة كان لازماً...¹ لأن الغريزة لازمة لصاحبها ولا تتعدى إلى غيره.

هكذا قيل» (الإستراياضي، شرح الشافية ج 1 ص 74)

ويحدد ابن هشام أنواع القاصر بالرجوع إلى دلالتة. فمما لا يكون إلا قاصراً :

- مادل «على سجيّة :

• كلُّومٌ وجِبْنٌ وشُجْعٌ

- أو على عَرَض :

• كَفَرِحَ وبَطِرَ وَأَشِرَ وحَزِنَ وكَسِلَ

- أو على نظافة :

• كَطْهَرُ ووضُو

- أو دَنَس :

• كَنَجَسَ ورجَسَ وأجْنَبَ

- أو على لون :

• كاحْمَرُ وَاخْضَرُ وأْدِمَ واحْمَارَ واسْوَدَ

- أو حليّة :

• كدَعِجَ وكَحِلَ وشَبَّ وسِمِنَ وهَزَلَ» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 521-522)

- وما كان على «أفعل بمعنى صَارَ ذا كذا نحو :

• أَغَذَّ البعير

• وأَحْصَدَ الزَّرْعَ

إذا صارَا ذَوِي غُدَّةٍ وحِصَادٍ» (ن م ج 2 ص 520).

والحقيقة أنَّ جميع هذه الأفعال اشتركت في الدلالة على حقل معجمي واحد. وهو حقل أحوال الأجسام. لكنَّ اهتمام ابن هشام تركَّز في تناوله صلة خصائص الفعل التوزيعية بحقله الدلالية على الحقول الجزئية. لم يختلف في ذلك عن صاحب الشافية وشارحها. غير أنَّ ذلك لا ينقص من فضله إذ تنبَّه إلى علاقة التوزيع بالدلالة في غير السياق الذي كانت تُتناول فيه، في التراث النحوي العربي. فدرس المسألة في إطار العلاقات السياقية كما يوحي به عنوان الفصل.

1 الكلام لابن الحاجب

ومهما يكن من مظاهر امتداء النحاة الصريحة تارة والضمنية أخرى إلى دلالة الفعل على الحال فإننا نرى من الواجب التنبيه إلى أن هذه الدلالة ليست عقلية دائما كما اعتقد جمهور النحاة. فقد تكون لفظية كما يتبين من الأفعال التي تفيد بجذرها أو بمعناها

- كيفية القيام بالفعل من نحو :

- دبّ وزعزع
- أو هيئة الفاعل أو المفعول زمن وقوع الفعل مثل :
- شعرت المرأة و شاعرتها : ضاجعتها في شعار
- وصرف الخمر ... إذا شربها صرفا بلا مجاز
- وهدج الظلم إذا مشى في ارتعاش
- أو معنى الوجود على حال أو التحوّل والانتقال نحو :
- أنت المرأة : امتلأت و طالت
- وأبلح النخل : أي صار ما عليه بلحا
- وحلق القمر وتحلق : صارت حوله دائرة
- واخرجت النعامة ... أي صارت خرجاء ... والخروج بالتحريك
- لونان سواد وبياض
- وأخلت المكان

على نحو ما هو مبين في الجداول المناسبة، ومن أمثلة القاصر عند ابن هشام في الباب المذكور أنفا، ومن تقسيم صاحب المغني الحال «بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين :

- مبيّنة وهو الغالب وتسمى مؤسّسة أيضا

- ومؤكّدة وهي التي يستفاد معناها بدونها» (ابن هشام، المغني ج2 ص 465)

ومن اعتباره المؤكّدة ثلاثة أضرب :

- «مؤكّدة لعاملها نحو :

- (وَلَيْ مُذِيرًا) [(27 التمل 10- و28 القصص 31-)] (ن م ج2 ص 465)

• (وَكَيْسٌ صَاحِكًا) (27 التمل 19 -)

• (وَلَا تَغْتَوَا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (2 البقرة 60)

- ومؤكّدة لصاحبها

- ومؤكّدة لمضمون الجملة (انظر المغني ج2 ص 465-466)

فالمؤكّدة لعاملها، وهو الفعل، هي التي تشاركه الدلالة دون سائر الأحوال.

الأخرى فالإدبار والتولية بمعنى. قال صاحب اللسان (ت 711 هـ) : «أدبر

إدبارا... : ولّى... وأدبر أمر القوم : ولّى لفساد وقوله تعالى :

• (ثُمَّ وَلِيْتُمُ مَّذْبِرَيْنِ) [9 التوبة 25-].

هذا حال مؤكدة لأنه قد علم أن مع كل تولية إدارا فقال مؤكداً (ابن منظور (دبر) م 2 ص 941). وليس الابتسام إلا ضرباً من الضحك بل هو « أقل الضحك وأحسنه » (ن م (بسم) م 1 ص 215). وكذلك العثر فهو أشد الإفساد. جاء في اللسان : « عثا عَثُوا وَعَثِي عَثُوا : أفسد أشد الإفساد » (ن م (عثا) م 4 ص 687). هكذا نتبين أن مسألة العلاقة الجدولية بين الفعل والحال لم تكن غائبة في التراث النحوي على عكس ما يوهم به النظر السطحي. ولكن ليس بالتوسع والعمق اللازمين. فقد ورد الحديث عن دلالة الفعل على الحال :

- في دراستهم الوظائف وتبريرهم عمل الفعل فيها خاصة بدلالته العقلية عليها.

- وفي تناولهم معاني الأبنية الصرفية وتبرير بعض التحوين خصائصها التركيبية بحقولها المعجمية.

إلا أن اهتمام النحاة كان بالحال وظيفة لا معنى يقتزن بدلالة الفعل أو تشترك فيه معه، إلا نادراً. لذلك لم تدرس العلاقة الجدولية بين الفعل والحال على نحو ما فعلنا واقتصر على تناولها في التراث النحوي في إطار العلاقات السياقية ومن وجهة نظرية العامل مهما تنوعت المباحث التي أثيرت فيها المسألة.

الفصل السابع

العلاقات بين الفعل والتمييز

1 - في التراث النحوي :

أما علاقة الفعل بالتمييز فلم يهتم النحاة العرب القدامى بها إلا في نطاق الحدود التي تسمح بها نظرية العامل. وهي قطب الرّحى في الدرس النحوي عندهم. فقد تعرضوا لهذه العلاقة في مواطن أربعة : في أقسام التمييز، وتحديد رتبته بالنسبة إلى العامل وفي القول بانتصابه بما هو متّصف به¹ وفي تراكيب أشكال المفعول فيها من نحو :

• رَشَدْتُ أَمْرَكَ

1-1 - تقسيم التمييز بالرّجوع إلى نوع العامل

فهم قَسَمُوا التمييز بالرّجوع إلى نوع العامل فيه إلى ضربين :

- تمييز المفرد وهو ما يعمل فيه المميّز نحو² :

1 القول لابن الحاجب (انظر شرح المفصل ج 2 ص 74).

2 - المثالان الأولان من الجزء الثاني من شرح المفصل لابن يعيش وردا تباعا في الصفحتين 73 و 75 والأول من أمثلة سيويه في الكتاب (ج 1 ص 174).

- ويحه رجلا
- وعندي رطل عسلا وراقود خلا
- واشتريت صاعا قمحا
- وتمييز النسبة ' وهو الذي يعمل فيه « فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل الفعل في المعنى. وذلك قولك :
- قد تفقأ زيد شحما
- وتصبب عرقا
- وامتلأ الإناء ماء
- وضقت به ذرعا.
- فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعرق هو الذي تصبب . فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل وكذلك ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك :
- « زيد أفرهم عبدا.
- وهو أحسنهم وجها
- فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه. إلا أن قولك أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره. والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه. إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراة للعبد» (ابن السراج ج1 ص222).
- 1-2- انقسام التحة في جواز تقديم تمييز النسبة على عامله :
- وانقسم التحة في جواز تقديم هذا النوع من التمييز على عامله فريقين :
- فأما المازني والمبرد والكسائي فقد جوزوا تقديم تمييز النسبة على عامله إذا كان العامل فيه فعلا " حقيقيا لقوة الفعل في العمل (انظر في ذلك ابن يعيش ج2 ص74). وهذا الرأي في الأصل للمازني : « تقول :
- شحما تفقأت
- وعرقا تصببت.
- وما أشبه ذلك» (ابن السراج ج1 ص223). واحتج أبو العباس على ذلك بحجتين اثنتين :

- 1 يعمل في تمييز النسبة الفعل أو معناه أو ما اشتق منه نحو :
 - تفقأ الكيش شحما
 - ولله دره رجلا
 - وهذا أفرهم عبدا
 - 2 ورد المثالان الأولان في المقتضب (ج3 ص36). وعنه نقلهما ابن السراج في الأصول (ج1 ص223) والزمخشري بتصريف وابن يعيش في شرح المفصل (ج2 ص74).
 - 3 هكذا ورد في كل من الأصول (ج1 ص223) وشرح المفصل (ج2 ص73).
- ولكن الإستراباذي زاد اسم الفاعل والمفعول. ولم يقصر الأمر في القول بهذا على الأولين. بل أضاف إليهما الكسائي (انظر شرح الكافية ج1 ص223). وكذا فعل ابن يعيش في موضع آخر إذ نسب إلى جماعة من الكوفيين أيضا. قال : «وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه واحتجوا لذلك ببيت شعر» (شرح المفصل ج2 ص74).

- إحداهما نقلية، وهي قول الشاعر :

• أتَهجر سلمى للفراق حببها وما كان نفسا بالفراق تطيب

«ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية : وما كان نفسي بالفراق تطيب» (ابن يعيش ج 1 ص 224) في اعتقاد أبي إسحاق الزجاج.

- والثانية عقلية وهي القياس. لذلك رفض قياس سيبويه هذا النوع من التمييز على تمييز المفردة (انظر ما يلي) لانتفاء وجوه الشبه بين النوعين في نوع العامل فيهما. فاليس هذا بمنزلة ذلك لأنّ قولك عشرون درهما إنما عمل في الدرهم مالم يؤخذ من فعل» (ابن السراج ج 1 ص 224). والقياس أن يتقدّم المفعول على عامله إذا كان فعلا حقيقيا.

وأما سيبويه فقد كان لا يجيزه (انظر ابن السراج ج 1 ص 224). وتابعه في مذهبه جمهور النحاة كوفين وبصريين¹. واحتجاج هذا الفريق على ذلك مختلف نوعا. فحجة سيبويه عقلية. فهو يقيس تمييز النسبة بما يكون العامل فيه فعلا حقيقيا على تمييز المفردة وما شابهها بما يعمل فيه معنى الفعل. فهو «كقولك :

• عشرون درهما

• وهذا أفرهم عبدا

فكما لا يجوز :

• درهما عشرون

• ولا عبدا هذا أفرهم

لا يجوز هذا» (ن م ج 1 ص 224). وحجة المتأخرين عاملية. فهم لا يخالفون المبرّد الرأي في أن قوة العامل سبب لتقديم المفعول لكنهم يجدون مانعا في قبول هذا الرأي في تمييز النسبة لأنّ ذلك ينتهي في نظرهم إلى مناقضة إحدى مسلماتهم وهي أن الفاعل لا يتقدّم وجوبا على الفعل. والتمييز هو فاعل في المعنى في أصل التركيب. يقول ابن يعيش مبررا رفض حجة القائلين بجواز تقديم التمييز على عامله : «وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا ففضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله. إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا إليه في المعنى والحقيقة ألا ترى أن التصبّب في قولك :

• تصبّب زيد عرقا

• وتفقأ شحما

في الحقيقة للعرق والتفقأ للشحم. فلو قدّمناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل لأنّ الفاعل إذا قدّمناه خرج عن أن يكون فاعلا. وكذلك إذا قدّمناه لا يصحّ أن يكون في تقدير فاعل نقل عن الفعل إذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل. فإن قيل : فأنت إذا قلت :

1 انظر موقف الكوفيين من هذه المسألة في الأصول (ج 1 ص 223)

• جاء زيد راكبا

نصبت راكبا على الحال وجاز لك تقديمه . فتقول :

• راكبا جاء زيد

والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى . فما الفرق بينهما ؟ قيل : نحن إذا قلنا :

• جاء زيد راكبا

فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة . فجاز تقديمه . وأما إذا قلنا :

• طاب زيد نفسا

فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ولم يستوفه من جهة المعنى . فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع» (ابن يعيش ج 2 ص 74) .

1-3- وكان ابن الحاجب قد لاحظ أن التمييز متَّصِف بما هو منتصب عنه «لأنَّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل» (ن م ج 2 ص 75) . قال الإستراباذي «يريد الفعل الحقيقي، وهو الحدث . وذلك وصف في الفاعل . فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصحَّ منه كان منه محالا نحو قولك :

• تكلم الحجر

• وطار الفرس

فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران إلا أن تريد المجاز . كذلك قولك :

• طاب زيد وتصبَّب وتفقَّأ

لا يوصف زيد بالطيب والتصبَّب والتفقَّأ . فعلم بذلك أنَّ المراد المجاز . وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه . وإنما أسند مبالغة وتأكيدا¹ (ابن يعيش ج 2 ص 75) .

فالتطابق في السمات بين الفعل والفاعل شرط لمقبولية التركيب . وفي مثل هذا الاستعمال انحراف جزئي عن هذه القاعدة واقع على مستوى البنية السطحية غايته المبالغة والتأكيد يجعل الوصف للكُلِّ ، وهو في الحقيقة للجزء ، أو لما كان من سببه .

1-4- غير أن اللغويين القدامى لم يلحوا على العلاقة بين الفعل والتَّمييز

إلا في ضرب خاصٍّ منه إشكالي من نحو :

1 - وفي هذا الموطن يفسر ابن يعيش معنى المبالغة والتأكيد فيقول : «ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا إلى جزء منه فصار مسندا إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكَّن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى تقول :

• طاب زيد نفسا

وكذلك الباقي» .

• رَشِدَ أَمْرَهُ ...

• وَغَيَّبَ رَأْيَكَ

• وَأَلَمْتَ بِطَنِكَ

• وَوَقَّعْتَ أَمْرَكَ

• وَيَطَرَت عَيْشَكَ

• وَسَفَّهَتْ نَفْسَكَ (ابن منظور (رشد) م2 ص1169 وانظر كذلك (سفه) م3 ص160).

وقد أجازهم إلي ذلك تفسير الآية :

• (إِلَّا مَنْ سَفَّهَ نَفْسَهُ) (2 البقرة -130-) (انظر مادة (سفه) في اللسان م3 ص160-161)

فقد اختلفوا في وظيفة المركب الاسمي المنسوب. وهو اختلاف مردّه إلى التباين بين النحاة في خصائص رأس التركيب التوزيعية. وانقسموا في ذلك فريقين :
فأما من قال بلزوم سفه وماشابها ففريقان اختلفا في التأويل ووظيفة المركب الاسمي.

- فخرج الأول التركيب على حذف حرف الجرّ على التوسّع في المفعولية.
فقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ قوله :
• (إِلَّا مَنْ سَفَّهَ نَفْسَهُ)

معناه :

• إِلَّا مَنْ سَفَّهَ فِي نَفْسِهِ

أي صار سفيها. إلا أنّ في حذف حروف الجرّ في غير موضع. قال الله تعالى :

• (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَسْتَزِيعُوا أَوْلَادَكُمْ) [2 البقرة -233-].

المعنى أن تستزيعوا أولادكم. فحذف حرف الجرّ من غير ظرف. ومثله قوله :

• نَغَالِي الْلَحْمَ لِلْأَضْيَافِ نِيًّا وَتَبَذْلُهُ إِذَا نَضِجَ الْقُدُورُ

المعنى نغالي باللحم (ابن منظور (سفه) م3 ص160).

- واقتصر الثاني على ما تقتضيه خصائص الفعل التوزيعية إذ الفعل اللازم لا يقتضي مفعولا به. وتذبذب ابن منظور (ت 711 هـ) في نسبة هذا الرأي. فذكر في نفس الموضع أنّه للفرّاء (ت207هـ) حيناً وللکسائي والفرّاء معا آخر.

1 وفي الآية في اللسان تغيير في مواقع الجمل وتحرّيف ذلك أنها ترد في المصحف على النحو التالي :
(... وإن أردتم أن تستزيعوا أولادكم فلا جناح عليكم...)

2 قال : «فلما حول الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لأنه صار في معنى :
سَفَّهَ نَفْسَهُ»

بالتشديد. هذا قول البصريين والکسائي ... وقال الفرّاء : لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعدها مفسراً ليدل على أن السفه فيه «وقال الکسائي»

وأما الذين اعتبروها متعدية، وهم البصريون، فكثيرون. وقد ذهبوا في تخريج المركب الاسمي على المفعولية مذهب شتى :

- فأما أهل التأويل فقد رأوا أن سفه يعني سفه. فهم يزعمون أن معنى :
- سفه نفسه
 - سفه نفسه

ومنه الحديث :

- « إنما البغي من سفه الحق »¹

- وأما يونس (ت 182 هـ) فيرى أن فعل وفعل يشتركان في إفادة معنى المبالغة. « فذهب في هذا مذهب أهل التأويل. ويجوز على هذا القول :

- سفهت زيدا

بمعنى :

- سفهت زيدا» (بن منظور (سفه) م3 ص160)
- وأما أبو عبيدة² فذهب إلى أن سفه بمعنى أهلك.
- « فسفه نفسه ... : أهلك نفسه وأوبقها » (ن م (سفه) م3 ص160).

- وأما الزجاج فقال بالتضمن. « فالقول الجيد [عنده] في هذا أن سفه في موضع جهل. والمعنى :

- إلا من جهل نفسه

أي لم يفكر في نفسه. فوضع سفه في موضع جهل وعُدِّي كما عُدِّي» (ن م (سفه) م3 ص160).

فتقسيم التمييز بالرجوع إلى نوع العامل والاختلاف في جواز تقديمه على عامله واقتضاء الفعل تركيباً ما كان من سبب الفاعل في البنية المتحوّلة فضلاً عن اعتبار بعضهم أنّ الفعل وصف في التمييز على أساس أن هذا فاعل في أصل التركيب مجموعة مباحث تناولها النحاة العرب القدامى بالدرس والتحليل في

→ والفرأ : إن نفسه منصوب على التفسير. وقالوا : التفسير في التكرات أكثر نحو :

- طبت به نفساً

- وقررت به عيناً

وقالوا : إن أصل الفعل كان لها ثم حول إلى الفاعل أراد أن قولهم :

- طبت به نفساً معناه : طابت نفسي به

فلما حول الفعل إلى صاحب النفس خرجت النفس مفسرة. وأنكر البصريون هذا القول «(ابن منظور (سفه) م3 ص160).

1 - حديث مختلف في روايته فهو عند الزمخشري على إضافة السفه إلى الحق (انظر اللسان (سفه) م3 ص160)

2 - اختلف في تاريخ وفاته « فقيل : مات سنة تسع وقيل ثمان وقيل عشر وقبل إحدى عشرة ومائتين » (بغية الوعاة) ج2 ص296.

مقاربتهم العلاقة بين الفعل عاملا والتمييز معمولا في إطار نظريتهم المحورية في دراسة النحو وهي نظرية العامل.

إلا أن آيا منها لا يمت بصلة إلى العلاقات الجدولية. بل هي وثيقة الصلة حيناً بنوع العامل في التمييز وأحياناً بالعلاقات السياقية اقتضاء ورتبة أو بدور الفعل في تحديد سمات التمييز الدلالية لكون هذا المكوّن فاعلا في الجملة في أصل التركيب. فالتعالي الجدولي بين الفعل والتمييز مبحث لم يتطرق إليه النحاة العرب بشكل من الأشكال.

5-2- ملاحظات :

ولكننا لا نعدم في دراسة أمثلة التمييز بعض الأدلة على وجود علاقات جدولية بين المكوّنين - وإن كانت قليلة - فبين بعض الأفعال وتمييز النسبة علاقة تكامل. فالفعل يدل بجذره على التمييز الغائب في البنية المعجمية. تقول :

- سَجَرُ التَّنُورِ
- وَسَجَرُ الْمَكَانِ
- وَوَجَلَهُ

يفيد الفعل بجذره في هذه الأمثلة التمييز الغائب. فأما سجر فيفيد معنيين : هما الامتلاء والاتقاد . تقول في الأول :

- «سَجَرْتُ النهرَ : ملأته ...
- وَسَجَرُ يَسْجُرُ وَاَسْجَرُ : امتلأ» (ابن منظور (سجر) م3 ص99)

وفي الثاني :

- «سَجَرُ التَّنُورِ يسجره سَجْرًا : أوقده وأحماه ...
- وَالسَّجُورُ : ما أوقد به» (ن م (سجر) م3 ص100) «وَالسَّجُورُ : اسم الحطب» (ن م (سجر) م3 ص100)

وهكذا يعني : «سجر في نحو :

- سجر التنور : ملأه سجورا وهو وقوده» (الزمخشري، أ ب (سجر) ص286).

وأما شجر فيدل على معنى الزراعة ونوع الزرع. يقول الزمخشري :

- «شجر المكان : زرعه شجرا» (ن م (شجر) ص321)

وأما وجله فبمعنى : «كان أشدّ وجلا منه» (ابن منظور (وجل) م6 ص883) «والوجل : الفرع والخوف» (ن م (وجل) م6 ص883).

فالفعل والتمييز الغائب في البنية المعجمية يشتركان في ما تقدّم من الأمثلة في الجذر. فالتعالي بين المكوّنين صرفيّ ومعجمي في آن. ولكنه قد يكون دلاليّا فحسب كما هي الحال في نحو :

- «ضرم الرجل إذا اشتد جوعه» (ابن منظور (وجل) م6 ص532)

- وضرم عليه وتضرم : إذا احتد غضبا (ن م (وجل) م 6 ص 532)
- وتضور الذئب والكلب والأسد والتعلب (ن م (ضور) م 6 ص 556)
- فالجذر (ض، ر، م) يدل على الشدة والهيجان جوعا أو غضبا. فالضرم (لغة الجائع) (ن م (ضرم) م 3 ص 532) «والضرم غضب الجوع» (ن م (ضرم) م 3 ص 532). والجذر (ض، و، ر) يفيد الصياح وشدة الجوع. قال ابن منظور: «الصورة : الجوعة والصور شدة الجوع والتصور : التلوي والصياح من وجع الضرب أو الجوع. وهو يتلوع من الجوع أي يتصور» (ن م (ضور) م 3 ص 532).
- وقد يشترك الفعل والتميز في حالات أخرى من نحو :
- تحرق الرجل جوعا.
- (واشتعل الرأس شيئا) (19 مريم -4)
- «وتهلل وجهه فرحا» (ابن منظور (هـ ل) م 6 ص 822)
- واتقد غضبا

في نفس الجدول. فإلى نفس الجدول الدلالي ينتمي (تحرق والجوع) إذا اعتبر الجوع نوعا من الحرق³ لهبا داخليا كانت أو لذعة⁴. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المثالين الثالث والرابع. فأتا جذرا تهلل وفرح فيشتركان في الدلالة على معنى الفرح. يقال :

- «هَلَّ يَهْلُ إذا فرح» (ابن منظور (هـ ل) م 6 ص 822)
- فالجذر (هـ، ل، ل) يفيد معنى الأثر والمؤثر الإشراق والفرح في آن. فالمثال الثالث يكون بمعنى أشرق وجهه فرحا. وأما «اتقد» و«غضب» فيشتركان في معنى الهيجان. فالتوقد هيجان النار. يقال :
- «توقدت النار» واتقدت واستوقدت كله : هاجت (ن م (وقد) م 6 ص 962)

- 1 يدل الفعل بجذره على الشدة والجوع في المثال الأول وعلى الشدة والغضب في الثاني.
- 2 التداخل بين التميز والمفعول لأجله واقع في مثل :
- «وتهلل وجهه فرحا»
- (واشتعل الرأس شيئا)
- واتقد غضبا
- فنظريا يمكن أن يكون المنصوب سببا للحال التي عليها الفاعل غير أن شدة اتصاله بالفعل تجعله يحتمل التميز. ففي الفعل دلالة عليه. وهو يمكن بشيء من التأويل أن يكون فاعلا.
- 3 يتداخل الأثر والمؤثر في مثل هذه الأمثلة وهو ما يجعل تقدير وظيفة المنصوب فيها أمرا إشكاليا.
- 4 فحرقه النار : حرارتها و«حرق النار ... ؟ لهبها» والحرق بالتحريك : النار يقال : في حرق الله (اللسان (حرق) م 1 ص 612) والحرق أيضا : ما يجده الإنسان من لذعة حب أو حزن أو طعم شيء فيه حرارة (ن م (حرق) م 1 ص 612).

والغضب هيجان نار معنوية . والمنصوب في هذه الأمثلة هو في الأصل فاعل في المعنى .

غير أنه ليس في الفعل في المثال الثاني دليل على الشَّيْب وهو الفاعل في أصل التركيب . ذلك أنه لم يُستعمل في الآية على الحقيقة بل على المجاز . فقد عبّر به في الآية عن طور من أطوار حياة الإنسان بصورة حسية هي صورة النَّار . هكذا يتبيّن الدّارس أن النّحاة العرب القدامى تعرّضوا للعلاقة بين الفعل والتمييز من وجهة نظر عاملية فحسب . فكان أن أهملوا النّظر في العلاقات الجدوليّة ولم يتناولوها ولو في شيء من التّلميح كما فعلوا في قضايا كثيرة ، وإن كان درس التّمييز يمكن من وجود مواطن للتّعالق الجدولي بينه وبين الفعل .

القسم الخامس

القسم الخامس : دور الفعل في تحديد
خصائص المكونات اللغوية

الفصل الأول : في التراث النحوي العربي واللّسانيات

دور الفعل في تحديد خصائص المكونات الأوليّة مبحث مستحدث في النحو العربي أخذنا فيه من التراث النحوي العربي عامة واللّسانيات التوليدية خاصة .
فلا خلاف في أن إقامة علاقة بين رأس التركيب في الجملة الفعلية وخصائص الفاعل والمفعول إحدى آثار المقاربة التوليدية في دراسة التركيب في النحو العربي ولا يخلو التراث النحوي العربي من بضع إشارات إلى هذه المسألة كما سنرى .

1 - في النحو التوليدي :

1-1- الإطار التفريعي :

فقد ذهب التوليديون إلى أن الفعل يحدّد عدد المحلّات التي يقتضيها تركيب يكون رأسا له ونوع مقلولتها . فطار مثلا يقتضي محلا واحدا وكتب يفتقر إلى محلين وأهدى إلى ثلاثة تكون جميعها مركبات اسمية . فمدخل الفعل يتضمن فيما يتضمن الإطار التفريعي ، « وهو سياق المقلولات المركّبة التي تظهر فيها الوحدة المعجميّة محدّدة بذلك عدد ونمط الفضلات التي يتقيها الحمل مقلوليا¹ . ففعل مثل ضرب له إطار تفريعي كما في (3) وفعل مثل أقنع له إطار مثل (4) .

(3) - ضرب — / م س

(4) - أقنع — / م س . م ح .

م س : مركب اسمي ، م ح : مركب حرفي ، كما في :

• أقنعت زيدا بالذّهاب (الفهري ، 1986 ص 24)

والأفعال : خشي وسأل وألهم مثلا يختلف توزيعها في عدد المحلّات ونوع المقلولة . فأما خشي فيقتضي محلين يرد أولهما مركبا اسميا² فاعلا والثاني مركبا اسميا مفعولا به مصدرا أو مؤولا بالمصدر كما في نحو :

• (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ) (4 النساء -25)

1 لا يدخل الفاعل في تصور المظاهر ضمن المكونات التي يمكن أن يفرّج إليها باعتبار أن الفاعل لا يختص به فعل دون آخر بخلاف المقلول مثلا (الفهري ، 1986 ص 24) .

2 المركّب الاسمي هنا بالمعنى اللساني وعلى ذلك يكون كل من رجل و الرجل مرّكبين اسميين .

• (وَ تَجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا) (9 التوبة -24)
 • (وَ إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ : فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ) (20 طه -94)
 إذ استوجب هذا الفعل في المثالين الأول والثاني مفعولا به مركبا اسميا مصدرا
 وفي الثالث مركبا بالموصول الحرفي يقوم مقامه . فإن اتفق أن ورد المفعول به على
 غير تلك الحال كما في نحو :

- (فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ) (5 المائدة -44)
- (وَ تَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) (33 الأحزاب -37)
- (وَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (35 فاطر -28)

فعلى تأويل حذف المصدر الواقع في أصل التركيب رأسا للمركب الإضافي
 المفعول ، فليس المفعول في هذه الآيات في أصل التركيب غير مركب بالإضافة هو
 في الآية الأولى والقسم الأول من الثانية غضب الناس أو نعمتهم وغضب الله في
 ما عدا ذلك . فحذف المضاف وقام المضاف إليه في جميع الأمثلة مقامه . وكذلك
 الحال في ما كان بمعناه قال ابن هشام في تعداد مظاهر الحذف : « يخافون ربهم »
 [(16 النحل -50)] : أي عذابه بدليل (ويرجون رحمته ويخافون عذابه) [(17)
 الإسراء -57] « (المغني ج 2 ص 624) .

وأما سأل وألهم فيتفقان في الافتقار إلى ثلاثة محلات . ولكنهما يفترقان في نوع
 مقولة المحل الثالث ، فهما يقتضيان فاعلا ومفعولا أولا يكونان مركبين اسميين
 ولكن المحل الثالث يكون مع الأول مركبا اسميا أو مركبا بالجر نحو :

- (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) (33 الأحزاب -53)
 - (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ : هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيَجِ) (2 البقرة -189)
- وقد يقتضي سأل محلا رابعا جملة لتضمن الفعل معنى القول كما في نحو :
 • (وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ : إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي) (7)
 الأعراف -187)

ومع الثاني مركبا اسميا مصدرا أو مركبا بالموصول الحرفي بمعناه على نحو ما يتبين
 من الأمثلة التالية :

- (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَ تَقْوَاهَا)¹ (91 الشمس - 8)
 - (وَ أَلْهَمَهُ اللَّهُ الصَّبْرَ .
 - (وَ أَلْهَمْتُ أَنْ أَتَجَوَّعَ لَهُ أَيَّامًا)²
- 1-2- القيد الانتقائية³ على المحلات :

1 - مع الملاحظة أن خصائص المركب بالمطف التوزيعية هي نفسها خصائص المقولة المعجمية .
 2 - المفعول في البنية السطحية هو المفعول الثاني في أصل التركيب .
 3 - يُشترط التتابع بين سمات الفعل الانتقائية وبين السمات الذاتية للمحلات التي يقتضيها فسافر
 مثلا يقتضي فاعلا سمته [+ عاقل] ونام يقتضي فاعلا سمته [+ حي] عاقل أو غير عاقل ونشر في
 نحو نشر النجار الخشب يقتضي فاعلا عاقلا ومفعولا به سمته [+ محسوس] [- حي] .

غير أن انتقاء الفعل الوحدة المعجمية الفاعل أو المفعول «ليس انتقاء حرّاً بل هو يخضع لبعض الشّروط» (زكريا، 1982 ص153). فالخصائص الانتقائية تحدّد القيود الدّلاتية على الوحدات التي عملاً محلات الحمل فلا يقال مثلاً :
 (...) * ابتسمت الصّخرة .

لأنّ التّيسّم من خصائص الإنسان ولذلك يكون أحد القيود الانتقائية على ابتسم هو [+إنسان] (الفهري، 1986 ص24) . وتقول :
 (...) * أكل الولد التفّاحة .

فتكون «هذه الجملة جيّدة التركيب وأصوليّة في حين أن الجملة التّالية :
 * أكلت التفّاحة الولد .

... جيّدة التركيب إذ نلاحظ أن تركيبها مماثل للجملة [(السّابقة)]
 (...) . فعل + ركن¹ اسمي + ركن اسمي .

إلا أنّها غير مقبولة بالرّغم من أنّها جيّدة التركيب . ويعود سبب انحرافها عن الأصولية إلى أنّ فعل «أكل» لا يتّخذ عادة اسماً غير متحرّك في موقع فاعله» (زكريا، 1982 ص169) . وتقول :

• كتب الولد الرّسالة

* و كتبت الرّسالة الولد .

فتكون الجملة الأولى مقبولة والثّانية غير مقبولة على الرّغم من أنّهما لا تختلفان من حيث التركيب، ولا نزاع في أن انحراف الجملة الثّانية «عائد إلى السّمات الانتقائية التي يجب أن تتوافر بين الفعل وفاعله . ففعل كتب كما هو معلوم يتّخذ فاعلاً اسماً يحتوي على سمة [+إنسان] » (ن م ص169) . فلم يراع في هذه الجملة وجوب المطابقة بين سمة الفعل الانتقائية [+إنسان] وسمة الفاعل «ذلك أن الاسم» «الرّسالة» (فاعل كتب) يحتوي في ما يحتوي عليه من السّمات على سمة [-إنسان] » (ن م ص169) وسمة [± فاعل إنسان] مثلاً تميّز بين الفعل الذي يجوز في فعله أن يكون إنساناً أو غير إنسان من نحو :

• أكل الطفل تمراً

• و أكل القط فأراً

وبين الفعل الذي يتّقي «اسماً فاعلاً يحتوي في سماته على سمة [+إنسان] كمثّل :
 زعم ووجد وظنّ .

[أو] بين الفعل الذي يأخذ اسماً فاعلاً² يحتوي في سماته على سمة [-إنسان]
 كمثّل :

1 هذا المصطلح استعمله كل من زكريا و الفاخوري .

2 العبارة ضعيفة . ولكننا نوردتها كما هي للأمانة ، والصّحيح أن يستعمل أحد الأفعال الثلاثة (افتقر أو اقتضى أو استوجب) بدل أخذ .

• أثمر ونبت واجتَرَّ (زكريا ، 1983 ص72)
 فالفعل يحدّد سمة الفاعل الذي يقتضيه فيكى وأوّل مثلا يستوجبان فاعلا سمته
 [+إنسان] تقول :

• بكّت الخنساء أخاها صخرا
 • وأوّلّت المذاهب الآيات المتشابهة تأويلات مختلفة
 ولا تقول :

• بكى الحمار الشجرة

• وأوّل الحائط الآيات

والأفعال جبل وخلق وفطر ومسح في نحو :

• جبّله الله : خلقه وفطره

• و(خلق السّموات والأرض) (45 الجاثية 22)

• (وفطر السّموات والأرض حنيفا) (6 الأنعام 79)

• و مسح العبد قردا

تستوجب فاعلا يكون ذاتا متعالية فلا تقول مثلا :

• جبل العبد عمرو

• و مسح بكر قردا

• وفطرت الشجرة السّموات والأرض

و أزهر و ناس وأورق تحتاج إلى فاعل سمته [+ نبات] و سفد وطرق ونزا فاعلا
 سمته [+حيوان] تقول :

• أزهر التّيت

• وناس الغصن

• وأورقت الشجرة

• وسفد الطائر أنثاه

• وطرق الفحل النّاقة

• ونزا الذّكر على الأنثى

ولكنّك لا تقول مثلا :

• أزهر الطائر

• و نزا التّيت

• وطرق الغصن

وسمة [± مفعول به متحرّك] تميّز « بين الفعل الذي يستوجب مفعولا به الاسم
 الذي يحتوي في سماته على سمة [+ متحرّك] كمثّل أطمع ورغب ودرّس... »
 (زكريا ، 1983 ص73) .

وبين الفعل الذي يقتضي « مفعولا به الاسم الذي يحتوي في سماته على سمة
 [+متحرّك] كمثّل :

• أطفأ و سكب و كسّر. (زكريا، 1983 ص73)

والفعل الذي تجوز فيه «سمة [± متحرّك] كمثل :

• سمع و رأى » (ن م ص73)

فالتطابق في السمات بين الفعل و المفعول به شرط لمقبولية الجملة ومقياس في غاية الأهمية للتمييز بين الجمل المقبولة و غير المقبولة على نحو ما يتضح من الأمثلة التالية :

(...) * أطعم الرّجل الطّاوله

(...) * رغب الطالب الباب

(...) * درّس التلميذ المكتب.

فهذه الجمل غير مقبولة لأن الفعل فيها لا يحتمل مفعولا به الاسم الذي يحتوي على سمة [-متحرّك]. نلاحظ وضعها شبيها بالوضع السابق في الأمثلة التالية :

(...) * أطفأ الرّجل الولد

(...) * كسّر الرّجل الطفل

(...) * سكب الرّجل الأسد.

فهذه الجمل أيضا غير مقبولة لأن الفعل فيها لا يحتمل مفعولا به الاسم الذي يحتوي على سمة [+متحرّك] (ن م ص73-74). ولكن فعل رأى مثلا « يقتضي مفعولا به اسما يحتوي على سمة [± متحرّك]» كما يلاحظ من الجملتين التاليتين :

(...) . رأى الرّجل الطّاوله

(...) . رأى الرّجل الولد. » (ن م ص 74)

وتقول :

• بطح البيت

• و بلط الدّار

• و كنس البيت

• و نزل البلد.

فتقتضي هذه الأفعال فاعلا يتّسم بسمة [+إنسان] و مفعولا به [+مكان]. وتقول :

زيد حساء

عمرو خبزاً

الأسد لحماً

الحمار تبناً.

• أكل

• و شرب بكر (خمرا، عصيرا، لبناً، ماء)

ولكن لا يجوز القول :

1 يعني زكريا بسمة [± متحرّك] السمة [± حي]

* أكل جون لبنا

* وشرب خبزا (انظر Lyons، 1970 ص 325).

ومردّة مقبولة الجمل الأولى إلى وجود التّطابق بين سمات الفعل الانتقائية وسمات كلّ من الفاعل والمفعول به. فأكل يقتضي فاعلا يتّسم بسمّة [+حي] ومفعولا به سمته [+غذاء] وقد توفّر الشّرطان في الأمثلة الأربعة الأولى. فزيد وعمرو والأسد والحمار ضربان من أسماء الحيوان. فأما أولهما فيدل كل من مثاليه على شخص معيّن معلوم. واما ثانيهما فعلى فرد من فصيلة معيّنة من الحيوان الأعجم. والحركة سمّة الحيوان ناطقا كان أو غير ناطق. والمفعولات (حساء وخبزا ولحما وتبنا) كلّها طعام فسمّة [+غذاء] متوفّرة فيها. وشرب يقتضي نفس الخاصيّة في الفاعل وسمّة [+سائل] في المفعول. وليس الخمر والعصير واللبن والماء إلا بعض أنواع السّوائل. إلا أنّه يجوز القول :

• أكلت شربة

فمثل هذه الجملة، في نظر لاينز، فيها خرق للقاعدة. ولكنّ مقبوليتها راجعة إلى التّواضع الاجتماعي (انظر ن م ص 325). والرأي، عندي، أنّ مقبوليتها متأتية من كون الحساء طعاما يُطبخ وإن كان سائلا فلم يميّز مستعملو اللّغة بينه وبين غيره.

«إنّ وجود التّوافقات بين السمات الشكلية والدّلالية حقيقة لا يمكن نكرانها» (تشومسكي، 1990 ص 60). لذلك احتاج تشومسكي في تطوير نظام القواعد الذي وضعه إلى ضبط «قيود كثيرة على اختيار الفعل فيما يخصّ الفاعل والمفعول به ليسمح بمثل» (ن م ص 60):

- «يعجب جون الصّدق
- ويخيفه الصّدق
- ويلعب جون الغولف
- ويشرب الخمر.

ويستبعد معكوس هذه الجمل على أنّها لا جمل. « (ن م ص 60)

3-1 الأدوار الدّلالية :

«جلّ النّماذج اللّسانية تلجأ إلى مفاهيم وعلائق دلالية محورية لرصد تعالق الدّلالة والتركيب (أو تعالق البنية الدّلالية والبنية الموضوعية أو الوظيفيّة للمدخل)» (الفهري، 1986 ص 33) فقد ذهب تشومسكي إلى أنّ واجب القواعد أن تضبط مثلاً أن أفنّ يفقر إلى مجموعة من المفاعيل متميّزة وأنّه يسم دلاليا هذه المفاعيل وبشكل غير مباشر فاعله. (انظر Chomsky، 1987 ص 84). «فمدخل كلمة مثل «ضرب» ينصّ على أنّها تأخذ فضلة لها دور متقبّل العمل (Recipient) أو الضّحية (Patient) وتأخذ فاعلا هو منفذ العمل (Agent). ويعتقد تشومسكي أنّ

هذا الدور يسند إلى الفاعل بطريقة تأليفية (Compositionally) أي بواسطة المركب الفعلي لا بالفعل وحده. أما كلمة مثل أمر فمدخلها ينصّ على أنّ لها فضلتين هدف العمل (Goal) وقضية (Proposition) والمركب الذي يتضمّن «أمر» رأسا يسند دور المنفذ إلى الفاعل في مثل الجملة التالية :

(...) . أمرته أن يتخلّى عن المشروع » (الفهري، 1986 ص31)

ولقد عمد النحاة الوظيفيون إلى التمثيل لهذه الأدوار بدءا من الإطار الحملي «فهذا على سبيل المثال الإطار الحملي للفعل شرب :

(1) شرب (ف) (س:1: حي (س:1) منف (س:2 : سائل (س:2)) متق) " (المتوكّل، 1987 ص 5)

ذلك أنّه يمثّل في التحو الوظيفي للمحمولات أصلية كانت أم مشتقة في شكل أطر حمليّة». ويحدّد الإطار الحملي :

- 1- المحمول ومقولاته التركيبية (فعل، اسم، صفة)،
- 2- ومحلات موضوعات المحمول،
- 3- والقيود الانتقائية (أو قيود التوارد) التي يفرضها المحمول على موضوعاته،

4- والوظائف الدلالية (الأدوار الدلالية) التي يأخذها كلّ محل من محلات الموضوعات بالنسبة للواقعة التي يدلّ عليها المحمول» (المتوكّل، 1987 ص16)

فهذه الوظائف الدلالية قيود تمكّن من التمييز بين الأفعال تقول :

- ضرب زيد عمرا
- ولكمه
- وجذب الطفل الباب
- وحرث الفلاح الأرض.

فتقتضي هذه الأفعال محلين فاعلا ومفعولا يتسم المكوّن الأوّل بسمة [+إنسان] وتختلف سمة الثاني باختلاف الأمثلة فهي في المثالين الأولين سمة الفاعل وفي المثالين الأخيرين سمة [- إنسان] وتُسند الوظيفة الدلالية المنفذ إلى الفاعل في جميع الأمثلة وإلى المفعول وظيفة الضحية في المثالين الأولين والمتقبل في البقية.

1 «يدل محمول الحمل على «واقعة» (State of affairs) تكون إمّا «عملا» (Action) أو «حدثا» (Process) أو «وضعا» (Position) أو «حالة» (State) كما يتبيّن من مدلول محمولات الجملة (6 أ-د) :

- (6) أ- لطم خالد هنداً،
- ب- حطمت العاصفة السفينة،
- ج- وقف خالد بباب الحجرة،
- د- فرح خالد لتجاح هند» (المتوكّل 1987 ص17)

إلا أن هذه الأمثلة قد توهم بأن لا فائدة من الأدوار الدلالية على اعتبار أن السمات الدلالية كافية للتمييز بين الضربين من الأفعال. ولكن الحقيقة غير ذلك على نحو ما يتبين من المقارنة بين الضرب الأول من الأفعال والضرب الثالث منها. تقول:

- كَلَّمَ عمرو زيدا
- و عِلَّمَ المدرّس التلميذ القراءة
- و فَهَم الأستاذ التلميذ الدرس.

فتقتضي هذه الأفعال فاعلا ومفعولا به في المثال الأول ومفعولا أولا في بقية الأمثلة يتسم بسمه [+إنسان] ومفعولا ثانيا [-إنسان+ مجرد] وتسند إلى المكوّن الأول وظيفة المنفذ في جميعها وإلى الثاني وظيفة المتقبّل. فالوظيفة الدلالية المسندة إلى المفعول هي التي تميّز هذه الأفعال عن أفعال الضرب الأول التي تسند إلى مفعولها الوظيفة الدلالية الضحية.

وهكذا تسمح الوظيفة الدلالية بتبيّن العلاقة القائمة بين الفاعل والمفعول به في الجمل التي يكون الرأس فيها فعلا من أفعال التأثير من نحو :

- حذف زيد عمرا بالعصا
- و ضربه
- و لطمه
- و لكمه.

فدور الضحية المسند إلى المفعول هو الذي يفيد قيام علاقة عدوانية بين الفاعل والمفعول به وهو الذي يميّز هذه الأفعال عن نحو :

- جذب الطفل صديقه،
- و هدهدت الأم طفلها

إذ تشترك هذه الأفعال في سمة الفاعل والمفعول [+إنسان]. ولكنها تختلف في الوظيفة الدلالية المسندة إلى المكوّن المفعول. فأما حذف وضرب ولكم فتسند إليه الوظيفة الضحية. و أما جذب وهدهد فيسندان إليه الوظيفة المتقبّل.

1-4- نقد المنهج التوليدي :

هكذا يحدد الفعل في النحو التوليدي باعتباره رأس الإسقاط السياق التوزيعي الذي يرد فيه والقيود الدلالية التي ينبغي توفرها في كلّ من الفاعل والمفعول به والوظائف الدلالية التي تسند لكل منهما تبعا لذلك.

فإذا انعدم التّطابق بين السمات التي يستوجبها الرأس وسمات كلّ من هذين المكوّنين الأوليين الأساسيين كانت الجملة غير مقبولة. إلا أنّ الملاحظ أنّ بعض الجمل تكون مقبولة لدى مستعملي اللغة دون أن يقع هذا التوافق فيها في مستوى البنية المنجزة أصليّة كانت أو محوّلّة نحو :

• مَرَّتْ الرِّيحُ السَّحَابَ¹

• و (اَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا) (19 مريم -4)

بين سمات الفعل و سمات هذين المكوّنين . فالملحظ :

- أوّلا : أنّ هذا النّحو على أهمّيّته وإضافاته الكثيرة في مقارنته الظّاهرة التركيبيّة لم يتجاوز في ضبطه القواعد المحلّات التي يقتضيها الفعل عددا وسمات انتقائيّة إلى غيرها من مكوّنات الجملة على نحو ما يتّضح من مدخل الفعل عندهم أو من إطاره الحملي أو من «الشّبكة الموضوعيّة الحمليّة» (الفهري ، 1990 ص24) له حسب اصطلاح بعضهم أو «الشبكة المحوريّة»² (Theta grid) حسب اصطلاح آخرين . (انظر الفهري ، 1990 ص 25) .

وقد اقتصرنا مقارنته على الاستعمال الواقعي للغة . فأهملت بذلك المجاز وغيره من الاستعمالات الأخرى كتلك التي ترد في الخرافة والأسطورة والاعتقادات الدّينية .

فلا ذكر في النّحو التوليدي لدور الفعل في تحديد المفعول فيه أو المفعول لأجله أو التّمييز مثلا ولا تتناول للاستعمالات المجازية ولا درس لما يخالف ذلك . وهو أمر يجعل قواعد هذا النّحو محدودة لا تفي بالحاجة . فلا يستطيع نظام القواعد فيه (أ) أن يفسّر مقبوليّة نحو :

• (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا) (18 الكهف -25)

• و كتب القرد الرّسالة ،

• و نامت الأميرة الحسناء في الغابة مائة سنة

في القرآن و ألف ليلة و ليلة و قصّة الأميرة النّائمة ولا مقبوليّة :

* صام الرّجل ساعة .

(ب) و لا أن يتنبأ بصحّة مثل :

• شربت كأسا

• (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا)

• ومَرَّتْ الرِّيحُ السَّحَابَ

• وهضم زيد الفكرة .

لسببين اثنين : أوّلهما أن لاوجود لنظام قواعد في النّحو التوليدي يتنبأ بغير الفاعل والمفعول به والثّاني أن لاوجود فيه لقواعد تحكم المجاز . فالانطباق قواعد الإسقاط يعرقل أثناء عملية ضم قراءات الوحدات المعجميّة لبناء التّأويل الدّلالي في جملة مثل :

1 «المري مسح ضرع الناقة لتندّر . مرى الناقة مريا ، مسح ضرعها للدّرة» (اللسان (م ر ي) م5 ص 475) .

2 يعنى بالشبكة المحورية لائحة تحدّد عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل أو رأس المركّب ونوع المفعول التي يرد عليها الفاعل أو للمفعول (انظر في ذلك الفهري ، 1990 ص24-25) .

• هضم زيد الفكرة الجديدة.

وذلك نظرا إلى تعارض السمة الانتقائية [+محسوس] في الفعل والسمة [+مجرد] في الفكرة « (محمد غاليم، عن البحث الدلالي العربي ص 144) ولا يستطيع نظام القواعد التنبؤ بمقبولية مثل :

• «ساق الصداق إلى المرأة» (الشرقسطي ج 3، ص 498)

وهو استعمال حقيقي لا مجازي إلا بالعودة إلى تاريخ تطوّر عادات العرب في المهر. فالصداق لم يكن مالا عينا فيتسم بسمة [-حي]. بل كان ماشية، إبلا تحديدا. فسمة المفعول [+حي]. وهكذا يستقيم تأويل مقبولية هذه الجملة.

لا شك أن اشتراط التّطابق في السمات بين الفعل والعناصر الأولية الأساسية مفيد. فهي قيود على التركيب مكنت من تفسير مقبولية جمل والجزم بلا مقبولية أخرى. ولكنها لم تسمح بالتنبؤ بلا مقبولية أخرى أو بتفسير مقبولية جمل لا تطابق في السمات فيها بين الفعل وبعض المحلّات التي يقتضيها. فهذه القيود على أهميتها غير كافية للتنبؤ بالظاهرة التركيبية. وهي ظاهرة في غاية التعقّد. ففي الاقتصاد على هذه السمات إهمال لجانب من قدرة المتكلم على استعمال اللغة.

إن تركّز المقاربة التوليدية على الاستعمال العادي للغة يجعل نظام قواعد النحو التوليدي غير كاف إذ يعتبر جملا مقبولة غير أصولية¹ ويولد جملا غير أصولية أحيانا (انظر الأمثلة التي تلي هذا مباشرة) ولا يراعي جانبها مهما من قدرة المتكلم على استعمال اللغة وهو جانب الخلق فيه. وهو نقص دفع محمد غاليم إلى تداركه في كتاب «التوليد الدلالي»²

- ثانيا أن القول بوجود التّطابق بين سمات الفعل وسمات كل من الفاعل والمفعول ليس في الحق غير القول بتحديد الفعل لحقلي هذين المكوّنين الدلاليين. وهذا المذهب لا يراعي تعقّد الظاهرة التركيبية من ناحية ولا يسمح بتفسير لا مقبولية بعض الجمل التي تتوفر فيها كل شروط التّطابق اللازمة في السمات بين الفعل من ناحية والفاعل والمفعول به من أخرى.

فإذا استعملت أفعالا تنتمي إلى حقل الأصوات من نحو دمدّم وصاح وبغّم وثغا وخار وشحج وصهل وعوى وماء ونهق اقتضى أوّل هذه الأفعال فاعلا سمته [-حي] على عكس بقية الأفعال تقول :

• دمدّم الرّعد

• وصاح الرّجل أو الدّيك

• وبغّم النّاقة أو الظّبي

1 مثل هضم زيد الفكرة وغيرها من الأمثلة

2 «بناء على أن قدرة المتكلمين على توسّع معنى الوحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعارية أو نقول كناية تعتبر فرعا لا يتجزأ من قدرتهم اللغوية» ((التوليد الدلالي : ص 6) وانظر أيضا فصل «البحث الدلالي في تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية» ص 101-150).

- وثغت الشاة
- وخار الثور
- وشحج البغل
- وصهل الفرس
- وعوى الكلب أو الذئب أو ماكان من فصيلتهما
- وماء القط
- ونهق الحمار

إلا أنّ هذه الأفعال التسعة الأخيرة مختلفة. فالفعل الثاني منها يستوجب فاعلا سميته [± انسان] في حين لا تكون سمة فواعل بقية الأمثلة إلا [+ حيوان]. لكنّ هذه السمة لا تستطيع أن تفسّر لا مقبولة جمل تتوفر هذه السمة فيها من نحو :

- * بغم القط
- * وشحج الثور
- * وثغا الفرس
- * وصهل الحمار
- * وخار الكلب
- * وعوت الشاة

ببغم وثغا وخار أفعال تستعمل لأنواع من الماشية معيّنة وشحج وصهل ونهق وقف على فضائل من الدواب معيّنة. وهي تباعا البغال والخيل والحمير وماء خاص بالسّنوريات وعوى بفصيلة الكلاب.

وإذا قلت «: إنّ أكل يقتضي فاعلا يتسم بسمة [+حي] و مفعولا تكون سميته [+غذاء] فقد جعلت فاعله وقفا على الحيوان دون غيره واشترطت في مفعوله الانتماء إلى حقل الطعام وهو شديد التنوّع بالنسبة إلى الكائنات الحيّة. إلا أن هذين القيدين قد يولدان جملا غير مقبولة يكون رأسها أكل والفاعل فيها أحد أفراد فصيلة الثدييات مثلا والمفعول به طعاما مثل :

- * أكل
- الأسد عشا
- الحمار لحما
- الرجل تبنا

ففي فواعل هذه الجمل تتوفر سمة [+حي] وفي مفاعيلها سمة [+غذاء] وقد أسندت إلى الفاعل الوظيفة الدلالية المنفذ وإلى المفعول الوظيفة المتقبل. وهي السمات والوظائف المناسبة وليس بوسع الباحث تفسير لامقبوليتها باعتماد تلك السمات ولا يمكنه أن يفسرها بغير الرجوع إلى خصائص الفواعل فيها. فالفاعل في الأولى لاحم وفي الثانية عاشب وفي الثالثة قارت ولكنه لا يأكل تبنا.

فشرط التّطابق في السمات بين كلّ من الفاعل والمفعول به والفعل شرط أساسي ولكنه غير كاف فينبغي في مرحلة ثانية مراعاة خصائص الفاعل في تحديد المفعول معجميا كما يتبيّن من الأمثلة السابقة. فلا تكفي سمة [+حيوان] في تحديد فاعل

1 لا أهميّة للوظيفة الدلالية لتضمن السمات الدلالية لها.

الفعل المنتمي إلى حقل الأصوات لتعدد الفصائل. ولا تكفي سمة [+غذاء] في حالة تنوع نظام الغذاء عند الحيوان مثلا. ولا يسمح هذا الشرط بتفسير استعمال المتكلم وحدة معجمية محدّدة دون أخرى مرادفة لها في سياقات لغوية أو دينية معينة. فأما الأوّل فهو أن يقال مثلا :

• «أَعْتَقَ اللَّهُ رَقَبَتَهُ وَلَا يُقَالُ عُنْقُهُ» (الخليل، كتاب العين (عتق) ج 5

ص155)

وأما الثاني فهو استعمال العربي المسيحي الرّب عادة¹ حيث دأب العربي المسلم على استعمال الله فالأوّل يقول مثلا :

• أحمد الله على السلامة

والثاني يعوض الله بالرب في أحيان كثيرة. فيقول :

• أحمد الرّب على السلامة

وهو لا يسمح فضلا عن ذلك بالتنبؤ بتحديد الفعل الفاعل أو المفعول به معجميا. فيقتضي وحدة معجمية معينة. ولا يقتصر على تحديد إحدى سمات المفعول كما هي العادة في القيود الانتقائية على نحو ما يتبيّن من الأفعال المنتمية إلى حقل الحيوان وتلك الدّالة على حركة الطبيعة وغيرها تقول في الفاعل :

• «جَهِرَتِ الْعَيْنُ : لَمْ تُبْصِرْ مِنَ الشَّمْسِ» (الزمخشري، أ ب (جهر)

ص87)

• ورست السّفينة

• وقصف الرّعد

• ونعق الغراب

• وهدل الحمام

كما تقول :

• أْبَرِ النَّخْلَ

• وَأَجِجِ النَّارَ

• وَأَهْلِ امْرَأَةً

• وَبَخْسِهِ حَقَّهُ

• وَشُمْتُ الْبَرْقَ

• وَطَرَقَ الْحَدِيدَ

• وَعَنُونَ الْكِتَابَ

والأمثلة على ذلك كثيرة سيرد ذكرها في المكان المناسب. و« تقول :

• جززت الشاة

• وحلقت العنز

1 احترزنا بذلك من ثنائية الاستعمال في كتابات جبران.

لا يكون الحلق في الضأن والجز في المعزى

• وتُخَفَضُ الجارية

ولا يقال في الغلام» (السبوطي، المزهج ج1 ص436). وإنما يقال :

• خَتَنَ الغلام

فالجز يقتضى أن يكون مفعوله من الماشية ذي صوف شاة أو خروفا أو كبشا والحلق يكون لما كان ذا شعر ماشية أو إنسانا. يقال مثلا :

• «حَلَقَ الحَلَّاقُ رَأْسَهُ» (الزمخشري، أب (حلق) ص139).

كما يقال :

• « جَزَّوْا ضَأْنَهُمْ وحلقوا مَعَزَهُمْ » (ن م (جزز) ص92)

والخفص لا يكون في الإنسان الشاب إلا لمن كان له بظُرٌ وهي الجارية والختن لمن يكون له قُلْفَةٌ وهو الغلام. وفي هذا اختلاف بين اللغويين فقد يستعمل الختن لهما معا فالظاهر أن فعل القطع هذا يحدد مفعوله معجميا لا يكتفي بحقله على نحو ما يتنبأ بذلك نظام القواعد في النحو التوليدي إلا أن إمعان النظر في مثل هذه التراكيب يجعل الباحث يقتنع بأن التعالق بين الفعل والمفعول شديد القوة بدرجة يحار معها في معرفة أيهما يحدد الآخر بل ربما سمح هذا التعالق بالقول بأن المفعول به هو الذي يحدد في حقل القطع هذا الفعل ذلك أن الفعل يختلف باختلاف نوع المادّة الحيوانية الواقع عليها القطع. فإذا كانت شعرا أو صوفا كان الفعل تباعا حلق وجز. ولا يجوز مثلا القول :

• خلقت الشاة

• وجززت العنز.³

وإذا كانت بظرا أو قلفة كان الفعل خفص أو ختن. ولا يختلف الأمر في بعض الأفعال الأخرى المنتمية إلى حقل الضرب. يقال :

• « خَذَفَهُ بالحصى

1 يبدو و أن جَزَّ تستعمل في المعاجم أيضا للشعر والزرع والنخل. قال الزمخشري: يقال :

• «جَزَّ الشعر والزرع والنخل» (أ ب (جزز) ص92)

وقال صاحب اللسان : «جز الصوف والشعر والنخل والحشيش يجره جزا وجزة حسنة هذه عن اللحياني» وجز النخلة يجرها جزا وجزازا وجزازا عن اللحياني: صرمها. ولعل الاستعمال كان من أول الأمر على غير ذلك لا يخلو من تخصيص. فقد تمحض الجز فيه للشاء على نحو ما يظهر من قول الزمخشري. ويقال :

• جَزَّوْا ضَأْنَهُمْ وحلقوا مَعَزَهُمْ (أ ب (جزز) ص92)

ثم توسع في استعمال الفعل. وهو ما يفسر نسبة ابن منظور هذا الكلام إلى اللحياني.

2 قال ابن منظور : ختن الغلام والجارية يختنهما ويختنهما ختنا والاسم الختان والختانة وهو مختون. وقيل : الختن للرجال والخفص للنساء (اللسان (ختن) م2 ص791).

3 وإن جاز في كتب اللغة

• جز الشعر

• وحذفه بالعصا

• وقذفه بالحجر» (السيوطي ، المزهري ج 1 ص 55)

فالفاعل يقتضي فاعلا ومفعولا به أولا سمتهما الانتقائية [+ إنسان] ومفعولا ثانيا مركبا بالجر سمتة [+ آلة] لكن هذه القيود لا تسمح بانتقاء مخصص رأس المركب الواقع مفعولا به ثانيا مقولة كبرى فلا تمنع سمة [+آلة] مثل :

• حذفه بالحصى

• وحذفه بالعصا

فنظام القواعد يتنبأ باقتضاء الفعل مفعولا به ثانيا مقولة كبرى أداة ولكنه لا يتنبأ بمخصص هذا المركب معجميا ويمدّي التعالق بينه وبين الفعل .
وإذا كان بالإمكان التنبؤ بنوع العلاقة القائمة بين الفاعل والمفعول به اعتمادا على الأدوار الدلالية التي يسندها الفعل لكل من الفاعل والمفعول كما في نحو :

• ركل زيد عمرا

• و ضرب زيد بكرا

• و عاث الذئب في الغنم

• و لطمتها لطمه طوحتها

• و افترس الأسد حمارا وحشيا

فإن نظام القواعد في التحو التوليدي ليس بقادر على التنبؤ بعلاقة السن القائمة بين الفاعل والمفعول صغرا أو كبيرا في نحو :

• زق الطائر فرخه

• و وضعت المرأة مولودا

• و طلق الرجل امرأته

فالتنافر في المثالين الأولين بين الفاعل والمفعول به في السن شديد فالأول كبير والثاني حديث عهد بالحياة في بداية نشأته ولكن التطابق فيها واقع في المثال الأخير فكلاهما ناضج . إن السمات الانتقائية لا تكفي لوحدها في تبين هذه العلاقة ولكن اعتماد تحليل الفعل دلاليًا إلى أصغر وحداته قد يمكن من الاهتمام إلى مايفيد ذلك .

وليس يستطيع هذا النظام التنبؤ بعلاقة التضمن القائمة بين المفعول المنطقي والمفعول التحوي بالاعتصار على وسم الفعل للمفعول في مثل :

• جَمَرَّ النخلة

• و شَجَرَ الشجرة

فما المفعول التحوي فيها إلا جزء من المفعول المنطقي .

1 جاء في أساس البلاغة : جَمَرَّ النخلة تجميرا : قطع جماها « (أب س) جَمَرَّ (ص 99)

2 قال ابن منظور : « شجر الشجرة والنبات شَجْرًا : رفع ما تدلى من أغصانها » .

فالسمة الانتقائية [+ إنسان] التي يسم بها الفعل الفاعل والسمة [+ نبات] التي تسم المفعول لا تسمح بذلك كما لا تستطيع هاتان السمتان تفسير لا مقبولة مثل:

* جَمَر الورد

* وشجر الزهرة

ولكن ما يمكن من التنبؤ بهذه العلاقة ويفسر لا مقبولة مثل هذه التراكيب لا صلة له بالسّمات الانتقائية على الإطلاق. بل هو صرفي معجمي. إنه اشتراك الفعل والمفعول الحقيقي في الجذر في المثال الأول واشترائه والمفعول التحوي فيه في الثاني. وهو فضلا عن ذلك مأدج عليه من استعمال هذه العبارات المسكوكة في المثال الأول.

2 - في النحو العربي

ليس تحديد الفعل خصائص المكونات الأولية الأساسية من مباحث النحاة العرب إلا ما كان منها يتصل بنوع مقولة الفاعل والمفعول به الذي تقتضيه أفعال تنتمي إلى حقول معينة ولكن الباحث لا يعدم في مواطن متفرقة من مؤلفاتهم ملاحظات متصلة بتخصيص الفعل فاعله ومفعوله.

2-1- أنواع المباحث

وهي كثيرة تتوزع على أبواب مختلفة ومباحث متنوعة.

- صرفية متصلة بوزني تفاعل (انظر سيبويه ج 4 ص 69) وفعل (انظر ابن يعيش ج 7 ص 159)

- ومعجمية على نحو ما يتبين من بعض أمثلة سيبويه في «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة» (الكتاب ج 1 ص 25-26) ومن بعض أمثلة السيوطي في مبحثي «مناسبة اللفظ للمعنى» (انظر المزهري ج 1 ص 50-51) و«معرفة الأضداد» (انظر ن م ج 1 ص 389). وسيكون تحليل هذه الأمثلة وغيرها في مبحث الخصائص المعجمية (انظر ص 482-492)

- ونحوية خاصة تتصل

- إما بخصائص بعض الأفعال التوزيعية مثل أفعال المقاربة (انظر في ذلك : المبرد ج 3 ص 68 وابن هشام، المغني ج 2 ص 75 وشرح شذور الذهب ص 189 و 267-274 وابن يعيش ج 7 ص 115-126) وأفعال القلوب (انظر مثلاً: المبرد «هذا باب الأفعال التي لا تكون أن معها إلا ثقيلة والأفعال التي لا تكون معها خفيفة والأفعال المحتملة الثقيلة والخفيفة» (ج 3 ص 7-8) وأفعال القول (انظر المبرد ج 4 ص 78 وابن هشام، المغني ج 2 ص 399 و 416 والسيوطي، همع الهوامع ج 2 ص 242-244) والمتعدى إلى مفعولين بدون حرف وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جرّ (انظر في ذلك ابن السراج ج 1 ص 177-178 وابن هشام، شرح الشذور ص 369-376) وأفعال أخرى يكون مفعولها مركبا بالموصول الحرفي (انظر المبرد ج 3 ص 78)

- وإما بمسائل إشكالية وظائف وردت في باب المنصوبات مثل باب «المفعول معه» (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 198) وباب المفعول فيه وباب التمييز (ن م ج 2 ص 75) أو في غير المنصوبات في «ذكر أماكن في الحذف يتمرن بها العرب» (انظر ابن هشام، المغني ج 2 ص 623) أو في بنى يصعب تحديد وظيفتي الفاعل والمفعول فيها (انظر «ما يعرف به الفاعل من المفعول» ن م ج 2 ص 454) أو تخالف المعتاد في تركيبها بما فيها من عدول تقدما وتأخيرا يعسر على المتعلم فهمه مثل التي ترد في «مسوغات الابتداء بالثكرة» (ن م ج 2 ص 467-472) أو حذفاً مثل تلك التي ترد في «ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب» (ن م ج 2 ص 623). فقد اختلف في وظيفة شركائكم في الآية :

• (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) (10 يونس -71)

واحتج الذين خرجوا هذا المركب بالإضافة على المفعول معه بسمات أجمع الانتقائية (انظر تفصيل ذلك في ص 487). وقال ابن يعيش : « تقول :

زيد ضارب أمس

ولا يجوز :

* زيد يضرب أمس

فتنقل الفعل المضارع إلى الماضي بقرينة كما فعلت في الاسم و يجوز :

• لم يضرب أمس

فلما نقلته على حد لا يجوز في الاسم عملت فيه إعراباً لا يكون في الاسم» (ابن يعيش ج 7 ص 41 وانظر سيبويه ج 1 ص 25-26).

وقال في تمييز النسبة من نحو :

• « طاب زيد نفساً

• و تصبب عرقاً

• و تفقأ شحماً

المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشحم بالتفقؤ ... فإذا قلت: طاب زيد نفساً فتقديره :

• طابت نفس زيد

وإذا قلت : تصبب عرقاً فتقديره :

• تصبب عرقه

وإذا قلت : تفقأ شحماً فتقديره :

• تفقأ شحم زيد

ولمّا غيرت بأن يُنقل الفعل عن الثاني إلى الأوّل فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللفظ واستغنى الفعل به . فانتصب ماكان فاعلاً على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلّق والفعل ينصب كل ما تعلّق به بعد رفع الفاعل . وقوله : «لأنّ

الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث. وذلك وصف في الفاعل. فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالاً . . . إلا أن تريد المجاز. كذلك قولك : طاب زيد وتصبب وتفقأ لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ. فلم بذلك أن المراد المجاز» (ابن يعيش ج 2 ص 75).

وهذه المباحث تقسم باعتبار اشتراك النحاة فيها أو تفرد بعضهم بها إلى ضربين فالضرب الأول هو الصرفي والنحوي وهو يكاد يكون قاسماً مشتركاً بين النحاة على نحو ما يتضح من الإحالات وأما الثاني فهو المعجمي وهو موضع التفرد عادة.

2-2- الخصائص التوزيعية

اهتم النحاة العرب القدامى بخصائص بعض الأفعال التوزيعية فلم يقتصروا في تناولها على ملاحظة اقتضاها عدداً معيناً من المحلات يختلف باختلاف حقولها الدلالية كما فعلوا في غيرها بل لاحظوا أن بعضها يستوجب نوعاً من المقولات بعينه وأنه يجوز في مقولة بعض المحلات التي يفترق إليها البعض الآخر أكثر من وجه. فعلوا ذلك في الحديث عن كل من أفعال حكاية القول وأفعال المقاربة وبعض أنواع المتعدي إلى مفعولين بل وعمدوا في أحيان قليلة إلى التنظير لنوع المقولة الكبرى التي يقتضيها الفعل.

2-2-1- الفعل ومقولة الفاعل :

تحديد الفعل الفاعل مقولة أو خصائص أمر ليس من مباحث النحاة العرب القدامى إلا في تناولهم فعلي المدح والذم وبعض أفعال المقاربة وفي فاعل ثبت وأتضح. فقد اشترطوا في فاعل المدح أو الذم أحد وجهين :

- أن يكون ضميراً مقدراً يفسره الاسم الظاهر بعدها محلاً. فقد وجب

في نحو :

• (يَتَسَيَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (18 الكهف - 50)

• ونعم رجلاً زيد

أن يكون فاعل فعل الذم أو المدح « مضمر مستترا مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز » (ابن هشام، شرح قطر الندى ص 186)

- أو « أن يكون اسماً معرفاً بالألف واللام نحو :

• (نَعَمْ الْعَبْدُ) [(38 ص - 30)]

أو مضافاً لما فيه أل كقوله تعالى :

• (وَ لَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) [(16 النحل - 30)]

• (فَلْيَسِّرْ مَتَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) [(16 النحل - 29)] « (ن م ص 186)

وقال الزمخشري بوجود مذهبين في عسى :

- « أحدهما أن تكون بمنزلة قارب. فيكون لها مرفوع ومنصوب. إلا أن

منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأولاً بالمصدر كقولك :

• عسى زيد أن يخرج

في معنى قارب زيد الخروج: قال الله تعالى:

• (فعسى الله أن يأتي بالفتح) [(5 المائدة -52)]

- والثاني أن تكون بمنزلة قَرَّبَ. فلا يكون لها إلا مرفوع. إلا أن مرفوعها أن مع الفعل في تأويل المصدر كقولك:

• عسى أن يخرج زيد

في معنى قرب خروجه. قال الله تعالى:

• (و عسى أن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [(2 البقرة -216)]

«الزمخشري، المفصل ص 269 وابن يعيش ج 7 ص 115»

«فإن تكرهوا بموضع رفع بأنه فاعل ووقعت الكفاية به لتضمينه معنى الحدث الذي كان في الخبر» (ابن يعيش ج 7 ص 118). ولم ير ابن يعيش مانعا من أن يجوز في قولك:

• عسى أن يقوم زيد

أن يكون زيد مرفوعا بعسى وأن يقوم في موضع نصب بأنه خبر مقدم ويكون في الفعل على هذا التقدير ضمير من زيد يظهر في التثنية والجمع» (ن م ج 7 ص 118).

وكذلك الشأن في أوشك. فواجب أن يكون فاعله مركبا بالموصول الحرفي نحو:

• يوشك أن يحيي زيد

وعدد الفهري طبقات الأفعال الثلاث التي تقتضي مكونا يكون جملة. فكانت ثلاثا. ومن أمثلة الطبقة الأولى «أفعال مثل ثبت و أتضح ... إلخ تقول:

• ثبت أن المسألة معقدة» (الفهري، 1988 ج 2 ص 72)

2-2-2- الفعل و مقولة المفعول به

2-2-2-1- اقتضاؤه مفعولا به جملة

أجمع التحاة على أن أفعال حكاية القول تقتضي مفعولا به جملة. قال المبرد:

«لا ترى أنك تقول:

• قال زيد: عمرو أخوك

• و قلت: قام عبد الله

ولو كان فعل لا يقع بعده الحكاية لم يجوز أن يكون إلى جانب قام. لو قلت:

* ضربت: قام زيد

وما أشبهه لم يجوز في معنى ولا لفظ» (المبرد ج 4 ص 78)

1 مفهوم الجملة عندهم واسع يشمل الجملة الفرعية وهي ما نصلح عليها بالمركب الإنشائي وما كان مركبا مخصصه مركبا بالموصول والجملة الابتدائية الواقعة مفعولا للقول وهو المقصود بالجملة هنا.

وعدد ابن هشام المواطن الثلاثة التي يقع فيها المفعول به جملة (انظر المغني ج2 ص412-418 والسيوطي، همع الهوامع ج2 ص242-244) فكان «أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه» (المغني ج2 ص412-416) من نحو : قال ووصى وأوصى ونادى ودعا وأخبر. «فالأول نحو» :
• (قال : إني عَبْدُ اللَّهِ) «(19 مريم 30-)

والثاني مثل :

• (ووصى بها إبراهيم بنه ويعقوب : يا بني إن الله اصطفى لكم الدين)
(2 البقرة 132-)

• (و نادى نوح ابنه و كان في مغزل : يا بني اركب معنا) (11 هود 42-)

و قراءة بعضهم :

• (فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ) (54 القمر 10-)

بكسر الهمزة و قوله :

• رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا غُرَبَانَا

رُوي بكسر إن «(ابن هشام، المغني ج2 ص413). وقد اتفق نحاة المدرستين في كون :

• (يا بني إن الله اصطفى لكم الدين)

• (يا بني اركب معنا)

• (وإني مغلوب)

في الأمثلة السابقة في محل نصب مفعولا به . إلا أنهم اختلفوا في عمل التصبب فيها . فأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه الفعل المذكور في الجملة وهو في الأولى وصى وفي الثانية نادى وفي الثالثة دعا وفي الرابعة أخبر . وأما البصريون فأروا أن العامل واحد فيها جميعا ، وهو فعل القول المقدّر (انظر ن م ج2 ص413) . وذهب ابن هشام مذهبه و رأى في «التصريح بالقول في نحو :

• (نادى نوح ربه . فقال : رب إن ابني من أهلي) (11 هود 45-)

ونحو :

• (إذ نادى ربه نداء خفياً . قال : رب ، إني وهن العظم من 19 مريم

3 و4-)

حجة تؤيد قولهم . فالاختلاف بين البصريين والكوفيين في العامل التصبب في الجمل ، هو اختلاف ضمني في القول باقتضاء ما فيه معنى الحكاية من الأفعال مفعولا جملة أو عدمه .

فأما الذين قالوا بالاقتضاء فقد تمسكوا بالبنية السطحية ونبذوا التأويل . وأما

1 - اختلف في وظيفة الجملة فيها . فخرجها جمهور النحاة على المفعولية ، واعتبرها بعضهم مفعولا مطلقا (انظر في ذلك ابن هشام ، المغني ج2 ص412) .

2 - القراءة المشهورة فيها بفتح همزة أن

الذين نفوه فتجاوزوا البنية السطحية إلى بنية عميقة وعمدوا إلى تأويل ما يخالف مصادراتهم ظاهرا بتقدير فعل محذوف ووجدوا في الاستعمال ما يدعم موقفهم. ففعل حكاية القول يستوجب وحده في نظر البصريين مفعولا به جملة. وقد خرج النحاة بالتأويل أيضا ما خالف ولو ظاهرا قولهم باقتضاء فعل القول مفعولا به جملة. فهذا صاحب المقتضب يجعل نصب (سلاما) في الآية :

• (و إِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا : سَلَامًا) (25 الفرقان 36 -)

على المصدرية لا على المفعولية. فيقول « فإنما انتصب لأنه مصدر عمل فيه فعله لا القول والمعنى والله أعلم :

• وقالوا : سلمنا سلاما » (المبرد ج 3 ص 79)

وهذا ابن هشام يخرج الجملة :

• (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)

في نحو :

• (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)

(5 المائدة 9)

على التفسير «لأن وعد يتعدى لاثنين. وليس الثاني هنا (لهم مغفرة) لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 402). وهو يقيس بعض التراكيب الإشكالية من نحو :

• (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)

في الآية :

• (أَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا : هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) (21 الأنبياء 3 -)

على سلام (عليكم) في نحو :

• (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (13 الرعد 23 -)

(24)

فيجيز فيما يجيز «أن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 399).

وتعرض الفهري من المحدثين إلى اقتضاء بعض الأفعال محلا يكون «جملة»² وقسم هذه الأفعال بحسب قوة الجملة الإنجازية التي تقتضيها. فلاحظ وجود «ثلاث طبقات من الأفعال :

- أفعال لا تطلب إلا جملا خبرية.

1 - لم يقتصر في ذلك على المفعول كما يتبين مما يلي

2 - استعمل الفهري الجملة بالمفهوم التراثي.

- وأفعال لا تطلب إلا جملا استخباريّة.
- وثالثة تطلبهما معا (الفهري، 1988 ج 2 ص 72)
- ومن أمثلة الثانية « سأل و استفهم و نظر ... إلخ تقول :
- * سألته : هل جاء زيد ؟

ولا تقول :

- * سألته إنّ زيدا جاء . (ن م ج 2 ص 72)
- ومن أمثلة الثالثة : « درى و علم و عرف إلخ. تقول :
- علمت أن زيدا قائم .

ولا تقول :

- * لا أعلم : هل زيد قائم¹ (ن م ج 2 ص 72)
- 2-2-2- مفعولا به أو خبرا يكون مركبا بالموصل الحرفي :
- (أ) المفعول به :

وأما المفعول به الواقع مركبا بالموصل الحرفي فمبحث اهتم به النحاة مبكرا فقد خصّه المبرد بفصل في المقتضب سماه « باب الأفعال التي لا تكون أن معها إلا ثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة » (المبرد ج 3 ص 7).

وهي أفعال لا تخرج عن أحد حقلين حقل النفس وحقل العلم شكّا أو يقينا وفيه قسم هذه الأفعال بحسب خفة التّون في الموصول الحرفي الواقع رأسا للمركب بالموصل الذي يكون مفعولا لها أو ثقلها إلى ثلاثة أضرب بالرجوع إلى حقل الفعل العامل في المفعول.

- فما كان من الأفعال دالا على الثبوت والاستقرار مثل أفعال العلم كانت نون الموصول الحرفي في مفعوله ثقيلة . «وذلك قولك :
- قد علمت أنّ زيدا منطلق.

فإن خففت فعلى إرادة التثقل والإضمار. تقول :

- قد علمت أن سيقوم زيد
- تريد أنه سيقوم زيد، قال الله عزّ وجلّ :
- (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى) (73 المزمل -20)
- لأنه شيء قد استقرّ، ألا ترى أنه لا يصلح :

* علمت أن يقوم زيد (المبرد ج 3 ص 7)

- و ما لم يثبت منها كانت نون الموصول معه خفيفة نحو :
- « خفت أن يقوم يا فتى
- و أرجو أن تذهب إلى زيد

1 - هذا رأي الفهري. ومن الباحثين من يخالفه الرأي في لا مقبولة هذه الجملة.

لأنه شيء لم يستقر، فكل ما كان من الرجاء والخوف هذا مجازاً» (المبرد ج3 ص7)

- وما كان من الظن منها اشتركت فيه الخفيفة والثقيلة. وعلل المبرد احتمال الوجهين فقال: فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك كما استقر الأول في علمك «وذلك قولك:

• ظننت أنك تقوم

• وحسبت أنك منطلق

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر. فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى وهذه الآية تقرأ على وجهين:

• (وَ حَسِبُوا أَن لَّا تَكُونَ فِتْنَةً)

(أَن لَّا تَكُونَ فِتْنَةً) (المبرد ج3 ص7)

ولقد تفرد ابن هشام من النحاة المتأخرين بتتبع دقائق الاستعمال في دراسة مقولة المفعول الذي تستوجه بعض أفعال القلوب مما لم يكن موضع اهتمام جمهور النحاة، فهاهو يسرد صدر بيت شد فيه استعمال زعم عن مألوف العادة. وهو:

• زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَ لَسْتُ بِشَيْخٍ¹. (ابن هشام، شرح الشذور ص258)

ويعقب عليه فيقول: «والأكثر تعدي زعم إلى أن أو أن وصلتها نحو:

• (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا) [64 التغابن 7-]

وقوله:

• وقد زعمت أنني تغيرت بعدها» (ن م ص259)

ويؤيد مذهبه بالمنقول من الشعر حيناً على نحو ما تقدم وبآي القرآن آخر (انظر ابن هشام، المغني ج2 ص594) إذ الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على أن وصلتها ولم يقع في التنزيل إلا كذلك» (ن م ج2 ص594). لذلك يعترض على تخريج النحاة نحو:

• (أَيِّنْ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) (28 القصص 62- و74)

على تقدير «تزعمونهم شركاء والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل:

• (وَ مَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ) [6]

(الأنعام 94-)]

ولأن الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا، بل على أن وصلتها» (ابن هشام، المغني ج2 ص594).

وهو يتجاوز زعم إلى كل من «تَعَلَّمْ» و«هَبْ». فيراهما يتفقان وزعم في الخصائص التوزيعية مع شيء من الاختلاف في الاستعمال بين الفعلين الأولين والثالث يقول:

1 - وعجز البيت: إنما الشيخ من يدب ديباً (راجع أيضاً في ذلك المغني ج2 ص594)

«ومثله في هذا الحكم» تعلم» كقوله :
 • تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي : وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ ..

ومن القليل فيها قوله :
 • رَزَعْمَتِي شَيْخًا وَكُنْتُ بِشَيْخٍ إِذَا الشَّيْخُ مِنْ يَدٍ دَبِيبًا .

وقوله :
 • تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا : فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ (ابن هشام، المغني ج 2 ص 594)

و على نقيض ذلك هَبْ بمعنى ظن . فالغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين كقوله :
 • فَقُلْتُ أَجْزَنِي أَبَا خَالِدٍ : وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا
 و وقوعه على أَنَّ وصلتها نادر حتى زعم الحريري [(ت 16هـ)] أن قول الخواص :

• هَبْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ
 لحن و دُهِلَ عن قول القائل :
 • هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حَمَارًا

ونحوه (ن م ج 2 ص 594) مخالفا في ذلك ابن سيده¹ (ت 458هـ) .
 ب) خبر بعض أفعال المقاربة :

اعتبر النحاة أَنَّ أفعال المقاربة لا تختلف عن الأفعال الناقصة في عملها وتوزيعها وإن جزئيا وفي دلالتها . فهي تتفق في عدد المحلات التي تقتضيها وفي إفادة معناها في خبرها (انظر ابن يعيش ج 7 ص 115) ، و في الإعراب الذي تسنده إلى المحلّين اللذين تقتضيها ولا تختلف عنها إلّا في نوع مقولة الخبر . «ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب على حدة» (ابن هشام، شرح الشذور ص 189) . فلا يكون خبرها «إلا فعلا مضارعا ثم منه ما يقترن بأن و منه ما يتجرّد عنها» (ن م ص 189) .

ولقد شقّق ابن هشام الحديث عنها في باب المنصوبات وقسمها على أساس اقتران خبرها بأن وجوبا أو جوازا أو التجرّد عنه إلى أربعة أقسام جعل أولها لما يجب اقتران خبرها بها . وهو حرى واخلولق . « تقول :

• حرى زيد أن يفعل
 • واخلولقت السماء أن تمطر» (ن م ص 267-268)

1 - قال ابن منظور : « تقول :

• هب زيدا منتلقا

بمعنى احسب يتعدّى إلى مفعولين . ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى ، ابن سيده هبني فعلت ذلك » (اللسان (وهب) م 6 ص 991)

وكان النّحة قد اعتادوا أن يستشهدوا على ما يكون منها خبره مركباً بالموصول الحرفي لا يجوز فيه غير ذلك بعسي وأوشك (انظر ابن يعيش ج 7 ص 115) نحو :

- (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) (17 الإسراء -8)
- و (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) (5 المائدة -52)
- و عسى زيد أن يخرج .

وقول الشاعر :

• وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ : هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا فَيَمْنَعُوا
وخبرها «مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأولاً بالمصدر» (ابن هشام ، شرح
الشدور ص 270) « و لا تقول :

• عَسَيْتُ الْقِيَامَ » (المبرد ج 3 ص 68)

وخالف ابن هشام فيها بقية النّحة فجعلها في «القسم الثاني» : « ما الغالب اقترانه
بها » (ن م ص 269-271) فاستشهد بورود خبرها بغير أن يبيتي شعر أولهما :

- عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

والثاني :

• يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَائِهِ يُؤَافِقُهَا
واختلف النّحة في نحو خبر كاد وكرّب فقد أوردهما المبرد في أمثلة ما يتجرّد خبره
من أن (انظر المبرد ج 3 ص 73) وتابعه في ذلك ابن يعيش فـ«خبرها مشروط فيه
أن يكون فعلاً مضارعاً متأولاً باسم فاعل كقولك :

• كاد زيد يخرج» (ابن يعيش ج 7 ص 119)

و« كَرَّبَ . . . و أخذ وجعل يستعملن استعمال كاد. تقول :

• كرب يفعل

كما تقول :

• كاد يفعل» (ن م ج 7 ص 117)

«ولم يذكر سيبويه في خبر كَرَّبَ إلّا التجرّد» (ابن هشام ، شرح الشدور ص 279) .
ولكن ابن هشام جعلها في القسم الثالث «وهو ما يترجّح تجرّد خبره من أن وهو
فعلان كاد وكرّب . مثال التجرّد منها قوله تعالى :

• (وَمَا كَادُوا يَقْعَلُونَ) (12 البقرة -71)

و قول الشاعر :

• كَرَّبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هَذَا غَضُوبُ

و مثال الاقتران بها قول الشاعر :

• كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مُذْ نَوَى حَشَوَ رَبِطَةً وَ بَرُودِ

وقوله :

• سَقَاهَا دَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظِّمَاءِ وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَ

(شرح الشذور ص 270-274)

2-2-3 أو ما يكون أحد المحلات التي يقتضيها مركباً إسنادياً¹
أجمع جمهور النحاة على أن أفعال الشروع وبعض أفعال المقاربة تقتضي خبراً
يكون مركباً إسنادياً فعلياً وأجازوا في بعض هذه الأفعال وجهين : أن يرد خبرها
مركباً إسنادياً أو مركباً بالموصول الحرفي². تقول :

- كرب يفعل
- و جعل يقول ذلك
- وأخذ يقول

قال الله تعالى :

• (وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ) [(7 الأعراف -22-)]³ (الزمخشري، المفصل

ص 272 وانظر ابن يعيش ج 7 ص 119)

فيقتضي الفعل خبراً يرد مركباً إسنادياً فعلياً لذلك قال الزمخشري : «خبرها مشروط
فيه أن يكون فعلاً مضارعاً متأولاً باسم فاعل» وقال ابن يعيش في شرحه على
المفصل : «ولا يكون الخبر إلا فعلاً صريحاً ولا يقع الاسم فيه» (ابن يعيش ج 7
ص 126).

وتابع ابن هشام النحاة في أفعال الشروع فخصّها «بالقسم الرابع : ما يتمتع اقتران
خبره بأن» (شرح الشذور ص 275) واستدل على ذلك بآية وستة أبيات شعر
أوردها تامة أو مجزأة، قال : « قال الله تعالى :

• (وطفقا يخصفان)

وقال الشاعر :

• وَ قَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وقال الشاعر :

• فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَ فِي الإِعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَ سُؤَالُ

وقال آخر :

• أَرَأَاكَ عَلِفْتَ تَقْلُمُ مَنْ أَجَزَنَا

وقال :

1 - يختلف المصطلح المستعمل في الدلالة على هذا المفهوم فهو الجملة في التراث النحوي والجملة
الفرعية عند بعض المعاصرين والمركب الإسنادي عند آخرين

2 تقدم ذكره.

في نقل الأصل بعض التحريف.

4 هذا الشاهد صدر بيت عجزه

• وظلم الجار إذلال المجير (انظر ابن هشام، شرح الشذور ص 276 الهامش 134)

قال ابن منظور : «وعلق فلان يفعل كذا : ظل كقولك طفق يفعل كذا... و في الحديث :

• فعلقوا وجهه ضرباً أي طفقوا وجعلوا يضربونه» (اللسان (علق) م 4 ص 865)

• أنشأت أعرب عما كان مكنونا¹

وقال :

• هَبَيْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى²

وقال :

• وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلْتُ³ نَفُوسَهُمْ قَبْلَ الْإِمَانَةِ تَزْهَقُ⁴ (ش ذ ص 275-278)

وخالفهم في كرب وكاد فقد جعلهما في القسم الثالث ما يترجح تجرد خبره من أن « (ش ذ ص 271) كما افترق عنهم بإضافته المفعول الثاني لظن والثالث لأعلم . إلا أنه اكتفى في الاستشهاد بمفعول ظن موردا بيت أبي ذؤيب⁴ :

• فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِئْتُ الْحِلْمَ بَعْدُكَ بِالْجَهْلِ⁵ (المغني ج 2 ص 416)

ولعله أشار في علم إلى بعض أمثلة النحاة القليلة المصطنعة من نحو :

• أعلمت زيدا بكرا أبوه مسافر

وقد كان النحاة ألحوا في اعتقادي إلى اقتضاء هب بمعنى ظن مفعولين يجوز في ثانيهما أن يكون مقولة معجمية ومركبا إسناديا فعليا . واستشهد ابن سيده على ورود المفعول الثاني على الوجه الثاني بنحو :

• «هَبْنِي فَعَلْتُ ذَلِكَ»⁵ (انظر ابن منظور (وهب) مجلد 6 ص 891)

2-2-4- ما يجوز في مفعوله أن يكون مركبا بالجر أو ما يجوز في مفعوله الثاني ذلك .

يلاحظ الباحث في التراث التحوي العربي أن النحاة قد تبتهوا منذ أول عهد العرب بالتأليف في النحو إلى وجود أفعال تقتضي مفعولا ثانيا فيه وجهان :

- أن يكون مقولة معجمية .

- أو مركبا بالجر .

وهي أفعال «كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة » (سيبويه ج 1 ص 39) وقد أوردها سيبويه في «باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصر على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى

1 هذا عجز بيت صدره :

لَمَّا تَبَيَّنَ مِنَ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ
(انظر شرح الشذور ص 277 الهامش 135)

2 هذا الشاهد صدر بيت عجزه :

فَلَيْحٌ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللُّومِ مَغْرِيَا

3 «يقال : هل هلت أدركه كما يقال : كدت أدركه» (ابن منظور (هَلَّلَ) م 6 ص 824)

4 هو شاعر مخضرم .

5 وقد تقدم ذكره في الهامش 1 ص 464

الأول» (ن م ص 39) وأولاهما من العناية ما لم يوله لأفعال العطاء¹ لاختلاف خصائصها التوزيعية عنها جزئياً وذكر عشرة أفعال هي :

• ألقى وأمر واختار ودعا² وسمى وعرف واستغفر وكنى وتنبا وأوضح.
واستشهد على توزيعها بثلاثة أضرب من الشواهد النقلية شعرا أو قرأنا أو استعمالا هي قول المتلمس :

• أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
وقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي³ :

• أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ
وقول الشاعر :

• اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصُهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
وقوله تعالى :

• (وَاسْتَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (7 الأعراف 155 -)
وقولك :

• «دعوتك زيدا»

• وسميته زيدا.

و قول العرب

• كُنَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

• وَتُبَيْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ

و الأصل فيها⁴ أن تتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر فتقول :

• اخترت فلانا من الرجال

• وسميته بفلان

كما تقول :

• عرفته بهذه العلامة

• وأوضحته بها

• وأستغفر الله من ذلك.

فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمس :

1 اقتصر سبويه في الضرب الأول من الأفعال التي يمكن الاقتصاد فيها على المفعول الأول على أفعال العطاء دون غيرها. ولكن ابن السراج أضاف أفعال الجعل الصرفي من نحو : أضريت زيدا (انظر الأصول ج 1 ص 177)

2 «إذا أردت دعوتك التي تجري مجرى سميته وإن عנית الدعاء إلى أمر لم يتجاوز مفعولا واحدا» (سبويه ج 1 ص 37).

3 نسب سبويه هذا البيت إلى عمر بن معد يكرب الزبيدي والحق أنه مختلف في نسبه. فقد ورد في شعرين مختلفين أحدهما الشاعر معلوم والآخر مختلف في قائله. «فقيل : عمرو بن معد يكرب وقيل العباس بن مرداس وقيل زرة بن السائب وقيل : خفاف بن ثذبة» (ن م ج 1 ص 37 الهامش 3).

4 ذكرنا ثمانية منها وسيرد الفعلان الآخران في ما يلي.

• أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
يريد على حَبِّ الْعِرَاقِ، كما تقول :
• نبئت زيدا يقول ذلك

أي عن زيد (سيبويه ج 1 ص 38)

ونسج ابن السراج على منوال سيبويه . فتناول هذه المسألة عرضا في الحديث عن تقسيم الفعل المتعدي إلى مفعولين إلى ضريين أحدهما «ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جرّ إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجرّ فيه . فيجوز فيه الوجهان في الكلام» (ابن السراج ج 1 ص 177-178)

ويبدو تأثر ابن السراج بسيبويه في هذا الباب شديدا . فليس ما يقوله في الغالب إلا رجوع صدى لما كان صاحب الكتاب قد قاله . فهو ينقل عنه عدد الأمثلة الأساسية² وترتيبها والشواهد عليها (انظر ابن السراج ج 1 ص 177-180).

وليس صاحب الأصول بدعا في ذلك . فقد اعتاد النحاة أن يردّوا في هذا المبحث ما جاء في الكتاب . ولم يتميز منهم إلا القليل مثل ابن هشام . فقد تخلص من أسر الكتاب في عدد الأمثلة والشواهد خاصة إذ جعل الأفعال التي تفتقر إلى «مفعولين أولهما مسرّح دائما أي مطلق من قيد حرف الجرّ والثاني تارة مسرّح منه وتارة مقيد به» (ابن هشام ، شرح الشذور ص 369) عشرة . ستة منها ذكرها صاحب الكتاب وأربعة أخرى وردت في شرح الشذور وهي :

- «صدق بتخفيف الدال نحو»

• (ولقد صدّقكم الله وعدّه) (3 آل عمران 152 -)

• (ثم صدّقناهم الوعد) (21 الأنبياء 9 -)

تقول :

• صدقته في الوعد » (ابن هشام ، شرح الشذور ص 376)

- و« زوّج . تقول :

• زوجته هنداً وبهند

قال تعالى :

• (زَوَّجْنَاكَهَا) [33 الأحزاب 37 -]

و قال :

• (زَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ) [44 الدخان 54] « (ن م ص 376)

- و« كال ووزن . تقول :

• كُلْتُ لزيد طعامه

1 - ذكر مخالفة المبرد سيبويه في آلي ونبأ (انظر الأصول ج 1 ص 177-178)
2 - اقتصر على ثمانية منها وهي الأساسية ولم يذكر فعلين وردا في استشهاد سيبويه هما عزف وأوضح .

- وَكَلْتُ زَيْدًا طَعَامَهُ
- وَوَزَنْتُ لَزَيْدٍ مَالَهُ
- وَوَزَنْتُ زَيْدًا مَالَهُ

قال الله تعالى :

• (وَإِذَا كَانُوا مِنْهُمْ آوَى وَزَنُّوهُمْ يُخْسِرُونَ) [83 المطففين 3] « (شرح شذور

الذهب ص376)

لقد تناول النحاة بالدرس الفعل الذي يقتضي مفعولا به يجوز أن يكون مقولة معجمية أو مقولة كبرى مركبا بالجر. إلا أن مقاربتهم علاقة الفعل بهذا النوع من المفاعيل لم تكن منهجية، فقد اقتصروا عادة على الفعل الذي يكون مفعوله الثاني كذلك وأهملوا ما استوجب مفعولا واحدا يجوز فيه الوجهان.

فليس في كتبهم اهتمام بهذه المسألة إلا ما شذ منهم. فقد تفرد ابن هشام بالحديث عن هذا النوع من الأفعال في موطنين وفي أثرين مختلفين ذكره عرضا في المغني في وجوب تقدير المحذوف في باب الاشتغال من لفظ المذكور ما لم يمنع من ذلك معنى أو صناعة. قال : «إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو : زيدا نصحت له.

جاز أن يقدّر :

• نصحت زيدا

بل هو أولى من تقدير غير المفوظ» (ابن هشام، المغني ج2 ص617) وعني به في شرح شذور الذهب، فقد قسم الأفعال بحسب عدد المحلات التي تقتضيها ونوع مقولة المفاعيل التي تستوجبها إلى سبعة أقسام رابعها «ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد. تقول :

- شكرته
- وشكرت له
- ونصحته
- ونصحت له
- وقصدته
- وقصدت له
- وقصدت إليه

قال تعالى :

- (وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ) [(16 النحل -114)]
- (أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِإِلَهِكَ) [(31 لقمان -14)]
- (وَنَصَحْتُ لَكُمْ) [(7 الأعراف - 79 و93-)] (ابن هشام، شرح الشذور ص356)

ولكنّ المعاجم وبعض كتب اللغة الأخرى عنت بالمسألة . فكانت تشير إلى جواز الوجهين في بعض الوحدات وتعرض لاختلاف اللّغويين في أخرى . فلا اختلاف بين المعجميين في جواز الوجهين في مفعول ثار وقصد . تقول :

• «ثارت القتيل و بالقتيل : أي قتلت قاتله» (الفارابي ، ديوان الأدب ج 4 ص 206)

«وتقول :

• قصدته

• وقصدت إليه

• وقصدت له

بمعنى² (ابن منظور (قصد) م 5 ص 96) . ولكنّ الأمر على غير ذلك في نحو : تزوّج وشكر ونصح .

يقول ابن منظور في الأوّل : «وفي التهذيب : وتقول العرب :

• زوّجته امرأة

• و تزوّجت امرأة

و ليس من كلامهم :

• تزوّجت بامرأة» (ابن منظور (زوج) م 3 ص 61)

فالفاعل تزوّج في نظر الأزهرى (ت 370 هـ) يقتضي مفعولا واحدا يكون مقولة معجميّة (اسما) . ولكنّ الفراء يرى أنّ :

• « تزوّجت بامرأة

لغة في أزد شنوءة» (ن م (زوج) م 3 ص 61) . وكذلك الحال في نحو شكر ونصح ، وصاحب اللسان يعتبر شكر ونصح تما يجوز في مفعوله وجهان أن يتعدّى الفعل إليه بنفسه أو بحرف الجرّ ، يقول في الفعل الأوّل : «شكره وشكر له يشكر شكرا وشكورا وشكرانا . قال أبو نخيلة :

• شكرتُكَ إنّ الشكر حَبْلٌ من الثّقَى و مَا كُلُّ ما أوليته نِعْمَةً يَقْضِي

وحكى اللّحياني :

• شكرت الله

• وشكرت لله

• وشكرت بالله» (ابن منظور (شكر) م 3 ص 344)

وفي الثّاني : «نَصَحَه وله نصحا ونَصِيحَة ونَصَاحَة ونِصَاحَة . . . وهو باللام أفصح . قال الله تعالى :

1 لا يختلف ابن منظور عن الفارابي في هذا في غير إضافته المصدر و اسم الفاعل (قارن ما جاء في اللسان (ثار) م 1 ص 345 بما ورد في ديوان الأدب ج 4 ص 206)
2 قارن ذلك بما ورد في شرح شذور الذهب فالمطابقة تامة لا شك

• (وَأَنْصَحْ لَكُمْ) [(7 الأعراف-62)] (ن م نصح) م6 ص626) وهو ما ذهب إليه ابن هشام (انظر بالنسبة إلى الفعلين شرح شذور الذهب ص356 وبالنسبة إلى الثاني المغني ج 2 ص617). فخالفا الكسائي (ت 189) الذي زعم أن الفعلين يتعديان بحرف الجر ولم يجز الوجهين واحتج على ذلك بالقرآن : قال في «ما تلحن فيه القامة» : «ونقول :

• شكرت لك

• ونصحت لك

ولا يقال :

• شكرتك

• ونصحتك

• وقد نصح فلان لفلان

• وشكر له

هذا كلام العرب. قال الله تعالى :

• (اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ)

• (اشكروا لي ولا تكفرون) (2 البقرة-152)

• (ولا ينفعكم نصحي إن آردت أن أنصح لكم) [(11 هود-34)] ' (الكسائي ص102)

صحيح أن مفعول نصح لم يرد في القرآن إلا كما ذكر (راجع في ذلك المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص873 وانظر مثلا الآيات 62 و79 و93 من سورة الأعراف و91 من سورة التوبة و34 من سورة هود). ولكن فاته شيان :

- أولهما : ورود نصح في الشعر متعديا إلى مفعوله بغير حرف الجر، من ذلك قول النابغة الذبياني :

• نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا رَسُولِي وَلَمْ تَنْجُ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي

- و الثاني : تعدى شكر بنفسه و بحرف الجر في القرآن وإن غلب الوجه الثاني على آيه قال تعالى :

• (وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ) (2 البقرة-172)

• (وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ) (16 النحل-114)

• (وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) (27 النمل-40)

• (وَلَقَدْ آتَيْنَا لَقْمَانَ الْهِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ)

(31 لقمان-12)

• (وَأَشْكُرُوا لَهُ) (34 سبأ-15)

وهو ما يدحض حجة الكسائي ويجعل زعمه سهوا واستشهاده ناقصا إذ اقتصر فيه على بعض آي القرآن وأهمل الشعر.

2-3- الخصائص الصَّرْقِيَّة والمُعْجَمِيَّة

ليس تحديد الفعل لخصائص العناصر الأوليّة الأساسيّة الصَّرْقِيَّة أو المعجميّة من مباحث اللغويين العرب إلا في باب المفعول المطلق وإن كان الباحث لا يعدم في كتبهم ملاحظات حول تحديد الفعل لخصائص المحلّات التي يقتضيه بعضها صرفي وبعضها معجمي، ولكنها شذرات مبعثرة في كتبهم لا يجمع بينها خيط رابط ولا ينظمها سلك ولا تفي بالحاجة، أمّا ترد عرضاً في معاني الأوزان على نحو ما يرى في الكتاب وفي كلّ من المفضل (انظر ص 279-280) وشرح ابن يعيش عليه (انظر شرح المفضل ج 7 ص 159) وشرح الشافعي (انظر ج 1 ص 92 و 93 و 99 و 108 و 109) والمتن (ج ص 182 و 188 و 189) أو في بعض مسائل فقه اللّغة (انظر السيوطي، المزهج ج 1 ص 436) وفي المعاجم (انظر مثلاً ابن منظور (ختن) م 2 ص 791).

2-3-1- الخصائص الصَّرْقِيَّة

فأمّا الخصائص الصَّرْقِيَّة فقد اقتصرَ فيها على مسألتَي العدد والجنس. وقد تفاوتت تواتر الحديث عنهما في كتب اللّغة تفاوتاً شديداً.

أ) الجنس

فقلّما يعثر الباحث في مؤلفاتهم على علاقة الفعل بجنس الفاعل أو المفعول الذي يقتضيه إلا نادراً بشكليْن مختلفين :

- ضمنيّ حيناً على نحو ما يُرى من المزهج في ذكر السيوطي اختلاف الفاعل أو المفعول معجمياً باختلاف الفعل المنتمي إلى حقل الجِرَانِ. فقد تبنّى صاحب المزهج دون التصريح بذلك رأي الأصمعي (ت 216 هـ) القائل بالتمييز جنساً بين فاعلي كلّ من خَلَأَ وأَلَحَّ مخالفاً بذلك فريقاً من اللغويين¹. فجعل الأوّل للناقة والثاني للجمل.

قال : ويقال :

• « أَلَحَّ الجملُ »

• « خَلَأَتِ الناقةُ » (المزهج ج 1 ص 436)

- صريح آخر في حديث السيوطي عن أبله وحَقَبَ وَغَطَّ وَخُفِضَ وفي

1 قال ابن منظور مثلاً : « ألحّت الناقة وألحّ الجمل إذا لزما مكانهما فلم يبرحا كما يحرنّ الفرس » (اللسان (لحج) 5م ص 347). وقد استدلل اللغويون على هذا الرأي أو ذاك بحديث الناقة. إلا أنّ روايتهم له اضطربت باختلاف موقفهم من المسألة. فتغيّر الفعل فيها تبعاً لذلك. فأما الذين جعلوه للأبل مطلقاً فقالوا : « وفي الحديث أن ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلحلت عند بيت أبي أيوب ووضعت جرائنها » أي أقامت وثبتت (ن م (لحج) 5م ص 347). وأما الذين خصّوا الإناث بالخلاء فأوردوه بشكل مغاير. فقالوا « وفي الحديث أن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم خلأت به يوم الحديبية. فقالوا : خلأت القصواء. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما خلأت، وما هو لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل » (ن م (خلا) 2م ص 872).

شرح ابن منظور لختن وخُفض : قال الأول :

- قال «أبو زيد : أَبْلَمْتُ الْبَكْرَةَ إِذَا وَرَمَ حَيَاوَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْبَكْرَةِ . . .
- و يقال : غَطَّ البعير : هَدَرَ وَلَا يُقَالُ فِي النَّاقَةِ «الْمَزْهَرُ ج 1 ص 436»
- «وَحَقَّبَ الْبَعِيرُ إِذَا لَمْ يَسْتَقِمَّ بَوْلُهُ لِقَصْدِهِ وَلَا يَحْقُبُ إِلَّا الْجَمْلُ
- وَخُفِضَتْ الْجَارِيَةُ وَلَا يُقَالُ فِي الْغَلَامِ» (ن م ج 1 ص 436)

وقال الثاني في ختن : « خَتَنَ الْغَلَامَ وَالْجَارِيَةَ يَخْتِنُهَا وَيَخْتِنُهَا خِتْنًا . وَالاسْمُ الْخِتَانُ وَهُوَ مَخْتُونٌ ، وَقِيلَ الْخِتَنُ لِلرَّجَالِ وَالْخُفْضُ لِلنِّسَاءِ . وَالْخِتْنُ الْمَخْتُونُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي ذَلِكَ سِوَاءٌ » (ابن منظور) (ختن) م 2 ص 791 . فَنَبَّهَ فِي شَرْحِهِ فَعَلَ خَتَنَ إِلَى اخْتِلَافِ اللَّغَوِيِّينَ فِي جِنْسٍ مَفْعُولُهُ هَلْ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي آن أَوْ هَلْ يَكُونُ وَقَفًا عَلَى الْمَفْعُولِ الذَّكَرِ كَمَا يَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ الزَّمْخَشَرِيُّ (انظر أساس البلاغة (ختن) ص 153) . وَاحْتِجَّ عَلَى جَوَازِ الْوَجْهِينَ فِي مَفْعُولِهِ بِأَقْوَالِ اللَّغَوِيِّينَ مِنْ أَمْثَالِ أَبِي مَنْصُورٍ الثَّعَالِبِيِّ (ت 429 هـ) وَبِالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ : « إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ ، وَهُمَا مَوْضِعُ الْقَطْعِ مِنْ ذِكْرِ الْغَلَامِ وَفَرْجِ الْجَارِيَةِ ، وَيُقَالُ لِقَطْعِهِمَا الْإِعْذَارُ وَالْخُفْضُ وَمَعْنَى التَّقَائِمَا غِيُوبَ الْحَشْفَةِ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ حَتَّى يَصِيرَ خِتَانُهُ بِحِذَاءِ خِتَانِهَا . . . » (ابن منظور (ختن) م 2 ص 791) .

وقال في الثاني : « خَفَضَ الْجَارِيَةَ يَخْفِضُهَا خَفْضًا وَهُوَ كَالْخِتَانِ لِلْغَلَامِ وَأَخْفَضَتْ هِيَ ، وَقِيلَ : خَفَضَ الصَّبِيَّ خَفْضًا خِتْنَهُ . فَاسْتَعْمَلَ فِي الرَّجُلِ » (ن م) (خفض) م 2 ص 867) وَعَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « الْأَعْرَفُ أَنَّ الْخُفْضَ لِلْمَرْأَةِ وَالْخِتَانَ لِلصَّبِيِّ . فَيُقَالُ لِلْجَارِيَةِ خَفِضَتْ وَلِلْغَلَامِ خَتَنَ » (ن م) (خفض) م 2 ص 867) .
وَالْحَقُّ أَنَّ الْفِعْلَ يَحْدَدُ جِنْسَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ حَيَوَانًا . فَعَلَى هَذَا الْإِسَاسُ تَقَسَّمَ أَفْعَالُ الْحَيَوَانِ إِلَى أَضْرِبٍ ثَلَاثَةٍ :

- الضَّرْبُ الْأَوَّلُ : مَا تَكُونُ سِمَةُ فَاعِلِهِ [± ذَكَر]

- وَ الثَّانِي مَا تَكُونُ سِمَتُهُ [+ ذَكَر]

- وَ الثَّلَاثُ مَا تَكُونُ [- ذَكَر]

وَهَاتَانِ السِّمَتَانِ الْأَخِيرَتَانِ تَمِيزَانِ الْأَفْعَالَ الْمُنْتَمِيَةَ إِلَى حَقْلِ الْجِنْسِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ أَفْعَالِ الْحَيَوَانِ نَاطِقًا أَوْ أَعْمَجَمَ نَحْوُ :

• سَفَدَ الطَّائِرُ أَنْثَاهُ

• وَ ضَاجَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ

- و طرق الفحل الناقة
- ونزا الذكر على الأنثى

و نحو :

- باضت الدجاجة
- وحملت المرأة
- «وأقرأت المرأة : حاضت فهي مقرئ و أقرأت طهرت» (الجوهرى (قرأ)
- ج1 ص 64)

فكلّ من الأفعال الأربعة الأولى اقتضى فاعلا سمته [+ ذكر] على عكس الأفعال الثلاثة الأخيرة إذ استوجب كلّ منها فاعلا سمته- [ذكر]. أما ما كان من أفعال الحيوان مشتركا بين الذكر والأنثى، وإن كان شهوة، فيجوز في سمة فاعله [± ذكر]. تقول :

- أكل زيد و هند تمرا
- « و غَلِمَ الرجل وغيره بالكسر يَغْلُمُ غَلْمًا و اغْتَلَمَ اغْتِلَامًا إذا هَاجَ وفي المحكم : إذا غَلِبَ شهوةً و كذلك الجارية » (ابن منظور (غلم) م 5
- ص 1010)

ولا يختلف أمر المفعول به. فالفعل يحدّد جنسه. فهو مثلا يتسم بسمة [+ ذكر] في نحو :

- ختن الغلام
- و « مثن الرجل مثنًا : أصاب مثنائه » (السرّسطيني ج 4 ص 798)
- و « تعمّت الرجل : دعوته عمّا » (ن م ج 1 ص 323)
- و « فركت المرأة زوجها . . . إذا أبغضته » (ثعلب ص 264)

و بسمة [- ذكر] في نحو :

- يرقع المرأة
- و حنّج العروس
- و رجل البهم أمّه
- و«عسل الفحل النوق: ضربها فلم تحمل» (السرّسطيني ج 1 ص 285)
- و بسمة [± ذكر] في مثل :

- أطعم زيد عمرا وهندا تمرأ
- و درّس الأستاذ التلاميذ و التلميذات

فكلّ الأفعال التي تنتمي إلى حفل السفاد أو التزو مثلا تقتضي محلّين :

- فاعلا حيوانا ناطقا أو غير ناطق ذكر

- و مفعولا به أنثى في ما تعدى منها

على نحو ما يرى من استعمال آر ويسر ويضع وبالك وجمّش وجامع وجلا وحقب وسفد وقرع ونزا (انظر في ذلك الجدولين (35- أ) ص 640 و (36) ص 641-646). ولكن أفعالا من نحو : أبلّم وتام وحاض وفرك وأرضع وزكأ وغطّ وفرك وفطم وأقرأ وهدهد تقتضي جميعها فاعلا أنثى ومفعولا يكون ذكرا في المثالين الثاني والخامس وذكر أو أنثى في ما عدا ذلك من الأفعال المتعدية . وتستوجب الأفعال أب وراود وقيل فاعلا ومفعولا يجوز فيهما التانيث والتذكير (انظر الجدول (35- ج) ص 640-641). تقول :

• أحبّ جميل بشيئة

• وأحبّت بشيئة جميلا

• قال الليث : وتقول : راود فلان جاريته عن نفسها وراودته هي عن نفسه «إذا حاول كلّ واحد من صاحبه الوطء والجماع ومنه قوله تعالى : (تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ) [2 يوسف-30]». فجعل الفعل لها «ابن منظور (راود) م 2 ص 1254

• و قَبِلَ الْفَتَى حَبِيْبَتَهُ وَقَبَلَتْهُ

فالفعل يحدّد جنس الفاعل أو المفعول الذي يتّسم بسمّة [+ حيوان] على نحو ما بينا في الأمثلة السابقة كما أنّه قد يحدّد جنس المفعول الذي يتّسم بسمّة [+ نبات] على نحو ما يتبيّن من استعمال أبر ولقّح (انظر أيضا الجدولين 35 و 36 ص 640-641 و 641-646).

• «يقال : أبرّزت النخلة وأبرّزتها » وأبرّ إذا لقّح النخلة » (ن م (أبر)

م 1 ص 4)

• و« يقال : لقّحوها نخلهم وألقّحوها » (ن م (لقح) م 5 ص 388)

إلا أنّه قد يتجاوز تحديد الجنس الطبيعي إلى تحديد الجنس النحوي على نحو ما يتبيّن من أمثلة المجموعات التالية :

• دمدم الرّعد

• و ذاع السّرّ

• و بقّم الثّوب

• « و نخبأ خباء » (ن م (خبأ) م 2 ص 780)

1م

- « وَنَزَعَتْ (البئر) ... وَانْتَزَعَتْ : نَزَعَتْ وَذَهَبَ مَاؤُهَا » (ابن منظور
(نزع) م 6 ص 617)
- وَجَنَى الثَّمارَ
- وَفَلَاحَ الْأَرْضِ
- وَقَطَفَ (الثَّمارَ ، الزَّهْوَر)
- « وَخَدَّرَتِ الرَّجُلَ تَخَدَّرَ » (ن م (خدر) م 2 ص 797)
- وَخَصَّبَتِ الْأَرْضَ وَخَصِبَتْ خَصِيبًا فَهِيَ خَصِيبَةٌ وَأَخَصَّبَتْ (ن م
(خصب) م 2 ص 839)
- حَفَرْتُ (البئر ، النَّهْرَ)
- وَزَرَعْتُ (الْأَرْضَ ، الْحَبَّ ، الشَّجَرَ)
- « وَهَضَرْتُ الْغَصْنَ وَبِالْغَصْنِ إِذَا أَخَذْتَ بِرَأْسِهِ فَأَمْلَتْهُ عَلَيْكَ »
- « وَاهْتَصَرْتُ النَّخْلَةَ إِذَا ذَلَلَتْ عُذُوقُهَا وَسَوِيَّتِهَا » (ن م (هصر) م 6
ص 808)

فأما أفعال المجموعة الأولى الأربعة فقد اقتضى الإعلان الأولان اللازمان منها فاعلا سمته [+ مذكر] والمتعديان مفعولا به له نفس السمة. وأما أفعال المجموعة الثانية فاستوجب أولها وهو لازم فاعلا سمته [- مذكر] والبقية وهي متعدية مفعولا يتسم بنفس السمة. وأما أفعال المجموعة الثالثة فقد اقتضى أولها فاعلا سمته [+ مذكر] على غير ما يوهم به ظاهر المثالين : « فَالْخَدَّرَ [لغة] اِمْدَالًا يَغْشَى الْأَعْضَاءَ : الرَّجُلَ وَالْيَدَ وَالْجَسَدَ » (ابن منظور (خدر) م 2 ص 797). والخصب يكون للأرض ولكل مكان. يقال : « مكان مخصب وخصب وأرض خصب وأرضون خصب » (ن م (خصب) م 2 ص 839)، وإن غلب في الاستعمال نسبة خدر إلى الرجل وخصب إلى الأرض واستوجب الأفعال الثلاثة الباقية مفعولا به لا يختلف في سمته عن فاعلي الفعلين الأولين.

لا شك أن دور الفعل في تحديد جنس المحلات التي يقتضيها كبير. ولكن الظاهرة اللغوية شديدة التعقيد فقد تساهم عناصر أخرى في تحديد الجنس أحيانا. تقول :

• حضنت الأم وليدها

• و حضنت الحماة يبيضا

فيحدّد فاعل الجملة ظاهرا جنس المفعول به فيكون في الأولى وليدا صبيا أو صبية ذكرا أو أنثى و في الثانية مركبا اسميا سمة الرأس فيه [- مذكر] ولكن المسألة إشكالية في نظرنا لا نعلم تحديدا أي الشياطين حدّد جنس المفعول : هل هو حقل الفعل أم الفاعل ؟

1 « ومذلت رجله مَدَلًا ومذلا وأمذلت : خدّرت و امدألت امدالًا. وكل خدر أو فترة مذلّ و امدأل » (ابن منظور (مذل) ج 5 ص 458)

ب) العدد

ولكن أمر العدد يختلف فيها قليلا، فقد أدرك النحاة منذ أول عهدهم بالتأليف في النحو افتقار الأفعال الواقعة على وزن تفاعل أو افتعل إلى فاعل يكون عددياً أكثر من واحد إذا هي أفادت معنى المشاركة¹ وكان فاعلها التحوي منطقياً فاعلا ومفعولا في آن (انظر الإستراباذي، شرح الشافية ج 1 ص 99 وابن عصفور، الممتع ج 1 ص 182). فهذا سيبويه يقول : « وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً² ... وذلك نحو قولك :

• تضاربنا وترامينا وتقاتلنا (سيبويه ج 1 ص 69)

• « و تنازعنا الحديث

• و تهاذبنا الثوب

• و تناسينا البغضاء (الزمخشري، المفصل ص 280)

» وقد يشركه افتعلنا فتريد بهما معنى واحدا وذلك قولهم :

• تضاربوا واضطربوا

• و تقاتلوا واقتتلوا

• و تجاوروا واجتوروا

• و تَلَاَقَوْا و اَلْتَقَوْا (سيبويه ج 1 ص 69)

وقد تابعه في ذلك الزمخشري (انظر المفصل ص 279 و 280 وشرحه ج 7 ص 106 و 108) وابن يعيش (شرح المفصل ج 7 ص 109) و ابن الحاجب (شرح الشافية ج 1 ص 99 و 108 و 109). ولاحظ صاحب الكتاب اقتضاء الأفعال التي ترد على وزن فَعَّل غالبا فاعلا أو مفعولا يكون جمعا لفظا أو معنى إذا هي دلت على معنى التكاثر (انظر سيبويه ص 62 و 63 و 64) وهو الغالب على هذا الوزن (انظر المفصل ص 92 وابن يعيش ج 7 ص 107 والإستراباذي، شرح الكافية ج ص 92). قال : « قالوا :

• وموتت³ وقومت إذا أردت جماعة الإيل وغيرها (سيبويه ج 4

ص 64) وقال الزمخشري في « نحو قولك :

• برك النعم

1 ليست المشاركة إلا أحد معاني كل من وزن تفاعل وافتعل انظر بالنسبة إلى الوزن الأول : الكتاب ج 4 ص 69 والزمخشري، المفصل ص 279-280 وابن يعيش ج 7 ص 159 والإستراباذي، شرح الشافية ج 1 ص 99 وشرح الشافية ج 1 ص 99 وابن عصفور ص 182
2 انظر تردد عبارة سيبويه نضا أو معنى في المفصل ص 280 وشرح الشافية ج 1 ص 99 والممتع ج 1 ص 182
3 قال الإستراباذي : « وموت المال أي وقع الموتان في الإيل فكثر في الموت (شرح الشافية ج 1 ص 93). وقال ابن منظور : « وموتت الذواب : كثر فيها الموت (اللسان/موت) م (ص 547).

• وَرَبَّضَ الشَّاءُ

• وَمَوَّتَ الْمَالُ

ولا يقال للواحد (المفضل ص 281 وابن يعيش ج 7 ص 159). فجاء التّكثير في الحدث مقترنا بتكثير الفاعل¹ حينما كما هي الحال في ما تقدّم من الأمثلة وتكثير المفعول آخر على نحو ما يتّضح من الأمثلة التالية، قال سيبويه : « وقالوا :

• ظَلَّ يُقْرَسُ السَّع

• وَيُؤْكَلُهَا

إذا أكثر ذلك فيها» (سيبويه ج 4 ص 64)، وقالوا :

• أَغْلَقْتُ الْبَابَ وَغَلَقْتُ الْأَبْوَابَ²

حين كثروا العمل » (سيبويه ج 4 ص 64)

• وَذَبَحْتُ الْغَنَمَ

• وَقَطَعْتُ الثِّيَابَ³

• (وَقَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ) (12 يوسف - 31)

إلا أنّ التّكثير في الفاعل أو المفعول لا يكون وجوبا في كثير من هذه الأمثلة تقتضيه سمة فاعل جمع أو مفعول جمع الانتقائية في الفعل، إنّما استوجب الفاعل أو المفعول الجمع في حقيقة الأمر سياق الخطاب. فالفعلان ربض ومات مثلا لا يقتضيان وجوبا فاعلا يكون جمعا بل يجوز في فاعليهما الإفراد والجمع⁴ على السواء، والفعل قطع لا يستوجب مفعولا به جمعا بل يكون فيه الإفراد، فالتكثير فيه مقتصر على الحدث إذا أردت متجاوز له إلى المفعول إذا أردت تقول :

• قَطَعْتُ الثُّوبَ

كما تقول :

• قَطَعْتُ الثِّيَابَ

فقولهم بورود فاعل الفعل أو مفعوله جمعا لا يرادف القول بوجوب التّطابق في السّمة الانتقائية [+ فاعل، جمع] أو [+ مفعول، جمع] بين رأس التركيب في الجملة الفعلية وأحد هذين المحلين اللذين يقتضيهما في النحو التوليدي.

1 ليس الأمر وجوبا في كلّ هذه الأفعال يقال :

• «بَرَكْتُ الْإِبِلَ تَبَرَّكَ بَرُوكَا وَبَرَكْتُ اللَّسَانَ (برك) م 1 ص 201

• « رَرِبَضْتُ الذَّائَةَ وَالشَّاةَ وَالْخُرُوفَ تَرَبَّضُ رَبْضًا وَرَبُوضًا وَرَبْضَةٌ حَسَنَةٌ وَهُوَ كَالْبُرُوكِ لِلْإِبِلِ وَارْبِضْهَا هُوَ وَرَبْضُهَا» ن م (ربض) م 2 ص 1106

2 تردّد هذا المثال في الكتاب ج 4 ص 64 والمفضل ص 281 وشرح ابن يعيش عليه ج 7 ص 159 وشرح الكافية ج 1 ص 92 تأثرا بسيبويه من ناحية وبالأية 23 من سورة يوسف (وغلقت الأبواب).

3 الأوّل من شرح الشّافية ج 1 ص 92 والثاني من المفضل ص 281

4 المقصود هنا بالجمع ما جاوز الواحد

ولا وجود في كتب النحو العربي الحديث لمقاربة منهجية للعلاقة بين الفعل وأحد محليه في الجنس في غير كتاب «الجملة البسيطة» لميشال زكريا. فهو النحوي الوحيد الذي جعل سمة [+ فاعل، جمع] أو سمة [+ مفعول، جمع] إحدى سمات الفعل الانتقائية.

فأما السمة الأولى فتشير إلى الأفعال التي تستوجب «فاعلا الاسم في حالة الجمع. والأسماء الجمع هي فئتان :

• - أسماء ترد في صيغة الجمع كمثّل الرجال والأسود والكتب .

• - وأسماء تحتوي في ذاتها سمة الجمع، وإن تكن ترد بصيغة المفرد، كمثّل الشعب والقوم والقبيلة» (زكريا، 1983 ص74). وقد أشار «إلى الجمع النحوي بسمة [- مفرد] و«إلى الجمع المعنوي القائم ضمن بعض الأسماء المفردة بسمة [- مفرد ذاتي]. فسمة فاعل جمع تلحق الفعل الذي يأخذ فاعلا الاسم في حالة الجمع» (ن م ص74). واستدل على ذلك بأفعال ثلاثة هي :

• تجتمع وتجمهر وتفرّق

وأشار بسمة [+ مفعول، جمع] إلى الأفعال التي تفتقر إلى مفعول يكون اسما «في حالة الجمع أي الاسم الذي يحتوي إما على سمة [- مفرد] وإما على سمة [- مفرد ذاتي] كمثّل الأفعال :

• فرق وأحصى وجمع

فهذه الأفعال لا تأخذ مفعولا به اسما غير الاسم في حالة الجمع كما يتبيّن لنا من الجمل غير الأصوليّة التالية :

(...) * أحصت الدولة الرجل

(...) * فرّق رجال الأمن الطالب

(...) * جمع يوسف ابنه» (زكريا، 1983 ص 75)

إن دلالة الفعل على الفاعل أو المفعول الجمع الذي يقتضيه تكون بإحدى الطرق الثلاث ..

• - فأما دلالاته على الفاعل الجمع فتكون إما بمعناه فحسب كما هي الحال

في نحو جلب وأخدر وضحج : يقال :

• جلب القوم

• « وأخدر القوم كأليلوا » فالحُدرة على هذا آخر اللّيل « (ابن منظور)

خلد (م 2 ص 797)

• و ضجّوا

و إما بصيغته الصّرفيّة. تقول العرب :

• رِيضُ الشّاء

• و مَوّتُ المال

ولما بصيغته الصَّرْفِيَّة ومعناه في آن على نحو ما هو واقع في مثل صيغة تفاعل الدلالة على معنى المشاركة . يقال :

• تشاتم زيد و عمرو

• و تقاتل الجنود

فورود الفعلين السابقين على وزن تفاعل ودلالة هذا الوزن على المشاركة في هذا السياق هما الموجبان لاقتضاء الفعل فاعلا يكون أكثر من واحد .

- وأما دلالة الفعل على المفعول الجمع فتكون بإحدى طريقتين : بصيغته الصَّرْفِيَّة ومعناه كما هي الحال في الأفعال الواردة على وزن فَعَلَ المفيد للتكثير من نحو :

• ذَبَحْتَ الغنم

• (وَعَلَقْتَ الأبوابَ) (يوسف - 23)

أو بمعناه فحسب على نحو ما يرى من استعمال ألف وجمع وأحصى وفرَّق وغيرها . ففي الفعل سمة انتقائية هي [مفعول + جمع]

2-3-2- الخصائص المعجمية

2-3-2-1- في الكتاب

وأما الخصائص المعجمية فقد كانت أكثر الأمور ترددا في كتب اللغة نحوا ومعاجم ، وقد وجدت مع أوَّل مؤلَّف نحوي كتب باللغة العربية . فقد تنبّه سيبويه إلى وجوب المطابقة في الجملة بين زمان الفعل الذي تفيده صيغته الصَّرْفِيَّة وزمان المفعول فيه المنطقي (انظر سيبويه ج 1 ص 25-26) فقسَّم الملفوظ بالرجوع إلى المبنى والمعنى ومقتضيات المنطق من حيث الصحة والفساد إلى أضرب خمسة :

- أوَّلها ما كان صحيح المبنى والمعنى على السواء وهو الذي اصطلاح عليه «بالمستقيم الحسن نحو قولك :

• أَتَيْتُكَ أَمْسَ

• وسَأَتِيكَ غَدًا» (ن م ج 1 ص 25)

- والثاني : ما انتقض فيه أوَّل كلامك بآخره ، وهو « المحال » نحو :

• «أَتَيْتُكَ غَدًا

• وسَأَتِيكَ أَمْسَ»¹ (سيبويه ج 1 ص 25)

- والثالث : ما كان صحيحا مبنى فاسدا معنى لانعدام المطابقة بينه وبين

مقتضيات المنطق وهو « المستقيم الكذب » مثل :

• « حملت الجبل

• و شربت ماء البحر

ونحوه» (ن م ج 1 ص 26)

1 قال ابن يعيش : « لا يجوز :

• زيدا يضرب أَمْسَ » (شرح المفصل ج 7 ص 41)

- و الزّابع : ما كان صحيحا معنى قبيحا مبنى وهو « المستقيم القبيح »
وهو الذي يوضع فيه « اللفظ في غير موضعه نحو قولك :
* قد زيدا رأيته

* و كي زيدا يأتيك

وأشبه هذا» (زكريا ، 1983 ص 26)

- والخامس : ما كان فاسدا مبنى ومعنى إذ ينعدم فيه توقّر شرط التّطابق
بين زمان الفعل وزمان المفعول فيه من ناحية ، وبين معناه ومقتضيات المنطق من
أخرى وهو « المحال الكذب » كأن « نقول :

* سوف أشرب ماء البحر أمس» (ن م ج 1 ص 26)

فإذن تنبّه سيبويه إلى اختلاف درجات المقبوليّة وراعى في تقدير استقامة الملفوظ
تركيبا وصحّته معنى جوانب ثلاثة تركيبية ومعجميّة ومنطقيّة . فكان تقسيمه الملفوظ
إلى أضرب خمسة على أساس توقّرها جزئيا أو كليّا أو انعدامها . ومن الشّروط
المسكوت عنها لديه شرط التّطابق بين سمات الفعل الانتقائيّة بلغة التّوليديين
وسمات المفعول به فسيبويه يكتفي بملاحظة لا مقبولة نحو :

* حملت الجبل * و شربت ماء البحر

إذ الجملتان عنده من « المستقيم الكذب » . ولكنّه لا يعلّل ذلك ويكتفي بالتلميح
والحقّ أنّ لا مقبولة هاتين الجملتين راجعة كليّا أو جزئيا إلى أنّه لم تراعى فيهما
مقتضيات المنطق من ناحية ووجوب التّطابق معجميا بين سمات الفعل الانتقائيّة
وسمات المفعول به في بعضها من أخرى ، فحمل يقتضي مفعولا قابلا للتّقل يتّسم
بسمة [- ثابت] وهي سمة تنتفي في الجبل إذ هو يتميز بالثبوت .

و شرب يستوجب مفعولا به يتميز بكونه سائلا و سمة [+ سائل] موجودة في
المفعول «ماء البحر» إلّا أنّ الفعل يقتضي فضلا عن ذلك أن تكون كمّيّة السّائل
محدودة قليلة على عكس ما هي الحال عليه في المفعول به في هذا المثال فهو يتّسم
كمّيا باللامحدودية . فالتّنافر بين الفعل والمفعول به في المثال الأخير ليس في سمة
[+ سائل] إذن بل في كم السّائل .

و هذا التّنافر بين سمات الفعل الانتقائيّة وسمات المفعول به في الجملة هو أحد
سببين للمقبولة جملة النوع الخامس :

* سوف أشرب ماء البحر أمس

ومنها شرط التّطابق في الجملة بين زمان الفعل و زمان المفعول فيه لذلك كانت
الجملتان

• أتيتك أمس

• و سأتيك غدا

من «المستقيم الحسن» لتوقّر هذا الشّروط فيهما على عكس حال الجملتين :

• أتيتك غدا

• و سأتيك أمس

اللتين اعتبرهما سبويه من «المحال» على نحو ما يتبين من الجدول التالي :

رقم الجملة	الفعل فيها	زمانه	المفعول فيه	زمانه	العلاقة بين المكوّنين
1	أتيت	ماض	أمس	ماض	تطابق
2	سأتيتك	مستقبل قريب	غدا	مستقبل قريب	
3	أتيت	ماض	غدا	مستقبل قريب	تنافر
4	سأتي	مستقبل قريب	أمس	ماض	

مع أنّ العناصر الأوليّة في المجموعتين واحدة، ففعل الجملة الأولى في المجموعة الأولى هو نفس فعل الجملة الأولى في الثانية وزمانه فيهما واحد وكذا الحال في فعلي الجمليتين الآخرين وظرفا الزمان في المجموعتين لا يختلفان إلاّ في كون ظرف الجملة الأولى من المجموعة الأولى صار ظرف الثانية في المجموعة الثانية والعكس.

فكان أن انعدم التطابق بين زمان الفعل وزمان المفعول فيه في جمليتي المجموعة الثانية، ففجاء الماضي إزاء المستقبل القريب في الجملة الأولى ووقع العكس في الثانية، فزال التجانس اللازم لاستقامة الجملة الذي ميّز جمليتي المجموعة الأولى. وكان الانحراف في جملة النوع الخامس نوعين تمثل أحدهما في التنافر بين زمان الفعل وهو المستقبل البعيد وزمان المفعول فيه وهو الماضي.

وهكذا يتبين الباحث أنّ التحاة العرب قد تنبّهوا مبكراً إلى التطابق في السمات بين الفعل والمفعول به وإلى التعلّق الزماني بين صيغة الفعل ولفظ المفعول فيه ظرف الزمان، وكان سبويه أوّل من فعل فلم يقتصر على إبراز علاقة التواجد القائمة بين الفعل والمفعول به كما فعل في تناوله أنواع الأفعال توزيعياً، وفي دراسته معاني وزني أفعال وفعل مثلاً كما اعتاد التحاة أن يفعلوا ذلك أن هذا الجانب التركيبي هو الجانب الوحيد الذي أدرك فيه جمهور التحاة وجود علاقة بين الفعل والمفعول به وجوداً أو عدماً أو عدد مفاعيل، بل تجاوز ذلك إلى ملاحظة وجوب التطابق بين سمات الفعل وسمات المفعول واكتفى بذلك ولم ينظر للمسألة ولا حلّل أسباب لا مقبولة بعض الأمثلة التي استشهد بها.

2-3-2- عند المتأخرين

ولكن بعض التحاة المتأخرين أفادوا كثيراً من ملاحظات سبويه، وتوسّعوا فيها أفقياً وعمودياً وإن لم يخرجوا عن التصوّر الذي رسمه إلاّ قليلاً، فهم تجاوزوا مجرد ملاحظة الظاهرة إلى تأويلها وعلاقة الفعل بالمفعول به أو المفعول فيه إلى

علاقته بالفاعل ولم يكتفوا بالتطابق في الزمان بين الفعل والمفعول فيه بل تطرق بعضهم إلى دور الفعل في تحديد مدى المفعول فيه (انظر المبرد ج 4 ص 332 و 333) والزمان الكوني الذي يقع فيه الحدث (انظر مثلاً السيوطي، الزهر ج 1 ص 435). غير أنهم لم يجعلوا من وجوب المطابقة مبحثاً مستقلاً بذاته وإنما كانوا يعمدون إلى هذا المبدأ في المسائل الإشكالية.

(أ) مطابقة الفاعل الفعل في السمات

فقد تنبه الزمخشري إلى وجوب التطابق بين الفعل والفاعل في السمات وعلل هذا الوجوب بالرجوع إلى علاقة الصفة بالموصوف القائمة بين المكوّنين. «فالفاعل في الحقيقة وصف في الفاعل» (الزمخشري، المفصل ص 67 وابن يعيش ج 2 ص 75). وعقب ابن يعيش على ذلك بقوله: «يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصحّ منه كان محالاً نحو قولك :

* تكلم الحجر

* وطار الفرس

فالحجر لا يوصف بالكلام والفرس بالطيران إلا أن تريد المجاز» (ابن يعيش ج 2 ص 75).

فبالمجاز خرج ابن يعيش بعض ما خالف هذا الشرط في البنى المحوّلّة التي فيها تمييز النسبة. فليس قولك :

* طاب زيد و تصبّب و تفقّأ

في نظره إلا من قبيل العدول. ف«لا يوصف زيد بالطيب والتصبّب والتفقّؤ. فعلم بذلك أن المراد المجاز. ذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه. وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيذا» (ن م ج 2 ص 75)

فكلّ من تكلم و طار يستوجب فاعلاً حيواناً. فأما الأوّل فناطق سمته [+إنسان] وأما الثاني فحيوان أعجم سمته [-إنسان] ولكنه يطير. وهما سمتان لم تتوفر في فاعلي الجملتين الأوليين. فالحجر في المثال الأوّل ليس من فصيلة الحيوان والفرس في الثاني ينتمي إلى هذه الفصيلة ولكن لا يتوفر فيه شرط الطيران.

وأجاز ابن هشام «في مسوغات الابتداء بالنكرة» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 467-472) خرق هذه القاعدة بشرط أن يكون الحدث من الخوارق. فالوجه الثامن للحالات التي يجوز فيها تقدّم المبتدأ النكرة على خبره هو الذي يكون [فيه] ثبوت الخبر النكرة من خوارق العادة نحو :

* شجرة سجدت

1 وردت الأمثلة في المفصل وهو الأصل على نحو ما يلي :
« طاب زيد نفساً وتصبّب الفرس عرقاً وتفقّأ شعماً » (المفصل ص 65)

2 إضافة مآ

• وبقرة تكلّمت

إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف:

• رجل مات

ونحوه» (ابن هشام، المغني ج 2 ص 470)
فالعلان سجد وتكلم يقتضيان فاعلا إنسانا ولكن يجوز أن لا يكون الأمر كذلك في نظر ابن هشام إذا كان الحدث المخبر به من الخوارق.

(ب) طريقة ابن هشام في تمييز الفاعل من المفعول في الحالات الإشكالية
عقد ابن هشام في المغني فصلا لـ «ما يعرف به الفاعل من المفعول» (ج 2 ص 454-455) حاول فيه عرض طريقة استنبطها تسمح بتمييز الفاعل من المفعول به في الحالات الإشكالية، قال: «وأكثر ما يشبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وإن كان منصوبا ضمير المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فإن صحّت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة فلا يجوز:

* أعجب زيد ما كره عمرو

إن أوقعت ما على ما يُعقل فإنه لا يجوز:

* أعجبت الثوب

ويجوز التّصّب لآئه يجوز:

* أعجني الثوب

فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لآئه يجوز:

* أعجبت النساء

وإن كان الاسم الناقص من أو الذي جاز الوجهان أيضا» (ن م ج 2 ص 454).
فاشترط في تعويض المكوّن الواقع اسما ناقصا «اسما بمعناه في العقل وعدمه» (ن م ج 2 ص 454). فكان شرطه في الحقيقة هو مطابقة الفاعل للفعل في السمات من ناحية أو المفعول الفعل من أخرى.

(ج) مطابقة المفعول به الفعل في السمات

إلا أن تركيز التّحاة على وجوب التّطابق في السمات بين الفعل والمفعول به كان خاصّة في تقديرهم وظيفة المعطوف في الآية:

• (فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) (10 يونس -71)

في قراءة السبعة (انظر المغني ج 2 ص 360) وهي قراءة إشكالية. فقد اختلفوا في ذلك (انظر الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 198 وابن هشام، المغني ج 2 ص 360). فذهب بعضهم إلى أنه مفعول معه. وذهب آخرون إلى أنه مفعول

به على تقدير محذوف . وأجاز بعضهم الوجهين¹ . والأولى جعله مفعولا معه أي :

• أجمعوا أمركم مع شركائكم

للسلامة من الإضممار (الإستراياضي ، شرح الكافية ج 1 ص 198) لكن مفعولية المعطوف في جميع هذه الحالات مشروطة بتقدير محذوف يختلف باختلاف تخريج النحاة .

- فقد يكون مضافا على اعتبار الواو عاطفة مفردا على مفرد (ابن هشام ، المغني ج 2 ص 360) «أي و أمر شركائكم» (ن م ج 2 ص 360) .

- أو فعلا على اعتبار الواو عاطفة جملة على جملة أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة (ن م ج 2 ص 360) و إليه ذهب الإستراياضي (انظر شرح الكافية ج 1 ص 198) . ويتمثل الإشكال في ورود الآية على غير المعهود من اقتضاء أجمع مفعولا معنى لذلك كان التأويل . قال ابن هشام : «وموجب التقدير في الوجهين أن «أجمع» لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك :

• أجمعوا على قول كذا» (المغني ج 2 ص 360)

• أو أجمعت رأيي

ولا تقول :

• أجمعت شركائي» (ابن هشام ، شرح الشذور ص 237)

«بخلاف جمع مشترك بدليل :

• (فَجَمَعَ كَيْدَهُ) [(20 طه - 60)]

• (الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) [(104 الهمزة 2)]» (المغني ج 2 ص 360)

فإذا لم يقع « يكون التقدير :

• أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم

وذلك لا يجوز لأن أجمع إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات (ابن هشام ، شرح الشذور ص 237) . وخرج ابن هشام بعض الآيات على الحذف في «ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب» (المغني ج 2 ص 623-650) لمخالفتها ظاهرا مبدأ التتطابق بين الفعل والمفعول به في السمات (انظر ن م ج 2 ص 623-624) « ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب» حذف الاسم المضاف . قال : «من ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو :

• (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [(4 النساء - 23)] أي استمتاعهن

• (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [(5 المائدة - 3)] أي أكلها

• (حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ) [(4 النساء - 160)] أي تناولها لا أكلها ليتناول

شرب ألبان الأيمل

1 - هذا رأي الإستراياضي انظر في ذلك شرح الكافية ج 1 ص 198

و مثله :

- (حُرِّمَتْ طُهُورُهَا) [6 الأنعام - 138] : أي منافعها ليتناول الركوب والتحميل
ومثله :

• (و أُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ) [22 الحج 30]

... ومنه :

- (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) [12 يوسف - 32]
إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم و التقدير في حبه بدليل :

• (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) [12 يوسف - 30]

أو في مرادوته بدليل :

• (تَرَاوَدُّ فَتَاهَا) [12 يوسف - 30]

وهو الأولى لأنه فعلها بخلاف الحب .

- (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) [12 يوسف - 82]
أي أهل القرية وأهل العير . . . وكثير غيرها» (ابن هشام ، المغني ج2 ص623) .

فالأفعال حرم وأحل ولام تقتضي مفعولا به معنى سمته [- محسوس] على عكس
سأل الذي يستوجب مفعولا به أولا ذاتا سمته [+ محسوس]

فالإشكال في الآيات يتمثل في مخالفة ظاهر الاستعمال الأصل لذلك أولها
ابن هشام بتخريجها على الحذف . وفي إطار التطابق بين سمات الفعل الانتقائية
وسمات المفعول به يمكن إدراج :

- أولا : ملاحظة السيوطي تحديد أفعال المدح من نحو :

• مدح و أثنى و رثى

خصائص المفعول به من حيث الحياة والموت ، فإذا كانت جميعها تفتقر إلى مفعول
به سمته [+إنسان] فإنها تختلف في صفة هذا الإنسان . يقال :

• «مدحه إذا كان حيّا

• و أثنه إذا كان ميتا

• ورثاه» (السيوطي ، المزهري ج1 ص389)

- ثانيا ملاحظة المعجميين وفقهاء اللغة تحديد الفعل من نحو :

• تكّ و خَضِمَ و شدخ و فضح و قَضِمَ و كسر و هشَمَ

المفعول به من حيث اليبس والرطوبة¹ والتجفيف . وأما الكسر والهشم فلكل ماكان
صلبا . قال الزمخشري : « كَسَرَ الشَّيْءَ وَكَسَرَهُ وَانْكَسَرَ وَاكْتَسَرَتْ مِنْهُ طَرَفَا وَهَذِهِ كِسْرَةٌ
مِنْهُ وَكِسْرٌ وَهَذِهِ كِسَارٌ الزَّجَاجِ وَالْكُوزِ . . . وعود صلب المكسر إذا عُرِفَتْ جَوْدَتُهُ

1 ورد ذلك عرضا في المزهري في الاستشهاد على مجانية اللفظ للمعنى (انظر السيوطي ، المزهري ج1 ص50-51)

بكسره .. « (أساس البلاغة (كسر) ص543). وقال ابن منظور : « الهشم كسرك الشيء الأجوف واليابس . وقيل : كسرك العظام والرأس من بين الجسد . وقيل : كسر الوجه . وقيل : هو كسر الأنف . هذه عن اللحياني [ت215 هـ] . تقول :

• هشمت أنفه إذا كسرت القصبة » (ابن منظور (هشم) م6 ص806)
فاختلف المعجميون في هشم . وهو اختلاف في حقيقة الأمر في القول بتحديد
الفعل المفعول معجميا أو بالقول بالاختصار على تحديد سماته .
وأما الفضخ فـ « كسر كل شيء أجوف نحو الرأس والبطين
• فَضَخَهُ يَفْضِخُهُ فَضْخًا وَافْتَضَخَهُ

• وفضخ رأسه : شدخه

• وانفضخ سنام البعير : انشدخ » (ن م ج 4 ص1104)

وأما التـك و الخضم فلما كان رطباً قال السرقسطي (ت460 هـ) :

• « تك البطيخة وكل شيء رطب : وطئه حتى يشدخه » (كتاب الأفعال

ج3 ص364)

وقال السيوطي : « الخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقنّاء وما كان نحوها من المأكول
الرطب والخضم لأكل اليابس نحو :

• قَضِمْتُ الدَّابَّةَ شَعِيرَهَا

ونحو ذلك وفي الخبر :

• قَدْ يُدْرِكُ الْخَضْمُ بِالْقَضْمِ

أي يدرك الرخاء بالشدّة واللين بالشظف . . . فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب
والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث »
(السيوطي، المزهـر ج1 ص50) ولكن الكسائي جعل الفعل يخص فاعله بنوع
من الحيوان معلوم . قال : « القضم للفرس والخضم للإنسان » (ن م ج 1 ص51) .
وقال أبو زيد (ت215 هـ) في النوادر : « وقالوا :

• فدعت أفدع

• وثلغت أثلغ ثلغا

• وشدخت أشدخ شدخا

معناهن واحد و لا يكن إلا في كل رطب و يقال :

• شدخت رأسه

• وثلغته أيضا

وكذلك البطيخة والكم وما كان رطباً والقنّاء ونحوه » (النوادر ص514) واختلف
في الشدخ . فقيل : « كسر في كل شيء رطب . وقيل : هو التهشيم يعني به
كسر اليابس وكل أجوف » (ابن منظور (شدخ) م3 ص283) . قال الليث (ت
165هـ) : « الشدخ : كسرك الشيء الأجوف والرأس ونحوه :

• شَدَخَ رأسه فانشدخ

• وشدخت الرأس

شدد للكثرة . وفي الحديث :

• فشَدَخوه بالحجارة

الشدخ لكسر الشيء الأجوف وكذلك كل شيء رخص كالعرفج وما أشبهه (ابن منظور (شدخ) م 3 ص 283).

(ج) تحديد الفعل المفعول به معجميا

تنبه اللغويون العرب القدامى أيضا إلى تحديد بعض الأفعال معجميا مفعولها إذا كان مقولة معجمية أو مخصص الرأس فيه إذا كان الرأس آلة والمفعول به مقولة كبرى مركبا بالجر كما هي الحال مثلا في أفعال القطع و في بعض الأفعال الدالة على الضرب . فأما الأول فنحو :

• «جززت الشاة

• وحلقت العنز

لا يكون الحلق في الضأن والجز في المعزى » (السيوطي، المزهج ج 1 ص 436) . وقالوا :

• فقأت عينه فقأ

• وفضخت عينه فضخا

وهما واحد للعين والبطن وكل وعاء كان فيه دهن أو شراب » (أبو زيد ص 514).

والحقيقة أن كلا من هذه الأفعال حدد خصائص مفعوله الذاتية على غير ما توهم به أمثلة أبي زيد والسيوطي . ففعل حلق مثلا يستوجب مفعولا به ذا شعر، لذلك استعمل للعنز والإنسان على السواء تقول :

• حلقت العنز

• وحلقت رأسي

وفعل جز يقتضي مفعولا به يكون ذا صوف، وخفض يكون لذي بظر من الإنسان على الأصح، وختن قد تختص في الاستعمال لما كان ذا قلفة وإن صح في مفعوله لغة الذكر والأنثى (انظر المزهج ج 1 ص 436). وفضخ يستوجب مفعولا به أجوف (انظر ابن منظور (فضخ) م 4 ص 1104) لذلك استعمل للرأس والعين والبطيخ، وكذلك الحال في فقأ (انظر في ذلك ن م فقأ) م 4 ص 1115) لذلك استعمل للعين . وأما الثاني فنحو :

• «حذفه بالحصى

• و حذفه بالعصا

• و قذفه بالحجر » (ن م ج 1 ص 55)

د) المطابقة بين الفعل والمفعول فيه
وتابع التّحاة سيويه في اشتراط التّطابق بين زمان الفعل وزمان المفعول فيه المنطقي .
فقال ابن يعيش مثلاً : « لا يجوز
* زيد يضرب أمس » (ابن يعيش ج 7 ص 41)
ولكنهم تجاوزوها إلى :

– ملاحظة استغراق الفعل زمان المفعول فيه أو عدمه . قال المبرد : « وإعلم
أن من هذه الظروف ظرفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها وإنما ذلك على
مقدار القصد منها فمما لا يكون العمل إلا في بعضه دون بعض قولك :

• صمت يوماً
لا يكون الصوم إلا منتظماً اليوم لأنه حكم الصوم وإنما معناه
• أمسكت عن الطعام و الشراب يوماً

و تقول :

• لقيت زيدا يوم الجمعة
فيكون اللقاء في بعض اليوم لأنك لست بمؤقت وإنما أنت مؤرخ . . . وإن قيل :
• متى لقيت زيدا ؟
فقلت :

* شهراً

لم يجز لأنّ اللقاء لا يكون إلا في بعض شهر . وإنما قال لك : (متى) لتوقت له
« (المبرد ج 4 ص 332-333)

– وإلى وجوه أخرى من العلاقات بين المكوّنين فقد لاحظ بعض اللغويين
دلالة بعض الأفعال بلفظها نحو :

• بات وأدلىج وأضحى وظل وأمسى

أو بمعناها مثل :

• آب و نفش وهمل وواعس

على الزّمان الكوني الذي وقع فيه الفعل : « قال ابن خالويه [(ت 370 هـ)] في
شرح الدرّيدية . يقال :

• بات يفعل كذا إذا فعله ليلاً

• و ظل يفعل كذا إذا فعله نهاراً

• و أضحى مثل ظل

• وأمسى مثل بات » (المزهر ج 1 ص 40 وانظر أيضاً م ج 1

ص 435 بالنسبة إلى المثاليين الأوّلين)

وقيل : «الآيَاب الرَّجُوع ولا يكون الاياب، زعموا، إلا أن يأتي الرَّجل أهله ليلاً» (السيوطي، المزهج 1 ص 437) «والمواعدة ضرب من سير الايل وهو أن تمدّ عنقها وتوسّع خطوها وواعسنا : أدلجنا. و لا تكون المواعدة إلا بالليل» (ن م ج 1 ص 439).

3 - ملاحظات حول دور الفعل في بنية الجملة في التراث النحوي واللّسانيات
إنّ مما يجمع بين النّحاة العرب القدامى واللّسانيين كونهم لم ينتبهوا جميعاً غالباً :

- أولاً إلى إمكانية اقتضاء بعض الأفعال في الاستعمال الحقيقي أو المجازي وحدة معجمية بعينها تكون فاعلاً أو مفعولاً (انظر أيضاً ص 454 و 455) كما في نحو :

• جنحت السفينة

• وزكا الزّرع أو المال

• وأشر الخشبة

• وجبا الخراج

فكل من الفعلين جنح وزكا في المثالين الأولين اقتضى فاعلاً ورد وحدة معجمية معينة هي السفينة في المثال الأوّل والزرع أو المال في الثاني وبقية الأفعال اقتصر مفعولها على وحدة معينة لم يعدّها في الحقل الواحد إلى غيرها. وهي الخشبة في المثال الثالث والخراج في الرابع.

وما في بعض كتب فقه اللغة من هذا الباب نادر لا يفي بالحاجة (انظر السيوطي، المزهج 1 ص 436). وبعضه يتصل بمبحث تحديد الفعل جنس المفعول (انظر مثلاً ختن وخفض ص 446 وابن منظور (ختن) م 2 ص 791)

- ثانياً إلى دور حقل الفعل الدلالي في تحديد نوع مقولة المكوّنات والوحدة المعجمية على نحو ما هو واضح من المشترك. تقول :

• « إنه ليسطني ما بسطك و يقبضني ما قبضك أي يسرّني ما سرّك

ويسوءني ما ساءك » (ابن منظور (بسط) م 1 ص 213)

• و«بسط الثوب والفرش إذا نشره» (الزمخشري، أ ب (بسط) ص 39)

• « ويقال : بلطت الدار فهي مبلوطة إذا فرشتها بأجر أو حجارة»

(ابن منظور (بلط) م 1 ص 257)

• « وبلط أذنه تبليطاً ضربها بطرف سبابته ضرباً يوجعه » (ن م

(بلط) م 1 ص 25)

• « وقد ثلّ البئر يثْلُها ثلاً و ثلّة البئر ما أخرج من ترابها » (ن م (ثلل)،

م 1 ص 371)

- « و ثلث الرجل أثله ثلا و ثللا . . . و ثلهم يثلهم ثلا : أهلكتهم »
- « و ثل البيت يثله ثلا : هدمه . . . »
- « و ثل التراب المجتمع : حرّكه بيده أو كسر من أحد جوانبه » (ن م ثلل) 1 م ص 371

فالأفعال الثلاثة بسط و يبط و ثل من المشترك لذلك اختلفت الوحدة المعجميّة الواردة مفعولا به في الأمثلة التي تكون هذه الأفعال رأسا لها باختلاف حقلها الدلالي . فكان المفعول به مع بسط إنسانا إذا كان حقل الفعل هو السرور والثوب أو الفراش إذا كان الحقل النشر وكان مفعول ببط دارا إذا كان معنى الفعل الفرش بالآجر أو الحجارة والأذن إذا كان معناه ضربا معينا وكذلك الأمر في المثال الثالث فمفعوله رجل إذا كان بمعنى الإهلاك وبيت إذا عني به الهدم و تراب إذا أفاد التحريك باليد أو الكسر الجزئي على هيئة معلومة .

وقد يقتضي الفعل المشترك وحدة معيّنة في حقل و مجموعة من الوحدات في آخر كما هي الحال في بسط وفي مثل جدع . يقال :

- « جدعته إذا سجنته وحيسته » (الزمخشري ، أب (جدع ص 84)
- « و جدع أنفه وأذنه » (ن م ص 84) .

فيعتضي فعل الجدع بمعنى القطع أكثر من وحدة معجميّة فالجدع لغة هو « القطع البائن في الأنف والشفة واليد ونحوها » (ابن منظور (جدع) م 1 ص 417) . - ثالثا إلى دور الفاعل مثلا في تحديد المفعول به أحيانا كما في نحو :

- استأصل الله دابرهـم
- و استأصل الفلاح النعيم
- و « خلق الله الأرض مجتمعة ثم دحاها أي بسطها ومدّها و وسعها كما يأخذ الخبّاز الفيرزقة فيدحوها قال ابن الرومي :
- يُدْحُو الرِّقَاقَةَ مِثْلَ اللَّحْمِ بِالْبَصْرِ » (الزمخشري ، أب (دحا) ص 184)
- « و قطع الله دابرهـم » (ابن منظور (دبر) م 2 ص 940)
- و قطع الطفل الكراس أو الشجرة وغيرهما
- « و مرّج الله البحرين مرجا : أطلقهما
- و مرج السلطان الرعيّة : خلّاها والفساد » (السرقسطي ج 4 ص 159)

فالمفعول الذي يستوجه دحا يختلف باختلاف الفاعل . فإذا كان الفاعل ذاتا متعالية هي الله كان المفعول الأرض . وإذا كان إنسانا كان عجيّنا رقاقة أو فرزقة . وكذلك الحال مع المفعول الذي يقتضيه كل من استأصل و قطع و مرج . فإذا كان الفاعل ذاتا إلهيّة فيها كان المفعول دابرهـم في المثالين الأوّل والثاني والبحرين في الثالث . وإذا كان إنسانا فلاحا أو طفلا أو سلطانا كان المفعول غير ذلك نباتا وكرّاسا أو شجرة ورعيّة .

والمسألة هنا إشكالية لا محالة إذ ما الذي يحدّد المفعول في هذه البنى هل هو الفاعل حقاً أو حقل الفعل الدلالي؟ مهما يكن من أمر فلم يهتم اللغويون بهذا المبحث. فلم يتناولوا علاقة المفعول بالفاعل أو بحقل الفعل الدلالي.

- رابعا : أنّ اللّغويين العرب قصروا اهتمامهم في دراسة علاقة الفعل بغيره من المكونات على الاستعمال الحقيقي دون سواء إلا بعض المحدثين (انظر غاليم، 1987 ص6). فلم يتجاوز هذا الطرح غير محمّد غاليم في كتابه التوليد الدلالي ولم يكن حظّ اللّسانيين في هذه المسألة أحسن من حظّ النّحاة فلا تستطيع قواعد هؤلاء وأولئك التنبؤ بنحوية الجمل التي وقع فيها عدول :

- مجازا كان كما في قول الحجاج :

• « إنّي أرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها »

أو قول هيقو :

• « تلعن الفأس البشر » (Ducrot et Todorov ص169)

- أو خرافة من نحو :

• « كتب هذا الخطّ قرد وليس آدميا » (ألف ليلة وليلة ج1 ص69)

- أو أسطورة أو عقائد نحو :

• (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدأدوا تسعا) (18 الكهف -25)

• ونامت الأميرة الحسناء في الغابة مائة سنة

4 - الخلاصة

ركّز النّحاة العرب القدامي في دراستهم الجملة على العامل فتناولوا الفعل في علاقته بمعمولاته في إطار نظرية العامل وقد تنبهوا إلى كثير من المسائل المتصلة بمبحث دور الفعل في بنية الجملة إذ تناولوا خصائص الأفعال التوزيعية وتعرضوا لوجوب التّطابق بين الفعل والفاعل والمفعول به في الخصائص. جاء ذلك ضمنا في أوّل عهدهم بالتأليف التحوي صراحة بعد ذلك. بل تجاوزوا ذلك إلى علاقة الفعل بالمفعول فيه مدى أو زمانا منطقيا أو كونيا وربطوا في أحيان كثيرة وخاصة في المشترك من الأفعال بين حقل الفعل وتوزيعه. وهو أمر في غاية الأهمية في دراسة التركيب وددنا لو كان ربطهم مطلقا ومنهجيا يرقى إلى مستوى النّظرية. لكن تناولهم لهذه المسألة لم يكن منهجيا إلّا في مبحث التوزيع. وإنّما كان مجرد ملاحظات متفرقة في كتبهم ترد عرضا حيث لا يتوقع الباحث وجودها في تأويل بعض البنى الإشكالية حيناً وفي باب الحذف حيناً وفي معاني الأوزان وغيرها من المباحث النّحوية أو الصّرفية آخر لا يؤلف بينها خيط رابط لا نستثني من ذلك غير ما يتصل بعدد المحلّات التي يقتضيها الفعل. فهو مبحث قار في النّحو حيناً وفي معاني الأفعال من أبواب الصرف آخر.

ولكنّ النّحاة التوليديين اهتموا في سعيهم إلى تفسير كفاية المتكلم المستمع المثالي اللغوية بوضع نظام قواعد يسمح بالتنبؤ بخصائص كل من الفاعل والمفعول به بالرجوع إلى رأس التركيب وهو الفعل جعلوا الرأس يتحكم في توزيع المكونات داخل الجملة. فيحدد مدخله المعجمي عدد المحلّات التي يقتضيها ونوع مقولتها وجوبا أو جوازا ويضبط خصائصها المعجمية وهي خصائص يشترط فيها أن تكون مطابقة لسمات الفعل الانتقائية ويسند الأدوار الدلالية المناسبة.

لكن هؤلاء النّحاة قصروا نظام قواعدهم على الاستعمال النمطي فلم يتجاوزوه إلى المجاز ولا إلى لغة الخيال ولا إلى لغة الفكر الماورائي (راجع ص 451-452). وهكذا ظلّ نظام قواعدهم عاجزا عن تفسير ما فيها من عدول كما اكتفوا في هذا النظام بضبط الفعل عدد المحلّات التي يستوجبها ونوع مقولتها وسماتها وأدوارها الدلالية لم يتجاوزوها إلى غيرها. فلم يلحظوا مثلا ما بين الفعل وبعض المكونات الأوليّة غير الأساسية من تعلق أو تطابق. إنّ نظام القواعد لدى هؤلاء وأولئك لا يفي بالحاجة ولا يمكن من وصف اللغة وصفا تاما ودقيقا وهو ما يفسّر تعدّد المدارس.

الفصل الثاني :

بعض الملاحظات الأخرى حول دور الفعل في تحديد خصائص العناصر الأوليّة الأساسيّة

1- حدود نظرة اللغويين إلى المسألة :

لم يعتبر اللغويون نحاة ولسانيين تحديد الفعل خصائص المفاعيل مبحثا لغويا مستقلا بذاته، وإنما ورد الحديث عن بعض جوانب هذه المسألة في التراث النحوي في دراسة بعض الأفعال من المشترك وأفعال حكاية القول وبعض الأفعال الأخرى وفي تخريج بعض التراكيب الإشكالية.

ووقع التركيز فيه على الجانب التوزيعي خاصّة. فقد تنبّه النّحاة لاختلاف خصائص الفعل الواحد من المشترك توزيعا في عدد المحلّات ونوع المقولة باختلاف حقله الدلالي (انظر مثلا أفعال الشروع) وقالوا باقتضاء أفعال حكاية القول مفعولا به يكون جملة (انظر ابن هشام، المغني ج 2 ص 412-419 والسيوطي، همع الهوامع ج 2 ص 242-244 مثلا) واختلف البصريّون والكوفيّون في ما أفاد معنى القول (المغني ج 2 ص 413 والهمع ج 2 ص 244). إلّا أنّهم لم يتناولوا المسألة

بشكل منهجي ولكن تعرّضوا للمسألة بحسب الحاجة التي يقتضيها سياق البحث. فاقصروا على الحديث عن دور بعض الأفعال في تحديد خصائص المفعول التوزيعية أو أشباه المفاعيل من نحو خبر أفعال المقاربة إلا نادرا. فقد تعرّضوا لخصائص الفاعل التركيبية في أحيان قليلة. ولم يتوسّعوا فيه ليشمل جميع المكونات التي ترد في الجملة اقتضاها الفعل تركيبيا أو دل عليها دلالة عقلية ولا جاوزوا ذلك إلى المفاعيل.

وجاء حديث التوليديين عن هذه المسألة في القول بتحديد الفعل سلفا للتوزيع في الإسقاط الذي يكون رأسا له وفي وضعهم قيودا على انتقاء المحلّات التي يستوجبها، وقد ضمّنوا هذه الخصائص نظام قواعدهم وجعلوها من العناصر المكوّنة لدخل الفعل المعجمي.

فوقع الاختصار في الدّرس اللغوي على دور الفعل في تخصيص عنصري الفاعل والمفعول أو شبه المفعول دون سواهما بشكلين مختلفين منهجي في اللسانيات، غير منهجي في التراث التحوي العربي فقد كانت فيه مجرد ملاحظات عابرة. وكان التركيز في هذه المسألة على نوع مقولة المحلّ الذي يقتضيه الفعل.

فجاءت نظرتهم إلى المسألة على أهميتها في تفسير الظواهر التركيبية جزئية لا تخلو من قصور فتناولهم المسألة لا يفي بالحاجة أفقيا ولا يكفي في مقاربتها عموديا.

فهذه النظرة إلى دور الفعل في تحديد خصائص بعض المكونات محدودة أفقيا تكتفي بما يقتضيه الفعل من المحلّات وذرية تقتصر على رؤية الأجزاء ولكنها لا تهتدي إلى الخيط الرّابط وإن بدت في اللسانيات التوليدية على غير ذلك الحال. لذلك لا تستطيع مثلا أن تفسّر اقتضاء أفعال الحقل الدلالي الواحد عادة عددا من المحلّات تكون مقولاته واحدة نوعا ولا اتفاق أفعال مختلفة في مقولة المكونات التي تستوجبها ولا تجاوز الفعل تحديد خصائص الفاعل والمفعول به إلى تحديد العلاقة القائمة بين هذين المكوّنين جنسا أو سنا أو منزلة اجتماعية أو غيرها، كما لا تمكّن من تفسير تنوّع الفعل بلفظه أو بمعناه بالمفعول فيه أو بغيره من المكونات الأخرى على نحو ما سنبيّن لاحقا.

2 - الفعل ومقولة الفاعل

صحيح أنّا ذكرنا أنّ النّحاة العرب القدامى قد تنبّهوا إلى أنّ بعض الأفعال تقتضي فواعل ذات خصائص توزيعية معيّنة وأنّ التوليديين يرون أنّ الفعل يحدّد سلفا في مستوى المعجم كلّ خصائص الفاعل لكن لا أحد منهم ذكر صراحة أنّ خصائص الفاعل مرتبطة أساسا بحقل الفعل الدلالي وهو مانذهب إليه وقد قادتنا إليه ملاحظاتهم المختلفة واستقراء النصوص فالفاعل لا يخرج في كلّ الحالات عن أن يكون مركّبا اسميا أو مركّبا شبه إسنادي أو مركّبا بالموصول الحرفي وما جاء على غير ذلك من نحو :

• (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (10 يونس -29)

• و ما جاء من أحد

فلا سبب بلاغية ذلك أنّ حرف الجرّ فيه زائد فالأصل :

• ما جاء أحد

• وكفى الله شهيدا

وإذا كانت معظم الأفعال تقتضي فاعلا يكون مركبا اسميًا أو مركبا شبه إسنادي فإن بعضها يجوز في فاعله أن يكون مركبا اسميًا مصدرًا أو رأسه مصدرًا أو مركبا بالموصل الحرفي مؤولا بالمصدر وهي حال أفعال الوجوب. تقول :

• يجب على المسلم { الصلاة

{ أن يصلي

• يجب على الطالب { بذل الجهد في تحصيل المعرفة

{ أن يبذل جهدا في تحصيل المعرفة

• وينبغي عليه { الاطلاع على المصادر والمراجع المقررة

{ أن يطلع على المصادر والمراجع المقررة

وكذلك الشأن في نحو ثبت. تقول :

• ثبتت رؤية الهلال

• ثبت أن رأى الناس الهلال

ولا يكون فعل المقاربة عسي إلا مركبا بالموصل الحرفي نحو :

• (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) (2 البقرة -216)

» فإن تكرهوا بموضع رفع بأنه فاعل » (ابن يعيش ج 7 ص 115)

ولكن يجوز في فاعل فعلي المدح والذم أن يرد على وجهين :

- مركبا اسميًا ظاهرا معرّفاً بال أو مضافا لما فيه أل كقوله تعالى :

• (نِعَمَ الْعَبْدُ) (38 ص -30)

• (وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (16 النحل -30)

• (فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ) (16 النحل -29)

- أو مضمرا مستترا مفسّرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز » (ابن

هشام، شرح قطر الندى ص 186) نحو :

• (بئس للظالمين بدلا) (18 الكهف -50)

• ونعم رجلا زيد

غير أنّ دور حقل الفعل في تحديد خصائص المحلّات أشدّ وضوحا في المفعول

به .

3 - الفعل و مقولة المفعول به

3-1 - الاستدلال على دور الحقل الدلالي في ذلك

لا خلاف في أن الفعل يحدّد مقولياً المفعول به، فهذا أمر أجمع عليه القدامى والمحدثون تقول مثلاً:

- زار زيد عمرا
- و ابتهل بكر إلى الله
- و «أحال الرجل بالمكان أي أقام به حولا» (الجوهري (حول) ج1 ص168)
- و «وفدت عليه وإليه» (الزمخشري، أب (وفد) ص 683)
- و (قَالَ : رَبِّي أَعْلَمَ بِمَا تَعْمَلُونَ) (26 الشعراء 188)
- و «وددت أنها لم تكن» (المعري ص307)
- « أَلَمْ أُعْطِكَ درهما ؟ » (ابن هشام، المغني ج 1 ص 343)
- ووهبتك دينارا (ن م ج 1 ص 220)
- و (لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا) (12 يوسف -91)
- و «قيّض الله فلانا لفلان : جاء به وأتاحه له» ابن منظور(قيض) م5 ص201

فتقتضي أفعال المجموعة الأولى مفعولا واحدا يكون مركبا اسميا في الجملة الأولى وجملة في الجملة الخامسة ومركبا حرفيا في بقية الأمثلة يختلف باختلاف رأس الإسقاط فيه .

فأما في الجملة الثانية والثالثة والرابعة فالمفعول مركب بالجرّ وأما في السادسة فهو مركب بالوصول الحرفي .

ويستوجب فعلا المجموعة الثانية الأولان مفعولين يرد كلّ منهما مركبا اسميا، ولكنّ الفعلين الأخيرين يفتقران إلى مفعولين يكون أولهما مركبا اسميا و ثانيهما مركبا بالجرّ . غير أنّ ما يتبغى التّبيه إليه وقد أهمله اللّغويّون هو أنّ نوع مقولة المفعول لا تحدّدها سمات الفعل بل هي مرتبطة أساسا بحقله الدلالي على غير ما يوهّم بذلك ظاهر الأشياء . وهذا ما يفسّر اشتراك الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل في التّوزيع في عدد المحلّات والمقولة المعجميّة أيضا . وستجترئ في الاستدلال على ذلك ببعض الأمثلة .

(أ) منها التّرادف

فللأفعال المترادفة مثلا نفس التّوزيع عادة¹، فالفعل ومرادفه يقتضيان نفس عدد المحلّات ونفس المقولات معجميّة . فمفعولهما يكون من حيث نوع المقولة واحدا على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التّالية . تقول :

1 يجوز أن يرد مفعول أحدهما مركبا اسميا و مفعول الثاني مركبا بالجرّ وهو أمر يقع في توزيع الفعل الواحد انظر في ذلك مثلا جدول أفعال الاستقرار .

- أبهم الباب وأغلقه
- و جَمَرَ الرَّأسَ وحلقه
- و أشال الحَجَرَ ورفعَه
- و حَلَفَ بِاللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا وَأَقْسَمَ بِهِ أَنْ... وَآلَى أَنْ...
- و من الأفعال الدالة على الاستقرار الواردة في الجدول (15) من نحو :
- «أُبد بالمكان يَأْبُد... أقام به و لم يبرحه» (ابن منظور (أبد) م 1 ص3)
- «وكد بالمكان يكد وكدوا إذا أقام» (ن م (وكد) م 6 ص 975)
- فأمثلة أفعال الاستقرار فيه ستة وسبعون (76) تنوَّع من حيث مقولة المفعول به على النحو التالي :

- 61 منها ورد مفعولها مركبا بالجر.
- 4 و جاز في مفعولها وجهان أن يكون مقولة معجمية أو مركبا بالجر.
- ومثالان ورد مفعولها مقولة معجمية لمرادف يجوز فيه الوجهان (انظر الجدول (38) ص 648-650) هما :

- «عروتك عروا أي نزلت بك» (الجوهري (عرو) ج 1 ص 251)
- «و هبطت الأرض» (ابن منظور (هبط) م 6 ص 764)

وقد أسندت في جميع الحالات الوظيفة الدلالية المكان إلى هذه المقولة المعجمية أو إلى مخصص الرأس في المركب بالجر.

ويؤكد القول بتحكم حقل الفعل في مقولة المفعول توزيع المترادفات في حقول أخرى كثيرة مختلفة، فالفعل ومرادفه في حقل الحتن يقتضيان مفعولا به يكون مقولة معجمية وكذلك الحال في حقلي التَّسْمَل والكَنَس (انظر في ذلك الجداول الثلاثة المخصصة لهذه الحقول). وهما يستوجبان في حقل القدرة أو الإرادة وما ينتج عنها من طلب مثلا مفعولا به يجوز أن يكون مصدرا أو ما يقوم مقامه من مركب بالموصول الحرفي في أصل البنية. تقول في الأول مثلا :

- أيستطيع عقل أن يتخيل كل هذا ؟
- و لا تملك النفس إلا أن تستغرب التقابل بين الصورتين
- فيرد المفعول به مركبا بالموصول الحرفي كما يرد مصدرا أو مركبا رأسه كذلك مثل (الحكيم ص 93) :

- أيستطيع العقل البشري تصوّر ماتقول ؟
- و لا تملك النفس إلا الاستغراب.
- وقد يرد مفعول الأفعال الدالة على القدرة مركبا بالجر مجروره مصدرا أو مركب بالموصول الحرفي قائم مقامه نحو :

- إني لا أقدر لك على نفع (المعري ص 309)
- و لا أقدر أن أضرك

وذلك لأنّ التداخل في مقولة بعض المفاعيل واقع بين المقولة المعجميّة و المركّب بالجرّ في كثير من الأمثلة في اللغة العربيّة على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التالية :

المصدر	نوع المقولة	الفاعل
الزمخشريّ أب (جحد) ص 82	مقولة معجميّة م. بالجرّ	جحد حقه و يحقّه جحدا و جحودا
الترقيسطي ج 1 ص 341		و حلّ المكان و حلّ بالمكان : نزل
ابن منظور (شكر) م 3 ص 344		و شكره و شكر له
ن م (غدر) م 4 ص 960		وغدره و غدر به يغدر غدرا، تقول : غدر إذا نقض العهد
ن م (غضض) م 4 ص 994		وغضّ طرفه وبصره... كفه وخفضه وكسره... وغضّ من صوته
المغني ج 2 ص 523		استغفرت الله الذّنب ومن الذّنب
ابن منظور (نصح) م 6 ص 616		ونصحه وله نصحا ونصيحة... وهو باللام أفصح
الزمخشريّ، أب (ورث) ص 670		وورثه المال وورثه منه وعنه
المغني ج 1 ص 209		ووهبتك دينارا ووهبت له دينارا

و تقول في نحو :¹

- أراد وأحبّ و رام و شاء وودّ
- « أريد أن أعرف أيّهما أصدق وجودا الله أم الشيطان؟ »
- « و أحببت أن أنظر إلى صخر »
- « و كأنّها تروم أن تدرّكها »
- و شاء أن يأخذ هذا العامل في الحسينان
- و «وددت أنّها لم تكن»

كما تقول :

- أريد معرفة أيّهما أصدق وجودا الله أم الشيطان؟
- و أحببت النّظر إلى صخر
- و كأنّها تروم إدراكها
- و شاء أخذ هذا العامل في الحسينان
- و وددت عدمها

ولا يختلف توزيع أفعال الطّلب فهي تقتضي مفعولين يرد أحدهما مصدرا أو مركّبا رأسه مصدر أو مركّبا بالموصول مؤوّلا بالمصدر كما في نحو² :

• « طلبت في النفس الأخير أن تحمل لتموت في بهو الأعمدة »

- 1 - ورد المثال الأوّل والثالث في حدّث أبو هريرة تباعا في الصفحتين 120 و 136 وجاء الثاني والرابع في رسالة الغفران في صفحتي 307 و 308.
- 2 - ورد المثال الأوّل في أهل الكهف ص 62 والثاني عن الإمتاع والمؤانسة ج 3 ص 155.

• «ونحن نسألك أن تتوخى في أمة محمد صلى الله عليه وسلم ما يُزلفك عنده»

فيرد المفعول مركباً بالموصول. وتقول :

• «طلبت المستقر بكل أرض»

• و سألت الرحمة

فيقتضي فعل الطلب مفعولاً به مصدراً أو مركباً رأسه كذلك.

(ب) ومنها التضاد

ولا يختلف أمر الأضداد في اقتضاها مفعولات تشترك في نوع المقولة. تقول :

• أحب لك ما أحب لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي

وتقول :

• رضي الله عنه ≠ وسخط عليه

• ورغب في الشيء ≠ ورغب عنه

• وأقبل عليه ≠ وأعرض عنه

فيقتضي الفعل أحب ونقيضه كره مفعولين يجوز في أولهما أن يكون مركباً

بالموصول وثانيهما مركباً بالجر وقد يقتصر فيهما على مفعول واحد يكون مقولة

معجمية. تقول :

• أحب قيس ليلي العامرية

• و أحب زيد الاجتهاد

• و كره عمرو سعاد

• و كره بكر الانضباط

وتستوجب الأفعال الثلاثة الباقية وأضدادها مفعولاً يكون مركباً بالجر وتنهض

الأفعال المتتمية إلى حقل الاستقرار مرة أخرى شاهداً على دور الفعل في تحديد

مقولة المفعول به.

فالأفعال المفيدة للحركة الموجهة أو التجاوز يكون لها نفس توزيع ما يفيد من

الأفعال معنى الاستقرار. فيرد مفعولها مركباً بالجر غالباً ويجوز في مفعول بعضها

أن يكون اسماً أو مركباً بالجر على نحو ما يتضح من الأمثلة التالية :

المصدر	نوع مقولة المفعول	الفعل
ابن منظور (جوز) م 1 ص 531	مقولة معجمية مركب بالجر	... جُزّت الطريق وجاز الموضع... و جاز به... : سار فيه وسلكه. وأجاز به : خلفه وقطعه.
الشرقي ج 1 ص 443		أخللت بالمكان : تركته.

ابن منظور (رحل) م2 ص142	مركب بالجر	وقيل : ارتحل القوم عن المكان ارتحالا ورحل عن المكان يرحل وهو راحل من قوم رحل : انتقل .
الشرقسطي ج 3 ص 463		رحل عن موضعه زحولا : زال
ابن منظور (نحا) م6 ص601		و نَحَيْتُهُ عن موضعه تنحية فتنتحى .
الشرقسطي ج 3 ص 178		و نهض عن المكان نهوضا : زال

فيقتضي الفعل جاز مفعولا به يجوز فيه الوجهان ولكن الأفعال : أخلّ وزحل ونحى ونهض لا تستوجب إلا مفعولا يكون مركبا بالجر . ويكون الاسم الواقع مفعولا به أو مخصص رأس المركب دلاليا مكانا، وهذا ما يميز الأفعال الذالة على الاستقرار وما يقابلها عن الأفعال التي تشترك معها في نوع مقولة المفعول به أو أحد المفعولات إذا اقتضت أكثر من محلين من نحو :

- «أجمع المعاصرون على أن شعر أبي الطيب ينطق بشخصيته نطقا بينا»
- و أحسن زيد إلى عمرو
- و أمره بالخروج
- و حرّضه على الأمر

فالعلان الأثران اقتضيا مفعولا به مركبا بالجر مجروره في المثال الأول اسم معنى وفي الثاني اسم ذات وليس أحدهما مكانا وكذلك الشأن في المثالين الآخرين فقد استوجبا مفعولين ورد ثانيهما مركبا بالجر مجروره اسم معنى .

(ج) ومنها أفعال أخرى

والدليل الثالث على دور الفعل في تحديد مقولة المفعول نوعا وعلى أثر حقله في ذلك الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل دون أن تكون مترادفة أو أضدادا .
فأما أفعال الضرب من نحو :

- ركل وساط وصفع وفأس ولطم ولكم .

فتقتضي جميعها مفعولا به مقولة معجمية تكون اسم ذات وكذلك كل فعل دلّ على عمل يقع على ذات نحو :

- حرث الأرض
- و طرق الحديد
- و نشر الخشب

وأما أفعال حكاية القول باتفاق النحاة وما فيه معنى القول على اختلاف بين البصريين والكوفيين فتفتقر إلى مفعول به جملة نحو :

- (قالت امرأة العزيز : الآن حصحص الحق) (12 يوسف -51 -)
- (و نادى نوح ابنه و كان في مغرل : يا بني اركب معنا) (11 هود

(-42-)

• و «يهتف هاتف : أَتَشْعُرُ أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمَغْفُورُ لَهُ لِمَنْ هَذَا الشَّعْرُ؟»

و أمّا أفعال الإخبار من نحو :

• حكى وذكر وأذاع وروى وسمع وأعلن وأورد.

فيجوز أن يرد مفعولها مصدرا أو رأسه مصدرا أو ما يقوم مقامه من مركّب موصولي. تقول :

• حكى زيد الخبر

• وذكر قول عمرو

• و روى شعرا

• و أذاعه

• و سمع خبرا

• و أعلن المستعمر استقلال البلاد

• و أوردت وسائل الإعلام الخبر

فيكون المفعول اسما مصدرا أو مركّباً رأسه مصدر أو تقول¹:

• حُكِيَ... أَنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضَى مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ وَسَالَفِ الْعَصْرِ وَالْأَوَانِ

لِلْمَلِكِ سَاسَانَ وَلِدَانِ.

• ذُكِرَتْ لَنَا أَنَّ لَيْسَ لَكَ أَهْلٌ.

• وَذُكِرَتْ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَلْتَمَسَ

• وَ أَذَاعَتِ السُّلْطَاتُ فِي النَّاسِ أَنَّ تَغْيِيرًا فِي تَوَجُّهَاتِهَا وَفِي تَعَامُلِهَا مَعَ

الْمَوَاطِنِ قَدْ حَصَلَ

• «قَدْ رَوَى عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الْعَرَبُ تَنْشِدَ : أَيْبُتُ عَلَى مَعَارِ

بِالتَّنْوِينِ»

• ثُمَّ سَمِعْتُ أَنَّهُ تَغَيَّبَ

• وَ «أَعْلَنَ إِلَى الشَّعْبِ أَنَّ الْأَمِيرَةَ قَدْ مَنَعَهَا الْمَرَضُ مِنْ تَوْدِيعِ الْقَدِيسِينَ»

• وَ أوردت وسائل الإعلام أَنَّ رؤساء الدّول الغنيّة قد اجتمعوا بليون

فجاء المفعول مركّباً بالموصول في جميعها. كما يجوز أن يرد مفعول بعض هذه

الأفعال مصدرا أو مركّباً بالجرّ مجروره مصدر أو مركّباً موصولياً كما هي الحال

في حدّث. تقول :

• «قَدْ حَدَّثَهُ الْحَدِيثُ وَ حَدَّثَهُ بِهِ» (ابن منظور (حدث) م 1 ص 582)

• «قَدْ حَدَّثَ حَدَّثَ مُحَدَّثٌ أَنَّهُ رَأَى بِسَبِيلِ مَلِكِ الرُّومِ يَغْمَسُ خُبْزًا فِي خَمْرٍ

وَيَصِيبُ مِنْهُ» (المعرّي ص 156)

1 ورد المثال الأوّل في ألف ليلة و ليلة ج 1 ص 13، وقد وقع التصرّف في تركيبه بالتّقديم والتّأخير ليستقيم وورد الثّاني و السادس في أهل الكهف تبعاً في صفحتي 96 و 253 والرّابع في رسالة الغفران ص 370 والخامس في حدّث أبو هريرة ص 104.

- ويرد مفعول خبر وأخير الثاني مركباً بالجزء مجروره مصدر. يقال :
- «خبره بكذا وأخبره : تبأه» (ابن منظور (خبر) م 2 ص 783)
- و قد يسقط الجاء فيه إذا ورد مجروره مركباً بالموصل الحرفي . قال الشاعر :
- وَحَبْرٌ قَانِي أَنْ يَتِمَّاءَ مَنْزِلٍ لِلَّيْلِ إِذَا مَا الصَّيْفُ أَلْقَى الْمَرَّاسِي
- 2-3 بعض الأمثلة لحقول الأفعال التي تقتضي مفعولاً به مصدراً أو مركباً مؤولاً به كثيرة هي الأفعال التي تقتضي مفعولاً به يكون مصدراً أو مؤولاً بالمصدر . وهي أفعال ساكنة تقع على مفعول معنى وتنتمي إلى مجموعة من الحقول منها :
- (أ) حقل الطلب والعرض
- وسنجزئ على التذليل عليه بأربعة أفعال هي سأل وطلب وعرض واقترح . تقول
- (انظر ص 258 و 264 بالنسبة إلى الأول) :
- «نسألك أن تتوخى في أمة محمد صلى الله عليه وسلم ما يزللك عنده»
 - «طلبت في النفس الأخير أن تحمل لتموت في بهو الأعمدة»
 - عرض زيد على عمرو أن يصاحبه في سفره
 - و كان قد اقترح عليه أن يسافر
- كما تقول :
- سألت الله المغفرة
 - و أطلب التأكيد (الحكيم ص 161)
 - و عرض زيد على عمرو مصاحبته في سفره
 - و كان قد اقترح عليه السفر
- فيرد المفعول به في الأمثلة الأولى مركباً بالموصل الحرفي مؤولاً بالمصدر ويرد في الأمثلة الثانية مصدراً صريحاً أو مركباً رأسه مصدر .
- (ب) و منها أفعال النفس و الجنس
- مثل أفعال الإرادة . و قد تقدّم ذكر شواهد عليها (انظر ص 500-501)
- و أفعال النفس من نحو :
- أمل و خشي و خاف ورجا و تمنى و نسي و نغص
- تقول :
- أمل النصر
 - و خشي الهزيمة
- ويقول تعالى :
- (إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم) (7 الأعراف - 59)
- وتقول :
- واذكر عهدنا الجميل . . . عهد دقيانوس (الحكيم ص 113)

- و ارج التوفيق
- و تمنّ الشفاء
- و انس الخطر

• و لا تنغصّ عليه عيشه

فيرد المفعول به في الأمثلة السبعة الأولى اسما مصدرا. وكذلك يأتي المفعول في المثال الثامن. يقول المعري في رسالة الغفران على لسان خازن الجنان :

• « أتأمل أن أذن لك بغير إذن من ربّ العزة ؟ » (المعري، رغ

ص 251)

وعلى لسان التابغة الذبياني :

- « خشيت أن أذكر اسمها في النظم » (المعري، رغ ص 205)

و يقول بعضهم :

- « أخاف أن يكون انصرافا ليس بعده عود » (المسعودي 77)

- « و رجوت أن تدعى النفس العابدة و لكن أبت الأقضية » (المعري رغ

ص 347)

- « ما أذكر أنني سلكت هذا القرى قط » (ن م ص 207)

- « تمتى الرجل أن لا يعيش طويلا »

- « فسيت ما كنت عرفت » (ن م 210)

- « لم أنس أنّ بيننا ثلاث مائة عام » (الحكيم ص 186)

- « و قد ذهب فنغص علي ما جاء بعده من الدنيا » (المسعودي ص 74)

فيرد المفعول مركبا بالموصول الحرفي قائما مقام المصدر غالبا أو مركبا بالموصول الاسمي وهو قليل.

- و مثل أفعال الرأي والإدراك اليقيني أو غير اليقيني من نحو : استبعد وأدرك ورأى وتصور واعتقد وعنى وافترض وفهم وأفاد ولاحظ وتوقع . فمقولة مفعولها لا تختلف عما تقدّم. تقول :

- لا تستبعد بعض الجهات أن تكون إسرائيل أرسلت مجموعة من عملائها

إلى بعض البلدان العربية¹

- « أدركت ما تعني » (الحكيم 30)

- « و عندئذ أدرك أوراشيما أنه محا سعادته بيديه » (ن م ص 245)

- « رأيت أن أسند الصفة إليه » (المعري، رغ ص 205)

- « لا يتصور أن يكون مدلول الألفاظ و المصطلحات النحوية في تغير

على مرّ الزمن » (الحاج صالح ص 26)

- « يعتقد (سيبويه) أن عوامل الأفعال لا تضمّر »

1 - تعددت مصادر هذه الأمثلة . فأما الأوّل والعاشر والثاني عشر فمأخوذة من الصحف اليومية . وأما البقية فقد أحلنا على المراجع التي أخذت منها .

• « يعنى هذا أن هناك طرقا كثيرة للتعبير عن النفس »
 • « تقتضى بعض الدراسات النفسية واللغوية أن الكلمات المتعددة المعاني لها مداخل متعددة في الذاكرة الدلالية » (الفهري، 1986 سلسلة عدد6 ص265)

• لم أفهم أنك رجل مثزن (الحكيم ص 143)
 • أفادت ممارسة الأمم المتحدة أن الشرعية الدولية شرعيتان : شرعية العظماء وأذناهم وشرعية المستضعفين تختلفان إلى حدّ التناقض
 • لاحظ الأستاذة أن نسبة غياب الطلبة قد ارتفعت
 • توقع بعض السذج أن تتغير الأمور إيجابا بعد حرب الخليج
 • فيرد المفعول به في هذه الأمثلة مركبا بالموصل مؤولا بالمصدر كما تقول مثلا :
 • لا تستبعد بعض الجهات إرسال إسرائيل مجموعة من عملائها إلى بعض البلدان العربية.

• واعتقد فلان الأمر
 • « ولم أفهم قصدك (ن م ص 143)
 • و توقع السذج تغيير الأمور إيجابا بعد حرب الخليج.
 • فيكون المفعول به مصدرا أو مركبا رأسه مصدر. لا يُستثنى مما تقدّم من الأفعال الذهنية غير أفعال القلوب. فهي تقتضي مفعولين يكون أحدهما مشتقا اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة يجوز أن يقوم المركب بالموصل الحرفي مقامهما كما في نحو : حسب وخال وظنّ. وقد يستغنى به عنهما في نحو زعم في مألوف الاستعمال قال تعالى :

• (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا) (3 آل عمران 169-)
 • وقال بعضهم :

• « خلعت أن السماء ستقع »
 • « و أظنّ هذا الشيخ أبو بكر الرازي أنني غير عالم بنفاقه ؟ » (التوحيدي ج3 ص 158)

• فيرد المفعول به مركبا بالموصل الحرفي سادا مسد مفعولين يقتضيهما الفعل في نحو :
 • (ولا تحسبن الله غافلا عما يفعل الظالمون) (14 إبراهيم 42-)
 • (وتحسبهم أيقاظا وهم رقود) (18 الكهف 18-)
 • و خلعت زيدا مهذباً
 • (وما أظنّ الساعة قائمة) (18 الكهف 36-)
 • - وأفعال التبيين

وهي أفعال تسمت بصلة وثيقة إلى ما تقدّم من الأفعال الذهنية فهي سبب الإدراك أو نتيجته. وهي أضرب : منها ما يكون تبينا وإثباتا أو نفيا نحو : أكد وبين وأثبت واكتشف ونفى وأنكر وأوضح. تقول :

- أكدوا أنَّ للإنسان قدرات خلاقة لا يمكن مشاهدتها مباشرة
- بيّن البحث الدقيق في الحقول أنَّ حالات الترادف نادرة
- أثبتت اللسانيات الحديثة عددا من الحقائق
- اكتشف زيد أن عمرا قد خانه
- نفى أن تكون قوانينها التطوريّة شيئا خارجا عن إرادة المتكلمين
- لا ننكر أنَّ النحو العربي قد تأثر بمنطق أرسطو
- أوضح قيوم أنَّ هناك أمورا عامّة تتعلق بجميع اللغات

كما تقول مثلا :

- أكدت وسائل الإعلام الخبر
- و بيّن البحث الدقيق في الحقول ندرة حالات الترادف
- و اكتشف زيد خيانة عمرو
- و لم أنكر تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو
- و أوضحت الأمر

فيرد المفعول مصدرا أو مركبا رأسه مصدر أو مركبا بالموصول. ومنها ما يكون تعمية كتماناً وتوهما أو إيهاما نحو : ادّعى وزين وكتم. فيجيء مفعوله أو أحد مفعوليه كذلك. تقول :

• « يدّعي (محبو أشعار المتنبي) أنّها فاقت في الجودة أشعار الأوائل والأواخر » (الواد ص 49)

• و«زَيّنَت لِي النفس الكاذبة أن أنظم أبياتا في رضوان» (المعري، رغ ص249)

• و « لا أكتمك أنَّ مرآك هذه اللحظة قد صيّرتني سعيدا » (الحكيم ص146)

فيكون المفعول مركبا بالموصول كما تقول :

• يدّعي محبو أشعار المتنبي فضلها غيرها جودة

• و (زَيّنَ لَهُم الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ) (27 النمل -24)

3-3- بعض الأمثلة لحقول الأفعال التي تقتضي مفعولا به مركبا بالجرّ تبدو الأفعال المقتضية مفعولا به مركبا بالجرّ شديدة التنوع مختلفة الحقول على نحو ما يتّضح مما يلي من الأمثلة. فمنها :

أ) أفعال تفيد بلوغ الغاية أو التوجّه نحو هدف كما هي الحال في أفعال الإشارة من نحو : أشار وأومأ ولوّح، وفي أفعال الاتجاه نحو هدف والوصول إلى غاية أو ضدها من نحو : بلغ ورغب وانصرف وأعرض وأقبل ووصل واتجه¹ في مثل :

1 - الاختلاف واقع بين التّحاة في وظيفة المفعول الوارد مركبا بالجرّ بعد أفعال الحركة إذا كان مكانا

- رغب في الشيء
- « و كان يبلغ بي الودّ و الشوق مبلغه » (المسعدي 90)
- وفي الآية :
- (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ . قالوا : كَيْفَ نُكَلِّم مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) (19 مريم 29) وفي نحو :
- « أومأت إليها أن تلقاني عند الصّفا ليلتنا تلك » (المسعدي 68)
- « و ألاح بثوبه و لوّح به » (ابن منظور (لوح) م 5 ص 410)
- و « انصرفت بأملّي إلى خازن آخر » (المعري ، رغ ص 251)
- « و أقبل على الأعشاب يضرب فيها يديه » (المسعدي ص 66)
- و اتجه الغزاة نحو الحاضرة
- فوصلوا إليها من الغد
- وكذلك الحال في أفعال الطلب والأمر على اعتبارها توجيهها لفعل الفاعل نحو غاية مثل قول بعضهم :
- « أمره بإعزاز الدّين » (التوحيدي ج 3 ص 154)
- وطلب منه الخروج
- و « حضّنه على الجهاد » (التوحيدي ج 3 ص 154)
- ب) وأخرى معنى الالتحام والملازمة أو ضدّهما نحو : جرؤ¹ واختلى
- وقدر وقام وتلبّس ووسم في مثل :
- « لا أجرؤ على الامتناع » (المسعدي ص 69)
- « و كنت أختلي به كل ليلة في محراب أعلمه الإخلاص وأعلمه الأدعية » (ن م ص 137)
- و « ما أقدر لك على نفع » (المعري ، رغ ص 252)
- و « فتقوم الحجة عليّ » (ن م ص 203)
- « فتلبّستُ به » (المسدي ص 90)
- و « وسمتها برضوان » (المعري ، رغ ص 249)
- ج) ومنها أفعال تفيد معنى الحيلولة والافتراق مثل : دفع وصدّ وقطع ومنع
- في نحو :
- تدفع عنه ضرا
- وفي قوله تعالى :
- (وكذلك زَيْنُ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ) (40 غافر - 37)
- وفي مثل :
- « كدت أن تقطعي عتي سبيلي » (المسعدي ص 69)

1 - يمكن أن يدرج ضمن بعض الحقول الأخرى

• و منعني من الخروج
 (د) و أخرى معنى الاستفادة أو نقيضها من نحو : أحسن وأساء وزين
 وتعرض وغفر وأنعم. قال تعالى :

- (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا) (17 الإسراء -7)
- (وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (6 الأنعام -43)

و قال المعري على لسان بعض شخوص رسالته :
 • « بما غفر لك وقد كنت في زمان الفترة والناس همّل لا يحسن منهم
 العمل » (المعري، رخ ص 183)

• « إِنْ اللَّه أَنْعَم عَلَيَّ » (المعري، رخ ص 198)
 هـ) و منها ما ينتمي إلى حقل العاطفة والإحساس إدراكا أو تعلّقا وعناية
 نحو: أبه وأحسن وحفل وخطر وشعر وعزم وعلق وعُني ويش في مثل :
 • « فما حفل بي ولا أظنه أبه لما أقول » (ن م ص 249)
 • « لما أحسست بها جعلت أثرتم بشعر صنعته فيها » (المسعودي ص 69)
 • « خطر لي ذلك مثلما خطر لكما القنيص » (المعري، رخ ص 199)
 • « لا أشعر بالذي حممت : أي قصدت » (ن م ص 252)
 • « عزم على الأمر يعزم عزما : أراد فعله... و قال الليث : العزم ما
 عقد عليه قلبك من أمر أنك فاعله » (ابن منظور (عزم) م 4 ص 769)
 • « علق بالشيء وعلقه : نشب فيه... وعلق بها علوقا وتعلقها وتعلق
 بها وعلقها وعلق بها تعليقاً : أحبها » (ن م (علق) م 4 ص 862).
 • « و عُني بالأمر عناية » (ن م (عنا) م 4 ص 912)
 • « و يشتت ممّا عنده » (المعري، رخ ص 252)
 و) و منها ما يكون من حقل التجاور قريبا أو بعدا نحو : بعد ودنا وقرب.
 تقول :

- بعدت عنه
- « و دنوت منه » (ن م ص 250)
- « و قربت منه » (ن م ص 251)
- ز) و منها ما فيه معنى الانفصال من نحو : باح وأخبر ورفع في مثل :
- يبوح بباطن سرّه
- و أخبرته بما كان من أمره
- و رفع عني البؤس

فالبوح بالسّرّ والإخبار بالأمر نقل له من الذات إلى الخارج ورفع البؤس تخليص
 للمُعنى. فهذه الأفعال تنقل العلاقة بين الفاعل والمفعول أو بين المفعول الأول
 والثاني من علاقة تلاحم إلى علاقة انفصال.

ح) أو معنى المخالطة من نحو : اختلط وضري ومزج . تقول العرب :

• اختلط الحابل بالنابل

• « و ضري بالخبز »¹ (المعري، ر غ ص 222)

• و مزج الخمرة بالماء

ط) وما يفيد من الأفعال الاستقرار المادي كما هو مبين في ما تقدم

أو الاستقرار المعنوي من نحو :

• « حلت في العاجلة به النعمة » (ن م ص 196)

على أنّ هذه الحقول على كثرتها يجمع بينها معنى الاتصال أو الانفصال لا يمكن أن تخرج بحال عن هذه العلاقة ، معنويا كان كما في نحو أفعال العواطف والأحاسيس أو في بعض أفعال الالتحام والملازمة وما يفيد السعي إلى غاية معنوية من نحو رغب وعزم أو ماديا عن بعد كما في مثل أفعال الإشارة أو عن قرب وتلاحم كما في نحو أفعال التجاور والالتحام والمخالطة والاستقرار . وليست هذه الحقول إلا مجرد أمثلة فلم يُعتمد في هذا العمل إلى استقصائها بدليل وجود أفعال أخرى تقتضي مفعولا به مركبا بالجر يكون آلة أو مفعولا ثانيا يكون كذلك وهي الأفعال التي تدلّ على التوسّل من نحو :

• « كنّا نتقرّب إلى الرئيس و الملك بالبيتين أو الثلاثة » (ن م ص 251)

• و « قد توسّل بنا إليك » (ن م ص 259)

4 - دور الفعل في تحديد خصائص الفاعل أو المفعول الصّرفيّة

أشرنا في ما تقدّم إلى تنبّه بعض اللغويين العرب القدامى والمحدثين إلى اقتضاء بعض الأفعال فاعلا أو مفعولا به ذا خصائص صرفيّة محدّدة جنسا أو عددا . فقد لاحظوا وجود أفعال يكون فاعلها أو مفعولها جمعا وأخرى يرد فاعلها أو مفعولها مؤنثا تأنيثا طبيعيا .

إلا أنّ ما ورد في مؤلفاتهم حول هذه المسألة كان مجرد ملاحظات عابرة لا ترقى إلى مستوى النظريّة ولا تسمح بوضع قاعدة في هذا الشأن ولا هي تسعى إليه . وفضل هذا العمل أنّه استفاد من هذه الملاحظات المتفرّقة التي كانت منطلقا للتفكير في علاقة جنس الفاعل أو المفعول به وعدده بالفعل الذي يرد رأس التركيب وفي إمعان النظر فيها إمعانا مكثنا من الانتهاء إلى ما يخالف مسلّمات النحاة إذ تبيّن أنّ القاعدة أن يحدّد الفعل خصائص العناصر الأوّليّة الأساسيّة الصّرفيّة جنسا أو عددا وإن لم يبدُ الأمر للنظرة الأولى بديهيّا وبهذا الشكل .

4-1- دور الفعل في تحديد عدد الفاعل أو المفعول

ترد الأفعال في علاقتها بعدد هذين المكوّنين على ثلاثة أضرب :

1 - و ضري بمعنى تلطّخ . و الحبر : وسخ الأسنان .

4-1-1- الضرب الأول

فأما الضرب الأول وهو الغالب على أفعال اللغة فيجوز في فاعله أو مفعوله أن يكون واحدا أو أكثر . تقول مثلا :

- خرج (الطفل ، الطفلان ، الأطفال)
 - ورأيت (طفلا ، طفلين ، أطفالا) (يلعب ، يلعبان ، يلعبون)
 - وشذب الفلاح (شجرة ، شجرتين ، أشجارا)
- فيقتضي الفعل في هذه الأمثلة فاعلا أو مفعولا به مفردا أو مثنى أو جمعا بحسب سياق الخطاب وحاجة المتلفظ في الإيلاخ . فللفعل فيها سمة تركيبية معينة هي [+فاعل ± مفرد] أو [+مفعول به ± مفرد] .

4-1-2- الضرب الثاني

وأما الثاني فنادر الوجود . وهو الذي يستوجب فاعلا أو مفعولا به مفردا (أ) في بنيته قبل المعجمية كما في نحو :

- « وفي الحديث أنه قال لسعد وهو يشير بإصبعين : أخذ أخذ أي أشر بإصبع واحد لأنّ الذي تدعو إليه واحد وهو الله تعالى » (ابن منظور (أحد) م 1 ص 27)
- و « أفذت الشاة إذا ذابا وهي مُفَذَّة : ولدت ولدا واحدا . وإن ولدت اثنين فهي مُثَمَّم وإن كان من عادتها أن تلد واحدا فهي مفذاذ (ن م فذذ) م 4 ص 1064
- و أوحدت الشاة فهي موحد أي وضعت واحدا مثل أفذت (ب) أو في بنيته المعجمية

فمفعول هذه الأفعال الغائب في البنية المعجمية مفرد لا محالة . ولكنّ المفعول في نحو :

- « أخذت الله تعالى و وحدته » (ابن منظور (وحد) م 6 ص 989)
- و (خلق الله السماوات والأرض)
- و « سبّحت الله تسيحاً و سبّحانا بمعنى » (ن م (سبح) م 3 ص 81)
- و «عبداً الله يعبد عباداً . . . : تأله له » (ن م (عبد) م 4 ص 665)
- (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (1 الفاتحة 5)
- أستغفر الله ذنباً لست محصيه
- و « يقال : وحده و أخله » (ن م (وحد) م 6 ص 886)
- و « وحد الله توحيدا » (الزمخشري ، أب (وحد) ص 668)
- و « أوحده الله فلانا جعله بلا نظير » (ن م (وحد) ص 668)

1 وهو في هذا الاستعمال مشروط بسياق حضاري عقدي معين . فلا يكون ذلك في غير المجتمعات الموحدة إسلامية كانت أو مسيحية أو يهودية .

- « وهو يستوفى ربه للخير » (أ ب (وفق) ص 684)
وقد يجوز أن يكون مركباً اسماً أو حرفياً مخصصه يتسم بسمه [+ مفرد]
كما هي الحال في بنية سبيح وسجد المعجزة في الآيات التالية :
- (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته وله يستجدون) (7 الأعراف 206)
- (و سبّحوه بكرة وأصيلاً) (33 الأحزاب 42)
- (و سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (57 الحديد 1-)
- (يَسْبُحُونَ بِحَمْدِ رَبِّكَ) (39 الزمر -75-) (40 غافر -7-) (42 الشورى -5-)

وقد يرد المفعول به مركباً بالجر مخصصه مركب اسمي سمته [+ مفرد] كما في نحو :

- ابتهل إلى الله . «والابتهاال أن تمدّ يديك جميعاً . وأصله التضرّع والمبالغة في السؤال » (ابن منظور (بهل) م 1 ص 279)
- « و تاب إلى الله يتوب تَوْبًا وَتَوْبَةً وَمَتَابًا : أناب و رجع عن المعصية إلى الطاعة » (ن م (توب) م 1 ص 336)
- « و تَضَرَّعَ إِلَى اللَّهِ : ابتهل » (ن م (ضرع) م 3 ص 530)
- و ناب فلان إلى الله تعالى و أناب إليه إنابة فهو منيب : أقبل و تاب و رجع إلى الطاعة » (ابن منظور (نوب) م 6 ص 737)
- وأما حقل الخلق فالفاعل فيه يتسم بسمه [+ مفرد] ويكون ذاتا متعالية . فالأفعال بدأ وبرأ وخلق وفطر مثلا تقتضي فاعلا مفردا ومفعولا به جمعا .
- «يقال : برأ الله النَّسَمَةَ وخلق السماوات والأرض» (ن م (برأ) م 1 ص 182)
- « وفطر الله الخلق يفطّرهم : خلقهم و بدأهم » (ن م (فطر) م 4 ص 1108)

4-1-3- الثالث

وأما الثالث فيقتضي فاعلا أو مفعولا يتسم بسمه [- مفرد] وهو دون الأول على مستوى الاستعمال اللغوي بكثير .

4-1-3-1- الفاعل

فأما الأفعال التي تقتضي فاعلا جمعا فضربان :

- أ) ضرب سماعي قليل في المعجم نحو :
- « جلب القوم يجلبون ويجلبون وأجلبوا وجلبوا . والجلب والجلب في جماعة الناس » (ن م (جلب) م 1 ص 476)
- و « اجلخّم القوم : اجتمعوا . ويقال : استكبروا » (ن م (جلخّم) م 1 ص 480)

• «ضَجَّ القوم يضجّون ضجيجا... : فزعوا من شيء وغلبوا. وأضجّوا
إضججا إذا صاحوا فجلبوا» (ابن منظور (ضجج) م3: ص511)
فالأفعال الأربعة جلب واجلخّم وضجّ وأضجّ مثلا تستوجب فاعلا سمته
[- مفرد]

ب) وضرب قياسي يعرف بدلالته على معنى المشاركة وبصيغته الصّرفيّة.
فكلّ فعل يدلّ على معنى المشاركة كان على وزني افتعل أو تفاعل أو غيرهما من
الأوزان يفتقر إلى فاعل جمع. تقول مثلا :

- « اختصم القوم وتخاصموا » (ن م (خصم) م2 ص843)
- « اشتجر القوم : تخالفوا » وكلّ ما تداخل فقد تشاجر واشتجر.
- ويقال : التقى فنتان فتشاجروا برماحهم» (ن م (شجر) م3 ص272)
- « و يقال اشتركا بمعنى تشاركا. وقد اشترك الرجلان وتشاركا » (ن م
(شرك) م3 ص306)
- « وقد تعارف القوم أي عرف بعضهم بعضا » (ن م (عرف) م4
ص746)

• « و تقاتل القوم واقتتلوا » (ابن منظور (قتل) م4 ص18)
فتفتقر هذه الأفعال إلى فاعل جمع ويكون معنى افتعل وفاعل واحدا، لك أن
تستعمل هذا الوزن أو ذاك كما يجوز استعمال وزن آخر بنفس المعنى نحو
قولهم :

- «تقسّموا الشيء و اقتسموه وتقاسموه وقسموه بينهم » (ن م (قسم) م4
ص87)

فيكون فاعل الأفعال الدالة على المشاركة بسمته أو صيغته الصّرفيّة جمعا. وأما
فاعل بعض الأفعال التي ترد على وزن فاعل من نحو :

- خاصمت فلانا
- و شارك زيد عمرا
- و فاخر عمرو بكرا

فتكون كذلك في الحقيقة على غير ذلك ظاهرا. فهي تقتضي فاعلا و مفعولا
به يتّسمان بسمه [± مفرد]. والحقّ أنّ الفاعل والمفعول التّحويين هما فاعلان
منطقيان. فالخاصمة اشترك فيها كل من الفاعل والمفعول. فكلاهما قام بالفعل
ووقع عليه في آن. وكذا الحال في شارك و فاخر:

1-3-2-4 المفعول

غير أنّ اقتضاء الفعل مفعولا جمعا أكثر من افتقاره إلى فاعل يكون كذلك. فسمّة
[- مفرد] تكثر في المفعول دون الفاعل. والأفعال التي يكون مفعولها جمعا
قسمان :

(أ) قسم يدلّ بصيغته الصّرفيّة المتحوّلة على سمة [-مفرد] في المفعول به الذي يقتضيه ويكون من الأفعال التي تفيد بصيغتها التكثير من نحو :

- « جرّروا أذيالهم » (الزمخشري، أ ب (جرر) ص 88)
- « و جاب القميص : قوّر جيبه و جوّب القميص » (ن م (جوب) ص 103)

- و ذبح الملك الغاشم أبناء أعدائه
- و ضرب الحاكم المستبدّ أعناق معارضيه
- (و غلقت الأبواب) (12 يوسف -23 -)
- و يُقتلون أبناءكم و يستحيون نساءكم (الأعراف -141 -)
- (و قطفن أيديهنّ) (12 يوسف -31 -)

فليست هذه السّمة من سمات الفعل الانتقائيّة قبل التحوّل الصيغي الذي طرأ عليه. فالأصل في هذا الضّرب أن يكون من النوع الأوّل ولكنّ رغبة الباحث في التعبير عن معنى التكثير لمقتضيات السياق الخطابي (مسيرة أو انسجاما مع) جعلته ينقل صيغة هذه الأفعال بما يتناسب ومقتضيات الإيلاخ. فاكسبت هذه الأفعال بذلك السّمة الانتقائيّة [+ م به - مفرد] إلاّ ما استعمل منها مجازيا من نحو :

- جرّروا أذيالهم و جرّوا أذيالهم
- فيجوز في استعمال أفعال هذا القسم أن يتّسم المفعول به الذي تقتضيه بسمة [± مفرد]. تقول:

- ذبح الملك الغاشم (ابن وزيره، ابني وزيره، أبناء وزيره)
- و ضرب الجلاد (عنق المجرم، عنقي المجرمين، أعناق المجرمين)
- و أغلقت المرأة (الباب، الأبواب)
- و قتل الفارس (مبارزه، مبارزيه، جميع مبارزيه)
- و قطع الحاكم المستبدّ (رقبة عدوّه، رقبتى عدوّيه، رقاب أعدائه
- ب) وقسم يدلّ بجذره على اقتضائه مفعولا به جمعا فسمه [+ م به - مفرد] سمة انتقائيّة أصليّة فيه تحدّد في بنيته التركيبية غير المنقولة عدد المفعول به مقوليا. وقد يكون الجمع داخليا أو خارجيا.
- وهذا النوع من الأفعال دون الضّرب الأوّل على مستوى التواتر في الاستعمال.
- وقد جمعنا بعض الشواهد من معاجم مختلفة ومن بعض كتب النحو في الجدول عدد (37) ص 646-648 فمن أمثلته نحو :

- « أدبهم على الأمر : جمعهم عليه »
- و « يُن فلان على قومه فهو ميمون إذا صار مباركا عليهم »
- أمّا أفعال الاختيار من نحو : اجتبي واختار واصطفى وانتخب في مثل :
- (ثمّ اجتباه ربه فتاب عليه وهدي) (20 طه 122)

• « واجتباہ أي اصطفاہ. وفي الحديث أنّه اجتباہ لنفسه : أي اختارہ واصطفاہ ابن سیدہ : و اجتبی الشيء : اختارہ » (ابن منظور (جبي) 1م ص 400)

• (و أنا اخترتك فاسمع لما يوحى) (20 طه 13)

• و اختار المساهمون زيدا لرئاسة مجلس الإدارة

• و اختاروا ثلاثة مساهمين أعضاء

وفي الآية :

• (يا مريم إنّ الله اصطفاكِ و طهّركِ) (3 آل عمران -42)

و في نحو :

• انتخب الفرنسيون رئيسا جديدا

• و كانوا قد انتخبوا أعضاء المجالس المحلية

فقد اقتضت في هذه البنى السطحية جميعها مفعولا به مفردا أو جمعا بحسب حاجة الباحث في إبلاغ رسالته مع أنّ في هذه الأفعال السمة الانتقائية [+مفعول، -مفرد]. فالحقيقة أنّ المفعول الذي يتسم بهذه السمة مقدّر يدل عليه سياق الخطاب. ذلك أنّ أفعال الاختيار تستوجب مفعولين أحدهما يتسم بسمة [-مفرد] وليس المفعول الظاهر غير المفعول الأول وأمّا الثاني الذي يتسم بهذه السمة فمحذوف. فالأصل في هذا مثلا :

• اجتباہ ربّه من بين قومه

• و اختار المساهمون زيدا من بين خمسة مترشحين

• و انتخب الفرنسيون رئيسا من بين ثلاثة مترشحين

وهذا الرأي يؤكده الاستعمال القرآني وتنهض عليه أمثلة هذا الحقل فيه من نحو :

• (لکنّ اللہ یجتبی من رُسُلہ مَن یشاء) (3 آل عمران -179)

• (و اختارَ مُوسى قومه سَبْعین رَجُلًا لِمِیقَاتنا) (7 الأعراف -155)

• (و اصطفاکَ علی نساء العالمین) (3 آل عمران -42)

• (إنّ اللہ اصطَفی آدمَ ونوحا وآلَ إبراهیم وآلَ عمرانَ علی العالمین) (3

آل عمران 33)

• (و اللہ یصطفی من الملائکة رُسُلًا ومنَ النَّاسِ) (22 الحج -75)

وجاء المفعول به جمعا داخليا أو ذاتيا في نحو :

• جبی الخراج

• و رعى الماشية

• و ساد قومه

• و ساس الرعية

وخارجيًا أو نحويًا في مثل :

- جمهر الأشياء
- وقفع البرد أصابعه
- ومصر الأمصار

وجاز فيه الوجهان في نحو : أدب وبسق وثمن ورأس وتزعم . تقول :

- «أدب قومه على الأمر وندبهم إليه» «جمعهم عليه» (أب (أدب)

ص13

- و أدب أنصاره عليه
- « و بَسَقَ على قومه : علاهم في الفضل » (ابن منظور (بسق) م1

ص214

- و بسق على أهله
- وَ ثَمَنَ الجماعة أو الزملاء
- وَ رَأَسَ الحزب
- و رأس العمال
- و تزعم القوم
- و تزعم العمال

غير أنه توجد بعض الحالات النادرة التي لا يكون فيها الفعل فاعلا في تحديد عدد الاسم الواقع مفعولا به على عكس الفاعل أو السياق التاريخي أو الحضاري . فهذه العناصر هي التي تحدد عدد المفاعيل كما هي الحال في نحو :

- خلق الله العباد
- و يعبد الموحّدون إلها واحدا
- ولا عَبدَ العرب في الجاهليّة الأصنام
- ويعبد الوثنيّون آلهة كثيرة

فلا يجوز القول :

- خلق الله عبدا
- يعبد الموحّدون (الأصنام ، آلهة كثيرة)
- ولا يعبد الوثنيّون أو عرب الجاهليّة إلها واحدا

4-2- دور الفعل في تحديد جنس الفاعل أو المفعول به

4-2-1- جنس الفاعل

لاشكّ أنّه يجوز في فاعل الفعل سمة [± مذكر] في الأعمّ الأغلب . تقول مثلا :

- جاء (الطالب ، الطالبة)

- واجتمع (المدرسون ، المدرسات)

إلا أنّ بعض الأفعال التي يكون فاعلها ومفعولها حيوانا عاقلا أو غير عاقل

لا يجوز في فاعلها الوجهان . فهو يكون إما مذكراً أو مؤنثاً تذكيراً أو تأنيثاً طبيعياً على نحو ما يتبين من الجدول (35) ص 640-641 ومن نحو :

• «حَصَرَ عن المرأة : لم يستطع جماعها» (السرقسطي ج 1 ص 358)

• وزنى بالمرأة

• « وأسوى الرجل في المرأة إذا أوعب فيها ذكره » (ن م ج 3 ص 570)

• ونزا الذكر على الأنثى

ففاعل كل من حصر وزنى وأسوى ونزا يتسم بسمه (+ذكر) وعلى العكس من ذلك سمه فاعل كل من آنت وأذكر وتقياً . فهي (- ذكر) . تقول :

• آنت المرأة

• وأذكرت

• وتقيأت «تعرضت لبعولها وألقت نفسها عليه» (ابن منظور (تقياً) م 4

ص 199).

4-2-2- جنس المفعول

ولا يختلف الأمر في المفعول به . فالغالب فيه جواز التأنيث والتذكير . تقول :

• ضرب زيد (عمراً ، هنداً)

• وقرأ عمرو (كتاباً ، قصة)

• «وقد غزل غزلاً وتغزل بها وغازلها وغازلته مغازلة » (ن م (عزل) م 4

ص 985)

فيفتقر الفعل ضرب وقرأ وتغزل إلى مفعول به يجوز فيه الوجهان . إلا أن بعض أفعال الحيوان ناطقاً كان أو أصم لا يجوز في مفعولها إلا وجه واحد . فإما أن يكون ذكراً وإما أن يكون أنثى . وهي أنواع :

4-2-2-1- منها ما تستغني عن مفعولها في البنية المعجمية

ولكنها تدلّ عليه بجذورها أو بما تواضع عليه مستعملو اللغة من معنى نحو :

المصدر	حقل الفعل الدلالي	جنس المفعول	المثال
ابن منظور (آنت) م 1 ص 111	التكاثر الولادة	أنثى	آنت المرأة وهي مؤنث : ولدت الإناث فإن كان ذلك لها عادة فهي مؤنثات
ن م (جلب) م 1 ص 476		أنثى ذكر	و أجلب الرجل : ولدت إبله إناثاً و أجلب : ولدت ذكوراً .
السرقسطي ج 1 ص 365		ذكر	و أحلمت المرأة : ولدت الحلمات
ن م ج 1 ص 459	الممارسة الجنسية	ذكر	وأخلط الرجل والفحل : خالط الإناث بالجماع

و أذكرت المرأة وغيرها فهي مُذكر : ولدت ذكرا . . . فإن كان ذلك لها عادة فهي مذكر وكذلك الرجل أيضا مذكر	ذكر	التكاثر	ابن منظور (ذكر) م 2 ص 1071-1072
ولا ط الرجل لواطا ولاوط أي عمل عمل قوم لوط	ذكر	الممارسة الجنسية	ن م (لوط) م 5 ص 412

فالأنفال آنت وأحلم وأذكر دلت على المفعول الغائب في البنية المعجمية أو عليه وعلى
صفته معا بجذورها . ولكن أجلب وأخلط ولاط دلت عليه بسماتها الدلالية .

4-2-2-2- ومنها ما لا يستغنى عنه

(أ) فيكون مركبا اسميا أو مركبا بالجر مخصصه اسم أنثى . يقال :

المثال	جنس المفعول به	المصدر
قد تزوج امرأة و زوجها إياها وبها وأبى بعضهم تعديتها بألباء .	أنثى	ابن منظور (زوج) م 2 ص 61
وعلقها بالكسر علقا وعلاقة وعلق بها عُلوقًا وتعلقها وعلق بها وعُلقها وعُلق بها تعليقًا : أحبها . علق بالمرأة وعُلقها	أنثى	ن م (علق) م 4 ص 862 الزمخشري، أب (علق) ص 433

فقد جاز في مفعول تزوج وعلق أن يكون مركبا بالجر «بالمرأة» مخصص الرأس فيه
اسم سمته (- ذكر) أو أن يكون مركبا اسميا هو مخصص الرأس السابق .

(ب) أو مركبا بالجر

- مخصص الرأس فيه اسم ذكر على نحو ما يتبين من أمثلة الجدول (39)

ومن نحو :

جلا العروس على بعليها جلوة وجلوة وجلوة وجلاء واجتلاها وجلاها	ذكر	(ابن منظور (جلا) م 1 ص 492)
وزف العروس إلى زوجها		الزمخشري، أب (زف) ص 272
و نَشَصَت المرأة على زوجها مثل نَشَزَت أي ارتفعت عليه		السرقي ج 3 ص 138
و أنصبت الناقة للفحل : قَزَت		ن م ج 3 ص 131

أو اسم أنثى (انظر نفس الجدول) ونحو :

أبل الرجل عن امرأته وتآبل : اجتزا عنها . وفي الصباح : أبل الرجل عن امرأته إذا امتنع من غشيانها وتآبل		ابن منظور (أبل) م 1 ص 122
خَنَعَ إلى المرأة خنعا : أتاها للفجور		السرقي ج 1 ص 477

أعرس بأهله إذا بنى بها وكذلك إذا غشيها	ابن منظور(عرس)م+ص232
نسب بالنساء : تغزل بهن	الشرقي ج3 ص140

فالأفعال جلا وزف ونشئ وأنصع مثلا افتقرت إلى مفعول به يكون مركبا بالجر مخصصه اسم حيوان عاقل أو غير عاقل . وكذلك الحال في الأفعال أبل ونخع وأعرس ونسب . إلا أن سمة المخصص في الأمثلة الأربعة الأولى (+ ذكر) وسمته في الثانية (- ذكر)

- ج) وقد يكون مفعوله مركبا اسميا
- حيوانا ذكرا عاقلا أو غير عاقل كما تبين من الجدول (36) ومن نحو : « تأبيت أبا أي اتخذت أبا »
 - و « أطرقت الفحل : وهبت ضرابه سنة »
 - أو أنثى مثل :
 - « أتى امرأته » .
 - و فاش الحمار الأتان يفيشها فيشا إذا علاها
 - « و وطى الرجل امرأته »

وقد جمعنا بعض هذه الأفعال في الجدول (36)

إن الأمثلة التي استعرضنا وأمثلة الجدول (36) تثبت بما لا يدع مجالا للشك :

- أولا أن الأفعال التي تقتضي مفعولا به محددا بجنس معين كثيرة وإن كانت قليلة بالقياس إلى ما يجوز فيها الجنسان. وهي متفاوت على المستوى الكمي بحسب جنس المفعول به . فما كان منها يستوجب مفعولا به سمته [+مذكر] كثيرة . وأكثر منها الأفعال التي تكون سمة مفعولها [- مذكر] .
- ثانيا أن التانيث فيها أو التذكير طبعي وليس نحويا إذ المفعول به فيها في الأعم الأغلب حيوان ذكر بالنسبة إلى الضرب الأول من الأفعال، أنثى بالنسبة إلى الثاني. ولما يكون من الأحياء نباتا كما هي الحال في نحو : أبر ولقح وما تعالق معهما جدوليا . تقول :
- «أبرت النخلة وأبرتها فهي مأبورة ومؤبرة» . «وزمن الإيار زمن تلقيح النخل وإصلاحه» (ابن منظور (أبر) م1 ص5)

ويقال :

- لَقَحُوا نَخْلَهُمْ وَلَقَّحُوهُ . وَاللَّقَاحُ مَا تُلْقَحُ بِهِ النَّخْلَةُ مِنَ الْفُحَّالِ . يُقَالُ :
- أَلْقَحَ الْقَوْمَ النَّخْلَ الْقَاحَا وَلَقَّحُوهُ تَلْقِيحًا .
- وَأَلْقَحَ النَّخْلَ بِالْفُحَّالَةِ وَلَقَّحَهُ وَذَلِكَ أَنْ يَدَعَ الْكَافُورَ وَهُوَ وَعَاءُ طَلْعِ النَّخْلِ لِيلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا بَعْدَ انْغِلَاقِهِ ثُمَّ يَأْخُذُ شِمْرَاخًا مِنَ الْفُحَّالِ . قَالَ : وَأَجُودُهُ مَا

1 تطابق سمة [+مذكر] هنا مع سمة [+ذكر] وسمة [-مذكر] مع سمة [-ذكر] .

عَتَقَ وكان من عامٍ أوَّل فيُدسُّون ذلك الشِّمراخ في جوف الطَّلعة وذلك بقدر . قال :
ولا يفعل ذلك إلا رجل عالم بما يفعل¹. (ابن منظور (لحق) م 5 ص 384).

- ثالثاً أنَّ خصائص بعض المفاعيل التي تقتضيها بعض هذه الأفعال
تختلف جنساً في بعض المعاجم عنها في أخرى² وعمّا هو سائد في الاستعمال،
فالذي يتبادر إلى الذِّهن في نحو : خَتَنَ وَعَدَرَ ونحو : خَفَضَ وراوَدَ وغازَلَ أنَّ
مفعول الفعلين الأوَّلين يتَّسم بسمة [+مذكَّر]. فهما يستوجبان مفعولاً به سمته
[+إنسان]، [+ذكر]. في حين أنَّ من سمات مفعول الأفعال، الأخرى، سمة [-
ذكر]، ففيها سمتان انتقائيتان على أساسها يقع اختيار المفعول هما سمتا [+إنسان
و-ذكر]. وهو ما يوهم به ما جاء في أساس البلاغة في خَتَنَ وخَفَضَ وعَدَرَ
وغازَلَ³. قال الزَّمخشرى : يقال :

- « خَتَنَ الصَّبِيَّ واختن » (أ ب (ختن) ص 153)
- « وَخَتَنَ الغُلامَ وَخَفَضَتِ الجارية » (ن م (خفض) ص 170)
- « وَعَدَرَ الصَّبِيَّ : طَهَّرَ » (ن م (عذر) ص 412)

وبعكسه في نحو راود . قال :

• « وراوده عن نفسه خادعه عنها وراوغه » (ن م (رود) ص 258)
ولكنَّ محاولة التثبت من جنس المفعول الذي يقتضيه كلٌّ من هذه الأفعال بالرجوع
إلى معاجم مختلفة تجعل ذلك الحُدس وهما ليس إلا، وتنبّه إلى أن لا عدول في
استعمال القرآن لراود في نحو :

- (وراودته التي هو في بيتها عن نفسه) (12 يوسف ص 23)
- (وقال نسوة في المدينة : امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه) (12
يوسف ص 30)

- (قال : هي راودتني عن نفسي) (12 يوسف ص 26)
- (قالوا : سراود عنه أباه وإنما لفاعلون) (12 يوسف ص 61)

كما قد يظن. وإنما هو في صميم الاستعمال النَّمطي. فهذه الأفعال يجوز في
مفعولها في الأصل أن يكون ذكراً أو أنثى على اختلاف بين اللغويين على نحو ما
يُتضح من اللسان. وقال ابن منظور:

• « خَتَنَ الغُلامَ والجارية يَخْتِنُهُما وَيَخْتِنُهُما خَتْنًا. والاسم الختان والختانة
وهو مختون. والختان موضع الختن من الذكر وهو موضع القطع من نواة
الجارية. قال أبو منصور وهو موضع القطع من الذكر والأنثى. ومنه

1 لم نورد أمثلة للأفعال المتصلة بالثبات في الجداول واقتصرنا على ما يكون مفعوله حيواناً.

2 قارن مثلاً بين أساس البلاغة واللسان في نحو : خَتَنَ وخَفَضَ وعَدَرَ مثلاً.

3 لا ذكر لفعل غازَلَ في أساس البلاغة ومع ذلك يوهم ما ورد في مادة (غزل) بنسبة الفعل
إلى فاعل ذكر ومفعول أنثى «قال الزَّمخشرى : وفلان غَزَلَ ومتغَزَلٌ وغَزِيلٌ وهو غَزِيلُها فَعِيلٌ
بمعنى مفاعل» (أ ب (غزل) ص 450) والحقَّ أنه يُستعمل للذكر والأنثى (انظر ص 521)

الحديث المرويّ إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وهما موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية ويقال لقطعهما الإعذار والخفض . ومعنى التقائهما غيوب الحشفة في فرج المرأة حتى يصير ختانه بحداء ختانهما . «وأصل الختن : القطع» (ابن منظور) (ختن) م 2 ص 791

وقال :

• «خفّض الجارية يَخَفِّضُهَا خَفْضًا وهو كالختان للغلام وأخفّضت هي»

وقيل :

«خَفَضَ الصَّبِيَّ خَفْضًا : ختنه فاستعمل في الرّجل» (ن م (خفّض) م 2 ص 868)

أيضا . وقال :

• «عذر الغلام والجارية يَعْذِرُهُمَا عَذْرًا وأعذرهما ختنهما . . .» (ن م (عذر) م 4 ص 719)

«وقال اللّحياني : العُدْرَةُ قُلْفَةُ الصَّبِيِّ ولم يقل إنّ ذلك اسم لما قَبِلَ القطع أو بعده والعُدْرَةُ الْبِكَارَةُ» (ن م (عذر) م 4 ص 719)

فاستعملت الأفعال الثلاثة بالترجوع إلى أصل المعنى وهو القطع للذكر أو الأنثى على السواء . ولا يختلف الأمر في نحو راود وغازل . قال صاحب اللسان : قال الليث (ت 165هـ) : وتقول :

• راود فلان جاريته عن نفسها

• وراودته هي عن نفسه

إذا حاول كل من صاحبه الوطء والجماع . ومنه قوله تعالى :

• (تراود فتاها عن نفسه).

فجعل الفعل لها :

• وراودته على كذا مراودة وروادا : أي أرادته» (ابن منظور (رود) م 2 ص 1254)

وقال : «تقول :

• غازلتها وغازلتنى . . . وغازلها وغازلتها» (ن م (غزل) م 4 ص 985)

إلا أنّ هذه الأفعال قد تمخّض بعضها في الاستعمال لمفعول به يكون ذكرا وبعضها الآخر يكون أنثى . وهذا ما يفسّر الاختلاف بين اللّغويّين فيها وهو اختلاف له صدهاء في المعاجم فالباحث يجد أثره ضمّنيا في أساس البلاغة . فالاستعمالات المذكورة فيه تسائر غاية صاحبه المعلنة من معجمه وهي تتّبع الاستعمالات البليغة وصريحا بيّنا في اللسان . قال ابن منظور : «قيل : الختن للرجال والخفض للنساء» (ن م (ختن) م 2 ص 791) . وقال : «الأعراف أنّ خفض المرأة والختان للصبيّ . فيقال للجارية خُفِّضَتْ وللغلام خُتِنَ» (ن م (خفّض) م 2 ص 868) . وقال في (غزل) عن ابن سيّده (ت 458 هـ) : «الغزل اللّهُو مع النّساء . . . ومغازلتهم :

مراودتهنّ وقد غازلها... وقد غَزَلَ غَزَلاً وقد تغَزَلَ بها ورجل غَزَلَ متغَزِّلاً
بالنساء» (ابن منظور (غزل) م 4 ص 985).

4-3- دور حقل الفعل في تحديد خصائص المفعول الصرّفيّة جنساً وعددا:
4-3-1- العدد :

يتبيّن الدّارس أنّ الأفعال التي اقتضت مفعولاً به مفرداً والأخرى التي افتقرت
إلى مفعول به جمع محدودة القول. فأما الأولى فحقولها قليلة تقتصر على :

- حقل التوحيد وما يتصل به من تقديس الإله الواحد نحو :

• أخذ وسبّح وسجد و«عبد» ووحد.

أو توبة أو طلب تكون هذه الذات المتعالية غايته نحو :

• «ابتهل وتاب وتضرّع واستغفر وناب واستوفى»

- وحقل التفرد كان بالولادة في نحو :

• أخذ وأخذ.

أو بالخصال في مثل :

• أوحّد الله فلانا جعله بلا نظير.

وأما الثانية فحقولها أكثر. وأهمّها :

- حقل الجمع مرادفات وأضداداً نحو: أدب وآلف وأمّ وثمرن وجبى وجمّر وجمع
وجمهر وجند وجوّق وجيَّش وجرّج¹ وحسب وحشر وأزلف² وسبع وسدس
وسرّج وشئت وشحن وشذّ وشطّ وشغب³ وصف وضغث⁴ وطرّ⁵ وعبّى وفزّق
وفضّ ولقط ونده⁶.

- والتّشّير من نحو : بثّ ويلز وبعث وذرّ ونثر.

- وحقل التّكثير والمبالغة مثل : أجلب وجوّب وذبح وضرب وغلق وقبّل
وقطّع وكثر.

- وحقل السّياسة وتدبير الشّؤون وما يتصل بهما نحو : آل وخطب ودان
ورأس ورعى ورمض وتزعم وسفر وسمّ وساد وساس وأغزى وغشم وكردس
ومصّر (انظر الجدول (37) ص 646-648)

- وحقل الخلط نحو : بدأ وذراً وفطر (انظر 646 و647 و648).

- وحقل التفوّق من نحو : بذّ ويسق وجبّ.

1 «حرجم الإبل : ردّ بعضها إلى بعض» (ابن منظور (حرجم) م 1 ص 601).

2 «يقال : أزلفت القوم : جمعتهم» (السرّسطيني ج 3 ص 484).

3 «يقال : شغب القوم وشغب عليهم : هيج الشّر» (ن م ج 2 ص 370)

4 «وضغث الشّيء ضغثاً : جمعته» (السرّسطيني ج 2 ص 212).

5 «وطرّرت القوم : مرّرت بهم جميعاً» (المبرّد، المقتضب ج 3 ص 238).

6 «وندهت الإبل : سقّتها مجتمعة» (السرّسطيني ج 3 ص 203).

ولا يختلف أمر الأفعال التي تقتضي مفعولاً به أنثى أو مفعولاً ذكراً. فهي الأخرى محدودة القول وإن كانت أكثر تنوعاً من الأفعال السابقة، إلا أنها لا تخرج عن حقل التكاثر نوعاً وأسباباً ونتائج.

فأما ما يتصل منها بالتنوع فنحو : أنث وأجلب وأحلم وأذكر. فهذه الأفعال تدل بجذرها المعجمي أو بسماتها الدلالية على نوع المفعول به .

وأما ما يتصل منها بأسباب التكاثر فمتنوعة في بعضها وثيق الصلة بمؤسسة الزواج من نحو : أهل وبني وبان ويبن وثيب وجلا وجمح وخطب وذئرا وزف وتزوج وتسنت وأصدق وطلق وأعرس وعقب ومهر ونشص، وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعية كالأمومة والأبوة والبنوة وغيرها ومن سلوك يترتب عنها نحو : تأبى وتأخى وأم وتبنى وتعمم وهذا وهدد.

وبعضها وثيق الصلة بالعملية الجنسية، إغراء نحو : راود وغنى² وتقتل³ وتقيأ⁴ أو ملاعبة من نحو : جمش وخاض ودهقش⁵ وغزل وغاضن وكعم وتدغ أو ممارسة سفاداً مثل : اذثر وذقط وسطاً وسفدً وأشمل وصال وضرب واعلوط وفحل وفاش وقما واقلف وقمط وقاع ومحص ونزا وتنوخ أو مباذعة مشروعة نحو : باعل وضاجع وأعرس وعزل، أو غير مشروعة نحو : خبث وخنع وزنى وضمد وعهر واغتصب وفجر.

غير أن معظم الأفعال المتصلة بالممارسة الجنسية وهي كثيرة لا تهتم بالجانب القيمي بل بالإبلاغ عن الممارسة وعن هيئتها نحو : بضع وابتكر وبك وجامع وحنأ وحرش وحشأ وحصر وحطأ ودجا ودحب ودرس ودسر ودغر ودك ورشأ وترفع وشأز وشبر ونكح. وغيرها كثير، إذ تتمثل الأفعال الدالة على العملية الجنسية 144 مثلاً من جملة 225 مثلاً أوردناها للاستشهاد على اقتضاء بعض أفعال الحيوان مفعولاً به ذكراً أو مفعولاً به أنثى أي نسبة 63,71% (انظر الجدول (36) ص 641-646)

وأما النوع الثالث فمتصل بنتائج السفاد والمباذعة والمؤسسة الاجتماعية كالحجاب نحو : برقع وقصر والرضاع والفظام نحو : جذب ورجل ورضع ورغث ورغل وقطم ومقع وملج، والختان نحو : ختن وخفض وعمش.

- 1 يُقال : «ذثرت المرأة على زوجها ذأراً : نشزت ونفرت» (ن م ج 3 ص 605).
- 2 «وغنى بالمرأة : تغزل بها» (ابن منظور (غنا) 4 ص 1025).
- 3 يُقال «تقتل الرجل في كلامه للمرأة : أي خضع وكذلك أيضا هي له» (السرطسي ج 2 ص 136).
- 4 «وتقيأت المرأة : تعرضت لبلعها وألقت نفسها عليه» (ابن منظور (قيأ) 5 ص 191).
- 5 «يُقَال : «دهقش الرجل المرأة : جمشها» (ن م (دهقش) 2 ص 1026) وانظر بالنسبة إلى بقية الأمثلة الجدول (37).

إلا أن بعض الأفعال قد لا تبدو وثيقة الصلة بحقل التكاثر مثل أفعال العاطفة من نحو : تام وأحب وعلق وفرك . وليست في الحقيقة إلا بعض أسباب العلاقة بين الجنسين أو من البواعث على إيجادها .

5- حدود دور سمات الفعل الانتقائية في ضبط خصائص المفاعيل :
تعتبر السمات المعجمية في النحو التوليدي قيودا على انتقاء المحلات التي يقتضيها الفعل وهي الفاعل والمفعول به . فسمات الفعل الانتقائية قادرة على أن تنتج معجميا ببعض سمات هذين المكونين الذاتية التي تتقاطع ضرورة معها .
فعل أكل مثلا يقتضي فاعلا سمته [+ حيوان] ومفعولا سمته [+ غذاء] . تقول :

• أكل زيد (تمرا، تفاحا، خبزا، لحما)

• وأكل الحمار (تبنا، عشا)

• وأكل الأسد (أرنباً، أيلًا، لحما)

وفعل افترس يستوجب فاعلا حيوانا سمته [+ لائح] ومفعولا حيوانا سمته [+ عاشب] أو [+ قارت] . تقول :

• افترس (الأسد، الذئب، الضبع) (أرنباً، حماراً وحشياً، غزالاً) .

فتحدد سمات الفعل حقلي الفاعل أو المفعول الدلالتين ولا تتجاوزهما إلى غير ذلك . فهي قاصرة أفقياً وعمودياً عن التنبؤ بدور الفعل في تحديد كل خصائص المحلات التي يقتضيها . لا تهتم بما لا يفقر الفعل إليه رغم الوشائج التي تصل الفعل بالمفاعيل إذ تكفي على المستوى الأفقي بضبط بعض خصائص المكونات الأساسية ولا تتعداها إلى غير الأساسية . فلا تنتج بزمن الفعل الطبيعي أو بمده أو بهيئة الفاعل أو المفعول زمن القيام بالفعل ولا بسبب القيام به وتحدد عمودياً الحقل ولا تتجاوزه إلى التنبؤ بما سواه . فأكل مثلا يقتضي مفعولا به غذاء (تمرا، تفاحا، خبزا، لحما) (تبنا، عشا) وغير ذلك . ولكنها عاجزة عن تفسير لا مقبولة جمل مثل :

* أكل زيد تبنا .

* وأكل الحمار لحما والأسد خبزا .

فلا وجود لسمات انتقائية يقع بموجبها انتقاء المفعول به الذي تتطابق سماته الذاتية وسمات الفاعل مثلا وإبعاد ما لا يتوفر فيه هذا القيد فتستطيع بذلك إنتاج جمل لا تكون لائحة مثل الجملتين السابقتين . فلا مقبولتيهما مردّها إلى أنه لم يراع فيهما فصيلة الحيوان الواقع فاعلا في الجملة . فسمه [+ غذاء] لا تكفي لوحدها في إنتاج جمل أصولية بل ينبغي أن يتطابق نوع الغذاء مع فصيلة الحيوان الفاعل . فالفاعل هو الذي يحدد ضمن حقل الأكل طبيعة المأكول . فإن كان قارتا جاز أن يقال :

• أكل الطفل (تمرا، تفاحا، خبزا، عبا، لحما)

وإن كان عاشبا ناسب المفعول فاعله في النوع على نحو ما يتبين من الجملة الثانية . كذلك الحال إذا كان لاحما على نحو ما يرى في الجملة الثالثة .

فالفعل لوحده لا يُفسّر اقتضاء أكل مفعولا به يكون تارة (تمرا، تفاحا، لحما) وأخرى (تبنا وعشبا) أو غير ذلك فلا يجوز الإبدال لارتباط نوع الغذاء المطلوب بفصيلة الحيوان الواقع فاعلا.

فالعلاقة بين الفعل والمفعول أشدّ تعقيدا مما قد توهم به السمات التركيبية الانتقائية لدى التوليديين وأكثر عمقا. ورأس التركيب في الجملة الفعلية على أهميته غير كاف في تحديد خصائص المفعول. فثمة عناصر أخرى تساهم في ذلك. فالظاهرة التركيبية في الحقيقة على درجة كبيرة من التعقيد لا يتحكم فيها عنصر واحد مهما كانت أهميته.

أ- تحديد الفعل وحدة المفعول المعجمية :

فقد يتجاوز الفعل تحديد سمات المفعول به أحيانا إلى تحديد وحدته المعجمية. ما من شك أنّ اعتماد السمات الانتقائية لا يمكن من التنبؤ باقتضاء الفعل مفعولا به يكون وحدة معجمية معينة إذ هو يسمح فحسب بتحديد حقل المفعول فليس يستطيع أن يفسّر بشكل مقنع تراكيب من نحو :

- أبر النخل.
- وأجج النار.
- وأدم الخبز.

فلا يجوز بحال أن تعرّض المفعول في هذه الجمل الثلاث بوحدات معجمية أخرى. وليست هذه الأفعال بالشاذة. فأمثلتها كثيرة نجتزئ منها بأمثلة الجدول (40) وبما يلي. فالأفعال أجج وأرج وأز وهي تنتمي جميعا إلى حقل إشعال النار تقتضي مفعولا معينا معجميا هو النار. تقول :

• أجج النار (الزمخشري، أ ب (أجج) ص 12)

• أرج النار (ابن منظور (أرج) م 1 ص 44)

• وأزها : أوقدها (ن م (أرج) م 1 ص 44)

وكذلك شعل وأضرم وأوقد (انظر الجدول (40)). ونأم وتيب ونكح وهي تنتمي إلى حقل العلاقة بين الرجل والمرأة أمومة أو نكاحا بمعنييه الاجتماعي والجنسي تستوجب جميعا مفعولا به بعينه هو المرأة. تقول :

• تأمها واستأمتها وتأمها : أتخذها أما (ن م (أمم) م 1 ص 103)

• يقال : تبيت المرأة تبيبا إذا صارت تيبا (ن م (تيب) م 1 ص 388)

• ونكح فلان امرأة ينكحها نكاحا إذا تزوجها ونكحها ينكحها : باضعها

أيضا. (ن م (نكح) م 6 ص 714)

وكذلك هي حال أهل وتزوج وعهر ومهر (انظر نفس الجدول). ويخق وجرن وجمر الزاجعة إلى حقول مختلفة يقتصر كل منها إلى مفعول به يكون تبعا العين والقديد والحب والتخلة. يُقال :

- « يَحَقَّ عينه مثل بخصها » (الزمخشري، أب (بخق) ص31)
- « الجرين : ما طحنته وقد جُرِن الحب جُرْنَا شديدا » (ابن منظور (جرن) 1م ص448)

• « جَمَرَ التَّخْلَةَ : قطع جَمَارَهَا أو جامورَهَا » (ن م (جمر) 1م ص496)

ولكنَّ كلاً من تَبَيَّلَ وابتهل وتاب وأشرك وصدع وتعرَّس يقتضي مفعولاً به مركباً بالجرَّ هو « إلى الله » بالنسبة إلى الأفعال الثلاثة الأولى . تقول :

- « تَبَيَّلَ إلى الله » (الزمخشري، أ ب (بتل) ص28).
- « ابتهل إلى الله : تضرَّع » (ن م (بهل) ص56).
- « وتاب إلى الله يَتَوَبُّ تَوْباً وتوبةً ومَتَاباً : أناب ورجع عن المعصية إلى الطاعة » (ابن منظور (توب) 1م ص336).

و« بالله » بالنسبة إلى الرابع . تقول :

- « أشرك بالله » (أ ب (شرك) ص328).
- « وبالحق » « ولأمرأته » بالنسبة إلى الفعلين الآخرين . يقال :
- « صَدَعَ بالحق : تكلم به جهارا » (ن م (صدع) 3م ص419).
- « وفلان يتعرَّس لامرأته أي يتحبَّب إليها » (الزمخشري، أ ب (عرس) ص414).

وقلماً يقتضي الفعل من الأمثلة السابقة غير ذلك المفعول المعين . فيقوم مرادفه مثلاً مقامه على نحو ما يلاحظ في مثل مهَّد . تقول :

- مهَّد المهْد .
- ومهَّد الفراش .

والمهد والفراش بمعنى . « يقال للفراش : مهادا لوثارته » « وأصل المهْد التَّوْثِيرُ » (ابن منظور (مهد) 5م ص541) أو ما يُحَاقِلُهُ كما في مثل جَال وطبع . تقول :

- « جَال الصَّوْفِ والشَّعْر » . (ن م (جال) 1م ص391)
- « وطبع السَّيْفِ والدَّرْهَم : ضربه » (الزمخشري، أ ب (طبع) ص383).

على أنَّ اقتضاء الفعل مفعولاً به محدداً معجمياً مقيّد بحقل دلالي معيّن وبالفعل أحياناً أوينوع الاستعمال . فقد يختلف مفعول الفعل الواحد إذا كان من المشترك باختلاف حقله الدلالي على نحو ما يتبيّن من استعمالات الأفعال الخمسة التالية :

جَمَرَ وجَمَّشَ ورَمَلَ وسَبَّأَ وسَفَّرَ
فأمّا إذا كان حقل الفعل الأوّل والثالث القطع والجعل التوعين وحقل الثاني الحلق وحقل الرابع اقتناء الخمرة للشرب لا للمتاجرة (حسب الجوهري) وحقل الخامس الكشف عن الوجه . كان المفعول الذي يقتضيه كلّ منها تبعاً هو : التَّخْلَةُ والطَّعام والشَّعْر والخمرة والتَّقَاب . تقول :

• « جَمَرَتِ النَّخْلَةَ تَجْمِيراً : إِذَا قَطَعْتَ جُمَارَهَا » (الشرقسطي م2 ص317).

• و« جَمَشَ شَعْرَهُ يَجْمِشُهُ وَيَجْمُشُهُ : حَلَقَهُ » (ابن منظور (جمش) م1 ص498).

• و« رَمَلَ الطَّعَامَ : جَعَلَ فِيهِ الرَّمْلَ » (ن م (رمل) م2 ص1227)

• و« سَبَأَ الْخَمْرَةَ وَاسْتَبَاهَا : شَرَاهَا. وَفِي الصَّحَاحِ : اشْتَرَاهَا لِشَرِبِهَا » (ن م (سبأ) م2 ص77)

• و« سَفَرَتِ الْمَرْأَةُ نَقَابَهَا عَنْ وَجْهِهَا : إِذَا كَشَفَتِ النَّقَابَ عَنْ وَجْهِهَا » (ن م (سفر) م3 ص155).

وَأَمَّا إِذَا تَغَيَّرَتْ حَقُولُهَا تَبَاعاً إِلَى حَبْسِ الْجَنْدِ، وَهَلْهَلَةِ النَّسْجِ وَمَلَاعِبَةِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةِ أَوِ الْاِكْتَوَاءِ بِالضَّرْبِ أَوْ بِالنَّارِ وَالْكَنَسِ أَوِ الْكَتَابَةِ كَانَتْ مَفَاعِيلُهَا مُخْتَلِفَةً فَهِيَ تَبَاعاً : الْجَنْدُ وَالنَّسْجُ وَالْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ وَالْبَيْتُ أَوِ الْكِتَابُ. تَقُولُ :

• « جَمَرَ الْجَنْدَ أَبْقَاهُمْ فِي ثَغْرِ الْعَدُوِّ وَلَمْ يَقْلَهُمْ » (ابن منظور (جمر) م1 ص496).

• و« قَدَّ جَمَشَهُ وَهُوَ يَجْمَشُهَا أَيْ يُقْرِصُهَا وَيَلَاعِبُهَا » (ن م (جمش) م1 ص499).

• و« رَمَلَ النَّسْجِ يَرْمُلُهُ رَمَلاً وَرَمَلَهُ وَأَرَمَلَهُ : رَفَقَهُ » (ن م (رمل) م2 ص227).

• و« سَبَأَتِ السَّيَاطُ وَالنَّارُ لَذَعَتَهُ وَقِيلَ غَيَّرَتْهُ وَلَوْحَتْهُ ».

• و« سَبَأَتِ الرَّجُلَ سَبْأً : جَلَدَتْهُ » (الزمخشري، أ ب (سبأ) ص298).

• و« وَسَفَرَتِ الْبَيْتَ : كَنَسَتْهُ بِالْمُسْفَرَةِ » (ن م (سفر) ص298).

• و« سَفَرَ الْكِتَابَ : كَتَبَهُ » (ن م (سفر) ص298).

كَمَا يَتَغَيَّرُ مَفْعُولُ الْفِعْلِ الْوَاحِدُ بِاخْتِلَافِ الْفَاعِلِ أَوْ نَوْعِ الْاسْتِعْمَالِ حَقِيقَةً كَانَ أَمْ مِجَازاً. فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَنَحْوُ :

• بَذَرَ الْفَلَاحُ الْحَبَّ فِي الْأَرْضِ.

• و« بَذَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ فِي الْأَرْضِ : فَرَقَهُمْ » (ن م (بذر) ص33).

وَأَمَّا الثَّانِي فَنَحْوُ :

• أَرَجَّتِ النَّارُ.

إِذَا أُرِدَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ.

• و« أَرَجَّتِ الْحَرْبُ إِذَا أَثَرَتْهَا » (ابن منظور (أرج) م1 ص441).

إِذَا نَقَلْتَ الْمَعْنَى إِلَى الْمِجَازِ. فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ النَّارُ فِي الْاسْتِعْمَالِ الْأَوَّلِ وَالْحَرْبُ فِي الثَّانِي وَيُنْقَلُ الْمَفْعُولُ مِنْ جِسْمٍ يَتَسَمَّى بِسَمَةِ [-مَجْرَد] إِلَى اسْمٍ مَعْنَى سَمَتِهِ [+مَجْرَد].

ب- تحديد الفعل العلاقة القائمة بين الفاعل والمفعول به :
ويتجاوز الفعل تحديد الوحدة المعجمية المفعول أحيانا إلى تحديد المفعول :
- أولا من حيث السنّ وإلى ضبط العلاقة القائمة بينه وبين الفاعل من هذه
الناحية كما هي الحال في نحو :

- ابتسر الجارية.
- وتّم المولود بمعنى علّق عليه التّمائم.
- وأثكل الله المرأة ولدها.
- وحضنت المرأة ولدها.
- وحقن الصبي.
- وأرضعت الأم ولدها.
- وزق الطائر فرخه.
- وفطمت المرأة ولدها.

وفي نحو :

- طلق المرأة.
- وعهرها.
- وقرى الضيف.
- وألقح الفحل الناقة.

فالأفعال في الأمثلة الثمانية الأولى اقتضت مفعولا به يتسم بالصغر. ولكنها في
الأمثلة الأربعة الأخيرة استوجبت مفعولا به يتميز بالتضج والاكتمال. فالجارية
والمولود والولد والصبي والفرخ وحدات دلت على شخوص عاقلة وغير عاقلة
في أول نشأتها. ولكن المرأة والضيف والناقة مفاعيل تتسم الأشخاص الذين تدلّ
عليهم بالتضج واكمال النمو.

وهذه الأفعال فضلا عن ذلك تحدّد العلاقة القائمة بين الفاعل والمفعول
في السنّ فهي في الأمثلة الأولى علاقة تقابل بين فاعل يتسم بالتضج والاكتمال
ومفعول في طور النمو. وهي في بقية الأمثلة علاقة تكافؤ. فكل من الفاعل
والمفعول على مستوى معين من التضج الجسدي.

غير أنه تجدر ملاحظة أنّ التركيب قد يقتضي مفعولا به يتميز بسمة الصغر
أو الكبير دون أن يكون فعل الجملة هو المحدّد لتلك السمة ولنوع العلاقة بين الفاعل
والمفعول من هذه الناحية.

فما يحدّد سنّ المفعول وعلاقة التكافؤ أو عدمه بين الفاعل والمفعول هو
الفاعل ومقتضيات الحال على نحو ما يتبيّن من الأمثلة التالية. تقول :

- أجاز المعلم التلميذ التجيب.
- وأرسل الله الرّسول.

ولكن لا يجوز القول :

* أجاز المعلّم الشّيخ.

* وأرسل الله الطّفل.

فإجازة المعلّم تقتضي متعلّماً يتسم بالصّغر والرّسالة السّماوية تقتضي إنساناً راشداً. والدّليل على أنّ ليس الفعل هو الذي حدّد سنّ المفعول في هذين المثالين أنّك تقول:

• أجاز الأمير الشعراء والعلماء.

• وأرسل الآباء أبناءهم إلى المدرسة.

فيكون المفعول متّسماً بسمّة [+كبر] في المثال الأوّل بعكسها في الثّاني. والفعل هو نفسه في الحالتين ولكنّ الذي تغيّر هو الفاعل.

مرّة أخرى نلاحظ تعقّد الظواهر التركيبيّة وصعوبة الإحاطة بها. فالظاهرة الواحدة قد يكوّن سببها شيئاً في موضع وآخر في موضع آخر.

- ثانياً من حيث الجنس :

وقد يحدّد الفعل نوع المفعول جنساً على نحو ما بيّنا آنفاً، وعلاقة الفاعل بالمفعول من هذه النّاحية. تقول :

• جلاّ العروس على بعليها.

• وجمحت المرأة من زوجها.

• وضافت النّاقة إلى الفحل.

• وعكّث المرأة على زوجها

فيكون المفعول به مركّباً بالجرّ مخصّصه حيوان المعنّين العام والخاصّ ذكر والفاعل أنثاه وتكون العلاقة بين جنس الفاعل وجنس مخصّص الجار في المركّب بالجرّ الواقع مفعولاً به علاقة أنثى بذكر. فهي إذن علاقة تقابل. وتقول :

• سما الفحل على شوله.

• وأسوى الرّجل في المرأة.

• وفجر الرّجل بالمرأة.

• ونزا الذّكر على الأنثى.

فيكون العكس وتبقى العلاقة واحدة وإن تغيّرت الأدوار.

- ثالثاً : من حيث نوع العلاقة الاجتماعيّة أو غيرها :

كما يميّز الفعل من تحديد العلاقة الاجتماعيّة أو غيرها بين الفاعل والمفعول به. تقول :

• أمر الأمير صاحب الخزينة بصرف رواتب الجند.

• وابتهل زيد إلى الله.

• ورجا الرّجل صاحب السّلطان أن يصفح عنه.

• وتضريّع (عمرو إلى الله) (ويكر إلى صاحب الشرطة ليطلق سراح ابنه).

• وعادى معاوية عليًا .

• وقاتل عليّ الخوارج .

فتكون العلاقة في الأمثلة الأولى علاقة استعلاء يختلف اتجاهها بين المثال الأول وبقية الأمثلة . فلا تكافؤ فيها بين الفاعل والمفعول بين الأمير وعامله وبين العابد والمعبود في المثالين الثاني والرابع وبين أحد أفراد الرعية والسلطان وبين بكر المحكوم وصاحب الشرطة الحاكم . لذلك لا يجوز القول :

* أمر صاحب الخزينة الأمير بصرف رواتب الجند .

* وابتهل الله إلى زيد .

* ورجا السلطان الرجل أن يصفح عنه .

* وتضرّع الله إلى عمرو وصاحب الشرطة إلى بكر .

وتكون العلاقة بين الفاعل والمفعول في المثالين الأخيرين علاقة عداة على عكس ما هي الحال عليه في نحو :

• أحب المجنون ليلي .

• وعشق كثير عزة .

• وساعد زيد عمرا .

فالعلاقة بين الفاعل والمفعول في المثالين الأولين علاقة حب وفي الثالث علاقة تعاون .

ج- السمات الانتقائية وبقية المكونات الأولية غير الأساسية :

لا تسمح السمات الانتقائية من تبين التعلّق القائم بين الفعل والمحلات التي لا يقتضيها من المكونات الأولية غير الأساسية مفاعيل كانت أو « أشباه مفاعيل » .

فرغم شديد التعلّق بين الفعل والمفعول المطلق على المستويين الصّرفي والمعجمي وبين الفعل والمفعول فيه على مستوى الدلالة العقلية فإنّ اقتصار النحو التوليدي على السمات الانتقائية في نظام قواعده لا يسمح بالتنبؤ بها، مع أنّ في الفعل سمات دلالية يشترك فيها والمفعول المطلق أو المفعول فيه . إلّا أنّه إذا كانت كل الأفعال تدلّ بجذرها أو بمعناها على المفعول المطلق فإنّ بعض الأفعال فحسب تدلّ بهذا أو بذاك على المفعول فيه مكانا أو زمانا كوتيا أو مدى موجودا كان في البنية المعجمية نحو :

• (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)

(17 الإسراء-1)

• (فَأَسْرَ بَعْبَادِي لَيْلًا) (43 الزّخرف 23-).

أو غائبا (انظر الجدول (28) ص 627-630 والجدول (29) ص 630-632) ونحو :

• تَأْتِجَمُ الْأَسَدُ : دَخَلَ فِي أَجْمَتِهِ .

- وَأَفَقٌ : ذهب في آفاق الأرض .
- وَثَقَى الْقَدْرُ : وَضَعَهَا عَلَى الْأَثَافِي .
- وَأَجْرُنَ الْعَنْبِ .
- وَصَرَ الدَّرَاهِمَ .
- وَاسْتَأْوَزَتِ الْإِيلَ وَالْغَنَمَ وَالْوَحْشَ إِذَا نَزَعَتْ وَفَرَّتْ فِي السَّهْلِ .
- وَتَبَيَّتِ الطَّعَامُ : أَكَلَتْهُ عِنْدَ الْمَضْجَعِ . وَبَيَّتَ الْأَمْرُ : دَبَّرَهُ لَيْلًا «الزَّمْعَشْرِي، أَب (بيت) ص56» .

ونحو :

- «سَبَّتَ الْيَهُودُ : تَرَكَوا الْعَمَلَ فِي سَبْتِهِمْ» (الْشَّرْقَسْطِي) ج3 ص495 .
- «وَصَبَّحَكَ الشَّيْءُ : أَتَاكَ صَبَاحًا» (ن م ج2 ص396) .
- «وَأَهْجَرَ الْقَوْمُ : سَارُوا فِي الْهَاجِرَةِ» (ن م ج1 ص133) .

أو نحو :

- جَاشَ إِذَا سَارَ اللَّيْلُ كُلَّهُ .
- وَأَحْوَلَ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ بِهِ حَوْلًا .
- وَأَطْرَقَتِ الْفَجْلُ : وَهَبَتْ ضَرَابَهُ سَنَةً .

على نحو ما هو مبين في باب العلاقات الجدولية من القسم الرابع (انظر الجدولين 28 و29) . ففي سري معنى الليل . فالسرى السير ليلا . لذلك يمكن حذف المفعول فيه في الجملة دون أن تتغير الدلالة على الزمن بل ليس التصريح بالمفعول فيه إلا ضربا من التأكيد . وفي جذر كل من تَأَجَّمَ وَأَفَقَ وَثَقَى وَأَجْرُنَ وَصَرَ دلالة على المفعول فيه المكان ولكن في استأوز وبَيَّتَ دلالة عليه بمعناه وفي سبت وصبح وأهجر دلالة على الزمن الكوني الذي يقع فيه الفعل ، وفي كل من جاش وأحول وأطرق دلالة على المدى الذي يستغرقه الفعل بجذره أو بسماته الدلالية . فبعض الأفعال تخصص المفعول فيه مكانا أو زمانا كوتيا أو مدى .

وليس تحديد الفعل المفعول لأجله يمثل هذه النسبة من الشبوع وعلى هذه الدرجة من الوضوح . ولكن الباحث لا يعدم بعض الأمثلة التي تكون على هذه الشاكلة نحو :

- «بَارَ الثَّاقَةَ عَلَى الْفَجْلِ يَبُورُهَا بَوْرًا وَيَبْتَارُهَا وَابْتَارَهَا : جَعَلَ يَتَشَمَّمُهَا لِيَنْظُرَ الْأَقْحَ هِيَ أُمُ حَائِلٍ» (ابن منظور (بور) م1 ص287) .
- «وَأَحْتَمَّ الرَّجُلُ : لَمْ يَنْمَ مِنَ الْهَمِّ» (ن م (حمم) م1 ص726) .
- «وَأَرَأَتْ بَعِينَيْهَا وَغَيِّقَتْ وَهَجَلَتْ : إِذَا أَدَارَتْهَا تَعْمَزُ الرَّجُلُ» (ن م (حفل) م1 ص557) .
- «وَشَغَرَ الْكَلْبُ : رَفَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ لِيَبُولَ» (ابن فارس ، المعجم (شغر) ج2 ص50) .

• و«اعترس الفحل الناقة : أبركها للضراب» (ابن منظور (عرس) م4 ص734).

ففي بار واحتم ورأى وشعر واعترس دلالة على المفعول لأجله. فالتسبب في جميعها سمة دلالية في الأفعال. فهذه الأفعال تخصص سببا للحال التي عليها الفاعل أو للحركة التي يكون مصدرها.

ومن غريب المفارقات أن علاقة الفعل بالحال والتمييز عن النسبة وهما من «أشباه المفاعيل» في التراث النحوي و«المكونات الأولية غير الأساسية» في اللسانيات أقوى من علاقته بغيرها من المكونات الأخرى غير الأساسية على غير ما توهم النحاة. ذلك أن في الفعل سمة تحدد أيًا منهما لم يشر إليها اللسانيون : أفليس الحال والتمييز في أصل البنية فاعلا غالبا ومفعولا نادرا؟ والفعل يسم معجميًا المحلات التي يقتضيها. لذلك لا يمكن القول :

* جاء زيد زاحفا.

* ورأيت عمرا طائرا.

* ولا تصبب جبين زيد زيتا.

لأن الزاحف هو زيد والطائر هو عمرو وهما تباعا فاعل ومفعول به سمتهما [+إنسان] وهي مطابقة لسمة الفعل الانتقائية. وليس من خصائص الإنسان الزحف أو الطيران إلا أن يكون في وضع معين.

والتصبب يقتضي فاعلا سائلا. والتمييز في أصل البنية سائل. ومع ذلك فالجملة غير مقبولة لاستحالة إضافة الزيت إلى الجبين. فما يتصبب من الجبين قد يكون عرقا وقد يكون دما ولكنه لا يكون بحال زيتا. وهكذا نلاحظ كيف يسم الفعل الحال والتمييز معجميًا.

الخاتمة العامة

دور الفعل في بنية الجملة مبحث بكر وطموح يسعى إلى تحديد أثر الفعل في العناصر الأولية الأساسية توزيعا وخصائص وإلى اكتشاف العلاقة القائمة بين الفعل باعتباره رأسا للإسقاط الأقصى والمكونات التي ترد في هذا التركيب. وهو مظهر لأثر اللسانيات التوليدية في الدرس النحوي الحديث وسعي إلى تجاوز المقاربة التوليدية في آن. فالثابت أن لا أحد من القدامى والمحدثين تناول هذا المبحث وإن كان اعتبار الفعل قطب الرّحى في دراسة الجملة وإقامة علاقة بينه وبين المفعول به ليس بالأمر المستحدث. فهو قاسم مشترك بين التراث النحوي العربي واللّسانيات التوليدية وإن اختلفت المقاربة في النوع وجهة النظر.

فحتى كتاب المتوكل « من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية » على أهميته في هذا الباب لا يفي بالحاجة لأنه لم يخرج عما هو

مقرّر في أحد اتجاهات اللسانيات التوليدية ذات النزعة التداولية إذ «تشكّل المباحث الأربعة التي يتضمّنها هذا الكتاب محاولة لرصد خصائص مجموعة من التراكيب العربية في إطار نموذج لغوي معين هو «النحو الوظيفي» (Functional grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في أواخر السنوات السبعين » (المتوكل، 1987 ص5).

فأما في الدرس النحوي العربي القديم فجاءت مقارنة المسألة في إطار نظرية العامل وهي إحدى نظريتين عليهما تتأسس المقاربة النحوية فيه .

فقدما اعتبر النحاة العامل وهو الفعل في الجملة الفعلية محور الدرس النحوي والمتحكم في توزيع المكونات الأولية الأساسية وجودا وعددا وترتبا وغير الأساسية ترتيبا فحسب فدرّسوا الأفعال باعتبارها أقوى العوامل توزيعيا بشكل منهجي واقتصروا على هذه الجوانب وقلّما تجاوزوها إلى غير ذلك . فإن فعلوا فبشكل غير منهجي . فقد قسموا الأفعال إلى ضربين :

- لازمة لا تحتاج إلى مفعول به

- ومتعدية تقتضي مفعولا به فأكثر

وراعوا في تقسيم الضرب الثاني عدد المفاعيل التي يفتقر إليها . فجعلوه ثلاثة أنواع : متعديا إلى مفعول ومتعديا إلى مفعولين ومتعديا إلى ثلاثة . واهتموا بعدد المفاعيل التي يستوجبها الفعل . وكان هذا المبحث أحد أهم المباحث النحوية أو الصرفية القارة في مؤلفاتهم والمشاركة بينها . ولكن قلّما عتّوا بنوع مقولة الفاعل أو المفعول به ، أو تجاوزوا علاقة الفعل بالفاعل أو المفعول به إلى غيرهما من المفاعيل الأخرى جملة أو تفصيلا . فإن اتفق أن وقع ذلك على نحو ما يرى في «باب الاستقامة من الكلام والإحالة» في الكتاب وفي أفعال المقاربة وأفعال القول في بعض المؤلفات وفي باب المفعول فيه في أخرى فعرضا كما اهتمّ النحاة بأثر الفعل عاملا في ترتيب العناصر الأولية الأساسية فاعلا ومفعولا وترتيب أشباه المفاعيل .

وأما في اللسانيات فجاء الاهتمام بهذه المسألة في النحو التوليدي خاصة في إطار ما يعرف بنظرية الإسقاط . فقد جعل التوليديون الفعل باعتباره رأس الإسقاط أساس الدراسات التركيبية . وذهبوا إلى القول بأنه يتبّأ بعدد المحلات التي يقتضيها التركيب وبنوع مقولاتها بشكل منهجي وضمّنوا ذلك نظام قواعد ونهت التماذج ذات الاتجاه الذريعي إلى أهمية السياق وهو « جملة الظروف المادية والاجتماعية التي يتنزل في نطاقها إنجاز النص » (صمود، 1981 ص611) في ترتيب المكونات في الجملة وتحديد خصائص ما كان منها أوليا أساسيا .

ولكن أيا من النحويين العربي القديم أو التوليدي لم يقيم علاقة بين الفعل وغير الفاعل والمفعول به . واقتصر الأمر فيهما على ما كان من المفاعيل عنصرا أوليا

أساسيا إلا نادرا على نحو ما يلاحظ في دراسة الترتيب في التراث التحوي ولم يهتم بخصائص الفاعل والمفعول به التوزيعية والمعجمية والدلالية إلا التوليديون . وهذا العمل يجمع بين التأثير بالتراث التحوي واللسانيات التوليدية خاصة ويسعي إلى الاستفادة منهما والتأليف بينهما ما استطاع إلى ذلك سبيلا و يروم تجاوز اهتمامات النحاة القدامى والتوليديين . وهذا وجه الطموح فيه . فهو لا ينبذ القديم لقدمه بل يقتبس منه ما فيه من أفكار طريفة ويوظف الجديد ويربأ عن التقيد باتجاه معين من النحو التوليدي . ويرى أن الاستفادة من النحويين قد تكون بابا للإضافة .

وكان من نتائج هذا التأثير المزدوج :

- أن قدّمنا في تناول المسائل موقف النحاة العرب القدامى وشفعنا بموقف اللسانيين منها لبيان ما أضافوا وتجاوز ما توصلوا إليه ما أمكن بالاستفادة من هذا النحو أو ذاك .

وقد مكّنتنا ذلك من الاهتمام إلى أهمية حقل الفعل في التوزيع وفي تحديد خصائص العناصر الأولية الأساسية والبرهنة عليهما . فحقل الفعل هو الذي يتحكم في الحقيقة في التوزيع ، في عدد المحلّات ونوع المقولة ، وهو الذي يحدد خصائص المكونات المعجمية والصرفية .

والحق أن المسألة إشكالية ليس من السير الجزم فيها برأي . لذلك حاولنا البرهنة على ما ذهبنا إليه في مواطن مختلفة من هذا العمل .

فأما بالنسبة إلى عدد المحلّات التي يقتضيها الفعل فقد توسعنا فيها كثيرا في القسم الثالث . فجعلنا العلاقات السباقية أكبر الأقسام وأهمّها وخصصناها ببابين جعلنا أولهما وأطولهما لهذا المبحث وقسمناه إلى فصول خمسة متفاوتة القيمة بينا في أولها تحديد الفعل عدد المحلّات التي يستوجبها التركيب وفي الثاني إشكالية بناء الفعل في علاقته بعدد المحلّات التي يقتضيها وما يترتب عن ذلك من الحاجة إلى مفعول فأكثّر أو استغنائه عنه .

فبعض الأبنية من نحو البنى الجعلية والبناء لغير الفاعل وبناء الفعل الثلاثي المجرد الدال على المبالغة وأبنية المطاوعة وبعض أمثلة المشترك وغيرها كثيرة توهم بأهمية بناء الفعل في التوزيع . وتدعم هذا التوجّه بعض ملاحظات النحويين فقد جعلوا أوزانا خاصّة باللازم من نحو فَعَلَ وافْعَلَ وانفعل وافْعوعل ، وأخرى وَقَفَا على المتعدي . ولاحظوا وجود أوزان مشتركة بين الضربين ولكنهم لم ينتهوا منها إلى ما ينبغي من الاستنتاجات . فبقي وهم تحكم الشكل في التوزيع قائما .

وقد قدّمنا هذا الزعم بطريقتين متكاملتان . فأما أولاهما فتعتمد المنقول . فقد استدللنا بما أثر عن بعض النحاة من تعليل التوزيع بالدلالة ومن تصنيفهم في فَعَلَ وأَفْعَلَ .

وأما الثانية فتقوم على رصد الظاهرة اللغوية . فقد بينا اختلاف بناء الأفعال المترادفة والأضداد والمشاركة ووحدة توزيعها حيناً واتفاق بناء أفعال أخرى واختلاف توزيعها على نحو ما يتضح من بعض البنى الجعلية ومن المشترك وتبيننا إلى اشتراك اللازم والمتعدي في كثير من الأوزان .

ورددنا في الفصل الثاني التوزيع إلى المعنى مستفيدين من ملاحظات النحاة متجاوزين الملاحظة العابرة إلى التنظير . فأسسنا لذلك باعتماد التراث النحوي العربي مبرزين وعي بعض النحاة الضمني حيناً و الصريح آخر بتحكم معنى الفعل في التوزيع مستشهدين بما جاء في آثارهم حول هذه المسألة في باب الفعل الناقص وأفعال المقاربة (انظر في ذلك ابن يعيش ج 7 ص 123-127 في الحديث عن عسى ووشك) وأفعال الظن واليقين . فقد كانوا ذهبوا مثلاً إلى أن كان الناقصة تقتضي محلين اسم كان وخبرها وشبهوها بالفعل الذي يستوجب مفعولاً واحداً . ولكن كان التامة الدالة على معنى الحدث لا تقتصر إلا إلى محل واحد يكون فاعلاً وقالوا باقتضاء رأى مفعولاً واحداً إذا كانت الرؤية حسية ومفعولين إذا كانت عقلية . فحسب حقل الرؤية حسياً كان أو مجرداً يكون توزيع هذا الفعل المشترك . فهو ثنائي المحل في الحالة الأولى ثلاثية في الثانية .

وبرهنا على أهمية معنى الفعل في تحديد عدد المحلات في الفصلين الثالث والرابع ، فقدّمنا دليلين لتحكم حقل الفعل الدلالي في التوزيع تمثل الأول في خصائص الأفعال المترادفة والأضداد والثاني في اقتصار اللازم على حقول دلالية دون أخرى من نحو حقل الحركة الذاتية وحقل الحاجات البيولوجية والأحوال وحقل الزوائج والأصوات والألوان وما عدا ذلك من أفعال العلاج والأفعال المؤثرة والأفعال النافذة منك إلى غيرك وأفعال النفس الموجهة نحو هدف خارجي فمتعدية وإن اختلف عدد المقاعيل التي تستوجبها .

وأما بالنسبة إلى نوع مقولة الفاعل أو المفعول الذي يقتضيه الفعل فقد لاحظنا أنها مرتبطة بحقل الفعل الدلالي . وهذا ما يفسر اشتراك الأفعال المنتمية إلى نفس الحقل في التوزيع ، في عدد المحلات ونوع المقولة .

ولا يختلف الأمر فيما يتصل بخصائص الفاعل أو المفعول الصرفية جنساً وعدداً . فقد رأينا أن الأفعال تقسم على أساس عدد المفعول الذي تقتضيه إلى ثلاثة أصرب :

- ضرب يجوز في فاعله أو مفعوله الأفراد والجمع وهو الغالب على اللغة
- و ضرب ثان لا يكون فيه إلا مفرداً
- و ثالث لا يكون إلا جمعا .

إلا أن أفعال التوعين الأخيرين محدودة بالقياس إلى النوع الأول عدداً وحقولا دلالية . فهي لا تخرج عن حقل الخلق والجمع والتشريع وحقلي التكثير والمبالغة وحقل التوحيد .

وكذا تقسم الأفعال من حيث الجنس :

- فنوع يكون فاعله أو مفعوله مذكرا أو مؤنثا وهو الغالب

- و ثا ن لا يكون إلا مذكرا

- و ثالث لا يكون إلا مؤنثا

غير أن التذكير في النوعين الأخيرين طبيعي لا نحوي فحسب وأفعال الضَّيرين الأخيرين لا تخرج بحال عن حقل التكاثر نوعا وأسبابا ونتائج وما يتصل به .
إن في الإلحاح على دور الحقل في التوزيع وتحديد خصائص المفاعيل رد الاعتبار للمعني . وهو أمر بدأ مع نشأة النحو التوليدي وتطور مع تعدد نماذجه .

وقد نبهنا إلى نسبة المنهج التوليدي في تفسير بعض البنى والتنبؤ بها .
فنظام قواعده لا يسمح بالتنبؤ بغير الاستعمال العادي . فلا يتجاوزه إلى ما في استعمال اللغة من عدول كالمجاز وأساليب الخرافة وغيرها كما نبهنا إلى عجزه عن الإلمام بجوانب الظاهرة التركيبية المختلفة وتفسيرها .

فرغم ما أضافه تعدد النماذج في النحو التوليدي وما بين هذه النماذج من تكامل فإن هذا النحو لما يصل إلى مرحلة تنصهر فيها جميع نماذجه بعد إغنائها بغيرها بشكل يسمح بمقاربة الظاهرة التركيبية بشيء من العمق والشمول . والسمات الانتقائية قاصرة عن التنبؤ بكثير من العلاقات القائمة بين الفعل والمفعول به . واعتقادنا أن نسبة المناهج في درس التركيب لم تسمح بالإحاطة بالظاهرة التركيبية من جميع جوانبها .

فالواجب على الباحثين أن يستنبطوا منهجا يفي بالغرض ويحيط بكل الجوانب .
فيتناول الظاهرة التركيبية في علاقتها برأس التركيب وبسياق الخطاب وبدور المكونات الأخرى من نواح مختلفة . وهو أمر لا يزال اليوم طموحا بعيد المرام وإن مهد له النحو التوليدي بما أضافته نماذجه الكثيرة إلى دراسة التركيب .

ونبهنا أيضا إلى مظاهر التقاطع بين التراث النحوي العربي والنحو التوليدي وإلى ما في التراث النحوي من شذور . فبينما تفتن النحاة العرب القدماء إلى مسائل كثيرة تحسب اليوم على النحو التوليدي مثل وجوب التطابق في السمات الدلالية بين الفعل والعناصر الأولية الأساسية مثلا وإدراكهم دور حقل الفعل في تحديد عدد المحلات التي يقتضيها الفعل ونوع مقولتها .

وفي هذا العمل توسيع على المستويين الأفقي والعمودي في مقارنة العلاقة القائمة بين الفعل والمفعول . فلا يقتصر فيه على دور الفعل في تحديد وجود المفعول به وعدده ونوع مقولته بل يتجاوزه إلى غيره من المكونات الأولية غير الأساسية ويبرز أهمية الفعل في الترتيب وحدوده في ذلك .

وقد أثبتنا فيه أن دور الفعل في التركيب أعمق مما ذهب إليه التوليديون وإن كان غير مطلق في تحديد بنية الجملة . فقد لا يكفي الفعل بتحديد حقل المفعول به الدلالي

بل يعتمد إلى تحديد الوحدة المعجمية الواقعة مفعولا حينا و إلى ضبط العلاقة بين المفعول والفاعل سنا أو جنسا أو تكافؤا اجتماعيا أو غيره حينا آخر . وهو إلى ذلك يحدد صريحا عدد الفاعل أو المفعول به وجنسه على عكس ما قد يُظن . وبينما أن التّعالق بين الفعل والمفعول به يكون على المستويين الجدولي والتوزيعي وأن دور الفعل في تحديد المكونات في الجملة لا يقتصر على ما كان أوليا أساسيا . وليس الفاعل أو المفعول به إلا بعضها بل يتجاوزهما إلى غيرهما من المكونات الأولية غير الأساسية على نحو ما هو ظاهر في العلاقات الجدولية في القسم الرابع وفي تحديد الفعل خصائص المفاعيل معجميا و صرفيا في الفصل الثاني من القسم الخامس .

وقد انتهينا في هذا البحث إلى أنه رغم أهمية الفعل في التركيب فإن تحكمه في هذه الظاهرة ليس مطلقا . فالتركيب ظاهرة لغوية شديدة التعقيد لا يكفي في تحديدها عنصر واحد كائنا ما كانت أهميته . فلنعاصر أخرى غير الفعل أهميتها في التركيب ترتيبا وسمات وخصائص منها المكوّن الأساسي الفاعل وسياق الخطاب وإن كانت أهميتها دون أهمية الفعل في تحديد بنية التركيب .

وقد نبهنا هذا العمل فضلا عن ذلك إلى إشكالية مسائل كثيرة في التحوّل العربي وإلى الخلاف في قضايا عديدة كنا نعتقد إلى وقت قريب أنها من المسلمات . فهز بذلك كثيرا من القناعات لدينا هذا ظهرت آثاره في هذا العمل وسوف تتصل فيما سوف يليه من دراسات .

دور الفعل في بنية الجملة

ملاحق

الجدول (1) أمثلة من الأفعال الثلاثية المنقولة من وزن فَعِلَ إلى فَعَلَ أو العكس :

المصدر	عدد المحالّات التي ينتشر اليها	وزن الفعل	المثال
ابن منظور (أنف) م 1 ص 115	1	فعل	أَنفَ البعير : شكّا أَنفه
	2	فَعَلَ	وَأَنفَهُ وَأَنفَهُ وَأَنفَهُ : أصاب أَنفه
ن م (حسب) م 1 ص 630	2	فَعَلَ	وَحَسَبَ الشَّيْءَ بِحِسْبِهِ حَسْبًا وَحَسَابًا وَحِسَابَةً : حد
	3	فَعِلَ	وَحَسِبَ الشَّيْءَ كَأَنَّهُ بِحِسْبِهِ وَبَحْسَبِهِ وَالكسر أجود اللغتين حَسْبَانًا وَمَحْسَبَةً وَمَحْسَبَةً : ظنه
سبويه ج 4 ص 57	1	فعل	وحزن الرجل
	2	فَعَلَ	وحَزَنَته
ابن منظور (حلا) م 1 ص 711	1	فَعِلَ	وحلّت المرأة حُلًا فهي حَالٌ وحالَةٌ استفادت حُلًّا أو لُبستَه
	2	فَعَلَ	وحَلَّتْ : صارت ذات حلي وحَلَّتِ المرأةُ أَهْلِيهَا وَحَلَوْتَهَا : إذا جعلت لها حَلِيًّا
ن م (خشم) م 2 ص 837	1	فعل	وخشم اللحم خَشْمًا وأخشم : تغيرت رائحته
	2	فَعَلَ	وخشمه بخشمه خَشْمًا : كثر خيشومه
ابن القطاع ج 2 ص 13	1	فَعِلَ	ورشد رشداً ضد غوى
	2	فَعَلَ	ورشده الله رُشْدًا وأرشده : هداه
ابن منظور (وطب) م 2 ص 1180	1	فعل	ورطب فهو رَطْبٌ ورطيب
	2	فَعَلَ	ورَطَّبَ الذَّابَّةَ علفها رَطْبَةً
ن م (رَقَب) م 2 ص 1205	1	فعل	ورَقَّبَ رَقْبًا فهو أَرْقَبُ بين الرُّقَبِ أي غليظ الرقبة
	2	فَعَلَ	ورقبه : طرح الحبل في رقبته
ابن القطاع ج 2 ص 28	2	فَعَلَ	ورَقَّبْتُ الإنسانَ رَقْبًا : ضربت رَقَبَتَهُ
سبويه ج 4 ص 57	1	فعل	وشر الرجلُ
	2	فَعَلَ	وشَرَّتْ عينه
ابن منظور (طحل) م 4 ص 573	1	فعل	وطحل طَحْلًا : عظم طحاله فهو طَحْلٌ...
	2	فَعَلَ	وطَحَلَه بطَحَلَه طَحْلًا وطَحَلَا : أصاب طِطْالَه فهو مطحول
سبويه ج 4 ص 56	1	فعل	وعورت عيني
	2	فَعَلَ	وعُورَتْها
الزمخشري، أب(قذي) ص 498	1	فعل	وقذيت عينه
	2	فَعَلَ	وقَذَيْتُهَا أخرجت (القذى) منها
ابن منظور (كرع) م 5 ص 245	1	فعل	وكرع : شكّا كراعَه
	2	فَعَلَ	وكرَعَه : أصاب كراعَه

وكسى فلان ثوبا	فعل	2	ابن هشام ، المغني ج 2 ص 519
وكتوته ثوبا	فعل	3	

الجدول (2) : أمثلة ليمض بنى الجعمل المحولة من الفعل المجرد إلى الفعل المزيد

(أ) من وزن فعل إلى أفعل نحو :

خلق الثوب خلقه وخلوقه وأخلقت الثوب : لبسته حتى يلقى	فعل أفعل	1 2	الزمخشري ، أب (خلق) ص 178
”رشد رَشَدًا ضد غوى“	فعل أفعل	1 2	ابن القطاع (رشد) ج 2 ص 18
وأرشده (الله) : هداه	فعل أفعل	1 2	ابن منظور (زهق) م 3 ص 57
زهق الشيء يزَهَقُ زهوفا فهو زاهق وزهوق : بطل وهلك واضمحل وزهق الباطل أي اضمحل	فعل أفعل	1 2	
وأزهقه الله	فعل أفعل	1 2	الكتاب ج 4 ص 57
تقول : فرح	فعل أفعل	1 2	
أفرحته	فعل أفعل	1 2	
وقد كرم الرجل وغيره بالضم كرما وكرامة فهو كريم	فعل أفعل	1 2	ابن منظور (كرم) م 5 ص 248
وأكرم الرجل وكرمه : أعظمه ونزهه	فعل أفعل	1 2	
يقال : نبث الشيء يثبت ثبنا وثباتا وتثبت	فعل أفعل	1 2	ن م (ثبت) م 6 ص 562
وأنبت الله الثبات إنباتا ونحو ذلك	فعل أفعل	2 3	ن م (ورث) م 6 ص 907
وورث فلان أباه يرثه وراثه وميراثا . . .	فعل أفعل	2 3	
وورث الرجل ولده مالا وإيراثا حسنا	فعل أفعل	2 3	

(ب) أو من وزن فعل إلى فقل مثل :

أتيت النار تنج وتؤرج أجيجا : إذا سمعت صوت لهييها	فعل فقل	1 2	ابن منظور (أجج) م 1 ص 23
وأججها تأجيجا	فعل فقل	1 2	
و تقول : إن أخطأت فخطئي و إن أسأت فسؤئي عليّ وسؤئي . و خطئي خطأ عظيما إذا تعمد الذنب	فعل فقل	1 1	الزمخشري ، أب (خطأ) ص 167
وعَرم الرجل النّية	فعل فقل	2 3	ابن منظور (عرم) م 4 ص 981
”وأهرمه وغرّمه“ والغرّم الدين	فعل فقل	1 2	ن م (فرح) م 4 ص 1067
”وفرح فرحاه“ والفرح نفيس الحزن	فعل فقل	2 3	الزمخشري ، المفصل 281
ونزحته	فعل فقل	2 3	
وقذبت هيته وأقذبتها أنا : طرحت فيها القذى . وقذبتها وأقذبتها أخرجته منها	فعل فقل	1 2	الزمخشري ، أب (قذبي) ص 498

الجدول (3) : أمثلة من المشترك من الأفعال

وأرّب الرجل يارّب لِرَبًّا مثال : صغر يصغر صغرا . . . إذا	فعل فقل	1	ابن منظور (أرب) م 1 ص 40
صار ذا قربي	فعل فقل	2	
وأرب بالشيء : ضن به	فعل فقل	2	

المثال	وزن الفعل	عدد المحلات	المصدر
وَنَزَحَ البئرَ يَنْزَحُها وَيَنْزَحُها نَزْحًا وَانْزَحَها إذا استقى ما فيها حتى ينفد	فَعَلَ=أفعل	2	ابن منظور (نزع) م 6 ص 614
وَنَزَفَ البئرَ يَنْزِفُها نَزْفًا وَانْزَفَها بمعنى واحد كلاهما: نزعها ووهته هو وأهته			ن م (نزف) م 6 ص 617
وَيَنْزَعًا وَيَنْزَعًا كلاهما: زرعها	فَعَلَ=فعل	2	ن م (وهر) م 6 ص 994
وَضَجَّتِ الشجرُ وَضَجَّتِ الشمسُ وَضَجَّتْ: مالت للمغيب			ن م (ينز) م 1 ص 180
وَصَعِدَ صُعُودًا وَصَعَدَ: ارتقى	فَعَلَ=فعل	1	الزمخشري، أ ب (ضجع) ص 371
وَيَضَعُ المرأةُ يَضَعُها يَضَعُها إذا قَعَدَ عليها وشعرت المرأة وشاعرتها: ضاجعتها في شعار			ابن القَطَاع (صعد) ج 2 ص 242
يَذَعُ الشيءَ يَذِيعُهُ يَذِيعًا وابنده: أنشأ وبده	فَعَلَ=فَاعَل	2	أ ب (بضع) ص 42
"يقال: جاجحتهم الجالحةُ واجتاحتهم" و الجَوْحُ الاستصال			ن م (شعر) ص 331
حَتَمَ البيتَ والبئرَ يَحْتِمُها حَتْمًا واختمها: كسها	فَعَلَ=افعل	2	ابن منظور (بدع) م 1 ص 175
حَلَبَ ناقته حَلَبًا واحْلَبَها			الجوهري (جوح) ج 1 ص 360
قَدَيْتُ الأميرَ والقديتهُ	فَعَلَ=افعل	2	ابن منظور (خعم) م 2 ص 906
وقد نُصِرْتُ السيفَ وانتصرتهُ إذا سللته من غمده			الزمخشري، أ ب (حلب) ص 188
يقال: هـ فلان يَنْجُرُ في البرِّ ويَجُرُّ وقد نجح نجارة رابحة	فَعَلَ=افعل	2	ن م (قدي) ص 702
فَرَأَ علينا فلان يَفْرَأُ دروهمًا واندرأ أي طلع مفاجأة			ابن الشكيت ص 268
وَهَجَّتِ النارُ تَهْجُجُ وَهَجًا وَهَجَانًا إذا انقادت. وتوهجت: توقدت	فَعَلَ=افعل	2	أ ب (نجر) ص 60
حَفَّه على الشيءِ واستحفه بمعنى أوى حضه عليه			الجوهري (درا) ج 1 ص 48
و استنكحها بمعنى نكحها	فعل=استفعل	2	ن م (وهج) ج 1 ص 348
خَلَقَ الثوبُ خُلُوقَةً واخْلُقْ واخْلُقْ			ن م (حش) ج 1 ص 276
نَسَخْتُ الكتابَ وانتسخته واستنسخته كله بمعنى	فَعَلَ=افعل	2	ن م (نكح) ج 1 ص 413
"يُنْزِلُ الرَّجُلُ نِجْمًا... وَيَنْزِلُ وَيَمِينُ به واستمين" واليَمِينُ والبركة			أ ب (خلق) ص 173
	فعل=افعل	2	الجوهري (نسخ) ج 1 ص 433
			ابن منظور (ين) م 6 ص 1016

الجدول (5) : بعض الأمثلة لانفاق البنى واختلاف التوزيع

في بعض البنى الجملية أو ما يشار إليها (من الفعل المجرد) :

المثال	وزن الفعل	عدد للحالات	المصدر
أَزَتْ السحابة تَزُّ أَرًا وَأَزِيًا	فعل	1	ابن منظور (أز) م 1 ص 56
وَأَزَّ الماءُ يُؤَزُّه أَرًا : صبه			

1	2	فعل	"وَحَدَّ الْقَوْمُ وَاحِدُوا: اجتمعوا لأمر واحد". وَحَدَّ الْقَوْمُ يَحْدُدُهُمْ وَيَحْدُدُهُمْ : جمعهم
1	2		وَحَفَرْتُ الْبِرَّ وَغَيْرَهَا حَفَرًا. وَحَفَرْتُ النَّمْلَ وَالْأَسْنَانَ
1	2		خَسَأْتُ الْكَلْبَ : أي زَجَرْتُهُ فَكَلْتُ لَهُ : اغْتَسَأَ وَيُقَالُ : خَسَأَتْهُ : أي أَبْعَدْتُهُ فَجَبَدَ وَحَسَأَ الْكَلْبُ بِنَفْسِهِ يَخْسَأُ يَخْسُوهُمَا يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى .
1	2		قَدَسَ الشَّيْءُ وَالرُّسْمُ يَذْرُسُ ذُرُوسًا : عَفَا وَدَرَسَ الزَّيْبُ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى وَدَرَسَ الْقَوْمُ : عَفَوْا أَلَوْهُ
1	2		دَلَعَ الرَّجُلُ لِسَانَهُ يَذْلَعُهُ ذَلْعًا فَانْدَلَعَ وَأَذْلَعَهُ : أَخْرَجَهُ... وَدَلَعَ السَّائِدُ نَفْسَهُ يَذْلَعُ ذَلْعًا وَدَلُوعًا يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى .
1	2		رَغَبَ يَرْغَبُهُ رَغْبًا وَرُغْبًا فَهُوَ مَرْغُوبٌ وَرَغِيبٌ : الْفَرْغَةُ : فَرْغٌ وَرُغْبًا وَارْتَبَ فَهُوَ رُغْبٌ وَرُغْبٌ وَرُغْبٌ أَي فَرْغٌ وَرَكِبْتُ الدَّلَابَةَ نَفْسَهَا وَأَبَانًا بَعْضُهُمْ وَفَلَانٌ يَرْكُضُ دَلَابَتَهُ :
1	2		وَهُوَ ضَرِبُهُ مَرْكَلَيْهَا بِرَجْلَيْهِ فَلَمَّا كَثُرَ هَذَا عَلَى السَّنَنِ اسْتَعْمَلُوهُ فِي الدُّوَابِّ فَقَالَ هِيَ تَرْكُضُ كَأَنَّ الرُّكُضَ مِنْهَا
1	3		وَرَمَتْكَ الشَّيْءُ رَمًّا : أَخَذَتْهُ مِنِّي عَلَى مِثْلِهِ وَرَمَنَ الشَّيْءُ : قَامَ
1	2		سَجَمْتُ الْعَيْنَ الدَّمْعَ وَالسَّعَابَةَ الْمَاءَ تَسْجِمُهُ وَتَسْجِمُهُ سَجْمًا وَسُجُومًا وَسَجْمَاتًا : وَهُوَ قَطْرَانِ الدَّمْعِ وَسَيْلَاتُهُ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ... سَجِمَ الْعَيْنَ وَالدَّمْعَ وَالْمَاءَ يَسْجِمُ سُجُومًا وَسَجْمَاتًا إِذَا سَالَ
1	2		الشرح : المال السام . تقول : أَرَحْتُ الْمَاشِيَةَ وَأَنَفَّيْتُهَا وَأَسْنَفْتُهَا وَأَفْنَفْتُهَا وَسَرَحْتُ سَرْحًا وَسَرَحْتُ هِيَ يَنْفَسُهَا سَرْوَحًا : يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى
1	2		سَكَبَ الْمَاءُ وَالدَّمْعُ سُكُوبًا وَسَكَبَهَا غَيْرُهَا
1	2		وَطَبَقَتْ الْمَرْأَةُ : خَاضَتْ وَطَبَقَتْهَا : افترعتها وجامعتها
1	2		وَعَجَبْتُ بِالْمَكَانِ أَعُوجُ : أَي أَقْنَعْتُ بِهِ وَعَجَبْتُ غَيْرِي بِالْمَكَانِ أَعُوجُهُ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى
1	2		وَقَبَّرَ الرَّجُلُ بِالْمَاءِ يَنْجُرُ نُجُورًا : رَزَا وَقَبَّرَتْ الْمَرْأَةُ رَزَتْ
1	2	فعل	نَشَرَ اللَّهُ الْبَلْبَ يَنْشُرُهُ نَشْرًا وَنَشُورًا وَنَشَرُهُ فَنَشَرُ الْمَيْتَ : لَا غَيْرَ : أَخْبَاهُ
1	2		نَقَضَ الشَّيْءُ يَنْقُضُ نَقْضًا وَنَقْضَانًا وَنَقِصَةً وَنَقْصَهُ هُوَ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى
1	2		نَكَحْنَاهَا. وَنَكَحْتُ هِيَ أَي تَزَوَّجْتُ

وَنَمَّ الْحَدِيثُ : نَقَلَهُ	2	ابن منظور (نم) م 6 ص 724
وَنَمَّ الْحَدِيثُ : إِذَا طَهَّرَ فَهُوَ مُنْتَعَدٌ وَلاَ يَزَامُ	1	
وَوَزَّقَ الشَّجَرَةَ يَرْفُقُهَا وَزَقًا : أَخَذَ وَرَقَهَا	2	ن م (ورق) م 6 ص 912
وَقَالَ الْحَيَّانِي : وَوَزَّقَتِ الشَّجَرَةَ تَخْفِيفًا : أَلْقَتْ وَرَقَهَا	1	

الجدول (6) : أمثلة للأفعال المشتركة في الجذر المختلفة وزنا والمختلفة معنى وتوزيعا
(أ) من الأفعال الثلاثية المجزأة

المصدر	عدد محلات	وزنه	الفعل	المثال
ابن منظور (رشد) م 2 ص 1169	1	فعل = فعل	رَشِدَ	ورشد الإنسان بالفتح يرشد رشدا بالضم. ورشد بالكسر يرشد رشدا ورشادا وهو راشد ورشيد : نقيض الضلال إذا أصاب وجه الأمر والطريق
الزمخشري، أب (سند) ص 297	1		سَفَدَ	وسَفَدَ و سَفَدَ الطَّائِرُ أَتَانَهُ
ابن منظور (طبن) م 4 ص 571	2		طَبِنَ	وطبن الشيء وطبن له وطبن بالفتح يطبن طبنا وطبانة وطبائنة وطبونة : فطن له ورجل طبين : فطن
أب (قرس) ص 501	1	فعل = فعل	قَرَسَ	قرس البرد يقرس قرسا وقرس قرسا : اشتد
ن م (أفن) م 1 ص 76	1		أَفَنَ	وقد أفن الرجل بالكسر وأفن فهو مافون والمين ورجل مافون : ضعیف العقل والزَّاي
ن م (جدر) م 1 ص 416	1		جَدَرَ	وقد جَدَرَ جَدْرًا و جَدَرَ وصاحبها جدير مجدِّر وحكى الحياني : جَدِرَ يَجْدِرُ جَدْرًا
ن م (بنض) م 1 ص 289	1	فعل = فعل	بَنَضَ	وقد بَنَضَ بغاضة وبَنَضَ فهو بنض
الغارابي ج 2 ص 277	1		سَقَمَ	و يقال سَقَمَ بمعنى سَقِمَ
أبو زيد ص 556	1		قَلَرُ	و يقال : قَلَرِ الرَّجُلُ فهو يَقلِرُ قَلْرًا واقلرارا وقلر قَلْرَةً
ن م ص 556	1	فعل = فعل	كَلَرُ	وكَلَرِ الماءُ يَكْدِرُ كَدْرًا وكَدَرِ كَدْرَةً
ابن منظور (رلق) م 2 ص 1200	2		رَلَقَ	ورلق بالامر و له و عليه يرفق ورفق ورفق : لطف

(ب) أو المزيدة. يقال :

المصدر	عدد محلات	وزنه	الفعل	المثال
أبو زيد ص 815	2	أفعل = فعل	أَعْبَدَ=عَبَدَ	ويقال : أَعْبَدَتِ الرَّجُلُ إِعْبَادًا وَعَبَدَتْهُ تَعْبِيدًا إِذَا اتَّخَذَتْهُ عِبْدًا
الجوهري (قلل) ج 1 ص 154	2		أَقَلَلَ=قَلَّلَ	و قَلَّلَهُ و أَقَلَّهُ : جَعَلَهُ قَلِيلًا
ابن منظور (تأ) م 6 ص 561	2		أَنبَأَ=نَبَأَ	وقد أَنبَأَ إِتَاءَ وَ بِهِ وَ كَذَلِكَ تَبَأَ
ن م (نضر) م 6 ص 656	2		أَنَضَرَ=نَضَرَ	ويقال: نَضَرَ الله وجهه بالتشديد وأنضر الله وجهه
ن م (رشح) م 2 ص 1169	1	أفعل = تفعل	أَرَشَحَ=تَرَشَّحَ	قال الفراء : يقال : أَرَشَحَ عِرْقًا وَتَرَشَّحَ عِرْقًا بمعنى واحد
أبو زيد ص 301	2	أفعل : استفعل	أَطَرَفَ=اسْتَطَرَفَ	و يقال : قد أَطَرَفْتُ الشَّيْءَ إِطْرَافًا إِذَا اسْتَطَرَفْتَهُ
السيوطي، المزهر ج 2 ص 88	1		أَوْدَقَ=اسْتَوْدَقَ	و استودقت الأتان و أودقت فهي وادق : إِذَا اشْتَهَتْ الْفَعْلُ

و انعزل عنه وعادل : اعرج	عادل=تعديل	فاعل : انعزل	ابن منظور(عدل) م 4 ص 704
وعاظلت الكلاب معاذلة وعظالا وتعاظلت : لزم بعضها بعضا في الشفاد	عاضل وتعاضل	فاعل : تعاضل	ن م (عظّل) م 4 ص 817
واقضى دينه وتقاضاه بمعنى	اقتضى = تقاضى	افعل : تقاضى	ن م (قضى) م 5 ص 112
واستكف واستكف بمعنى وهو ان يد كفه يسأل الناس	تكفف = استكف	تفعّل : استكف	ن م (كتف) م 5 ص 277

(ج) أو ما كان منها مجردا ومزيّدا . يقال :

المثال	الفعل	وزنه	عدد محلاته	المصدر
وبدا الله الخلق وأبداهم بمعنى	بدأ = أبدا	فعل = أفعل	2	الجوهري (بدأ) ج 1 ص 35
وجمرت المرأة شعرها وأجمرت : جمعت وعقدته في قفاها ولم ترسله	جمر = أجمر			ابن منظور (جمر) م 1 ص 496
وقد جنب وأجنب القوم : إذا دخلوا في ريح الجنوب	جنب = أجنب			الجوهري (جنب) ج 1 ص 103
وقال أبو حنيفة : أحطت الشجر وحطت يحط حنوطا : أدرك ثمره	حطط = أحطط		1	ابن منظور(حنط) م 1 ص 737
وذبت الأرض ذبا وأذبت كثر ذبابها	ذب = أذب			الترقيطي ج 3 ص 588
وزلفت المرأة هي اللغة الجيدة وأزفتها اللغة	زف = أزف			ابو زيد ص 533
و سعده الله وأسعده	سعد = أسعد		2	ن م ص 533
و سق الباب سقفا وأسفقه أهلقه	سفق = أسفق			الترقيطي ج 3 ص 493
وصردت الشهم صردا وأصردته : أنفذته	صرد = أصرد			ن م ج 3 ص 378
و صفدت الرجل صفدا وأصفنته : أولقته بصفاد	صفد = أصفد			ن م ج 3 ص 379
وصمدت إلى الله عز وجل صمدا وصمودا وأصمدت : لجأت	صمد = أصمد	2		ن م ج 3 ص 378
و ضبب البلد وأضبب أيضا : كثرت ضبابه	ضبب = أضبب	1		ن م ج 1 ص 167
وأضبعت الناقة وضبعت : إذا اشتهدت الفحل	ضبع = أضبع	2		ابو زيد ص 469
ويقال طاف الرجل بالدار وأطاف بها	طاف = أطاف			ن م ص 552
و أعيت الريح وعيت أثارت الغبار	عج = أعج			الجوهري (عجج) ج 1 ص 327
وفنت الرجل فتنة وأفنته : أضلته	فتن = أفتن			الترقيطي ج 4 ص 3
وفعمت الشيء وأفعمته : ملأته	فعم = أفعم			ن م ج 4 ص 4
و كشت اللحم كشا شريته حتى ييس فهو كشيء وأكشاه	كشا = أكشا			الجوهري (كشا) ج 1 ص 67
وأمهرت وأصدمت واحد قال : ومهّزت المرأة هي المشهورة الضميمة	مهر = أمهر			ابو زيد ص 533
قال الفرّاء هما لغتان نبت الأرض وأنبت	نبت = أنبت			ابن منظور(نبت) م 6 ص 562
وَوَهَنَ و أوهنه	وهن = أوهن			ن م (وهن) م 6 ص 994

وضجعت التجوم وضجعت الشمس وضجعت : مالت للمنيب	ضجع=ضجع	فعل=فعل	1	الزمخشري، أب (ضجع) ص 371
وعذله كعدله	عدل=عدل		2	ابن منظور (عدل) م 4 ص 74
وعضته وعوضته	عاض=عوض			الزمخشري، المفصل ص 281
وعظلت (الكلاب) وعظلت : ركب بعضها بعضا	عظ=عظ			ابن منظور (عظ) م 4 ص 817
وشعرت المرأة وشاعرتها : ضاجعتها في شعار	شعر=شاعر	فعل=فاعل		الزمخشري، أ ب (شعر) ص 331
يقال : جاجتهم الجالحة واجتاحهم والجروح الاستئصال	جاج = اجتاح	فعل=انفعل	2	الجوهري (جرح) ج 1 ص 360
وسل الشيء يسله سلا واستله فانسل والسل : انتزاع الشيء وإخراجه في رفق	سل=استل			
وفدلت الأمير وافدلت	فدلى=افدلى			أ ب (فدلى) ص 703
وقد نظرت السيف وانتفضته : إذا سلته من غمده	نضا=انتضى			ابن الشكيت ص 268
ودرأ علينا فلان يدرأ واندرأ : أي طلع مفاجأة	درأ = اندرأ	فعل=انفعل	1	الجوهري (درأ) ج 1 ص 48
همر الماء والتمع بهمر همترا : صب وانهمر كهتر	همر=انهمر			ابن منظور (همر) م 6 ص 827 و 828
وهملت عينه تهمل همللا وهمولا وهملاتا وانهملت : فاضت رسالت وهملت السماء هملا وهملاتا وانهملت : دام مطرهما مع سكون وضعف	همل=انهمل			ن م (همل) م 6 ص 830
ضباع المسك يضوع ويتضوع	ضباع = تضوع	فعل = تفعل	1	الزمخشري، أ ب (ضوع) ص 380
ومش العظم ومشته : مشه وهو المشاش للعظام الآلية	مش = تمش		2	ن م (مش) م 6 ص 595
قال ابن سيده : نبت الشيء ينبت نباتا ونبتا ونبتت	نبت = تنبت		1	ابن منظور (نبت) م 6 ص 562
ورفعت النار تهيج وهجتا ووهجتا إذا أقعدت وتوهجت : ترقدت	وهج=توهج			الجوهري (وهج) ج 1 ص 348
ويقال : حث على الشيء واستحثه بمعنى : أي حثه عليه	حث = استحث			ن م (حث) ج 1 ص 276
وقر بالمكان واستقر	قر = استقر		2	أ ب (قر) ص 501
وقصر من الصلاة قصرا وأقصر وقصر	قصر=أقصر قصر		2	ن م (قصر) ص 510
وخلق القوب خلوقه واخلوق واخلق	خلق = أخلق اخلوق		1	الزمخشري، أ ب (خلق) ص 173
وعقل البعير يعقله عقلا وعقله واعتقله : ثنى وظيفه مع ذراعه وشلحها جميعا في وسط الذراع	عقل=عقل اعتقل	فعل=فعل انفعل	2	ابن منظور (عقل) م 4 ص 845

وقلصَ الشيءَ وقُلصَ وتقلصَ : ارتفع	قلص=قلص = تقلص	قل=قل=تقل=تقل	1	الزمخشري، أب (قلص) ص520
ورقدت النار وقُودا وقُودا وانقذت وتوقدت	وقد = اتقد = توقد	قل=افتعل = تقل	1	ن م (وقد) ص685
وشطَ شَطَا واشمطَ واشمطَ وهو أشمط والجمع شمط وشمطان والشمط في الشعر: اختلاقه بلونين من سواد وبياض	شمط=اشمط = اشمط	لعل=لعل=لعل	1	ابن منظور (شمط) م3 ص359
ونسخت الكتاب وانتسخته واستسخته كله بمعنى	نسخ=انتسخ = استسخ	قل=افتعل = استقل	2	الجزهري (نسخ) ج1 ص438

الجدول (7) : أمثلة للأفعال التي لا تكون إلا متعديّة :

المثال	عدد المحلّات	حقل الأفعال المعجمي	المصدر
وبدع الشيءَ يبدعه يَدْعُها وابتدعه : أنشأه ... وبدع الزكية : استنبطها وأحدثها	2	التأثير	ابن منظور (بدع) م1 ص175
و تاب الله على عبده و تاب العبد إلى ربه توبيا وتوبة		التأثير	الترقسطي ج3 ص360
ورعى الكلا ونحوه يرعى رعيا والراعي يرعى الماشية أي يحرسها ويحفظها ... وفلان يرعى على أبيه : أي يرعى غنمه ... ويرعى الأمير رعيته رعاية		التأثير	
ورعى الأبل أرعاها رعيا ورعاها يرعاها رعيا و رعاية : حفظه	2		ابن منظور (رعى) م2 ص188
وفضيت الشيءَ أفضّه فُضّا فهو مفضوض وفضيض: كسرتَه وفرقته ... وفضيت الحاتم عن الكتاب: أي كسرتَه وكل شيء كسرتَه فقد فضيت ... وفي الدعاء: لا يفضض الله فاك: أي لا يكر أسنانك ... وفضيضت ما بينهما: قطعت	2	العلاج	ن م (نفضض) م5 ص1104
وقرع الشيءَ يقرعه قرعا : ضربه ... و قرعت الباب أقرعه قرعا وقرع الدابة بلجامها يقرعها : كفها به وكبحها ... وقرعت رأسه بالمص قرعا مثل قرعته وقرع القدح جبينه: أي ضربه يعني شرب جميع ما فيه	3	العلاج	ن م (قرع) م5 ص64-
وملحت الشيءَ وملحته وهو ملوح مُلَحّ ملوح ... وملح للماشية ملحا وملحها: أطعمها شَبَخَة الملح وهو ملح و تراب والملح أكثر	2	التأثير	ابن منظور (ملح) م5 ص520
تقول هُئِمَتْ أُنْفُه إذا كسرت القصبة وهشمت الثريد ... والزَّيْعُ تَهْشِمُ البسيس من الشجر: تكسره ... وهشمت الزُّجْل: أكرمه وعظّمه وهشمت الناقة هَشْمًا: خلَّجَهَا	2	العلاج	ابن منظور (هشم) م5 ص807-808

الجدول (8) : أمثلة لأفعال المشترك المتفقة في البناء والمختلفة في التوزيع :

الفاعل	المثال	وزنه	حقله الدلالي	عدد محلاته	المصدر
أرب	وَأَرَبَ إِلَهَ آدَمَ : احتاج	فَعِلَ	الحاجة	2	ابن منظور (أرب) م 1 ص 42
	وَأَرَبَ الدُّمُومَ : اشتد		الشدّة	1	
حتك	وَحَتَكَ الشَّيْءَ يَحْتَكُهُ حَتْكًا وَحَتَا حَتَكَ الطَّائِرُ الْخَصِيَّ يَحْتَاكِيهِ حَتْكًا : فحصبه و بحثه		البحث	2	ن م (حتك) م 1 ص 563
	وَحَتَكَ الزَّجَلَ يَحْتَكُ حَتْكًا وَحَتَا : أي مشى وقارب الخطر وأسرع		الحركة الذاتية	1	
حفر	وَحَفَرْتُ أَسْنَانَهُ		الحال (التسوس)	1	
	وَحَفَرَ الْبَيْتَ		العلاج	2	
حفّ	"وَحَفَّتْ أَرْضُنَاوَقَفَّتْ"		الحال	1	الزمخشري، أب(حفف) ص 184
	إِذَا فَيَسَّ بِقَلْبِهَا		العلاج (الجزء)	2	ابن منظور (حفف) م 1 ص 674
	حَفَفَ رَأْسَهُ وَشَارِبَهُ يَحْفَفُ حَفًّا : أي أحفاه . .				
	وَالْمَرْأَةُ تَحْفُفُ وَجْهَهَا حَفًّا وَحَفَافًا				
	تَزِيلُ عَنْهُ الشَّعْرَ بِالْمَوْسَى وَتَقْشَرُهُ				
حفل	وحفل القوم وآحتفلوا : اجتمعوا	فَعَلَّ	التجمع	1	الزمخشري، أب (حفل) ص 134
	وحفل الشاة : جمع اللبن في ضرعها ليرى حافلا		الجمع	2	
حلج	حلج القطن على المحلجة بالمحلج . .		الملاج مع ذكر الآلة	3	ن م (حلج) ص 138
	وحلج الغيم : مطر		حركة الطبيعة	1	
	وحلجه بالعصا : ضربه		التصريف بأداة	3	
حل	وحلّ بالمكان يحلّ حلولا . . وحله واحتل به واحتله نزل به . . .		الإقامة	2	ابن منظور (حلل) م 1 ص 702
	وحلّ يحلّ حلاّ وحلّ والحلال والحليل : نقض الحرام		حال الإيحاء	1	
	وحلّ العتدة يحلّها حلاّ : فتحها وتقضيها		النقض	2	ص 704 ص 705
	وحلّ عليه أمر الله يحلّ حلولا : وجب		اللزوم	2	
غضب	وغضب الشيء يغضبه غضبا وغضبه : غير لونه بحمرة أو صفرة أو غيرها		الجعل على لون معين	2	ن م (غضب) م 2 ص 845 و 846
	وغضب الرجل شبيه بالخفاء يغضبه . والخضاب، الاسم . .		الجعل مع ذكر الآلة	3	
	وغضب الشجر يغضب غضوبا وغضب و غضب واغضبوا : اخضر		اللون	1	
	وغضبت الأرض غضبا : طلع نباتها واخضرّت			1	

			و خضبت الأرض : اخضرت و خضب العرفط والسمر : سقط ووقه فاحمر واصفر	
أخلق	أفعل	التخلق	1 و يقال : أخلق الرجل : إذا صار ذا أخلاق وأخلفه خلقا : أعطاه إياه وأخلق فلان فلانا : أعطاه ثوبا خلقا و أخلفته ثوبا إذا كسوته ثوبا خلقا	ابن منظور (خلق) م 2 ص 890
دعا	فعل	النداء الندبة الاستدعاء التسمية	2 و دعوت فلانا و بفلان : ناديت وصحت به والتأدية تدعو الميئت : تدبه تقول : وازيده . دعاه إلى الوليمة ودعوت زيدا : سميت	الزَمْخَرِي ، أب (دعوا) ص 180
أربع	أفعل	التأثير السقي	2 " و أربع الحمى زيدا و أربعته عليه : أخذته ربعا و أغتته أخذته غبا " و الأربع في الحمى إتباتها في اليوم الرابع و أربع الأيل : أوردتها ربعا .	ابن منظور (ربح) م 2 ص 1109
		الدخول في الزمان والمكان	1 و أربع القوم : دخلوا في الأربع وقيل : أربحوا : صاروا إلى الأربع و الماء	ص 1111
		الرعي	2 و أربع إبله بمكان كذا : رعاها الربيع ...	
		التمر	1 و أربع الفرس و البعير : ألقى ربايته و قيل : طلعت ربايته	ص 1112
		عدم الترم	2 و سمر يسمر سمرا و سمورا : لم يتم وهو سامر ... و سمر القوم الحمر : شربوها ليلا ... و سمره يسمره و يسمره سمرا و سمره جميعا : شله ... و سمر عينه كسملها و سمرت (الأيل) الثنات تسمره : رعته	ن م (سمر) م 3 ص 190 - 200 الزَمْخَرِي ، أب (شرب) ص 318
	فعل	الشد السمار الرعي تأجيل النار	2 و شبت النار : رقعنا و شبت الضبي شبابا و صرف الشَّهْر صرفا : ردّه و الرجل عن رأيه كذلك و الشَّاء و البقر و الكلاب صرفا و صرفوا أشبهت الضراب	
		النمو المنم المنع مع ذكر موضعه الضبة	1 2 3 1	الترقسطي ج 2 ص 242
طر		شل الحركة التوق الشديد البناء النمو	5 2 1 و طرهم بالشيف يطرحهم طرا . و الطَّر كالقَلَّ و طرّ الأيل يطرحها . ساقها سوقا شديدا و طردها ... و طر حوضه : أى طمته ... و طر البنان : جدّه و طر الثبت و الشَّارب و الوير يطر بالضم طرا و طرورا : طلم و نبت	ابن منظور (طور) م 4 ص 580

الترقسطي ج 3 ص 267	<div>1 القرء</div> <div>2 الاتضااض</div> <div>2 عقل البعير</div>		<div>وطئت المرأة وطمئت لبتان طمئا : حاضت وطمئتها : افترعتها وجامعتها</div> <div>وطمئت البعير اطمئته طمئا : إذا عقلته وعرك الأديم وغيره يعركه عركا : ذلكه دلكا وعركت القوم في الحرب عركا ...</div>
ابن منظور (عرك) م 4 ص 754-755	<div>2 الذك</div> <div>الابتلاء</div> <div>إكسابه خبرة</div> <div>دوران الحرب</div> <div>الجلس</div>	فعل	<div>وعركه الدهر : حنكه وعركتهم الحرب تعركهم عركا : دارت عليهم وعرك ظهر الثاقفة وغيرها يعركه عركا : أكثر جته ليعرف سمها ...</div> <div>وعركت المرأة تعرك عركا وعركا وعروكا ... وهي عارك وأعركت وهي مبرك : حاضت ...</div>
ابن منظور (عفس) م 4 ص 823	<div>الشفق الشديد</div> <div>الرد عن غاية</div> <div>الحبس</div>		<div>وعفس الأبل يعفسها عفسا ساقها سوقا شديدا وعفسه عن حاجته : أي رده وعفس الثبات والمناذية عفسا حبسها على غير مرعى ولا علف ... وعفس الرجل عفسا وهو نحر المسجون</div>
ن م (عقل) م 4 ص 845-848	<div>1 فصاحة الرأي</div> <div>2 الشد</div> <div>2 الجمل على حالة معينة</div> <div>1 الاحتباس</div> <div>3 منعه من حاجته</div> <div>2 الجمل على حالة معينة</div> <div>2 دفع الدية</div>		<div>و عقل فهو عاقل و عقول من قوم عقلاء ... وعقلت البعير : إذا جمعت قوائمه و عقل الثوוא يطئه يعقله ويعقله عقلا : أمسكه</div> <div>يقال : عقل يطئه واعتقل ... و عقله عن حاجته يعقله وعقله ونعقله واعتقله : حبسه و يقال : عقل فلان فلانا و عكله إذا أقامه على إحدى وجليه ... و عقل القتل يعقله عقلا : وداه</div>
الزيمخشري، أب (عكف) م 432	<div>3 ترك القود إلى الدية</div> <div>2 شد الشعر على هيئة معينة</div> <div>2 الصرع</div> <div>1 الامتناع</div> <div>2 الملازمة</div> <div>3 منع الغير من حاجته</div> <div>2 الشد</div>	فعل	<div>و عقلت له دم فلان : إذا تركت القود إلى الدية و عقلت المرأة شعرها عقلا</div> <div>وعقل الرجل يعقله عقلا واعتقله : صرعه الشغزية وهو أن يلوي رجله على رجله و عقل الرجل : أي امتنع في الجمل العالي يعقل عقولا ... و عقل الغني يعقل عقلا وعقولا : صعد في الجبل وأمتنع و عكفت الطير على القليل ... و يقال : إنك لتعكنني عن حاجتي ... و عكف النظم الجوهر : حبسه لا يدعه يتفرق</div>
ابن منظور (غرر) م 4 ص 975	الاحتضار		<div>غرر وغرغر : جاد بنفسه عند الموت ... والغرغرة : تردد الروح في الحلق</div>

و غرغره بالتثان: طعنه في حلقة و غرغره بالسكين: ذبحه		الطعن والذبح	3
أفسل	أفسل	إفساد الشيء وتزيفه	3
		الغرامة	2
قصف	قصف	التكسير	2
		الضريف	1
		متابعة الشيء	3
نشر	نشر	البعث	1
		الهبوب	1
		البسط	2
		التجارة مع ذكر الأداة	2
		التجارة دون ذكر الأداة	2
أنصف	أنصف	الدواء	1
		بلوغ حد معين	2
		الترويق	1
هز	هز	الكرة الموجهة نحو غاية	2
		شكل من التباح	1
وجد	وجد	الشدّة	1
		مبيلان البطن (الأدواء)	1
وجد	وجد	الجلعل	2
		سوء الخلق	1
وجد	وجد	إدراك المضالّة أو المطلوب	2
		(الحال) الغني	1

1 يقال : «عكفه عن حاجته يعكفه ويعكفه عكفا: صرفه وحجبه» (ابن منظور عكف) م 4 ص 853

2	الغضب الوجه نحو هدف خارجي	... ووجد عليه في الغضب يجد وجدا وجدة وموجدة ووجدانا غضب
2	الحب	ووجد به وجدا في الحب لا غير وانه ليجد بفلانة وجدا شديدا : إذا كان يهوأها و يحبها أحبا شديدا
3	العلم	ووجدت زيدا ذا الحفاظ : علمته

الجدول (9) : أمثلة للأفعال الثلاثية من المشترك مما اختلف بناء وتوزيما :

الفاعل	المثال	نوع الفعل	وزنه	حقله	عدد محلاته	المصدر
أَرَجَّ	وَأَرَجَّ الطَّيْبُ بِالْكَسْرِ يَأْرَجُّ فَهُوَ أَرَجٌّ : فَاح	ثلاثي مجزئ	فَعِلَ	الزائحة	1	ابن منظور (أرج) م1ص44
	وَأَرَجَّ النَّاسُ أَي ضَجُّوا			الصوت		
	وَأَرَجَّ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ يَأْرِجُّهُ أَرْجًا : خَلَطَهُ		فَعَلَ	الخلط	3	
أَرَى	وَأَرَى صَدْرَهُ أَرَى تَوَقَّدَ غِيظًا وَارَى أَرَى كَذَلِكَ		فَعِلَ	الحال (الاغتيال)	1	ابن القطاع ج3 ص63
	وَأَرَتْ الدَّابَّةُ الْمُخْلَفَ : أَلْفَتْهُ مَعَ صَاحِبَتِهَا		فَعَلَ	التعود	2	
	وَأَرَى الْمَرْأَةَ : نَكَحَهَا		فَعَلَ	المبايعة	2	ابن منظور (خضر) م2 ص847-849
خَضِرَ	وَخَضِرَ الزَّرْعُ خَضِرًا : نَمَّ		فَعِلَ	الحال (النمو)	1	
	ويقال: خَضِرَ الرَّجُلُ التَّمْلُحَ يَمْخُلُهُ يَخْضِرُهُ خَضِرًا وَاسْتَخْضِرَهُ يَخْضِرُهُ : إِذَا قَطَعَهُ		فَعَلَ	القطع	3	
عَلَقَ	وَعَلَّقَ بِالشَّيْءِ عُلُقًا وَعَلِقَهُ : نَشَبَ فِيهِ	ثلاثي مجزئ	فَعِلَ	التشوب	2	ن م (علق) م4 ص862-866
	وَعَلَّقَ الشَّيْءَ عُلُقًا وَعَلِقَ بِهِ عِلَاقَةً وَعُلُوقًا : لَزِمَهُ ...			الملازمة	2	
	وقد علقها بالكسر عُلُقًا وعِلَاقَةً وَعَلِقَ بِهَا عُلُوقًا وَتَمَلَّقَهَا وَتَمَلَّقَ بِهَا وَحَلَّقَهَا وَحَلَّقَ بِهَا تَمَلُّقًا أَحَبَّهَا ...			الحب	2	
	وَعَلَّقَ حَبِيْبًا بَقْلِيَّةٍ : هَوَّيَهَا			التمكن		
	ويقال: عَلِقَتْ بِنُفْلَانَةٍ عِلَاقَةً : أَحَبَّيْتُهَا					
	... وَعَلِقَتْ الْإِزْلَ الْعِضَاءَ تَمَلَّقَ بِالْفَسَمِ عُلُقًا إِذَا تَسَمَّتْهَا : أَي رَعَتْهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَتَنَاوَلَتْهَا بِأَفْوَاهِهَا ...		فَعَلَ	الزهي	2	
	وَعَلَّقَ الدَّابَّةُ عُلُقًا : تَمَلَّقَتْ بِهِ		فَعِلَ	الاصابة	1	
	وَعَلِقَتْ الْمَرْأَةُ : أَي حَبِلَتْ			الحمل	1	

الجدول (10) أمثلة لاشتراك الأفعال المترادفة في التوزيع

١ - اللآزمة

المصدر	عدد المحلات	المثال	
الثمالي ج 2 ص 234	1	وغير المريض : نكس	1
ن م ج 2 ص 232		وكبد : أي حزن وأغنى ذلك	2
ابن منظور (نشح) م 6 ص 634		ونشح الشارب ينشح نشحا ونشوحا وانتشح إذا شرب حتى امتلا وقيل : ننح : شرب شربا قليلا دون الزّي	3

ب - التعدية إلى مفعول واحد

الجوهري (بحث) ج 1 ص 272	2	1 بحث عن الشيء وابتحث عنه : أي فثت عنه	1
ن م (باح) ج 1 ص 357		2 واستباحوهم : أي استاصلوهم	2
أبو زيد ص 587		3 و يقال - أتأيت الزجل إيتابا - وأحفطته إحفاظا - وأحشمته إحشاما - وأوأيت إيتابا والاسم الإيئة وكله إذا عثته عند القوم وأسمعته ما يكره حتى تغفبه وهي الحفظة	3
الزمخشري، أ ب (ثلل) ص 76		4 وثللت عرش البيت وهو سقفه : همته	4
ابن منظور (جرر) م 1 ص 715		5 وجرر رأسه : حلقه	5
الترقيطي ج 1 ص 484		6 وخشمت المرأة وجهها خمشا : خدشته	6
أ ب (شول) ص 341		7 وأشال الحجر : رفعه	7
ابن منظور (طحا) م 4 ص 575		8 طحاه طحوا وطحوا : بسطه، وطح الشيء يطحيه طحيا : بسطه أيضا	8
أبو زيد ص 600		9 وفشأت بالزجل أفشأ به فشوما : إذا ختته وغلوت به	9
أ ب (نقه) ص 653		10 وفهت الشيء ونقهته : فهته	10
الزمخشري، أ ب (قمع) ص 523		11 وقمع خصمه : قهره وأذله	11
أبو زيد ص 586		12 ويقال : امتششت الثوب امتشاشا وانتزعت انتزاعا وهما واحد	12
الجوهري (ماح) ج 1 ص 408		13 ومحت عند السلطان : شغعت له	13
الترقيطي ج 3 ص 192		14 ونصحتك ونصحت لك : أخلصت لك	14

الجدول (11) : حقن الملا

المعجم الوسيط (جشر) م 1 ص 712	2	1 و جَشَرَ الأبناء : فَرَّغَهُ	1
ابن منظور (حما) م 1 ص 712		2 وحما (البئر) يحمؤها حمًا ... أخرج حماتها وترابها. الأهرمي : أحماها أنا إحماء إذا نقيتها من حماتها وحماها إذا ألقى فيها الحماة	2
الجوهري (رعب) ج 1 ص 136		3 ورعبت الحوض : ملأته	3
ابن منظور (ركا) م 3 ص 1219		4 وركا الأرض ركوا : سفرها، والركبة : البئر المنجر	4

5	وَزَيْدُ الشَّقَاءِ وَالْإِنَاءِ زَيْدًا وَزَيْلًا : ملأها وكذلك الحوض	ن م (زيد) م 3 ص 51
6	وَكَبِتَ الْإِنَاءُ مَلَأَتْهُ	ن م (زكب) م 3 ص 35
7	وَزَكَتِ الْإِنَاءُ زَكَا وَزَكَّتْهُ كِلَاهُمَا : ملأه	ن م (زكت) م 3 ص 35
8	وَزَكَرَ الْإِنَاءُ : ملأه و زَكَرَ الشَّقَاءَ تَزَكَّرَا وَتَزَكَّتْ تَزَكَّتَا : إذا ملأته	ن م (زكر) م 3 ص 35
9	وَزَكَّمَ الشَّقَاءُ مِثْلَهُ أَيْضًا إِذَا مَلَأَهُ	الترسطي ج 3 ص 465
10	وَزَنَدَ الشَّقَاءُ وَالْإِنَاءُ زَنْدًا وَزَنْدَهُمَا وَكَذَلِكَ الْحَوْضُ	ابن منظور (زند) م 3 ص 51
11	وَسَجَرَتِ الْإِنَاءُ : ملأته وسجر التنور : ملأه سَجُورًا وهو وقوده	الترسطي ج 3 ص 545 الزمخشري، أب (سجر) ص 286
12	وَسَدَّحَ الْقَرْيَةَ يَسُدُّهَا سَدْحًا : ملأها ووضعها إلى جانبها	ابن منظور (سدح) م 3 ص 117
13	وَسَاطَا الْحَفْرَةَ : عَمَّقَهَا	أ ب (ساطا) ص 382
14	وَسَطَمَ الْإِنَاءَ طَمًا : ملأه حتى عمَّ الكيل أصباره	ابن منظور (طلم) م 4 ص 615
15	وَعَوَّرَتِ عِيُونَ الْمَاءِ : إذا دَفَعَتْهَا وَسَدَدَتْهَا وَعَوَّرَتِ الزَّكِيَّةَ إِذَا كَبَسَتْهَا بِالْتُّرَابِ حَتَّى تَسَدَّ عِيُونُهَا	ن م (عور) م 4 ص 925
16	وَأَغْرَبَ الْحَوْضَ وَالْإِنَاءَ : ملأهما وكذلك الشَّقَاءَ	ن م (غرب) م 4 ص 968
17	وَأَفْأَسَتْ الْحَوْضَ إِذَا مَلَأَتْهُ	ن م (فرم) م 4 ص 1089
18	وَأَفْرَطَتِ الْحَوْضَ : ملأته	الترسطي ج 4 ص 13
19	أَفْرَمَتِ الْإِنَاءَ : ملأته، يقال : أفرمت الحوض وأفعمته إذا ملأته	ابن منظور (فرم) م 4 ص 1089
20	وَأَفْعَمَتِ الشَّيْءَ فَعَمًا وَأَفْعَمَتْهُ : ملأته	الترسطي ج 4 ص 4
21	وَأَقْلَى عَيْنَهُ وَأَقْلَاهَا : ألقى فيها القلبي وقْلَاهَا مَشَدَّدٌ لَا غَيْرَ : أخرجها منها. وقال أبو زيد : أَقْلَيْتُهَا : إذا أخرجت ما فيها من قلبي وكحل و لم يقصر على القلبي	ابن منظور (قلى) م 5 ص 41
22	وَكَبَّتِ التَّنُورَ : حَفَرَتْهُ	الزمخشري، أ ب (كري) ص 542
23	وَمَلَأَ الشَّيْءَ يَمْلَأُهُ مَلَأٌ . . .	ابن منظور (ملأ) م 5 ص 518
24	وَنَلَّ الزَّكِيَّةَ يَنْلُهَا نَلًّا : أخرج ترابها	ن م (نل) م 6 ص 579
25	وَنَزَحَ الْبِئْرَ يَنْزَحُهَا وَيَنْزَحُهَا نَزْحًا وَالزَّرْعَها : إذا أَسْقَى ما فيها حتى يَنْفَدَ	ن م (نزع) م 6 ص 614
28	وَنَزَفَ الْبِئْرَ يَنْزِفُهَا وَأَنْزَفَهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كِلَاهُمَا : نَزَحَها	ن م (نزف) م 6 ص 617
29	وَنَفَّجَ الشَّقَاءَ نَفْجًا : ملأه	ن م (نفج) م 6 ص 680
30	وَنَكَّبَتِ الْإِنَاءَ : ملأته	الترسطي ج 3 ص 545
31	وَنَكَّشَ الْبِئْرَ : نَزَفَها	أ ب (نكش) ص 654
32	وَيَقَالُ أَهْلُهُتِ الْحَوْضُ إِذَا مَلَأَتْهُ	ابن الشكيت ص 230

المجلد (12) : أمثلة لأفعال حقل الحركة :

1- الأفعال الدالة على حركة الطيية :

1-1- كواكب و أنواء وعناصر : يقال :

المصدر	الأمثلة
1 الترسطي ج 1 ص 95	أَبَتْ الْيَوْمَ أَيْتَا : اشْتَدَّ حَرُّهُ وَعَمَتْهُ الْقَيْظُ.
1 ابن منظور (أرز) م 1 ص 55	أَرَزَ الرِّعْدُ وَالْأَرْزُ صَوْتَ الرِّعْدِ مِنْ بَعِيدٍ. أَرَزَتْ السَّحَابَةُ تَرَزُّ أَرَا وَأَرْزِيَا

أَفْلَ النّجْمِ.	1	المعجم الرّجيز ص 20
أَفْلَ أَي غَابَ وَأَفْلَتَ الشَّمْسُ تَأْفَلُ وَتَأْفُلُ أَفْلًا وَأَفْلَا: غَرَبَتْ... وَكَذَلِكَ الْقَمَرُ يَأْفُلُ إِذَا غَابَ وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْكَوَاكِبِ.	1	ابن منظور (أفل) م 1 ص 75
وَأَبَتْ الشَّمْسُ لِإِيَابَا إِذَا غَابَتْ مِنْ مَآبِهَا.	1	الترقيطي ج 1 ص 117
" بَرَقَ الْبَرْقُ " و بَرَقَتِ السَّمَاءُ تَبْرِقُ بَرْقًا وَأَبْرَقَتْ: جَاءَتْ بِبَرْقٍ «بَرَقَتِ السَّمَاءُ وَرَعَدَتْ بِرَقَانَا أَيْ لَمَعَتْ»	1	الثعالبي ص 282 ابن منظور (برق) م 1 ص 197
يَبْرُقَتِ الشَّمْسُ تَبْرِيقًا يَبْرُقُ وَبُرْقًا وَيَبْرُقُ بِهَا مِنْهَا طُلُوعٌ، وَطَلَمَتْ وَشَرَقَتْ. وَقَالَ الزَّجَاجُ: ابْتَدَأَتْ فِي الطُّلُوعِ.	1	ن م (بسرغ) م 1 ص 208
" وَقَدْ تَبَعَقَ يَتَبَعَقُ وَاتَّبَعَقَ يَتَبَعَقُ وَسِيلَ تَبْعَاقٍ وَتَبْعَاقٍ: شَدِيدُ الدَّلْعِ. وَالتَّبَاعِقُ: الْمَطَرُ يَفَاقِي بِوَابِلٍ " إِذَا سَالَ الْمَطَرُ بِكَثْرَةٍ قِيلَ: اتَّسَبَقَ وَاتَّبَعَقَ " قَالَ الثَّعَالِبِيُّ:	1	ن م (بعق) م 1 ص 235 الثعالبي ص 283
و بَلَجَ الصَّبِيحُ يَبْلُجُ بِالْفُجَمِ بُلُوجًا وَاتَّبَلَجَ وَتَبَلَّجَ: أَسْفَرُوا وَأَضَاءَ.	1	ابن منظور (بلج) م 1 ص 253
فَإِذَا مَلَأَ (الْبَرْقُ) السَّمَاءَ وَتَكَشَّفَ وَاضْطَرَبَ قِيلَ: تَبَرَّجَ.	1	الثعالبي ص 282
تَلَعَ النَّهَارُ: يَتَلَعُ تَلَعًا وَتَلَوَهَا وَاتَّلَعَ: ارْتَفَعَ.	1	ابن منظور (تلم) م 5 ص 325
تَبَّجَ الْمَطَرُ تَبْجًا: انْتَصَبَ.	1	الترقيطي ج 3 ص 662
فَإِذَا دَامَ أَيَامًا لَا يَقْلَعُ قِيلَ: اتَّجَمَ وَأَغْبَطَ وَادَّجَنَ.	1	الثعالبي ص 283
فَإِذَا سَالَ الْمَطَرُ يَرْكَبُ بَعْضُهُ بَعْضًا قِيلَ: اتَّعَنَّجَ وَاتَّعَنَّجَ.	1	ن م ص 283
وَتَغَيَّبَتِ النَّارُ وَالنَّجْمُ وَالْخَسْبُ تَغَيَّبُوا: أَضَاءَتْ.	1	الترقيطي ج 3 ص 628
أَتَلَّجَ يَوْمَانِ.	1	الجوهري (تلىج) ج 1 ص 802
"جَلَّجِلَ الرَّهْدُ وَهُوَ الصَّوْتُ يَتَقَلَّبُ فِي جَوَابِ السَّحَابِ" وَتَلَّجَلَّجَ الرَّيْحُ تَلَّجَلَّجًا وَجَلَّجَلَّةً: شِدَّةُ الصَّوْتِ وَحِدَّةٌ... وَجَلَّجَلَّةٌ: صَوْتُ الرَّهْدِ وَمَا أَشْبَهَهُ "	1	ابن القضاة ج 1 ص 341
و جَنِبَتِ الرِّيحُ إِذَا تَحَوَّلَتْ جَنُوبًا.	1	ابن منظور (جلل) م 1 ص 489
و حَشَّكَتِ السَّحَابَةُ حَشَّكًَا حَشَّكًَا كَثْرَ مَاؤُهَا.	1	الجوهري (جنب) ج 1 ص 103
حُمَّتْ يَوْمَانِ بِالْفُجَمِ إِذَا اشْتَدَّ حَرُّهُ فَهُوَ يَوْمٌ حَمَتْ.	1	ابن منظور (حشك) م 1 ص 645
حَدَسَ اللَّيْلُ إِذَا أَظْلَمَ.	1	الجوهري (حمت) ج 1 ص 248
خَفَّتِ الرِّيحُ فِي هَبِيبِهَا تَخَفُّجٌ خَفْجُوجًا: التَّوْتُ.	1	الترقيطي ج 1 ص 424
و خَوَزَتِ الرِّيحُ: «التَّوْتُ فِي هَبِيبِهَا وَأَسْرَعَتْ» وَصَوَّتَتْ مِثْلَ خَصْبَتِ.	1	ابن منظور (خجج) م 2 ص 793
و خَفَّتَتِ الشَّمْسُ وَكَسَفَتْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.	1	الترقيطي ج 1 ص 478
إِبْنُ سَيِّدِهِ: خَفَسَتْ الشَّمْسُ تَخْفَسُ خُفُوسًا: ذَهَبَ ضَوْؤُهَا... قَالَ ثَعْلَبٌ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَخَفَسَ الْقَمَرُ.	1	ابن منظور (خسف) م 2 ص 830
خَضَمَ النَّجْمُ أَي مَالَ لِلْمَغِيبِ.	1	ابن منظور (خضم) م 2 ص 851
إِذَا أَتَتْ السَّمَاءَ بِالْمَطَرِ الْخَفِيفِ قِيلَ: خَفَسَتْ وَخَشَّكَتِ.	1	الثعالبي ص 282
و خَفَقَ الْفُؤَادُ وَالْبَرْقُ وَالتَّيْفُ وَالرَّايَةُ وَالرِّيحُ وَنَحْوُهَا يَخْفُقُ وَيَخْفُقُ خَفْفًا وَخَفُوقًا وَخَفْفَانًا وَأَخْفَقَ وَخَفِقَ كُلُّهُ: اضْطَرَبَ. وَخَفَقَ الْأَلَّ خَفْفَانًا اضْطَرَبَ وَخَفِقَ النَّجْمُ يَخْفُقُ وَأَخْفَقَ: غَابَ.	1	ابن منظور (خفق) م 2 ص 869 - 868
خَفَا الْبَرْقُ خَفَاً وَخَفَاً: لَمَعَ.	1	ن م (خفا) م 2 ص 870
فَإِذَا أَبْرَقَ بَرَقًا ضَعِيفًا قِيلَ: خَفِيَ يَخْفَى... وَخَفَا يَخْفُو.	1	الثعالبي ص 282
وَأَخْلَفَتِ النُّجُومُ: أَمْلَحَتْ وَلَمْ تَمُطَرْ وَلَمْ يَكُنْ لِنُورِهَا مَطَرٌ.	1	ابن منظور (خلف) م 2 ص 887
و خَيَّمَتِ الظَّلَامُ.	1	

ابن منظور (دبر) م 2 ص 942	1	" و دبرت الزبح أي تحوّلت ذُبُورا... و قد دبّرت تلبر دبورا... " و الذبُور بالفتح : الزبح التي تقابل الضبا والقبول، وهي ريح تهب من نحو المغرب و الضبا تقابلها من ناحية المشرق.
المعجم الوسيط (دجج) ج 1 ص 271	1	" و دجدجت السماء : غُيِمت .
ابن منظور (دجج) م 2 ص 947	1	و تَدجِدج اللَّيْل : أَظلم . و دَجِجت السماء قد جججا : غُيِمت .
الثعالبى ص 283 ابن منظور (دجن) م 2 ص 949	1	فإذا دام (الطر) أياما لا يقلع قيل : أُنجم و أغبط و أَدجن " و قد أَدجن يومنا وادجرجن فهو مدجن إذا أضب فأظلم "
ن م (دجا) م 2 ص 949	1	دجا الليل يدجو دجوا و دجوا... وكذلك أدجى وتدجى الليل .
ن م (دمس) م 2 ص 1019	1	دمس الظلام و أدمس إذا اشتد و أظلم .
	1	دلمم الرعد .
ن م (ذُرر) م 2 ص 1063	1	ذُرت الشمس تلر ذرورا بالضمّ : طلعت وظهرت .
الثعالبى ص 281	1	تقول العرب : رعدت السماء، فإذا زاد صوتها قيل : ارتجعت فإذا زاد قيل أرزمت و دوت "
ابن منظور (رجل) م 2 ص 1135	1	ترجّل النهار و ارتجّل : ارتفع .
الشرقسطي ج 3 ص 103	1	أَرَدَنَ اللَّيْل : أَظلم .
الزمخشري، أ ب (ردذ) ص 229	1	و قال الفارابي : أَرَدَتِ السماء و رَدَّت و السماء مرّدة و باتت السماء ترْدُنا .
ابن منظور (رزم) م 2 ص 1161	1	و أرزم الرعد : اشتدّ صوته و قيل : هو صوت غير شديد .
أ ب (رشن) ص 282	1	رَشَّت السماء و أرشت : جادت بالرش .
الجوهري (رعج) ج 1 ص 318 الثعالبى ص 282	1	" رَجج البرق و أَرعج إذا تابع لمعانه " " فإذا أكثر و تابع قيل ارتعج "
ن م ص 281	1	تقول العرب : رعدت السماء فإذا زاد صوتها قيل : ارتجعت
ابن منظور (رفف) م 2 ص 1199	1	رف البرق يرف إذا تلالا .
ن م (رمض) م 2 ص 1224	1	رمض يومنا بالكسر يرمض زكفها : اشتدّ حرّه .
ن م (زيب) م 3 ص 5	1	وزيت الشمس زيا و أزيّت وزيت : دنت للغروب .
	1	و زمجر الزعد .
ن م (زمه) م 3 ص 49	1	و ازمهزت الكواكب : زهرت و لمعت و قيل : اشتدّ ضوءها .
ن م (سجف) م 3 ص 101	1	و أسجف الليل مثل أسلف .
الشرقسطي ج 3 ص 564	1	وسجا الليل .
ابن منظور (صحح) م 3 ص 105	1	وسجّ اللّمع و الطر والماء يسج سحا و سحوحا أي سال من فوق و اشتدّ انصبابه .
ن م (سحك) م 3 ص 109	1	واسحكنك الليل إذا اشتدّت ظلمته .
ن م (سلف) م 3 ص 121	1	أسلف الليل و أزرحف و أشدّف إذا أرحى ستوره و أظلم .
الثعالبى ص 283	1	فإذا سال المطر بكثرة قيل : انسكب و اتبعق .
المعجم الوسيط (سهر) ج 1 ص 458	1	سهر البرق : بات يلمع .
ن م (شرق) م 3 ص 303	1	شركت الشمس تشرق شروفا و شرقا طلعت... و أشرقت إذا أضاءت .
ن م (شعم) م 3 ص 326	1	و أشتت الشمس : نشرت شعاعها .

1	ن م (شكر) م 3 ص 345	واشتكرت السماء وحملت واغبرت : جد مطرها واشتد وقعها... واشتكرت الزياح أتت بالطر. واشتكرت الريح : اشتد هبوبها... واشتكرت الرياح : اختلفت.
1	الترقسطي ج 2 ص 928	شمس يونا وشمس وأشمس : طلعت شمس.
1	ن م ج 1 ص 374	و شمس الضحى.
1	تعلم ص 265	شملت الريح من الشمال.
1	ابن منظور (صيب) م 3 ص 401	تصيب الليل نصيبا : ذهب إلا قليلا.
1	تعلم ص 265	وصبت (الريح) من الضبا.
1	الترقسطي ج 3 ص 283	وأطبق الليل : أظلم.
1	ن م ج 3 ص 261	وطخى الليل طغيا : أظلم.
1	ابن منظور (طلخ) م 4 ص 603	واطرخم الليل أي اسحقك.
1	ن م (طرس) م 4 ص 581	وطرس الليل : ... أظلم.
1	الترقسطي ج 2 ص 282	واطرس الليل : أظلم.
1	ابن منظور (طرشم) م 4 ص 581	وطرشم وطرش : أظلم.
1	الترقسطي ج 3 ص 248	وطفلت الشمس طفولا وطفلا وأفلت : دنت للطلوع أو المغيب.
1	ابن منظور (طلخ) م 4 ص 603	اطلخم الليل والسحاب أظلم وراكم مثل اطرخم.
1	ن م (طلع) م 4 ص 604	طلعت الشمس والقمر والنجوم تطلع طلوعا ومطلعا ومطلعا.
1	الترقسطي ج 1 ص 198	وعثم الليل وأعثم : أظلم.
1	الجوهري (عجم) ج 1 ص 327	وأعجمت الريح وعجت : اشتدت وأثارت الغبار.
1	الترقسطي ج 1 ص 321	عسم الليل إذا أقبل ودنا ظلامه من الأرض.
1	ابن منظور (عصف) م 4 ص 796	عصفت الريح تعصف عصفا وعصيفا وهي ريح عاصف وعاصفة ومعصفة وعصوف وأعصفت في لغة أسد... إذا اشتدت.
1	ن م (عقق) م 4 ص 843	وعق البرق وانمق : انشق والانمقاق تشقق البرق.
1	ابن فارس القانيس (حمت) م 4 ص 10	وعك يونا : إذا سكنت ريحه واشتد حره.
1	ن م (عني) م 4 ص 906	أعنت النجوم إذا تقدمت للمغيب.
1	ابن فارس القانيس (غبا) م 4 ص 957	يقال : أعبت السماء إغياه فهي مغيبة « والغيبة : الذمعة من المطر.
1	الترقسطي ج 1 ص 3	غبس الليل غبسا وغبسة وأغبس : أظلم.
1	ن م ج 1 ص 17	أغبطت السماء : دام مطرها.
1	ابن منظور (غدر) م 4 ص 961	« وغدرت الليلة بالكسر تغدر غدرا وأغدرت وهي مغدرة كل ذلك : أظلمت »
1	الترقسطي ج 1 ص 15	« أغدر الليل : أشتد ظلامه »
1	ابن منظور (غرب) م 4 ص 966	وغربت الشمس تغرب غروباً... : غابت في المغرب وكذلك غرب النجم وغرب.
1	ن م (غسق) م 987	« غسقت السماء تنسق غسقا وغسقانا نصبت وأرست »
1	ن م (غسا) م 4 ص 989	« وغسق الليل ينسق غسقا وغسقانا... : انصب وأظلم »
1	ن م (غسا) م 4 ص 989	وغسا الليل يغسو غسواً وغسي يغسي... وأغسي يغسي : أظلم.
1	ن م (غطش) م 4 ص 997	أغطش الليل... وغطش الليل... يقال : أتته غطشا وقد أغطش الليل.
1	الجوهري (غيب) ج 1 ص 196	غابت الشمس : أي غربت.
1	ابن منظور (غيم) م 4 ص 1039	وقد غامت السماء وأقامت وأغيمت وتغيمت كله بمعنى « والغيم : السحاب »

1	اتفرق النجم وانفلق.	ن م م 4 ص 1086
1	" فإذا أفلح (المطر) قيل : ألجم وأقصم وأقصى .	الثعالي ص 283
1	قرنت السماء وأقرنت دام مطرها .	الترقسطي ج 1 ص 52
1	قصب الرعد قصيبا كقصف .	ن م ج 2 ص 101
1	وقصب الرعد « يقصف قصفا وقصيفا » ورعد قاصف أي شليد مهلك لصوته »	ابن منظور (قصف) م 5 ص 104
1	قعم الرعد . « والقعمعة تتابع صوت الرعد في شدّة »	ن م (قعم) م 5 ص 132
1	تقول العرب : رعدت السماء ... فإذا زاد واشتد قيل : قصفت وقعلعت فإذا بلغ النهاية قيل : جلجلت ومهددت .	الثعالي ص 281-282
1	أقمر الليل : أضاء .	الترقسطي ج ص 87
1	قامت الشمس « وفي الحديث حين قام قائم الظهيرة أي قيام الشمس وقت الزوال من قرلهيم : قامت به دابته أي وقت والمعنى أن الشمس إذا بلغت وسط السماء أبطلت حركة الظل إلى أن تزول فيحسب الناظر للناظر أنها قد وقفت وهي سائرة ...	ابن منظور (قوم) م 5 ص 193
1	وكسفت القمر تكسف كسفا وكذلك الشمس كسفت تكسف كسفا : ذهب ضوءها واسودت ... وانكسفت الشمس على عهد الرسول .	ابن منظور (كسف) م 5 ص 258
1	تكلم البرق : تتابع وتكلم البرق تكلما وهو يوم بوقه واستمراره في الغمامة البيضاء .	ن م (كلج) م 5 ص 285
1	" كنّ النجم أي مال للغروب « واكنتم الليل إذا حضر وكنا »	ن م (كنم) م 5 ص 302-303
1	لألا النجم والعمر والنار والبرق ولألا : أضاء ولج : وقيل : هو اضطراب بريقه .	ن م (لألا) م 5 ص 327
1	ألمط المطر : دام .	الترقسطي ج 2 ص 472
1	لمح البرق : لمع لمعا خفيفا .	الزمخشري ، أ ب (لمح) ص 572
1	لمح البرق يلتم لم ولما ولما إذا أضاء .	ابن منظور (لمح) م 5 ص 395
1	مَنَعَ النهار مَنَعَ مُنْهَها : ارتفع وبلغ غاية ارتفاعه قبل الزوال ... وقيل ارتفع وطال .	ابن منظور (منع) م 5 ص 433
1	مَطَرَت السماء وأمطرت بمعنى .	ن م (مطر) م 5 ص 498
1	ونأجت الرّيح تتأج تتججا : غرّكت ... ونأجت الرّيح للموضع : مرّت عليه مرا شديدا .	ن م (نأج) م 6 ص 559
1	تنخّم السحاب إذا قام ما فيه من مطر .	ابن منظور (نخم) م 6 ص 604
1	ترعت النجوم : طلعت .	الترقسطي ج 3 ص 158
1	نزل المطر .	
1	نسمت الرّيح نسيما ونَسَمَانَا .	ابن منظور (نس) م 6 ص 629
1	نَفَيْتِ الرّيح : جاءت بفتة وقيل : النافجة كل ريح تبدأ بشلّة .	ن م (نفج) م 6 ص 683
1	وَنَفَيْتِ الرّيح : هبّت .	ن م (نفج) م 6 ص 683
1	وَنَفَيْتِ الرّيح : إذا جاءت بفتة .	ن م (نفخ) م 6 ص 685
1	إذا أبرق البرق كأنه يتيسّم وذلك بقدر ما يريك سواد الغيم من بياضه قيل : أنكل إنكالا .	الثعالي ص 282
1	ناه النجم نوا : طلع و ناء أيضا سقط .	الترقسطي ج ص 167
1	و الرّيح إذا اشتد هبوبها يقال : تناوحت .	ابن منظور (نوح) م 6 ص 738
1	هَبَّتِ الرّيح هبوبا .	أ ب (هب) ص 693

هتت السماء تهت هتا و هتوا و هتانا و تهتانا وتهانت : صبت ، وقبل هو من المطر فوق الهطل . . . وهت المطر والدمع تهت هتانا وهتونا وتهتانا قطر .	1	ابن منظور (هت) م 6 ص 760
فإذا زاد (صوت السماء) واشتد : قيل : قصفت وقعقت فإذا بلغ النهاية قيل : جلجلت وهددعت .	1	العالبي ص 281
"وتهزم الرعد تهزما " و هزيم الرعد صوته	1	ابن منظور (هزم) م 6 ص 805
"فإذا صبت (السماء) الماء قيل : همت وهضبت & هضبت السماء : دام مطرها أياما لا يقلع "	1	العالبي ص 282 ابن منظور (هضبت) م 6 ص 809
" فإذا استمر مطرها قيل : هطلت و هتت " & وهطلت السماء تهطل هطلا وهطلانا وتهطالا و هطل المطر بهطل هطلا و هطلانا و تهطالا "	1	العالبي ص 282 ابن منظور (هطل) م 6 ص 812
هفت الزبح : صوت .	1	الشرقي ج ص 146
" فإذا ارتفع صوت وقع (المطر) قيل : انهلّت واستهلت " & هل المطر هلا وانهل انهللا واستهل . . . وهو شدة انصبابه . و هل السحاب إذا مطر بشدة . . .	1	العالبي ص 282 ابن منظور (هل) م 6 ص 821
"وانهمر كهمر " و الهمر صب الدم والماء والمطر "	1	ن م (همر) م 6 ص 828
و همهم الرعد إذا سمعت له دويًا .	1	ن م (همم) م 6 ص 832
هسي القطر والدمع يهسي و همت العين .	1	الزمخشري، أب (هسي) ص 707
و هوت الزبح هويًا : هبت .	1	ابن منظور (هوا) م 6 ص 849
هاجت السماء فمطرنا أي تخيمت و كثر ريسها .	1	ن م (هيج) م 6 ص 853
ويكّنت السماء .	1	أ ب (ويل) ص 644
و وحيّت الشمس وجبا و وجوبا : غابت .	1	ابن منظور (وجب) م 6 ص 878
" أوشمت السماء : بدا منها برق " وأوشم البرق : لمع لمعا خفيفا & فإذا بدا من السماء برق سير قيل : أوشمت السماء "	1	ن م (وشم) م 6 ص 933 العالبي ص 282
" و وقّبت الشمس وقبا و وقوبا : غابت . وفي الصحاح دخلت موضعها . . . وقبت أي غابت "	1	ابن منظور (وقب) م 6 ص 961
"و وقب الظلام : أبطل و دخل على الناس " ووقب الليل " وظلام واقب "	1	الزمخشري، أب (وقب) ص 684
ومض البرق وغيره يفض ومضًا وميضًا وميضانا وتومضًا أي لمع لمعا خفيفا ولم يترص من نواحي الغيم وأومض البرق إيماضًا كومض . فأما إذا لم و اعترض في نواحي الغيم فهو الخفوف .	1	ابن منظور (ومض) م 6 ص 989

1-2 أرضا و ما يتصل بها من بحار و أنهار

(أ) يابسة مثل :

ارتحت مكة بصوت عال .	1	ابن منظور (رجح) م 2 ص 1125
"ورجّفت الأرض ترجف رجفًا ؛ اضطربت " و"الرجفة : الزلزلة" & "ورجّفت الأرض إذا تزلزلت " و"أرجفت إذا تزلزلت "	1	ن م (رجف) م 2 ص 1132
زلزل الله الأرض : زلزلة وزلا لا بالكسرة فتزلزلت .	1	ن م (زلزل) م 3 ص 41
و الزلزل مجوز و يتصرف .	1	الزمخشري، أب (مر) ص 588

(ب) أو مصادر مياه من نحو :

نح الماء نفسه ينح تنجوجا إذا انصب .	1	ابن منظور (نجج) م 1 ص 350
" تجّز البحر والنهر يتجزر تجزرا والمجزر " و"الجزر ضد المدّ " و"جزر الماء تجزرو و يتجزر تجزرا أي تنصب "	1	ن م (جزر) م 1 ص 452

1	خَبَّ البحر : اضطرب.	1	ابن فارس، المقاييس (خب) ج 2 ص 157
1	« خَرَّ الماء يَخِرُّ بالخسر خَرًا إذا اشْتَدَّ جريه » « وَخَرَّ يَخِرُّ وَيَخِرُّ خَرِيرًا وَخَرِيرًا » والخروير صوت الماء والريح والمقاب إذا خَفَّتْ	1	ابن منظور (خر) م 3 ص 810
1	و اَرَمَحَ البحر وغيره : اضطرب.	1	ن م (ر جيج) م 2 ص 1125
1	أَزِيدَ البحر : علاه الزيد.	1	الترقسطي ج 8 ص 449
1	وسال الماء والشيء سيلًا وسيلًا : جرى وأساله غيره وسيله.	1	ن م (سيل) م 3 ص 254
1	اعرورف البحر : ارتفعت أمواجه.	1	الزمخشري، آب (عرف) ص 416
1	لَجِبَ البحر : والَلَجِبَ اضطراب موج البحر وبحر ذو لَجِبٍ إذا سَمِعَ اضطراب أمواجه. وَلَجِبَ الأمواج كذلك .»	1	ن م (لجب) م 5 ص 348
1	و التَّجَّ البحر « وفي الحديث من ركب البحر إذا التَّجَّ فقد برئت منه اللَّئمة أي تلاطمت أمواجه.	1	ابن منظور (لجج) م 5 ص 343
1	ماج البحر يروج موجًا وموجانًا ومَوْجًا ومَوْجَجًا : اضطربت أمواجه. وموج كل شيء وموجانه : اضطرابه.	1	ن م (موج) م 5 ص 548
1	تَجَّ الماء ونبع ونبع... ينبع وينبع ويتبع... تَبَّما ويتبوعا: تفتّج وقيل: خرج من العين ولذلك سُمِّيَت العين ينبوعا.	1	ن م (تبع) م 6 ص 569
1	نَضَبَ الماء نَضْبًا بالنضم نضوبًا ونَضَبَ إذا فُصِبَ في الأرض... غار وبعد.	1	ابن منظور (نضب) م 6 ص 653
1	ونَفَضَ الماء يَنْفُضُ نَفْضًا ونَضِيضًا : سال وقيل: خرج زَفْحًا.	1	ن م (نضض) م 6 ص 657

3-1 الأفعال الدالة على حركة النبات من نحو:

1	بَسَنَ النخل بسوقًا أي طال.	1	ابن منظور (سبق) م 1 ص 214
1	أَثَرَتِ النخلة : حملت الثمر.	1	الترقسطي ج 3 ص 355
1	أَثَرَ الشجر: خرج ثَمَره... وَثَمَرَ الشَّجَرُ أَثَرَ صَارِفِهِ الثمر.	1	ابن منظور (ثمر) م 1 ص 372
1	أَجَدَ النخل : حان له أَنْ يُجَدَّ (يصرم).	1	ن م (جد) م 1 ص 415
1	أَجَزَ النخل : حان جزاءه كأصرم حان صرهمه.	1	ن م (جزر) م 1 ص 453
1	« وأجنت الأرض : كثر جناها » «وأجنى الثمر: أي أدرك ثمره» « وأجنت الشجرة إذا صار لها جنى يبنى فيؤكل » « وأجنى الشجر : حان أن يبنى »	1	ن م (جني) م 1 ص 519 الزمخشري، آب (جني) ص 103
1	أَحْنَفَتِ النخلة: أي صار ثمرها حَنَفًا الجوهري: الحنف: أَرَدَا الثمر.	1	ابن منظور (خشف) م 1 ص 644
1	و حَنَكَتِ النخلة وهي حانك كثر حملها.	1	ن م (حشك) م 1 ص 645
1	أَحْصَدَ البَر والزروع: حان له أن يحصد... وأحصد الزرع واستحصد.	1	ن م (حصد) م 1 ص 649
1	«وأخرف النخل. حان خِرَافُه » « وَخَرَفَ النَّخْلُ يَخِرُّهُ خِرْفًا وَخِرَافًا وَخِرَافًا وَخِرْفَةً : صرمه وأجنته ».	1	ن م (خرف) م 2 ص 817 و 818
1	يقال : شجر يَرِفُ إذا كان له اهتزاز من النضارة.	1	ابن منظور (خف) م 1 ص 675
1	تَرَوَّحَ الشجر إذا تَطَرَّ بورق بعد إبداء الصيف.	1	الجوهري (روح) ج 1 ص 370
1	«والله يزرع الزرع» «وأزرع الزرع : نبت ورقه »	1	ابن منظور (زرع) م 1 ص 20
1	والزرع يزكو زكاه أي نَمَا.	1	ابن منظور (زكا) م 3 ص 36
1	أَزَمَرَ الثَّبت ... إذا تَوَّرَ وظهر زهره وَزَمَّرَ وَزَمَّرَ بغير ألف إذا حسن.	1	ن م (زهر) م 3 ص 55
1	« يقال : شُكِرَتِ الشجرة : أشكوت إذا خرج فيها الشيء » «وشُكِرَتِ الشجرة أيضًا تُشَكَّرُ شُكْرًا: أي خرج منها الشكير. « وَشُكِرَ النَّخْلُ شُكْرًا: كثرت فرائعه ».	1	ن م (شكر) م 3 ص 345

أصرم النخل حان صرامه.	1	الترقسطي ج 3 ص 388
وطابت الأرض طيبا : أحسبت وأكلت.	1	ابن منظور (طيب) م 4 ص 634
" وأعشبت (الأرض) إذا كثر عشبها " وأرض معشابة ... وقد عَشِبَتْ وأعشبت وأعشوبت إذا كثر عشبها.	1	الثعالبي ص 37 ابن منظور (عشب) م 4 ص 782
"أنبت البقل أي نبت" «ونبت الأرض وأنبت» «ونبت البقل وأنبت للمعنى» «وأنبت الله البقل نباتا»	1	ن م (نبت) م 6 ص 563
وتنثرت الأرض تنثر نشورا : أصابها الريح فأنثرت.	1	ن م (نشر) م 6 ص 635
نضج اللحم قليلا وشواه العنب والتمر ينضج نضجا ونضجا أي أدرك.	1	ن م (نضج) م 6 ص 654
تنوّد العصف و تنوّد إذا تحرك.	1	ابن منظور (نوّد) م 6 ص 738
ويقال للعصف الدقيق إذا هبت به الريح فهزته فهو يثوس ويثوح. وقد تنوّد وتنوّد وكثر تنوّداته.	1	ن م (نوس) م 6 ص 741
وزكّت الشجرة توريفا وأورقت إوراقا : أخرجت ورقها وأورق الشجر أي خرج ورقه.	1	ن م (ورق) م 6 ص 912
يقال : وسقت النخلة إذا حملت فإذا كثر حملها قيل : أوسقت أي حملت وسقا. « والوسق والوسق نكيلة مملوءة. قيل : هو حمل بهير وهو ستون صاعا بصام النبي ».	ن م (وسق) م 6 ص 926	
وأوسمت الأرض إذا رأيت فيها شيئا من الثبات.	1	ن م (وسم) م 6 ص 933
و أوقرت الشجرة و أوسقت إذا كثر حملها.	1	الثعالبي ص 87
و أيست الأرض إذا كثر يسها.	1	ن م ص 37
يَنعُ الثمر يَنعُ وينع ونعما ونعرا ... وأينع يونع لإنعاع كلاهما: أدرك ونضج.	1	ابن منظور (ينع) م 6 ص 1019-1020

1-4 الدالة على حركة النار من نحو :

أُجِيت النار تنج وتؤج أجيجا إذا سمعت صوت لهبها وكذلك انتجت ... وتأججت.	1	ابن منظور (أجج) م 1 ص 23
وحَيَّت النار : توقدت بالليل.	1	الترقسطي ج 1 ص 373
وسَقَر النَّارَ والحرب يسقرها سقرا وأسعرهما وسقرهما: أوقدهما وميجهما واستعمرت وتسمرت: استوقدت.	2	ابن منظور (سمر) م 3 ص 148
اشتملت النار تأججت في الحطب.	1	ن م (شعل) م 3 ص 328
والتهبت النار وتلهبت أي انقادت.	1	ابن منظور (لهب) م 5 ص 400
وَمَدَّت النَّارُ تَهْمَدُ مَهْودًا طفتَ طفْؤًا و ذهبت البتة فلم يَنْ لها أثر.	1	ن م (همد) م 6 ص 827
" وقدت النار وتوقدت واستوقدت استيقادا "	1	ن م (وقد) م 6 ص 963
ومَجَّت النار تهج ومججا ومَجَّتا وقد توهجت النار ووهجت ... توقدت.	1	ن م (وهج) م 6 ص 991

2- الأفعال الدالة على حركة الحيوان :

1-2- جدول لأحزب الحركة الذاتية المطلقة أو للمقيدة نوعا من حيث البطء والسرعة :

(أ) حركة الإنسان . يقال :

أَتَلَ الرَّجُلُ يَأْتِلُ يَأْتُلُ وفي الصحاح أَتَلَ وأَتَن يَأْتِن إذا قارب الخيطر في غضب.	1	ابن منظور (أتل) م 1 ص 15
أَقَرَ الإنسان : وثب وأسرع.	1	الترقسطي ج 1 ص 103

1	« يقال بحظ الرجل بحظلة » البحظلة أن يقفز الرجل قفزاً اليربوع أوالفارة.	1	ابن منظور (بحظّل) م 1 ص 166
1	و فلان يتبختر في مشيته و يتبختي ... والبخترى المتبختر في مشيه وهي مشية الكثير المصحب بنفسه « ويختر و يتختر »	1	ن م (بختر) م 1 ص 167
1	و يرقش الرجل برفشة : ولّى هارباً.	1	ن م (برقش) م 1 ص 199
1	يلصم الرجل و كلصم إذا فز.	1	ن م (كلصم) م 5 ص 280
1	وفلان يبيّس و يبيّس و يبرنس و يبرنيس إذا كان يتبختر في مشيه.	1	ن م (بيس) م 1 ص 277
1	وحبا الصبي حبراً : مشى على إسنه وأشرف بصدرة وقال الجوهرى : هو إذا زحف.	1	ن م (حبا) م 1 ص 560
1	وحكّ الرجل يحكك حكاً وحكناً أي مشى وقارب الخطو وأسرع. وحكّ الشيء يحكه حكاً : يحسه والطائر يحك الحصى بجناحيه حكاً ينقصه ويبعته.	1	ن م (حك) م 1 ص 563
1	حلج القوم يحلجون ليلتهم إذا ساروها.	1	ابن فارس، المقائيس (حلج) م 2 ص 96
1	وحاك في مشيه يحك حيكاً وحكناً فهو حائك وحكّك : تبختر واختال ... وقيل الحياكن أن يحرك مكبيه وجسده حين يمشي مع كثرة لحم ...	1	ابن منظور (حيك) م 1 ص 771
1	”ولي حديث الشعبي : فصل الذي مشى فخرل أي تفكك في مشيه و منه مشية الخزول « ابن سيده : الخزل والخزول والانخزال مشية فيها تناقل وتراجع. » زاد غيره : وتفكك »	1	ن م (خزول) م 2 ص 826
1	وتخط في مشيه يخطر خطيراً وخطراناً : رفع يديه ووضعهما.	1	ن م (خطر) م 2 ص 850
1	وتخلج للجنون في مشيته : تجاذب بينا وشمالاً. وتخلج المغلوج في مشيه أي تفكك وتمايل.	1	ن م (خلج) م 2 ص 875
1	تشمع في مشيه أي ظلم.	1	الفارابي ج 2 ص 209
1	و خنفل الرجل : أسرع.	1	ابن منظور (خنفل) م 2 ص 909
1	وقد اختال و هو ذو خيلاء وذو خال وذو مخيلة أو ذو كبر.	1	ن م (خيل) م 2 ص 931
1	دال يدال دالاً ودالاً ودالاناً : وهي مشية فيها ضعف وقهجة وقيل : هو عدو مقارب.	1	ن م (دال) م 2 ص 936
1	ودريح من مشيه و درمّج إذا دبّ قبيحاً.	1	ن م (دريمج) م 2 ص 974
1	دريح الرجل حتى ظهره.	1	ن م (دريح) م 2 ص 962
1	دُمي الملبوح يلمى دُمًا إذا تحرك. و الدَّمَاء : الحركة.	1	ن م (دُمي) م 2 ص 1078
1	رسف في القيد يرسف و يرسف ورسفا ورسفانا : مشى مشي المتبدد وقيل : هو المشي في القيد روينا.	1	ن م (رسف) م 2 ص 1165
1	و رفل يرفل رفلًا ورفلانًا وأرفل : جرّ ذيله وتبختر وقيل : خطر يديه. و أرفل الرجل ثيابه إذا أرغها.	1	ابن منظور (رقل) م 2 ص 1202
1	”وقد تزهوك ويقال : مرّ الرجل يزهوك كأنه يوج في مشيته“ فوالزهوك مشي الذي كأنه يوج في مشيه «	1	ابن منظور (زهك) م 2 ص 1243
1	وأزرف القوم إزرافاً : عجلوا في هزيمة أو غيرها وأزرف إذا تقدم ... وأزرف في المشي : أسرع ... وزرّفت الناقة : أسرعت. وأزرفها إذا أخبثها في السير.	1	ن م (زرف) م 3 ص 21
1	زك الرجل يزكّ زكاً وزككاً وزكيكاً : مرّ يقارب خطوه في ضعف وكذلك الفرخ ... وزكرك كزك.	1	ن م (زكك) م 3 ص 35
1	وزوّكت المرأة : حرّكت ألبتها وجيّتها إذا مشت.	1	ن م (زوكك) م 3 ص 64

و اتسدر أيضا : أسرع بعض الإسرع أبو عبيد : يقال : اتسدر فلان يبعدر واتصلت يبعدر إذا أسرع في علوه .	1	ن م (سدر) م 3 ص 119
" واشتد أي عدا " و « الشد : الحظر والعلو » ومنه حديث السعي : لا يقطع الوادي إلا شدا : أي عدوا .	1	ن م (شد) م 3 ص 283
و اتصلت يبعدر و اتكدر يبعدر و اتجرد إذا أسرع بعض الإسرع .	1	ن م (صلت) م 3 ص 462
" مَفَرٌ يَفرُّ مَفَرًا و مَفُورًا و مَفُورًا : وُثِبَ في ارتفاع و طفر الحائط : وُثِبَ إلى ما وراءه »	1	ن م (طفر) م 4 ص 597
عدا الإنسان .	1	الثعالي ص 185
عَشَرَ الرَّجُلِ يَغْتَشِرُ وَيَغْتَشِرُ عَشْرَانَا : مشى مشية المقطوع الرجل .	1	ابن منظور (عشر) م 4 ص 785

فَرَّ يَفِرُّ فِرَارًا : هرب .	1	ابن منظور (فرر) م 4 ص 1070
قفز الصبي .	1	الثعالي ص 186
و قهر الرجل في مشيته : فمل ذلك وتقهر : تراجع على قفاه . والقهري : الرجوع إلى خلف .	1	ابن منظور (قهرق) م 5 ص 181
و مَطَى الرَّجُلُ : عُدَّ . و المطي : التبختر و مدَّ البدين في المشي .	1	ن م (مطا) م 5 ص 500
" وَمَلَّخْ يَمْلَخُ و مَلَخَ القوم مَلَخَةً صالحة إذا أبعدوا في الأرض " و الملخ : أن يَمَرَ سرايما . «والملخ السير الشديد»	1	ن م (ملخ) م 5 ص 523
و نمثل : خضع .	1	ن م (نمثل) م 6 ص 668
و جاء فلان بهادي بين اثنين إذا كان يسعى بينهما معتمدا عليهما من ضمنه ومنايله . . . وإذا فعلت ذلك المرأة ومنايلت في مشيتها من غير أن يماسيها أحد . قيل : نهادي .	1	ن م (هدي) م 6 ص 789
وهذَّب يَهْذِبُ إذا أسرع وجاء مهلبا مهلبا مهذبا بمعنى واحد .	1	ن م (هذب) م 6 ص 790
هرول الرجل : هرولة بين المشي والعدو «وقيل : الهرولة : الإسراع» .	1	ن م (هرول) م 6 ص 800
في حديث عمران بن حصين أنه أوصى عند موته : إذا مت فخرجتم بي فأسرهموا المشي ولا تهردوا كما يهرد اليهود والتصارى . « والتهرود السير الزليق» وهرد الرجل إذا سكن .		ن م (هود) م 6 ص 843

ب - حركة الحيوان

- إيلا . تقول العرب :

هَبَّتْ الإبل « والتبittel من مشي الإبل مشي فيه سعة وقيل : هو مشي فيه اختلاف واختلاط بين الهملجة والتقى .	1	ابن منظور (بغل) م 1 ص 240
و اتجرط البعير في سيره إذا أسرع .	1	ن م (جرط) م 2 ص 815
وسمرت الناقة إذا أسرع في سيرها فهي سمور .	1	ن م (سمر) م 3 ص 148
وقد عجرف وتمعجرف . الأزهرى : يكون الجمل عَجْرَفَ في المشي لسرعته .	1	ن م (عجرف) م 4 ص 690
وكاس البعير إذا مشى على ثلاث قوائم و هو مُعْرَقَبٌ .	1	ن م (كوس) م 5 ص 313
وتنصص البعير : فحس بصلوه في الأرض ليترك . اللث : التنصصة إنبات البعير ركبته في الأرض وتحركه إذا همَّ بالتهوض . وتنصص مثل حصحص .	1	
وثب البعير .	1	الثعالي ص 186
و وَثَمَ يَثُمُ أي عدا . وُثِفَ يَمِثُّ : شلبد الوطه .	1	ابن منظور (وثم) م 6 ص 877
وَوَسَجَت الإبل وسيجا . وهو ضرب من السير .	1	الزمخشري ، أ ب (وسج) م 4 ص 674

1 انظر في ذلك الفصل 14 من الباب (19) «في تقسيم الوثب» ص 186 .

- أو خيلا و بنالا و حميرا. يقال :

المقاييس (يرك) م 1 ص 229	1	أبترك الفرس في عدوه أي اجتهد.
الثعالي ص 183	1	و الفرس بجري ¹
ن م ص 185	1	و أحضر الفرس.
ابن فارس، المقاييس (دحا) م 2 ص 333	1	و يقال للفرس إذا رمى يديه رميا لا يرفع سنكه عن الأرض كثيرا مَرَّ يَدْحُو دَحُوا.
ن م (هملج) م 2 ص 492	1	و ارتحل الفرس ارتحالا إذا خلط العنق بالهملجة.
ابن منظور (رحم) م 2 ص 1140	1	و ترححت الفرس إذا فُتِحَتْ قوائمها لتبول.
ن م (رخا) م 2 ص 1148	1	يقال : أرخى الفرس في عدوه إذا أحضر.
ن م (ردي) م 2 ص 1156	1	إذا هذا الفرس فرج الأَرْض رجما قيل رَكَى بالفتح يَرْدِي رَدْيَا ورديانا... وَرَدَّتْ الحِيل رَدْيَا ورديانا : رجمت الأرض بحوافرها في سيرها وعدوها.
ابن فارس، المقاييس (صرر) م 3 ص 283	1	صَرَّ الحمار أذنه (وهو من السمو والارتفاع) إذا أقامها و أصرَّ إذا لم تذكر.
ابن منظور (صقن) م 3 ص 454	1	و صفت الذَّائِة تصيَّنْ صُفُونَا : قامت على ثلاث و نثت شَيْك يدها الزَّابِع. أبو زيد : صَفَنَ الفرس إذا قام على طرف الزَّابِعة.
ن م (ضبر) م 3 ص 508	1	و ضَبَّرَ الفرس يَضْبِرُ ضَبْرًا و ضبرانا إذا عدا.
ن م (عثر) م 4 ص 684	1	و عثر (الفرس) يَعرُثُ عَثْرًا وعثارا وتعثر : كبا.
ابن فارس، المقاييس (عتق) م 4 ص 162	1	و عَتَّقَ الفرس يعتق اعتقا وهو المشي الخفيف.
ابن منظور (قدا) م 5 ص 38	1	و قدى الفرس يقدى قديانا : أسرع. ومَرَّ فلان تقدو به فرسه.
ن م (قرب) م 5 ص 46	1	و قَرَّبَ الفرس إذا رَفَعَ يديه معا ووضعهما معا في العلو وهو دون الحضر.
ن م (هجع) م 6 ص 827	1	و أهبج الفرس إهباجا في جريه فهو مهجع ثم ألْهَبَ في ذلك، وذلك إذا اجتهد في عدوه.
ن م (هملج) م 6 ص 831	1	" و قد هملج، والهملج : الحسن السير في السرعة وبختره " والهملجة والهملاج : حسن سير الذَّائِة في سرعة "

- و حوشا و حشرات. يقال :

الثعالي ص 183	1	المغرب تدب.
	1	والحيّة تنساب.
ن م ص 186	1	و يقال : « طَمَرُ التَّيْغُوتِ »
ن م ص 185	1	و غسل الذئب.
ابن منظور (نرز) م 6 ص 616	1	و نَزَّ الظبي يَنزُ نَزْرًا : عدا وصوت.
ن م (نفج) م 6 ص 683	1	و نفج الأناب إذا ناز ونفجت وهو أَوْشَى عدوها. وأنفجها الصائد : أثارها من مجشها... ابن سيده: نفج التَّيْغُوتِ ينفج وينفج نُفُوجًا وأنفج : عدا. وأنفجه الصائد واستنفجه : استخرجه.
الزمخشري، أب (نفز) ص 646	1	و نفز الظبي إذا وثب.

- أو طيورًا. يقال :

ابن منظور (أجيج) م 1 ص 23	1	أَجَّ الظليم يَجِجُ و يوجُّ أجًا وأجيجا : سَمِعَ حفيفه في عدوه.
الثعالي ص 185	1	وخفَّ النعام.

1 - انظر في ذلك الفصل 10 من الباب (19) في تقسيم المشي على ضروب من الحيوان مع اختيار أسهل الألفاظ وأشهرها
من فقه اللغة للثعالي ص 183

		إذا حَرَكَ الطائر جناحيه ورجلاه بالأرض قيل : حَفَّ.
الثعالي ص 192	1	فإذا حَرَكَ جناحيه في طيرانه قريبا من الأرض وحام حول الشيء يريد أن يقع عليه قيل : رَفَرَفَ.
ابن فارس، المقاييس (وقد) م 2 ص 428	1	أَرَقَدَ الطَّيْرُ إذا أَسْرَعَ في مَشْيِهِ.
	1	فإذا تَرَامَى (الطائر) بنفسه في طيرانه قيل : زَفَّ.
	1	فإذا طار قريبا على وجه الأرض قيل : أَسَفَّ.
الثعالي ص 192	1	فإذا بَسَطَ جناحيه في الهواء وسكنهما فلم يحركهما كما تفعل الخفا والزعيم قيل : صَفَّ (وفي القرآن: والطيور صافات).
ابن منظور (ضوع) م 3 ص 557	1	قال الأزهري : انضاع وتضَوُّع إذا بَسَطَ جناحيه إلى أمته لتَرْقَه، أو فزع من شيء فتضَوَّر منه.
ن م (طير) م 4 ص 635	1	و طار الطائر يطير طيرا وطيрана وطيرورة ... وأطاره وطيَّره وطيَّره يهذى بالهمزة وبالتضعيف وحرف الجر.
ابن فارس، المقاييس (قطع) م 5 ص 101	1	و قَطَعَتِ الطيرُ قُطُوعًا إذا خرجت من بلد البرد إلى بلاد الحر أو من تلك إلى هذه.
ابن منظور (لزم) م 5 ص 361	1	و لَذَمَ الطائرُ : رَفَرَفَ ثم حَرَكَ جناحيه قليلا.
الجوهري (هدج) ج 1 ص 349	1	و هَدَجَ الظَّميُّ إذا مشى في ارتعاش.
ابن منظور (نفس) م 6 ص 658	1	ونَضَى الطائر حَرَكَ جناحيه ليطير.

ج) أفعال الحركة المشتركة . يقال :

ابن منظور (برك) م 1 ص 201	1	و برك البعير يترك بروكا أي استناخ وأبركه أنا فرك، وهو قليل والأكثر : أنخته فاستناخ... وبركت الإبل ترك بروكا وبركت... وكذلك النعامة إذا جنمت على صدرها.
ن م (جندف) م 1 ص 419	1	و جَنَدَفَ الطائرُ يَجْدِفُ جُدُوعًا إذا كان مقصوص الجناحين فرأته إذا طار كأنه يركبهما إلى خلفه... أبو عمرو : جندف الطائر وجندف الملاح بالمجدف... وجندفت السماء بالثلج وجندفت تجندف إذا رمت به... وجندفت المرأة تجندف: مثلت مشي الفصار. وجندف الرجل في مشيته : أسرع.
ن م (جرا) م 1 ص 449	1	وجرى الماء والدم. ونحوه جريا وجرية وجريانا... وجرى الفرس وغيره جريا وجراء... وجرت الشمس وسائر النجوم : سارت من المشرق إلى المغرب... وجرت السفينة... والخليل غجری.
ن م (جمز) م 1 ص 497	1	و جَمَزَ الإنسان والبعير والذئبة يَجْمِزُ جَمْزًا وِجْمَزَى: وهو عدو دون الخضر وفوق التَّنق وهو الجَمْزُ.
ن م (حجل) م 1 ص 575	1	وحجَّلَ يحجِّلُ حَجَلًا إذا مشى في القيد. قال ابن سيده: وحجَّلَ المتَّيد يحجِّلُ ويحجِّلُ حَجَلًا وحجَلًا وحجَلًا وحجَّلَ: نزا في مشيه وكذلك البعير المعقير، الأزهري : الإنسان إذا رفع رجلا وتَرَتَّى في مشيه على رجل فقد حَجَلَ... يقال : حجل الطائر يحجِّلُ ويحجِّلُ حَجَلًا كما يحجِّلُ البعير المعقير على ثلاث والأفلام على رجل واحدة وعلى رجلين.
ن م (حصب) م 1 ص 648	1	و «أحصب الفرس وغيره» والإحصاب : أن يثير الحصى في عدوه. وقال اللحياني : يكون ذلك في الفرس وغيره مما يمدو.
ن م (حصف) م 1 ص 654	1	«وأحصف الفرس والرجل إذا عدا عدا شديدا» «والإحصاف أن يمدو الرجل عدا فيه تقارب» «وقال اللحياني : يكون ذلك في الفرس وغيره مما يمدو»
ن م (حضر) م 1 ص 660	1	وأحضر الفرس إحضارا وحضرا وكذلك الرجل... واحتضر الفرس إذا عدا واستحضرت أعنيته.
ن م (حوز) م 1 ص 753	1	وَحَمَزَتِ الحية وَحَمَزَتْ أي تَلَوَّت... وَحَمَزَ كَحَمَزَتِ الحية... وَحَمَزَ الرجل وَحَمَزَ إذا أراد القيام فأبطل ذلك عليه.

ابن منظور (غيب) م 2 ص 780	1	« غَيَّبَ الذَّابَّةَ تَغَيَّبَ بِالضَّمِّ غَيًّا وَغَيَّبًا وَغَيَّبَةً وَغَيَّبَتْ... وقد أُغْيِبَتْ صاحبها ويقال : جَاوَزُوا مَخَيَّنَ تَغَيَّبَ بِهِمْ دَوَائِبَهُمْ. وفي الحديث أنه كان إذا طَافَ غَيَّبَ ثَلَاثًا » « الحَبَّيْبُ ضَرْبٌ مِنَ الْعَدُوِّ. وَقِيلَ : هُوَ مِثْلُ الرَّمْلِ وَقِيلَ : هُوَ أَنْ يَنْقَلِ الْفَرَسُ أَيْامَهُ جَمِيعًا وَأَيَّاسِرَهُ جَمِيعًا وَقِيلَ : هُوَ أَنْ يَرَاوَحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ وَكَذَلِكَ الْبَعِيرُ »
ن م (خمع) م 2 ص 905	1	وَتَحَمَّتِ الصَّبِيَّ تَحَمَّتْ تَحَمُّعًا وَتَحُمُّوعًا وَتَحَمُّعًا : قَرَبَتْ وَكَذَلِكَ كُلُّ ذِي عَرَجٍ وَهُوَ تَحَمُّعٌ : أَيُّ ظَلَمٍ... وَجَمَعَ فِي مِثْلِهِ إِذَا عَرَجَ.
ن م (خنث) م 2 ص 913	1	تَقُولُ : تَخَنَّفَ التَّبِيرُ يَخْنَفُ خَنْفًا : إِذَا سَارَ لِقَبْلِ خَفَ يَدَيْهِ إِلَى وَحْشَتِهِ... يَقَالُ : تَخَنَّفَتِ الذَّابَّةُ تَخْنَفُ بَيْدَهَا وَأَنْفَهَا فِي السَّبِي : أَيُّ تَضَرُّبٍ بِهَا نَشَاطًا وَفِيهِ بَعْضُ اللَّيْلِ... وَتَخَنَّفَ الْفَرَسُ يَخْنَفُ خَنْفًا : آمَالُ أَنْفِهِ إِلَى فَارَسِهِ .
ن م (خود) م 2 ص 917	1	وَعُذُّهُ الْبَعِيرُ : أَسْرَعُ وَزَجَّ بِقَوَائِمِهِ وَقِيلَ : هُوَ أَنْ يَهْتَزَّ كَأَنَّهُ يَضْطَرِبُ وَكَذَلِكَ الظَّلِيمُ. وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي الْإِنْسَانِ .
ن م (دب) م 2 ص 938	1	وَدَبٌ الْقَتْلُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْخِيَوَانِ عَلَى الْأَرْضِ يَدِبُ دَبًّا وَدَبِيًّا : مَشَى عَلَى هَيْئَتِهِ... وَدَبَّتْ أَدَبٌ دَبًّا خَفِيَةً... وَدَبَّ الشَّيْخُ أَيُّ مَشَى مَشْيًا رَوِيًّا. وَأَدَبْتُ الصَّبِيَّ أَيُّ حَمَلْتُهُ عَلَى الدَّبِيْبِ.
ن م (د رج) م 2 ص 962 ص 963	1	وَيَقَالُ لِلصَّبِيِّ إِذَا دَبَّ : وَأَخَذَ فِي الْحَرَكَةِ : دَرَجَ وَدَرَجَ الشَّيْخُ وَالصَّبِيُّ يَنْدَرُجُ دَرْجًا وَدَرَجَانًا وَدَرْجًا فَهُوَ دَارِجٌ : مَشِيَ مَشْيًا ضَعِيفًا وَدَبًّا... وَفِي الصَّحَاحِ : دَرَجَ الرَّجُلُ وَالضَّبُّ يَنْدَرُجُ دَرْوَجًا إِذَا مَشَى.
ن م (حرم) م 2 ص 973	1	وَدَوَّجَتِ الذَّابَّةُ إِذَا دَبَّتْ دَبِيًّا وَدَرَجَتْ الْقَارَةُ وَالْأَرْنَبُ وَالْقَنْدُ تَدْرُجُ... كَرُمًا وَدَرَجَتْ كَرُمًا وَدَرَمَانًا وَدَرَامَةً : قَارَبَتِ الْخَطَرَ فِي عَجَلَةٍ.
ن م (ذال) م 2 ص 1053	1	« ذَالٌ يَذَالُ ذَالًا وَذَالَانَا : وَكَذَلِكَ النَّاتَةُ » وَالذَّالَانُ مَشْيٌ سَرِيعٌ خَفِيفٌ فِي مِيسٍ وَسُرْعَةٍ وَهُوَ سَمِيَّ الذَّلْبِ ذَوْلًا... « وَالذَّالَانُ أَيْضًا : مَشْيٌ الذَّلْبِ »
ن م (ردي) م 2 ص 1156-1157	1	وَرَدَّتِ الْخَيْلُ رَدًّا وَرَدِيًا وَرَدِيَانًا : رَجَعَتْ الْأَرْضُ بِحَوَافِرِهَا فِيهِ السَّيْرُهَا وَعُدُّهَا وَأَرْدَاهَا هُوَ وَقِيلَ : الرَّدِيَانُ التَّقَرُّبُ وَقِيلَ : الرَّدِيَانُ : عَدُّ الْفَرَسِ وَرَدِي الْغَرَابُ يَرْدِي : حَجَلٌ وَالْجَوَارِي يَرْدِينُ رَدًّا إِذَا رَفَعْنَ رِجْلًا وَمَشِينَ عَلَى رِجْلِ أُخْرَى يَلْعِينُ. وَرَدَى الْغَلَامُ إِذَا رَفَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَقَفَزَ بِالْأُخْرَى.
ن م (رفع) م 2 ص 1198	1	« يَقَالُ : أَرَفَعَ مِنْ دَابَّتِكَ... وَرَفَعَ الْبَعِيرُ فِي السَّبِي يَرْفَعُ فَهُوَ رَافِعٌ أَيُّ بَالِغٌ وَسَارَ ذَلِكَ السَّبِي... » وَالسَّبِي الْمَرْفُوعُ دُونَ الْخَضِرِ وَفَوْقَ الْمَوْضُوعِ يَكُونُ لِلْخَيْلِ وَالْإِبِلِ.
ن م (رمد) م 2 ص 1223	1	وَأَرَقَّدَ (الْبَعِيرَ) إِرْقَادًا وَارْمَدَ أَرْمَادًا وَهُوَ شِدَّةُ الْعَدْوِ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : أَرَقَّدَ وَارْمَدَ إِذَا مَضَى عَلَى وَجْهِهِ وَأَسْرَعَ وَالْأَرْمَادُ : سُرْعَةُ السَّبِي وَخَصَّ بِبَعْضِهِمْ بِهِ الْعَامُ
ن م (رقل) م 2 ص 1210	1	وَأَرْقَلَتِ الذَّابَّةُ وَالنَّاقَةُ إِرْقَالًا : أَسْرَعَتْ وَأَرْقَلَ الْقَوْمُ إِلَى الْحَرْبِ إِرْقَالًا : أَسْرَعُوا .
ن م (ركض) م 2 ص 1217	1	« وَرَكَضَتِ الذَّابَّةُ... تَرَكُضُ... وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ أَرَكَضَتْ الْفَرَسُ فِيهِ مُرَكُضَةً وَمُرَكُضٌ إِذَا اضْطَرَبَ جَنِينُهَا فِي بَطْنِهَا... » وَقَالَ شَمْرٌ : قَدْ وَجَدْنَا فِي كَلَامِهِمْ رَكَضَتِ الذَّابَّةُ فِي سَبْرِهَا وَرَكَضَ الطَّائِرُ فِي طَيْرَانِهِ... » « وَقَدْ رَكَضَ الرَّجُلُ إِذَا فَرَّ وَعَدَا »... وَيَقَالُ : رَكَضَ الْبَعِيرُ يَرْجُلُهُ كَمَا يَقَالُ رَمَحَ ذُو الْخَافِرِ... » « الْجَوْهَرِيُّ : رَكَضَهُ الْبَعِيرُ إِذَا ضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ » « وَرَكَضَ الذَّابَّةُ يَرْكُضُهَا رَكَضًا : ضَرَبَ جَنِينَهَا بِرِجْلِهِ »

ابن منظور (زفت) م 3 ص 32	1	"وزف القوم في مشيهم : أسرعوا. وفي التنزيل العزيز : (فأقبلوا إليه يرفون) ، وزف الظليم والبحير يرف بالكسر زفيفا : أسرع وأزفه صاحبه وأزف البعير : حملة أن يرف وزفوف الطعام في مشيه : حرك جناحيه ... " وزفت الزبيم زفيفا وزفرفت : هبت هبوبا لينا ودامت . "
ن م (زكك) م 3 ص 35	1	وزك الرجل يرك زكًا وزكيكا ... مَرَّ يقارب خطوه من ضعف وكذلك الفرخ ... وزكرك كرك .
ابن منظور (سحر) م 3 ص 148	1	وسحرت الناقة إذا أسرع في سيرها فهي سحور وقال أبو عبيدة في كتاب الخيل : فرس مسحر ومُشاعر وهو الذي يطيع قواتمه منفردة ولاصبر له وقيل : وثب مجتمع القوائم .
ن م (سقط) م 3 ص 163	1	وسقط يسقط سُقوطا فهو ساقط : وقع وكذلك الأثنى ... وسقط الشيء من يدي سُقوطا .
ن م (سير) م 3 ص 252	1	وسار القوم يسيرون سيرا و سيرا إذا امتد بهم السير في جهة توجهوا لها و سار البعير وسرته و سارت الدابة .
ن م (ضيع) م 3 ص 509	1	وضيَع الفرس ضيَع ضيَعًا : لوى حافره إلى ضيعه ... وضَيَّعت الخيل والابل تضَيِّعُ ضيَعًا إذا مدت أضياعها في سيرها وهي أضياعها ... وضبيعت الناقة تضبيع ... وضبيعت ... مدت ضييعها في سيرها وامتزجت وضبيعت أيضا أسرعت ... وضبيعت الخيل كضبيعت .
ن م (عثر) م 4 ص 684	1	وعَثَر يَعثُر ويَعثُر عَثْرًا و عَثْرًا و تعَثَر : كَبَا ... ويقال : عَثَر به فرسه فسقط ... قال الأزهري : عثر الرجل يَعثُر عَثْرَةً و عثر الفرس عثارًا .
ن م (عصف) م 4 ص 796 و 797	1	وأعصفت الناقة في السير : أسرعت ... وأعصف الفرس إذا مرَّ سريعًا .
ن م (عجم) م 4 ص 879	1	وعجم في سيره يَجمِعُ وتَجمِعُ : تآوى وعجم في سيره إذا سار في كل وجه وذلك من التشاؤم . والتجميع التلوي في السير والاعوجاج . وتجميع السيل في الوادي : تعوج في مسيره عنه وسرعة ... وتجمعت الحية تلوت .
ن م (عنت) م 4 ص 904 - 905	1	وأعنت الدابة فهي مُعَنَّت ومُعَنَّاة وعَنَّت ... وفي حديث أصحاب الغار : فالتفتحت الصخرة فانطلقتا مُعَانَتَيْنِ أي مسرعين من عَاقَت مثل أعنت إذا سارم وأسرع ... والمُعَنَّت ضرب من سير الدابة والابل .
ابن منظور (قزل) م 5 ص 82 - 83	1	وقَزَل بالكسر قَزَلًا وقَزَل يَقرُز قَزَلًا وهو أقزل وقيل الأقزل الأعرج الدقيق الساقين ... ويقال ذلك للذئب وقزل قزلا وهو أقزل تبخر ... وقزل يقرز وهو أقزل : مشى مشية المقطوع الرجل : والترجان .
ن م (قاز) م 5 ص 149	1	وقَزَز يَقرُز و يَقرُز قَزَزًا : عرج ... وقَزَز الطائر يَقرُز قَزَزًا : وثب وذلك كالمصفور والغراب وكل ما يحشي مشيا ، فقد قَزَز ، وهو يَقرُز .
ن م (كبا) م 5 ص 215	1	وكبا كَبَرًا و كَبُرًا : انكب على وجهه يكون ذلك لكل ذي روح وكبا كَبُيا : عثر .
ن م (كروح) م 5 ص 239 - 240	1	يقال : سقط من السطح فتكروح أي تدرج والكروحة الإسراع في العدو والكروحة من عدو القصير المتقارب الخطر المجهد في عدوه ... يقال : كروحتنا في آثار القوم : هلدونا هلو المتثاقل وكردم الحممار وكروح إذا عدا على جنب واحد .
ن م (مجع) م 5 ص 439	1	وأمَج الفرس جرى جريا شليدا ... إذا بدأ الفرس يعدو قبل أن يضطرم جريه قيل : أمَج إمجاجا ... وأمَج الرَجُل : إذا ذهب في البلاد وأمَج إلى بلد كذا انطلق .
ن م (مخض) م 5 ص 450	1	ومخض اللبن وامخض أي تحرك في المحضه وكذلك الولد إذا تحرك في بطن الحامل .
ن م (مزع) م 5 ص 477	1	ومَزَع البعير في عدوه يَمَزَع مَزَعًا : أسرع في عدوه وكذلك الفرس والظبي وقيل العدو الخفيف : وقيل هو أول العدو وآخر المشي ويقال للصبى إذا بدا : مَزَع ومَزَع .

1	أَمْصَحَ الْفَرَسُ مَضْعًا : مَرَّ خَفِيفًا وَمَضَعَ الْبَعِيرُ يَمِصُّ مِصًّا : أَسْرَعَ وَمَضَعَ الرَّجُلُ فِي الْأَرْضِ يَمِصُّ مِصًّا وَامْتَصَحَ إِذَا ذَهَبَ فِيهَا.	ابن منظور (مصع) م 5 ص 495
1	" وَمَضَّ السَّيْلُ : أَسْرَعَ ... " « وَمِصٌّ فِي الْجَرِيِّ مِصٌّ مِصًّا ... » فَوَمِعِيتِ النَّاقَةُ مَضْجًا : سَارَتْ سِرًّا سَهْلًا ... » « وَمِصٌّ الْبَحْرِ مِعْجَةٌ تَتَرَقَّى لَهَا السَّقْنُ أَيْ مَاجٍ وَاضْطَرَبَ ».	ن م (مِصٌّ) م 5 ص 502
1	نَالَ يَنَالُ نَالًا وَنَيْلًا وَنَالَانَا : مَشَى وَنَهَضَ بِرَأْسِهِ يَحْرُكُهُ إِلَى فَوْقِ مِثْلِ الَّذِي يَعْدُو عَلَيْهِ حَتَّى يَنْهَضَ بِهِ ... وَنَالَ الْفَرَسُ يَنَالُ نَالًا فَهُوَ نَزُولٌ : اهْتَزَّ فِي مَشْيِهِ وَضُمَّ نَزُولٌ كَذَلِكَ.	ن م (نَالٌ) م 6 ص 560
1	وَنَقَرَ الظَّبْيُ . وَ نَقَرٌ : وَتَبٌ ضَمًّا ... وَقَدْ غَلَبَ عَلَى الطَّائِرِ الْمُتَادِ الرَّوْبُ كَالْغَرَابِ وَالْعَصْفُورِ .	ن م (نَقَرَ) م 6 ص 703
1	" وَهَدَجَ الشَّيْخُ فِي مَشْيِهِ يَهْدِجُ هَدْجًا وَهَدَجَانًا وَهَدْجًا : قَارَبَ الْخَطَرَ وَأَسْرَعَ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ ... » وَهَدَجٌ إِذَا اضْطَرَبَ مَشِيهِ مِنَ الْكِبَرِ وَهَدَجَ الظَّلِيمُ يَهْدِجُ هَدْجَانًا وَاسْتَهْدَجَ .	ن م (هَدَجٌ) م 6 ص 780
1	وَاهْذَبَ الْإِنْسَانُ فِي مَشْيِهِ وَالْفَرَسُ فِي عَدْوِهِ وَالطَّائِرُ فِي طَيْرَانِهِ : أَسْرَعَ .	ن م (هَذَبٌ) م 6 ص 789
1	" وَهَوَظٌ فِي مَشْيِهِ هَوَظَةٌ : أَسْرَعَ وَقِيلَ الْهَوَظَةُ أَنْ يَضْطَرِبَ فِي عَدْوِهِ. وَهَوَظَ الرَّجُلُ : اضْطَرَبَ فِي عَدْوِهِ وَكَذَلِكَ الثَّلَوُ ... » « وَاهْذَبَ فِي مَشْيِهِ وَاهْذَلُ إِذَا أَسْرَعَ وَجَاءَ مُهْلِبًا مُهْذَلًا .	ن م (هَوَظٌ) م 6 ص 790-791
1	« وَ هَوَظَ الرَّجُلُ : مَشَى بِسُرْعَةٍ »	المقاييس (هوذل) ج 6 ص 46

1	وَهَزَّعَ الرَّيْحُ : اضْطَرَبَ وَاهْتَزَّ وَاهْتَزَعَ الْفَنَاءُ وَالشَّيْفُ : اهْتَزَّاهُمَا إِذَا هَزَّأَ . وَهَزَّعَتِ الْمَرْأَةُ : اضْطَرَبَتْ فِي مَشْيِهَا ... وَاهْتَزَّ : اضْطَرَبَ وَمَرَّ فَلَانٌ يَهْزِعُ أَيْ يَسْرِعُ مِثْلَ يَهْزِجُ . وَهَزَعَ وَاهْتَزَعَ وَتَهَزَّعَ كُلُّهُ مَعْنَى : أَسْرَعَ ... وَهَزَعَ الْفَرَسُ يَهْزِعُ : أَسْرَعَ وَكَذَلِكَ النَّاقَةُ . وَهَزَعَ الظَّبْيُ يَهْزِعُ هَزْعًا : عَلَا عَدْوًا شَدِيدًا .	ابن منظور (هزج) م 6 ص 803
1	وَهَرَبَ يَهْرُبُ هَرْبًا : فَرَّ يَكُونُ ذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَيَوَانِ . وَأَهْرَبَ : جَدَّ فِي الْهَرَابِ مَذْهُورًا .	ن م (هَرَبٌ) م 6 ص 792
1	" وَ هَزَّلَجَ هَزْلَجَةً وَ قِيلَ : كُلُّ سُرْعَةٍ هَزْلَجَةٌ « وَالْهَزْلَاجُ : السَّرِيعُ » « وَدَبَّ هَزْلَاجٌ سَرِيعٌ خَفِيفٌ » وَ الْقَزْلَجُ : الظَّلِيمُ السَّرِيعُ »	ن م (هَزْلَجٌ) م 6 ص 804
1	" وَأَمَطَعَ الْبَعِيرُ فِي سِيرِهِ وَاسْتَطَعَهُ إِذَا أَسْرَعَ وَفِي حَدِيثٍ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : سَرَعَا إِلَى أَمْرِهِ مَهْطَعِينَ إِلَى مَعَادِهِ « الْإِمْطَاعُ : الْإِسْرَاعُ فِي الْعَدْوِ »	ن م (هَطَعَ) م 6 ص 812
1	" وَتَبَّ تَبًّا وَتَبًّا وَتَبًّا وَتَبًّا وَتَبًّا وَتَبًّا : طَفَرَ » « وَتَبَّ الْبَعِيرُ »	ن م (وَتَبٌ) م 6 ص 875 التعاليبي ص 186
1	" قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : وَيَقَالُ : وَضَعَ الرَّجُلُ إِذَا عَدَا يَضَعُ وَضْعًا ... » قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : وَضَعَتِ النَّاقَةُ وَهُوَ نَحْوُ الرُّقْصَانِ وَأَوْضَعْتَهَا أَنَا ... » هُوَ قَالَ : قَالَ ابْنُ شَيْلٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ : وَضِعَ الْبَعِيرُ إِذَا عَدَا ... » « وَوَضَعَ الْعَرَبُ تَقُولُ : أَوْضَعَ الرَّابِيعُ وَوَضَعَتِ النَّاقَةُ وَرَبَعًا قَالُوا لِلرَّابِيعِ وَضَعٌ » « وَالْوَضِعُ أَهْوَنُ سِيرِ الدَّوَابِّ وَالْإِيلُ »	ابن منظور (وضع) م 6 ص 942

1	وَوَفَضَتْ الْإِيْلُ : أَسْرَعَتْ وَنَاقَةٌ مِيفَاضٌ : مُسْرَعَةٌ وَكَذَلِكَ التَّنَامَةُ ... وَاسْتَوَفَضَتْ الْإِيْلُ إِذَا تَفَرَّقَتْ فِي رَهْيِهَا ... وَقَالَ اللَّيْثُ : الْإِيْلُ تَفَضَّ وَفَضًا وَتَسْتَوَفِضُ وَأَوْفَضَهَا صَاحِبُهَا ... وَأَوْفَضِي وَاسْتَوْفِضِي : أَسْرَعِي .	ابن منظور (وفض) م 6 ص 959
---	--	---------------------------

2-2- أفعال متصلة بحركة أعضاء الأجسام . يقال :

1	يَبْصِصُ الْكَلْبُ وَيَبْصِصُ حَرْكُ ذَنَبِهِ « وَيَبْصِصُ الْجُرُودُ تَبْصِصًا : قَتَحَ عَيْنَهُ وَيَبْصِصُ لَفَةً .	ن م (بَصِصٌ) م 1 ص 220
1	خَفَقَ الْفُؤَادُ وَالبَرْقُ وَالتَّيْفُ وَالرَّيَاةُ وَالتَّرِيحُ وَنَحْوُهَا يَخْفِقُ وَيَخْفِقُ خَفْقًا وَخَفْرًا وَخَفَقَاتًا وَخَفَقَ وَخَفِقَتْ كُلُّهُ : اضْطَرَبَ وَكَذَلِكَ الْغَلَبُ وَالسَّرَابُ إِذَا اضْطَرَبَا .	ن م (خَفِقٌ) م 2 ص 868

اختلجت عينه وتخلجت خلوجا وخلجانا وخلجت الشيء : حركته .	1	ابن منظور (خلج) م 2 ص 875
دبح الرجل : حتى ظهره .	1	ن م (دبح) م 2 ص 940
دربح الرجل : حتى ظهره .	1	ن م (دربح) م 2 ص 963
يقال : ذكمت لسانه أي خرج ودلعه صاحبه يتعدى ولا يتعدى .	1	الفارابي ج 2 ص 209
" يترجح كفل المرأة) ولحمها . والرجح : الاضطراب " وترجع الشيء إذا جاء وذهب .	1	ابن منظور (رجح) م 2 ص 1125
وارعدت فرائضه عند الفزع . وفي حديث زيد بن الأسود : فجيء بهما تزعد فرائضهما أي تزجف وتضطرب من الخوف .	1	ن م (رعد) م 2 ص 1183
" يقال : ارتعس رأسه وارتعش إذا اضطرب وارتعد . . . " ورتعس يرتعس رتعا فهو راعس ورتعوس : هز رأسه في نومه . . . "	1	ن م (رتس) م 2 ص 1184
وارتمشت يده إذا ارتعدت وارتعش وأس الشيخ إذا رجف من الكبر .	1	ن م (رمتش) م 2 ص 1184
ورفت عنه ثرفت وترفت : اختلجت وكذلك سائر الأعضاء .	1	ن م (رفت) م 2 ص 1199
و قال أبو حبيد : أركضت الفرس فهي مركضة ومركض إذا اضطرب جنباتها في بطنها .	1	ن م (ركض) م 2 ص 1217
ورمخ أنف الرجل والبحير يرمخ رمعانا وترمخ كلامها : تحرك من غضب . وقيل : هو أن تراه كأنه يتحرك من غضب .	1	ن م (رمخ) م 2 ص 1225
وشغر الكلب ينشتر شغرا : رفع إحدى رجله ليوك وقيل : رفع إحدى رجله ، يال أو لم ييل .	1	ن م (شغر) م 3 ص 230
إذا رفع (الرجل) رأسه وغض بصره قيل : أقمح (وقمّح البعير إذا رفع رأسه عند الخوض وامتنع من الشرب ريثا)	1	الثعالبي ص 194
أظ يلمظ بالضم ، لظا إذا تبع بلسانه بقية الطعام في فمه أو أخرج لسانه فمسح به شفتيه وكذلك التلمظ . وتلمظت الحية إذا أخرجت لسانها كتلمظ الأكل .	1	ابن منظور (لظ) م 5 ص 394
و يمتخض اللبن وامتخض أي تحرك في المتخضة وكذلك الولد إذا تحرك في بطن الحامل .	1	ن م (متخض) م 5 ص 451
ونفض الطائر : حرك جناحيه ليظهر . . .	1	ن م (نفض) م 6 ص 658
فلذا مد (الإنسان) العنق وصوب الرأس قيل : أعطم .	1	الثعالبي ص 194

2-3- أفعال الجلوس والقيام :

برك البعير .	1	
فلذا قام (الرجل) على أربع قيل : بركم .	1	
" وجشم الطائر "	1	
" وجلس الإنسان "	1	الثعالبي ص 198
إذا جلس الرجل ونصب ساقيه ودعّمها بثوبه أو يديه قيل : احتبى .	1	
" وحضنت الحضامة على بيضها "	1	
فلذا استقر (الرجل) في جلوسه كأنه يريد أن يثور للقيام قيل : احتفز واقننقز وقعد القنقزى .	1	
فلذا بسط ظهره وطأطأ رأسه قيل : دبّح . (وفي الحديث: نهى أن يدبّح الرجل في الصلاة كما يدبّح الحمار) .	1	ن م ص 193 و 194
وربضت الدابة والشاة والخروف تربض ربضا وربوضا وربضة حسنة وهو البروك للإبل وأربضها هو و ربضها .	1	ابن منظور (ربض) م 2 ص 1106

1	فإذا جمع (الرجل) قدميه في جلوسه ووضع إحناهما تحت الأخرى قيل : ترجم .	1	الثعالي ص 193
1	فإذا استلقى وفُرج رجله قيل : انسح .	1	
1	فإذا وضع حبه بالأرض قيل : اضطلع .	1	
1	فإذا قعد و ترسد ساقه قيل : فرشط .	1	
1	وقعد يقعد قوموا ومقعدا أي جلس وأتملته وقعدت به . وقال أبو زيد : قعد الإنسان أي قام وقعد : جلس وهو من الأضداد .	1	ابن منظور (قعد) م 5 ص 126

1	" فإذا ألصق عقيه بعجزه قيل : أقمى " " و أقمى الكلب و السبع : جلس على إسته "	1	الثعالي ص 193 ابن منظور (قما) م 5 ص 134
1	وقام .	1	
1	فإذا وضع (الرجل) ظهره بالأرض ومدّ رجله قيل : استلقى .	1	الثعالي ص 193
1	وأنبح الرجل : جلس على الثَّباح وهي الأكمة العالية . وقال أبو عمرو : نَبَحَ إذا قعد على الثَّبَجَة وهي الأكمة .	1	ابن منظور (نبج) م 6 ص 564
1	نفض ينفض نهضا ونهوضا وانتفض : أي قام وأنهضته فانتفض .	1	ن م (نهض) م 6 ص 730
1	وَوَقَّرَ وَقَرًا : جلس .	1	ن م (وقّر) م 6 ص 963
1	وقف بالمكان وقفا ووقوفًا فهو واقف . ويقال : وقفت الثَّابَة تقف وقوفا ووقوفها . أنا واقف . ووقف الثَّابَة : جعلها تقف .	1	ن م (وقف) م 6 ص 969

2-4- أعمال الحركة المفيدة بزمان أو مكان . يقال :

1	تأجّم الأسد : دخل في أجمته .	1	المعجم الوجيز ص 7
1	أقَى : ذهب في آفاق الأرض .	1	الترقسطي ج 1 ص 95
1	أوب : سار النّهار كله .	1	الزمخشري ، أ ب (أوب) ص 24
1	أبحر الرجل : ركب البحر .	1	الترقسطي ج 4 ص 84
1	أبر الرجل : صار في البر .	1	ن م ج 4 ص 71
1	" أبصرت : أتيت البصرة " " وقد بصرُوا إذا صاروا إلى البصرة "	1	ن م ج 4 ص 85 ابن التّكيت ص 309
1	تقول : وقد تهيموا : إذا أتوا تهامة .	1	ن م ص 308
1	وقد أجبلوا إذا صاروا إلى الجبل .	1	ابن التّكيت ص 309
1	وقد أجندوا إذا صاروا إلى الجند . و أجندنا صرنا في جند الأرض (اليابس) .	1	ابن التّكيت ص 309 الترقسطي ج 2 ص 254
1	جرح الرجل : مشى في الجرجة وهي المحبّجة وجاة الطريق والجرحُ الأرض ذات الحجارة .	1	ابن منظور (جرح) م 1 ص 431
1	" وجميع القوم " أي أناخوا ومنهم من قيد فقال : أناخُوا بالجمع . والجمعاء : الأرض وقيل : ما غلظ منها .	1	ن م (جمع) م 1 ص 467
1	" وجلسوا إذا أتوا جلسوا وهي غيد "	1	ابن التّكيت ص 308
1	وقد انسحز القوم واحتجزوا إذا أتوا الحجاز وأحجزنا : أتينا الحجاز .	1	ن م ص 309
1	" وفي التّنزيل : (فجاسوا خلال الديار) أي ترددوا بينها للغارة وهو الخرسان وقال الفراء : فتلوكم بين بيوتكم قال : وجاسوا وحاسوا بمعنى واحد يذهبون ويجيئون . وقال الزّجاج : فجاسوا خلال الديار أي فطافوا في خلال الديار ينظرون هل بقي أحد لم يقتلوه .	1	ابن منظور (جوس) م 1 ص 533
1	و نجاش نجوش نجوشا إذا سار الليل كله .	1	ن م (جوش) م 1 ص 583
1	و اشّبت القوم : صاروا في الحثّ مثل أصحابها .	1	الزمخشري ، أ ب (شبت) ص 151
1	" وقد ختست الليل وأنخس صاحبها وردت إليه ختسًا " وهو أن ترد الليل الماء اليوم الخامس "	1	ابن منظور (خمس) م 2 ص 902 901-

1	« وَأَخَافُ الْحَاجَّ : نَزَلُوا خَيْفَ مَتَّى » « وَأَخْيَبَ الْحَاجَّ : نَزَلُوا خَيْفَ مَتَّى وَهُوَ مَكَانُ الْمَسْجِدِ وَمَا حَوْلَهُ مِنْ مَنَاحِلِ الْخَيْلِ »	التَرْسُطِي ج 1 ص 470 ن م ج 1 ص 467
1	« وَيَقَالُ : أَدْبَحْتُ إِذَا سَبَرْتُ فِي اللَّيْلِ وَهُوَ الدَّلْبَةُ » « وَأَدْلَجَ الْقَوْمَ سَارُوا مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ » فَإِنْ سَارُوا فِي آخِرِ اللَّيْلِ فَقَدْ أَدْلَجُوا بِتَشْدِيدِ الدَّالِّ وَالْأَسْمِ : الدَّلْبَةُ .	ابن السَّكَيْتِ ص 254 الْجَوْهَرِي (دَلَج) ج 1 ص 323
1	« وَرَبَّتِ الْإِيلُ : وَرَدَتْ رَيْبًا » وَالرَّيْبُ أَنْ تَجْبَسَ الْإِيلُ فِي الْمَاءِ أَوْ تَمَّا تَمَّ قَرْدُ الْخَامِسِ . . . »	ابن منظور (رِبْع) م 7 ص 1109
1	وَرَفَضْتُ الْإِيلَ وَفَضًا : تَفَرَّقَتْ فِي الْمَرْعَى .	التَرْسُطِي ج 3 ص 28
1	« رَفَعَتِ الْإِيلُ بِالْفَتْحِ تَرَفَةً رَفَعًا وَرَفُوعًا وَأَرْفَعَهَا » وَالرَّفْعُ بِالْكَسْرِ أَقْصَرُ الْوَرْدِ وَأَسْرَعُهُ وَهُوَ أَنْ تَشْرَبَ الْإِيلُ الْمَاءَ كُلَّ يَوْمٍ »	ابن منظور (وَفَع) م 2 ص 1202
1	يَقَالُ : رَمَضَ يَرْمِضُ رَمَضًا . وَرَمَضَ الْإِنْسَانُ رَمَضًا مَضَى عَلَى الرَّمْضَاءِ وَرَمَضَتِ الْغَنَمُ تَرْمِضَ رَمَضًا إِذَا رَعَتْ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَحَيَّتْ رَتَاتَهَا وَكَبَادَهَا فِيهَا وَاصْبَاهَا فِيهَا قَرَحًا .	ن م (مَض) م 2 ص 1224
1	وَسَرَحَتِ الْمَاشِيَةُ بِالْغَدَاةِ وَرَاحَتِ بِالْمَتَى : أَيِ رَجَعَتْ .	الْجَوْهَرِي (رَوْح) ج 1 ص 370
1	وَرَبَّتَتْ الْقَوْمُ وَأَرْفَعُوا وَتَرَفَّتَا وَرَتَفْنَا : صَرْنَا إِلَى الرَّيْفِ . وَحَضَرُوا الْقَرْيَ وَمَعِينِ الْمَاءِ	ابن منظور (رِف) م 2 ص 1268
1	وَقَدْ سَاحَلُوا إِذَا أَخَذُوا عَلَى السَّاحِلِ .	ابن السَّكَيْتِ ص 309
1	وَسَرَحَ الْمَالُ نَفْسَهُ إِذَا رَهَى بِالْغَدَاةِ إِلَى الضَّحَى . . . يُقَالُ : سَرَحَتْ بِالْغَدَاةِ وَرَاحَتِ بِالْمَتَى وَيُقَالُ : سَرَحْتُ أَنَا أَشْرَحُ سُرُوحًا : أَيِ عَدَوْتُ .	ابن منظور (سَرَح) م 3 ص 128
1	وَسَرَيْتُ سُرَى وَسَرَيْتُ وَأَسْرَيْتُ بِمَعْنَى إِذَا سَرَتْ لَيْلًا .	ن م (سَرَا) م 3 ص 141
1	وَقَدْ أَسْهَلُوا إِذَا صَارُوا إِلَى السَّهْلِ .	ابن السَّكَيْتِ ص 309
1	وَأَشَاءَمَ إِذَا أَتَى الشَّامَ .	ابن منظور (شَاءَم) م 3 ص 257
1	وَأَصْحَرُ الْقَوْمُ بَرَزُوا فِي الصَّحَرَاءِ . . . وَأَصْحَرُ الْقَوْمُ إِذَا بَرَزُوا إِلَى فُضَاءٍ لَا يُؤَارِيهِمْ شَيْءٌ .	ن م (صَحَر) م 3 ص 411

1	قَالَ الْلَيْثُ : صَحِدَ إِذَا ارْتَقَى وَاصْعَدَ يُصْعِدُ إِصْعَادًا فَهُوَ مُصْعِدٌ إِذَا صَارَ مُسْتَقْبِلَ خَدُورٍ أَوْ نَهْرٍ أَوْ وَادٍ . . . وَصَعِدَ فِي الْوَادِي يَصْعَدُ تَصْعِيدًا وَاصْعَدَ إِذَا تَنَحَّلَ فِيهِ .	ابن منظور (صَعَد) م 3 ص 489
1	وَيُقَالُ : قَدْ أَظْهَرْنَا : أَيِ سَرْنَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ .	ابن السَّكَيْتِ ص 269
1	« وَهَرَسَ الْمَسَافِرُ نَزَلَ فِي وَجْهِ السَّحَرِ » وَقِيلَ : التَّحْرِيسُ التَّزُولُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ .	ابن منظور (عَرَس) م 4 ص 733
1	وَتَقُولُ : أَعَرَقَ الْقَوْمَ : إِذَا أَتَوْا الْعِرَاقَ .	ابن السَّكَيْتِ ص 308
1	عَسَّ يَحْسُ مَسَا وَعَسًا : أَيِ طَافَ بِاللَّيْلِ . وَاعْتَسَّ الشَّيْءُ طَلَبَهُ لَيْلًا أَوْ قَصَدَهُ . . . وَقَدْ عَمَسَ الذَّنْبُ : طَافَ بِاللَّيْلِ .	ابن منظور (عَس) م 4 ص 775
1	وَأَعَسَفَ إِذَا سَارَ بِاللَّيْلِ خَبِطَ عَشَوَاءَ .	ن م (عَسَف) م 4 ص 777
1	وَقَدْ عَالُوا إِذَا أَتَوْا الْعَالِيَةَ .	ابن السَّكَيْتِ ص 309
1	وَقَدْ أَصَمُّوا إِذَا أَتَوْا حَمَانَ .	ن م ص 309
1	وَعَاسَ عَوَسًا وَعَوَسَانَا : طَافَ بِاللَّيْلِ . . . وَعَاسَ الذَّنْبُ وَاعْتَسَنَ .	ابن منظور (عَوَس) م 4 ص 928
1	وَيُقَالُ : غَدَا الرَّجُلُ فَهَرَّ غَادًا . . . وَالْغَدَاةُ : الْمَرَّةُ مِنَ الْغَدَوِ وَهُوَ سِيرَ أَوَّلَ التَّهَارِ تَقْيِضَ لِلزَّوَالِ .	ن م (غَدَا) م 4 ص 963
1	وَعَزَبَ الْقَوْمَ : فَهَبُوا فِي الْمَغْرِبِ وَأَغْرَبُوا : أَتَوْا الْغَرْبَ وَتَغَرَّبُوا : أَتَوْا مِنْ قِبَلِ الْغَرْبِ .	ن م (غَرَب) م 4 ص 966
1	وَعَسَمَ الْخَاطِبُ وَهُوَ أَنْ يَحْتَلِبَ لَيْلًا لِيَقْطَعَ كُلَّ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ بِلاَ نَظَرٍ وَلَا تَكْرَرٍ .	ن م (غَسَم) م 4 ص 991

وَأَغْلَسَ : حَرَجَ بَعْلَسَ.	1	الترقسطي ج 2 ص 39
"و قد غاروا إذا أَوَّأَ الدَّوْرَ" و غار غَوْرًا وَأَغَارَ لَمَةً : أَوَّأَ الغَوْرُ وهو مُتَمَنِّصُ الأرض.	1	ابن السكيت ص 309 الترقسطي ، ك أ ج 2 ص 4
يقال : أفرع : أخذ في بطن الوادي خلاف المصعد.	1	أبو زيد ص 497
و قد أَفْلَوَ إذا صاروا إلى الغلاة.	1	ابن السكيت ص 309
و يقال : أَفْرَنَّا إذا صرنا في القفر.	1	ن م ص 251
و قد كَوَّفُوا إذا أَوَّأَ الكوفة.	1	ن م ص 309
و امتنى القوم إذا أَوَّأَ مَنَى عن يونس وقال ابن الأعرابي : أَمْنَى القوم.	1	ن م ص 309
"و أُنْبِج الرجل : جلس على النَّبَاج وهي الإكمام العالية وقال أبو عمرو نَبِجَ إذا قعد على النَّبْجَة وهي الأكمة.	1	ابن منظور (نيج) م 6 ص 564
و أُنْجِدُوا إذا أَوَّأَ نُجْدًا.	1	ابن السكيت ص 308
و نَكَتَ الليل نَكْوًا : خرجت من الحوض إلى الحلة ونذيتها.	1	ابن منظور (ندي) م 6 ص 612
و يقال قد نزلوا إذا أَوَّأَ مَنَى.	1	ابن السكيت ص 309
وَنَقَّوْا التَّيْرُوعَ وَنَقَّقَ وَتَنَقَّقَ وَنَقَّ : خرج من النفاق.	1	ابن منظور (نق) م 6 ص 694
"والتَّنَقُّعُ والتَّنَاقُّعُ خُجْرُ الصَّبِّ والرَّيْرُوعُ." نقول منه : نَقَّ الرُّيْرُوعَ تنقيقا و نَاقَ أي دخل في نفاقه "	1	ن م (هجر) م 6 ص 773
و هَجَّرَ القومَ وأهَجَّرُوا وَهَجَّرُوا : ساروا في الهجرة.	1	الترقسطي ج 1 ص 130
و أهضبنا : نزلنا الهضاب أعالي الجبل.	1	الترقسطي ج 1 ص 130
وأوهس القوم : ركبوا الوَهْسَ من الزمل " والوهاء والأوهس والوهس والوهسة كله : السهل اللين من الزمل وقيل : هي الأرض اللينة ذات الزمل " وأوعسنا أدلجنا "	1	ابن منظور (وعسر) م 6 ص 952
ووقب الشيء يَقْبُ وَيُقْبًا : دخل في الوقْبِ وأوقب الشيء : أدخله في الوقْبِ فالوقْبُ كلُّ قَلْبٍ أو حَفْرَةٍ "	1	ابن منظور (وقب) م 6 ص 961
و قد يامنوا إذا أَوَّأَ اليَمَنَ و أَمِنُوا .	1	ابن السكيت ص 309

الجدول (13) : أمثلة لأفعال حقل الحاجات البيولوجية والأحوال

1- الحاجات البيولوجية :

1-1- الحاجات النباتية :

1-1-1- تنفس نحو :

" زَحَرَ يَزْحَرُ وَيَزْحَرُ زَحِيرًا وَزَحَارًا وَتَزْحَرُ " «الزَّحِيرُ وَالزَّحَارُ وَالزَّحَارَةُ» إخراج الصوت أو التنفس بأعين عند حمل أو شدة.	1	ابن منظور (زحر) م 3 ص 14
و زَفِرَ يَزْفِرُ زَفْرًا وَزَفِيرًا أخرج نفسه بعد مده... والزَّفْرَةُ والزَّفْرَةُ : التنفس...	1	ن م (زفر) م 3 ص 31
و شَهَقَ يَشْهَقُ شَهْقًا وَشَهَقًا... رَدَدَ البكاء في صدره. ويقال : الشَّهيقُ : رَدَدَ النَّفْسَ والزَّفِيرُ إخراجها... وشهق يشق إذا تنفس تنفسا.	1	ن م (شهق) م 3 ص 377
"وقد تنفس الرجل وتنفس الصعداء" «فالتنفس خروج الزفير من الأنف والقصم»	1	ن م (نفس) م 6 ص 689

1-1-2- وجوع أو امتلاء¹

(أ) حاجة إلى الغذاء كما في قولك :

1 - تدخل أفعال الأدوية في نحو بسم وتدل وسكر ووجع في هذا الباب لأنها حالات تمرى الحيوان بنوعيه العاقل وغير العاقل من كثرة الأكل أو الشرب ولقيتهما باعتبارهما نتائج لهذه الحاجة أو لهذا الامتلاء. ولكتنا أثرنا وضعها في باب الأدوية مسيطرة للنمائي في فقه اللغة (انظر ص 122). و في هذا إشارة إلى صعوبة ترتيب الوحدات المعجمية حسب الحقل الدلالية. فالحقول تتداخل والوحدة الواحدة يمكن أن تدرج ضمن أكثر من حقل.

1	1	اجع يَجُوعُ جوعاً وجوعاً ومجاعة فهو جائع وجوعان.	ابن منظور (جوع) م 1 ص 534
1	1	وخرص الرجل بالكسر خرصاً فهو خرص وخراص أي جائع مقرور.	ن م (خرص) م 2 ص 814
1	1	دَغَصَ الرَّجُلُ دَغْصاً : امتلأ من الطعام.	ابن منظور (دغص) م 2 ص 989
1	1	وَرَضَعَ الصَّبِيَّ وغيره يَرْضِعُ ... لغة غلبة ورضع مثل سَمِعَ يَرْضِعُ رَضْعاً ورضعاً ...	ن م (رضع) م 2 ص 1176
1	1	وَسَقَبَ الرَّجُلُ يَسْقَبُ وَسَقَبٌ وَسَقَبٌ سَقَباً وَسَقَباً وَسَقَاباً وَسُقُوباً وَمُسْقَبَةٌ : جاع.	ن م (سقب) م 3 ص 153
1	1	شعر الرجل فهو مسعور إذا اشتد جوعه و عطشه.	ن م (سعر) م 8 ص 149
1	1	وشبعت شَبَعاً : تملأت : وشبعت خبزاً ولحماً ومن خبز ومن لحم.	ابن القفاط ج 2 ص 352
1	1	و صِرِمَ الرجل : إذا اشتد جوعه.	ابن منظور (صريم) م 4 ص 532 والفارابي ج 2 ص 251
1	1	و قد طوي يطوي بالكسر طَوَّى وطَوَّى ... حَمَصَ من الجوع فإذا تمتد ذلك قيل : طوى يطوي بالفتح طَيّاً.	ابن منظور (طوي) م 4 ص 632
1	1	و عَشَيْتَ الليل : تعشت.	الشرقسطي ج 3 ص 352
1	1	"و تغذى الرجل ... " الغلاء طعام القُدوة ... "	ابن منظور (غذاء) م 4 ص 963
1	1	و تغذى.	ن م (غذاء) م 4 ص 963
1	1	"و غَرَّتْ يَغْرُثُ فهو غرثان ... " والغرث : الجوع.	الجوهري (غرث) ج 1 ص 288
1	1	"وقد لُتَّجَ بالكسر فهو لُتْجان" و اللُتْج بالتحريك : الجوع	ن م (لُتج) ج 1 ص 400
1	1	و همم إذا اشتد جوعه.	الفارابي (همم) ج 2 ص 252

(ب) أو حاجة إلى الشراب كما في نحو :

1	1	"أم يؤوم أوما" والأوام بالضم : العطش وقيل : شدة العطش وأن يفسح العطشان	ابن منظور (أوم) م 1 ص 134
1	1	ويجر الرجل بجراً فهو بجر وبجر مجراً : امتلأ بطنه من الماء واللبن الحامض ولسانه عطشان مثل حجر.	ن م (بجر) م 1 ص 161
1	1	و يَبَرُّ بَرّاً إذا أكثر من الماء فلم يرو وكذلك مجر مجراً. ويَبَرُّ الرجل بَرّاً ويبر فهو بئر وبير : لم يرو وأخذته من كثرة الشراب داء.	ن م (بئر) م 1 ص 239
1	1	و جرع وكَرَعَ البحر والدَّلَّة.	التهالبي ص 168
1	1	وروي ... يروي رَيّاً وروى أيضاً ... وتروى وارتوى كله بمعنى.	ابن منظور (روي) م 2 ص 1261
1	1	وسهف الإنسان سهفاً : عطش ولم يرو.	ن م (سهف) م 3 ص 228
1	1	و صدي صدى : عطش.	الشرقسطي ج 3 ص 423
1	1	و صرَّ يصِرُّ إذا عطش ... ويقال : قصع الحمار صائرته إذا شرب الماء فذهب عطشه.	ابن منظور (صر) م 3 ص 428
1	1	و ظمى ظمّاً و ظمأه : عطش.	الشرقسطي ج 3 ص 585
1	1	و عب الطائر.	التهالبي ص 168
1	1	و عطش.	
1	1	و غَلَّ يَغْلُ غَلّاً فهو مغلول على ما لم يسم فاعله. ابن سيده : غَلَّ يَغْلُ غَلَّةً واغتل ورجماً سببت حرارة الحزن والحسب غليلاً.	ابن منظور (غلل) م 4 ص 1008
1	1	"و قد غام بنهم وغان يثين" والغيم : العطش وحز الجوف	ن م (غيم) م 4 ص 1089
1	1	و "غام الزجل غيمة وغيما : عطش"	الشرقسطي ج 2 ص 21
1	1	و حَرَجَ إذا تناول الماء بفيه من موضعه كما تفعل البهائم ... و فيه لغة أخرى كرم يكرم كرمعاً.	ابن منظور (كرم) م 5 ص 245 - 246

ابن منظور (لهب) م 5 ص 400	1	"و قد لُهب بالكسر يلهب لها فهو لهبان و الهَاب والهبان والهباء... العطش"
الجوهري (لوب) ج 1 ص 221	1	و لَاب يلوب لوبا ولوبانا ولوبا أي عطش.
ن م (لوح) ج 1 ص 403	1	و لَاح لَوْحاً و لَوَاحٍ : عطش و التاح مثله.
ابن منظور (نجر) م 6 ص 586	1	و نَجَر يَنْجِر نَجْراً إذا أكثر من شرب الماء و لم يكد يروى.
ن م (نشع) م 6 ص 634	1	و نشع الشارب ينشع نشحاً و نشوحاً و انتشع إذا شرب حتى امتلأ. و قيل نشع : شرب شرباً قليلاً دون الري.
ن م (نها) م 6 ص 634	1	يقال : شرب فلان حتى نها أي امتلأ.
ن م (هيج) م 6 ص 853	1	و هاجت الإبل إذا عطشت.
الزمخشري، أ ب (هيف) ص 709	1	و أهاف الرجل : عطشت إبله و اعتاف إذا عطش.
ابن منظور (هيم) م 6 ص 858	1	"و قد هام الرجل هياماً فهو هائم و أهيم و الهيام بالضم : أشد العطش"
الجوهري (ولغ) م 6 ص 982	1	وَلَغَ الشَّبع و الكلب و كل ذي غلظم و وَلَغَ يَلْغُ فيهما وَلَغاً شرب ماء أو دماً.

1-1-3- و إحصاء : يقلل :

ابن منظور (برز) م 1 ص 192	1	"تبرز الرجل : خرج إلى البرز و البرز بالفتح القضاة الواسع فكنوا به عن قضاء الغائط كما كنوا عنه بالخلاء لأنهم كانوا يتبرزون في الأمكنة الخالية من الناس"
ابن منظور (بعر) م 1 ص 234	1	"و قد بُعِرَت الشاة و العير يبعر : و الأرنب تبعر و البعر و البُعر رجيع الخف و الظلف من الإبل و الشاة و يعر الوحش و الظباء.
	1	و بال.
ابن منظور (بخا) م 2 ص 793	1	و بَخِيَ البعر يَبْخِي و الغيل يَخِيأ رمي بذي بطنه... و الاسم الخفي.
ن م (بخرا) م 2 ص 804	1	و بَخَرَى بَخْرَاءً و بَخْرُوءً و بَخْرَاءُ : سلح.
ن م (ذرق) م 2 ص 1065	1	"و ذَرَقَ الطائر يَذَرِقُ ذَرْقاً و أذرق خلق بسلحه و قد يستمار في الشبع و الثعلب... و ذَرَقَ الطائر : بَخْرُوءً"
ن م (سلح) م 3 ص 180	1	"و سَلَحَ يَسْلَحُ سَلْحاً و أسلحه غيره و غالبه السلاح و السلاح بالضم التجو"
ن م (غوط) م 4 ص 1029	1	و تَغَوَّطَ الرجل : كناية عن الخراء إذا أحدث فهو مُتَغَوِّطٌ.
الجوهري (فجج) ج 1 ص 333	1	و أَلْجَبَتِ النعامة : رمت بصومها (فَزَقَها).
ابن منظور (فرق) م 4 ص 1087	1	و أفرق الرُّجُل و الطائر و السبع و الثعلب : سَلَحَ.
ن م (قسا) م 4 ص 1096	1	و قسا يفسو قسوا و قسَاء و الاسم القسَاء.
ن م (نجا) م 6 ص 592	1	"و قد نجا الإنسان و الكلب نجواً. و الاستجاء : الاغتسال بالماء و النجور : التمسح بالحجارة منه و النجور ما يخرج من البطن من ريح و غائط"

1-1-4- و نوما و حلما و يقظة مثل :

ابن منظور (أرق) م 1 ص 49	1	و قد أَرَقَتِ بالكسر أي سهرت و كذلك اتروقت.
الشرقي ج 2 ص 319	1	و اجلعت الرجل : اضطجع.
ن م ج 1 ص 458	1	و حَبَطَ الرجل مثل : هب إذا نام.
ابن منظور (حلم) م 1 ص 707	1	يقال : حَلَمَ يَحْلُمُ إذا رأى في المنام... يقال حلم بالفتح إذا رأى و تحلم إذا أذى الرؤيا كاذباً.

وحوّل الرجل : نام .	1	ن م (حقل) م 1 ص 685
ورقد و الرقاد هو النوم الطويل »	1	الشمالي ص 165
وسيت سبت » والسبات : النوم وأصله الراحة»	1	ابن منظور (سبت) م 3 ص 80
” وسبت أي نمت “والسَّبْخ والتسبيخ : النوم الشديد . وقيل : هو رقاد كل ساعة »	1	ن م (سبخ) م 3 ص 83
” و شهد بالكسر يسهد سَهْدًا وسَهْدًا وسَهْدًا : لم ينم . « و قد سَهَدَ الهم والوجع »	1	ن م (سهد) م 3 ص 227
” و قد سهر بالكسر يسهر سَهْرًا فهو ساهر لم يتم ليلا « و السهر : الأرق » وقال الفارابي : السهر من الهم أو الوجع »	1	ن م (سهر) م 3 ص 227
واضطجع : نام وقيل : استلقى ووضع جنبه بالأرض .	1	ن م (فجع) م 3 ص 512
” وغفا الرجل « وغير غَفُوًا إذا نام نومة خفيفة »	1	ن م (غفا) م 4 ص 1003
وفي حديث موسى عليه السلام : فلا أدري أفاق قبلي أي قام من غشيته وفي الحديث : إفاقة المريض والمجنون والمغشي عليه والنائم .	1	ن م (فوق) م 4 ص 1148
” و قال يقبل وقد قال القوم قتلا وقاتلة وقيلولة ومقالا ومقيلًا « والقيلولة نومة نصف النهار»	1	ن م (قيل) م 3 ص 202
و كَرِيَ الرجل بالكسر يَكْرِي إذا نام .	1	ن م (كرا) م 5 ص 252
و مات الرجل و هَمَدَ و هَمَدَ إذا نام .	1	ابن منظور (موت) م 5 ص 540
وَنَسَسَ يَنْسُسُ نَسَاسًا وهو ناسس ونَسَّانٌ . . . والنَّاسُ : الوَسْنُ . قال الأزهري : وحقيقة النَّاسِ السُّنَّةُ من غير نوم .	1	ن م (نسس) م 6 ص 670
و نام ينام نومًا و نيامًا عن سيبويه . . . وهو نائم إذا رَقَدَ .	1	ن م (نوم) م 6 ص 747
و حَبَّ من نومه يَهْبُ حَبًّا و هُبُوبًا : اتعبه .	1	ن م (حب) م 6 ص 759
و هَيَّجَ يَهَيِّجُ هَيْجًا و هُيُوجًا أي نام .	1	ن م (هيغ) م 6 ص 764
و هجد القوم هَجُودًا : نائموا .	1	ن م (هجد) م 6 ص 771
وهَيَّجَ يَهَيِّجُ هُجُوعًا : نام و قيل نام بالليل خاصة وقد يكون الهجوع بغير نوم .	1	ن م (هجع) م 6 ص 774
وَهَكَرَ الرجل اهترأ نَعَاسَ واسترخت عظامه ومفاصله .	1	المقاييس (هكر) ج 6 ص 59
و هَوَّمَ الرجل إذا هَوَّ رأسه من النعاس و هَوَّمَ القوم وتهوّموا كذلك .	1	ابن منظور (هوم) م 6 ص 846
وَوَسَّنَ الرجل يَوْسُنُ وَسَنًا وسَنَةً إذا نام نومة خفيفة فهو وَسَنٌ .	1	ن م (وسن) م 6 ص 929
” و قد استيقظ و أيقظه هو واستيقظه « واليقظة : نفيض النوم والفعل : استيقظ »	1	ن م (يقظ) م 6 ص 1014

2-2-1- الشهوة ما يتصل بها من حالات الجسم والنفس :

2-2-1-1- كالضَّيْقَةِ . تقول :

استأثت الناقة : اغتلمت .	1	أ ب (أثي) ص 11
و بَلَّت الناقة : بَلَّعَتْ وَأَبْلَغَتْ : اشتَهت الفحل .	1	الترقسطي ج 4 ص 60
و أَجْعَلَتِ الكَلْبَةُ : اشْتَهت الشَّغَاءَ .	1	ن م ج 2 ص 260
و جَعَّرَ الفحل جَعُورًا : كَسَلَ من الضَّرَابِ .	1	الترقسطي ج 2 ص 260
واستحرم الماهرة : وهي ماعزة حُرِّمَ وبها حُرَامٌ .	1	ثعلب ص 322
وَحَنَّتِ النَّمْجَةُ غَنُوًا فهي حالية إذا أرادت الفحل .	1	الترقسطي ج 1 ص 421
” و استدرت المعزى أرادت الفحل . . . « و قد استدرت استدرارا »	1	ابن منظور (درر) م 2 ص 967
و أَرَهَتْ الناقة إذا لَزِمَتْ الفحل وأجته لهما مُرَبٌّ .	1	ابن فارس المجلد (رب) م 2 ص 382

1	الترقسطي ج 3 ص 74	وَرَبَّعَتْ الْمَرْأَةُ زَيْنًا وَ رُبُوْحًا : عُشِيَ عَلَيْهَا عِنْدَ الْجَمَاعِ .
1	ابن منظور (شيق) م 3 ص 264	و شَبَقَ الرَّجُلُ بِالْكَسْرِ شَبَقًا فَهُوَ شَبِيقٌ : اشْتَدَّتْ غَلْمَتُهُ وَ كَثَلَتْ الْمَرْأَةُ .
1	الترقسطي ج 2 ص 383	و شَفَرَتْ الْمَرْأَةُ شَفَارَةً : قَرِبتْ شَهْوَتُهَا .
1	ابن منظور (صرف) م 3 ص 433	و صَرَفَتْ [الْكَلْبَةَ] تَصْرِفٌ صُرُوفًا وَ صِرَافًا فِيهِ صَارِفٌ وَ كَلْبَةٌ صَارِفٌ بَيْتَةُ الصَّرَافِ إِذَا اشْتَهَى الْفَحْلَ .
1	ن م (ضميم) م 3 ص 510	وَضَبَعَتِ النَّاقَةَ بِالْكَسْرِ تَضْبِعٌ تَضْبِعًا وَضَبْعَةٌ وَضَبِعَتْ وَأَضْبَعَتْ . . .
1	ابن الشكيت ص 276	و اسْتَضَبَعَتْ وَهِيَ مُضْبِعَةٌ ، اشْتَهَتْ الْفَحْلَ .
1	الجوهري (ودق) ج 1 ص 181	" وَاسْتَضَبَعَتِ الْفَرْسُ إِذَا اسْتَوْدَقَتْ « وَهُوَ مِنْ الْأَضْدَادِ »
1	ابن منظور (غلم) م 4 ص 1010	" وَغَلِمَ الرَّجُلُ وَغَيْرُهُ بِالْكَسْرِ يَغْلِمُ وَاغْلَمَ اغْتِلَامًا إِذَا هَاجَ "
1	ن م (فدر) م 4 ص 1061	وَقَدَّرَ الْفَحْلُ يَفْدُرُ فُدُورًا فَهُوَ فَادِرٌ : قَطَرَ وَانْقَطَعَ وَتَجَفَّرَ عَنِ الضَّرْبِ وَعَدَلَ .
1	الفارابي ج 2 ص 252	وَقَطَمَ الْفَحْلُ أَيْ امْتَنَعَ وَارَادَ الضَّرْبَ .
1	الترقسطي ج 2 ص 64	و أَفْطَنَتْ الْبَقْرُ وَالْغَنَابُ : اشْتَهَتْ التَّنَادَ .
1	ابن منظور (كرم) م 5 ص 245	و كَرَعَتِ الْمَرْأَةُ كَرَعًا فِيهِ كَرَعَةٌ : اغْلَمَتْ وَ احْتَبَتِ الْجَمَاعَ .
1	ن م (هب) م 6 ص 760	وَهَبَ الْفَحْلُ يَهَبُ هَبًا وَهَيْبًا وَهَيْبًا وَهَيْبٌ : هَاجَ وَتَبَّ لِلتَّنَادِ . . . وَهَبَ الْفَحْلُ مِنَ الْإِيلِ وَغَيْرِهَا يَهَبُ هَيْبًا وَهَيْبًا وَاهْتَبَتْ أَرَادَتْ التَّنَادَ .
1	ابن الشكيت ص 55 الفارابي ج 2 ص 252	و حَدِثَتْ النَّاقَةُ تَهْدِمُ هَذَا إِذَا اشْتَدَّتْ ضَبْعَتُهَا .
1	ابن منظور (هيج) م 6 ص 853	و هَاجَ الْفَحْلُ يَهِيْجُ هَيَاجًا وَهُيُوجًا وَهَيَاجًا وَاهْتِاجٌ : هَدَرَ وَارَادَ الضَّرْبَ .
1	الترقسطي ج 1 ص 178	و هَوَسَتْ النَّاقَةُ هَوْسًا : تَكَرَّرَتْ عَلَيْهَا الضَّبْعَةُ .
1	ابن منظور (دور) م 2 ص 967	يَقَالُ لِلْمَجْزِي إِذَا أَرَادَتْ الْفَحْلَ قَدْ اسْتَدْرَكَتِ اسْتِدْرَاكًا وَ الْضَّانَ قَدَاسْتَوِيْلَتِ اسْتِيسَالًا وَيَقَالُ أَيْضًا قَدْ اسْتَدْرَكَتِ .
3	ن م (ودق) م 6 ص 901	" وَ اسْتَوْدَقَتْ الْأُنْثَى وَ اودَقَتْ فِيهِ وادَقَ إِذَا اشْتَهَتْ الْفَحْلَ "
		" وَ الْوَدَاقُ فِي كُلِّ ذَاتٍ حَافِرُ إِرَادَةِ الْفَحْلِ وَ قَدْ وَدَقَتْ تَدْقُ وَدَقًا وَوَدَاكَ وَرُودُوعًا وَ اودَقَتْ وَهِيَ مُودِقٌ وَاسْتَوْدَقَتْ . . . وَ قَدْ وَدَقَتْ تَدْقُ إِذَا خَرَصَتْ عَلَى الْفَحْلِ .

1-2-2- والإلتعاط يقال :

1	ابن منظور (دلا) م 2 ص 1009	أَدْلَى الْفَرْسَ وَغَيْرَهُ : أَخْرَجَ جُودَتَهُ لِيَبُولَ أَوْ يَفْرِبَ وَكُلُّكَ أَدْلَى الْخَيْْرِ وَدَلَى .
1	الترقسطي ج 3 ص 111	رَوَّلَ الذَّكَرَ إِذَا انْعَطَإَ انْعِطَاطًا فِيهِ اسْتَرْخَاءٌ وَهُوَ أَنْ يَمْتَدَّ وَلَا يَشْتَدَّ وَإِنْ أَكْرَهَتْ اِرْتَدَّ .
1	الترقسطي ج 2 ص 400	أَشْطَ الرَّجُلُ : انْعَطَ وَاشْطَ مِثْلَهُ .
1	ابن منظور ج 1 ص 269	عَقَرَ الذَّكَرَ عَتْرًا إِذَا اشْتَدَّ تَعَطُّهُ .
1	الزمخشري ، أ ب (نقط) ص 642	انْعَطَ الرَّجُلُ وَانْعَطَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا انْتَشَرَ مَا عِنْدَهُمَا وَاهْتِاجَ .
1	ابن منظور (ودي) م 6 ص 903	وَأَوْدَى الْحِمَارُ فِي مَعْنَى أَدْلَى . وَوَدَى الْفَرْسَ وَالْحِمَارَ وَدَا أَدْلَى لِيَبُولَ أَوْ لِيَفْرِبَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَدَى لِيَبُولَ وَ أَدْلَى لِيَفْرِبَ .
1		و وَدَى الْحِمَارَ إِذَا انْعَطَ .

1-2-3- والقذف :

1		قَذَفَ الرَّجُلُ .
1	الترقسطي ج 4 ص 144	مَذَى مَذًى وَأَمْلَى : خَرَجَ مِنْ ذَكَرِهِ شَيْءٌ عَنِ الْمَلَاعَةِ .
1		وَمِنْهُ مَنِيٌّ وَأَمْنَى : خَرَجَ مِنْ ذَكَرِهِ الْمَاءُ عَنِ الْمَجَامِعَةِ .

1-3-3- ومظاهر الحياة تكاثرا وهيشا مرضا أو فناء :

1-3-3-1- من ذلك القرء يقال :

حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً... قال ابن خالويه : يقال : حاضت ونقيست ونقيست وقدرت وطبخت وصحكت وكادت وأكبرت وصامت.	1	ابن منظور (حيض) م 2 ص 770
درست المرأة : حاضت.	1	أ ب (درس) ص 186
نقيست الأرنب : حاضت.	1	الترقسطي ج 3 ص 333
ضحكت المرأة والأرنب : حاضتا.	1	ن م ج 2 ص 236
وطبخت المرأة تطبخت بالضم : حاضت وطبخت بالكسر لغة فهي طامت.	1	الجوهري (طبخت) ج 1 ص 280
"كأهوت المرأة وهي طاهر انقطع عنها الدم ورأت الطهر" «الطهر نفيس الحيض»	1	ابن منظور (طهر) م 4 ص 619
عزكت المرأة عراكا وعروكا : حاضت.	1	الترقسطي ج 1 ص 276
أقرأت المرأة حاضت فهي مُقرئة وأقرأت طُهرت. أقرأت المرأة : دنا حيضها وأيضاً طهرت.	1	ن م ج 2 ص 88
ونقيست. « فأما الحيض فلا يقال فيه إلا نقيست بالنفس»	1	ابن منظور (نفس) م 6 ص 690

3-2-1- والحمل وما يتصل به :

أجعت المرأة : حملت وأصل الإجماع للسباع.	1	الجوهري (جمع) ج 1 ص 357
و جرت الناقة جاوزت وقت ولادتها بأياها.	1	الترقسطي ج 2 ص 254
جمعت الأتان. الجامع : الأتان أول ما تحمل.	1	ابن فارس، المقاييس (جمع) م 2 ص 38
حبلت المرأة حبلًا : حملت.	1	الترقسطي ج 1 ص 399
و أحسنت المرأة : بيس ولها في بطنها.	1	ن م ج 1 ص 340
حملت المرأة والشجرة تحمل حملاً : علقته.	1	ابن منظور (حمل) م 1 ص 722
" وحالت الناقة تحيل حيلاً لم تحمل " وحالت الناقة والفرس والنخلة والمرأة والشاة وغيرهن إذا لم تحمل	1	ن م (حيل) م 1 ص 774 و (حول) ص 760
تحملت الناقة تحملت حَلَمًا : حملت وأخلقت إذا حالت.	1	ن م (خلف) م 2 ص 888
أركضت الفرس فهي مُركضة ومركض إذا اضطرب جنينها في بطنها.	1	ن م (ركض) م 2 ص 1217
ورمذت الشاة والناقة وهي رمذ... استبان حملها وعظم بطنها وورم شرعها وحياؤها.	1	ن م (رمذ) م 2 ص 1223

شملت الناقة شملًا : حملت.	1	الترقسطي ج 2 ص 342
" وأصفت الدجاجة إصفاء : انقطع بيضها " وأصفى الرجل إذا أنزلت النساء ماء صلبه "	1	ابن منظور (صفا) م 4 ص 455
و أصبت الناقة إذا حملت فاستكبرت على الفحل.	1	ن م (صبت) م 3 ص 484
أعقت الفرس والأتان فهي مُعقّ وعقوق : وذلك إذا نبث الحقيقة في بطنها على الولد الذي حملته... وكان أبو عمرو يقول : عقت فهي عقوق وأعقت فهي معق... وعقت الفرس : حملت "	1	ن م (عقق) م 4 ص 849
عُقت المرأة إذا لم تلد.	1	التهالبي ص 228
يقال : اعتاطت عتك عامين لا تؤكّد اعتباطاً إذا حالت عامين فلم تحمل ولم تعظم بطنها.	1	أبو زيد ص 471
و أقرب الحامل وهي مُقرب دنا ولائها... وكذلك الفرس والشاة ولا يقال للناقة إلا أدنت.	1	ابن منظور (قرب) م 5 ص 45
و أقتت الدجاجة إذا انقطع بيضها.	1	التهالبي ص 228
و أقمرت المرأة : حملت.	1	الترقسطي ج 2 ص 211
لُفِعت (الناقة) لَفَاحاً ولَفَاحاً وتلفعت ولقحها الفحل ولقحها.	1	الزمخشري، أ ب (لقح) ص 570
و ألعت وهي ملمع أيضاً : تحرك ولها في بطنها.	1	ابن منظور (لمع) م 5 ص 395

الشرقي ج 3 ص 134	1	و أنتجت الناقة ظهر حملها... وكذلك الفرس أيضا : إذا استبان حملها . و أنتجت أيضا ولدت .
ابن منظور (نسأ) م 6 ص 621	1	وُنُسِت المرأة تُنْسَأُ نَسَاءً : تأخر حيضها عن وقته وبدأ حملها : فهي تَنْسُءُ وتَنْسِيءُ .
ن م (وح) م 6 ص 892	1	وَحِمَت المرأة تَوَحِمُ وَحِمًا إذا اشتدت شيئا على حَيْثِلها وهي تَحِمُ .
ابن منظور (وسق) م 6 ص 926	1	وَسَقَت الناقة والشاة وَسَقًا ووسوقا وهي واسق : لَقَحَت .

1-3-3- و الوضع . يقال :

	1	باضت الدجاجة .
الزمخشري ، أب (جهض) ص 108	1	" و أجهضت الناقة : أسقطت "
الشرقي ج 1 ص 443	1	وَوَحَدَت الحامل خداجا : ألقت ولدها قبل تمام الحمل وإن تَمَّ خَلْقُهُ .
ن م ج 3 ص 363	1	وَحَرَت المرأة : ألقت ولدها عند الولادة .
ابن منظور (سبط) م 3 ص 87	1	و سَبَطَت الناقة فهي مُسَبَّطٌ : ألقت ولدها لغير تمام .
الجوهري (سرا) ج 1 ص 55	1	و سَرَّات الجرادَة سَرًّا : باضت و أسرات إذا حان ذلك منها .
ابن منظور (سقط) م 3 ص 163	2	و أسقطت المرأة ولدها إسقاطا وهي مسقط ألقت لغير تمام .
ن م (صتن) م 3 ص 484	1	و أصبَت الناقة : مَخَضَت فوق رجل الولد في صلاها .
ن م (طرق) م 4 ص 589	1	" و طَوَّقَت المرأة و كل حامل تَطْوِقُ إذا خرج من الولد نصفه ثم تَنْسِبُ "
الزمخشري ، أب (طرق) ص 389	1	" و طَوَّقَت القطة... : حان خروج بيضها "
ابن منظور (طلق) م 4 ص 606	1	" طَرَقَت المرأة والقطة إذا عسر خروج الولد والبيضة "
ن م (عسر) م 4 ص 774	1	" و قد طَلَبَت المرأة تَطْلُبُ طَلْفًا... و طَلَقَتْ "
ن م (عزز) م 4 ص 766	1	و أعسرت المرأة و عَسَرَت عُسْر عليها ولادها .
ن م (عزز) م 4 ص 766	1	أعزَّت البقرة إذا عسر حملها .
ن م (غرز) م 4 ص 984	1	أغزَّت البقرة... إذا عسر حملها .
ن م (فرخ) م 4 ص 1068	1	أفرخ البيض : خرج فرخه وأفرخ الطائر صار ذا فرخ وفرخ كذلك .
ن م (فرق) م 4 ص 1086	1	أفرقت الناقة : أخرجت ولدها فكانها فارقت .
التمالي ص 228	1	أَقَفَت الدجاجة إذا انقطع بيضها .
ابن منظور (مخض) م 5 ص 450	1	مَخَضَت المرأة مَخَاضًا ومَخَاضًا وهي ماخض ومخضت... وَالْمَخَاضُ وجع الولادة... يقال : مَخَضَت ومَخِضَت ومَخِضَت وامتخضت . وقيل : الماخض من النساء والأيل والشاة المقرب .
الزمخشري ، أب (نتج) ص 616	1	" نَتَجَت الناقة وهي متوجة وأنتجت فهي متتجة إذا وضعت... "
ن م (نسل) ص 680	1	"... و نَتَجَت الناقة : تزخرت في نتاجها "
ن م (نسل) ص 680	1	نَسَلَّ الولد ينسل إذا وُلِدَ لآته يسقط من بطن أمه إلى الأرض و نَسَلَت الناقة يولد كثير وأنسل الرجل نسلا كثيرا .
ن م (نتج) ص 645	1	نَفَجَت الفَرْجَة : خرجت من بيضتها .
ابن منظور (نفس) م 6 ص 690	1	و نُفِسَت المرأة و نَفَسَتْ بالكسر نَفْسًا و نَفَاسًا وهي نَفَسَاءُ و نَفَسَاءُ و نَفَسَاءُ : ولدت .
الزمخشري ، أب (نقق) ص 652	1	و أنقف الجراد : رمى بيضه .
المعجم الوسيط ج 1 ص 1010	1	أوتنت المرأة : ولدت وتَنَّا... والوثن أن تخرج رجلا المولود قبل رأسه .
ابن منظور (وضم) م 6 ص 942	1	و وضعت الناقة .
ن م (يسر) م 6 ص 1010	1	و يسر الرجل : سهلت ولادة إبله وغنمه ولم يعط منها شي... قد يسرت الغنم إذا ولدت تهيات للولادة... ويسرت الناقة : خرج ولدها سرحا .

1-3-4- والنمو¹ مثل :

زكا الزرع يزكو زكاه ... أي غما. وأزكاه الله وكل شيء يزداد وينمي فهو يزكو زكاه.	1	ن م (زكا) م 3 ص 36
وسألت الحية تلخ سلخا وكذلك كل دابة تنسري من جلدها كالشروع ونحوه.	1	ن م (سلخ) م 3 ص 180
شب الغلام يشب شبابا وشبوبا وشبيبا وأشب الله وأشب الله قرنه بمعنى ...	1	ن م (شب) م 3 ص 260
شدن الصبي والحشف وجميع ولد الطفل والحف والحافر شدن شدونا : قوي وصلح جسمه وترعرع وملك أمه فمضى معها.	1	ن م (شدن) م 3 ص 260
و قنع الماء أي زاد.	1	الفارابي ج 2 ص 242
وقد قزم قزما فهو قزم وقزم ... ورجل قزامة : قصير.	1	ابن منظور (قزم) م 5 ص 83
نسل الريش و الشعر سقط نسلا.	1	الزمخشري، أب (نسل) ص 630
ونمى الماء نماء.	1	ن م (نمى) م 3 ص 656
أينع الغلام و تينع.	1	ن م (تينع) م 3 ص 713

1-3-5- والموت و الحياة :

يقال : أيز الرجل إذا هلك.	1	الترسطي ج 1 ص 98
ثبر يثبر ثبورا و ثبره الله : أهلكه إهلاكاً لا يتعمش.	1	ابن منظور (ثبر) م 1 ص 848
واحتسب ولده إذا مات كبيرا. وافتطر إذا مات صغيرا قبل البلوغ.	1	الزمخشري، أب (حسب) ص 125
"حيى حياة و حيى يحيى و يحيى فهو حيى" الحياة : نقض الموت	1	ابن منظور (حيا) م 1 ص 778
خرجت نفس فلان أي روحه.	1	ن م (نفس) م 6 ص 688
خز الرجل : مات و ذلك لأن الرجل إذا مات خز" أي سقط.	1	ن م (خز) م 3 ص 810
اختضرت الكلأ إذا جزته وهو أخضر : ومنه قيل للرجل إذا مات شابا غضا : قد اختضر لأنه يؤخذ في وقت الحسن والإشراق.	1	ن م (غطر) م 3 ص 847
"وكرج القوم إذا انقرضوا" وكرج وكرج : أي مضى لسبيله	1	ن م (درج) م 3 ص 968
"درج فلان : مات و ما ترك نسلا"	1	أب (درج) م 3 ص 185
و ردى بالكسر يردى ردى : هلك.	1	ابن منظور (ردى) م 2 ص 1153
أراح الرجل أي مات.	1	الجوهري (روح) ج 1 ص 357
زُهقت نفسه : خرجت.	1	الفارابي ج 2 ص 217
شَهق الغنيل سهفا : اضطرب.	1	ابن منظور (سهف) م 3 ص 228
شَجِب أي هلك.	1	الفارابي ج 2 ص 223
أشعب الرجل إذا مات وفارق فراقا لا يرجع.	1	ابن الشكيت ص 260
و صَحَا ظله إذا مات.	1	التمالي ص 84
"صَيِق الشيء صَيَقاً : مات"	1	الترسطي ج 3 ص 416
"وَصَيِقَ صَيَقاً وَصَيِقاً وَتَصَاعَقاً فهو صَيِق : مات : وَصَيِقَ الرجل وَصَيِقَ"	1	ابن منظور (صَيِق) م 3 ص 362
صَبِرَ وطأه و صَبِر إناداه إذا هلك.	1	الزمخشري أب (صبر) ص 356
قال التاملي : " فإذا مات زرقا قيل : صَبِرَ وطأه "	1	التمالي ص 138
طَفَس الرجل : مات.	1	ابن منظور (طفس) م 4 ص 597

1 - ترسمنا في ذكر أفعال النمو هنا. فأوردنا أفعالا تنتمي فواعلها إلى حقل الأحياء لكون هذه الأفعال من حقل النمو أولا ولاشراكها وبقي أفعال الحقل في الخصائص التوزيعية.

« حزن يحزن حَزْنًا » و« حَزَانٌ وحَزَنٌ ورجل حَزَانٌ ومَحْزَانٌ : شديد الحزن » و« حَزَنُهُ الأمر يُحْزِنُهُ حَزْنًا و أَحْزَنَهُ »	1	ابن منظور (حزن) م 1 ص 627
و حَسَمَ حَسْمًا : غضب.	1	ن م (حسم) م 1 ص 645
حَصَرَ صدره : ضاق.	1	الترقسطي ج 2 ص 232
حَلَطَ حَلَطًا : غضب.	1	ن م ج 1 ص 368
و حَلَطَ حَلَطًا وحَلَطَ واحتلط : حلف ولجَّ وغضب واجتهد.	1	ابن منظور (حلط) م 1 ص 999
و حَقَنَ حَقْنًا : اشتد غيظه.	1	الترقسطي ج 1 ص 367
و حَتَّ الأيل : نزلت إلى أوطانها وأولادها.	1	ابن منظور (حن) م 1 ص 741
يقال : « استحيا واستحي » « وإحياء : التوبة والحشمة »	1	ن م (حيا) م 1 ص 774
حَثَبَ الرجل نفسه.	1	المبرِّد ج 2 ص 126
حَجَلَ الرجل حَجَلًا : قَلَّ فعلًا فاستحي منه ودُهِش وتَحَيَّر.	1	ن م (حجل) م 2 ص 794
« خالف يخالف خوفًا . . . » « والخوف : الفزع »	1	المبرِّد (خوف) م 2 ص 931
دَهِش دَهْشًا فهو دَهِشٌ ودَهِشَ فهو مَذْهوشٌ ودَهِشَ الرجل بالكسر دَهْشًا : تَحَيَّر ويقال : دَهِشَ و شَدَّ.	1	ابن منظور (دهش) م 2 ص 1025
وفي حديث حليقة : « وُدَّعَ لها رُدْعَةٌ أي وَجَّهَ لها حتى تغير لونه إلى الصفرة »	1	ن م (ردع) م 2 ص 1151
رَعِبَ يرعِبُهُ رُعْبًا ورُعْبًا . . . أفزعهُ فَرَعَبَ رُغْبًا وأرتعب فهو مُرْتَعِبٌ ومُرْتَعِبٌ أي فزع.	1	ن م (رعب) م 2 ص 1181
رَهِبَ بالكسر يرهِّبُ رَهْبَةً ورُهْبًا بالضم ورَهَبًا بالتحريك أي خاف.	1	ن م (رهب) م 2 ص 237
و رَغَتَ فلانًا و رَغَعته فارثًا أي أفزعته ففزع - ورُيْعَ فلانٌ يَرِيعُ إذا فزع.	1	ن م (روع) م 2 ص 1256
و زَمَّ الرجل زَأْمًا . . . و ازدأَمَ : فزع و اشتد ذعره.	1	ن م (زام) م 3 ص 4
و ازدأَمَ الرَّجُلُ فهو مزْدَمٌ إذا غضب.	1	ابن فارس، المقاييس (زرام) م 3 ص 53
زَعَقَ زَعَقًا فهو زَعَقٌ و انزَعَقَ : فَزَعَ بالليل.	1	ابن منظور (زعق) م 3 ص 26
سَخِنَتْ عينه سَخْنَةً بَكَتَ : وهونبيض قُرَّت.	1	الفارابي ج 2 ص 253
و سَدِمَ بالكسر فهو سَادِمٌ وسَدَمَانٌ « السَّدَمُ بالتحريك : التدم والحزن » « السَّدَمُ الهمُّ وقيل : همٌّ مع ندم »	1	ابن منظور (سدم) م 3 ص 122
« شَجِبَ : حزن » « شَجِبَ بالكسر يشَجِبُ شَجَبًا أي حَزَنَ أو هلك فهو شَجِبٌ. وشَجِبَ بالفتح يشَجِبُ بالضم شَجُوبًا »	1	الفارابي ج 2 ص 224 الجهوري (شجب) ج 1 ص 151
شَجِنَ بالكسر شَجِنًا وشَجُونًا فهو شَاجِنٌ وشَجْنٌ ونَشَجِنَ . . . الشَّجِنُ : الهمُّ والحزن.	1	ن م (شجن) م 3 ص 274
شَدَّ الرجل شَدًّا وشَدًّا : شَنِلٌ وقيل : تَحَيَّر.	1	الجهوري (دهش) م 2 ص 1025 و (شدة) م 3 ص 285
شَطِي شَطِيًا : غضب.	1	الترقسطي ج 2 ص 383
« والأعمى في ضجيرا : جزعوا من شيء خافوه ضجيجًا »	1	ن م ج 2 ص 205
طَرَبَ طَرَبًا : خَفَّ لفرح أو حزن.	1	ن م ج 2 ص 274
اطْمَأَن الرجل اطمئنانًا وطمأنينة : أي سكن.	1	ابن منظور (طمن) م 4 ص 616
« عَيْدَ بالكسر يَمِيدُ عَيْدًا بالتحريك فهو هابِدٌ وعَيْدٌ « قَمِيدٌ و صَمَدٌ أي غضب غضب أنفة »	1	ن م (عيد) م 4 ص 666
عَبَّرَتْ عينه إذا بكى.	1	الفارابي ج 2 ص 233

732	ابن منظور (عرس) م 4 ص 232	1	و عرس الرجل و عرس بالكسر و الشين عرسا فهو عرس يطير و قيل : أعيأ و دهنش .
254	الفارابي ج 2 ص 254	1	علة : تحير و تردد .
254	ن م ج 2 ص 254	1	عمة : حار و تردد .
1036	ابن منظور (غضب) م 4 ص 1036	1	" اغتاط و تميط " الغبط : الغضب وقيل : الغبط غضب كامن للمجاز " فرح فرحا " الفرح : نقيض الحزن وقال ثعلب هو أن يجد في قلبه خفة " والفرح أيضا : البطر ومنه قوله تعالى : (لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين)
1087	ن م (فرح) م 4 ص 1087	1	" فرق يفرق فرقا " و الفرق بالتحريك : الخوف
1093	ن م (فرح) م 4 ص 1093	1	فرح فرحا و فرحا و فرحا وأفرحه وأفرحه : أحافه وروّعه . " الفرح : الفرق و الذعر من الشيء "
246	الفارابي ج 2 ص 246	1	قلق تحرك و لم يطمئن .
230	ن م ج 2 ص 230	1	" كمد الرجل : حزن وأشقى ذلك "
157	الترقيطي ج 2 ص 157	1	و قال الترقيطي : " كمد كندا : اشتد حزنه "
462	ابن منظور (مرح) م 5 ص 462	1	و مرح بالكسر : نشط .
640	ن م (نشغ) م 6 ص 640	1	و نشغ ينشغ نشغا : شهب حتى كاد يفتش عليه وإنما ذلك من شوقه ... قال أبو عبيد : إنما يفعل ذلك الإنسان شوقا إلى صاحبه أو إلى شيء فاشت وأسفا عليه وحبا للاقاه .
679	ن م (نفر) م 6 ص 679	1	نفر ينفر نفرا و تنفر : غلى وغضب .
235	الفارابي ج 2 ص 235	1	نفر : غضب .
682	ن م (نفت) م 6 ص 682	1	نفت الرجل نفت نفثا ونفثا ونفثا : غضب .
235	ن م ج 2 ص 235	1	نفر : نفر .
788	ابن منظور (نوح) م 6 ص 788	1	و استباح الرجل كناح واستباح الرجل : بكى حتى استبكي غيره .
236	الفارابي ج 2 ص 236	1	هكي : اشتد عجبه .
819	ابن منظور (هلع) م 6 ص 819	1	" ملع يهلع هلعا و هلوعا " الهلع : الحرص وقيل : الجزع وقلة الصبر وقيل : هو أسوأ الجزع وأفحشه "
856	ن م (هيم) م 6 ص 856	1	هاع يهاع و يهيم هيمًا و هاعا و هيوها و هيمّة : جبن و فزع .
882	ن م (وجع) م 6 ص 882	1	" وجع فلان يؤجّع ويوجّع ويأجّع فهو وجع " والوجع اسم جامع لكل مرض مؤلم "
666	الزمخشري ، أب (وجل) ص 666	1	" و قد وجل و جلا و في قلبه وجل "
883	ابن منظور (وجل) م 6 ص 883	1	" و وجلت تؤجل ... " الوجل : الفزع والخوف "
883	ن م (وجم) م 6 ص 883	1	و جم يجم و جمًا و وجما و أجم على البدل . " والواجم الذي اشتد حزنه حتى أسكك عن الكلام "
673	الزمخشري ، أب (ورم) ص 673	1	ورم أنه إذا غضب .
957	ابن منظور (وغي) م 6 ص 957	1	و توغم إذا اغتاط .
948	ن م (وله) م 6 ص 948	1	" وله يله مثل ورم يرم ويؤله ... وؤله يله " والوله : الحزن وقيل هو ذهاب العقل والتحير من شدة الوجد و الحزن أو الخوف "
691	الزمخشري ، أب (وهل) ص 691	1	و قد وهلت وهلا شديدًا وأصابهم أهوال و أهوال : وجاء وهو مستوهل : فزع . رجل وجل وهل : فزع .
1015	ابن منظور (يقن) م 6 ص 1015	1	أيقن يوقن إيقانا فهو موقن ويقن يقن فهو يقن واليقين : ضد الشك .

ب) و غيرها مما يطرأ على الأجسام من تغير و فساد . يقال :

و يحوى المنزل خواء : خلا .	1	أب (خوى) ص 178
دَخَنَ الطيبين دَخْنًا : غلب الدخان على طعمه «و دَخَنَ الشراب» .	1	ن م (دخن) ص 118 الثعالبي ص 118
أدبت الأرض : كثرت دَبَاهَا .	1	م و (دبي) ج 1 ص 27
دَرَسَ المنزل : عفا .	1	المقائيس (عفا) م 3 ص 267
دَرَنَ جسمه .	1	الثعالبي ص 119
دَصِجَتِ العين دَصَجًا ودُغِمَتْ : اشتد سوادها وبياضها . أَصْجَتِ فهي دَعِجَاءُ ويقال : دَعِجَ الرجل ودَعِجَتِ المرأة .	1	للمعجم الوجيز (دعج) ج 1 ص 289
و دَكَمَ أي لصق بالبقاء من الفقر .	1	الفارابي ج 2 ص 241
دَسَمَتِ عينه دَمْعًا : سالت .	1	ن م ج 2 ص 209
ورحِبَ الشَّيْءُ : أي وسع .	1	ن م ج 2 ص 271
ورُخِفَ (المَجِين) إذا استرخى وكثر ماؤه .	1	الثعالبي ص 118
ورطِبَ (الشَّيْء) : أي صار رَطْبًا ورطوبه .	1	الفارابي ج 2 ص 271
ويقال : رَغِدَ عيشه : أي اتسع .	1	ن م ج 2 ص 271
ويقال : رَفِعَ عيشه أي اتسع .	1	ن م ج 2 ص 275
" دَفَعَتِ الإبل بالفتح ترفه رِفْها وورفوها وأرفهها . . . وأرفه القوم رِفْهتها شَبِيتَهُم «الرفاء والرفاهية رَغْد الحصب ولين العيش» «ورَفَّ عيشه فهو رِفْيه ورافه» .	1	ابن منظور (رفه) م 2 ص 1202
رَمَضَتِ (العين) (من الرمض وهو وسخ يجتمع في اللوق) .	1	ابن منظور (رمض) م 2 ص 1224
رَمَضَتْ قدمه من الرمضاء : أي احترقت .	1	الفارابي ج 2 ص 238
رَبَنَ الماء أي كدر .	1	ن م ج 2 ص 244
ورهل لحمه أي اضطرب واسترخى .	1	الفارابي ج 2 ص 248
ويقال : سَجِسَ الماء أي تَغَيَّرَ	1	ن م ج 2 ص 236
اسلطنطع الشَّيْء : اتبسط وعرض	1	ابن فارس : المقائيس (سلططع) م 3 ص 159
ويقال شَبَّتْ كفه : أي خشنت .	1	الفارابي ج 2 ص 253
وشظي المَيْتَ بشظي شظيًّا . . . انتضخ فارتنعت بداه ورجلاه .	1	ابن منظور (شظي) م 3 ص 319
شعث الشعر شعًا . وشعوته : تغَيَّرَ وتَلَوَّدَ . وشعث فلان وشعث رأسه ويلفه : اتَّشَخَّ .	1	ن م (شعث) م 3 ص 484
شَكِرَتِ الناقة وذلك إذا ركت المشب فلَوَّتْ .	1	الفارابي ج 2 ص 283
صدئ الحديد .	1	الثعالبي ص 118
وصبب الأمر صعوبة : أي صار صعبًا .	1	الفارابي ج 2 ص 271
ضمر الفحل «من خَفَّ اللحم وقد يكون من الهزال» .	1	ابن فارس ، المقائيس (ضمر) م 3 ص 37
ضَبَّكَ عيشه . وَالضَّبْكُ : ضَبِيق العيش . . . وضبك الرجل ضَبَاكَةً فهو ضَبِينُك : ضعف في جسمه ونسه ورايه .	1	ابن منظور (ضبك) م 3 ص 552
"طبع الثوب طبعًا : اتَّسَخَّ «وطبع العرض إذا دَسَّ» . ويقال : طبع الثيف إذا علاه الصَّدَأُ . والطبع : تدنس العرض وتلطخه» . «وطبع عرضه» .	1	ن م (طبع) م 4 ص 568 الفارابي ج 2 ص 241 الثعالبي ص 118
ويقال : طَرُفَ الشَّيْءُ أي صار طريفًا .	1	الفارابي ج 2 ص 275
"وقدر عجف بالكر وعجُف بالضم فهو أعجُف وعجُف والأثنى عجفاء وعجُف . «والعجف ذهاب السن والهزال» .	1	ابن منظور (عجف) م 4 ص 603

1	ن م (عجن) م 4 ص 699	«وعجنت الناقة تمجن عجنا وهي عجناء : كثر لحم ضرعها وسمنت ... كذلك الشاة والبقرة .» «وعجن وأعجن إذا أسن فلم يبق إلا عاجنا»
1	الفارابي ج 2 ص 271	وعذب الماء عذوبة أي صار حلوا .
1	ن م ج 2 ص 271	وعرب لسانه عروبة أي صار عربيا
1	ن م ج 2 ص 273	ويقال : عسر الأمر عسرا .
1	ن م ج 2 ص 271	وعضب لسانه عضوبة : أي صار عسبا أي حديدا في الكلام .
1	ابن منظور (عظم) م 4 ص 817	عظم يعظم عظما وعظامة : كثر وهو عظيم وعظام . وعظم الأمر كثره .
1	الفارابي ج 2 ص 284	ويقال : عكرت المشربة إذا اجتمع فيها الدودي . وعكر الماء : أي كدر .
1	الثعالبي ص 118	عكلت المرسجة إذا اجتمع فيها الوبسج والدودي .
1	الفارابي ج 2 ص 230	عبدت الأرض إذا رسخ فيها المطر إلى الثرى حتى إذا قبضت عليه في كفك تعقد وتعبد .
1	ابن منظور (عمش) م 4 ص 885	«عَمَشَ يَعْشَشُ عَمَاشًا» والعَمَش أن لا تزال العين تسيل الدمع ولا يكاد الأعشى يبصر بها .
1	ن م (غصص) م 4 ص 954	وغصصت عينه غصصا : كثر الرمص فيها من إدامة البكاء .
1	الفارابي ج 2 ص 246	وغدق الماء : أي كثر .
1	ابن منظور (غسق) م 4 ص 987	وغسقت عينه تغسِقُ غَسَقًا وغسقانا : دمعت . وقيل : اتصبت وقيل : أظلمت .
1	الفارابي ج 2 ص 234	وغمرت يده : أي قصمت .
1	ن م ج 2 ص 238 ابن منظور (غمصص) م 4 ص 1017	«وغمصصت عينه من الغمص» . «والغمص في العين كالزَمْص» .
1	الفارابي ج 2 ص 274	وقرّضت البقرة فروضة : لغة في قرّضت أي صارت فارضا وهي الكبيرة
1	ن م ج 2 ص 246	فهق الزباء أي اعتلا حتى ينصب .
1	المعجم الوسيط (قلع) ج 1 ص 753	قلعت الثن قلحا : تغيرت بصفرة وخضرة تعلوها وهي قلحاء والرجل أفلح .
1	الفارابي ج 2 ص 249	ويقال : قمل رأسه وقمل بطنه إذا ضخم .
1	ن م ج 2 ص 273	ويقال : كبر الأمر أي عظم .
1	ن م ج 2 ص 213	وكعكت الغنم : استرخت بطونها .
1	أ ب (كدر) ص 538	كدر عيشه كان كدرا . وتكدر عيشه (مجاز)
1	الفارابي ج 2 ص 225	وكلب الشتاء أي اشتد .
1	ن م ج 2 ص 242	وكلّمت رجله : أي تشققت وتوسخت .
1	الثعالبي ص 118	تلدن رأسه .
1	الفارابي ج 2 ص 246	ولحق بمعنى : ضمّر لحوقا .
1	الثعالبي ص 118	ملكت البيضاء .
1	ن م (نحب) م 6 ص 580	نحب ينحب نجابة إذا كان فاضلا نفيسا في نوعه .
1	ن م (نجد) م 5 ص 583	«ونجد الأمر ينجد نجودا وهو نجد وناجد : وضع واستبان ... ونجد الطريق ينجد نجودا كذلك ... وناجدت الليل : غزرت وكثر ليلتها ...» .
1	الفارابي ج 2 ص 230	ونجد أي عرق .
1	ن م ج 2 ص 235	وتخر العظم : أي بلى .
1	ابن منظور (نخش) م 6 ص 603	نخش الرجل فهو منخوش إذا خزل .
1	ن م (نزر) م 6 ص 615	«نزر الشيء ... ينزر نَزْرًا ونزارة ونزورة ونزرة» «النزر والنزير : الغليل من كل شيء» .

وقد نَزَعَتْ الأرض ... وأرض نَزَعَة ونَزَعَة : بعيدة غلبة نائية من الأنداء والمياه والعتق .	1	ابن منظور (نزه) م 6 ص 620
وَنَسَاتِ الذَّلْبَةَ والمَاشِيَةَ نَسَاتٌ نَسَاتٌ .	1	ابن منظور (نأ) م 6 ص 623
وَنَحَلَ الأديم إذا عَنَنَ وَنَحَزَى في الذَّبَاغِ فيفسد وَيَهْلِكُ ...	1	ن م (نحل) م 6 ص 682
يَقَالُ : نَحَلْتُ نباتَهُم أي فسدت .		
ويقال : نَحَلْتُ يده أي مَجَلْتُ (قرحت من العمل) .	1	الفارابي ج 2 ص 240
نَعْدُ الضَّرْسُ والحافر إذا انتكلا ونكسرا	1	التمالي ص 118 الفارابي ج 2 ص 230
وَنَعَدْتُ أسنانه أي انتكلت		
ونكد عيشهم أي اشتد .	1	ن م ج 2 ص 230
نَمَلٌ : أخذ فيه الشراب .	1	الفارابي ج 2 ص 248
نَهَدَ الذي يَنْهَدُ بالضم يَهْدُوا إذا كَتَبَ وانتبر وأشرف .	1	ابن منظور (نهذ) م 6 ص 727
وَنَهَدْتُ المرأة تَنْهَدُ وتنهَّد وهي ناهدة وناهدة ونهَدْتُ ... كلاهما نهذ لثديها		
ونَهَضَ الثوبُ : تقطع وبلى ... وكذلك تَهَضُّ بالضم وتغضُّ .	1	ن م (نهأ) م 6 ص 767
"وَنَهَرَمَ بالكسر يَهَرِمُ هَرَمًا وَهَرَمًا وقد أهرمه الله فهو هَرَمٌ" والنهرم أقصى الكبر .	1	ن م (هرم) م 6 ص 799
نَهَمَلَتْ عينه تَهْمَلُ وتهمل هَمَلًا وهَمُولًا وهَمَلَاتًا وتهملت : فاضت وسالت . وحمل دمه فهو منهمل .	1	ن م (همل) م 6 ص 830
هَيْفَ هَيْفًا وهاف هَيْفًا فهو أَيْفٌ ... وهاف يهاف هيفًا ... فرس هيفاء : ضامرة .	1	ن م (هيف) م 6 ص 857
"ويدنت حاله تَوَدُّدٌ وَتَوَدُّدٌ" والوَدُّدُ : سوء الحال من كثرة العيال وقلة المال	1	ن م (ويد) م 6 ص 868
وَيَطُّ في جسمه ورأيه يَطُّ ويَطُّ ويوطا ويوطا ويوطا ويوطا .	1	ن م (يوط) م 6 ص 870
ويوط : ضعف وتقل .		
أَوْغَمَ الرَّجُلُ : قَلَّ ماله .	1	ن م (وغ) م 6 ص 871
"وسب وسبًا ووسبًا وحسن حشنا بمعنى واحد" .	1	ن م (وسب) م 6 ص 922
"وَالْوَسْبُ : الوسخ" .		
"وسخ الجلد يُوَسِّخُ وسخًا وتوسخ وتوسخ واستوسخ وكذلك الثوب .	1	ن م (وسخ) م 6 ص 922
واوسخه ووسخه وسخته أنا . والوسخ : ما يعلو الثوب والجلد من الدرن وقلة التمهّد بالماء		
وَوَسَمَ الرجل بالضم وسامةً وَسَامًا ... مثل جَمَلٌ فهو وسيم ...	1	ن م (وسم) م 6 ص 928
وَوَصَّى الثوبُ : اتسخ .	1	ن م (وصأ) م 6 ص 934
وَوَضَرَ الإناث يُوَضِرُ وَضَرًا إذا اتسخ .	1	ن م (وصأ) م 6 ص 934
وَضَعُ يوضع وَضَاعَةً وَضِعَةً صار وضيعًا وهو ضدُّ الشريف	1	ن م (وضع) م 6 ص 942
"وَوُظِفَ يوظف فهو أوظف ويعبر أوظف كثير الزير سابهة	1	ن م (وطف) م 6 ص 948
وَالْوُظْفُ : كثرة شعر الحاجبين والعينين والأشعار مع استرخاء وطول ...		
"وَوُحِرَ المكانُ وَوَحَرَ وتوَحَّرَ : صلب" .	1	أ ب (وعر) ص 682
"واستوقح الحاضر إذا صلب	1	ابن منظور (وقح) م 6 ص 962
"وَوُحِحَ الرجل إذا صار قليل الحياء فهو وقح ووقاح" .		
"واستوقرت الأيل : سميت وحملت التحويم	1	ن م (وقر) م 6 ص 964
و" وقر يقر وقارًا ووقارة ووقرة وقرة وتوقر وتوقر : تَزَوَّنُ " .		
وَوُكِّنَ وَوَكِّنَ يَكِّنُ فيهما أي ضعف ووكنته هو وأوكنته .	1	ن م (وكن) م 6 ص 994
وقد وهنتهم حتى يثرب : أضعفتهم .		
وَوَهِيَ الثوب يَهِي وَيُهِي إذا بلى ويحترق .	1	ن م (وهي) م 6 ص 995

2-2 - حقل الأدوية :

2-2-1 - أمراض عامة وأعراضها لها من نحو :

1	ن م (ألم) م 1 ص 87	"ألم الرجل يألم ألى فهو ألم «وتألم» «والألم : الوجع».
1	ن م (برأ) م 1 ص 182	برئت من المرض وبرأ المريض برأ وبرأ وبرأ .
1	ن م (بلغ) م 1 ص 258	بلغ فلان أي جهد .
1	ن م (بلل) م 1 ص 260	وبل ببل وبلوا وأبل : غما . . . وبكّلت وأبلت من المرض يفتح اللام من بليت . والبلية : المعاقبة . وأبلت وبليت : حسنت حاله بعد الهزال . . . وبل فلان من مرضه وأبل إذا برأ .
1	ن م (جيش) م 1 ص 541	وجاشت نفسي جيشا وجيشانا : غشت أو دارت للفتيان .
1	ن م (دمل) م 2 ص 1014	"اندمل المريض : غائل «والاندمال التماثل من المرض والجرح» .
1	ن م (دنف) م 2 ص 1019	"دنف المريض بالكسر أي ثقل وأدنف مثله «ورجل كنف وكنف وكُنِف ومُدِنف : برأه المرض حتى أشرف على الموت» .
1	ن م (سقم) م 3 ص 106	"سقم وسقم سُقْمًا وسَقَمًا وسَقَمًا سَقَمًا سَقَمَ فهو سَقِم وسَقِم « .
1	ابن منظور (شفي) م 3 ص 337	استشفى : طلب الشفاء واستشفى : نال الشفاء .
1	الفارابي ج 2 ص 236	ضبت نفسي : لقيت .
1	ابن منظور (عفا) م 4 ص 824	"أغفى المريض بمعنى غوفي «مرض لم أعفي» .
1	ن م (علل) م 4 ص 868	واعتل القليل علة صعبة والعلة : المرض . علّ يعلل واعتل أي مرض فهو عليل .
1	ن م (غشا) م 4 ص 959	"غُشت نفسه نَشْيًا غُشًا وغشيانا وغشت غَشًى : جاشت وغشيت «والغشيان غيبت النفس «وقال بعضهم : هو تغلب الفم . فربما كان منه الغي» .
1	ن م (غرب) م 4 ص 967	أغرب الرجل : إذا اشتد وجهه من مرض وغيره .
1	الفارابي ج 2 ص 234	وبقال : غفر المريض أي نكس .
1	ابن منظور (قيأ) م 5 ص 199	وقأ بقيء قيأ واستقاء وتقيأ : تكلف القيء .
1	أبو زيد ص 557	لَقِست نفسه تَلَقَسَ لَقَسًا إذا جاشت .
1		مَرَض .
1	الفارابي ج 2 ص 250	تَغلت الإبل وهو أن تأكل التراب مع البقل فتمرض منه .
1	ابن منظور (نقه) م 6 ص 711	ونَقِه من مرضه بالكسر ونَقِه ينَقِه نَقًّا ونَقَّوها فيهما : أفاق وهو في عقب علة .
1	ن م (نكس) م 6 ص 717	"نكس الرجل إذا ضعفت وعجز «وقد نكس في مرضه نكسا» . «ونكس المريض : معناه عاودته العلة بعد النقه» .
1	ن م (هض) م 6 ص 856	وتهيَّض . . . أيضا «والهضة معاودة الهم والحزن والمرض بعد المرض» .
1	ابن منظور (وجع) م 5 ص 882	"وقد وجع فلان يوجع ويوجع ويوجع وهو وجع . . . « «والوَجَم : اسم جامع لكل مرض مؤلم» .
1	ن م (وصب) م 6 ص 984	ووصب يوصب وصبًا فهو وصب وتوصب ووصبًا وأوصب . الوصب : الوجع والمرض .

2-2-2 - أو إصابات موضعية ونوعية :

أ) أمراض الرأس والذراع وما يتصل بهما من فقدان الوعي - يقال :

1	الثعالبي ص 130	"إذا نادى (الإنسان) براحة البئر فغشي عليه قيل : أسن يأسن»
1	ابن منظور (أفك) م 1 ص 75	"وأفك : ضعف عقله ورأيه .»
1	ن م (أفن) م 31 ص 75	"وأفن الرجل : ضعف رأيه» .
1	ن م (أس) م 1 ص 82	وأس الرجل أسًا فهو مألوس أي مجنون : ذهب عقله .

ن م (الق م) 1 ص 84	1	"يَقَالُ : أُلِيَ الرجل فهو مَالِقٌ « و ه الْأَقْنُ وَالْأَلَقُ وَالْأَوَلُ : الجنون » . أُلِيَ أَلْفَا : جَنَ .
الترقسطي ج 1 ص 109		
ن م (جن) 1 ص 516	1	جُنَّ الرجل جنونا وأَجَنَّهُ الله فهو مجنون .
ن م ج 1 ص 456	1	جُنِبَ الرجل جُنْبَلًا : اضطرب عقله
ن م ج 1 ص 491	1	جُرحَ البعير جُرْحًا : جَنَ .
ابن منظور (خرف) م 1 ص 817	1	"خَرَفَ الرجل بالكسر يَخْرَفُ خَرْفًا فهو خَرْفٌ : فسد عقله من الكبر .
ن م (دهش) 2 ص 1025	1	دَهِشَ دَهْشًا فهو دَهْشٌ ودُهْشٌ ... ودَهَشَ الرجل بالكسر دَهْشًا : عَجِبَ . ويقال : دَهِشَ ودُهْشَ . « والدَّهْشُ : ذهاب العقل من الفُتُل والولَه : وقيل من الفزع ونحوه » .
ابن منظور (رأس) م 2 ص 1089	1	ورُئِسَ رأسًا : شَكَرَ رأسه .
الجوهري (رنح) ج 1 ص 367	1	ورُنِحَ عليه ترنيحًا على مالم يسمُ فاعله : أي عُدِيَ عليه أو اعتراه وهن في عظامه فتمايل .
الترقسطي ج 3 ص 557	1	سَبَّ سَبًّا : ذهب عقله من هرم .
الثعالبى ص 130	1	إذا دخل خان الفضة في خيانتهم الإنسان وقمه فغشي عليه قيل : سَرَبَ فهو مُسْرِبٌ .
الترقسطي ج 3 ص 517	1	سُحِرَ الكلب وغيره سُحَارًا : أصابه داء الكَلْب وسُحِرَ أيضًا : جَنَ .
ابن منظور (سفع) م 4 ص 150	1	"وقد سُفِعَ فهو سَمُوفٌ « والسَّفْعَةُ : قروح في رأس الصبي . وقيل هي قروح تخرج بالرأس ولم يخصَّ به رأس الصبي ولا غيره »
الثعالبى ص 130	1	فإذا غشي عليه من السُّكْتَةِ قيل : أَسَكَّتَ .
ابن منظور (شده) م 3 ص 285	1	شُدَّ الرجل : دهش .
ن م (صدع) 3 ص 419	1	"وقد صُدِعَ الرجل تضجيعًا . وجاء في الشعر : صُدِعَ بالتضجيف فهو مصدوع « والصداع وجع الرأس » « وصدع صداعًا وجهه رأسه » .
الفارابي ج 3 ص 417		
الترقسطي ج 3 ص 417	1	"وصُدِعَ الإنسان صَرْعًا : جَنَ » . قال الثعالبى : فإذا غشي عليه فخر ساقطا والتوى واضطرب قيل صرع » .
ابن منظور (صعق) م 3 ص 442	1	صَعِقَ الإنسان صَعْقًا وصَعَقًا فهو صَعِقٌ : غشي عليه ونعب عقله من صوت يسمعه كالهذّة الشديدة . قال الثعالبى : « فإذا غشي عليه من الفزع قيل : صعق »
ن م (صيد) 3 ص 498	1	"صِيدَ بالكسر يَصِيدُ « والصَّيْدُ : مصدر الأصيد : هو الذي يرفع رأسه كثيرا . . . وكذلك لا يستطيع الالتفات من داء » .
الترقسطي ج 3 ص 255	1	طَرَقَ الإنسان في عقله طَرَقًا : ضعف .
ن م ج 1 ص 229	1	"طَرَسَ الإنسان : جَنَ » .
الثعالبى ص 130	2	فإذا غشي عليه فظن أنه مات ثم ثوب إليه نفسه قيل : أَغْمِيَ عليه
ابن منظور (قصر) م 5 ص 100	1	قَصِرَ الفرس يقصر قصرًا إذا أخذه وجع في عنقه . . . وقصر الرجل إذا اشتكى ذلك .
ابن فارس، المعجم (كأج) م 1 ص 133	1	كأج « ازداد حقه »
ابن منظور (كلب) م 5 ص 282	1	وكَلِبَ الكلب واستكلب ضري وتموّد أكل الناس وكَلِبَ الكلب كَلْبًا فهو كَلْبٌ : أكل لحم الإنسان فأخذه لذلك سعار وداء شبه الجنون . وقيل الكلب : جنون الكلاب .
ن م (هتر) 5 ص 767	1	وقد قالوا : أَهْتَرَ وأَهْتَرَ الرجل فهو مُهْتَرٌ إذا فقد عقله من الكبر وصار خَرَفًا .

ب (وأمراض العين والأذن والحنجرة من نحو :

أخذت العين أشداً : ومدت .	1	الترقسطي ج 1 ص 101
وأذن : شكاً أنه .	1	ابن منظور (أذن) م 1 ص 40
وتَمَّ يَخْرُجُ وإن كان من داء فهو التَّجَاح .	1	ن م (يصح) م 1 ص 63
بَحَّتْ عينه وبَحَّتْ : عارت أشد العور .	1	ن م (بخن) م 1 ص 169
"حَثَرَتْ عينه حَثَرٌ" «والحَثَرُ: خشونة يجدها الرجل في عينه من الزَّمَصِ . وقيل : أن يخرج فيها حَبٌّ أحمر.»	1	ن م (حثر) م 1 ص 169
وحَجَلَتْ عينه تَحْجَلُ حجولاً وحَجَلَتْ كلامها عَارَتْ . يكون ذلك في الإنسان والبعير والفرس .	1	ن م (حجل) م 1 ص 576
حَرَجَتْ عينه إذا عارت .	1	التعاليبي ص 97
حَسَرَتْ عينه إذا اعتراه كَلَالٌ من طول النظر إلى الشيء .	1	ن م ص 97
خَفَّتْ عينه خَفْشاً إذا قَلَّ بصرها وهو فساد في العين يهضم منه نورها وتَغْمَصُ دالماً من غير وَجَم .	1	ابن منظور (خفش) م 2 ص 866
زَمِدَ بالكسر يَزِمِدُ زمداً وهو أرمَدُ ورمدُ والأشْيُ رمداء: هاجت عينه . . . وعين رمداء ورملة . «والرمد: وجع العين وانتفاخها.»	1	ن م (رمد) م 2 ص 222
سَلَدَتْ عينه إذا لم تكد تبصر .	1	التعاليبي ص 97
اسمَدَتْ عينه إذا لاحت لها سَمَادِيْزُ (وهي ما يترامى من أشباه الذباب وغيره عند خلل يتغلغلها) .	1	ن م ص 97
"وشَفَّتْ عينه إذا لم تكد تُطْرَفُ من الحيرة .	1	ن م ص 97
صَلَحَ سمعه وصلح . . . ذهب فلا يسمع شيئاً البتة .	1	ابن منظور (صلح) م 3 ص 463
"صَمَّ يَصُمُّ . . . صَمًا وصَمًا وصَمً . . . «والصمم : انسداد الأذن ونقل السمع.»	1	ن م (صمم) م 3 ص 476
"طَرَشَ طَرَشًا «والطَرَشُ : الصَّمَمُ» «وقيل هو أَمْرُن الصَّمَمُ» .	1	ن م (طرش) م 4 ص 581
طَرَفَتْ عينه وأصابها طَرَفَةٌ والطرف إصابتك عينك ثوب أو غيره .	1	ن م (طرف) م 4 ص 582
وقد ظَفَرَتْ عينه بالكسر تَظْفَرُ ظَفْرًا فهي ظَفِيرَةٌ . ويقال : ظَفِرَ فلان فهو مَظْفُورٌ «والظفر والظفرة بالتحريك داء يكون في العين يتجلجلها منه غاشية كالظفر»	1	ن م (ظفر) م 4 ص 645
"... حشا يعضو عَشْوًا «والعَشْيُ ... سوء البصر بالليل والتهار يكون في الناس والدواب والابل والطيور : وقيل هو ذهاب البصر . . . وقيل : هو أن لا يبصر بالليل . وقيل سوء البصر من غير عَمى . . . وقد عشي يعشى عشي» .	1	ابن منظور (عشا) م 4 ص 787
"عَشَشَ يعشى عَشْشًا . . . وقيل : العَمَشُ : ضعف رؤية العين مع سيلان دمعها في أكثر أوقاتها .	1	ن م (عمش) م 4 ص 885
"عَمِيَ يعمى فهو أعمى «والعمى ذهاب البصر كله»	1	ن م (عمى) م 4 ص 891
"عور عَوْرًا وعار عارٍ وأعورَ «والعَوْرُ : ذهاب حسِّ إحدى العينين»	1	ن م (عور) م 4 ص 924
غَرِبَتِ العين غَرَبًا : ورَمَ مَأْقَاهَا .	1	ن م (غرب) م 4 ص 968
"غَطَشَ غَطْشًا . . . «والغَطَشُ : الضعف في البصر» «والغَطَشُ في العين شبه العَمَشِ»	1	ن م (غطش) م 4 ص 997
غَمَشَ بصره غَمْشًا فهو غَمِشُ العين لغة . وزعم يعقوب أنها بلد . والغَمَشُ : سوء البصر . والغمَشُ عارض ثم يذهب .	1	ن م (غمش) م 4 ص 1017 و 1018
قَدَعَتْ عينه إذا ضعفت من الإكباب على النظر .	1	التعاليبي ص 97
ويقال : قَمَرَ الرجلُ : إذا سار في الثلج فتحير بصره .	1	الفارابي ج 2 ص 334

ويقال : قَمِعت عينه إذا ورمت .	1	ن م ج 2 ص 242
كُفَّ الإنسان (كفا) : ذهب بصره .	1	الترقسطي ج 2 ص 165
وكل بصره كَلُولاً : نيا .	1	ابن منظور (كلل) م 5 ص 287
" كَمَ بصره بالكسر كَمَها وهو أكمه إذا اعترته ظلمة تطمس عليه " والكمه في التفسير العمى الذي يولد به الإنسان " وربما جاء الكمه في الشعر : العمى العارضي " .	1	ن م (كمه) م 5 ص 298
هَرَجَ البعير ونحوه هَرَجاً : زاغ بصره وتغير من شدّة الحرّ وتقل الحمل . ويقال : هرج فلان : أغلّه البُهر من حر أو مشي .	1	المعجم الوسيط (هرج) ج 1 ص 980
وَوَقَرَت أذنه بالكسر تَوَقَّرَ وفرا أي صَنَّتْ وَوَقَرَتْ وفرا .	1	ابن منظور (وقر) م 6 ص 963

(ج) وأمراض الجهاز التنفسي وما يتصل به من أنف وصدر وقلب . يقال :

أرض الإنسان : رُكْم وقد أَرْضَه الله أرضاً .	1	الترقسطي ج 1 ص 111
أَنف هو : وجهه أَنفه .	1	ن م ج 1 ص 69
وَأَنف البعير : شكا أَنفه من الثِّيرة .	1	ابن منظور (أنف) م 1 ص 115
بُهر الرجل إذا عدا حتى غلبه البُهر وهو الرُّبُو . فهو مبهور وبهير	1	ن م (بهر) م 1 ص 275
" وتجسّر يَبْهَرُ جَسْراً وهي الجَسْرة وقد جُسِرَ . . . ورجل مجسور : به سعال " والجسرة : الزكام .	1	ن م (جسر) م 1 ص 462
و « جَنِبَ جَنْباً » والجَنْبُ أن يعطش البعير عطشاً شديداً حتى تلتصق رتته بجنبه .	1	ن م (جنب) م 1 ص 509
" وَجَرَى جَرَى فهو جَو وجوى وصف بالمصدر والجوى : الهوى الباطن ، والنسل وتناول المرض . . . والجوى كل داء يأخذ في الباطن لا يستمرأ منه الطعام وقيل هو داء يأخذ في الصدر " .	1	ن م (جوا) م 1 ص 539
وشُبط الإنسان : صُرِعَ بعلة . . . وشُبط أيضاً رُكْم .	1	الترقسطي ج 1 ص 458
وشَشِمَ شَحْشَما وشُشوماً وهو اخشَم . ولشَّشَم داء يأخذ في جوف الأنف فتتغير رائحته .	1	ابن منظور (ششم) م 1 ص 897
" يقال : حُرُّ البعير فهو مخنون . وزمن الحَنان زمن ماتت فيه الأيل " والحَنان في الأيل كالزكام في الناس .	1	ن م (خزن) م 2 ص 915
" دَكَمَت تَدَكُم دَكْماً ودَكَمَت دَكْماً : أصابها (الدَّكَم) « وهو سعال يأخذها وقيل : الدَّكَم داء يأخذ الأيل والحيل في صدورهما كالسعال وهو كالخِطة في الناس " ودَكَمَ البعير ودَكَم دكاً : سعل ودكَم الفرس ودكَم : وجهه صدره .	1	ابن منظور (دكم) م 2 ص 998
" رَعَفَ يَرَعِفُ وَيَرَعِفُ رَعْفاً وَرَعْفَالاً وَرَعْفَ وَرَعْفَ . و «الرُعاف دم يسبق من الأنف » .	1	الترقسطي ج 3 ص 33
ورَمَصَت الغنم إذا رعت في شدّة الحرّ فتحبّت رفاتها وأكبادها أي صار فيها قروح .	1	ن م (ردف) م 2 ص 1185
ورَزِمَ الرجل وأزكمه الله فهو مَزْكوم . . . يقال : زكم فلان ومُزِلِع بمعنى واحد . . .	1	الفارابي ج 2 ص 238
سَعَلَ يَسْعَلُ سَعَالاً وسُعْلة .	1	ابن منظور (زكم) م 3 ص 36
سَلَّ وأسأله الله فهو مسلول .	1	ن م (سعل) م 3 ص 150
وهَصُرَ فهو مَصْدور « والمصدور : الذي يشتكي صدره » .	1	ن م (سلى) م 3 ص 190
ضَبَكَ ضَبْكةً : زكم وضَبَاكاً إذا لزمه .	1	ن م (صدر) م 3 ص 416
فود الرُّجُل : وجهه فَواده .	1	الترقسطي ج 2 ص 233
	1	ن م ج 4 ص 52

ابن منظور (فوق) 4 ص 1145	1	وفاق الرجل فَوَاقًا إذا شخصت الرِّيح من صدره ... وفاق يَفِرُق فُؤُوقًا وفُؤَاقًا : أخذه التَّهرُّ . والفَوَاق : ترديد الشهقة العالية . والفَوَاق الذي يأخذ الإنسان عند النِّزح . وكذلك الرِّيح التي تَشْخَص من صدره .
ابن منظور (قحِب) 4 ص 22	1	" قَحِب يَقْحِب قُحْبًا وقَحِبًا إذا سعل ... والقَحِب سعال الشَّيخ وسعال الكلب . ومن أمراض الأيمل القُحَاب وهو السعال " " قَحِب البعير يَقْحِب قُحْبًا وقَحِبًا : سعل ولا يقحب منها إلا النَّحَاز أو المَغْد . وقحب الرجل والكلب وقحب : سعل . " " ووقال : قحِب يقحب وقحب يَنْحِب ويَنْحَر ويَنْحَر وينحَر كله بمعنى السعال . "
الزَّمَخْشَرِي ، أَب (قَطَم) ص 514	1	قَطَمَت النَّبَاتَةُ : انبهرت .
المعجم الوسيط (قَمَص) ج 1 ص 749	1	قَمَصَت النَّبَاتَةُ : أصابها القماص فهي مقماص . ويقال قمص الرجل ... القماص : داء الصدر .
الترقسطي ج 2 ص 70 الزَّمَخْشَرِي ، أَب (قَلَب) ص 518	1	" قَلَب البعير قَلْبًا : وجهه قلبه فمات " " وقَلَب فلان فهو مقلوب وقلب نافته . "
ابن منظور (كَزَز) 5 ص 253	1	" وقد كَزَز الرجل ... زَكَم " والكزاز داء يأخذ من شدة البرد وتعتري منه رعدة فهو مكزوز .
ن م (مَلَأ) 5 ص 518	1	مَلِئَ فلان ومَلَأَ الله إملاءً أي أركمه .
ن م (نَحَز) 6 ص 596	1	" نَحَزَ ونَحَزَ يَنْحُزُ وينحُزُ نَحْزًا ... " والنَّحَاز داء يأخذ الدواب والايمل في وثائنها فتَسْكُل سعالًا شديدًا . " وقيل : النَّحَاز : سعال الأيمل إذا اشتد ... " ونَحَزَ الرجل : سعل . "
ن م (هَلَس) 5 ص 818	1	وقد هَلَسَ هَلَسًا ... والهلاس : السِّل .
ن م (وَتَن) 6 ص 874	1	" وَتَنٌ : شَكَا وَتَنَهُ " " والْوَتَيْن عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه . "
ابن منظور (وَرَى) 6 ص 916	1	" ويقال : وَرَى الرجل فهو مَوْرٍ ويعصم يقول : مَوْرِي " " والْوَرَى : داء يصيب الرجل والبعير في أجوافهما " " والورى شرق يقع في قصبة الرئتين فيقتله ... وهو داء يأخذ الرجل فيسمل يأخذه في قصب رته . "

د) والجهاز الهضمي وما يتصل به من جهاز الإخراج من نحو :

الترقسطي ج 1 ص 108	1	" أَسَرَ الرَّجُلُ أَسْرًا : احتبس بوله " " العلة : الأُسْر " " أطم أطمًا واتطم اتطامًا . ويقال : أصابه أطم وإطم إذا احتبس بطنه " " ويقال للرجل إذا عسر عليه بروز غائطه " " والأطام بالضم : احتباس البول " " والأطام والإطام : حصر البعير والرجل وهو أن لا يبول ولا يعبر من داء . "
التعاليم ص 123	1	" إذا أفرط شبع الإنسان فقارب الاتخام قيل : بَشَم . "
ابن منظور (بطن) 1 ص 227	1	" بطن الرجل ... : اشكى بطنه . "
التعاليم ص 123	1	" فإذا أُنْخِم قيل : بَشَم . "
الفارابي ج 2 ص 227	1	وتحيجت الأيمل انتفخت بطونها عن لينة الأراك .
ن م ج 2 ص 239	1	وتحيجت الماشية : انتفخت بطونها .
الترقسطي ج 1 ص 372	1	وحصى : أصابه علة الحصى .
ابن منظور (حَب) 1 ص 678	1	وحَب البعير إذا احتبس بوله .
أ ب (حَقَى) ص 136	1	" حَقَى الرجل " " أصابه حَقْوَةٌ وهي وجع البطن من أكل اللحم " " حَرَطَ الرَّجُلُ إذا غَصَّ بالطعام . "
الفارابي ج 2 ص 239	1	

1	1	"جُدِرْ جُدْرًا وَجُدْرَ الْجُدْرِي بِضَمِّ الْجِيمِ وَفُتِحَ الدَّلَالُ وَفُتِحَهُمَا لَفْتَانِ: قُرُوجٌ فِي الْبَدَنِ تَنْفُطُ عَنِ الْجِلْدِ مِثْلَةَ مَاءٍ، وَتَقِيحٌ ... وَجُدِرَتْ يَدُهُ تَحْدَرُ وَيَنْفُطُ وَتَجَلَّتْ كُلُّ ذَلِكَ مَفْتُوحٌ.	ابن منظور (جدر) م 1 ص 416
1	ن م (جرب) م 1 ص 428	"جَرِبَ يَجْرِبُ جَرْبًا فَهُوَ جَرِبٌ وَجَرَبٌ وَأَجْرَبَ ... وَالْجَرْبُ بَثْرٌ يَمْلَأُ أَبْدَانَ النَّاسِ وَالْأَيْلَ.	
1	1	فَإِذَا عَلَتْ الْجَرْحُ جِلْدُهُ لِلْمَرْءِ قِيلَ: جَلَبَ يَجْلِبُ.	الثعالبي ص 131
1	1	تَجَرَّ الْجَرْحُ: بَرَأَ وَبَقِيَ بِهِ أَثَرٌ.	المعجم الوسيط (جرب) ج 1 ص 151
1	1	وَحِيطَ الْجَرْحُ مِثْلَ غَرَبٍ.	الفارابي ج 2 ص 239
1	1	حَزَّ الْجِلْدُ: بَيَّزَ.	ابن منظور (حز) م 1 ص 522
1	1	وَحَسِبَ الرَّجُلُ حَسَبًا: أَحْمَرُ لَوْنُهُ أَوْ أَيْضٌ كَالْبَرَصِ.	الشرقي ج 1 ص 364
1	1	حَصَبَ جِلْدُهُ مِنَ الْحَصْبَةِ.	الفارابي ج 2 ص 223
1	1	وَحَصَبَ فَهُوَ مَحْصُوبٌ.	ابن منظور (حصب) م 1 ص 648
1	1	وَحَصَفَ جِلْدُهُ مِنَ الْحَصَفِ.	الفارابي ج 2 ص 243
1	1	إِذَا سَكَنَ وَرَمَ (الْجَرَحِ) قِيلَ: حَمَصَ يَحْمَصُ.	الثعالبي ص 131
1	1	يَقَالُ: «مَيْلُ جُرْحِهِ عَلَى بَنِي وَلَا يَدْرِي بِهِ أَيْ انْتَحَمَ عَلَى فُسَادٍ وَلَا يَعْلَمُ بِهِ.	ابن منظور (دمل) م 2 ص 1014
1	1	فَإِنْ انْتَفَضَ وَكُسِيَ قِيلَ: غَفَّرَ يَغْفِرُ غَفْرًا وَزَوَّفَ زَوْفًا.	الثعالبي ص 131
1	1	شَرِي الْجِلْدُ: خَرَجَ عَلَيْهِ الشَّرِي فَهُوَ شَرِي الشَّرِي يَثُورُ حُمُرُ كَالدِّرَاهِمِ حِكَاكَةً مَوَلَةً.	المعجم الوسيط (شري) ج 1 ص 48
1	1	شِيمَ الرَّجُلُ: كَثُرَ شَأْمُ بَدَنِهِ.	الشرقي ج 2 ص 397
1	1	إِذَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ جُرْحٌ فَجَعَلَ يَنْدِي قِيلَ: صَهَى يَصْهَى.	الثعالبي ص 131
1	1	عَرَبَ الْجُرْحُ أَيْ غَفَرَ.	الفارابي ج 2 ص 225
1	1	غَبَرُ الْعِرْقِ إِذَا فُسِدَ.	الثعالبي ص 118
1	1	غَسَقَ الْجُرْحُ غَسَقًا وَغَسَقَاتًا: أَي سَالَ مِنْهُ مَاءٌ أَصْفَرٌ.	ابن منظور (غسق) م 4 ص 992
1	1	"وَقَدْ غَضِبَ جِلْدُهُ غَضَبًا وَغَضِبَ أَكْثَرُ كِلَاهِمَا عَنِ اللَّحْيَانِ وَغَضَبٌ بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ ... «وَالغَضَابُ: الْجُدْرِي».	ن م (غضب) م 4 ص 992
1	1	"وَغَفَّرَ الْجُرْحُ إِذَا نُكِسَ وَازْدَادَ فُسَادًا.	الثعالبي ص 118 و 130
1	1	فَإِنْ سَالَ مِنْ شَيْءٍ قِيلَ: فَمَصَ يَفْصُصُ وَفَرَّ يَفْرُ.	ن م ص 131
1	1	فَإِنْ مَاتَ فِيهِ الدَّمُ قِيلَ: فَرَّتْ يَفْرُوتُ فُرُوتًا.	ن م ص 131
1	1	فَرَحَ الرَّجُلُ يَفْرَحُ فَرَحًا «أَوْ الْفَرَحُ أَلَمُ الْجِرَاحِ بِأَعْيَانِهَا» (ويقال: فَرَحَ جِلْدُهُ مِنَ الْقَرَحِ).	ابن منظور (قرح) م 5 ص 48 الفارابي ج 2 ص 228
1	1	فَإِذَا تَقَشَّرَتِ الْجِلْدَةُ عَنْهُ لِلْبَرءِ قِيلَ تَقَشَّشَ.	الثعالبي ص 131
1	1	وَالْتَلَعَتِ الْفَرْحَةُ: قَاحَتْ.	ابن منظور (لزم) م 5 ص 360
1	1	إِنْ ظَهَرَ فِي (الْجَرَحِ) الْقَيْحُ قِيلَ: مَدَّ وَاعْتَفَ.	الثعالبي ص 131
1	1	فَإِنْ سَالَ بِمَا فِيهِ قِيلَ: نَحَّ يَنْحُ.	ن م ص 131
1	1	نَغَلَ الْجُرْحُ نَغَلًا: فُسِدَ.	ابن منظور (نغل) م 6 ص 916
1	1	وَيَقَالُ: انْتَفَضَ الْجَرَحُ بَعْدَ الْبَرءِ.	ن م (نقض) م 6 ص 705
1	1	"وَرَمَ جِلْدُهُ ... «... وَتَوَرَّمَ مِثْلُهُ.	ن م (ورم) م 6 ص 915

(ز) وَتِلْكَ الَّتِي تَعْتَرِي الْأَطْرَافَ وَالْمَفَاصِلَ وَالْعِظَامَ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْحَرَكَةِ :

1	1	أَرَبَ الرَّجُلُ: تَنَاقَلَتْ أَعْضَاؤُهُ.	ابن منظور (أرب) م 1 ص 42
1	1	نَجَبَ الْعَبِيرُ نَجَبًا: اشْتَكَى جَنْبَهُ مِنَ الْعَطَشِ.	الشرقي ج 2 ص 263

جُنْتُ الْجَبْرِ : انكسرت جوانحه من الحمل الثقيل .	1	الجوهري (جنيح) ج 1 ص 360
يقال : «خِلْتُ يده إذا خَلَّتْ» .	1	ابن منظور (خبل) م 2 ص 787
خدرت رجله .	1	التهالبي ص 130
وَحَيَّتْ رِجْلُهُ : أي وهنت .	1	الفارابي ج 2 ص 224
وَرُئِحَ عَلَيْهِ تَرْجِيحًا عَلَى مَا لَمْ يَسْمَ فاعله أي غِيِي عَلَيْهِ أو اعتراه وَغْن فِي عظامه فتمال .	2	الجوهري (رنج) ج 1 ص 367
وَرَمَضَتْ قَدَمَهُ مِنَ الرَّمْضَاءِ : أي احترقت .	1	ابن منظور (رمض) م 2 ص 1224
"ويقال : سَبَّتَ الْمَرِيضُ فَهُوَ مَسِيوتٌ «وَالْمَسِيْتُ الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ. وقد أسبَتْ» .	1	ن م (سبت) م 3 ص 79
"طَرَقَ طَرَقًا وَهُوَ أَطْرَقَ يَكُونُ فِي التَّاسِ وَالْأَيْلِ «وَالطَّرَقُ ضِعْفٌ فِي الرِّكْبَةِ» .	1	ن م (طرق) م 4 ص 580
وَعَصِدَ عَصِدًا : أصابه داء فِي عَصِدِهِ . وَعَصِدَ عَصِدًا : شكا عَصِدَهُ . يطرد عَلَى هَذَا الْبَابِ فِي جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ .	1	ن م (عصيد) م 4 ص 80
عُقِبَ عُقْبًا : شكا عُقْبَهُ . «وَعُقِبَ الْقَدَمُ وَعُقِبَتَا : مؤخرتها» .	1	ابن منظور (عقب) م 4 ص 880
لُخِذَ فُخْذًا : أصيب فخذه .	1	ن م (فخذ) م 4 ص 1060
أَفْعَدَ الْجَمْلَ : أصابه الْقَعَادُوهو استرخاء الوركين .	1	الشرسبي ج 2 ص 65
وَكَرَعَ : شَكَكَ كِرَاعَهُ .	1	ابن منظور (كرم) م 5 ص 245
مَجَلَّتْ يَدُهُ . . . وَمَجَلَّتْ قَبْلُ وَمَجَلَّتْ مَجَلًا وَمَجَلًا وَمُجَلًا : تَقَطَّتْ مِنَ الْعَمَلِ قَمَرَتٌ وَصَلَبَتْ وَشُرْنَ جِلْدُهَا وَتَمَجَّرَ وَظَهَرَ فِيهَا مَا يَشْبَهُ الْبَيَرِ مِنْ الْعَمَلِ بِالْأَشْيَاءِ الْخَشَنَةِ .	1	ن م (مجل) م 5 ص 442
مَذَلَّتْ يَدَهُ .	1	التهالبي ص 130
ويقال : تَقَطَّتْ يَدُهُ أَي مَجَلَّتْ .	1	الفارابي ج 2 ص 240
نُكِبَ إِذَا أَصَابَهُ فِي رِجْلِهِ شَيْءٌ .	1	الشرسبي ج 3 ص 210
وُثِنَتْ يَدُهُ فِيهِ مَوْتُوهُ وَوُثِنَتْ أُنَا . وَأَصَابَهُ وَثْنٌ . وَهُوَ أَنْ يُصِيبَ الْعَظْمَ وَصَمٌّ لَا يَبْلُغُ الْكَسْرَ .	1	الجوهري (وثن) ج 1 ص 80
وعى عظمه : اغيبر .	1	أ ب (وعى) ص 683
وَقَرَّتِ الذَّائِبَةُ بِالْكَسْرِ وَأَوْقَرَهَا اللَّهُ مِثْلَ رَهَصَتْ وَأَرَمَصَهَا اللَّهُ . . . «وَالْوَقْرَةُ أَنْ يُصِيبَ الْحَافِرَ حَبْرٌ أَوْ غَيْرُهُ فَيَنْكَبُ» .	1	ابن منظور (وقر) م 6 ص 964

(ج) وإصابات نوعية أخرى . يقال :

أَرْضَى الْإِنْسَانَ أَرْضًا : أَرَعَدَ .	1	الشرسبي ج 1 ص 111
"عُمَ الرِّجْلُ أَصَابَهُ ذَلِكَ" «والخُمَى والخُمَةُ عِلَّةٌ يَسْتَرْجُو بِهَا الْجِسْمُ مِنَ الْحَمِيمِ» .	1	ابن منظور (حمم) م 1 ص 727
كَعَبَتْ دَعَتًا : أصابه الاشعرار وفقرو وضداع في أَوَّلِ الرِّضِ . وَدَعَتْ : دَعَتْ فَهُوَ مَذْعُوثٌ .	1	المعجم الوسيط (دعت) ج 1 ص 284
وَعَرَطَ الرِّجْلُ عَرَطًا إِذَا غَضَّ بِالطَّعَامِ .	1	ابن منظور (عراط) م 2 ص 814
ويقال : قَدِ أَرَبِمَ وَرَبِمَ إِذَا حُمَّ حُمَّى الزَّيْعِ .	1	ابن التكتي ص 262
"وَرُحَصُ الْمَحْمُومِ فَهُوَ مَرْحُوشٌ «وَالرُّحَصَةُ : الْعَرَقُ فِي أَثَرِ الْحَتَمِ» .	1	الجوهري (رحض) ج 3 ص 1064
"وقد أَرَعَدَ فَارْتَدَ وَتَرَعَدَ : أَخْلَعَتْهُ الرُّعْدَةُ . وَالرُّعْدَةُ : التَّافُضُ يَكُونُ مِنَ الْفَزَعِ وَغَيْرِهِ .	1	ابن منظور (رعد) م 2 ص 1183
رُحِصَتِ الذَّائِبَةُ رُحَصًا وَرُحِصَتْ . «وَالرُّحَصُ أَنْ يُصِيبَ الْحَبْرُ حَافِرًا أَوْ مُنْسِمًا فَيَلْدَوِي بَاطِنَهُ .	1	ن م (رحص) م 2 ص 1240
سَعَرَ الْكَلْبُ وَغَيْرُهُ سَعَارًا : أَصَابَهُ دَاءُ الْكَلْبِ .	1	الشرسبي ج 3 ص 517

وسُمِّهَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَسْهُومٌ : أصابه الشَّهَامُ من وَفَّحَ الحَرْ.	1	الزمخشري، أ ب (سهم) ص316
وصعق : أصابه صاعقة.	1	ابن منظور (صعق) م3 ص442
"طَلَّقْتُ الْمَرْأَةَ طَلْقًا طَلْقًا عَلَى مَا لَمْ يَسْمَ فاعله وطلقت بضم اللام"	1	ن م (طلق) م4 ص606
"الطَّلَقُ وَجَمْعُ الْوَلَادَةِ."	1	ن م (علق) م4 ص865
عَلَقْتُ النَّبَاتَ إِذَا شَرِبْتُ الْمَاءَ فَعَلَقْتُ بِهَا التَّلَقُّةَ.	1	الفارابي ج2 ص230
عَمِدَ الْبَحِيرُ إِذَا انْفَضَّتْ مَنَامُهُ مِنَ الزُّكُوبِ.	1	ابن منظور (قور) م4 ص52
وَقَرَّ الرَّجُلُ : أصابه القُرُّ والقُرُّ : التَّوَدُّ عَامَّةً.	1	ن م (كلب) م5 ص282
كَلَبَ الْكَلْبُ كَلْبًا فَهُوَ كَلْبٌ أَكَلَ لَحْمَ الْإِنْسَانِ فَأَخَذَهُ لِذَلِكَ شُعَارَ	1	
وَدَاءَ شَبَّ الْجُنُونِ وَقِيلَ : الْكَلْبُ جُنُونُ الْكَلَابِ.	1	
مُلِيَ الْإِنْسَانُ مُلَالًا وَمُلَّةً : أصابه اللَّبْلَةُ وهي حرارة كامنة.	1	الشرقسفي ج4 ص144
"ويقال: وَرِي الرَّجُلُ فَهُوَ مُؤَرَّدٌ وبعضهم يقول: موري" والوَزِي داء يصيب الرَّجُلَ والبَحِيرَ في أوجافهما. . . والوَزِي : المصدر" والوَزِي : قبح يكون في الجوف وقيل: الوزي: قَرَحٌ يَقْدَهُ مِنْهُ الْقِيحُ وَالدَّمُ.	1	ن م (وي) م6 ص916
وَوُحِكَ فَهُوَ مُؤْمُوكٌ بِهِ وَتَحَكَّ الْحَمَى وَوعكة الحمى.	1	الزمخشري، أ ب (وعك) ص683
ويوم وَعَكٌ : شديد الحَرْ.	1	ابن منظور (حول) م1 ص761
حَوَلَتْ عَيْنُهُ حَوْلَ حَوْلًا وَاحْوَلَتْ أَيْضًا.	1	
"خَوْصٌ يَخْوُصُ خَوْصًا وَهُوَ أَخْوَصُ وَهُوَ خَوْصَاءُ وَكَيْفَ خَوْصَاءُ: غائزاة. والخص: ضيق العين وصغرها وغوورها. . . وقيل الخوص أن تكون إحدى العينين أصغر من الأخرى.	1	ن م (خوص) م2 ص919
واعتنق الرَّجُلُ: تبدل في كلامه".	1	ابن فارس، للمجمل (تعم) م1 ص144
وَشَبَّتْ عَيْنُهُ شَبْرًا. . . والشَّتْرُ : انقلاب في جفن العين قلما يكون شلقة.	1	ابن منظور (شتر) م3 ص268
شَنَّبَ الْجُلْدَ بِالْكَسْرِ شَنْبًا فَهُوَ شَنْبٌ وَأَشْنَبَ وَتَشَنَّبَ وَانْشَنَّبَ.	1	ن م (شنب) م3 ص366
"صَلَّمَ يَصْلُمُ صَلْمًا وَالصَّلَمُ: ذهاب الشعر من مقدمة الرأس إلى مؤخره"	1	ن م (صلم) م3 ص464
وَطَلَحَ طَلْحًا: عظم طلحه فهو طَلَحٌ.	1	ابن منظور (طلح) م4 ص573
وقد قَرَحَ يَحْرُجُ وَحَرْجٌ وَحَرْجٌ وَحَرْجَانَا : مشى مشية الأعرج يَحْرُجُ من شيء أصابه. وَحَرْجٌ لَا غَيْرَ: صار أعرج.	1	ن م (حرج) م4 ص726
"عَمَصَتْ عَيْنُهُ بِالْكَسْرِ عَمَصًا وَالْعَمَصُ فِي الْعَيْنِ كَالْعَمَصِ. ."	1	ن م (غمص) م4 ص1017
"لَتَمَ بِالْكَسْرِ يَلْتَمُ لَتْمًا وَاللَتْمَةُ أَنْ تَلْعَلُ الْحَرْفَ إِلَى حَرْفٍ غَيْرِهِ.	1	ن م (لتم) م5 ص341
"لَخَصَ لَخَصًا فَهُوَ الْخَصُّ" الْخَصُّ أَنْ يَكُونَ الْجَفْنُ الْأَعْلَى لَحِيمًا.	1	ن م (لخص) م5 ص355
نَدَّ الضَّرْسُ وَالْحَافِرُ إِذَا انْتَكَلَا وَتَكَتَرَا.	1	التعالي ص118
هَجَّتْ عَيْنُهُ إِذَا غَارَتْ. وَتَفَنَّتْ إِذَا زَادَ غُورُهَا وَكَذَلِكَ حَجَّجَتْ وَهَجَّجَتْ.	1	ن م ص97
وَقَدْ وَرَى وَرَمًا : الوره : الحقم في كل عمل".	1	ابن منظور (وره) م6 ص915
علقت البهيمه علقا وعلاقة وعلوقا : شربت ماء فيه علفه فنشبت في حلقها واستمسكت به .	1	المعجم الوسيط (علق) ج1 ص622
فَإِذَا أَكَلَ التَّمْرَ عَلَى الرِّيقِ وَشَرِبَ عَلَيْهِ فَأَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ دَاءٌ قِيلَ : قَبَضَ.	1	التعالي ص124
كَبِدٌ : شكا كبده .	1	ابن منظور (كب) م5 ص209

2-2-3 إصابات في المال والمتاع . يقال :

أَرْضُ الْجَدَمِ : أَكَلَتْهُ الْأَرْضُ: دَوِيَّةٌ تَأْكُلُ الْخَشَبَ	1	الشرقسفي ج1 ص111
أَرْقَ الزَّرْعُ	1	التعالي ص118
بردت الأرض وبرد القوم : أصابهم البرد . "والتردد: حب الغمام"	1	ابن منظور (برد) م1 ص188

1	ابن منظور (جلد 1 م) ص 481	وَجُلِدَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْجَلِيدِ وَأَجْلَدَ النَّاسُ وَجِلْدَ الْبَقْلِ وَيُقَالُ فِي الصَّقِيعِ وَالضَّرِيبِ مَثَلُهُ . وَالْجَلِيدُ مَا جَمَدَ مِنَ الْمَاءِ وَسَقَطَ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الصَّقِيعِ فَجَمَدَ .
1	الزَّمَخْشَرِيُّ ، أ ب (خرف) ص 159 الْشَّرْقَسِيُّ ج 1 ص 456	"وُخِرِفَتِ الْأَرْضُ وَوَبِعَتْ : مطرت في الخريف وفي الزَّيْمِ" «خُرِفَتِ الْأَرْضُ أَصَابَهَا مَطَرُ الْخَرِيفِ»
1	المعجم الوسيط (دبي) ج 1 ص 270	وَدَبِيتِ الْأَرْضُ : أَكَلَتِ النَّبَاتَ نَبَاتِهَا . فِيهِ مَدِيَّةٌ . وَيُقَالُ : مَدِيَّةٌ أَيْضًا .
1	أ ب (ريم) ص 217	وَرُبِعَتِ الْأَرْضُ فِيهِ مَرْبُوعَةٌ ، مَطَرَتْ فِي الزَّيْمِ .
1	ابن منظور (سلك) م 3 ص 186	"وَأَسْلَقَ الرَّجُلُ إِذَا أَيْضَنَ ظَهَرَ بَعِيرِهِ بَعْدَ بُرْثِهِ مِنَ الدَّبْرِ" .
1	ن م (شمل) م 3 ص 362	وَأَشْمَلَ الْقَوْمَ : دَخَلُوا فِي رِيحِ الشَّمَالِ . وَشَمَلُوا : أَصَابَتْهُمْ الشَّمَالُ .
1	ن م (صرو) م 3 ص 428	وَضَرَّ النَّبَاتَ : أَصَابَهُ الضَّرُّ (البرد) .
1	ن م (ضرب) م 3 ص 521	يُقَالُ : « ضُرِبَتِ الْأَرْضُ ضَرْبًا وَجُلِدَتْ وَصَلَّتْ أَصَابُهَا الضَّرِيبُ ... » وَضَرَبَ الْبَقْلَ وَجِلْدَهُ وَصَقَّهُ .
1	ن م (قرر) م 4 ص 52	وَقَرَّ الرَّجُلُ : أَصَابَهُ الْقَرُّ «وَالْقَرُّ : الْبَرْدُ عَائِدٌ» .
1	ن م (عه) م 4 ص 989	عَاهُ الزَّرْعِ وَالْمَالِ بِمَوَاحِدَةٍ وَعَوَّوْهَا وَأَعَاهُ : وَقَعَتْ فِيهَا عَاهَةٌ .
1	ن م (نخل) م 6 ص 916	نَخْلُ الْأُدَيْمِ بِالْكَسْرِ نَخْلًا هُوَ نَخْلٌ : فَسَدَ فِي النَّبَاغِ .
1	ن م (ويا) م 6 ص 868	وَبِثَ الْأَرْضَ ، تَوْبًا وَبَا . . . وَأَوْبَاتُ إِبْيَاءٍ وَوَيْثُ .
1	الزَّمَخْشَرِيُّ ، أ ب (يرق) ص 712	يُرِقُّ (الزَّجْلُ وَالزَّرْعُ) وَأَرِقُّ هُوَ مَبْرُوقٌ وَمَارُوقٌ : أَصَابَ الزَّجْلُ وَالزَّرْعُ الْإِرْقَانُ .

2-2-4- ماهيات وحيويا :

1	ابن منظور (جفظ) 1 م ص 406	جَبَحَتْ عَيْنُهُ : عَظُمَتْ مَقْلَتُهُا وَتَنَاتَتْ .
1	ن م (جلم) م 1 ص 478	جَلِمَ بِالْكَسْرِ جَلِمًا . وَالْجَلِمُ : ذُعَابُ الشَّعْرِ مِنْ مَقْدَمِ الرَّأْسِ .
1	ن م (حجل) م 1 ص 576	وَحِجَلَتْ عَيْنُهُ تَحْجُلُ حَجْجُولًا وَتَحْجَلَتْ كِلَاهِمَا : هَارَتْ . يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْإِنْسَانِ وَالْبَعِيرِ وَالْفَرَسِ .
1	ن م (حصر) م 1 ص 650	حَصَرَ : لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْكَلَامِ .
1		حَقَقَ
1	ن م (حول) م 1 ص 761	حَوَّلَتْ عَيْنُهُ تَحْوَلُ حَوَلًا وَخَوَّلَتْ أَيْضًا .
1	ن م (مثن) م 5 ص 489	وَمِثْنٌ بِالْكَسْرِ مِثْنًا هُوَ مِثْنٌ وَأَمِثْنٌ وَالْأَمْنَى مِثْنًا : اشْتَكَى مِثْلَهُ وَمِثْنٌ مِثْنًا هُوَ مِثْنُونَ وَمِثْنٌ كَذَلِكَ .
1	المعجم الوسيط (معن) ج 1 ص 878	مُغِنٌ : فَسَدَتْ مَعِدَتُهُ هُوَ مَعْمُوقٌ .
1	الفارابي ج 2 ص 250	مَغَلَّتِ الْإِبِلُ وَهُوَ أَنْ تَأْكُلَ التَّرَابَ مَعَ الْبَقْلِ فَتَمْرَضُ .
1	الزَّمَخْشَرِيُّ ، أ ب (نطف) ص 639	نَطَفَ الْبَعِيرُ : إِذَا أَصَابَتْهُ غُدَّةٌ فِي بَطْنِهِ يَنْطَفُ .
1	التَّالِي ص 124	وَإِذَا أَكَلَ لَحْمَ نَعِجَةٍ فَشَقَّلَ عَلَى قَلْبِهِ قِيلَ : نَعِجٌ .

الجدول (14) : أمثلة للأفعال المنتمة إلى حقل الأكلوان :

1	ابن منظور (آدم) م 1 ص 35	"آدَمُ وَآدَمُ هَهُوَ آدَمُ وَالْمَجْمُوعُ آدَمُ" «الْأَدَمَةُ : السَّمَرَةُ وَالْأَدَمُ مِنَ النَّاسِ : الْأَسْمَرُ . ابْنُ سَيْلَةَ : الْأَدَمَةُ فِي الْإِبِلِ لَوْنٌ مُشْرَبٌ سَوَادًا أَوْ بَيَاضًا» وَقِيلَ هُوَ الْبَيَاضُ الْوَاضِحُ وَقِيلَ فِي الْفُلْبَاءِ لَوْنٌ مُشْرَبٌ بَيَاضًا وَفِي الْإِنْسَانِ السَّمَرَةُ . قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ : الْأَدَمَةُ : الْبَيَاضُ .
1	الْشَّرْقَسِيُّ ج 4 ص 122	يَبَقُّ بِهَقًّا : يَبِضُ .
1	ابن منظور (بيض) م 1 ص 295	"وَقَدْ أَبَاضَ وَابْيَضَ . . . وَأَبَاضَ الْكَلْبُ : ابْيَضَ وَيَسُ . وَبَاضَنِي فَلَانٌ فَهَيْئَتُهُ : مِنَ الْبَيَاضِ . كَتَبْتُ أَشَدَّ مِنْهُ بَيَاضًا . . . «وَابْيَضَتِ الْمَرَأَةُ وَأَبَاضَتْ : وَكَدَّتِ الْبَيْضَ وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ . وَبَيْضُ الشَّيْءِ : جَعَلَهُ بَيْضًا .

يقال: «فَتَجَبَلُ الْفَرَسُ» والتجبل بياض في قوائم الفرس أو في ثلاث منها أو في رجله قل أو كثر بعد أن يجاوز الأرصاغ ولا يجاوز الركبتين والعرقوبين.	1	ابن منظور (حجل) م 1 ص 576
وَتَحْطَبُ اللَّوْنُ خُطْبَةً وَهُوَ حِمْرَةٌ فِي كِدْرَةِ كَالْوَانِ الْقِمَارِيِّ وَحُمْرُ الْوَحْشِ.	1	الترسطي (خطب) ج 1 ص 464
وَقَدْ حَلَّكَ الشَّيْءُ يَحْلِكُ حُلُوكًا وَاحْلُوكُ مِثْلَهُ: اشْتَدَّ سَوَادُهُ.	1	ابن منظور (حللك) م 1 ص 702
احْمَرَّ الشَّيْءُ احْمِرًا إِذَا لَزِمَ لَوْنُهُ فَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ وَاحْمَرَّ بِحِمَاظٍ إِذَا كَانَ عَرْضًا حَدَثًا لَا يَبِيتُ كَقَوْلِكَ: جَعَلَ بِحِمَاظٍ تَارَةً وَيَصْفَارُ أُخْرَى.	1	ن م (حمر) م 1 ص 714
وَحَمَّرَ رَأْسَهُ إِذَا اسْوَدَّ بَعْدَ الْحُلِيِّ.	1	ن م (حمم) م 1 ص 728
خَضِبَ الشَّجَرُ يَخْضِبُ خَضُوبًا وَخَضِبَ وَخَضِبَ وَخَضِبَ وَخَضِبَ: اخْضَرَّ. وَخَضِبَ التَّخْلُ خَضِبًا: اخْضَرَّ طَلْعًا.	1	ن م (خضب) م 2 ص 846
اخْضَرَّ الشَّيْءُ اخْضِرَارًا وَاخْضَرَّ.	1	ابن منظور (خضر) م 2 ص 847
دَعَجَتِ الْعَيْنُ دَعَجًا وَدُعْجَةٌ: اشْتَدَّ سَوَادُهَا وَبَيَاضُهَا وَاتَّسَعَتْ فِيهِ دَعَجَاءُ. وَيَقَالُ: دَعَجَ الرَّجُلُ وَدَعَجَتِ الْمَرْأَةُ وَرَجُلٌ أَدْعَجَ اسْوَدَّ.	1	المعجم الوسيط (دعج) ج 1 ص 284
دَكَنَ يَدْكُنُ دَكْنًا وَادْكَنَ وَهُوَ أَدْكَنُ الدَّكْنِ وَالذُّكْنُ وَالذَّكْنَةُ: لَوْنُ الْأَدْكَنِ كَلَوْنِ الْخِزْرِ الَّذِي يَضْرِبُ إِلَى الْغَيَّرَةِ بَيْنَ الْحُمْرَةِ وَالسَّوَادِ.	1	ابن منظور (دكن) م 2 ص 1000
دَلَمَّ كَلًا... الْأَلَمُ: الشَّدِيدُ السَّوَادُ مِنَ الرِّجَالِ وَالْأَسْدِ وَالْحَمِيرِ وَالْجِلَالِ وَالصَّخْرِ...	1	ن م (دلم) م 2 ص 1006
زَرَقَتْ عَيْنُهُ بِالْكَسْرِ تَزْرُقُ زَرْقًا ابْنُ سَيِّدِهِ: الزَّرْقَةُ: الْبَيَاضُ حَيْثُمَا كَانَ وَالزَّرْقَةُ خُضْرَةٌ فِي سَوَادِ الْعَيْنِ وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَغَيَّرَ سَوَادُهَا بَيَاضًا «وَأَزْرَقَتْ عَيْنَهُ أَزْرَقَاتًا وَأَزْرَقَتْ عَيْنَهُ أَزْرِيقَاتًا».	1	ن م (زرق) م 3 ص 21
زَعْفَرُ الْقَرِيبِ: صِبْغُهُ بِالزَّهْرِ أَوَانٍ.	1	أ ب (زعفر) ص 270
سَمَرُ الْبَضْمِ وَسَمَرٌ أَبْضًا بِالْكَسْرِ وَاسْمَارٌ وَاسْمَارٌ يَسْمَارُ اسْمِيرَارًا فَهُوَ أَسْمَرُ وَيَعِيرُ اسْمَرُ: أَبْيَضَ إِلَى الشَّهْبَةِ.	1	ابن منظور (سمر) م 3 ص 199
«السَّمَرَةُ مِثْلَةُ بَيْنِ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ يَكُونُ ذَلِكَ فِي أَلْوَانِ النَّاسِ وَالْأَيْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا يَقْبَلُهَا إِلَّا أَنَّ الْأَدَمَةَ فِي الْإِيْلِ أَكْثَرُ.	1	ن م (سود) م 3 ص 232 أ ب (سود) ص 313
«سَوْدٌ وَسَادٌ اسْوَدَّ اسْوَادًا» «السَّوَادُ نَقِيشُ الْبَيَاضِ».	1	«وَأَسْوَدَتْ فَلَانَةٌ: وَلِدَتْ سَوَادًا».
شَكَبَ لَوْنُهُ وَجِسْمُهُ يَشْكَبُ وَيَشْكَبُ بِالضَّمِّ شُحُوبًا: تَغَيَّرَ مِنْ هَذَا أَوْ عَمِلَ أَوْ جَوَّعَ أَوْ سَفَرَ...	1	ابن منظور (شكب) م 3 ص 275 ابن فارس، للمعجم (شكب) م 2 ص 523
«وَيَقُولُونَ شَكَبَ أَبْضًا».	1	ابن منظور (شمت) م 3 ص 359
شَمَطَ شَمَطًا وَاشْمَطَ وَاشْمَاطًا وَهُوَ أَشْمَطُ وَالْجَمْعُ شُمُطٌ وَشُمُطَانٌ. «وَالشَّمَطُ فِي الشَّعْرِ اخْتِلَافُهُ بِلَوْنَيْنِ مِنْ سَوَادٍ وَبَيَاضٍ»	1	ن م (صحر) م 3 ص 411
وَاصْحَارَ الثَّيْتُ اصْحِرَارًا: اخْلَعَتْ فِيهِ حِمْرَةٌ لَيْسَتْ بِخَالِصَةٍ تَمُوجُ فَاصْفَرَّ لِيُقَالُ لَهُ اصْحَارًا. وَاصْحَارَ الشَّجَلُ: احْمَارًا وَقِيلَ: ابْيَضَّتْ أَوَائِلُهُ.	1	ن م (صفر) م 3 ص 448
وَقَدْ اصْفَرَ وَاصْفَارًا وَهُوَ أَصْفَرُ وَصَفَرُهُ غَيْرُهُ.	1	ن م (صهب) م 3 ص 85
صَهَبَ وَاصْهَبَ وَاصْهَابًا وَهُوَ أَصْهَبُ. وَقِيلَ: الْأَصْهَبُ مِنَ الشَّعْرِ الَّذِي يَخَالُطُ بَيَاضَهُ حِمْرَةٌ.	1	ن م (ضبح) م 3 ص 507
وَالضَّبْحُ لَوْنُهُ: تَغَيَّرَ إِلَى السَّوَادِ قَلِيلًا.	1	ن م (ظبر) م 4 ص 953
وَقَدْ غَيَّرَ وَغَيَّرَ اغْبِرَارًا وَهُوَ اغْبِرُّ. وَالْغَيَّرَةُ: اغْبِرَارُ اللَّوْنِ يَتَغَيَّرُ لَهُمْ وَنَحْوُهُ... وَالْغَيَّرَةُ لَوْنُ الْغَيَّرِ وَهُوَ شَبِيهُ الْغَبَارِ وَالْغَيَّرُ: اللَّتَبُّ لِلَوْنِ.	1	ن م (غبش) م 4 ص 954
يَقَالُ: غَبَشَ اللَّيْلُ وَأَغْبَشَ إِذَا أَظْلَمَ ظُلْمَةً يَخَالُطُهَا بَيَاضٌ.	1	ن م (غرب) م 4 ص 968
غَرَبَ غَرْبًا: اسْوَدَّ وَجْهَهُ مِنْ رِيحِ السَّمُومِ.	1	ن م (غرر) م 4 ص 972 أ ب (غرر) م 4 ص 448
«وَقَدْ غَرَّ وَجْهَهُ يَغَرُّ يَغَرُّ غَرَرًا وَغَرَّةً وَغَرَارَةً صَارَ ذَا غَرَّةٍ أَوْ أَبْيَضَ...» «وَالْغَرَّةُ بِالضَّمِّ: بَيَاضٌ فِي الْجَبْهَةِ وَفِي الصُّبْحِ: فِي جَبْهَةِ الْفَرَسِ. «فَرَسٌ أَغَرَّ وَغَرَّاهُ». يَقَالُ: تَغَرَّرَ الْفَرَسُ وَتَحْمَلُ.	1	

فَحْمٌ فُحْمًا وَسَفَرٌ فَاحِمٌ وَقَدْ فُحِمَ فُحُومَةٌ وَسَفَرٌ فَحِيمٌ : أسود .	1	ابن منظور (فحم) م 4 ص 105
"وَقَدْ قَتَمَ يَغْتَمُ قُتُومًا إِذَا ضَرَبَ إِلَى السَّوَادِ . "وقَمَ وجهه قُتُومًا : نَغِيرَ . . . وَقَدْ اقْتَمَأَ اقْتِمَاءً ."	1	ن م (قتم) م 5 ص 20
وَقَتَا الشَّيْءَ قَتُوءًا : احْمَرَّ .	1	الترقيطي ج 2 ص 90
كَبُرَ الْمَاءُ بِالْكَسْرِ يَكْبُرُ كَبْرًا فَهُوَ كَبِيرٌ وَكَثُرٌ . . . وَكَذَلِكَ تَكْبُرُ وَكَثُرَ غَيْرُهُ تَكْبِيرًا : جملة كثيرا والاسم الكثرة من الألوان من نحا نحو السَّوَادِ والغبرة .	1	ن م (كبر) م 5 ص 220
"وَقَدْ كَمَّتْ كَمَتًا وَكُمْتَهُ وَكَمَاتٌ « وَالْكَمِيتُ لَوْنٌ لَيْسَ بِأَشْفَرُ وَلَا أَدَمُّ . » (وَكذلك الكمييت من أسماء الحمر فيها حمرة وسواد ."	1	ابن منظور (كمت) م 5 ص 293
وَقَلَمَ ضَرَبَ النَّاقَةَ : تَغَيَّرَ لَوْنُهَا إِلَى سَوَادٍ .	1	الزمخشري ، أب (لم) ص 573
وَقَدْ لَبَّى لَبًى وَحَكَى سَبِيحُهُ لَبًى لَبًا إِذَا اسْوَدَّتْ شَفَتُهُ . . . وَظَلَّ أَلْبًى : كَلِيفَ اسْوَدَّ .	1	ابن منظور (لب) م 5 ص 400
لَهَقَ : أَيْضُ .	1	الفارابي ج 2 ص 247
وَمَتَمَ التَّبِيذَ : اشْتَدَّتْ حَمْرَتُهُ .	1	الترقيطي ج 4 ص 150
وَمَرَّةُ الشَّيْءِ مَرَّةً : أَيْضُ .	1	ن م ج 4 ص 206
وَمَهَقَ اللَّوْنُ مَهَقًا : اشْتَدَّ بَيَاضُهُ .	1	ن م ج 4 ص 204
وَنَصَعَ اللَّوْنُ نَصُوعًا وَنَصَاعَةً : أَيْضُ وَحَسَنٌ . . .	1	ن م ج 3 ص 130
"وَنَصَعُ لَوْنُهُ نَصُوعًا إِذَا اشْتَدَّ بَيَاضُهُ .	1	ابن منظور (نصم) م 6 ص 649
وَنَمَجَ اللَّوْنُ الْأَبْيَضَ نَمَجًا وَنُمُوجًا : خَفَضَ وَحَسَنَ .	1	الترقيطي ج 3 ص 161
وَنَمَرَ السَّحَابُ نَمْرًا اخْتَلَطَ بَيَاضُهُ بِسَوَادِهِ .	1	ن م ج 3 ص 228

الجدول (15) : أمثلة للأفعال الدالة على الزواجات :

"أَجَنَ الْمَاءُ أَجْنًا وَيَأْجَنُ أَجْنًا وَأَجُونًا . . . وَأَجَنَ يَأْجَنُ أَجْنًا فَهُوَ أَجْنٌ عَلَى فَعْلٍ وَأَجْنٌ بِفَسْمٍ الْجِيمُ مِنْهُ مَنْ تَعَلَّبَ إِذَا تَغَيَّرَ غَيْرَ آتِهِ شَرُوبٌ . وَخَصَّ تَعَلَّبَ بِهِ تَغَيَّرَ رَاحَتَهُ " (والأجن : الماء المتغير الطعم واللون ."	1	ابن منظور (أجن) م 1 ص 26
وَأَرْجَ الطَّيْبَ بِالْكَسْرِ أَرْجًا فَهُوَ أَرْجٌ : فَاحٍ	1	ن م (أرج) م 1 ص 44
وَأَسَبَ الْمَاءُ إِذَا أَنْفَنَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى شُرْبِهِ .	1	الضاحلي ص 118
يَبْخُرُ يَبْخَرًا وَهُوَ أَبْخَرُ وَهِيَ بَخْرَاءُ . وَأَبْخَرَهُ الشَّيْءُ : صَبَرَهُ أَبْخَرًا . وَيَبْخُرُ أَيُّ نَفْسٍ مِنْ يَبْخُرِ الْقَوْمِ الْخَبِيثِ .	1	ابن منظور (بخر) م 1 ص 168
وَتَقَلَّ الشَّيْءُ تَقَلًّا : تَغَيَّرَتْ رَاحَتُهُ . وَالتَّقَلُّ : تَرَكَ الطَّيْبُ .	1	ن م (تقل) م 1 ص 323
قَمَّ الذَّهْنُ : أَيِ أَنْفَنَ .	1	الفارابي ج 2 ص 254
تَمَطَّ اللَّحْمُ : أَنْفَنَ .	1	ن م ج 2 ص 299
تَبَنَّى اللَّحْمُ أَيِ : أَنْفَنَ .	1	ن م ج 2 ص 225
"جَوِيَ الْمَاءُ : وَمَنْ قِيلَ لِلْمَاءِ التَّغَيُّرُ الْمُتَغَيَّرُ جَوً . (والجوي : الماء المنق) وفي حديث يأجوج ومأجوج : فتَجَوَّى الْأَرْضَ مِنْ تَتْنِهِمْ"	1	ابن منظور (جوا) م 1 ص 239
"خَمِرَ الْفَرْسُ خَمْرًا فَهُوَ خَمِيرٌ : سَقَى مِنْ أَكْلِ الشَّعِيرِ وَقِيلَ : تَغَيَّرَتْ رَاحَتُهُ فِيهِ مِنْهُ " (والخمر داء يعترى الدابة من كثرة التعير فيتن فوه وقد سحر البروقون يَخْمُرُ خَمْرًا"	1	ن م (خمر) م 1 ص 716
"وَنَحَرَ (لِللَّحْمِ) : أَنْفَنَ .	1	الفارابي ج 2 ص 253
خَشِمَ اللَّحْمَ خَشْمًا وَخَشِمًا : تَغَيَّرَتْ رَاحَتُهُ .	1	ابن منظور (خشم) م 2 ص 83
وَتَخَلَّفَ قَمُهُ يَخْلَفُ خَلْفَةً وَخُلُوفًا . الْخَلْفَةُ بِالْكَسْرِ : تَغَيَّرَ رِيحُ الْقَمِ .	1	ابن منظور (خلف) م 2 ص 886
شَمَّ اللَّحْمَ شَأْمًا إِذَا تَغَيَّرَ رِيحُهُ وَهُوَ شَوَاءٌ أَوْ قَلِيلٌ أَوْ فِي الْقُدُورِ .	1	الضاحلي ص 117

1 « وَتَنَّى اللَّحْمَ لَفَةً فِي تَنَنٍّ عَلَى الْقَلْبِ عَنْ قُطْرِب » الفارابي ج 2 ص 253

وَحَنَزَ اللَّحْمَ : أَنْتَنَ .	1	الفارابي ج 2 ص 236
"عاشت الجيفة : أروحت" «والْحَنَزُ بِالْفَتْحِ مصدر . خاس الشيء يَحْنِزُ يَحْنِزُ : تحنسا : تغير وفسد وأنتن» .	1	ابن منظور (خيس) م 2 ص 928
"ذُفْرُ الْكَثَرِ يَذْفَرُ" «والذُّفْرُ بِالتَّحْرِيكِ وَالذُّفْرَةُ جَمِيعًا : شِدَّةُ ذِكَاةِ الرِّيحِ مِنْ طَيِّبٍ وَتَنْقُ وَيَخْصُصُ الْحَيَاتِي بِهِمَا رَائِحَةُ الْإِيطِينَ الْمَتْنِينَ» .	1	ن م (ذفر) م 2 ص 1069
أَرَاخَ اللَّحْمِ أَيِ أَنْتَنَ .	1	الجهوري (روح) ج 1 ص 368
زَنَنَ الذَّهْنَ وَالشَّيْءَ بِالْكَسْرِ يَزْنُ زَنْجًا فَتَغَيَّرَ رَائِحَتُهُ فَهُوَ زَنْجٌ .	1	ابن منظور (زنج) م 3 ص 51
وَسَجِسَ الْمَهْلُ : أَنْتَنَ مَاءُهُ وَأَجِنَ . وَسَجِسَ الْإِيطُ وَالْعَطْفُ كَذَلِكَ .	1	ن م (سجس) م 3 ص 100
وَسَطَمَتِ الرَّائِحَةُ سَطْعًا وَسَطَوْهَا : فَاحَتْ وَعَلَتْ وَارْتَفَعَتْ .	1	ن م (سطع) م 3 ص 144
وَسَخَ الذَّهْنُ وَالطَّعَامُ وَغَيْرُهُمَا سَخًا : تَغَيَّرَ لُغَةً فِي زَنْجٍ يَزْنُ إِذَا فَسَدَ وَتَغَيَّرَ رِيحُهُ .	1	ن م (سسخ) م 3 ص 215
سُنَّ الْمَاءِ فَهُوَ سَنُونُ أَيِ تَغَيَّرَ .	1	ن م (سن) م 3 ص 223
سَهَكَ سَهَاً : كَانَتْ رَائِحَتُهُ كَرِيحَةٍ . وَفُلَانٌ عَرِقَ فَاثْتَشَرَتْ مِنْهُ رَائِحَةُ كَرِيحَةٍ فَهُوَ سَهَكَ .	1	المعجم الوسيط (سهك) ج 1 ص 458
"وَصَلَ (الْجَمْعُ) وَأَصْلُهُ إِذَا تَغَيَّرَتْ رِيحُهُ وَهُوَ تَرَبُّدٌ .	1	التعالبي ص 117
"صَنِقَ صَنِقًا فَهُوَ صَنِقٌ وَأَصْنَعَةُ الْعَرِقِ" «الصَّنِقُ شِدَّةُ ذَفْرِ الْإِيطِ وَالْجَسَدِ» .	1	ابن منظور (صنيق) م 3 ص 484
أَصْنُ اللَّحْمِ : أَنْتَنَ وَالْمُسْنُ الَّذِي لَهُ مُنَانٌ . . . وَيُقَالُ لِلثَّيْسِ إِذَا هَاجَ : قَدْ أَصْنُ فَهُوَ مَصْنٌ وَصِنَانُهُ رِيحُهُ عِنْدَ هِجَابِهِ . وَالصَّنَانُ : ذُفْرُ الْإِيطِ . وَأَصْنٌ الرَّجُلُ : صَارَ لَهُ صِنَانٌ .	1	ن م (صنيق) م 3 ص 484
"وَضَاعَتِ الرَّائِحَةُ وَتَضَوَّعَتْ ، كَلَاهُمَا : نَفَحَتْ" «وَالضُّعُوعُ : تَضَوُّعُ الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ أَوْ نَفْحَتُهَا» . وَضَاعَ لِلْسَّكِّ وَتَضَوَّعَ وَتَضَوَّعَ أَيِ تَحَرَّكَ فَانْتَشَرَتْ رَائِحَتُهُ .	1	ن م (ضوع) م 3 ص 557
"ظَهَلُ الْمَاءِ أَيِ أَجِنٌ" .	1	الفارابي ج 2 ص 249
عَبَثَ الرَّائِحَةُ فِي الشَّيْءِ عِبْقًا وَعِبَاقَةً : بَقِيَ .	1	ابن منظور (عيق) م 4 ص 670
وَفَسَا يَفْسُو يَفْسُو وَفَسَادٌ .	1	ن م (فسا) م 4 ص 1196
وَفَاحَتْ رِيحُ الْمَسْكِ تَفَوُّحًا وَتَفِيحٌ فُوحًا وَلَفِيحًا وَفُؤُوحًا وَفَرَّحَانًا وَفِيحَانًا : انْتَشَرَتْ وَارْتَفَعَتْ . . . وَفَاحَ الطَّيِّبُ يَفُوحُ فُوحًا إِذَا تَضَوَّعَ .	1	ن م (فوح) م 4 ص 1142
وَفَاخَ الْمَسْكُ يَفُوحُ وَيَفِيحُ فَوْخَانًا سَطَعَ مِثْلَ فَاحٍ . . . وَفَاخَ الرَّجُلُ يَفُوحُ فَوْخًا وَأَفَاخَ يَفِيحُ : خَرَجَتْ مِنْهُ رِيحٌ .	1	ن م (فوخ) م 4 ص 1142
قَنِمَ الطَّعَامُ وَاللَّحْمُ وَالزَّيْتُ وَالذَّهْنُ وَالزُّطْبُ يَقْنَمُ قَنْمًا فَهُوَ قَنْمٌ . وَأَقْنَمَ : فَسَدَ وَتَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ .	1	ن م (قنم) م 5 ص 176
طَرِحَ السَّهَاءُ وَشَكُوهُ لَحَنَةً : مُتَنَّبَةٌ . وَلَحَنَتْ أَرْوَاحُ السَّوْدَانِ لَحْنًا .	1	الأمخشري ، أب (لحن) ص 562
وَنَاجَتْ الرَّائِحَةُ كَمَا يُقَالُ : عَجِبَتْ .	1	ن م (ناج) ص 611
نَنَنَ نَنْنًا وَتَنَنَ تَنَانًا وَأَنْتَنَ فَهُوَ مُنْتَنٌ . . .	1	ابن منظور (نن) م 6 ص 577
"نَشَمَ الْقَيْءُ نَشْمًا : تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ . وَنَشَمَ الطَّعَامُ : تَغَيَّرَ وَابْتَدَأَتْ فِيهِ رَائِحَةُ كَرِيحَةٍ" .	1	المعجم الوسيط (نشم) ج 1 ص 924 ابن منظور (نشم) م 6 ص 642
"وَنَشَمَ اللَّحْمُ تَنَشِيمًا : تَغَيَّرَ وَابْتَدَأَتْ فِيهِ رَائِحَةُ كَرِيحَةٍ وَقِيلَ : تَغَيَّرَتْ رِيحُهُ وَلَمْ يَلِغِ التَّنُّ" .	1	ن م (نفش) م 6 ص 683
وَنَشَمَ الطَّيِّبُ يَنْشَعُ نَشْعًا وَنَفُوحًا : أَرَجَ وَفَاحَ .	1	ن م (نفش) م 6 ص 77 التعالبي 118
"وَنَمَسَ الْمَوْكُ وَنَمَسَ إِذَا أَنْتَنَ" . وَنَمَسَ الْأَقْطُ فَهُوَ مَنَمَسٌ إِذَا أَنْتَنَ" .	1	الجهوري (وهت) ج 1 ص 270
وَأُوهِتَ اللَّحْمُ يُوهِتُ : أَنْتَنَ .	1	ابن منظور (يهت) م 6 ص 1020
وَأُيْهِتَ الْخِرَجُ يُوهِتُ وَكَذَلِكَ اللَّحْمُ : أَنْتَنَ .	1	

الجدول (16) أمثلة للأفعال المشتقة إلى حقل الأصوات :

1 - أصوات الحيوان الناطق مقسمة :

(أ) بحسب العضو الذي تصدر عنه نحو :

1	ابن منظور (احم) م 1 ص 27-27	أخ الزجل : ردّد التحنّح في حلقه وقيل : كأنّه توجّع مع تنحنّح ... وأخ الزجل يؤخّ أخا: شغل.
1	ن م (حشرج) م 1 ص 642	"وحشرج الصدر" والحشرجة : تردّد صوت النفس وهو الغرغرة في الصدر.
1	ن م (قلل) م 4 ص 157	وفي الحديث ونفسه تقلقل في صدره أي تتحرك بصوت شديد وأصله الحركة والاضطراب. والقلقلة شدة الضياح.
1	ن م (نمخ) م 6 ص 594	"وتنمخ الزجل". «والتمنحة صوت الجرع من الحلق». وقال بعض اللغويين: التمنحة أن يكرر قوله: نمخ نم مستروحا.
1	ن م (نخم) م 6 ص 604	"وتنخم الزجل: رمى بنخاعته". والنخاعة ما نقله الإنسان.
1	ن م (نخم) م 6 ص 605	"وتنخم الزجل ننخما وننخما وتنخم: دفع بشيء من صدره أوأنفه واسم ذلك النخاعة وهي النخاعة وتنخم أي نخم."
1	ن م (نعر) م 6 ص 669	وتعر الزجل ينعر وينعرنعيرا ونعارا : صاح وصوت يخيشومه

(ب) أو بحسب حالة المعاني النفسية نحو :

1	ابن منظور(أنت) م 1 ص 242	أنت (الزجل) : يأنث أنثا ونأث نثيثا بمعنى واحد.
1	ن م (أن) م 1 ص 118	أن الزجل يئن أنثا وأنت يأنث أنثا ونأث يئنث نثيثا بمعنى واحد.
1	أ ب (جار) ص 871	"وجار الداعي إلى الله : ضجّ ورفع صوته".
1	ابن منظور (زحر) م 3 ص 14	"زحر يزحر يزحّر زحيرا وزحارا وتزحر" «والزحير والزحار والزحارة إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة».
1	ن م (صرخ) م 3 ص 426	"صرخ يصرخ صراخا" «والصرخة: الصيحة الشديدة عند الفرع أو المصيبة» وقيل : الصراخ الصوت الشديد ما كان.
1	ن م (عول) م 4 ص 981	وأعول الزجل والمرأة وعولا: رفعا صوتهما بالبكاء والصياح.
1	انظر أنت وأن	ونأت
1	ن م (نحب) م 6 ص 593	ونحب ينحب بالكسر نحبيا والانتحاب مثله وانتحب انتحابا . «والنحب : البكاء بصوت طويل ومدا».
1	ن م (هزج) م 6 ص 802	وهزج : نفث... وهزج كهزج . والهزج من الأغاني وفيه ترتم. وقد هزج بالكسر وهزج.

(ج) وبحسب نوع الصوت :

-اختلاطا أو خفاه نحو :

1	ابن منظور (جلب) م 1 ص 476	تجلب القوم يجلبون ويجلبون وأجلبوا وجلبوا والجلب والجلبة الأصوات. وقيل : هو اختلاط الصوت.
1	ن م (خفت) م 2 ص 864	وخفت صوته يخفت: رفق.
1	ن م (دنن) م 2 ص 1020	"دنن دننة" «ططن ططنة»: بمعنى واحد. «والدننة أن تسمع من الزجل نغمة ولا تفهم ما يقول»
1	أ ب (رتم) ص 355	وترتم المعنى ورّتم ورتم: رجتم صوته.
1	ابن منظور (زعى) م 3 ص 26	وزعق دوابه : طردها مسرعا وقيل الزاعق الذي يسوق ويصيح بها صياحا شديدا ابن السكيت : م زعق بولائه زعقا أي يطردها مسرعا ويصيح في آثارها.
1	ن م (لجج) م 5 ص 344	التجت الأصوات: ارتفعت فاختلطت... وألجج القوم إذا صاحوا.

1 بعض الأفعال من نحو سعل ذكر في باب الادواء ذلك أنّ الحقول تتداخل.

1	ابن منظور (لفظ) م 5 ص 377	"وقد لَقَطُوا يَلْعَنُونَ نَعَطًا وَلَقَطًا... «وَاللَّغَطُ وَاللَّغَطُ : الأصوات الجلمة والجلمة لا تفهم»
1	ن م (نغم) م 6 ص 682	"نَغَمٌ يَنْغَمُ وَيَنْغَمُ : النَغَمُ : الكلام الخفي»
1	ن م (هتلم) م 6 ص 768	"هَتَلَمَ الرَّجُلَانِ : تَكَلَّمَا بِكَلَامٍ يَسْرَانَهُ عَنْ غَيْرِهِمَا»
1	ن م (هس) م 6 ص 806	هَسَّ يَهْسُ هَسًا : حَدَّثَ نَفْسَهُ . وَهَسَّ الْكَلَامَ : أَخْفَاهُ . وَهَسَّرَا الْحَدِيثَ هِسِيرًا . وَهَسَسُوا : أَخْفَوْهُ . وَالْهَيْسُ وَالْهَيْسُ : الْكَلَامُ الَّذِي لَا يَفْهَمُ .
1	ابن منظور (همل) م 6 ص 822	وَأَهْلَ الرَّجُلِ وَاسْتَهْلَ : رَفَعَ صَوْتَهُ... وَأَهْلَ الْحَرَمِ بِالْحَيْجِ يُهَلُّ إِهْلَالًا إِذَا لَبَّى وَرَفَعَ صَوْتَهُ .
1	ن م (همس) م 6 ص 829	"وفي الحديث : كَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ هَمَسَ . «وَالْهَمْسُ : الْكَلَامُ الْخَفِيُّ الْيَكَادُ فِيهِمْ» .

- أو حكاية أصوات أو أقوالا متداولة¹ على الألسنة فمن نحو:

1	ابن منظور(بهنخ) م 1 ص 167	"بَهِنْخَ الرَّجُلُ : قَالَ : بِنْخَ بِنْخَ" «بِنْخُ : كَلِمَةُ فُخْرٍ» .
1	ن م (بسم) م 1 ص 215	يَسْمَلُ الرَّجُلُ إِذَا كَتَبَ بِاسْمِ اللَّهِ بِسْمَلَةً .
1	ن م (همل) ص 823	وَحَمِلَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ : حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ .
1	السيوطي، المزهر ج 1 ص 483	وَحَمَلَهُ أَي قَالَ الْحَمْدَ لِلَّهِ .
1	ابن منظور (همل) م 6 ص 823	وَحَوَّلَ الرَّجُلُ وَحَوَّلَ إِذَا قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .
1	ن م (سبجل) م 3 ص 83	وَسَبَجَلَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ : سَبِجَعَانَ اللَّهِ .
1	ن م (قهقهه) م 5 ص 181	وَقَهَقَهُ : رَجَعَ فِي ضِحْكِهِ وَقِيلَ هُوَ اشْتَدَّ الضَّحْكُ .
1	ن م (كهكهه) م 5 ص 307	وَكَهَكَهَ : «وَالْكَهْكَهَةُ : حِكَايَةُ صَوْتِ الزَّمَرِ... وَالْكَهْكَهَةُ فِي الضَّحْكِ أَيْضًا .
1		وَلَبَّى .
1	ن م (همل) م 6 ص 828	وَهَلَّلَ الرَّجُلُ أَي قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَدْ هَمَلُ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

2-أصوات الحيوان الأعجم :

2-1-الأملية :

أ (إيلأ نحو :

1	ن م (حرق) م 1 ص 613	وَحَرَّقَ نَابَ الْبَعِيرِ يَحْرِقُ وَيَحْرِقُ حَرْقًا وَحَرِيقًا صَرْفَ بَنَابِهِ .
1	ن م (حن) م 1 ص 741	وَحَنَّتِ الْإِيلُ نَزَعَتْ إِلَى أَوْطَانِهَا أَوْ أَوْلَادِهَا وَالتَّاقَةُ حَنْ فِي أَثَرِ وَلَدِهَا حَنِينًا : تَطْرِبُ مَعَ صَوْتِهِ . وَقِيلَ : حَنِينُهَا نَزَاعُهَا بِصَوْتٍ وَيَغِيرُ صَوْتِ الْإَكْثَرِ أَنَّ الْحَنِينَ بِالصَّوْتِ ... وَحَنِينُهَا إِذَا اشْتَاقَتْ إِلَى وَلَدِهَا ...
1	ن م (رغا) م 2 ص 1193	رَغَا الْبَعِيرُ وَالتَّاقَةُ تَرْغُو رَغَاءً : صَوْتُ فَضِجَتْ .
1	ن م (زغد) م 3 ص 29	وَزَغَدَ الْبَعِيرُ يَزْغُدُ زَغْدًا : هَدَرَ هَدِيرًا كَأَنَّهُ يَعْصُرُهُ أَوْ يَقْلَعُهُ .
1	ن م (ضجير) م 3 ص 512	وَضَجِرَ الْبَعِيرُ : كَثُرَ رَغَاؤُهُ .
1	ن م (قلخ) م 5 ص 147	وَقَلَخَ الْبَعِيرُ هَدِيرَهُ يَقْلَعُهُ قَلْخًا ... : قَطَعَهُ .

(ب) أو دواب : خيلا وبغالاً وحميرا نحو :

1	ن م (سحجل) م 3 ص 110	"سَحَجَلَ الْبَغْلُ وَالْحِمَارُ يَسَحَجِلُ وَيَسَحِلُ وَسَحَالًا : نَهَقَ . «وَالسَّحِيلُ وَالسَّحَالُ بِالضَّمِّ : الصَّوْتُ الَّذِي يَدُورُ فِي صَدْرِ الْحِمَارِ» .
---	------------------------	---

1 والاسماء الدالة على حكاية الأقوال المتداولة كثيرة أوردتها الثعالبي في الفصل السابع من الباب العشرين من كتاب الثعالبي 206-207 والسيوطي في النوع الرابع والثلاثون : معرفة النحت (معرفته من اللوازم) من الجزء الأول من كتاب المزهر ص 384 و385 ولكننا لم نثر على أفعالها مستعملة دائما .

1	«وَشَحَجَ يَشْحَجُ وَيَشْحَجُ شَحِيجًا وَشَحَاجًا وَشَحَبَانًا وَشَحَاجًا وَشَحَجَ واستشجع». «والشحج والشحاج بالضم: صوت البغل وبعض أصوات الحمام».	1	ابن منظور (شحج) م 3 ص 270
1	«وَشَحَّرَ يَشْحَرُ شَحْرًا وَشَحِيرًا» و«شحير الفرس: صوته من فمه وقيل هو من الفرس بعد الصهيل شَحْرٌ» وقيل الشحر كالشحر».	1	ن م (شحر) م 3 ص 280
	الصحاح: شَحَّرَ الحمام يَشْحَرُ شَحِيرًا.		
1	«وَصَحَّرَ الحمار يَصْحَرُ صَحْرًا وَصَحَارًا» والصحير من صوت الحمير.	1	ن م (صح) م 3 ص 411
1	صهل الفرس يَصْهَلُ ويصهل صهيلًا.	1	ن م (صهل) م 3 ص 487
1	ونَهَقَ الحمار ينهق وينهق بالضم عن اللحياني نَهَقًا ونهيقًا ونهاقًا ونهاقًا: صوت.	1	ن م (نهق) م 3 ص 731

ج (أو من ذوات الظلف مثل:

1	«تَأْتَتْ تَنَاجُ تَأْجًا وَتَوَاجًا...: صاحت». «والتَّوَجَّحَ صَاحَ النَّعَمَ».	1	ابن منظور (تأج) م 1 ص 344
1	«وَقَدْ تَغَا يَغُو وَتَغَتْ تَغْوًا تَغَاءً: أي صاحت». «والتغاء صوت الشاة والمز وما شاكلها».	1	ن م (تغا) م 1 ص 361
1	«وَقَدْ خَارَ يَخُورُ خَوَارًا: صاح». «والخوار صوت الثور وما اشتد من صوت البقرة والعجل».	1	ن م (خور) م 2 ص 917
1	«نَبَّ التيس يَنْبُ نَبًّا وَنَبِيًا وَنَبَّابًا وَنَبَّبَ: صاح عند الهياج».	1	ن م (نپ) م 6 ص 562
1	وهب التيس يهب هبًا وهيبًا وهيبًا وهيبًا: هاج ونَبَّ للسفاد... وفي بعض الحديث: هبَّ التيس أي صاح للسفاد.	1	ن م (هب) م 6 ص 670
1	«وَيَتَرَّعُ الماعزة يَتَرَّعُ».	1	أب (يعر) م 715

د (وكلاهما أو قطعًا نحو:

1	«مَغَا الشَّوَرُ مَغْوًا وَمَغْوًا وَمَغَا: الأزهري: مَغَا الشَّوَرُ يَمُو وَمَغَا يَمُغُو لَوْنَانِ أَحْمَرُهُمَا يَقْرَبُ مِنَ الْأَخْرِ وَهُوَ أَرْفَعُ مِنَ الضَّنِيِّ».	1	ن م (مغا) م 5 ص 511
1	وإمهاء الشَّوَرُ يَمْوُ مَوًّا كَمَا: مامت الهرة ممو مثل مامت جموع وهو الضَّغَاءُ إذا صاحت.	1	ن م (موا) م 5 ص 546
1	«وَهَرَّ الْكَلْبُ إِلَيْهِ يَهَرُّ هَرِيرًا وَهَرَّةً. وَهَرِيرُ الْكَلْبِ: صوته وهو في النباح من قلة صبره على الكبد». فيقال: «هَرَّ الْكَلْبُ يَهَرُّ هَرِيرًا فَهُوَ هَارٌّ وَهَرَارٌ إِذَا نَبَحَ وَكَثُرَ عَنْ أَنْبَاهِهِ»	1	ن م (هر) م 6 ص 794
1	وَوَفَّقَ الْكَلْبُ: والوفقة: نباح الكلب عند الفرق».	1	ابن منظور (وفق) م 6 ص 970

2-2- أو الوحشية:

أ) حاشية أو قارئة نحو:

1	قَبِمَ الْخَنَزِيرُ إِذَا تَحَرَّ.	1	الفارابي ج 2 ص 212
1	وَتَرَبَّ الظَّبْيُ يَتَرَّبُ بِالْكَسْرِ فِي الْمُسْتَعْبَلِ تَرَبًّا وَتَرَبًّا وَإِذَا صَوَّتَ وَهُوَ صَوْتُ الذِّكْرِ مِنْهَا خَاصَّةً.	1	ابن منظور (ترب) م 6 ص 614

ب) أو لاحقة مثل:

1	زَارَ الْأَسَدُ الْفَتَحَ يَزِرُّ وَيَزَارُ زَارًا وَزَيْرًا: صاح وغضب.	1	ن م (زار) م 3 ص 3
1	وَسَهَفَ الذَّبَّ سَهْفًا: صاح.	1	ن م (سهف) م 3 ص 228
1	وَتَصَوَّرَ الذَّبَّ وَالْكَلْبَ وَالْأَسَدَ وَالتَّلْعَبَ: صاح عند الجموع.	1	ن م (صور) م 4 ص 557
1	عَوَى الْكَلْبُ وَالذَّبَّ يَمُوعِي... عَوَاءً...: لوى غَطْمَهُ ثُمَّ صَوَّتَ وَقِيلَ: مَدَّ صَوْتَهُ وَلَمْ يَفْصَحْ. وَاعْتَوَى كَمُوعِي... وَكَذَلِكَ الْأَسَدُ... وَعَوَتْ الْكِلَابُ وَالشِّبَاعُ تَمُوعِي عَوَاءً وَهُوَ صَوْتُ غَمْدَةٍ وَلَيْسَ بِنَبْحٍ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: عَوَى الْكَلْبُ وَالذَّبَّ وَابْنُ أَوَى يَمُوعِي عَوَاءً: صاح.	1	ن م (عوى) م 4 ص 936

1	ن م (لعم) م 5 ص 373 الثعالبي ص 210	"وتلعلع من الجوع والعطش تَصَوِّر. وتلعلع الكلب : دلع لسانه عطشا." وعَد الثعالبي : التلعلع والتصوِّر : صوت الذئب عند جوعه.
1	ابن منظور (نعت) م 6 ص 727	الأسد في زئيره يَنْهت بالكسر... والتهيت أيضا صوت الأسد...
1	أ ب (هم) ص 706	وهمهم الأسد.
1	ابن منظور (وعم) م 6 ص 952 الثعالبي ص 210	"ووعوع الكلب والذئب ووعوة ووعواها: عوى وصوت." قال الثعالبي : «المواء والوعوة للذئب».

2-3 - أو الطيور نحو :

1	المعجم الوسيط (زقق) ص 289 ابن منظور (زقق)م 3 ص 274	زَقَزَق الطائر زَقَزَقَةً وزَقَزَاقًا : صَوَّت . «والزَقَزَقَة حكاية صوت الطائر».
1	الشرقي ج 4 ص 483	زَقَا الطائر يَزِقُو وَيَزِي زَقَاءً : صاح
1	ابن منظور (عرد) م 4 ص 730	وَزَعَر النعامة زَمَارًا . وفي الصحاح: وَزَعَرَت النعامة تَزَمَّرُ زَمَارًا.
1	ن م (شجن) م 3 ص 274	وشجنت الحمامة تشجن شجونا: ناحت وغَزَّت.
1	ن م (صقم) م 3 ص 457	وقد صَقَم الذئب يصقم: أي صاح
1	ن م (عرر) م 4 ص 730	وعَرَّ الظَّيْمُ يَمُرُّ عَرَارًا وعَارٌّ يَمُرُّ مَعَارَةً وعَرَارًا وهو صوته : صاح... .
1	ن م (عقق) م 4 ص 845	وعقق الطائر بصوته: جاء وذهب.
1	ن م (فخت) م 4 ص 1059	وفخَّت الفاختة: صَوَّت
1	ن م (قرر) م 5 ص 53	"يقال: قَرَّت قَرًّا وقَريرا. فَإِنْ رَدَدْتَهُ قَلْتَ: قَرَرْتَ قَرْقَرَةً... ." «وقَرَّ الذَّجَاجَةُ صَوْتُهَا إِذَا قَطَعَتْ».
1	م و (قوق) ص 520 ن م (قيق) ص 523	قاقت الذَّجَاجَةُ قَوْقًا : صَوَّتت.
1	ابن عصفور ج 1 ص 324	واقفت الذَّجَاجَةُ قَيْقًا : صانَت.
1	ابن منظور (ثعب) م 6 ص 607	ولقَوَات الذَّجَاجَةِ.
1	ن م (نقض) م 6 ص 705	نَبَّ الغراب وغيره يَنْبَغ وَيَنْبَغ نَبًّا ونَبًّا ونَبًّا ونَبًّا ونَبًّا : صاح وصَوَّت. وهو صوته. وقيل : مَدَّ عُنُقَهُ وَحَرَّكَ رَأْسَهُ فِي صِيَاحِهِ.
1	ن م (نفض) م 6 ص 705	وَأَنْفَضَ الثَّقَابُ: أَي صَوَّت... . وكذلك الذجاجة.
1	ن م (هدد) م 6 ص 781	وقد هدد الطائر قرقرو.
1	م و (وكك) ص 680 ابن منظور (وكك) م 6 ص 977	ووكوك الحمام : هدد.
1		ووكوكه الحمام : هديرها.

2-4 - وأصوات الحشرات مثل² :

1	ابن منظور (زعب) م 3 ص 24	زَعَب النحل يَزَعِبُ زَعَبًا : صوت.
1	ن م (فحم) م 4 ص 1050	وفخَّت الأفي تَفْحُ وتَفْحُ فَمًا وفَحِبًا وهو صوتها من فيها.
1	ن م (ككشش) م 5 ص 261-262	كَشَّت الأفي تَكِشُّ تَكِشُّ كَشًّا وكَشِيشًا وهو صوت جلدتها إِذَا حَكَّتْ بعضه ببعض... . وقد كَشَّت تَكِشُّ وَكَشِيشًا مثله... وكَشَّ الشَّبَّ والوَزَلُ والصفد كَشَّ كَشِيشًا: صَوَّت وكَشَّ

3- وأصوات غير الحيوان نحو :

1	ابن منظور (يقق) م 1 ص 245	ياقِق الكوز بالهاء: أي صَوَّت. وبقية القدر: غلَّت.
1	ن م (شخب) م 3 ص 279	"شَخَب اللَّيْنُ يَشْخُب وَيَشْخُب وَيَشْخَبُ". «والشَّخْب: صوت اللين عند الحلب».

- 1 يستعمل هذا الفعل على سبيل الاستعارة لكل من الإنسان والديك. فيقال : نَعَب المُوَدَّن ونعب الديك (انظر في ذلك اللسان (نعب) م 668)
- 2 الأفعال الدَّالة على أصوات الحشرات كثيرة. ولكننا لم نذكرها لكن معظمها مشتركة مع غيرها من الأفعال الدَّالة على أصوات أخرى.

1	«والقيب: صوت الماء...» فقال ابن السكيت: مررت بالنهر وله قَيْبٌ أي جَرْيُهُ وقد قَسَبَ قَيْبٌ التهذيب: القيب: صوت الماء تحت ورق أو قماش... وسمعت قيب الماء وغيره أي صوته.	ابن منظور (قِيب) م 4 ص 83
1	والمعجمة صوت الحريق في القصب ونحوه. وقيل: هو حكاية صوت لهب النار إذا شَبَّتْ بالضرام... والمعجمة صوت الشجاء في الحرب. وقد معجموا	ن م (مع) م 5 ص 506
1	ونشئ الماء ينشئ نشأ ونشيشا ونشش: صَوَّت عند الغليان وكذلك ما سُمِع له كَيْتٌ كالنيد وما أشبهه... والحمر تنشئ إذا أخذت في الغليان... ونش اللحم نشأ ونشيشا: سُمِع له صوت على القلى أو في القدر. ونشيش اللحم: صوته إذا غلي. والقدر تنشئ إذا أخذت تغلي.	ن م (نشئ) م 6 ص 697
1	«وقد وسوس وسوسة ووسواسا بالكسر. والوسوسة والوسواس: الصَّوْت الخفي من ربح والوسواس: صوت الحلي». «والوسوسة والوسواس: حديث النفس. يقال: وسوست إليه نفسه وسوسة ووسواسا بكسر الواو».	ن م (وسس) م 6 ص 922

4 - أصوات مشتركة:

(أ) بين فصائل مختلفة من الحيوان نحو:

1	الجمجمة: صوت البرفون عند السَّعِير وقد جمجم. وقيل: الجمجمة والتجمجم عَرَّ الفرس حين يقصر في الصهيل ويستعين بَنَسِهِ. وقال الليث: الجمجمة صوت البرفون دون الصوت العالي. وصوت الفرس دون الصهيل. يقال: تجمجم تجمجما وتجمجم جمجمة... وجمجم الثور إذا تَبَّ وأراد التسفاد.	ابن منظور (جم) م 1 ص 729
1	وزمزم الأسد: صَوْتُ. وتزمزمت الإبل: هدرت.	ن م (زم) م 3 ص 48
1	«والشحيح والشحاج بالضم: صوت البغل وبعض أصوات الحمام. وقال ابن سيده: هو صوت البغل والحمار والغراب إذا أسرَّ». قال الأزهري: شحج البغل يشحج شحيجا والغراب يشحج شحجانا.	ن م (شحج) م 3 ص 276
1	وصأى الطائر والغرخ والفأر والحزير والسنور والكلب والفيل. يصأى صَيَا وصَيَا وصَيَا وتصأى: أي صاح وكذلك التزبوع.	ن م (صأى) م 3 ص 399
1	«وَصَبَّبَ يَصْبِبُ صَبْجًا». «والضَّبَب والضباب صوت الأرنب والذئب». وقيل: هو تَصَوُّر الأرنب عند أخذها.	ن م (ضغب) م 4 ص 536
1	«وَقَعَّعَ يَقْعُقُ قِعْعا وقِعْعا: نخر. وقِعَّعَ الخنزير يَقْعُقُ قِعْعا وقِعْعا كذلك... والقِعَّع: صوت يرده الفرس من متخذه إلى حلقه ولا يكاد يكون إلا من نَدَارٍ أو شيء يتقيه ويكرهه. ويقال لصوت الفيل: القِعْقِع والتَقْعُق. والقِعَّع: الصياح.	ن م (قع) م 5 ص 9
1	وتَقَّعَ الظِّلْمُ والذَّجاجة والحَجَلَة والرَّخْمَة والصفاد والعقرب تَقَّقُ نَقِيقًا. وتَقَّقَ: صَوْتُ. وتَقَّتْ الذَّجاجة وتَقَقَّتْ... وتَقَّ الضفدع وتَقَقَّتْ كذلك.	ن م (نقق) م 6 ص 709
1	هَبَّ التيس يَهَبُ هَبًا وهبًا وهبًا. وهب: هاج ونَبَّ للتفاد. ابن سيده: وهب الفعل في الإبل وغيرها يَهَبُ هَبًا وهبًا واعتب: أَرَادَ التفاد... وفي بعض الحديث: هَبَّ التيس: أي صاح للتفاد. وهبته: دعوته لينزو.	ن م (هب) م 6 ص 670

(ب) أو بين الحيوان وعناصر الطبيعة أو أشياء أخرى مثل:

1	وأَجَمَّت النار تَجَّجَ وتَوَجَّجَ أجيجا إذا سمعت صوت لهبها... وكذلك أَتَاجَت على الحفلة. وتَأَجَّجَتْ وقد أَجَجَهَا تَاجِجًا... وَأَجَّ الظلم يَتَجَّجُ وَيُوجَّجُ أَجَا وأَجِجًا: سُمِعَ حفيفه في عدوه... وَأَجَّ الرَّجُلُ يَتَجَّجُ أَجِجًا: صَوْتُ	ن م (أجج) م 1 ص 23
---	---	--------------------

1 إنَّ الاتِّصَارَ على معجم واحد في تجميع معاني الأفعال الدالة على الأصوات موقع في الخطأ. فلو اعتمدنا أساس البلاغة مثلا في نحو أَرَا غَطَوْتَ وَرَقَتَ وَرَقَرَفَ وَكَتَ وَكَشَ وَهَبَ وَهَدَرَ لَجَلْنَا مَا مِنْ أَصْوَاتِ الْأَيْلِ. والحقيقة غير ذلك. فمثل هذه الأفعال من المشترك. لذلك عمدنا إلى التنوع في للمعجم المتعمدة في البحث عن معاني الوحدات.

1	أَطَّ الرَّجُلُ وَالتَّنَعُّ بِطَّ أَمَّا وَأَطِيطَا : صَوْتٌ. وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ أَشْبَهَ صَوْتِ الرَّجُلِ الْجَدِيدِ... وَأَطَّتِ الْإِثْلُ تَبَطَّ أَطِيطَا: أَتَتْ تَبَا أَوْ حَتِينَا أَوْ رَزَمَةً.	1	ابن منظور (أطط) م 1 ص 71
1	وَأَعَفَّ يَحْفَ حَفِيفًا وَحَفَفَ. وَحَفَّ الْحَقْلُ يَحْفُ: طَارَ. وَالْحَفِيفُ: صَوْتُ جَنَاحِهِ. وَالْأَثْنَى مِنَ الْأَسَاوِدِ يَحْفُ حَفِيفًا: وَهُوَ صَوْتُ جَلْدِهَا إِذَا دَلَكْتَ بَعْضَهُ بَعْضًا. وَحَفِيفُ الرِّيحِ: صَوْنُهَا فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ... وَحَفَّ الْفَرَسُ يَحْفُ حَفِيفًا وَأَحْفَفْتُهُ أَنَا إِذَا حَمَلْتُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ حَفِيفٌ وَهُوَ دَوْنِي جَرِيهِ. وَكَذَلِكَ حَفِيفُ جَنَاحِ الطَّائِرِ. وَالْحَفِيفُ: صَوْتُ اخْتِفَافِ الْإِثْلِ... وَحَفَّ الْغَيْثُ إِذَا اشْتَدَّتْ غَيْثَتُهُ حَتَّى تَسْمَعَ لَهُ حَفِيفًا...	1	ن م (حفف) م 1 ص 674 و 675
1	وَأَرْزَمَتِ الشَّاةُ عَلَى وَلَدِهَا: حَتَّتْ. وَأَرْزَمَتِ النَّاقَةُ إِزْرَامًا وَهُوَ صَوْتُ تَخْرِجِهِ مِنْ حَلْقِهَا لِانْفِتَاحِ بِهِ فَاهَا. وَفِي الْحَلِيتِ أَنْ نَاقَتَهُ تَلْحَلِحُتِ وَأَرْزَمَتِ: أَيِ صَوْتَتْ... وَأَرْزَمَ الرَّعْدُ: اشْتَدَّ صَوْتُهُ وَقِيلَ هُوَ صَوْتُ غَيْرٍ شَدِيدٍ وَأَصْلُهُ مِنْ إِزْرَامِ النَّاقَةِ... وَرَزَمَةُ السَّيَاحِ أَصْوَاتُهَا... وَأَرْزَمَتِ الرَّيْحُ فِي جَوْفِهِ كَذَلِكَ.	1	ابن منظور (رزم) م 2 ص 1161
1	وَأَرْنَتِ الْقَوْسَ لِي إِتْبَاضِهَا وَالْمَرْأَةَ فِي مَنَاحِهَا وَاللَّهُ فِي خُرُوبِهِ... وَأَرْنَتِ الْمَرْأَةُ تَرْنٌ وَرَنْتُ تَرْنٌ.	1	ن م (ر ن ن) م 2 ص 1285
1	"وَضِيحُ الْأَرْبَابِ وَالْأَسْوَدِ مِنَ الْحَيَاتِ وَالْيَوْمِ وَالصُّدَى وَالْتَعْلَبُ وَالْقَوْسُ يَضِيحُ ضِيَا حَا صَوْتٌ وَضِيحٌ يَضِيحُ ضَبْحًا وَضَبْحًا: نَيْحُ وَالضَّبَّاحِ: الضَّحِيلُ. وَضَبِحتُ الْحَيْلُ فِي عَدُوِّهَا تَضِيحُ ضَبْحًا: أَسَمِعْتُ مِنْ أَلْوَاهِهَا صَوْتًا لَيْسَ بِضَبِيلٍ وَلَا حَمْحَمَةٍ. وَقِيلَ: تَضِيحُ تَنْعَمُ وَهُوَ صَوْتُ أَنْفَاسِهَا إِذَا هَلَوَتْ... " وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا ضَبِحتُ دَابَّةً قَطُّ إِلَّا كَلْبٌ أَوْ فَرَسٌ.	1	ن م (ضبيع) م 3 ص 507

ج (و بين الإنسان والحيوان) فصيلة منه أو مجموعة فصائل (مثل :

1	وَيَبِيخُ الرَّجُلُ قَالَ: بَخَ بَخَ... وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلشَّيْءِ مُلَحْشَةً: يَبَخُ يَبَخُ... وَالْبَخِ الشَّرِي مِنَ الرَّجَالِ. قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: مَعْنَى يَبَخُ يَبَخُ تَعْظِيمُ الْأَمْرِ وَتَضْعِيفُهُ... وَيَبِيخَةُ الْبَحْرِ وَيَبِيخَانُهُ: هَدِيرٌ يَمْلَأُ بِهِ نَشْقَشَقَتُهُ... يَقَالُ: يَبِيخُ الْبَحِيرُ إِذَا هَدَرَ... وَيَبِيخُ لِحْمِهِ: صَوْتُ مِنَ الْهَزْلِ.	1	ن م (بخخ) م 1 ص 167
1	جَارُ يَجَارُ جَارًا وَجُؤَارًا: رَفَعَ صَوْتَهُ مَعَ تَضَرُّعٍ وَاسْتِغَاثَةٍ... وَجَارُ الرَّجُلِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا تَضَرَّعَ بِالْهَدَاءِ... وَجَارُ الْقَوْمِ جُؤَارًا وَهُوَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْهَدَاءِ مُتَضَرِّعِينَ. قَالَ: وَجَارَ بِالْهَدَاءِ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ... جَارُ الثَّوْرِ وَالْبَقَرَةِ يَجَارُ جُؤَارًا: صَاحَ وَخَارَ يَخُورُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ: رَفَعَا صَوْتَهُمَا.	1	ابن منظور (جار) م 1 ص 390
1	وَأَجْرَسَ: عَلَا صَوْتُهُ وَأَجْرَسَ الطَّائِرُ إِذْ سَمِعْتَ صَوْتَ مَرَّةٍ... وَقِيلَ: جَجْرَسَ الطَّائِرُ وَأَجْرَسَ: صَوْتُ... وَأَجْرَسَ الْحَادِي إِذَا حَادَا لِلْإِثْلِ. وَجَرَسَتْ وَتَمَرَسَتْ أَيِ تَكَلَّمَتْ بِشَيْءٍ وَتَنَقَّصَتْ بِهِ. وَأَجْرَسَ الْحَيُّ: سَمِعْتَ جَرَسَهُ.	1	ن م (جرس) م 1 ص 440
1	تَزَعَمَ الْجَمَلُ: رَدَّمَ رِفَاهَهُ فِي لَهَازِهِ. هَذَا الْأَوَّلُ ثُمَّ كَثُرَ فَقَالُوا: تَزَعَمَ الرَّجُلُ إِذَا تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ الْمَغْضَبُ مَعَ تَغَضُّبٍ... وَتَزَعَمَتِ النَّاقَةُ... وَتَزَعَمَ الْفَصِيلُ: حَنَ حَتِينًا خَفِيفًا.	1	ن م (زعم) م 3 ص 30-31
1	وَزَمَجَرُ الرَّجُلِ: سَمِعَ فِي صَوْتِهِ غَلْظَ وَجَفَاءً... وَزَمَجَرَةُ الْأَسَدِ: زَيْرُهُ يَرُدُّهُ فِي نَحْرِهِ وَلَا يَفْصَحُ.	1	ن م (زمر) م 3 ص 43
1	"شَخِرَ شَخِيرًا وَشَخِيرًا... وَشَخِرَ الْحِمَارُ يَشْخِرُ بِالْكَسْرِ شَخِيرًا." الشَّخِيرُ صَوْتُ مِنَ الْخَلْقِ وَقِيلَ: مِنَ الْأَنْفِ. وَقِيلَ مِنَ الْقَمِ دُونَ الْأَنْفِ. وَشَخِيرَ الْفَرَسُ: صَوْتُهُ مِنْ فَمِهِ. وَقِيلَ هُوَ مِنَ الْفَرَسِ بَعْدَ الصَّبِيلِ.	1	ن م (شخر) م 3 ص 280
1	وَصَدَحَ الرَّجُلُ يَصْدَحُ صَدْحًا وَصَدَحَا وَهُوَ صَدْحٌ وَصَدُوحٌ وَصِيدَحٌ: دَفَعَ صَوْتَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ... وَصَدَحَ الْحِمَارُ وَهُوَ صَدُوحٌ: صَوْتُ. وَصَدَحَ الطَّائِرُ وَالْفَرَابُ وَالذِّكُّ يَصْدَحُ صَدْحًا وَصَدْحًا: صَاحَ.	1	ن م (صدح) م 3 ص 415

ابن منظور (صفر) م 3 ص 449	1	"وَصَفَّرَ يَصْفِرُ صَفِيرًا وَصَفَّرَ بِالْحَمَارِ وَصَفَّرَ: دَعَاهُ إِلَى الْمَاءِ... وَالصَّغِيرُ مِنَ الصَّوْتِ بِالذُّوَابِ إِذَا سَقَتِ" «وَصَفَّرَ الطَّائِرُ يَصْفِرُ صَفِيرًا أَيْ مَكَأَ.
ن م (صبح) م 3 ص 498	1	صاح بصيحة صبيحة وصباحا بالضم وصباحا بالتحريك. وصبح : صوت بأقصى طاقته يكون ذلك في الناس وغيرهم.
ن م (ضجيج) م 4 ص 511-512	1	وضج يضج ضججا وضجيجا وضجاجا وضجاجا... : صاح والاسم الضجفة. وضج البحر ضجيجا وضج القوم ضجاجا. قال : وضج القوم يضجون ضجيجا : فرغوا من شيء وعلبوا، وأضجوا أضجاجا إذا صاحوا ففجلوا... «... ضج إذا صاح مستغيثا...»
ن م (ضغا) م 4 ص 539	1	وضغا الضغب والضبور والضلب يضغرو ضغوا وضغاة: صوت وصاح وكذلك الكلب والحية ثم كثر حتى قيل للإنسان إذا ضرب فاستغاث.
ن م (ضوع) م 3 ص 557	1	انضاع الغرغ أي تضور وتضرع. وضاع (الصبي) يضوع وتضرع : تضور في البكاء وقد غلب على بكاء الصبي.
ن م (قب) م 4 ص 8	1	قَبَّ القوم يَقْبِرُونَ قَبًّا : صَحَبُوا فِي خُصُومَةٍ أَوْ تَمَارٍ. وَقَبَّ الْأَسَدُ وَالْفَحْلُ يَقْبُ قَبًّا وَقَبِيًّا : إِذَا سَمِعَتْ قُتْمَةً أَنْيَابَهُ...
ن م (كهه) م 5 ص 307	1	"والكهكة ترميد البعير هليره وكهكه الأسد في زفيره كذلك... والكهكة في الضحك أيضا.
ن م (لقط) م 5 ص 377	1	وقد لَقَطُوا يَلْقَطُونَ لَقْطًا وَلَقَطًا وَلَقَاطًا وَلَقَاطًا وَالنَّطَاوُ وَالنَّطَاوُ وَالنَّطَاوُ. وَلَقَطَ الْقَطَا وَالْحَمَامَ بِصَوْتِهِ يَلْقَطُ لَقْطًا وَلَنْيَطًا وَلَنْيَطًا.
ابن منظور (مكأ) م 5 ص 517	1	مكأ الإنسان يَمَكُو مَكْوًا وَمَكَا : صَفَّرَ بِهِ... وَمَكَتْ إِسْتَه تَمَكُّو مَكَا: لَفِخَتْ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا وَهِيَ مَكْشُوفَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ إِسْتِ الثَّابَةِ... وَيَكُونُ الْمَكُو لِلطَّائِرِ وَالْحَيَّةِ.
ن م (نأج) م 6 ص 559	1	نَاجَ الْبُومُ يَنَاجُ نَاجًا: صَاحَ وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ وَهُوَ أَحْزَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الدَّعَاءِ وَأَصْرَعُهُ وَأَخْسَعُهُ... وَنَاجَ الثَّوْرُ يَنْتَجِ نَاجًا وَنُؤْجًا : صَاحَ.
ن م (نيج) م 6 ص 564	1	"وقد نيج ينيج نيججا... ورجل نياج : شديد الصوت جأ في الكلام... ونياج الكلب ونييجه ونبيجه لغة في النباح.
ن م (نيج) م 6 ص 565	1	نيج الكلب والظبي والنيس والحية ينيج نيجا ونييجا ونياحا بالضم ونياحا بالكسر ونُيُوحًا ونيَاحًا... ورجل نياج : شديد الصوت وقد حكيت بالميم وقد نيج نيجا ونييجا، ونيح الهدمد ينيح نياحا: أَسَنَّ فَعَلَّظَ صَوْتَهُ.
ن م (نيم) م 6 ص 599	1	"تَحَمُّ يَنْحِمُ بِالْكَسْرِ نَحْمًا... «النَّحِيمُ : الزَّحِيرُ وَالتَّحْنُحُ».
ن م (نيم) م 6 ص 599	1	والنحيم صوت الفهد ونحم القهد يَنحِمُ نَحِيمًا وَنَحْوَهُ مِنَ السَّيَاحِ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ النَّحِيمُ وَهُوَ صَوْتٌ شَدِيدٌ وَتَحَمُّ الْكَسَوَاتُ وَالْعَامِلُ يَنْحِمُ وَيَنْحِمُ نَحِيمًا إِذَا اسْتَرَحَّ إِلَى شَيْءٍ آتَيْنِ يَخْرُجُهُ مِنْ صِلْوِهِ.
ن م (نخر) م 6 ص 602	1	نخر الإنسان والحمار والغرس بأفقه ينخر وينخر نخرًا: مَدَّ الصَّوْتِ وَالنَّفْسَ فِي خِيشَمِهِ.
ن م (نخب) م 6 ص 604	1	يقال: أُنْخِفَ الرَّجُلُ : كَثُرَ صَوْتُ نَخْفِهِ وَهُوَ مِثْلُ الْخَنْثَنِ مِنَ الْأَنْفِ. وَنَخَفَتِ الْعِزَّةُ تَنْخَفُ تَنْخَفًا وَهُوَ نَحْوُ نَفْخِ الْهَرَّةِ وَقِيلَ هُوَ شَيْءٌ بِالْخَطْلَسِ.
ابن منظور (نهم) م 6 ص 738	1	نَهَمَ يَنْهَمُ لُغَةً فِي تَحَمُّ يَنْحِمُ : أَيْ زَحَرَ. وَالنَّهْمُ وَالزَّهْمُ : صَوْتٌ وَتَوَعَّدَ وَزَجَرَ. وَقَدْ نَهَمَ بَنُو نَهْمَةٍ الرَّجُلُ وَالْأَسَدُ : نَامَتَهُمَا... وَقَالَ بَعْضُهُمْ : نَهْمَةُ الْأَسَدِ بَدَلٌ مِنْ نَامَتِهِ... يَقَالُ نَهَمَ يَنْهَمُ نَهِيمًا... يَقَالُ نَهَمَ الْفِيلُ يَنْهَمُ نَهِيمًا وَنَهِيمًا... وَنَهَمَ الْإِبِلُ يَنْهَمَانِ إِذَا زَجَرَهَا لَتَجِدَ فِي سِيرِهَا.
ن م (نوح) م 6 ص 738	1	"وناحت المرأة تنوح نوحا ونواحا ونياحا ونياحة ونياحة وناحت وناحت عليه. واستباح الرجل : بكى حتى استبكى غيره. واستباح الذئب : عرى فأندت له الذئاب... ونوح الحمامة ما تبليه من سجعها على شكل النوح.

« وهتفت الحمامة هتفا : ناحت . ويقال : هتفت... » وسمعت هاتفا يهتف إذا كنت تسمع الصوت ولا تبصر أحدا .	1	ابن منظور (هتف) م 6 ص 768
« وهذر الغلام وهذل إذا صوّت » الهدل صوت الحمام وخَصَّ بعضهم به وحشيتها كالذبّاسي والقماري ونحوها . هذل القمري ... وهذّلت الحمامة تهْدِل هذِلا . »	1	الزمخشري ، أب (هذل) ص 784
وولولت المرأة : دعت بالويل وأولت ... وولولت الفرس صوّت .	1	ابن منظور (ولول) م 6 ص 984

د (بين الإنسان وأشياء أخرى نحو .

غرغرت اللحم على النار إذا صليته فسمعت له نثيشا ... والغرغرة صوت القدر إذا غلت وقد غرغرت ... والغرغرة : حكاية صوت الراعي ونحوه . يقال : الراعي يغرغر بصوته أي يردده في حلقه . ويتغرغر صوته في حلقه أي يتردد .	1	ابن منظور (غرر) م 4 ص 975
وخوخ الثوب : صوّت . ووخوخ البقر : زجرها وكذلك وخوخ بها ... ووخوخ الزجل من البرد : إذا ردد نفسه في حلقه حتى تسمع له صوتا .	1	ن م (وخخ) م 6 ص 886

هـ (وبين عناصر الطبيعة وأشياء أخرى نحو :

أزت القدر تَوَزَّ وتَزَّ أزا وأزينا وأزانا وأتزت إذا اشتد غليانها . وقيل : هو غليان ليس بالشديد ... والأزيز : صوت الرعد من بعيد ، أزت السحابة تَزَّ أزا وأزينا ...	1	ن م (أزز) م 1 ص 55
--	---	----------------------

و (وبين الإنسان والحيوان وأشياء أخرى نحو :

يقال للماء إذا جرى جريا شديدا : خز يخز ... وخير الماء : صوته ... وخز الزجل في نومه : فظ . وكذلك الهرة والثَّير ... يقال : خز عند التزم وخخر خخر بمعنى همزة خورور : كثيرة الخورير في نومها ... والخخرخرة : صوت الثمر في نومه ، يخخرخر خرخرة ويخخر خريرا ... وخز الحجر يخز خُرُورا : صوّت في انحلال يفسد الحاء .	1	ابن منظور (خور) م 2 ص 810
وسجع يسجع سجعاً وسجع يسجعا : تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن ... وسجع الحمام يسجع سجعاً : هذل على جهة واحدة ... تقول العرب : سجعت الحمامة إذا دعت وطربت في صوتها وسجعت الناقة سجعاً : مدّت حينها على جهة واحدة وسجعت القوس كذلك .	1	ن م (سجع) م 3 ص 101
إذا سمعت صوت الصرير غير مكوّن قلت : صرّ وصلّ . فإذا أردت أن الصوت تكرر قلت : قد صلصل وصرصر ... وصرصر الطائر : صوّت وخَصَّ بعضهم به البازي والصفر ... يقال : صرّ المصفر يصرّ إذا صاح وصرّ الجندب يصرّ صريرا وصرّ الباب يصرّ وكل صوت شبه ذلك فهو صرير إذا امتد ... وصرصر الأخطب صرصرة ... وصرّ للحمل يصرّ صريرا والصقر يصرصر صرصرة . وصرّت أذنّي صريرا إذا سمعت لها دويّا . وصر الغلم والباب يصرّ صريرا أي صوّت .	1	ن م (صرر) م 3 ص 428
طنّ يطنّ طنا وطنيا « والطنّين صوت الأذن والطنّ والذبّاب والجبل ونحو ذلك » والبطّة تطنّ إذا صوّتت وأطننت الطست فطنت . والطنطنة : صوت الطيور وضرب العود ذي الأوتار وقد تستعمل في اللباب وغيره . وطينّ اللباب صوته . ويقال ططنن طنطنة ودننن دنلته بمعنى واحد . وطنّ اللباب إذا ترحّج فسمعت لطيراته صوتا .	1	ن م (ططن) م 4 ص 618
وعجّ يعجّ عجا وعجيجا وضعج يضعج : رفع صوته وصاح وقيله في التهذيب فقال : بالدعاء والاستغاثة ... وعجيج : صوت . والجبر يعج في هديره عجا وعجيجا : يصوّت . وعجيج : يردد عجيجه ويكرره ... ونهر عَجَاج : تسمع لمانه عجيجا أي صوتا كأنه يعج من كثرة وصوت تدفقه .	1	ن م (عجعج) م 4 ص 688 - 689
وغرّد الطائر فهو غرد ... وغرّد الإنسان رفع صوته وطرب وكذلك الحمامة والمكاء والذئب والذباب . وغرّدت القوس : صوّت .	1	ابن منظور (غرد) م 4 ص 970

ن م (غطط) م 4 ص 998	1	وغطّ في نومه يغطّ غطيلاً: نَحَرَ وغطّ البعير يغطّ غطيلاً: أي هدر في الشّقشة... وغطّ الفهد والتمر والحباري: صوت واللفظة: حكاية صوت القدر في الغليان وما أشبهها. وقيل: هو اشتداد غليانها... وفي حديث جابر: إن برمتنا لتغطّ أي تغلي ويسمع غطيلاًها. وغطط البحر: غلت أمواجه.
ن م (كت) م 5 ص 218	1	وكتّ القدر والجرة ونحوهما كتّ كتناً: إذا غلب... وكتّ التيد وغيره كتاً وكتناً: ابتداء غليانه قبل أن يندد. وكتّ البكر يكتّ كتاً وكتناً: إذا صاح صياحاً لئناً... وكتّ الرجل من الغضب.
ن م (نام) م 6 ص 560	1	ونام الرجل يشم وينام نتيماً وهو كالأثين وقيل: هو كالزحير وقيل: الصوت الضعيف الخفيّ أتى كان. ونام الأسد يشم نتيماً وهو دون الزئير وسمعت نيم الأسد. قال ابن الأعرابي: نام الطير ينيّم وأصله في الأسد. والنيّم: صوت اليوم. ونامت القوس نتيماً.
ن م (نشج) م 6 ص 634	1	ونشج الباكي يشنجّ نشجاً ونشجاً إذا غصّ بالبكاء في حلقه من غير انتحاب... والقدر تشنج عند الغليان... والحمار ينشج نشجياً عند الفزع... وكذلك نشج الزق... والقدر إذا غلى ما فيه حتى يُسمع له صوت. والصفندم ينشج إذا ردد نفضته.
ن م (هدر) م 6 ص 782	1	وهدر البعير يهدرهدراً وهديرأوهديراً: صوت في غير شقشة وكذلك الحمام يهدر. والجرة تهدر هديراً وتهلداً

جدول (17) : أمثلة أخرى لأفعال الجعل الضري التي تقتضي ثلاثة محلات فاعلا ومفعولين لا يمكن الاستغناء عن ثانيهما

ثم أتبعوهم أباً بكر وقومه	3	
أكلها الله ولدها	3	
(وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَهُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِهِمْ)	3	49 الحجرات 7
لم أحذرَك منه	3	الجاحظ رسالة الجوارى ص 124
(لِأَذِلَّجَتْهُمْ بَنَاتُ تَحْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)	3	3 آل عمران 195
و قول الشاعر : وَحَبَّرْتُمْنِي أَنْ تَبِيَّةً مَنَزَلٌ لِلنَّاسِ إِذَا مَا الصَّبُّ أَلْقَى الْمَرَسِي	3	
و أذله عما كان يحب	3	
أرته أنها نائمة	3	رج 1 ص 166
وأشفيتك العسل وغيره : جعلته لك شفاء	3	الشرقي ص 860
وأصدقك القول	3	
وأصفيك الشيء : جعلته لك خالصاً	3	ن م 2 ص 400
وأضربت زيدا عمراً	3	شرح الكافية ص 65
وأضرب الرجل الفحل الثاقبة	3	الجوهري (ضرب) ص 168
وقد أظهرت لك الحق	3	ألف ليلة وليلة ص 240
يحجل الله للناس الشر استعجالهم للخير	3	ابن منظور (عجل) م 4 ص 694

فمرّتهم أتهم عندي	3	الهملاني ص 214
و أتهمه الأمر وفهمه إياه : جعله يفهمه	3	ابن منظور (فهم) م 4 ص 1141
و أقطع فلانا نهراً : جاوز به نهراً	3	
و (إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لَعِيفَر لَنَا غَطَابَاتَانِ وَمَا أَكْثَرُ هُنَّتَا عَلَيْهِ مِنَ الشَّحْرِ)	3	20 طه 78
(وَكَوَّ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ)	3	49 الحجرات 7

دور الفعل في بنية الجملة

و كسبت الزجل مالا فكسبه	3	الجوهري (كسب) ج 1 ص 210
و كفتف الزجل عن الشيء فكف يتعدى و لا يتعدى	3	ابن منظور (كفف) م 5 ص 277
و ألبستها ثيابها	3	
و أمضيه الود و أمضيه له : أخلصه	3	ن م (محض) م 5 ص 277
و قد أملكك فلانا فلانة إذا زوجها منه	3	الجوهري (ملك) ج 1 ص 254
و ملك عليهم رجلا من ثقاته	3	
و ماته إياه	3	ابن منظور (مات) م 5 ص 539
إني أمتى بلغائك قبل أن يخلق الله الدنيا بأربعة آلاف سنة	3	المعري، ر غ ص 279
و أنزل الله سكينته على رسول الله	3	الجاحظ، ك ع ص 342
و أنزلني طول النوى دار غربة	3	
و * أنشدت عني هذا البيت يرفع الماء *	3	المعري، ر غ ص 254
و*أنكحك أقدمهم سلما وأكثرهم علما وأعظمهم حلما*	3	ك ع ص 290
و * لقد هيئتهم هلي ما كان ساكنا *	3	القالبي ج 2 ص 48
و أودعت (تلك البيعة) (القلوب) السلامة	3	الجاحظ، ك ع ص 198
و أستودعكما الله و المسيح	3	الحكيم ص 106
و* فقد أوردنا أنفسنا موارد نرغب إلى الله أن يصدلنا عنها وهو راض *	3	القالبي ج 2 ص 92

الجدول (18) : أمثلة للأفعال المتمية إلى حقل الجعل المعجمي المقترضية محلين والدالة بجذورها على المفعول المحذوف في البنية قبل المعجمية :

و تأخى فلانا : اتخذه أخا	2	السرقي ج 1 ص 9
و أصل الشيء : جعل له أصلا ثابتا بيني عليه	2	م و (أصل) ص 16
و ألقت العدد : جعلته ألفا	2	السرقي ج 1 ص 123
و تأم امرأة : اتخّلها أما	2	م و (تأم) ص 26
و أبارتك : جعلت لك بئرا	2	السرقي ج 4 ص 92
و أددت الرمح و غيره : جعلته حديثا	2	ن م ج 1 ص 338
و أحد النظر إلى الشيء و فيه : أثبته	2	ن م ج 1 ص 389
و حزب القرآن : جعله أحزابا . وحزب القوم : جمعهم أحزابا	2	ن م ج 4 ص 92
و حثت الزجل : جعلت له مَحْثَة وهي الوسادة	2	ن م ج 4 ص 92
و حلق الشيء : جعله كالخالقة	2	ن م ج 4 ص 92
و حلبتها و حلوتها حلوا و حلوا : ألبستها الحلبي	2	ن م ج 1 ص 876
و خرم البعير : جعل في أنفه الخزامة وهي حلقة من شعر	2	ن م ج 3 ص 481
و زوّ القميص : جعل له أزرارا	2	ن م ج 3 ص 445
و أزلجت الباب : أغلقت	2	ابن منظور (زلى) م 3 ص 87
و زات الطعام زيتا : جعل فيه الزيت	2	السرقي ج 3 ص 477
و أسقفت البيت : جعلت له سقفا	2	ن م ج 3 ص 522
و أصيدت الحز : جعلته عبدا	2	ن م ج 1 ص 218
و غسل الطعام : جعل فيه غسلا	2	ن م ج 1 ص 285
و عنتت القوس واللجام وأعنتته : جعلت له عنانا	2	ن م ج 1 ص 130

و أقيمت البعير : جعلت له قتيبا أو شدته عليه	2	الترقسطي ج 2 ص 130
و أنهيت الشيء : جعلته نهيا	2	ن م ج 3 ص 299
و أنرت الثوب : جعلت له نيزا وهو علمه	2	ن م ج 3 ص 168

الجدول: (19) : أفعال انتقال الملكية :

أني إليهم معروفنا .	3	الجاحظ، رسالة الجوازي ص 55
قد أناه الله الشرف والمال .	3	ر غ ص 267
(وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ نُشُدَّهُ مِنْ قَبْلِ وَكِتَابِهِ عَالِمِينَ).	3	21 الأنبياء ص 51
وَأَنِّي فُلَانُ الشَّيْءِ بَوَيْه : أني به إليه وأعطاه إياه .	3	م و (آتي) ص 5
(مَا لَكَ لَا تَأْتِنَا عَلَى يُونُسَ)	3	12 يوسف ص 11
وَأَمَتْنِي عَلَى كَذَا وَاقْتَنِي بِعْنِي .	3	ابن منظور (أمن) ج 1 ص 107
(وَيُشْرُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)	3	2 البقرة ص 25
وَبَقِيَ لَنَا الْعَطَاءُ : أوسعته .	3	ابن منظور (بق) م 1 ص 245
وَبَاعَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَيْعَةً .	3	
وَأَمَتْنِي الزَّجَلُ بِمَتَاعِهِ وَأَمَتْنِي لَهُ : أعطيتني ثمنه .	3	أ ب (ثمن) ص 77
وَأَجْتَرْتُكَ جُزُورًا : إذا جعلتها لك .	3	ابن منظور (جزر) م 1 ص 452
وَأَجَرْتُهُ لَكَ الْعَطَاءُ : أي أكثرته .	3	ابن منظور (جزل) م 1 ص 455
وَجَزَى اللَّهُ خَيْرًا مِنْ بِلَالٍ وَبَنِيهِ .	3	الجاحظ، ك م ص 25
وَأَجَعَلْتُ لَكَ جَمَالَةً : أعطيتكها على الفوز .	3	الترقسطي ج 2 ص 260
يَقَالُ : جَلَا فُلَانٌ أَمْرَانَهُ وَصِيْفَةً حِينَ اجْتَلَاهَا إِذَا أَعْطَاهَا عِنْدَ جَلَوْتِهَا .	3	ابن منظور (جلا) م 1 ص 492
وَجَلًّا لِزَوْجِهِ وَصِيْفَةً : أعطاهما إِيَّاهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .	3	
وَأَجْمَرْتُكَ الشَّيْءَ : مَلَكْتِكَ .	3	الترقسطي ج 1 ص 452
وَأَجَدْتُكَ دَرَاهِمًا : أَعْطَيْتُكَ جِدًّا	3	ن م ج 2 ص 276
وَيَقَالُ : أَحْلَانِي مِنْ لِحْظَانِي : أَيِ أَعْطَانِي عَمَّا أَصَابَ شَيْئًا . وَأَحْدَاهُ حَذِيًّا : أَيِ وَهَبَهَا لَهُ .	3	ابن منظور (حذا) م 1 ص 594
وَحَلَبْتُهُ الثَّاقَةَ : حَلَبْتُهَا لَهُ .	3	الفارابي ج 2 ص 105
وَأَخْمَرْتُكَ الشَّيْءَ : مَلَكْتِكَ .	3	الترقسطي ج 1 ص 452
وَرَهَنْتُ فُلَانًا دَارًا رَهْنًا وَارْتَهَنْتُهُ : إِذَا أَخْلَاهَا رَهْنًا .	3	ابن منظور (رهن) م 2 ص 1243
وَأَرْهَنْتُ لَهُمْ طَعَامِي : وَأَرْهَنْتُهُ : أَيِ أَمَتْنِي .	3	ن م ص 1244
وَزَفَقْتُ الْعُرُوسَ إِلَى زَوْجِهِنَّ زَفَاقًا وَأَزَفَقْنَاهَا : أَمَدْنَاهَا	3	الترقسطي ج 3 ص 488
زَوْجَهُ الْجَارِيَةِ .	3	الهمداني ص 102
وَأَسْقَيْتُكَ الْأَيْمَ : وَهَبْتُهُ لَكَ لِتَتَخَذَ مِنْهُ سَعَاءً .	3	الترقسطي ج 3 ص 529
وَأَسْقَيْتُكَ الْمَاءَ : جَعَلْتُكَ لَكَ لَسْقِي بِهِ .	3	ن م ج 3 ص 529
وَسَفَاكُمُ اللَّهُ تَعَالَى الْغَيْثَ وَالْدَّرَ وَأَسْفَاكُمُ .	3	أ ب (سقي) ص 302
وَسَلِيهِ النَّهْيُ : سَلِيهِ سَلْبًا وَسَلْبًا : وَسَلِيهِ إِيَّاهُ .	3	ابن منظور (سلب) م 3 ص 177
وَأَسْلَفْتُكَ مَالًا : أَقْرَضْتُكَ .	3	الترقسطي ج 3 ص 507
وَسَلَّمُ إِلَيْهِ ابْنَهُ الْقَاسِمَ لِيُعَلِّمَهُ		الزبيدي ص 110

1 اعتبرناه من حقل العطاء متابعة لابن هشام «لأنَّ البشارة من الله تعالى بالشيء من معنى الهبة» على حدِّ قوله في المغني ج 2 ص 479.

ابن منظور (سلم) م 3 ص 306		وسلم إليه الشيء فسلمه . وأسلمه للهلكة .
ابن القطام ج 3 ص 528		وأسكتك إبلا : أعطيتكها تسوقها .
ن م ج 2 ص 324 و 325	3	وشربت المرأة صداقها وأشربت ما مثله . وشربت الشيء وأشربت : أعطيتك .
	3	وأشترى عمرو من بكر ضبعة .
ابن منظور (شفي) م 3 ص 33	3	وأشفيك الشيء : أعطيتك تستفي به .
الكثاني ص 135	3	وأصدقت المرأة صداقا
أبو زيد ص 339	3	وصدتك طائرا .
ابن السكيت ص 44	3	وأطرقني فحكك : أي أعزني حتى يضرب في إيلي .
الترقيطي ج 3 ص 282		وطوى نصيحته عنك : قبضها .
الجوهري (عبد) ج 3 ص 11	3	وأعبد عيدا : ملكه إياه .
الترقيطي ج 1 ص 251	3	وأعربك النخلة : وهبت لك ثمرتها .
ن م ج 2 ص 248	3	وأعطيتك الشيء : ناولتك .
ابن منظور (عفا) م ص 827	3	وعفا فلان لفلان بماله : إذا أفضل له . وعفا له عَمَّا له عليه : إذا تركه .
ن م (عور) م 4 ص 927		وقد أحاره الشيء وأحاره منه وعاوره إياه .

الجدول (20) أمثلة لأفعال الطلب

أ - الدالة بصيغتها عليه

ابن منظور (بيع) م 1 ص 299		واستبعته الشيء : سألته أن يبيعه
ن م (دفع) م 2 ص 991		واستلغيت الله تعالى الأسواء أي طلبت منه أن يدفعها عني
الجاحظ، ك م ص 282		يستثيرهم في غزو الروم
الهمذاني ص 188		استطعنا أهلها
الترجيدي ج 3 ص 160		ويستطعم من حضر ذلك المكان بلهو ولعب وهو عريان
الكيلائي ص 24		ويطلب منك أن ترد له الثياب الفاخرة التي استعرتها منه
القالبي ج 2 ص 51	3	"ولا تسمن علي أمرك إلا بأهل السنّ والمعرفة"
ابن منظور (فهم) م 4 ص 1141	3	وقد استفهمني الشيء فأنفهمته وفهمته تفهما
ن م (قضى) م 5 ص 112	3	وقضى التَّريَمَ دينه قضاء : أداه إليه واستقضاء : طلب إليه أن يقضيه
الجاحظ، الحيوان ج 1 ص 5	3	واستكتبك كتاب الحيوان
ابن هشام، المغني ج 1 ص 77	3	تقول : استكتمت الحديث : أي سألته كتمانته
الجوهري (كفا) ج 1 ص 68	3	واستكفأت فلانا إليه : أي سألته نتاج إبله سنة فأكفأتها .
ن م (نسا) ج 1 ص 375	3	استنأته الدين فأنساني
الحكيم ص 106	3	أستودعكما الله والمسيح

ب - يجرها

الجاحظ، ك م ص 18	3	ودعا الشيء ... فلانا إلى الإسلام
ن م ص 339	3	وطلب زيد من يوسف أن يذهب
ن م ص 339	3	وعرضوا علي أن أشركهم في عملهم
ابن منظور (قضى) م 5 ص 112	3	تقاضيت حقي فقضانيه : أي تجازيت فجزاني
	3	والتمس أفلاطون من اليونان أن يتخلدوا تربية أبناء الملوك نموذجاً

3	المعري، ر غ ص 250	فكأنى أحرّك ثبيراً وألمّس من الغضرم عبيراً
3	ابن منظور (تشد) م 6 ص 635	و تشدتك الله وأشدك الله وبالله وتشدتك الله وبالله : أي سألتك وأقسمت عليك وتشدتك بالله : أي سألتك بالله كأنك ذكرته إياه تشد أي تذكر .
3	الحكيم ص 243	وتوسل إلى أمرائه أن تدعه ينهب يوماً واحداً إلى وطنه
3		وأوصاه به خيراً
3		وأوعز إلى الضناغ بالتشمير والفراغ منها

الجدول (21) : أمثلة لأفعال العلاج التي تذكر الآلة المستعملة فيها :

المثال	العلامات	المصدر
وحشاه بالعصا حشاً : ضرب بها بطنه	3	الترقيطي ج 1 ص 411
واحتال عليه بحيلة أخرى	3	ابن المقفم، كلية ودمنة ص 11
دعسه بالرمح يدعسه دعساً : طعنه	3	ابن منظور (دعس) م 2 ص 982
و«فذودهم الزبانية بعصي تضطرم ناراً»	3	المعري، ر غ ص 250
رأسه بالعصا : ضربت رأسه	3	ابن فارس، المقاييس (رأس) م 4 ص 161
وقد سطت الزجل والدابة بالسوط : إذا ضربته	3	ابن السكيت ص 370
وقد سفته بالسيف	3	ن م ص 371
وشجرته بالرمح : طعنته	3	الزيمخشري، أب (شجر) ص 321
وشورت إليه يدي وأشرت إليه : أي لوحته له	3	ابن منظور (شور) م 3 ص 381
وضمخه بالطيب وضمخه	3	الترقيطي ج 4 ص 188
وطعنه بالرمح يطأه ويطعنه طعناً فهو مطعون وطعن من قوم طعن : وخزه بحربة ونحوها	3	ابن منظور (طعن) م 4 ص 595
وطوى البر بالخيابة : بناها	3	الترقيطي ج 3 ص 282
وغرغره بالسكين ذبحه . وغرغره بالسنان : طعنه في حلقه	3	ن م (غرر) م 4 ص 975
وفنخ الزجل بالجراح : أنخه	3	ن م ج 4 ص 42
وفنخ رأسه بالشئ يفتنحه فنخاً ... : فتّ عظمه من غير شقّ بين ولا إدماء	3	ابن منظور (فنخ) م 4 ص 1134
ولوحه بالثيف والسوط والعصا : علاه بها فضربه	3	ن م (لوح) م 5 ص 410
ومتأه بالعصا متأه : ضربه بها	3	الترقيطي ج 4 ص 204
ومثنه بالسوط : ضربه به	3	ن م ج 4 ص 200
ومحنه بالسوط محناً ومحنه : ضربه	3	ن م ج 4 ص 187
ومسح بالثيف الأعناق والتوق : ضربها	3	ن م ج 4 ص 196
ومششت يدي بالتمثيل أمّتها ممّاً : أمسحها	3	الغالي ج 2 ص 168
ومعسه بالرمح ومعسه : طعنه	3	الترقيطي ج 4 ص 179
وماح القم بالسواك : استفرج مائه	3	ن م ج 4 ص 210
ونشرت الخشبة بالمشار	3	ابن فارس، المجلد (نشر) ج 3 ص 869
و«فكلما مر بشجرة نقّصته أغصانها بماء الورد»	3	المعري، ر غ ص 378
وتقول : «قد هروته بالهراوة»	3	ابن السكيت ص 371

الجدول (22) : أمثلة للتعاليق بين الفعل والمفعول به في الجذر :

وتأبّل إبلا : أتخذها .	2	ابن منظور (أبّل) م 1 ص 7
تأبّي أبا : أتخذ أبا .	2	المعجم الوجيز (أبى) ص 4
استأبّن أنا إذا اشتراها وأتخذها لنفسه .	2	الفارابي ج 4 ص 238
تأبّيت أنا أي أتخذت أنا .	2	ن م ج 4 ص 242
أسرت الأسير : شدته بالإسار وهو القدّ .	2	السرقي ج 1 ص 107
تأبّي فلان أمة : أتخذها	2	م و (تأبّي) ص 29
بأرت بيرا : أي حفرتها .	2	الفارابي ج 4 ص 206
و بأرت البورة وهي الحفرة بأرا : حفرتها .	2	السرقي ج 4 ص 192
أبذفت بفضه .	2	الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 114
يقال : هم يُّهْمون النّهم إذا خرّموه عن أمهاته فرعوه وحده .	2	ابن منظور (بهم) م 1 ص 280
وقد اتتمدت تمّدا .	2	ابن السكيت ص 371
جند الجنود : جمعها .	2	أ ب (جند) ص 102
جند الأجناد .	2	الجاحظ، ك. الثمانيّة ص 185
ويقال مجنن المتجنين وجتنّ .	2	ابن منظور (جتنّ) م 1 ص 515
أحببت حبي .	2	الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 114
واحتجرت حجرة : أي أتخذتها	2	ابن منظور (حجر) م 1 ص 572
حردت حرّدة .	2	شرح الكافية ج 1 ص 117
حسبت الحساب .	2	ثعلب ص 281
تقول : ... قد احتسبت حشيا .	2	ابن السكيت ص 371
تقول : لأخْلُوكَ حُلُوكًا : أي لأجزئك جزاءك ... والحلوان : ما أعطيت من رشوة وغيرها .	2	ابن منظور (حلا) م 1 ص 710
وحمّدت حمداً .	2	الإستراباذي، شرح الكافية ج 1 ص 117
وخبّأت خباه وخبّأته : حماته	2	السرقي ج 1 ص 500
ويقال تخبرت الخبر واستخبرته	2	ابن منظور (خبر) م 2 ص 783
وخرج يتخبر الأخبار	2	أ ب (خبر) ص 52
وخبز الخبز خبزاً : صنعه . واختر الخبز خبزاً	2	م و (خبز) ص 184
وتقول قد استخبينا خباه إذا نصبناه ودخلنا فيه وأخبيناه : نصبناه .	2	ابن السكيت ص 328
خلق الله الخلق : أوجده على تقدير أوجبه الحكمة	2	الزمخشري، أ ب (خلق) ص 173
ويقال : استخبى خلا غير خالك واستخول خلا غير خالك .	2	ابن منظور (خول) م 2 ص 922
واخمرت الخمر : اتخذتها	2	السرقي ج 1 ص 451
(فأذلى ذلّوه)	2	12 يوسف 19
وأفوى الصبي الذّوبة إذا أكلها .	2	الفارابي ج 4 ص 126
وذبح الذبيحة ذبحاً .	2	السرقي ج 3 ص 599
وربوت الربابة : علوتها .	2	ابن منظور (ربي) م 2 ص 1117
رهنت الرهن .	2	ثعلب ص 267
غير أن البرد كان يسأل سؤالاً صراحاً .	2	الزبيدي ص 107
سلك هذا المسلك	2	إدريس، الحلي اللاتني ص 230
سنتت السنن أسنّه سنّا فهو مستون إذا حدّثه على السنّ .	2	ابن منظور (سنن) م 3 ص 221

شجر الشجرة : أخذ بعضها .	2	أ ب (شجر) ص 321
شرب شرابا . الشراب . المشروب .	2	الميزد ج 2 ص 126 الفارابي ج 2 ص 234 الرسطي ج 2 ص 359
شهد بذرا والمشاهد كلها .	2	الجاحظ ، ك . الثمانية ص 60
أصدقت المرأة صداقا .	2	الكثاني ص 135
ولقد صنع صنعا عظيما وفعل فعلا كبيرا .	2	الجاحظ ، ك م ص 185
يقال : أصاب فلان الصواب فأخطأ الجواب : معناه أنه قصد قصد الصواب فأخطأ مراده .	2	ابن منظور (صوب) م 3 ص 489
وصدت الصيد أصيد .	2	ثعلب ص 269
طعمت الطعام .	2	الحليل (طعم) ج 2 ص 25
عاهد عهدا .	2	الجاحظ ، ك م ص 130
غَصَنَ الغصن يَغْصِنُه غَصْنًا : قطعه وأخذته	2	ابن منظور (غصن) م 4 ص 992
فجر الله الفجر .	2	أ ب (فجر) ص 464
فرشت له فراشا .	2	ن م (فرش) ص 469
وافترت فروا أي لبسته .	2	الفارابي ج 4 ص 126
أسل الغسيلة : انتزعها من أمها و اغترسها	2	ابن منظور (فسل) م 5 ص 1096
قَرَّبَ مع أخيه قربانا . (إذا قَرَّبَا قربانا) .	2	الجاحظ ، ك م ص 208 5 للمائدة 27
قصدت قصده .	2	الإسترابادي ، شرح الكافية ج 1 ص 117
قَمَحَ القمح .	2	الفارابي ج 2 ص 228
وتقمص فلان قميصه .	2	الرسطي ج 2 ص 136
" وتقتل هو القَتِيلُ : شربه والقيل والقيلولة شراب نصف النهار ." «والْقَيْلُ كالقيل اسم كالضبوح والقَبْزُ»	2	ابن منظور (قيل) ن 5 ص 203
كرهت كراحتي .	2	شرح الكافية ج 1 ص 114
كنز الكنوز . . . وأباد الخلق .	2	الجاحظ ، ر ج ص 258
" وقد التوت المرأة لَوْنَةً إذا ذخرت ذخيرة .	2	ابن السكيت ص 871
ومضر الأمصار : بناها	2	أ ب (مضر) ص 696
انبتذ التبيذ : عمله . نبتذ التبيذ : عمله .	2	الرسطي ج 3 ص 210
ونحوت نحوه .	2	الإسترابادي ، شرح الكافية ج 1 ص 117
نارت مالي فانا أنذره نلرا .	2	الجوهري (نذر) ج 2 ص 826
وتَنَطَّلَت الأتسوطه : عقدتها .	2	السيوطي ، الزهرج 1 ص 29
استودعه ديمة .	2	الفارابي ج 3 ص 282
وَوَزَّ وزرا : حملة .	2	ابن منظور (وزر) م 6 ص 918

الجدول (23): أمثلة للأفعال الدالة بحدورها على المفعول به غير الآلة الغائب في البنية المعجمية:

أَبَلَ بَابِلَ أَبَالَةً مِثْلَ شَكْسٍ شَكَاةً وَأَبَلَ أَبَلًا فَهُوَ أَبِلٌ وَأَبِلَ : حذق	2	ابن منظور (أبل) م 1 ص 7
مصلحة الأبل والشاء .		
وَأَرَطَ الأبل : أكلت الأرضي .	2	الرسطي ج 1 ص 71

1 يقال : « قمح الشّيء والسويق واتممحه : مثّه . . . والغبيحة : السفوف من السويق وغيره . . . (اللسان (قمح) م 5 ص 159)

أركت الأيل أروكا وأركا : رعت نبات الأراك.	2	م و (أرك) ص13
أرث التعل : عملت الأري : وهو العمل.	2	السرقي ج1 ص121
أسد : رأى الأسد ودعش وفزع لرؤيته.	2	م و (أسد) ص15
أبطح الحاج : نزلوا بطحاء مكة.	2	السرقي ج4 ص77
أنأت المرأة : ولدت توأمين.	2	ن م ج3 ص372
وأقرت النخلة : حملت الثمر.	2	ن م ج3 ص355
وأثمهم : أثنى تهماة وهي ما والى مكة من الأرض.	2	ن م ج3 ص36
تَلَجَّت السماء تَلْجًا وتَلْجَت : أمطرت التلج.	2	ن م ج3 ص612
وتلجت الماء وغيره تلجا : ألقيت فيه التلج.	2	ن م ج3 ص615
وتجشّر كل ذي تجشّر : دخل تجشّره .	2	ن م ج2 ص287
" وقد تجلبب " والجلباب : الحمار وقيل : جلباب المرأة : ملائنها التي تشتمل بها.	2	ابن منظور (جلب) م1 ص477
تجرّج : أي تأثم ... والخرج الإثم.	2	الجوهري (خرج) ج1 ص306
أحصب : أثار الحصباء في جريه.	2	السرقي ج1 ص356
خطب خطبا : جمع الخطب والمال.	2	ن م ج1 ص389
" وتحت أي تمتد واعتزل الأصنام مثل تحتف " والحنث : الإثم والذنب . وبلغ الغلام الحنث : أي المعصية والطاعة	2	الجوهري (حنث) ج1 ص280
تخوّب وتأثم : أي ترك الإثم والخبوب .	2	ابن عصفور ج1 ص185
أعنت : نزل الحب وهو الملمتن من الأرض .	2	السرقي ج1 ص507
وأعدرت الجارية : لزمت خدوما .	2	ن م ج1 ص468
وتخوّم البعير : جعل في أنفه الخزامة وهي تحفة من شعر .	2	ن م ج1 ص481
يقال : قد خطبت إذا أمت فانا خطبا وأنا خاطي ... قال المنذري : سمعت أبا الهيثم يقول : خطبت لما صنعه عمدا وهو الذنب وانعطت لما صنعه خطأ غير عمد	1	ابن منظور (خطا) م2 ص854
وأغلّ القوم : رعت إبلهم الحلة وهي ما حلا من النبات	2	ن م ج1 ص443
وقد أدويت إذا أخذت الدواية وهي كالقشرة تملو اللبن .	2	ابن السكيت ص329
وأدبعت : أشخدت ذبيحا كقولك أطبعت : اتخذت طيبحا	1	الجوهري (أدبعت) ج1 ص362
" وترعّت المرأة أي تقزّطت " والزعات : اللزطة واسللتها رعة ورعة بالتحريك .	1	ن م (رعت) ج1 ص286
وقد ارتعيت إذا أخذت الرقة بيدك فهويت بها إلى فيك	1	ابن السكيت ص328
رعت الأيل : أكلت الرمث .	1	السرقي ج3 ص38
رَبَّل الأرض رَبْلا ورَبَّلا : ألقى فيها الرُّبيل وأصلحها به .	1	ن م ج3 ص465
" أسحت الرّجل في تجارتها : اكتسب الشح " والشت : الحرام	1	الجوهري (سحت) ج1 ص252
وتسخرنا : أكلنا سحرنا	1	الخليل (سحر) ج3 ص136
أسمن الرّجل : اشترى سمنا .	1	السرقي ج3 ص511
أسهب الرّجل : نزل السهب وهو سهل الأرض .	1	ن م ج3 ص569
أسهل القوم : نزلوا السهل .	1	ن م ج2 ص520
أشام : أثنى الشام . وأشام الرّجل والقوم : أتوا الشام أودعبروا إليها ... وتَشَام الرّجل : انتسب إلى الشام مثل : تقيس وتكزّف .	1	ن م ج2 ص355 ابن منظور (تَشَام) م3 ص258

وتقول : قد تشاجر المال : إذا رمى العشب والتفّل فلم يبقَ منها شيء	1	ابن السكيت ص 309
فصار إلى الشجر يرميه .		
شكرت الشجرة وشكرت وأشكرت : أنبت الورد وهو الشكير .	1	السرقي ج 2 ص 322
وشكرت الفرس شكرًا أدخلت الشكير في فيه وهو فأس اللجام . . .	1	ن م ج 2 ص 326
وأشكرت الفرس أيضًا .		
وأطبلعت وهو افعلت : أي اتخذت طيبخا	1	الجوهري (طبخ) ج 1 ص 426
" يقال : خرجوا يطربون أي يجتنون الطربون " وهو نبت يؤكل .	1	ن م (طربون) ج 1 ص 286
وطلعت الإبل : أكلت الطلح .	1	السرقي ج 3 ص 270
" أصحبت الزبح وعجبت : اشتدت وأثارت الغبار " والعجاج : الغبار والدخان أيضا .	1	الجوهري (عجاج) ج 1 ص 327
وقد أعرس فلان : أي اتخذ عرسًا وأعرس أمه إذا بنى بها وكذلك إذا غشها .	1	ن م (عرس) م 4 ص 603
عرش يعرش عرشًا إذا عمل عرشا وهو الخيمة .	1	السرقي ج 1 ص 294
عمل الطعام : جعل فيه السل .	1	ن م ج 1 ص 285
" وقد عسلجت الشجرة : أخرجت عسلجها والعسلج بالضم والعسلوج ما لان واخضر من فضبان الشجر أول ما ينبت .	1	الجوهري (عسلج) ج 1 ص 329
وأعشب القوم والرائد : أصابوا عشبًا .	1	السرقي ج 1 ص 298
" و يقال : عشي بمعنى تعشى " وعشيت الإبل تعشى عشي إذا تعشى		ابن منظور (عشا) م 4 ص 790
عشبه البحر عشبها : أكل القضاة .	1	السرقي ج 1 ص 220
عاس الفحل عيسا : ضرب التوق . والعيس : ماءؤه .	1	ن م ج 1 ص 310
وعاين عينا وأعين : بلغ عين الماء في حفرة ومنه ماء معين .	1	ن م ج 1 ص 204
"وتقول استعان فلان إذا حلقي عاتيه وكذلك استعد .	1	ابن السكيت ص 370
" الغداة : رمي الإبل في أول النهار وقد تغلقت وتغذت الزجل . . .	1	ابن منظور (غدا) م 4 ص 363
ويقال غدي الزجل يغدي فهو غديان وامرأة غديانة وعشي يغدي فهو عشيان وأمرأة عشيانة بمعنى تغدي وتعشي		
وقد غاث الله البلاد بغثها إذا أنزل بها الغيث .	1	السرقي ص 255
وغوث الزجل : قال : واغوثاه والاسم القوث والقوأت .	1	الجوهري (غوث) ج 1 ص 286
" أكنأت الأرض : أنبت الكناة " .	1	السرقي ج 2 ص 160
" أكرع القوم إذا أصابوا ماء السماء فأوردوا . "وماء السماء يقال له الكرع " .	1	أبو زيد ص 398
ويقال استلبأت السرخلة : إذا وضعت اللبن .	1	أبو زيد ص 371
وتملأت : لبست الملاءة .	1	أب (ملا) ص 601
" وقد انتشت إذا شربت الشفاة " . وهي الرهوة لما يعلو ألبان الإبل والغنم إذا حلبت	1	أبو زيد ص 328
انتصح فلان : قبل النصيحة .	1	الجوهري (نصح) ج 1 ص 411
ونقل الزجل نقلًا : نُسب النقال .	1	السرقي ج 3 ص 136
وأهجر الزجل : قال الهجر وهو الفحش .	1	ن م ج 1 ص 133
هزمت الإبل هزما : أكلت شجر الهزم . "والهزم بالتسكين ضرب من الخنض فيه ملوحة وهو أذله وأشدّه انسياطا على الأرض واستطاحا" .	1	ابن منظور (هرم) م 6 ص 798
وأندى والد القتل : أخذ القية .	1	أب (ودى) ص 670

1 وكذلك الشأن في كل الأفعال المنحوتة من مفعول به كان في الأصل جملة لفعل القول نحو بسل وحمل وسجل وغيرها (انظر في ذلك قه اللغة للخالفي ص 204 و206 و207 وموقف اللغويين العرب من النحت ص 22)

وتسم الناس ¹ ترسما : شهدوا الموسم كما يقال في العيد شهدوا	1	ابن منظور (وسم) م 6 ص 928
وتقول قد احتضروا واستوصلوا : اتخذوا وصيلة وهي تكون في الجبال من حجارة مثل الحجرة تتخذ للمال .	1	ابن السكيت ص 371
" وأوعس القوم : وكبروا العوس " .	1	ابن منظور (وعس) م 6 ص 952
ويامن القوم وأعينوا إذا أتوا اليمن .	1	ن م (شام) م 3 ص 257

الجدول (24) : أمثلة للأفعال الدالة بجذورها على أحد المفعولين الغائب في البنية المعجمية :
(أ) آلة نحو :

آدم الخبز : شلطه بالإدام .	2	ابن سيده (آدم) م 18 ص 62
آذى فلانا يؤذي إذياء : أصابه بأذى .	2	السرقي ص 1 م 11
وأزطت الأديم أزطا : دبغته بالأزط .	2	ن م ج 1 ص 71
وأسرت الأسير : شدته بالإسار وهو الغد .	2	ن م ج 1 ص 10 م 108
آله يؤله آلا إذا طعته بالآلة (والآل جمع آله وهي الحزبة والآل مصدر آله) .	2	ابن السكيت ص 20
وألوت الجلد ألوا : دبغته بالألاء (شجر) .	2	السرقي ج 1 ص 81
ويقال : بلطت النار فهي مبلوطة إذا فرشتها بأجر أو حجارة ... وبلطها ببلطها بطلا وبلطها : سواها .	2	ابن منظور (بلط) م 1 ص 257
أعفت الرجل : أطرته بالتحفة .	2	السرقي ص 3 م 371
وجصص الخائط وغيره : طلاه بالجص .	2	ابن منظور (جصص) م 1 ص 463
وجتة فلان فلانا إذا رماه بالجتو وهو الطين .	2	ن م (جمع) م 1 ص 467
وأجلب كبة : غشاها بالجلبة وهو أن يجعل عليه جلدة رطبة فطيها ثم يتركها عليه حتى تيبس .	2	الجهري (جلب) ج 1 ص 100
وقد جلم صوف الشاة إذا جزمه والجلم الذي يجز به .	2	ن م (جلم) م 1 ص 58
أجمرت الثوب وجمرت إذا بخرته بالطيب .	2	ابن منظور (جمر) م 1 ص 495
وجاح الله ما لهم وأجاسه معنى : أى أهلكه بالباحة .	2	الجهري (جج) م 1 ص 329
" وقد جتر الحورس " و« الجتار : الضاروج » و«الجير : الجص فإذا خلط بالنورة فهو الجتار » .	2	الجهري (جير) م 1 ص 541
وحل الصيد حولا : صاده بالحيلة وهي الشرك .	2	السرقي ج 1 ص 399
وحدا الأبل وبها حداء : ساقها وحشها على السير بالحداء .	2	المعجم الوجيز (حدا) ص 140
حربه حربا : طعنه بالحربة .	2	السرقي (حرب) ص 142
وحصه يحصيه حصيا : رماه بالحصاء .	2	ابن منظور (حصب) م 1 ص 648
وحصه حصيا : رمته بالحصي .	2	السرقي ج 1 ص 372
حلس الناقة والدابة يحلسها ويحلسها حلسا : غشاهما بحلس .	2	ابن منظور (حلس) م 1 ص 695
" وقزعت الثوب : قسته بالذراع " و«ذرت البعير : كويته في ذراعه بسمه تسمى الذراع .	2	السرقي ج 1 ص 590 م 591
وأرغمت الباب : أغلقتها . والمزاج : المغلق .	2	الجهري (رغ) ج 1 ص 317
ورجمه : رماه بالحجارة : قتله بها .	2	ن م (رجم) ج 1 ص ...
وزكته زكبا : ضربته بركيته .	2	السرقي ج 3 ص 82
ورمحه فهو رامح : طعنه بالرمح .	2	الجهري (رمح) ج 1 ص 367

1 ومثل هذا كل الافعال الدالة على الدخول في مكان معين . قال ابن السكيت : « وقد أعمنوا إذا أتوا عَمَن وقد أشأموا إذا أتوا الشام وقد يمتنوا إذا أتوا اليمن وأيمنوا وقد عألوا إذا أتوا العانية وقد انحجز القوم واحتجزوا وقد أخافوا إذا أتوا خيف منى فنزلوا وقد أمتنى القوم (إذا أتوا منى عن يونس وقال ابن الأعرابي : أمتى القوم) ويقال قد نزلوا إذا أتوا منى ... وقد غاروا إذا أتوا الغور ... وقد كوفوا إذا أتوا الكوفة ... ويقال أبهر فلان إذا ركب البحر والماء وقد أبهر » (ابن السكيت ص 309)
وقد اقتصرنا على بعضها في الجداول السابقة .

2	ن م ج 1 (زجج) ص 318	وزججت الزجل أزججه زججا فهو مزجوج إذا طعته بالزجج (والزجج ... الخلدية التي في أسفل الرمح) .
2	السرقي ج 3 ص 450	وأزججت الباب : أطلقته (بالزلاج)
2	ابن منظور (سم) م 3 ص 209	سَمَرَ الخبز وسَمَنه وأسَمَنه : لثقه بالسم .
2	الزمخشري أب (سلف) ص 310	أسفَنَ الحِمير : شدَّه بالشَّاف وهو نحو اللَّبِّ للفوس .

2	ابن منظور (ستر) م 3 ص 222	وسننت الزجل سناً : عضفته بأسناني كما تقول : ضرسه .
2	السرقي ج 3 ص 561	سَاط الزجل : ضربه بالسياط .
2	ن م ج 8 ص 357	وشاد البنيان : بناه بالشيد وهو الجص .
2	ن م ج 3 ص 379	سَفَذَت الزجل صَفْداً وأصفدته : أوفقتها بصفاد وهو ما يشد به الأسير .
2	ن م ج 3 ص 409	وضَفَرَت الحجارة : كسرتها بالصاقور وهو منقار من حديد .
2	ن م ج 1 ص 275	وعَزَّه عزا : طعنه بالعزَّة وهو رمح قصير .
2	ابن منظور (غيق) م 4 ص 956	غَيَّ الزجل غَيَّه وغَيَّه غَيًّا وغَيَّه : سقاء غَيِّوفا ... والغبوق الشرب المشي .
2	السرقي ج 2 ص 2	وَعَرَّضَت الناقة عَرَضاً وأعرضتها : شدتها بالعُرْضَة وهي حزام الزجل .
2	ابن منظور (فأس) م 4 ص 1042	فَاسَه فِأَسَه فأساً : قطعته بالفأس ، قال أبو حنيفة : فأس الشجرة فيأسها فأساً : ضربها بالفأس ، فأس الخشبة : شققها بالفأس .
2	ن م (قرع) م 5 ص 64-65	وَقَرَعَ القشَّ بقرعه قرعاً : ضربه ... والمقرعة : خشبة تضرب بها البغال والحمير .
2	الجوهري (قصب) ج 1 ص 203	وقصبه قصباً : ضربه بالقصب .
2	الجوهري (كلب) ج 1 ص 215	وكلبه : ضربه بالكلاب .
2	السرقي ج 2 ص 181	وَكَلَسَ البیان كَلَساً : طَرَه بالكَلَس وهو الجص .
2	ن م ج 4 ص 194	وَمَدَرَ الخوص : أصلحه بالمَدَر ... المَدَر : الطين التلك الذي لا يخالطه رمل .
2	الزمخشري، أب (نبل) ص 615	وَنَبَلَه نَبلاً : رميته بالنبل .
2	ابن منظور (ندف) م 6 ص 608	وندف القطر يندفه نَدْفاً : ضربه بالنَدَف .
2	ن م (نقر) م 6 ص 701	ونقرت الشيء : ثقته بالمتعار والمُنْقَر بكسر العين : المول ونقر الطائر الحبة ينقرها نقراً : التقطها .
2	السرقي ج 1 ص 133	وَهَجَرَت الحمير : أوفقتها بهجاء وهو حبل .
2	أ ب (هرو) ص 700	وَهَزَّت عدي ونهرته : ضربته بالهراوة .
2	السرقي ج 1 ص 178	وَهَنَّاك الإبل أهْنَأَها وأَهْنَأَها هناً : طليتها بالهنا وهو القطران .
2	ابن هشام شرح قطر الندي ص 37	وهرنات الشيب : إذا خضبت بالهرْنَاء وهو الحناء .

2	م و (تأني) ص 4 أبو زيد ص 608	تَأْنَى فلانا : اتخذه أباً . « ويقال : تأنيت حين تقول : يا أبتاه .
2	م و (أجر) ص 7	استأجره : اتخذه أجراً .

1 يدل جذر الفعل على المفعول به الأداة غير الموجود في البنية المعجمية عادة فالعلاقة بين الفعل الموجد والمفعول الغائب علاقة تكامل غير أن بعض الحالات تنشأ عن هذا فيجوز فيها وجهان أن لا يذكر المفعول الأداة لدلالة جذر الفعل عليه في البنية المنجزة وأن يذكر المفعول عنه أو ما يفيد معناه . تقول مثلاً : «قرعت بالمقرعة والمقارع» (أب (قرع) ص 503) «وقرعت رأسه بالعصا قرعاً» (اللسان (قرع) م 5 ص 64)

أخذت العدد أخذاً : جعلته أحد عشر .	2	السرقي ج 1 ص 91
"أخي فلانا يؤذني مؤذاة وإنياء : اتخذ أخاً . « وتآخى : حين تقول : يا أخاه » .	2	م و (أخي) ص 9 أبو زيد ص 609
أذى فلانا يؤذيه إيذاء : أصابه بأذى .	2	م و (أذى) ص 11
أزر فلانا : ألبسه الإزار	2	ن م (أزر) ص 15
أصل الشيء : جعل له أصلاً ثابتاً يبنى عليه .	2	م و (أصل) ص 16
"وألف الناس : حذوهم بالباطل « وهو الإفك »	2	السرقي ج 1 ص 107
وألفت العدد : جعلته ألفاً .	2	ن م ج 1 ص 123
تآتم المرأة : اتخذها أمّاً .	2	م و (تآتم) ص 25
استامن إلى فلان : استجاره وطلب حمايته .	2	ن م (استامن) ص 26
أقرب به : رغب .	2	ن م (أهل) ص 29
بأيات الصبي إذا قلت له : بأبي أنت وأمي .	2	الجوهري (بأباً) ج 1 ص 34
أبشك : أي أظهرت لك بشي .	2	ن م (بش) ج 1 ص 273
وبخذت الزجل إذا قلت له « بخ » وبخ كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء . وتكرر للمبالغة فيقال : «فبخ بخ » .	2	ن م (بخخ) ج 1 ص 418
تقول : استضعت كذا إذا جعلته بضاعة .	2	الزمرشي ، أ ب (بضم) ص 42
تبن الناقة تبناً : أطعمها اللبن .	2	السرقي ج 3 ص 366
وتبنى (المرأة) حين تقول : يا ابناء .	2	أبو زيد ص 608
وأثرت الشيء : جعلت عليه التراب .	2	الجوهري (ترب) ج 1 ص 91
غرت القوم غراً : أطعمتهم التمر .	2	السرقي ج 3 ص 355
أثبه فما أغنى ولا أرقى : أي ما أعطاني شاة تنغر ولا يعيرا يرغو « والثاغية : الشاة » .	2	ابن منظور (ثغا) م 1 ص 361
وتلجنا السماء تلججاً بالضم كما تقول مطرنا .	2	الجوهري (تلجج) ج 1 ص 302
أثبت الزجار : أعطيه الثواب على فعله وهو المكافأة .	2	السرقي ج 1 ص 620
وجأجأت بالآيل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جرم جرم	2	الجوهري (جأجأ) ج 1 ص 39
وجهزت القوم تجهيزاً إذا تكلفت لهم تجهازهم للسفر وكذلك جهاز العروس والبيت .	2	الحليل (جهز) م 3 ص 385
وجورته فتجرب أي ألبست الجورب فلبسه .	2	ابن منظور (جرب) م 1 ص 430
وجئت القميص تجيها إذا جعلت له جيباً واجتت القميص .	2	الجوهري (جيب) ج 1 ص 104
وحذجت البعير أحنده بالكسر حذجا : أي شدت عليه الحذج . والحذج بالكسر الحمل من مراكب النساء أيضا وهو مثل الحيفة والجمع حذوج وأحداج » .	2	ن م (حذج) ج 1 ص 305
وحسنت الزجل : جعلت له مخبئة وهي الوسادة .	2	السرقي ج 1 ص 464
وأحلبت الزجل إذا جعلت له ما يحلبه .	2	الجوهري (حلب) ج 1 ص 115
وحلبتها وحلوها حلباً وحلوا : ألبستها الحلب .	2	السرقي ج 1 ص 376
وحسب القوم يحسبهم حسباً : أطعمهم الحنزة .	2	ابن منظور (حسب) م 2 ص 784
ويقال تحولتني المرأة حين تقول يا خالاه .	2	أبو زيد ص 608
رحلت البعير أرخله رخلًا إذا شدت عليه رخله .	2	السرقي ج 3 ص 31
ورطب القوم إذا أطعمتهم الرطب .	2	الجوهري (رطب) ج 1 ص 136
رقات العروس : دعوت لها بالزفاف والبنين .	2	السرقي ج 3 ص 46
وقد ربت القوم أربتهم إذا أطعمتهم الربد	2	ابن السكيت ص 278
أزججت الرمح فهو مزجج إذا عملت له زججا .	2	الجوهري (زجج) ج 1 ص 318
زر القميص : جعل له أزراراً .	2	السرقي ج 3 ص 445
زات القوم : أطعمهم الزيت .	2	ن م ج 2 ص 477

أسأت بالخمار إذا دعوته ليشرب وقلت له : سأبأ .	2	الجوهري (سأبأ) ج 1 ص 55
سروله فتسرول .	2	أب (سرول) ص 294
أسعرت له الشيء : جعلته له سعرا .	2	الرسطلي ج 2 ص 502
أسقف البيت : جعل له سقفا .	2	ن م ج 3 ص 522
وشحمت القوم شحما : أطعمتهم شحما .	2	ن م ج 2 ص 350
وأشفيتك العسل وغيره : جعلته لك شفاء .	2	ن م ج 2 ص 860
وشكمته شكما وأشكمته : أعطيته مكافأة والاسم الشكُم .	2	ن م ج 2 ص 326
وسَمَلَتِ الشاة سَمَلًا شَدَدَتِ السَّمالَ عليها وهو وعاء يربط فيه ضميرها .	2	ن م ج 2 ص 345
وأشبيت الزَّجلَ أعطيتَه شهوته .	2	ن م ج 2 ص 363
وأشويتك : أطعمتك الشواء .	2	ن م ج 2 ص 361
وشَيْخَتَه دعوته شيخا .	2	الجوهري (شيخ) ج 1 ص 425
صَبَحَتْه أي قلت له ضم صباحا .	2	ن م (صبح) ج 1 ص 380
صَدَّقَتِ القومَ : أخبرتهم بالصدق . وأصدق المرأة : أعطاهم صداقتها .	2	الرسطلي ج 8 ص 389 و 390
صَرَرَتِ النَّافَةُ : شددت عليها الصرار وهو خيط يَنْدُ فوق الخَلْفِ لثلاثا يرضعها ولدا .	2	ابن منظور (صرر) م 3 ص 428
صَفَعَتِ السَّماءَ صَفْعًا وأصغفته : ألقت عليه صاعقة .	2	الرسطلي ج 3 ص 378
" يقال : أعبدت الزَّجلَ إعبادا وعبدته تعيدا إذا اتخذته عبدا " وأعبدت الحُرَّ : جعلته عبدا .	2	أبو زيد ص 315 الرسطلي ج 1 ص 218
" واستعجب : طلب أن يُعْجَبَ تقول : استعجبته فأعجبني أي استرضيته فارضاني . " وأعجبه : أعطاه العُجْبَ ورجع إلى مسرته .	2	الجوهري (عجب) ج 1 ص 176 ابن منظور (عجب) م 4 ص 675
وصَلَّتِ الزَّجلَ : أطعمته العسل .	2	الرسطلي ج 1 ص 285
" يقال : سأله فأعجبني : أي أعطاني ناقة مُسَمَّاة «وَالْعَسْبَةُ بالتحريك : الثَّابِثُ الكبيرة وكذلك العَسْبَةُ بالهمز »	2	الجوهري (عجب) ج 1 ص 182
عظمت الكلب عظما إذا أطعمته العظام .	2	الرسطلي ج 1 ص 298
" تعمَّتِ الزَّجلَ : دعوته عَمًا .	2	ن م ج 1 ص 323 أبو زيد ص 608
قال أبو زيد : ويقال تعممتني المرأة حين تقول : يا عَمَاهُ »	2	الرسطلي ج 1 ص 105
عنت الفرس واللجام وأعنته : جعلته له عَنًا .	2	الرسطلي ج 1 ص 105
عَبَقَ عَبَقًا : سقاك العَبُوقُ وهو شراب العشب .	2	ن م ج 2 ص 29
وعَزَّتِ الزَّجلَ وعَزَّتَه : أعطته العَزَّةَ وهي الذَّيْبَةُ .	2	ن م ج 2 ص 22
وأقبت البحر : جعلته له قبا أو شدته عليه .	2	ن م ج 2 ص 130
وقَوَّدَتِ البعيرَ : نزعته عنه قواده .	2	الجوهري (قود) ج 1 ص 397
وقأت أمهه بقوتهم قَوَاتًا وقبائة والاسم القوت بالقسم وهو ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام واستقائه : سأله القوت .	2	ن م (قوت) ج 1 ص 261
وقَتَّلَ الزَّجلَ : سقاه القَتْلَ . . . والقيل والقيلة شراب نصف النهار وقد كَتَفَ الإبلَ يَكْتَفِيها إذا عَمِلَ لها كَتِفًا وهو الحظيرة من الشجر .	2	ابن منظور (قيل) م 5 ص 203 ابن السكيت ص 26
لَبَّأتِ القومَ : أطعمتهم اللَّبَّاتَ .	2	الرسطلي ج 2 ص 434
" وقد لَبَّيْتُ الزَّجلَ أَنِّي إذا سقيته اللبن "	2	ابن السكيت ص 275
" وألَبَّتِ القومَ : جعلت لهم لبنا .	2	الرسطلي ج 2 ص 427
لحدت القبر وأحدته : جعلته له لحدا .	2	ن م ج 2 ص 411
استملحه : عدّه مليحا .	2	الجوهري (ملح) ج 1 ص 406
واستمنحه : طلب منحه واسترفده .	2	الجوهري (ملح) ج 1 ص 408

ومهرت المرأة مهرًا وأمهرتها : أعطيتها المهر .	2	السرقيطي ج 4 ص 139
أُجِلَّت الإبل : أوعيتها التحيل .	2	ن م ج 3 ص 147
نشبت فلانا أشده نَشْدًا إذا قلت له : تشدتك الله .	2	ابن منظور (نشد) م 6 ص 635
واستنصحه : عده نصيحا .	2	الجهري (نصح) ج 1 ص 411
وَصَلَّت السهم وأصله : جعلت فيه نَصْلا .	2	السرقيطي ج 3 ص 119
أنهت الشيء : جعلته نها يُنْهَى عليه .	2	ن م ج 3 ص 239
نالهُ نَزْلًا ونَيْلا وأَناله : أعطاه نوالا وهو العطاء .	2	ن م ج 3 ص 123
أوتر القوس : جعل له وَتْرًا وَوَتْرًا وَوَتْرًا .	2	ابن منظور (وتر) م 6 ص 874
واستوضحت الأمر أو الكلام إذا سألته أن يوضحه لك .	2	الجهري (وضح) ج 1 ص 415

الجدول (25) : أمثلة للأفعال التي تتعالق في الجذر والمضاف أو المضاف إليه القائم مقام المفعول به :

أَنَزَّهُ أَثْرًا وَأَنَارَهُ : نَمَّ أَثْرُهُ .	2	م و (أثر) ص 5
أَكْنَنَهُ أَفْأًا : ضربت أَكْنَةً .	2	السرقيطي ج 1 ص 80
أَوَّخ الكتاب : حَذَّ تاريخه .	2	م و (أزخ) ص 12
وتقول : قد أَفْنَيْتُ أَ : إذا ضربت بالفوخ .	2	ابن السكيت ص 370
وَأَمَّ فَلَانًا أَمَّا : أَصَابَ أَمَّ وَأَسَهُ .	2	م و (أم) ص 25
وقد أَفْنَيْتُهُ : إذا ضربت أَنْفَهُ .	2	ابن السكيت ص 370
وقد بَطَنَهُ أَبْطَنُهُ إذا ضربت بَطْنَهُ .	2	ن م ص 370
ابْتَكَّرَ الْفَاكِهَةَ : أَكَّرَ بِأَكْرَرَتِهَا .	2	أ ب (بكر) ص 48
وقد تَرَفَّفَتْهُ إذا ضربت تَرَفُّفَتَهُ .	2	ابن السكيت ص 370
وَبَلَّغْتُ الْقَوْمَ مَلَأَ تَبَلَّغُهُمْ . وَتَبَلَّغْتُ أَنْفُسَهُمْ : أَخَذْتُ تُبْنَ أَمْوَالِهِمْ	2	السرقيطي ج 3 ص 613
وقد جَبِهَتْهُ إذا صَكَّكَتْ جَبْهَتَهُ .	2	ابن السكيت ص 370
جَبَّحْتُ الرَّجُلَ جَبْحًا : ضَرَبْتُ جَبْهَهُ .	2	السرقيطي ج 2 ص 262
جَبَّحَتْهُ يَجْبَحُهُ : أَصَابَ جَبَّاحَتَهُ .	2	ابن منظور (جبح) م 1 ص 512
جَحَّاتُ الرَّجُلِ بِاللَّيْلِمْ حَشًا إِذَا أَصَبَتْ جَوْفَهُ .	2	الجهري (حشا) ج 1 ص 43
وَحَشَّيْتُ : ضَرَبْتُ حَشَاءً . وَحَشَّوْهُ أَيضًا : أَصَبْتُ حَشَاءً .	2	السرقيطي ج 1 ص 377
وَحَدَعْتُ الرَّجُلَ : قَطَعْتُ أَهْلَهُ فَهُوَ مَخْدُوعٌ .	2	ن م ج 1 ص 448
خَرَطُهُ : ضَرَبَ خُرْطُمَهُ .	2	ابن منظور (خرطم) م 2 ص 815
وَحَشَّيْتُ الشَّيْءَ حَشًّا : نَقَى حَشَائِرَهُ وَهُوَ رَدِيءٌ كَأَنَّ شَيْءَ	2	السرقيطي ج 1 ص 484
وَحَشَّيْتُهُ يَحْشِيهِ حَشًّا : كَسَرَ حَشِيَّتَهُ .	2	ابن منظور (حشم) م 2 ص 837
أَحْصَبَ الرَّجُلُ : وَجَدَ حَصْبَ الْمَرعى .	2	السرقيطي ج 1 ص 506
تَحَصَّرَ حَضْرًا : ضَرَبَ حَاضِرَتَهُ .	2	ن م ج 1 ص 48
خَمَسَتْ الْقَوْمَ أَحْمَسُهُمْ خَمْسًا إِذَا أَخَذَتْ خُمُسَ أَمْوَالِهِمْ وَإِنْ كَتَلَهُمْ خَمْسًا وَكَذَلِكَ إِلَى الْعَشْرَةِ .	2	ابن السكيت ص 15
وَإِذَا أَصَبْتُ رَأْسَهُ : قَتَلْتُ رَأْسَهُ فَهُوَ مَرْؤُوسٌ .	2	ن م ص 370
وَإِذَا أَصَبْتُ رِجْلَهُ قَتَلْتُ : وَأَيْتَهُ فَهُوَ مَرْؤُوسٌ .	2	ن م ص 370
وَاسْتَرَيْتُهُ وَاسْتَرَيْتُهُ : طَلَبْتُ رَأْيَهُ .	2	الزمخشري ، أ ب (رأى) ص 214
رَبَّيْتُ الْقَوْمَ إِذَا أَخَذْتُ رِبْعَ أَمْوَالِهِمْ وَإِذَا كَتَلْتُ لَهُمْ رِبْعًا .	2	ابن السكيت ص 15
رَجَلُهُ يَرْجُلُهُ : أَصَابَ رِجْلَهُ .	2	ابن منظور (رجل) م 2 ص 1113
وَسَتَّهتْ أَسْتَهتْ سَتًّا : ضَرَبَتْ سِتَّهُ .	2	ن م (سته) م 3 ص 96

1 اشتقاق الأفعال الدالة على الضرب الموضوعي قياسية في رأي المعجمين . وهو ما تؤكد الأمثلة الواردة في هذه الصفحة وأمثلة أخرى .

وسدست القوم أسلمهم مسلما إذا أخذت سلس أموالهم أو كنت لهم سادسا.	2	ابن السكيت ص 15
أسلبت النسيج : أقيمت سداه وهو قائمه.	2	السرقي ص 3
سَرَزْتُ الصَّبِيَّ أَسْرَهُ إِذَا قَطَعْتَ سُرَّهُ . وَالسُّرُّ مَا قُطِعَ .	2	ابن السكيت ص 256
استرى الموت بنى فلان : أى اختار سَرَاتِهِمْ .	2	ن م ص 368
سمك الله السماء رفع سَمَكُهَا .	2	أ ب (سمك) ص 308
سنتت الرجل أَسَنَهُ : كسرت سَنَهُ .	2	ابن منظور (سنن) م 3 ص 222
ويقال : استدنا بنى فلان استيادا إذا اخترنا سَيَدَهُمْ ففتلناه يقتل لنا أو خَطَبُوا إِلَى سَيَدِهِمْ .	2	أبو زيد ص 308
شدقه شدقا : ضرب شدقه .	2	السرقي ص 2
شغنه الحب : بلغ شَغَاة .	2	الفارابي ص 2
"نصابت الماء إذا شرب سَكَبَتْ" «وَالضَّيَابُ بِالضَمِّ الْبَقِيَّةُ فِي الْإِنَاءِ» .	2	الجوهري (صب) ج 1 ص 161
صدر فلان فلانا يَصُدُّهُ صدرا : أصاب صدره	2	ابن منظور (صدر) م 3 ص 416
وتصنحت الشيء إذا نظرت في صفحاته .	2	الجوهري (صفح) ج 1 ص 383
وطخله طخللا : أصاب طحالاه .	2	السرقي ص 3
وتقول إذا رميت الصيد وغيره فأصبت ظلفه قد ظَلَنَتْ فهو مظلوف .	2	ابن السكيت ص 369
ويقال تعجزت البعير إذا ركبت عَجَزَهُ .	2	ن م ص 371
وَسَكَلْتُ النحل : جنت صلبها .	2	السرقي ج 1 ص 285
تَسَنَّتِ النخلة : أخذ عُشَانِهَا . يقال : تَسَنَّتِ النخلة واحتشها إذا تَبَحَّتْ كُرَانِهَا فأخلته . وَالْعُشَانَةُ اللَّقَاطَةُ مِنَ التمر .	2	ابن منظور (عش) م 4 ص 787
وقد عَصِدَتْه إذا ضربت عَصِدَهُ أعضده عَصِدَا .	2	ابن السكيت ص 870
عقبه بعقبه عَقَبَا : ضرب عَقَبَهُ .	2	ابن منظور (عقب) م 4 ص 83
عَقْنَتْهُ : ضربت عنقه .	2	السرقي ج 1 ص 214
عنونت الكتاب : كتبت عنوانه .	2	ن م ج 1 ص 324
تقول : عَيَّنْتُ ¹ الرَّجُلَ تَعْيِيَا إِذَا أَخْبَرْتَ بِمَسَاوِي أَعْمَالِهِ الَّتِي عَمِلَ .	2	أبو زيد ص 308
فَإِذَا أَصَبْتَ فَوَادَهُ قُلْتَ : فَادَتَهُ فَهُوَ مَفْوُودٌ .	2	ابن السكيت ص 370
فَخَذَهُ فَخْذَا : كسر فخذه أو ضربها .	2	السرقي ج 4 ص 44
قَضَيْتُ الكرم تقضييا إِذَا قَطَعْتَ أَغْصَانَهُ أَيَّامَ الرَّيْحِ .	2	الجوهري (قضب) ج 1 ص 203
وقَلَيْتُهُ أَيَّ أَصَبْتُ قَلْبَهُ .	2	ن م (قلب) ج 1 ص 205
كبدته : أصبت كبده .	2	الزمخشري ، أ ب (كبد) ص 533
كرعه : أصاب كَرَاعَهُ .	2	ابن منظور (كرع) م 5 ص 245
كشحه كشحا : ضرب كشحه أى خاصرته .	2	السرقي ج 2 ص 176
كَلَيْتَهُ فَهُوَ مَكْلَى إِذَا أَصَبْتَ كَلَيْتَهُ .	2	ابن السكيت ص 370
كَرَعْتُ القدرَ كَرَعًا وَأَمَرْتُهَا : أَكْثَرْتُ مَرَقَهَا .	2	السرقي ج 4 ص 141
نحر الرجل : ضرب نحره .	2	ن م ج 3 ص 188
وَإِذَا أَصَبْتَ نِسَاءَ قُلْتَ نَسَبْتَهُ فَهُوَ مَنَسِيٌّ .	2	ابن السكيت ص 370
وَتَبَّتِ الْإِنْسَانُ تَبُّوِيَا : ضُرِبَتْ نَابُهُ .	2	السرقي ج 3 ص 168
وَإِذَا أَصَبْتَ رَيْبَةً ² قُلْتَ وَتَبَّتْ فَهُوَ مَوْتُونٌ .	2	ابن السكيت ص 370
ودبت القنبر : أَذِيَتْ دَبَّتَهُ .	2	الزمخشري ، أ ب (ودي) ص 670

1 بالامكان اعتبار هذا المثال لا يختلف عن أمثلة الجداول الأخرى إذا خرج على أن معناه : أخبرته بميوهه .

2 «الوتين : عروق في الغلب إذا قطع مات صاحبه» (ابن منظور (وتن) م 4 ص 874)

الجدول (26) : أمثلة للتعاليق بين الفعل والتعنت الموجود في البنية قبل المعجمة

أثامت المرأة إذا ولدت اثنين في بطن. فهي مثنى فإذا كان ذلك من عادتها قيل مثنى.	ابن السكيت ص 313
وأحلمت المرأة : ولدت الخلفاء	السرقي ج 1 ص 365
وأحمد الرجل : أي فعل فعلا يُحمد عليه	ن م (حمد) ج 3 ص 188
وحَمَصَت الابل تَحْمَصُ حَمْصًا وَحْمَوْسًا : أَكَلَتِ الحَنْصُ فُهي حَامِصَةٌ «والحمص من البات كل نبت مالح أو حامض يقوم على سوق ولا أصل له».	ابن منظور (حمض) م 1 ص 719.
وأحمق الرجل والمرأة : ولدا الحمقى	السرقي (حمق) ص 721
وأذكرت (المرأة) إذا أتت بولد ذَكَرَ فإن كان ذلك عادة لها قيل : مذكر	ابن السكيت ص 313
طلَّت السماء الأرض أمطرتها مطرا لينا	السرقي ج 2 ص 249
وأعجن إذا جاء بولد عجينة وهو الأحق	ابن منظور (عجن) م 4 ص 693.
وأعذب القوم : صادفوا ماء عذبا	السرقي ج 1 ص 287
وأفئدت الشاة إفذاذا وهي مقذٌ : ولدت ولدا واحدا فإن ولدت اثنين فهي مثنى	ابن منظور (فد) م 4 ص 1064
وأفبح فلان : أتى بغير	الجوهري (فبح) ج 1 ص 394
وأفصرت المرأة : ولدت ولدا قصارا وقد أطالت إذا ولدت ولدا طويلا.	ابن السكيت ص 274
ومتَّص الرجل وأمتصه : سقاء لنا محضا لأماء فيه وأمتص هو : شرب المحض	ابن منظور (مض) م 5 ص 445
وأملحت الابل : وردت ماء ملحا	الجوهري (ملح) ج 1 ص 404
وملَّح الشاعر إذا أتى بشعر مليح	السرقي ج 1 ص 406
وانجب الرجل أي ولد غبيا . . . وانجبت المرأة فهي متنجبة ومتجاب : ولدت النجباء. يقال : انجب الرجل والمرأة إذا ولدا غبيا أي كريا. وانجب الرجل جاء بولد نجيب وانجب جاء بولد جبان (من الأضداد).	ابن منظور (نجب) م 6 ص 580

الجدول (27) : أمثلة لدلالة الفعل

أ - معناه على المفعول به الغائب على مستوى البنية المعجمة. يقال :

«أجمرت الثوب وجعته إذا بخرته بالطيب»	ابن منظور (جمر) م 1 ص 495
«واستجمر بالمجمر إذا تبحر بالعود	السرقي ج 1 ص 453
غَرَب الرجل غَرْبًا وَغَرْبًا : سرق الابل	ن م ج 3 ص 537
سَحَلَ الشيء سَحْلًا : بَرَدَهُ بالمبرد	ابن فارس، (القائس) م 3 ص 283
صر الحمار أنه إذا أقامها وأصر إذا لم تذكر وصرا الأصر : أوثقه بالفلز والقيد	السرقي ج 3 ص 383
ضَعَّدَ الرجل أضغده ضغدا إذا ضربته بباطن الكف وضغده أيضا إذا كسسته وهو أن تضرب إسته بظاهر قدمك	ن م ج 2 ص 229
«وَأَغْبَيْتُ الطريق إذا تركت سهله وأخذت في وعره»	الجوهري (عقب) ج 1 ص 176
غَرَبَت المرأة غَرْبًا : نَحِثَتْ إلى زوجها. فهي غَرْوٌ	السرقي ج 1 ص 239
فَلَبِثَ الرجل : اختبرت عقله	ن م ج 4 ص 37
فرعه قرعا : ضربته بالعصا	ن م ج 2 ص 72
كس الحفرة كسا : ردها بالتراب	ن م ج 2 ص 174
ولالات (الظباء) : بصصت بأذنانها	ابن السكيت ص 394
واشتمَّحت : سأته العطاء	الجوهري (مبح) م 1 ص 408

ب - يجره على المفعول به

حَطَبٌ يَحْطِبُ حَيْطًا وَحَطْبًا الْخَفْطُ مصدر وإذا ثَقُلَ فهو اسم واحططب احتطابا جمع الحطب	1	ابن منظور (حطب) م 1 ص 662
يقال : قد حَطَطْتُ إذا أُمْتُ . فَأَنَا أَسْطَأٌ وَأَنَا حَاطِي . . . قال اللخري : سمعت أبا الهيثم يقول : حَطَطْتُ لما صنعه عمدا وهو الذنب وأعططت لما صنعه خطأ غير عمد	1	ن م (خطأ) م 2 ص 854
عَشِيَ الرَّجُلُ يَعْشِي وَيَعْشِي كُلَّهُ : أَكَلَ التَّشَاءَ فهو عَاشٍ . . . وهو الطَّعَامُ الَّذِي يُوْكَلُ بَعْدَ العَشاءِ	1	ن م (عشا) م 4 ص 789

الجدول (28) : أمثلة للأفعال الدالة على الزّمان :

1- الزّمن الكوني أو الاجتماعي :

(أ) بيجورها :

وأَصْلُ يُؤْصَلُ إِيصَالًا : دخل في وقت الأصل . وأَصْلًا : سرنّا في الأصل أو أتينا فيه وهو العشي .	م و (أصل) ص 16 السرقي ج 1 ص 74
وَأَبَ بِهِ . وقيل لا يكون الاياب إلا الرجوع إلى أهله ليلا . التهذيب : يقال للرّجل يرجع بالليل إلى أهله : قد تأوّههم وأتاهم . " وقالوا باكرت الرّجل مباكرة " . وتكر على الشيء وإليه يكر يكرورا ويكر تكبرا وأبكر وبأكره : أتاه بكرة كله بمعنى وأبكر فلان : أتاه بكرة . . . وأبكر الرّجل : وردت إليه بكرة .	ابن منظور (أب) م 1 ص 127 أبو زيد ص 510 ابن منظور (بكر) م 1 ص 248
و بَيْتُ الأمر : عمله ليلا أو دبره ليلا . . . بَيْتُ القومِ المدفُ : أَوْقَعَ بهم ليلا و أحرمنا أي دخلنا في الشهر الحرام و أحل إذا دخل في شهر الحلال ويقال أحال إذا أتى عليه حول . أخرف القوم : دخلوا في الخريف . وأخرفت الشاة : ولدت في الخريف . وخرّفنا : طمرنا في الخريف . دَخِرَتِ الرّجل إذا بقيت بعده . وأدخج القوم إذا ساروا في أول الليل . . . فإن ساروا في آخر الليل فقد أخلجوا . . . والاسم الدخجة والدخجة . وُخِثَ القوم وُخِثَ إليهم : أتتهم زواجا . سَبَّتَ اليهود سَبْتًا : تركوا العمل في سيئهم وأسبّت اليهود أيضا . وسُرِّتَ سُري وسُري وأسريت بمعنى إذا سرت ليلا وسمر القوم الحمر : شربوها ليلا وإشيتا : صرنا في الشتاء . وشتونا بالكان شَتَوًا : أقمتا فيه في الشتاء . وشرّقت الشمس شروقا : طلعت وأشرقت إذا أضاءت . وأشرقتنا : صرنا في وقت الشروق . صَبَحْتُ القوم صَبْحًا : أغرت عليهم صباحا وصَبَحْتُهُم الخيل كذلك . وصَبَحْتُ صَبُوحًا : سَدَّيْتُك صباحا . وصبحك الشيء أنك صباحا . وأصبحتنا : صرنا في الصباح . " وأصافوا : صاروا في وقت الصيف . وأصافت الثّاقة إذا نُتِجَتْ في الصيف فهي مُصَيِّفٌ . ويقال : قد صَافَ بموضع كذا يصفى صيفا إذا أقام به صيفه . ويقال صَفَر غنمك : أي ارحها بالصحى . وضاحتني مضاحاة من الضحاح .	ن م (بيت) م 1 ص 293 ن م (حلل) م 1 ص 704 ن م (حلل) م 1 ص 704-703 ابن هشام ، المغني ج 1 ص 272 ابن منظور (خرف) م 1 ص 817 السرقي ج 1 ص 450 ابن منظور (دير) م 2 ص 940 ن م (فليج) م 2 ص 1001 السرقي ج 3 ص 53 ن م ج 3 ص 495 ابن منظور (سري) م 3 ص 141 ن م (سمر) م 3 ص 200 السرقي ج 2 ص 360 الزمخشري ، أ ب (شرق) م 3 ص 827 السرقي ج 2 ص 342 ن م ج 2 ص 395-396 ن م ج 3 ص 400 ابن السكيت ص 261 الناصري ج 4 ص 112 أبو زيد ص 514

1 - قد يتداخل الزمن الكوني والذي كما هي الحال في هذا المثال وفي أخرى من نحو بات وظل وغيرهما .

وأَضْحَى .	
طَلَعَتِ الشَّمْسُ : دنت للغروب . وآتته في طَلْع الغداة وطفل العشي وهو بعيد طلوع الشمس وقبل غروبها .	الزمخشري ، أ ب (طفل) ص 392
وأطاف به وعليه : طرقه ليل .	ابن منظور (طوف) م 4 ص 626
ظهرت الأيل : وردت كل يوم نصف النهار .	السرقسطي ج 3 ص 581
ويقال : قد أظهورنا : أي سرنا في وقت الظهيرة .	ابن السكيت ص 269
وعَمَّت الأيل نَعَم وتَعَمَّت وأَعَمَّت واستعمت خُلِيت عشاء وهو من الإبطاء والتأخر والعَمَّة : ثلث الليل الأوَّل بعد هبوبية الشَّقَق . وأَعَمَّ الرَّجُل : صار في ذلك الوقت ويقال : أَعَمْنَا من العَمَّة كما يقال : أصبَحنا من الصبح وأَعَمَّ القوم وعَمُّوا نَعَمًا : ساروا في ذلك الوقت .	ابن منظور (عَم) م 4 ص 681
و عَمَّت الأيل إذا وعيتها بعد غروب الشمس	ن م (عشا) م 4 ص 790
غَرَسَ اللَّيْلُ غَرْسًا وَغَبَسَ وَأَغْبَسَ : أَظْلَمَ وَالْقَبَسُ : أول ظلام الليل .	السرقسطي ج 2 ص 3
غَبَقَ الرَّجُلُ يَغْبِقُهُ وَيُغْبِقُهُ غَبَقًا وَغَبَمَةً : سَاءَ غَبْرًا وَغَبَى اللَّيْلُ وَالنَّعَمُ : سَفَاهَا أو حلها بالعشي . والغَبَقُ : الشرب بالعشي .	ابن منظور (غبق) م 4 ص 956
وغلدا : وغادته مغادة من الغلو إذا أتته بكرة وضحوه .	أبو زيد ص 514
وغلَسنا : سرنا يَغْلَسُ ... وغلَسنا الماء : آتياه يَغْلَسُ والغَلَس : والغَلَس : ظلام آخر الليل .	ابن منظور (غلس) م 4 ص 1005
وأغْلَس : سار يَغْلَسُ .	السرقسطي ج 2 ص 44
أَغَابَ القوم : دخلوا في المغيب .	ابن منظور (غيب) م 4 ص 1033
أَقَمَرُ القوم : ساروا في وقت القمر .	السرقسطي ج 2 ص 87
قال قَتَلَا : نام القاتلة أو شرب فيها .	ن م ج 3 ص 91

و يَقُولُ الثَّانِي : حلينا عند القاتلة	ابن منظور (قيل) م 5 ص 208
أَلْبَسْنَا : صرنا في الليل .	السرقسطي ج 2 ص 473
يقال : مَنَّك الله بخير من المساء كما تقول في الصَّبَاح : صبحك الله بخير .	الفارابي ج 4 ص 114
أَمْسَى .	
تَصَفَّ النَّهَارُ وَانْصَفَّ .	السرقسطي ج 3 ص 123
وأهجر القوم : ساروا في الهاجرة .	ن م ج 1 ص 133
"وأوهن القوم : ساروا في الوَهْن " «وَأَتَيْتَهُ وَهْنًا وَتَوَهَّنَا بعد ساعة من الليل " .	الزمخشري ، أ ب (وهن) ص 692
ب (بمعناها :	

« ظَلَّ أ يفعل كلما إذا فعله نهارا . وبات يفعل ذلك إذا فعله ليلا » .	التهريزي 11 ص 40
« وظل بمعنى دام أو طال أو أقام نهارا وبات بمعنى أقام ليلا أو نزل بالقوم ليلا »	السيوطي ، همع الهوامع ج 2 ص 83
وَبَيَّتَ الأمر : صمله ليلا أو ذُبره ليلا : وَبَيَّتَ القوم أو العَدُوَّ : أوقع بهم ليلا .	ابن منظور (بيت) م 1 ص 293
وَجِئْتُ النار : توقدت بالليل .	السرقسطي ج 1 ص 372
وَنَعَمَ اللَّيْلُ بِالْقَوْمِ : أي سار بهم في الظلة .	الفارابي ج 3 ص 208
وَدَنَّتِ الشَّمْسُ إذا دنت للغروب	السرقسطي ج 3 ص 349
وَرَبَّتِ الشَّمْسُ وَأَرَبَّت : تَهَيَّأت للمغيب .	ن م ج 3 ص 438
وَرَدَعُوْا رَدْعًا فهو زاعق وزاعق : فَرَعَ بالليل .	ابن منظور (زعق) م 3 ص 26
"وسرى الليل سرى وأسرى قطعه بالتهير" .	السرقسطي ج 3 ص 499
وقد يذكر الظرف تأكيدًا كما في الآية الأولى من سورة الإسراء : (شَبَحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِمَنْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) .	17 الإسراء - 1

1 تنفيذ بعض الأفعال مثل ظَلَّ وبات الزمن الكوني والمدى في آن.

« وَسَمَرَ الْقَوْمُ سَمْرًا : تَحَنَّنُوا » « السَّمر : الحديث بالليل خاص » « و سمر القوم الحزم : شربوها ليلا »	السرقسطي ج 3 ص 553 ابن منظور (سمر) م 3 ص 200
سهر	
أصخدا الحزباء : تصلى بحر الشمس.	السرقسطي ج 3 ص 390
وطرد المولود أخاه : ولد بعده.	ن م ج 3 ص 251
طرق القوم : جاءهم ليلا.	ابن منظور (طرق) م 4 ص 586
وَقَرَّتِ النَّبِيَّةُ أَثَرَهَا عَثْرًا : ذبحتها في رجب وهي العترة	السرقسطي ج 1 ص 269
وعسَّ يُمسَّ عَسًا وعَسًا ... أي طاف بالليل ... واعتس الشيء :	ابن منظور (عس) م 4 ص 775
طلبه ليلا ... وقد عسَّ الذئب : طاف بالليل .	
وعَثَرُ بِهَا عَثْرًا : فجع بها ليلا .	السرقسطي ج 1 ص 272
وتفتت الماشية : رعت ليلا .	ن م ج 3 ص 203
قَرَّتِ الْإِبِلُ الْمَاءَ قَرَبًا : طلبته ليلة وزدعا .	ن م ج 2 ص 82
يقال : جئتكم قَصْرًا وقَصْرًا وقَصْرًا وذلك عند ذُنُو العَتِيَةِ قبيل العصر .	الزمخشري ، أ ب (قصر) ص 510
وأقِلت مقاصير الظلام وأقصرتنا .	
قَصَبَتِ الْكَرْمَ تَقْصِيًا إذا قطعت أغصانه أيام الزَّيْع .	الجوهري (قصب) ج 1 ص 203
سَدَّ الْإِبِلُ مَسَدًا وأسدها : أدام التسر بها بالليل .	السرقسطي ج 4 ص 140

وَنَشَرَتِ الْأَرْضُ نَشْرًا نُشُورًا : أصابها الربيع فانبثت .	ابن منظور (نشر) م 6 ص 635
هجم هجوعا : نام ليلا .	ابن فارس ، المقاييس (هجم) م 6 ص 36
وهاج الإبل هُجِجًا : حركها بالليل إلى اللورد والكلال .	ابن منظور (هجم) م 6 ص 853
2- الذى الزمنى :	

بات يفعل كذا وكذا : فعله ليلا .	السرقسطي ج 4 ص 127
جاش يَجُوش جوشا إذا سار الليل كله .	ابن منظور (جوش) م 1 ص 533
حقيق : إذا سار الليل من أوله وقد نُهِج عنه .	السرقسطي ج 1 ص 426
أحولت بالمكان : أقمت حولا .	ن م ج 1 ص 370
وَكَبِجَتِ السَّمَاءُ وَأَدَجِنَتِ المطر : دام أياما .	أ ب (دجن) ص 183
وَأَزْدَقَتْ عَلَيْهِ الْحَتَّى : أقامت .	السرقسطي ج 3 ص 26
" إلهي مثلها يرنو الخليم صباية . رنا : أدام النظر .	التبريزي ص 51
أزمن بالمكان : أقام به زمانا والشيء : طال عليه الزمن .	م و (زمن) ص 292
وزعت الإبل بعد ودعا : سارت ليلة .	السرقسطي ج 3 ص 482
يقال أسنى القوم إذا أقاموا سنة في موضع .	ابن منظور (سنت) م 3 ص 214
وأشهر الشيء : والموضع أتى عليه شهر . وأشهرت المرأة : دخلت في شهر ولادتها .	السرقسطي ج 2 ص 387
صام الناس ومضبان .	ابن هشام ، شرح شلور الذهب ص 161
أطرقُ الفحل : وهبت فيه سنة .	السرقسطي ج 3 ص 251
وعسَّ يُمسَّ عَسًا وعَسًا : أي طاف بالليل .	ابن منظور (عس) م 4 ص 775
عمر زمانا طويلا .	الفارابي ج 2 ص 234
وأغبطت السماء : دام مطرها وأغبطت الحتى : دامت .	السرقسطي ج 2 ص 17
قَرَّتِ السَّمَاءُ قَرُونًا وأقرت : دام مطرها .	ن م ج 2 ص 52
قامت الحرب والسوق : دامت .	ن م ج 2 ص 90
واستكفأت فلانا إليه : أي سألته نتاج سنة فأكفأتها أي أعطاني لبنها ووبرها وأولادها سنة . والاسم الكفأة والكفأة .	الجوهري (كفا) ج 1 ص 181
أطد المطر : دام .	السرقسطي ج 2 ص 47

يقال ألم به إلاما إذا أثناه في قَرْط وأَقْل القَرْط ثلاثة أيام وأكثره خمسة عشر يوما.	أبو زيد ص 516
تَمَسَّد الأيل مسلا وأمسدها أذاب السير بها بالليل.	السرقي ج 4 ص 140
وتَصَبَّ القوم : ساروا يومهم وهو سير لين.	الجوهري (نصب) ج 1 ص 225
نام.	
هجد هجودا : نام بالليل وأيضاً قام للصلاة فيه.	السرقي ج 1 ص 135
هجم هجوعا : نام ليلا.	ن م ج 1 ص 161
وَمَتَلَّت السماء مَتلًا ومَلاتنا واتهمت : دام مطرها مع سكون وضعف وهمل دمه.	ابن منظور (همل) م 6 ص 684
وودت الحثي وزدا : أتت كل يوم.	السرقي ج 4 ص 278
وَرَسَّ فلان إذا أخذته سَةِ الناس... والوَسَنَة والوَسَن : ثَقَلَت النوم.	ابن منظور (وسن) م 6 ص 929
وقيل : الناس وهو أول النوم.	
وَصَب الشيء يَصِبُّ وُصُوباً أي نام. تقول : وصب الزجل على الأمر إذا واطب عليه.	السرقي ج 1 ص 233
ووظب على الشيء وظوبا : دام.	

الجدول (29) : أمثلة للأفعال الدالة على مكان مخصوص :
أ - بجلورها

تأبط الشيء : وضعه تحت إبطه.	م و (تأبط) ص 3
" أتت القدر يُؤْتِنها إيثاقا : وضعها على الأثافي "	ن م (آتف) ص 6
وأثقت القدر : أي وضعتها على الأثافي.	الغاربي ج 4 ص 228
تأجيم الأسد : دخل في أجسته.	ابن منظور (أجم) م 1 ص 26
أَفَى : ذهب في أفاق الأرض.	السرقي ج 1 ص 95
أيو الزجل : صار في اليو.	ن م ج 1 ص 71
" وقد بَرَّزَ يَبْرُزُ بروزا : أي خرج إلى البرَّازة «والبرَّاز بالفتح : المكان الفضاء من الأرض البعيد الاسم.	ابن منظور (برز) م 1 ص 192
ثقيت القدر أي وضعتها على الأثافي.	الغاربي ج 4 ص 115
وأجدنا : صرنا في جدد الأرض (وهو اليابس).	السرقي ج 2 ص 254
تجرج الزجل : مشى في الجرج : (الأرض الغليظة).	
وتجرج الزجل إذا مشى في الجرجة وهي المحبة وجادة الطريق...	ابن منظور (جرج) م 1 ص 431
والجرج : الأرض ذات الحجارة . والجرج : الأرض الغليظة .	
أجرن العنب . والجرين : يدر .	ن م (جرن) م 1 ص 448
وجدوت الزجل : جلست حذاءه .	السرقي ج 1 ص 377
وتَوَقَّفَ الزجل إذا وضع رأسه على الخُرقة وهي مجتمع رأس الورك ورأس الفخذ حيث يلتقيان من ظاهر .	ن م ج 1 ص 424
أحل الزجل إذا نزع إلى الحِل من الحرم.	ابن منظور (حَل) م 1 ص 703
وأخين الزجل إذا غَتَّ في شجته سراويله مما يلي الصُّلب وأثِنَ إذا غَبَا في ثَنِّه مما يلي البطن .	ن م (خين) م 2 ص 788
وخيم القوم : دخلوا في الخيمة .	ابن منظور (خيم) م 2 ص 933
أيد الزجل : جعله يداه .	ن م (يد) م 2 ص 940
وَفَرَعَتْ العين : كويت في ذواحه بسمة تسمى الذراع .	السرقي ج 3 ص 59
" رَنَدَت الأيل : ربطتها بالأيل في المزد وهو الموضع الذي تُرَد فيه "	الزمخشري، أ ب (ريد) ص 215
وفأت السفينة : قربها من الشط وذلك الموضع مُنْفا .	الجوهري (رفا) ج 1 ص 53
وقه : طرح الحبل في رقبته .	ابن منظور (رَقب) م 2 ص 1203
أراح الأيل : أي رَقما إلى المراح .	الغاربي ج 3 ص 419

رَزَيْتَ النَّهْمَ فِي الرَّزْبِ ... أدخلته فيه فانزوب.	أ ب (زوب) ص 269
شَجَرَتِ الشَّيْءَ : طرحته على الشجر وهو الشجيب	لبن منظور (شجر) م 3 ص 273
وشاطأت الرِّجُلَ : إذا شجيت على شاطئه ومشى على الشاطئ الآخر .	الجوهري (شطا) ج 1 ص 57
وصَرَ الدَّراهم : جمعها في صرة .	السرقي ج 3 ص 383
وَعَجَزَتِ الدَّابَّةُ عَجَزًا : أصابها داء في عَجَزِها .	ن م 1 ص 220
عَلَزَتِ الْفَرَسَ عِلْزًا : كويت في موضع العِلْز .	ن م 1 ص 235
وَعَرَفَ الْقَوْمُ : وقفوا بحرفة .	ابن منظور (عرف) م 4 ص 748
وَعَزَّكَتِ الْقَوْمَ فِي الْحَرْبِ عَزْكًَا .	ن م (عرك) م 4 ص 754
عَطَلَتِ الْإِبِلَ عَطُونًا : أقامت عند الماء .	
قال أبو زيد : تقول قد عَطَلَتْ تَغْطِنُ عَطُونًا وهي إبل عاملة وعواطن وقد أعطنتها وكذلك هذا عَطْنُ الْغَنَمِ وَتَغْطِنُهَا لِمَا يَبْضِيهَا حَوْلَ الْمَاءِ ...	ابن السكيت ص 927
عَطَلَتِ الرِّجْلَ عَطْلًا : ضربته على عظامه .	السرقي ج 1 ص 298
أَعْيَنَتِ الْكَلْبَ أَغْنَةً إِعْنًا إِذَا جَعَلَتْ فِي عَيْفِهِ قِلَادَةً أَوْ وَتَرًا	ابن فارس ، المعاني (عت) ط 4 م 160
وَعَلَقَتْ الْفَارُوسَ وَأَغْلَقَتْهَا : أدخلتها في الغلاف .	السرقي ج 2 ص 8
وَعَمَدَتِ السِّيفَ عَمْدًا أَوْ أَغْمَدَتْهُ : أدخلته في غمده .	ن م 2 ص 3
وَأَفْلَى الرِّجْلَ : ركب الفلاة وأفلى أيضا صار بالفلاة .	السرقي ج 4 ص 37
وَقَرَّزَتِ السِّيفَ أَيَا إِذَا جَعَلَتْ فِي الْقَرَابِ .	الجوهري (قرب) ج 1 ص 199
وقعرت الشَّيْءَ قَمَرًا : نزلت إلى قمرها .	السرقي ج 2 ص 76
أَقْفَرُ الرِّجْلِ : صار إلى القفر . وأقفرنا كذلك	ابن منظور (قفر) م 4 ص 185
وتكبدت الشمس السماء : صارت في كبدها . وسطها الذي تقوم فيه ... عند الزوال .	ن م (كبد) م 5 ص 210
أَلْبَيْتِ الرَّحَى : ألبت الطعام في لهونها وهي قمها .	السرقي ج 2 ص 441
مرج الدَّابَّةِ مَرْجًا إِذَا أُرْسِلَتْ فِي الْمَرْعى	ن م ج 4 ص 159
وَأَنْبَجَ الرِّجْلُ : جلس على النَّبَاجِ وهي الإكام العالية : وقال أبو عمرو : نَبِجٌ إِذَا قَعِدَ عَلَى النَّبْجَةِ وهي الْأَكْمَةُ .	ابن منظور (نبج) م 6 ص 564
تدا القوم تَدَا إِذَا اجْتَمَعُوا فِي النَّادِي .	السرقي ج 3 ص 174
ونادي الرِّجْلُ جَالِسَهُ فِي النَّادِي . وتدوت الْقَوْمُ أَنْدُوهُمْ إِذَا جَمَعْتَهُمْ فِي النَّادِي .	ابن منظور (ندي) م 6 ص 611
أَنَصَفَ الْمَاءَ الْجَبْتَ إِنْصَافًا	ن م (نصف) م 6 ص 649
هَرَمَزَ الْحَبَّ : دقه في المهراس .	الزمخشري ، أ ب (هرس) ص 699
وَحَلَّ الرِّجْلَ وَحَلًا : وقف في طين يضطرب فيه	السرقي ج 4 ص 275
وَأَوْعَتِ الْقَوْمُ أَي وَقَعُوا فِي الْوَعْتِ .	الجوهري (وعث) ج 1 ص 296
وَأَوْعَيْتِ النَّاسَ : أي جعلته في الوعاء .	الفارابي ج 3 ص 271

ب) أو بمعناها نحو :

استأورت الإبل والغنم والوحش إذا نزهت وفرت في التهل . فإن صمعدت في الجبل قيل : استأورت .	السرقي ج 1 ص 126
وتَيْتَ الطَّعَامَ : أكلته عند الضجيج .	الزمخشري ، أ ب (يت) ص 56
« يقال : دَعَطَهَا به ودَعَطَها فيها ودَعَطَها فيها : إذا أدخله كله فيها » « الدَّعَطُ : إيعاب الذر كله في فرج المرأة »	ابن منظور (دعت) م 2 ص 983
وزَكَاتِ النَّاقَةِ بَوْلُهَا تَزْكَأُ زَكَاً : ومت به عند رجلها .	الجوهري (زكا) ج 1 ص 54

1 - وكذلك يدل على مكان مخصوص لوقوع الحدث :

- كل الأعمال التي يكون مفعولها مكاناً من نحو : اجتزت الوادي وجرنت النهر وكنت البيت .
- أو الدالة على الدخول في مكان من نحو : أبحر وأسهب وأسهل وأصغر وأفلى وأجد وغيرها وهي كثيرة .

وقد شجّه يشجّه ويشجّه شجّا فهو مشجوج وشجيج والشجّة واحدة شجّاج الرأس.	الجوهري (شجج) ج 1 ص 323
صَرَى الماء صَرَى : اجتمع في تنقعه.	السرقي ج 3 ص 417
طفا يطفو : علا فوق الماء.	
عَنَى الشعر : كثر في الوجه.	ن م ج 1 ص 321
وعذبت الإبل في الحضر، لا تَعْدُنْ إِلَّا فِيهِ	السيوطي، الزهر ج 1 ص 486
عامت السفينة .	السرقي ج 1 ص 245
غرغره بالسكين : ذبحه . وغرغره بالسنان : طعنه في حلقة والغرغرة كناية عن صوت الراعي ونحوه.	ابن منظور (غرر) م 4 ص 975
غاض الماء غُضِيَا : غاب في الأرض.	السرقي ج 2 ص 39
وَقَرَطِه : صرعه على قفاه.	ن م ج 1 ص 201
ولقدته السيف : ألقيت حثالة في عُقْبِهِ فقتلته.	الزمخشري، أ ب (قلد) ص 519
لَبِطَ الثَّاقَةُ بِلَدْنِهَا : أدخلته بين فَخَلَيْهَا.	السرقي ج 2 ص 414
أَلَفَ الطَّائِرُ رَأْسَهُ : أدخله تحت جناحيه، وَأَلَفَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ : أدخله تحت ثوبه.	ن م ج 2 ص 418
يقال: تَنَشَّرَ النَّبِيُّ تَنَشُّاً وَنَشْشَاناً : تحرك في مكانه.	ن م ج 3 ص 204
وَأَنفَلَتُهُمْ : مشيت في وسطهم وخرقتهم	ن م ج 3 ص 136
وَنَزَرَ الْحَاجُّ مِنْ مَنَى يَنْزَرًا ونَزَرَ النَّاسُ مِنْ مَنَى يَنْزِرُونَ نَزْرًا وَنَزْرًا . . . وهو يوم النَّعْرِ وَالتَّعْرِ وَالتَّوَرُّ وَالتَّوَرُّ والنَّعِير .	ابن منظور (نفر) م 6 ص 687
ما وَفَّرَتْ كلمته في أدنى .	التوحيدي ج 3 ص 201
وتنعم الرجل أوفد ناره في الاجتماع أو اليانعة.	ابن منظور (يفع) م 6 ص 1014

الجدول (30) : أمثلة لدلالة الفعل على هيئة الفاعل أو المفعول

1 - بجذره :

تألف المرعي : طلبه أيّا	الزمخشري، أ ب (ألف) ص 25
أم المرأة : تزوجها أيّا	ن م (أم) ص 30
بدأت الشيء : بعثت ابتداء . وبدأ الله الخلق وأبدأهم بمعنى	الجوهري (بدأ) ج 1 ص 35
يَكُنْتُ الشيء يَكُنًا : فجاءه ويكنه أيضا أعجله	السرقي ج 4 ص 108
أعجلك درهما : أعطيتك جيلا	ن م ج 2 ص 276
وتحلّق القوم : جلسوا حلقة حلقة . . . وحلّق الطائر إذا ارتفع واستدار	ابن منظور (حلّق) م 1 ص 700
ويقال : أحمقت بالرجل إذا ذكرته بحمق	أبو زيد ص 405
"وعدم عليه : كلمه مغضبا" «الذممة : الغضب»	ابن منظور (دمم) م 2 ص 1015
"كَمَمَ الْقَوْمُ دُفْعًا : جاؤوا بكرة"	السرقي ج 3 ص 328
الدمم : الجماعة الكثيرة وقد دهمونا أي جاؤونا بكرة جماعة. ودهمهم أمر إذا غشمهم فاشيا	ابن منظور (دهم) م 2 ص 1027
واذلمت الجمل الذليبا : انطلق والذعلب والذعلبة : الثاقة السريعة	الجوهري (ذعلب) ج 1 ص 128
"وأرشت النظر : أحدهته . «الرَّشْتُ : شوط من السهام» يُرمى جملة	السرقي ج 3 ص 5
وسرّب علي الإبل : أي أرسلها قطعة قطعة . ويقال : سرّب عليه الخيل : وهو أن يبعث عليه الخيل سرّبة بعد سرية	الجوهري (سرب) ج 1 ص 147
سَرَى الليل سَرَى وأسرى : قطعه بالتسير .	السرقي ج 3 ص 499

وشرعت الأديم : قطعت طولاً . (والشرع: الطول)	الجوهري (شرع) ج 1 ص 154
وشعّرت المرأة وشاعرتها : ضاجعتها في شعار	الزمخشري أ ب (شعر) ص 331
صدّعت الليل : سرّبه	السرقي ج 3 ص 417
صرف الحقن بصرفها صرفا : إذا شربها صرفا يغير مزاج	ن م ج 3 ص 405

وَصَفَرْنَ ... أَقْبَلُ مَعَ الضَّيْفِ وَهُوَ الضَّيْفُ	ن م ج 2 ص 227
وطررت الأيل مثل طردها إذا ضممته من نواحيها وطررت القوم : مروا بهم جميعا	ابن منظور (طرر) 4 ص 580
وأظرفت بالزجل إذا ذكرته بظرف	أبو زيد ص 405
أعقب الزجل إذا مات وترك عبقا أي ولدا	ابن منظور (عقب) 4 ص 830
وعثنا فلان : أنا عثا	السرقي ج 1 ص 190
وغيت عليه الحصى غيا وأغيت : أخذته يوما وتركته آخر	ن م ج 3 ص 1
وقد فاجأت الزجل مفاجأة وقد فجئت	ابن السكيت ص 150
وقد تقفيت فلانا : إذا تبتعت من وراءه	ن م ص 871
نقول : نسائه السيم وأنسائه ويعته نساء ويعته بكلاءة أي بأخرة	الجوهري (نسا) ج 1 ص 76
ونَتَبَ الإنسان الماء ونَتَبَ ثوبا ونَتَبَ الرقيق ونَتَبَ أيضا إذا ابتلعه نَتَبَ نغبة أي جرعة جرعة	السرقي ج 3 ص 221
وناقبت فلانا إذا لقيته فجأة ولقيته نقابا	ن م ج 1 ص 227
هدج الظلم : إذا مشى في ارتعاش الهدجان : مشية الشيخ وقد مدح يهدج	الجوهري (هدج) ج 1 ص 349

ب - يمتناه

يَهْتَهُ يَهْتًا : أَخَذَهُ يَهْتًا	الجوهري (يهت) ج 1 ص 244
يَهْشُ إِلَى الشَّيْءِ يَهْشًا : أَسْرَعَ إِلَيْهِ مَسْرُورًا بِهِ	السرقي ج 4 ص 105
وأجابت الزرم : بعته قبل أن يبدو صلاحه	الجوهري (جبا) ج 1 ص 89
وجذَّعت الدابة جذَّعا : حبستها بلا علف	السرقي ج 2 ص 257
جزع الموضوع يجزعه جزعا : قطعه عرضا	ابن منظور (جزع) 4 ص 454
حبسب الماء : جرى قليلا قليلا	المعجم الوسيط (حبسب) ص 130
أحربى الزجل فهو مُحْرَبٌ وهو الذي ينام على ظهره ويرفع رجله إلى السماء	السرقي ج 1 ص 492
وأخذجت الناقة إذا جاءت بولدها ناقص الخلق وإن كانت أيامه تامة	الجوهري (أخذج) ج 1 ص 309
درا علينا فلان يدرأ درواً وإن درأ : أي طلع مفاجأة	ن م (درا) ج 1 ص 48
دَقَّه دَقًّا : دفعه في جفوة ... قال ابن دريد: دعه دفعه دفاعا عتيفا	ابن منظور (دعم) 2 ص 983
ويقال : الزجل يُرْمَعُ إذا وُلِدَ لَهُ فِي فَنَاءِ سَنَةٍ وَوُلِدَهُ رِيعِيون	ابن السكيت ص 261
رسف المقيد رسفاً ورسفانا : مشى في قيده	السرقي ج 3 ص 75
رعد القوم رعدا : إذا تكلموا أجمعهم ونهضوا	ن م ج 3 ص 30
أرُفِضْتُ الأيل : أرسلتها بلا راع	ن م ج 3 ص 29
سرحت الأنعام سرحا وسرحها راعيها : أرسلها ترعى	السرقي ج 3 ص 543
وأشبلت الناقة : مشى معها ولدا	ن م ج 2 ص 335
وشرخت المرأة : بسطنها عند البعل	ن م ج 1 ص 368
وشمجت الثوب أشمجه شمجا : إذا خطته بخياطة متباعدة	الجوهري ج 1 ص 325
وصفن الفرس : وقف على ثلاث قوائم وثني شُتْكَ رجله الواحدة	الجوهري ج 3 ص 406
ويقال : قد أصاب الزجل صيفي إصافة إذا وُلِدَ لَهُ بَعْدَ مَا يُسَمَّى . ويعرَى بعد ما كبر سنّه وولده صيفيون	ابن السكيت ص 261
وصف الناقة صفًا : حلبها بجميع الكف	السرقي ج 2 ص 223
وضَّهت اللحم تضهيا : إذا شويته على حجارة محماة	ن م ج 2 ص 242
وعب الماء : شرب بلا مص	ن م ج 1 ص 256
«عجبت المرأة صبيها عجوا : أرضعته شيئا بعد شيء»	ن م ج 1 ص 250
«وعج القوم يعجون عجيجا : رفعوا أصواتهم داعين والحاج ملين»	ن م ج 1 ص 207

و أغال ولده وأخيله : جامع أمه وهي ترضعه	ن م ج 1 ص 20
و فقس . . . : مات فجاءة	ن م ج 4 ص 40
و قُتت الناقة قسا : رعت وحدها	ن م ج 2 ص 95
و أفلكت الفحل الناقة إذا ضربها فانضم إليها حتى يصير على عرقوبه مستندا عليها وهو في ضربها	ن م ج 2 ص 137
و كَرَفَ الحمار كرفا . . . : وأكرف : رفع رأسه عند شم البول	ن م ج 2 ص 142
و كشأت اللحم كشاً : شويته حتى ييس فهو كشيء وأكشأته	الجوهري (كشأ) ج 1 ص 67
و تكفأت المرأة في مشيتها : ترهيات ومادت كما تتحرك النخلة العبدانة	ن م (كفأ) ج 1 ص 67

و كاسر الزجل كُرسا : سقط على رأسه	الترقيطي ج 2 ص 162
و لحظه لحظا : نظر إليه بؤخر عينه	ن م ج 2 ص 446
و لَطَطَ القومُ لَطَطًا وَلَطَطًا وَلَنِطًا وَلَنِطًا : صاحوا بما لا يفهم	ن م ج 2 ص 410
و لكزه بلكزه لكزا : وهو الضرب بالجمع في جميع الجسد وقيل : الككز : هو الوجه في الصدر بجمع اليد وكذلك في الخنك	ابن منظور (لكز) م 5 ص 390
و نَمَّ الدم وغيره ينثُر تنوعا إذا خرج من الجرح قليلا قليلا	الترقيطي ج 3 ص 203
و ندمت الأيل : سقتها مجتمعة	
و نضر الماء نضيا : جرى قليلا قليلا	ن م ج 3 ص 178
يقال : طمته فنكته : أي ألقاه على رأسه	ابن منظور (نكت) م 6 ص 714
هَبِمَ على القوم بهبهم هجوما : انتهى إليهم بعتة وهجم عليهم الخيل وهجم بها . . . وهجم عليهم : دخل وقيل : يفر إذن . وهجم غيره عليهم .	ابن منظور (هجم) م 6 ص 776

الجدول (31) : أمثلة للأفعال الدالة بمعناها على سبب وقوع الفعل . نقول :

يسست الناقة يسنا وأيسستها : زجرتها لتسوقها	الترقيطي ج 4 ص 66
اختنأت من فلان أي اختبأت منه واستترت خوفا أو حياء	الجوهري (ختأ) ج 1 ص 46
وخنعت إليها خنعا وخنوعا : أتاها للفسجور	ابن منظور (خنعت) م 2 ص 913
دَفَ الطائر دِففا : حرك جناحيه للطيران	الترقيطي ج 3 ص 814
و رَأَرَات يمحنا : دارت بالحدتين للمغازلة أو الهازلة	الزمخشري ، أ ب (رأأ) ص 313
ترحرحت الفرس إذا فحيت قوائها لتبول	ابن منظور (رحح) م 2 ص 1140
سبأت الحفر سبأ ومسبأ إذا اشتربتها لتشربها	الجوهري (سبأ) ج 1 ص 55
وشربت القرية أي جعلت فيها وهي جديدة طينا وماء لطيب طعمها .	ن م (شرب) ج 1 ص 154
شعر الكلب : رفع إحدى رجله ليلول	ابن فارس، المعجم، (شعر) م 2 ص 566
وشفرت المرأة : رفعت رجلها للجماع وشفرتها أنا وأشفرتها إذا فعلت بها ذلك .	الترقيطي ج 2 ص 335
فسير الفرس قوائمه : جمعها لثب	المقاييس (فسير) ج 3 ص 386
شرب في الأرض : سار فيها ابتغاء الرزق	الجوهري (شرب) ج 1 ص 168
وقد طاف يطوف طوفا وأطاف يطاف أطافا إذا ذهب إلى البراز ليتغوط	ابن السكيت ص 260
عَجَرَ الفرس عَجْرًا وعَجْرَانًا وعَجَرَ إذا مرّ سريعا من خوف ونحوه	ابن منظور (عجر) م 4 ص 689
وعجم الشيء بعجمه عجمًا وعجمًا : عجمه ليعلم صلاته من خوره	ن م (عجم) م 4 ص 698
"عراه عروا واعتراه كلاهما : غشيه طالبا معرفته"	ن م (عرو) م 4 ص 759
ويقال قد أمرته نخلة أمره إهراء إذا أعطيته نخلة يأكل ثمرها وهي المرأيا من النخل	ابن السكيت ص 251
فشحت الناقة : فحاجت لتبول وانتشحت إذا بقيت كذلك لوجع .	الجوهري (فشح) ج 1 ص 391
قما الجمل على الناقة قما : علاما للضراب وقما للظلم على التمامة	الترقيطي ج 2 ص 98
وقام الفحل وقماها أيضا إذا علاها للضراب	ن م ج 2 ص 125

أَكَرَمَ بِهَا يَهُودُ : أَي أَمَدَّهَا إِلَيْهِمْ لِشُرُونِي عَلَيْهَا	ن م (كرم) 5 ص 248
كَفَت : أَسْرَعَ حَذِرًا مِنْ شَيْءٍ	ن م ج 3 ص 151
وَتَقُولُ : أَكْتَبْتُ يَدَهُ إِكْتَابًا فِيهِ مَكْتَبَةٌ وَتَقُوتُ فِيهِ تَقَفْتُ تَقْنَا مِثْلَ عَمَلَتْ إِذَا غَلِظَتْ مِنَ الْعَمَلِ وَغَشَّتْ	أَبُو زَيْد 473
يُقَالُ : «الْإِبِلُ تَلُوبُ حَوْلَ الْمَاءِ : تَحْمِلُ عَطْشًا»	الزَّمْخَشَرِيُّ ، أَب (لوب) ص 574
مَذَى مَذْيًا وَأَمْدَى : خَرَجَ مِنْ ذِكْرِهِ شَيْءٌ عَنِ الْمَلَاعَةِ	السرْقُطِيُّ ج 4 ص 144
وَمَنِ مَنِيًا وَأَمْنَى : خَرَجَ مِنْ ذِكْرِهِ الْمَاءُ عَنِ الْجَمَاعَةِ	
وُغِيرَتِ الْإِبِلُ وَمُعْجِرَتِ أَيْضًا «وَالْتَجَرَّ بِالتَّحْرِيكِ عَطَشٌ يَصِيبُ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ مِنْ أَكْلِ الْحَبَّةِ فَلَا تَكَادُ تَرَوِي»	ابن منظور (غير) 6 ص 585
وَنَدَاتِ الْقُرْصُ فِي النَّارِ نَدْمًا إِذَا دَفَنَتْهُ فِي الْمَلَّةِ لِيَنْضِيعَ وَكَذَلِكَ اللَّحْمُ إِذَا أَمْلَكَهُ فِي الْجَمْرِ . وَالْأَسْمُ النَّدَى مِثْلُ الطَّبِيخِ	الجَوْهَرِيُّ (ندأ) ج 1 ص 75
نَشَجَ الرَّجُلُ نَشْجًا : بَكَى شَوْقًا إِلَى صَاحِبِهِ	السرْقُطِيُّ ج 3 ص 157
نَقَدَ الدُّنْيَارَ نَقْدًا : نَقَرَهُ لِيَخْتَرِ جُودَتَهُ	ن م ج 3 ص 216
نَهَنَتْ الْإِبِلُ أَنْهَنًا بِالْفَتْحِ نَهْمًا وَنَهْمًا إِذَا زَجَرْتَهَا لِتَجِدَّ فِي سَبَرِهَا	ابن منظور (نهم) 6 ص 714
يُقَالُ : هَذَاتِ الصَّبِيِّ : إِذَا جَعَلْتَ تَضْرِبُ عَلَيْهِ بِكَفِّكَ وَتَسْكُنُهُ لِيَنَامَ وَأَمْدَاتِ الصَّبِيِّ أَمَدَّتُهُ إِهْدَاءً إِذَا جَعَلْتَ تَضْرِبُ عَلَيْهِ بِكَفِّكَ وَتَسْكُنُهُ لِيَنَامَ	الجَوْهَرِيُّ (هدأ) ج 1 ص 82
	ابن السَّكَيْتِ ص 276

الجدول (32): أمثلة للأفعال الدالة بمعناها على حال الفاعل و سببها و على حال المفعول و سببها:

1 - الفاعل

أَجَارَ الرَّجُلُ أَجْلًا : اسْتَكْفَى عَقْدَهُ .	السرْقُطِيُّ ج 1 ص 102
وَأَجَمَ الطَّعَامُ أَجُومًا : كَرِهَهُ	ن م ج 1 ص 102
" أَجَذْتُ الْعَيْنَ أَجْدًا : رَمَدْتُ وَأَخِذْتُ الْفَصِيلَ أَجْدًا أَكْثَرَ مِنْ شَرْبِ اللَّبَنِ حَتَّى يَتَشَمَّ وَفَسَدَتْ بَطْنُهُ "	ن م ج 1 ص 101
أَزَى لِفُلَانٍ أَزْيًا : أَنَاهُ مِنْ وَجْهِ بَأْسِهِ لِيُخْذِعَهُ .	المعجم الوجيز (أزى) ص 15
قِيلَ لِلرَّجُلِ إِذَا دَخَلَ بَرًا فَاسْتَقَدَّتْ عَلَيْهِ رِيحُهَا حَتَّى يَصْبِيهِ دُورًا فَيَسْقُطُ قَدْ أَسِنَ .	ابن منظور (أسن) 1 ص 68
أَتَمَّ الرَّجُلُ بَالِيْعَ بِالْكَسْرِ أَتَمًّا وَأَلْوَحًا إِذَا زَجَرَ مِنْ ثَقُلَ بِيَعْدِهِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ بَهْرٍ كَأَنَّهُ يَتَنَحَّضُ وَلَا يُبِينُ .	الجَوْهَرِيُّ (أتم) ج 1 ص 358
تَجَمَّ الرَّجُلُ بِجُومًا إِذَا سَكَتَ عَنْ عَمَلٍ أَوْ هَيْبَةٍ .	ابن فارس ، المقاييس (بجم) ج 1 ص 385
تَشَمَّ بِشَمًا : مَرَضَ مِنْ كَثَرَةِ الْأَكْلِ .	السرْقُطِيُّ ج 4 ص 121
تَبَّابَ الرَّجُلُ تَابًا : غَشِيَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ أَكَلَهُ أَوْ شَرَبَهُ .	ن م ج 3 ص 682
بَارَ الْقَهْلُ التَّافَةَ يَبُورُهَا بَوْرًا ابْتَارَهَا : جَعَلَ يَتَشَمَّمُهَا لِيَنْظُرَ أَلْقَحَ هِيَ أُمُّ حَاتِلٍ .	ابن منظور (بور) 1 ص 287
تَمَدَّ الرَّجُلُ : أَتَزَفَهُ الْجَمَاعُ .	السرْقُطِيُّ ج 3 ص 627
جَرَّجَ الْخَاتَمُ فِي إِيصِيهِ يَجْرَجُ جَرَجًا : إِذَا اضْطَرَّ مِنْ مَعْتِهِ .	الجَوْهَرِيُّ (جرج) ج 1 ص 302
جَلَا الرَّجُلُ مِنْزَلَهُ : تَرَكَهُ مِنْ خَوْفٍ	الزَّمْخَشَرِيُّ ، أَب (جلا) ص 98
جَهَرَتِ الْعَيْنُ : لَمْ تَبْصُرْ مِنَ الشَّمْسِ	ن م (جهر) ص 87
حَبِطَتِ الْإِبِلُ تَحْبِطٌ حَبْجًا إِذَا انْتَفَخَتْ بَطُونُهَا مِنْ أَكْلِ الْعَرِيقِ وَالْقَصَّةِ .	الجَوْهَرِيُّ (حبج) ج 1 ص 508
حَبِطَتِ الدَّلَابَةُ حَكْبًا : انْتَفَخَ بَطْنُهَا مِنْ كَثَرَةِ الْأَكْلِ أَوْ مِنْ أَكْلِ لَا يُوَاقِفُهَا .	المعجم الوجيز (حبط) ص 182
وَاحْتَمَّ الرَّجُلُ : لَمْ يَنْصَبْ مِنَ الْهَمِّ	ابن منظور (حسم) 1 ص 726
خَتَا خَتْوًا : تَغَيَّرَ لَوْنُهُ مِنْ فَرْحٍ أَوْ مَرَضٍ .	السرْقُطِيُّ ج 1 ص 508
وَأَعْرَدَ الرَّجُلُ : سَكَتَ حَيَاةً .	الزَّمْخَشَرِيُّ ، أَب (عرد) ص 157
دَوَى الذَّبَّ الصَّيْدَ إِذَا اسْتَعْفَى لَهُ لِيَفْتَرِسَهُ	السيوطي ، همع الهوامع ج 2 ص 214
أَقْفَنَ الْعِمْدُ : هَرَبَ خَوْفًا مِنْ مَوْلَاهُ أَوْ مِنْ مَكَانِ الْعَمَلِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْبَلَدِ	المعجم الوسيط (أقفن) ج 1 ص 290

وإنداح بطن فلان اندياحا إذا انتفخ وتدلّى من سمن كان ذلك أو علة .	الجوهري (دوح) ج 1 ص 410
وأرأت بيبتها وعيقت ومجّلت إذا أدارتها تغمز الزجل	ابن منظور (حبل) م 1 ص 557
ترححت الفرس : فحجبت قوائمها ليول	ابن فارس ، المقائيس (رحر) ج 2 ص 280
وقد رزّحت الثافة تزح رزوحا ورزاحا : سقطت من الإعياء هزالا .	الجوهري (رزح) ج 1 ص 365
ترنح : غابيل من السكر وغيره . ورّنج عليه ترنجا على ما لم يسم فاعله :	ن م (رنج) ج 1 ص 367
أي غشي عليه أو اعتراه وهن في عظامه فتمايل .	السرقي ج 3 ص 11
رؤل الفرس إذا أدلى ليول .	ابن منظور (زخن) ج 3 ص 18
زخّن الزجل زخنا : تغير وجهه من حزن أو مرض .	ن م (سبط) ج 3 ص 87
وأسبط الزجل : وقع فلم يقدر على التحرك من الضعف وكذلك من شرب الدواء . . . وأسبط الزجل أيضا : سكت من فرّق .	السرقي ج 3 ص 557
وشبه سبها : ذهب عقله من هرم .	الفارابي ج 2 ص 233
وسكر من الشراب .	السرقي ج 2 ص 383
وشنّع شنعا إذا جزع من مرض أو جوع .	ن م ج 2 ص 391
وشمت به شمتا وشماتة : شرّ بلاء نزل به .	ن م ج 3 ص 431
أصنّ الزجل : رفع رأسه متكبرا .	ن م ج 2 ص 205
والأعتم في ضجوا : جزعوا من شيء خافوه ضجيجا .	ن م ج 1 ص 261
عكّكت المرأة : احمرت من طيب . وعككت الفرس : احمرت من قديم .	ابن منظور (عجر) م 4 ص 689
عجّر الفرس يعجّر عجزا وعجّرا وعجّرا إذا مرّ سريعا من خوف ونحوه .	ن م (عرك) م 4 ص 755
وعرك ظهر الثافة وغيرها يعركه عركا أكثر جيئة ليحرف سمنها	السرقي ج 4 ص 14
فكّمت الصبي فحاما وفكّوما : انقطع صوته من شدّة البكاء .	ن م ج 2 ص 111
قبص قبصا أصابه وجع في جسده عن أكل التمر حلى الزيق ثم يشرب عليه الماء .	الزمخشري ، أب (فرد) ص 157
أقرد : سبكت ذلا .	ابن منظور (قف) ج 5 ص 138
وقف شعري : أي قام من الفزع .	ن م (قمح) م 5 ص 159
قمح البعير بالفتح قموحا وقامح إذا رفع رأسه عند الخوض وامتنع من الشرب فهو بعير قامح	ن م (قمر) م 5 ص 161
وقمر الزجل بقمر قمرًا : حار بصره في الثلج فلم يبصر .	أبو زيد ج 3 ص 473
وتقول : أكنبت بده إكنايا فهي مكينة وثقنت فهي ثقن ثقنا مثل حملت أي غلظت من العمل وغشت .	الخليل (كهر) ج 3 ص 376
كهرت الزجل أكهره كهرًا إذا استقلته بوجه عايس نهانًا به	الجوهري (لخب) ج 1 ص 218
وقد لبّ الزجل بالكسر إذا أنحله الكبر .	الخليل (محط) ج 3 ص 176
ومحطت الوتر : أمرت الأصابع عليه لتصلحه .	الجوهري (هب) ج 1 ص 236
هبّ التيس يهبّ بالكسر هيبا وهيبا إذا نبّ للسفاد . (الهبة بالكسر هياج الفحل) .	السرقي ج 1 ص 135
أهتر الزجل : فقد عقله من الكبر .	ن م ج 1 ص 168
وهزج البعير هزجا : سدر من حر القطران .	ابن فارس ، المقائيس (هرم) م 6 ص 47
أهرج الزجل : ارتعد فرقا .	السرقي ج 1 ص 168
هرم الشيخ هرما : أضعفه طول عمره .	ن م ج 1 ص 174
هكر هكرا : سكر من النوم .	ن م ج 1 ص 187
هلس الشيخ هلسا : يس من الكبر .	
وويّرت الأرنب والعلب توييرا إذا مشى في الحزونة ليخفي أثره فلا يبيّن	ابن منظور (وير) م 6 ص 868
ووجر صلوده : توقف من الغيظ	السرقي ج 3 ص 281

وَجَمَّ يَجْمُ وَجْمًا وَوَجْمًا سَكَتَ وَعَجَزَ عَنِ التَّكَلُّمِ مِنْ شِدَّةِ الْغَيْظِ أَوْ الْخَوْفِ : يَقَالُ : لَمْ أَجْمَعْ عَنْهُ : أَيْ لَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ نَزْعًا : وَاجْتَمَعَ عَلَى الْبَدَلِ : الْوَاجِمُ الَّذِي اسْتَكْبَهَ اللَّهُمَّ وَ عَلَتْهُ الْكَفَاةُ	ابن منظور (وجم) م 6 ص 883
وَوَدَّى الْفَرَسَ وَالْحِمَارَ وَذَا : أَدَّى لِيُولِ أَوْ لِيُضْرِبَ	ن م (ودى) م 6 ص 903
وَوَسَنَ الرَّجُلَ لَفَحَ وَسَنَ أَيْ غَشِيَ عَلَيْهِ مِنْ نَقِ الثَّيْبِ مِثْلَ أَسْنِ	ن م (وسن) م 6 ص 929
وَلَهَتْ الْمَرْأَةُ وَلَهَا : ذَهَبَ عَقْلُهَا لِنَقْدٍ وَلَدَ أَوْ حَبِيبٍ	السرقي ج 3 ص 279

2 - حال الفعل وسببها
(بجدره على الأول ومعناه على الثاني). تقول :

أَنْ الثَّاقَةِ : أَدَارَهَا لِتَحْمِلَ	السرقي ج 1 ص 84
قَدْ أَرْضَ فَلَانٌ وَأَرْضَهُ إِيْرَاضًا وَالْأَرْضُ : دَوَارٌ يَأْخُذُ فِي الرَّأْسِ عَنِ اللَّابِنِ فِيهِمْ أَقْلُ لَهُ الْأَنْفُ وَالْعَيْنَانِ . وَالْأَرْضُ بِكَوْنِ الرَّاءِ : الرُّعْدَةُ وَالتَّنْفِصَةُ .	ابن منظور (أرض) م 1 ص 47
حَفَلُ الشَّاةِ : جَمْعُ اللَّيْنِ فِي ضَرْعِهَا لِيُرِيَ حَافِلًا وَيُنْهَى عَنْ بَيْعِ الْمُحَفَّلَةِ	الزمخشري، أ ب (حفل) ص 134
رَعِبَ اللَّحْمَ رَعْبَةً : قَطَعَهُ لِتَصِلَ النَّارُ إِلَيْهِ فَتَضْجِعُ . وَالْقِطْعَةُ الْوَاحِدَةُ رُشْبُولَةً .	ابن منظور (رعب) م 3 ص 1183
وَسَطَبَتِ الْمَرْأَةُ الْبُحْرِيْدَ شَطْبًا إِذَا شَقَّتْهُ لِتَعْمَلَ مِنْهُ الْخَضِرَ وَالشَّطْبَةُ : الشَّعْفَةُ الْخَضِرَاءُ الرُّطْبَةُ وَالْجَمْعُ الشَّرْطَبُ .	الجرهري (شطب) ج 1 ص 155

و شُرَّتِ الدَّابَّةُ وَشُرَّتْهَا : عَرْضَتْهَا لِلْبَيْعِ	الزمخشري، أ ب (شور) ص 340
و ضَبَّ الْفَرَسَ قَوَائِمَهُ إِذَا جَمَعَهَا لِشِبِّ	ابن منظور (ضبر) م 3 ص 386
اعْتَرَسَ الْفَحْلُ الثَّاقَةَ : أَرَبَكَهَا لِلضَّرَابِ	ن م (عرس) م 4 ص 737
وَأَفْصَحَ الرَّجُلُ حَلُوبَتَهُ إِذَا قَرَّحَ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهَا لِجَلْبِهَا .	الجرهري (فصح) ج 1 ص 333
وَفَلَحَتِ الْأَرْضُ : شَقَّتْهَا لِلْحَرْثِ .	ن م (فلاح) ج 1 ص 393
وَفَلَحَ الشَّيْءُ فَلَحَّهَ فَلَحًا : شَقَّ . . . وَقَلَّمَ رَأْسَهُ فَلَحًا : شَقَّه .	ابن منظور (فلاح) م 4 ص 1126
وَأَقْضَبَ فَلَانٌ بَكْرًا إِذَا رَكِبَهُ لِذَلَّةِ قَبْلِ أَنْ يَرِاضَ	ن م (قضب) م 5 ص 108
وَقَعَمُوا الطَّيْرَ عَشْوَهَا فِي اللَّيْلِ بِالنَّارِ لِيَصِيدُوا	ن م (قمر) م 5 ص 161
و اسْتَكَفَّ عَنْهُ وَضَمَّ كَفَّهُ عَلَيْهَا فِي الشَّمْسِ يَنْظُرُ هَلْ يَرَى شَيْئًا	ن م (كف) م 5 ص 276
نَقَدَ الشَّيْءَ نَقْدًا : نَفَرَهُ لِيُخْبِتِرَهُ أَوْ لِيُمَيِّزَ جَيْدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ يَقَالُ : نَقَدَ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَائِرَ وَغَيْرَهَا : مَيَّزَ جَيْدَهَا مِنْ رَدِيئِهَا .	م و (نقد) ص 629
و هَبَّتْ : دَعَوَتْ لِيَتَزَوَّ	ابن منظور (هب) م 6 ص 760
و أَوْخَفَ الْخَطِيمُ وَالسُّيُوفُ وَوَوَّخَهُ : صَبَّ فِيهِ الْمَاءَ وَهَرَبَهُ لِيَتَخَلَّطَ	الزمخشري، أ ب (وخف) ص 669

الجدول (33) : أمثلة للأفعال الدالة بمعناها على كيفية القيام بالفعل

حَكَّمْتُ الشَّرَّهَ أَجْمَعَهُ حَكْمًا إِذَا دَلَّكَهُ ذَلِكَ شَدِيدًا مِثْلَ مَحَنَةٍ	السرقي ج 1 ص 394
خَبَّرَ الْإِبِلَ : سَاقَهَا سَوَاقًا شَدِيدًا وَخَبَزَ الشَّيْءَ : ضَرَبَهُ بِالْيَدِ ضَرْبًا شَدِيدًا	ن م ج 1 ص 480
وَخَبَزَ الشَّيْءَ : ضَرَبَهُ بِالْيَدِ ضَرْبًا شَدِيدًا	الجرهري (ذات) ج 1 ص 249
وَذَاتَهُ يَذَاتُهُ ذَاتًا أَيْ خَفَهُ . وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : إِذَا خَفَهُ أَشَدَّ الْخَفِّ حَتَّى أَدْلِمَ لِسَانَهُ	ن م ج 1 ص 316
ذَاجَ الْمَاءَ يَذَاجُهُ ذَاجًا إِذَا جَرَّعَهُ جَرْعًا شَدِيدًا	السرقي ج 3 ص 475
زَاىَ الْإِبِلَ زَايَا : سَاقَهَا سَوَاقًا عَنِيْفًا	ن م ج 2 ص 338
شَمَصَ الدُّوَابَّ شَمُوصًا : سَاقَهَا سَوَاقًا عَنِيْفًا	ابن منظور (طر) م 4 ص 580
طَرَّ الْإِبِلَ يَطَرُّهَا طَرًّا : سَاقَهَا سَوَاقًا شَدِيدًا وَطَرَدَهَا	ن م (طرس) م 1 ص 678
عَتَرَسَهُ : ضَمَّطَهُ ضَمِّطًا شَدِيدًا	السرقي ج 1 ص 281
وَعَتَّلَهُ عَتَلًا : قَادَهُ بِعَنْفٍ	ن م ج 1 ص 273
وَعَتَنَ عَتْنًا : قَادَهُ بِعَنْفٍ أَوْ جَرَّهَ	ن م ج 1 ص 262
عَفَسَ الْإِبِلَ : سَاقَهَا سَوَاقًا شَدِيدًا	

قبض الإبل يقبضها قبضا : ساقها سوقا عتقا	ابن منظور (قبض) م 5 ص 8
نأجت الريح : اشتد هبوبها	السرقي ج 3 ص 229
ونهل إذا أكل أكل الجائع	ابن منظور (نهل) م 6 ص 730
هت الشيء يهته هتا فهو مهتوت وهتيت وهتهته : وطئه وطأ شديدا فكسره	ن م (هتت) م 6 ص 767
هشتت الرق على الغنم : خطه خطا برفق	الزمخشري، أ ب (هشتت) ص 702

الجدول (34) : أمثلة لدلالة الفعل على الحال التي وجد الفاعل أو المفعول عليها أو آل إليها أو هو آيل :
أ - بجلده

أُرب ... أُرَابَة وإربا : أي صار أربيا عاقلا	السرقي ج 1 ص 79
أُعت أمومة أي صبرت أما	ن م ج 1 ص 82
أتى الشيء : صيره أنيقا	المعجم الوسيط (أتى) ص 28
"بعت الشيء : صار بعينا" : البعت الصرف . وشراب بعت أي غير ممنوع	الجوهري (بعت) ج 1 ص 243
أبلح النخل أي صار ما عليه بلحا	ن م (بلح) ج 1 ص 350
جَزُو جَزَاءً وجَزَاءة : شجع	السرقي ج 2 ص 308
أحدثت الرمح : جعلته حديثا	ن م ج 1 ص 340
وَحَلَقَ بإصبعه الإبهام والتي تليها وعَقَدَ عُشْرًا : أي جعل لإصبعيه كالحلقة ... حلَقَ القمَرُ وتحلَّق : صار حوله دائرة	ابن منظور (حلَق) م 1 ص 700
وحلق الشيء : جعله كالحلقة ... وحلق الإزناء : دنا من الامتلاء وهوانٌ يَتَلَمَّحُ إلى حلقة	الزمخشري، أ ب (حلَق) ص 139
وتقول: ائخرَجْتُ النعامة ائخرَجًا وائخرَجت ائخرَجًا أي صارت ائخرَجاء : وائخرَجاء من الشاء التي ابيضت وجلالها من الخاصرتين من أبي زيد. وائخرَجَ بالتحريك لونان سواد وبياض. يقال : كبش ائخرَجَ وظليم ائخرَجَ يئن ائخرَج	الجوهري (خرج) ج 1 ص 310
أخليت المكان	
وَرَفَعْتُ الشيءَ رَفْعًا وأرهفته : وقتته	السرقي ج 3 ص 11
سبغ الثوب : اتسع	ن م ج 3 ص 507
سُجِمَ الشيء : اشتد برده	ن م ج 2 ص 390
شَفَّ الثوب على المرأة شَفُوفًا وشَفِيفًا : وصف ما خلفه	السرقي ج 2 ص 332
وأشملنا : صرنا في برد الشمال	ن م ج 2 ص 345
وأصفى الرجل من المال والأدب : أي خلا وأصفيتك الشيء : جعلته لك خالصا	ابن منظور (صفا) م 3 ص 455 السرقي ج 3 ص 400
واستصوبه واستصابه وأصابه : رآه صوابا ... والعرب تقول : استصوبت رأيك	ابن منظور (صوب) م 3 ص 489
وضبت البلد واضبت أيضا : أي كثرت ضيائه	الجوهري (ضبط) ج 1 ص 167
"واستضرب المثل : صار ضربا، وهذا كقولهم استنوق الجمل واستيس العنز بمعنى التحول من حال إلى حال" والضرب بالتحريك : المثل الأبيض الغليظ	ن م (ضرب) ج 1 ص 169
طمشها بطمئها طمئا: إذا اقضها طَمَشَت المرأة تَطْمَشُ بالضم: حاضت وطمشت بالكسر لغة	الجوهري (طمش) ج 1 ص 286
وتَطَوَّقَت الحَيَّةُ على عنقه : صارت كالطوق فيه	الخليل (طوق) ج 5 ص 195
وعَرَجَ ... إذا أعابه شيء في رجله فخمع ومشى مشية العرجان ليس بخلفه فإذا كان ذلك خلقة قلت : عرج بالكسر فهو عرج .	الجوهري (عرج) ج 1 ص 328
أفقرت الأروية : كان معها عُقْرٌ وهو وَلَدُهَا	السرقي ج 2 ص 10

تقلل الشَّيء واستقله وتقلله : إذا رآه قليلا	ابن منظور (قلا) 4 م ص 154
فتحت الشَّيء فتحاً : إذا عطفته كالمدحجن والفأخة بالضم مشددة مفتاح طويل معوج	الجوهري (فتح) ج 1 ص 397
كبت الشَّيء كبا : قلبته على وجهه	الترقطي ج 2 ص 146
أكذبت الرجل : ألبسته كاذبا	الجوهري (كذب) ج 1 ص 210
كرس القائد خيله : جعلها كرسي	الترقطي ج 2 ص 196
كسف الرجل كسوا إذا عرس وكسف باله إذا تغيَّر حاله	الترقطي ج 1 ص 102
مَحَصَّه مَحَصاً : خلصته من كل عيب	الخليل (محص) ج 3 ص 127
مرى الطعام مرى مرأة : صار مرثا وكذلك مرىء الطعام	الجوهري (مرأ) ج 1 ص 72
وملأ الرجل : سمن بعد هزال	الترقطي ج 3 ص 56
يقال : تملَّحت الجارية وتجلَّمت إذا سَمَّت	ن م ج 3 ص 73
تَحَلَّ الجسم تحولا : رَقَّ	الترقطي ج 3 ص 208
استسر البغاث صار كالنسر	ن م ج 3 ص 246
نضج التمر واللحم : نضجا ونضجا : أي أدرك وأنضجته أنا	الجوهري (نضج) ج 1 ص 344
ب - أو يمتناه نحو :	

وَجَسَّتْ بَدَنُ الرَّجُلِ جَسْداً وَجَسَّاةً : يست وجسا الشَّيء أيضا : يس	الجوهري ج 2 ص 309
وجسا الشَّيء جساوا بلغ غاية السن وجسا الماء : جَسَّدَ	
وَأَحَسَّتْ الْمَرْأَةُ : بَسَّ ولدها في بطنها	ن م ج 1 ص 340
ورؤل الذكر إذا أعظم إنمائها فيه استرخاء وهو أن يمتد ولا يشتد وإن أكرهته ارتدَّ	ن م ج 3 ص 111
واشعب الرجل : إذا مات وفارق لفرقا لا يرجع	الجوهري (شعب) ج 1 ص 156
وَأَنْشَقَّتْ الْعِطَاءَةُ : قلته	الترقطي ج 2 ص 336
واطلخ الرجل : تكبر	ابن منظور (طلخ) 4 م ص 603
وعثر الذَّكر عثورا : إذا اشتد تعظه	الترقطي ج 1 ص 269
وعرَّضَ الماء عرصة : إذا علاه الطلخلُ	ن م ج 1 ص 318
يقال : أنفرت الشَّاة وأمفرت : إذا خرج لبنها أحمر	أبو زيد ص 290
ج - أمثلة للأفعال الدالة على حركة الطبيعة والمناخ المقيدة لمعنى الحال بجذورها أو معناها	

خندس الليل : إذا أظلم	الترقطي ج 1 ص 424
ومض يومنا اشتد حره	ن م ج 3 ص 82
سبح الماء يسبح سبحا : أي سال من فوق	الجوهري (سبح) ج 1 ص 373
شمط الضَّيْحُ : ... خالط بياضه سواد	الترقطي ج 2 ص 374
ضياء القمر وغيره يضيء ضووا وضياء وأضياء ضد أظلم	ن م ج 2 ص 207
واطرخم الليل : اسحكنك	ابن منظور (طرخم) 4 م ص 603
واطلختم الليل والسحاب : أظلم وتراكم مثل اطرختم	
"وَوُزِمَسَ اللَّيْلُ وَعُزِمَسَ أَظْلَمُ" وقد اطرس الليل "والطرسم والطرسماء ... الظلمة"	ن م (طرسم) 4 م ص 590
غبس الليل غسا وغسبه وأغسى : أظلم والغسى : أول ظلام الليل	الجوهري (غسى) ج 2 ص 3
أغدر الليل : اشتد ظلامه يقال : ليلة غدرة ومُغْدَرَةٌ : الشديدة الظلمة	الترقطي ج 2 ص 15
عَسَى الليل عسقا وأعسى : أظلم	ن م ج 2 ص 3
عَضِفَ الليل : أظلم	ن م ج 2 ص 14

الجدول (35) أمثلة للأفعال التي تقتضي فاعلا :

١ - ذكرا^١ نحو :

المثال	جنس الفاعل	حقل الفعل	المصدر
أَر المرأة : جامعا	+ ذكر	المباوضة والضراب	السرقطي ج ١ ص 85
بسر الفحل الناقة بسرا : قهرها بالضراب قبل حينها.			ن م ج 4 ص 78
يضع المرأة ويأضعها بضاعا : ملك بُضْعها إذا عقد عليها.			السرقطي ج 2 ص 293
يَبْشُشُ المرأة : غارتها بقروص وملاحة			ابن منظور (حجم) م 1 ص 728
حَمَّ المرأة : مَتَّها بشيء بعد الطلاق.			السرقطي ج 1 ص 468
خجأ المرأة خجأ : بأضعها.		الطلاق	ن م ج 1 ص 471
خجا الفحل الناقة خَجْجًا : ضربها.			ابن منظور (دلا) م 2 ص 1009
أدلى القرس وغيره		الانمياط	السرقطي ج 3 ص 601
ذقت الطائر أثناء ذقها : سفدها وذقت الرّجل المرأة كذلك.		المباوضة والضراب	الزمخشري، أ ب (بعض) ص 52
سببت النساء شيئا وسبّاه.		الانمياط	السرقطي ج 2 ص 400
أشط الرّجل : أنشط وأشط مثله		السرقطي ج 2 ص 400	
طرق الفحل الناقة : تما عليها وضربها.		السرقطي ج 2 ص 400	
عشى الولد : خنته.		السرقطي ج 2 ص 400	
وفارق فلان أمر أنه مفارقة وفراقا : يابنها.		السرقطي ج 2 ص 400	
يقال : انقضّ فلان جاريته وانقضّها إذا انزعها.		السرقطي ج 2 ص 400	

ب - فاعلا أنثى نحو :

فركت المرأة زوجها ففركه فرك إذا أبغضته. وهي فارك.	- ذكر	النشاز	تعلب ص 264
فقطمت المرأة صبيها فلما وقطاما : قطعت عنه الرّضاع.		الغيطام	السرقطي ج 4 ص 40
أهدأت المرأة صبيها إذا قاربت وسكنته لينام.		الهددة	ابن منظور (هدأ) م 6 ص 779
مهذبت المرأة ابنها أي حرّكته لينام.		العشقي	ن م (هدد) م 6 ص 782
تأثّنت المرأة ثيما استعبدته بالهوى.		العشقي	السرقطي ج 3 ص 369

ج - فاعلا ذكرا أو أنثى^٣ نحو :

تأثّبت أبا أي اتخذت أبا وتأثّبت أمّة وتعمّت عمّا	الأنثى	ابن منظور (أث) م 1 ص 12
--	--------	-------------------------

- 1 انظر جدول أمثلة للأفعال التي تقتضي مفعولا به أنثى. والأمثلة عليه كثيرة.
- 2 نكح هنا بمعنى الوطء. «ولا يعرف شيء من ذكر النكاح في كتاب الله تعالى إلّا على معنى التزويج» (ابن منظور (نكح) م 6 ص 714) على عكس ناك. فيها صيغة تهجينية وليست اجتماعية.
- 3 هذه الأفعال كثيرة وهي الغالبة في الاستعمال اللغوي بالنسبة إلى الحيوان برنوعه ولكن غلبت على أمثلتنا أفعال تنتمي إلى حقل الجنس لأن الجدول معد في الأصل للمفعول به الذي يحدد فعله جنسه ذكرا أو أنثى. وقد أضفنا بعض الأفعال من غير هذا الحقل لتفادي لما توهم به أفعال حقل الجنس. وهذا شأن أمثلة الأفعال التي يجوز في مفعولها أن يكون ذكرا أو أنثى.

التأم	ن م (أنسا) م 1 ص 32
	ن م (أم) م 1 ص 103
الزواج	ن م (أهل) م 1 ص 125
اللهو	ن م (بعل) م 1 ص 257 الزعمشري، أب (بعل) ص 45
النبتي	ن م (بنى) ج 1 ص 271

	ابن منظور (بورا) م 1 ص 287
الجلب	ن م (حلب) م 1 ص 691
اللهو	ن م (عطين) م 2 ص 854
الزرو	السرقيطي ج 1 ص 511
الرفيعة	أ ب (روث) ص 239
المرادة	ابن منظور (رود) م 2 ص 1154
الزواج	ن م (زوج) م 3 ص 61 الجاحظ، الرسائل ص 68
الصيام	
	السرقيطي ج 3 ص 255
الطلاق	ن م ج 3 ص 666
	الهملاني ص 106

العشق	ابن حزم ³ ص 251
اللهو	ابن منظور (غزل) م 4 ص 985
التقيل	ابن حزم ص 141
العشق	ن م ص 141
علم البيولوجية	
الهوى	ن م ص 169

± ذكر

تأخيت أختا أي اتخذت أختا.
أم (المرأة) واستأنتها وتأنتها : اتخذها أما .
أهل فلان امرأة يأهل إذا تزوجها .
يقال للمرأة : هي تباعل زوجها بعالا ومباعدة أي تلاعبه .
هو يباعرُ أهله : أي يلاعبها .
تبناه¹ : اتخذناه ابنا . . . وفي حديث أبي حنيفة : أنه تبني سائلا : أي اتخذناه ابنا .

بُرث الثقة أبورها بورا : عرضتها على الفحل أنظر الألقم هي أم لا .
يقال : حبلت الثقة والشاة حلبا بفتح اللام .
خاضن المرأة خضباناً ومخاضة : غازلها . . . والمخاضنة الزامية بقول الفحش والمخاضنة المغازلة
تخوذت الفحل تخويذا إذا أرسلته في الليل الإناث .
وضع² (الجدي) أنه .
رأود فلان جاريتة عن نفسها ورأودته هي عن نفسه إذا حاول كل واحد من صاحبه الوطء والحمام .
تزوجته امرأة و تزوجت امرأة .
أتى تزوجت عبد الرحمن بن الزبير
صام زيد وصامت هند
أطقت الفحل : وهبت فيه ربه سنة .
طلقي الرجل امرأته وطلقت هي بالفتح تطلق طلاقا وطلقت
و أنا أعشقها لأتھا تعشقي

ولقد حدثني امرأة أتت بها أختها علقها فتى مثلها في الحسن . وعلقته
والغزل حديث الفتيان والفتيات . . . ابن سيده : الغزل : اللهو مع النساء . . . تقول : غازلتها وغازلني .
ويقتل (الفتى والجارية) كل واحد منهما صاحبه ولا يبرهان .
و أي لا أعلم فتى وجارية كان يكلف كل واحد منهما بصاحبه
نام زيد و نامت هند
أذكر في الصبا جارية في بعض الشد يهواها فتى من أهل الأدب من أبناء الملوك ونهواه

الجدول (36) : أمثلة للأفعال التي تقتضي مفعولا به :

(أ) حيواتا ذكرا عاقلا أو غير عاقل نحو⁴ :

المثال		المصدر
تعميت الرجل : دعوته عما .		السرقيطي ج 1 ص 523
مثن الرجل مثن : أصاب مثانته .	+ ذكر	ن م ج 4 ص 798

- 1 بعض الأفعال المأخوذة من المعاجم ورد فاعلها ذكرا ولكن هذه الأفعال تصح للجنسين نحو تأتى تبني وخود . وقد وردت كذلك لأسباب اجتماعية . ففي المجتمعات الرجالية تكون المبادرة عادة للرجال .
- 2 بعض الأفعال يرد فاعلها في المعجم ذكرا ولكنها في الحقيقة تستعمل للجنسين و الأمثلة عليها في هذه الجداول كثيرة .
- 3 نمني بابن حزم طرق الحمامة تحقيق وتقديم صلاح الدين القاسمي تونس الدار التونسية للنشر 1986
- 4 انظر في ذلك جدول أمثلة الأفعال التي يجوز في فاعلها أن يكون ذكرا أو أنثى .

المباضعة	الزوخشري، أ ب (أنثى) ص 11	أنثى امرأته.
	السرقيطي ج 1 ص 87	أزوت المرأة : نكحتها.
الطلاق	الجوهري (برأ) ج 1 ص 36	بارأ الرجل امرأته واستبرأت الجارية.
	ابن منظور (برأ) م 1 ص 183	بارأ المرأة ... مبارأة وبرأه : صالحها على الفراق. . . واستبرأ المرأة إذا لم يطقها حتى تحض
الحجاب		برقم المرأة ألبسها البرقع.
	أ ب (يسر) ص 39	وايسر الجارية وايسرها : افتضحها قبل الإدراك.
المباضعة	ابن منظور (بشر) م 1 ص 216	بأشر الرجل امرأته مباشر ويشارا : كان معها في ثوب واحد.
	السرقيطي ج 4 ص 75	وبضعت المرأة بضعا : جامعها.
	أ ب (بكر) ص 48	ابتكر الجارية : افتضها.
	ابن منظور (بكك) م 1 ص 250	بكَّ الرجل المرأة إذا جهدها في الجماع.
التزو	السرقيطي ج 4 ص 125	وباك الحماي وغيره من الهائم أثناء بوكا : ضربها.
	ابن منظور (بين) م 1 ص 300	بين فلان بنته وأبناها إذا زوجها وصارت إلى زوجها.
الزواج	ن م (ثوب) م 1 ص 388	تُبَّيت المرأة تنبينا إذا صارت نيبا.
	السرقيطي ج 1 ص 279	جلوت العروس : أبرزتها لزوجها.
التزو	ن م ج 2 ص 311	أجبر الفحل الإبل القاسا : إذا عتها.
اللهو	ن م ج 1 ص 293	جمشت المرأة : غارتها بقروص وملاحة.
المباضعة	ابن منظور (جمع) م 1 ص 499	جامعها مجامعة وجماعا : نكحها.
	السرقيطي ج 1 ص 368	حيات المرأة حيا : نكحتها.
الزواج	ابن منظور (حجل) م 1 ص 575	"حجل العروس : اتخذ لها حجلة" وحجلة العروس معروفة وهي بيت يزين بالثياب والألوان والستور
	السرقيطي ج 1 ص 406	حرض المرأة جامعها.
	ن م ج 1 ص 411	حشا المرأة : نكحها.
المباضعة	الجوهري (حشا) ج 1 ص 43	وحشأت المرأة إذا باضعتها.
	ن م (حطأ) ج 1 ص 44	وحطأها : باضعها.
	السرقيطي ج 1 ص 382	"حليج المرأة : جامعها"
	ابن منظور (حليج) م 1 ص 695	"حليج المرأة حليجا : نكحها والحاء أعلى"
	السرقيطي ج 1 ص 485	حُزِرَت المرأة : وطمها.
	ن م ج 1 ص 455	خَوَطَ المرأة : نكحها.
		واختصرها.
		وخطبت المرأة خطبة.
		وخط المرأة وطمها.
		وَحَقَّقَ المرأة خفجا : باضعها.
		وَحَقَّضَ الجارية خفاضا : خنتها.
		وخلَّجَ المرأة : جامعها.
		وخاق المرأة خوفا : جامعها.
		وأثر الفحل الناقة : تنسها.
		ودجا الرجل المرأة : نكحها.
		وَدَحَّتِ المرأة : جامعها والاسم الذَّحَاب.
		ونكحها بنكحها : باضعها. وقيل للتزوج نكاح لأنه سب الوطء وكذلك دحها وخجأها.
		ودح الرجل المرأة في المباضعة.
الحطبة	الجوهري (خطب) ج 1 ص 121	
	السرقيطي ج 1 ص 474	
	ن م ج 1 ص 492	
	ن م ج 1 ص 486	
	ن م ج 1 ص 488	
	ن م ج 1 ص 502	
المباضعة	الزوخشري، أ ب (دثر) ص 183	
	السرقيطي ج 3 ص 340	
	ن م ج 3 ص 326	
	ابن منظور (نكح) م 6 ص 714	
	السرقيطي ج 3 ص 349	

أ ب (درس) ص 186	المباوضة والنزو	
السرقسطي ج 3 ص 320		
ابن منظور (دع) م 2 ص 980		
السرقسطي ج 3 ص 324		
ن م ج 3 ص 324		
ابن منظور (دك) م 2 ص 999	اللاهو	
ن م (دهش) م 2 ص 1026		
ابن منظور (جل) م 2 ص 1135		
ن م (ردم) م 2 ص 1152		
ن م (وشأ) م 2 ص 1169		
الزيمخري، أ ب (رض) ص 294	المباوضة	
السرقسطي ج 3 ص 103		
ن م ج 3 ص 115		
أ ب (رغث) ص 239		
ابن منظور (رغل) م 2 ص 1191		
ن م (رغم) م 2 ص 1199	المباوضة والسفاد	
ن م (ركك) م 2 ص 1218		
السرقسطي ج 3 ص 458		
ن م ج 3 ص 471		
ابن منظور (زكب) م 3 ص 35		
أ ب (سرو) ص 294	الزواج	
الجوهري (سفيج) ج 1 ص 375		
أ ب (سغد) ص 297		
ابن منظور (سنت) م 3 ص 214		
السرقسطي ج 2 ص 393	المباوضة والسفاد	
ن م ج 2 ص 374		
ن م ج 2 ص 368		
ن م ج 2 ص 354		
الزيمخري، أ ب (شعر) ص 331		
السرقسطي ج 2 ص 345	الصدائق	
ن م ج 3 ص 390		
ابن منظور (صبر) م 3 ص 429		
ن م (ضجيم) م 3 ص 512		
ن م (ضرب) م 3 ص 520		
السرقسطي ج 2 ص 299	شدّ الصّرع	

درس المرأة : نكحها .
دسر المرأة : باضعها .
و دعبها يُلعبها : نكحها .
دغرها يَدَغُّهَا دَغْرًا إذا نكحها .
" دغظها يَدَغِظُهَا دَغْظًا : نكحها "
دكّ الزَّجَل جاريته إذا جهدها ياللقائه ثقله عليها إذا أراد جماعها .
دهقش الزَّجَل المرأة : يَحْدِثُهَا .
ورجل الهيم أمّه يَزْجُلُهَا زَجْلًا : وضعها .
وردم الزَّجَل المرأة إذا وطئها .
ورشأ المرأة : نكحها .
وترصَّب المرأة : ترصَّف رضاياها .
ورطأ الزَّجَل المرأة يَزْطُوهَا رَطًا إذا نكحها .
ورطمت المرأة : جامعتها .
ورغت الجندی أمّه : وضعها .
ورغل المولود أمّه يَزْغُلُهَا زَغْلًا : وضعها وخصَّ بعضهم به الجندی .
وترقَّع الزَّجَل المرأة إذا قعد بين فخذيهما ليطاعها .
وبقال : ركّ الزَّجَل المرأة يركُّها ويكُّها بكًا ودكُّها دكًا إذا جهدها في الجماع .
وزنَّج المرأة : وطئها .
وزعَّع الزَّجَل المرأة يَزْعَرُهَا زَعْرًا : نكحها لئلا تَهْزَأَ بين سيّدان .
وزكب المرأة : نكحها .
ونسَرَى فلان جاريته : اتَّخَذَهَا سَرِيَّةً .
وسانحها مسانحة وسفاحا (والسفاح : الزَّنى)
وسَقَد وسَقَد الطائر أثناء وسافدها سفادا وتساقلت الطيور . ويكنى به من الجماع . فيقال : سفد أمراته .
ويقال : تَسَدَّتْ فلان كريمة آل فلان إذا تزوّجها في سنة الفحط . وفي الصّباح يقال : تستها إذا تزوّج رجلًا لنسيم امرأة كريمة لئلا مالها وكثرة ماله .
وشأزت المرأة : شأزا : نكحتها .
وشبرت المرأة : نكحتها .
وشرحت المرأة : بسطتها عند البعال .
وشطأ المرأة شطأً : نكحها .
وشمرت المرأة وشاعرتها : ضاجعتها في شعار .
و أشمل الفحل شوله : ألّفح التصف منها إلى التلئين .
وأصدق المرأة : أعطاهما صداقها .
وصرّ أناقة يَصُرُّهَا صُرًا : شدّ ضرعها .
وضاجم الزَّجَل جاريته إذا نام معها في شعار واحد .
و ضرب الجمل التانة يضربها إذا نزا عليها وأضرب فلان ناقته إذا أنزى الفحل عليها .
وضفر المرأة وطئها .

- ذكر

ن م ج 2 ص 214	المباضعة والسفاد	ذكر -	و ضمد الرجل المرأة إذا خالها ولها زوج .	
ن م ج 3 ص 265			و طلق المرأة طلق كناية من النكاح .	
ن م ج 9 ص 270			و طلق المرأة طلقا : نكحها .	
ن م ج 1 ص 266			و عَزَدَ المرأة عَزدا : جامعها .	
ن م ج 1 ص 285			و قال أبو عثمان : و عَسَدَهَا عسدا مثله .	
ن م ج 1 ص 285			و عَسَلَ الفحل الزَّوْق : ضربها فلم تحمل .	
ابن منظور (عطار) م 4 ص 836			و عاظم الكلب الكلبة .	
السرقي ج 1 ص 925			و اعْلُوطَ الجمل الناقة إذا ركب عنقها و تقمها من فوقها .	
ابن منظور (عهر) م 4 ص 915 و 916			و عهر المرأة . . . وعاهرها : أتاما ليلا للمفجور ثم غلب على الزنا مطلقا .	
السرقي ج 2 ص 28			و غسل الفحل الناقة غسلا : إذا ألح بالضراب فأكثر ولا يلقح مع ذلك . ويقال أيضا غسل الرجل المرأة وغسلها إذا نكحها فأكثر .	
ابن منظور (غشي) م 4 ص 991	الزواج	ذكر -	و غَشِيَ المرأة غَشِيَانَا : جامعها وتغشى المرأة إذا علاها وتجللها مثله .	
ابن منظور (غضب) م 4 ص 999			واغتصب المرأة نفسها : زنى بها كزها وفي الحديث أنه غصبها نفسها أراد أنه واقمها كرها .	
السرقي ج 2 ص 28			و أغار الرجل امرأة : تزوج عليها .	
السفاد			و فحل الأيل فحل : أرسله فيها وفحلها الفحل : ركبها .	
المباضعة			و فسخ الرجل المرأة : باضها .	
الزواج			و فرشت المرأة : أنكحها .	
ن م ج 3 ص 343			و قطأت المرأة قطأ : جامعتها .	
السرقي ج 4 ص 16			و قَطَوْتُ المرأة قطوا : نكحتها .	
ن م ج 4 ص 32			و فقم المرأة فقما : باضها .	
ن م ج 4 ص 57			و فاشر الحمار الأنان يَمِشُّهَا قَيْشًا إذا علاها .	
ن م ج 4 ص 47	المباضعة والسفاد		و قرع الفحل الناقة : ضربها .	
ن م ج 4 ص 55			و قَشَّ المرأة قشا : نكحها .	
ن م ج 2 ص 74			و قَصَّرت الجارية بالحجاب : حُشَّتْها .	
ن م ج 2 ص 54			و قطأت المرأة قطأ : جامعتها .	
ن م ج 2 ص 88			و قطوت المرأة قطوا : نكحتها .	
ن م ج 2 ص 32			واقلمت الفحل الناقة إذا ضربها فانضم إليها حتى يصير عرقوبه معتمدا عليها وهو في ضربها .	
ن م ج 4 ص 57			و قمطر الرجل المرأة : نكحها .	
ن م ج 2 ص 136			و أقم الفحل الأيل إذا ألحقها جميعا .	
ابن السكيت ص 250			و كبر المرأة : نكحها مرة .	
ابن منظور (كبر) م 5 ص 213			و كشأ المرأة كشأ : نكحها .	
ن م (كشأ) م 5 ص 260	التقبيل المباضعة و السفاد		و كسم المرأة كسما : قتلها .	
السرقي ج 2 ص 169			و كسف المرأة باشرها .	
ن م ج 2 ص 180			و كام الذكر الأنثى كَوَّما : فعل بها .	
السرقي ج 2 ص 191			و لبأ المرأة : نكحها .	
ن م ج 2 ص 4			و لزم المرأة : وطنها .	
ن م ج 2 ص 449				

الجوهري (لفح) ج 1 ص 401 والزمخشري، أب (لفح) ص 570		و أَلْفَحَ الفَحْلَ النَّاقَةَ وَلَقَحَهَا.
السرقي ج 2 ص 449		و لَحِجَ الْمَرْأَةَ : نَكَحَهَا.
الجوهري (لس) ج 1 ص 267		و لَسَتْ الْمَرْأَةُ فَانَا أَلَسْنَاهَا لَهَا إِذَا غَشِيَتْهَا.
ن م ج 4 ص 189	ذكر -	و مَتَّحَ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ : جَامَعَهَا.
ن م ج 4 ص 400		و مَتَنَ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ مَتَنًا : نَكَحَهَا.
ن م ج 4 ص 180		قَالَ أَبُو زَيْدٍ : مَتَّحَ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ إِذَا نَكَحَهَا.
ن م ج 4 ص 184		و مَحَنَ الْمَرْأَةَ : بَاضِعَهَا.
ن م ج 4 ص 197		و مَحَصَرَ الثَّوْرَ الْبَقْرَةَ.
ن م ج 4 ص 180		قَالَ أَبُو زَيْدٍ : مَحَجَّ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ إِذَا نَكَحَهَا وَمَخِجَهَا بِالْخَاءِ أَيْضًا لِفَتَانٍ.
ن م ج 4 ص 192		و مَخَرَ الْمَرْأَةَ : بَاضِعَهَا.
ن م ج 4 ص 196		و مَسَحَ الْمَرْأَةَ : وَطَنَهَا.
الزمخشري، أب (مس) ص 594	المباضعة	و مَسَرَ الْمَرْأَةَ جَامَعَهَا. وَمَاتَهَا : أَتَاهَا.
السرقي ج 4 ص 184		و مَسَّطَ الْمَرْأَةَ نَكَحَهَا.
السرقي ج 4 ص 189		و مَصَّدَهَا مِثْلَهُ.
ابن منظور (معج) م 5 ص 502		و مَطَّحَ الْمَرْأَةَ مَطَّحًا : جَامَعَهَا.
السرقي ج 4 ص 179		و مَتَّحَ الرَّجُلَ جَارِيَةً يَتَمَحَّجُهَا إِذَا نَكَحَهَا.
ن م ج 4 ص 91		و مَعَسَ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ : جَامَعَهَا.
		و مَسَّطَ الْمَرْأَةَ وَطَنَهَا.
		و مَتَّعَ الْفَصِيلَ أَمَهُ مَقَامًا : رَضِعَهَا.
ن م ج 4 ص 190	الرضاعة	مَتَّلَعَ الْقَصِيَّ أَمَهُ وَقَلَبَهَا مَلَجًا : وَضَعَهَا.
ابن منظور (ملق) م 5 ص 527		مَلَأَ الْجَدِيَّ أَمَهُ يَلْأَقُهَا مَلَأًا : وَضَعَهَا.
الجوهري (ملك) ج 1 ص 254		مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْهَا وَأَمْلَكَتِ فَلَانٌ فَلَانَةٌ إِذَا زَوَّجَتْهَا.
السرقي ج 4 ص 139		و مَهَرَتِ الْمَرْأَةَ مَهْرًا وَأَمَهَرَتْهَا أَعْطَيْتَهَا الْمَهْرَ.
ن م ج 4 ص 180		و مَخَّجَ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ : جَامَعَهَا.
ن م ج 3 ص 189	الزواج والمباضعة	و نَحَتَ الْمَرْأَةَ : نَكَحَهَا.
	ذكر -	و نَحَّجَهَا أَيْضًا مِثْلَهُ.
ن م ج 3 ص 215		و نَغَبَ الْمَرْأَةَ نَحْبًا : بَاضِعَهَا.
		قَالَ أَبُو عِثْمَانَ : وَنَحَّجَهَا وَنَحَّجَهَا أَيْضًا مِثْلَهُ.
ن م ج 3 ص 194	اللمهر والمباضعة	و نَدَغَ النِّسَاءَ نَدَغًا : غَاظَلَهُنَّ.
ن م ج 3 ص 242		و نَشِشَ الرَّجُلَ الْمَرْأَةَ : نَكَحَهَا.
ن م ج 3 ص 191	الزواج	و نَكَحَ الْمَرْأَةَ : تَزَوَّجَهَا. نَكَحَ الْمَرْأَةَ أَيْضًا إِذَا وَطَنَهَا.
الزمخشري، أب (نوخ) ص 657	التزو	و تَزَوَّجَ الْفَحْلَ النَّاقَةَ إِذَا اعْتَرَضَهَا اعْتِرَاضًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُزَوَّطًا لَهُ.
ابن منظور (نك) م 6 ص 754		و قَدَّ نَاكِهَا نَيْكًا وَالنَّيَّكَ : الْكَثِيرُ النَّيِّكِ.
السرقي ج 1 ص 167	المباضعة	و قَرَّحَ الْمَرْأَةَ مَرْجًا : جَامَعَهَا.
الفريزبازي (وجا) ط 3 ص 70		و وَجَّأَ الْمَرْأَةَ جَامَعَهَا.
أ ب (وشح) ص 676		و تَوَشَّحَ الْمَرْأَةَ جَامَعَهَا.
الجوهري (وطأ) ج 1 ص 81	ذكر -	و وَطَنَ الرَّجُلَ امْرَأَتَهُ يَطَأُ.
أ ب (وقع) ص 686		و وَاقَعَ امْرَأَتَهُ.

1 هذه حال معظم الأفعال المتعلقة بالحيوان. وقد اجتزأنا ببعضها وفي ما تقدّم من الجداول أمثلة كثيرة. انظر مثلاً بعض أمثلة الأفعال التي يكون فاعلها ذكراً أو أنثى من نحو باعل وغازل ونكح ونكح وبعض أمثلة الأفعال التي يكون فاعلها أنثى من نحو فطم وملحد.

ج- مفعولا به ذكرا أو أنثى اتفق الفاعل والمفعول في الجنس أو لم يتفقا نحو:

الأنهر	ابن منظور (جملش) م 491	± ذكر	و جَمَّشَهُ وهو يَجْمَشُها أي يَفْرَسُها ويلاصقها و أَحَبَّ جَمِيلَ يَتِينَةٍ ! خَلِمَ عِذاره في حُبِّ فتى من أبناء القتاتين و ضرب زيد عمرا ويكر هندا و غاضن المرأة : غازلها بكياسة العينين . ملاحظة : يَصِفُ التذكير والتأنيث في المفعول " و المكامة : التقبيل و كعم المرأة يكتمها كَعَمًا و كعموا وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المكامة و المكامة والمكامة هو أن يلثم الرجل صاحبه ويضع فيه على لثمه كالتقبيل ."
الحب	ابن حزم ص 106		
الغنف			
اللهر	الزمخشري، أ ب (غضن) ص 452		
التقبيل	ابن منظور (كعم) م 5 ص 268		

الجدول (37) : أمثلة للأفعال المتعضية فاعلاً أو مفعولاً به جمعا :

المصدر	الفعل
الزمخشري، أ ب (أدب) ص 13	أَذَنَّهُم على الأمر : جمعهم عليه يأذبههم .
ابن منظور (ألف) م 1 ص 82	وَأَلَّتِ القوم إيلانا : أي كَتَلَتْهم أَلنا . . . وَأَلَّتِ بين الشَّيْخَيْنِ .
ن م (أمم) م 1 ص 25	و أم القوم و بهم إمامة تدمهم .
الزمخشري، أ ب (أول) ص 21	و آل الرعية إيلالا : ساسها و دبر أمورها .
السرقي ج 4 ص 102	و بَقَّ الله خلأته : نشرها .
ن م ج 4 ص 60	و بدأ الله الخلق بدأً و أبدأهم : خلقهم .
الزمخشري، أ ب (بلذ) ص 33	و بلذ فلان أصحابه : غلبهم .
ن م (بلز) ص 33	و بلز الحب في الأرض .
السرقي ج 4 ص 114	و بلز الحب للزراعة بلذا : فزقه .
الزمخشري، أ ب (بسق) ص 89	و بسق على أصحابه : ظالمهم وقصَّ لهم .
السرقي ج 4 ص 84	و بعث الله الخلق في مضاجعهم (حقن النثر)
ن م ج 4 ص 106	و بعث الجيش بعثاً (حقن الحرب)
ن م ج 4 ص 124	و باج الزجل القوم : عثمهم بشره .
الزمخشري، أ ب (ثمن) ص 77	و ثمنهم أنمنهم : كنت أنمنهم بالكسر والضم .
السرقي ج 2 ص 255	و جبت القوم : غلبهم وجبت المرأة النساء بجمالها كذلك .
ابن منظور (جي) م 1 ص 400	و جج الخراج والماء والخوض يَجْجُأ ويَجْجُ : جمعه وجبت الخراج .
ابن منظور (جلب) م 1 ص 476	و جَلَّب القوم يَجْلِبُون ويَجْلِبُون وأجلبوا وجلبوا والجلب : الجلبة في جماعة الناس والفعل أجلبوا وجلبوا من الصباح
السرقي ج 2 ص 259	و أجلب الله القوم : كثروهم .
ن م ج 2 ص 311	و أجبر القوم على أمر : جمعهم . وأجبرت المرأة شعرها : جمعتها . وأجبر الإمام الجيش : تركه مقبياً في الغزو نهى عنه .
ن م ج 2 ص 259	و جمعت المال والشيء المنفرد جمعا . وجمع الله القلوب : ألناها . و جمع الله عبادَه بالقيامَة : حشرهم .
أ ب (جمهر) ص 101	و جمهر الأشياء : جمعها .
ن م (جند) ص 102	و جند الجنود : جمعها .
ن م (حرق) ص 105	و جوقَّت القوم : جمعهم .
	و جَشَّ الجيرش .
	حارب .
ابن منظور (حرجم) م 1 ص 601	و حرجم الأبل : ردَّ بعضها إلى بعض .
أ ب (حسب) ص 125	و حَسَب المال .

1 كل الأفعال التي تكون على وزن تفاعل وتفيد معنى المشاركة تكون لاتين فصاعداً (ابن عصفور ج 1 ص 182). وهذا معنى الجامع هنذا. وهو بالمفهوم اللغوي لا التحوي.

و حشد القوم حشداً : تَجَمَّعُوا وَ تَمَانَوْا وَ حَشَدْتُهُمْ أَنَا جَمَعْتُهُمْ .	السرقسطي ج ص 387
و حشرت السنة الناس : أعطيتهم إلى الأمصار »	أ ب (حشر) ص 127
و «حشروهم بحشروهم وبحشروهم حشرا : جمعهم ومنه يوم الحشر : جمع الناس يوم القيامة .	ابن منظور (حشر) م 1 ص 641
و حصصت القوم : أعطيتهم حصصهم .	الزمخشري ، أ ب (حصص) ص 129
و « إن الله حكم بين المباد »	المري ، ر غ ص 248
و خُطِبَتِ القَوْمُ وَ خُطِبَتْ عَلَيْهِمْ خُطْبَةٌ .	السرقسطي ج 1 ص 404
و خُمست القوم : أخذت خمس أموالهم وكننت لهم خامسا .	الزمخشري ، أ ب (خمس) ص 174
و دان القوم إذا ساسهم و قهرهم فدانوا له و دانوه : اتقادوا له و ذرأ الخلق يذرؤهم ذرأ : خلقهم .	ن م (دان) ص 200
و « ذرأ الله الخلق في الأرض »	ابن منظور (ذرأ) م 2 ص 1060
و ذرأ الله الخلق : أنشروهم .	ن م (ذرأ) م 2 ص 1062
و رأست القوم رئاساً . . . و ترأس عليهم ورأسوه على أنفسهم .	السرقسطي ج 2 ص 596
و رعى الماشية : سرحها في الكلأ . رعى النجوم : راقبها . رعى الأمير رعيته : ساسها و تدبّر شؤونها .	الزمخشري ، أ ب (رأس) ص 213
و « رمض الراعي ماشيته وأرضها إذا راعها في الرمضاء » ورضها .	ابن منظور (رمض) م 2 ص 1225
و رَغم القوم : رأسهم .	المعجم الرزيز (رزم) ص 289
و أزلقت القوم : جمعتهم (حقار الجمع لا القرب)	السرقسطي ج 3 ص 484
و سيع القوم يسيعهم بالفتح سيعا : صار سابعهم .	ابن منظور (سيع) م 4 ص 88
و سلسهم يسدسهم بالكسر : صار لهم سادسا .	ن م (سدس) م 4 ص 120
و سرح الصبيان والدواب . . . و سرحت شعرها .	الزمخشري ، أ ب (سرح) ص 292
و سفر بين القوم سفارة : أصلح .	السرقسطي ج 3 ص 504
و سممت بين القوم سماً : أصلحت .	ن م ج 3 ص 503
و ساد قومه يوردهم سوددا .	الزمخشري ، أ ب (سود) ص 313
و ساس الدالي الرعية و يسوس أمرهم ويسوس أمورهم .	ن م أ ب (ساس) ص 313
و شام الزجل قومه أنزل بهم الشؤم .	السرقسطي ج 2 ص 354
و شتهم الله تعالى فشتتوا وفرقتهم بين المشتت ففترقوا شتى .	الزمخشري ، أ ب (شئت) ص 320
و شاققا	ابن عصفور ج 1 ص 182
و شجنت القوم : طردتهم .	الزمخشري ، أ ب (شجن) ج 2 ص 341
و شدّ عن الجماعة شدوا : انفرد عنهم .	ن م (شدذ) ص 323
و أشظظت القوم إشظاظا و شظظتهم شظا إذا فرقتهم .	ابن منظور (شظظ) م 3 ص 318
و شَتَّبَ القَوْمُ وَ شَبَّ عَلَيْهِمْ شَبًّا : هَجَّ الشَّر .	السرقسطي ج 2 ص 370
و تصفم القوم : نظر في أحوالهم أو نظر من خلالهم هل يرى فلانا .	الزمخشري ، أ ب (صفم) ص 356
و صِفَّ القوم و غيرهم : جعلهم صفّا .	السرقسطي ج 3 ص 403
و ضجَّ القوم بضجون ضجيجا : فزعوا من شيء و غلبوا وأضجروا إضجاجا : صاحوا فجلبوا	ابن منظور (ضجج) م 3 ص 511
و تضارب زيد وعمر و	الإستراباذي ، شرح الشافية ج 1 ص 100
و ضجنت الشيء ضجنتا : جمعت	السرقسطي ج 2 ص 212
و طررت القوم : مررت بهم جميعا .	المبرد ج 3 ص 238
و عَمَّ الجيش : أصلحه .	ابن منظور (عا) م 4 ص 674
و عددت الدراهم أفرادا وأحادا .	ن م (وحد) م 6 ص 887
و عَرَضَ قومه : أهدى لهم عند مقدمه . وعرضت الجيش عرض عين إذا مررت على بصرك لتعرف من غاب ومن حضر .	الزمخشري ، أ ب (عرض) ص 415
و استعمر الله عباده في الأرض : استخلفهم .	السرقسطي (عمر) ص 435

و أغرى الأمير الجيش.	الزمخشري، أب (غزو) ص 450
و غشم الوالى الزعجة وهو غشوم إذا غشطهم بعصفه و أخذ ما قدر عليه.	أ ب (غشم) ص 451
و غاث الله هباده غيثا : سقامهم الغيث.	السرقي ج 1 ص 464
و فرطت القوم فرطا و فرطوا : تقدمتهم إلى الماء.	ن م ج 4 ص 12
و فرق بين القوم بفرق و يفرق . . . و فرق بينهم كفرق.	ابن منظور (فرق) م 4 ص 1085
و فضض حلقة القوم فأنفضوا . . . و فضر الله جمعهم.	أ ب (فضض) ص 475
و فطر الله الخلق فطرا و فطرة : خلقهم.	السرقي ج 4 ص 11
و فللت القوم : هزمتهم.	ن م ج 4 ص 10
و فثالا	ابن عصفور ج 1 ص 182
و فقم البرد أصابعه : قضها فثقت.	الزمخشري، أب (فقم) ص 517
و يقود الخيل و يقتادها وهو تالدها.	ابن منظور (قود) ص 526
و إذا أراد الله أمرا كثر بواعثه و فرق نوابه.	التوحيدي ج 3 ص 152
و كرسي القائد خيله : جعلها كرايس.	السرقي ج 2 ص 196
و كثر الكنوز.	الجاحظ، الرسائل ص 258
و لقط الحصى وغيره و انقطه و تلفطه.	الزمخشري، أب (لقط) ص 578
و مقصر الأمصار : بناها.	ن م (مصر) ص 596
و نثر الحب.	
و نهدت الإبل : سقتها مجتمعة.	السرقي ج 3 ص 203
و تنازع زيد وعمر و الحديث	الإستراباذي، شرح النائية ج 1 ص 102
وهو يستهزم الجيوش.	الزمخشري، أب (هزم) ص 702
و أخذ الفيتانيون الشمال والجنوب بعد تحريرهم الجنوب من هيمنة الأمريكان.	
و يوزع سيف الدولة العطايا على الشعراء في المناسبات.	
و يجن فلان على قومه فهو ميمون إذا صار مباركا عليهم.	ابن منظور (يمن) م 6 ص 1017
و تفتحهم فهو يامن، مثل شتم و شام.	

الجدول (38) : أمثلة للأفعال الدالة على الاستقرار

المصدر	نوع مقولة المفعول به	الأمثال
ابن منظور (أبد) م 1 ص 8	مركب بالجزر	و أبَد بالمكان أبَد بالكسر أبودا : أقام به ولم يرحه.
ن م (أبدا) م 1 ص 8		و أبَلَّت الإبل بالمكان أبولا : أقامت.
ن م (آتت) م 1 ص 16		و آتت بالمكان بأتت أننا وآتنا : ثبت و أقام به
أبو زيد ص 325		يقال : ثابنا بالمكان ثابنا : إذا ألقوه فلم يرحوه.
ابن منظور (أرض) م 1 ص 47		و تأوَّض فلان بالمكان إذا ثبت فلم يرح . . . و تأوَّض واستأرض بالمكان : أقام به وليث.
ابن السكيت ص 313		يقال قد تأوى بالمكان : إذا تحصن به.
ابن منظور (أوى) م 1 ص 136		و أَوَّضَ منزلي وإلى منزلي أوى وأوَّضت وأوَّضت : حدث . . . (قال: سَأَوِي إِلَى جَبَلٍ يَصْعَدُ مِنَ الْمَاءِ 11) هــ 43
ن م (بجد) م 1 ص 160		و يَجِدُ بالمكان يَجِدُ بجودا و بجدا . . . كلاهما : أقام و يَجِدُ بجيدا أيضا.
السرقي ج 4 ص 87		و بَلَد بالمكان بُلودا : أقام.
ن م ج 3 ص 369		و تَبَأ بالمكان تَبَعا و تَبَعا : أقام.
ن م ج 3 ص 365		و تَنَحَّ بالمكان تَنَحَّعا : أقام.

و تَكَمَّ بِالْمَكَانِ تَكْوَمَا : أَقَامَ .
و تَكَمَّ بِالْمَكَانِ أَي أَقَامَ .
و تَكَمَّلَ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ بِهِ .
و تَوَرَّى بِالْمَكَانِ تَوَرَّيًّا وَتَوَرَّاهُ وَتَوَرَّى : أَقَامَ .
و تَجَمَّعَ الْقَوْمُ بِالْمَكَانِ : أَقَامُوا بِهِ فَلَمْ يَبْرَحُوا .
و جَمَعَ بِالْمَكَانِ يَجْمَعُو مِثْلَ حِجَا كَأَنَّهُ مَقْلُوبٌ إِذَا لَزِمَهُ .
وَيَقَالُ : حَتَّكَ بِالْمَكَانِ يَحْتَدُّ حَتْدًا إِذَا أَقَامَ بِهِ .
و حَجَّجْتُ بِالْمَكَانِ حَجَّجُوا وَتَجَجَّجْتُ : أَقَامَ قَبِيْتُ .
و تَحَرَّى فَلَانٌ بِالْمَكَانِ : أَي تَحَتَّكَ .
و أَخْلَطَ بِمَكَانِهِ : أَقَامَ .
و حَلَّ بِالْمَكَانِ يَحُلُّ حُلُولًا وَمَحَلًّا وَحَلًّا وَحَلَّاهُ وَذَلِكَ نَزُولُ الْقَوْمِ مَحَلَّةً وَحَلَهُ وَاحْتَلَّ بِهِ وَاحْتَلَّ : نَزَلَ وَحَلَّ بِالْمَكَانِ وَحَلَّ الْمَكَانَ حُلُولًا : نَزَلَ .
و أَحْوَلْتُ بِالْمَكَانِ : أَقَمْتُ بِهِ حَوْلًا .
و خَفَضْتُ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ .
و أَخْلَعْتُ بِالْمَكَانِ : تَرَكَتُهُ .
و دَجِمْتُ بِالْمَكَانِ : أَي أَقَامَ بِهِ وَمَسَكْتُ . . . وَخَامَ يَجِيمُ وَخِيمَ يَجِيمُ : إِذَا أَقَامَ بِالْمَكَانِ .
و دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدَجِّنُ دُجُونًا : أَقَامَ بِهِ وَأَلْفَهُ . ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : أَدَجَنَ مِثْلُهُ : أَقَامَ فِي بَيْتِهِ وَدَجِنَ فِي بَيْتِهِ إِذَا لَزِمَهُ . . .
و أَرَبْتُ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : رَوَيْدُ الْمَكَانِ رَوَيْدًا : إِذَا أَقَامَ بِهِ وَمَنَّهُ اشْتِقَاقُ الْمَرْبُودِ وَهُوَ الْمَكَانُ تَحْسِبُ فِيهِ الْإِبْرَامَ .
و رَيْعْتُ فِي الْمَكَانِ وَعَلَى الشَّيْءِ : أَقَمْتُ .
و رَجِنَ بِالْمَكَانِ رُجُونًا وَدَجِنَ دُجُونًا : أَقَامَ فَلَمْ يَبْرَحَ .
و رَدَحَ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ بِهِ .
و أَرَقَدَ الزَّجَلَ بِالْأَرْضِ إِذَا أَقَامَ بِهَا .
و رَكَنَ بِالْمَكَانِ رَكْنًا : أَقَامَ بِهِ .
و رَمَاتُ الْإِبِلِ فِي الْكَلَامِ رَمًا : أَقَامَتْ وَرَمَاتُ فِي الْمَكَانِ مِثْلُهُ : وَرَمَا الْإِنْسَانُ كَذَلِكَ .
و سَدَحَ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ : ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : سَدَحَ بِالْمَكَانِ وَرَدَحَ إِذَا أَقَامَ بِالْمَكَانِ أَوْ الْمَرَضِ .
(وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ) (وَقُلْنَا : يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا) .
(وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ : اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ) وَشِئْتُمْ بِالْمَكَانِ شِئًا : أَقَمْنَا فِيهِ فِي الشَّتَاءِ .
و صَافَ بِالْمَكَانِ أَي أَقَامَ بِهِ الصَّيْفُ وَاصْطَافَ مِثْلُهُ .
و الْمَوْضِعُ مَصِيفٌ وَمُصْطَافٌ .
و ضَجِمَ بِالْمَكَانِ يَضْجِمُ : أَقَامَ .
ضَجَا بِالْمَكَانِ : أَقَامَ : حِكَاةُ ابْنِ دُرَيْدٍ : قَالَ : وَلَيْسَ يَنْتَبِئُ .
و ضَرَبَ بِنَفْسِهِ الْأَرْضَ ضَرْبًا : أَقَامَ .
يُقَالُ : ضَعَفْتُ الزَّجَلَ بِالْمَكَانِ : إِذَا أَقَامَ بِهِ .
و عَدَنَ بِالْمَكَانِ يَعِدُّنُ وَيَعِدُّنُ عِدْنًا وَغَدُونًا : أَقَامَ وَعَدَنَتْ الْبَلَدُ : تَوَطَّعَتْ .

مركب بالجذر

مركب بالجذر

السرقسطي ج 3 ص 365
الفارابي ج 2 ص 350
السرقسطي ج 3 ص 614
ن م ج 3 ص 612
ابن منظور (جرح) ج 1 ص 570
السرقسطي ج 2 ص 311
ن م ج 1 ص 394
ابن منظور (حجا) ج 1 ص 579
ن م (حري) ج 1 ص 621
السرقسطي ج 1 ص 368
ابن منظور (حلل) ج 2 ص 702
السرقسطي ج 1 ص 341
ن م ج 1 ص 370
ن م ج 1 ص 486
ن م ج 1 ص 443
ابن منظور (خيم) ج 2 ص 933
ن م (دجن) ج 2 ص 949
السرقسطي ج 3 ص 19
ن م ج 8 ص 32
السرقسطي ج 3 ص 36
الزمخشري ، أ ب (رجز) ص 228
ابن منظور (ردم) ج 2 ص 1149
ابن فارس ، المقاييس (رقد) ج 2 ص 428
السرقسطي ج 3 ص 89
ن م ج 8 ص 95
ابن منظور (سلاح) ج 3 ص 117
14 لبراهيم - 45 ك البقرة 35
7 الأعراف 161 -
السرقسطي ج 2 ص 360
ابن منظور (صيف) ج 3 ص 501
السرقسطي ج 2 ص 212
ابن منظور (ضحا) ج 3 ص 514
ن م (ضرب) ج 3 ص 520
السرقسطي ج 2 ص 322
ابن منظور (عدن) ج 4 ص 709

727	ابن منظور (عرج) م 4 ص
251	الجوهري (عرو) ج 1 ص
33	ن م (عوج) ج 1 ص
19	السرقي ج 2 ص
56	ن م ج 2 ص
271	ثعلب ص
58	ابن منظور (قور) م 5 ص
106	السرقي ج 2 ص
90	ن م ج 2 ص
91	ن م ج 2 ص
202	ابن منظور (قنظ) م 5 ص
216	الجوهري (لب) ج 1 ص
536	الزمخشري، أ ب (لث) ص
277	الجوهري (لد) ج 1 ص
425	السرقي ج 2 ص
427	ن م ج 2 ص
291	الجوهري (لت) ج 1 ص
453	السرقي ج 2 ص
360	ابن منظور (لذب) م 5 ص
361	ن م (لذم) م 5 ص
370	ن م (لظظ) م 5 ص
390	ن م (لكا) م 5 ص
393	ن م (لكي) م 5 ص
190	السرقي ج 4 ص
200	ن م ج 4 ص
183	ن م ج 4 ص
514	ابن منظور (مكت) م 5 ص
514	ن م (مكد) م 5 ص
138	السرقي ج 3 ص
271	ثعلب ص
157	ن م ج 1 ص
177	السرقي ج 1 ص
134	ن م ج 1 ص
868	ابن منظور (ويت) م 6 ص
665	الزمخشري، أ ب (وتن) ص
949	ابن منظور (وطن) م 6 ص
975	ن م (وكد) م 6 ص

مركب بالجز

مركب بالجز

و عرج بالمكان إذا أقام.
و عروك عروا : نزلت بك.
و عجت بالمكان أوجع أي أقيمت به وعجت غيري بالمكان أوجعه يتعدي ولا يتعدي.
و غنى بالمكان غنى : أقام به.
و قر بالمكان : يقز ويقز قرارا.
و قررت في المكان أقر.
و قررت بالمكان بالكسر أقر قرارا. وقررت أيضا بالفتح أقر قرارا وقرورا.
و قطن بالمكان قطنوا : لزمه فهو قاطن.
و قنات الإبل بالمكان : أقامت به وأعجبها وسمت فيه.
و أقام بالمكان : لزمه.
و قاط بالمكان وتقط به إذا أقام به في الصيف.
و ألث بالمكان أي أقام به ولزمه.
و لث بالمكان ... و تلت.
و لبد بالأرض يلبد لبادا إذا لصق بالأرض.
و ألبد بالمكان : أقام به.
و لثت بالمكان لثونا : أقيمت.
و ألث بالمكان : أقام.
و لذب بالمكان لذوبا أقام به.
و لاذب.
و لذم بالمكان بالكسر لذما وألذم ثبت فيه ولزمه و أقام.
و لظ بالمكان وألظ به وألظ عليه : أقام به وألح.
و لكى بالمكان : أقام به كلكي.
و لكى بالمكان : أقام.
و مكد بالمكان مكد شردا : إذا أقام به.
و مكد الرجل بالمكان متونا : أقام به.
و مرن بالمكان : قام به.
و مكث بالمكان : أقام كمكد.
و مكث بالمكان كمكد مكودا : أقام به وتكم وتكم مثله وركد ركود و ماء راكد.
و نزل بالمرضع والقوم نزولا.
و نزل المكان وبه ونزل فيه. ونزلهم ونزل عليهم ونزل بهم ينزل نزولا ونزولا.
و هبط الأرض هبوطا نزلها.
و هذا بالبد : أقام.
و أهدم بالمكان : أقام.
و وث بالمكان وثا : أقام.
و وث بالمكان فهو واث : لازم مقم.
و وطن بالمكان وأوطن أقام.
و وكد بالمكان يكد وكدا : إذا أقام.

الجدول (39) : أمثلة للأفعال التي تقتضي مفعولا به يكون مركبا بالجر مخصص

الرأس فيه
أ - اسم ذكر

المصدر	جنس مخصص الرأس	المثال
ابن منظور (بن) م 1 ص 300	ذكر	بانت المرأة من زوجها أي انفصلت عنه
الجوهري (جمع) ج 1 ص 860		وجمعت المرأة من زوجها وهو غروجهما من بيته إلى أهلها قبل أن يُطلقها
ن م (دويخ) ج 1 ص 420		ودريخت الحمامة لذكرها إذا خضعت له وطاوعته
ابن منظور (ثار) م 2 ص 1053		وذفرت المرأة على بعلمها. فهي ذافرة: نشزت وتغير حلقها
ن م (ضيف) ص 381		وضافت الثقة إلى الفحل تصيف والجارية إلى الزجل... تستأنس إلى صوته وتريد أن تأتيه
السرقي ج 1 ص 261		وعتكت المرأة على زوجها: نشزت
ابن منظور (قتل) م 5 ص 20		ونقتلت المرأة للزجل: تزئنت
ن م (قيا) م 4 ص 199		وتقيأت المرأة لزوجها. وتقيرها: تكثرها له وإلقائها نفسه عليه وتمرضها له.

ب - أو اسم أنثى نحو :

ابن منظور (بنى) م 1 ص 273	أنثى	بنى فلان على أهله بناء ولا يقال بأهله هذا قول أهل اللغة. وحكى ابن جني: بنى فلان بأهله وابتنى بها عكاهما جميعا بأهله... وقد ورد بنى بأهله في شعر: جبران العمود
الجوهري (جذب) ج 1 ص 97		وجذبت المهر عن أمه: قطمته
السرقي ج 1 ص 358		وحصر عن المرأة: لم يستطع جماعها
ن م ج 1 ص 449		وغيث بالمرأة غيثه فجيدها
ابن فارس، القاموس (خرط) م 2 ص 170		وخرطت الفحل في الشول إذا أرسلته فيها
السرقي ج 3 ص 564		وسطا الفحل على طروقه
ن م ج 3 ص 528		وسما الفحل على شوله مساوة: علاها
ن م ج 3 ص 498		وساق الصداق إلى المرأة
ن م ج 3 ص 570		وأسوى الزجل في المرأة إذا أوعب فيها ذكره
ن م ج 3 ص 605		وشبب الشاعر بالفتاة: قال فيها السبب ووصف محاسنها
ن م ج 2 ص 335		وشف الثوب على المرأة شفوفا وشفيها: وصف ما خلفه
ن م ج 3 ص 427		صال الفحل على إبله وصال الحمار على أنه صولا فيها كلها: مَهَر وعلا
ابن منظور (حزل) م 4 ص 767		وعزل عن المرأة... لم يُرد ولدها
ن م (عقب) م 4 ص 83		وعقب فلان على فتاة إذا تزوجها بعد زوجها الأول فهو عاقب لها أي آخر أزواجها
الزمخشري، أب (علق) ص 433		وعلق بالمرأة وعلقها
ابن منظور (غني) م 4 ص 1025		وغنى بالمرأة: تنزل بها
ن م (هجر) م 4 ص 1054		وفجر الزجل بالمرأة يفجر فجورا: زنى
ن م (قتل) م 5 ص 20		ونقتل الزجل للمرأة: خضع
السرقي ج 2 ص 92-93		وقما الجمل على الثقة قوما: علاها للضراب. وقما الظليم على النعامة
ن م ج 2 ص 125		قاع الفحل على الثقة قوما وقماها أيضا إذا علاها للضراب
ابن منظور (نزا) م 6 ص 621		نزا الذكر على الأنثى نزا بالكسر

الجدول (40) : أمثلة للأفعال التي تقتضي وحدة معجمية محدّدة

المصدر	الفاعل	المثال
ابن منظور (أدم) م 1 ص 34	الحيز	أَدَمَ الحيزُ يَأدِمُه أَدَمًا : خلطه بالأدم
ن م (أشر) م 1 ص 65	الخشية	أَشْرَ الخشية بالنيشار... : نَشَرَهَا
ن م (أهل) م 1 ص 125	المرأة	أَهَلَ فلان امرأة يَأْهَلُ إذا تزوّجها
الزّمخشري، أب (أول) ص 21	الرّعيّة	آل الرّعيّة إِيّالاً : ساسها وبتّر أمورها
ن م (بخس) ص 30	(الحقّ)	لا تَبْخُسْ أخاك حقّه
ن م (يلز) ص 33	الحبّ	يَلْزَمُ الحبّ في الأرض
ن م (يلق) ص 50	الباب	أَبْلَقَ البابُ نَمَ أصفقه : أي فتحه ثم رَدّه
ابن منظور (تين) م 1 ص 311	الدّابة	تَبَنَّى الدّابة يَتَبَنّا : علفها التبنّ
ن م (نحم) م 1 ص 313	الثوب	يَقَالُ : نَحِمْتُ الثوب إذا وَشَيْته
ن م (ترع) م 1 ص 318	الأبواب	"وَتَرَعَتِ الأبوابُ. قال في معنى غَلَقَتِ الأبوابُ" و«الترعة الباب»
ن م (فر) م 1 ص 330	القديد	تَمَرَّت القديد
ن م (تجيم) م 1 ص 350	الماء	قال بعض أهل اللغة : تَجَمَّعَ الماءُ أَتَجَمُّ نَجًا إذا أسالَه.
ن م (جر) م 1 ص 395	العظم	ويقال : جَيَّرَت العظم
ن م (جين) م 1 ص 398	اللين	وَالجَيْنُ فلان اللين إذا أَخْلَه جَيْنًا
ن م (جحر) م 1 ص 405	الجلد	يَجْحَرُ جلده يَجْحَرُهُ : قشره والشّين أعرِف
ن م (جدل) م 1 ص 419	الحيل	جَدَلْتُ الحيلُ : أَجَدَلُهُ جَدَلًا : إذا شددت قتله
ن م (جش) م 1 ص 499	الشعر	جَمَشَ شعره يَجْمَشُهُ وَيَجْمَشُهُ : خلقه
الزّمخشري، أب (جند) ص 102	الجنود	جَنَدَ الجنود : جمعها
ابن منظور (جنيق) م 1 ص 515	المنجنيق	يَقَالُ مَجْنَقُ المنجنيق وَجَنْقُ
أ ب (حفا) ص 134	الشاة	حَفَلَ الشاةُ : جمع اللبن في ضربها لثري حافلاً
ن م (دفن) ص 191	الميت	كَفَرُ المَيِّتِ
ن م (ذرف) ص 204	الذمّع	ذَرَفَتْ عينه الذمّع
ابن منظور (رئي) م 2 ص 1122	الميت	رَبَيْتُ المَيِّتَ رَبْيًا ورثاه ورمّاه ومَرَّيْتُهُ ورثيته : مدحته بعد الموت وبكّيته ورثوت الميت أيضا إذا بكّيته وعددت محاسنه
الزّمخشري، أ ب (رسن) ص 232	الدابة	رَسَنَت الدابة : شددتها بالرّسن
ن م (رمل) ص 253	الطعام	رَمَلَ الطعام : جعله في الرمل
ن م (زند) ص 276	النار	زَنَدَ النارَ يَزْنُدُهَا : قدسها
ابن منظور (زويج) م 3 ص 61	أمرأة	وَقَدْ تَزَوَّجَ امرأة
أ ب (زعفر) ص 270	الثوب	زَهَرَ الثوب : صبّغه بالزّعفران
ن م (زيتم) ص 280	القلب	أَزَامَ الله قلبه
ن م (سيا) ص 281	الخمر	سَبَأَ (الخمر) : شراها للشرب لا للبيع
ن م (سيح) ص 282	الله	سَبَحَتِ الله وسبّحت له
ابن منظور (سفر) م 3 ص 155	الوجه	سَفَرَتِ المرأة وجهها إذا كَشَفَتِ الثّياب عن وجهها تَسْفِرُ سَفْرًا
	الأعداء	سالم الأعداء
ن م (سمد) م 3 ص 199	الأرض	وسَدَدَ الأرضَ سَمَدًا : سَهَّلَهَا وسَمَدَهَا : زَبَّلَهَا
الزّمخشري، أ ب (سوس) ص 313	الدواب	سَاسَ الدّواب... ومن للمجاز الوالي يسوس الرعيّة ويسوس أمرهم
ابن منظور (شعل) م 3 ص 328	النار	وَشَعَلَ النار في الحطب يَشَعْلُهَا وَشَعْلُهَا وَأَشَعْلَهَا فاشتعلت وَتَشَعَّلَتْ : ألبها فالتهمت.
ن م (شيم) م 3 ص 396	البرق	شَعَمَ البرق إذا نظرت إلى صحابته أين غمط

صَرَّ الفرس والحمار بأُذنه يَصْرَّ صَرًّا وصَرَّها وأصَرَّ بها صَوَّاهَا ونصبها للاستماع. ابن السكيت يقال : صَرَّ الفرس أُذنيه صَتَّهما إلى رأسه.	أذنه	ابن منظور (صبر) م 3 ص 429
أضرم النار فاضطربت وضربتُها ... واستضرمتها : أوقدتها	النار	ن م (ضرم) م 3 ص 531
طَرَز الثوب	الثوب	ن م (طرز) م 4 ص 581
طَرَقَ القومُ يَطْرُقُهُمْ طَرَقًا وطَرُوقًا : جاءهم ليلاً	القوم	ن م (طرق) م 4 ص 586
عَثَرْتُ الكتاب	الكتاب	ن م (عنا) م 4 ص 913
قَهَرُ إليها يَمَهِّرُ ... وَحَامَرُها عَهارا : أناها ليلاً للنجور	المرأة / إلى المرأة	ن م (مهز) م 4 ص 917
كَفَكَفْتُ دمع العين	الدمع	ن م (كفف) م 5 ص 277
كَلَسَ الحائط	الحائط	ن م (كلس) م 5 ص 286
لَبَّ السَّوِيَّ : أي بَلَّه	السويق	ن م (لبت) م 5 ص 340
لَحَدَ الميت وألحده : جعله في اللَّحد	الميت	الزَّمخشرى، أ ب (لحد) ص 560
لَقِمَ الطعام والتقمه وتلقمه	الطعام	ن م (لقم) ص 571
مَهَّدَ المَهْدَ والمُهْوَةَ والمهاد والمَهْدَ ... وَمَهَّدَ الفراش	المهد / الفراش	ن م (مهد) ص 608
مَهَّرَ المرأةَ : أعطاهَا المهر	المرأة	ن م (مهر) ص 608
نَظَرَ الله وجهه	الوجه	ن م (نظر) ص 638

ثبت في المصادر والمراجع

- معني الليب (جزءان) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد نشر دار إحياء التراث (بدون تاريخ)
23 - ابن هشام النحوي :
- شرح الفصح دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم بغداد نشر وزارة الثقافة والإعلام بالعراق 1988.
24 - ابن عبيش التحوي (موفق الدين يحيى بن علي):
- شرح المفصل (10 أجزاء) عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة للثبوت بمصر وأعادته نشره دار صادر بيروت (بدون تاريخ)
25 - أبو زيد الأنصاري :
- كتاب التوارد في اللغة تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد الطبعة الأولى نشر دار الشروق. القاهرة - بيروت 1981.
26 - أبو السعود (حسين الشافلي) :
- العناصر الأساسية للمركب الفعلي وانماطها من خلال القرآن الكريم : دراسة تحليلية تطبيقية الإسكندرية نشر دار المعارف الجامعية 1991.
27 - أبو السعود (صابر بكر) :
- في نقد الشعر العربي القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع 1988.
28 - أبو المكارم (علي أنور) :
- تقديم الفكر التحوي بيروت نشر دار الثقافة 1975.
29 - أرميتكو (فرانسواز) :
- القافية التناوبية ترجمة سعيد عواش نشر مركز الإنماء العربي (بدون تاريخ).
30 - الاسترأبادي (رفيع الدين محمد بن الحسن) :
- شرح شافية ابن الحاجب (4 أجزاء) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزقزاق ومحمد محي الدين عبد الحميد بيروت. نشر دار الكتب العلمية 1982.
- شرح الكافية في النحو (مجلدان). بيروت. نشر دار الكتب العلمية. وهذا الشرح نسخة مصورة عن الطبعة المشتملة لسنة 1310 هـ (بدون تاريخ).
31 - ألف ليلة وليلة
- الكتاب الأول بيروت. نشر دار مكتبة الحياة (بدون تاريخ).
32 - الأتباري (أبو البركات) :
- أسرار العربية تحقيق محمد بهجت البطار دمشق مطبعة الشرقي 1957.
- الإصناف في مسائل الخلاف (جزءان) بيروت نشر دار إحياء التراث العربي (بدون تاريخ).
- لم الألفية تحقيق عطية عامر إسلا - ستوكهولم (بدون تاريخ).
33 - أنيس (إبراهيم) :
- من أسرار اللغة العربية القاهرة. الطبعة السابعة نشر مكتبة الأنجلو المصرية 1985

- البحث النغوي عند الأصوليين تأليف مصطفى جمال الدين الحوليات عدد 24 لسنة 1985 ص 431-442
13 - ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن):
- المتن في التصريف (جزءان) تحقيق الدكتور فخر الدين كياوة. الطبعة الخامسة نشر دار الفكر العربية للكتاب 1983.
14 - ابن غريب (عبد الجبار) :
- التصريف والتكرير في العربية الحوليات عدد 24 لسنة 1985 ص 111-158.
15 - ابن فارس (أبو الحسين أحمد) :
- معجم اللغة (4 أجزاء) دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان دمشق نشر مؤسسة الرسالة 1986
- الفهري (6 مجلدات) تحقيق وعظيمة عبد السلام محمد هارون بيروت الطبعة الأولى نشر دار الجيل 1991.
16 - ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر) :
- كتاب الأفعال (3 أجزاء) بيروت نشر عالم الكتب 1983.
17 - ابن مضاء القرطبي :
- كتاب الرد على التجاة تحقيق الدكتور شوقي سيف الفاعرة. نشر دار الفكر العربي 1947.
18 - ابن لطف (عبد الله) :
- كلية ودمت طبعة مدرسية... عني بتنقيحها ونشرها الأب لؤي شيخو السويحي بيروت الطبعة التاسعة دار الشروق 1973.
19 - ابن مالك (محمد بن عبد الله) :
- الألفية تونس نشر دار التيجاني المحمدي (بدون تاريخ)
20 - ابن منظور :
- لسان العرب (7 مجلدات) بيروت طبعة دار الجيل ودار لسان العرب 1988.
21 - ابن التميم :
- القهوس تحقيق رضا محمد طهوان (بدون تاريخ).
22 - ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله) :
- رسائل ابن هشام التحوية تحقيق حسن إسماعيل مروة دمشق. نشر مكتبة سعد الدين. 1988.
- شرح جمل للزجاجي تحقيق علي محسن عيسى حال الله بيروت. الطبعة الثانية نشر عالم الكتب 1986.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومنه كتاب منتهى الأرب لتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محي الدين عبد الحميد (بدون تاريخ).
- شرح قطر الندى ويل الـصدي ومنه كتاب سبيل الهللى لتحقيق وشرح قطر الندى لمحمد محي الدين عبد الحميد. نشر دار الخير دمشق بيروت 1990.

1 - باللغة العربية

1 - (محمد عطية) :
- الأميرة الحسناء القاهرة الطبعة الثامنة دار المعارف مصر بدون تاريخ.
- سنندولا القاهرة دار المعارف مصر (بدون تاريخ).
2 - ابن أحمد الفراهيدي (الحليل) :
- كتاب الجمل في النحو تحقيق الدكتور فخر الدين كياوة بيروت. مؤسسة الرسالة 1985.
- كتاب العين تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي منشورات مؤسسة الأعلمي 1988.
3 - ابن الأحمدي (موسى بن محمد بن كلباني) :
- معجم الأفعال للصدية بحرف بيروت الطبعة الثالثة دار العلم للملايين مارس 1986.
4 - ابن جني (أبو النعمان) :
- الخصائص (3 أجزاء) حققه محمد علي النجاشي بيروت. الطبعة الثانية عشر دار الهدى للطباعة والنشر (بدون تاريخ).
- اللعم في العربية تحقيق حامد المؤمن بيروت. الطبعة الثانية نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية 1985.
5 - ابن خلكان (أبو المصطفى شمس الدين أحمد بن محمد) :
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان (8 مجلدات) : تحقيق إحسان عباس بيروت نشر دار الثقافة (بدون تاريخ).
6 - ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي) :
- كتاب جمهرة اللغة (3 أجزاء) بيروت طبعة دار صادر (بدون تاريخ).
7 - ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك) :
- كتاب الفصول في العربية تحقيق الدكتور فاخر فارس بيروت. مؤسسة الرسالة 1988.
8 - ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) :
- الأصول (3 أجزاء) تحقيق الدكتور الفاتلي بيروت. نشر مؤسسة الرسالة 1985.
9 - ابن السكيت :
- إصلاح المنطق شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون القاهرة الطبعة الرابعة دار المعارف 1987
10 - ابن سيده :
- المختص : تحقيق النجار.
11 - ابن شهيد الأندلسي (أبو عامر) :
- رسالة التواضع والتواضع تقديم عمر سميدان مؤسسة سيدان سورة للطباعة والنشر (بدون تاريخ).
12 - ابن العربي (محمدر) :

- 34 - أنيس (إبراهيم) والصولي (عطية) وغيرهما :
المجمع الوسيط (جزءان) بيروت الطبعة الرابعة 1990.
- 35 - أيوب (عبد الرحمن محمد) :
- دراسة نقدية في الشعر العربي (الجزء الأول) القاهرة. نشر مكتبة الأنجلو المصرية 1957
- 36 - بديري (كمال إبراهيم) :
- الزمن في الشعر العربي القاهرة الطبعة الأولى دار أمية للنشر والتوزيع الرياض مطبعة دار التقدم 1984
- 37 - بزو (شارل) Ch. Perrault :
- «الأميرة الثالثة» وهو حكاية ترجمت نصه «la belle au bois dormant» بكثير من الصفوف (لا ذكر للترجمة) نشر دار المعارف بوسمة (بدون تاريخ).
- 38 - برانقي (محمد) وشلي (عبد الفتاح إسماعيل) ومط (محمد شفيق) :
- الأمير الصغير والمارد وقصص أخرى. دار المعارف مصر 1969
- 39 - بكداشي (كمال) :
- التعريف الشفي والتعريف الكتابي. الفكر العربي المعاصر من مركز الإنماء القومي عدد 9 لسنة 1979 ص 26-58.
- 40 - بغير (عبد الوهاب والمير عبد القادر) ونقرة النهامي وابن علي (عليه) :
أ - لتلامذة السنة الأولى من التعليم الثانوي. نشر الشركة التونسية للتوزيع (بدون تاريخ)
- ب - وتلامذة السنة الثانية نفس الناشر ج - وتلامذة السنة الثالثة نفس الناشر 1965
- 41 - الكوش (الطيب) :
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. الطبعة الثانية تونس نشر مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله 1987
- 42 - تشومسكي (نعام) :
- البنى النحوية ترجمة بيزيل يوسف عزيز الدار البيضاء الطبعة الثانية نشر حيون 1990
- معرفة اللغة : مكوناتها وجولورها ترجمة البشير هرمود. العرب والفكر العلمي (من مركز الإنماء القومي) عدد 20-19 لسنة 1992 ص 143-160.
- 43 - التوحيدي (أبو حيان) :
- الانتاع والمؤانسة (المجموعة الكاملة) صحبه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين. بيروت. منشورات دار مكتبة الحياة (بدون تاريخ)
- 44 - تملب (أبو الميالي) :
- كتاب الفصح تحقيق ودراسة عاطف مذكور القاهرة نشر دار المعارف 1984
- 45 - التمهالي (أبو منصور) :
- فقه اللغة. الدار العربية للكتاب - ليبيا تونس 1981
- 46 - الجابري (محمد عابد) :
- اللفظ والمعنى في البيان العربي مجلة فصول (الهيئة المصرية العامة للكتاب) المجلد السادس العدد الأول أكتوبر-

- ديسمبر 1985 ص 21-55.
- 47 - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) :
- الجلاء تحقيق وتعليق طه الحاجري القاهرة نشر دار المعارف 1963.
- الحيوان ج 1 تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. بيروت نشر دار الفكر 1988
- رسائل الجاحظ شرح وتقديم عيه مهنا. بيروت. نشر دار الحديث 1988 (اقتصرنا منها على رسالة القيان ج 2 ص 94-118)
- كتاب الشماتة تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. بيروت نشر دار الجليل 1991
- 48 - الجرجاني (عبد القادر) :
- أسرار البلاغة تحقيق هـ. ريتز وبغداد الطبعة الثانية نشر مكتبة المنى 1979 (وهي نسخة مصورة عن الطبعة الأولى لوزارة المعارف باستئصال المنجزة سنة 1954)
- دلائل الإعجاز صمغ أصله الشيخ محمد عيه والشيخ محمد محمود التركي الشنيطي ووقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه محمد رشيد رضا «بيروت نشر دار المعارف 1978
- النوامل المائة النحوية في أصول علم العربية شرح الشيخ خالد الأزهرى الجرجاني (ت 905هـ) تحقيق وتقديم وتعليق البدراني زهران القاهرة الطبعة الثانية نشر دار المعارف 1988.
- كتاب المفصل في شرح الإيضاح (جزءان) تحقيق د كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية 1982.
- 49 - الجولدم (علي) :
- المجلة مجلة للمجمع العلمي بالقاهرة عدد 7 ص 347-350
- 50- الجولري (أحمد عبد الستار) :
- نحو الفعل ببناد مطبعة المجمع العلمي العراقي 1974
- 51 - الجوهري (إسماعيل بن حمدان) :
- الصحاح (6 أجزاء) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. بيروت الطبعة الرابعة نشر دار العلم للملايين 1987
- 52 - الحاج صالح (عبد الرحمن) :
- مدخل إلى علم اللسان الحديث (تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه) الساتيات (مجلة في علم اللسان البشري تصدرها جامعة الجزائر) المجلد الأول الجزء الأول لسنة 1971 ص 9-35
- مدخل إلى علم اللسان الحديث ن ذ المجلد الثاني لسنة 1972 ص 5-58
- للدعوة الحليية الحديثة والدراسات الساتية الحالية في العالم العربي تقدم الساتيات في الأنظار العربية وقائع ندوة جمهورية الرباط 1987 نشر دار الغرب الإسلامي بيروت 1991 ص 367-394
- 53 - حيزم (أحمد) :
- تقديم «القياس في النحو» تأليف منى إلياس «الطبعة الأولى نشر دار الفكر دمشق 1985» الحوليات عدد 26 لسنة 1986 ص 253-262
- 54 - حسن (هياس) :
- النحو الوافي القاهرة الطبعة الثانية. دار المعارف 1963 والسابعة 1982. (اقتصرنا من أجزائه الثلاثة على الجزء الثاني)
- 55 - حسان (نعام) :
- الأصول : دراسة إيسنمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي
- 1 - النحو
- 2 - فقه اللغة
- الدار البيضاء نشر دار الثقافة 1981
- إعادة وصف اللغة العربية أنسبا لسلسلة الساتيات عدد 4 تونس 1981 ص 145-184
- الدار العربية : معناها ومعناها. نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973
- متاع البحث في اللغة الدار البيضاء نشر دار الثقافة 1974
- 56 - حسين (طه) :
- مشاكل الأرباب مجلة المجمع العلمي بالقاهرة عدد 11 ص 82-102
- 57- الحكيمة (توفيق) :
- أهل الكهف. تونس الطبعة الخامسة. الدار التونسية للنشر 1988
- 58 - الحيزاوي (محمد رشاد) :
- تقديم نظرية ابن جني النحوية تأليف عبد القادر المجري الحوليات عدد 13 لسنة 1976 ص 228-240
- العربية والحلقة أو الفصاحة لصاحبات. تونس منشورات المعهد القومي للعلوم التربية 1982
- مشاكل وضع المصطلحات اللغوية سلسلة الساتيات عدد 4 تونس 1981 ص 259-267
- المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية عدد 14 من حوليات الجامعة التونسية لسنة 1977 (عدد خاص).
- 59 - حسانة (عبد الطيب محمد) :
- العلامة الإعرابية 1986
- 60 - حليل (حلمي) :
- العربية وعلم اللغة البيئي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث. الإسكندرية دار المعارف الجامعية. 1988
- 61 - الدنجي (نحسي عبد الفتاح) :
- النزعة النطقية في الشعر العربي. الكويت وكالة المطبوعات. 1982
- 62 - الدقيقي النحوي (سليمان بنين) :
- اتفاق اللباني والتوافق المعاني تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف خيرمان دار عمل للنشر والتوزيع 1985
- 63 - ذك الباب (جيمس) :
- حول بعض المسائل المتعلقة باللغة العربية وكيفية دراستها. القاهرة الطبعة ثنائية شهرية تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي لسوريا عدد 78 ديسمبر 1976
- 64 - دي سوسير (فريدنان) :
- دروس في الأنسبة العامة تعريب صالح الحزامي ومحمد الشاوش ومحمد عبيدة. تونس الدار العربية للكتاب 1985
- 65 - الراجسي (عبد) :
- النحو العربي والدرس اللغوي الحديث بحث في المنهج طبعه دار المعرفة الجامعية

مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية سلسلة اللسانيات عدده تونس 1981 ص 55-41

- مفهوم الشوط وجابه (جزءان) رسالة دكتورا مرفوعة. تونس 1993

- النظام اللغوي بين الشكل والمضمون الحلويات عدد 17 لسنة 1979 ص 193-230

88- التناشؤ (محدد) :

- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية. سلسلة اللسانيات عدد 5 تونس نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية المطبعة العصرية 1983 ص 266-237

89- شاهين (توليقي محمد) :

- علم اللغة العام القاهرة نشر مكتبة وهبة 1980

90- شاهين (عبد المصوب) :

- في علم اللغة العام بيروت المطبعة الرابعة مؤسسة الرسالة 1984

91- صليبا (جميل) :

- تاريخ الفلسفة العربية بيروت نشر دار الكتاب اللبناني 1986

92- الصالح (صبيح) :

- أصول الألفية والتماحة العرب الفكر العربي للمعاصر عدد 8-9 لسنة 1979 ص 66-59

- دراسات في لغة اللغة الطبعة الثانية. بيروت منشورات المكتبة الأهلية 1962

93- صمود (حمادي) :

- معجم مصطلحات اللغة الحديث (قسم أول) الحلويات عدد 15 لسنة 1977 ص 125-159

94- الصغاري (محمد عمر) :

- النحو التوليقي والمليارية، الحياة الثقافية، تونس عدد 62 لسنة 1991 ص 15-21

95- ضيف (شوقي) :

- تجديد النحو، القاهرة الطبعة الثالثة دار المعارف 1990

- المدارس النحوية دار المعارف مصر الطبعة الخامسة 1983

96- طحان (رهون) :

- الألفية العربية. بيروت نشر دار الكتاب اللبناني 1972

97- عبد الباقي (محمد لواد) :

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن نشر دار للدراسة. بيروت القاهرة 1987 ونشر دار الأندلس بيروت (بدون تاريخ)

98- عباد (محمد إبراهيم) :

- الجملة العربية. الإسكندرية نشر منشأة المعارف 1988

99- عباد (داود) :

- التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي المعاصر عدد 9 و 8 لسنة 1979 ص 6-16

100- السروي (عبدالله) وكليطو وغيرهما :

- المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية. الدار البيضاء دار توفيق، 1986

101- عاشور (لنصف) :

- بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية. نشر كلية الآداب ببنية 1991

- فلتت وأفلتت: حقيقه ودوره خليل إبراهيم المطبعة نشر جامعة البصرة 1979

78- السرياني (أبو سعيد) :

- شرح كتاب مسيويه (جزءان) تحقيق الدكتوراه ومضان عبد التواب و محمود فمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدائم. القاهرة نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986

79- السرسطلي (أبو عثمان سعيد بن محمد) :

- كتاب الأمال (4 أجزاء) تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام. القاهرة نشر مجمع اللغة العربية 1992

80- السروشني (إدريس) والفهري (القاسم) (إشراف) :

- في اللسانيات واللسانيات العربية. الدار البيضاء نشر عيون 1988

81- سامسون (جيفري) :

- المدارس اللغوية التطور والصراع ترجمة د. أحمد نعيم الكواوين. بيروت نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1993

82- السامرائي (إبراهيم) :

- الفعل : زمانه وأينته. بيروت الطبعة الرابعة مؤسسة الرسالة 1986

83- السوسني القيرواني (عربي) :

- كتاب القولة الأشافي في شرح القواعد الكافية تحقيق د. عبد الحسين محمد الفتلي. بيروت نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية 1989

84- السوسي (رضا) :

- في تحليل الخطاب وبعض القضايا التواصلية من وجهة نظر لسانية اجتماعية. للنطق الدولي الثالث في اللسانيات سلسلة اللسانيات عدد 6 ص 83-103

85- السيوطي (جلال الدين) :

- الأشباه والنظائر في النحو (4 أجزاء) : مراجعة وتقديم د. فايز ترحيني. بيروت نشر دار الكتاب العربي 1984

- الاقتراح في علم أصول النحو تحقيق د. أحمد سليم الحمصي و د. أحمد قاسم الطبعة الأولى نشر جروس بارس 1988

- بنية الولاة في طبقات اللغويين والتماحة (مجلدان) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم نشر المكتبة العصرية صيدا بيروت (بدون تاريخ)

- الزهر في علوم اللغة وأنواعها (جزءان) شرح وتعليق محمد جاد المولى ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد الجباري نشر المكتبة المصرية صيدا بيروت 1987

- مع الهوامع (7 أجزاء) تحقيق وشرح الدكتور عبد آمال سالم مكرم. الكويت دار البحوث العلمية (بدون تاريخ)

86- شرف الدين (محمود عبد السلام) :

- الإعراب والتركيب بين الشكل والمضمون : دراسة تفسيرية. القاهرة الطبعة الأولى دار مرجان للطباعة والنشر 1984

87- الشريف (محمد صلاح الدين) :

- أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي أشغال ندوة اللسانيات العربية نشر

الإسكندرية (بدون تاريخ) وطبعة دار النهضة العربية بيروت 1986

66- رومان (أندري) :

- بحث زمني عن الاسم العربي الحلويات عدد 29 لسنة 1985 ص 41-63

- في تطور اللغة العربية أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية سلسلة اللسانيات عدد 18 لسنة 1986 (و بهذا سترمز لاحقا إلى هذا العمل) ص 107-123

67- الزبيدي (أبو بكر) :

- طبقات التحوين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة الطبعة الثانية دار للدراسة 1984

68- الزواج (أبو إسحاق) :

- كتاب فلتت وأفلتت تحقيق وشرح ماجد حسن الذهبي دمشق شركة المتحدة للتوزيع (بدون تاريخ)

69- الزجاني (أبو القاسم) :

- الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن المبارك بيروت الطبعة الرابعة دار للدراسة 1982

- كتاب حروف المعاني تحقيق علي تولقي الحمد بيروت الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة 1986

70- الزركلي (خير الدين) :

- الأعلام بيروت الطبعة الثامنة دار العلم للنلائين 1989

71- زكي (ميشال) :

- الألفية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

(أ) النظرية الألفية 1983

(ب) الجملة البسيطة 1983

- بحوث ألفية عربية بيروت نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1992

- مباحث في النظرية الألفية وتعليم اللغة العربية نفس الناشر 1984

72- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) :

- أساس البلاغة بيروت نشر دار صادر 1979

- الفصل في علوم العربية بيروت دار الجليل (بدون تاريخ)

73- الزنناد (الأزهري) :

- تقديم كتاب أحمد الحوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية الحلويات عدد 29 لسنة 1988 ص 425-440

74- الزبيدي (توليقي) :

- أثر اللسانيات في اللغة العربية الحديث، تونس نشر الدار العربية للكتاب 1984

75- زبيور (علي) :

- خطاب فلسفة اللغة في الفكر العربي الراهن الفكر العربي المعاصر عدد 9 و 8 لسنة 1979 ص 42-51

76- سيويه :

- الكتاب (5 أجزاء) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون بيروت الطبعة الثالثة نشر عالم الكتب 1983

77- السجستاني (أبو حاتم) :

125 - مرسل (محمد) :
- دروس في المنطق الاستدلالي الرمزي.
الدار البيضاء، دار توبقال 1989
126 - للسدي (عبد السلام) :
- الأسلوبية والأساطير الطيفية الثانية.
تونس، الدار العربية للكتاب 1982
- التفكير السلسلي في الحضارة العربية.
تونس، الطبعة الثالثة نفس الناشر 1986
- التفكير العربي والأدب والسلسلة
اللسانيات عدد 4 تونس 1981 ص 11
34 -
- اللسانيات وأسسها المعرفية. تونس،
الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية
للكتاب بالجزائر 1980
127 - للسدي (عبد السلام) والطرابلسي
(محمد الهادي).
- الشرط في القرآن على نهج اللسانيات
نشر الدار العربية للكتاب ليبيا- تونس
1985
128 - السمدى (محمود) :
- حدث أبو هريرة قال. تونس، الدار
التونسية للكتاب 1973
129 - الموسى (نهاد) :
- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية
في العربية سلسلة اللسانيات عدد 6 ص
176- 145
130 - مصطفى (إبراهيم) :
- إسهام النحو. القاهرة، نشر لجنة التأليف
والترجمة والنشر 1959
131 - المرعي (أبو العلاء) :
- رسالة الغفران تحقيق وشرح الدكتور
عائشة عبد الرحمن. القاهرة، الطبعة
السابعة دار المعارف 1977
132 - مفتاح (محمد) والمثلوك والأضطر
- وأخرون :
- قضايا المنهج في اللغة والأدب. الدار
البيضاء، دار توبقال 1987
133 - موزان (جورج) :
- مفاتيح الأسنية. تعريب الطيب
الكوش. تونس، منشورات الجديد
1981
134 - المهيري (عبد القادر) :
- أعلام وأثر من التراث اللغوي.
تونس، دار الجنوب للنشر 1993
- تحقيق كتاب علل التنبيه لابن جني.
الحوليات عدد 3 لسنة 1966 ص 37-56
- تقديم البلاغة العلامية تأليف دي
بوا وكلكلنجر ويريس، ن. م عدد 8
لسنة 1991 ص 207-221
- تقديم «في النحو العربي» نقد وتوجيه
«تأليف المهدي الخروزمي»، ن. م عدد 3
لسنة 1966 ص 239-245
- التعامل ونظام العربية، ن. م عدد 27
لسنة 1983 ص 175-189
- الجملة في نظر النحاة العرب، ن. م عدد
3 لسنة 1966 ص 35-46
- على هامش لمصطلح التحوي في كتاب
الجملة، ن. م عدد 27 لسنة 1988 ص 23-30
- مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، ن. م
عدد 5 لسنة 1968 ص 7-16
- مساهمة في التعريف بأراء عبد الفاهر
المرجاني، ن. م عدد 10 لسنة 1974 ص

1989
113 - القلي (أبو علي) :
- كتاب الأمالي. بيروت، منشورات دار
الأناق الجديدة (جزء 1) 1980
114- كارتز (ميخائيل ج) :
- قراءة أسنية للتراث العربي الإسلامي
(نحو عربي من القرن الثامن الميلادي)
مساهمة في تاريخ اللسانيات جامعة
سغناي أستراليا، تعريب محمد
رشاد الحمازوي، الحوليات عدد 22 لسنة
1983 ص 223-245
115 - كريدية (عماد) :
- مكتبة البحث اللغوي العربي القديم في
علم اللغة الحديث، الفكر العربي المعاصر
عدد 8 و 9 لسنة 1979 ص 67-94
116 - الكسائي (أبو الحسن علي بن
حمزة) :
- ما تلحق فيه العامة تحقيق د. رمضان
عبد التراب. القاهرة، الطبعة الأولى
بالرياض 1982
117 - لكشو (صالح) :
- مدخل في اللسانيات، تونس، الدار
العربية للكتاب 1985
118 - كلياتي (كامل) :
- بنت الصباغ الطيفية الثانية عشرة دار
المعارف مصر (بدون تاريخ)
119 - لافوك (جورج) :
- اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي ترجمة
عبد القادر لتيبي. الدار البيضاء، مؤسسة
إفريقيا / الشرق 1991
120 - البرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
:
- المقتضب (4 أجزاء) : تحقيق محمد عبد
الحقان عطيفة. بيروت، نشر عالم الكتاب
(بدون تاريخ)
121 - مبارك (حنون) :
- دروس في السيميائيات. الدار البيضاء،
نشر دار توبقال 1987
122 - المثلوك (أحمد) :
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي.
الدار البيضاء، نشر دار الثقافة 1986
- من البنية الجمالية إلى البنية للكونية
الوظيفية المقوم في اللغة العربية. الدار
البيضاء، دار الثقافة 1987
- الوظائف التداولية. الدار البيضاء،
نفس الناشر 1985
123 - مجمع اللغة العربية
(أ) محاضر الجلسات
- في الدورة الثانية المتقدمة من 2/18/1935
إلى 7/4/1935. المطبعة الأميرية
بيروت القاهرة
- والدورة الرابعة عشرة المتقدمة من
6/10/1974 إلى 31/5/1948 نفس
المطبعة 1962
(ب) مجمع أنفاظ القرآن، القاهرة 1991
(ج) المجمع الوجيز (د. ت) 1990
- تفسير للمؤمن (مهدي) :
- في النحو العربي. بيروت، المكتبة
العصرية 1964
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة
اللغة والنحو. بيروت، الطبعة الثالثة،
الرائد العربي 1986

- تقديم «الأصول : دراسة أيبستولوجية
لأصول الفكر اللغوي» للدكتور همام
حسان، الحوليات عدد 22 لسنة 1983
ص 193-198
102 - العقاد (عاس محمود) :
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب دار
المعارف مصر 1963
103- المكوري (أبو اليقاء) :
- التين من مذاهب التحويين البصريين
والكوفيون تحقيق ودراسة عبد الرحمان
ابن سليمان العثيمين. بيروت دار الغرب
الإسلامي 1986
104 - علي (ناصر حسين) :
- الصبح الثالثة مجرّدة ومزودة اشتقا
ودلالة. دمشق 1989
105- غاليه (محمد) :
- التوليد الدلالي في البلاغة والمجمع.
الدار البيضاء نشر دار توبقال 1987.
- من البحث الدلالي العربي، تقدم
لللسانيات في الأنظار العربية. بيروت
طبعة الأولى 1991 ص 101-150
106 - فاخوري (عادل) :
- اللسانية التوليدية والتحويلية. بيروت
الطبعة الثانية دار الطليعة 1988.
- منطق العرب. بيروت الطبعة الثانية دار
الطليعة 1981.
107 - الفارابي (أبو إبراهيم إسحاق بن
إبراهيم) (ت 350 هـ) :
- ديوان الأدب (أول مجمع عربي مرتب
بحسب الأبجتي). تحقيق د. أحمد مختار
عمر ومراجعة د. إبراهيم أنيس. القاهرة
نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
1975
108 - فضل الله (مهدي) :
- مدخل في علم المنطق (للتلحق
الغليلي). بيروت الطبعة الثالثة دار
الطليعة 1985
109 - القاضي الفوري (عبد القادر) :
- البناء للرازي. الدار البيضاء نشر دار
توبقال 1990
- تعريب اللغة وتعريب الثقافة : نحو
نظرية دلالية كاتبة سلسلة اللسانيات عدد
6 ص 246-287
- اللسانيات العربية : غايات للحصيلة
ومناذج للأناق : تقدم اللسانيات بيروت
دار الغرب 1991 ص 11-40
- اللسانيات واللغة العربية (كتابان).
الدار البيضاء الطبعة الثانية دار توبقال
1988
- للمجمع العربي غايات تحليلية الدار
البيضاء، نشر دار توبقال 1986
- استخلاص حول البحث في التركيب
تقدم اللسانيات ص 261-286
110 - الفيروزيادي :
- لغاوس المحيط. بيروت، الطبعة الثالثة
مؤسسة الرسالة 1993
111 - القرآن :
- تفسير للمؤمن إعداد عبد الوحد يوسف
(بدون تاريخ) (اعتدنا خاصة سورة
يوسف ص 187-198)
112 - قرأى (موريس) :
- في النحو التحويي نقله إلى العربية
صالح لكشو. تونس. نشر بيت الحكمة

- مقامات الهمداني «قدم لها وشرح
خواصها العلامة الشيخ محمد عبد في
طبعة أولى سنة 1989 في بيروت، الطبعة
السابعة دار المشرق. 1968
148- الواح (حسين) :
- المتن والتجربة الجمالية عند العرب.
- بيروت الطبعة الأولى نشر المؤسسة العربية
للدراسات والنشر ودار سحوت للنشر
والتوزيع 1991
149- الوعر (مازن) :
- رجعة أخرى إلى علم اللسانيات
البيرونية، للمرة عدد 225 لسنة 1980
ص 47-78
- النظريات التحوية والدلالية في
اللسانيات التحوية : محاولة لسرها
وتعليقها على النحو العربي، اللسانيات
عدد 6 لسنة 1982 ص 23-65
150- يحيى (الهذلي) :
- أشباه المقاهيل في النحو العربي :
نرتبها ومعناها (بحث لنيل شهادة الكفاءة
متركون أشرف على إنجازها الأستاذ رشيد
الغزوي). تونس 1988
151- باقوت (محمد سليمان) :
- تقريبا الظاهر التحويلي بين القلماء
والمحدثين دار المعارف 1985

التفكير العربي المعاصر عدد 8 و9 لسنة
1979 ص 111-117
141- النشار (علي سامي) :
- مناهج للبحث عند مفكرتي الإسلام.
- القاهرة، دار المعارف 1978
142- نهر (عادي) :
- آراء حول إعادة وصف اللغة السنيا
سلسلة اللسانيات عدد 4 تونس 1981
ص 121-144
143- نور الدين (عصام) :
- الفعل والزمين. بيروت، المؤسسة
الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
1984
144- نامي (خليل يحيى) :
- وزن أقمل من الفعل المزيد في «إلى طه
حسين في عيد ميلاده السبعين» ص 39
- 44 دار المعارف مصر 1962.
145- النهدي (الشافعي) :
- القصص في سورة البقرة، الحلويات عدد
26 لسنة 1987 ص 99-142
146- خليل (محمد حلمي) :
- دراسة تقوية خبلة المصطلح في
الوطن العربي، تقدم اللسانيات في
القطر العربية. بيروت، دار الغرب
الإسلامي 1991 ص 287-334
147- الهمداني (بنيح الزمان) :

124- 83
135- المهيري والشايب (محمد)
والشاوش (محمد عبد الحميد) والشريف
(محمد صلاح الدين) :
- أهم المدارس اللسانية، تونس، نشر
المعهد القومي لعلوم التربية 1981
136- المهيري وصمود والمسددي :
- النظرية اللسانية والشعرية في التراث
العربي من خلال النصوص الدار التونسية
للنشر 1988
137- ميلاد (خالد) :
- تقديم الجملة العربية للدكتور محمد
إبراهيم عبادة، الحلويات عدد 29 لسنة
1988 ص 377-395
138- ميلاد (خالد) وبيروشي (الهادي)
:
- كتاب اللغة لتلامذة السنة الأولى من
التعليم الثانوي. تونس، نشر المركز
القومي للبيداغوجي 1990
139- نحلة (محمد أحمد) :
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية.
بيروت، دار النهضة العربية 1984
- نظام الجملة في شعر المملكات.
الإسكندرية دار المعرفة الجامعية 1991
140- نرو (عبد الوهاب) :
- وعي الجهد الأنثي لساعة الدلالة،

2 - باللغات الأجنبية

Novembre 1987 p 179-189.

14- Camoun (Abdelhamid) :
- Essai d'application de la théorie
guillaumienne à la description de
la langue arabe

لسنة اللسانيات عدد 4 تونس 1981
ص 187-200

15- Carter (Richard) :

a) A propos du traitement des
contraintes sémantiques. Langue
française n° 30 Mai 1976 p 111
- 124

b) La notion d'explication en
sémantique. Ibid n° 46. Mai 1980
p 73-89

16- Chervel (André) :

- Rhétorique et grammaire : petite
histoire du circonscanciel n° 41
fév 1979 p 5-19

17- Chevallier (J. Claude) :

- Analyse grammaticale et analyse
logique. Langue française n°
41 fév 1979 p 20-34

18- N. Chomsky.

a) Aspects de la théorie
syntaxique. Paris, éditions du
Seuil 1971

b) La linguistique cartésienne
suivi de la nature formelle du
langage traduits de l'anglais par
Nelcy Delone et Don Sperber.
éditions du Seuil 1969

c) La nouvelle syntaxe, concepts
et conséquences de la théorie du

8 - Blachère et Demombynes
(Gaufrey).

- Grammaire de l'arabe classique

Paris 1 édition Andrien -
Maisonneuve 1952

Paris 2 édition Maisonneuve et
Larose 1975

و الثانية هي للمتمدة في علمنا هذا

9- Bohas (G) et Guillaume (F.
Patrick)

- Etude des théories
des grammairiens

arabes (Morphologie et
phonologie) Damas 1984

10 - Booms (J. Paul) :

- La notion sémantique
de déplacement dans une
classification syntaxique des
verbes locatifs, Langue Française
N° 76 Année 1987 p 5-40

11 - Bouton (Charles)

- La linguistique appliquée 1
édition PUF 1979 2 édition 1984

و الثانية هي للمتمدة

12 - Brahimi (Ahmed) :

- L'occulif. Etudes linguistiques.
volume 2. 1966. Association
tunisienne de linguistique

13 - Callebaut (Bruno) :

- Pour une pragmatique de
l'ordre des mots : la phrase
interrogative française. Travaux
de linguistique. Editions Duculot

- Paris - Gembloux n° 14-15

1 - Anderson :

- La grammaire casuelle 1978

2 - Arrivé (M), Gadet (F),
Galmiche (M)

- La grammaire d'aujourd'hui
: guide alphabétique de
linguistique française, Paris
Edition Flammarion 1986.

3 - Baylon (Christan) et Fabre
(P).

- Initiation à la linguistique, Paris
Editions Fernand Nathan 1975

4 - Benveniste (Claire - Blanche)
:

- L'ordre des mots selon les
catégories grammaticales.

Travaux de linguistique (revue
internationale de linguistique
française). Editions Duculot

- Paris - Gembloux n° 14-15
Novembre 1987 p 33-45

5 - Benveniste (Emile)

- Problèmes de linguistique (2
tomes), éditions Gallimard.
France 1966 (tome 1), 1974
(tome 2)

6 - Berrendonner (Alain)

- L'ordre des mots et ses fonctions.
Travaux de linguistique. Editions
Duculot - Paris - Gembloux n°

14-15 Novembre 1987 p 9-19.

7 - Blachère (Régis)

- Eléments de l'arabe classique,
Paris, 4ème édition Maisonneuve

(بدون تاريخ)

43 - Jakobson (Roman), Hall (Morris) et Chomsky (N) :
- Hypothèses Paris éditions Seghres - Laffont 1972
44 - Lamiroy (Béatrice) :
- Les verbes de mouvements : emplois figurés et extensions métaphoriques (l'expression du mouvement) Langue Française n° 76 1987 p 41 - 58
45 - Lechère (Christian) :
- sur une classe de verbes datifs Langue Française n° 39 sept 1978 p 66 - 75
46 - Lyons (John) :
- Linguistique générale : introduction à la linguistique théorique, traduction française Dubois Charlier et D. Robinson Editions Larousse Paris 1970
47- Marchello-Mizo (Christiane) :
- La notion de phrase dans la grammaire Langue Française n° 41 fév 1977 p 35 - 48
48 - Martinet (A) :
a) Eléments de linguistique générale Paris éditions Colin 1960
b) La linguistique synchronique Paris 2 édition P. U. F 1968
49 - Mhiri (A) :
- Les théories grammaticales d'Ibn Jinni publications de l'université de Tunis 1973
50 - Mounin (G) :
- Dictionnaire de la linguistique Paris PUF 1974
51 - Peytard (F) et Genouvrier (E) :
- Linguistique et enseignement du Français éditions Larousse...
52 - Roman (André) :
- Grammaire de l'Arabe collection que sais-je Paris 1^{re} édition 1990 P. U. F
53 - Ruwet (Nicolas) :
a) Introduction à la grammaire générative, éditions PLON 1967
b) Théorie syntaxique du français. Paris éditions du Seuil
54 - Sourdou (Marc) :
- Morphologie et syntaxe du français Langue Française n° 35 sept 1977 p 41 - 46
55 - Tesnière (Lucien) :
- Eléments de syntaxe structurale. Paris 2 édition librairie KLINCKSIECK 1988
56 - Zribi-Hertz (Anne) :
- La démarche explicative en grammaire générative : autour du concept de transformation Langue Française n° 46 Mai 1987 p 3- 8)

autres :
- Dictionnaire de Linguistique. librairie Larousse 1973
31 - Ducrot (Oswald) et Todorov (T).
- Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Paris éditions du Seuil (1 édition 1972 ; 2 édition 1979)
(و الثانية هي للمعتمد)
32 - Ducrot , Todorov , Dan Sperber et autres :
- Qu'est ce que le structuralisme ? Paris éditions du Seuil 1968
33 - Faïta (Daniel) :
- Le fonctionnalisme parmi 99 théories syntaxiques Langue Française n° 35 sept 1977 p 26 - 40
34 - Français (Frédéric) :
- Le fonctionnalisme en syntaxe Langue Française n° 35 sept 1977 p 6 - 25
35 - Fleish (H) :
- Etude sur le verbe arabe. (Mélange Louis Massignon)
36 - Fucks (Catherine) et Le Goffic (P) :
- Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines. librairie Hachette, 1978.
37 - Golberg (Geneviève) :
- Syntaxe et types d'énonciation Langue Française n° 35 sept 1977 p 77 - 85
38 - Grevisse (Maurice) :
- Précis de grammaire française , éditions Duculot Belgique 1969
39 - Gross (Maurice) :
- Les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique langage N° 63 Année 1981 p 7-51
- Sur quelques groupes nominaux complexes. Méthodes en grammaire française. Textes présentés par J.C Chevalier et M.Gross. Klincksiecklinguistiques. Paris 1976 p 97-119
40 - Guillaume (J.P) :
- La cause des grammairiens arabes (2 tomes) : thèse présentée pour l'obtention du Doctorat de troisième cycle à l'université de Paris, Institut d'étude Islamique (inédit)
41 - Guiraud (Pierre) :
- la grammaire Française , Paris P.U.F. 1974.
42 - Hamzaoui (M Rached) :
- L' académie de la langue arabe du Caire Tunis 1975
نقله صاحب إلى العربية تحت عنوان أعمال
مجمع اللغة بالقاهرة ونشره في بيروت بدار
الغرب الإسلامي 1988

gouvernement et du liage. Paris éditions du Seuil 1987.
d) Questions de sémantique Paris aux mêmes éditions 1975.
19 - Chomsky , Emmons , Fay , Jackendoff et autres
- Lanque: théorie générative étendue. Paris collection savoir Hermann 1977 :
20 - Chouémi (M) :
- Le verbe dans le Coman : racines et formes Paris librairie Klincksieck 1966
21 - Coseriu (Eugénio) :
- L'ordre des mots au colloque de Gand : bilan et perspective. Travaux de linguistique. Editions Duculot - Paris - Gembloux n° 14-15 Novembre 1987 p 249-261
22 - Daladier (Anne) :
- Quelques hypothèses « explicatives » chez Harris et chez Chomsky. Langue française n° 46 Mai 1980 p 58 - 72
23 - De Boer (Minne - Gerben) :
- L'ordre des mots en Français avec celui de l'italien. Travaux de linguistique. Editions Duculot. Paris - Gembloux n° 14-15 Novembre 1987 p 121-131
24 - Decourdemanche (J.A) :
- Etudes sur les racines arabes , sanscrits et turques. Paris Leroux 1988
25 - Delesalle (Simone) et Gary - Prieur (Mary Noelle) :
- Le lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicale Langue Française n° 30 Mai 1976 p 4 - 33
26 - Deloffre (Frédéric) et Gouarch (Jacqueline Helle) :
- Eléments de linguistique française Paris nouvelle édition (5 édition) -
27 - De Velde (Roger G. Van)
- Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique , traduit du Néerlandais par Marnix Vincent éditions F. Nathan Paris et éditions Labor Bruxelles Belgique 1973
28 - Droz (Geneviève) et Chevalier (F).
- La notion de complément chez les grammairiens ariens (Etude de la grammaire du Français 1530-1750) Paris 1968
29 - Dubois (Jean) :
- La grammaire de base. librairie Larousse Canada 1988 pour la présente édition, 1976, pour l'édition originale).
30 - Dubois (F) , Giaconio (Mathée) , Gusspin (Louis) et

272	(الخفيف)	حَدَّثْتَهُ لِهَ عَلَيْنَا الْعِلَاءَ	إِنْ مَنَعْتُمْ مَا نُسْأَلُونَ نَسُنَّ حُرَّ
316	(الطويل)	رُفِيزَاهِي مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ	أَلَا لَيْتَ حِزْرِي مَلَّ يَأْوِسُنَّ قَوْسُهُ
234	(الخفيف)	إِنَّمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدِيبٍ دَيْبَا	زَعَنَيْتَنِي قَسَمًا وَنَسْتُ بِعَيْنِي
465			أَتَهَجَّرُ سَلَمَى لِلْفِرَاقِ حَيَّيَهَا
320	(الطويل)	وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْلِبُ	تَسَرَّبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوْثِ يَلُوبُ
438			أَمَزْتُكَ الْحَيَّرَ كَأَنَّمَلَّ مَا أَمَزْتَ بِهِ
466	(الخفيف)	حِينَ كَلَّ الْوَسَاءُ : هُنْدُ غُصُوبُ	فَدَفَعْتُ أَجْجُوبًا غَمْرًا أَسَافَةً
240	(البيط)	فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ	حَمِيَتْ حَمَى نَهَامَةٍ بِسَدِّ جَدِّ
469			وَمَنْ قِيمٌ وَمَنْ قَيْسٌ وَإِغْوَاهُ هُمْ
234	(البيط)	عَسَى الْمَلْتُ بِمَا يَزُومُ مُلْكًا	قَالُوا: ذَكَرْتَ دِهْلَاجِي مِنْ أَسَدٍ
280	(الوافر)	وَمَا شِئَ حَمِيَتْ بِمَسْبَاحٍ	كَادَتْ النُّظَى أَنْ تَقِيضَ عَلَيْهِ
260	(البيط)	لَيْسَ الْأَعْلَابُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَحَدٍ	فَأَجَّ الشَّيْخُ عَلَى رَسْمٍ يُسَافِلُهُ
260	(البيط)	لَا تَذُرُّكَ قُلُوبُ رِيسٍ مِنْ بَنُو أَسَدٍ	مَا لِلْجَمَالِ مِثْلُهَا وَهَلَا
466	(الخفيف)	مَنْ ذُو كَوَى حَسُوَ وَيَطْلَعُ وَيُزِيدُ	دُبَيْتَ الْوَيْسِي الْعَهْدَ بِأَعْرُزٍ كَأَفْطِيضُ
260	(البيط)	وَعَجِثْتُ أَسَالُ عَنْ عَنَاءَةِ الْبَلَدِ	وَمِنْ ذَا عَدْنَتِكَ وَالْمَرْيَنِيَا مُنْقَطَعَةً
42	(الرجز)	أَجْنَدَلَا يَعْمَلْنَ أَمْ حَتَمَلَا	تَزُودُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ لَيْنَا
289			لَا يُزَوِّسُ اللَّهُ عَيْنِي مَنْ يَكْسَى عَجْوًا
234	(الطويل)	لَكِنْ الْخِيَابَا بِالْوَلَاءِ عَمِيدُ	تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مَدْرَكِي
260	(البيط)	صَفَرَاءُ تَمْنُنُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالزَّيْدِ	صَى لَسْرَجٍ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنْهُ
26	(الوافر)	فَتَسْمُ الزَّوَادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا	بِرَكْبِ كَلِّ عَالِمٍ يُجَسِّسُورُ
260	(البيط)	وَلَا سَفَى وَجَدَ مَنْ يَهْبُؤُ إِلَى وَتَدٍ	لَا يَهْوِلُ مِنْ نَهْوَرٍ
465	(الطويل)	وَأَنْ وَهَيْدَا بِئِكَ كَأَلْأَغْلِيلٍ بِالْهَيْدِ	وَعَذَّ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ بِمُغْلِيلِي
466	(الطويل)	لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي الْخَلِيلَةِ أَمْرُ	وَحَلَّتْ بِيْرَتِي فِي يَمَاحٍ مَجْعٍ
		مَخَالَتَ وَ زَهَلُ الْحَبُورِ	عَجَزْتَنِي بِالشَّيْبِ وَهَرٍ وَكَأَنَّ
374	(الرجز)	الْهَجُورِ	لُغْلَمِي الْأَخْصَمَ لِلْأَضْيَابِ رِيَا
467	(البيط)	نَوَيْسِي فَاتَّكَيْتُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّيْرِ	إِنَّ أَسْرَارَ عَيْنِي يَوْمًا تَوَلَّيْتُ
234	(الطويل)	يَخْلُفُ بِهِ رَايِي الْحَمُولَةَ طَائِرًا	تَكَلَّمَ شِفَاءَ الْغَيْبِ قَهْرٌ عَدُوًّا
269	(الخفيف)	لَيْتَا حَيْرَتُ بِمَا هُوَ عَمَلُ	جَعَلْتُكَ الْيَتِيمَ إِذَا الْيَتِيمُ هَمَى
435	(الوافر)	وَتَلَلْتُ إِذَا تَقِيحُ الْقُدُورُ	أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الْعَمْرَ أَلْمُتُّهُ
38	(البيط)	عَلَى التَّائِبِي عِنْدِي غَيْرَ تَكْثُورِ	
465	(الطويل)	قَبْلَ الْبَلْعِ يُلْطِفُ فِي التَّخْيِيلِ وَالْكَسْرِ	
261	(الرمز)	بِمَا زَمَانَ الْوَصْلَ بِالْأَتَدَلْسِ	
240	(البيط)	وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْفَرَاةِ السُّورُ	
254			
469			
470			
472	(الطويل)	وَمَا كُلُّ مَا أُولَيْتُهُ نَفْعًا يُلْغِي	شَكَرْتُكَ إِنْ الشُّكْرَ حَبْلٌ مِنَ الطُّغَى
72	(الوافر)	مُتَلَقٌّ وَفَقْصَةٌ وَزَيْفٌ رِيحٌ	يَنْبَا نَحْنُ نَزَجْتُهُ أَتَانَا

315	(الرجز)	الذى إليه التَّكَلُّفُ صَاحِبَا	لَمَّا حَصَى أَصْحَابَهُ مُضْطَجِعَا
466	(الطويل)	وَقَدْ كَرِهَتْ أَغْنَانَهَا أَنْ تَتَكَلَّفَ	سَافَهَا دُورَ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا
466	(الطويل)	إِذَا قِيلَ خَافُوا أَنْ يَجْلِسُوا قِيَمَتُسُورَا	وَلَوْ سَدَلَ النَّاسُ الْفُرَاتَ لَاؤْتَمَكُوا
261	(البسيط)	لَقَدْ بَطِرَ بِجَنَاحِ الشَّوْقِ غُفَاةَا	لَا سَكَنَ اللَّهُ قَلْبَا مِنْ دَعْوَى كَرَمِ
468	(الطويل)	تَقَوُّهُمْ قَبْلَ الْإِثْمَانَةِ تَزَمُّرُ	وَلَيْتَا دِيَارَ الْعَطِيشِينَ فَوَلَّيْنَا
324	(الطويل)	تَهْوُوتِ وَهَلَا تَحْمِيلِينَ طَلِبْتُ	عَدَسَ مَا لَيْتَا عَلَيَّكَ إِسْرَارَ
466	(البسيط)	فِي بَعْضِ عُرَاتِهِ يُؤَوِّقُهَا	يُوشِكُ مِنْ لَرٍّ مِنْ مِثْرِي
465	(المتقارب)	وَالَا فَهَتَيْ لِمَرًّا هَالِكَا	فَلَقْتُ أَجْرِي أبا عَلِيٍّ
90	(الطويل)	لَقَبْتُهَا لَهَا عَنَى إِذَا أَتَتْ الْبَقْلُ	رَأَيْتُ ذَوِي الْمَنَاجِدِ حَوْلَ يَوْمِهِم
468	(الطويل)	لَقَائِي قَرْنُ الْخَيْلِ بِمَدَنٍ بَلَدُهُ	لَسَانُ تَزْفِينِي كُنْتُ أَنْجَمُ لِيَكُمُ
38	(الطويل)	وَلَا تَحْذَرُ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلَا	فَكَيْ هُوَ خَفَا عَنِّي مُنْعِ تَوَلُّهُ
285	(الطويل)	وَكُلُّ نَمِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَالِ	إِلَّا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلُ
467	(الكامل)	وَفِي الْأَمْتَارِ إِبْطَالَةٌ وَسُودَا	فَلَقَدْ كُنْتُ أَشْنَأُ وَالْمُرُومُ عُمِينِي
95	(الطويل)	إِلَى رَدِّ أَمْرِ اللَّهِ فِيهِ سَيِلُ	وَسَتَيْتُهُ يَحْفَى لِيَمَا لَكُمْ يَكُنُ
249			
261	(الطويل)	لَسَانُ فَرَاتِي خَائِنَا الْمَاءِ وَالْقَلْبُ	أَلَا عَصَمَ اللَّهُ الْقَلْبَ فِي فَرَاتِهَا
240	(البسيط)	رَبِّ الْعِبَادِ إِلَهُ الْوَجْدِ وَالْعَمَلُ	اسْتَفْزَرُ اللَّهُ دَقْبًا لَنْتُ مُغْصِيَةً
469			
315	(الطويل)	جَزَاءَ الْكَلَابِ الْقَاوِمَاتِ وَقَدْ قَسَلُ	جَزَى اللَّهُ رَبَّهُ عَائِيَّ بِنَ حَائِمِ
473	(الطويل)	وَسُورِي وَلَمْ تَتَجَعَّ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي	تَضَعْتُ يَدِي عَزَبٌ لَمْ يَحْتَلِسُوا
290	(الطويل)	وَصَالٍ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَسُودُ	صَدَدْتُ فَاطُولْتُ الصَّدُودَ وَقَلَا
307	(الطويل)	وَأَيُّ فَيَسَمٍ لِلطَّافِسِي فَرِيحَا	سَتَلَمْتُ لَيْلِي أَيُّ قَبَسٍ تَقَالَيْتُ
366			
253	(البسيط)	وَأَلْهَا وَلَمْ تَتَكَلَّفْ غَيْرَهُ دِيَا	لَمْ نَتَحَذَّرْ بِمَدَنٍ إِلَّا الْوَهَا لَكُمْ
175	(الرجز)	أَدْلَسَهُ عَسِيٍّ وَ يَسْرُوبِي	قَدْ جَمَلُ النَّاسِ بِفَرَاتِي
461	(الكامل)	إِلَّا رَأَيْتَا رَجُلًا عُرِيَّاتَا	وَرَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَاتَا
249	(الطويل)	أَنَابَا وَلَمْ لُزِمَ لَهَا بَلْبَانِ	دَعَفَنِي أَخَاهَا أَمْ حَمَرُو وَلَمْ أَكُنْ
310	(الطويل)	ثَلَاثَ عِلَالٍ لَنْتُ عَنْهَا يُرْعَوِي	جَعَفَتِ وَفَعَا غِيَّةً وَكَيْفَةً
99	(الطويل)	لَيْلِي إِذَا مَا الصَّيْفُ أَلْقَى لِلزَّائِسِي	وَعَبْرَتَانِي أَنْ تِيَمَاهُ مَزُولُ
504			
611			

ب) الصدور والأعجاز

464 : زعمتي شيخا ولست بشيخ :
 229 : استغفر الله ذنبا لست محصيه :
 162-658 : وأنزلي طول النوى دار غربة :
 468 : أنشأت أعرب عما كان مكتونا :
 468 : هينك أروم القلب في طاعة الهوى :

242 : ولا تحذرو يوما سواء خيلنا :
 321-326 : ثلاثون للهجر حولاً كميلنا :
 493 : يدحو الرقاقة مثل الملح بالبحر :
 467 : أراك خلقت نخلهم من أجرتنا :
 46 : فارسها العراك ولم يلدوها :
 236-464 : وقد زعمت أنني تغربت بقبحها :

فهرس الآيات¹

- البقرة: 17- 89 : 237-
 - (و تركنا بعضهم يؤخذون في بطنهم)
 الكهف 99 : 237
 - (تلك آيات الله تطروها عليك بالحق) 2
 البقرة: 252- 3 آل عمران : 254
 - (رسول من الله يتلو صفحا مطهرة) 98
 البقرة: 2 : 256
 - (ولكن الله يجزي من رسله من يشاء)
 3 آل عمران : 179- 515
 - (ثم اجابه ربه كتاب عليه وهدى) 20
 طه 122 : 514
 - (الجاهلون في اسماء سميوها انتم
 وآباؤكم) 7 الأعراف : 71- 252
 - (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي
 أحسن) 29 المائدة: 46- 252
 - (يتجادلون أصابعهم في آذانهم من
 الصراخ حذر الموت) 2 البقرة: 19-
 372
 - (وإذا جعلنا نبيك نبيك للناس وأنت) 2
 البقرة: 125 : 242
 - (و يتقوا الله أنبأنا) 14 إبراهيم 30-
 242 : 2
 - (فجعلنا نبيك مثورا) 25 الفرقان 23-
 237 : 2
 - (فجعلنا نبيك نبيك نبيك لأصحاب
 اليمين) 56 الواقعة 36- 38 : 242
 - (فأصبحوا منكم و شركائكم) 10
 يونس : 71- 486-458
 - (نجمع كيدك طه) 60- 487 : 487
 - (الذي جمعك مالا و عتده) 104 لقمة
 2 : 487
 - (و إن أحد من المشركين استجارك) 9
 التوبة : 6- 290
 - (فجاءوا خلال الديار) 17 الإسراء
 572 : 5
 - (و لكن الله حب إليكم الإيمان و زينه
 في قلوبكم) 49 الحجرات 7- 611
 - (و تحبون المال حبا جما) 89 الفجر
 20 : 253
 - (لج مجابون في إبراهيم وما أنزلت
 الثوراة والإنجيل إلا من بعده)
 3 آل عمران : 65 : 253
 - (و حاجته قومه قال : أمججوني في
 الله وقد خلقني) 6 الأنعام 80- 253
 - (و أما بنعمة ربك فحدث) 93 الضحى
 11 : 272
 - (يا أيها النبي خرض المؤمنين على
 القتال) 8 الأنفال 65- 245
 - (و حرم عليكم أهباتكم) 4 النساء 23-
 321- 487
 - (و حرمنا عليهم طيات) 4 النساء 160-
 487 : 487
 - (و حرمنا عليكم الميتة) 5 المائدة 3 :
 31- 487
 - (و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما)
 5 المائدة: 96- 247
 - (و حرمنا طهورها) 6 الأنعام 138-
 488 : 488
- البقرة: 17- 89 : 237-
 - (و تركنا بعضهم يؤخذون في بطنهم)
 الكهف 99 : 237
 - (تلك آيات الله تطروها عليك بالحق) 2
 البقرة: 252- 3 آل عمران : 254
 - (رسول من الله يتلو صفحا مطهرة) 98
 البقرة: 2 : 256
 - (ولكن الله يجزي من رسله من يشاء)
 3 آل عمران : 179- 515
 - (ثم اجابه ربه كتاب عليه وهدى) 20
 طه 122 : 514
 - (الجاهلون في اسماء سميوها انتم
 وآباؤكم) 7 الأعراف : 71- 252
 - (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي
 أحسن) 29 المائدة: 46- 252
 - (يتجادلون أصابعهم في آذانهم من
 الصراخ حذر الموت) 2 البقرة: 19-
 372
 - (وإذا جعلنا نبيك نبيك للناس وأنت) 2
 البقرة: 125 : 242
 - (و يتقوا الله أنبأنا) 14 إبراهيم 30-
 242 : 2
 - (فجعلنا نبيك مثورا) 25 الفرقان 23-
 237 : 2
 - (فجعلنا نبيك نبيك نبيك لأصحاب
 اليمين) 56 الواقعة 36- 38 : 242
 - (فأصبحوا منكم و شركائكم) 10
 يونس : 71- 486-458
 - (نجمع كيدك طه) 60- 487 : 487
 - (الذي جمعك مالا و عتده) 104 لقمة
 2 : 487
 - (و إن أحد من المشركين استجارك) 9
 التوبة : 6- 290
 - (فجاءوا خلال الديار) 17 الإسراء
 572 : 5
 - (و لكن الله حب إليكم الإيمان و زينه
 في قلوبكم) 49 الحجرات 7- 611
 - (و تحبون المال حبا جما) 89 الفجر
 20 : 253
 - (لج مجابون في إبراهيم وما أنزلت
 الثوراة والإنجيل إلا من بعده)
 3 آل عمران : 65 : 253
 - (و حاجته قومه قال : أمججوني في
 الله وقد خلقني) 6 الأنعام 80- 253
 - (و أما بنعمة ربك فحدث) 93 الضحى
 11 : 272
 - (يا أيها النبي خرض المؤمنين على
 القتال) 8 الأنفال 65- 245
 - (و حرم عليكم أهباتكم) 4 النساء 23-
 321- 487
 - (و حرمنا عليهم طيات) 4 النساء 160-
 487 : 487
 - (و حرمنا عليكم الميتة) 5 المائدة 3 :
 31- 487
 - (و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما)
 5 المائدة: 96- 247
 - (و حرمنا طهورها) 6 الأنعام 138-
 488 : 488
- 11
 - (ألا يوم أتوهم ليس مصروفا عنهم) 11
 هود : 8- 320- 323
 - (ولقد أتينا إبراهيم و هذمه من قبل و كتابه
 علينا) 21 الأنبياء: 51- 613
 - (و لقد أتينا لقمان الحكمة أن اشكر
 الله و من ينكر نفي) 31 لقمان: 12- 93-
 473
 - (لقد أتك الله علينا) 12 يوسف 91-
 249- 498
 - (و أخذ الله إبراهيم خليا) 4 النساء
 125- 237
 - (و ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك
 أولياء) 25 الفرقان: 18- 89
 - (أأخذ من دونه أكلة إن يردي الرحمان
 بغير لا تغني عنى
 فشاغتهم شيئا ولا يظفوني) 36
 يس: 23- 242
 - (وإن لنا لأعراة و الأولى) 92 الليل
 13 : 310
 - (ولا تأكلوا الربا) 3 آل عمران 130-
 280 : 2
 - (كلوا و اشربوا و لا تسرفوا) 7 الأعراف
 31- 278
 - (أمنوا و عملوا الصالحات) 7 الأعراف
 42- 18 الكهف
 107- 19 مريم 96- 27
 - (مالك لا تأتينا على يوسف) 12 يوسف
 11- 613
 - (وإن آتينا برتا ليعرف لنا خطايانا وما
 أكرهنا عليه من التحير) 20 طه: 73-
 611
 - (ليس مؤتى التكرين) 16 النحل
 29 : 459- 497
 - (يشتري للظالمين بدلا) 18 الكهف 50-
 292- 310- 459- 497
 - (و يتكلم إليه تيتيا) 73 المزمل 8-
 27- 362
 - (و لكن البر من آمن بالله) 2 البقرة
 177- 287
 - (و يتسم ضاحكا) 27 النمل 19 :
 430
 - (و يمشي الذين آمنوا و عملوا الصالحات
 أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار) 2
 البقرة: 25- 613
 - (ثم يمتن من بعده رسلا إلى قومهم)
 10 يونس : 4- 247
 - (هذا الذي يمشي الله رسولا) 25
 الفرقان: 4- 280
 - (و يتلوكم بالشعر و الحير فتنة) 4 النساء
 35- 269
 - (و إننا لنؤتاهم كما نولونا أصحاب الجنة)
 68 القلم 17- 269
 - (و هو في الحصاص خير ميين)
 الزخرف: 18- 38
 - (و تركهم في ظلمات لا يبصرون) 2

1 - اعتمدنا في ترتيب أي القرآن حروف المعجم أولا و السورة ثانيا و موقع الآية من السورة ثالثا. و عمدنا إلى تحديد موقع المثال المستشهد به من الآية بطرق ثلاث. فأما ما كان آية نامة فاختينا فيه بذكر رقم الآية. وأما ما كان آية ناعمة فاختينا فيها إلى ذلك بوضع علامة السلب على يسار رقم الآية إن ورد المثال في أولها وعلى يمينها إن ورد في آخره وعلى جانيها إن توسلها.

(و سعى لها مسجها) 17 الإسراء : 19 : 367
 (إلا من سقى نفسه) 2 البقرة : 130 : 435
 (و سكتهم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم) 14 إبراهيم : 45 : 649
 (يوم يمشعون المشيخة باطون) 50 ق : 42 : 91
 (سما ملا القوم الذين كذبوا بآياتنا) 4 الأعراف : 177 : 291
 (و هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون) 34 الزمر : 278 : 451-438
 (و قد شفعا حيا) 12 يوسف : 30 : 488
 (لما انشقت السماء فكانت وردة كالدهان) 55 الرحمن : 291 : 7
 (و إذا السماء انشقت) 84 الانشقاق : 290 : 1
 (و اشكروا نعمة الله) 2 البقرة : 114 : 473-471
 (وا شكروا لي ولا تكفروني) 2 البقرة : 152 : 473
 (و اشكروا لله) 2 البقرة : 172 : 473
 (ومن شكر فلما يشكر لنفسه) 16 النحل : 40 : 473
 (أن اشكر لي و لوالديك) 31 لقمان : 14 : 471-472
 (و اشكروا له) 34 سبأ : 15 : 472 : 12
 (فما اشكروني و جزني إلى الله) 12 يوسف : 86 : 248
 (فأشارت إليه. قالوا : كيف تكلم من كان في المهد صبياً)
 19 مريم : 508 : 152 : 470-246
 (ولقد صدقكم الله وعده) 3 آل عمران : 470-246 : 9
 (صدقتهم الوعد) 21 الأنبياء : 470 : 567
 (و الطير صافات) : 567 : 515
 (إن الله اصطفى آدم ونوحا و آل إبراهيم و آل عمران علي
 (المالين) 3 آل عمران : 33 : 515 : 42
 (إن الله اصطفى آل عمران و آل عمران : 42 : 515
 (و إني اصطفيتك على الناس برسالاتي و بكنائمي)
 7 الأعراف : 144 : 249
 (والله يصطفي من الملائكة رؤساً ومن الناس) 22 الحج : 75 : 515
 (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا) 16 النحل : 75 : 237
 (و خلقنا بخصفان) 7 الأعراف : 22 : 467
 (و طه 125 : 467 : 17
 (إني لا أظنك يا زعزوع مثبورا) 17 الإسراء : 102 : 462
 (و ما اطل الشاة قائمة) 18 الكهف : 36 : 506-234

النساء : 104 : 253 : 237
 (لو يزلونكم من بعد إيمانكم كفرا حسداً) 2 البقرة : 109 : 237 : 59 : 247
 (لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه) 7 الأعراف : 59 : 247
 (أرسله منا خذاً يزيغ و يلهي) 12 يوسف : 12 : 404
 (فأرسلنا إليها رُسولنا فقتل لها بئراً سوطاً) 19 مريم : 253 : 4
 (كأن أردت أن تسترضعوا أولادكم فلا يكتاح عليكم) 2 البقرة : 233 : 435
 (و الذين يرمون المحصنات) 25 النور : 269 : 4
 (و الذين يرمون أزواجهم) 25 النور : 269 : 6
 (إن أردنا إلا الحسنى) 9 التوبة : 107 : 51 : 4
 (و رآه أثري هو في بيتها عن نفسه) 12 يوسف : 23 : 520
 (فراود فتاحا عن نفسه) 12 يوسف : 30 : 521-488-477
 (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) 28 القصص : 62 و 74 : 464
 (زعم الذين كفروا أن لن يتنبأوا) 64 التغابن : 7 : 464-236
 (و أرسلت الجنة للمتنين غير بعيد) 50 ق : 31 : 364
 (و زعموا أنها آيات الأعراف) 37 : 470
 (و زعموا أنهم يهوديون) 44 النحل : 54 : 470
 (و زين لهم الشيطان ما كانوا يعملون) 6 الأنعام : 43 : 509
 (و زين لهم الشيطان أعمالهم) 27 النمل : 24 : 507
 (و كذلك زين لفرعون سوء عمله و صد عن السبيل) 40 غافر : 37 : 508
 (يسألونك عن الأهلة : قل هي مواقيت للناس والحج) 2 البقرة : 189 : 444
 (يسألونك عن الساعة : آتآن برسالها. قل : إنما علما عند ربّي)
 7 الأعراف : 187 : 444
 (و أسأل الغربة التي كتأ فيها والبرّ التي آتينا فيها) 12 يوسف : 30 : 488
 (ولما سألتهم متاعاً فأسألوهم من وراء حجاب) 33 الأعراف : 53 : 444
 (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) 17 الإسراء : 1 : 530 : 684-628
 (و مستوحى بكرة وأصيل) 33 الأعراف : 42 : 512
 (يستحيون بعدد ربك) 39 الزمر : 75 : 512 : 57
 (سبح لله ما في السموات والأرض) 57 الحديد : 1 : 512
 (و أسروا النجوى الذين ظلموا : هل هذا إلا بشر مثلكم) 21 الأنبياء : 234 : 462
 (فأسر بيادي ليلا) 43 الزخرف : 23 : 530 : 4

فاطر : 28 : 253-444
 (خلق الله السموات والأرض) 29 المعنكوت : 44 : 27-464-511
 (فمن خاف من موصي بئراً أو إنا فاصلح بينهم فلا إثم عليه) 2 البقرة : 182 : 253
 (و لا تخافونكم شركم) 6 الأنعام : 81 : 253-309
 (إني أخاف عليكم غلباً يوم عظيم) 7 الأعراف : 59
 11 هود : 26 و 26 الشعراء : 135 : 504-253
 (وإني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم) 10 يونس : 15 : 253
 (و اختار موسى قومه سبعين رجلاً) 7 الأعراف : 155 : 229-240
 515-469-249
 (و إنا اخترناك فاستمع لما يوحى) 20 طه : 13 : 515
 (سبل ل من سحرهم أنها تسمى) 20 طه : 66 : 234
 (لأنهم كنتم جثات تجري من تحتها الأنهار) 7 آل عمران : 195 : 611
 (و تخلص منه الشجر فثان) 12 يوسف : 36 : 155
 (و الملائكة يذللونهم عليهم من كل باب سلاماً عليهم)
 13 الرعد : 23 و 24 : 462
 (لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين) 48 القصص : 27 : 85
 (آيا ما نذركم لله الأسماء الحسنى) 17 الإسراء : 110 : 308
 (لندعوه إلى مفلوب) 2 البقرة : 10 : 461
 (هل أذكركم علم من يخلف) 20 طه : 40 : 245
 (فلما قمنا عليه الموت ما حلوم عليه إلا دابة الأرض) 34 سبأ : 14 : 250
 (فأطلى دلو) : 12 يوسف : 19 : 616
 (إن في ذلك للذكرى لمن كان له قلب و عاقل) 37 : 286
 (و كذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض) 6 الأنعام : 104
 (و لا نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) 6 الأنعام : 94 : 464
 (و لقد أنبأناه إنا كنا كاذبين و أبى) 20 طه : 104 : 56
 (و إنهم يرونه بعيداً و نراه قريباً) 70 المعارج : 7 و 200
 (و إذا رأيت مثي) 76 الإنسان : 20 : 278
 (فأراه الآية الكبرى) 79 النازعات : 103 : 103
 (إن عذبتهم من مومنات فلا ترجعوهن إلى الكفر) 60 الممتحنة : 234 : 234
 (يوم ترجف الراجفة تبثها الرعدة) 79 النازعات : 6 : 377
 (و أولئك يرون رعدة الله) 2 البقرة : 218 : 254-444
 (و ترجون من الله ما لا يرجون) 4

- (ياك نعيد وياك نُسبحون) 1 الفاتحة : 5
77 - 336 - 511
- (إن في ذلك لعبرة) آل عمران 13-
321 :
- (و لا تفتروا في الأرض مُفْسِدِينَ) 2
البقرة : 66 430 :
- (و عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير
لكم) 2 البقرة : 216 200-460-497
- (فبسم الله أن يأتي بالفتح) 5 المائدة
52- 200-460-466
- (عسى يركبكم أن يرحمكم) 17 الإسراء
8- 466 :
- (و عصيتكم من بعد ما أراكم ما تهتدون) 3
آل عمران : 152- 103 :
- (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في
السبت) 2 البقرة : 65 24 :
- (أعلم أن الله على كل شيء قدير) 2
البقرة : 259 88 :
- (و يسلم الذين ظلموا أي تَنْقُطُ
بِقُلُوبِهِمْ) 26 الشعراء : 227 307-
366
- (فإن علمتهم مؤمنات فلا ترجعوهن
إلى الكفار) 60 - الممتحنة 10- :
234
- (علم أن سيكرهن منكم مؤمسي) 73
المزمل : 20- 463 :
- (و عهد إلي إبراهيم وإسماعيل أن يَبْرَأَ
البيت للطائفتين
والمعاكفين والواقع والشجر) 2 البقرة
125- 242 :
- (و احبنا للكانين عدلنا مهينا) 4
النساء : 37 246 :
- (إن الكافرون إلا في ضرر) 67 الملك
20- 51 :
- (اغفر عزة يبدد) 2 البقرة : 249-
366
- (و استغفر لنا ذنوبنا) 12 يوسف 97-
259 :
- (سوف استغفر لكم ربي) 12 يوسف
98- 259 :
- (و غُلَّتِ الأبواب) 12 يوسف 23-
172-482-514
- (و ما أضي عنكم من الله من شيء) 12
يوسف : 67- 246 :
- (لا تَفْرَحْ إِنْ لَكَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ) 28
القصص : 78 585 :
- (و لقد فَضَّلْنَا بعضَ الَّذِينَ عَلَى بعضٍ)
17 الإسراء : 55 249 :
- (و فطر السماوات والأرض جميعا) 6
الأنعام : 79 446 :
- (يَرْجُوا إِلَهَ يَرْتَوُونَ) 37 الصافات 94
569 :
- (يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَ يَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ) 7
الأعراف : 141- 514 :
- (و قَدَّتْ قَيْصُومَ فِي ذُرِّي) 12 يوسف
25- 155 :
- (و ابْتَدَأَ قَدْرَتَهُ مَنْزِلًا حَتَّى عَادَ
كَالْمُرْجُورِ الْقَدِيمِ) 36 يس : 39 250 :
- (إِذْ قَرَّبْنَا بُنْدُلَاتِهَا) 5 المائدة 27-
617
- (و لا تقرروا الزنى) 7 الإسراء : 32-
280
- (أهلؤا الذين أقسموا بالله جهنم أجانهم

إنهم لفيكم) 5 المائدة : 53- 255 :
- (لا أقسم بهذا البلد) 90 البلد 1 :
256
- (نحن نوصي عليك أحسن القصص) 12
يوسف : 3- 380 :
- (فَضَّلْنَا سَيْحَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ) 41
فصلت : 12- 246 :
- (و قَطَعْنَا آيَاتَهُنَّ) 12 يوسف : 31-
480-514
- (لَا تُكْذِبْ لَهُمْ صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمَ) 7
الأعراف : 16- 363 :
- (و ائْتُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْشَدٍ) 9 النورة 5-
363-370 :
- (و آتَا كِتَابًا نَقُودُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) 72
الجن : 9- 370 :
- (فَلَمَّا أَتَيْنَاهُ فَلَا تَهَيَّئْ لَهُ) 9 القصص 9
51 :
- (و قال : يا آدم أثبتهم باسمهم) 2
البقرة : 33 273-274 :
- (و قلنا : يا آدم اسكن أنت و زوجك
الجنة و كلَا منها رَغَدًا)
2 البقرة : 35 649 :
- (فلما أكل قال : لا أحب الأظلمة) 6
الأنعام : 76- 253-410
- (فلما رأى الرأى يلزغ قال : هذا ربي.
فَلَمَّا لَأَى قَالَ :
لَيْزَنَ لَمْ يَهْتِنِي رَبِّي لِأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ
الضَّالِّينَ. فَلَمَّا رَأَى
النَّجْمَ بِأَفْئَةِ قَالَ : هذا ربي هذا أكبر
فلما أكل قال :
يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ) 6 الأنعام
77- 409 :
- (قَالَتْ أَتُوعِدُنِي أُولَئِكَ رَجَعْتُ هَؤُلَاءِ
أَصْلُوكِ) 7 الأعراف : 38- 255 :
- (وَأِذَا قِيلَ لَهُمْ : اسْكُتُوا هَذِهِ الْقُرْيَةُ
وَكَلُوا مِنْهَا رَغَدًا) 7 الأعراف : 61- 649 :
- (قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا : إِنَّ
بِرَّكَانَ خَيْرٌ هَذَا أَوْ بَدَّلُكَ)
10 يونس : 15- 254 :
- (قَالَ : سَأَدَى إِلَى جَنَّةٍ يَصْنَعُنِي مِنْ
لِئَامٍ) 11 هود : 43 648 :
- (قَالَ : هِيَ وَادِيَّتِي مِنْ نَفْسِي) 12
يوسف : 26- 520 :
- (و قَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ : امْرَأَتُ الْعَزِيزِ
تَزَادُ فَتَاهَا عَنْ
نَفْسِهَا) 12 يوسف : 30 520 :
- (قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ : الْآنَ حَصْحَصَ
الْحَقُّ) 12 يوسف : 51- 502-586
- (قَالُوا : سَرَادُوعُ أَبَاهُ) 12 يوسف
61- 246-520 :
- (قَالَ : سَوْفَ اسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي) 12
يوسف : 98- 259 :
- (قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : كَمْ لَبِثْنَا
يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ)
18 الكهف : 19- 403 :
- (قَالَ : هَلْ نَكَبْتُكَ بِالْأَحْسَنِ أَصْلًا)
18 الكهف : 103 99 :
- (قَالَ : رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتْ
امْرَأَتِي عَاقِرًا)
وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِزِّ عَجًا) 19 مريم 8
256 :
- (قَالَ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) 19 مريم 30-
27-461

- (و تَبَّكَ بِالْأَنْهَارِ) 23 للمؤمنون -20 :
179-89
- (و الله أنيكنكم من الأرض نباتاً) 71
نوح 17 : 362-27
- (ونادي نوح ابنه وكان في متزل : يا
بني : اركب معنا) 11-42 : 461-
502
- (نادى نوح ربه فقال : رب إن ابني من
أهلي) 11 هود -45 : 461
- (إذ نادى ربه نداء خفياً قال : رب اني
وَقَرْنِ الظُّلُمَ مِنْهُ) 19 مريم 3 و4 : 461
- (و انصَحْ لَكُمْ) 7 الأعراف -62 :
473
- (و نصحت لكم و لكن لا تحبون
الناصحين) 7 الأعراف -79 : 253
- (و نصحت لكم) 7 الأعراف -79 و-
93 : 471
- (فاظفر كيف كان عاقبة مكروهم) 27
النمل -51 : 286
- (و لنعم دار للظفون) 16 النمل -30 :
449-497
- (نعم العبد) 38 ص -30 : 459-
497
- (هَذَا يَوْمٌ يَنْتَقِصُ الصَّادِقُونَ صِدْقَهُمْ) 5
المائدة -19 : 375
- (و لا يَنْفَكُمْ نَصْرِي إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ
أَنْصَحَ لَكُمْ) 11 هود -34 : 473
- (لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِتْنَةٌ) 9 التوبة -4 :
241
- (و يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم)
10 يوسف : 25 : 246
- (وإن أمرؤ ذلك) 14 النساء -176 :
290
- (ولما ورد ماء مدين وجد عجلاً...
كبير) 28 القصص -23 : 278
- (فاوحى في نفسه خيفة موسى) 20
طه -316 :
- (و أوحى إلى موسى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ) 7
الأعراف -117 : 247
- (فاوحى إليهم أَنْ سَجِدُوا بِكْرَةِ وَهِيَّاتٍ)
19 مريم -11 : 247
- (واوحى بها إبراهيم بنه ويعقوب : يا
بني إن الله اصطفى
لَكُمْ الدِّينَ) 2 البقرة -132 : 461
- (و كل وعد الله للحسن) 4 النساء -95 :
57 والحديث -10 : 280
- (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات
لهم مغفرةً
وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) 5 المائدة -9 : 462
- (وعد الله المنافقين و المنافقات نَارَ
جَهَنَّمَ) 9 التوبة -68 : 249
- (إِنَّ اللَّهَ وَدَعَاكُمْ وَغَدَا لَكُمْ وَوَدَعْتُمْ
فَاخْلُصُوا) 14 إبراهيم -23 : 256
- (بل إن بعد الظالمون بعضهم بعضاً إلا
غُرُوراً) 35 طه -40 : 255
- (وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها
فَجَبَلْ لَكُمْ مِنْهَا) 48 الفتح -20 : 255
- (لَمْ وَلَيْتُمْ مَلِيحِينَ) 9 التوبة -25 :
430
- (و تَى مَدِيناً) 27 النمل -10 و 28
القصص -31 : 430

فهرس الحديث والأمثال

- في بيته يُولَّى الْحُكْمَ : 316-319
- في الحديث أنه قال لسمد وهو يشير
بإصبعين : أشد ، أشد . : 511
- في الحديث : من يتألى على الله يتكلمه
أبي من حكم عليه و حلف : 256
- فحيت أنس بن مالك : أن النبي ألى
من تساهل شهراً : 254
- في الحديث : من ركب البحر إذا التفت
فقد بركت منه اللقمة : 561
- في حديث أبي حنيفة أنه تبي سائلاً
: 641
- في الحديث أنه اجتبه لنفسه أبي
اختاره واصطفاه : 515
- في حديث بأجوج وأجوج :
فتجوز الأرض من تنهم : 601
- حديث زيد بن الأسود : « فيهم بهما
تُرْعَدُ لرفصهما » : 571
- أحب لفرقك ما أحب لنفسك : 252
- أحب لك ما أحب لنفسي و أكره لك
ما أكره لنفسي : 252
- في الحديث أنه كان إذا طاف غيب
ثلاثاً : 568
- في الحديث : لا يطالب الرجل على
خطة أخيه ولا يبيع على
بيع أخيه : 256
- فحيت موسى عليه السلام : لا أدرى
أفأى قَبْلِي : 577
- حديث حليفه : « وَدُعَ لَهَا رُفْعَةَ أَبِي
وَجَمَ لَهَا حَتَّى تَتَبَرَّ
لَوْهَ إِلَى الصُّفْرَةِ » : 584
- في الحديث أن امرأة كانت تُزْفِرُ الْقَرْبَ
بهرم خير تسقي الناس : 193
- في حديث علي عليه السلام : سراً
إلى أمره مظهرين إلى معاده : 570
- « إِنْهَا الْبَيْتُ مِنْ سَفْهِ الْحَقِّ » : 436
- في الحديث : فتنهوه بالحجارة :
490-القصص صَحَّتِ الْآيَةُ : 327
- في الحديث أنه غضبها نفسها :
644
- في حديث جابر : إن برمتنا لتشتط
: 611
- فحيت أصحاب الغار : فلتخرجت
الصخرة فانطلقوا ثَمَاتَيْنِ : 569
- في حديث هلال بن أمية أنه قلب
أمرته بشريك : 269
- في حديث الشعبي : فُصِّلَ لَدُنِي مَشَى
لفعل : أي تفكك في مشيته : 564
- حديث الروادي : « لَا يَطْلُعُ الْوَدَى إِلَّا
فِدَاً » : 565
- في الحديث : و تسه تغفل في صدره
أى تتحرك بصوت شديد : 603
- في الحديث : حين قام قائم الظهور
أي قيام الشمس وقت الزوال : 560
- في حديث زيد بن أرقم أن رجلاً
كعب رجلاً من الأنصار أي ضرب دبره
بيده : 266
- في الحديث أن ناقته تلحلت
وارزمت : 608
- في الحديث أنه أن يدبج الرجل في
الصلاة كما يدبج الحمار : 571
- في الحديث أنه صلى الله عليه و سلم
نهى عن الكأسة : 646
- في بعض الحديث : هب أليس أي
صاح السقاء : 605-607
- في الحديث : كان إذا صلى العصر
همس : 604
- إذا التفت الحنان قد وجب الغسل
: 521-475
- في حديث عمران بن حصين أنه
أوصى عند موته : إذا مت
فخرجت بي فأسروا النبي ولا تهودوا
كما تهود اليهود والنصارى : 565
الحديث للأعلام
- الأبراشي (محمد عطية) : 61
- إبراهيم : 104-238-242-243
- 253-461-515-613
- ابن أبي سفيان (معاوية) : 530
- ابن أبي سلمى (زهير) : 90-316-318
- ابن أبي طالب (علي) (ت40هـ) :
248-249-253-254-274-530-570
- ابن أبي وقاص (سعد) : 511
- ابن أحمد (الحليل) (ت 180 هـ) :
76-182-204-262-189-186-428
- ابن أرقم (زيد أبو عبد الرحمان) :
266
- ابن الأسود (زيد) : 511
- ابن الأصبغ (أبو عبد الله محمد بن
زيد) :
- (ت230هـ) 231 أو 233 هـ :
216-649-611-574-553
- ابن أمية (هلال) : 269
- ابن الأثير (أبو البركات كمال الدين)
(ت 577 هـ) : 186-319
- ابن الأثير (أبو بكر) (ت 327 أو
328هـ) : 319-608
- ابن بري (عبد الله) (ت 582 هـ) :
167
- ابن جني (أبو الفتح عثمان) (ت392هـ)
47-48-310-174-315-651
- ابن حبيب القتيبي (يونس) (ت182هـ)
436-574
- ابن حاتم (عدي) : 315
- ابن الحارث (جمال الدين عثمان بن
صمر) (ت 646 هـ) : 27-91-235
- ابن حبان (عمران) : 372-365-373-375-429-434-479
- ابن حبان (زيد) : 248
- ابن حبان (عمران) : 565
- ابن حبان (الحارث) : 272
- ابن خروف (علي بن محمد) (ت 609
هـ أو 605 أو 610) : 86-202-374
- ابن الخطيب (عمر) : 248-274
- ابن الخطيب (لسان الدين) (ت 776
هـ) : 261
- ابن خالويه : (أبو عبد الله الحسين بن
أحمد) (ت 370 هـ) : 491-579

- إسماعيل : 243-242
- الأصمعي (عبد الملك بن قريش) (ت) 215 أو 216 هـ : 568-503-474
- الأعتبي (أبو أمية) : 262
- أفلاطون : 615
- إرنولدس : 331 : Ernolds
- بيشة : 646-477-345
- إيرنستن : 151
- بركة (بسام) : 75
- بيرو (شارل) : 61 : Ch Perrault
403
- بيسل : 503
- البصريون : 66-38-37-25-8
- 283-282-126-125-88-72-69
- 290-289-288-286-285-284
- 317-316-315-306-294-291
- 461-436-433-332-320-319
502-495-462
- بكير (عبد الوهاب) : 56
- باكلا (محمد حسن) : 75
- بهلال : 613
- بلومفيلد : 58 : Bloomfield
- تشومسكي : 116-111-109-58
- 136-135-134-133-132-120
- 143-142-141-140-139-137
- 332-331-330-283-159-145
448-339-337
- تيار : 11 : 129-21-Tesnière
131-130
- القريشدي (أبو حيان) (ت 414 هـ) : 60
- القزويني (عبد الله محمد بن هارون) (ت 233 هـ) : 254
- كليب (أحمد بن يحيى) (ت 291 هـ) : 585-601-557-543-545-218
- القنابلي (أبو منصور) (ت 429 هـ) : 557-520-475-226-196-61
581-582-591-606
- جابر : 611
- الجاحظ (ت 255) : 249-60-51-249
259
- الجرجاني (عبد القاهر) (ت 471 هـ) : 356-299-298-297-296-295-25
- الجرمي (صالح بن إسحاق) (ت 285 هـ) : 327-284
- جبران العود : 651
- جبيل : 646-477
- الجوهري (إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي) (ت 393 هـ) : 190-269-526-562-564-568-605
- الحجاج صالح (عبد الرحمن) : 146
- حنيفة : 584
- الحاريري : 465
- حنات (قام) : 102-97-95-94
121-120-112-111-108-103
146
- حسن (عيسى) : 238
- الحكيم (توفيق) : 61
- حمزة (القارئي) (ت 156 هـ) (واسمه الكامل حمزة بن حبيب بن عبادة بن إسماعيل التميمي) : 287
- الحنساء : 446
- الحولي (محمد علي) : 75

(ت 711 هـ) : 243-85-83-61-427-269
- 472-438-435-430-427-474
521-520-489-474
- ابن هشام (أبو محمد عبد الله) (ت 761 هـ) : 48-47-46-38-26-18
- 91-86-78-72-71-69-51-50
- 202-175-174-168-167-158
- 283-282-279-278-241-237
- 292-291-290-287-286-284
- 369-368-366-335-309-308
- 461-444-430-429-428-372
- 470-467-466-465-464-462
488-487-486-485-473-471
- ابن وهب (أبو عبيد الله بن سليمان) : 254
- ابن وهب (القاسم بن سليمان) : 254
- ابن يوسف (الحلبي) : 494
- ابن يحيى (موفق الدين يحيى بن علي) (ت 643 هـ) : 47-48-184-179-185
- 271-270-265-230-228-202
- 369-368-325-304-281-273
- 460-433-427-375-374-373
491-485-479-474-467-466
- أبو أيمة الحلبي : 234
- أبو بكر (أول الخلفاء الراشدين) : 611-249
641-621-599-547
- أبو حيان الأندلسي (أبو الدين محمد بن يوسف) (ت 745 هـ) : 363-237
- أبو ذؤيب الهذلي : 468
- أبو زيد الأنصاري (مسجد بن أوس) (ت 215 هـ) : 212-211-190
- 490-489-475-284-234-226
- 631-623-570-566-565-555
645-638-637
- أبو عبيدة (معمّر بن المنذر) (ت 209 هـ) : 569-436-186
- أبو عمرو : 572-567-284
631-579
- أبو نعيمة : 472-284
- أبو نواس (ت 195 هـ) : 260
- أبو الهيثم الرازي (ت 276 هـ) : 627-618
- الأحمر (مخلّف) (ت 180 هـ) : 282-262-126-25
- الأعتش (أبو الحسن) (ت 210 هـ) : 66-25
- أو 215 هـ أو 221 هـ : 265-25
- 273-272-236-103-98-89-87
327-315-290-284
- آدم : 649-515-412-274-273
- أرسطو : 507
- الأزهري (محمد بن أحمد) (ت 370 هـ) : 565-555-472-383-249
607-605-577-570-569-567
- الإسترلاباني (روضي الدين محمد بن الحسن) (ت 686 هـ) : 47-25-18
- 91-89-70-55-51-50-49-48
- 180-175-104-103-102-97
- 303-281-239-238-237-203
- 367-364-323-318-316-310
- 428-375-374-373-372-368
487-434-429

- ابن درستويه (عبد الله بن جعفر) (ت 347 هـ) : 237-188-186
- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) (ت 321 هـ) : 254-61-43-63-649
- ابن الرزمي : 493
- ابن الزبير (عبد الرحمن) : 641
- ابن الزبير (مصعب) : 315
- ابن زينون (أبو الوليد أحمد بن عبد الله) (ت 463 هـ) : 263-261
- ابن سيده (علي بن أحمد) : 458
- 548-521-515-468-465
- 599-575-567-566-564-557
641-607-600
- ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري) (ت 316 هـ) : 49-48-47-37-34
- 82-81-71-65-56-55-54-50
- 179-170-169-156-85-83
- 197-187-184-182-181-180
- 270-241-240-232-202-198
- 308-307-305-304-295-271
- 369-327-321-319-318-316
470- ابن الشكيت (يعقوب بن إسحاق) (ت 244 هـ) : 603-592-427
653-607
- ابن سلام (أبو عبيد القاسم) (ت 223 أو 224 هـ) : 585-571-568-565
- ابن سينا : 245
- ابن شميل : 570
- ابن عبد الملوك (القاسم) : 245
- ابن عتياد (المحمّد) (ت 489 هـ) : 263-261
- ابن عباس (عبد الله) : 608
- ابن العرب (الحسين بن الوليد بن النصر) (ت 390 هـ) : 289-288-126-72
- ابن عصفور الأندلسي (ت 669 هـ) : 185-178-175
- ابن علي (الحسن) : 254
- ابن العوام (الزبير) : 253-249
- ابن الفرات (أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد) : 254
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد) (ت 395) : 61
- ابن القطّاع (علي بن جعفر) (ت 515 هـ) : 187-186-61
- ابن كهيل (سليمة) : 254
- ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم) (ت 299 هـ) : 306
- ابن مسعود (عبد الله) (ت 32 هـ) : 362
- ابن مسلمة (محمد) : 250
- ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) : 17
- ابن معد يكرب الزبيدي (عمرو) : 469-467
- ابن معاوية (هشام) (ت 209 هـ) : 282-126-25
- ابن مالك (أنس) : 254
- ابن مالك (محمد بن عبد الله) (ت 672 هـ) : 288-287-126-90-72
289
- ابن للملوح (قيس) : 530-501
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)

- محمّد (ابن عبد الله) : 504-501
 - مارتني (129) : Martinet
 - المازني (أبو عثمان بكر بن محمد بن بقة) (ت 230 - 248 - 249 هـ) : 254
 - 284 - 319 - 364 - 432 - 612
 - 644 - 645
 - المسدي (محمود) : 61
 - موسى : 229-247-273
 - 577-515-316
 - المزي (أبو العلاء) (ت 449 هـ) : 60-
 - 261-397-509
 - المقاد : 250
 - مككاولي (331) : Mc Cawly
 - المنذري (أبو الفضل محمد بن أبي جعفر) (ت 329 هـ) : 618-627
 - المهيري (يد القادر) : 56
 - القابضة الجعدي (أبو ليلى) : 262
 - الثلاثة النيباني (أبو أمانة) : 234-
 - 261-473-505
 - نحلّة (محمود أحمد) : 109-76
 - نوح : 247-461-515
 - هيفو (494) : Hugo
 - هنبولت (58) : Humboldt
 - الورع (بازن) : 146
 - يوسف : 613
 - يعقوب : 461
 فهرس القبائل والأماكن والقرى
 - أثينا : 396-397
 - أزد شونة : 472
 - أسد : 260-379-559
 - الأندلس : 261
 - بلس : 254-617
 - برويال : 58
 - البصرة : 409-572
 - بعلبك : 54
 - بغداد (أو مدينة السلام) : 250-261
 - البيلوبوناز : 410-412
 - بنو عوف : 473
 - نجم : 260
 - نهامة : 280-391-394-395-409
 - 572-618
 - تيماء : 99 - 504 - 611
 - جلّس (لحد) : 408-572
 - الجبل : 254
 - الحجاز : 182-409-572
 - حضرموت : 54
 - الخليج : 506
 - الخوارج : 530
 - غنير : 193
 - الروافض : 253
 - سيرة : 397-396-412
 - سبأ : 179
 - الشام : 82-81-65-208-244
 - 250-391-573-618
 - الطائف : 247-250
 - طروادة : 412
 - عيس : 254
 - هرة : 631
 - العراق : 240-254-409-469
 - 470-573

- خاليم (محمّد) : 452-494
 - ناخوري (عادل) : 20-109-112-
 - 332-330-146
 - الفراء (يحيى بن زياد) (ت 207 هـ) :
 - 89-181-183-186-284-291
 - 306-319-320-435-472-546
 - 572-547
 - الفارابي (أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم) (ت 370-350 هـ) :
 - 61-180-226-428-557
 - الفارسي (أبو علي) (ت 773) : 234-
 - 567-374-363-320-285
 - فرعون : 234-508
 - الفهري (عبد الرحمان الفاسي) : 36-
 - 37-41-43-56-63-76-77-78
 - 94-96-97-99-109-112
 - 117-118-119-120-146-150
 - 151-251-252-330-333-336
 - 339-460-462
 - فروس (موسى) : 104 (M Gross)
 - 106-108
 - القرطبي : 17
 - القناني (أبو علي) (ت 356 هـ) : 186-
 - 234
 - قويم : 18-507
 - كثر : 228-344-345-530
 - الكسائي (علي بن حمزة) (ت 182،
 - 183، 189، 192 هـ) : 126-25-
 - 291-319-432-435-473-489
 - كسري (أبو شروان) : 259
 - الكشور (صالح) : 146
 - الكوفيين : 8-25-66-39-37-36
 - 282-275-126-103-87-72-69
 - 289-288-287-286-284-283
 - 290-320-314-307-306-291
 - 502-495-461-433-323
 - الكيلاني (كامل) : 61
 - كوري : 93-94
 - كيين : 92-93
 - ليد : 285
 - اللحياني (علي بن المبارك) (ت 215 هـ) :
 - 212-418-472-489-521
 - 605-602-596-567-546
 - لقمان : 473-93
 - لوط : 518
 - الليث (ت 65 هـ) : 477-489-509
 - 607-573-570-565-543-521
 - ليلي (العامرية) : 501-530
 - لايز (104) : Lyons-106-107-
 - 448
 - المزد (أبو العباس محمد بن يزيد) :
 - 69-72-83-84-85-89-103
 - 126-181-182-241-284-287
 - 288-289-319-327-364-365
 - 432-433-460-462-463-464
 - 466-491-662
 - الخنثى : 24-254-469
 - الخثي (أبو الطيب) : 502-507
 - الخثول (أحمد) : 43-60-75-76
 - 77-78-92-93-94-95-96-97
 - 98-100-101-146-147-148
 - 347-330-341-342-344-345
 - 347-350-532

- دي بوا (جان) : 104-106
 - دي سوسير (S) : De Saussure
 - ديك سيجون (9) : 43-S. Dick-
 - 93-146-147-350-533
 - الرّبيعي (أبو الفضل) : 273
 - روس : 42-337-339
 - الرّازي (أبو بكر) : 506
 - الرياشي : 582
 - الرّزّاء : 42-289
 - الرّزّيني (محمّد بن الحسن أبو بكر) :
 - 175 (ت 379 هـ)
 - الرّزّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) :
 - 25-186-254-284
 - 363-372-373-433-436-488
 - 572-557
 - زكريّا (ميشال) : 21-109-112
 - 114-116-146-147-289-333
 - 334-399-481
 - الزّمشري (أبو جلاله) (ت 538 هـ) :
 - 47-61-55-51-50-82-87
 - 285-283-273-272-271-184
 - 467-459-437-371-291-290
 - 520-488-485-479-475
 - سيّويه (عمر بن عثمان بن كثر) (ت
 - 180 هـ) : 23-27-47-55-65
 - 69-70-81-82-83-87-89-125
 - 156-158-174-175-179-179
 - 180-185-186-199-202-202
 - 203-204-236-239-240-241
 - 270-271-284-287-288-290
 - 296-306-320-364-376
 - 433-457-466-468-470-479
 - 480-482-483-484-491-505
 - 543-541-601-577
 - الشّجستاني (أبو حاتم سهل بن محمد) (ت 248، 250، 254 أو 255 هـ) :
 - 186 هـ
 - الشّيرازي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) (ت 368) : 285-320-364
 - الشّرقسطي (أبو عثمان سعيد بن محمد الماروي) (ت 400 هـ) : 61-182-187
 - 188-320-489-490
 - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان) (ت 911 هـ) : 89-187-295-457
 - 474-488-489-490
 - سيف الدولة : 648
 - الشافعي (أبو الشّعود حصّين) : 109
 - شريك : 269
 - الشعبي : 563
 - شقر : 568
 - الشّافعي (محمّد) : 110-113
 - صيفر : 446-500
 - الصّفاور (نّاسم بن علي) (ت < 630 هـ) : 86-201-202
 - عبادة (أحمد إبراهيم) : 76-110
 - الصّناع : 374
 - عروة : 234
 - عزّة : 228-344-345-530
 - عزيز (أبو زيد يوسف) : 109
 - عاصور (نّصيف) : 109-110-112
 - 146-330-332
 - عمران : 515
 - غرينبرغ (331) : Greenberg

- الكتاب 7: 23-24-37-56-98-
- 125-127-180-186-196-241-
- 270-271-272-276-470-474-
533-482-479
- كتاب الأمال لابن القطاع: 61-186
- كتاب الأمال للتركسلي: 61-182
- كتاب الحيوان: 614
- كتاب الحيل: 569
- كتاب العشماية: 60-247-259
- كتاب فقل وأصل للزجاج: 186
- كتاب التواور: 489
- كتابية: 237
- اللسان: 61-85-430-472-520-
521
- اللسانيات و اللغة العربية: 36-109
- اللسانية التقليدية و التصوفية: 20
- اللسانيات و اللغة العربية: 36-109
- المبني في اللغة العربية: 147
- ما تلحن في العامة: 473
- مجمل اللغة: 61
- الزهر: 187-474-476
- مظاهر من نظرية علم التركيب: 134-
135
- المعجم العربي: 109-252
- معجم اللسانيات: 108
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: 98-
473
- مفتي اليب: 51-50-46-37
- 430-428-284-276-167-166-
471-486
- المفصل: 37-48-50-185-273-
474-467-372
- المقتضب: 37-84-85-462-463
- المغايب: 61-187
- المعجم: 178-474
- من البنية الجمالية إلى البنية المكونية:
147-341-342-532
- النحو الأساسي: 105
- النحو الوافي: 238
- النظرية الأسنسية: 21
- نهج البلاغة: 374
- التواور: 489
- معجم الهوامع: 295
- الوطائف التذاري: 146-147-
341
- البخلاء: 60
- بنت الصباغ: 61
- البناء الموزني: 109-117
- البني التحوية (التركيبية): 109-132-
135
- التذكرة: 374
- التقييد: 472-627
- القرواة: 253
- التوليد اللألي: 452-494
- الجملة البسيطة: 21-114-333-481
- جمهرة اللغة: 61
- حلت أبو هريرة قال: 61
- الخصائص: 48
- دراسات في نحو اللغة العربية
الوطي: 147
- ديوان الأدب: 61
- الرد على النجاة: 17
- رسائل الجاحظ: 60
- رسالة القرآن: 60-218-261-
263-397-505
- سورة الإسراء: 628
- سورة الأنعام: 253-410
- سورة التوبة: 363
- سورة الزحمان: 291
- سورة الشعراء: 366
- سورة القمر: 410
- سورة الكهف: 403
- سورة المزمل: 363
- سورة نوح: 363
- شرح التريدي: 491
- شرح شذور الذهب: 18-37-158-
471-470
- شرح النفاية: 178-428-429
- شرح قطر الندى: 163-284
- شرح الكافية: 237
- شرح المفصل: 37: 91-185-
273-276-304-467-474
- القافية: 178-428-429
- الصبح: 206-518-527-561-
563-583-600-605-606-643
- فقه اللغة: 61-196-276-474-
الفران أو التنزيل: 60-103-236-
253-254-273-287-451-464-
469-520-567-569-572-
612
- قطر الندى: 284
- المعلمين: 410
- المالحة: 409-573
- عُمان: 409-573
- السطاط: 261
- الفحطانية: 377
- الفادسية: 10-396-397
- قند (11): Gand
- الفيروان: 11
- قيس: 260
- الكونة: 409-574
- لوط: 518
- ليون: 503
- المدينة: 83-248-250-253
- مدني: 278
- المريد: 649
- مصر: 410
- المغرب الأقصى: 87
- مكة: 83-369-391-394-405-
461-618-561
- متى: 405-408-409-573-208
574-632
- متروية: 15-78
- مهرة بن حيدان: 643-706
- محمد: 182-280-408-409-572-
574
- اليمن: 574-620
- اليمانية: 377
- اليونان: 10-410-412-615
- فهرس الكتب والمالات**
- أساس البلاغة: 61-219-520-521
- أشباه المفايل: 15-24
- الأصول: 37-47-49-82-85-
156-180-182-184-187-241-
270-271-272-304-470
- إعادة وصف اللغة العربية ألسيا: 94-
108-112-121
- أعمال لسانية: 11
- ألف ليلة و ليلة: 60-61-451
- الإمتاع و الموائسة: 60
- الأميرة الحسان: 61-403
- الأميرة الثمانية: 61-403-451
- الإنجيل: 253
- الإنصاف: 37
- أهل الكهف: 61-403

فهرس الملحق

- الجدول (1) : أمثلة من الأفعال الثلاثية المنقولة من وزن فعل إلى قتل أو العكس
669-668 :
- الجدول (2) : أمثلة لبعض بنى الجعل للمحولة من الفعل المجزء إلى الفعل المزيد
671-670 :
670 :
671-670 :
672 :
676-673 :
674-673 :
676-674 :
670-674 :
الجدول (3) : بعض الأمثلة لانفاق البنى واختلاف التوزيع في بعض البنى الجمليّة أو ما يشابهها
679-677 :
الجدول (4) : أمثلة للأفعال المشتركة في الجذر المختلفة وزنا والمتفقة معنى و توزيعا
686-680 :
681-680 :
682-681 :
686-682 :
688-687 :
الجدول (5) : أمثلة للأفعال الثلاثية من المشترك مما اختلف بناء و توزيعا
697-689 :
الجدول (6) : أمثلة لاشتراك الأفعال المترادفة في التوزيع
699-698 :
701-700 :
700 :
701-700 :
703-702 :
744-704 :
719-704 :
714-704 :
716-714 :
714 :
716-715 :
718-716 :
719-718 :
744-720 :
الجدول (7) : أمثلة للأفعال التي لا تكون إلا متعديّة
الجدول (8) : أمثلة لأفعال المشترك المتفقة في البناء و المختلفة في التوزيع لاختلاف المعنى
الجدول (9) : أمثلة للأفعال الثلاثية من المشترك مما اختلف بناء و توزيعا
الجدول (10) : أمثلة لاشتراك الأفعال المترادفة في التوزيع
أ - اللازمة
ب - لتعلية إلى مفعول واحد
الجدول (11) : أمثلة لحقل الملامح
الجدول (12) : أمثلة لأفعال حقل الحركة
1 - الأفعال الدالة على حركة الطبيعة
1-1- كواكب و أنواء و عناصر
2-2- أرضها و ما يتصل بها من بحار وأنهار:
أ) باسمة
ب) أو مصادر مياه
3-1- الأفعال الدالة على حركة النبات
4-1- الدالة على حركة النار
2 - الأفعال الدالة على حركة الحيوان
2-1- جدول لأشرب الحركة الذاتية المطلقة أو القيدة
من حيث السرعة
أ) حركة الإنسان
ب) حركة الحيوان
أ) بلا
- أو خيلا و بغالا و حميرا
- و حوشا و حشرات
- أو طيورا
ج) أفعال الحركة المشتركة
2-2- أفعال متصلة بحركة أعضاء الأجسام
3-2- أفعال الجلوس و القيام
4-2- أفعال الحركة القيدة بزمان أو مكان
الجدول (13) : أمثلة لأفعال حقل الحاجات البيولوجية والأحوال
1 - الحاجات البيولوجية
1-1 - الحاجات النباتية
1-1-1- تنفسا
1-1-2- جرعا و امتلاء
أ) حاجة إلى الغذاء
ب) أو حاجة إلى الشراب
1-1-3- و إخراجا
1-1-4- و نوما أو حلما أو يقظة
1-2- الشهوة وما يتصل بها من حالات الجسم و النفس
1-2-1- كالقبضة
1-2-2- و الانمياط
1-2-3- و اللغف
1-3-1- ومظاهر الحياة كالثرا وعيشا ومرضا وفتا
1-3-2- الحمل و ما يتصل به
1-3-3- و الوضع

759 :	1-3-7-4- والنمو
763-760 :	1-3-7-5- والموت والحياة
799-764 :	2- الأحوال :
778-764 :	2-1- الحالات العارضة للأجسام
769-764 :	(أ) النفسية والعقلية وأعراضها السلوكية
778-770 :	(ب) وغيرها مما يطرأ على الأجسام من تغير وفساد
799-778 :	2-2- الأحوال
780-778 :	2-2-1- أمراض عامة وأعراضها لها
797-780 :	2-2-2- إصابات موضعية ونوعية
782-780 :	(أ) أمراض الرأس والدماغ وما يتصل بهما
785-782 :	(ب) أمراض العين والأذن والحنجرة
788-785 :	(ج) أمراض الجهاز التنفسي وما يتصل به
790-788 :	(د) والجهاز الهضمي وما يتصل به من جهاز الإخراج
790 :	(هـ) و أمراض الجهاز التناسلي وما يتصل به
793-791 :	(و) وتلك التي تصيب الجلد والعروق
	(ز) والتي تحترق الأطراف والمفاصل والعظام وما يتصل بها من حركة
794-793 :	(ح) وإصابات نوعية أخرى
797-795 :	2-2-3- إصابات في اللال والمناخ
799-798 :	2-2-4- وعاهات وعيوب
803-800 :	الجدول (14) : أمثلة للأفعال المنتمية إلى حقل الألوان
807-804 :	الجدول (15) : أمثلة للأفعال الدالة على الروائح
827-808 :	الجدول (16) : أمثلة للأفعال المنتمية إلى حقل الأصوات
811-808 :	1- أصوات الحيوان الناطق مقسمة
809-808 :	(أ) بحسب العضو الذي تصدر
809 :	(ب) بحسب حالة المعاني النفسية
811-810 :	(ج) بحسب نوع الصوت
810 :	- اختلاف أو خفاء
811 :	- أو حكاية أصوات أو أقوالا لا متداولة على الألسن
820-811 :	2- أصوات الحيوان الأجمم
814-811 :	2-1- الأهلية
812-811 :	(أ) إنبلا
813 :	(ب) أو دواب : خيلا و بغالا و حميرا
813 :	(ج) أو من ذوات الظلف
814-813 :	(د) و كلابا و قططا
815-814 :	2-2- أو الوحشية
814 :	(أ) عاشية أو قارئة
815-814 :	(ب) أو لاحمة
810-815 :	2-3- أو الطيور
816 :	2-4- وأصوات الحشرات
817 :	2-5- وأصوات غير الحيوان
827-818 :	2-6- وأصوات مشتركة
810-818 :	(أ) بين فصائل مشتركة من الحيوان
820-819 :	(ب) أو بين الحيوان وعناصر الطبيعة وأشياء أخرى
824-820 :	(ج) و بين الإنسان والحيوان
825 :	قد بين الإنسان وأشياء أخرى
825 :	(هـ) و بين عناصر الطبيعة وأشياء أخرى
827-825 :	(و) وبين الإنسان والحيوان وأشياء أخرى
	الجدول (17) : أمثلة أخرى لأفعال الجمل الصرغي التي تقتضي ثلاثة محلات فاعلا و مفعولين لا يمكن الاستغناء عن ثانيهما
830-828 :	الجدول (18) : أمثلة للأفعال المنتمية إلى حقل الجمل المعجمي القتضية محلين والدالة بجلهرها على أحد المفعولين الغائب في البنية المعجمية
832-831 :	الجدول (19) : أمثلة لأفعال انتقال الملكية :
835-833 :	الجدول (20) : أمثلة لأفعال الطلب
837-836 :	أ - الدالة بصفتها عليه
836 :	ب - بجلورها
837 :	الجدول (21) أمثلة لأفعال العلاج التي تذكر الآلة المستعملة فيها
839-838 :	الجدول (22) : أمثلة التماثل بين الفعل و المفعول في الجمل
843-840 :	الجدول (23) : أمثلة لأفعال الدالة بجلورها على م به غير الآلة الغائب في البنية المعجمية
848-844 :	الجدول (24) : أمثلة لأفعال الدالة على أحد المفعولين الغائب في البنية المعجم
857-849 :	(أ) آلة
852-849 :	(ب) أو غير آلة
857-852 :	

الجدول (25) : أمثلة للأفعال التي تتعالتق في الجذر والمضاف أو المضاف إليه القائم مقام المفعول به

861-858 :

الجدول (26) أمثلة لتعالتق الفعل و النعت الموجود في البنية قبل المعجمية

- 863-862 : الجدول (27) : أمثلة لدلالة الفعل
 865-864 : (أ) بمعنى على المفعول به الغالب على مستوى البنية المعجمية
 864 : (ب) بجذره عليه
 805 : الجدول (28) : أمثلة للأفعال الدالة على الزمان
 872-866 : 1 - الزمن الكوني
 871-866 : (أ) بجذورها
 869-866 : (ب) أو بمعناها
 871-869 : 2- المدى الزمني :
 872-871 : الجدول (29) : أمثلة للأفعال الدالة على مكان مخصوص :
 877-873 : (أ) بجذورها
 876-873 : (ب) بمعناها
 877-876 : الجدول (30) : أمثلة لدلالة الفعل على هيئة الفاعل أو المفعول
 882-878 : (أ) بجذره
 879-878 : (ب) بمعناه
 882-880 : الجدول (31) : أمثلة للأفعال الدالة بمعناها على سبب وقوع الفعل
 885-883 : الجدول (32) : أمثلة للأفعال الدالة بمعناها على حال الفاعل وسببها وعلى حال المفعول وسببها
 890-885 : (أ) الفاعل
 889-885 : (ب) المفعول
 890-889 : الجدول (33) : أمثلة للأفعال الدالة بمعناها على كيفية القيام بالفعل
 891 : الجدول (34) : أمثلة لدلالة الفعل على الحال التي وجد الفاعل أو المفعول عليها أو آل إليها أو
 895-892 : هو أي
 894-892 : (أ) بجذره
 894 : (ب) بمعناه
 895 : ج) أمثلة للأفعال الدالة على حركة الطبيعة و المناخ
 900-896 : الجدول (35) : أمثلة للأفعال التي تقتضي ذاعلا
 897-896 : (أ) ذكرا
 898-897 : (ب) أنثى
 900-897 : ج) فاعلا ذكرا أو أنثى
 911-901 : الجدول (36) : أمثلة للأفعال التي تقتضي مفعولا به
 901 : (أ) حيزا ذكرا عاقلا أو غير عاقل
 910-901 : (ب) أو أنثى
 911-910 : ج) مفعولا ذكرا أو أنثى اتفق الفاعل و المفعول أو لم يتفقا
 917-912 : الجدول (37) : أمثلة للأفعال اللفظية مفعولا به جمعا
 923-918 : الجدول (38) : أمثلة للأفعال الدالة على الاستقرار
 923-918 : الجدول (39) : أمثلة للأفعال التي تقتضي مفعولا به يكون مركبا بالجذر مخصص الرأس فيه
 926-924 : (أ) اسم ذكر
 924 : (ب) اسم أنثى
 926-925 : الجدول (40) : أمثلة للأفعال التي تقتضي وحدة معجمية محددة
 930-927 :

فهرس المراجع (الجزء الثاني)

القسم الخامس : دور الفعل في تحديد خصائص المكونات الأولية الأساسية

- 606-548 :
 614-549 : الفصل الأول : في التراث التحوي و اللسانيات
 الفصل الثاني : بعض الملاحظات الأخرى حول دور الفعل
 في تحديد هذه المكونات
 الخاتمة
 (الجدول المعجم
 المصادر و الفهارس
 ثبت المصادر
 فهرس الأشعار
 فهرس الآيات
 فهرس الحديث و الأمثال
 فهرس الأعلام
 فهرس القبائل و الأماكن
 فهرس الكتب و المقالات



Bibliotheca Alexandrina



0743283